

|                      |                       |                           |                        |
|----------------------|-----------------------|---------------------------|------------------------|
| كتاب الطهارة         | تذنيب بفتح الير       | كتاب الصلوة               | باب صلوة الجمعة والعيد |
| باب المسافر          | كتاب الزكوة           | كتاب الصوم                | كتاب الحج              |
| كتاب النكاح          | باب المهر ونكاح الرقي | باب المحرمات              | فصل في الرضاع          |
| باب الوحي            | فصل في التوراة        | باب طلاق الميضي           | باب الخيانة            |
| باب النفقة           | كتاب الامان           | كتاب الحدود               | باب حد الشرب           |
| باب التغوي           | كتاب السرقة           | باب قطع الطريق            | كتاب القنا             |
| كتاب الكفيل          | كتاب اللقطة           | كتاب الابع                | كتاب المغفود والمغفود  |
| كتاب الزنا           | كتاب الاضحية          | كتاب الصيد                | كتاب الجنايات          |
| باب ضمانة البرية     | فصل في الجنايات       | باب دعوى القتل والشرادة   | كتاب الدماء والمعاقل   |
| باب القسامة          | كتاب الوقف            | فصل في وقف                | كتاب السبع             |
| مسائل الافالة        | باب الانتحاف          | فصل في بيع الوفاء         | باب مسائل العيب        |
| باب ما يدخل في البيع | باب ما يبيع النجس     | باب ما يبيع الموصى وشرائه | باب مسائل              |
| باب ما يشترى         | باب السلم             | باب الاستصناع             | باب الشفعة             |

[illegible]

الحيطان  
نفذة من  
الحيطان  
٢٤٤

129



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الفقراء خيار العباد كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم  
النار من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين والصلوة والسلام عليه وعلى  
سائر الانبياء العظام واوليائه الكرام فبعد قال العبد الفقير المبركة القدير  
صادق محمد بن علي الساقري لما استغلت من عنقوان شباب بالفقه الشريف  
وجمعت مسائل المفتي بها الواقعة في المحاكم غالبا اردت ان ارتبها على منوال  
الكتب تشريلا للحكام وتنفيلا للانام راجيا من الله الجليل اجرا جزيل وخيرا  
جميللا وستبها صورة الفتاوى ومن اراد ان لا يحتاج في الافاء الى كتاب اخر  
من الفقه فليكتبها وها انا اشترع في المقصود بعون الملك المعبود **كتاب الطهارة**  
المطهرات الخمسة عشر المابع الطهور القالع ودلك الفعل بالارض  
وجفاف الارض بالشمس ومسح الصفيق ونحت الحشب وفرك الشئ من القوب ووج  
الحاجم بالخزوق المبتلة بالماء والبار وانقلاب العين والدباغة والنفور في  
الفارة اذا ماتت في سمن والدكوة من الاهل ونزع البثر ودخول الماء من جانب  
وخروجه من اخر وخفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان قسمة المني من  
المطهرت فلو نجس برشئ فقسم طهروه في الخفيق لا يطهر وانما حان لكل الانتفاع  
للسك فيباحه لوجع عادات القوب يطهر بالفز من الحية الآفة مسئلتين ان يكون النوق  
جديدا او اجماع عقيب بوله لم يزل الا بالماء وقد ذكرناه في شرح الكفر الاجوال كثيرا  
بحثة الابدول الحقائق فانه ظاهر واختلف التصحيح في بوله الهرة ومرة كل شيء  
كبوله وجرة البغير كسقيه الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباق في اللحم  
المهزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب السباع وقام  
يسيل من بدن الانسان على المعتار ودم البقر ودم البعوضة ودم القمل ودم السمك  
فالمسئتي عشرت الحراء نجس الا خروا طير ما كولد وغير ما كولد على القولين وخرافا  
على احدى الروايتين الجزء المنفصل من الحي كهيئة كالا ذن المقطوعة والستة الساقطة  
الآفة حق صاحبه فطاهر وان كثر مالا لا ينقص اذا نجس فلا بد من التحقيق الآفة البدن  
فتوالى الفسلات تقوم مقامه بشرط الاستحالة ازالة الرائحة عن موضع الاستحالة  
والاصبع الذي استنحى به بها الا اذا عجز والناس عنه غافلون من توضع من ماء  
نجس وهناك من يعلم بغيره عليه الاعلام راي في ثوب غير نجاسة ما يفقه ان  
غلب على ظنه انه لو اخبره الله بالواجب والا فلا الهرة اذا انتنت لا تنجس الطعام  
اذا تثير واشتد نفوذة نجس وجرم واللبن والزيت والسمن اذا انتن لا نجس

اكله الحاجة اذا دبحت ونفد ريشها واغلبت في الماء قبل شق بطنها صار  
الماء نجسا وصار نجسة بحيث لا يطبخ لاكلها الا ان تحمل الهرة اليها فاكلها  
الكل من طهارة الاشياء في الفتن الثاني ولوالفقيه دجاجة او شاة حال غليان في  
الماء قبل ان يشق بطنها لا يطهر ابد من طهارة جواهر الفقه ولو ان جد يا  
تغذى بلبن الخنزير فلا بأس بأكله لان لحمه لا يتغير قال وعلى هذا القول لا بأس  
بأكله الدجاجة لانه يخلط ولا يتغير لحمه وما روى ان الدجاجة نجس ثلثة ايام ثم  
تذبح فذلك على سبيل الشدة لان ذلك شرطا من شرح المنظومة في كتاب الصيد  
قال ابو يوسف رحمه الله في كتابه الامالي لا يكره التوضوء بسور الهرة خاصة  
كذا في العناية واما في حالة اكل الفارة اذا شربت الماء على فورها فينجس كذا  
في الهداية والحلاصة والكا في وكذا سور الادبي حال شرب الحمر كذا في الواقع  
الحلواني ونجاسة الفقراء من جواهر البحار وان نجست الهرة كف رجل لم يمسها  
اخر من بدنه يكره له ان يدعها تفعل ذلك الفعل وهو النجس لان ريقها مكروه  
وذكر في موضع آخر ان الهرة لو نجست عضو انسان فصل قبل ان يغسل ذلك  
العضو جاز فعله للصلوة والا واما ان يغسله في الذخيرة في الانجاس لو اكلت  
الهرة فارة قالوا ان شرب الماء على فورها ينجس كشارب الحمر اذا شرب الماء  
على فوره ولو مكث ساعة ثم شرب لا ينجس عند ابي حنيفة لاحتمال غسله فاما بلحا  
بها وعند محمد رحمه الله ينجس بناء على اصله من اثرها لا نزول الا بالماء المطلق له  
كالحمية من الاشياء في الفتن الاول وفيه ايضا ينقص وضوء السكران لعدم بخره  
ويشطل صلوة بالسكر كما في شرح المنظومة لابن وهبان انتهى شل زين بن  
نجيم عن المقصد او من به جراحة اذ مسح على العصاة في الوضوء ثم تدلها باخرى  
ولم يعد عليها المسح هل ان يصلى ويجزى به المسح الاول واجاب نعم له ان يصلى  
ويجزى به المسح الاول والله اعلم ومن شك في الحدث فهو على وضوءه وان كان  
محمد فاشك في الوضوء فهو على حدثه لان الشك لا يمارض اليقين فما يتيقن  
به لا يرتفع بشك وعن محمد قال المتوضئ اذا تذكر انه دخل في موضع الحلاء لقضاء  
الحاجة وشك انه خرج قبل ان يقضيها او بعد ما قضاها فعليه ان يتوضأ  
لان الظاهر من حاله انه ما خرج الا بعد قضائها فكذلك المحدث اذا علم انه جلس  
للوضوء ومعه ماء وشك انه قام قبل ان يتوضأ او بعد ما توضأ فلا وضوء عليه  
لان الظاهر انه لا يقوم حتى يتوضأ والبناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلا فيه  
من طهارة المسبوطا نام ووضع رأسه على كفيه قال بعض المشايخ ينقص نام وسقط  
ان استيقظ حين سقط فلا ينقص وضوءه وان استيقظ بعد سقوط فاعليه  
الوضوء ولو وضع يده على الارض ولم يسقط لا ينقص سواء وضع الكف او ظهره  
ما لم يضع جنبه على الارض من طهارة خزانة الفتاوى ان نام جالسا وسقط قال  
شمس الائمة الحلواني ظاهر المذهب عن ابي حنيفة انه ان انبت قبل ان ينزل

في تنقيص الوضوء

في تنقيص الوضوء



مقتضى من الارض لا يتنقض وضوءه وان انبت بعد ما زال مقتضه عن الارض يتنقض وضوءه سقطا ولم يسقط وان نام على ظهر الارض في سرج او كاف لا يتنقض وضوءه وحقيقة الخبر فيه ان المعتبر استرخاء المفاصل النعم في الصلوة لا يكون حدثا قابلا او اكما او ساجدا الا ان يكون مصطحبا او متكئا ولو نام ساجدا في الصلوة ذكرنا انه لا يكون حدثا في ظاهر الرواية فان تعد النعم في سجوده يتنقض طهارته وينفس صلوة ولو تعد النعم في قيام او ركوعه لا يتنقض طهارته في قولهم من طهارات الحائض وناقضه اي الوضوء ايضا المباشرة الفاحشة وهي ان يباشر امراته بمجردين وانتشر الله واصا فوجه فحرجا للباينين اي ينقض الوضوء الرجل والمرأة في طهارة الدرر والفور اصاب ثوبه خمر لا يطهر الا بالنسل وان التي عليه ملح وبقي مقدار ما يتحلل وفي شرح صور القضية اصاب الثوب حمرة فصادرة حلا في موضعها يجوز الصلوة فيه من غير غسل فحصلت المسئلة حلالية من طهارات الغيبة في الباب التاسع سئل زين بن جهم عن اصاب ثوبه نجاسة دون الدرر هل يمنع الصلوة ام لا واجاب لا يمنع على ما عليه الفتوى خرج به في الغيبة خرج دم من الفرج بالمعصر ولولا ما خرج من الغيبة في المني لان في الاخراج خروج طهارات البرازية في الفصل الثالث ان البس في العظم بمنزلة الدباغي ويطهر في المادية في آخر الفصل الثالث والثلاثين في التداوي والطهر لكل صلوة سنة النبي عليه السلام فالمؤمن ينبغي ان يجدد الوضوء في كل وقت وان كان على طهر قال عليه الصلوة والسلام من نوضا على طهر كتب له عشر حسنات وقال في شرح المصالح تجد يد الوضوء انما يستحب اذا صلى بالوضوء الاول والا فلا يستحب في شرح شرعه لابن سديد على ما اذا غسل باليد في الطعام او من الطعام يصير الماء مستعملا ولو غسل يده من الدخا او المرأة من العجين لا يصير مستعملا طهارات الخلاصة في الفصل الاول ولو صلى مع الدودة تجوز ومع ناجمة المسك ان كانت يا بسنة جازت صلوة وان كانت رطبة ان كانت ناجمة دابة مذبوحة جازت صلوة وان كانت غير مذبوحة لا والمسك لا يبول في الطعام ويجعل في الادوية من طهارات الخلاصة ايضا في الفصل الثاني وفي مسك الميتة اذا علو في الشمس حتى يابس ومنع من الفساد فهو دباغ من طهارات الخلاصة ايضا في الفصل السابع وفي المحيط مص الغراء فاعلله ان كان صغيرا لا ينقض الوضوء كما لو مضى الذباب وان كان كبيرا ينقض كمن العلقه من فتح القدير في فصل نواقض الوضوء ويكره الاكل في القياس اي غير المظلي بالترصا من شرع شرعه لابن سديد على ما وصفت ماء في خمر او بالقلب ثم صار خلا كان طاهرا في الصحاح بخلاف التحلل بخلاف ما لو اخرجت بعد ما تحللت فانه يكون نجسا في الصحاح لانها تنجست بعد وفيه ايضا قال بعض المشايخ يكره الصلوة في ثياب الفسقة اي معها لانهم لا يتقون الخمر وقال المصن الاصح انه لا يكره لانه لا يكره في ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استعمالهم الخمر في اولي انتهى غسل نجس يجمل في طهارة ويصب الماء عليه ويطبخ حتى يعود الى مقدار الفصل هكذا ان لا فطره لكن جردناه فوجدناه مرا وكذا الذين ان نجس

من

مطلب  
تطهر العسل  
والرسم

مطلب  
الحل من الخمر

في جردناه

في جردناه

في جردناه

في جردناه

في جردناه

من الغيبة في باب تطهير النجاسة فادركت حانت في دهن يفسده وان جامدا قور ما حوله وينفع بالباقي اكلا وكل شئ وان كان ذابا لا يتنفع بالادان الا ان يغسل في قول ابي يوسف رحمه الله من طهارات تجمع الفتاوى في الفصل الاول روى عن ابي يوسف في الدهن نجس يجعل في اناء ثم يصب الماء عليه فيغسل الدهن فيرفع بشئ هكذا يفعل ثلاثا فيطهر انتهى وتطهر الفسل النجس على قوله ان يصب عليه ماء فيغسل حتى يعود الى القدر الاول ثلاثا فيطهر من النجاسة من النجاس في القدير سئل زين بن جهم عن الزيت النجس اذا جعل صابونا هل يحكم بطهارته واجاب نعم يحكم بطهارته والله اعلم خرج من اذنه فيخرج لو خرج بوجع ينقض لانه يكون من الجراحة والا فلا ينقض في عينيه روى وعش بفتح الميم ضعف البصر مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ان خرج منه الدمع ينقض وان استمر صار صاحب عذر وسيا في بيانه كما اذا كان بها اي بالعين غوب بفتح العين المجحة وسكون الواء عرق في العين يسقي ولا ينقطع هذه من طهارات الدرر والفور ردت عينه وسال الماء منها وجب عليه الوضوء فان استمر فلو وقت كل صلوة وفي التجنيس الغريب في العين اذا سال منه ما ينقض لانه كالجرح وليس بدم من فتح القدير في فصل نواقض الوضوء سئل زين بن جهم عن القرد اذا شرب ماء من اناء وفصل منه شئ هل هو طاهر ويجوز استعماله واجاب هو نجس ولا يجوز استعماله والله اعلم اسباب الفسل ثلثة الجنابة والحيض والنفاس الجنابة تثبت بشئين احدهما انفصال المتى عن شهوة والثاني الابلاج في الادنى واختلف عبارة السلف في الابلاج الذي يتعلق به الجنابة عن محمد رحمه الله اذا التقى الختانان وغابت الحشفة يجب وعن ابي يوسف رحمه الله اذا توارت الحشفة في قبل او دبر في الادنى يجب الفسل على الفاعل والمفعول به هو الصحيح فان الابلاج في دبر يوجب الفسل على الفاعل والمفعول به وان لم يوجد فيه النقاء الختانين من طهارات الحائض يجب الفسل عند متى له وفي شهوة لدى الانفصال والظهور عند الثاني وعندهما يكتفي الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل المتى بشهوة عن المحتمل او نظرا لغيره او عالج ذكره فامسك رأسه حتى سكن ثم ارسل رأسه فخرج بلا دفع وجب الفسل عندها وكذا الوجامع واغتسل قبل ان يقول ثم سال واجهوا على انه لو سال بعد البول او النوم لا يجب الفسل من طهارات البرازية بالخرج من ذكره متى ان كان منتشرا فعليه الفسل وان كان منكسرا لا احتلم ولم يبول لا يغسل عليه اجماعا ولو راى بطلا ولم يتذكر الاحتلام كذلك عند ابي يوسف روى حتى يتيقن انه قد احتلم وقال عليه الفسل من طهارات خزانة الفتاوى ولو اغتسل قبل البول ثم خرج من ذكره مذكرة كان عليه الفسل عند ما اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه متى او مذكى لا غسل عليه في قولهم من طهارات الحائض ويجب الفسل في اللواطه بنفس الادخال والابلاج في الزيادات وفي اللان لا يجب الفسل من طهارات خزانة الفتاوى والابلاج في البراهم لا يوجب الفسل ما لم يتولد والابلاج في الميت بمنزلة الابلاج في البراهم وكذا

مطلب  
تطهر الدهن

مطلب  
خرج من اذنه  
فخرج

مطلب  
ردت  
عينه

مطلب  
والعر  
العر



الا بللاج في الضميمة التي لا تجامع مثلاً لا يوجب الفصل في قول محمد رحمه الله بدون  
 الانزال من طهارات الحائض شك في الخارج متى او مذق وكان في النعم فان تذكر  
 الاحتلام وجب الفصل اتفاقاً والام يجب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بالاقل وهو  
 المذق وجب عندها احتياطاً لقولها بالنقض بالمباشرة الفاحشة من الاشياء في القاء  
 الثالثة المذق الماء الذي يخرج من الذكر عند الملاعبة المذق هو الذي يحصل منه الولد  
 والودي هو الذي يخرج عقب البول من الاخرى كذا في المغرب وقوس الفصل عند  
 رؤية مستنقظ منياً او مذقاً يسكنون الذال المحمة ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة  
 الرجل اهله وان لم يتذكر حلاً لان الظاهر انه متى رقى بهواء اصابه لا يفوض ان  
 تذكره اي الحلم وتذكر اللذة والانزال ولم يربطه لانه تغلغل في النوم كما في القطة بلا انزال  
 في الذميرة اذا استنقظ من النوم فوجد على فخذ او فرائشه بللاً ان تذكر احتلاماً وتيقن  
 انه متى او مذق او شك انه متى او ودي فعلية الفصل وان يتيقن انه ودي فلا غسل  
 عليه وان لم يتذكر احتلاماً وتيقن انه ودي فلا غسل عليه وان يتيقن انه متى فعلية  
 الفصل وان شك انه متى او ودي فكل ذلك عندها وقال ابو يوسف رحمه لا يجب عليه حتى  
 يتذكر الاحتلام لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الا بيقين وهو القياس وما اخذنا  
 بالاحتياط لان النائم غافل ومتى قد يرقق بالهواء فيصير مثل المذق فيجب عليه  
 احتياطاً كذا المراء في الاصح من طهارات الدرر والغرر وان استنقظ فوجد في  
 احليله بللاً ولم يتذكر حلاً ان كان ذكره منشراً قبل النوم فلا غسل عليه وان كان سناً  
 فعلية الفصل هذا اذا نام قائماً او قاعداً اما اذا نام مصطظاً او تيقن انه متى فعلية  
 الفصل هذا المذكور في المحيط والذخيرة وهذه المسئلة بكسر وقوعها والناس عن غافلون  
 من الجواهر لا مام العلامة طاهر بن اسلام حنب اغتسل فانتقم من غسالته شيئاً  
 في انائه يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل فيه سيلان افسده وكذا حوض الحمام على هذا  
 من طهارات الخلاصة في الفصل الاول انتصاه في الغساله في الاناء ان كان قليل لا يغيد  
 وهذا القليل ان لا يستين مواقع العطر في الماء كالطل وان كان يستين كثير من  
 طهارات الحائض في الفصل في الماء المستعمل الجنب اذا شرب الماء قبل ان يتنفض  
 هل ينوب عن المضمضة قالوا ان كان فقيراً لا ينوب لانه يقي الماء مصاً ولا يصل  
 الماء الى كل النعم وان كان جاهلاً ينوب لان الجاهل يعقب الماء عتاً فيصل الماء في كل النعم  
 من طهارات الحائض ايضا في فصل في الماء المستعمل ويحل للجنب شرب الماء قبل المضمضة  
 لا لوجه السنة ولوعلى وجهها الا لانه شارب الماء المستعمل وان تجنس من صلوة البرائة  
 قبيل كتاب الصلوة الجنب اذا غسل يديه وثمة وانعمه جاز قراءة القرآن من طهارات  
 الهداية ان الضيف اذا احتلم ان اغتسل بشك صاحب البيت فلان يتم ويصل باليتم  
 فلا اعاد عند أبي حنيفة وقال عليه الاعادة من طهارات جمع الفتاوى الحوض اذا  
 انجد ماؤه فغلب انسان فيها ثقباً فتوضأ من ذلك الموضع ان كان الماء منفصلاً  
 من الجدران الموضى به اذ هو بمنزلة الحوض المسقف وان كان متصلاً لا يجوز اذا

ما في كتاب الطهارة من طهارات الحائض  
 ما في كتاب الطهارة من طهارات الحائض  
 ما في كتاب الطهارة من طهارات الحائض

هو بمنزلة القصة من واقعات المحسنى في باب الطهارات بعلامة النون ماء الزهر  
 اذا انقطع من اعلاه لا يتغير حكم جوبه بانقطاع الاعلى يجوز التوضؤ بما جرى فيه حوض  
 الحمام اذا تجسس ودخل فيه الماء لا يطره مالم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلث مائة وقال  
 بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مائة واحدة يطره لقلبه الماء الجاري عليه والاول  
 احوط من طهارات الحائض في فصل الحمام وفي الاصل النجاسة اذا وقعت في حوض ان  
 كان كبيراً فهو بمنزلة البحر لا يتجسس الا ان يتغير طعمه اولونه او رائحته من طهارة  
 الخلاصة في الفصل الاول ويتوضأ من الحوض الذي يخاف ان يكون فيه قدر لا  
 يستيقنه وليس عليه ان يسأل ولا يدع التوضؤ منه حتى يستيقن انه قد رحت  
 لوطنه نجساً فتوضأ ثم طهره وان طهره يجوز وعلى هذا الضيف اذا قدم اليه الطعام  
 ليس للضيف ان يسأل من اين لك هذا الطعام من الغضب او السرقه من طهارة  
 الخلاصة ايضا في الفصل الاول قال جمهور العلماء يجوز التوضؤ بماء الحوض الذي وقع  
 فيه الاوراق فتغير جميع اوصافه الثلاثة وفيه البناء ان لو وقع الخصى والبقلاء  
 في الماء فتغير طعمه ولونه ولونه ويحى يجوز به الوضوء وبعضهم ذهب الى عدم الجواز  
 بالماء الذي غيرته كثرة الاوراق بحيث يطره لونه في كفة عند رفعه كما جزم به في الكفر  
 واما الزردج والصابون والعصير والسيل لو كان رقيقاً يسيل على العضو يجوز  
 التوضؤ به وكذا المغلى بالاشنان وان اتخن كما في البرازية وفي المجتبى لو غير الاوصاف  
 الثلاثة بالاشنان او الصابون او الزعفران او الاوراق او الملك ولم يسلب اسم الماء  
 عنه ولا معناه فانه يجوز التوضؤ بهاء في الحائض ان التوضؤ بماء الزعفران او زردج  
 العصور يجوز ان كان رقيقاً والاء عالها وان غلبته الحمة وصار مما شك لا يجوز التوضؤ  
 فان عند أبي يوسف رحمه الله تغير القلبي من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح  
 انتهى من طهارة المسح واخلتف في تفسير الماء الجاري فاخبره هنا بمختار الهداية والكافة  
 وهو ما ذهب بنبته وقع فيه تجسس لم يراى لم يدرك اثره وهو اللون والطعم والرائحة  
 حتى يري لم يجز استعماله او ما في حكمه اي الجاري وهو عشرين اذرع في عشرة ذراع  
 الكرابيس بحسب الطول والعرض واخلتف في قدر النعم والصحيح ان يكون بحيث  
 لا يتجسوا لا ينكشف ارضه بالغرف للتوضؤ وقيل لا غسل واذا لم يتجسس كله هل  
 يتجسس موضع الوقوع ان كانت مربعة تجسس والا فلا وعند مشايخ العراق يتجسس  
 فيها وقد يعتبر ما هو بقدره بان يكون طول وعمق ولا عرض له لكن لو بسط صار  
 في عشر هو المختار الحوض المدور يعتبر فيه ستة وتلتون ذراعاً هو الصحيح من  
 طهارات الدرر والغرر قبيل فصل البئر من لم يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على شط  
 نهر لان النبي راجع على الامر حتى استوعب النهرى الا زمان ولم يقتض الامر التكرار من  
 طهارات البرازية وبفضل المستنجى الدبر ولا ثم الذكر عند ابي في وبالعكس عندها  
 من المسح كذا في استنجاء الدرر والغرر سئل زين بن جهم عن صورة الاستنجاء بالاهجار  
 في زمن الصيف والشتاء واجاب صورته ان يدبر الرجل بالبحر الاول ويقبل بالثاني

تفسير الماء الجاري

مسائل الاستنجاء من مس  
 جيد ستره ترك الاستنجاء



ويروى بالثالث في زمن الصيف في الشتاء يفعل بعكسه والله اعلم وبيان ذلك ان صاحب  
العذر اذا انقطع وليس خفيه فهذا على اربعة اوجه اما ان يكون الدم منقطعا وقت  
الوضوء واللبس واما ان كان منقطعا وقت الوضوء سائلا وقت اللبس او بالعكس  
واما سائلا في زمان كان منقطعا في الحالين فحكمه حكم الاصحاء لان السيلان وجد  
اللبس فكان اللبس على طهارة كاملة فنعى سريته المحدث الى العدين مادامت المدة  
باقية واما الفصول الثلاثة فانه يحسب ما دام الوقت باقيا فاذا خرج الوقت نزع  
خفيه وغسل رجله عند اصحابنا الثلاثة من البداهة والصناعات في ترتيب الشرايع  
قوله ثم خرج الوقت يقتيدان بمعناها اي المرأة من المسح بعد الوقت فقط فتمسح  
في الوقت كلما نقضت لحدث غير الذي ابتليت به وهذا المعنى منها بعده اذا كان  
السيلان مقانا بالوضوء واللبس اما اذا كانا على الانقطاع انتهى فغيرها فتمسح بعد  
الوقت الى تمام المدة من طهارات فتح القدير في باب المسح صاحب العذر ابتداء من  
استوعب عذره تمام الوقت ولو حكما بان لا يجزئ وقت صلوة زمانا فيوضاء ويصل  
فيه خاليا من الحدث وفي البقاء كفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرطا  
استيعاب الانقطاع حقيقة من طهارات الدور والغور في باب الدماء وينقضه  
اي وضوء صاحب العذر خروج الوقت لا دخوله من صدر الشريعة من باب الحيض  
رجل ضرب اليد على الارض للتميم ورفعها وقبل ان يمسح بها وجهه وذراعيه احدث  
برج او خرطة اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يجوز التيمم بمنزلة من ملأ كعبه ماء  
للووضوء فاحدث ثم استعمله في بعض الوضوء فانه يجوز كذلك ههنا وقال بعضهم وهو  
السيد الامام ناصر الدين لا يجوز وهو اختيار السيد الامام ابي شجاع السمرقندي  
لان الضوئية من التيمم قال عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين  
فقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فبعض كما اذا حصل الكل وهذه بمنزلة الوضوء اذا  
وقع في حلاله حدث نفق ما وجد كما ينقض بعد تمامه اذا وقع قال الامام ظهير الدين  
المروغيني ما احتاره السيد الامام ابي شجاع حسن وبه نأخذ من طهارات جواهر الفتاوى  
**تذنيب** ينزع البئر لوقوع نجس وان وقعت فيها فارة او عصفورية او نحوها ينزع  
منها عشرون دلو الى ثلثين وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سقور ينزع منها اربعون  
دلو او خمسون الى سبعمائة وان ماتت فيها شاة او كلب او ادى ينزع منها جميع الماء  
وكذا ان استخرج الكلب او الخنزير حيا وان لم يصب منه وان انتج فيها الحيوان او نجسه  
ينزع جميع ما فيها من الماء صغر الحيوان او كبره وان وقع جزء الحمام او العصفور لم يفسد  
هذا مذهبنا وان وقع جزء الدجاجة افسده وكذا ذرعا لا يهلك لحمه من الطيور طاهر  
عندها حلالا فالحمد وان قطرت في البئر دم او لحم ينزع ماء البئر كله ولو وقت اكثر  
من فارة واحدة عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا ينجس عشرون دلو او  
ثلثون دلو وان كانت خمسين ينزع اربعون او خمسون دلو حكم الدجاجة الى تسع  
وان كانت عشر ينزع ماء البئر كله او جزء الباطن والا ورن بمنزلة جزء الدجاجة وموت

ما عيش

منه من الوضوء

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

ما عيش في الماء اذا مات في الماء كالمسك والصفدع والسرطان الا ان خمسة كالبقر والذئب  
والذباب والعقارب من منية المصلح **كتاب الصلوة** واو او او ان يمسح عليه  
فلان في العيون ان الوضوء باطل في النواذر ان رسم جابرة وروى فلان بالصلوة  
قال صدر الشهيد الفتوى على الاول من صلوة فتح القدير في فصل في الصلوة على الميت وكراه  
التطوع عند اقامة صلوة مكتوبة الاسنة الفجران لم يخف فوت جماعة الفجر وكذا يكون  
تطوع قبل صلوة العيدين مطلقا في البيت او المسجد وبعد صلوة العيد بمسجد لا في بيت  
من صلوة المنع شك في صلوة هل صلاها ام لا في الوقت شك في ركوع او سجود وهو  
فيها اعادة وان كان بعدها فلا وان شك انه لم يصلي فان كان اول مرة استأنف وان كثر  
تخري والاختلاف بالافق وهذا اذا شك فيها قبل الفراغ فان كان بعده فلا شيء عليه الا  
اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك فوضا وشك في تعيينه فالو يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم  
يقوم فيصلي ركعة يسجدتين ثم يقعد ثم يسجد للسجدة كما في فتح القدير في الاشياء في الفتن  
الاول من ليس ثوبا ولم يخرج يده من الكم بطلت صلوة عند اذنه وعندهما يجوز  
مع الكراهة وقال عليه السلام لا صحابه اخروا يدك من الكم من لم يخرج يده من كفيه  
في صلوة برئ من الله وبرك الله منه من صلوة الكاذب كل عمل يفيد لا يكون وكل ما لا  
يفيد يكون فعلمه فيها وصح انه عليه الصلوة والسلام مسح العرق من جنبه فيها وقام  
ونقض ثوبه مسح التراب عن وجهه قبل الفراغ لا باس به وعن الثاني الترك احدث  
فالحاصل انه اذا كان التراب يؤذيه لا يكون وان كان لا يؤذيه يكون فتوكة اوله وان لم  
مكتشف الرأس ان تراها ولا يكون وان تضرعا لا اذ ليس جنبه او فوجيا ولم يدخل يده  
اختلف المتأخرون فيه والخيار انه لا يكون ويكره الصلوة الى ظهور قاعد يركب ان كان  
يخاف الغلط والالام من صلوة الغزاة تسعة اوقات يجوز فيها قضاء الغوايت  
وصلوة الجنازة وسجدة التلاوت ولا يجوز فيها النفل بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر  
لا يجوز الاسنة الفجر وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلوة العصر قبل المغرب  
وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم  
الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء من  
صلوة الحائض ويجوز قضاء الغوايت في اي وقت شاء الا في ثلث ساعات لا يجوز  
فيها التطوع ولا المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوت اذا طلعت الشمس  
حتى ترتفع وعند الانصاف لنزول الشمس وعند احرار الشمس الى ان تغيب الا عصي  
يوم ذلك فانه يجوز ادائها عند الغروب وعند ابي يوسف يجوز التطوع عند الانصاف  
يوم الجمعة صلوة الحائض في باب الاذان وفي الحائض قالوا لا يسجد للسجدة في العيدين  
والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة من ابن ملك شريح المجمع صح اقتداء الرجل بالمصل  
وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعيدين  
وتعني نية امامتين من صلوة الاشياء في الفتن الثاني والا امام ينوي صلوة فقط  
لا امامة المعتدي اذا لم رجالا لانه يغزو في حق نفسه وان ام نساء فان اقتدت به المرأة

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس

مطلوع الشمس



مخاضة لرجل في غير صلوة الجنازة فلا بد من نية امامتها للصحة صلواتها وخالف  
 في هذا العموم بعضهم فقالوا يصح اقتداء النساء وان لم ينو الامام امامتهن به في صلوة  
 الجمعة والعيدين وصحة صاحب الخلاصة والجمهور على اشتراطها في حقهن لما ذكرناه  
 وان لم يقدر المرأة ان تكون امامة بنية به في اشتراط نية امامتها فقبل بشروط وقبل  
 لا ونية استقبال القبلة ليست بشرط على الصحيح من صلوة الخ في باب شروط الصلوة  
 وفيه ايضا من باب الامامة ويكره حضوره الجماعة مطلقا على المذهب لقوله تعالى  
 وقون في بيوتكن تكن كما يكره امامة الرجل له في بيت ليس معهن رجل غيره ولا يحرم  
 منه او زوجته او امته اما اذا كان معهن واحد من ذكر وامرأتين في المسجد لا يكره  
 كذا في العموم مغربا الى الاستنباط انتهى فلو اني بتكبير الافتتاح في ركوعه او ببعضه  
 في قيامه وبعضه في ركوعه لا يكون شارعا ويصير شارعا في صلوة بالنية عند التكبير  
 لانه وحده ولا يراها وحدها لقوله عليه السلام اذا تمت الى الصلوة فاسبغ الوضوء ثم  
 استقبل القبلة فكبّر والامر للوجوب فيكون حجة على قول من يقول يكون شارعا  
 بالنية وحدها من صلوة الخ في باب صفة الصلوة وقراء المصلى لو كان اماما او منفردا  
 فاتحة وسورة او ثلث ايات على وجه الوجوب وهما واجبتان للمواظبة لكن الفاتحة  
 اوجب حتى يومر بالاعادة بتركها دون السورة كذا ذكره الزيلعي في شرح الكفر ولا يشير  
 بسبابة عند التشهد وعليه الفتوى كما في الولا الحثية والتجسس وعمدة المفتي والفتاوى  
 الصغرى وفي الخلاصة وهو المختار لان مبنى الصلوة على السكون وكرهها في منية المنيعة  
 ولا يزيد المصلي على التشهد في القعدة الاولى فان زاد غامدا كرهه وان ساهيا وجب عليه  
 سجدة السهو اذا قال اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه وسلم في السجدة الاولى فلو كان يزيد في  
 التشهد حرفا او يزيد بحرف قبل هذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ولو نقص من تشهده  
 او زاد فيه كان مكروها لان اذكار الصلوة محصورة فلا يزداد عليها انتهى ويكره امامة  
 عبد وعراة وفاسق واعى الا ان يكون اعلم القوم ويكره كعت ثوبه سواء كان من بين يديه  
 او من خلفه عند الاخطاط للسجود والكف هو الضم والجمع ولان فيه ترك سنة البدو كره  
 صلوة في ثياب بذلة ومرتبة وهي ما ليس في البيت ولا يذهب به الا الاكابر والبذلة بكسر  
 الباء وكراهة الصلوة مع الاحتضار بما اذا كان له ثوب آخر ولا فلا كما في حاشية اخي زاده  
 وكره اخذ درهم في فيه لم يمنع عن القراءة فيديه لانه لو منع عن القراءة لا يصح صلوة  
 كما لا يخفى وكره صلوة حاسرا اي كاشف رأسه للتكاسل لا للتدلل فانه غير مكروه وكره  
 صلوة مع مدافعة الاختبين يعني البول والغايط والرجح لان ذلك يشغل عنها وينهيب  
 بحشوها ان المصلي اذا نسي القنوت حتى ركب ثم علم فان كان بعد رفع الرأس من  
 الركوع لا يعود وسقط عنه القنوت وان تذكره في الركوع فكذلك في ظاهر الرواية  
 وصحة في الحائض وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يعود الى القنوت لشبهه بالقرآن كما  
 لو ترك الفاتحة او السورة فتذكرها في الركوع او بعد رفع الرأس منه فانه يعود و  
 وينقض ركوعه ولو تكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن ينقض ثوابها وكذا كل

مطلب  
 يكره حضوره  
 الجماعة

مطلب  
 اني بتكبير الافتتاح  
 في ركوع الامام

مطلب  
 ولا يشترط سبابة

مطلب  
 ولا يزيد المصلي على  
 التشهد في القعدة  
 الاولى

مطلب  
 من يكره امامته

على

عمل ينافي القربة على الاصح هكذا ذكره في الغنية الكل من صلوة الخ في السنة ثم اشتغل  
 بالاكل او البيع بعيد السنة ولو اكل لقمة او شرب شربة لا افضل في السنة المتأخرة  
 عن الغواضي البيت ان كان يعلم انه يصلي في البيت والا فالمسجد افضل وكذا السنة المجمع  
 من البرازية التكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن ينقض الثواب بكونه ان  
 يخصن لصلوته مكانا في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يزجر من صلوة الاشياء  
 في الفن الثاني ويصح الاقتداء بالشافعي بشرط كونه مراعا لما يلزم مراعاة عند الخفي  
 كالنحو من الغرض وغيره وان علم عدم ذلك لا يصح الاقتداء وان جهل حاله جاز الاقتداء  
 مع الكراهة ولا خصوصية لمذهب الشافعي بل اذا احتج حنفى حلف مخالفا لمذهب الحكم  
 كذلك من صلوة الخ لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطع القرآن  
 يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ الجنب الفاتحة بقصد الثناء لم يحرم من  
 صلوة الاشياء في الفن الثاني ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام  
 على يقين لا يعيد ولا اعادة بقولهم كذا في الخلاصة لو قرأ الجنب قرآنا فان قصد الثناء  
 حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ الفاتحة في صلوة الخ الجنازة ان قصد الثناء والدعاء  
 لم يكره وان قصد التلاوت كرهه من الاشياء العرفية تجوز (تنقاضي الصلوة والطهارة  
 ولا فرق بين الغرض والنفل وصفة العرفية ما يكون مسموعا له ولجوابه والضحك ما  
 يكون مسموعا له دون جبرانه والتبسم ما لا يكون مسموعا اصلا وحكم العرفية من حكم  
 الضحك ان يفسد الصلوة دون الطهارة وحكم التبسم لا يفسد الصلوة ولا الطهارة  
 ولا فرق بين ان يكون العرفية عامدا او ساهيا من صلوة خزانة الفتاوى وفيه الامام  
 اذا قراء في صلوة مخافة بحيث يسمع الرجل او رجلان لا يكون جهرا اذ الجمهور ان  
 يسمع الكل المنفرد مختبرين الجهر والمخافة في الوقت فاذا خرج الوقت تجاغت  
 حتى اى وجوب او في الجهر ان يسمع من يجنبه واو في المخافة ان يكون بحال لو وضع  
 انسان حتما على فم يسمع ولو صح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه احتلف المشايخ  
 في جواز صلوة انتهى رجل فانتة العشاء فصلاها بعد طلوع الشمس وام في اقوم  
 يجزى القراءة الا يرى ان رسول الله عليه السلام قضى الوتر والفجر صلي ليلة النحر  
 وجهر فيها وان صلى وحده حافت حتما من صلوة الخلاصة في الفصل الخامس عشر  
 ويجاغت ان قضى وقيل يجزى من صلوة الدرر والغرر وفي البناءة لو نوى فرض  
 الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوى فرض الوقت  
 جاز وفي الجمعة ينوي اولا ينو فرض الوقت للاختلاف فيه وفي التاخر خاتمة كل  
 وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز و  
 واحتلفوا في ان الوقتية يجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه  
 فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار من الاشياء في الفن الثاني  
 وفي الصغرى المختار في العمل الكثير ما يقع عند الناس انه ليس في الصلوة والقليل  
 ما لم يقع عند الناس انه ليس في الصلوة وفي العنابية ان يعمل بيديه وفي المنقط

مطلب  
 المنفرد مختبر الوقت  
 وبعد الوقت تجاغت

مطلب  
 الامام يجزى القضاء  
 المنفرد تجاغت

مطلب  
 شك في خروج الوقت  
 نوى فرض الوقت

مطلب  
 ان الوقتية يجوز بنية  
 القضاء وتليه

مطلب  
 العمل الكثير والقليل



لا يعتبر في فساد الصلوة على اليدين ولكن يعتبر الكثير من خزانة الفتاوى قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل بقدر الكثير يعمل اليدين وقال بعضهم ان كان بحال لوراي  
انسان يتقن انه ليس في الصلوة فهو كثير وهو اختيار العامة وقال بعضهم يفوض ذلك  
الى راي المجتهد ان استفسرته واستكثر فهو كثير والا فلا قال الشيخ الامام خمس الاثمة  
الحوا في هذا القول اقرب الى مذهب ابي حنيفة لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر  
تقدير بل يفوض ذلك الى راي المجتهد به ولو رفع العامة ووضعها على الارض او رفعها من  
الارض ووضعها على الارض لا يفسد ولو نزع الغنص لا يفسد ولو ليس الغنص يفسد وحل  
نعليه او تنقل لا يفسد ولو تروح بمروحة او بكم لا يفسد صلوة ولو ابتلع شيئا من بين  
اسنانه ذكر في الكتاب انه لا يفسد الصلوة ولم يفصل قيل هذا اذا كان قليلا فان كان  
كثيرا يفسد الصلوة ثم اختلف في العلة والكثرة وبعضهم قدر القليل بما دون خمسة  
وسق وبنه وبين الصوم وقال بعضهم ما دون ملاء الغم لا يفسد الصلوة وفروا بين  
الصلوة والصوم من صلوات الحائض سئل زين بن نجيم عن اهل قرية تركوا الاذان  
والجماعة بمسجدهم وليس لهم امام يصلي بهم الفرائض فهل يغفرون على هذا واجاب  
نعم يغفرون على ذلك تغفيرا شديدا ويؤمر به وثياب الامر لهم على ذلك فقد  
روى عن الامام محمد انه قال لو ان اهل بلدة اجمعوا على ترك الاذان لغافلهم  
عليه ولو تركوا واحد ضربته وجبته عليه وعند ابي يوسف رحم خوه كما في الحائض  
الاذان سنة اداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الامة وانه من  
شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مصر او قرية او محلة اجبرهم الامام فان لم يفعلوا  
قاتلهم وهو تحسين الصوت من غير ان يغير لحن او مدا وما اشبه ذلك من اذان  
الحائض وليس على النساء اذان ولا اقامة وان يصلن بالجماعة وتكره للرجل اداء الصلوة  
بجماعة في مسجد بلاء علام لا في المفازة والكروم والبيوت من صلوات البرازية  
ولا يكبر المؤذن في موضع الذي يكبر الامام فان فعل ذلك فسد صلوة لانه يعمل  
جوابا من حيث التلعين الى الجماعة من النهاية في باب الاذان واجبة ما قبل معرفة  
الزوال قول محمد بن مقاتل بعز حشية في مكان مستو ويجعل على مبلغ الظل منه علامة  
فما دام الظل ينقص من الخط هو قبل الزوال واذا وقف ولا يزداد ولا ينقص فهو  
ساعة الزوال واذا اخذ الظل في الزيادة فقد علم ان الشمس قد زالت من مبسوط  
السوحب في باب مواقيت الصلوة وقت الغروب من طلوع الفجر الثاني وهو البياض  
المعتوض في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل  
شيء مثليه سوى الزوال وقالوا الى ان يصير مثلا ووقت العصر من انتهاء وقت  
الظهور الى غروب الشمس ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض  
الكائن في الافق بعد الحمرة وقالوا هو الحمرة قيل وبه يفني وقت العشاء الوتوم  
انتهاء المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتوم عليها للتبويب ومن لم يجد وقتها  
لا يجبان عليه من ملحق الا بحج قال صاحب المنح سئل عن تعديل الاركان

مطلب رفع العامة ووضعها  
مطلب ولو تروح بمروحة او بكم او يبلع شيئا  
مطلب اختلف في العلة والكثرة  
مطلب اهل قرية تركوا الاذان والجماعة بمسجدهم  
مطلب الاذان سنة  
مطلب وليس على النساء اذان ولا اقامة  
مطلب ولا يكبر المؤذن في موضع  
مطلب وقت الغروب ويقبض الاوقات  
مطلب تعديل الاركان

في الصلوة

في الصلوة هل هو واجب ام سنة فاجبت بانه تسكين الجواهر في الركوع والسجود  
حتى يطمئن مغاصيله وادناه مقدار تسبيحة واجب على خروج الكرمي وهو الصحيح كما  
في شرح المنية وبه جزم صاحب الكفر وغيره من اصحاب المتن وسنة على خروج  
الجراني وفوض كما نقله الطحاوي عن الثلثة والذي انفع عليه الجهم الغفيري انه  
واجب عند ابي حنيفة ومحمد وفرض عند ابي يوسف كما ذكره صاحب البحر وياثم بتركه  
وعن السرحسي من ترك الاعتدال يلزمه الاعادة ومن المشايخ من قال يلزمها ويكون  
الغرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلوة ادبت مع  
كراهة التحريم ويكون جازيا للاول لان الغرض لا يتكرر كما في فتح القدير انتهى اذ اتهم  
المصلي الظاهر مثلا انه اتهم فاستلمه ثم علم انه صلى ركعتين اتهم وسجد للسهو لانه عليه السلام  
فعل ذلك في حديث ذي اليمين ولان السلام ساهيا لا يبطل الصلوة لكونه دعاء  
من وجه قيدنا بالرباعية لانه لو سلم على ظن انه مسافر او على ظن انها الجمعة او كان قريب  
العيد بالاسلام فطن ان فرض الظهر ركعتان او كان في صلوة العشاء فطن انها التراويح  
فسلم لو سلم ذكرا ان عليه ركعتان فان صلوته تبطل لانه سلم عامدا وفي المجتبى ولو سلم  
المصلي عامدا قبل التمام قبل تفسده حتى يقصد به خطاب ادعى استراي والاولى من  
صلوة الهداية وغيرها فلا يجوز السجود على القطن المحلوج والتين والذرة ونحوها  
الا ان يجدهم الارض من صلوة الدرد وعز السكران اذا كان بحال لا يعرف الرجل  
من المرأة انقص وضوءه سكر ثم افاق ان كان بحال لا يعرف الارض من السماء  
بطل وضوءه من صلوة البرازية اختلف العلماء في سجدة السهو وانما واجبة او سنة  
قال الشيخ ابو الحسن الكرمي انها واجبة وقال غيره من اصحابنا سنة ترك الواجب  
عذر او يجب الاساءة وسهوا بوجوب سجود السهو وهل يكفي بتسليمته او بتسليمتين  
ذكر الشيخ الامام ولو سلم بتسليمتين لا ياتى بسجود السهو وقال بعضهم بآتي هو  
الصحيح من خزانة الفتاوى ولو سري في سجود السهو على التحريك ولا يجب عليه  
سجود السهو ولو سري في صلوته موارا يكفيه السجدة ان من صلوة الخلاصة سئل  
ابو السعود العمادي عن سجدة السهو في اي حال يجب على المصلي في الفرائض والسنة  
واجاب يجب على الامام والمنفرد في الزيادة كتكرار الركوع وسلام المسبوق مع  
الامام والتسليم في القعدة الاولى من الفرائض الرباعية والغرض الثاني ومن  
صلوة الوتوم والسنة المؤكدة الرباعية سوى سنة العصر والعشاء فان التسليمية  
فيها لا توجب سجدة السهو وفي النقصان كترك الواجب مطلقا والشهاد الواجب  
والفعل المستنون وترك قراءة الفاتحة والقنوت وتكبيرات العبدن وفي العكس  
كجهر الامام في المفازة الاخفاء في البرية لان المنفرد لو عكس لا يجب عليه سجدة  
السهو وسجد للسهو بعد التسليمين وتشهد وبآتي بالصلوة على النبي عليه السلام  
وسلم بتسليمتين هو الصحيح وقيل سجد للسهو بعد تسليمته وتشهد وبآتي بالصلوة

مطلب توجه في امام الظاهر  
مطلب السجود على القطن المحلوج  
مطلب نقص وضوء السكران  
مطلب في سجدة السهو اختلف  
مطلب ياتي بالمنفرد بتسليمتين والامام بتسليمية  
مطلب سري في سجود السهو وسري في صلوة مرارا



علي النبي عليه السلام ثم سلم بتسليمين وهو اليق للامام كليل يقع الناس في الغنسة  
والله اعلم وان سري عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم  
يسجد ويسجد للسهو وان قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وتحوط صلوة نغلا  
وعليه ان يضم ركعة سادسة ويسجد للسهو فان كان فقد قدر الشاهد في الرابعة  
كان فرضه تاما ولو ركعتان نافلة ويسجد للسهو من منية المصلي في فصل سجود  
السهو رجل ام قوما وهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فيه اولانهم احو  
بالامامة منه كره له ذلك وان كان هو احو بالامامة لا يكره لان الجاهل والفاقد  
يكره العالم والصالح رجل ام قوما شهرا ثم قال كنت مجوسيا فانه فاجر يجبر على الاسلام  
ولا يقبل قوله وصلواتهم جائزة وكذا الوفا صلتي بكم المدة على غيبي وضوء وهو  
ماجن لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على وجه التورع والاحتياط اعاد  
صلواتهم اذا كان بين الامام وبين المقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمتد فيه العجلة والاقطار  
لا يمنع الاقتداء وان كان واسعا تم فيه العجلة والا وقار يمنع ولو كان بين الامام وبين  
المقتدى نهري يحوي فيه الزورق يمنع الاقتداء لقوله عليه السلام ليس مع الامام من كان  
بينه وبين الامام نهرا او طريق اوصفت من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق  
ما يكون كبير او حد الكبير ما قلنا من صلوة الحائنة في فصل من يعجز الاقتداء به ومن  
لا يصح به امام يتروك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق اسبوعا ونحوه او بمصيبة  
او الاستراحة لا بأس به ومثل عفوه في العادات والشرع من صلوة القنية في باب  
الامامة وفي الحائنة قال الطحاوي في صلوة الفجر يبداء بالتغليس ويحتم بالتسوية  
اذا كان يريد الحالة القوية واذا كان لا يريد فالسنة افضل وحد التنوير ما قال  
شمس الائمة الحلواني والقاضي الامام ابو علي النسفي انه يبداء الصلوة بعد انتشار  
البياض ويؤخر الظهور في المصيف ويعجل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء  
جميعا ويعجل المغرب في الصيف ويؤخر في الشتاء هذا اذا كانت السماء مصحبة وان  
كانت متغيمة يؤخر الفجر والظهور والمغرب ويعجل العصر والعشاء ثم تأخير العشاء  
الثلث الليل مستحب والنصف الليل مباح والآخر الليل مكروه والا فضل في الوتر  
ان يصلي في آخر الليل اذا كان شيق من نفسه انه يستيقظ في آخر الليل وان كان  
لا يتيق والا فضل ان يصلي في اول الليل انتهى النزاع لا يلقى في المسجد فان اضطر  
كون النزاع فوق البواري خير من تحت البواري لان الارض مسجد وفي الاجناس  
تحت البواري لا بأس به حتى لا يمنع الناس من الصلوة في اليوم في المسجد كرهه بعض  
السلف ورحض بعضهم وقال ابن عمر رضي الله عنه كنا ننام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المسجد والمحدث يدخل المسجد والمجنب لامن صلوة خزانة الفتاوى وفيها تحية  
المسجد مستحب قال بعض العلماء اذا دخل المسجد يقعد ويقوم ويصلي تحية المسجد  
وعامة العلماء قالوا يصلي كما دخله ويصلي في اليوم مرة واحدة انتهى المسبوق في فضل اول

صلوة

**مطلب**  
قام الى الخامسة يعود  
ما لم يسجد

**مطلب**  
صل ام قوما وهم له  
كارهون

**مطلب**  
قال الامام كنت مجوسيا  
لوقال صليت بكم المدة على  
غيبي وضوء

**مطلب**  
ما يمنع المقتدى عن  
الاقتداء

**مطلب**  
امام يتروك الامامة لزيارة  
اقربائه في الرساتيق  
اسبوعا

**مطلب**  
يبداء بالتغليس

**مطلب**  
تقديم الصلوة  
وتأخيرها

**مطلب**  
النزاع لا يلقى  
في المسجد

**مطلب**  
النعيم في المسجد والمحدث  
يدخل المسجد والمجنب

**مطلب**  
كل مسجد مستحب  
تخلوا

**مطلب**  
المسبوق في فضل  
الصلوة

صلوة في حق القراءة وآخرها في حق الشاهد وتمايم في النزاهة من الاشباه في  
الفن الثاني المسبوق في حق القراءة وآخرها في حق الشاهد حتى  
لو ادرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بينهما بقعدة فيكون بذلك قد قضيت  
وقراءة في كل اى في ركعة منها فاتحة وسورة فلو ترك القراءة اى قراءة سورة في  
احدهما فسدت ولو ادرك ركعة من ذوات الاربع صل ركعة بفاتحة وسورة وشاهد  
ثم صل اخرى بفاتحة وسورة ثم صل اخرى بفاتحة فقط وشاهد ولو ادرك ركعتين قضى  
ركعتين بقراءة اى بقراءة فاتحة وسورة ولو ترك في احدهما فسدت من صلوة  
النزاهة وفي الاصل اذا قراء سورة واحدة في ركعتين احتلف المشايخ فيه والصح  
انه لا يكره ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وكذا الوقراء وسط السورة  
في الركعة الاولى وقراء في الركعة الثانية وسط سورة اخرى او قراء سورة اخرى  
لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به من صلوة الخلاصة ولو كور الفاتحة في  
الاخيرين لاسهوا وفي الاولين متواليا عليه السهو لان فصل بينهما بالسورة  
للزوم تاخير الواجب وهو السورة في الاول لا الثاني اذ ليس الركوع واجبا باشر  
السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لم يمنع ولا يجب عليه شئ بفعل مثل ذلك  
في الاخيرين لانها محل القراءة مطلقا واصلا ان القراءة ليست واجبة فيها فلا تنقذ  
يقدر تجب بعد الركوع بل ليس كذلك من صلوة فتح القدير في باب سجود السهو  
قراء في الاولى سورة طويلة وفي الثانية ثلث ايات لا بأس به اطالة القراءة في  
الثانية على الاولى مكروهة اجماعا وفي مبسوط شمس الائمة السرخسي انما يكره اذا  
اذا قراء الثانية على الاولى ثلث ايات اما اذا كان اقل من ذلك لا يكره وفي  
ثلث ايات اختلاف ولا يكره في النوافل وان كثروا لو اراد ان يقرأ في الصلوة  
سورة فجرى على لسانه سورة اخرى فقراء آية او اثنين ثم يفتح السورة التي ارادها  
يكره ذلك من خزانة الفتاوى في فصل القراءة في الصلوة وفيها ايضا قراء خلف الامام  
في صلوة لا يجزى فيها بالقراءة فالوايكره وقيل عا قول محمد لا يكره وعلى قوله يكره ولو قراء  
سورة ثم قراء في الركعة الثانية سورة فوق تلك السورة يكره وهذا في الغرائض اما  
في النوافل لا يكره كرواية مرارة التطوع لا يكره وفي الغرائض يكره انتهى يكره ان  
يقراء في الاولى سورة النور وفي الثانية سورة الاحلاس واذا قراء سورة الغلاف  
لا يكره لانعدام عدم الترتيب بالثلاثة من صلوة البحر يكره ان لا يرتب بين السور الا  
في النافلة تقليل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها تنزول النافلة افضل  
وقبل لا يكره ترك السورة في الاخيرين من التطوع عدا وان سهوا فعليه السهو ولو صلاها  
في اخير الغرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى من صلوة الاشباه في الفن الثاني  
اذا قراء في الشفع الثاني من الظهور والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ساهيا لا يسجد  
عليه من صلوة الحائنة ولا بأس بترك السنن في السفوحا وروى عن ابن عمر عن ابن عمر  
رضي الله عنه انه قال ابو بكر وعثمان رضي الله عنهما كنا في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

**مطلب**  
لو ادرك ركعة من المغرب  
قضى ركعتين وفصل بينهما  
بقعدة

**مطلب**  
قراءة السورة مرتين  
في ركعتين لو قراء وسط  
السورة

**مطلب**  
كور الفاتحة في  
الاخيرين

**مطلب**  
اطالة القراءة في  
الثانية على الاولى

**مطلب**  
ثلث ايات في الثالثة

**مطلب**  
يكره ترك سورة جرت  
على لسانه

**مطلب**  
قراء خلف امام في  
صلوة محافضة

**مطلب**  
قراء سورة فوق  
تلك السورة

**مطلب**  
قراءة في الركعتين

**مطلب**  
لا بأس بترك  
السنن في السفر



وتم فصل السنن قبلها وبعد ما سوى الفرض من صلوة البرازية وقد قيل ان العالم اذا  
كان مشغولا بالفتوى يجوز له ترك السنن الا سنة الفجر فانه لا يجوز تركها من صلوة  
الذخيرة رجل ترك السنن ان تركها بعدد فهو معذور وان تركها بغير عذر تركها ونالوا في  
للا ترك الاربع قبل الظهر والتي بعده او ركعتي الفجر لا يحق له الا ساعة الا ان يقول هذا  
فعل النبي عليه السلام وانما افعل منكرا لم يكون وفي النوازل ترك سنن الصلوة الخمس  
ان لم يرها حقا لا يكون وان رآها حقا لم يكن لا يأتى والاصح انه يأتى وقيل لا يعاقب بتركها  
من صلوة خزنة الفتاوى لا فصل في السنن لان السنن انما يكون فيما عليه لا فيما هو  
مخير وتكتموا في افضل السنن قيل هو الترك تركها وقيل هو الفعل فقربا وقال الفقهاء  
ابو جعفر الفعل حالة النزول والترك في حالة السجود صلوة الظهرية سئل برهان الدين  
عن يخط للركوع والسجود قبل امامه حال صلوة قال يرجع عن صلوة ملعون لا يحط له  
منها وهو عادة السفهاء من صلوة الصغرى وذكر في الزيادات التطوع جماعة في غير  
مكروه وفي المحيط لا يكره الاقتداء بالامام في النوافل مطلقا نحو القدر والرياء  
وليلة النصف من شعبان ونحوه لان ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن من  
صلوة النهاية اقتداء بالناذر لا يجوز وعن هذا كره الاقتداء بصلوة الرياء  
وصلوة البرات وليلة القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام  
بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة من صلوة البرازية واصح ما حاز  
من نوافل الصلوة صلوة التسبيح في اشارة الى ان يصلون من النوافل مثل الرياء  
وصلوة البرات والقدر فليس باصح ولكن لا بأس لنا ان نذكرها تسهيلا للطلاب  
قال في المقدمة اما الرياء فاشي عشر ركعة يست تسليمات يصوم الناس اول  
خميس من رجب ويصلونها بعد صلوة المغرب قبل العشاء من اول ليلة الجمعة بغير  
افطار وقيل بعد الافطار بليلة اول خميس لكن يتعقد التعمية في وقت المغرب وهذا  
هو المختار ويقراء فيها بعد الفاتحة انا انزلناه ثلاثا والاخلاص اثني عشر مرة وسلم  
في كل ركعتين فاذا فرغ منها قال اللهم صل على محمد النبي الاخي وعلى آل وصحبه وسلم سبعين  
مرة ثم يسجد ويقول في سجوده سبحان الملك القدوس سبعون قدوس رب الملائكة  
والروح ايضا سبعين مرة ثم يرفع رأسه ويقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما فعل  
انك انت الاعز الاكرم سبعين مرة ايضا ثم يسجد ثانيا ويقول فيها ما يقول في  
السجدة الاولى ثم سئل حاجته من الدين والدنيا ثم يرفع رأسه فقد تمت صلوة  
واختلف العلماء في رؤيته هل رجب في ليلة الجمعة قال بعضهم تؤخر الصلوة الى  
الجمعة الا حرك كقوله عليه السلام من صام اول خميس من رجب ثم صلى ليلة الجمعة  
اثني عشر ركعة اعطاه الله بكل ركعة مائة فصر في مقعد صدق بلا ريب ولا شك  
وقال بعضهم يصلونها فيها ولا يؤخرونها وان لم يكن خميس من رجب لقوله عليه السلام لا تنفلوا  
عن صلوة ليلة الجمعة الا و من رجب من صلى فيها صلى الله عنه وملائكته الى السنة القابلة  
ومن صلى عليه رب العرش لا يخرج من الدنيا الا مع الايمان ولا يعيش في الدنيا الا مع الاسلام

**مطلب**  
ان العالم اذا كان مشغولا  
بالفتوى يجوز له ترك  
السنن

**مطلب**  
ان ترك السنة  
بعذر فهو معذور

**مطلب**  
لا قصور في السنن

**مطلب**  
من يخط للركوع  
والسجود وصل  
امامه

**مطلب**  
للتطوع الجماعة في  
غير رمضان

**مطلب**  
صلوة التسبيح

**مطلب**  
الناذر بالناذر  
صحة صلوة الرياء

**مطلب**  
صلوة البرات  
وليلة القدر

**مطلب**  
اختلاف في رعاية  
هلال رجب

ولا

ولا يحشر يوم القيمة الامع الابواب وقال الرب اسم يتر في الجنة وله اثنا عشر شعبا  
ومن صلى في ليلة الجمعة الاولى من رجب اثني عشر ركعة يقابل الله بكل ركعة بكل  
شعب وهذا هو الحكمة في كونها اثني عشر وهذا القول هو المختار في شرح شروعه في  
فصل في فضيلة النوافل ادرك مقتضى الامام في القيام باثني عشر ركعة ان كانت فيه  
مخافة وان كانت جهرية فيها قيل يأتى في مواضع سكوت الامام حرقا فاقول  
ادرك في الركوع لا يثنى بالا اتفاقا من صلوة خزنة الفتاوى ولو سمع الاذان في حال  
قراءة القرآن فانه يترك القرآن ويتابعه لان القراءة لا تقوت والاذان يقوت به  
من صلوة ميثمات المغن قال النبي عليه السلام اذا حضر العشاء والعشاء فابدأ به  
بالعشاء اى بالطعام وكان ابن عمر رضي الله عنه يسمع قراءة الامام ولا يقوم على عشاء  
الا لمن يخاف فوت الجماعة اولم يكن في الوقت سعة قال الامام ومهما كانت النفس  
لا تشأ الى الطعام ولم يكن في تأخير الطعام ضرر فالاولى بتقديم الصلوة فاما اذا  
حضر الطعام وافتمت الصلوة وكان في التأخير ما يتبدد الطعام او مشوش امره  
فتقدمه احب عند اشباع الوقت اشباع النفس اولم تستحق ليعلم الخبر من  
شرح شروعه في فصل منى الاكل لا يترك مسجد محله لزيادة تقوى غيره وعلمه من  
جواهر الفتاوى في فصل الجماعة مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان عالما و  
مسجد المحلة في حق السوقي نهارا ما كان عند حانوته وليلة ما كان عند منزله  
الرباعية المسنونة كالغرض فلا يصلح في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة  
الا في حق القراءة فانها واجبة من جميع ركعاتها بقراءة في كل ركعة الفاتحة والسورة  
الاولى ان لا يصلح على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلوة اذ يت مع ترك واجب  
او مع فعل مكروه نحو ما فانها تعاد وجوبا في الوقت فان خرج لا تعاد اذ رفع رأسه  
قبل امامه فانه يعود الى السجود دخل المسجد في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتى  
بالسنة بعيدا من الصفوف الا اذا خاف سلام الامام اذا انقلب المصل غير صلوات  
كجارة ودرسه لم ينطل وان شغلته هومته عن خشوعه لم ينقض اجرة ان لم يكن  
عن تقصير ولا يستحب اعادتها لترك الخشوع واختلعا في مريض ان قام لا يقدر على  
مراعات سنة القراءة وان فقد قدر الاصح انه يقدر ويراعى قدر المريض على بعض  
القيام قام بقدره لا برفع يديه لسجود التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا  
يجب التعمية لها والسنة لها القيام لارباب الغراب في حق سقوطها اذا اراد  
فعل طاعة وخاف الرياء لا يترك القراءة في الحمام جهرا لمكروهه وسر الا هو المختار  
ولا يكره للمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح وضع المعلقة على الكتاب مكروه  
الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت رأسه مكروه الا للحفاظ الكل من صلوة  
الاشياء في الغن الثانی القابلة اذا اشغلت بالصلوة بخاف خروج الولد وسقوطه  
وهلاكه جاز لها ان تؤخر الصلوة حتى لا يتصور الولد ان يرى انسانا يفوق في الماء  
وفي وسعه تجاوز حائله التأخير وكذا المسافر اذا نذرت دأبته وكذا الذي علم غنمه

**مطلب**  
ادرك مقتضى الامام  
في القيام

**مطلب**  
ادرك الركوع  
لا يثنى

**مطلب**  
لو سمع الاذان في حال  
قراءة القرآن

**مطلب**  
حضر العشاء  
والعشاء

**مطلب**  
لا يترك مسجد  
السوق

**مطلب**  
فلا يصلح في القعدة  
الاولى في المؤكدة

**مطلب**  
لا يصلح على منديل  
الوضوء

**مطلب**  
في الوقت تعاد  
ان خرج لا

**مطلب**  
رفع رأسه قبل احو

**مطلب**  
الا اذا صافق في الفجر

**مطلب**  
تفكر درسه وتجارة  
فيها

**مطلب**  
شغل هومته عن  
خشوعه

**مطلب**  
صوت المريض

**مطلب**  
صحة سجدة التلاوة

**مطلب**  
سقط الفريضة  
بالرياء

**مطلب**  
القراءة في الحمام

**مطلب**  
ما جاز للمحدث

**مطلب**  
وضع المصحف تحت

**مطلب**  
رأسه

**مطلب**  
القابلة اذا اشغلت

**مطلب**  
بخاف خروج الولد

**مطلب**  
انسان يفوق في الماء

**مطلب**  
اذا نذرت دأبته

**مطلب**  
وكذا الذي علم غنمه



طلب  
امانة  
الماسح المكنى

طلب  
لا يعوم للمختار

طلب  
ولا يقتدى بمقتضى  
فرضا آخر

طلب  
ما شرط لصحة الاقتداء

طلب  
الرفع اذا كان الى  
السجود اقرب

طلب  
ادرك الامام في  
الركعة الاولى

طلب  
ولو ادرك في الركوع

طلب  
ولو ادرك القعود

طلب  
تبريد الصلوة

طلب  
كيفية الصلوة

طلب  
الموازة في البناء  
مثل الرجل

من طهارات التارخانية الفصل التاسع في الحيض ويجوز احاطة الماسح على  
الحفين والجبرة للفاسلين من صلوة وجبر السخسى وان كان القوم في المصل  
ففي جندة قال بعضهم يقومون لها اذا راوها قبل ان يوضع عن اعناق الرجال  
وقال بعضهم لا يقومون هو الصحيح وهذا الشيء كان في الابداء ثم نسخ من جناب  
المحانية ولا يقتدى بمقتضى فرضا آخر مثل ان يكون احدهما مؤذيا فرض  
الظهر والاخر فرض العصر وان يكون احدهما مؤذيا والاخر قاضيا واحدهما قاضيا  
ظهور والاخر عصر او احدهما قاضيا ظهر الخميس والاخر ظهر الاربعاء او ظهر الخميس  
مثلا فان كانا قاضيين ظهر الخميس واحد مثالا يجوز اقتداء احدهما بالآخر لان  
اتحاد صلوتين بان يمكنه الدخول في صلوته بينة صلوة الامام شرط لصحة الاقتداء  
فيكون صلوة الامام متضمنة لصلوة المقتدى من صلوة الوقاية والعناية ويكفي  
في مقدار الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود واقرب لا يجوز لانه لا يقد ساجدا  
من صلوة الهداية في باب صفة الصلوة ولو ادرك الامام في الركعة الاولى وحالة  
القراءة ان كانت صلوة يجزئ فيها القراءة لا يأتى بالثناء لانه مأمور بالثناء  
فلما اشتغل بالثناء يغفونه الاستماع وان كانت يخاف فيها بالقراءة قبل يأتى بالثناء  
لانه لا يتضمن قوت الاستماع وقيل لا يأتى لانه مأمور بالاستماع والانصاة بالنص  
فان عجز عن الاستماع لم يجز عن الانصات فلزمه ولو ادرك في الركوع يكبر للافتتاح  
ثم يكبر اخرى للاختطاط ولا يأتى بالثناء بل يشتغل بتسبيحات الركوع لان التثناء سنة  
كسجحات الركوع وتسبيحات الركوع في محله لا يمكن الا بقاء اوله ولو ادرك في  
القعود يكبر للافتتاح ثم يكبر للاختطاط وقعد وينابعه في التشهد لانه مشروع  
في وسط الصلوة ولا يتابعه في الدعوات لانها مشروعة في آخر الصلوة وعن محمد انه  
يدعو بدعوات مذكورة في العزات لانه يؤتي بمثل هذه الدعوات في وسط الصلوة  
بان يقرأ في حالته القراءة وقيل بانه يكبر التشهد لان القعدة شرعت محللا للتشهد  
دون الدعاء وقيل انه يسكت لانه لو كثر التشهد يصير مخالفا لامامه والدعاء لم  
يشرع في وسط الصلوة فتعين السكوت من صلوة محيط السرخسى قال النبي عليه  
السلام ابرءوا بالصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم اى من شدة حرها فالمعتبر في  
تبريد كل بقعة سكوت شدة حرها وهو مختلف بحسب اختلاف البقاع من شدة  
ديباجة وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
وسكت ربنا انك حميد مجيد وكبر بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمد وآله لا يكره  
يوهم تقصير الانبياء اذ الرحمة يكون باتيان ما يلزم عليه والصحيح انه لا يكره  
لذا قال الزيلعي من صلوة الدرد والغفر في باب صفة الصلوة والموازة في البناء  
مثل الرجل واليه اشار في المجمع الصغير فان قيل الموازة اذا صلت وعظومها  
مكتشوفة فسدت صلوتها وهي هنا لا بد من كشف الذراع والراس الى الجواب

عنه

عنه انما فسدت صلوتها اذا ادت ركنها منها في تلك الحالة وفي حالة الوضوء  
لا تؤدى ركنها من الصلوة من صلوة واقعات ابي الليث السمرقنى واذا اذ  
امر بسور الرجل فاراد ان يشكوا الله فلا بأس بان يكبر مستقبل القبلة فحرسا جذا  
يحمد الله ويشكروا ويستجثم يكبر تكبيرة ورفع رأسه وهذا السجدة شكروا هي سنة  
عند محمد وكذلك في قول ابي يوسف رواه عنه ابن سماعه واما ابو حنيفة لم يرها  
شيء مسنونا ولم يرها شكرا تاما وتام الشكر ان يصل ركعتين كما فعل رسول الله  
عليه السلام يوم فتح مكة من صلوة السير الكبير في باب سجدة الشكر من جعل ثواب  
عمله لغیره جاز في التطوعات والمفروضات وقيل لا يجوز في المفروضات من  
هبة جامع الفتاوى **باب صلوات الجمعة والعيدين** شرط لصحتها  
المصروف وهو لا يسع كبر مساجد اهله المخلصين بها ذكره في المجتبى عن ابي يوسف  
رحمه الله قال وعليه فتوى اكثر العلماء واستدل مشايخنا على اشتراط المصروف  
علي رضي الله عنه لاجمة ولا شرويع ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع  
كذا ذكره الزيلعي وغيره او فناءه وهو ما اتصل بالمصر لاجل مصالحه كركض الخيل  
والمخروج للزى ودفن الموفى وصلوة الجنادة ونحو ذلك واحتلف في الخطيب  
المقر من جهة الامام الاعظم وناييه هل يملك الاستئناة في الخطبة فيقول لا  
مطلقا قائله مثلا خسرو وقيل قائله ابن كمال باشا ان كان ذلك لضرورة جاز ولا  
لا وقيل نعم ذلك مطلقا في العذر وعدمه قائله صاحب البحر وهو الظاهر  
من صلوة المنح في باب الجمعة حيث كان الاصح ان تعداد الجوامع لا يضرب فليس له ان  
يصليها ظهرا جاز ما حيث كان المصل فقيرا عارفا بكلام الفقهاء ولا شك عنده في  
صحة الجمعة فتكون الاربعة بعد الجمعة مباحة وان فعلها شخص شاك في صحة الجمعة  
يمنع من ذلك وقوله يجوز التعداد يستلزم الاجزاء والسقوط عن الذمة ولم  
ينقل عن امامنا الاعظم انه امر بالاربع بعد فرض الجمعة ولا من تلا من مذهبه اصلا واتما  
الاربع عند بعض المتأخرين وبهذا فتى شيخ الاسلام امين الدين ابن عبد العال  
مفتى الديار المصرية قلت هذا جواب صاحب المنح عن سؤال رجلين قال من  
فالاختياط بعد صلوة الجمعة ان يصل اربع ركعات تنبيه آخر الظاهر للشك في صحة  
صلوات الجمعة لتعداد الجوامع فالاحتياط محذور اهل ديارنا فان قيل هل يجوز  
خطبة النائب بحضور الاصيل عند عدم الاذن قلت لا لان مدارها حضور الراى  
الوكيل عند حضور القاضي والوكيل عند عدم الاذن قلت لا لان مدارها حضور الراى  
واذا وجد جان مجلاف الجمعة اذا دخل للراى في اقامتها الا اذا اذن اى لا يجوز  
استحلافه لهما الا اذا كان ما دوننا من السلطان للاستحلاف لا يجوز ذلك  
من الدور والغور في باب الجمعة يحرم في الخطبة الكلام وان كان امرا بمعروف او  
نهي عن منكر والاكل والشرب والكتابة ويكره تسمية العاطس ورد السلام وعن ابي  
يوسف رحمه الله لا يكره الرد لانه فرض قلنا ذلك اذا كان السلام ما دوننا فيه

طلب  
سجدت شكر

طلب  
صلوة شكر

طلب  
من جعل ثواب عمل

طلب  
صحة صلوة  
الجمعة

طلب  
قضاء مصر

طلب  
استحلاف الخطيب  
لصلوة الجمعة

طلب  
هل يجوز خطبة النائب  
بحضور الاصيل

طلب  
يحرم في الخطبة الكلام



تكميلات ايام التشرع

مطلب  
الصالح ان يوتر في بيته  
بجماعة.

مطبوعات ايام التتبع



**مطلب**  
من لم يصلي الغرض ولا  
يبغى في العتق

**مطلب**  
واصح القول ان الوتر  
تابع لرمضان وعليه الفتوى

**مطلب**  
يفضل من وجد قتيلا  
في مصر

**مطلب**  
من قتل في مصر بسلاح  
ظلم

**مطلب**  
الغريق يفضل

**مطلب**  
من قتل اللصوص

**مطلب**  
قتله قطاع الطريق

**مطلب**  
ولو قتل في مصر نارا  
بسلاح ظلم

**مطلب**  
ومن ارتك غسل

**مطلب**  
ومن قتل في حد او قصص  
عسل

**مطلب**  
ومن قتل من البغات  
او قطاع الطريق لم  
يصلي عليه

**مطلب**  
لو شهد الجنب فيه  
اختلاف

**مطلب**  
اذا قتل الشارب حال  
السكرو فهو شهيد

**مطلب**  
حد القبر

وقال **مقصود** تابع بالمرأوج قال الزاهد في كتابه من لم يصلي التراويح لم يصلي الوتر  
بجماعة **واصح** القول ان الوتر تابع لرمضان وعليه الفتوى في زماننا من صلوات  
مطلوب الزاهد في باب الوتر والنفاس **فصل في الشهيد والقبر** ويفضل من  
وجد قتيلا في مصر لا عبرة بالة القتل في هذه الصورة انما يفضل لانه لا يدري اقل  
ظالما او مظلوما او عدا او خطاء ذكره الزاهد في شرح القدر من الاصلاح  
والابضاح في باب الشهيد ومن قتل في مصر بسلاح ظلم لا يفضل عندنا وقال الشافعي  
يفضل من مسبوط السوصي الغريق يفضل ثلثا في قول ابي يوسف وعن محمد في رواية  
ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء يفضل مرتين وان لم ينو يغسل ثلثا وعنه في رواية  
يفضل مرتين واحدة من صلوة الحائض في باب الشهيد والجناين ولو غلبه اللصوص ليل  
في مصر فقتل بسلاح او غيره او قتل قطاع الطريق خارج مصر بسلاح او غيره فهو شهيد  
لان القتل لم يخلف في هذه المواضع بدلا هو مال ولو قتل في مصر نارا بسلاح ظلم بان قتله  
بعدية او ما يشبه الحديد كالنحاس والصفر وما يشبه ذلك او ما يعلل على الحديد من  
الجوخ او بضع او طعن بان قتله بجماعة او لبطة قصب او طعنه برمح لا ترجله او  
رمحه بنشابة لا يفضل لها او احرقة في النار او في الحملة كل قتل يتعلق به وجوب القصاص كان  
شهيدا او قال الشافعي لا يكون شهيدا واخرج بان عمر وعلي بن مسعود ولان هذا القتل خلف  
بدلا وهو المال او القصاص فما هو في معنى شهداء احد كالتقتيل خطاء او شبهه عند ولان  
وجوب هذا البدل دليل انعدام الشبهة فصار في معنى شهداء احد بخلاف ما اذا احاط  
بدلا وهو مال لان ذلك اشارة خفية الحائض لان المال لا يجب الاعند تحقيق الشبهة في القتل  
فلم يكن في معنى شهداء واحد ولان الدية بدل على المقتول فاذا وصل اليه البدل صار البدل  
كالباقي من وجه لبقاء حلفه فوجب حلالا في الشهادات واما القصاص فليس يبدل عن  
المحل بل هو جزء الفعل على طريقة المساءات فلا يسقط حكم الشهادات واما غسل عمر  
وتحريمه الله عن غيرها انما ارتثا والارتثا يمنع بحكم الشهادة عليها من البدل والعضد  
في فصل الشهيد ومن ارتث غسل والارتثا ان ياكل او يشرب او يداوى او يبيح حيا  
حتى يمض عليه وقت صلوة وهو يغسل او يغسل من المعركة وهو حي ومن قتل في حد او قصص  
عسل واصل عليه ومن قتل من البغات او قطاع الطريق لم يصلي عليه من القدر في باب  
الشهيد الشهيد من قتل المشرك او وجد في المعركة قتيلا وبه اثر الجراحة او قتل المسلم  
ظلم او لم يجب بقتله دية فيكفي ويصل عليه ولا يفضل واذا شهد الجنب غسل عند ابي  
حنيفة وكذلك الجنب وقال لا يفضلان ولا يفضل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه  
وينزع عنه الغور والحق والخس والسلاح من القدر في باب الشهيد ايضا قوله  
ولم يجب بقتله دية مثل ان يكون قتيلا مع ثلثة من الناس كاهل الحوب والبقى وقطاع  
الطريق في موضع او غارة لاهل لا حتى يجب الدية على اهلها من المشكلات اذا قتل  
الشارب حاله السكرو فهو شهيد لان شرب الخمر معصية لا تمنع حكم الشهيد من المحيط  
قبل جرح القبر قدر نصف القامة وقيل الى الصدر وان زاده حسن والصلوة على الميت

فرض

فرض كفاية اذا قام بعض سقط عن الباقي كدفعه فانه فرض كفاية ايضا وعلم فرضها  
الاجماع ومن انكر فرضها كفر لانه انكر الاجماع من جامع الفتاوى في فصل المتفرقات  
قال الزبلي ولو بلى الميت وصارت باحاز دفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه  
انتهى اقول الظاهر ان هذا في الارض المفصولة او في المملوكة مطلقا لا في المعقودة الموقوفة  
اذ لا يجوز زرعه ولا البناء عليه لما في الحائض مقبرة قديمة لاهل محلة لم يسبح فيها  
اذا المقبرة هل يباح لاهل المحلة الانتفاع بها قال ابو جعفر لا يباح وان كان فيها  
حشيش يحش فيها ويخرج الى الدواب وهذا اليس من ارسال الدواب فيها من تحريك  
المولى الموصوم جوى زاده مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين  
فهذا عا وجوه ان كانت اثارهم قد ادرست فلا بأس بذلك وان بقي اثارهم  
وشيء من عظامهم ينبتش ويعتبر ثم يجعل مقبرة للمسلمين الا يرك ان موضع مسجد  
رسول الله عليه السلام كان مقبرة للمشركين فنبتش واتخذ مسجدا في وقتنا راجانية  
في الفصل الحادي والعشرين **باب المسافر** من جاوز بيوت مصر من جانب  
خروجه مريدا سيرا وسطا ثلثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه ركعتين واعتبر  
في الوسط في السهل سيرا لابل وشي الاقدام وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به  
من ملتحق الاجرة في باب المسافر من خرج من عمارة موضع اقامته اتم من البلد والقرية  
فان الخارج من قرية السفر مسافر ايضا فلهذا العبارة احسن من قولهم بيوت مصر  
جمع البيوت اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافر واعلم ان الشرط في قصر الصلوة  
للمسافر تجاوز البيوت لقول علي رة لوجاوزنا هذا الحصى لقصرنا فاذا جاوز بيوت  
الموضع الذي كان مقيما به قصر وماجا وزرة فناء مصر وهو ما امتد من جوانبه قال في  
مختار الصحاح وفناء الدار ما امتد من جوانبها والجمع افضى فان كان بين المصر وقناة  
اقل من غلوة ولم يكن مزرعة تعتبر بمجاورة الفناء ايضا وان كان بينهما مزرعة  
او كانت المسافة بين المصر وقناة قدر الغلوة تعتبر بمجاورة عمران المصر وهي البيوت  
ولا تعتبر بمجاورة الفناء والغلوة ثلاثمائة ذراع الى اربع مائة هو الاصح هذا زبدة  
الحائض فاصد امسيرة ثلثة ايام وليا ليرها بالسير الوسط اعتبر في الوسط اعتبر في  
الوسط للبر سير الابل والرجل وللبحر اعتدال الريح وللجبل ما يليق به مع الاستراحات  
المعتادة قصر الفرض الرباعي وجوبه فلو اتم فانه اتم عاص لان فرضه عندنا من زوات  
الاربع ركعتان قيد بالرباعي لان الشائ يفتي على حاله وكذا الثلاث لقول عائشة  
فرضت الصلوة في الاصل ركعتين الا المغرب فانها وتر النهار ثم زيدت في الحفر واقرت  
في السفر كذا في المجتبى قيد بالفرض لانه لا قصر في السنن واحتلفوا في ترك السنن في السفر  
فقبل الافضل هو الترك تركضا وقيل الفصل ثقبيا وقال الهندوان في الفعل حال النزول  
والترك حال السير وقيل يصلي سنة الفجر وقيل سنة المغرب ايضا قال في الخلاصة  
صبي ونصراني خرجا الى السفر مسيرة ثلثة ايام وليا ليرها فلما سارا يومين اسلم  
النصراني وبلغ الصبي فالنص ان يقصر فيما بقي من سفره والصبي يتم الصلوة بناء على

**مطلب**  
والصلوة على الميت  
فرض كفاية

**مطلب**  
لو بلى الميت وصارت ابا  
حاز دفن غيره في قبره

**مطلب**  
مقبرة قديمة

**مطلب**  
مقبرة كانت للمشركين

**مطلب**  
فرض الفرض الرباعي وجوبا  
فلو اتم فانه اتم

**مطلب**  
لا قصر في السنن

**مطلب**  
صبي ونصراني خرجا  
الى السفر



نية الكافر معتبرة هو المختار والامام المجليل بن الفضل سوى بينهما يعني كلاهما يمتنان  
 الصلوة انتهى ولو كان المسافر عاصيا بسفره فانه كغيره يصلي الفرض الرباعي ركعتين  
 لا تلاوة النصوص وذلك كخروجه عا قالوا لانه او عاصيا على الامام او باقيا من موله  
 او خرجت المرأة بلا حرم او في العدة او قاطعا للطريق وقد يكون بعده كما اذا خرج  
 للبحر او للجماع ونحو قطع الطريق والقيح المجاور لا يعدم الحشر وعنته اصلا كالصلوة في الارض  
 المفضولة والبيع وقت الذاء فصلح السفر مناطا لرحمة الاسقاط واستمر على حكم القصر  
 حتى يدخل موضع مقامه او ينوي اقامة نصف شهر بموضع صالح لها في الاقامة اطلاقه في دخول  
 موضع اقامته فشمهل ما اذا نوى الاقامة به او لا وقيد الموضوع بكونه صالحا لها احتراز عن  
 نية الاقامة في المفارقة كما ذكر في الهداية قال في الكافي قالوا هذا اذا سار ثلاثة ثم نوى  
 الاقامة في غير موضع فان لم يسر ثلاثة يصح فيقصر ان نوى في الاقامة اقل من نصف  
 الشهر او فيه لكن في جراه جزيرة لعدم صلاحية الموضوع للاقامة او بموضعين  
 مستقلين ككة ومنه فانه يصلي ركعتين اذا لا يصير مقيما اوله يكن مستقلا برأيه كعيد  
 وامارة او دخل بلدة ولم ينوها في المدة المذكورة وهي نصف الشهر بل يتقرب  
 السفر بان عزم على ان يخرج غدا او بعد غد ولو بقي سنين على هذه الحالة فانه يصلي  
 الفرض الرباعي ركعتين وفي الكافي المقيم لا يصير مسافرا بلا نية وان طاف كل الدنيا وكذا  
 المسافر لا يصير مقيما بلا نية وان وجد منه حقيقة الاقامة انتهى وكذا يصلي ركعتين  
 عسكرو دخل ارض حرب او حاضر حصنا فيها في ارض الحرب لانها ليست موضع الاقامة  
 لانهم من اهل الفلار والقرار لكن من دخل فيها بامان ونوى الاقامة صححت كذا  
 في الحاشية او حاضر اهل البقي في دارنا في غير مصر مع نية الاقامة مدتها فانهم ايضا  
 يصلون الرباعية ركعتين ولا يجوز اقامتهم بخلاف اهل اخبية كالاعراب في  
 والأتراك وهو جمع خباء وهو بيت من وبر او صوف فانهم يتقون الصلوات  
 ونوها في الاقامة في موضع خمسة عشر يوما في الاحتراز عما قيل اقامتهم بل  
 يصلون ركعتين لانها لا تصح الا في الامصار او في القرى والاصح المقتضى به ما روي عن  
 ابي يوسف رحمه الله ان الرعاة كانوا في رحال المعازة كانوا مسافرين الا اذا نزلوا  
 معرا موعى وعزموا على الاقامة فيه خمسة عشر يوما فانه استحسن ان يجعلهم مقيمين  
 وذلك لان الاقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من موعى الى آخره الا اذا ارتحلوا عن  
 موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما مسيرة ثلثة ايام  
 فانهم يصيرون مسافرين في الطريق وقيد باهل الاخبية لان غيرهم من المسافرين  
 لو نوى الاقامة معهم فعن ابي يوسف رحمه الله عن روايتان عن ابي حنيفة رحمه  
 الله يصيرون مقيمين الصحيح كما في البحر مغربا الى البدائع فلو اتهم مسافران  
 قعد في القعدة الاولى ثم فرضه لان فرضه ثنتان فالقعدة الاولى فرض عليه لانها  
 اخر صلوة فاذا وجدت يتم فرضه ولكنه اساء لتأخير السلام وما زاد على الركعتين  
 نفلان ولم يقعد في الاولى بطل فرضه لانه حلت النفل بالفرض قبل اكماله وصح اقتداء

**مطلب**  
 ولو كان المسافر  
 عاصيا بسفره

**مطلب**  
 يصلي ركعتين عسكرو دخل ارض  
 حروب او حاضر حصنا فيها

**مطلب**  
 فلو اتهم المسافران  
 قعد في القعدة الاولى  
 ثم فرضه

المقيم

المقيم بالمسافر في الوقت وبعده لان صلوة المسافر في الحالين واحدة والقدرة  
 فرض في حقه غير فرض في حق المقتدى وبناء الضعيف على القوى جازين وقد  
 ام النبي عليه السلام وهو مسافر اهل مكة وقال اتموا صلواتكم فاننا قوم سعي  
 ركب جمع راكب فاذا قام المقيم المقتدى الى الاتمام اي الى اتمام صلواته لا يقرأ  
 في الاصح لانه مقتدى تحريمه لا فعلا والفرض صار مودا في تركها احتياطا بخلاف  
 المسبوق لانه ادرك قواة الله فلم يتأد الفرض فكان الايتان او كذا في الهداية  
 الوطن الاصل يبيطل بمثله اي بالوطن الاصل لا يغير اي لا يبطل بغير ذلك من  
 السفر ووطن الاقامة يبطل بمثله ويبطل بالاصل والسفر لان الشيء يبطل  
 بما هو مثله لا بما هو دونه الوطن الاصل هو وطن الاصل في نسيان في بلدته  
 او بلدة اخرى اتخذها دارا وتوطن بها مع اهله وولده وليس من قصده الانتقال  
 عنها بل التعتيش فيها وهذا الوطن يبطل بمثله لا غير وهو ان يتوطن في بلدة اخرى  
 وينقل الامل اليها فيخرج الاول من ان يكون وطنا اصليا حتى لو دخل مسافرا  
 لا يتم ولا يبطل بالسفر حتى يصير مقيما بالعود اليه مع نية الاقامة وكذا لا يبطل  
 بوطن الاقامة واما وطن الاقامة فهو الوطن الذي يقصد المسافر الاقامة فيه  
 وهو صالح لها نصف شهر وهو يتقضى بواحد من ثلاثة بالاصل لانه فوقه وبمثله  
 وبالسفر لانه ضده وطوبى ناذ كرا السكني وهو المكان الذي ينوي ان يقيم فيه اقل  
 من خمسة عشر يوما تبعا للمحققين قالوا لانه لا فائدة فيه لانه يبقى فيه مسافرا  
 على حاله فوجوده كعدمه والمعتبر بنية المتبوع لا التابع اي تعتبر بنية السفى  
 والامامة من المتبوع لا من التابع كامرأة وعيد وجندي واصير مع زوج ومولى  
 وامير ومستاجر هذا الف ونشر وموتب يرجع الاول الى الاول والثاني الى الثاني  
 كما لا يخفى ولا بد من علم التابع بنية المتبوع ولو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم  
 التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح كما في توجه الخطاب الشرعي وعزل الوكيل  
 وقيل يلزم كعزل الوكيل الحكيم وهو احوط وفي فتح القدير وهو ظاهر الرواية  
 كما في الخلاصة والاول اصح لان في روم الحكم قبل العلم حرجا وضرا وهو مرفوع  
 شرعا وتامة في البحر ومحل كون المرأة تابعة لزوجها ما اذا وفأها مهرها المعجل  
 والا فلا تكون تبعا فالعبدة لنيتها لان لها ان تختار نفسها عن الزوج للمعجل  
 دون المؤجل وكان الجندي يرتزق من بيت المال وان كان رزقه ماله فالعبد  
 لنية لان له ان يذهب حيث شاء لطلب الرزق والعبد في كلام المختصر ينتظم  
 الفق والمدبر واتم الولد والمكاتب واما المكاتب فينبغي ان لا يكون تبعا لان  
 له السفر بغير اذن المولى فلا يلزم طاعته الكيل من صلوة المصحف باب المسافر  
**كتاب الزكوة** هي تمليك جزء مال عينه الشارع من مسلم فغيرها شئ  
 ولا مولاة مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله بغير شرط افتراض عقل وبلوغ  
 واسلام وحرية وسببها ملك فضا بام فانغ عن دين له مطالب من جهة العباد

**مطلب**  
 فاذا قام المقيم المقتدى  
 الى الاتمام

**مطلب**  
 الوطن الاصل  
 يبطل بمثله

**مطلب**  
 المعتبر بنية المتبوع  
 التابع



وغير حاجته الأصلية من زكوة الخ وتفسير الحاجة الأصلية كما في شرح الجمع لابن  
الملك ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقا وتقديرا فالثاني كالدين والاول كالنفقة  
ودار السكنى والالت الحبوب والسياب المحتاج اليها لدفع الحر والبرد وكالات الخرفة  
واناث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان كان له درهم مستحقه الصرف  
التي تلك الخواص صارت كالمعدومة كالماء المصروف الى العطش فانه كالمعدوم وجاز  
عنده التيمم انتهى قلت ويخالف قوله فاذا كان له درهم مستحقه الصرف الاخره ما  
عن معراج الدراية في فضل زكوة العروضي ان الزكوة تجب في النفقة كيف ما اسلكه للنساء  
وللنفقة انتهى ومثله في البدايع من زكوة الخ ايضا رجل دفع الرجل اربع مائة درهم  
قال المائتان منها زكوة ماله ومائتين هدية لك قال ان اعطيت المائتين اولا للزكوة ثم  
اعطيت المائتين هدية يجوز لانه فقير وان دفع الهدية اولا لا يجوز لانه صار غنيا  
وقال زفر رحمه الله لا يجوز في المحالين ولا يجوز دفع الزكوة الى من يملك النصاب  
من اى مال كان يجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكتسبا من زكوة  
الحائنة ولا يجوز دفع الزكوة الى اولاده واولاد اولاده من قبل الزكوة والاثاث  
وان وسفلوا ولا الى والديه وامداده وجداته وان علوا من قبل الالباء والامهات  
ويجوز في سائر قرابة نحو الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والحالات  
ولودفع الى اخنته ولها على زوجها مبالغ نصابا ان كان الزوج طيبا مقلو طلبت  
لا يمنع الاداء لا يجوز وان كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى لو طلبت جازا الصرف  
اليها ويجوز دفع الزكوة الى فقيرة زوجها موسر عندي محمد رحمه الله يفرق النفقة  
اولم يفرق ولا يجوز دفع الزكوة الى صغير والده غني وان كان الابن كبيرا جاز وكذا  
الابنة والدها غني في رواية ابن يوسف وهو قولها وكذا الوالد دفع الزكوة الى فقيرة ابن  
موسر وقال ابو يوسف رحمه الله ان كانوا في عيال الغني لا يجوز وان لم يكونوا  
جاز ولا يعطى زوجة وكذا المرأة لا تقطع زوجها ويجوز دفعها له ولا يعطى  
عبده ولا مدبره ولا ام ولده ولا مكاتبه علم ذلك اولم يعلم من زكوة الخلاصة ومن  
زكى بمكسوبة الغني وجاءت بولد فدفع الزوج زكوة ماله الى هذه الولد لا يجوز لان  
النسب ثابت من الزوج بالاجماع الرافى اذا دفع ولد المزينة والمزينة زوج  
معروف يجوز لان النسب ثبت من النكاح واذا لم يكن للمزينة زوج لا يجوز للزنا  
دفع الزكوة الى هذا الولد من زكوة العمادية قبيل فصل الخامس عشر الولد الرافى لا يثبت  
نسبه من الرافى في شئ الا في الشهادة لا تقبل شهادة الرافى في الزكوة لا يجوز دفع  
زكوة الرافى الى الولد من الرافى الا اذا كان من امرأة احاز زوج معروف كذا في جامع الترمذي  
الزكوة واجبة بقدره مباشرة فتسقط بهلاك المال بعد الحول وصدقة الفطر وجبت  
بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط النفق على اقراره بنية الزكوة جاز الا اذا  
حكم عليه بنفقة من زكوة الاشباه في الفتن الثاني ولا يجوز دفع الزكوة الى من يملك  
النصاب الا لطالب العلم والفارز لقوله عليه السلام يجوز الزكوة لطالب العلم

**مطلب**  
لو كان له مال مستحقه  
الصرف الى الخواص

**مطلب**  
ولا يجوز دفع  
الزكوة

**مطلب**  
دفع الزكوة من اقراره  
طبا اى معطبا

**مطلب**  
جواز اخنته  
الزكوة

**مطلب**  
لمن يجوز ومن لا

**مطلب**  
نسب ولد الزنا  
ثابت من نكاح امه

**مطلب**  
تسقط بهلاك المال  
بعد الحول بخلاف صدقة  
الغسل

**مطلب**  
انفق على اقراره بنية  
الزكوة

**مطلب**  
دفع الزكوة لطالب  
العلم

ولو كان

ولو كان له نفقة اربعين سنة من زكوة الهداية ويكره ان يعطى فقيرا واحدا مائتي  
درهم او اكثر وعن ابن يوسف لا يجوز اكثر من مائتي درهم وذكر في الخلاصة هذا اذا  
لم يكن الفقير مديونا اما اذا كان مديونا فدفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبيح  
له شئ او يبيح اقل من المائتين لا باس به وكذا لو لم يكن مديونا لكن له عيال جاز ان  
يعطى مقدار ما لو ذرع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين واغنا الفقير الواحد  
علم من السؤال فضل من الغني على الفقراء من زكوة الجمع ويجوز حروف الزكوة الى من  
لا يحل له السؤال اذ لم يملك نصابا وان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا  
يجوز عنده حصة واحدة ومحمد رحمه الله ولو دفع الى فقير فظهر انه دفع الى الله وابنه  
جاز عند ابن محمد في رواية الاصل من زكوة الخلاصة قال في الهداية وهلاك النصاب  
بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصة بخلاف الاستهلاك لانه تعدد كما في  
التوضيح من زكوة الخ سئل زين بن جهم عن صغير يملك مالا كثيرا هل تجب فيه الزكوة  
ويؤمر وصيه بدفع الزكوة عنه واجاب لا زكوة في مال الصغير ولا يؤمر وصيه بدفعها عنه  
لعدم وجوبها عليه والله اعلم لان السواء يستدل على حال الانسان قال الله تعالى يعرف  
بسيماهم وقال الفقهاء من راى ناعليه زكى الفقير جاز لنا دفع الزكوة من سبي  
الاختيار شرح المختار سئل صاحب الخ عن جمع مالا حراما وحال عليه الحول وهو غني  
هل تجب عليه الزكوة فيه واجاب لا تجب عليه فيه زكوة والله اعلم وهل يجوز نية  
متأخرة فقال في شرح الجمع لودفعها بلا نية ثم نوى بعده فان كان المال قايما في  
يد الفقير جاز والا فلا انتهى من الاشباه في الفتن الاول في مباحث النية وقال  
ما دى المكاتب من الصدقات المولاه ثم تجز فهو طيب للمولى لتبدل المملك  
فان العبد يملكه صدقة والمولى عوضا عن لعنوه واليه وقعت الاشارة النبوية  
في حديث ابي هريرة هي لصدقة ولنا هدية وهذا بخلاف ما اذا اباها للنفقة  
واليها شئ لان المباح له تناوله على ملك المبيع ونظيره المشتري شراء فاسدا  
اذا اباها لغيره لا يطيب له ولو ملكه يطيب من الهداية في كتاب المكاتب كل  
زين بن جهم عن دفع الزكوة الى الشريف الفقير هل يجوز وتسقط عن المؤدى  
ويجوز للشريف اخذها واجاب نعم يجوز دفع الزكوة اليه وتسقط عن المؤدى  
ويجوز للشريف الفقير اخذها والله اعلم قال تلميذه صاحب الخ قد خالف في قوة  
هذه ظاهرا لرواية فان المجزوم به في سائر المتن والشروح الموضوع لنقل للذهب  
ان الصدقة لا تحل لبني هاشم ومولاهم لكن فعل في شرح الجمع لابن الملك عن شرح  
الاثار رواية عن ابي حنيفة قائلة بات الصدقات كلها جائزة على بني هاشم فان  
الحرمية كانت على عهد رسول الله عليه السلام لوصول غنى الحسن اليهم فلما سقط  
ذلك بموته حلت لهم الصدقة قال الطحاوي وبالجواز تاخذ انتهى وهذا هو سند  
شيخنا رحمه الله في فتاواه كل الصدقات حرام على بني هاشم زكوة او عمالة فبها وعشرا  
او كفارة او من ذرة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزكوة اولا فانه يؤد بها

**مطلب**  
يكره ان يعطى فقير واحدا الا

**مطلب**  
اغنا الفقير الواحد  
افضل

**مطلب**  
دفع بظن انه فقير

**مطلب**  
هلاك النصاب بعد الحول

**مطلب**  
استهلاكه بغيره

**مطلب**  
لا زكوة مال الصغير

**مطلب**  
لا تجب على مال الحرام

**مطلب**  
لودفعها بلا نية لم نوى  
بعده

**مطلب**  
ويجوز للشريف الفقير  
اخذ الزكوة



**مطلب**  
دفع ماله الحرام عن  
ماله الحلال

**مطلب**  
عبد رجل صغير يتم عمله  
في طعمه وتكسبه من  
زكوة ماله

**مطلب**  
ولو عمل زكوة حمل  
السوايم

**مطلب**  
المعلم اذا اعطى  
طليقة

**مطلب**  
الفقيه لا يكون غنيا  
بكتبه المحتاج اليها

**مطلب**  
سيرة تغلها الا في قرابة

**مطلب**  
زكوة في الاسلام والجور  
الا للتجارة

**مطلب**  
فيما تم بتأخيرها ترثر  
شهادته

**مطلب**  
السلطان الحرام اذا اخذ  
صدقات الاموال الظاهر

**مطلب**  
ولو ابواء المديون  
بنية الزكوة

لان وقتها الممنوع صلوة الاشياء في الفقه الثاني سئل زين بن نجيم عن دفع ماله الحرام  
عن ماله الحلال بقدر الواجب عليه من الزكوة هل يجزئيه واجاب نعم يجزئيه لانه ملكه  
بالغصب ويضمن مثله المستحق والله اعلم بحسب المتبع من اداء الزكوة واضلغوا  
في اخذها منه جبراً والمعتد لاحول الزكوة ترى لاشئ من زكوة الاشياء في الفقه الثاني  
اذا قامت عليه البينة ان له مالا وأنه لا يوقى زكوة كان اجبره الحاكم على اخراجها في  
زمن عثمان رضي الله عنه وفي زماننا لا يجبر من زكوة الدرر والغرر سئل زين بن  
نجيم عن عليه زكوة وعنده صغير يتم بمله فيطعمه ويكسبه من زكوة ماله هل يجزئيه  
ذلك واجاب نعم يجزئيه والله اعلم بخلاف الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفي وعياله  
سنة ومن معه الف وعليه مثله لانه لا اخذ واجبر الدافع ولوله قوت سنة يساو  
نصاباً وكسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف والصحيح حل الاخذ ولو عمل زكوة  
حمل السوايم بعد وجوده جائز لا قبله وفي المملوكة من الاجارة المعلم اذا اعطى طليقة  
شيء ما وبها الزكوة فان كان بحيث يعمل له لولم يعطيه صح عن الزكوة والا لا الفقيه  
لا يكون غنياً بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فنباع لقضاء الدين كذا في منظومة  
بن وهبان الاعتبار بوزن سبعة من له دين علم فليس مقهور فقير على المحتار المدين  
مرض الموت اذا دفع الزكوة الى اخيه ثم مات وهي وارثه اجزأى ووقعت موقعا  
فان كان له وارث اخر ردت لانه لا وصية لوارث نوى الزكوة الا انه ستمه فضا  
اختلفوا والصحيح الجواز بكونه فقيراً الا في قرابة او اوج او من دار الحرب الادار  
الاسلام او الطالب علم او الزهاد او كان الزكوة معجلة المختار لانه لا يجوز دفع  
الزكوة لاهل البدع من صلوة الاشياء في الفقه الثاني ان الزكوة في الدار والجوار  
كاللعل والياقوت والزمرد والمالها لا تجب كما في الكاف وغيره الا ان يكون للتجارة  
كما في شرح من لا يخشى الله من عباده وغنى الناس في دفعه القدير نقل الاتفاق على ان  
من ملك من الجواهر النفيسة ما يساوي الفانم الدانير ولم ينو فيها التجارة  
لا يجزئ فيها الزكوة انتهى فيما تم بتأخيرها وترد شهادته في شرح النظم الوهابي  
وذكو الخاتمة عن الخاتمة ان الفقوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر نحو  
الفقهاء دون في خصوصاً زماننا انتهى من زكوة المنح وفي البرازية السلطان الحرام  
اذا اخذ صدقات الاموال الظاهرة وهي عشر الخارج يجوز ويسقط في الصحيح ولا  
يؤمر بالاداء ثانياً فان صادراً واخذ المجبايات ونوى ان يكون عن الزكوة  
ونوى ان يكون المكس زكوة فحق قول المشايخ المتأخرين يجوز فالصحيح انه لا يقع  
عن الزكوة وكذا قال الامام السرخسي وصح الولد الحبي عدم الجواز في الاموال الباطنة  
قال وبه يفتي من زكوة المنح ولو ابواء المديون بنية الزكوة عن ماله في دفعه لا يسقط  
لانه ادق الناقص عن الكامل بخلاف ابراء النصاب من فقير سقط زكوة لانه  
اوى الدين عن الدين وكلاهما ناقص ولو وهب مقدار زكوة من الدين للمدين  
الفقير بنية الزكوة من ذلك الدين لا يسقط وفي البرازية فان صادرة السلطان

او اخذ

او اخذ المجبايات ونوى الدافع ان يكون عن الزكوة والصحيح انه لا يقع عن الزكوة  
كذا قال الامام السرخسي ولو جعته دين بعد وجوب الزكوة لا تسقط الزكوة عنه لانه  
عرف ما نفعا فلا يجوز ان يكون دافعا ولو اقرض النصاب بعد الحول لم يضمن من المنح ومن  
زكوة جامع الفتاوى **كتاب الصوم وصدقة الفطر** ان اكل او شرب او جامع  
ناسيا قيد للثلاثة المذكورة واجتكم او انزل بنظر او دهن او كحل او اجتم او اغتاب  
من الغيبة او دخل حلقة غبار او دخان او ذباب ولو كان ذاك للصوم او اصبغ جنباً  
او صبغ في احليله دهن او ماء ذكره الزيلعي او في اذنه ماء احتراز عن الدهن فان  
حبته فيها فمطر نقله الزيلعي عن خزانة الاكل او دخل انفة مخاط فاستثمه فادخل حلقة  
ولو عمد كذا في الخلاصة لم يفسد صومه جزاء لقوله ان اكل الاخره وان افطر خطأ  
وهو ان يكون ذاك للصوم فافطر من غير قصد له كما اذا تمضض فدخل الماء في  
حلقة او ملوها وفي لفظ افطر اشارة الى فساد صومه او اكل ناسيا فظن انه افطر  
فاكل عمداً او اهتمن او استعصى اي صبب الدواء في انفة فوصل الى قصبه او افطر  
في اذنه اي وهنا ودواء اي في جافة اي جراحة بلغت الجوف او امة وهي شجة  
بلغت اتم الذراع فوصل الى الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع حصاة او حديدة  
او ثراباً او شيئاً مما لا يتغذى به او لم ينو رمضان كله صوماً ولا فطراً او اصبغ غير نا  
وللصوم فاكل او دخل في حلقة مطر ونج او وطئ امرأة ميتة او برمته او اخذ  
اي شئ في الفخذ او ابطن اي شئ في البطن او قبل او لمس وانزل قيد لقوله وطئ امرأة  
ميتة الاجرة هي لولم ينزل في هذه الصور لم يلزم القضاء او افسد غير صوم رمضان  
او افسد قضاء رمضان لم تجب الكفارة لانها وردت في حرمة رمضان اذ لا يجوز  
اخلاوة عن الصوم بخلاف غيره من الزمان او وطئ مجنوناً بان نوت الصوم  
ليلا ثم جئت في النهار وهي صائمة مجامعها رجل والا فكيف تكون صائمة وهي مجنونة  
او وطئت نائمة او شجر اي اكل السجور اذا افطر في آخر النهار بطن اليوم ليلا اي  
فعل هذين الفعلين بطن الوقت ليلاً والفجر طالع في الاول والشمس لم تغرب في  
الثاني قضى فقط ولم تجب الكفارة جزاء لقوله وان افطر خطأ الى اخره والاخير ان  
اي من شجر ومن افطر بطن اليوم ليلاً يسكن بقية يومها كسافر اقام او حاضراً  
او نفساء طهرت او مجنون افاق ومريض صح وصبغ وبلغ وكافر اسلم وكلهم يعضون  
الا الاخيرين يعني صبياً وكافراً اسلم الاصل ان من صار على حالة في آخر النهار لو كان  
عليها في اول النهار يلزمه الصوم لزمه الامساك قضاء لحق الوقت تشيخاً بالصبا  
كما لو شهد الشهر وهو ذوقه الهلال في بعض اليوم كذا في غاية البيان وان جامع في  
اداء رمضان احتراز عن قضاءه او جامع في احد السبلين او اكل او شرب غداً  
او دواءً احتراز عن نحو التراب والحجر عمداً قيد لما ذكر من قوله وان جامع الى  
اخره او اجتم وطئ فطر به واكل عمداً قضى وكفر ذرعه اي غلبه في طعام او ماء او  
مرة وخرج لم يفسد ملاء الفم ولا لقوله عليه السلام من ذرعه الفم فليس عليه



قضاء من استقاء عدا فليقض فستوى فيه ملاء الغم ومادون فان ملاء اى الغم  
وعاد وهو ذاك انه صائم لم يفطر في الصحاح وهو قول محمد رحمه الله كذا في النهاية اذ لم  
يوجد صورت الا فطر وهو لا يتلذذ وان اعاد افطر بالاجماع لوجود الادخال بعد  
الخروج فيتحقق صورت الافطار وان لم يتلذذ لم يفطر بما روينا وان اعاد في الصحاح  
وان استناع ان كان ملاء الغم فسد بالاجماع وان اقل لا في الصحاح وهو قول ابي  
يوسف رحمه الله فان عاد بنفسه لم يفطر وان اعاده فغيره روايتان في رواية لم يفطر  
لعدم الخروج وفي اخرى يفطر لكثرت الصنع وهذا اى الحكم المذكور في فيء طعام اوله  
او ثمة فان كان بلغا فغير مفسد عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما وعند ابي يوسف يفطر  
اذا ملاء الغم بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة اكل لحمايين اسنانه مثل الحصة  
قضى ولا كفارة وفي الاقل لا الا اذا اخرج فاكل مثل سمسمه مقطر الا اذا مضى بحيث  
ثلت في فم حيث لا يفسد قال في الكفاية ان وجد طعمه في حلقه قال في فتح القدير  
وهذا الحسن جدا من صوم المتخلف في الدبر والغور ان تمضمض الصائم واستنشق فدخل  
الماء في جوفه ان كان ذاك الصوم فسد صومه وعليه الفتوى وان لم يكن ذاك  
لا يفسد من جواهر الفقه في فصل الصوم رجل اخذ لقمة من الخبز لياكلها وهو  
ناس فلما مضى ذكر انه صائم فابتلعها قبل ان يخرجها من فم ففعله القضاء والكفارة  
وان اخرجها ثم اعادها وبلعها عليه القضاء ولا كفارة وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
لانها مادامت في فم في مجال يتلذذ بها واذا اخرجها صارت مجال تعاف ذكرها  
الحسام الشريفة دافعة من شرح بن وهبان في فصل الصوم وذكر في النوازل  
فمن اغتسل ودخل الماء اذ نه فانه لا شئ عليه الا ان يصيب عليه متداع يجب  
القضاء صائم افطر بشئ من الخلاوت وابتلع غيرها ثم دخل في الصلوة ووجد حلاوتها  
في فيه فابتلعها فانه لا يفسد صلوة لانه اثر لا عين فصار كمن تمضمض وخرج ثم ابتلعها وفيه  
برودة الماء ولكن الكحل فوجد طعمه في حلقه فابتلع لا يفسد صومه لانه لا عين فغلب الجرح  
من صوم جواهر الفتاوى في الباب الرابع حاملي او مريض خافت على نفسها او ولها وربي  
خافت الزيادة والمسا فرأفطر وهذا خبر لقوله عليه السلام وانما جاز الا فطر لوجود  
العذر وقضوا ما قدر وادى لزم عليهم قضاء صوم ايام مضت بقدر ما ادركوا من  
ايام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالاطعام عند فقد القضاء  
بلا كفارة لانه افطر بعذر ولا فدية لانها ورت في حق الشيخ الغافر الفدية نصف  
صاع من بواصاع من تمر وشعير وذهب صوم مسافر لا يفطر لقوله في وان تصوموا خير لكم  
اما قوله عليه السلام ليس من البواصاع في السفر محمول على حالة المشقة فان ما نوافيه  
اى ذلك العذر فلا فدية اى لا يجب الوصية بالفدية ولو ما نوافيه العذر  
فدى عنه اى عن الميت ان اوصى الميت ببقوله فدى عنه فيكون ما فاده الولى  
من الثلث والذات ربع ولديه اى بما فاده جاز وان صام او صام عنه لا الحديث النساء  
لا يصوم احد من احد ولا يصوم احد عن احد وقد تفرقت العبادات البدنية لا تجري

النبابة فيها مطلقا من صوم الدبر والغور ابتلع براز غير كقران صدقيه والا لا  
اى ابتلع الصائم ريق غيره فان كان ريق غير صدقيه يجب عليه القضاء دون الكفارة  
لان الريق تعافه النفس وتستقدره اذا كان من غير صدقيه فصار كالخبز والتمر ونحوه  
مما تعافه النفس وان كان من صدقيه لا تعافه فصار كالخبز والتمر ونحوه وذلك  
كما تشبهه من الزيلعي في مسائل شتى باب كتاب الحنيفة سئل زين الدين بن نجيم عن  
افطر في رمضان جهرا متعمدا ما يلزمه واجاب يلزمه القتل لانه مستهزئ بالدين  
والله اعلم سئل زين الدين بن نجيم ايضا عن شرب عذراء رمضان ما اذا يلزمه واجاب  
يلزمه الحد ثم يحبس حتى يخفف عنه الضرب ثم يعذر لا فطره في رمضان والله  
اعلم اذ اخرج الدم من بين اسنانه والبراز غالب فابتلع ولم يجد طعمه لا يفسد صومه  
وان غلب الدم او تساوى فسد من صوم البرازية في الفصل الثالث الدم اذا خرج  
من الاسنان ودخل خلوة الصائم فطر ثلثه او جذا كانت الغلبة للبراز اول الدم  
او كذا سواء في الاول لا يفطر وفي الثاني نفس ولا يلزمه الكفارة وفي الثالث  
يجب ان يكون على القياس ولا استحسان فيلزمه القضاء استحسانا من صوم خزانة  
الفتاوى قال الجارية انظر الى طلوع الفجر فخرجت فقالت لم يطلع مجامعها ثم بان انه  
طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليها القضاء وهو الصحاح شمر على  
يقين ان الفجر لم يطلع او افطر على يقين ان الشمس قد غابت ثم ظهر بخلافه لا  
كفارة عليه وان شك في طلوع الفجر او في غروب الشمس فالمستحب ان يدع الاكل  
واكل قضا ولا كفارة عليه من صوم البرازية ظن طلوع الفجر فاكل فاذا هو طالع الا  
وجوب الكفارة من صوم الاشياء في الفقه الثاني وفي البرازية الجماع في القبل والدبر  
يوجب الكفارة اذا التقى الخنا فان انزل او لم ينزل انتهى اذ انظر الى امورة فانزل  
او فطر فامتنع لا يفسد صومه وكذا اذا جامع فيما دون الفرج والدبر ولم ينزل وان  
انزل كان عليه القضاء دون الكفارة ومن الناس من قال لا يفسد صومه في الا  
بالكف وحل يباح له ان يفعل ذلك في غير رمضان ان اراد الشربة لا يباح وان  
اراد تسكين الشهوة قالوا نرجوا ان لا يكون مؤخرا ولا اثما والفروع بين فعل  
الاباحة وعدمها البراز فان لم يكن به فليست من صوم الحائض سئل زين الدين  
ابن نجيم عن استمنى بلفه في رمضان وهو صائم بفساد صومه ويلزمه القضاء والكفارة  
واجاب نعم يلزمه القضاء لا الكفارة لفساد صومه والله اعلم سئل صاحب المنهاج عن نوى  
ان يصوم عددا وهو يوم الشك فاذا هو رمضان هل يصح صومه واجاب لا يصح صومه  
قال في التلويح في بحث اقسام السب اتفق المتأخرون ان سب وجوب صوم رمضان  
هو الشهر اعني الايام بلياليه لان الشهر اسم للمجموع وسببته باعتبار اظفار شرف الوقت  
وذلك في الايام والليالي جميعا ولهذا الزم القضاء على كل من كان اهلا في الليل ثم جن وافاق  
بعد فطر الشهر ولهذا صح نية الاداء بعد تحقق جزء من الليل ولم يصح قبله انتهى ولو  
صام يوم الشك بنية التطوع فلا بأس عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يكون واكثر

مسألة



المشايخ قالوا لا يكون سواء كان يصوم قبل هذا اليوم او لا يصوم وان ثبت ان من  
رمضان هاجر عنه وان تبين انه من شعبان كان متطوعا والا فضل ان يتأخر الى  
انتصاف النهار فان لم يعلم قال بعضهم الا فضل ان يصوم وقال بعضهم الا فضل ان  
يفطر ويقبل خبر الفاسق على روية هلال رمضان لان هذا امر من امور الدين وليس  
بشهادت من صوم خزانة الفتاوى صوم يوم الشك مكروه الا اذا نوى تطوعا  
او واجبا اخر على الصحيح والا فضل فطر الا اذا وافق صوما كان يصومه او كان  
مغتنيا ولا يصوم العبد والامنة والمدين ولم الولد تطوعا الا باذن المولى لا تصوم المرأة  
تطوعا الا باذن الزوج او كان مسافرا لا يصوم الا جبر تطوعا الا باذن المستاجر  
اذا انصرف بالوصوم اذا دعاه واحد من اخوته وهو صائم لا يكون له الفطر الا اذا كان  
صائما عن قضاء رمضان مسافرا في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسيتها فاكل عندهم  
فعليه القضاء والكفارة من صوم الاشياء في الفتى الثاني الصائم اذا اكل الطيب غير  
الارمني فعليه القضاء والكفارة لانه ناقص وان كان طيبا ارشيا عليه القضاء  
والكفارة لانه افطار كامل حيث يؤكل للدواء من واقعات الحسبي في كتاب  
الصوم ويستحب تجمل الا فطار الا في يوم غيم ولا يغط ما لم يغلب على ظنه غروب  
الشمس وان اذن المؤذن من البرازية في الفصل الخامس وفيها قبيل الفصل  
السادس اذا قت بلسانها ان كان الزوج سقي الخلق لا بأس ان ترى نية الصوم في  
الصلوة صحيحة ولا تفسدها اذا اكل او شرب ما يتعدى به او يتداوى به فعليه الكفارة  
والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس الصوم في  
السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشتركوا في الزاد معه واختار  
والفطر من صوم الاشياء في الفتى الثالث دندب في صوم تغريب الست من شوال  
يغني ان صوم الايام الست بعد الافطار متتابعة منهم من كرهه ومنهم من لم يكرهه  
وان فوق في شوال فهو اجد من الكراهة والتشبيه بالنصارى واقرب الى الجواز كذا  
في الحاشية ويكره صوم يوم النيروز والمهرجانات لان فيه تعظيم ايام نرسينا عن تعظيمها  
فان وافق يوما كان يصومه فلا بأس به ومن صام شعبان ووصله برمضان فحسن  
ويستحب صوم يوم عاشوراء ويستحب ان يصوم قبله يوما ويصوم يومه فان افتره فهو  
مكروه للتشبيه باليهود وصوم يوم عرفة لغير الحاج مستحب والحاج ان كان يضعفه  
عن الوقوف والدعوات فالمستحب تركه من صوم المنح اختلف في اختلاف المطالع  
قال بعضهم يعتبر وقال بعضهم لا يعتبر بمناه اذا رأى الهلال اهل بلدة ولم يره اهل بلدة  
اخرى يجب ان يصوموا بروية اوليك كيف ما كان على قول من قال لا عبرة باصلاف  
المطالع واما على قول من اعتبره في نظر ان كان بينهما تعاديب بحيث لا يختلف المطالع  
يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب والكثير المشايخ على انه لا يعتبر قال الزيلعي والاشبه  
ان يعتبر لان كل قوم مخاطب بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف  
الافطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلافهما اقول يؤيده ما مر في اول

من صوم

كتاب الصلوات ان صلوات العشاء والوتر لا يجب لغاقد وقته من صوم الدرر  
والغور قبيل باب موجب الفساد ولو صام اهل بلدة ثلثين يوما واهل بلدة  
اخرى تسعة وعشرين يوما فان كان صوم اهل ذلك بروية الهلال وثبت ذلك  
عنده قاضيه او عدوا شعبان ثلثين يوما ثم صاموا رمضان فعلى اهل بلدة اخرى  
قضاء يوم لانهم افطروا يوما من رمضان لثبوت الرخصة بروية اهل ذلك  
البلد فان كان بغير روية هلال رمضان ولم تثبت الروية عند قاضيه ولا عدوا  
شعبان ثلثين يوما فقد اساءوا حيث تعزموا رمضان بصوم يوم وليس على اهل  
البلدة الاخر قضاؤه لما ذكرنا ان الشهر قد يكون تسعا وعشرين هذا اذا كان  
المسافة بين البلدين قريبة لا يختلف فيها المطالع فاما اذا كانت بعيدة  
لا يلزم لاهل البلدة حكم الاخر لان مطالع البلدة عند المسافة الغاشية يختلف  
فيعتبر في كل اهل بلد مطلع بلدهم دون مطالع الاخر وحكي عن ابي عبد الله ابن ابي  
موسى الضرير انه استغنى في اهل اسكندرية ان الشمس تغرب بها ومن على  
منارها يرى الشمس بعد ذلك بزمان كثير فقال يجزى لاهل البلدة الفطر ولا  
يجزى لمن على رأس المنارة اذا كان لم ير غروب الشمس لان غروب الشمس يختلف  
كما يختلف مطالعها فيعتبر في اهل كل موضع مغرب من صوم البدائع الصانع  
في ترتيب الشرايع قلت وبهذا افتى مولانا صاحب البحر المذكور في فتاوه سئل  
زين بن نجيم عن اهل مصر لم يروا هلال رمضان فضر الى فاض من بلده شاهد  
ان شهد عنده ان قاضي الخانكة مثلا شهد عنده جماعة بروية الهلال في ليلة  
رمضان وثبت ذلك عند قاضي الخانكة وامر بالصوم فهل لقاضي مصر ان يامر  
اهل بالصوم حيث ثبت عنده واجاب اذا ثبت عند قاضي المصر ذلك بشراذمها  
امر اهل مصر وغيرهم بالصوم والله اعلم فان جاء واحد من خارج المصر وشهد  
برؤية هلال رمضان ثم روى انما يقبل شهادته اليه اشارة الاصل وكذا لو  
شهد بروية على مكان مرتفع واما هلال شوال فان كان في السماء علة لا تقبل  
الاشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويشترط فيه الحرية والعدو وكما يشترط  
فيه الحرية والعدو ينبغي ان يشترط فيه لفظ الشهادة من صوم الحاشية في  
الفصل الاول وذكر الطحاوي في هلال شوال تسع شهادات الواحد اذا كان من  
خارج المصر لقلّة الموانع فيه وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر من صوم  
الزيلعي عن ابي حنيفة رحمه الله شهادات الواحد مقبولة على رمضان علة وغيره  
علة وعلى شوال يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين في علة وغيره علة ويشترط  
العدالة والحرية ولفظ الشهادة ولا يشترط الدعوى من صوم خزانة الفتاوى  
ولو صام الناس بشهادات اثنين لهم ان يفطروا بعد الثلثين وان لم يروا هلال  
شوال وبشهادات واحد لا يفطروا ولكن يقبل في حق الصوم بشهادات الواحد  
بالسواء علة ام لا عند البعض كذا في المفتي وقيل ان خبر الواحد فيه انما يقبل

مطل  
لو صام اهل بلدة ثلثين  
يوما واهل بلدة اخرى  
تسعة وعشرين

مطل  
تقبل شهادات الواحد في هلال  
شوال المصر اذا كان في خارج



اذ لم يكن في السماء علة اذا كان جاء من خارج البلد او في البلد واخبر بالرؤية  
من مكان مرتفع واختاره الامام ظهير الدين وظهر المذهب لا يقبل واختار الغفلي  
ان الشاهد الواحد اذا فسروا قال يشق الغيم وابصرت الهلال يقبل اما بلا تفسير  
فلا يقبل والصحاوي يشترط العدالة قال شمس الائمة المحلاني اراد به المستور فظاهر  
المذهب اشتراط العدالة مخصوص بجامع الفتاوى الواحد اذا شهد على هلال رمضان  
عند القاضي والسماء متقمة وقبل القاضي شهادته وامر الناس بالصوم فلما اتوا ثلثين  
يوما ثم عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يصومون في الغد  
ان كان يوم الحادي والثلاثين ولا يفطرون وقال محمد بن عيسى قال شمس الائمة المحلاني  
هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما اذا كانت متقمة فانهم  
يفطرون بلا خلاف هذا اذا شهد على هلال رمضان واحدا فاما اذا شهد على هلال رمضان  
شاهدا والسماء متقمة وقبل القاضي شهادتهما وصاموا ثلثين يوما فلم يروا  
الهلال ان كانت السماء متقمة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت مصحبة فذلك  
يفطرون اليه اشار في القدوري المتفق هكذا حكى فتوى شيخ ابي الحسن من صوم الذخيرة  
كذا في التناظر الحانية اذا رآه الهلال نهارا قبل الزوال او بعده لا يصيام به ولا يفطر وهو  
من الليل المستقبل من صوم الحانية وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في اليوم  
التاسع والعشرين من شعبان فان راوه صاموا وان غم عليهم اكلوا مدة شعبان  
ثلثين يوما ثم صاموا ومن رآه هلال رمضان وحده صام عملا بالرؤية وان لم يقبله  
الامام شهادته وان كان بالسماء علة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال  
رجلا كان او امرأة حركا كان او عبدا الا ان النبي عليه السلام قبل شهادة الاعرجي برؤية  
الهلال فان لم يكن بالسماء علة لم يقبل الشهادت حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم  
ومن رآه هلال الفطر وحده لم يفطر واذا كان بالسماء علة لم يقبل في هلال الفطرة  
الاشارات رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن بالسماء علة لا يقبل الا شهادت  
جماعة يقع العلم بخبرهم لان خبر القليل يكون مخالفا للجماعة من صوم النافع وعلم الرجل  
ان يؤدي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار ولا يجب عليه ان يؤدي عن اولاده  
الكبار واخوته الصغار ولا عن قريبه وان كانوا في عياله ولا عن والديه وان كانا في  
عياله ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن ابي يوسف اذا ادى عن زوجته وعن  
اولاده الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة المأذون عنهم عادة وعليه الفتوى  
ويؤدي عن مملوكه للمحذمة مسلما كان او كافرا ولا يجب صدقة الفطر عن عبده لانه  
عندنا ونحب عن مدبر وامتات اولاده عندنا ولا يجب عن مكاتبه ولا يؤدي المكاتب  
عن نفسه لعدم الملك له حقيقة من صوم الحانية في فصل صدقة الفطر واما صدقة  
الفطر فكانت زكوة نية ومصروف الا الذي فانه مصرف للفطر دون الزكوة واما الصوم  
فلا يخلوا ما ان يكون فرضا ونفلا فان كان اداء رمضان جاز نية متقدمة من  
غروب الشمس بمقارنة وهو الاصل وبمناخرة عن الشروع الا ما قبل نصف النهار

الشوحي

**مطلب**  
التماس الهلال في اليوم  
التاسع والعشرين في  
شعبان  
**مطلب**  
صدقة الفطر

**مطلب**  
الذي مصروف صدقة  
الفطر لا الزكوة

الشوحي تبسيرا عن الصائم وان كان غير اذ رمضان من قضاء او تذكرا وكفاية  
فيجوز نية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز نية مقارنته لطلوع  
الفجر لان الاصل القران كما في الحانية وان كان نفلا فكم رمضان اداء واما الحج  
فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها  
من سوو الهدي فلا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام  
وهو ركن فيه او شرط على قولين من الاشياء في الفتن الا قول **كتاب الحج** هو زيادة  
مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص فرض مدة على الفور اي فرض الحج  
في العمرة واحدة على مسلم حر مكلف صحيح بصير ذي زاد برحلة فضلا عما بد منه  
وعن نفقة عياله الى عوده مع امن طريق وزوج او محرم بالغ عاقل والمراهق كالبالغ  
غير مجوس ولا فاسق مع النفقة عليها على الصالح لانه محبوس عليها فيجب عليها  
نفقة كذا في شرح القدوري من حج المنح ويشترط في حج المرأة شابة كانت او عجوز  
او العتية المشتريات بمنزلة البالغة في هذه الشوط عن سفر اي من موضع بينه وبين  
مكة مسافة سفر زوج او محرم وهو من يحرم بكاحا ابد بسبب قرابته او رضاع  
او مصاهرة لقوله عليه السلام لا تسافر امرأة ثلثة ايام الا ومعها زوج او محرم  
قيد بقوله عن سفر لانه لو كان اقل منه يجوز حجرا بلان زوج او محرم بالغ عاقل غير  
مجوس ولا فاسق شرط في المحرم هذه الاوصاف لان العتية والمجنون عاجزان عن  
صيانتهما والمجوس يستحل مناكلتها والفاقد غير امين وشرط في المرأة ايضا ان  
يكون خالية عن العدة اية عدة كانت حتى لو كانت معتدة عند خروج اهل  
بلدها لا يجب عليها الحج لقوله لا يخرجوهن من بيوتهن واما المرأة المسلمة فيجوز  
بها سفر للبركة من دار الحرب بلا محرم وان كانت معتدة لانها مضطرة خائفة  
وفي المحيط لا يقصد السفر بل مرحلة مرحلة والاختلاف في ان الزوج والمحرم شرط  
الوجوب اولاد اذ كالاختلاف في اشتراط من الطريق من حج شرح المجمع لابن الملك  
وفي المتن في اذ امضى الماء مورد في الطريق لم يجز ان يدفع النفقة الى غيره الا ان  
يكون الاموال ذل فيه لانه مأمور بالحج غير مأمور بالحجاج من حج محيط الشوحي  
سئل زين بن نجيم عن وصي او وارث دفع لاخر ذراهم بحج عن موصيه فادى انه حج  
عنه ولم يصدق بهمينه ولا بنية عليه والله اعلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان  
واجاب يصدق بهمينه ولا بنية عليه ان يتكلف له بنية ام يصدق بهمينه  
رجلا سأل النبي عليه السلام فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرف  
الدنيا فقال عليه السلام لا اجر له فاعظم الناس ذلك فقالوا للرجل عدل رسول الله  
لعلك لم تفتق اي لم تفرم فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرف الدنيا  
فقال لا اجر له ثم اعاد بالثلث فقال لا اجر له وفيه دليل على انه لا بأس للسائل ان  
يكبر السؤال وانه لا ينبغي للمحج ان يتخير من ذلك فرسول الله عليه السلام لم  
يفكر عليه تكرار السؤال والصحابة امروه بالاعادة مع انهم كانوا معظمين له وكانوا

**مطلب**  
تبسيرا للصوم  
ووقرا



لا يمكنون احدا من ترك تعظيمه فعرفنا انه ليس في اعادة السؤال ترك تعظيم ثم تأويل الحديث من وجهين احدهما ان يرى الحاج من نفسه انه يريد الجهاد ومراعاة الحقيقة اصابة المال فهذا حال المنافقين في ذلك الوقت وهذا الاجر له او يكون المواد ان يخرج على قصد الجهاد ويكون معظم مقصوده تحصيل المال في الدنيا لا في الآخرة في حال مثله قال عليه السلام ومن كانت هجرته الى الدنيا يصيرها او الى امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه وقال الذي استوجبه الجهاد بدنيا ربح انما لك دينارك في الدنيا والاخرة فاما اذا كان معظم مقصوده الجهاد وهو يرغب مع ذلك الفدية فهو داخل في جملة ما قال الله عز وجل عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في سبيل الله فكلما ان هناك لا يحرم ثواب الحج فهنا لا يحرم ثواب الجهاد من سبيل الله في قوله سئل زين بن جهم عن اركان الحج واجاب اركان الحج ثلاثة الحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارت والله اعلم ولو تجوز عن الميت من يودي الحج ويقوم بركة حازر والا فصل ان يحجوا من يذهب ويرجع من حج التجرى الاول ان يحج عنه رجلا فان حج امرأة جاز مع الكراهة لان حج المرأة انقص لانها ليس عليها رمل ولا سحى في طين الوادي ولا ترفع الصوت بالتلبية ولا تحل من حاشية العجم للفرافير قال في الكتاب من قدر ان يحج بنفسه لم يجز ان يحج عنه غيره فان يحج عن الحج بنفسه فهذا على وجهين ان كان يحج الا بزييل مثل الزمانه والهي جاز ان يحج عنه وان كان يحج بغيره كالمريض والحبس فهو ايضا على وجهين ان يرى لا يجوز وان استمر الى الموت وقع عن الغرض من حج جواهر الفتاوى في الباب السادس في جواز حج الضرور والمرأة والعبد وغيره كالصبي المراهق كما نص عليه في السراجية الا فضل كما في مناسك الطرابلسي ان يكون الحاج من غيره حرا عاقلا بالغاعا لما بطريق الحج وافعاله وان يكون قد حج عن نفسه مرة وان يحج ذاهبا وعابدا فلو حج الضرورة وهو الذي لم يحج عن نفسه فلا او عن غيره صح عما نوى وفي المبسوط وان اراد ان يعين رجلا بماله ليحج عن نفسه لم فالضرورة او في ذلك ممن حج ولوا حج امرأة جاز مع الكراهة لان حج المرأة انقص فانه ليس عليها رمل ولا سحى ولا ترفع الصوت بالتلبية ولا تحل فكلما ان كان الحج اجاب من حج المحرم ان يحج عن المحرم اذ ليس ثوبه او علمته من عذر فاذا يلزم واجاب يلزمه ان يذبح شاة او تصدق بثلاثة اصوع من البز على ستة ساكنين او يصوم ثلثة ايام والله اعلم **كتاب الجهاد** هو فرض كفاية ابتداء ان قام به البعض سقط عن الكل اذا كان بذلك البعض كفاية اما اذا لم يكن بهم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب من العدو وان يقع الكفاية فان لم يقع الكفاية الا بجميع الناس فقد صار فرض على كل واحد والصوم والقدرة على السلام شرط للجوب ولا يشترط من الطريق والاى وان لم يتم به احد الاى الكل بتركها هو حكم سائر فرض الكفاية لا يفرض على صبي وعبد وامرأة واعى ومعتق واقطع لان الصبي غير مكلف وكذا المجنون والعبد والمرأة مشغولان بحج الزوج والمولى وحققا مقدم على فرض الكفاية ولا على ونحو عاجزين وقد قال الله عز وجل على الاعى حوج ولا يفرض على مديون بغير اذن غزوية لانه تعلق به حوج الغريم ولا يفرض على

عالم ليس في البلدة افقه منه وفرض عين ان يحجم العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ولا بد من الاستطاعة في كونه فرض عين فلا يخرج المربض المدنف اما الذي يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثر السواد لان فيه اربها باكذا في فتح القدير من جهاد المنح من مات في نصف السنة حرم من العطاء فانه صلة لا تملك قبل القبض من الدرر والغرف في فصل الجزية قلت وفي هذه الصورة العطاء وهو العشر هنا كان لبست المال ولا دخل لوارث الجندى هكذا افقه المولى المرحوم جوى زاده والعطاء لا يورث من صلح النزاهة سئل صاحب المنح عما اخذ الجندى من العطاء هل هي صلة ام اجرة واجاب هي صلة قال في شرح السير الكبير للسرخسي لان الاستحجار على الجهاد باطل انتهى قال ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء يعني من حاة ممن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاة والفراة ونحوهم لا يستحق من العطاء شيئا والعطاء اسم لما يصرف اليه لان صلة فلا تملك قبل القبض كالمراة اذا ماتت ولها نفقة مفروضة في ذمة الزوج واسم العطاء يبنى عن الصلة وانما قال من مات في نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة يستحب صرفه الى قريبه لانه قد اوفى عنه فيصرف اليه ليكون اقرب الى الوفاء من شرح الزيلعي في كتاب السير ومن مات من زم في نصف الحول حرم من العطاء اي منع لانه نوع صلة وليس بدني فلماذا سمي عطاء فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت ولو مات في آخره يستحب الصرف الى قريبه ثم قبل ورزق القاض ومن في معناه يعطى آخر السنة واختلعا فيما اذا اخذه او لها ثم مات او عول قبل مضيتها قبل يجب رد ما بقي وقيل لا يجب عندها كالنفقة المججلة الا عند محمد كذا في تبيين الكفر والبحر وحاشية اخي فواده من جهاد المنح في فصل الجزية سئل صاحب المنح من رجل كان من المستحقين للقلعة مات في طلال السنة قبل اخذ العطاء وجرت السلطان لغيره هل يصرف الى وارثه وما الحكم في ذلك واجاب ان عطاء المحصن يكون في مقابلة خدمته وله شبه بالاجرة ويقد الشهور التي كانت من القاء البرز الى الحصاء ويجعل الفلدة سرهما بعد ذلك الشهور فياخذ وارثه سرهما الشهور التي خدم مورثة فيها وباخذ الثاني سرهما الشهور التي خدم فيها ايضا والله اعلم وكذا افقه المولى المرحوم ابو السعود العمادي اذا جد والسلطان من يستحق الوظائف او مات واعطىها الى اخر وزعت ما كانت سنوية على الشهور والايام في الفصول الاستر واعطىها الى اخر وزعت ما كانت سنوية على الشهور والايام في الفصول الاستر وسنية كذا في جامع الفصولين الجامعية في الاوقات لها شبه بالاجرة وشبه بالصلة وشبه بالصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والحل للاغنياء وشبه الصلة باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او عول فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصلح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاذا مات المدرس في اثناء السنة مثلا قبل يحج الفلدة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات

**مطلب**  
عطا الجندى غير الحصة  
صلة

**مطلب**  
العطاء صله الملك بالقبض

**مطلب**  
فرض لبست المال لو نصف  
السنة

**مطلب**  
لومات في اخر السنة  
يصرف

**مطلب**  
لو العطاء في اول  
السنة

**مطلب**  
مات رجل من المستحقين

**مطلب**  
عطاء المحصن اجرة  
يقسم

**مطلب**  
وزعت ما كانت سنوية  
على الشهور

**مطلب**  
الجامعية في الاوقات



وظاهر

مطلـ  
وظيفة الاعام والمؤذن

مطالع  
نشق بوترها هو  
الصالح

مطلب  
والعبارة لوقت  
الحصاد

لواء لوقت الحصاد  
مستحق

طلب  
كذا الحكم في طلبه  
العلم

مطلب  
تفسير الجمل

مطلب  
تفسير الف

وظاهر يقطع انه اذا لم يكن في بيت المال في وكان فيه غيره من بقية الأنواع فإنه لا يكون الجعل انتهى قلت وما اخذه الامناء بامر السلطان من التجار في زماننا فليكن من الجعل تحركه اخذه ان كان الفخ في بيت المال واذا لم يوجد في فيه لا يكون الجعل انتهى سئل ابو السعود العماد عن الامتعة التي يؤخذ منها المكس اذا بيعت فهل يلزم مكسها على بايعها ام على مشتريها واجاب يلزم على بايعها والله اعلم وجد السلطان رجلا ممن يدعى الاسلام عيناً للمشركين على المسلمين يكتب اليهم بعبور اثم فاقتر بذلك طوعاً فإنه لا يقتل ولكن الامام يوجبه عقوبة من شرح السير الكبير <sup>للشيخ</sup> ولا يتنقض عهده بالاباء اى الامتناع من اداء الخيرية قيداً به لانه لو امتنع من قبوله انقض عهده صريح به في فتح القدير والزفاء بمسلمة وقتل مسلم وسب النبي عليه السلام اما الاول فلان الغاية التي ينتهي بها القتال التزام الخيرية لا اداؤها والالتزم بان في اخذها الامام جبراً واما في الزفاء فيقيم الحد وفي القتال يستوفى الغصا من منه واما السب فلعن المقارن له لا يمنعه فالطاري لا يرفعوه وذكر العيني وفي رواية مذكورة في واقعات حسام الدين ان اهل الذمة اذا استنوعوا اداء الخيرية يتنقض العهد ويقايلون وهو قول الثلاثة انتهى قال شيخنا ولا يخفى ضعفها رواية ودراية وكذا وقع لابن الرهام بحث هنا خالف فيه اهل المذهب وقد افاد العلامة قاسم في فتاواه انه لا يلزم بالتحا شيخه ابن الرهام المخالفة للمذهب نعم بنفس المؤمن تميل الى قول المخالف في مسألة السب لكن اتباعها للمذهب واجب انتهى من جهاد المنح في فصل الخيرية وكل مصر من امصار المشركين ظهر عليه الامام عنونه وصالحهم ان يجعلهم ذمة وفيها كنائس قديمة منعم من الصلوة فيها وامرهم ان يجعلوها مساكين ولا ينبغي ان يهزموا وكذلك كل قرية جعلها الامام مصر من سير البدائع وان عرف فخت صلحاً حكمنا بانهم اقروها معابدهم فلا يمنعون من ذلك فيها بل من الاطراف فانظر الى قول الكوفي اذا حضر لهم عيد يخرجون فيه صليبا ثم وغير ذلك فليصنعوا في كنائسهم القديمة من ذلك ما اهابوا فاما ان يخرجون ذلك من الكنائس حتى يظهر في امصار فليس لهم ذلك من سير فتح القدير ولا يعبد وبيعة ولا كنيسة ولا صورة ولا بيت نار ولا مقبرة في دار الاسلام اى لا يجوز احداً ثار في دار اسلام وعباد المهدم من غير زيادة على البناء الاول مفيد لشيئين الاول عدم التعرض للقدمة لانه قد جرى النوات من لدن رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا ابتكر البيع والكنائس في دارنا والمراد من القدمة ما كانت قبل فتح الامام بلدهم وصالحهم في على اقوالهم على بلدتهم واراضيهم ولا يشترط ان يكون في زمن الصحابة والتابعين لاحالة كذا في البحر معزيا الى البناء الثانية الثانية هو ان بناء ما انهدم من القدمة لان الابنية لا يبقى دائماً وما اقروهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة وقيد بعدم الزيادة على البناء الاول كما في الحاشية وفيه اشارة الحاشية لا يمكنون من نقلها لانه احداث

مطلب  
امکس میوزم علی بابا

مطلب  
لا يقتل العين

ما ينقض عهده وما  
لا ينقض

مطلب  
يمنع الامام الصلوة  
من الكنايس فخت  
عنق

احداث الكنايس



في الحقيقة من جهاد المخ في فصل الخبرية فائدة نقل الامام السبكي الاجماع على ان  
الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها ذكره الاسويدي في حسن  
المخاضة في اخبار مصر القاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من ذلك انها اذا  
ولو بغير وجه لا تفتح كما وقع في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة فقلها الشيخ  
محمد بن الياقوت فلم تفتح الى الآن حتى ورد امر السلطان بفتحها فلم يفتحها على قدرها  
ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول الصحابي وبياد المنهدم لان الكلام فيما  
هدمه الامام لا فيما انهدم فلينقل من الاشياء في تمة الفقه الثالث قلت واذا  
احترقت هل تعاد كما ينهدم فعادة الانهدام تقتضيها انتهى وعين الذي عناه  
في زية ومركبة وسرجه فلا يركب في صيلا قيد بلان لم ان يركبوا الحرم عند المقدس  
عنا سرج كرهته الاكف جمع اكاف والاكاف البوعدة ذكره العيني واخبار المتأخرين  
ان لا يركبوا اصلا الا ان خرجوا الى قرية وخوها او كان مريضا وحاصلا انه لا يركب  
الا لضرورة فيركب ثم نزل في مجامع المسلمين اذا مزمهم كذا في فتح القدير ولا  
يعل بسلاح ويظهر الكسح فمن ابى يوسف رحمه الله حبط غليظ بقدر الاصح  
يشتره الذي فوق ثيابه كذا في المغرب ولا يركب سرجا كالكاف ويمنع من لبس  
العمامة وزنار الابرسيم والسياب الفاخرة المختصة باهل العلم والشرف الذي  
اذا اشترى دارا في مصر لا ينبغي ان يباع منه فلو اشترى يجبر على بيعها من  
المسلم فاذا تكاثر اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز شرط  
عدم تغليب الجماعات بسكناهم فان لم يزل ذلك من سكنهم امروا بالاعتزال عنهم  
والسكنى بناصية ليس فيها مسلمون وينتقض عهده بالغلبة على موضع للحراب او  
باللحاق بداد الحوب لانهم صاروا حوبا علينا ويجعل نفسه طليعة للمشركين  
كذا اجزم به الكمال في فتح القدير وصار الذي كالموت في قتل ودفع ماله لورثته وغير  
ذلك لانه الحق بالاموات النباين الدار الا انه اي الذي بعد ما ذكر يستوفى ولا  
يجبر على قبول الدين ذكر اكان او انني كما في المحيط بخلاف الموت حيث لا يستوفى  
ويجبر على الاسلام لان كفا الموتى اعطى وسيأتى ان الموتى لا يستوفى بعد اللحاق  
رواية واحدة وقيل في رواية ودخل في عموم الشبهة ان المال الذي يلحق به دار  
الحوب كالموتى ليس لورثتها اخذه بخلاف ما اذا رجع الدار الاسلام بعد اللحاق  
واخذ شيئا من ماله ولحق بداد الحوب فانه يكون لورثته لانه ماله بالحق الاول  
والا حسن عدم التشبيه بالشيعين فقط كما فعل الشارحون وانما ينبغي على اطلاقه  
وبشئ منه مسألة الاسترقاق وعدم الجبر وتامه في شرح الهداية ولكن من  
جهاد والمخ في فصل الخبرية الذي كالمسلم في بيع غير الحزب والخزير وميتة لم يمت  
حتف انقرا فانها كالحزير ففتح شراء الذي عبد اسلم او مصحفا ويجبر على البيع  
على البيع كذا في البحر وغيره من بيوع المخ في باب المتفرقات ان اليهودي والنصراني  
والذي ان ظهروا بيننا وقال واحد منهم انا مسلم لا يكون مسلما حتى يتراءى من دينه

مطلب  
عين الذي عنها

مطلب  
ما يمنعون الذي

مطلب  
يجبر الذي على بيع  
المصحف والمسلم

مطلب  
ما يكون الذي  
مسلم

ولو

ولوا في بالسفها دين لا يكون مسلما بدون الترتي من دينه لان معناه المسلم للمخ  
وكذا في دين يزعم انه منقاد للمخ هو عليه وعن الامام اذا قال يهودي او نصراني  
انا مسلم او اسلمت يسأل اتي شئ اردت فان قال اردت ترك دين النصرانية او  
اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما وان قال اردت دين الاسلام  
صار مسلما حتى لو رجع عن دين الاسلام هل دمه ان قال اتي مسلم على دين الحق  
لم يكن مسلما فان لم يسأل حتى صلي جماعة كان مسلما وان مات قبل ان يسأل وصلي  
لم يكون مسلما من سير البرازية كذا في الثانية سئل صاحب المخ عن يهودي قال  
ليهودي اخر هل تستطيع ان تدخل مدينة غزة فان استطعت ان تدخلها اكون  
مسلما بشهادت نفسي ويكون على مع ذلك خمسة وعشرين دينارا الحرم الشريف  
فهل يلزمه ما القرمه من كونه مسلما ويلزمه الخمسة والعشرون دينارا واجاب لا يصير  
مسلما بذلك لان الايمان لا يفتح تطبيقه بالشرط كما صرح به ولا يلزمه ما نذر لان  
نذر الذي غير صحيح كما صرح به الكمال في شرح الهداية وفيه والله اعلم وان غلبوا  
على اموالنا واحوزوا بدارهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكوها وان غلبنا عليهم  
لمن وجد ملكه قبل القسمة فبوله بما لنا اي بغير شئ وان وجد بعد القسمة فبوله  
بالقيمة اي باخذه بقيمته لان المالك القديم يزل ملكه مغير رضاء فكان له حصة  
الاخذ نظر الى الا ان في الاخذ بعد القسمة ضررا بالماخوذ منه بازالته ملكه بغير  
قيمة ولو كان ملكه متلبسا فلا يسئل له عليه بعد القسمة لانه لو اخذه بمثل وذلك  
لا يفيد وقيل القسمة يأخذ مجانا كذا في البحر مفرى الى المحيط وهو له بالحق لو  
اشترى تاجر منه اي من العدو واخرجه الى دار الاسلام اخذ ماله القديم بثمن الذي  
اشترى به التاجر من العدو انشاء لانه متقرر بالاخذ مجانا ولو اختلف المولى  
والمشتري منهم في قدر الثمن فالقول قول المشتري بيمينه الا ان يقيم المالك البينة  
انه اشترى به بكذا فيثبت ولك كما في فتح القدير ولو اشترى تاجر وحضر لم يكن للمالك  
اخذ به باتفاق الروايات وتامه في البحر الرائق وفي السراجية ولو دخل رجل اليهم فارتبه  
منهم واشترى واخرجه الى دار الاسلام اخذه المالك بالقيمة في البيت وفي البيت بالثمن  
الذي اشترى وان ابى اليهم فن مسلم فاخذه لا يملكونه بالاخذ عند ابى جعفر رحمه  
الله وقال لا يملكونه لان العصمة لحو المالك لقيام يده وقد زالت ولهدوا اخذوا من  
دار الاسلام مملوكه ولان ظهروا بده على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتبار  
لتحقق يد المولى عليه تمكنه من الانتفاع وقد زالت يد المولى فظهورت يده على نفسه  
وصار موصوما بنفسه فلم يبيع محلا للملك من جهاد المخ في فصل استيلاء الكفار على  
سراج الدين عن المسلم الماسور اذا كان حرا الاصل وعلينا عليهم واخذناه منهم  
هل يكون مملوكا واجاب لا يكون مملوكا لان المسلم اذا كان حرا الاصل لا يكون  
مالا في حقنا والله اعلم سئل ابو السعود العمادي عن تاجر من المسلمين دخل دار الحرب  
وجده حربيته واخرجها الى دارنا هل يملكها واجاب لا يملكها مالم يخرجها بالقر

مطلب  
لا يصح تغليب الايمان  
بشرط

مطلب  
نذر الذي غير صحيح

مطلب  
لو احوزوها بدارهم

مطلب  
لو اخذوه من دارنا  
ملكوه

مطلب  
لو حوزها لا يملكها

مطلب  
البحر المالح



والجبر والله اعلم سئل سراج الدين عن البحر المالح هو من دار الحرب ام من دار  
 الاسلام واجاب ليس هو من دار احد الغريبتين لانه لا يفر لحد عليه من قاري  
 الهداية وفي كل قرية من قري اهل الذمة او مصر او مدينة اظهر واقرها الفسوق والفساد  
 مثل الزنا او اتيان الفواحش التي يخرجونها في دينهم فانهم يمتنعون من ذلك وكذلك  
 الخمر والمير والطناير والطبول والفناء ومن كسر شيئا من ذلك لم يمتنع ولا يمتنعون  
 في الوسايق في السواد من بيع الخمر واحداث الكذابين ويمنعون من الخمر  
 والعبدان واللعب بالحمام ومن نظيره في السواد من من سبوا التجريد ويمنع  
 عن اكلها والخمر والخنازير في مصر وما كان في فناء المصر من سبوا الخنازير  
 في فصل اهل الذمة والعجزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعي ولا فقير غير  
 معقل ولا على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس لانها تجب عوضا عن القتل  
 ومن اسلم عليه جزية سقطت عنه من سبوا النافع سئل صاحب المني عن رهب  
 طلب جنديه منه الاسبجة هل له اخذها واجاب من لم يكن مواخذا بالال لم  
 يكن مطالبا بالافزع والله اعلم ولو مرض الذي اكثر السنة وهو موسر لا يجب  
 عليه الجزية لان الصحة شرط وقد فقدت في اكثر السنة وبلا كثر حكم الكل ولو لم  
 الذمى او مات كافرا سقطت جزية خلا للشاقي ولو مضت عليه سنون لم  
 يؤخذ الاخراج السنة التي هو فيها عند ابي حنيفة لان الزجر والحمل لا يتصور  
 في الماضي وانما يتحقق الزجر عن الكفر في المستقبل وعند ما يؤخذ بجميع ما مضى من السن  
 لانه ليس لابتداء المدة ما اثر في اسقاط الواجب كما في سائر الديون الواجبة من  
 اخر ذكوة تحيط السرحية في باب الجزية سئل صاحب المني عن الذمى اذا مات  
 هل يؤخذ الجزية من تركته واجاب لا يؤخذ الجزية من كنه لسقوطها بموته لانها  
 تسقط بالاسلام والموت عندنا في ثلث سنوات او قبل التمام لا يؤخذ  
 منه ويمنع من اراد اخذها من تركته والله اعلم ان الجزية لا توضع على فقير غير معقل  
 ولا على راسب لا يخاطب وهو الذي انقطع عن الناس للعبادات من سبوا الكثر  
 والوقاية ولاخراج ان غلب على ارضه الماء وانقطع او اصاب الزرع آفة من  
 سبوا الكثر ايضا سئل ابن كمال باشا عن شجرة وطاهونة الموظفيتين بالمقاطعة  
 في كل سنة كذا اذا نسبت وصليت هل يجب على صاحبها شيء من المقاطعة واجاب  
 لا يجب عليه شيء لان العزم بالغنم ومضى انقطع الغنم انقطع الغنم المقابل له قلت  
 ونظيره كثير في الفقه وما يشهد بصحة ذلك ما تقدم من سبوا الكثر اسرى سئل  
 ابو السعود العمادى عن سبوا اهل قرية طلب من احدكم ريم نفق فدان والارض  
 التي كانت في تصرفه يزعمها من تقوضها منه ولم يتوب معطلة فهل له ذلك واجاب  
 ليس له ذلك لان رسم نفق الفدان حرام محض لم يرد به الشرع لاسيما ان السلطان  
 قد منع الحكام عن حكم ذلك اذ لم يتوب معطلة والله اعلم الخراج نوعان احدهما خراج  
 مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج كالحبس ونحوه كالربع والثلث والثاني

مطل  
لا يؤخذ الاسبجة  
من راهد

مطل  
ولا جزية على صبي  
ولا زمن ولا اعي

مطل  
ولو اسلم الذي اوما  
كافر اسقط الجزية

مطل  
ولاخراج ان غلب على  
ارضه الماء وانقطع  
ادفع الزرع آفة

مطل  
طاهونة ضربت

مطل  
اسم نفق الفدان

مطل  
الخراج نوعان

خراج

خراج وطيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق من التمكن من الاستعاضة  
 بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب وهو ستون ذراعا  
 في ستين بذارا كسرى يبلغه الماء صاعا بالنصب مفعول وضع من بذارا وشعير  
 ودرهم والجريب الوطية خمسة دراهم والجريب الكرم او النخل متصل ضعفها ولما  
 سواه كوعفران وبستان وهوارض يحوطها حائط وفيها نخلة متفرقة وشجار  
 واعناب ويمكن زراعة ما بين الاشجار فان كان الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة  
 ارضها فهو كرم طاقته اذ ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه وقد اعتبر الطاقته في  
 ذلك فتعتبر فيها لا توضع فيه والتتصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه  
 وينقص مما وظف ان لم تطوق بخلاف الزيادات اي وان لم يطوق الارض ما جعل  
 عليها من الخراج الموظف السابق نفق عنها ما لا يطيقه وجعل عليها ما يطيقه  
 بخلاف الزيادات على وظيفة عمر رضي الله عنه فانها لا يجوز وان طاقته الارض  
 من جراد المني باب العشر والخراج سئل عن رجل في تصرفه ارض عشرة وعشرين  
 فيها كروما بغير اذن صاحب الارض فهل ران يعلق ذلك الفراس فاجبت له ذلك  
 الا ان يرضيه بايعاء رسم مقاد لان خراجها مقاسمة وجعله الفارس وظيفة  
 وفيها معنى الملك بحيث ينتقل الكرم الى البنت بخلاف الارض فلا يملك المنتصف  
 مثل هذا التصرف بغير امر صاحب الارض هكذا افنى ابو السعود العمادى  
 المذكور في فتاواه من جراد المني سئل شيخ الاسلام اسعد بن سعد الدين عن  
 دمي في تقوضه ارض اميرته وغرس فيها كروما ثم مات الذي قبل لصاحب  
 الارض ان يعطيه بالطبوع الى آخر واجاب ليس له ذلك ان كان قد غرسه باذن  
 صاحب الارض والله اعلم سئل ابو السعود العمادى عن رجل له كرم موظف في جرب  
 بتقادم الزمان وصار ارضان مات ذلك الرجل بلا ابن هل يستحق صاحب  
 الارض بسبب الوقوع الى الطابو فيعطيه الى آخر بالطابو واجاب لا يستحقها  
 ونورث بين ورثته كما صرح قاضيان بان الملك بالخراج لا يزول عن ملك  
 المالك انتهى اما لو تصرف في ارضها على وجه الارض بان ذرعها وحرقها فقد اخرجها  
 عن صفة الكرم واعادها على صفتها الاصلية فتكون خراجها مقاسمة فيجري  
 فيها احكام الارض والله اعلم سئل صاحب المني عن رجل له ارض وفيها اشجار  
 ومات وترك بنته هل تنقل اليها ام تكون لصاحب الارض بحسب الطابو  
 واجاب ان كانت تلك الارض محوطة الاطراف وملتفة الاشجار كانت ملكا  
 وتنقل اليها بطريق الارث والله اعلم قال رحمه الله ثم سئل عن ارض كلاء  
 مباح هل للناس ان يستغوا به من رعي وراهم وغيره ام لا وما الحكم الشرقي  
 في ذلك وهل لملك الارض ان يمنعهم من ذلك واجبت نعم لرام ذلك لقوله  
 عليه الصلوة والسلام المسلمون شركاء في ثلثة في الماء والكلاء والناب  
 رواه احمد وابوداود ودرواه ابن ماجه من حديث بن عباس رضي الله عنه

مطل  
الفروع بين البستان  
والكرم

مطل  
لو غرس باذن صاحب  
الارض

مطل  
لو صار الكرم ارضا

مطل  
تفسير الكلاء



وزاد فيه ثمنه حرام وقال عليه الصلوة والسلام لا يمنع الماء والنار والكلاء رواد بن  
 حاجة واذا كانت الارض مملوكة فلمهم الاحتشاش من ان تمنعهم المالك عن الدخول  
 في ارضه يلزمه احد امرين اما ان يملك الناس من الدخول لاجل الاحتشاش ويقطعه  
 ويعطيه لهم المراد بالكلاء والحشيش الذي نبت بنفسه فيدخل فيه جميع ما يرعاه  
 المواشي وطبا كان او با بسلان الكلاء اسم لما لا ساق له فلا يدخل الاستجار فيه  
 والله اعلم الاشجار لمن غرسها الا الابن اذا غرس شجرة وكان في عيال ابية حاصلة  
 كما في البرارية فان كان الغراس في ملكه فالشجار تورث وان كانت في ارض غريبة  
 وقد غرسها متصرفا باذن صاحب الارض صريحا او دلالة او كانت ملكا لا غرسها  
 منه بسبب من اسباب الملك في ارضه او تورث كالكرم فانبت بلا غرس وتورث  
 فهو تابع لارضه الا يرى ان الشجر يدخل في بيع الارض بلا ذكره حتم كان اولاد الاشجار  
 المثل لا تكون الا بالغرس او القرية قال في جامع الفصولين فالخاصل ان الاشجار لو لم  
 يغرس غارسها ولا مالك النال يحكم الارض **نبت** شجرة في ارضه نبت من عرقها  
 شجرة في ارض اخر فلو سقاها رب الارض وابنة فبوله ولو نبت بنفسه فلو لب الشجرة  
 لو صدقة رب الارض انه من عرق شجرته ولو كذبه صدق انتهى وفيه نواة لا وخوضه  
 وقعت في كرم اخر فنبت منها شجرة فهي لرب الكرم اذ لا قيمة في النوات وكذا الخوخة  
 او نبت بعد ما زال لحمها فهو الاول سواء انتهى والشرب حصه الماء من نهر لا يجري  
 فيه السقف كما في المحيط التابع تابع ومن هذه القاعدة الشرب والطريق يدخلان في  
 بيع الارض تبعها ولا يفرقان بالبيع على الاظهر كما في الاشياء ودخولها في بيع الارض تبعها  
 يقتضى دخولها في انتقالها من يد اليدين بخلاف جوى زاده وعن ابي يوسف انه  
 سئل عن نهر مود وهو نهر عظيم اذا دخل مود في قرية كان ماؤه بين اهلهما بالخصص  
 لكل قوم كوة معروفة فاجب رجل رضائته لم يكن لها شرب من هذه النهر من الخائنة وفيها  
 ايضا وليس لاحد ان يسقي ارضه او زرعه من نهر الفير وعينه او قتانه اضطر لذلك  
 او لم يضطر وان سقى ارضه او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من  
 الماء وان اخذه مرة بعد مرة يوديه السلطان بالضرب والجبس ان راي ذلك انتهى  
 سئل صاحب المصنف عن رجل يملك شجرة مجاورة لارض رجل فهل يستحق شيئا من الارض  
 ام لا واجاب اذا كانت الارض مملوكة وقد تملك الرجل المذكور الشجرة بشراء  
 او اقوال او قسمة فله من الارض مقدار غلظها دون ما انتهى اليه عرقها وان  
 غرس الشجرة في موات فحرمها خمسة اذرع حتى لا يملك غيره وان يغرس فيه شجرة  
 فانبت بلا غرس وتورثه فهو تابع لارضه الا يرى ان الشجر يدخل في بيع الارض بلا  
 ذكره ثمرة كانت الاشجار ولا اذا كانت متصلة بها للقوار فاشية البناء فيدخل  
 تبعها صغيرة كانت او كبيرة ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية ولا يدخل النهر في  
 بيع الشجر بدون الشروط كما في فتح القدير انتهى سئل العمدى عن نهر في ارض مصرية  
 فيها اشجار ثمرة ومات عن عم ولم يترك ابنا فصارت تلك الارض مستحقة للطبا بواضع

**مطلب**  
 يلزم احد الامرين

**مطلب**  
 الاشجار لمن غرسها

**مطلب**  
 الشجر يدخل في بيع الارض

**مطلب**  
 الشرب والطريق يدخلان

**مطلب**  
 نوات او خوخة وقعت في كرم

**مطلب**  
 كان ماؤه بين اهلهما

**مطلب**  
 لم يكن لها شرب منه

**مطلب**  
 يوديه السلطان بالضرب والجبس

**مطلب**  
 لصاحب الشجرة في الارض قدر غلظها

**مطلب**  
 لا يدخل الزرع في بيع الارض ولا يدخل النهر في بيع الشجر

للم ان ياخذ هذه الاشجار بحرية العسوبة واجاب نعم له اخذها بالاوت حيث  
 حصلت الاشجار بغير مودة او تربية او تمكلا بسبب من اسباب الملك لانها  
 ان لم تكن كذلك تصير تابعة لارضها والله اعلم سئل سراج الدين عن يملك شجرة  
 في ارضه طال اغصانها الى ملك جاره حتى انه يضرب بسد الهوا عنه من ذلك  
 فطالب بالملك بقطع ذلك هل له ذلك واجاب ان لم يكن تغريغ الهوا الا بالقطع  
 يرفع الامور الى الحاكم حتى يجبره على القطع ان امتنع ذكره في فتاواه ثم قال فيه لو كانت  
 ارض الاشجار بحيث لا تصلح للزراعة تكون ملكا لما لكها كالبيستان الذي لا يمكن زراعتها  
 ما بين اشجاره فانه ملك حيث لم يمكن زراعته كالكرم واشجار الارض لما كانت تابعة  
 لها تكون ملكا كارضها الا يرى انها تدخل في بيع ارضها بلا ذكرها انتهى سئل ابو السعود  
 العمدى عن زيد في تصرفه ارض عشرية وفوضها الى بكر باذن صاحب الارض في سكرها بكو  
 المذكور وقبل زراعتها اياها وحراثتها فوضها الى بشر ايضا هل لصاحب الارض ان  
 ياخذ رسم اذن التفويض من زيد وبكر على حدة واجاب ليس له ان ياخذ ذلك  
 الا من زيد لان اخذه من اليك كالاول يوجب الغرم بغير غرم وهذا غير جائز  
 والله اعلم قال صاحب البحر سئلنا عن رجل زرع الارض الاميرية التي في تصرفه  
 ونبت الزرع ثم مات الزارع ولم يخلف بنا فاستحقها صاحب الارض فما الحكم في  
 الزرع فاجبنا الزرع للزارع في اخذه ورشته ويجب عليهم لصاحب الارض  
 اجر مثل ارضه لبقية مدة الادراك كما في الاجارات اذا انقضت هذتها وفي الارض  
 زرع فانه يترك باجر المثل الا ان يستخصد كما في الخائنة قال صاحب المنح وهذا هو  
 الراجح كما في شرح المنظومة وفيها انتهى سئل صاحب المنح هل اذا غرس رجل شجرة  
 يجري ثوابها له بعد موته واجاب نعم يجري ثوابها للميت بعد موته عن ابن عباس  
 رضي الله عنه انه قال سيع يجري ثوابها للميت في قبره من علم علما او جرى نهر  
 او حفرت بئر او غرس نخلا او بنا مسجدا او كتب مصحفا او ترك ولدا يستغفر له  
 كذا في السراج الوهاج والله اعلم الامام لودفع اراضي مملكة الى قوم وتفسيرها  
 اراضي المالك لها دفعا الى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق ذلك ان يعيهم الامام  
 مقام الملاك في الزراعة ولوباع الامام هذه الارض جاز وان اجر جاز وهو لا  
 لا يملكون البيع لانهم قاموا مقام الملاك في الزراعة فاعطاء الخراج لا غير ذلك  
 هو ان البيع قول ابي يوسف رحمه الله وقيل قول الكل المالك اذا اعجز عن الزراعة  
 ولا امام ان يدفع الى غيره مزارعة ويسقط الخراج بالموت بخلاف العشر وان  
 مضت السنة لم يؤخذ عند ابي حنيفة رحمه الله كالحجزية ولو صادت الارض بحال  
 لا تغل بان مورت تدا او جحا او زرعا فاصطلم الزرع بافة او اكله جوا وسقط  
 عنه الخراج بخلاف ما اذا عظمها مع التمكن حيث لا يسقط ولو كان الهلاك بافة  
 يمكن الا حراز عنه ككل السبع وغيره لا يسقط وفي الخلاصة ان كان يمكن الاحتراز  
 عنه ككل الدواب ونحوه لا يسقط واذا حصلت الغلة بمقدار الخراج يؤخذ نصفه

**مطلب**  
 لو حصل الشجرة بغير مودة

**مطلب**  
 طال اغصانها الى جاره

**مطلب**  
 الغرم بلا غرم مدفوع

**مطلب**  
 سيع ثوابها يجري للميت



العشر لا يجزى في الثمن وعند محمد رحمه الله في الثمن الذي يسير بحمل الجبل عشري  
وفي رواية لا شيء فيها ولا شيء في البصل والثوم وعن محمد في البصل والعشر وينبغي ان  
يعتبر فيه خمسة اوسق وعند ابي حنيفة رحمه الله يجب فيها ويجب في قصب السكر  
العشر ويجب في جميع الثمار كالنوت ونحوه ولا عشر في بذور الرطاب كبذر الكراث  
والشونيز ونحوها ولا عشر في سائر الادوية وعند ابي حنيفة في كل عشر ويجب العشر  
والحقن وارضى الصبى والمجنون والمكاتب والمأذون والمديون ولا يؤكل  
طعام العشر حتى يؤدى العشر وان اكل من عشر وعين ابي يوسف لا يضمن ويصرف  
العشر الى من يصرف الزكوة ولو ذهب الوكيل مع سائمة سقطت العشر وتعتبر السائمة  
قد تم وعند ابي حنيفة ان هلك قبل الحصاد سقط وان هلك بعده لا يسقط من  
زكوة خزانه الفتاوى في فضل العشر والخراج وان عظم صاحبها فعليه الخراج لان  
التملك كان ثابتا وهو الذي توثق من سير الهداية في باب العشر والخراج وكل مالا  
يقصد استغلال الارض لا يجب فيه العشر مثل السقف والطين وكذا كل حب لا يصلح  
للزراعة كبذر البطيخ والفتاوى وكذا كل ما يخرج من الشجر كالصمغ والعطرنج ويجب  
في العصور والكتان وبذره ويجب العشر في الجوز واللوز والبصل والثوم في الحقل  
ويجب في ثمره جبل او مغارة ان حماه الامام ويجب في سقي مطر ونحوه ماء  
النبل بلا شرط فصاب وبقاء ولا عشر في الادوية كالسكر والشونيز والخلف  
والخلية وقبل يجب في الشونيز العشر وهو حب السود ولا شيء في الحطيم به  
والاشنان كذا في الجوهرية من زكوة الخبز في باب العشر شجرة مثمرة في دار لم يجب  
في ذلك عشر وان كانت تلك المبلدة عشيرة وفي ثمار الجبل عشر من زكوة الفتنة  
في فصل الثامن ولو جعل ارضه مشجرة يقطرها ويبيعها في كل سنة كان في العشر  
من زكوة الخانية في فصل العشر سئل شيخ الاسلام يحيى بن زكريا عن سباحي  
قوية في ارضها كروم وحدائق وطلب العشر من محصولها وحملها قالوا لا  
نقطع الاموال عطيتها الا من قبلك من الدرهم المقطوعة فهل لهم ذلك واجاب  
يعطونه عشر غنم كرومهم وعشر اثمار حدائقهم او الرسم المعادل بالعشر والله  
اعلم باع ارض خراج فارغة فلو بيعي من السنة قدر ما يقدر المشتري على زراعتها  
يجب الخراج على المشتري زرع اولم يزرع ولو لم يزرع من السنة ذلك القدر  
فالخراج على البائع ولو باعها ثم المشتري باعها ثم الثانی باعها ومكثت عند كل واحد  
شهر حتى مضى الحول فلا خراج على واحد منهم وفيه نظر والصواب انه يجب على  
من كان في يده وبقي للسنة ثلثة اشهر اجازة عشرية والعشر على رب الارض  
عنده وقال ابو يوسف ومحمد على المستأجر اشترى خراجية وبني فيها دارا فالخراج  
على المشتري جعل ارضه مقبرة او خانة للفلكة او مسكنا سقطت عنه الخراج اشترى  
ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعه انسان من زراعتها لم يجب عليه الخراج  
من زكوة منية الفتاوى في الفصل الثامن ولا يبيع نذر الذبيحة ولا يجذب بشر

**مطلب**  
يجب في جميع الثمار  
**مطلب**  
لا يأكل طعام العشر  
**مطلب**  
الربع قبل الحصاد ولو هلك  
**مطلب**  
لا يجب العشر في الصمغ والعطرنج  
**مطلب**  
في ثمار جبل ومغارات ان حماه الامام  
**مطلب**  
لا عشر في الادوية  
**مطلب**  
شجرة مثمرة في الدار  
**مطلب**  
لو جعل ارضه مشجرة  
**مطلب**  
محيط في اخذ العشر والرسم المعادل به في الكروم والحدائق  
**مطلب**  
يبيع ثلث موت فخر اجبا  
**مطلب**  
العشر في المستأجر  
**مطلب**  
جعل ارضه مقبرة او خانة او مسكنا سقطت عنه الخراج

الخمر

الخمر ولا تراعى عليه بل ترد عليه اذا غضب منه ويضمن مشغرا له الا ان يظهر  
بيعها بين المسلمين وفي الملتصق كل شيء يمنع منه المسلم يمنع منه الذي لا  
الخمر والخمر ولا تكون عبادة حارة الذي ولا ضيافة ولا تعبير الكفاة بين  
اهل الذمة الا اذا كانت نبت ملك خذرها حالك او لناس فيفروا لتسكين الفتنة  
كذا في البرازية الاسلام يهدم ما قبله من حقوق الله ودون حقوق الامميين  
كما لقضايض وضمان الاموال الا في مسائل لواجنب الكافر ثم اسلم لم تسقط ومنها  
لو زنى ثم اسلم وكان رباة ثابتا ببنينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه ولا تسقط  
تنبية آخر اشترك اليهودي والنصراني في الجزية وحل المناكحة والذبايح وفي الذية  
وشأركم الجوسقي في الجزية والذية دون الاخرين استواء اهل الذمة فيما ذكر  
وتقتل المسلم بالذمة وذية المسلم والكافر سواء ولا يقتل المسلم والذي بالمستامن  
تنبيه آخر لا تواف بين المسلم والكافر ويجوز الارث بين اليهودي والنصراني  
والمجوسكي والكفر كله عند فاملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاقلون  
فيما بينهم وان اختلفت مللهم ويخرج المريد فانه يوثق كسب اسلامه ورثة  
المسلمون مع عدم الاتحاد من احكام الذي في الفن الثالث من الاشباه ما  
فعله الجوسقي بالاسلام في دار الحرب من اخذ مال وضرب ثم دخل في الاسلام  
ودخل الجوسقي بامان لا ضمان عليه في شيء مما فعله بالاسلام سوره حاتم من سير السراجية  
سئل سراج الدين عن ذمي اسلم وله ابن مجنون هل يتبعه الابن واجاب يتبعه  
اذا بلغ مجنونا واما اذا بلغ عاقله ثم جن فاسلم ابوه بعد جنونه فذلك في  
الظاهر لانه وان انقطعت ولاية الاب عليه بلوغه لكن تعود الولاية عليه  
بالمجنون هو المذهب فيصير تبعه في الدين والله اعلم سئل الشيخ خير الدين  
المقري بقدر من الشريفي عن ذمي زنى ببنو مسلمة وازال بكارها ماذا يترب عليه  
واجاب عليه حد الجلد لا المهر ولا يجتمعان كما في خزانه الفقيه ابي الليث ثمانية  
من الاحكام لا يجوز جمعها مع ثمانية الحد مع المهر والا مهر مع الضان والقطع مع  
الضمان والعشر مع الخراج والوصية مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة  
والقصاص مع الذية والجلد مع الرجم واما قلنا بالجلد لانه ليس بمحصن اذ شرط  
الا حصان عند الامام ومحمد وهو رواية ابي يوسف الاولى في الاسلام وفي رواية  
ابي يوسف اخر ليس بشرط فهو زنا غير المحض قال في الهداية وشرحها للمحقق  
الكمال والشافعي بخلافه في اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية  
وبه قال احمد وقول مالك وهو كفولنا ولو زنى الذمي الشيب الحره يجلد عندنا  
ويجزم عندهم انتهى وجميع المتون على ذلك والله اعلم **كتاب النكاح والوطى**  
**واللقح** هو عقد يفيد ملك النفقة قصدا هو حقيقة في العطيحة مجاز في القيد  
ويكون النكاح واجبا عند النوقان هو مصدر من نأقت نفسه الكذا اذا اشتأ  
من باب طلب كما في المغرب ويكون النكاح سنة حال الاعتدال والمواد السنة

**مطلب**  
لا يمنع منه المسلم يمنع الذي  
**مطلب**  
ما يهدم الاسلام في الحقوق  
**مطلب**  
ما اشترك فيه اهل الملك  
**مطلب**  
ما استوى فيه  
**مطلب**  
في الكفار عاقلة  
**مطلب**  
يجوز الارث بينهم  
**مطلب**  
يتبع المجنون الى ابيه في الدين  
**مطلب**  
ثمانية لا يجمع مع ثمانية  
**مطلب**  
ذمي ذمي في يكره مسلمة



**مطلب**  
النكاح على ثلاثة أوجه

**مطلب**  
لا يجوز النكاح بالتعاطي

**مطلب**  
لها الخياران وجدت به جنونا ونحوه

**مطلب**  
ما شرط لصحة النكاح

**مطلب**  
قضى بجواز النكاح بغير شهود

**مطلب**  
قضى بجواز النكاح بغير شهود

المؤكد في الاحتج ويكون مكروها لحوق المجر والموارد الظلم وينعقد النكاح بالاحتج وقبول وضع المصير في الاخبار عما حدث في الزمان الماضي كزوجت وتزوجت بما وضع احدهما والاخر للاستقبال كزوجت فقال زوجت فلا ينعقد النكاح بالاتفاق على المختار كما في الواقعات والخلصة وقبل بحضور من الشهود صحة النكاح وجعل النساء وهو الاحتج فانه صاحب الذخيرة ولا ينعقد النكاح بتزوجت نصفك لان من شروط الركن ان يضيف النكاح اليها او يعتبر به عن الكل كالرأس والرقبة بخلاف اليد والرجل كما عرف في الطلاق وانما يصح بلفظ تزوج ونكاح لا خلاف في انعقاده باحدهما وما وضع لتمليك عين في الحال كرهية وتمليك وصقة لا يصح بلفظ اجارة واعادة والفاظ صحفة كيجوزت مثل جوزت بك بتقدم الجمع على الزاء ولا يصح بلفظ قال في البرازية اجاب صاحب الهداية في امرأة زوجت نفسها بالف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكوه صاحب المحيط وقال لا مالم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطي والنكاح لخطره لا ينعقد بالتعاطي حتى يتوقف الشهود بخلاف اجازت نكاح الفضوة لوجود القول انتهى في نكاح المني ويصح بلفظ نكاح وتزوج وهبة وتمليك وصقة وبيع وشراء لا بلفظ اجارة واعادة وصية من نكاح الوقاية اما اذا قال اوحييت بابنتي فلا لانه لك الآن بحضور من الشهود وقال الرجل قبلت يكون نكاحا من نكاح الدرر والغور ولا خيار لهما ان وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلافا لمحمد ولله لو وجد بها ذلك او زنا او قونا من طلاق ملتي الا بغير باب الفين قلت وقد افته بقول محمد شيخ الاسلام مولانا يحيى بن ذكريا المني بالديار الرومية راي فتواه بخطه الكريم وحضور حزين اي حضور شاهدي عند العقد شرط الصحة عندنا خلافا لما لاك فان الشرط عنده الاكلان ولو بحضور المجانين والصبيان ذكره في الحقايق اوتو حرتين ولا يشترط الذكور عندنا خلافا للشافعي مكلفين سامعين معا لفظها فلا يصح ان سمعا متفرقين وان كانا حاضرين معا من نكاح الاصلاح ولا يصح ويشترط ايضا حضور حرتين او حرتين مكلفين سامعين معا قولها وقيل بشرط حضور الشاهدين لاسماعها والعلم هو الاول من نكاح الدرر والغور ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود نفذ قضاؤه ولو قالت امرأة في محفل ابن شوهر منست وقال الرجل ابن زن منست اختلفوا في انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح صار متفقا عليه من نكاح مستخرج الفضول في الفصل الثاني قد صرح اصحابنا بان حديث النبي عن الخطبة على خطبة اخيه المسلم محمدا على ما بعد الاتفاق والتراض فاذا وقع ذلك في الخطبة الاولى والثانية صارت منهية والاجتناب عما نهينا واجب ومن باشر بما وجب عليه تركه صار فاسقا للزواج الواجب وسقط عدالة من نكاح البحر الواني سئل صاحب المني عن امرأة دخل بها زوجها ثم قالت بعد مدت تزوجتني بغير شهود اولى اذن في النكاح وقال الزوج بل تزوجتها نكاحا صحيحا فل

القول

القول له اولها واجاب القول قول الزوج في المسئلة الاولى والقول قول المرأة في المسئلة الثانية قال الامام الزاهري في القنية قالت لزوجها تزوجتني بغير شهود وقال بل بشهود فالقول للزوج ولو قالت تزوجتني وانما صبية وقال الزوج لا بل كنت بالغة فالقول لهما والاصل في جنس هذه المسائل ان الزوجين في اختلاف صحة العقد وفساده كاختلاف فيهما في الشهود فالقول لمن يدعي الصحة بشهادات الظاهر واذا اختلفا في اصل النكاح فالقول لمن ينكر الوجود ونقض عليه في الجامع الاصغر انتهى لكن في الفوائد الزينة ادعت بعد الزفاف انها تزوجت بغير رضاها فالقول لهما الا اذا اطلعت في الزفاف انتهى ثم سئل ايضا عن امرأت بكر بالغة زوجها فضولي ثم وقع النزاع بينهما فالزوج يقول بلغك الخبر واجزت النكاح ورضيت به وهي تقول بل رددته وكل منهما له بينة لشهد بدعواه فهل تقدم بينة ام بينتها واجاب تقدم بينة الزوج في هذه الصورة لانها تثبت التزوم كما في الخاتمة وعامة الشروع وعذاه في النهاية للتمتراشي لكن قال في الخلاصة اذا اقام الزوج بينة على سكوتها في صورة ما اذا زوجها الولي وهي اقامت البينة عارضة النكاح فيبينها اولى لا ثبات الزيادة اعني الرد كما في فتح القدير وغيره من الكتب المعتمدة والله اعلم اذا قالت البكر ردت النكاح عند تزويج الولي منك وقال الزوج بل سكت فالقول لهما عندنا لان نكاحها لزوم العقد وقال زفر فالقول له لتسكت بالاصل ولو اقامها البينة فيبينها اولى لانها تثبت الرد والزوج يثبت عدما وهو السكوت ولو اقام الزوج بينة على انها اجازت او رضيت حين علمت واقامت هي بينة على الرد رجحت بينة الزوج لا ثبات التزوم من نكاح العناية شرح الهداية اذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك وانما صغير بغير اذن الولي وقالت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله فيقول له القاضي انخير هذا العقد فان اجاز جاز وان ردت بطل وان كان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة ولو ادعت المرأة ان اباهما زوجها وهي بالغة لم ترضي وادعي الزوج ان اباهما زوجها في الصغر كان القول قوله المرأة وان اقامها البينة فاقامت المرأة انها كانت ابنة عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت ابنة ثمان سنين كانت البينة المرأة اذا تزوج الرجل ابنة بشهادات السكاري ان سمعوا كلام العاقدين وعرفوا اجاز النكاح وان كانوا لا يذكرون بعد زوال السكر رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان لم يكن في البيت الا امرأة واحد جاز والا فلا وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على الوجه الاول من الخاتمة في فصل شرائط النكاح سئل ابو السعود العمادي هل يصح النكاح بغير اذن القاضي واجاب لا يصح لانه ممنوع من قبل السلطان قلت امر السلطان لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وموافقته

**مطلب**  
اختلاف الصغر والبلوغ

**مطلب**  
اختلاف الرد والاجارة

**مطلب**  
اختلاف الزوجان في النكاح واذنه

**مطلب**  
النكاح بغير اذن القاضي



مطل  
رجل تزوج امرأة بشراوت  
الله ورسوله لا يجوز

مطل  
يتوارثه يوت احدها

مطل  
جاز ان تقول بلغت  
الآن

مطل  
الفرقة لا تقع الا بقضاء  
القاضي

مطل  
الفرقة بغير النكاح  
بغير البلوغ

مطل  
است ان تسكن معها  
الزوج

مطل  
لا يجمع امرأتان في دار

اليه هذا ظاهر لان في النكاح بغير اذن القاضي فتح باب التزويرو وهذا مذكور في  
في الشروع فوجد موافقة اليه كما لا يخفى وسئل عن هذا ايضا شيخ الاسلام المعروف  
بجوي زاده واجاب اذ ابرعنا شوايصة صحيحة يقع لكل المباشرين بعزرون بما  
يليق بحالهم لمخالفتهم الى امر السلطان فتدبر عند الفتوى قال في الوقفات رجل  
تزوج امرأة بشراوت الله ورسوله لا يجوز النكاح لانه نكاح لم يحضر الشهود وقال  
ابو القاسم القمي وهو كفرخص لانه اعتقد ان رسول الله عليه السلام يعلم الغيب  
وهو كفر من نكاح الحدادي يثبت للصغير خيار الفسخ بالبلوغ ولكن اذا ما الزوجة  
قبل بلوغه وبعده يتوارثان ولا خيار له بالغيبة بعد موتها قال الزيلعي ويتوارثان  
قبل الفسخ فاما اذا مات احدهما فقد انتهى النكاح سواء مات قبل البلوغ او بعده لان  
الفرقة بينهما لا تقع الا بقضاء القاضي فيتوارثان ويجب المهر كله وان مات قبل  
الدخول كما لو وجد الاعتراض بعد الكفاية فمات احدهما قبل القضاء بالفسخ يتوارثان  
ويجب المهر كله وان مات قبل الدخول بخلاف النكاح الموقوف حيث لم يجر ولية  
والنكاح الفاسد انتهى من نكاح المنخ وفي مجمع الفتاوى الكذب مباح لاصياء حقه ولرفع  
الظلم عن نفسه كالصغيرة تبليغ في جوف الليل بحيث لا يمكنها الاشارة فاذا أصبحت  
تشهد وتقول بلغت الآن فاخترت نفسي وكذا الشفيع فيرخى انتهى قلت وعلم  
انها اذا لم تقبل وقت بلوغها بلغت الآن واخترت نفسي ولم تشهد عاذ ذلك بطل خيار  
بلوغها فاذا شهدت عاذ ذلك خاسمت مع زوجها عند القاضي ليفرق بينهما الا ان الفرقة  
لا تقع الا بقضاء القاضي انتهى بيت مفرد من دار له غلو كفا كما في الهداية وقد افاد  
بان الخلا لو كان مشركا بينا وبين غير من الاجانب بعد ان يكون للبيت غلو غصه  
ليس لها ان تطالبه بمسكن اخر من باب النفقة في طلاق المخرج ابنت ان تسكن مع اعمام  
الزوج وفي الدار يبيت ان فرغ لها بيتا له غلو على حدة وليس فيه احد منهم لا تملك  
من مطالبته بيتا اخر من البرارية في باب النفقة وفي الملتقط لصدور الاسلام فروع  
بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار واسكن منها في بيته له غلو على حدة لكل منهما ان  
تطالب دارا على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف  
الموارة مع الاحماء فان المنافرة في الضاربين من طلاق المخرج في باب النفقة امرأت ابنت  
ان تسكن مع ضربتها ومع اعمام الزوج كامة ونحوها فان كان الدار فيها بيت وفورغ  
لها بيتا اخر منها وجعل في بينها غلوا على حدة لم يكن لها ان تطالب من الزوج بيتا اخر  
فان لم يكن في الدار الا بيت واحد كان لها ان تطالب بيتا اخر لو جري احدهما انه لا يمان  
على متاعها والثاني يكون ان يجامعها ومعه في البيت غيرها ولو جامعها هناك فابهم او مجنون  
او صبي يفعل او مغي على او اعى يكون ولهذا قالوا ان الرجل اذا اخذ بيده جارية وادخلها  
البيت واغلق الباب وعلما انه يريد جماعا يكون وكذا وطئ المرأة بحضرة ضرها والامة  
عند محمد من نكاح التجنيس ولو اسكن معها امته ليس لها ان تمنع من ذلك لانه يحتاج  
الى الاستخدام فلا يستغنى عنها من طلاق الزيلعي في باب النفقة رجل له امرأة وامته

فقال

يسافر بها بلا رضاها

مطل  
ونقلها فيما دون مدة  
السفر

مطل  
لها ان تحبس نفسها لاخذ  
المجمل

مطل  
له ان يخرجها فيها

مطل  
ليس لام الولد الخروج  
بولده

مطل  
الام احوه بتمريضه

فقال المرأة لا اسكن مع امته وطلبت بيتا اخر لم يكن لها ذلك من نكاح النجاسة  
ليس للمرأة الامتناع من اسكان امته وام ولدها مع ما في البيت على المختار ولها  
الامتناع من اسكان ولده من غيرها الا ان يكون صغيرا لا يفهم الجماع من باب النفقة  
في طلاق المخرج سئل صاحب المخرج عن امرأة بعدت عن زى رحم محرم زمانا طويلا  
فاردت ان تذهب الى صليها مع امها واخترها بغير رضا زوجها قبل لها ذلك واجا  
للزوج ان يمنعها من الخروج من مسكنه الشرعي الا لزيارة الابوين في كل جمعة ثمرة  
وزيارة المحارم في كل سنة مرة وليس لها ان تخرج اكثر على ما ذكره الا باذنه واما  
الصلة فلا تبين خروجها لها كما في المتون والشروع والله اعلم يسافر بها بلا رضاها  
بعد ادائه اي اداء ما يتيقن تحيله او قدر ما يحيل عليها قوله نعم اسكنوهن من  
حيث سكنتم وقيل لا اي لا يسافر بها الى بلد غير بلدها لان الغريب يؤدي به وبه  
يفقه افئى به الفقيه ابو الليث واختاره ابو القاسم الصغير ومن بعده ونقلها  
فيما دون مدته اي مدة السفر اتفاقا اذ في المصنف القرينية لا يتحقق القرينة  
من نكاح الدرر والغرر في باب المهر لان لها ان تحبس نفسها عن الزوج لاخذ  
المجمل دون المجمل من صلوة المخرج في باب المسافر واذا اراد الرجل ان ينقل المرأة  
من بلد الى بلد بغير اذنه ان كان ذلك قبل اداء المهر لا يملك ولده ذلك بعد انفاء  
المهر في ظاهر الرواية وقال ابو القاسم لا يملك نقلها من بلد وان اداها مبرها  
وبه اخذ الفقيه لان الزمان قد فسد يخاف عليها من الضر في القرية مالا  
يخاف في عشرين اوله ان يخرجها من المصرا الى القرية والى المصرا من القرية ومن القرية  
الى القرية لان النقل ما دون السفر لا يعد قرينة فيكون ذلك بمنزلة النقل  
من محلة الى محلة من نكاح الحانية ولو اردت الانتقال من دار الاسلام الى دار  
الحرب ليس لها ذلك وان كان اصل النكاح وقع هناك بعد ان يكون زوجها  
مسلم او ذميا وان كان كلاهما حربيين فلها ذلك من خضانة الكفاية شروع  
الهداية وليس لام الولد اذا اعتقها مولاها ان يخرج بالولد من المصرا الذي  
فيه ابوه من نكاح تمت الفتاوى في فصل الخضانة المسائل لا يمنع الصغير  
من عيادته وحضوره عند الموت والذكر والا نفي في ذلك سواء وان موصى  
للصغير فالام احوه بتمريضه في بينها من طلاق لساد الحكم ولو اردت  
المراة ان تخرج بولدها من مصر الى مصر ليس لها ان تخرج حال قيام النكاح  
الا باذنه مع الولد او بغير المولد وان وقعت الفرقة بينها ومضت العدة  
فان كان اصل النكاح في مصر في فليس لها ان تخرج بولدها الى مصر اخرها  
فيه من الاضرار بالزوج بقطع ولده عنه الا ان يكون المصرا قريسين به  
محيث لو خرج الزوج لمطالبة الولد امكنه ان يبيت في اهله فيكون كالحال  
المختلفة ولها ان تتحول من محلة الى محلة وان اردت الانتقال الى  
مصر وقد كان العقد هناك ايضا فلها ان تخرج بولدها اليه لانها استحققت



مطل  
لا يخرج بولدها الا بامر من

مطل  
حق الزوج بالام

الاقامة في ذلك الموضع او لادها عادة وشريعة اذا المرأ اذا اناهل ببلدة  
يقصد الاقامة فيها وقد قال علي السلام من تأمل ببلدة فهو منهم من طلاق  
الكاف في باب الحصانة لا تشافر مطلق بولدها بدون اذن اب لا فيه  
من الاضرار بالولد الا الى وطنها الذي تكبر فيه حتى لو وقع التزويج في بلد  
وليس بوطن لرا ليس لرا ان تنقل اليه ولا الى وطنها لعدم الامر في كل  
منها وهو رواية كتاب الطلاق من الاصل وهو الصحيح هذا اذا كان بين  
الموضعين تفاوت فاحش وان تفاوت بحيث يتمكن من المطالبة لولده  
في يوم ويجمع الى اهل فيه قبل الليل جازلها النقل اليه مطلقا في دار الاسلام  
ولا يشترط فيه وقوع التزويج ولا الوطن الا الى قرية من مصر لان الانتقال  
الى قريب بمنزلة الانتقال من محلة الى محلة لكن الانتقال من مصر الى  
قرية يضرب بالولد لانه يتخلق باخلاق اهل القرية فلا تملك ذلك الا ان يكون  
وطنها ووقع العقد فيها في الاصح لما بينا وحقق هذا في السفر بالام وليس  
لفيها ان ينقله بلا اذن اب حتى المحلة من باب الحصانة في طلاق الدار  
وايضا سئل زين بن نجيم عن المطلقة هل تملك من السفر بولدها من  
المطلوع بدون رضا واجاب ان قصدت السفر بولدها الى وطنها وقد كان  
تزوجها فيه فلها ذلك ولا تمنع وان لم يكن وطنها وكان وقد تزوجها في غيره  
فلا ب المنع والله اعلم وذكر الخصاص امرأة خافت ان يخرجها زوجها  
من بلدها فالحيلة ان تزوجت نفسها على مهر مستحي على ان لا يخرجها من هذا  
البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها مهر نسيائه وكذا يقع الزوج بذلك  
ويشهد على نفسه بذلك فان عزم على اخرجها من ذلك البلد اخذته بنها  
مهر نسيائه وهي معلومة وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او يشترى  
ولو زوجت نفسها ولم تشترط ذلك عليه ثم اراد الزوج ان يخرجها من ذلك  
البلد فالحيلة ان تقر لبعض اهلها من تسوق به مثل امها وابيها جمال و  
وتشهد على ذلك فاذا اراد الزوج اخرجها اخذها المقوله بالمال ومنها من  
الخروج فان خاف المقوله ان يستخلف الزوج على ان لك عليها هذا  
المال فيخاف ان يخلف كاذبا فالحيلة ان يبيعها بذلك المال ثوبا او عروضا  
فان خلف لا ياتى من حيل محيط السحر حتى في باب الحيل في اليمين نصراية  
تحت مسلم طلقها ثلثا فتزوجت بنصراف ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها  
ثلثا لانه وجد الدخول في نكاح صحيح من نكاح مجمع الفتاوى في فصل في نكاح  
الزوج الثاني كذا في تجريد الفقه وفي المنفى وكل رجل رجلان يتزوج  
امراة فزوجه سنة الصغيرة او بنت اخيه الصغيرة وهو ولها لم يخرج  
نكاح الزليعي قبل باب المهر ولو وكلت رجلا بتزويجها فتزوجها لم يخرج  
لانها نصية من رجالا متزوجا من نكاح الدار والغور ولو وكل امرأة ان

زوجه

زوجه امرأة فزوجه نفسها لم يخرج من نكاح الزليعي رجل غاب عن امرأته  
وهي ثيب او بكر فتزوجت بزوجه اخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة  
الا ولدت للاول ويجوز للاول دفع الزكوة الى الاولاد من الثاني ويجوز  
شهادتهم له ويجوز للثاني دفع الزكوة الى ولده من الزنا وعن ابى حنيفة انه  
ركا جمع عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول والثاني وعليه الفتوى  
امراة بلغها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت بزوجه اخر وولدت ولدا ثم جاء  
الزوج له الاول كان ابى حنيفة يقول اولاد الولد للاول ثم رجع وقال ثانيا الولد  
للثاني من نكاح الخاتمة كذا في قبض الكوكب وفي طلاق الفتاوى الصغرى تزويج  
ممنكحة الغير وهو له يعلم بذلك ودخل بها يجب العدة وان كان يعلم انها منكحة  
الغير لا يجب العدة بالدخول حتى لا يحرم على الزوج الاول وطهرها وبه يفتى من  
العامة وان نكح معتدة نكاحا صحيحا او فاسدا من طلاق بائن عن نكاح صحيح  
كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى  
من عدت القهستاني اذا بلغ الى المرأة وفات زوجها فاعتدت وتزوجت ولو  
ثم جاء زوجها الاول فهي امرأته لانها كانت منكحة ولم يعترض شيء من اسباب  
الفرقة فبقيت على النكاح السابق ولكن لا يقربها حتى انقضت عدتها من  
النكاح الثاني واما الولد فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة هو للاول من الخاتمة  
ولو راي امرأته تزني ثم تزوجها ان حبلت من الزنا لا يبطلها حتى تضع حملها وان  
لم تحبل يستحب ان لا يبطلها حتى تحيض من الخاتمة فيقبل كتاب الاجازات وجاز  
نكاح حبل من الزنا لدخولها تحت قوله واصل لكم ما وراء ذلكم الآية ولكن  
توطأ قبل وضعها للثلاثي ماؤه ذرع غيره لا لا احترام الزنا هذا اذا كان  
الثاني غير الزاني واما اذا كان الثاني ذلك فالتكاح صحيح عند الكل وتصح النفقة  
عند الكل ويجوز له وطهرها عند الكل كذا في النهاية من نكاح الدار والغور فان قيل  
فم الرجم يثبت بالحبل فكيف يوجد سقي ذرع غيره قلنا شعره ينبت من ماء الغير  
من نكاح البحر والاربع المطلقة بذلك تزوجت باخو ولم يدخل بها الزوج الثاني  
ثم طلقها لا يحل للاول في قول عامة العلماء وقال سعيد بن المسيب يحل فهو قول  
بشوابن غيارث يثنى اهل الاعنوال فهو مروج بخلاف الاجماع حتى لو طلق بقوله  
لا ينفذ قضاؤه ومن افتر بهذا القول ولم يشترط الدخول فعليه لعنة الله والملائكة  
والناس اجمعين كذا قال صدر الشهيد من طلاق الخلاصة في الفصل التاسع  
والشرط الا يلاجه في القبل دون الانزال ويشترط ان يكون موجبا للفعل وهو  
البقاء المختارين كما ذكره الزليعي وغيره وقال الصدر من افترى بالحل قبل الدخول  
فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقد صح ان سعيد ارجع عن هذا القول  
من نكاح المتخ قلت شرطا حلا للاول دخول الثاني لحدوث المسئلة وهو حديث  
مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب سمي في واسط باب المهر وفي مشكلا

مطل  
اذا كان الثاني الزاني من ذلك



العنودى اذا طلق امرأته الغير المدخول بها ثلثا فله ان يتزوجها بلا تحليل واما  
 قوله مع فلا تحل حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها من نكاح شرح المجمع لابن  
 الملك سئل ابو السعود العمادى عن الفروع بين المدخول بها وغير المدخول بها واما  
 الفروع بينهما ظاهر لان المدخول بها اذا طلقها زوجها ثلثا على التفريق يقع الطلاق الاول  
 في محله والثاني والثالث في عدتها فوقع الثلث فلا تحل له الا بالتحليل وفي غير  
 المدخول بها وقع الاول في محله والثاني والثالث بلا محل فلا يقع الا واحد تحل له  
 بعقد جديد فلا يحتاج الى تحليل واما اذا طلقها ثلثا مع العدة على المجمع - التفريق  
 فالمدخول بها وغير المدخول بها سواء في انهما لا تحلان الا بالتحليل وانه اعلم من  
 طلق امرأته قبل الدخول ثلثا ووقع لان قوله انت طالق ثلثا ايقاع لمصدر محذوف  
 تقديره طلاقا ثلثا فيقع جملة وليس قوله انت طالق ايقاعا على حدة كذا في الار  
 اقول يظهر به ان ما نقل عن المشكلات انه ان طلق امرأته ثلثا قبل الدخول لا يقع لان  
 الآية نزلت في حق الموطوءة باطل محض منشاء الفعلة عن القاعدة المقررة في الاصول  
 ان خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا للشافعى من الدرد والفرق في باب  
 ايقاع الطلاق ولو ادعت المرأة دخول المحلل صدقت وان انكره وكذا على العكس من  
 طلاق الزبلى في باب الرجعة ولا تحل حرة بعد ثلث والامة بعد اثنين حتى يطأها  
 غير نكاح صحيح وبمضى عدة طلاقه او موته هذا عند الجمهور من طلاق صدر الشرعة  
 في باب الرجعة ولو خافت ان لا يطلقها المحلل فقالت زوجتك نفسي عات امرى  
 بيدي اطلق نفسي كما اردت فقبل جازا لنكاح وصار الامر بيدها من طلاق الزبلى  
 في باب الرجعة واذا خافت ظهور امرها في التحليل وهبت لمن يسوق به مالا يشتري  
 مملوكا مراها فاجامع مثله ثم تزوجها منه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه ويفسخ  
 النكاح ثم تبعث به الى بلد يباع واعترض فيها بات العبد ليس بكفو ويمكن حمل على قضاء  
 الولي وانزالا لوليها من الاشياء في الفتن الحاسن ان وطى البتة امته لا يكون محلا  
 لتعيين ملك النكاح بالنص من طلاق الدرد والفرق في باب الرجعة رجل عز وجل  
 وقال ازوج بنيت ملك واجترها جازا عظيما وما تدفع الي من المجل اردد اليك  
 مع ثلثمائة فتزوج الرجل ودفع الدستيمان الى اب المرأة بقدر وسعه ثم ان اب  
 البنت لم يجزها ولم يدفع الى الزوج شيئا هل للزوج ان يرجع عليه بما زاد على دستيمان  
 مثلها لا رواية لهذا الا صدور الاسلام البرزوى وعاد الدين النسفى وجهال الدين  
 الرعدى والصدور الكبر البرهان الدين ومشاخ بخارى رحمهم الله فتوادستيمان  
 مثلها وقد قدر والجهاز بالدستيمان بعض مشاخ بخارى كالفانى الامام صدر  
 الاسلام البرزوى وعماد الدين النسفى يقولان لكل دينار من الدستيمان ثلثة  
 دنانير من الجهاز واربعة دنانير فالزوج يطالب بهذا القدر والاب يسترد ما زاد  
 على دستيمان مثلها وقال قد استفتينا من بعدهم من مشاخ بخارى كالفانى الامام  
 جلال الدين والشىخ الامام الاجل الدين والاجل برهان الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا

مطلق  
 رجل غير رجل في الجهاز

ان احضار مشاخ بخارى هكذا وفي فتاوى ظهير الدين المروغنية ان الطلاق لا يرجع  
 عا اب المرأة بشئ لان المالمية في باب النكاح ليست بمقصود اصلى في فوائد  
 صدور الاسلام طاهر بن محمود تزوج امرأة ودفع اليها الدستيمان والاب جهاز  
 نفي دهنه هل يجزى على ذلك قال الفانى الامام جلال الدين كدستيمان دهنه  
 بجهازه وانما قد خفاستين يعرف وعادة مردان واكر يدر دخرا جهازه نكده و  
 ودما د دستيمان كداده باشد طلب كده هكذا اختيا بالقاضى الامام جلال  
 الدين قال واختيار صدر الشريد ومولانا القاضى الامام محمد بن القاضى لا يجزى  
 كما هو جواب الكتاب من الفصول العمادى في الفصل الثالث عشر للزوج ان يضرب  
 امرأته على اربعة وما بمعناها على ترك الزينة بعد طليها وعلى عدم اجابتها الى فراشه  
 وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزله بغير اذن بغير حق وعلى  
 ترك الصلوة في رداية وقد بينا في شرح الكفر قولهم وما كان بمعناها لها ان  
 تخرج بغير اذن قبل اتياء المجل مطلقا وبعده اذا كان لها حق او عليها او كانت  
 قابلة وغسالة او لزيارة ابوها كل جمعة مرة ولزيارة المحوام كل سنة مرة  
 وفيما عدا ذلك من زيادات الاجانب وعيادتهم وللولية لا يخرج ولا باذنه  
 ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في خروجها التمام والمعتد الجواز بشرط  
 عدم التزين والتطيب ويجوز حلوا النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر  
 مثلها الا في صغيرة زوجها غير الاب والحد ومجورة وموكلة غنية من نكاح به  
 الاشياء في الفتن الثاني سئل صاحب المصنف عن امرأة غاب عنها زوجها مدة سنين  
 وتركها بلا نفقة وكسوت ولم يكن هناك منفق شرعى ولا من تستدين منه عليه  
 وجهه حاله ومكانه فوفعت ابوها الحاكم الشافعى وشهد بها شاهدان عنده  
 بذلك وسألته فسخ نكاحها من زوجها الغائب ثم بعد انقضاء عدتها زوجها حاكم  
 حنفى لا خوف من التزوج صحيح ولو جاء زوجها الاول واقام ببيتة بانه اوصلها  
 نفقةها اليها لا تقبل ببيتة وتكون الزوجة للثاني ام لا واجاب اذا فسخ النكاح  
 حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض حنفى صحى الفسخ والتفويض بالغير ولا يرتفع ذلك  
 بحضور الزوج وادعائه انه ترك عندها نفقة فمدة غيبته واقامة البيتة بذلك  
 لان بيتة المرأة انه لم يترك عندها نفقة انصل بها القضاء فلا ينتقض بعد ذلك  
 بالبيتة الثانية هكذا في فتاوى شيخ الاسلام قارى الهداية وتبعه شيخنا في فتاواه  
 وافقه به لكن في جامع الفصولى وفصول الاستر وشتى نقلا عن صاحب الذخيرة  
 ان الصحيح لا ينفذ قضاؤه بالفسخ قال لان العجز لا يعرف حال الغيبة يجوز ان  
 يكون قادرا فيكون هذا ترك الانعاق لا العجز عنه فان رفع هذا القضاء الى قاض  
 آخر فاحاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في فصل مجتهد فيه  
 او العجز لم يثبت وفي الفتاوى الزينة اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في  
 مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ وجعل منها لوقض بالتفريق بالعجز على

مطلق  
 ضرب امرأته على اربعة

مطلق  
 جاز حلوا النكاح عن  
 الصداق

والتزويج



عن الأنفا غايبا لا ينفذ على الصحيح والله اعلم وفي طلاق الدور والغدر في باب  
 النفقة ان يجوز الفسخ عند الشافعي امران احدهما اعسار الزوج فطره ان  
 ثبت اعساره عند الحاكم فيمهل ثلثة ايام ويمكنها منه صيحته الرابع كذا في غاية  
 الفصول وثانيها عدم ايفاء الزوج الغايب حقها من النفقة ولو موسرا انتهى قلت  
 وبالا موالثا في المجوز فسخ النكاح عند الشافعي قد علم ان جواب صاحب المنح اصح  
 من قول الفضولين لوجود السبب الموجب للفسخ على قول الشافعي في سؤاله وهو  
 ترك الزوج الغايب زوجة بلا نفقة مع قدرته على ايفائها فيجب ان يفقه بما اجاب  
 به صاحب المنح فاعتنم بهذا التحريم فادع لمجوره الفقير ولو غاب عن امرأته غيبة  
 منقطعة وقد كان التزوج بشهادت فسقة يجوز للقاضي ان يبعث الى شفوي  
 المذهب ليطلب هذا النكاح بهذا السبب وللقاضي الحق ان يفعل ذلك بنفسه  
 ايضا اخذ بهذا المذهب وان لم يكن مذهبه فانه ذكر في الاصل القاضي اذا انتهى  
 ثم ظهروا في فسخه بخلاف مذهبه ان قضاء بافاد من نكاح خزانة الفتاوى في فصل  
 النفقات الولي شرط صحة النكاح في الصغير والمجنون والفقير لان علة الاحتياج  
 اليه العجز وهو موجود فيهم ولما علم من كون الولي شرط صحة النكاح في الصغير ونحوه  
 عدم اشتراط صحة انعقاد نكاح اضرادهم في حق عليه قوله فينعقد نكاح حرة مكلفة  
 اي عاقلة بالغة بكونها كانت او شتبا بلا ولي فاق الحرة المكلفة اذا زوجت نفسها  
 فعند ابى جسد وابى يوسف ينفذ في رواية عن ابى يوسف لا ينفذ الا بولي عند  
 محمد ينفذ موقوف على اجازة وليه وعند مالك والشافعي لا ينفذ وله اي للولي الاعتراض  
 في غير الكفو ان شاء فسخ وان شاء اجاز ما لم تلد منه وانما اذا ولدت منه فليس  
 للاولياء حق الفسخ كيلا يضيع الولد بعد مربيته كذا في الخلاصة ولكن ذكر في مبسوط  
 شيخ الاسلام ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفوف علم الولي بذلك فسكت  
 حتى ولدت اولاد ثم بداه له ان يحاكم في ذلك فله ان يفرض بينهما الاق السكوة انما  
 جعل رضاء في حق النكاح في حق البكر نصا بخلاف القياس كذا في النهاية وروي  
 عدم جواز رداء حسن عن ابى جسد لان كثيرا من الاشياء لا يمكن رفعه بعد الوقوع  
 وبه يفقه لفساد الزمان من نكاح الدور والغدر في باب الولي ولو زوجت نفسها بلا  
 اذن الولي من غير كفوف في زماننا برواية الحسن عن الامام انه لا يجوز النكاح  
 لان كل قاضي لا يعدل ولا كل شاهد يعدل ولا كل دافع يدفع ويرفع فكان الاحتياط  
 في ابطال النكاح حتى لو طلقها زوجها ثلث فزوجت غير كفوف ودخل بها الزوج الثاني  
 لا يجل الاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار واذا صار صاحب الاسرار قول محمد هنا  
 لما قلنا وذكر برهان الدين في الامية ان الفتوى في جواز النكاح بكونها كانت او شتبا  
 على قول الامام الاعظم لقوت دليل الامام لقوله في فلا تغضوبون ان يتكهن ان زوجته  
 ينقض نكاح البرانية فيبطل الفصل السادس في الصغير ابو هاتم الجذ وان علام لاخ  
 لا يوين ثم لا ب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم الغم لا يوين ثم لا ب ثم بنوهم على هذا الترتيب

مطلب  
 يجب ان يفقه بما اجاب  
 صاحب المنح

مطلب  
 الولي شرط صحة النكاح

مطلب  
 زوجت نفسها بلا اذن  
 الولي من غير الكفو

مطلب  
 لا يجوز التحليل بنكاح  
 غير الكفو

مطلب  
 وفي الصغيرة على ترتيب  
 العصبة

مطلب  
 لو زوجها الاب والجدة  
 خیار لما بعد بلوغها

وان لم

وان لم يكن عصبة فهو العنافة الرجل والمرأة سواء وكذا اولادهم فيه سواء ثم  
 عصبة مولى العنافة ثم ذوي الارحام والاخت مقدم على الام حال عدم العصبة من  
 نكاح شرع الوقاية ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا زوجها الولي بكونها كانت  
 او شتبا والولي هو العصبة فان زوجها الاب والجدة فلا خيار لها بعد بلوغها لانها  
 كاملا الرأى واذا الشفعة فيلزم العقد بمباشرتها وان زوجها غير الاب والجدة فلنكح  
 واحد منها الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند ابى حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لها اعتبارا بالاب والجدة من نكاح الحانية وللولي النكاح  
 الصغير والصغيرة ولو كانت ثيبا ولزم النكاح ولو كان بغير فاحش او بغير كفوان  
 كان الولي ابا او جدا لم يعرف منها سوء الاختيار وان عرف لا يصح النكاح كذا في  
 فتح القدير وان كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفوا وبغير فاحش اصله  
 وان كان النكاح من كفوا وبهر المثل صح ولها خيار الفسخ بالبلوغ والعلم بالنكاح  
 بعد البلوغ وقوله غيرهما يتناول القاضي والام حتى اذا زوج احداهما ثبت الخيار  
 هو الصحيح وعليه الفتوى والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة لهما الخيار اذا  
 عقلا في تزويج غير الاب والجدة ولا خيار لهما فيهما والابن كاحدهما في تزويجه بشرط  
 القضاء يعني اذا اختار الصغير والصغيرة الفرقة بعد البلوغ لا يثبت الفرقة عالم  
 بفسخ القاضي النكاح بينهما من نكاح المنح في باب الولي ولا ولاية لعبد ولا صغير  
 ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فاو ان لا تثبت على غيرهم ولان هذه نظرية  
 ولا نظر في التقويض الى هؤلاء ولا ولاية للكافر على ولده المسلم وثبت للكافر ولاية  
 الانكاح على ولده الكافر من نكاح الهداية في باب الولي كذا في ملته في باب الاولياء  
 سئل صاحب المنح عن تزويج بنتا بكرا بالغة عاقلة من ابها او جدها بغير اذنها ولا غيرها  
 فهل هذا العقد نافذ واجاب العقد المذكور غير نافذ موقوف على اجازتها فان اجازته  
 جاز وان ردته بطل حيث كانت بالغة وباتم العاقد بكونها عاقلة ذلك ولزم الزوج  
 مهر المثل بوطئها ولا حد عليه في ذلك لشبهة العقد لكن اذا كان عالما بالحرمة يتحرر بها  
 بليق بحاله هكذا اقره الزيلعي والله اعلم المسائل التي يكون السكوت فيها كالنكاح  
 الاول سكوت البكر عند استنار وليها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند تبني  
 مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكون من الاشياء في الفتن الاول اقروني صغيرا وصغيرة  
 او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصدر واحد منهم عند ابى حنيفة لكونه اقربا  
 على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير والصغيرة فيصدق اي الولي  
 المقر او يصدق الموكل وكيله والعبد مولاه فيقتض بالنكاح وقال لا يصدر كل واحد منهم  
 كذلك اي كما يصدر مع شهادت الشهود على النكاح او مع تصديق الصغير والصغيرة  
 بعد بلوغها او تصديق الموكل او العبد فان قلت كيف تقام بنية الاقارب في النكاح  
 عند ابى حنيفة قلت قالوا القاضي ينصب حصان من الصغير حتى يتكفوا بنية البنية على الملك  
 كما اذا اقرب الاب باستيفاء بدل الكتابة من عبد ابنه الصغير لا يصدر ان بنية القاضي

مطلب  
 تزويج الاب والجدة لم يوين  
 فاحش وبغير كفوا

مطلب  
 ان لم يعرف منها سوء الاختيار

مطلب  
 ثبت صار البلوغ في تزويج القاضي  
 والام في تزويج غير الاب والجدة

مطلب  
 للمجنون والمجنونة خيار  
 الفسخ اذا عقلا في تزويج غير  
 الاب والجدة

مطلب  
 لا يثبت الفرقة بخيار البلوغ  
 عالم بفسخ القاضي النكاح

مطلب  
 يشترط ان البالغة في عقد  
 لا يحد الزوج ويعود

مطلب  
 ما يكون السكوت نطقا  
 اقرا الولي الموكل والمولى  
 بالنكاح غير مقبولة

مطلب  
 لم يصدر تكونه  
 اقرا على الغير



مطل  
لا ينبغي نكاحهم الا  
بإذن مولاهم

اخرا الاولياء في  
النكاح الغاضى

مطلوب  
نكاح القاضي لنفسه  
اولا به

خط  
نکاح ابن العمير بنت عم  
له ولا بنه

مطالع  
في كتاب الحلي لانه نظر

تکامل الحدا موقوف عا  
اجارة و لاه

لا يلزمه المهر ولا الكفالة

مطلب  
غائب او عضل للقاضي  
انكارها من كفو

مطلوب فيه تزيين الابدع

القدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالخلف من تكاح الدرر في باب الولي والكفو  
إذا غاب الولي الأقرب غيبة منقطعة كان للابعدان تزويج الصغير والصغيرة  
وحد الغيبة المنقطعة اختيار المشايخ الشهر والصحاح ثلثة أيام وهو مسيرة سفر  
وبه يفني ولو زوجه الغائب حال غيبته هل يجوز النكاح لارادة في هذا وكان الفقيه  
ابو جعفر يقول جاز نكاحها فان زوجها الابعدم ظهر ان الأقرب كان محتفيا في المص  
جاز نكاح الابعدم امرأة تزوجت فلدا ولياء ان يرفعوا الامر الى القاضي حتى يفسخ  
العقد ما بدون نسخ لا يفسخ ويكون فرفة بغير طلاق حتى لا يجيب عليه شيء من المهر  
ان لم يدخل بها وان دخل بها او خلا بها فلها المستمي من خزانة الفتاوى في فصل تزويج  
الصغير والصغرة الولدان المستويان اذا زوجا معا فجاز الاول دون الثاني  
وان زوج كل واحد منهما من رجل فوقهما فلا يعرف الاول ايها بطل العقد ان  
من نكاح انفع الوسائل في مسائل تزويج الصغار والصغائر ان اذا ن تزوجها  
وضيف من اولياءها أو نكح ان يزوجهما من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت  
المرأة التي جعلت امرها التي بصداق كذا جوزه الخ صاف ان كان كفوا وذكرا أو كفو  
ان الخصاف رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به من الاشياء في الفن الخامس لابن  
اذ بلغ مختبر بين ابويه وقبل البلوغ الاب احوق اذ بلغ سبع سنين وعليه الفتوى  
من نكاح الكنز اذ بلغ الابن مختبر بين ابويه فان اراد ان ينغره ذلك من نكاح  
منية المنة اذ بلغ الابن رشدا فله ان ينغره باسكني وليس لابي ان يفهمه اليه بغير  
احتياره من نكاح الزليعي في باب الخضانة ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقامت  
الام هو ابن ست سنين وانا احوق باسكاه وقال الاب هو ابن سبع سنين وانا احوق  
به فان القاضي لا يخلف احدهما لكن ينظر الى الصبي ان راه فيسكني عن الام بان ياكل  
وجده ويشرب وجده ويلبس وجده يدفعه الى الاب والافلام من نكاح الخلاصة وقد ر  
الاستغناء بسبع سنين في الغلام قد رده الخصاص وبه يفني كذا في الكنا من نكاح الدرر  
والغور اذ بلغت حد الشهوة لا يبقى للحاضنة حق الخضانة ويكون العصبة اولي بها  
يقدم الاقرب فالاقرب وهذا قول محمد وعليه الاعتماد من نكاح الخلاصة وما قبل  
بلوغها تسع سنين فلا تكون مشتهرة وبه يفني من نكاح الدرر والغور وفي النوادر  
عن محمد انها اذ بلغت حد الشهوة فالاب احوق بها وهو قول ابي يوسف وتكملا في حد  
الشهوة وقال ابو الليث انها لا تشتهى ما لم يبلغ تسع سنين وعليه الفتوى من  
نكاح مختصر المحيط وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الحادية فالعصبة اولي بتقديم  
الاقرب فالاقرب من نكاح الخلاصة الاب لو دفع الصبية الى الزوج وهي لا تصلح  
للجماع ثم رجعت الى بيت الاب فقال لا ادفعها حتى تصلح للجماع فللاب ذلك من  
نكاح خزانة المفتين وفي التجسس كبير تزويج بنت سبع وخمسة ام ان اقرنها  
اليه قصد ها وتضربت به ضمها الى نفسها وتربيتها الى ان تتحل الجماع دفعا للضرر  
عن الصغيرة من نكاح البرازية قال في البرازية العبرة بالطاقة عند كثر المشايخ

والوقت الا بعد تزوج الصغير مثل الغيبة  
الوقت الا قرب غيبة حقيقة او حكمية كما اذا  
كان مانعا عن التزويج كما في النكاح في الغيبة شاملة  
ان يزوجه بالانفاق كما في النكاح في الغيبة شاملة  
للاختفاء في البلد فلو تزوج الا بعد ثم حضر  
جاز ثم انه مشير الى انه لو تزوج الا بعد في الغيبة  
الا قرب توقف على اجازته ولهذا القول الولاية  
بعد النكاح الى الا بعد ثم يجزى الا باجازه بعد  
كما في العمد من نكاح في الغيبة

لوزوجها الغائب جاز

لوزوجها الوليان

زوجت نفسها فلو لها  
مطل

الابن احمى الابنه اذا بلغ  
سبع سنين وعليه الفتوى

اختلاف الزمان

سكى الولد  
الزوجان في  
مطل

اد ابلغت حد الشبهة لا يبقى  
للحاضنة حق الحضانة

تكموا في حد الشهود

فبعد ما استغنى العلامة  
بلغت الجارية

له ان لا يدفعا  
نظم الجماع

منها لو كانت بنت سبع



مطلب  
فالمعتبر رضاء الاب لا الام

مطلب  
التزويج من غير كفوا وبعين  
فاحش

مطلب  
الكفاءة تعتبر في التقوى

مطلب  
تعتبر في الحرفة  
مطلب  
تعتبر في العقل

مطلب  
تعتبر حرة وديانة

مطلب  
الجمع الكفاء

مطلب  
للزواج التكامل والتزويج

وهي صغيرة وهو من قدي رجل ذو زوجة اخنة  
حاز وفي المحيط انه اذا كان الصغير لا ماله ولا يبيد ماله كثيرا هل يكون كفوا  
وهو يجوز النكاح اختلف فيه المتأخرون منهم من لم يره كفوا ومنهم من جعله  
كفوا لها انتهى

لا بأس من كان تحت العطي يدخل بها ولا فلا وينع من ذلك كما نص عليه مشايخنا  
انتهى وفي القينة الصغيرة اذا لم تكن مشربة ولا زوج لا يسقط حق الام فحضانتها  
مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن ابي يوسف اذا كانت تصلح للاستيناس بها انتهى  
لكن في البرازية طلب زوج الصغيرة من الوصي بتسليمها اليه للمواصلة وهي لا تصلح للزواج  
ورضى الاب بالسليم وابنت الام والمعتبر رضاء الاب لا رضاء الام لان الولاية له فان ابي  
لا يجبر انتهى ولعل تسليمها اليه للمواصلة مع انزالها لتطيق الجماع بوضاء الاب متزوج على  
قول ابي يوسف واما عندها فليس له طلبها للاستيناس مادامت لا تصلح للرجال من نكاح  
المخ وقد صرحوا بان غير الاب والجد اذا زوج من غير كفوا لا يجوز النكاح وكذا اذا  
زوج بغير فاحش كذا في صدر الشريعة من نكاح المخ واما الكفاءة في التقوى فمعتبرة  
عندها حتى ان الفاسق لا يكون كفوا للبنات الصالحين وقال محمد بن كنفول كفو الا اذا  
كان فاسقا يصنع ويسخر معه او يخرج سكرانا واما الكفاءة في الحرفة فمعتبرة كالحائك  
والجمام والكنايس والدباغ لا يكون كفوا لبنت عطار او بنار او صراف واما الكفاءة  
في العقل فمعتبرة حتى لا يكون المجنون كفوا للعاقل واذا زوجت نفسها من غير كفوا  
فللولي ان يفوز بغيرها وان زوجت باقل من مهر مثلها فللولي طلب التكامل والتزويج  
عند ابي 2 وعندها النكاح جائز بما رضى به فان طلقها قبل الاعتراض الدخول وجب  
نصف المستمي من نكاح العجز البوها في قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي الفقيه  
ليكون كفوا للعلوي لان شرف الحسب فوق شرف النسب ولا يفسخ العقد بعدم الكفاءة  
الا ان يرى الغافل ذلك لانه مجتهد فيه ولا يكون هذا الفسخ طلاقا وان كان ذلك قبل  
الدخول والحلوة يسقط كل المهر ولا عدة عليها وان كان بعد الحلوة الصحيحة كان عليه  
كل المهر ونفقة العدة ولا يبطل حق الفسخ للولي بسكوته بعد ما علم وان طال الزمان  
وان قبض مهرها وجزها بطل حق من نكاح الخاتنة المولى بيمين الجمع الكفاء رجل لرجل  
اي لا يعتبر نسبهم وليسوا بلفق للعرب وتعتبر ايضا خريفا فعبدا ومعتق ليس كفوا لحر  
اصلية ولا معتق ابوه كفوا لذات ابوي حريم وتعتبر ايضا ديانة فليس فاسق كفوا لمصالحة  
او بنت صالح وتعتبر ايضا مالا فالعاجز من المهر المجمل والنفقة ليس كفوا للفقيرة فالعادر  
عليها اي المهر والنفقة كفوا لذات اموال عظام لعدم العبرة بالفتى العجى العالم كفوا  
للعرجى الجاهل والعالم الفقير اي غير الفتى لما عرفت انه يجب ان يفرد على المهر  
المجمل والنفقة كفوا للجاهل الفتى لما عرفت ان الفتى غير معتبر وللعلوي اي العالم  
الفقير كفوا للعلوي لما عرفت ان شرف العلم يقادم شرف النسب والفروقي  
للدق كفوا تزوجت امرأة ونقصت من مهر مثلها للولي ان يتم المهر او يفوز  
بينهما لانها الحقت العار بالاولياء لانهم يتفاخرون بمهر مثل ويعترون بالنقصان  
فكان لهم حق الاعتراض من نكاح الدور والفرد في باب الولي والكفو باب المهر

الصحيحة

الصحيحة وموانعها في آخر باب العدة سئل صاحب المنع عن بنت صغيرت  
زوجها ابوها بمبلغ دون عشرين دراهم فهل لها مهر مثلها او عشرة دراهم واجاب  
لها عشرة دراهم لامر المثل بعد الوطئ او الحلوة الصحيحة او الموت والله  
اعلم فالمعتبر في مهر المثل مهر مثلها من قوم ابيها فان لم يوجد منهم فمن الاجاب  
من قبيلة مثل قبيلة ابيها سواء كانت المراءة مسلمة او غيرها ويشترط ان  
يخير بمهر المثل رجلا ن او رجلا وامرأان مع لفظ الشهادت فان لم يوجد  
في ذلك شهود عدول فالقول قول ورثة الزوج مهر المثل يعتبر يقوم الاب  
وهي الاخوات من قبل الاب والعمات وان لم يكن لها اخت او عمه لاب وام  
فبنت العم وان لم يكن منهن احد يعتبر حال الزوج بامرأة اجنبية مثلها مالا  
او جبالا وبكارة وثيابة في تلك البلدة وبعضهم قال لا يعتبر الحال والمال  
في الحسبة فان لم يكن مثلها من قبيلة لا يعتبر في قبيلة اخرى مثلها من  
نكاح البرازية قال صاحب المعونة فتاواه سئلت عن وكل رجلا بان  
بزوجها امرأة معينة بمهر خمسمائة دراهم فزوجها اياه بمهر الف درهم و  
ودخل بها وبعد مدة طلقها وطلبت منه مهرها الف درهم وقال زوجها لم  
ازن له ان يجعل المهر الف درهم بل وكلته على ان يجعل خمسمائة درهم فهل  
لها ان تطالبه بالف درهم ام يلزمه لها خمسمائة درهم فاجبت ان علم  
الزوج كون العقد بمهر الف درهم ودخل بها يتحقق قبوله ولا يلغى العقد  
ما يدعيه ويلزمه الف درهم وان لم يعلم ذلك ودخل بها ضمن الوكيل لها  
ما زاد على ما عينه الموكل وتطالبه المرأة بالزيادة ان كان المهر متجلا وان  
كان مؤجلا تطالبه بعد الموت او الفراق لتصريحهم بان ما تصرف فيه الوكيل  
على غير الوجه المتأدون فيه فهو ضامن له ولا يعارضه ما في البرازية لا يطاق  
وكيل الزوج بالمهر لان المراد من المهر هنا المهر الذي عينه لا الزيادة  
عليه ولا يرجع بما ضمن على موكله لانه متطوع في امره المديون ليقضي من  
دينه الغافقضي من دينه اكثر من الالف يرجع على الامر بالف ويكون متبرعا  
في الزيادة كما في الخاتنة سئل ابو السعود العمادي عن اراد ان يتزوج امرأة  
فارسل اليها امانة مشتركة بينه وبين ولد والصغير لمهرها المجمل ثم تزوجها  
بمهر مؤجل معين ودخل بها وبعد مدة طلقها وبلغ ولده المذكور وادعى في  
عليها نصيبه من الامانة المرسلة اليها واخذ قيمته منها باستحقاق فهل للمرأة  
ان ترجع بتلك القيمة على زوجها الكون من مهرها المجمل ام ليس لها ذلك  
واجاب نعم لان ترجع بتلك القيمة على زوجها الكون من مهرها المجمل والله  
اعلم المعصية ولو كانت كبيرة لا تسقط حق العاص كما في المحيط من نكاح  
المخ وفي الخاتمة اذا تزوج امرأة على ان يكر فوجدها غير بكر وجب عليه كل  
المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها شحوت بعقد النكاح كذا قال ابو القاسم

مطلب  
المهر لا يكون اقل بعشرة  
دراهم

مطلب  
تفسير مهر المثل واجباره

مطلب  
تزوج بما ضمن من مهرها

مطلب  
معصية لا تسقط الحق

مطلب  
تزوجها على ان يكر فوجدها شيئا



الصغار من العادة في آخر الفصل الرابع عشر تزوجها على ان لا يكرها في اي شيء فعله  
كما في المهر والعزرى تذهب باشيء فيحسن الظن بها كذا في الملقط من كتاب  
الاشباه في الفقه الثاني قول صاحب البحر اشباه ان النصف يعود الى  
ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء او  
رضاء الى آخره ليس على اطلاقه بل اذا كان المهر المقبوض قابلا في يدها اما لو  
جيزت نفسها منه ثم طلقا قبل الدخول فلا يقضى للزوج بنصف المهر ولو  
قضى قاض لا ينفذ قضاؤه بل يسلم كله للمرأة كما في مشتمل الاحكام قال في كتاب الدعوى  
والشهادات من الاشباه في الفقه الثاني لو قضى بنصف المهر لم يملك طلعها قبل الوطئ  
بعد تسليمه المهر الى الزوجة وتجيزها منه لا ينفذ قضاؤه انتهى قلت ولو لم  
استلمه بطريق اخر واخرجته من يدها هل يكون في حكم المهر لمقتضاه كونه  
في حكمه انتهى لفظ الاثر ان ويرد الدم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد  
لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة واما تسمية المهر واما دون  
احدهما ان جرى عليهم ان يعقد عقد النكاح حاز كذا قال صاحب القدوري رجل  
اراد ان يعقد عقد النكاح بلفظ التزك فقال كلن بن كوه كى سنك ولم يذكر  
شيء من اسم الزوج والزوج لا ينعقد وان ذكر ينعقد من كتاب جامع الفتاوى  
بعث اقواما خطبة المرأة الى والدها فقال الاربع زوجت تكلموا فيه منهم  
من قال لا يصح النكاح وان قيل عن الزوج انسان لانه نكاح بغير شهود لان  
القوم جميعا يطوبون من تكلم منهم ومن لم يتكلم لان المتعارفين هكذا ان يتكلم  
واحد ويسكت الباقي والخاطب لا يصح شأده او منهم من قال يصح النكاح وهو  
الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة الى جعل الكل خاطبا فجعلنا المتكلم خاطبا  
والباقي شاهدا من مشتمل الاحكام كذا في كتاب فتح القدير قبل فصل المحرمات وكذا  
في كتاب غنية الفتاوى في فصل شرايط النكاح اعني قال صاحبها بصحة النكاح وعليه  
الفتوى ادعت انه اي المبعوث من المهر وقال الزوج هو ووقعه فان كان من  
جنس المهر فالقول لها انه من المهر وان كان المبعوث من خلافه اي من خلاف جنس  
المهر فالقول له لشهادة الظاهر له من كتاب المخ في باب المهر سئل ابو السعود العادى  
عن جنس المهر وخلاف جنس واجاب الشياح المتعلقة بها المبعوثه قبيل التزوج  
كتاب النساء وحليهن والمراة والضدود وما اشبه ذلك تكون من جنس المهر  
المعجل بخلاف ما لا يتعلق بها كالتامة والسلاح والكتب والقوس وما اشبه ذلك  
فانها تكون من خلاف جنس المهر انتهى ويدل على صحة ذلك ما في الحاشية وغيرها  
اذا اختلف الزوجان في متاع البيت قام النكاح بينهما اولا فالقول فيما يصلح للنساء  
كتاب النساء والخلخال والاساور وخواتيم النساء قول المرأة مع غيرها انتهى  
سئل صاحب المخ عن تزوج امرأة وبعث اليها ثيابا قبيل التزوج ثم هانت المرأة  
وقال الزوج بعثها عارية وقال ابوها بل بعثها بالمهر المعجل قبل القول لا بل للزوج

واجب

مطل  
يعود نصف المعجل  
ان لم يجز منه

مطل  
لو ذكر اسم احداهما ينعقد

مطل  
بعث قواما خطبة المرأة

مطل  
اختلفا في المهر والوعدة

مطل  
ما كان من المهر المعجل

مطل  
اختلفا في المعجل والعارية

واجاب القول قول ايها ويرث من المبعوث لان بعثه ذلك اياها قبيل  
التزوج رضا بكونه مهرامعجلا لها دلالة فالعبرة للمعجل لا للصورة ذكره شيخنا  
في جوه وان اشهد الزوج على انه بعثها عارية واقام بينة على اشراده بذلك تقبل  
بينته والله اعلم كذا في الفتى على المقدسة المغنى بالاديار المصرية بعث اليها شيا  
ثم اختلفا فقالت هدية وقال مهر فالقول له مع بينته ان لم يكن لها بينة لانه  
المملك فكان اعرف بجهة التملك كما لو انكر التملك اصلا وكما اذا قال او ذكرك  
هذا الشيء فقالت بل وجهته لان الظاهر شاهد له لان اداء المهر واجب  
والاهداء تبرع والظاهر انه يسعى في اسقاط الواجب عن ذمته الا فيما هي للاكل  
فان الطعام المتهى للاكل كالخبز والقمح المشوي لا يكون مهرامعجلا لان الظاهر  
يكذبه فالقول فيه قولها واما سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون هدية فاليه  
البيان خطب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم يزوجها ابوها فابعث للمهر سيرة  
اي عينة قائما وان تغترب بالاستعمال لانه سلط من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة  
ما انتقض باستعماله شيء او قيمته هالكا لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد  
وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة  
من كتاب الدرر والفرد في باب المهر رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت  
المراة لهداياها عوضا وزفت اليه ثم فارقت فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية  
واراد ان يسترد وارادت المراة استرداد العوض ايضا قالوا القول قول الزوج  
في مناعه لانه انكر التملك والمراة ان تسترد ما بعثت عوضا لانها تزعم انها  
بعثت عوضا للهبة فكان لكل منهما الاسترداد من كتاب الظهيرية تزوج رجل ابنة  
هدايا وعوضه وزفت اليه ففارقتها وقال ما بعثته كله عارية فالقول له في مناعه  
لانه يتكلم التملك ولما اخذ ما بعثته لانها زعمت انه عوض للهبة فلما لم تكن هبة لم  
يكن ذلك عوضا فلكل منهما اخذ ما دفع قبل هذا الوجه حيث بعثت انه عوض  
ولم تصرح ولكنها نوتة كان هبة وبطلت نيتها ولو استرسلت ما بعثته الزوج اليها  
وانكر الهبة وحلف ينبغي ان يجوز له التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا لو ائلف  
الزوج ما بعثته اليه ينبغي ان يجوز لها التضمن من معين الحكم في الباب الحادي  
والاربعة في فصل ودعوى الجواز سئل صاحب المخ عن يتيم صغير له عمة واقامها  
القاضي وصيا عليه زوجته من ابنته زيد صغيرة بولايتها عليه هل هو صحيح ام لا  
واجاب العصى لا يملك ان تزوج الصغير بل لا بد ان يكون وليا يملك وان لم يكن  
ثمة ولي غير القمة قالوا لا لانه لا يملك ان يزوج بغيره المثل لا يبيع فاحسن صحة ذلك والله  
اعلم رجل تزوج ابنته وجيزها فابتعت ابوها ان ما دفع اليها من الجواز امانة  
وانه لم يهبها لها وانما اعاده منها فالقول قول الزوج وعلى الاب بينته لان الظاهر  
شاهد للزوج لان في الظاهر ان الاب اذا زوج بنته يدفع اليها بطريق التملك  
والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت اني انما اعطيت هذه

مطل  
قالت هدية وقال مهر

مطل  
اختلفا في الوعدة والهبة

مطل  
المهر يسترد عينه او قيمته

مطل  
يسترد القايم دونها

مطل  
لو ادعى انها عارية

مطل  
تخلف كونها هدية

مطل  
له ان يضرها قيمتها

مطل  
فلما ان تقضه قيمتها

مطل  
وللمعه ولاية التزويج

مطل  
لكن منما تضمن قيمته



الاشياء لا ينفق عارية او يكتب نسخة معلومة وتشهد الابنة على اقوالها ان جميع ما في النسخة ملك والدي عارية منه في يدى لكن هذا للقضاء يصلح للاحتياط لجواز انه استوى هذه الاشياء في حالة الصغر لها بهذا الاقرار لا يصير للاب فيها بينه وبين الله تعالى ولا احتياط ان يشتري ما في النسخة بثمن معلوم ثم ان البنت تبرأه عن الثمن كذا في العمانية من كتاب الدرر والغوري باب المهر جهز ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها وبه يقع كما في البحر مغزيا الى المستقى جهز ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو عليك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه فقال الاب عارية فالقول للزوج او للبنت ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثل جهاز العارية وان مشترك فالقول للاب في العمانية قال صدر الشهيد والمختار للفتوى انه ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع المهر جهاز العارية كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف مشترك فالقول قول الاب انتهى ومثله في فتح القدير والتجسس والخيرة والام كالا ب في تجهيزها وبه صرح قاضي الهداية في فتاواه حيث قال ان الام كالا ب في هذا الحكم وان يقبل قولها انه عارية كالا ب الا ان يقوم دالة على انها يدفعان ذلك ملكا لعارية ولو دفعته في تجهيزها اشياء من ائمة الاب بحضرة وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس له ان يسترد ذلك من ابنته لان سكوتها نزل منزلة الاذن للام في ذلك لجريان العرف هو كذا الوانفتق الام في جهزها ما هو معناه والاب ساكت لا تضمن الام ما انفتق كما ذكرنا كذا في القنية وفي الولوالجية اذ جهز الاب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطالبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلمها اليها وذلك في صحة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة انتهى اتفق رجل على معتدة الغير بشرط ان تزوجه اذ انقضت عدتها ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابت ان تزوجه به فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا وبه افق مولانا صاحب البحر في فصول العمانية وهو الاصح وبه يقع من كتاب المخير باب المهر زوج ابنة امرأة ثم بعث اليها هدايا ومات الابن قبل الزفاف فليفتق ان كان هالك لا يرجع لانه هبة وان كان قايما ان كان من مال الابن ويعتبر براءه الابن لا يرجع لان الموت مانع وان من ماله يرجع واذا بعثت الى امرأة ابنة ثيابا ثم ادعى انه امانة يصدر وكذا بعد موتها خطب بنت غيره فقال ان نفقت المهر الشريف وجهايته وكان يهرى اليه هدايا فنقض المدة ولم ينقد ولم يزوجه منها له ان يسترد مادفعه على وجه المهر ان كان قايما او قيمته ان كان هالكا وما كان قايما من الهدية يرجع به وما كان منها هالكا او مستهلكا لا يرجع مثلثا او قيميا لانه في معنى الهبة من نكاح البرازية وفي الفتاوى الظهيرية مادفع الى الولي المرأة من مال يقال لها اغرلى وبشتملق فله ان يرجع فيه ولو دفع الى اجنبي لا يجوز له الرجوع لانه كان اجواله بمقابلة سعيه المراد من الاجنبي هو الذي لا ينفق المنع اما اذا قدر كان حكمه

الاولية

مطلب  
اختلاف الاب مع زوج ابنته

مطلب  
ر يسترد الجاهز وبقيته

مطلب  
يحكم العرف

مطلب  
الام كالا ب في هذه الحكم

مطلب  
يكون للابنة خاصة

مطلب  
انفق على معتدة الغير

مطلب  
مولى الابن مانع من رجوع ابنته

مطلب  
هلاكة مانع من الرجوع

مطلب  
لوم مال الاسباب وهو قايما يرجع

مطلب  
يصدر اب الابن في ماله

مطلب  
مادفع الى ولي المرأة

مطلب  
مادفع الاجنبي

الاولياء وذكر قول الدين في شرح الهداية الضيافة من الطرفين تبرع والربة الجارية بينها كذلك في الانعقاد وغيره سواء ولو استرسلت الزوجة ما بعته الزوج اليها فانكروا الهبة وحلف ينبغي ان يجوز له التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا لو انكف الزوج ما بعته اليه ينبغي ان يجوز لها التضمن وفي المخانة اذا دفع رجل الى رجل شيئا لابنة الصغيرة او الكبيرة على ان يزوجهما عليه يصير الشيء المدفوع بمنزلة المهر فليس له ان يرجع فيه ولو دفع الى جد لها وكانت في عياله يصير بمنزلة المهر فليس له ان يرجع فيه ولو دفع الى امراة ان كانت في حضنها وعياله يصير بمنزلة المهر وليس له ان يرجع فيه ولو دفع الى العصباء او الى الولي وليست في عياله فله ان يرجع فيه لانه يصير رشوة فان كان الشيء دراهم او دنانير فله ان كان ضايعا وكذا المثلث وان كان حيوانا يدفعه ان كان قايما وقيمة ان كان ضايعا يعوم القبض وقال ابو حنيفة ان كان ذلك الشيء حيوانا يضمن قيمته يوم قبضه ان هلك بفعله وان هلك بغير فعله لا يضمن لانه امانة في يده من نكاح جامع الفتاوى في باب المهر قلت ويستفاد من قول الامام الاعظم رحمه الله ان الزوج لو دفع شيئا قيميا الى ولي المرأة فضاع في يده بلا تعد منه وبغير نقص في حقه انه لا يضمن فحل يصدر في قوله انه ضاع فظاهر كلامهم في الامانات يقتضيه تصديق مع عينه انشترى ولو اعطى الزوج شيئا لا قارب المرأة وهو غير المهر فان كان قبل تسليمها اليه فليس للزوج ان يسترده لانه حق المكاملة كاجرة الدال وان كان عند التسليم او بعده فالزوج ان يسترده لانه رشوة من نكاح العيون الا ان ابى ان يزوجه الا تحت يدفع اليه كذا دفع له ان يأخذ منه قايما وهاكالا لانه رشوة وعلى قايما هذا يرجع بالهدية والاولا من نكاح البرازية لو خطب امرأة في بيت اخيها فابي ان يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفعها وزوجهما يرجع بما دفعه لانها رشوة من هبة جامع الفتاوى وان تزوج العبد امرأة جاز نكاحه وان سمي لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل ويقع طلاقه من حجر القدوري بتوقف نكاح قن وامة ومكاتب ومدبر وامة ولد على اجازة المولى فان اجاز نفذ وان رد بطل فان نكحوا بالاذن فالمهر والنفقة عليهم اى على القن وغيره ويسقط جهنم اى المهر والنفقة لغوات محل الاستيفاء والمهر على القن بعد العتق ان كان المهر بعدم الاذن وان كان به اى بالاذن تعلو المهر برقبته اى القن دفعا للضرورة عن اذنته ضعيفة فلو لم يتعلق برقبته لتضررت بخلاف ما اذا تزوجت بلا اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب بعد العتق كما اذا الزمه الدين باقراره وبيع قن فيها اى في المهر والنفقة لا غير لكنه يباع في النفقة مرارا من نكاح المخير في باب نكاح الرقيق ومهر الامة حق سيدها من الامة في قاعدة الحر لا يدخل تحت اليد قلت الرقيق سواء كان رقعة وافرا كما في القن او ناقصا كما في المدبر والمكاتب وام الولد لا يكون وارثا له

مطلب  
الضيافة من الطرفين تبرع

مطلب  
والربة الجارية بينها يسترد قايما

مطلب  
لا يرجع في الثلاثة

مطلب  
مادفع الى العصباء او الى الولي وليست في عياله فله ان يرجع لانه يصير رشوة

مطلب  
ان كان المدفوع حيوانا

مطلب  
ان دفع عند تسليمها او بعد رجوع لانه رشوة

مطلب  
يرجع بما دفع الى اخيها

مطلب  
مسائل نكاح الرقيق

مطلب  
لو كان المهر باذنه يتعلق برقبته العبد

مطلب  
بيع القن فيها

مطلب  
مهر الامة حق سيدها



مطلب  
اشترى جارية تيز وجبا  
احتياط

كما في فرائض الرجل اذا اشترى جارية يتزوجها احتياط كما في المعتبرات  
ولو مات عنها او طلقها لا يشترى شيئا من المهر لئلا يلزم وجوب ماله من المهر  
عليه كما في نكاح الرقيق من كتبهم المعتدة والقروج لا يخرجها عن ملكه اذ لو  
اخرجها لم يبيع الاحتياط لانه لا يحصل الا بالشراء والقروج جميعا لكن لو اعتقها  
ثم نكحها ومات عنها او طلقها وماتت في عدتها شترى المهر ونزلت منه كالحرة  
الاصلية انتهى سئل ابو السعود العمادي عن الزوجين سبيا من دار الحرب  
وخرجا معا اليها هل يحل وطئ الزوجة لمن يشترىها واجاب الزوجية قائمة  
بينها لخروجها معا ولا يحل وطئها لمن يشترىها اقالوا سبعا احوها ثم سبعا  
الاخر وخرجا اليها متفرقين فيقع البينة بينهما فيحل وطئها لمن يشترىها  
بغير عدة والله اعلم لو خرج احد الزوجين اليها مسلما او اسلم او ذميا او عقد  
عقد الذمة في دارنا او سبعا وادخل فيها وقعت الفرقة بينها ولو سبيا معا لم  
تقع من الدر والفور ولو زوج اي المولى امته من عبده هل يجب المهر  
اختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه حق الشرع  
ومنهم من قال لا يجب وهو الاصح كما في الولو الجنية لا استحالة وجوبه للمولى على  
عبده لا فتضائه ايجابا له عليه وبيع في المهر مرة لا اكثر منها فلو بيع فلم يفتنه  
بالمهر لا يبيع ثانيا ويطلب بالباقي بعد العتق فلو باعه بيده بعد ما زوج  
امراة فالمهر برقبته ندور معه ابن ما دار كدين الاستهلاك وظاهر ان المولى  
يملك ببيع مع تعلق المهر برقبته مطلقا لكن في جواهر الفتاوى رجل زوج  
غلامه ثم اراد ان يبيعه ولم ترض المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فللمولى  
ان يبيعه بدون رضاها فان كان عليه المهر ليس له ان يبيعه بدون رضا  
المرأة فهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باعه بدون رضا الغرماء  
ولو اراد الغريم الفسخ فله ان يفسخ البيع كذلك ههنا اذا كان عليه المهر لان المهر  
دين انتهى وقوله اي المولى لعبده طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارها اي  
اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها رجعية فهو اجازة لان الطلاق  
الرجعي يقتضي سبق النكاح بخلاف طلقها او يمكن ان يكون المراد تركها وهذا المفسر  
اليوم بالعبد المتمرد وما فارها فهو اظهر وهذا المفسر من نكاح المخرج باب نكاح  
الرقيق واجازة وانكحة الكفار وقال مالك لا يجوز لان نكاحهم شروط الجواز  
منتغية ولنا قوله عليه السلام انما ولدت من نكاح لامن سفله ولولا تحت عندهم  
لما قال من نكاح المجمع في فصل في نكاح اهل الشرك قال ابو جعفر اذا تزوج الذي  
ذمته على ان لا مهر لها لم يجب شي ولو ترفعها الى القاضي لا يقض لها بشي وكذا الواسلي  
وقالا يقض لها مهر المثل لان النكاح لم يشرع الا بالمالي من نكاح المنظومة لابن حبان  
ويجب مهر المثل عندها في ذمته كغيرها في ذمته ومات عنها او طلقها من نكاح الدر  
والفور في باب المهر الذمته اذا نكحت بغير مهر ثم اسلما وكانوا يدعيون ان لا

مطلب  
لوسبيا معا لم تقع

مطلب  
ليس للمولى بيبعه بلا رضاع

مطلب  
ما كان اجازة للعقد

مطلب  
انكحة الكفار صحيحة

مهر فلا مهر من الاشباه في احكام غيبوبة الحشفة من الفق الثالث نكح ذمته  
او جوتي حربية ثم اى في دار الحرب بلا مهر بان سكتا عنه او نفيها وذا جاز عندهم  
فوطئت او طلقت قبل الوطئ او مات فلا مهر لها فثبت احكام النكاح في حقهم  
كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها من العدة والتوارك  
بالنكاح كالنسب وثبوت خیار البلوغ وحرقه نكاح المحارم والطلاق الثلث كما  
في تبين الكنز وفائدة عدم المهر في هذه المسائل انها لو اسلمت او اهدت او ترفعها  
او اهدت اليها لا يلزم به كذا في البحر وان نكحها بغير مهر او خنزيرين ثم اسلمت او اسلم احد  
فلما ذلك وفي غير عين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير لان الخمر عندهم مثلي كالمثل  
عندنا ولا يحل اخذها فايجاب القيمة لا يكون عوضا عن الخمر واقام الخنزيرين ذوات  
القيم عندهم كالشاة عندنا فايجاب القيمة لا يكون عوضا فيجب مهر المثل عوضا من  
الخنزيرين نكاح المخرج باب المهر قلت فهذا اصح فيما اذا نكح ذمته ذمته مهر  
معتق من المال المتقوم يلزمه ذلك المهر لها بالاولوية انتهى **باب الحجابة**  
رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة انها ارضعتها الا يشب الحرمه بقولها وان كانت  
عدلة وان تزوج كان افضل وقال مالك ثبتت الحرمه بشهادة امرأة واحدة  
لانها من باب الديانة فيثبت بقول الواحد كما لو اشترى لحما فاخبره عدل انه  
ذبيحة المجوسى يحرم عليه واقا تقول هذه شهادة قامت على ذوال ملك النكاح  
فلا يثبت الحرمه رجل تزوج امرأة فاخبره مسلم ثقة او امرأة انها ارضعها من  
امراة واحدة قال في الكتاب احب الي ان يتزوج احتياطا حرمه الوطئ فيطهرها  
ويطهرها نصف المهر ان لم يكن دخل بها وانما يتزوج احتياطا حرمه الوطئ ثم  
فيطهرها كيدا تبقى معلقة ويطهرها نصف المهر قبل الدخول واكمل بعده من  
نكاح الحانية وفي الحانية تزوج امرأة فشهدت امرأة انها ارضعتها الا يشب  
الحرمه بقولها وان كانت عدلة وان تزوج كان افضل وان شهد بذلك امرأتان  
او رجل عدل فذلك وكذا اربع نسوة فليتا مل عند الفتوى من نكاح جمع الفتاوى  
في باب المحرمات ولا حل بين رضى ثدى وان اختلف زمانها وانما يثبت الرضاع  
بما يثبت به المال ولو قال هذه اخي من الرضاع ثم ادعى الخطاء صدق من رضاع  
ملتقى الاجمعي لكن ذكر فيها صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك به  
حقيقة قالوا لا باس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك احد فان اخبر عدل  
ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران  
فالا حوطان يفار قرأ ذكره صاحب الجوف فوائده من الفق الثاني رجل تزوج  
امراة فقالت امرأة انا ارضعها فري على اربعة اوجه ان صدقها الزوجان او كذرها  
او كذبا الزوج وصدقها المرأة او صدقها الزوج وكذبتها المرأة اما اذا صدقها  
ارتفع النكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها لمهر المثل  
وان كذباها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كان اكثر ثبوتها انها صادقة في اخبارها

مطلب  
الرضاع لا يثبت بقول المرأة  
ذبيحة المجوسى يحرم عليه

مطلب  
اشترى لحما فاخبره عدل انه



احتياط وان كان التزويج اية انما كانت في اخبارها يسلكها وان كذبها الزوج وصدقها  
 المرأة لا يرتفع الفطاح ولكن للمرأة ان تستخلف الزوج ما تعلم انه اختك من الرضاع  
 فان نكل فزوج بينهما وان خلف مهر المرأة وان صدقها الزوج وكذبها الزوجة ارتفع  
 النكاح ولا يصدر الزوج في حق المهر ان كانت مدخولة بها يلزمه مهر كامل وان كانت  
 غير مدخولة بها يلزمه نصف المهر من نكاح خزانة الفقه ولو اقترحت بمصاهرة  
 يؤخذ به ويفرق بينهما وكذلك اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأة كنت  
 جامعت امك قبل نكاحك يؤخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يصدر في حق المهر دون العقر  
 وقبل الدخول يجب نصف المهر لانه اقترع نفسه عليها فيصدق فيها عليه ولا يصدر فيما  
 له والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت والقاضي لا يصدق  
 ولكن فيما بينه وبين الله ان كان كاذبا فيها اقترع لا يحرم امرأته وذكر محمد في كتاب النكاح  
 اذا قال لامرأة هذه اختي من الرضاعة ثم اراد ان يتزوجها بعد ذلك وقال اخطأت  
 في ذلك فله ان يتزوجها استحسانا وجه الفروع بينهما انه هناك اخبر عن فعله والخطأ  
 فيما هو فعله فادرك فلا يصدر فيه اما في الرضاع ما اخبره عن فعله في زمان يتذكره وهو  
 انه انما سمع من غيره والخطأ فيه ليس بنادر فصار كالمكاتب اذا اقام البينة على  
 الفتوى قبل الكتابة وكما تختلف اذا اقامت البينة على الطلاق قبل الخلع فانه تقبل  
 كما ذكر من نكاح التجنيس والمزيد لصاحب الهداية في باب المهرات ولوان امرأتين  
 لاحد منهما بنون والاخرى بنات فارضعت التي لها البنات ابنا واحدا من بنى المرأة الاخرى  
 لم يجز لذلك الابن ان يتزوج بتلك المرأة التي ارضعتها ولا بواحدة من بناتها ويجوز  
 لساير البنين ان يتزوجوا بتلك المرأة وبناتها ايتم شأه ولو لم يرضع التي لها البنات  
 ولكن ارضعت المرأة التي لها البنون بنتا من بنات المرأة الاخرى فلا يجوز لاحد من  
 البنين ان يتزوج بتلك البنت خاصة ولهم ان يتزوجوا بسائر البنات ولوارضعت  
 ام البنات واحدا من البنين وارضعت التي لها البنون واحدة من البنات لا يجوز  
 لذلك الابن ان يتزوج بتلك المرأة ولا بغير بناتها وجاز لاخته ان يتزوجها بناتها  
 تلك المرأة الا البنت التي ارضعتها امهم واذا وطئ رجل رجلا يجوز لكل واحد من المفعول  
 والفاعل بنت الاخر من نكاح الحائض في باب المحرمات لا يثبت حرمة المصاهرة بالوطئ  
 في الذر ولا يجب الحد به عند الامام الا اذا تكلم فيقتل على الفقه به ولا يثبت به الاحصان  
 ولا التحليل للزوج الاول ولا يخرج به عن العنة ولا يخرج به عن كونها لم يكن فيكفى بسكونها  
 ولا يحل بحال والوطئ في القبل خلال في الزوجة والامه عند عدم مانع وينبغي ان يسقط  
 به خيار الشرط والعيب لغوهم بسقوط بالتعجيل والمنس بشهوة فهو اولى للدلالة على  
 الرضى وطئ امرأته في اول الحيض يوجب الكفارة بدنيار وفي اخوه نصف دينار الذي  
 يحرم على الرجل وطئ زوجته مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والصوم والصوم الواجب  
 وضيق الوقت الصلوة والاعتكاف والا حرام والادلاء والظهار قبل التكفير من احكام  
 غيبوبة الحشفة في الفتن الثالث من الاشياء ارضعت صبي يحرم عليه من تقدم من  
 اولادها

مطلبا  
 لها بنون ولاخرى بنات

مطلبا  
 لا يثبت الحرمة به

مطلبا  
 وطئ امرأته في اول الحيض يوجب  
 الكفارة بدنيار وما يحرم على الرجل  
 وطئ امرأته

اولادها ومن تأخر لانهم اخوة من الرضاع وبه يفتى من نكاح البنات ولوجامع  
 رجل رجلا لا يحرم على الفاعل ام المفعول به وابنته وكذا الولد امرأته لا يحرم عليه  
 امرأته وبناتها من نكاح الحائض في باب المحرمات ويجوز التزوج بام ابنه التي ارضعت  
 وكذا ابنتها وهي اخت ابنته بخلاف النسب لانها ربيبة من نكاح البنات في باب  
 المحرمات اذا ارضعت الصبي امه لا يحرم هي على ابنه من نكاح بشرط الوقاية في باب  
 المحرمات قلت وقد ذكر عن الوقعات خلافا فاشكل المسئلة على واستغنى عن  
 العمادى واجاب لا يحرم المرأة على زوجها بارضاها امرأته ولدها اصلا الا ترى ان صاحب  
 المبسوط سئل عن امرأة عن ارضعت ولد بنتها هل يحرم المرأة على الزوج ام لا وايضا  
 ارضعت امرأة اخ زوجها هل يحرم عليه ام لا واجاب لا يحرم هابان المذكور فان في  
 قولهم جميعا انتهى وبهذا علم جواب واقعة الفتوى صورتهما رجل مانت زوجته وتولت  
 ولدانها ولها ام واخت وقد ارضعت الام ذلك الولد هل يجوز لهذا الرجل ان يتزوج  
 اخت زوجته المتوفية فعدم حرمة المرأة عما زوجها رضاعا امرأته ولدها منه يدل على  
 حل تزوج هذا الرجل اخت زوجته المتوفية حتى لو لم تكن هذه الام المرضعة ام ربيبة  
 لجازله ان يتزوجها كما جازله ان يتزوج بنتها والله اعلم فيحرم بالرضاع ما يحرم من  
 النسب الا ام اخته واخيه فان ام الاخت والاخ من النسب هي الام وموطونة  
 الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الاول ام  
 رضاعا للاخت والاخ نسبيا ان يكون لرجل اخت من النسب ولها ام من الرضاعة  
 حيث يجوز له ان يتزوج ام اخته من الرضاعة والثانية الام نسبيا للاخت والاخ  
 رضاعا كان يكون له اخت من الرضاعة ولها ام من النسب حيث يجوز له ان يتزوج  
 ام اخته من النسب والثالثة الام رضاعا للاخت والاخ رضاعا كان يجتمع الصبي  
 والصبي الاجنبيان على ثدي امرأة اجنبية والمصيبة ام اخرى من الرضاعة فانه  
 يجوز كذلك ان يتزوج ام اخته من الرضاعة واخت ابنه فان اخت الابن من  
 النسب اما البنت او الربيبة وقد وطئت امرأته ولا كذلك من الرضاع وجدة ابنه  
 جدة الابن نسبيا ام موطونة ولا كذلك من الرضاع وام عمه وام حاله وحالة فان  
 امه الاوليين موطونة الجدة الصالح وام الاخيرين موطونة الجدة الفاسد ولا كذلك  
 من الرضاع للرجل متعلق بالمستثنى في قوله الا ام اخته واخيه يعني ان شيئ من الشبهة  
 المذكورة لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاع ويجعل اخت اخيه من الرضاع وهي شاملة  
 للصورتين الاولى ان يكون له اخ من النسب ولهذا الاخ اخت رضاعية والثانية ان  
 يكون له اخ من الرضاع له اخت نسبية ونسبا اي جعلت اخت اخيه نسبيا بان يكون له اخ من  
 ابيه له اخت من امه فانه يجوز له التزوج بها من نكاح المص في باب الرضاع رجل له ام  
 ارضعت ام صغيرة ولتلك الصغيرة اخوة واخوات لهذا الرجل ان يتزوج بام  
 تلك الصغيرة وانما يحرم عليه تلك البنت بعينها المرأة اقوت انها ارضعت صبيها  
 تزوجته جاز ولا يفوق من نكاح خزانة الفتاوى في باب المحرمات اذا تزوج رجل ربيبة

مطلبا  
 ارضعت صبي يحرم عليه بناتها

مطلبا  
 لا يحرم على من لا طامرة

مطلبا  
 حل ام ابنه من الرضاع

مطلبا  
 فيحرم بالرضاع ما يحرم  
 من النسب

مطلبا  
 من يجوز تزوجها ومن  
 لا يجوز من الاقارب



من ابنة الصلبي الذي هو من زوجة اخرى جاز ولو تزوج رجل اخرى الاختين وتزوج  
 ابنة الاخت الاخرى جاز ويجوز ان يتزوج ابن احد الاخوين لآب وام بنت الاخ  
 الاخرى واذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز عندنا ولو تزوج الابن جارية ابنة لآب  
 جاز النكاح فان ولدت منه ولد كان الولد حراً لان المولود ملك ابن ابنة ولا نصيب للجارية  
 ام الولد للابن لعدم الملك من نكاح الحانثية في باب المحرمات رجل تزوج امرأة وتزوج  
 ابنها بنته جاز من نكاح جمع الفتاوى ولا بأس ان يتزوج الرجل امرأة وتزوج ابنه  
 ابنتها او امها لانه ليس بينهما قرابة محرمية ولا صهرية من نكاح محيط السحر في باب  
 المحرمات قلت وفي المسئلة الثانية قال ابن الابن الابن ذلك الاب انما عكس  
 وانت خال اذ حصل لكل واحد من الاب والابن ابن فتأمل حرم على الرجل تزوج اصله  
 وان علت وفروع وان سفلت واخوته وبنتها وان سفلت وبنت اخيه وان سفلت  
 وعمته وحالته باقية جبهة كانت واها بنات العم والعممة والحال والحالته فخلال لقوله  
 واحل لكم ما وراء ذلكم وهذه غير مذكورة في المحرمات وبنت زوجة وطئت وام  
 زوجة وان لم يوطأ امرأة لما تقران وطئ الامهات يحرم البنات نكاح البنات يحرم  
 الامهات وزوجة اصله وان علا وفروع وان سفلت والكل رضا على حرم تزوج كل  
 ما ذكر من الاصل والفروع وغيرهما من جبهة الرضا وهذا يشمل اقسام البنات الاخت  
 مثلاً فيشمل البنت الرضاعية للاخت النسبية والبنت النسبية للاخت الرضاعية والبنت  
 الرضاعية للاخت الرضاعية وحرم ايضا تزوج اصل من نسبه وان علت واصل بمسوسة  
 بشهوة وماسية وناظرته الى ذكره والمنظور بشهوة الى فوجها الداخل ولو كان نظره  
 من زجاج او ماء هي اي المرأة فيه اي في الماء وحرم ايضا تزوج فروعها اذ بان ثابث  
 حرمة المصاهرة عندنا خلافا للشافعي لا اي لا يحرم تزوج المنظور الى فوجها الداخل  
 من امرأة او ماء بالانفكاك يعني اذا نظر الى فوجها الداخل من زجاج او ماء هي فيه تحرم  
 هي له واما اذا نظر الى امرأة او ماء فرأى فوجها الداخل بالانفكاك لا يحرم له كذا في الخلاصة  
 قتل ام امرأته تحرم امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة وفي المسئلة اي اذا مس ام امرأته لا تحرم  
 ما لم يعلم الشهوة لان تقبيل النساء غالباً يكون عن شهوة والمعاينة بمنزلة التقبيل  
 كذا في الحانثية من نكاح المنخ في فصل المحرمات المحرمات العقد منكوحة الاب والجدة من  
 قبل الام والاب وان علا ومنكوحة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلت وام  
 المرأة وجدتها القوي والبعدي دخل بالمرأة او لم يدخل وبنت المرأة وبنت اولادها  
 وان سفلت واما المحرمات بالوطئ الحلال موطونة الاب والجدة بملك اليمين وان علا  
 وموطونة الابن وابن الابن وان سفلت من نكاح الحانثية في باب المحرمات ومن تحت  
 نكاحه امرأة ولها ام ولتلك الام اخت جاز له ان يتزوج بنت هذه الاخت فلا تحرم  
 عليه من نكاح الحادي القدسي في باب المحرمات الخلوة بالحرم مباحة الاخت من  
 الرضا والضرة الشابة من الحظر والاباحة في الفقه الثاني من الاشياء واما عدها  
 فكان الاجنبى على العقد وتحرم موطونة كل من الاصل والفروع على الاخر ولو تزوج منكوحة

**مطل**  
 حرم على الرجل تزوج  
 اصله

**مطل**  
 المحرمات بالوطئ  
 الحلال

**مطل**  
 تزوج بنت اخت  
 ضرة

كل

كل منهما على الاخر يجوز العقد من احكام المحارم في الفقه الثالث من الاشياء  
 منكوحة الاب ومنكوحة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيها من نكاح  
 البزارية وحرم الجمع في النكاح والعقد والوطئ بملك اليمين بين امرأتين  
 ابنتها فرضت ذكرنا لم يحل له الاخرى اي حرم الجمع بين الاختين والجمع بين المرأة  
 وعمتها والمرأة وغاليتها والجمع بين المرأة وبنت اختها والمرأة وبنت اخيها  
 لقوله عليه السلام لا تتلخ المرأة على عمته او لالا خالتها ولا على بنت اختها  
 ولا على بنت اخيها انتهى وحرم الجمع بين الام والبنت نسباً او رضاعاً من نكاح  
 المنخ ويجوز ان يطأها مملوكين لان الجمع بينهما يقضي الى قطيعة الرحم والمعاد  
 معتادة بين الضاري من نكاح الدرر والغدر قلت وعلم من عدم جواز الجمع  
 ان وطئ كل واحدة منهما على حدة يحل انتهى وقال عثمان رضي الله عنه كما سئل  
 عن الجمع بين الاختين بملك اليمين فخلتهما اية وحرمتها اية فالتحريم احب اليها  
 وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الجاهلي ما فوق الازار وحديث  
 اصنعوا كل شئ الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم السترة والركبة والثاني  
 يقتضي اباحة ما عدا الوطئ فزجح التحريم احتياطاً وهو قول ابي جعفر وابي  
 يوسف ومالك والشافعي من القاعدة الثانية في الفقه الاول من الاشياء  
 ويجوز الجمع بين المرأة وبنت عمته وغاليتها من نكاح شرع وقاية الدرية  
 في مسائل المهادية فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها وامرأة ابنتها فانه يجوز  
 الجمع بينهما عند الائمة الاربعة كما في البهلا لانه لو فرضت بنت الزوج ذكراً بان  
 كان ابن الزوج لم يجوز له ان يتزوج بها لانها موطونة ابيه ولو فرضت المرأة  
 ذكراً لجاز له ان يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل اجنبي وكذلك المرأة وامرأة  
 ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكر الحرام عليه التزوج بالمرأة ابنة ولو فرضت امرأة  
 الابن ذكراً لجاز له التزوج بالمرأة لانه اجنبي غريباً لا بأس ان يتزوج  
 الرجل امرأة ويتزوج ابنة امرأته لانه لا مانع وقد تزوج محمد بن الحنفية امرأة  
 وزوج ابنة بنتها من نكاح المنخ في فصل المحرمات رجل ختم حرة فتزوج امته عليها  
 ثم علم ان نكاح الامة على الحرة لا يجوز فطلق الحرة فانه لا ينقلب نكاح الامة  
 الى الصحة ويحتاج الى تجديد عقد نكاح الامة من نكاح جواهر الفتاوى لا يجوز  
 نكاح الامة على الحرة ولو كان نكاحها في عدة الحرة لبقاء اثر النكاح المانع من  
 العقد من نكاح الدرر والغدر ولو تزوج امته ثم سبها فانه يجوز كما في الجامع  
 والزيادات نكاح الدرر والغدر موقوف بزال ملك اليمين وقيل لا يجوز تزوج السترة  
 عليها نظر الى مطلق الحرمة كما في الغنية من نكاح المنخ ويجوز ان يتزوج كل من  
 الرجلين بنته واخته للآخر بشرط ان يزوجه الآخر بنته واخته فانه صحيح  
 عندنا وكل واحد منهما ماهر مثل وسموه شفورا من نكاح الدرر والغدر في  
 باب المهر لو ارضعت امرأة صبياً حرم عليه زوجة زوج النظر الذي نزل لبنها

**مطل**  
 الخلوة مباحة بالحرم الا لا  
 من الرضا والضرة

**مطل**  
 العبد اجنبي لسيدته

**مطل**  
 موطونة الاب والابن  
 ولوزنا

**مطل**  
 ما جاز فيه جمعها

**مطل**  
 سئل عن جمع الاختين

**مطل**  
 نكاح الامة على الحرة  
 لم يجوز

**مطل**  
 نكاح الحرة على الامة جائز

**مطل**  
 يجوز عقد الشفورا



منه لانها امرأة ابيه من الرضاعة ويحرم على زوج الظل امرأة هذا الصبي لانها ابيه من الرضاعة من تكاثر البحر في فصل المحرمات **فصل** بفعل به صورته طلق زوجته بتطليقتين ولها منه لبن فاعتدت ثم تزوجت بصغير موضع فارضعت فحرمت عليه فتزوجت بزوج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم طلقها فهل تعود الى الاول بتطليقتين ام بثلث فيما اذا اجاب من ذلك خطأ والصواب انهما لا تعود اليه ابدا لانها صادرت حليلة ابنه من الرضاعة من تكاثر شجر المنظومة

**فصل في الرضاعة**

**باب الوهيان** **فصل في الرضاعة** قليله وكثيره اذا حصل في مدة الرضاعة وهي ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وقال سنان سواء عند فانه ثبوت الحرمة وكما ثبت الحرمة في حق المرضعة تثبت في حق زوجها الذي نزل منه اللبن بسبب وطئه عندنا وفي العيون الحارثية اذا فطمت وهي ابنة سنتين او اقل او اكثر وقد استغنيت بالطعام ثم ارضعت لم يكن هذا رضاعا محرم كذا روي الحسن عن ابي حنيفة والخصان عن الحسن وهذا الجواب خلاف ظاهر الرواية فان المذنب عند ابي حنيفة ان مدة الرضاعة ثلثون شهرا والرضاع في مدة الرضاعة يحرم سواء يطعم قبل ذلك واستغنى بالطعام عن الرضاعة او لم يطعم والغتوى على ظاهر الرواية كذا في الحانية والولول الحنيفة من شرح الفقاية قال في الحانية انما ثابتة بعد العظام والا ستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الولول الحنيفة وفيه القدر من تكاثر المخ في باب الرضاعة الرضاع بعد مدته حرام لانه جزء الادتي به والانتفاع به لغرض ضرورة حرام على المحرم ثم اجاز البعض التداوى به اذا علم انه يزول به الرمد كذا ذكره الترمذي والبعض لم يجوز واشرب للتداوى من شرح المنظومة الوهيانية **كتاب الطلاق** وان كتب امرأة طالق فهي طالق بعث اليها اولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا في المصنف لا تطلق من الاشياء واحكام المكتوبة رجل كتب لمرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ففصل الكتاب الى ابيها فترقه ولم يدفع اليها فداها وجري ان كان الاب هو المصنف في عموم امرها اذا وصل الكتاب ببلدها وقع الطلاق وان لم يكن لا يقع اخبرها او لم يخبرها مالم يدفع اليها فان دفع الاب المزوج اليها ان كان يمكن فمعه وقوانه وقع الطلاق عليها والا فلا من طلاق خزانة الفتاوى في فصل المكتوبة في الطلاق رجل قال لاخري اليك حاجة اقضها فقال الرجل نعم وخلف بالطلاق والعناق انه يقضيها فقال الرجل حاجتي ان مطلق امرأتك ثلثا فلان لا يصدق لانه منهم من طلاق الحانية في باب التعليقات امرأة قالت لزوجي طلقني فاشاد اليها بثلث اصابع واراد بذلك ثلث تطليقات لا يقع مالم يقل بلسانه هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير الا يرى ان رجلا قال لامرأة انت طالق واشاد اليها بثلث اصابع واراد بذلك ثلث تطليقات لا يقع التلث مالم يقل بلسانه هكذا اهذا من طلاق التنجيس والمزيد لصاحب الهداية ولو قال ان لم تفعل كذا فليكن ما اقول ان لم يبتى في

في المجلس

منه لانها امرأة ابيه من الرضاعة ويحرم على زوج الظل امرأة هذا الصبي لانها ابيه من الرضاعة من تكاثر البحر في فصل المحرمات **فصل** بفعل به صورته طلق زوجته بتطليقتين ولها منه لبن فاعتدت ثم تزوجت بصغير موضع فارضعت فحرمت عليه فتزوجت بزوج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم طلقها فهل تعود الى الاول بتطليقتين ام بثلث فيما اذا اجاب من ذلك خطأ والصواب انهما لا تعود اليه ابدا لانها صادرت حليلة ابنه من الرضاعة من تكاثر شجر المنظومة

**مطل** خلف بالطلاق انه يقضيها

**مطل** لا يقع بالاشارة مالم يقل بلسانه

**مطل** ولو قال ان لم تفعل كذا فليكن ما اقول

**مطل** الطلاق والعناق فلا يقعان بل لابد من التلفظ

**مطل** لا بد في نوع من خطابها او الاضافة الطلاق اليها

**مطل** لو قال على الطلاق لا يقع

**مطل** الجواب نعم يتضمن اعادة في السؤال

**مطل** بل جواب الاستفهام بالاثبات

**مطل** نعم جواب الاستفهام بالنفي

**مطل** من قال طالق مع يقينه 21 امرأة

**مطل** قال امرأة طالق اوطلقت امرأة ثالث فقال لم انوبه امرأة يصدق

**مطل** طلقها الوكيل ثالث يعتبر نيته زوجها

في المجلس ما يقوله من الطلاق والعناق او غيرها بصير لغوا من الحارثي القدر حتى واها الطلاق والعناق فلا يقعان بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسئلة في فتاوى فاضلاني رجل له امرأتان عرق وزينب فقال يا زينب فاجابته عرق فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأته وان لم يكن امرأته بطل لانه اخبر الجواب جواب الكلام التي اجابت وان قال نويت زينب وقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية من طلاق الاشياء لا بد في الطلاق من خطابها والاضافة اليها كما في الجمل لانه لو قال خلفت بالطلاق ولم يصف اليها لا يقع كما في البرازية ذكره الزاهد من ايمان المخ قال لا يخرج من الدار الا باذن فاني خلفت بالطلاق ولم يصف اليها لا يقع لعدم خلفه بطلاقها ويحمل المخلف بطلاق غيرها فالقول له من ايمان البرازية قال لها ان خرجت من داري يقع الطلاق فخرجت لم يقع لتترك اضافة الطلاق اليها من ايمان القنية في باب ما يكون تعليقا او تجيزا اذا قال على الطلاق لا يقع عليه الطلاق عند الجمهور ولو نوى به الطلاق لان العبارة للفاظ لا للمعاني كما في فصول العادى وهذا اللفظ يفيد ان الطلاق في الذمة لا غير والذي في الذمة لا يلزم جوده في الخارج كما في البرازية واختار ابن الرهام تبعه ابن سلام انه يقع اعتبار العرف الناس والفتوى على الاول كما في الخلاصة وفاضلاني والناظر خانية على ان هذا الخلاف كالحلاف في قوله الطلاق على واجب او ثابت او لازم فعلى قول الامام لا يقع عليه الطلاق بذلك خلا فالهما والاصح الاخذ بقول الامام والعرف انما يكون حجة اذا لم يخالف نص الفقهاء من طلاق البحر الرايع وبهذا افتى شيخ الاسلام عبد الرحمن العادى المصنف بدمشق لو قال امرأة زيد طالق او عبده حرا وعليه المشي اليست الله ان دخل هذه الدار وقال زيد نعم كان حالها لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال اجزيت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء قالت له انا طالق فقال نعم نطوق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قبله الست طلقت امرأتك قال بلي طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقت انتهى من قاعدة السؤال معاد في الجواب في الفت الاول من الاشياء ولو قال طالق فقبل من غيب فقال امرأتك طلقت ولو قال امرأة طالق لو قال طلقت امرأة فقال لم انوبه امرأتك يصدق من ايمان البرازية رجل قال طلقت امرأة ثلثا فقال لم انوبه امرأتك ثلثا فان كان الزوج ينوي الثلث يقع الثلث لغيره طلق امرأتك وطلقها الوكيل ثلثا فان كان الزوج ينوي الثلث يقع الثلث والا لم يقع شيء في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبيه يقع واحدة من وكالة الحنية سئل المولى المرحوم محمد المصنف باسكوب عن قال بالبركي انكوشاب ايجوسم الوهب الاجم بوش اولسون اذا شرب الخمر ثم تزوج امرأة هل تطلق ام لا واجاب بما في تحفة الفقهاء في كتاب الايمان في باب الغاط اليمين ولو قال كل امرأة تزوجها فني طالق فتزوج امرأة تطلق بوجود الشرط ولو تزوجها ثانيا لا تطلق ولو تزوج امرأة اخرى تطلق لان كلمة كل بوجب عموم الاشياء فلا يوجب عموم الافعال كقوله

**مطل** ان كان المولى المرحوم محمد المصنف باسكوب عن قال بالبركي انكوشاب ايجوسم الوهب الاجم بوش اولسون اذا شرب الخمر ثم تزوج امرأة هل تطلق ام لا واجاب بما في تحفة الفقهاء في كتاب الايمان في باب الغاط اليمين ولو قال كل امرأة تزوجها فني طالق فتزوج امرأة تطلق بوجود الشرط ولو تزوجها ثانيا لا تطلق ولو تزوج امرأة اخرى تطلق لان كلمة كل بوجب عموم الاشياء فلا يوجب عموم الافعال كقوله



انتهى وبوقوع طلاقه اذ اذبح ابن كمال باشا وسعدى عليه وهو المعتمد وعليه الفتوى  
والحيلة في عدم وقوع طلاق المجرد ان يزوج فصولا امرأة ارادها المجرد وتجبر  
عن ذلك فيجوز الحالف بفعل بان اشار بقوله بجريه رأسه وبما اشبه ذلك  
انتهى شرط صحة التعليق الملك او اضافة التعليق بالملك من طلاق المخ ولو قال  
ان طابت فلانة او تزوجتها فهي طالع ثلثا فانه يحط بها ثم يتزوجها فلا بحث  
لان شرط حنثه احد شيئين احدا الخطبة او التزوج فمضى حطها فقد وجد شرط الحنث  
والمرأة ليست في كفاه فاحلت اليمن لا الى حنث من حيط السرحى في كتاب  
الحيل في باب الحيل في اليمن ولو قال بالتركيبه فودم وقع الطلاق البايين  
ولو قال بوشاد م وقع الطلاق الرجعي لا في فودم كناية وبوشاد م صريح من  
طلاق الفتاوى الكبرى سئل عبد الرحمن العادى عن رجل قال لامرأته ان دخلت  
دار زيد بنون بوش اول هل يقع الطلاق اذ دخلت ام لا واجاب يقع الطلاق  
الرجعي لان صريح الطلاق جنى كما في طلاق الذرر والغور وغيره سئل ابو السعود  
العادى عن رجل طلق امرأته بايائه في العدة طلقا رجعييا فهل تطلق منه تلك  
تطبيقات واجاب تطلق منه تلك تطليقات وانته اعلم قال المولى المرحوم ثلثا  
عن رجل قال لزوجته في حال الغضب او عدى جع كيت معناه بالرجعي اطلق من بيتي  
او قال بغير كيت او عدى معناه انقل من بيتي هل يقع الطلاق الرجعي ام البايين  
وهل يقع الطلاق اذ قال لزوجته في حال الغضب سنك سنك بنه معناه الذي  
معك معك والذي معى معى فان قلتم بوقوع الطلاق وقع الرجعي ام البايين افتونا  
ما جورد فاجبنا هذا الكلام من الكنايات وهو صالح للجواب والرد فان نوى به  
الطلاق يقع بالنية بكل واحدة من هذه العبارات الثلاث طلقة باينه وان  
قالها جميعا تقع الاولة ولا يلحقها ما بعدها والله اعلم سئل شيخ الاسلام ابن كمال  
باشا عن رجل قال لزوجته في حال الغضب اى روكى فحبه فهل تطلق امرأته واجاب  
لا تطلق امرأته بالقذف والشم المذكور في فتاواه انتهى **الرجعة** ابقاء النكاح  
على ما كان مادامت في العدة لان النكاح لا يقوم بعد ما ولا يكون بطلا ولا يشتر  
رضاها فيها وفي الخلاصة وبالطلاق الرجعي يتجلى التل ولوراجع لا يتجلى وصحة  
في الظيرية وفي الصورية لا يكون حاله تنقضى العدة من طلاق المخ في باب  
الرجعة الرجعة سنتي وودعى والسقي ان يراجعها ويشهد عا رجعتها ويعلمها وان لم  
يشهد او اشهد ولم يعلمها كان محالفا للسنه ولو قال لها انت عدى كما كنت اوانت  
امرات فان نوى الرجعة صار مرجعا ولا فلا من خزانة الفتاوى في كتاب الطلاق  
ادعى الزوج الرجعة في العدة بعد انقضاءها بان قال كنت رجعتك في عدتك فصدقة  
الموأة في دعواه ذلك صححت الرجعة وان كذبته لا يكون رجعة ولو اقام بينة بعد  
العدة انه قال في عديها قد رجعتها او انه قال قد جامعتها كانت رجعة كما قال  
فيها كنت راجعتك اسس فارها فصح وان كذبته في ذلك يملك الاستاء في الحال من

مطل  
والحيلة في عدم وقوع  
طلاق

مطل  
الفروع بين قودم  
وبوشاد م

مطل  
مكان من الكنايات طلقة  
باينه ان نوى به طلاق

مطل  
الطلاق البايين طلقا

مطل  
لا تطلق بالقذف والشم

مطل  
الرجعة ابقاء النكاح على  
ما كان مادامت في العدة

مطل  
لا يقع طلاق المجنون

مطل  
لا يقع طلاق البصبي

مطل  
صح اسلام البصبي  
المخير

من طلاق المخ في باب الرجعة المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علو عا قل  
ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبوبا فانه يفرض بها بطلها وهي طلاق وفيما  
اذا كان عتيا يوكل بطلها فان لم يصل فزوج بينهما بخصومة وليه وفيما اذا كان كمت  
وهو كافر وابي ابواه الاسلام فانه يفرض بينهما وهي طلاق البصبي لا يقع طلاقه الا اذا  
اسلمت فعرض عليه ميثرا فابي وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبوبا وفرض بينهما  
فهو طلاق على الصحيح ويؤجل له لكونه مسخفا عليه كمتو قريبه كذا في عتبي المراجع من  
طلاق الاشباه والفتى الثاني وطلاق المراهق والمعتوه غير واقع وكما هو موقوف على  
اجارة ونية ان اجازته حتى وان رده بطل والمعتوه في الاحكام كالصبي وهو قليل الغرم  
مختلص الكلام فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم كالمجنون من وجيز الفتاوى  
وقد صرح الكمال في شرح الهداية وغيره بعدم وقوع طلاق المدهوش والمبرسم في  
طلاق المخ وفيه في كتاب الاشربة انه لا يقع طلاق النائم وذا هب العقل بالنبح وطلاق  
العبد واقع انتهى لو قيل لرجل طلق امرأتك فاوى برأسه ثم يبعث لا تطلق كما  
في الفتوى واما طلاق الاخرى يقع بالاشارة من جامع الفضولي في الفصل الرابع  
والثلاثين واما طلاق من سكر فظاهر مذهب ابي حنيفة واجاب به وقوع الطلاق  
من طلاق المخ واما اذا شرب البنيح او شيا حلوا فذهب عقله لم يقع طلاقه في تلك  
الحالة لانه بمنزلة المعتوه في التصرفات من حدود مبسوط السرحى واختلف  
التصحيح فيها اذا سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب او العسل والفتوى عما انه  
سكر من مخوم فيقع طلاقه وعناقه ولو زال عقله بالنبح لم يقع ومن الامام ابن  
ان كان يعلم انه بنبح حين شر به يقع ولا فلا من احكام السكران في الفتى الثاني  
من الاشباه فقد الحكم بعدم وقوع طلاق السكران لا اختلاف الصحابة فيه من  
جامع الفضولين ولو قال لامرأته ان فعلت كذا فانت اى ونوى به التحريم  
فهو باطل لا يلزمه شئ من طلاق الحانية قال كل امرأة اتزوج عليك فهو  
طالع واراد بقوله عليك علم رقتك صح ديانته ففضاء من كتاب الحيل في  
محيط السرحى سئل صاحب المخ عن رجل اسرت زوجته ولحقته دار الحن  
ثم خرجت اليها هل يبطل النكاح ويحتاج الى تجديد نكاحها واجاب لا يبطل النكاح  
السابع ولا يحتاج الى تجديد نكاحها والله اعلم قال في مبسوط السرحى في باب نكاح  
اهل الحرب لو كانت المسيية منكوبة لمسلم او ذمى لا يبطل النكاح لان مالا ملك  
النكاح محترم انتهى قلت وما اجابة قارى الهداية من قوله اذا دخلت  
مأسورة بانك من زوجها بحالف لسائر الكتب المعتمدة فلا تغفل رجل قال  
لامرأته طالع ولم يسم ولم امرأته معرفة طلقت امرأته استحسانا فان قال  
امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا ان يقيم البينة ولو قال لامرأته طالع  
وله امرأتان كلاهما معروفتان كان له ان يصرف الطلاق الى ايتهما شاء من طلاق  
الحانية قال امرأت طالع وله امرأتان او ثلث تطلق واحدة وله اى للزوج خيار

مطل  
اذا شرب البنيح او شيا حلوا  
فذهب عقله لم يقع طلاقه

مطل  
طلاق السكران واقع

مطل  
طلاق النائم وذا هب العقل  
بالنبح غير واقع وطلاق

مطل  
طلاق المدهوش والمبرسم  
غير واقع

مطل  
تفسر المعتوه

مطل  
وطلاق المراهق والمعتوه  
غير واقع



التعيين هو الصحيح احترازاً عما قيل يقع على كل واحدة منهن طلاق والصحيح هو  
الاول ذكره الزليحي في اواخر باب الايلاء من طلاق الدردر والغور ولوقال للشوق  
الاربع احد بكت طالع ولم ينو واحدة بعينها طلقت واحدة وله خيار التعيين  
وللنساء ان تحاصره في ذلك حتى يعين كان الطلاق بايناً وثلاثاً ويجب العدة  
من وقت البياض ولوقال امرأة طالع وله امرأتان كلاهما مع وفاتان كان له  
ان يصرف الطلاق الى ايتها شاء من طلاق النازحانية لوقال انت طالع  
ان شاء الله مع متصلاً لم يوقعوه وقال مالك يقع لان شرط متحقق لانه لو لم يشاء  
الله لما جرى على لسانه التطليق ولنا ان مشيئة الله وقوعه غير معلومة فلا يقع مشيئة  
كما لو علو بمشيئة انسان غايب لا يوقف عليه والجاري على لسانه تطليق ولا تطليق  
من طلاق شريح المجمع لابن الملك ولوقال ان شاء الله انت طالع لا تطلق  
في قول ابي يوسف وقطوع في قول محمد والفتوى على قول ابي يوسف من طلاق الحامية  
في باب التطليق وفي الحامية الفتوى على قول ابي يوسف الا انه عرى اليه الا بطلان يحصل  
ان الفتوى على انه ابطال من فتح القديري في فصل الاستثناء واختلاف في تعيين الطلاق  
لوقدم الجراء والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز من الاستثناء في الفتى الثالث  
في القول في الشرط والتعليق وفي الفتى السادس من كتاب الطلاق انت طالع ان  
دخلت الدار عشر فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشر ولوقال انت طالع ان دخلت  
الدار ثلثا فدخلت مرة وقع الثلث لان العدد في الاقل لا يصلح للطلاق ويصلح للاخول  
بجلا فيه في الثاني انتهى اراد ان يطلق امرأته ولا يقع ينبغي ان يستثنى متصلاً لم يقع  
اذ لا يعمل المنفصل والضمير في قلبه وقيل شرطاً كونه مسوعاً وقيل لا والشرط فتح الخوف  
ادعى الزوج التكلم باستثناء في حلق او طلاق او ادعى التكلم بشرط في الطلاق وشهدوا  
على الخلع والطلاق بغير استثناء يقبل شهادتهم ويقضى بالخلع ولوقال الشهود لم يسمع  
منه غير كلمة الخلع والطلاق فالقاضي لا يفرق بينهما ويصدق الزوج في الاستثناء من  
جامع الفصولين الزوج اذ ادعى الاستثناء في الخلع او الطلاق القول قوله ولو شهد  
الشهود انه طلقها او خالفها بغير استثناء او شهدوا انه لم يستثنى تقبل شهادتهم  
وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي من طلاق الحلاصة في باب  
الاستثناء ولوقال الزوج طلقك اسس وقلت انشاء الله تعالى في ظاهر الرواية  
يكون القول قول الزوج وذكره النوادر خلاف بين ابي يوسف ومحمد ولا يقبل  
عنده وتيقع الطلاق وعليه الفتوى احتياطاً في امر الغرج في زمن غلب على الناس  
الفساد فيه من طلاق الحامية وفي فوائده شمس الائمة الا وزجدي لوعرف الطلاق  
بأقراره يسمع دعوى الاستثناء ولو ثبت بالبينة لا يسمع من طلاق الحاصلة اذا  
ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت انت طالع انشاء الله مع وكذبة  
المرأة في الاستثناء ذكر في الوايات الظاهرة ان القول قول الزوج وعند بعض  
المناخين لا يقبل قوله الا ببينة ولوقال الزوج طلقك اسس وقلت انشاء الله

مطل  
مسائل الاستثناء

مطل  
في تقديم الاستثناء لظن  
عند ابي يوسف وبه يفتي

مطل  
اختلفوا في تجيز الطلاق  
قالوا قال انت طالع انشاء  
الله تعالى

مطل  
والفتوى على بطلان التجيز  
فلا يقع

مطل  
اراد ان يطلق امرأته  
ولا يقع

مطل  
يقبل قوله في الاستثناء  
في طلاق وحلق

مطل  
لو شهدوا على ان الخلع  
بغير استثناء تقبل

مطل  
طلقها بغير استثناء  
اوانه لم يستثنى تقبل

مطل  
ففي قولهم لم يسمع فيه غير  
كلمة الخلع والطلاق لا

في ظاه

مطل  
لو عرف حلفه باقراره صدق  
في الاستثناء ولو عرف

في ظاهر الرواية القول قول الزوج وذكره النوادر خلاف بين ابي يوسف و  
محمد فقال على قول ابي يوسف يقبل قوله الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول  
محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتداد والفتوى احتياطاً لا امر الغرج  
في زمان غلب على الناس فيه الفساد من طلاق غنية الفتاوى وفي المستحق لوجعل  
امرها بيدها فقالت في المجلس قبلت نفسي طلقت في طلاق الحلاصة رجل قال لا  
مرأته ان خالفت رضاك فامرك بيدك فخالفت فاختارت نفسها في المجلس وقع  
الطلاق من طلاق التوازية بخلاف خيار المختارة فانها اذا اختارت نفسها وقعت  
الفرقة بلا قضاء من كتاب الخلع في باب الوقي قلت واما المختارة بالبلوغ كما  
عرفت في كتاب النكاح فلا تقع الفرقة بينهما الا بقضاء القاضي انتهى وفي خزانة  
الاكمل ولو وكل رجلاً بطلاق امرأته لانه يطلقها في المجلس وغير المجلس بخلاف  
ما اذا قال لامرأته امرك بيدك يقيد بالمجلس فانه تملكك وليس بتوكيل من  
الاشباه ولوقال امرك بيدك الم عشرة ايام فالامر في يدها من هذا الوقت  
الى مضى عشرة ايام يحفظ بالساعات ولو جعل امرها بيدها او بيد اجنبي ثم  
اراد ان يرجع عن ذلك ليس له ذلك رجل جعل امر كل امرأة يتزوجها بيد  
امرأته ثم زوجته فضولي امرأة فاجاز هو بالفعل فطلقها امرأته التي الامر  
بيدها لا يقع الطلاق وهي الحيلة في هذا الباب من طلاق خزانة الفتاوى  
في فصل الامر بيدها وضع دراهم على يد امرأته فانتمها عند استردادها فقال اكرتو  
في فصل الامر بيدها وضع دراهم على يد امرأته فقالت هستم ثم بان انها رفعت  
دراهم بردا شئ بطلاق هستم بطريق استغرام فقالت هستم ثم بان انها رفعت  
فلو نوى الايقاع عند حلفه نطق ولو نوى مجرد تخويفها لم يقع من طلاق  
الغنية رجل خیر امرأته فقيل ان تختار نفسها اخذ الزوج بيدها فاقامها واجامها  
طوعاً او كرها خرج الامر من يدها المختارة اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن  
عندها احد يدعو الشهود ان لم يتحول عن موضعها لا يبطل خيارها بالاتفاق وان  
تحولت اختلف المشايخ فيه بناء على ان المعتبر في بطلان الخيار اعراضها او تبدل  
المجلس عند البعض ايها واحد وعند البعض الاعراض وهذا الصحيح ولو كانت ركنية  
فزلت او على العكس بطل خيارها وكذا لو اشتغلت بعمل اخر يعلم انه قطع لما كان قبل  
كما اذا دعيت الى طعام للاكل واشتغلت بالنوم واغسلت ولو اكلت طعاماً للاكل  
واشتغلت بالنوم او يسيرا او شربت شراباً قليلاً او نامت قاعدة اوليت  
ثياباً من غير ان تقوم او فعلت قليلاً يعلم ان ذلك ليس باعراض بان كانت  
متكينة وقعدت او قاعدة فانكأنت او قالت ادع ابي او الشهود لا يبطل خيارها  
من طلاق خزانة الفتاوى في فصل المشية امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلثاً وهو  
منكر ولا تقدر المرأة على منع نفسها عنه وسعها ان تقتله لانها عجزت عن رفع  
الشروع نفسها فيباح لها ان تقتله بالدواء لانه القتل لانها لو قتله جراحة  
تقتل قصاصاً من طلاق الحامية في باب التعليق رجل قال لامرأته ان لم اشبعك

مطل  
مسائل التملك والتوكيل

مطل  
لا فرق بين قولها قبلت  
نفس في المجلس واختارت  
نفس في المجلس

مطل  
الفرق بين المختارة بالبلوغ  
وبين المختارة بتمليك امرها

مطل  
في المختارة بالبلوغ لا يقع  
الفرقة بغير قضاء

مطل  
التمليك يقيد بالمجلس  
والتوكيل

مطل  
في المختارة بتمليك امرها  
وقعت الفرقة بغير قضاء

مطل  
جعل كل امرأة بيد امرأته  
فزوجها فضولي

مطل  
لو قال امرك بيدك  
ار عشرة ايام

مطل  
المعتبر في بطلان الخيار  
اعراضها او تبدل المجلس

مطل  
يباح ان تقتله بالدواء



**مطل**  
الانزال اشباع

**مطل**  
ان كنت كما قلت فانت طالق

**مطل**  
اشترى منكوحته لا يقع عليه الطلاق

**مطل**  
اختلاف وجود التعليق قبل الدخول وبعده

من الجماع فانت طالق حتى عن الفقيه ابي جعفر البخاري انه قال ان جامعها حتى انزلت فقد اشبعها من طلاق الخاتمة في باب التعليق في الجامع الصغير قال الفقيه ابو جعفر اذا قالت المرأة لزوجها شيئا من السب نحو قوطيا وسفله فقال ان كنت كما قلت فانت طالق طلقت سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا ان يؤذيها بالطلاق كما اذنه وقال الاكاف فيمن قالت يا قوطيان وقال زوجها ان انا قوطيان فانت طالق تطلق وان قال ردت الشرط يصدق فيما بينه وبين الله ونقض بعضهم علقا فتوى اهل بخارا على المجازات دون الشرط من طلاق فخرج القديس لابن الهمام ولو قال ايا طالعة او هذه المطلقة فعلت كذا تطلق من اقرار الدرر والغرور ولو قال توذن من بنى لا يقع هو المختار من طلاق الخلاصة في جنس انكاره النكاح امرأة اشترت زوجها وشيئا منه بطل النكاح فان اعتقت زوجها ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول ابي يوسف وتطلق في قوله الاخر وهو قول محمد بن الحنفية في فصل الفرية بين الزوجين رجل اشترى منكوحته لا يقع عليها الطلاق مطلقا كان او منجزا مادامت مملوكة له من طلاق الخاتمة قبيل الكنايات وفي النوازل اذا شهد عند المرأة شاهدان ان زوجها طلقها ثلثا ان كان زوجها غايبا يسعها ان تزوج وان كان حاضرا لا لانه اذا وجد الزوج احتيج الى القضاء بالفرة والقضاء بالفرة لا يجوز الا بحضوره وفي مجموع النوازل المرأة اذا حرمت على زوجها بالثلث والزوج يسكنها هل لها ان تزوج باخو من غير علم الزوج قال يباح لها اما لا يطلق لها قال الامام نجم الدين النسي ان كانت موثوقة بما يطلق لها من طلاق الخلاصة في فصل التاسع والمرأة المفضاة بعد دخول الثاني انما تحل للاول اذا جعلت ليعلم ان الجماع وجد قبلها من طلاق الزوجي في فصل فيما تحل به المطلقة ولو اختلفا في وجود الشرط فالقول له كما في الكفر وكذا لو اختلفا في الشرط فالقول لنا فيه لان الاصل عدم كراهة البحر من طلاق المني اختلفا في التطليق قبل الدخول وبعده فالقول له في حق نصف المهر وعدم لزوم النفقة والسكنى وفي حل بناتها واربع سواها واختارها للحال فالقول لها وكذا في حق وجوب العدة عليها وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له كما في الكفر الجارية في المنكوحه تمنع صحة النكاح وفي المهر ان كانت فاحشة ثم امثل وان قال فلو سطر لوطى او اعتوى ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان مهودا قبل والافلام الاشباه في مواضع متفرقة قلت وبه علم ان من تارة حق وتارة قبيح ابدأ فانت طالق ثلثا فلا حيلة له في هذا لانه ان قوتها تطلق ثلثا وان لم يقربها يقع عليها بمضى اربعة اشهر طلقة فاذا تزوجها بعد ذلك يكون مولاه

من طلاق

من طلاق الخاتمة في باب الايلاء سئل ابو السعود الهادي عن رجل قال لامرأة ان مرتبك فانت طالق ثلثا ولم يقربها اربعة اشهر فبانت بواحدة ثم تزوجها ثانيا وثالثا ومضت المدتان بل في فبانت باخرين ثم تزوجها بعد زوج اخر فوطئها فهل يبقى اليمين فيقع الطلاق والثلث ام لا يبقى بمقتضى مسئلة التخيير وببطل التعليق واجاب لا يبقى اليمين ولا يقع الطلاق والثلث والله اعلم لا يستقط الخلف المؤبد ووقع عليه بقوله فلو نكحها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا فان نكحها بعد زوج اخر لم تطلق اذ لم يبع الايلاء وان وطئها كفر لبقاء اليمين ان كان الخاف بغير طلاق وان كان لا يبقى لما عرفت ان تخيير الثلث يبطل تعليقها من طلاق الدرر والغرور في باب الايلاء ان المظاهر اذ لم يطلق او يكفر عزه العاقى بالضرب والحبس لان يفعل احدهما قال في الظيرية المظاهر اذ لم يكفر ورفع امره الى القاضي يحويه العاقى حتى يكفر او يطلق من طلاق شرح ابن وهبان **في نيب** واذا طلق الذي امراته ثلثا ثم اقام عليها فرافعة الى السلطان فزوج بينهما الا انهم يعتقدون ان الطلاق مزيل للملك وان كانوا لا يعتقدون مخصوصا كعدد فامسكه اياها بعد التطبيقا الثلث ظلم منه وما اعطينا الذمة لتفريقهم على الظلم ارايت لو اختلفت بمال ما كان له بد ليقيم عليها وقد استنوت منها فاما اذا تزوجها بعد التطبيقات الثلث برضاها فلا ان هذا ونكاح المحارم سواء لان الثلث يوجب حرمة المحل بهذا السبب تمنع بقاء النكاح كما تمنع الابتداء فكان كالحرمية فيما ذكرنا وكذلك يمنع من نكاح المحارم في هذا المصنف تعريفات مبسوط السرح حتى شل صاحب المني عن رجل ذي طلق زوجته ثلثا هل اذا ترافعا الى الحاكم الشرعي يفرض بينهما بالطلب ام لا وهل يفرض اذا افترقا ثم تزوجها من غير محلل ام لا وهل اذا لم يطلب التفريق يتروك ام لا واجاب نعم يفرض بينهما بمرافعتها الى الاسلام واما اذا اطلبت الزوجة التفريق وحدها فلا يفرض كما في الهداية وغيرها لكن في شرح الهداية عن المحيط انه لو طلبت المطلقة ثلثا التفريق يفرض بينهما وكذا في الحلح وكذا اذا تزوج المطلقة ثلثا من غير محلل وان لم يحصل الترافع يتروك والله اعلم ولا تعتبر المرافعة من اقارب الزوجة ولا من الزوجة وحدها ولا بد من مرافعة الزوج والزوجة اذ بمرافعة احدهما لا يبطل حق الاخر ومرافعة احدهما لا يفرض بينهما عند ابي حنيفة خلافا لها واخذ صاحب المحيط بقوله اذ كان المرافعة من الزوجة المطلقة ثلثا من طلاق الظيرية قلت ويقولها افنى شيخ الاسلام عمدة الانام يحيى بن ذكريا الموهوم **فصل** اكثر مدة الحمل سنتان واكثرها ستة اشهر وثبت نسب ولد معتدة الموت ان جائت به لاق من السنتين من وقت الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها واما الصغيرة اذا اتى عنها زوجها فان اقرت بالحمل فزى كالكبرى وثبت نسبها اليه سنتين وان اقرت بانقضاء عدها بعد اربعة اشهر وعشر ثم ولدت

**مطل**  
مسائل الايلاء

**مطل**  
مسئلة المظاهر

**مطل**  
مسائل الحلاق الذي

**مطل**  
اكثر مدة الحمل سنتان



لسنة اشهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبلًا ولم تقرب بانقضاء العدة  
 فعند ابي حنيفة ومحمد ان ولدت لاقبل من عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت النسب  
 منه والا لم يثبت وعند ابي يوسف يثبت الستين وتامة في تبيين الكثر وانما  
 به لاكثر من الستين من وقت الموت لا يثبت نسبه كذا في البحر معزيا الى البدائع  
 ويثبت نسب ولد المقتدة بمقتدة العدة اذا جازت به لاقبل من ستة اشهر من  
 وقت اقاربا بمقتدة الظهور كذا يبين وان لم يجزى به لستة اشهر من وقت  
 الاقرار بل جازت به لاكثر لا يثبت نسبه فيه هذا اي ثبوت نسب ولدها منه اذا  
 جازت به لاقبل من سنتين من وقت الفراق بالموت او بالطلاق وان جازت به لاكثر  
 منهما لا يثبت وان كان محج الولد لاقبل من ستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت  
 ثبوت النسب ان يكون محج الولد لاقبل من الستين من وقت الفراق باحد هما  
 وبعد الستين لا يثبت وان لم تقرب بالا نقضاء منع الاقرار او الا اذا كان الطلاق  
 رجعيًا لم يثبت ويكون موافقًا كذا يبين الكثر من طلاق المخرج باب ثبوت  
 النسب وان كان الحمل من غيره بان يترك امرأة حاملًا من ابية او جده او غيرها  
 من ورثة وجازت بالولد لسنة اشهر واول من زمان الموت يثبت ذلك  
 الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وان جازت بالولد  
 لاكثر من اقل مدة الحمل لا يثبت اذ لم يتيقن علوقه ولا ضرورة ههنا الى تقدير  
 وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحمل منه فان العلوق هناك مستند الى  
 اكثر اوقات الحمل لضرورة اثبات نسبه من الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت  
 اما اذا كان الحمل من غيره فنسبه ثابتة من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا الى  
 اعتبار اكثر الاوقات بل يجب الاقتضاء على ما هو اقل هذه الحمل او مادونه  
 حتى يتيقن بوجوده حال الموت من شرح الفرائض للسيد الشريفي **باب**  
**في طلاق المريض والمخلع** صورته قاله صاحب النكاح والطلاق لا يكون  
 فارقًا الى خمس خصائص احدها ان يطلق امرأة المدخولة والثاني ان يطلقها  
 طلاقًا باينًا والثالث ان يطلقها في مرضه الذي مات فيه والرابع ان يوقع  
 قبل انقضاء عدتها والخامس ان لا يكون فيه رضاء من المرأة واذا طلق الرجل  
 امرأته مع هذه الخصائص فان المرأة تتركه لا ينفعه ما فعل انتهى من طلاق شرح  
 ابن وهبان ولو بانها او اختلعت منه او اختارت نفسها بتفويضه لم تترك  
 من زوجها ان صح من مرضه ومات وان مات من ذلك المرض تترك كما افاده  
 شارح المنظومة من طلاق المخرج في باب طلاق المريض وكذا مختلفه ومختبرة  
 اختارت نفسها ومن طلق ثلثا بامرها او لا بامرها ثم جازى من مرضه ثم مات  
 لارث من طلاق صديق الشريعة في باب طلاق المريض لوطي الرجل امرأته في مرض  
 موته طلاقًا باينًا او رجعيًا فمات وهي في العدة ودرت وان مات بعد انقضاء  
 عدتها فلا ميراث لها وقال لا تترك في الزوجين من طلاق شرح الكثر في بيان

**مطل**  
وان كان الحمل من  
غير الاب

**مطل**  
والفارق لا يكون فاردا  
بمخمس خصائص

نجيم

نجيم عن المويضي اذا طلق زوجته ثلثا من غير سؤالها ومات في مرضه وهي في  
 العدة منه هل تترك ام لا واجاب نعم تترك والله اعلم طلاق امرأته في مرضه ثلثا  
 ثم قتل او مات عن مرض آخر وهي في العدة فانها تتركه وان لم يموت من ذلك المرض  
 من طلاق قينة الفتاوى في باب طلاق المريض واذا طلق الرجل امرأته في مرض  
 موته طلاقًا باينًا فماتت في العدة ورثت منه ولا يترك الزوج منها في عدتها  
 في البابين اتفاقا بخلاف الرجعي فانه لا يحرم الوطى فيوت كل منهما فان ما الزوج  
 بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها من طلاق النافع في باب طلاق المريض طلاق  
 امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ورثت كان الطلاق في الصحة او في المرض  
 وكذا الوصية في المرأة في العدة ورثتها الزوج وان ابانها ان ابانها في الصحة ثم مرض  
 ومات وهي في العدة لم تترك وان ابانها في المرض ان ابانها بسؤالها لا تترك ايضا وان  
 ابانها بغير سؤالها ثم مات وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء  
 العدة لم تترك والاصل فيه ان احد الزوجين اذا ابان الفراق بعد ما فعلوا حق  
 الآخر بماله ورثه الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب من حاله  
 الهلاك بمرض او غيره لا باصل المرض لان الادعي لا يسلم عن المرض وليس كل مرض  
 يغض الى الهلاك من طلاق الحائنة واذا ادعت ان زوجها ابانها في المرض  
 وصار فارقا فترث وقال الورثة ابانها في الصحة فلا تترك كان القول قولها فترث  
 واذا ماتت ذمت فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال الورثة قبل موته فالقول  
 لهم كما في الكثر في مسائل شتى من القضاء ولو مات مسلم ومحنة نصرانية فجاءت  
 مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول  
 لهم كما ذكره الزيلعي من الاشياء قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقانه  
 والتوارث قائم بين المطلق والمقتدة من طلاق رجعي لان الزوجية بينهما قائمة  
 وانما انتهت بالموت وهو سبب التوارث ويستوى فيه التطبيق والتطبيقان  
 من مبسوط السرخسي في باب الرجعة ولو طلق الزوج وهو محصور او في صف  
 القتال لا يكون حكم المريض فلا ميراث الزوجته لان الغالب السلامة بخلاف  
 ما اذا بارز رجلا او قدم ليقتل بعود او برجم فانه حكم المريض لان الغالب  
 الهلاك من الاشياء ويسقط المخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر ما يتعلق  
 بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذکر والمهر  
 يسقط من غير ذكره كذا في الذخيرة فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح كمن اشترى  
 من الزوج من طلاق المخرج في باب المخلع سئل صاحب المخرج عن رجل خلع زوجته  
 خلعًا شرعيًا خاليًا عن العوض ونية الطلاق ودلالة الحال هل يقع الطلاق  
 عليه به وهل يصدق انه لم ينو الطلاق واجاب المخلع من الكتابات فاذا تجرد  
 عن ما ذكر لا يقع الطلاق عليه به ويصدق انه لم ينو الطلاق به مع يمينه كما  
 في الخلاصة وغيرها والله اعلم والواقع بالمخلع وبالطلاق على مال طلاق باين وان

**مطل**  
اختلاف في اسلامها

**مطل**  
الرجعي والباين في العدة  
سواء

**مطل**  
امور تجعل حكم المريض

**مطل**  
ما يسقط بالمخلع والمباراة



قال لم انوبه الطلاق فان ذكره لم يصدق في نفيه وان لم يذكر بولادته  
في انه لم ينو الطلاق بالخلع والمباراة في طلاق الدوز والفرور في باب الخلع ثم  
العوض لا بد ان يكون مالا لا لو خولع على دار لا ينبت الشفعة من شفعة الخلع  
ولو خالعه معها او طلقها على مالها بذكرها كما لم ير المؤجل ونفقة العدة او على شيء له قيمة  
لزم عليها له وسقط المهر والنفقة عنه فتصير مبانة منه بحيث لا تحل له الا بعد  
جديد وصدوق مستأنف من طلاق البهر الرابع في باب الخلع وفي النوازل اختلعت  
من زوجها على مهرها ونفقة عدها وعلى ان تمسك ولدها منه ست سنين بنفقة  
فلما مضى عليها ايام ردت الولد اجبرت على امساك الولد وفي الحائنة ولو انزلها  
وبرئت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت رجوع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المدة  
التي لم تمسك الولد وفي الخلاصة ولها ان تطالبه بالكسوة للصبي اما اذا اختلعت  
على امساك الولد بنفقة وكسوة ليس لها ان تطالبه بالكسوة سواء كان الولد  
رضيعا او فطما من طلاق النازلية في باب الخلع وكذا لا تقع البراءة عن  
نفقة الولد واجرة الرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن ذلك فان وقت  
وقتا جاز ولا فلا من طلاق الحائنة في باب الخلع سئل شيخ الاسلام الشيرازي  
يجوز زاده عن رجل طلق زوجته على ان لا تطالب نفقة ولدها منه الذي  
في بطنها اذا ولدت فهل لها ان تطالب نفقة من ابية بعد الولادة واجاب  
فعم لها ذلك قلت وبما فيها علم ان لزوم نفقة الولد على ابية مع شرط البراءة قد  
ثبت بعدم التوفيق ولو كان وقت وقتا جاز الشرط فكيف مع الولد الموهوم  
خالعها على ارضاع ولده ولم يوقت صح وترصد سنين ولو مات الولد بعد سنة  
فعليها قيمة ارضاع سنة اخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون  
برئية عن قيمته يصح ولا يرجع عليها اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالعه  
على ارضاع ولده سنة وعاش نفقة ولده بعد الفطام عشر سنين يصح والجملة لا تمنع  
صحته من طلاق البنوذية في باب الخلع امرأة اختلعت من زوجها على ارضاع ولدها  
ولم تسم وقتا قال محمد يجوز ذلك على سنين من طلاق الحائنة في باب الخلع خالعه  
على ان لا تسكن لها ولا نفقة فلما سكنى لانه حق الشرع فلا يطل بطلان وان على  
مؤنة السكنى عليها فعليها من طلاق البنوذية في باب الخلع رجل خلع امرأته وبنيها  
ولدها صغيرا على ان يكون الولد عند الاب سنين معلومة صح الخلع ويبطل الشرط لان  
كون الولد الصغير عند الام هو الولد فلا يبطل بابطالها من طلاق الحائنة في باب  
الخلع خلع الاب صغيرته بماله او مهرها طلقته ولم يلزم المالك عليها ولم يسقط  
عن الصغيرة لان المال لا يلزم بالمراد به التزام المال ابتداء صح الخلع والمال  
على الاب لان اشتراط بدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى بلا سقوط المهر  
لانه لم يدخل تحت ولاية الاب وان شرط الزوج الضمان عليها اي الصغيره فان

قبلت

مطل  
لا يقع البراءة عن نفقة الولد  
واجرة الرضاع من غير شرط

مطل  
خلع الاب صغيرته بماله

قبلت وهي من اهل القبول بان كانت تعقل ان الخلع سالب والنكاح جالب  
طلقت لوجود الشرط بلا شيء لانها ليست من اهل القوامه من طلاق الدوز  
والفرور في باب الخلع اذا خالعه الاب على ابنة الصغير لا يصح لانه تعليق الطلاق  
بالقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب  
من طلاق الحائنة في باب الخلع خالعه ابوها او اجنبتى على صداقها ان ضمن الخالع  
تم وقوع كايما من كان العاقد وبعد البلوغ اخذت الزوج بنصفه قبل الدخول  
وبكته لو بعده قال شمس الائمة ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب  
لا شك ان الصداق لا يسقط وهل تقع البينونة ان قبلت الصغيرة وهي من  
اهل القبول وقتت اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخالع اجنبيا ولم يضمن لا تقع  
اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازتها اذا بلغت قيل لا وان كان العاقد ابيا  
ولم يضمن الزوج اختلف المشايخ في الوقوع وقال الامام الحلواني فيه روايتان من  
البنوذية في فصل المعلقة **باب الحضانة** واذا وقعت الفرقة بين الزوجين  
فالام الحق بالولد فان لم يكن له الام فام الام او له لانها اقرب وقربة الام او له  
من قرابة الاب لان الام او له من الاب بالحضانة والتربية فان لم يكن ام  
ام الام فام الاب او له من الاخوات لانها ام من وجه فان لم يكن ام الاب  
فالاخوات او له من العات والحالات ويقدم الاخت من الاب والام ثم الام  
من الام ثم الاخت من الاب ثم الحالات او له من العات ينزل كما نزلت الاخوات  
ثم العات ينزل كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا الحدة اذا  
كان تزوجها الجدة فان لم يكن للصبي امرأته من اهله واحتقم فيه الرجل فاولهم  
به اقر بهم تعصيا كما في الارث من طلاق النافع في باب الحضانة وبنات  
الاخوات او له من بنات الاخوة وبنات الاخت لاب وام او له من  
الحالات في قولهم واول الحالات الحالة لاب وام ثم الحالة لام ثم الحالة لاب  
وبنات الاخوة او له من العات والترتيب في العات على نحو ما قلنا في الحالات  
ولا هو للامة وام الولد في الحضانة واهل الذمة في حق الحضانة بمنزلة اهل  
الاسلام وانما يبطل حق الحضانة لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجت  
باجنبي فان تزوجت بذي رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان تزوجها  
جد الصغير والام اذا تزوجت نعم الصغير لا يبطل حقها في طلاق الحائنة في باب  
الحضانة وان لم يكن للصغيرة عصبة تدفع الى ذوى الارحام عند ابية حنفية كابن  
الاخ من ام وعم من ام وحال ونحوهم لان لهم ولاية النكاح عنده فكذا الحضانة  
من الزيلعي في باب الحضانة ولا هو لبنات العمة والحالة في الحضانة لانهم  
غير محرم من طلاق الزيلعي ايضا في باب الحضانة سئل صاحب المنع عن رجل طلق  
زوجته ولها منه ولد صغير وطلبت الاب بالاجرة ونفقة الولد والام مسر  
وهناك حالة لاب الصغير تريد ان تمسكه مجانا فهل يجاب له ذلك واجاب

مطل  
خلع الاب على ابنة الصغير

مطل  
خلع الاب والا جنبتى

مطل  
ترتيب الحاضنات

مطل  
فان لم يكن للصبي في اهله  
واحتقم فيه الرجل فاولهم

مطل  
لا هو للامة وام الولد  
في الحضانة

مطل  
اذا تزوجت باجنبي سقط  
حقها في الحضانة

مطل  
جدة تزوجها جد الصغير



**مطل**  
ان العلة ليست بمقيدة  
بل كل حاضنة

نعم يجاب بذلك قال في الخلاصة صغيرة لها اب معسر وعمة معسرة ارادة العلة  
ان تربي الولد بماله عانا ولا تمنع الولد عن الالم والام تاتي ذلك ويطلب  
الاب بالاجر ونفقة الولد اختلعا فيه والصحاح ان يقال للام اما ان تسكن  
بغير اجر واما ان تدفع الى العمة انتهى قال شيخنا في بحر والظاهر ان العمة  
ليست بمقيدة بل كل حاضنة كالعمة انتهى فاذا كانت كل حاضنة كالعمة  
والحالة لها حق في الحضانة في المحلة فلتكن كالعمة والله اعلم وقد كثر السؤال  
عن هذه المسئلة في زماننا وهوان الاب باق باجنبية مبرعة بالحضانة  
فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت العمة وظاهر المتون ان الالم تاخذ بالاجر  
المثل ولا تكون الاجنبية او لا بخلاف العمة على الصحيح الا ان يوجد نقل صريح في  
ان الاجنبية كالعمة والظاهر ان العمة ليست قيد بل كل حاضنة كذلك بالاوه  
لانها من قرابة الالم من البحر الرابع في باب الحضانة قال الاب اجد مرضعة  
بلا اجر حين قالت الالم بعد العدة لا ارضعه الا بالاجر وبالاقل حين قالت  
لا ارضعه الا بكذا ليس لها منعه ولكن ترضع الظئير في بيتها لم تزوج رعاية  
للطرفين من الدرر والغور في باب الحضانة وان ابنت الالم ان ترضعه بعد  
بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يتساجر امرأة ترضعه عند الالم ولا  
ينزع الولد من امه من نكاح الحانية في فصل في نفقة الاولاد وقلت واذا كانت  
كل حاضنة كالعمة كما افاده صاحب البحر الصغير يدفع الالم من لهما حق الحضانة  
عليه اذ اربته مجانا كما صرح صاحب الخلاصة بخلاف الاجنبية حيث لا  
يدفع الصغير اليها ولو رتبة مجانا بل ترضعه عند امه ولا ينزع منها اجر له  
لطرفين كما جزم به صاحب الدرر والغور فلا تغفل المطلقة تستحق اجرة  
ارضائها الولد على الاب تمام حولين ونصف عند ابني حصة وعندهما التمام  
الحولين ولا يستحق فيما وراء الحولين وكثير من المشايخ قالوا ان مدة الرضاع في  
حق استحقاق الاجر على الاب معدومة بحولين عند الكل حتى لا يستحق المطلقة  
اجرة الرضاع بعد الحولين بالاجماع وتستحق في الحولين بالاجماع من حضانة  
الناثا وخانية ورايت منقولاً عن المنية اذ تزوجت ام الصغير المتوفى  
ابوه بزواج آخر واددت ان تربي الصغير من غير تقدير نفقة له من حال المورث  
من ابية واراد وصيته ان تربيه بالنفقة المقدرة يدفع هو اليها الا ان انتهى  
من طلاق المخرج في باب الحضانة كذا في المحيط بجل مات وتزوج ولدا وتزوجت  
ام الصغير بزواج اجنبي وطلبت بان تربي الصغير بتقدير النفقة والتزم  
ابن عم الصغير تربيه من عنده من غير تقدير نفقة ولم يكن له من طرف النساء  
ثبت الحضانة له ذلك من طلاق الحاوي القدسي في باب النفقات  
او فاجرة اي زانية لا اشتغال الام عن الولد بالخروج من المنزل او غير ما مؤنة

**مطل**  
وانما ابنت الام ان ترضع  
بعد انقضاء العدة

بان

**مطل**  
تزوجت ام الصغير بائنة  
وطلبت الصغير

**مطل**  
بنفقة الصغير وابن عم  
الصغير طلبه

**مطل**  
لا حضانة لفاجرة امي  
زانية وغير مؤنة

ولو اختلفا فقال ابن سبع قال  
ابن ست لا يحلف الفاضل احدها  
وكلي ينظر ان كان يأكل وحده فليس  
وحده ويستخرج حده وفع والا فلا كذا  
في الظهير ولم اركم ما اذ اختلف  
الاب والام فريضها فقالت  
الام لم تحض وقال الاب كانت  
او فر البلوغ بالسنة وينبغي  
ان يكون القول قول الام  
مجموعه كبريتي نقل  
على الوجه

بان يخرج كل وقت وتترك البيت ضايعة او امة او امه ولو اؤمذترة  
او مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكتابة ولا تجبر الالم على الحضانة وكذا  
غيرها الا اذا اعتقت لها بان كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها ونحوه وظاهر  
الرواية عن اصحابنا لا تجبر وروي عن ابني حنيفة وابي يوسف في النواذر  
انها تجبر وذكر شمس الائمة السرخسي وقال انها تجبر مطلقا في البرازية ابنت  
ان ترضع وهي منكوبة او مبانة لا تجبر اخذ الولد ثدي غيرها ولم يأخذ وفي  
الحانية قال شمس الائمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه حلا فاوله الفقوي من  
طلاق المخرج في باب الحضانة اذا امتنعت الولادة من امسك الصبية ولا  
زوج لها لا تجبر على امسكها وقال الفقيه ابو جعفر تجبر وينفع عليها من مال  
الصبية وفي الملقط النفقة على الاب وبه اخذ الفقيه ابو الليث والفقوي  
على الاول الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الالم في نكاح الاب ولا يأخذ  
الولد لبن غيرها قال شمس الائمة السرخسي تجبر الالم وعليه الفقوي وان لم  
يكن للاب ولا للولد مال تجبر الالم على الارضاع عند الكل من خزانة حضانة  
الفقواوي ويسقط حضانة الالم لو كان بها جذام او برص وحيف العدوي  
وامكن كون الاب او له لقوله عليه السلام فمن المجدوم فرارك من الاسد من  
الفقواوي المسعودية وليس لالم الولد اذا اعتقرها مولاها ان يخرج بالولد  
من المصر الذي فيه ابوه من نكاح تنمة الفقواوي في فصل مسائل الحضانة  
لا يمنع الصغير من عيادته وحضوره عند الموت والذكر والانثى في ذلك  
سواء وان مرض الصغير فالام احق بتمريضه في بيتها من لسان الحكم ولا  
حق لابن العم في حضانة الجارية ولا تدفع صبية العصبية غير محرم لمولود  
العناق ولا فاسوح ما جن من طلاق خزانة الفقواوي وفي الجامع الصغير  
للحسام والذكر يدفع المولى العناق والانثى لا تدفع من طلاق الناثا خانية  
في باب الحضانة والنساء احق بالحضانة ما لم يستغن الفلام وبلغت الجارية  
وبعد ما استغنى الفلام وبلغت الجارية فالعصبية او لا يقدم الاقرب فالاقرب  
من طلاق الخلاصة ولا يبي حق الحضانة بعد الاستغناء للنساء فالعصبية  
او لا يقدم الاقرب فالاقرب من طلاق المخرج كذا في الدرر والغور وهان المسئلة  
قد مرنا في كتاب النكاح قلت والمراد بها هنا العصبية بنفسهم لان حق الحضانة  
لا يبي للنساء بعد استغناء الفلام وبلوغ الجارية كما عرفت وهي على اربعة اصناف  
الاول الانباء ولادخل لهم في الحضانة والثاني الاباء والاجداد والصبيحة والثالث  
الاخوة لابوين ولاب وابناؤهم والرابع الانعام لابوين ولاب وابناؤهم ويقدم  
الاقدم فالاقدم حتى لو وجد فرد من افراد الصنف الثالث فهو احق في الاخذ  
والترتبة من اصحاب الصنف الثالث وكذا لو وجدوا من الصنف الثاني  
لا دخل لاصحاب الصنف الرابع في راي هذا الترتيب بشرط كون الاخذ امينا



غير فاسد وفاسد اذا لاقى لها فيها وفيه ايضا اذا بلغ الابن يجبر بتي ابيه  
 فان اراد ان ينقل ذلك واعتنم بهذا التحريم فادع محقرة الصغير بلفت الحارة  
 مبلغ النساء ان كانت بكرا ضمتها الاب الى نفسه وان كانت ثيبا لا يضمها الا اذا لم  
 يكن مأمونة على نفسها فيضمها الاب الى نفسه ضيانه لراعي الفساد والمجد عنى له  
 الاب فيه وان لم يكن لها اب ولا جد ولها اخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا و  
 وان كان كذلك لا يضمها وكذا الحكم في كل عصبه ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب  
 ولا جد ولا غيرهما من العصبات او كان لها عصبه مفسد فالنظر فيها الى الحاكم  
 فان كانت مأمونة حلالها تنفقه بالسكنى والا وضرها عند امينة قادرة على الحفظ  
 بلا فروع في ذلك بين بكر وثيب كذا في البحر من طلاق المخرج في باب الحضنة واذا  
 اجتمع من له حق الحضنة في درجة فاورعهم ولو لم يكن منهم من حضنة التي يلحق  
 والذمية في الحضنة كالمسلمة ما لم يعقل دينها ويحاف ان يالف الكفر واذا وجد  
 احدهما ينزع منها الاحتمال الضرر كذا في الهداية اطلع الذمية فتشمل الكتابية كما  
 في غاية البيان وغيره من طلاق المخرج في باب الحضنة قال ابو حنيفة رحمه الله  
 لاقى المعصية الا ان يكون عا دينة والصبي اليهودي اذا كان له اخوان احدهما  
 مسلم والاخر يهودي فاليهودي اول من تجريد الفقه في باب الحضنة ومنه اتحاد  
 الدين فلا حق للمعصية في الصبي الا ان يكون عا دينة كذا ذكره محمد وقال هذا قول  
 ابي حنيفة رحمه الله وقياسه لان هذا الحق لا يثبت الا للمعصية واختلاف الذي  
 يمنع التعصيب وقد قالوا في الاخوين اذا كان احدهما مسلما والاخر يهوديا والصبي  
 يهودي ان اليهودي اولي بالحضنة لانه عصبه لا المسلم من حضنة البدائع  
 ولا تدفع الى الام التي ليست بمأمونة ولا الى العصبه الفاسق ولا الى مولد العاقبة  
 تحرز عن الفتنة من البحر الرائق ولا بد فوجعت وصية العصبه فاسق ولو جرح  
 كذا في الكاظم من شرح النقاية لمولانا محمد فقهستان ثم اعلم ان ظاهر الولد الحية  
 ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد للمعطف وهو للمفاورة فاذا استأجر الام للرضاع  
 لا يلحق عن نفقة الولد لان الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه الى شئ اخر كما هو  
 المشاهد خصوصا الكسوة فيقدر القاض له نفقة غير اجرة الرضاع واجرة الحضنة  
 ونفقة الولد اما اجرة الرضاع فقد جوفوا بها هنا وما اجرة الحضنة فقد صرح  
 بها قاضي الهداية في فتاواه واما نفقة الولد فقد صرحوا بها في الاجارات في اجارة  
 الظرف قال فيها والطعام والنباب على الوالد من البحر الرائق **باب العدة والحلوة**  
 اما عدة النساء فثنتان اما الطلاق واما الوفاة واما عدة الرجال فثلاثة الاولى  
 اذا كان له اربع نسوة فطلق احديهن لا يحل له ان يتزوج امرأة اخرى ما لم يخفى  
 عدتها والثانية اذا كانت له امرأة فطلقها لا يحل له ان يتزوج اخرها مادامت العدة  
 باقية والثالثة اذا اشترى جارية لا يحل له وطئها ما لم تخفى ضيقه عند ابي حنيفة  
 وعند

**مطل**  
 العدة والحلوة الصحيح وحكم  
 المين

وعندها خلاف والرابعة اذا خرجت حرة حرة ولها الزوج في دار الحرب  
 لعدة عليها لان تزوج من ساعها والزوج لا يقربها حتى تحيض حيضة خلافا  
 لها والخامسة اذا تزوج المحامل من الزنا لا يحل له ان يقربها ما لم تضع الحمل لئلا  
 يسقى ماؤه ذرع غيره للاختصاص الراي هذا اذا كان النكاح غير الرائي واما اذا  
 كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل ويحل له وطئها عند الكل والسادسة الغشاء  
 فلا يحل له حتى يطهر والسابعة اذا احاضت امرأته لا يحل له وطئها حتى تطهر  
 والثامنة اذا زنت امرأة ثم تزوجها رجل فلا يحل له حتى تحيض والتاسعة اذا  
 طلعت حرة فلا يحل له ان يتزوج امة في عدتها من عدة محيط السرج حتى اذا حاضت  
 امرأة الرجل فتزوج بعد يوم جاز ولو تزوج امرأة في عدة اغتصابها من طلاق باين  
 احديهن فتزوج بعد يوم جاز ولو تزوج امة في عدة حرة من طلاق باين  
 او ثلث لا يجوز عند اصحابنا الثلثة ولو تزوج امة في عدة حرة من طلاق باين  
 او ثلث لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما من عدة الحلاصة واذا طلق الرجل  
 طلاقا باينا او رجعا او وقت الفرة بينهما بغير طلاق وهي حرة من تحيض  
 فعدتها ثلث حيض وان كانت لا تحيض من صغرها وكبر فعدتها ثلثة اشهر وان  
 كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امة بان لا يعترف بمولاه فعدتها  
 حضنتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا مات الرجل عن امرأته  
 الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرون وان كانت امة فعدتها شهران وخمسة ايام وان  
 كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها من عدة النافع وفي حق الحامل ولو كانت الحامل  
 امة وضع حملها جميعه ولا يقوم الاكثر هنا مقام الكل لاطلاق قوله في اولات الاحمال  
 اجلهن ان يضمن حملهن وهو باطلا قد شامل للحرة والامة المسلمة والكتابية في  
 مطلقة او متاركة في النكاح الفاسد او وطئت بشبهة والمنوف عنها زوجها واذا  
 اسقطت سقط استبان بعض خلقه انقضت به العدة لانه ولد وان لم يستبين بعض  
 خلقه لم تنقض لان الحمل اسم لنطفة متعينة بدليل ان الساقط اذا كان مضفة  
 او علقه لم تنقض به العدة لانها لم يتبين فلا يعرف كونها متعينة ببقين الاباستيانة  
 بعض خلقه كذا في المحيط من طلاق المخرج في باب العدة ادعت المطلقة امتدادا للطهر  
 وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا اذا ادعت الحمل  
 فان لها النفقة الى سنتين فان مضتا ثم تبين ان لا حمل فلا رجوع عليها كما في فتى  
 القديين من الاشياء في الفن الاول اذا بلغت وراثة الدم ثلثة ايام وانقطع ومضى  
 ستة او اكثر ثم طلقت فعدتها بالحيض الى ان تبلغ حد الايام وهو خمس وخمسون  
 سنة في المختار وعند مالك تعد ثلثة اشهر بعد مضي نصف سنة فاذا قضى به  
 القاض جاز لانه مجتهد فيه وهذا مما يجب الحفظ من عدة النزائية والعدة على سببية  
 افترقت بنباين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للبعد والحرق  
 ملحق بالجماد والبراهيم حتى صار مملكا للملك فلا حرمة لغراشه الا الحامل لان في طئها

**مطل**  
 تزوج الحامل من الزنا يقربها  
 ان كان هو الزاني والا لا يقربها

**مطل**  
 وان كانت امة فعدة الطلاق  
 حيضتان

**مطل**  
 عدة الطلاق والوفات  
 في الحرة والامة

**مطل**  
 وان كانت امة فعدة الموت  
 شهران وخمسة ايام



ولدا ثابت النسب ولا عا ذمية طلقها ذمي اذا اعتقدوا عدمه لان وجوب العدة  
لا يجوز ان يكون لحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا لحق الزوج لانه خلا  
معتقده وقد امر بان تركهم وما يدعون ولا عا حربية خرجت اليها مسلمة او ذمية  
او مسلمة ثم اسلمت او صارت ذمية لقوله مع ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا  
بلا قيد ولم يعرف ان الحربي ملحق بالجماد والبراهيم فلا حرمة لفراسه الا الحامل لما  
عرفت ان في بطنها ولدا ثابت النسب من عدة الدور والغزو ذمية حالي وهي ضد  
الحامل طلقها ذمي او مات عنها لم تعتد اذا اعتقدوا عدمها ولو حاملا تعتد بوضعها ولو  
طلقها مسلم تعتد مطلقا وكذا لا تعتد مسبية افتوت تبيان الدارين الا الحامل الحربية  
خرجت اليها مسلمة او ذمية او مسلمة ثم اسلمت او صارت ذمية لا الحامل من  
عدة المخ وان كانت الموات هي التي اسلمت فابي الزوج ان يسلم ففروا بينهما كان  
عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة لان الفروقة جازت بسبب من جهة الزوج  
وهو ابا عن الاسلام وذلك منه تفويت الامساك بالمعروف فتعين التسريح  
بالاحسان والتسريح بالاحسان والتسريح ان يوفيهام بوهما ونفقة عدتها من تكا  
مبسوط السرحى في باب نفقة اهل الذمة حربية خرجت مراغمة تبتين والعدة  
غير لازمة قال الحربية اذا خرجت مراغمة اليها ثابت من زوجها ولا عدة عليها وقال  
عليها العدة لهما ان هذه مسئلة بان من زوجها بعد الدخول بها فيجب العدة كما  
لو كانت في دار الاسلام فاسلمت هي وابل الزوج له قوله مع ولا جناح عليكم ان تنكحوهن  
اذا اتيتموهن اجورهن ولان العدة تجب لصيانة ماء محتوم وملاك محتوم ولا  
شرع المنظومة لادم ما النسفي قال ابو حنيفة اذا طلق الذمي زوجته الذمية  
طلاقا باينا او ثلثا او مات عنها فترجها ذمي في العدة يقع النكاح حلالا لهما ويعفى  
الناس كانوا يدعون ان المتزوج لو كان مسلما فالخلاف ثابت كما لو كان ذميا و  
نفسكون بظاهر هذا البيت حيث قال وقد نص في المبسوط وشرح الطحاوي وسائر  
الكتب المفترقة ان الذمية اذا بان من زوجها الذمي لعدة عليها عند أبي حنيفة  
في ظاهر المذهب وقال بعضهم تجب وجوب اضيقا حتى لا يمنع نكاح الذمي اياها لانه  
لا يعتق حرمة نكاح معتدة الغير ان المتزوج لو كان مسلما لا يجوز له ذلك بالذبح  
لوجوب العدة في حقه لا اعتقاده ذلك فدعا الى هذا التفسير ما فيه من الجواب  
عن المتعالمين من عدة شرح المنظومة لابن الوهبان ولو طلق ذمي ذمية لم تعتد من  
من ساعته ذكر بعض المساج ان يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يستبرأ بحبيضة  
في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلث حيض وروي صاحب  
الامالي عن أبي حنيفة انه لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة الا انها ضعيفة  
لا تمنع النكاح كالا ستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمية معتدة

مطل  
اسلمت فابي الزوج  
ان يسلم

من مسلم لان تلك العدة قوية فتمنع النكاح من نكاح الحلاصة قبيل في اقرار  
احد الزوجين وذكر في الخلق قال ابو حنيفة الذمية اذا طلقها زوجها الذمي او  
مات عنها لا يجب عليها العدة ولها ان تزوج قبل ان تحيض ثلثا في الطلاق  
وقبل ان يحض اربعة اشهر وعشرة الوفاة وقال لا تزوج قبل ذلك والحربي  
اذا طلق الحربية لعدة عليها بالاتفاق ولو كانت الذمية لنا بية تعتد من  
مسلم لم يحز للمسلم ولا للذمي ان تزوجها في العدة انما قالان العدة تجب هنا  
صيانة لما للمسلم من نكاح شرع الجمع الذمية اذا كانت معتدة من المسلم كالمسلمة  
لا يجوز لهما ان تزوج الا من زوجها الاول والحربية اذا كانت معتدة من حربي  
كان لهما ان تزوج من حربي آخر ولا تجب العدة والذمية اذا كانت معتدة  
من ذمي يجوز لهما ان تزوج باخر من عدة خزانة المغنيتين المطلقة اذا تزوجت  
ثم قال كنت معتدة بنظر ان كان بين الطلاق الاول وتزوج الثاني اقل من  
شهرين صدقت وفسد النكاح وان كان شهرين فصاعدا لا تصدق وفسد النكاح  
من نكاح الحلاصة في الفصل الثالث عشر قالت انقضت عدتي بالحيض والقول  
لها مع اليقين ان مضى عليها ستون يوما وعندها ان مضى سبعة وثلاثون يوما وثلاث  
ساعات من عدة ملحق الا بحر ولا تصدق المراجعة انقضت العدة في اقل من ستين  
يوما عند أبي حنيفة وعندنا تصدق في تسع وثلاثين يوما وثلاث ساعات والامة  
تصدق في احدى وعشرين يوما وعندها وعند أبي حنيفة على رواية محمد عنه تصدق  
في اربعين يوما وعلى رواية حسن عنه تصدق في خمسة وثلاثين يوما من عدة  
وجيز السرحى في باب انتقال العدة وما تصدق المرأة قالت قد اسقطت سقطا  
مستبين الخلق او بعض الخلق صدقت على ذلك ولها ان تزوج لانها مسلمة امينة  
في الاخبار بما في رحمها قال الله عز ولا يحل لهن ان يكمن ما خلق الله في ارحامهن  
والتمس عن الكتمان امر بالاطراء فاذا اخبرت بذلك وكان محتملا وجب قبول خبرها  
من غير تبينة وان اتهمها الزوج حلقها من طلاق مبسوط السرحى وعدة  
الطلاق والموت تنقض وان جهلت المرأة برها اي بالطلاق والموت حتى ان  
الزوج اذا كان غايبا عنها وبلغها خبر تطليقها اياها بعد ما رأت ثلث حيض  
او مائة بعد مضى اربعة اشهر وعشرة كانت عدتها منقضية وابتدأوها اي ابتداء  
عدتها عقيبها اي عقيب الطلاق والموت لا عقيب علمها بها من عدة الدور والغزو  
المراجعة اذا بلغ الطلاق زوجها الغائب او مائة بعد مضى اربعة اشهر وعشرة كانت عدتها منقضية وابتدأوها اي ابتداء  
عدتها من وقت الخبر من عدة الحائض ولا عدة قبل الدخول والحلوة في الطلاق  
بخلاف الموت من عدة وجيز الفتاوى ولا عدة قبل الدخول والحلوة في الطلاق  
الا في الوفاة من طلاق الاشياء ولو نكح معتدة وطلقها قبل الوطئ وجب مهر  
تام وعدة مبتدأة يعني اذا طلق الرجل امرأة طلاقا باينا ثم تزوجها في عدتها  
وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة عندها وقال محمد

مطل  
عدة الطلاق والموت  
وقت الطلاق والموت  
وقت الخبر



**مطل**  
عدة أم الولد في القنق  
والموت ثلث أو ثلث

عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الأولى وقال زفر لا يجب العدة أصلاً  
من عدة البحر الراعي ولو تزوج المطلقة رجعية فإنه يصير مراجعاً ولا يجب  
المهر لاث النكاح لها مجاز من الرجعة في القول الصحيح ذكره في النوازل من جواهر  
الفتاوى في الباب الأول إذا قال لامرأة قد كنت راجعتك أمس فإنه ينظر  
إن قال ذلك وهي في العدة صدق لما أنه أخبر في حال يملك إلا ابتداء فذلك  
يملك الخبر وأما إذا لم يكن في العدة فإنه لا يصدق لأنه أخبر في حال المحرور أصلاً  
إلى حالة الأذن من العمدية في آخر الفصل الأربعين وعدة أم الولد ثلث حيض  
إذا اعتقرها المولى أو مات عنها فإن كانت لا تحيض فثلثة أشهر وقال الشافعي  
حيضة والصحيح قولنا لما روي أن مارية القبطية أم ولد رسول الله عليه السلام  
اعتدت بعد وفاته بثلث اقراء ولأن الماء الذي زجرها بالعنق تكاملت  
حرمته عظمت منزلته لأنه ثبت نسبه بحيث لا ينبغي بنفيه كالماء الذي  
في رحم الحوت المنكوحه فيجب الترتيب بثلثة اقراء نظراً لزيادة حرمته  
الماء واحتياطاً في صيانته كما في الحرة ولو حرمت عاملاً لها بالمصاهرة ثم مات  
المولى فعليها العدة لأن سبب الفرائض قائم وهو ملك المهر فإنه قائم مقام  
الفرائض وتوهم شغل الرحم بالماء ثابت فإذا مات زال سبب الفرائض فيجب  
صيانة الماتة من عدة محيط السخسى وإذا طلق الرجل طلاقاً بائناً أو رجعيّاً  
أو وقعت الفروقة بينهما بغير طلاق وهي أمه بأن لا يعقبا مولاها فعدتها  
حيضتان وإن كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وإن مات مولاها  
فعدتها شهران وخمسة أيام من عدة النافع كذا في عدة المخ ولوعات عن أم  
ولده وهي حامل فعدتها أن تضع حملها وكذا لو اعتقرها وهي حامل فعدتها أن  
تضع حملها من عدة الخلاصة مثل صاحب المخ عن رجل طلق امرأته الحرة ثلثاً  
فهي حامل فوضعت حملها هل تنقض عدتها بالوضع ويجوز لها أن تزوج بزواج آخر  
وإذا تزوجت بالثاني ووطئها ثم طلقها ومضت عدتها هل يحل أن يتزوجها  
الزوج الأول وإجاب نعم تنقض عدتها بوضع حملها سواء كانت حرة أو أم  
ولد أو أمه ويجوز أن يتزوجها الثاني وإذا طلقها الثاني بعد وطئها ومضت  
عدتها يحل للأول لأن أصل الحلية قوله عليه السلام إذا طلق الرجل امرأته ثلثاً  
فتزوجت بزواج آخر لم يحل للأول حتى يزوجه الثاني من عسيلةها وتزوج  
من عسيلة فهذا حديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب عند الجمهور وعند  
سعيد بن المسيب لا يشترط وطئ الزوج الثاني بل يكفي مجرد النكاح استدلالاً  
بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره كذا في بعض شروح الهداية  
ولا عدة قبل الدخول والحلوة في الطلاق بخلاف الموت وفي الحائض لو طلق  
زوجته قبل وطئها أو قبل الحلوة الصحيحة فلا عدة عليها فلها نصف المهر وإذا  
طلقها بعد الوطئ أو بعد الحلوة الصحيحة فعليها العدة ولها المال المهر من عدة

في تزويج الثاني عسيلة  
وتزوج من عسيلة

الوجيز

الوجيز كذا في خزانة الفتاوى وعدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر سواء  
كانت مدخولة أو غير مدخولة أو صغيرة أو كبيرة أو مسلمة أو كفاية حاضرت في هذه  
المدة أو لم تحضر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويترين بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً  
من عدة خزانة الفتاوى كذا في الاختيار والمهر بئنا كذبك بالوطئ وبموت أحد  
الزوجين وبالحلوة الصحيحة وهي أن يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنع من  
الوطئ حسناً بأن لا يكون فيه أحد ينظرهما أو شيئاً يبان لا يكون أحدهما في صلوة  
فرض أو في صوم فرض وصوم النطوع لا يمنع الحلوة الصحيحة في ظاهر الرواية وصلوة  
النطوع والحيف والنفس يمنع الحلوة الصحيحة كصلوة فرض أو طبعاً بأن لا يكون  
أحدهما مريضاً لا يقدر على الجماع من عدة وجيز الفتاوى وفي خزانة الفتاوى  
مغرباً إلى الأثرات إذا كان معهما في البيت نائم في النهار لا يمنع الحلوة وفي البذل  
نعم ولو كان النائم معها ليلاً حية كانت في المغازاة لا يمنع الحلوة انتهى وفي خزانة  
المغنين ولو كان مع المرأة أتم أو آخرى أو جارية أحدها أو كان معها كلب  
المرأة لا يمنع الحلوة بخلاف كلب الرجل لأن الأول لا يحل الكلب أن تكون كلبه  
مستغرضه ومس يعقر انتهى وفي الحائض الحلوة الصحيحة تجب العدة وكما  
المهر والنسب والنفقة وحرمه اختارها وحرمه أربع سواها ولا يعتبر الحلوة في العدة  
الذي لا يجامع مثله وفي الصغيرة التي لا تجامع مثلاً كذا في البرازية من عدت  
الفتاوى التمر تاشي والحلوة الصحيحة كالوطئ ولو كان الزوج مجبواً أو غنياً أو حصبياً  
في ثبوت النسب وتؤكد المهر والنفقة والسكنى والعدة من البحر الرائق **حكم الغنى**  
وهو من لا يقدر على جماع فرج زوجته فإذا وجدت زوجها مجبواً وهو من كان ذكره  
وحصياناً معطوفاً في بينهما في الحال لعدم القاعدة في التاجيل فلو جوب الزوج  
بعد وصوله إليها مرة أو صار غنياً بعده لا يفرض بينهما ولو وجدته غنياً أو حصبياً  
وهو من كان خصيته نحو جاحل سنة فربة ورمضان وأيام حيضها من السنة لأمه  
مرضه ومريضاً فإن وطئ فيها والأبانت بتغيري القاعى بطهرها ولو كانت أمه بالخيار  
لمولاها وهذا الخيار على التراخي لا العفور فلو وجدته غنياً ولم تخصم زماناً لم يطول  
حقها في طلب النفقة كما لو رفعت إلى فاض وأجله سنة ومضت ولم تخصم زماناً  
ولو ادعى الوطئ وأنكرته فإن قلن هي بكر خيتوت وإن قلن هي شبيب صدق بخلفه  
كما تصدق بصورة مالو وجدت شبيباً وزعت زوالاً عدتها بسبب آخر غير  
وطئ من طلاق البحر الرائق المنكوحه إذا كانت أمه أن يوأها المولى بيناً قلها  
النفقة والآ فلا وكذا المدبرة وأم الولد والشبوة أن يخلى بينها وبين زوجها  
ولا يستدبرها المولى والمكاتبه إذا تزوجت بأذن المولى فهي كالحرة ولا يحتاج إلى  
التبوة من نفقات المعافيه **باب النفقة** النفقة هي اسم يعم الإنفاق  
قال هشام سألت محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى كذا في  
الخلاصة من الدور في باب النفقة الولد إذا بلغ الرجال والنسب كانت نفقة

المغنين والمجبوب

إذا بلغ والنسب كانت  
في كسبه لا على والدته



في كسبه لا على العالدين في روضة العلماء للزهد في وجب النفقة لطفلة الفقير ولا يشارك فيها احد وان الولد اذا كان غنيا والاب محتاجا لم يشارك الولد احد في نفقة الولد ذكره الامام الشافعي في شرح المنار وقيد بالطفل وهو الصبي حين يسقط من البطن الا ان يحتمل ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وفي المختار الطفل المولود والجمع اطفال من نفقة المخ لا يقدر النفقة بالدرهم الا اذا ظهرت المصلحة في ذلك كما في الحانية بان ظهر فيها المنازعة بينهما احوال واراد ان يطعها تمويها يوجب اليه فلا يفرض الدرهم لان الواجب عليه طعام وادام ولا يجب ان يقدر الدرهم ولان السعر معلوم ويرخص ويتقرر الزوج بتجمل المال المعين عليه والضرر والاضرار من بيتان فعلى الفتى حين خطبة ولم عدا وعشاء بقدر كفايتها وعلى المتوسط خبر ودهن وعلى الفقير خبر وجب الا ان يعلم القاضي انه يضارها في ذلك فيفرض عليه درهم بقدر حالها وان كان صاحب مائدة لا يفرض عليه شيء كما في البرازية من نفقات البحر الرانيق وان لم يكن للصغير وللا لامة مال فاحكام الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يزوج ولا ترجع من نفقات البرازية لا يجب نفقة القريب عا قريبا الا باربعة شرائط الاول ان يكون بينهما قرابة محرمية والثاني ان يكون من تجب عليه النفقة غنيا الا الاب يملك النصاب الذي يحرم عليه به اخذ الزكاة والثالث ان يكون من تجب له النفقة صغيرا او فقيرا او كبيرا عاجزا عن الكسب كالزمن والاعمي او انثى فقيرة سواء كانت صغيرة او كبيرة والرابع ان لا يكون بينهما اختلاف الدين الا للزوجة والا لولاد والاصول الذميين قال في الفتاوى السراجية تجب نفقة الاخ الفقير على اولاد اخيه الا غنيا ان كان صغيرا او بالغار منا واعى وكذا تجب نفقة العم الفقير على اولاد اخيه الا غنيا ان كان صغيرا او بالغار منا واعى وكذا تجب نفقة العم الفقير مطلقا صغيرة او بالغة على اولاد اخيه الا غنيا ولا تجب نفقة ابن العم وبنت العم على ابن العم والاعمي ابنة العم لانه ليس بحرم وكذا لا تجب نفقة اولاد الاخوال والحالات والعلمات لانه لا محرمية وشروط وجوب نفقة القريب على الاصول والفروع ان يكون بينهما قرابة محرمية لعدم تنافي بينهما وان يكون من تجب عليه النفقة غنيا يملك النصاب الذي يحرم عليه به اخذ الزكاة وان يكون من تجب له النفقة فقيرا او صغيرا او كان ذكر كبيرا عاجزا عن الكسب او انثى فقيرة مطلقا صغيرة كانت او كبيرة لانها عاجزة عن الكسب خلقة ولا تجب على المسلم نفقة اخيه او اخيه او محرمه الكاف وان ادعى القريب انه فقير فالقول له مع يمينه الا ان يقوم البينة انه غني في نفرض عليه النفقة انتهى من نفقة المخ فيجب على الاب خاصة لا يشترط احد في النفقة ابويه وزوجته اي كما لا يشترط احد في نفقة الاب فقيرا لقوله يع وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق بقوله تجب الفقير حال كونه صغيرا او لو كان الصغير غنيا في مال له من

**مطلب** مدة النفقة من حين يسقط من البطن

**مطلب** لا يقدر النفقة بالدرهم الا اذا ظهرت المصلحة

**مطلب** وان لم يكن للصغير ولا لامة مال

**مطلب** فاحكام الحاكم بالاستدانة على الصغير

**مطلب** حتى يرجع عليه بعد بلوغه لا يزوج

**مطلب** شروط وجوب النفقة على القريب

**مطلب** الزوجة والاولاد والاصول مع اختلاف الدين

**مطلب** نفقة الاخ الفقير والمفقير

**مطلب** وجوب نفقة القريب على الاصول والفروع

**مطلب** واولاد اخيه ونفقة ابن العم وبنت العم

**مطلب** لو ادعى القريب فقره قال قول له

**مطلب** واولاد الاخوال والعلمات لا تجب عليه نفقة الكاف

**مطلب** لا تجب لولده الصغير على الاب لو كان الصغير غنيا في مال له

او كبير

او كبير عاجزا عن الكسب حتى لو لم يجز عنه لم تجب نفقة على ابويه وفي الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يستاجرهم الناس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا لم يهتموا الى الكسب فلا تسقط نفقتهم عن ابائهم وعلى الموسر غطف على قوله على الاب اي تجب على الموسر فانه اذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والا لولاد الصغار لانه التزيم بالعقل فلا تسقط بالفقر واختلغوا في اليسار والفتوى على انه مقدور يملك نصا حرمان الصدقة اعني يسار العطرة وقد مر بيانه لاصوله اي ابويه واجداه وجداته الفقراء قيد به لانهم لو كانوا اغنيا فنقتهم في مالهم وان قدروا وعلى الكسب لانهم يتصورون به والولد مأمور بدفعه عنهم بالسوية بين الذكور والاناث لانه نفقة مع الاختلاف ديننا الا للزوجة والاصول والفروع الذميين قيد به اختراعا عن الجرحي والمستامن اما الاول فلا فائدها عن البرة حق من يقاثلنا كما مر واما الثاني فلغرضه ان يلحق بدار الحرب من نفقة الدرر والفور الموسر من ملك نصبا الذي يجب به عليه الزكاة ويحرم عليه به الصدقة وهو عشرون مثقالا من الذهب وما يتا درهم من فضة او ما يساوي ذلك من العروض المتخذة من نفقة المخ صبي ورث من امه مالا وله اب معسر محتاج فنفقة الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان للاب اولاد من امه اخرى يكون نفقة هذه الاولاد في مال هذا الصبي الذي ورث من امه مالا لان الاب اذا كان معسرا الخوج بالاموات فاذا كان ميتا يكون نفقتهم على اخيرهم فكذا انما من مسائل احكام الصغار ان الاب اذا اتفق مال ولده الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب موسر وقت الاتفاق يعتبر حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا مسئلة الطاحونة ويجعل الحال محكما من العادة في آخر الفصل الاربعين ولا يجب على الابن الفقير حتما نفقة والده الفقير اذا كان والد القدر على العمل وان كان لا يقدر على العمل او كان زنا ولا ب عيال كان على الابن ان يضم الاب الى عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب من يملك مالا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدار ما يجب فيه الزكاة من نفقة خزانة الفتاوى وفي الحانية ولا تجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حتما ان كان والده يقدر على العمل وان كان والده زنا ولا يقدر على عمل ولا ب عيال كان على الاب ان يضم الاب الى عياله وينفق على الكل انتهى وقد منا عن الخلاصة ان المختار في الفقير الكسوب ان يدخل الابوين في نفقة من باب نفقة المخ تجب النفقة لاصوله ولكل ذي رحم محرم الفروع بين ذي الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على البنت والاخت وصدق الاول على بنت العم دون الثاني لصحة تكاثرها وصدق الثاني على اخت الزوجة لعدم صحة تكاثرها دون الاول

**مطلب** من كان من طلبة العلم فهو عاجز

**مطلب** تجب لولده الموسر والدية

**مطلب** لا نفقة الزوج والاولاد الصغار لا تسقط بالفقر

**مطلب** لو كان غنيا فنقتهم في مالهم

**مطلب** نفقة الاب على ولده الصغير ونفقة الاخ لام على اخيه هو الصغير المذكور

**مطلب** يجعل الحال محكما

**مطلب** على الابن ان يضم الاب الحر عياله

**مطلب** في الفقير الكسوب ان يدخل الابوين

**مطلب** تجب على الفروع بقدر اثمهم لاصولهم



صغيرا وانثى بالغة او ذكر عاجز بان كان زحنا او عي او مجنونا فقرأ حال  
 عن المجموع حتى لو كانوا اغنياء لم يجب نفقتهم على غيرهم بقدر الارث متعلق  
 بنجب ويجوز عليه اي على الانفاق لا يفاء حق مستحق فيجب نفقة البنت البتة  
 والابن الزمن البالغ على ابويها انما ثلثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان  
 المبرات لها على هذا المقدار وفي ظاهر الرواية كل نفقة على الاب لقوله في وعي  
 المولود له رزقهن وكسوتهن وفي غير الوالدين يعتبر قدر الميراث رواية  
 واحدة اي بلا اختلاف فنفقة فقيرة اخوات متفرقات موسرات عليهن  
 انما ساكنة ثلثة انما سها على الاخت لاب وام وحسرها على الاخت لاب وحسرها  
 على الاخت لام وحسرها على قدر ميراثهن ويعتبر فيه اي في ذى الرحم المحرم اهلية  
 الارث بان لا يكون محروما لا يعتبر حقيقة الارث وفتح عليه بقوله فنفقة من  
 اي فقيرة حال وابن العم موسر انما الحال اذ يمكن ان يموت ابن العم ويكون الارث  
 للحال فان ابن العم ليس بمحموم فلا نفقة عليه والحال محرم فتكون النفقة عليه  
 من الدرر والغور في باب النفقة ويجب على موسر سائر الفطرة النفقة لاصوله  
 اي لابويه واجداده وجزائه الفقراء بالسوية بين الذكور والاناث يعني لا يأخذ  
 الاب الاكثر والام اقل في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان استحقاق الابوين انما هو  
 يتفق الملك في مال الولد لقوله عليه السلام انت وما لك لا بليك وهذا المعنى شمل  
 الذكور والاناث ولهذا ثبت لهم هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة وان انعدم  
 النوارث والمعتبر فيه العرب والمجزية لا الارث لما ذكر في من له بنت وابن ابن  
 فالنفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي ولد بنت واخ النفقة على ولدها  
 مع ان الارث كله للذخ ولا شيء لولد البنت لانه من ذوى الارحام من باب نفقة  
 المخ ونفقة المحرم يجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يورث من خزانة الفتاوى  
 في فصل نفقات الاقارب قوله ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حاملا  
 او حايلا الام اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في  
 الفتاوى وانما لم يجب نفقة المتوفى عنها زوجها لان ملك الميت زال بالورثة  
 فلما وجبها صارت في مال الغير وهذا لا ينع من الجوهر ولو فرض القاضى المطلقة  
 نفقة العدة فلم تأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال  
 بعضهم لا تسقط وذكر كثر من الائمة الحلواني اذا فرض القاضى المطلقة نفقة العدة  
 فلم تستوف حتى مات احد الزوجين تسقط وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض من  
 الحائنة في باب النفقة ولو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المفروض  
 او في الزمان كان القول للزوج فان اقاما البينة فبينت المرأة او لم لانها تثبت  
 الريادة من خزانة الفتاوى في فصل النفقة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج  
 بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكوت فالقول لها كالدائن اذا انكر وصول الدين  
 ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الانفاق فالقول

**مطل**  
 يجب النفقة لكل ذى رحم  
 محرم بقدر الارث

**مطل**  
 يعتبر قدر الميراث فيها

**مطل**  
 الاب والام يأخذان  
 النفقة على السوية

**مطل**  
 ينفق الزوج والجزئية لا الارث

**مطل**  
 نفقة العدة  
 ونفقة العدة

**مطل**  
 اخلافا مقدار المفقة اونة  
 الزمان

له مع

له مع عييه كما في الحائنة من الاشياء في قاعدة الاصل عدم سئل صاحب المنع عن  
 شخص تزوج امرأة بموضع ثم اراد ان ينقلها الى وطنه وهو دون مدة السفر  
 بعد ايفائه بمجل صدقها قبل ذلك وهل اذا كان له ذلك واستعت من الزوج  
 معه ونشوت تسقط نفقتها وكسوتها في مدة نشوزها ام لا واجاب نعم  
 لان ينقلها الى وطنه فاذا امتنعت صارت ناشرة تسقط نفقتها في  
 نشوزها والله اعلم ولو طلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد فلها ذلك اذ لم  
 يطالبها الزوج بالنفقة وعليه الفتوى وكذا اذا طلقها ولم تنسج وكذا اذا  
 نجح لنشوزها ام لا واذا امتنعت ولم يبيع لها عليه من لا يجب من نفقة الخلاصة  
 فاذا قضى القاضي للولد والوالدين ودوى الارحام بالنفقة قضت مدت  
 سقطت لان نفقة هؤلاء يجب كفاية الحاجة حتى لا يجب مع اليسار وقد حصلت  
 بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها يجب مع اليسار قال  
 الا ان ياذن القاضي بالاستدانة عليه لان القاضي له ولاية عامة فصار اذنه  
 كامر الغايب فيصير دينه عليه في ذمته فلا تسقط بمضي المدة من طلاق الهدياة  
 في آخر فصل نفقة الاولاد وقضى بنفقة غير الزوجة يعني الاصول والفروع والارباب  
 ومضت مدة ولم تصل اليهم فيها سقطت لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا  
 مضت المدة اندفعت الحاجة وانما قال غير الزوجة لان القاضي اذا قضى بنفقة  
 لا تسقط بمضي المدة لانها جزء الاحتساب للحاجة كما مر ولهذا يجب مع يسارها  
 فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى الا اذا استدناوا الى الاصول والفروع  
 والارباب باذن القاضي اي اذن لهم القاضي بالاستدانة فاستدناوا على الغايب  
 لم لا تسقط نفقتهم كما لا تسقط نفقة الزوجة بمجرد تقدير القاضي وان مضت  
 مدة من الدرر والغور في باب النفقة ولا يفرق بينهما بعجزه عن النفقة  
 ولا بعدم ايفائه نفقته ولو كان الزوج موسرا او موهبا القاضي بالاستدانة عليه  
 قال في الحائنة اذا فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر بكذا ومضت اشهر ولم تعرف  
 حتى مات احد الزوجين سقطت النفقة ولو كان المرأة استدانت بعد الفرض  
 بامر القاضي ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط المستدانة وان فرض القاضي  
 النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانت لها واصبحت زوجها من النفقة  
 كل شهر على شيء معلوم فاستدانت لها ولم تستدن كان لها ان ترجع على الزوج  
 بما فرض لها القاضي مادام حيا حتى فان مات احداهما لم يكن لها ان ترجع في تركه  
 الميت انتهى وعمل في كافة النسخ بان الاستدانة على الزوج ايجاب الدين في ذمته  
 الزوج فاذا حصل بامر القاضي فقد حصل من له ولاية تامة على الزوج واذا حصل  
 لا بامر القاضي فقد حصل ايجاب الدين في ذمته الزوج من المرأة وليس لها على الزوج  
 هذه الولاية انتهى قال في البحر وذكر الزيلعي فائدة الامر بالاستدانة مع فرض القاضي  
 النفقة ان يمكنها احواله الغريم عليه فيطالبه وذكر المحصاف ان تفسير الاستدانة

**مطل**  
 له انه ينقلها فاذا  
 امتنعت صارت ناشرة

**مطل**  
 لو طلبت النفقة وهي  
 في بيت الاب

**مطل**  
 فيصير دينه ذمته ولا  
 تسقط بمضي المدة

**مطل**  
 تسقط بمضي المدة الا اذا  
 امر القاضي بالاستدانة واستدناوا

**مطل**  
 لا يفرض بينها بعجزه عنها  
 وبعدم ايفائه

**مطل**  
 فائدة الامر بالاستدانة  
 ان فرض القاضي النفقة

**مطل**  
 تفسير الاستدانة



**مطل**  
اما اذا لم تصرح ولم ينو ان يكون  
استدانة عليه

**مطل**  
تسقط النفقة اذا اطلقها  
او ابانها ولو كانت مفروضة

**مطل**  
وموت احدها واطلاقها  
يسقط المفروض من النفقة  
الا اذا استدانته المودة  
بامر قاض

**مطل**  
تفرض لزوجته وطفله  
وابويه على الغائب

**مطل**  
فقد زوجه بنفقة بالتفريق  
لا النكاح به نفقة

هو الشراء بالنسيئة لتقصي الثمن من مال الزوج واختلف في معنى الاستدانة  
فذكر الحنفية وتبعه الشارحون انها الشراء بالنسيئة لتقصي الثمن من مال الزوج  
وفي المجنبى مغزى الركن الابعى الصباغى انها الاستعراض فاذا استدانته هل  
تصرح باق استدني على زوج او تنوي اما اذا صرحت فظاهر وكذا اذا نوت  
واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة  
عليه وانكر الزوج فالقول له انتهى وفي جواهر الفتاوى رجل فرض عليه نفقة امراته  
بعد ما صرحت من الدار فكتب عليه قدر النفقة ثم رجعت المودة الى بيته والزوج  
اطعمها بالجنف والادام على ما كان المهود قبل الفرض من غير ان يتكلم بشئ فقد سقط  
الفرض عنه بالاطعام لان الحاكم انما يفرض ما كان واجبا عليه فاذا اطعمها ما هو  
عليه فانها لا تستحق شيئا آخر انتهى وتسقط النفقة المفروضة بالطلاق كما في الحائض  
والبراذنية وشريح الوهبانية سواء كان الطلاق رجعيا او باينا بدليل قول القاض  
وتسقط اذا اطلقها او ابانها وفي جواهر الفتاوى قال لا تسقط بالطلاق الرجعي عليه  
الفقوى والنفقة لا تصدقنا الا بالقضاء او الرضاء وموت احدها واطلاقها يسقط  
المفروض الا اذا استدانته المودة بامر قاض فلا تسقط هو الصحيح ذكره في النهاية ولا  
تؤد النفقة المحجلة اي لا ترد بموت احدها واطلاقها بان يحل لها نفقة شهر بعد فرض  
القاضي او التراضي ثم مات احدها واطلاقها واطلقت فشملى مالوكا نت قائمة اوها لك  
فلا ترد شيئا اتفاقا وان كانت قائمة او مستهلكة فكذلك عندها وقال محمد بن حبيب  
لها نفقة ماضى وما بقى في الزوج وعلى هذا الخلاف الكسوة وتفرض اي النفقة وهي  
الطعام والكسوة والسكنى كما تقدم لزوجة الغائب وطفله وابويه في ماله من  
جنس حريمهم كالدرهم والدنانير والبر والطعام والكسوة التي من جنس حريمهم اما اذا  
كان من خلاف جنس حريمهم لا يفرض النفقة لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب به  
بالاتفاق اما عند ابي حنيفة فلا تله لا يباع على الحاضر فكذلك على الغائب واما عندها فلا تله  
ان كان يقضى على الحاضر لانه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لانه لا يعرف امتناعه  
وقيد بالطفل والابوين للاختراز عن غيرهم من الاقرباء كالاخ والعم فان نفقتهم  
انما يجب بالقضاء لانه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز للاختراز عن نفقة  
مملوكه كذا في البحر وهو صريح في انه لو غاب وله ماله لا يفرض له النفقة وبدل  
عليه ايضا قول الزيلعي ولا يقضى بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء لان القضاء على  
الغائب لا يجوز انتهى ومثله في الهداية ولا يفرض القاض النفقة ان لم يخلف القاض  
مالا فاقامت بينة لمفروض عليه وبانها بالاستدانة ولا يقضى بالنكاح وقال زفر بن  
بالنفقة لا بالنكاح وبقول ينفق الا ان ولو اتفقا على الابوان ما عندهما من ماله اي  
مال الغائب على انفسهما وهومن جنس حريمهم اي النفقة لا يضمنان لانها استوفيا حقا  
وحكم الزوجة والولد كابوين اذا اتفقا ما عندهما الا ضمان عليهما بخلاف غيرها من  
القريب المحرم العاجز فانه يضمن بالاتفاق من غير قضاء ولا رضاء في نفقة غير

الزوجة

الزوجة ومضت مدة سقطت الا ان يستدين بامر القاضي وينفخ منها يعني فلا  
تسقط بمضي المدة لان القاضي له ولاية عامة فصار اذنه كامر الغائب فيصير  
في ذمته وافاد كلا من ان الشرط في عدم سقوطها بمضي المدة حصول الاستدانة من  
المفروض له النفقة بامر قاض فاذا ادان امر القاضي بالاستدانة لا يكفي لعدم سقوطها  
اذا لم تستدن وينفخ مما استدانه كما قيد به في البحر مغزى الى المبسوط والنهاية وغير  
وفي انفع الوسائل ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية و  
وقال اذا اذن القاضي بالاستدانة ولم تستدن فانها لا تسقط وهذا غلط بل في  
الكلام اذا اذن القاضي بالاستدانة واستدان فانها لا تسقط انتهى وفي البحر  
قال في المبسوط فلما انفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله او صدقة تصدق بها  
عليه فلا رجوع له لعدم الحاجة وصريح به في الذخيرة في نفقة الاولاد الصغار  
انهم اذا اكلوا من مسئلة الناس فلا رجوع لاتهم على الاب بشئ فلو اعطوا  
نصف الكفاية واستدانته الام لهم النصف رجعت بها استدانت انتهى  
فلومات الاب بعدها اي بعد الاستدانة على الوجه المذكور في اي النفقة دين  
كسائر الديون ثابت في تركته اي تركه من عليه النفقة في الصحيح كما صرح به في البحر  
الرائي ولو اختلفا في الاشراد والنية وقال من فرض له النفقة صرحت الاستدانة  
عليك او نويتها عليك وقال من فرض عليه النفقة لم تصرحها ولم تنوها على القول  
له والبنية علم من يدعيه وان لم يبرهن فلا نفقة له كما في البحر مغزى الى المجتبى  
وقد قد مناه قلت وبهذه القول علم ان عدم سقوط النفقة ثلثة شرايط امر  
القاضي بالاستدانة بعد الفرض والاتفاق مما استدانه ولا يشهد على انه استدانه  
علم من فرض النفقة عليه له فلا بد في عدم سقوطها من جميعها فاعتنم بهذا التحديد  
فادع لمحور الفقير ببيع الاب لا الام عوض ابنه الغائب لا الحاضر اتفاقا لا  
عقاره للنفقة اي يجوز له بيع غير العقار من العروض في النفقة لان له ولاية  
الحفظ في مال ولده الغائب اذ لو وصى ذلك فالاب او له لتوفر شفقتهم وبيع  
المنقول من باب الحفظ اذ يخشى عليه التلف ولا كذلك العقار لانها محفوظة  
بنفسها بخلاف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصل في التصرف حال  
الصغير ليعني انهما بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واذا جاز  
بيعه فالثمن من جنس حقة وهو النفقة فله الاستيفاء منه وانما قلنا للنفقة  
ولم نقل للنفقة للاشارة الى انه يبيع للنفقة وللنفقة ام الغائب وان كانت  
الام لا تملك البيع قال في الذخيرة الظاهر ان الاب يملك البيع والام لا تملك  
ولكن بعد ما يباع الاب فالثمن يصرف اليها في نفقتها انتهى واختار بالاب ايضا  
عن القاضي لانه ليس له البيع عن الكل لا في العروض ولا في العقار لا في النفقة  
ولا في سائر الديون ولا يجوز بيع الاب عوض ابنه في دين له على الابن سوى النفقة  
هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فلا يجوز ذلك كله وهو القياس ضمن مودع الابن

**مطل**  
فلومات الاب بعد الامر  
بالاستدانة

**مطل**  
لعدم سقوط النفقة ثلثة  
شرايط

**مطل**  
بيع الاب لا الام عوض ابنه  
الغائب لا الحاضر اتفاقا  
للعقار للنفقة

**مطل**  
جاز بيع الاب والعرض منقول  
الصغير

**مطل**  
لا يجوز بيع ارضه بدين  
له عليه



لو انفق المودعة على ابويها بغير امر قاض لتصرفه في مال غيره بلا امانة وولاية  
 بخلاف ما اذا امره القاضي لانه ملزم والمودع ليس بقيد لان مدعيه  
 الغايب كذلك كما في الولو الجية والابوان ليسا بقيد بل الانفاق على الزوجة  
 بلا امر كذلك كما في الحانية من كتاب الودعية وكذا على الاولاد فان قلت  
 كيف اعتبر امر القاضي هنا وجعل ملوما مع ان قضاء على الغايب وهو لا يجوز  
 عندنا قلت اجيب عنه بان نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء وقضاؤه  
 امانة لهم كذا في غاية البيان اكل من طلاق المخرج في باب النفقة سئل صاحب  
 المنع عن رجل تزوج بامرأة وقررها عليه نظير كسوتها في كل سنة اربعين نفقة  
 مصرية ومضى على ذلك احد عشر سنة وهي عصمة وماتت قبل ان يدفع لها  
 ما تجب لها عليه في هذه السنين هل تسقط عنه بالموت ام لا ولو كان الزوج  
 قد دفعها بظنه انما عليه ثم اطلع على انها ليست بواجبة عليه فهل له الرجوع  
 عن تزويجها واجاب نعم يسقط النفقة المفروضة غير المستدانة بالموت واذا  
 وقع الزوج منها شيئا يظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فله الرجوع كما صرحوا  
 في كتبهم المعتمدة وما يدل على ذلك ما ذكره شيخنا في الاشباه والنظائر ان  
 من دفع ديناً بظنه انه عليه ثم تبين انه ليس عليه له الرجوع به وفي شرح الوهبية  
 من دفع شيئاً ليس بواجب عليه له استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة و  
 واستهلكه القايض والله اعلم المودع والمديونة اذا انفق على ولد المودع و  
 الدين او امرأته بغير اذن بعض المودع ولا يبرأ المديون لكن لا يرجع المنفق  
 على من انفق عليه من ادب القاضي في باب نفقة المرأة كذا في التمه قال  
 صاحب المنع في فتاواه سئل عن رجل مدين دفع ما عليه من الدين الى زوجته  
 دانية بغير اذنه وبلا اذن القاضي هل يبرأ ام لا فاجبنا دفع المديون ما  
 عليه من الدين الى الزوجة بغير اذنه منه ولا من القاضي لا يبرأ بذلك عن  
 الدين فليقر الدين مطالبة وليس لمن انفق الرجوع بما انفق لانه انفق على مال  
 نفسه متبرعاً والمتبرع لا يقدر الرجوع كما في البحر الرائق لشيخنا والله اعلم اذا  
 انفق المودع على ابوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي  
 القاضي لم يضمن استحساناً من غضب الاشباه في الفروع الثاني واثار المصنف  
 الى ان المودع لو قضى دين المودع بالودعية فانه يكون ضامناً ولم يضمنه الحاكم  
 ابو اسحق والصالح الضمان كما ارشاد اليه محمد في كتاب الودعية كذا في البحر الرائق  
 مغرباً الى الذخيرة من طلاق المخرج في باب النفقة وفي كتاب القضاء منه في فصل  
 الحبس ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولده لانها ينفق الزمان وان لم  
 تسقط بان حكم الحاكم بها او اطلق الزوجان عليها فلا نزلها ليست تبدل على مال ولا  
 لرتمه بعقد كذا ذكره الريلي ومرواه ان النفقة الواجبة المجتعة داخلية تحت  
 قوله ولا في غيره فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر الا ان ثبت المرأة يساره فاذا

يكون احداهما  
 يسقط المفروضة غير المستدانة

في مكان لا يمكن استدان  
 القاضي

ادعت

ادعت المودعة بنفقة او كسوة مقدرة اجتمعت عليه وقال انه فقير فالقول  
 قوله مع عينية ولا يحبس اذا خلفت فان قامت بينة على يساره وطلبت حسيبه  
 القاضي انتهى وفي باب النفقة منه وفي الخلاصة ولو قالت الام للقاضي افرض  
 النفقة لهذا الصبي على ابيه ومروء ان استدين على الاب فان القاضي يفعل  
 ذلك فاذا ايسر رجعت عليه بما استدان وان لم ترجع حتى مات ليس لها  
 ان تاخذ من تركته هو الصحيح وان انفتحت من مالها او من المسألة من الثاني  
 لا ترجع على الاب انتهى وفي البرازية وان لم يكن للصغير ولا لأمه مال فالمرحوم  
 بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع انتهى فقد اذ  
 ان الحاكم لا يملك الامور بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال او هنالك من يجب  
 نفقة عليه انتهى سئل صاحب المنع عن صغير لاب ولا مال له اخذه رجل للثمن وفرض  
 القاضي له النفقة بطلب مربيته على من له حق اخذه وامر بالاستدانة والرجوع عليه  
 وقت اخذه فهل له ان يرجع عليه بتلك النفقة عند اخذها واجاب له ان يرجع عليه  
 بالنفقة المفروضة المستدانة عند اخذ بشرط ان يكون الاخذ من عصمة الذي  
 يجب نفقة عليه وان كان من ماله لكن لا يجب عليه النفقة لفقره ونحوه لا ينفذ  
 فرض القاضي في اخذه مجازاً ان لم يكن فاسقاً وغير مأمون على نفسه هكذا حققه  
 شيخنا في بحره والله اعلم قلت وما في الخلاصة مخالف لما تقدم من الحانية من  
 والتاثر حانية وغيرها ومسئلة البرازية قد مر في اول الباب فلا تغفل  
 ويجوز انسان على انفاق حيوانه ولكن يفتى بانه يؤمر على الانفاق فيما بينه  
 وبين الله تعالى في الانفاق على الحيوانات لانه عليه السلام نهى عن تعذيب  
 الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اضعاف المال وفيه اضعافه وعن ابي يوسف  
 انه يجبر والاصح ما قلنا كذا في التهذيب والهداية الشريك اذا انفق على العبد  
 في غيبته شريكه بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه وكذا النخل والزروع لو انفق  
 احدهما على النخل والزروع في غيبته شريكه بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه فهو  
 منقطع المودع اذا انفق على الودعية بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه  
 او الملتقط اذا انفق على اللقطة بغير اذن القاضي وبغير اذن مالكها فهو منقطع  
 وفي الخلاصة الدار المشتركة اذا استرمت فانفق احدهما بغير اذن القاضي  
 وبغير اذن صاحبه فهو منقطع انتهى من طلاق المخرج في باب النفقة ايضا ولو  
 قالت المرأة لا اطيع ولا خير قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبر وقال  
 الفقيه ابو الليث انما تجب على الزوج ان ياتىها بطعام مهتيا اذا كانت من  
 بنات الاشرف لا تخدم بنفسها في اهلها او لم تكن في بنات الاشرف لكن  
 براعة لا تقدر على الطبخ والخبر اما اذا لم يكن كذلك لا يجب على الزوج ان  
 ياتىها بطعام مهتيا ولا تقدر في النفقة عندنا وانما تجب عليه كفايتها بالمعروف  
 وكذلك يختلف باختلاف الاماكن والاوقات من خزانة الفتاوى سئل

ان لم يكن للصغير وامه مال  
 وامرهاب بالاستدانة



صاحب المنع عن رجل له زوجة وهو يريد السفر الى مصلحة نفسه وطلبت  
زوجته منه موضة والحال ان مكانه حصين فهل يجاب الى ذلك بشرط عام  
لا واجاب لا يجاب الى ذلك شرعا لانها ليست بواجبة عليه كما في فتاوى  
سراج الدين قاري الهداية والله اعلم **كتاب الايمان** وكفارت  
الايمان اعتناؤا رتبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار وقد بيناها  
ثمه او كسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب يستوعبه بدنه فلم  
يجز السراويل لان لا يسه يسمى عريانا في العرف هو الصحيح المروي عن ابي  
حنيفة وابي يوسف لا مروي عن محمد بن ادناه ما يجوز به الصلوة فان  
عجز عنها اي عن الاشياء الثلاثة وقت الاداء اي وقت ارادة الاداء صام  
ثلاثة ايام ولاء ولم يكفر قبل حنث من ايمان الدرر والغرر اذا قال احلف  
لا افعلت كذا عندنا هو يمين نوى اولم ينو والاصل ان الحلف بالله هو مشروع  
المعهود وبغيره محذور فيصرف اليه عند الاطلاق من ايمان المصطفى لشرع  
المنظومة ومن خلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يتكلم اباه او ليقفلن  
فلانا ينبغي ان يحنث نفسه ويكفر عن يمينه لقوله عليه السلام من حلف على  
يمين ورأى غيره خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه الحديث  
ولان فيما قلناه تفويت البرا جابر وهو اكفارة ولا جابر للمعصية في هذه  
من ايمان الهداية في فصل في الكفارة لا يجوز ان يقال لعمر فلان افعل كذا  
فان وفي بالشرط وبتر يمينه يكون كبيرة ولا يكفر وينبغي ان يحنث نفسه  
فيه لان التعظيم لا يجوز الا الله تعالى من ايمان النقاية قال النبي عليه السلام  
لمعون من حلف بالطلاق وحلف به من محيط السرخسي في كتاب الاستحلال  
والله اعلم ان المسئلة علم اربعة اوجه اوله اذا قال الرجل لامرأته ان دخلت  
الدار فانت طالق ثلثا ثم طلقها باينا ثم دخلت الدار في عدتها انحلت اليمين  
ووقع الطلاق ثلثا والثانية ان دخلت الدار بعد العدة انحلت اليمين  
ولم يقع ثلثا والثالثة ان لم تدخل الدار في العدة وبعد هاتم تزوجها ثم دخلت  
الدار انحلت اليمين ووقع الثلث والرابعة ان لم تدخل الدار حتى تنقضي  
عدتها ثم تزوجها بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم يقع شيء وانحلت اليمين  
من ايمان وحيز الفتاوى رجل قال لامرأته ان فعلت كذا فانت طالع  
ثلثا فالحيلة ان يطلقها باينا وتركها حتى تنقضي عدتها ثم يفعل ذلك الفعل  
فيبطل يمينه ويكون امرأته ذات طلقين ولا يقع عليها طلاق بعد ذلك  
لوجود الشرط ثانيا وان فعل ذلك في العدة وقع ثلث تطليقات لان الروحية  
كانت قائمة في العدة من ايمان الاختيار شرح المختار رجل اثم بفعل قد فعله  
واراد ان يخلقه بثلاث تطليقات امرأته وهو يريد ان يحلف ولا تطلق  
امرأته الحيلة فيه ان يطلق امرأته بتطبيقه باينة ثم يقول كل امرأة لي فهي

طالع

طالع  
كل ما قال لامرأته ان فعلت  
كذا فانت طالع ثلثا  
فالحيلة ان يطلقها باينا

طالع ثلثا ان فعلت كذا ولا ينبغي امرأته المطلقة فلا تطلق من ايمان  
الثاني فاشترط سئل صاحب المنع عن تشاجر مع اهل قريته وقال ان لم ارجل  
من هذه القرية تكون امرأتي طالقا فما الخلاص في عدم حنث وهل يكون يمينه  
على التراضي ام على الفور ولو عاد الى تلك القرية بعد رحلته عن اهل يحنث  
ام لا واجاب منى وجد شرطه من الرجل من عمارتها لا يحنث والشرط عدم  
السكنى بها ان ينقل اهل وحزمه واكثر امتعته وهو قول ابي يوسف وعليه  
الفتوى كما في الحاشية ولو عاد بعد ذلك لا يحنث وهذه اليمين تكون على  
التراضي الا ان يوجد قريته الفور كما حققه مولانا في بحره والله اعلم  
سئل ابو السعود العمادي عن رجل قال ان لم اقتل زيدا او قال اولم ازوج  
هكذا الى بكرو فامرأت طالع واذا لم يقتل زيدا او لم يزوج هذا اليكبر هل  
تطلق امرأته واجاب ان لم يقتل له امة كذا او لم يتكلم بكلمة تدل على الفور  
لا تطلق امرأته في الصورين الى اخر اعمارهم فاذا مات الخالف او ماتت  
زوجته او ماتت زيدا تطلق امرأته في الاولى واذا مات الخالف او ماتت  
زوجته او ماتت بكر او ماتت هذه في الثانية تطلق امرأته لا تقطاع  
احتمال البر في حلفه بموت كل واحد منهم والله اعلم اذا اخلف لا يتوك  
فلانا في داره وفلان نازل في داره فسكت الخالف حنث في يمينه كصرح  
الاذن ولو قال له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت لا يحنث من العارية في  
الفصل الثالث والثلثون في الاحكامات رجل اجر داره من رجل سنة ثم قال  
والله لا اتركك في داري فاذا قال له اخرج عن داري فقد بقر يمينه لانه لم  
يتراء حيث امر بالخروج من واقعات الحساحي في باب الايمان ولو خلف  
لا يدع فلانا يدخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على النوى  
ولو كان يقدر على المنع فهو على النوى والمنع جميعا وان قال لابنه ان تركتك  
تعمل مع فلان بكذا ان كان الابن كبير لا يقوى الاب منعه فبطلت بالقول  
وان كان الابن صغيرا يقوى الاب منعه فبطلت بالقول والفعل جميعا من  
ايمان تمة الفتاوى في فصل مسائل اليمين على القود لا يدعه يدخل هذه الدار  
ان لا يملك فعل النوى والمنع لا يحنث فان يملك فعل النوى والمنع يحنث قال  
لابنه الكبير ان تركتك تعمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولو صغيرا ففعل المنع  
بالقول والفعل من ايمان البزازية سئل صاحب المنع عن حلف لا يسكن  
فلانا داره فسكن من غير اذنه هل يحنث واجاب ان سكت بعد سكنائه ولم  
يأمر بالخروج يحنث وان امره ولم يخرج لا يحنث والله اعلم ثم قال سئل  
عن رجل حلف لا يدخل دارا معينة فادخله انسان مكرها هل يحنث ام  
لا واذا دخلها بعد ذلك مختارا هل يحنث ام لا فاجيب لا يحنث في الصورين  
والله اعلم قلت اما عدم الحنث في الصورة الاولى فلا كلام فيه واما في الثانية

طالع  
عن تشاجر مع اهل قريته  
وقال انه لم ارجل من هذه  
القرية

طالع  
رجل قال ان لم اقتل زيدا  
او قال اولم ازوج هذا اليك  
فامرأت

طالع  
وذكرها ثم مختارا



فعدم الحنث قوله ابى شجاع والصحح انه يحنث قال الكمال في فتح التدبر فلو  
خرج بعد دخوله مكرها او محولا ثم دخل مختارا هل يحنث اختلفوا قال السيد  
ابو شجاع لا يحنث وهكذا في شرح الطحاوي وقال القاضي الامام الاصحح انه يحنث  
انما في الظهيرية انه لو ادخل مكرها ثم دخل مختارا يحنث وعليه الفتوى انما يحنث  
صاحب البحر عن رجل مسك عريال وحلف بالطلاق ما يفلته الا ان يوفيه  
دينه او باع بكفيل فجاء جماعة وافلتوا غريمه منه فمروا عليه الطلاق واجاب  
اذا لم يفلته بل افلته غيره او انفلت هو فمروا عليه لا يقع الطلاق لعدم وجود  
الحنث اذا الفعل لا يتحقق بدون الاختيار وهو الاصل فيه كما في الحاشية ان  
شرط الحنث اذا كان وجود ياكلسكن بان حلف ان يسكن لما قلنا  
من ان الفعل لا يتحقق بدون الاختيار وان كان عدمتا بخوان لم اخرج يحنث  
لان عدم يتحقق بدون الاختيار والله اعلم رجل قال ان تزوجت امرأة فاني  
طالع ثلثا فالحيلة في ذلك ان يعقد فضولي عقد النكاح بينهما فيجوز  
بالفعل ولا يحنث ولو اجازته بالقول يحنث والاجازة ان يبعث اليها شيئا من  
المراسم وقبلها او لمشرها بشهوة يكون اجازة بالفعل وكذلك الحيلة في حق من  
حلف وقال كل امرأة تدخل في نكاحي فاني طالع ثلثا ان الفضولي تزوج امرأة  
لا حيلة ثم هو يجزى بالفعل ولا يحنث من ايمان القنية كل امرأة تدخل في نكاحي  
او في عقدي او عقدها فضولي لا حيلة في كذا فترجى فضولي لا حيلة هل ينفذ  
هذا النكاح قال الشيخ زين الدين محمود بن احمد ينفذ ولا رواية لهذا الكتب  
ولكن مشايخي في عهدي افتوا على هذا الوجه من خزانة الفتاوى في فضل الفضولي  
واختلفوا فيها اذا اجاز نكاح الفضولي بالفعل والصحح انه لا يقع كما في الخلاصة  
نص عبارتها كل امرأة تدخل في نكاحي فاني طالع ثلثا بمنزلة ما لو قال كل  
امرأة تزوجها وكذا الوفاي كل امرأة تصير حلالا لي قال الهادي في فصوله لان  
دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر السبب المحتض به فيصير  
في التقدير كأنه قال ان تزوجها وبزويج الفضولي لا يصير متزوجا لان الاجازة  
بالفعل لا يكون تزوجا لانه خاص بالقول كما ذكره الزيلعي وغيره من ايمان البحر  
الرابع وفي الحاشية من باب التعليق حلف ان لا يزوج ابنة الصغيرة فزوجها  
فضولي فاجاز الاب بالفعل لا يحنث في يمينه وفي السراج الوهاج قال هشام  
عن محمد اذا حلف بطلاق امرأته ثلثا لا يزوج ابنة الصغيرة فزوجها احد من  
اهله او غيره والاب حاضر في المجلس الا انه سالت ثم قال بعد العقد وهو في  
ذلك المجلس قد اجزت النكاح فزعم محمد انه لا يحنث لان المزوج غيره وانما  
هو مجزى وكذا اذا حلف على امته لان الاجازة لا تسمى نكاحا كذا في الدرر المنيرة  
ايمان المنج سنة الفاظ الكرهية وهي وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه  
معنى قوله ان ولا يحنث الامرة وهكاه وهي بمنزلة ان ولا يحنث الامرة وهكاه

وهكاه

نهي طالع  
كل امرأة تدخل في نكاحي

نكاح الفضولي

وهكاه المختار انه يحنث مرة وفي قوله هر بار يحنث لكل مرة من خزانة  
الفتاوى في فصل الفاظ الشرط ولو قال كلما تزوجت امرأة فاني طالع ثلثا  
وطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق عند ابي يوسف بمنزلة كل ما اذا خالف طهرها  
وقال كلما تزوجتك حيث يتكرر وكذا الوفاي كلما تزوجت فلانة فاني عادت  
المرأة اليه بعد احرار يحنث عند الثلثة فان اضاف الطلاق الى الملك الثاني  
او الى كل ملك حنث ابد الوجود الفعل بخوان يقول كلما تزوجتك فدخلت الدار  
فانت طالع ولو قال انت طالع اذا جاء غريمي ولو قال انت طالع غدا ثم  
اضافه وليس يمين من الخلاصة في الفصل الثالث من الطلاق في المتفرقة  
ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالع فدخلت الدار فطلق ولو دخلت  
ثانيا وثالثا تطلق عند كل دخول طلقة واحدة لان كلمة كلما يقتضي تكرارا لا  
واذا دخلت ثلثا وتزوجت بزواج اخر وعادت اليتم دخلت الدار في المرة  
الرابعة لا تطلق لان محل الجزاء قد فات من ايمان تحفة الفقهاء في باب  
الفاظ اليمين رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كه من ان كار كنم فكذا في هذه  
جملة الفاظ هوفت وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه وهكاه  
يتكرر الحنث بتكرار الفعل وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربية كلما دخلت  
الدار فامرأة طالع فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بتكرار الفعل وفيما سواها  
من الفاظ هر زمان وهكاه لا يتكرر الحنث بتكرار الفعل ولا يحنث الامرة  
واحدة كما لو قال متى دخلت الدار فامرأة طالع فانه لا يحنث الامرة واحدة  
وقال بعضهم في قوله هر زمان وهكاه يتكرر الحنث بتكرار الفعل لان قوله هر  
زمان وهكاه يتكرر الحنث بتكرار الفعل لان قوله هر تفسير قوله كل وكلما  
فيوجب الاحاطة والتعميم وقال بعضهم لا يتكرر الحنث الا في قوله هر بار وعليه  
الاعتماد وذكر محمد بن مقاتل الرازي في ترجمة قوله هرگاه وهكاه وهكاه وهكاه  
شبيه بكل وكلما فيحنث في كل مرة وقوله اكر وار مثل قوله ان دخلت فلا يحنث  
الامرة وقوله هي على وزن متى فلا يحنث به الامرة وكذا قوله هميشه مثل قوله  
هي ومعناها واحد كما ان متى وحيثما واحد لا يحنث فيها الامرة من طلاق  
الحاشية في باب التعليق قال ان تزوجت فلانة ابد فاني طالع وتزوجها مرة  
فطلقت ثم اذا تزوجها اخرى لا يقع لان التابيد يعني التوقيت لا التوحيد  
فيتأيد عدم التزوج ولا يتكرر من ايمان البرازية وفي القدوري ان ما يتعلق  
الحقوق بفاعله كالبيع والشراء والاجارة والقسمة فاذا حلف لا يفعل فامره  
ففعل لم يحنث الا ان يكون الخالف سلطانا لا يتولى بنفسه فيحنث بالامر ولو  
كان الخالف هو الوكيل يحنث وما لا يتعلق حقوقه بفاعله كالطلاق والعقار  
والنكاح والرهبة والصدقة ولا يكون له حقوق كالضرب والقتل والقضاء يحنث  
في جميع ذلك بالامر بفعله والفعل بنفسه من خزانة الفتاوى في كتاب الطلاق

زوجه



في فصل اليمين وفي الفتاوى لو قال لامرأة طلاقك علي واجب اوله زم او  
فرضي او ثابت منهم من قال يقع واحدة رجعية نوى اوله بنو به اخذ صدر  
الشريه وقال الامام الحلي لا يقع في الكل وفي النوازل قال هذا قول ابي حنيفة  
ولو قال طلاقك علي لا يقع وقال في المحيط ولو قال عليك الطلاق فهي طالع  
اذ انوى من طلاق الخلاصة في الفصل الاول وفي الفتاوى الصغيرى امرأة  
قالت لزوجها لك امرأة غيري فقال الزوج كل امرأة لي فهي طالع لم تطلق هذه  
المرأة بخلاف مسألة ذكرها في الجامع الصغير صورته امرأة قالت انك تزوجت  
علي فقال كل امرأة لي فهي طالع ثلثا طلقت المحاطة وعن ابي يوسف انه  
لا تطلق المحاطة وبهذا اخذ بعض المشايخ منهم الامام السرخسي وفي المحيط ولو  
قبل لرجل ان لك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي طالع لا تطلق هذه  
بخلاف مسألة الجامع الصغير من طلاق الخلاصة في الفاظ الطلاق في الفصل  
الرابع سئل صاحب المنهاج عن رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فدخل دارا  
بين فلان وغيره لكن فلان يسكنها هل يحنث ام لا واجاب نعم يحنث وكذا  
لو حلف لا يدخل دار فلان فباع نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان  
حاشا وان تحول فلان عن الدار لا يحنث في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ويحنث في قول محمد كذا في ايمان الغنية والله اعلم قال لامرأة ان دخلت دار  
فلان فانت طالع ثمان صاحب الدار فدخلت قال الفقهاء ابو القاسم في لا يحنث  
وعليه الفتوى سواء كان على الميت دين مستغرق او لم يكن ولو قال ان لم يخرج  
من هذا المنزل اليوم فامرأة طالع ثمن من الخروج يحنث وعن شمس الائمة  
الحلواني خلافة ولو قال ان لم اذهب الليلة الى منزلي فامرأتى طالع فذهب بعض  
الليل فاخذه اللصوص وحسبه لا يحنث قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت  
فانت طالع فخلست ثم خرجت بعد ذلك ساعة لا يحنث في يمينه من خزانة  
الفتاوى في الفصل اليمين في الخروج سئل صاحب المنهاج عن شخص حلف لا يدخل  
دار فلان هذه فهل هذه اذا باع فلان داره تلك فدخل الحالف لا يحنث ام  
يحنث واجاب اذا باع فلان هذه الدار ودخل الحالف لا يحنث وغناه في المضرة  
الى ابي حنيفة رحمه قال وقال ابو نصر الديلمي لا ينظر الى خروج الملك وحده ولكن  
ينظر الى خروج صاحب الدار من الدار فاما اذا كان ساكن فيها فدخلها يحنث  
في قولهم جميعا وقال ابو القاسم الصغار يسأل الحالف ان كان حلف ليقض الدار  
لما اصابه من افة فيها فدخلها فالفتوى على قول محمد انه يحنث فان كان حلف ليقض  
صاحب الدار فالفتوى على قول ابي يوسف وابي حنيفة انه لا يحنث وهو الصحيح  
والله اعلم قلت وقد افنى صاحب البحر بانه لا يحنث بالبيع من غير ذكر تفصيل  
انتهى سئل ابو السعود العارضي عن رجل حلف ان يدفع دينه في غد فدفعه في  
اليوم الذي حلف فيه هل يحنث ام لا واجاب يحنث لوجود شرط الحنث وهو

عدم الدفع في غد والله اعلم اذا جمع بين الشرطين بحرف الواو بان خلف  
برزوين يواندر نيانم وبنية نجيم تكتفي باحد الشرطين حتى لو دخل الارض  
ولم يلقط العطن يحنث من جامع الفتاوى في فصل اليمين على امرين ولو جمع  
بين الشرطين لا يقع الطلاق الا بوجودهما فان جمع بحرف العطف بان قال  
ان دخلت هذه الدار وهذه الدار لا يقع الا بدخول الدارين سواء قدم الشرط  
اواخر او كان متوسطا وان عطف بحرف الغاء ان دخلت هذه الدار فهذه  
فانت طالع فالحق في ذلك لا يدخل الدارين على الترتيب بان يدخل الاولى ثم يدخل الثانية  
لا يحنث لان الغاء للجمع على سبيل الترتيب والتعريض فلا فصل ولو عطف  
بحرف ثم بان قال ان دخلت هذه الدار ثم هذه الدار فالحق في ذلك لا يدخل الدارين الا  
ثم الغير بعد ساعة واكثر من ذلك لا يحنث لان ثم حرف الترتيب على طريق التخيير  
من ايمان تحفة الفقهاء في باب الفاظ اليمين قال اكر سبلى حورم ومقامي كيم  
وكبو تودام فامرأتى طالع كان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يعتبر كل واحد  
شرطا على حدة لانه هو المراد عند الناس وغيره من المشايخ اعتبر الكل  
شرعا واحدا عملا بحرف الواو وفي الملتقط ان كلمت فلانا وفلانا فامرأة  
طالع فكلم واحدهما لا يحنث ولا ناخذ بقول من خالف من طلاق خزانة  
الفتاوى في فصل فيما جمع بين الشرطين وفيها ايضا اذا قال لامرأة انت طالع  
ان كلمت فلانا واكلمت كذا وشربت كذا او اخر الطلاق قال ان كلمت فلانا  
واكلمت كذا وشربت كذا فامرأة طالع فاما سواء ما لم يجمع الشروط لا يقع  
الا ان ينوي شيا قال ابو القاسم الصغار اما اذا قال امرأتى طالع ان  
كلمت فلانا وان اكلمت وان شربت فائ شئ وجد من هذه الاشياء يقع ثم  
بعد ذلك لا يقع بوجود الآخر وان اخر الطلاق واعاد كلمة الشرط بان قال  
ان كلمت فلانا وان اكلمت وان شربت فامرأة طالع ما لم يجمع لا يقع في  
موضع اعاد كلمة الشرط وقع التفاوت بين تقديم الطلاق وتأخير وفي موضع  
لم يعد لاتفاوت انتهى حلف لانكلم الفقراء والمساكين او الرجال حنث بواحد  
بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده ففعل  
بثلثة حنث حلف لا يكلم زوجات فلا واصد قايه واخوانه لا يحنث الا بالكل  
والاطمة والنساء والثياب مما يحنث فيه بفعل البعض كما في الواقعات ان  
تزوجت النساء واشترت العبيد وكلمت الناس او بني ادم او اكلت الطعام  
او طعاما او شربت الشراب او شربا يحنث بواحد المجنس قال لاجنبية انت  
طالع قبل ان تزوجك بشر او اطلق لا تنفقد ولو قال اذ تزوجتك به  
فانت طالع قبل ذلك بشر فتزوجا قبل الشر لا تطلق وبعده تطلق من ايمان  
الاشباه حلف لا ياكل ثم يفر فاكل ثم ياموس يحنث وعلى القلب لان البواسم  
المجنس والجاموس اسم نوع قال القاضي وينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان النا

حلف على ايمان القاسم الصغار  
تقديم الجوار وتأخير

حلف على الجمع يحنث بواحد

حلف على اشياء فلان بالكل

حلف على اشياء يحنث بفعل البعض

قال لاجنبية قبل تزوجها



بغير قول بينهما حلف لا يأكل لهما فاكل بغير مطبوع بحيث من ايمانه البرازية  
سئل زين بن جهم عن رجل عليه دين لاجل حلف له بالطلاق الدلت انه  
يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم  
بوقوع الطلاق عليه فادعى عليه دفع الدين الربعة قبل مضى الوقت فهل  
يصدر في ذلك ويتنوع عليه الوقوع ام يقع عليه الطلاق واجاب نعم يصدر  
في الدفع يمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك  
ويحلف الدين على عدم القبض ويستحقه والله اعلم قلت وفي الغصون العمد  
قال الزوج بعثت النفقة لها ووصلت اليها وانكرت حتى ان يكون القول  
قول الزوج لانه يدعى الشرط ويكره الحكم قال العمد هكذا سمعت القاضي الامام  
الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول وكذا في كل موضع يدعى انباء جوي  
ويكون القول قولها وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يفعل وهو الاصح لكن  
ما افتابه شيخنا هو الموافق لما سئلت عليه المتون وعامة الشروع من ان اذا  
اختلف في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جرت فان القول لها هو  
فليكن المعقول عليه لان المتون والشروع موضوعة لنقل المذهب والله اعلم حلف  
بطلاق امراته ان لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت لم اذن لك وقال  
اذنت لكان القول قول الزوج من ايمان الخاتمة قبيل فصل في مسكن حلف وقال  
لغيره لا افارقك حتى اخذ مالي عليك فعرمته لا يحسن حلف لا بدع غريمه ان يخرج  
من القوتية فخرج وهو لا يعلم لا يحسن ولو حلف لا يفارقه يحسن حلف لا يدعه ان  
يذهب حتى يعطيه حقه فنام فذهب لا يحسن فان استيقظ ان استبعه لا يحسن  
وان ذهب وترك يحسن من جامع الغصون سئل صاحب المنع عن رجل على اخو دين  
تحلف له ان يعطيه له في يوم معين فمؤخره في نظيره شيئا معلوما ببراءة بذلك  
ام يحسن واجاب لا يحسن وبراءة بذلك والله اعلم وفي الخلاصة المديون اذا حلف  
ليوفيت حقه يوم كذا فغاب رتب الدين فلم يجده ليوفيه حقه لا يحسن من ايمان  
خزانة الفتاوى سئل زين بن جهم عن رجل على اخو دين تحلفه بالطلاق انه  
ليقضيه دينه في يوم عتيه فجاء فيه فلم يجده ما خلاصه في عدم الحنث واجاب  
يدفع له ذلك حنث واذا رفع الامر الى القاضي ولا حنث عليه ومن مضى الوقت ولم  
واذا لم يكن في البلد قاضي ومضى الوقت ولم يدفع حنث على القول المعتمد كما في البرازية  
والغصون العمدية وفي الظهيرة حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان يبيع الطعام  
في السوق فاشترى منه واكل لا يحسن ولو حلف لا يأكل طعام هذا فاهذه اليه فاكله  
لم يحسن انتهى وفي الخاتمة والله لا رفق فلا قال ابو يوسف ان كان طعامها واحدا  
في مكان واحد وسيران في جماعة كانت مراقة وان كان في سفينة وطعامها ليس  
بمجمع ولا يأكلون على حوان واحد لم يكن مراقة وقال محمد اذا حلف لا يرافقه فخرجا

مطل  
المطل اسم الجنس  
مطل  
ادعى الدفع بصدق في عدم  
وقوع طلاق  
مطل  
وذكر في كل موضع يدعى  
صاحب  
مطل  
اذا اختلف في وجود  
والشرط فالقول  
مطل  
اختلف في اذنه  
مطل  
في خروج عنه والقول  
مطل  
فر المديون لا يحسن  
الدائن  
مطل  
خرج المديون ولا يعلم  
مطل  
نام الدائن وذهب  
المديون  
مطل  
لم يجرد دينه بغير  
مطل  
لم يجرد دينه بخلافه  
مطل  
لزم يدفع الا العاص حنث  
مطل  
اشترى الطعام المخلوف  
عليه

في سفر فان كان في محل وكان كراهها واحدا وقطارها واحدا فهو مراقة وان كان  
كراهها مختلفا لم يكن مراقة وان كان سيرها واحدا انتهى من ايمان المح رجل حلف  
بالطلاق ان لا يكلم امراته قبل ان تكلم وحلفت بالعناق لا تكلم قبل ان يكلمها فكيف  
الحليلة في التكلم فلا يحسن واحدا منها والجواب ملحكا ابن سماعه عن ابي يوسف  
عن ابي حنيفة انه قال جاء رجل الى ابي حنيفة فقال ابي حنيفة بالطلاق ان لا اكلم  
امراة قبل ان تكلمني وحلفت امراتي بصدقة ما يمكنه ان لا تكلمني قبل ان اكلمها  
فكيف اصنع فقال ابو حنيفة اذهب فكلمها ولا حنث عليكما من ايمان شريح  
ابن الوهبان اذا قال رجل لامراته ان لم تره في اليوم صدقك فانت طالق  
وقال ابو هبان وهبت له صدقك فامتك طالق والحليلة في هذا حتى لا يحسن  
ان يصلح ابو هبان بثوب فاذا مضى اليوم لم يحسن واحدا منها اما الاب فلا تراهما  
وهبت الصداق للزوج واما الزوج فلا يحسن عن الربعة في آخر النهار لان  
الصداق سقط عن الزوج بالصلح ذكره في النهاية في او اخر باب اليمين في الاكل  
والشرب من الزلي في باب اليمين في التصرفات لو قال انت طالق وان  
دخلت الدار طلعت للحال ولا يصح نية التعليق لان الواو في مثل التحقيق  
والتاكيد لا للتعين يقال اكرم اخاك وان اذاك واعط فلانا درهما وان  
دخل دارك اى اعطه درهما دخل اولم يدخل فصار كانه قال انت طالق  
دخلت الدار ولم تدخل من ايمان محيط السرخسي في باب ما يصح به التعليق  
رجل حلف بالطلاق لا ينقل اهله الى بلدة كذا فرفع الامر الى القاضي او الى  
الوالي فيعتار رجلا باذنه فنقل اهله لا يحسن لانهم لم يصيروا مودعين برفع  
الامر اليها من ايمان الصبر فنية قلت وافتي به صاحب البحر المذكور في فتاواه  
ان ترى سئل صاحب المنع عن رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فاقام على اسكفة  
بابها هل يحسن بذلك ام لا واجاب بما في الخاتمة وأشار الى محلها ولو اقام  
على اسكفة بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو علو الباب كانت  
الاسكفة خارجة لا يكون حاشا وان كانت داخلية كان حاشا ولو ادخل اخرى  
رجليه لا يكون حاشا قبل هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان  
داخل الدار من سيطا فادخل اخرى رجليه كان حاشا لان اكثره يصير داخلية  
قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حاشا ولو حلف ان  
لا يخرج من هذه الدار فارتي غصن شجرة وسقط في الطريق لا يحسن اذا كانت  
الشجرة في الدار ولو حلف ان لا يدخل رأسه فادخل ولم يدخل قدحيه لا يكون  
حاشا وكذا لو ادخل يده في الدار واخذ من متاع الدار ولو ادخل رأسه واحد  
قد مبه كان حاشا وان علم انسان وادخله فيها فان كان الحالف لا يقدر على  
الامتناع لا يحسن في قولهم وان كان يقدر ولم يمتنع وهو راض بقلبه اختلفوا  
فيه والصحيح انه لا يحسن مروى ذلك عن ابي حنيفة من ايمان الخاتمة في

مطل  
تفسير المراقة  
مطل  
حلف لا تكلمني قبل ان اكلمها  
مطل  
الحليلة ان يصلحها ابوها  
بثوب  
مطل  
الواو يفصل التعليق  
مطل  
حلف ان لا ينقل اهله  
فرفع امره  
مطل  
حلف ان لا يدخل الدار  
فاقام  
مطل  
حلف ان لا  
مطل  
لو ادخل اخرى رجليه  
مطل  
حلف لا يخرج فارتي  
مطل  
حلف لا يدخل رأسه  
مطل  
حمله انسان وادخله



في فصل الدخول بين اللغو جلفه كاذباً بظنه صادقاً اذا حلف ان في هذا الكون ماء بناء على انه رآه كذلك ثم اربع ولم يعرفه من ايمان الدور والغور بين اللغو لا مؤاخذه فيها الا في تلك الطلاق والعناق والنذر كما في الخلاصة من ايمان الاشياء في الفن الثاني لا مطالب للنادر في الدنيا من الدور والغور النذر بحد السماط او الجامع او نحوها غير لازم الا اذا اراد النذر للفقر والمساكين فيجوز ثم اذا كان المعلق عليه من يريد وقوعه يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجب عليه في القضاء لانه لا تدخل تحت حكم القاضي وان كان لا يريد وقوعه فهو مخير ان شاء وفي المندور وان شاء كفر كفارة يمين كما صرح به اصحابنا من ايمان المخ كتاب الحدود **اولها حد الزنا واللواط** والزنا وطئ مكلف ناطق طابع في قبل مشهراة خالص ملك وشبهة كعتدة البابين او الثلث وثبت بشهادة اربعة في مجلس واحد بالزنا لا بالوطئ والجماع ولو كان الزوج احدهم اذا لم يكن الزوج قد فرأى يقبل شهادة اربعة على الزنا ولو كان الزوج احدى اربعة بشرط كون الزوج لم يقذفها كما قيده به في البحر فقلنا عن الظهيرية يسألهم الامم عنه اي عن الزنا ما هو وكيف هو واين هو ومضى زنى وبني زنى فان بينوه وقالوا رايناها وطئها في فوجها كما يمل في المحلة وعدلوا سرا وعلمنا حكم به وباقراره اربعاً اي اربع متراة عندنا في اربعة مجالس كلما اقترده وسأله الامام كما هو قيل الا عن السؤال عن من لانه لا اقرار عن التقادم وهو يمنع الشهادة لا الاقرار وقيل يسأل عنه ايضا لاحتمال كونه في الصبي وهذا هو الاصح ذكره مولانا في جمعه فان بينه حد اي وجب الحد عليه بعد البيان وأشار بسؤال الامام الى انه لا يعتبر اقتراده عند غير الحاكم لانه لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك لانه ان كان منكراً فقد رجح وان كان مقراً لا تعتبر عليها وغلى سبيل ان رجح عن اقتراده قبل الحد او في وسطه ولو كان رجوعه بالفعل كبروبه كما صرح به في المحادى وقيدنا بالاقرار لانه لو ثبت الزنا بالبينة فرب في حال الرجوع اتبع بالحجارة حتى يقض عليه كذا في البحر ولو تزوجها الزاني بعده اي بعد زناها بها واشترأها لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شهرة له وقت الفعل كذا في البحر فقلنا عن المحيط في حدود المخ واذا اراد القاضي ان يرجم الزاني بعد ما ثبت عنده ببدء الشهود بالرجم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الزنا بالبينة وان ثبت بالاقرار ببدء القاضي ثم الناس ويرجم الرجل قائماً ولا يسك ولا يحضره ولا يربط وفي المرواة ان شاء الامام حفرها وان شاء لم يحفر ويجزى الرجل في الحد والتعزير في سوا ذلك واحد والمرأة لا ينزع عنها ثيابها في الحدود ولكن ينزع الفرد والحشرون تقرب المرواة فائمة من حدود الحائنة وان لم يكن محصناً يجلد مائة جلدة ان كان حراً فلع المملوك نصف ذلك اذا اقرب بالزنا فان اقرب مجلس مختلفه تجدد باقراره والتقادم

بين اللغو  
النذر غير السماط  
والجامع

والتقادم لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولا يجمع بين المجلد والرجم عند عامة العلماء من خزانة الفتاوى احصان الرجم ان يكون عاقلاً بالغاً مسلماً قد تزوج امرأة بنكاح صحيح ودخل بها وحاصلة الاحصان بهذه شرائط سبعة العقل والبلوغ والحرية والنكاح الصحيح والادخول بالنكاح الصحيح والاسلام ويكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر في سائر شرائط الاحصان من حدود المسكين شرح الكفر سئل صاحب المخ عن امرأة حرة بالغة عاقلة تزوجت باخرى كالحا حياها ودخل بها واصابها ثم طلقها قبل ان تزنت وهي مجردة عن الزوج ترحم اولادها بدين بقاء النكاح لبقاء الاحصان وهل اذا قتلها ولدها او غيره يقتل بها واجاب اذا تزوجها واصابها وهما بصفة الاحصان ثم طلقها فنزنت ترحم ولا يشترط بقاء النكاح لبقاء الاحصان كما صرح به مثلاً خسرو في شرحه واذا قتلها ولدها او غيره بعد ثبوت الاحصان لا قصاص عليه كما في الحائنة لكن للسلطان تعزيره بما يليق بحاله والله اعلم ومن عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه هذا عبد الله بن حنيفة ولكن عنده يعزى ويستجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتل الامام محصناً او غير محصن سياسته من حدود في القدير ولا يجحد من وطئ بهيمة لانه ليس في معنى الزنا فكونه جنابة ثم ان كانت تملاً لا تؤكل تذبح ثم تحرق بالنار ولا تخوف قبل الذبح وضوح الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيرة لانها فعلت لاجل ولا احرأ بالنار ليس يوجب وانما يفعل لئلا يقتل الرجل بها ان كانت باقية فينقطع الحد به وان كانت مما تؤكل تذبح وتؤكل عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يحرق او اتي في دبر عطف على وطئ فانه لا يجحد عند ابي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يجحد لانه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال تخفى حراماً وله ان ليس بزنا فان القحابة اختلفوا في موجب من الاحرأ وهدم الحدار عليه والتكليس في محل مرتفع باتباع الاحجار فعند ابي حنيفة يعزى بامثال هذه الامور من حدود الدور والغور رجل زنى بامرأة ميتة لا حد عليه وعليه التعزير لما روى ان يملوك النبأش فعل ذلك على عهد رسول الله فلم يعم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة عا عهذ رسول الله فليعم عليه الحد ولو استأجر امرأة ليزنى بها لم يجحد عند ابي حنيفة الاية وقبلت نوبة من غير حد ولو استأجر امرأة ليزنى بها لم يجحد عند ابي حنيفة ويوجبان عقوبة ويستودعان السجن حتى يجحد ثأوتيه ولو اف امرأته او غلاماً في الموضع المكروه والعياذ بالله فليس عليه حد الزنا ولكنه يستتاب بالتعزير والحبس وعندهما عليه الحد وفي روضة الذنوس حتى ان الخلاف في الغلام اما لو اتي المرواة بالموضع المكروه منها تجحد بلا خلاف ولو فعل هذا بعدد او امته او منكوحته لا تجحد بلا خلاف من التاتار حائنة وفي الزيادات لو اتي امرأة اجنبية في دبرها بغير ملك ونكاح صحيح او فاسد يجحب الحد عليها عند ابي حنيفة لا يجحب الحد عليها اذا لوت زوجه بالنكاح صحيح او فاسد ثم اتي في دبرها ابي حنيفة لا يجحب الحد عليها اذا لوت زوجه بالنكاح صحيح او فاسد ثم اتي في دبرها لا يجحد بالاجماع من المستصفي سئل صاحب المخ عن صبي لاط بصبى آخر هل يجب

مطلب  
احصان الرجم سبعة  
شروط

مطلب  
بقاء النكاح لا يشترط  
لبقاء الاحصان

مطلب  
لا قصاص على قاتل الزانية

مطلب  
ومن عمل قوم لوط

مطلب  
من وطئ بهيمة لا يجحد

مطلب  
حكم من وطئ بهيمة

مطلب  
زنا بامرأة ميتة

مطلب  
استأجر امرأة ليزنى  
بها

مطلب  
لو اتي باجنبية في دبرها

مطلب  
صبي لاط بصبى آخر



مطلبة الشهادة في اللواطة

مطلبة يظهر حمل ولا ذوق لها

مطلبة فان رجوع المقر عن اقاربه

مطلبة الاذن توطئ ملكها باطل

مطلبة لو ادعت الطلاق لا تقدر ثمانية لا يجوز جهرها

مطلبة الموفى عليه الجلد لا الزم

مطلبة والحمل كالمرفق فيه

مطلبة الحد والضمان يجتمعان فيها

مطلبة قوله هذه امرأتي يسقط الحد

عليها شئ من التعزير واجاب لا يجب عليها شئ من ذلك لما في الحاشية من ان الفاعل والمفعول به ان كان بالغا غرضه قول ابي حنيفة في صاحبه بعد وان كان صبيا لا شئ عليه انتهى والله اعلم وانفقوا على ان البنية على اللواطة لا تثبت الا بربعة شهود كالزنا الا باحسنة فانه يثبت عنده بشاهدين من الافصاح في باب اللواطة واختلفوا في المرأة الحرة يظهر لها حمل ولا ذوق لها وكذلك الامة التي لا يعرف لها زوج ولا مولد معترف بوطئها وتقول له اركبها او وطئت بشبهة فقال ابو حنيفة والشافعي واجده في اظهر الروايتين لا يجب عليه الحد وعنه رواية اخرى انه دلالة على الزنا وقال مالك اذا كانت مقبلة ليست بغريبة فانها تحدد ولا يقبل قولها اني غصبت او وطئت بشبهة الا ان يظهر ذلك بحجتها مستغنية او شبه ذلك مما يظهر معه صدقها من حدود الايضاح في باب حد الزنا فان رجوع المقر عن اقاربه بالزنا فان رجوع المقر عن اقاربه بالزنا قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه وحتى سبيله من حدود الهداية وانفقوا على انه لا يجوز ان يطأ جارية به زوجته وان اذنت له من حدود الاصلاح والايضاح في حد الزنا سئل زين بن بختيم عن امرأة اذنت بولدها وطئ امته فوطئها فما الحكم واجاب اذنها باطل لان الوطئ لا يحل الا بعد النكاح او بملك يمين وهما منقودان هنا فاذا ظن الحفل فلا حد وان علم الحومة كانت عليه الحد ويجب التعزير اذا انتفى الحد والله اعلم تزوجت امرأة الغايب برجل فبهرن الزوج الاول على انهما يقول وحدت البنية على الطلاق حين تزوجها لا يعزرها القاضي لانه يمكنها ان وفي حدود الحاشية ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب الحد عند ابي حنيفة وان لم يدع الحفل من فضول القمادى قبيل فصل الخامس عشر الخزي اذا دخل دار الاسلام فاسلم فرقه وقال طننت انه حلال لا يلقفت اليه ويحد وان كان فعليه اول يوم دخل الدار لان الزنا حرام في جميع الاديان والملل من حدوده القديرون في باب الوطئ الذي يوجب الحد ثمانية من الاحكام لا يجوز جمعها مع ثمانية الحد مع المهر والاجور مع الضمان والقطع مع الضمان والعشر مع الخراج والوصية مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة والقصاص مع الدية وفي الاسياسة ويرجم مريض زنى ولا يجلد حتى يبرأ وحامل زنت ترجم حين وضعت وتجلد بعد النفاس من الوقاية والحد والضمان لا يجتمعان الا في رجلين رجل زنى بجارية بكر للناس يجب عليه الحد والضمان والاخرى رجل شرب حمرا الذي يجب عليه الحد وفيه اربعة شهود بالزنا ثم اقر المشهود عليه بذلك لا يحد لان اقاربه بعد الاقرار يدل على تلونه وتلونه يدل على سفه فكان

فكان

فكان في اقاربه شبهة وبالشبهة يندرى الحد من حدود الحاشية رجل زنى بامرأة فاخذ فقال هي امرأتي وللرأة زوج معروف فانه يسقط الحد عنها وعليها العدة ولها المهر باقرار الرجل من حدود جواهر الفتاوى واذا تزوج بذات رحم محرم منه نحو الام وال بنت والاخت والحالة والعمة او بامرأة ابنة وابنه ودخل بها الا حد عليه وعليه مهر المثل بالغ ما بلغ من حدود خزانة المفتين ولا يجب الحد على وطئ جارية ولده وان سفل مع العلم بجرمته بشبهة وجدت في الحفل من وجه والنب يثبت في مواضع منها وطئ الرجل جارية ابنة ودليل حله قوله عليه السلام انت ومالك لا بئيك ثم ان حبلى وولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب العقر لملكه اياها بالقيمة سابقا على الوطئ وان لم يجبل فعليه العقر لان الملك لصيانة ماله عن الضياع ولا حاجة هنا فلا يثبت الملك ومنها وطئ مطلقته بالتباين والدليل فيه ان بعض الصحابة رجع جعل الكفاية رجعية ومنهم عمر رضي الله عنه ومنها وطئ المولى المجارية المبيعة او الممورة قبل التسليم والدليل فيه انه لا يده وضمانه ويعود الى ملكه بالهلاك وكذا وطئ المبيعة بالبيع الفاسد قبل التسليم او بعده وبشرط الخيار لان له فيها حق الملك ومنها وطئ جارية مكاتبه وعنده المأذون المستغرق بالدين لان له حقا في سبه ومنها وطئ المجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة ومنها وطئ المرتبة الموهونة في رواية لا تسبب الملك انقذه له ولله عند هلاكها يكون مستوفيا لدينه فصارت كالمشتراة بشرط الخيار للبائع من شرح مجمع الفتاوى واذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز عندنا ولو تزوج الابن جارية ابنة باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه ولدا كان الولد حرا لان المولى ملك ابن ابنة ولا تصير المجارية ام ولد لابن لعدم الملك من نكاح الحاشية في باب المحرمات وتفسير العقر الواجب بالوطئ في بعض المواضع ونقد به قال الشيخ الامام نجم الدين سقا القاضي الامام الاسيماي عن ذلك بالقوى فكتب انه ينظر بكم تستأجر للزنا لو كان حلا لا يجب ذلك وكذا انقل في شرب الاصل للامام السرخسي اذا ابتاع جارية فوطئها ثم بان انها ملك الغير يسمي عقرا وهو قيمة النقض الواقع بالوطئ من جواهر الفتاوى وطئ جارية امراة او والده او جدته فولدت فادعاه لا يثبت النسب ويوراء عنه الحد للشبهة فان قال احقرها المولى لا يثبت النسب الا ان يصدق المولى فيه وفي ات الولد منه ولو صدقه في احداهما فقط لا يثبت النسب وان كذبه المولى ثم ملكها يوما يثبت النسب من الدور والغرض في باب الاستيلاء وسبعة رجال زنى بامرأة واحدة فيجب على الاول القتل ولو وطئ جارية بكرا لا يحد ولا يحد المهر ينظر الى العقر ونقصان البكارة فيجب الاكثر منها من حدود الزنا وفيه النافذ الرجم وفيه الثالث الحد وعلم الرابع نصف الحد وعلم الخامس الادب وعلم السادس التوبة وعلم السابع لا يجب عليه شئ مما الذي وجب

مطلبة واذا تزوج بذات رحم محرم

مطلبة تزوج جارية ولده او بالعكس

مطلبة وطئ جارية زوجته او والده او جدته

مطلبة تفسير العقر

مطلبة سبعة رجال زنى بامرأة



عليه القتل فهو الكافر ذنب بامرأة مسلمة وأما الذي وجب عليه الزم في المحرمين  
وأما الذي وجب عليه الحد فهو الحر وأما الذي وجب عليه نصف الحد فهو  
العبد وأما الذي وجب عليه الحد فهو الحر وأما الذي وجب عليه نصف الحد فهو  
هو الاب وطئ جارية ولده وأما الذي لا يجب عليه شيء فهو المجنون من  
المخطأ البرهان وتفصيل الذي الراف بمسألة فومر في آخر كتاب الجهاد  
ولا تقبل الشهادة على من أقر بالزنا أربع مرات في غير حضور القاضي وفي  
التهذيب شهادة أربعة أنه أقر بالزنا لا حد عليهم ولا على المشهود عليه وفي الحاشية  
رجل أقر عند القاضي بأربع مرات فأمر القاضي برجمه ثم قال ما أقرت بشيء  
يندرى عنه الحد من حدود الكافة التغامر بمنع الشهادة على الزنا والسرقه  
بعضهم قدر واحد التغامر بشهر وبعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم  
فوضوا إلى رأي القاضي وأبى حنفية فوض ذلك إلى رأي القاضي ولم يقدروا  
بشهر وصاحبه قدره في الزنا بشهر وما فوقه وعليه الاعتماد فإن كان  
المشهود عليه في موضع لم يكن هناك قاض فحمل إلى بلد آخر فيه القاضي جاز  
الشهادة وإن تنعادت من حدود الحاشية وفيها الحدود خمسة حد الزنا وحد  
الشرب وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق أما الزنا وهو الإلاج  
الذكر في قبل الأجنبية ولو أكرهت على الزنا لا حد عليها عند الكل ومعنى المكره على  
الوطئ أن تكون مكروهة الوقت الإلاج أما لو أكرهت حتى اضطرحت ثم  
مكنت قبل الإلاج كانت مطاوعة وإذا أقر المحبوب بالزنا أو شهد الشهود  
عليه لا يجحد وإن أقر الخفي بالزنا أو شهد عليه الشهود حد وكذلك العتق عبد  
أقر بالزنا أربع مرات في حضور القاضي حد وقال زفر إذا كذب مولاه لا يجحد  
على الأخرى فزالت بكارة أحدى ما بفعل الأخرى يجب مهر المثل على الصبية ولو زنى  
صبى بصبية لا حد عليهما وعليه المهر لأنه مواخذ بأفعاله من التسهيل باب  
حد الشرب من شرب خمر أو لوطم فاحذ ورجعها موجودة أو جأؤه سكران  
ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان أو أقر به مرة وعند أبي يوسف مرتين  
وعلم شربه طوعا حد ثمانين سوطا للحر أربعين وللعبد متغز قاعا بدنه كرامة الزنا  
وإن أقر وشهدا عليه بعد زوال ريجها لا بعد المسافة لا يجحد خلا فالحد من  
حدود ملتقى الأبحر في باب حد الشرب ويقام الحد بعد الإفاقة ولو أقر سكران  
أو شهدا عليه بعد زوال ريجها لا بعد المسافة أو أقر كذلك أو رجوع عن أقراره لا يجحد  
ولا يثبت الشرب برجح الخمر ولا يبقاها بل يثبت بشهادة رجلين قيد برجلين  
لأن شهادة النساء لا تقبل في الحدود للشبهة أو يثبت بأقراره مرة صاحبها أي  
حال كون المقر صاحبها فلو أقر مع زوال عقله لا يجحد والسكران من النبيذ الذي يجحد  
هو من لا يفزع بين السماء والأرض وقال من يخلط كلامه قال في الحاشية به  
وبقولها

التغامر بمنع الشهادة فيها

أقر العبد بالزنا أربع

لا يجحد الجبة فعليه المهر

زالت بكارة أحدى ما

يثبت بأحد امرين وغير

وبقولها أفخ المشايخ وفي فتح القدير واحتاروه الفتوى لضعف دليل الامام  
من حدود الخمر في باب حد الشرب ولا يثبت أي شرب الخمر بشتم ريجها فيه لأن  
الراجحة تكون من غيرها كما قال الشاعر يقولون لا أذك شربت مدامة فقلت  
لهم لا بل أكلت سفر جلا من جمع الجورين سئل زين الدين ابن نجيم عن رجل أقر  
عند الحاكم أنه شرب الخمر طوعا أو سكر من غيره ثم رجع عن أقراره هل يقع رجوعه  
ولا حد عليه وأجاب نعم يقع رجوعه ويسقط عنه الحد والله أعلم إذا أقر مع وجود  
الراجحة بشرب الخمر حال صحوه أو شهد عليه رجلان حد أن علم شربه طوعا أو سكر  
وإن لم يكن كذلك بل وحده منه راجحة الخمر أو جلس مجلس الغسوق مع رفيقه  
قالوا يجب عليه ما التعزير الشديد اللاتيق بحالهما من الفتاوى الزينة أن من  
وجوه بيته الخمر وهو فاسق يعز من حدود الظهيرة وقد روي أن أبا  
حنيفة رأى رجلا في مكة اجتمع الناس عليه وقالوا وجدناه به جرة فيها الخمر  
دارادوا أن يقيموا عليه الحد وهو منكسر بها ولا يثبت تشهد عليه بذلك وقال  
رحم الله خلقا سبيله إذ لا يلزمه شيء شرعا فامتنعوا عن إجابته وقال لهم هل  
يجب عليكم الحد لوجود الات الزنا فيكم ولما سمعوا منه هذا الاعتراض الماوم  
فاستحسنوه وقبلوا بريد بالاستحياء وتفرقوا انتهى ومسألة الظهيرة مقيدة بأن  
كان صاحب البيت معروفا بشرب الخمر لأن العا في قوله وهو فاسق حاله كما لا  
يجب عليك انتهى سئل زين بن نجيم عن أدعي على آخر أنه شرب خمر أو سكر من غيره  
فأنكر هل يجلف أم لا وأجاب لا يجلف لأنه ليس من حقوق العبد والله أعلم ومن  
أقر بشرب الخمر أو السكر ثم رجع لم يجحد لأنه حال صحوه أو سكر من غيره  
في باب حد الشرب باب العذب هو حد الشرب كنية أي قدره وهو ثمانون  
سوطا إن كان حرا ونصفه إن كان القاذف عبدا وشوقا أي طوبى بثبوته كطوبى  
ثبوت قد الشرب فيثبت سببه وهو القذف بشهادة رجلين أو بأقرار القاذف  
مرة ولا تقبل فيه شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلى  
القاضي ولو أدى المذوف أن له بينة حاضرة على القاذف في مصره يجسه القاضي  
في قول أبي حنيفة إلى قيام القاضي عن مجلسه بريد به أنه يلا زمه ولا يأخذ منه  
كفيلة بنفسه في قول أبي حنيفة ومحمد فلو أقام المذوف شاهدا أو أحدا عدلا على  
القاذف وقال لا شاهد آخر في المصر قال أبو حنيفة يجسه القاضي وكذا لو أقام  
المدعى شاهدين مستورين لا يعرفهما القاضي بالعدالة فإنه يجسه وقال أبو يوسف  
لا يجس بقول الواحد العدل ويجحد الخمر أو العبد قاذف المسلم الحر البالغ العقل  
العفيف عن الزنا يخرج الكافر والعبد والصبى والمجنون أما الكافر فلقوله عليه  
السلام من أشرك بالله فليس بحض وأما العبد فلان الإحصان ينظم الحرية  
قال الله تعالى فليس بحض ما على المحصنات من العذاب فقذف العبد ولو مدبرا  
أو مكاتباً يوجب التعزير على قاذفه لا الحد وفي الحاشية ولا يجب حد القذف

السكران من يخلط كلامه

لا يثبت بشتم ريجها فيه

أن لم يثبت بأحد امرين

لا يجلف عدم الشرب

ما يجس القاذف به

لا يجحد قاذفهم



الا ان يكون المقذوف حراً ثبت حرته باقرار القاذف او با لينة اذا انكر القاذف  
 حرته وكذا لو انكر القاذف حرته نفسه وقال انا عبد وعطي حد الصيد كان القول  
 قوله انتهى من حدود المخ في باب حد القذف واجمعوا انه لو قال لا جنسية ليس  
 هذا الذي ولدته من زوجك لا يصير قاذفا عالم بقول انه من الزنا من فتح القذف في  
 باب اللعان صريحه احترازاً عما يكون بطريق الكناية بان قال الرجل يا زاني فقال  
 الاخر غير المحاطب صدقت لا يحد المصدق وكذا لو قال جامعت فلانة او فحرت  
 بها لا يحد لان الجماع المحرم قد يكون نكاحاً فاسد وغيره من يعقوب باشا في حد القذف  
 سئل صاحب المخ عن رجل قذف جماعة بالزنا قبل يجب لكل واحد حد واحد ام يحد لكل  
 حد واحد ام يحد لكل حد واحد اجاب قد صرح المشايخ في كثيرهم المعتمدة بانه يكتفى  
 بحد واحد لا تجوز جنائيات الحد جنسها بخلاف ما اذا اختلف جنسها بان زنى به  
 وقذف وشرب الخمر فانه يحد لكل واحد على حدة منها لعدم حصول المقصود  
 بالبيض اذا اغراض مختلفة فان المقصود من حد الزنا صيانة الانساب ومن  
 حد القذف صيانة الاعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل بكل  
 جنس الا ما قصد بشرعية وشمل اطلاقه ما اذا كان المقذوف واحداً او جماعة  
 قذفهم بكلمة واحدة او بكلمات وشمل ما اذا كان في يوم او ايام وما اذا اطلبوا الحد  
 كلهم او بعضهم وما اذا حضروا او حضروا في الحائنة وغيره وما اذا حد  
 القاذف الاسوطا ثم قذف اخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء عليه للثاني  
 للتداخل واما اذا قذف عبداً فاعنق ثم قذف اخر فاخذه الاول فضرب  
 اربعين ثم اخذه الثاني فانه يتم له ثمانين لان الاربعين وقع لها فيبقى اربعون  
 ولو قذف الثاني قبل ان ياتي به فالثمانون يكون لهما جميعاً ولا يضرب ثمانين  
 مستأنفا لان ما بقي تمام حد الاوارح فزان دخل فيه الاوارح كذا في فتح القدير  
 وغوايه الى التخييس وفي الخلاصة ولو قال لجماعة كلهم زان الا واحد يجب عليه  
 الحد لان القذف موجب الحد وكان لكل واحد منهم ان يدعي ما لم يبين المستثنى  
 انهم كمالهم كما علم الحكم فيه مما تقدم والله اعلم رجل قذف امرأة ولم يدخل بها حتى علم  
 انها اخته من الرضاة لاحد عليه لانه قد فرأى على انها زوجة وقذفها على انها زوجة  
 لا يوجب الحد فقد قذفها على ظن انه لا يجب عليه الحد من محبط السرى في باب  
 معرفة القذف ولو قال لا جنسية يا زانية فقالت زنت بك لا يحد الرجل لانه يحد  
 ويحد المرأة لقذفها الرجل من محبط السرى في باب الشبهة في القذف رجل  
 قذف ولده او ولده لا حد عليه ولو قذف اياه او امه او اخاه او عمة حد ولو  
 قال لامرأة يا زانية فقالت انت اذني مني حد الرجل وحده رجل قال لمن وطئ  
 امرأته الحايض او امته المجوسية باذنه عليه الحد من الحائنة في باب حد القذف  
**ق**ب ولو قال يا حرام زاده لا يجب حد القذف قال رحمه الله وقد كتب انه لو قال ذلك

المقذوف  
 القذف للقاذف في الزنا  
 رجل قذف جماعة بالزنا

الوالد

الوالد لولده يجب عليه التعزير من حدود الغيبة في باب حد القذف قلت لزوم  
 الحد على الزوج لزوجته مخالف لما تقدم من المحيط فنصت رجل قال لغيره  
 انت اذني الناس او قال اذني من فلان كان عليه الحد ولو قال اذني مني لا  
 حد عليه ولو قال لامرأة انت زانية فقالت المرأة انت اذني مني يحد الرجل  
 ولا يحد المرأة اما الرجل فلا نه قذفها بصرح الزنا ولم يوجد منها التشبيه الى الزنا  
 على الترجيح ويحتمل انها ارادت انت اذني من الزنا واعلم به مني فلا يحد على القذف  
 مع الاحتمال وكذلك اذا قال لا انسان مني فلا يحد على القذف مع الاحتمال انت  
 اذني الناس او اذني فلان لا حد عليه لما قلنا وروى عن ابي يوسف انه فروق  
 بين قوله اذني الناس بين قوله اذني مني او اذني من فلان فقال في الاول  
 يحد وفي الثاني لا يحد من حدود البدائع قال رجل لا خربا زني فرد الاخر كلامه  
 عليه بل لا اي بقوله لا بل انت حد الان معناه لا بل انت زان من الدرر  
 والفرق في باب حد القذف رجل قذف رجلاً بغير لسان العربية كان عليه  
 الحد من الحائنة في باب حد القذف اقر القاذف بالقذف فان اقام اربعة  
 على زنا المقذوف او اقر المقذوف بالزنى كما مر اي اربعة اربعة مجالس  
 حد المقذوف فان عجز القاذف واستأجل لاحضار شهوده في المصر يؤجل الى  
 قيام القاضي عن المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليذهب لطلبهم بل يحبس ويقال  
 ابعت اليهم من يحضروهم كذا في الدرر منقيا الى تحفة الفقهاء من المخ في باب حد  
 القذف التعزير لا يسقط بالتوبة كحد القذف كذا في التتمة من حدود الاشياء  
 في الفقه الثاني ولا يجوز العفو عن حد القذف ولا الاعتياض منه ولا الاثبات حتى  
 يبطل بموت المقذوف ويجوز طلب الابن الكافر لابييه المحصن وطلب العبد بقذف  
 ابيه وولده لولا يحد جده مع وجود ابيه وابن البنت بقذف جده الفاسد  
 ولا يطلب العبد مولاه بقذف امه الحرة ولا الابن اياه من حدود المختار  
 في باب حد القذف قذف ميتاً بغير الزنا بان قال كان فاسقا ونحوه هل لا حد  
 من ورثة ان يحاصم القاذف في التعزير قال وكان يحيل الى ان لهم ذلك لانهم  
 يتعزرون لكن لم يحزم الجواب فيه من حدود القنية قال صاحب المخ في فتاواه  
 وما ذكره مشايخنا في كتبهم المعتمدة من انه يعزير بقوله يا ابن النجبة يعيدانه  
 لولد الميت طلب التعزير بموجب شتمه اصله وبه صرح شيخنا في شرحه الكنز  
 انتهى قلت وقد علم مما تقدم الفرق بين حد القذف والتعزير بحيث ليس  
 لوارث المقذوف الميت ان يطلب قاذف ابيه الميت ولوارث المستوم  
 الميت ان يطلب شتام ابيه الميت ولو كان المقذوف حياً جاز لولده ان  
 يطلب قاذف ابيه الحي وكذا جاز لولد الولدان يطلب قاذف جده الصالح  
 والفاسد مع وجود ابيه كما افاده صاحب المختار فلا تفعل **باب**  
**التعزير** والتعزير على اربعة مراتب تعزير اشرف الاشرف كالفقراء

يحد قذف امرأة في رواية  
 قذف بغير لسان العربية  
 يحد القاذف ان لم يثبت  
 ما لا يجوز عن حد القذف  
 ما يجوز طلبه عن الحاضر  
 لولد الميت طلب التعزير



والعلوية وتغزير الاشراف كالدعاء فتنه وكبار التجار وتغزير اوساط الناس  
وتغزير الحسائس فالاول الاعلام لاغير وهو ان يقول القاضي بلغني انك  
تفعل كذا وكذا والثاني الاعلام والجور الى باب القاضي وتغزير اوساط هو  
السوقية الاعلام والجور الى باب القاضي والحبس وتغزير الحسائس الاعلام  
والجور الى باب القاضي والحبس والضرب وحق حبسه مع ضربه اذا احتج الى  
زيادة تأديب من موهود الدرر والغزير باب التغزير اذا صار الشافعي  
حنفيا ثم عاد الى مذهبه يغزير عند البعض لانتقاله الى المذهب الادون كذا  
في شفعة البرازية من اذى غيره يقول او فعل ولو فجز العين يغزير كما في  
النار خانية ولو قال لذي يا قري يا ثم ان شق عليه كذا في الغنية وضابط  
التغزير كل معصية ليس فيها حد مقدار تغزيرها وظاهر اقتضاهم انه  
يغزير على ما فيه الكفاية ولم اراه الا من حدود الاشياء في الفتى الثاني واقل  
التغزير ثلثة اسواط والكثرة تسعة وثلثون سوطا وعند ابي يوسف خمسة وسبعون  
سوطا ويجوز حبسه بعد الضرب واشد الضرب التغزير ثم حد الزنا ثم الشرب ثم  
الغذف ومن حزا وعز فمات فدمه يهدر بخلاف تغزير الزوج زوجته من حدود  
ملتقى الاجرة باب التغزير روى ابن سماعه عن ابي يوسف قاض رأى التغزير  
مائة فغزير رجلا مائة فمات قال لا اضمنه لانه قد ورد ان اكثر ما غزروا مائة  
فان زاد على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال لان ما زاد على مائة فغير مأثور  
فيه فيحصل القتل بفعل مأثور فيه وبفعل غير مأثور فيه فيضمن نصف الدية من  
حدود محيط السرحى في باب التغزير عن ابي يوسف رحمه الله القاضي اذا زاد  
على مائة فان يورى ذلك مصلحة فمات يجب به نصف الدية على بيت المال لانه ما  
بفعل مأثور فيه وغير مأثور فيه فتتصرف من تغزير الزانية قال يا منافق  
اوانت منافق تغزير من حدود الغنية في باب التغزير وفي الغنية الاب يغزير  
اذا شتم ولده مع كونه لا يجد له من حدود الاشياء في الفتى الثاني ويضربها اذا  
اذا شتمت الزوج وان كانت لا تفصل بياح طلاقها وان يلقى الله يومها عليه خير  
من ان يطأ لمن لا تفصل من تكاح البرازية في الفصل الثامن عشر يغزير من قذف  
مملوكا او كافرا بالزنا او قذف مسلما بيا فاسق ياكافرا يا خبيث يا سارق يا لص يا فاجر  
يا منافق بالوطء يامن بلعب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا ديونث  
يا محنت يا خائن يا ابن الفجأة يا سفلتة يا زنديق يا قوطبان يا  
ما دى الزواني والاصوص يا حرام زاده لا يغزير بيا حرام يا خنزير يا كلب يا  
تيس يا قرد يا حمام يا ابله يا ابن الحمام وابوه ليس كذلك يا مواج يا ضحكة يا كتم  
يا بقر يا حية يا ثعبان يا عديم التغزير في اعمار الى يا قرد فلظهور كذبه وذكر  
فما يحان عن امان ابي يوسف في يا خنزير يا حمار يغزير ثم قال في رواية محمد لا يغزير  
وهو الصالح وصاحب الهداية استحسن التغزير اذا كان المحاطب من الاشرف

وتبعه

باب الاجتهاد  
اذا اذنى غيره عقول او فعل  
ولو لم يضر العين يغزير

كل معصية ليس فيها حد  
من حد او عز فمات  
قدمه هدد

عز رجلا مائة فمات  
لا يضمن لو زاد على مائة  
فمات نصف الدية

يغزير بيا منافق وبنتم ولده  
ان كان لا يضر بياطلا

القاضي وجب التغزير

يغزير في خنزير وحمار وكل  
لونه الاشرف

وتبعه الزيلعي في شرح الكنز من حدود الخبز باب التغزير كذا في الملتقى ولو قال  
يا كلب او يا حمار او يا خنزير لم يغزروا ان كان المحاطب شريفا او فقيرا يغزير من تغزير  
المختار وعزير بقذف مملوك عبدا او امته او ام ولد او كافرا بالزنا لان هذا جنابة  
قذف وقد امتنع وجوب الحد لفقد الاحصان فوجب التغزير ولهذا يبلغ في  
التغزير غاية وفي الصور الانية الراى الى الامام وصور بان اخوان يجب فيهما  
البلوغ في التغزير غاية احدى ما اذا اصاب من الاجنبية كل حرام غير الجماع  
والثانية ما اذا اخذ السارق بعد ما جمع المناع قبل الاخراج كذا في الكاف وعزير  
يغزير مسلم بيا فاسق الا ان يكون معلوم الفسوق في لا يغزير ذكره قاضيان قاله  
فاراد انبائه لدفع التغزير لا يسمع لانه شهادة على المجرم المجرد بخلاف ما اذا قال  
يا زاني فاراد انبائه حيث يسمع لانه ثبت عليه الحد فلا يكون جرحا مجردا من الحد  
الدرر والغزير في باب التغزير الحمد مسلم دخل دار محبوب واركل ما يوجب  
الحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يواخذ به الا في القتل فيجب الدية في ماله عدا او  
حطاء يغزير على الورع البارد كالتغزير لموتة كذا في النافخانية من حدود  
الاشياء في الفتى الثاني سئل شيخ الاسلام ابن كمال يا شاعن رجل قال لزوجته  
برمى روسي فحبسه فماذا يلزمه شرعا واجاب يجب عليه حد القذف بقوله  
اياها برمى روسي ويلزمه التغزير بقوله اياها تحبه مذكورة في فتاواه انتهى  
ادعى سرقة على شخص وعجز عن اثباتها لا يغزير لان مقصود المدعى تحصيل ماله  
لا الشتم كما لو ادعى على اخريد عوى فوجب تكفير المدعى عليه وعجز عن اثبات  
ما ادعاه بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت يحد وقد تقدم تحريم هذا الجن  
من تغزير المنج قال له بيا فاسق ثم اراد اثبات فسقه بالبينة لم تقبل لانه لا يدخل  
تحت الحكم كما في الغنية من حدود الاشياء في الفتى الثاني يجوز للزوج ان يغزير  
زوجته على ترك الزينة وغسل الجنابة والخروج من المنزل وتترك الاجابة الى  
الفراش لان الضرب بهذه الاشياء يعود الى نفسه ولو ماتت من الضرب بهذه  
الاشياء يضمن الزوج لانه معتقد بوصف السلامة وان كان مباحا فان قلت لم  
لم يعقده المباح بوصف السلامة عند ابي حنيفة ومحمد فيما اذا جامع امرأة فماتت  
من الجماع او افضاها حيث لم يوجب عليه الضمان قلنا لان منافع البضع كانت  
مضمونة بالمرور ابتداء فلو وجبت الدية بموتها لزم ايجاب الضمان لمضمون  
واحد كذا في مجمع البحرين من تغزير الزانية وفي النهاية ليس له ان يضربها على ترك  
الصلوة لان المنفعة عائدة لهما من مجمع البحرين والشرادة على الشهادة وشهادة  
غالب فيه فيجوز فيه الابراء والعفو واليمين والشرادة على الشهادة وشهادة  
رجل وامرأتين كما في حقوق العباد بخلاف الحد الذي هو خالص حق الله تعالى  
حيث لم يجز شئ من ذلك شتم مسلم ذميا غزير كما تقدم تغزيره وعزير الموالي  
عبد والزوج زوجته على ترك الزينة وغسل الجنابة والخروج من المنزل وتترك

ما يجب البلوغ في التغزير  
غاية صور

كذا يجب البلوغ في الصغرين

الفروع بين روسي وتحبه

يغزير عن الورع البارد

ادعى سرقة على شخص وعجز  
عن اثباتها لا يغزير

مسائل الزوجين والضرب  
والضمان وعدمه

جاز ضربها في اربعة عشر شرط

لو ضربها بغير حق يغزير

الضرب لا يمنع وجوب التغزير



الاجابة الى الفرائض لا على ترك الصلوة والادب يعزى اليه جرم به من لا يحسد  
في مختصره وقد صرحوا بان الزوج اذا ضربها بغير حق وجب عليه التعزير والى  
يحيى عليك انه انما يجوز له ضربها على ترك الزينة اذا كانت قادرة عليه او كانت  
شرعية والا فلا كما انه يجوز ضربها لترك الاجابة اذا كانت طاهرة عن الخبث  
والنفاس الصغير لا يمنع وجوب التعزير فيجوز بين الصبيان قال الزبيدي في  
شرح الكونيتيخ التعزير لشيء لا يصح شي من هذه الحدود الا قول الشهادة على  
الشهادة والثاني شهادة النساء مع الرجال والثالث العفو والرابع التكليف  
والخامس انه شرع في حق الصبيان لانه من حقوق العباد ومثله في الكافة وفي  
القنية مراهق شتم عالما فعليه التعزير انتهى من حد او عزز فذلك فيه حد  
الامارة عززها زوجها فان دمها لا يكون حد لانه تاديبه مباح فيقتد  
بشرط السلامة ادعت عازوا ضاربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزز كما لو ضرب  
المعلم الصبي ضربا فاحشا فانه يعزى صريح بذلك في مجمع الفتاوى من حدود  
المخرج باب التعزير وذكر فيه ايضا لا يكون التعزير باخذ المال من الخافض في  
المذهب نصي على كونه المذهب مولانا صاحب البحر الرائق فيه بعد ان ذكر ما  
سنلى عليك قال ولم يذكر محمد رحم التعزير باخذ المال وقد قيل روى عن ابي  
يوسف ان التعزير من السلطان باخذ المال جائز كذا في الظهيرية وفي الخلاصة  
سمعت عن ثقة ان التعزير باخذ المال ان راي القاضي ذلك او الوالي جاز ومن  
جمله ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال انتهى وافادني البرازية  
ان معنى التعزير باخذ المال على القول به امساك شئ من ماله عنه مدة للزجر ثم  
يعيده الحاكم اليه لان ما اخذه الحاكم لنفسه او لبس المال كما يتوجه الظلمة اذا لا  
يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بغير سبب شرعي وفي المجتبى لم يذكر كيفية  
شروع الاثارة والتعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ انتهى وليس فيه تعزير  
كما هو مختار السرخسي كما قد مناه عنه بل هو موقوف الى راي القاضي لان به  
المقصود منه الزجر واحوال الناس مختلفة فيفوض الى راي القاضي انتهى ولوقال  
انا لا اعمل بفتوى الفقهاء او قال ليس كما قال العلماء فانه يعزى ولا يكفر من المجانية  
في كتاب المحظور والاباحة رجل خدع امرأة انسان واخرجها وزوجها من غيره او صغيرة  
يجبس الى ان يحدث توبة او يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في الولوالجية من  
حدود الاشياء في الفن الثاني وفي الملتقط من الفكاك وعن محمد بن خديع بنت رجل  
او امراته واخرجها من منزله فلا احبسه ابد حتى ياتي بها او يعلم موتها انتهى ولو قطع  
طرف صبي لم يعلم ضحته فغية حكومت عدل لادية من الاشياء في احكام الصبيان ولا يحبس  
والدخ دين ولده لانه لا عقوبة له فلا يستحق الولاء عقوبة لاجل الولد لان الثاني في  
حرم كان الحبس هو اما لانه فوقه وكذا اذا قذفه ولا تعصى منه اذا قتل اما اذا

مطلبا  
جميع ما يقع في التعزير ولا يخلو من حدود  
مطلبا  
حدود من هلك في التعزير  
والحد الابدية  
مطلبا  
يعزى الزوج والمعلم في الفاضل  
لا يكون التعزير باخذ مال من الخافض  
في المذهب  
ان راي القاضي او الوالي جاز  
مطلبا  
اولا يجوز لاحد من المسلمين  
اخذ مال احد بغير سبب  
مطلبا  
التعزير باخذ المال كان في  
ابتداء الاسلام  
مطلبا  
في كلتيه يعزى ولا يكفر  
من سبب في الارض بالفساد  
من خدع امرأة رجل  
مطلبا  
قطع طرف صبي لم يعلم ضحته  
ما فعله الاب الى ولده عفو

امتنع

امتنع عن الانفاق عليه محبس وكذا كل من يجب عليه النفقة فاي عن الانفاق سعي  
في هلاكهم ويجوز ان يحبس الولد لفسده الى هلاك الولد من حدود في العذر فائدة  
يفرق بين الحد والتعزير وجوه عشرة الاول في عدم التعزير في طرف العقلة لكنه  
مقدر في طرف الكثرة بما لا يبلغ الكثرة وجوه كثير من العامة لان عمر رضي الله عنه  
جلد زوجه زورا وكذا باعليه ونقش حاتم مثل حاتم مائة فتنبغ فيه قوم فقال اذكر في  
الطعن وكنت ناسا فجلده بعد ذلك مائة اخرى والثاني في استواء الحر والعبد  
فيه والثالث انه تابع للمفسدة وان لم تكن معصية كتاديب الصبيان والبهائم به  
والرابع استصلا حالهم وبعض الاحباب يطول هذا التاديب من القواعد والقوائد  
واما شرائط وجوبه فالعقل فقط فيعزى كل عاقل ارتكب جنائية ليس لها حد مقدر  
سواء كان حرا وعبد اذرا او انثى مسلما او كافرا بالغا او صبيبا بعد ان يكون عاقل  
لان هؤلاء من اهل العقوبة الا الصبي العاقل فانه يعزى تاديبا لا عقوبة لانه  
من اهل التاديب الا ترى الى ما روى عن رسول الله عليه السلام مروا صبا فكم  
بالصلوة اذا بلغوا سبعا واخبروهم عليها اذا بلغوا عشرة وذلك بطبيعة التاديب لا  
بطبيعة العقوبة لانها تستدعي الجنائية وفعل الصبي لا يوصف بكونه جنائية بخلاف  
المجنون والصبي الذي لا يعقل لانها ليس من اهل العقوبة ولا من اهل التاديب به  
من حدود البدائع في فصل اما شرائط التعزير المحر والعبد والمسلم والذي في التعزير  
سواء من تعزير المجانية وفي مشكل الآثار واقامة التعزير الى الامام عند ابي  
حنيفة وابي يوسف ومحمد والشافعي والعفوا ليه ايضا قال الطحاوي وعندي  
ان العفو ثابت للذي جنى عليه قال ولعل ما قالوا ان العفو الى الامام فذلك  
في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير  
ان يحسن على انسان من حدود القنية في باب التعزير قلت على خروج الطحاوي  
عفو التعزير الى المجنب عليه لان الحق صادر له بخلاف اقامته فان اقامته الى الامام  
والى من ولاه الامام وبقوله افنى المولى المرحوم جوي زاده انتهى قد صرح به  
مشايخنا في مستحق القصاص من يستحق مبراة على فرايض الله تعالى تدخل فيه  
الزوجة وكذا الولد من ديات البحر واللوات كذا في المجانية ضرب غيره بغير حق  
وضربه المضروب يعزى ان ويبدأ باقامة التعزير بالبادى منها لانه اظلم والوجوب  
عليه اسبق كذا في القنية ولو قال لغيره يا خبيث فجاذه بمثل جاز لانه انتصار  
بعد الظلم وذلك ما دون فيه قال الله تعالى ومن انتصر بعد ظلمه فاولئك مع الذين  
من سبيل والعفو افضل قال الله تعالى ومن عفى واصلى حاجه عم الله وان كانت  
تلك الكلمة موجبة للمحو لا ينبغي له ان يجيبه بمثل نحو اعمى ايجاب الحد على  
نفسه كذا في مجمع الفتاوى من المخرج باب التعزير سئل صاحب المخرج عن قال  
لاخر انت شارب الخمر وقال الاخر لمثل مقالة فهل يعزى كل واحد منهما او  
او ليكافيان وهل يثبت كون احدهما شارب الخمر بوجود الواجبة واجاب الذي

مطلبا  
يفرق بين الحد والتعزير  
من وجوه عشرة  
مطلبا  
من زور كتابا وحاشا بما يجلد مائتين  
مطلبا  
لا يعزى المجنون والصبي الذي لا يعقل  
مطلبا  
اقامة التعزير الى الامام وعنفه  
الى المجنب عليه  
مطلبا  
ان مستحق القصاص من مستحق  
مبراة  
مطلبا  
قال مثل مقالة جاز في التعزير  
لا الحد  
مطلبا  
انه يكتافيان

واذا وجد الرجل رجلا اجنبا مع امراته وحادية  
او محارمة في بيت حال او مفارقة حاله فغلب  
عاطفه انه تزنى بها فانه لا يعقل ما اذا اشترا  
الفعل والافعال العامة في البيوت قال  
فلما احتج هذا الاقامة للبيوت قال  
بعض العلماء ليس له الرخصة الا الفل  
حراري في اعلامة الحد كالقبلة واللس  
والعباس الحاروي



يفيده كلام المحقق الكمال في شرح الهداية انها يتكافيان ولا يعز كل منهما للآخر  
 لان التعزير جرح أدنى وقد وجب له وعليه مثل ما وجب للآخر فنسقط ان ترى  
 ولا يثبت شرب الخمر بوجود الحية والله اعلم قال رحمه الله في فتاواه سئلت  
 عن رجل شرب يودي المسلمين بيده ولسانه فهل ينعى عن بلده لقطع شره فاجبت  
 قال شيخ الاسلام العينة انه ينعى وبه اثنى عبد الله ابن عمر رضي الله عنه واصل حديث  
 من اكل ثوما او بصلا فلا يقرب مسجدنا فينفي من اذى الناس بالمسجد عنه بان  
 يخرج منه ومن اذاه مطلقا فينفي عن البلدة ذكره في شرح البحار من كتاب  
 الصلوة في شرح ذلك الحديث والله اعلم قال في البحر قالوا لكل مسلم اقامة التعزير  
 حال مباشرة المعصية وبعد اى بعد حالة المباشرة ليس ذلك لغیر الحاكم قال في  
 القنية رأى غيره عا فاحشته موحية للتعزير فعززه بغير اذن المحتسب فليحتسب  
 ان يعز والمعتز ان عززه بعد الفراغ منها قال رضي الله عنه قوله ان عززه بعد  
 الفراغ منها فيه اشارة الى انه لو عززه حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك  
 وانه حسن لان ذلك نهي عن المنكر وكل احد ما يوربه وبعد الفراغ ليس بهي شيء  
 عن المنكولات الهوى من ماضى لا يتصور فيه تعزير او ذلك الى الامام انتهى  
 وفي البرازية ان كان في فعل فاحشة يجوز لكل احد وبعد الفراغ لا يقيم الا الامام  
 وعلم هذا الوركي مسلما يزن في حل له قتله وانما يمنع لانه لا يصدق انتهى من حدود  
 المنع في باب التعزير رجل رأى رجلا يرفى بامرأة او بامرأة رجل آخر وهو محصن  
 فصاح به ولم يهرب ولم يمنع عن الزنا هل لهذا الرجل قتله ولو قتله فلا قصاص عليه  
 من جنابات الحانية في باب القتل سئل الهندواي عن رجل وجد رجلا مع امرأة  
 جمل له قتله قال ان كان يعلم انه يزوجها بالصباح والضرب بهامدون السلام لا وان  
 علم انه لا يزوجها الا بالقتل حل له القتل وان طأ وعته المرأة حل له قتلها ايضا وفي  
 المنية رأى رجلا مع امرأة او مع محرمه وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا  
 من الزليقة في كتاب الجنابات قال الزاهد في شرحه للقدوري الاصل في كل شخص  
 اذا رأى مسلما يزن في ان يحل له قتله وانما يمنع خوفا ان يقتله ولا يصدق في انه يزن  
 انتهى وفي منية المفتي اراد ان يكون غلاما او امرأة عا الفاحشة فلم يستطيع دفعه  
 الا بالقتل فدفعه هدر انتهى من حدود المنع في باب التعزير كذا في كراهية خزانة الفتاوى  
 من رأى رجلا انه يزن امرأة او جارية او مع محرم له وهو مكره لها فله قتله ولو كانا  
 مطاوعتين قتل الرجل والمرأة جميعا والكلام في اثباته اذا انكر وادته فغيب وهو اصحها  
 ان كان القتلان في فراش واحد او في منزل واحد فاليمين على القاتل وقيل ان صدر  
 القتل ممن يستبعد منه ذلك وهما متهمان قبل ذلك فالقول قول القاتل مع يمينه وقيل  
 يخلف بالله خمس مرات كما لو قال ذلك في حيوتها ومع ذلك قتل الرجل والا في الاول  
 كما لو قال الجار مع قطع الطريق ولم يطلب منهم الا اليدين لوقيل رجل منهم في المعاملة  
 حلف بالله ما قتلناه الا في المعاملة على اموالنا اذا انكر وادته قاطع الطريق وكذا

لوقلت

ينبغي الحد في كل بلد  
 يعز كل مسلم حال مباشرة  
 المعصية  
 فيبعد حال المباشرة ليس ذلك  
 لغیر الحاكم  
 فلم يرب ولم يمنع عن الزنا  
 حل له قتله  
 نهما مطاوعتان قتل الرجل  
 والمرأة  
 فيمنع عن القتل اذا لا يصدق  
 اراد ان يكون غلاما او امرأة  
 طويلا اثباته اذا انكر وادته  
 الزنا  
 حلف الجار والمرأة المكره  
 بینه  
 لم يثبت على المقاتل  
 المفضح  
 يجب قتل الادنى المؤدى

لوقلت امواته رجلا مكرها لها على الزنا كذا مذكورة القنية من جنابات جامع  
 الفتاوى اذا رأى امرأة او بنته او امته في الزنا حل له ان يسقيه السم  
 اذا خاف الفصح من الاظهار من خزانة الفتاوى قال القاضي الامام ملك الملوك  
 ابو العلاء الناصحي لما سئل عن قتل الزنور والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل  
 يجوز واجاب يجب قتل الادنى المؤذى فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا انتهى من  
 حدود المنع في باب التعزير وفيه ايضا من وطئ بشبهة عذرة ومن لطم مسلما او رفع  
 منديل في السوق عن رأسه عذرة عن اصحابنا فيمن اعتاد الفسوق بانواع الفساد يلام  
 عليه بيته كذا في الفتاوى السراجية انتهى ومن يترام بالقتل او السرقة او ضرب  
 الناس بحبس ويحمله في السجن الا ان يظهر توبته من حدود المعانة والاشارة  
 يعز في موضع الزمة الا ترى انه لو داه جالس مع الفساق في مجلس الفسوق يعز  
 وان كان ماشيا من كراهته المعانة قال في البرازية اذا لا يجوز لاحد من  
 المسلمين اخذ مال احد بغير سبب شرعي وزاد في البحر وكذا تعزير بغير حجة  
 شرعية تقتضي ذلك لان التعزير جرح أدنى ولا يسقط بالتوبة وكان الله  
 عليه حسبا من حدود المنع في باب التعزير **كتاب السرقة** هي اخذ ممتلك  
 خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حوز لا ملك له فيه ولا شبهة وتثبت بما  
 يثبت به الشرب فان سرق مكلف حرا وعبد ذلك القدر يحوز المكان او حافظ  
 او اقربها او شهد عليه وسلمها الامام عن السرقة ما هي وكيف هي وثبت في  
 واين هي وكما هي ومن سرق وبيها قطع وان كانوا جميعا واصاب كلا منهم قدر  
 نصيبها قطعوا وان تولي الاخذ بعضهم من سرقة ملتقى الاجر وسوق جماعة  
 وتولى الاخذ بعضهم قطعوا اذا اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم لان المقنن  
 وبين السارق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون للدفع فلو امتنع الحد يثب  
 لا تمتنع القطع في الشراعي فيؤدي الى فتح باب الفساد فيجوز عليهم الحد جميعا  
 استخسا ناسد هذا الباب سواء خرجوا معه من الحوز وبعده في فوره او خرج  
 هو بعدهم في فوره لان بذلك يحصل التعاون منه من سرقة الزليقة واذا قطع السارق  
 والعين قائمة في يده ردت على صاحبها ببقائها في ملكه وان كانت مسربة لم يضمن  
 وهذا الاطلاق يشمل الهلاك من سرقة الهداية في فصل كيفية القطع ولا عزم  
 على السارق بعد ما قطعت يمينه وفي الكافي هذا اذا كان بعد القطع وان كان  
 قبله فان قال المالك انا اضمنه لم يقطع عندنا وان قال انا اختار القطع يقطع  
 ولا يضمن انتهى لان القطع والظمان لا يجتمعان من سرقة المنع في باب كيفية القطع  
 من ثقب البيت وادخل يده فيه واخذ شيئا لم يقطع وعن ابي يوسف في الاملاء  
 انه يقطع وعن ابي يوسف في الاملاء انه يقطع لانه اخراج المال من الحوز وهو  
 المقصود فلا يشترط الدخول فيه كما اذا دخل يده في صندوق الصبري واخرج  
 الفطري ولنا ان هنك الحوز يشترط فيه الكمال تحوزا عن شبهة عدم الكمال

لان يسقيه السم اذا خاف  
 الفصح  
 يجب قتل الادنى المؤذى  
 نظم ما اورد في منديل في السوق  
 من اعتاد الفسوق بانواع الفساد  
 الانسان يعز في موضع الزمة  
 من يترام بالقتل او السرقة او ضرب  
 لا يجوز لاحد تعزير احد بغير حجة  
 تثبت برجلين اذا اشادة  
 العبد في السرقة كالحرة  
 لو اصاب كلا منهم قدر نصيبها  
 قطعوا  
 وان يتولى الاخذ بعضهم  
 بعد القطع اخذ مائة قايمة  
 والالم يضمنها  
 لا يضمن السارق بعد ما  
 قطعت يمينه  
 فالمالك يضمن من القطع  
 والنضامين  
 ثبت سينا وادخل يده  
 واخذ شيئا لم يقطع  
 ادخل يده في صندوق الصبري  
 واخرج المال يقطع



في الدخول وقد امكن اعتباره والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لان الممكن فيه ادخال اليد دون الدخول من حدود الهداية في فصل في الحوز والاخذ منه او دخل بيتا وناول من هو خارج حيث لا يقطع عليه لان الاول لم يخرج للاعتراض بدعوى على المال قبل خروجه والثاني لم يملك الحوز فلم تتم السرقة من كل واحد من سرقة الدرر والغرر قال ابو حنيفة في الاثني اذا سرق له يقطع لجره بل مال غيره وجوز لان لا يهتدي معرفته يقينا من ميسر السرق حتى قبيل باب ما يقطع فيه واذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يعم بنية معناه بعد ما اذا شهد الشاهدان بالسرقة وقال الشافعي لا يسقط تجرد الدعوى لانه لا ينجح عنه سارق فيؤدي الى سد باب الحد ولنا ان الشبهة دارنة للحد فتتحقق بمجرد الدعوى ولا اعتبار بما قال بريل صحة الرجوع بعد الاقرار من سرقة الهداية في فصل في كيفية القطع سئل زين بن نجيم عن اقرب السرق ورجع عن اقراره هل يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد واجاب نعم يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد ويلزمه المال والله اعلم قال صاحب الميسر اذا حكم بالقطع بشهود في السرقة ثم انقلت او لم يكن عليه حكم حتى انقلت فاخذ بعد زمان لم يقطع لما بينا ان حد السرقة لا يقام بحجة البينة بعد تقادم العهد والعارض في الحدود بعد القضاء قبل الاستيفاء كالعارض قبل القضاء وان اتبعه اهل الشرطة فاخذه من ساعته قطعت يده لان مجرد الهرب ليس يسقط للحد عنه ولانه لا يمكن هنا تهمة التهاون والتقصير في الطلب من احد ثم ذكر بعد ذلك في موضع اخر اذا اقر بالسرقة ثم هرب لم يطلب وان كان في فورها ذلك لان هربه دليل رجوعه ولورجوعه عن الاقرار لم يقطع فذلك اذا هرب ولكنه ان اقر به بعد ذلك كان ضامنا للمال كما لو رجع عن اقراره فانه يسقط القطع به دون الضمان من شرح النظم الوهاب في كتاب السرقة رجل ادعى على رجل سرقة وقتبه الى السلطان فطلب من السلطان ان يضربه فضربه مرة او مرتين اعيد الى السجن من غير ان يعترف فخاف المحبوس من التعذيب والضرب فصعد الى السطح ليقر فسقط من السطح ومات وقد لحقه غرامة في هذه الحادثة وقد ظهر السرقة على يد رجل كان للورثة ان ياخذوا صاحب السرقة بدية ابراهم وبالغرامة التي اذاها الى السلطان لان الكل حصل بتسليمه وهو عقد في هذا السبب هكذا ذكر في مجموع النوازل قبل هذا الجواب يستقيم في حق الغرامة اصله مشكلة السبعية غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السطح باختياره وقيل هو مستقيم في حق الدية ايضا لانه مكره على الصعود والغرر من حيث المعنى لانه انما قصد الغرر خوفا على نفسه من التعذيب من وجيز السرق حتى قبيل كتاب السرقة او لم يطالب المالك وان اقر السارق لم يقطع فلان الدعوى شرط فلا بد من المطالبة من سرقة الدرر والغرر في فصل يقطع بين السارق ومنه ان يكون للمسروق منه بدعي حجة على المال حتى لا يقطع

ادخل بيتا ودفعه الى من هو خارج لا يقطع عليه  
لا يقطع الا على بالسرقة  
ادعى السارق ان مال ملكه اودع حكم عليه بالقطع او لم يعم حتى انقلت  
وان اتبعه اهل الشرطة فاخذه من ساعته يقطع  
اقر بالسرقة ثم هرب لم يقطع وضمن المال  
لو رجع عن الاقرار لم يقطع وضمن المال  
فلورثة ان ياخذوا صاحب السرقة بدية ابراهم وبالغرامة  
اذاها الى السلطان  
ان لم يطالبه صاحب السرقة لا يقطع السارق من السارق

السارق من السارق من مشتمل الاحكام في اول كتاب السرقة وفي المسئلة لا اما ان يقتل السارق سياسته لسعيه في الادنى بالفساد من سرقة الدرر والغرر قبيل فصل يقطع بين السارق قال في كتاب الاصل لو سرق من اجنبية ثم تزوجها قبل ان يرفعها الى الامام لا يقطع ولو سرق من امرأته ثم طلقها قبل ان يرفعها لا يقطع وان ردت السرقة الى صاحبها قبل ان يرفع الامام لا يقطع من اجناس الناطقي في كتاب السرقة وعلى هذا يخرج السرقة من الغريم وجملة الكلام فيه ان الامر لا يجلو اما ان يكون سرق منه خلاف الجنس فان سرق جنس حقه بان سرق حنة عشرة وله عليه عشرة فان كان دينه عليه حالا لا يقطع لان الاخذ مباح له لانه ظفر بجنس حقه ومن له الحق اذا ظفر بجنس حقه يباح له اخذه واذا اخذه يصير مستوفيا حقه وكذلك اذا سرق اكثر من مقدار حقه لان بعض المأخوذ حقه على الشيوع ولا يقطع فيه فكذا في الباقي كما اذا سرق مالا مشتركا وان كان دينه مؤجلا فالقياس ان يقطع وفي الاستحسان لا يقطع وجه القياس ان الدين اذا كان مؤجلا فليس له حق الاخذ قبل حلول الاجل الا يقرى ان الغريم ان يسترده منه فصار كما اذا سرق اجنبى وجه الاستحسان ان حق الاخذ ان لم يثبت قبل حلول الاجل به فبسبب ثبوت حق الاخذ قائم وهو دين لان فائده التاجيل في تأخير المطالبة لا في سقوط الدين فصام بسبب ثبوت يورث الشبهة وان سرق خلاف جنس حقه بان كان عليه درهم فسرق منه دنانيرا وعرضه فقطع هكذا اطلق الكرخي وذكر في كتاب السرقة انه اذا سرق العروى ثم قال اخذت لاجل حتى لا يقطع فيعمل مطلق قول الكرخي على المطلق وهو ما اذا سرق ولم يقل اخذت لاجل حتى لانه اذا لم يفعل فقد اخذ مالا ليس له حق اخذه الا ترى انه لا يصير قصاصا الا بالاستبدال به والترضى ولم يتأول الاخذ ايضا فكان اخذه بغير وجه ولا شبهة الحق وهذا يدل على انه لا يفيد بخلاف قول من يقول من الفقهاء ان لصاحب الحق اذا ظفر بخلاف جنس حقه ان ياخذه لانه قول لم يقل به احد من السلف فلا يصير احتلا فامور فالشبهة واذا قال اخذت لاجل حتى فقد اخذه متأولا لانه اعتبر المعنى وهو المالملة لا الصورة والاموال كلها في معنى المالملة متجانسة فكان اخذ اعم تاويل فلا يقطع ولو اخذ صنفا من الدراهم اجود من حقه من حيث الاصل وانما خالف من حيث الوصف الا ترى انه لو رخص به بصير مستوفيا حقه لا يكون مستبدا لا حتى يجوز في الصرف والسلم مع ان الاستبدال ببديل الصرف والسلم لا يجوز وان كان المأخوذ من جنس حقه من حيث الاصل يثبت شبهة حق الاخذ فتلحق بالحقيقة في باب الحد كما في الدين المؤجل ولو سرق حليا من فضة وعليه درهم او حليا من ذهب وعليه دنانير يقطع لان هذا لا يصير قصاصا حقه الا بالموضات ويكون ذلك تبعا واستبدال الفاشية العروى وان كان السارق استهلك العروى والحلى وجب عليه قيمته وهو المثل الذي عليه من العين فان هذا يقطع ايضا لان المعاصرة انما تقع بعد الاستهلاك فلا تنق

يقتل السارق سياسته  
سرق من اجنبية ثم تزوجها  
سرق من امرأته ثم طلقها  
الى صاحبها قبل الرفع  
لو كان المسروق من جنس حقه وكان حالا لم يقطع  
اذا ظفر بجنس حقه له اخذه  
سرق الدين من مدبونه جنس حقه  
سرق اكثر من مقدار حقه للمدبون ان يسترده قبل حلول الاجل  
ان سرق خلاف جنس حقه لصاحب الحق اخذ خلاف جنس حقه  
هو قول لم يقل به احد من السلف  
سرق حليا من فضة او ذهب لو قال بعد سرقتها اخذت لاجل حتى لم يقطع



سقوط القطع ولوسر ومكاتب او عبد من غريم مولاه يقطع لانه ليس له حق قبض دين المولى بامره فصار كالاجنبي حتى لو كان المولى وكله بقبض الدين لا يقطع لثبوت حق القبض له بالوكالة فصار كصاحب الدين ولوسر من غريم العبد المأذون وان لم يكن على العبد دين لم يقطع لان ذلك ملك مولاه فكان له حقه اخذه وان كان عليه دين قطع لانه ليس له حق القبض فصار كالاجنبي ولوسر من غريم ابنة او ولده يقطع لانه لا حق له فيه ولا في قبضه الا اذا كان غريم ولد الصغير فلا يقطع لان حق القبض له كما في دين نفسه من سرقة البدائع فصل واما ما يرجع الى المسروق قال في النظر بينية واذا اقر بالسرقه مكرها فاقراه باطل ومن المتأخرين من افه بصحته وسئل حسن بن زياد ايجل ضرب السارق حتى يقر قال مالم يقطع التعم ولم يبتين العظم ولم يزد على هذا انتهى وفي التجنيس لا ينفذ ببقوة السارق لانه جود فلا ينفذ به انتهى وفي الترافقة اذا ادعى على آخر السرقة فعليه البينة وعلم المذمعي عليه البين واما الضرب فمخلاف الشرع انتهى من سرقة الخ ولوشهد ذميان على مسلم وذمى بسرقة مال واحد لا يقطع الذي من محيط السرقة حتى قبيل كتاب السرقة سئل زين بن نجيم عن العبد اذا سرق من الاجنبي نصا بامن حرز بلا شبهة هل حكمه حكم الخورف القطع واجاب نعم حكمه حكم الخورف القطع والله اعلم

**باب قطع الطريق** من قصده اى قطع الطريق وهو معصوم اى والحال ان القاصد معصوم الدم بان كان مسلما او ذميا حرا كان او عبدا قيد بالعصمة لانه لو كان حربيا غلب علينا في دارنا يكون من استبيلاء الكفار وسيجيى بيانه على شخص معصوم بان يكون مسلما او ذميا فاخذ قبل اخذ شئ وقتل اى القاطع صار ما خوذ اقبل ان ياخذ شئا وقبل ان يقتل احدا جس بعد التفريق حتى يتوب وان اخذ مالا وصاب منه كلاً نصا با قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف هذه هي الحالة الثالثة وهي ان يؤخذ بعدما اخذ المال ولم يقتل النفس وحكمه ان يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى بشرطين احدهما ان يكون ذلك المال معصوما والثاني ان يكون نصا با وان قتل نفسا معصومة ولم ياخذ المال قتل هذا اى هذه القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص وهذه هي الحالة الثالثة ويظهر من هذا بقوله فلا يعفوه ولي ولا يشترط ان يكون القتل موجبا للقصاص من مباشرة الكل والالة لانه وجب في مقابلة الجنابة على حق الله في الجارية وكذا قال في المجنبى ويقتل الكل في الحالة الثالثة هذا او عصى او بغىهم ويصير كالجماعة قتلوا واحدا به قضى رسول الله عليه السلام في اصحابه ابي بردة انتهى وان قتل واخذ مالا قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا ويحبط بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلثة ايام ولا اكثر منها هذه الحالة الرابعة وهي ان يؤخذ وقد قتل النفس واخذ المال وبعد اقامته الحد عليه لا يقيم ما فعل من اخذ مال واستهلكه وهلاكه كما في السرقة الصغرى وتجوز الاحكام المذكورة على الكل

مباشرة

بمباشرة بعضهم ومجرو عصا لهم كسيف وان انضم الى الجرح فاخذ قطع وهو جرحه  
بيان للحالة الخامسة لهم وهي ان ياخذ المال ويجرح انسانا فيقطع يده ورجله  
من خلاف ولا يجب شيئا لاجل الجرح وان جرح فقط او قتل عمدا فتاب قبل ان  
يأخذ او كان فيهم غير مكلف كالصبي والمجنون او زورهم بحوم من المقتوع  
عليه او وقع بعض العاقلة على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا في مصر وبي  
نصرين فلا حد في هذه المسائل كلها وللولى القود والادنى او العفو ان  
كان القتل عمدا فلولى القود وان كان غير عمدا فالدية ويكون للولى العفو  
وقد تقدم تقرير هذا العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية  
ويجوز ان يقال دون ماله وان لم يبلغ نصابا فيقتل من يقال عليه الاطلاق قوله  
عليه السلام من قتل دون ماله فهو شهيد كذا في فتح القدير ومن تكرر الخطف منه  
في المصر اى حنق مرارا كما في شرع مسكين للكفر قتل به لانه صار ساعيا في الارض  
بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والا بان حنق مرة لا يلاي لا يقتل  
به عند الامام وانما تجب الدية على العاقلة وهي نظير القتل بالثقل وضوح الزليق  
بان القتل عند التكرار انما هو بطريق السياسة ومنها ما حكى عن الفقيه ابي بكر الاشعش  
ان المدعى عليه بالسرقه اذا انكر فلا مام ان يعمل فيه بالكره اية فان غلب على ظنه  
انه سارق وان المال المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كمالوداه الامام جالسا  
مع الفساق في مجلس الشراب وكما لوداه عيشي مع السراو وبغلة الظن اجازوا  
قتل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه انه يقتله فله  
ان يقتله وحكى عن عصام بن يوسف انه دخل على امير بلخ فاتي بسارق فأنكر  
السرقه فقال الامير لعصام ماذا يجب عليه فقال على المدعى البينة وعلى المنكوب البيني  
واموال امير يتعذيب السارق فاقربها واظهرها فقال الامير لعصام ما تقول في هذا  
فقال عصام ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا الكل من سرقه المخرج في باب  
قطع الطريق وقد مر في آخر باب التعزير من جنائيات جامع الفتاوى لو قاتل  
التجار مع قطاع الطريق لم يطلب منهم غير البينة لو قتل رجل منهم في المقاذية  
حلقت باثمه ما قتلناه الا في المقاذية على اموالنا اذا انكر وادرت قاطع الطريق انما  
كتاب العناق واذا كان بين شركيين فاعتق اهدهما نصيبه عتق وكان  
شريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد  
من عناق الهداية في باب العبد يفتق بعضه اعتق رجل حصته من المملوك المشترك  
بينه وبين غيره فلتشريكه الاعناق او الاستسعاء فقط والولاء لها لانها المعقود  
او تضمينه اى لشريكه ان يضمه لو كان المعقود موسرا بان يملك قدر قيمة نصيب  
الآخر من عناق الدود والغور ومنها ضمان عتق العبد المشترك اذا اعتقه  
احدها وكان موسرا واحتمار الساكت تضمينه فالمعتبر القيمة يوم الاعناق  
كما اعتبر حاله من اليسار والعسار فيه كما ذكره الزليعي من الاشباه قبل الكلام

۱۴۰۰



في اجرة المثل ولد وهو عبد لاجنبي فزوج الاب جاريتيه من ذلك في نفي مولاه فولدت الجارية ولدا فزوج لانه ولد للمولى من العادة في فصل الاربعين واذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه وصات ام ولده وعليه قيمتها وليس عليه عقربها ولا قيمة ولدها وقد ذكر المسئلة بدلا لها في كتاب النكاح من هذا الكتاب وانما لم يضمن قيمة الولد لانه انما هو حرة الاصل لا استنسا والمالك الى ما قيل الاستيلاء وان وطئ اب الاب مع بقاء الاب لم يثبت لانه لا ولاية للجد حل قيام الاب ولو كان الاب ميتا ثبت من الجد كما ثبت من الاب لظهور ولاية عند فقد الاب ورق الاب وكفر بمنزلة موته لانه قاطع للولاية من عناق الهداية في باب الاستيلاء ولو استحق بدل الكتابة من المولى يرجع بمثله على العبد لان الكتابة معاوضة وتعلق العتق به باداء العوض فمن حيث انه تعلق عتق بوجود الشرط وهو اداء الالف اليه كما في تعليق العتق باداء الالف اليه ومن حيث انه معاوضة منه لم يسلم البدل الى المولى يرجع بمثله لان العتق لا يمكن فسخه وكذلك لو تبرع من العبد رجل بدل الكتابة فاداه ثم استحق لم يبطل عتقه ويرجع المولى بمثله على العبد دون الالف من تحيط السرحى قبل كتابة عتق رجل تجر بامة فولدت ثم اشتراها لاص ام ولده استحسننا وان اشترى الولد عتق من عتاق فتح القدير ولا عتق بدو الملك ولا بدان يكون العبد في ملكه حتى لو اعتق عبد غيره لا ينفذ لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن ادم من عتاق البدائع كذا في باب نكاح الرقيق من الاله والا يضر من قال لغيره اعتق عبدك على الف درهم على ففعل لا يلزمه شيء فيبيع العتق من المأمور بخلاف ما اذا قال لغيره طلق امرأتك على الف درهم على ففعل حيث يجب الالف على الامر لان اشتراط البدل على الاجنبي في الطلاق جائز وفي العتاق لا يجوز من عتاق الهداية في باب العتق عاجل وليس لعبد معتق غير سائر ومولاه يعطيه ما يختار وهذه المسئلة نقلتها من الفتاوى الظهيرية ولم ارها في غيرها من عتاق المنظومة الوهبانية والعبد لا يملك وان ملكه سيده ولا يكون وصيا الا اذا كان عبد الموصي والورثة صفاء عند الامام الاعظم من الاشياء في احكام العبد لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا له الغالي كنت حرا فلما دفع اليه الف قال مولاه هذه التي اكسبر اقبل التعليق فهي ملكي ولم اقبلها من بدل الكتابة فماذا الحكم فيه واجاب ان اكسبر اقبل التعليق يرجع المولى عليه بمثله وعتق ولو بعده لم يرجع وعتق لما في الهداية في كتاب العتق في باب التعليق ثم لو ادعى الف اكسبر اقبل التعليق يرجع المولى عليه في عتق واستحقاقها ولو كان اكسبر ابده لم يرجع المولى عليه لانه ما دون من جهته بالاداء منه ثم الاداء في قوله ان ادبت يقتصر على المجلس لانه تحيير وفي قوله اذا

مطلوب ولد له ولو كان في جارية لم يزوج  
مطلوب وطئ جارية ابنه ثبت نسبه  
مطلوب وطئ جارية ابنه لم يثبت نسبه  
مطلوب روق الاب وكفر وقاطع للولاية  
مطلوب لو استحق بدل الكتابة لم يبرأ  
مطلوب في جارية فولدت ثم اشتراها لم يضر ام ولده استحسننا  
مطلوب لو عتق عبد غيره لا ينفذ  
مطلوب الامر في الاعتاق لا ينفذ وفي التطليق ينفذ  
مطلوب ليس لعبد معتق غير سائر  
مطلوب العبد لا يملك لانه ليس من اهل الملك  
مطلوب ما كسب قبل الكتابة فهو مولاه وما بعد هاله

ادبت

المولى المقتصر لان اذا استعمل للوقت بمنزلة متى انتهى ثم رأت في فتح القدير ما نصه وان احضر المال اجبره الحاكم على قبضه وعتق العبد ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق من ثمن المبيع وبيع الاجارة وغيره ان ينزل قابضا بالتحلية بين المال وبينه بان يكون بحيث لو مده اخذه وعليه هذا الحق نسبة الاجارة به للحاكم ان يحكم بانه قد قبض هذا اذا كان العوض صحيحا اما لو كان غرا او مجهولا جراه فاحشة كما لو كان قال له ان ادبت الخ لا اخرا وتوبا فانت حرة فادى ذلك لا يجبر على قولها اي لا ينزل قابضا الا ان اخذه مختارا انتهى والله اعلم سئل مولانا في هذه الصورة لو ان المولى اخذ العبد من مكانه المحظ ثم اراد ان لا يحسب ذلك من اداء المشروط هل له هذا واجاب نعم لان لا يحسب المأخوذ من اداء المشروط لما في فتح القدير في باب العتق في كتاب العتاق ان السيد لو حفظ العبد منه قبل ان ياتيه به جاز ولا يحسب له به من اداء المشروط انتهى كما لو اعتق احد عبدين ثم نسب لم يجبر على البيان من اقوار محيط السرحى في باب الاقوار بالمجهول اشترى جارية مفصوبة وهو يعلم ان البايع غاصب فاستولوها كان الولد رفيقا لا نعدم الغور ولعل بحقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن على البايع من بيعه الدرد والغور في باب الاحتفاظ وولد المعزور حرة بالقيمة المعزور رجل اشترى امه على ان يملك للبائع او تلج امرأة على ان حرة فولدت كل منها ولدا فظهر ان الاول ملك لغير البايع والثانية امه لم يكون كل من الولدين حرا بالقيمة اما حرة فلا لانه خلص من ماء الحور لم يرغى الولد برقيقته كما رضى في الاولى فلا يتبعها واما بالقيمة فلرعاية جانب التبعة الاحلية من عتاق الدرد والغور في باب عتق البعض وقيمة ولدا المعزور تقبيل يوم الخصومة من عتاق فتح القدير اذا تزوج مكاتب او عبد باذن المولى امرأة ثم انما حرة فولدت منه ولدا ثم ظهر ان امه فالولد عتق من عتاق العتاق قلت ويزيد في النقلين قد علم الغرور بين الشرط والزوج بحيث يعتق الولد في الاول دون الثاني قال في كتاب الكفالة من الاشياء في الفتن الثاني لو اخبره رجل ان حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا يرجع بقيمة الولد على المخبر الذي ثلث الاول اذا كان الغور بالشرط كما لو تزوجه امرأة على ان حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما عزمه للمعتق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البايع بقيمة الولد او استحققت بعد الاستيلاء فتمامه فيها انتهى كل مملوك الى حرة لا يقع على المكاتب لنقصان الملك من عتاق الدرد والغور رجل قال هذه امي ان اخبرت اليه ببيعها ابيعها وان بقيت بعد موتي فهي حرة فباعها جاز كذا افنى مشايخ سمرقند من عتاق نمة العتاق في فلا يعتق اذا قال هذا الذي لان به الاخوة تكون من حيث الدين قال انه نزع اما المؤمنون اخوة حتى اذا قال هذا اخي من النسب يعتق على الظاهر من عتاق غاية البيان رجل قال لعبد هذا ابني او قال لجارية هذه ابنتي او هذه اخي ثم قال او همت لا يصح رجوعه ويعتق من

مطلوب السيد لو حفظ العبد من اداء المشروط

مطلوب اعتق احد عبدين ثم نسب ثم يجبر على البيان

مطلوب يكون ولده رفيقا بعباده انما مفصوبة

مطلوب الولد المعزور حرة بالقيمة لو كان الولد المعزور من مكاتب او عبد فهو عبد

مطلوب لا يرجع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلث

مطلوب في قول كل مملوك لا يدخل المكاتب لا يعتق اذا قال هذا اخي فيعتق اذا قال من النسب لا يرجع رجوعه فيعتق



من عتاق خزانة الفقه سئل زين بن نجيم عن قال لعبد يابني هل يعتق  
بذلك واجاب لا يعتق على الاصح كذا اصرح به في الخلاصة والله اعلم ولو قال  
لعبد بيا يا ابي او ابي او جان بدور لا يعتق ولو قال لعبد هذا حاله او عني  
يعتق ولو قال هذا ابي لا يعتق لانه قد يكون من الرضاع ولو ملك احد من  
والديه عتق عليه بالاجماع اما اذا ملك غيره من المحارم كالاخ والاخت  
والخال والعم فكذلك الجواب عندنا خلافا للشافعي ولو ملك بني اعمامه او  
بني اخواله لا يعتق عليه وكذا الاخوة والبغوة من الرضاع ولو قال حمل هذه الجارية  
متى تم قال بعد ذلك كان رجا ولم يكن ولد اقصدة الامة في ذلك او كذبته كانت  
ام ولد له ولو قال ما في بطنها متي ولم يقل من حمل او ولدت قال رجا فصدقته الامة  
لم يكن ام ولد من عتاق خزانة الفتاوى في فضل العتق المتعلق سئل زين بن نجيم  
عن قال لعبد يابني هل يعتق بذلك واجاب لا يعتق بذلك سواء نوى العتق او لا  
والله اعلم ولو قال لعبد انت مثل الحر فلا يعتق الا بالنية لانه ثبت المماثلة بينها  
وهي قد يكون عامة وقد يكون خاصة فلا يعتق بلا نية للشك كذا في شرح الكفر  
وهو يفيد انه من الكنايات يقع به العتق بالنية وقد صرح به في الفاية مغربا الى  
الفتحة وولد الامة من زوجها ملك لستدها اي لانه تبع لامة وجوز منها وهي ملكه  
فكذا جزؤها وهذا ان يرجع على كون الولد قابلا لام في الملك وولدها اي الامة من  
حر لانه انما انما حر القطع بان ابراهيم بن النبي عليه السلام لم يكن قط الا  
سئل زين بن نجيم عن اعنق عبدا له في مرض موته ولا مال له سواه هل يعتق كله  
او ثلثه واجاب يعتق ثلثه وفي ثلثي قيمته مع عدم الاجارة من الورثة والله  
اعلم الولد يتبع الاب في النسب لانه للتعريف والام لا لشبهه ويتبع الام في الرق  
والحرية والملك حتى اذا كانت الام ملك زيد فولدت ولدا كان الولد ايضا  
ملك له وان كانت مشتركة بينه وبين غيره كان الولد كذلك والحل اي يتبع الام  
في الحل حتى اذا تولد بين العتقي والاهلي او بين الماكول وغير الماكول يؤكل اذا  
كانت امه مأكولة ذكره الزيلعي من عتاق الدرر والغرر والولد يتبع الام في  
الملك والرق والعتق وفروعه من التدبير والاستيلاء والكتابة لاجتماع الامة  
ولان ما يكون مستملا بما فيها من جوارحها ولا نية متيقنة به من جوارحها ولهذا  
ثبت نسب ولدا لزوجها ولو ولد المملكة منها حتى توثق او قيد بالعتقة  
فيما ذكره لا يجوز عن النسب فانه لا بد لان النسب للتعريف وحال الرجل يشق  
دون النساء حتى لو تزوجها شتى امه انسان فانت بولدها شتى  
تبع الابية رفيق الامة كما في فتح القدير من عتاق المنح سئل زين بن نجيم عن  
رجل زوج مستولدة من اخر فولدت ولدا هل يملك السيد ويبعيه واجاب  
نعم بملكه كانه ولا يبيعه لان حكمه حكم امه يعتق معها بموت السيد والله اعلم

مطل اذا قال لعبد هذا حاله او عني  
مطل من عتق بالملك ومن  
لا يعتق  
مطل قال هل هذه الجارية من  
مطل ثم قال كان رجا  
مطل بان كان من الكنايات يقع  
بالنية  
مطل وولد الامة من زوجها ملك  
لستدها  
مطل الولد يتبع الاب في النسب  
مطل والولد يتبع الام في الرق  
والحرية والملك  
مطل الولد يتبع الام في الحل  
مطل الولد يتبع الام في العتق  
وفروعه من التدبير  
والاستيلاء والكتابة  
مطل يثبت نسب ولدا لزوجها  
ولو ولد  
مطل زوجها شتى امه انسان  
فولدت  
مطل النسب لابي فلها يتبع  
في النسب الى الاب  
مطل ولد مستولدة من غير ملك  
له فيعتق مع امه بموت السيد

رجل

رجل تزوج امه باذن سيدها علم ان لا يكون اولاده منها عبدا يجوز الشها  
وهم احوار من عتاق المنح قد ثبت ان الصبي يتبع خيرا لا بدينه واذا  
سبي معه احد ابويه لم يحكم له بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه واسم  
من معه من الابوين وان سبي وليس معه احد الابوين لم يحكم بالاسلام ايضا  
حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما تبعا للدار ونقسم الامام الفنايم او  
يبيعها في دار الحرب فيصير مسلما اما اذا كان من وقع الصبي في سهمه او من  
اشتراه مسلما فلا اشكال فيه لان تاثير التبعية للمالك فوثق تاثير التبعية به  
لدار واما اذا كان المشتري ذميا او كان اعطاه الذي بطريق الرضخ من القيمة  
فكذلك الجواب في انه يكون محكوما بالاسلام حتى اذا مات يصير عليه ويحجب  
الذي علم ببيعة لانه صار محزبا بقوة المسلمين فالذي انما يملك في هذه المواضع  
يا حوزا المسلمين اياه فصار تمام الاجزاء بالقسمة والبيع نظير تمام الاجزاء  
بالاخراج الى دار الاسلام ولو سبي وموابواة فما تاتى اخرج الى دار الاسلام  
فقد خرج هو من ان يكون تبعا لها بمنزلة مالو بقية في دار الحرب وانما حصل  
وحده في دار الاسلام بخلاف ما اذا اخرج الى دار الاسلام او قسم او بيع ثم  
مات معه من الابوين فانه لا يحكم بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه لان  
اوان الحكم بالاسلام وقت الاخران فوجد احد الابوين معه في ذلك الوقت  
ومنع الحكم بالاسلام ثم بالموت لا يتغير هذا الحكم بمنزلة ولد الذي اذا مات  
ابواه وبقي وحده صغيرا في دار الاسلام فانه لا يحكم بالاسلام من شوح السير  
الكبير للسر حتى في باب اسلام الصبي والصبيته وقيمة ام الولد ثلث قيمة  
القنينة وهو بخلاف شيخ الاسلام جواهر زاده وهو الصحيح كذا في المضمرات وقيمة  
المدبر ثلثا قيمة القنينة وذكر شيخ الاسلام في كتاب الدعوى قيمة المدبر نصف  
قيمة القنينة وفي فتاوى ابي الكيث كذلك وبه يفتي وهو الاصح من عتاق  
تتمه الفتاوى قلت سيجي في باب التدبير الغرر بين المدبر المطلق  
والمفيد قيمة فليراجع لو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول  
للمولى الا في مسائل مذكورة في عتاق الاشياء من القن الثاني ولو اختلف المولى  
والمدبرة في ولدها فقال ولدت قبل التدبير وقالت بعده فالقول للمولى لانها  
تدعى حوز العتق ولولدها ولوداعته لنفسها كان القول قوله مع يمينه فلولدها  
كذلك والبنية بيننا لا تباينها زيادة حوز العتق واعلم انه اذا اختلف المولى في عتاق  
على العلم لانه تخليف على جعل الغير وهو ما ادعت ولادتها بعد التدبير من  
المبسوط في باب الشهادة في التدبير اعنق بعض عبده صح ولم يعتق كله  
وسعى فيما بقي وهو كالمكاتب بل لا ريب في الرق ولو عتق وقال عتق كله ولو  
اعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين اخر فليس بملكه ان يجوز او يكاتب  
او يدبر او يستسعى والولاء لهما لانهما المعتقان او يضمن لو كان المعتق موسرا

مطل قيمة ام الولد ثلث قيمة القنينة  
مطل قيمة المدبر ثلث قيمة العتق  
مطل لو اختلف المولى مع عبده في وجود  
الشرط فالقول للمولى  
مطل لو اختلف المولى والمدبر  
في ولدها  
مطل اعنق بعض عبده صح  
عنده وعند عتق كله



ويرجع على العبد والولاء له اي للمعتق في هذا الوجه لان العتق كل من حرته  
حيث ملكه بإداء الضمان وسائر ما يكونه مالكا قدر قيمة نصيب الآخر وهو  
ظاهر الرواية كما تقدم من المخرج في باب عتق البعض وفيه ايضا في باب العتق  
على جعل اعتق عبده على مال فقبل العبد في المجلس عتق وذلك مثل ان يقول انت  
صير على الف درهم او على ان تعطيني الف او على ان تؤدي الف الى الفاعل ان عليك الف  
وانما يوقف على قبوله لانه معاوضة المال بغير مال اذا العبد لا عليك نفسه انتهى  
**باب التدبير والاستيلاء والكتابة** المدبر المطلق من قال له مولاه اذا  
مت فانت صراوات صر على مدبرتي او يوم اموت او مع موتى او عند موتى  
او في موتى او انت مدبر او قد تبرك او ان مت الامة سنة وغلب موته  
فيها او وصيت لك بنفسك او برقبته او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه  
الا بالعتق ويجوز استخدام وكتابة واجارته والامة بوطء وتزوج واذا مات  
سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك المولى  
غيره من المال وله وارث لم يخرج التدبير سعي في ثلثه وان استغفره دين المولى  
سعي في كل قيمته والمقيد من قال ان مت من مرضي هذا او من مرضي كذا او الى  
عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجب الشرط  
عتق عتق المدبر من عتاق مملوك لا يفتقر بخلاف ما لو قال في مرضي حيث يفتقر  
مت من مرضي هذا فهو حر فقبل لا يفتقر بخلاف ما لو قال في مرضي حيث يفتقر  
به في المجتبى وقيمة المدبر المطلق ثلثا قيمته قنا وهو المعنى به فيما تقدم والمدبر المقيد  
يقدم قنا كذا في الحانية كما تقدم تفصيله في آخر العتاق رجل اراد ان يدبر عبده  
فانت مدبر كذا في جواهر الفتاوى من عتاق المخرج في باب التدبير قلت وقد مر  
في آخر كتاب العتاق ان قيمة ام الولد ثلث قيمة القنة وهو مختار شيخ الاسلام  
جواهر زاده انتهى وفي جامع الكوي يضمن المكاتب والمدبر في الجانيات والغصب  
والبيع الفاسد ومكينة قيمة المكاتب قبل نصف قيمة القن وقيمة المدبر ثلثا قيمته  
قنا وقبل نصف قيمته قنا من خزانة الفتاوى في كتاب الضمان قوله وولد المدبرة  
مدبر يفتقر بموت سيده امه والمواد ولد المدبرة مطلقا اما ولد المدبرة تدبر  
متقيد فلا يكون مدبرا هذا هو الصحيح من النسخ وفي بعضها ولد المدبر تدبر ليس  
بصحيح لان الولد يتبع امه كذا في القنانية لا اياه فان زوجة المدبر لو كانت  
حرة كان ولدها حرا او امة فولدها عبد سواء كان ابوه حرا او عبدا مدبرا  
اولا ثم ان المواد الولد الذي كانت حاملا به وقت التدبير والذي حملت به بعد  
التدبير اما ولدها المولود قبله فلا يصير مدبرا بتدبيرها اما الذي كان حلالا  
لاجتماعهما لاعتقها وهي حامل فاما الذي حملت به بعده ففي قول اكثر اهل العلم هو  
المروى عن عمر بن عبد العزيز والزهري وشريح والثوري ومجاهد وقنادة وكوم

مسائل المدبر المقيد  
بجواز بيع المقيد

من عتاق في فتح القدير في باب التدبير صحيح قال لعبده انت حر قبل موتى بشر  
فمات بعد شهر عتق من كل ماله يعني رجل صحيح قال لعبده هذا الكلام ثم مات  
بعد شهر قال بعضهم يفتقر من ثلث ماله وقال بعضهم يفتقر من جميع ماله وهو  
الصحيح لان العتق على قول ابي حنيفة يستند اول شهر قبل الموت وهو كان  
صحيحا في ذلك الوقت كذا في الحانية من الدرر والغوري في باب التدبير مربي  
قال اعتقوا فلانا بعد موتى انشاء الله ببيع الايصاء وبطل الاستثناء ولو  
قال هو حر بعد موتى انشاء الله ببيع الايصاء وبطل الاستثناء قال لامة عند  
وصيته اذا حرمت ابني وبنيتي حتى استغنيا فانت حرة ان كانا صغيرين تحزما  
حتى يدركا من خزانة الفتاوى في فصل التدبير والوصية اوصى بان يخدم عبده و  
سنة ثم يفتقر قال ابو نصر لو كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى فوصيته باطلة  
ولو كانا في الارث سواء فصحيحة قال ابو الليث قال بعضهم في الاول ايضا يجوز به  
ويخدمها على قدر ارشائها الا ان يقول في وصيته يخدمها على السواء في وصيته باطلة كما  
قال ابو نصر لان يجزى الابن اما لو لم يكن بنته فيخدمها كما مر ثم يفتقر وبه تأخذ  
فقد قال اصحابنا فيمن اوصى بخدمة عبده كل ورثة سنة ثم هو حر فوصيته جائزة  
والفتوى على ما اختاره ابو الليث من وصايا القنية في الفصل التاسع عشر ولو  
اوصى ان يخدمهم سنة ثم يفتقر جاز وان كره بعضهم من تحيط السور حتى التدبير  
وصيته فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلث لا يبيع الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير  
المكوه صحيح لا وصية ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلث في الظهيرة  
من عتاق الاشياء في الفن الثاني ولو قال لعبده انت مدبر على الف فقبل فهو  
مدبر والمال ساقط اذا مات المولى عتق العبد من انفع الوسائل في مسئلة الثقة  
يجب لدى الوهم المحرم وحكم المستولدة كالمدبرة الا ان المستولدة تفتقر بموت  
سيدتها من كل ماله والمدبرة تفتقر بموت سيدتها من ثلث ماله من عتاق المخرج  
في باب الاستيلاء فاعلم ان الفراش على ثلث مراتب قوي وهو فراش المنكوة  
وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة ولا ينتفي بمجرد النفي بل ينتفي باللعان في  
النكاح الصحيح اذ لا لعان في الفاسد كما هو وضعف وهو فراش الامة وحكمه  
ان لا يثبت به النسب الا بدعوة لضعفه ومتوسط وهو فراش ام الولد وحكمه  
ان يثبت به النسب بلا دعوة وينتفي بمجرد النفي لكن ثبوته بلا دعوة انما يكون  
اذا حل المولى وطهرها واما اذا لم يحل فلا يثبت بلا دعوة كما ولد كاترها مولاه  
واما مشتركة بين اثنين استولدها واحد ثم جاءت بولد لا يثبت نسب  
يدونها كذا في خزانة المفتين من طلاق الدرر والغوري في باب ثبوت  
النسب واما بيان ما يظهر به الاستيلاء فظهوره باقرار المولى ثم ان اقرب  
في حال الصحة ان هذه الجارية قد ولدت منه فعد صارت ام ولده سواء  
كان معها ولدا ولم يكن لان الافراد في حال الصحة لا تامة فيه فيصح وللهذا

مسائل وصية خذ عبده ورثة  
يعتق المدبر من الثلث  
لا يبيع الرجوع عن التدبير  
يجوز رجوع المولى عن وصية  
تدبير المكوه لا وصية  
الفوق بين المستولدة والمدبرة  
والفراش على ثلث مراتب  
ولو الحرة لا ينفى الا باللعان  
ولام الولد ينفى بمجرد النفي  
لولا اقراره في مرض موته ومرا  
ولا طهارته ام ولده



**مطل** لومات المولى عديم الورثة  
 ما بقى من المدة وما سبق غلط  
**مطل** لو عدم بعض المدة كسنة من  
 اربع سنين ثم مات المولى  
 علمه ثلثة ارباب  
**مطل** اختلف المولى مع مكانه  
 في النفس والمال  
**مطل** او اختلف في قدر مئة النخيم  
 فالقول للمولى  
**مطل** التقط حقا الاصل الاجبة رقة  
**مطل** ونفقة في بيت المال  
**مطل** فادته في بيت المال  
 كجناية لان الفهم  
 بالفهم  
**مطل** فالخراج بالضمان  
**مطل** لا يملك احد ان ياقط التقط  
 من المنقط الابضاء



لانه ابطال حق نفسه عن اختياره فلو اخذه احد من الملقط قهر او حاصه الاول  
فيه رد الى اي رد الاول كذا في الحانية وفيها ان الملقط ان ينقله الى  
حيث شاء ولو وجدته مسلم وكافر فتنازعنا كونه عند احدنا فحق به المسلم  
لانه محكوم له بالاسلام وكان المسلم اولى بحفظه ولانه يعلم احكام الاسلام بخلاف  
الكافر انتهى كذا في فتح القدير وثبتت نسبة اي نسب الملقط من واحد  
ومن اثنين فيكون ولد الرها كذا في ولد الجارية المشتركة ولو ادعت امرأة  
ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او قاست البينة صححت  
دعواها والابان لم يوجد شي مما ذكر لا يصح الدعوى وان لم يكن لها زوج فلا  
يترتب شهادته رجلين وبه صرح في الحانية ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما  
البينة لى اول به من الاخرى وان اقامتا البينة جميعا فهو اى اللقيط ابنهما  
عند ابي حنيفة وفي رواية سليمان لا يكون ابن واحدة منها الا ان يقيم كل به  
واحدة منها رجلين او رجلا وامرأتين غا الولادة ثم ثبت النسب منها في قول  
ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد لا يثبت النسب من واحدة فان اقامت  
احدهما رجلين والاخرى امرأتين يجعل ابنا لتي شهدت رجلان كذا في الحانية  
فان وصف احدها علامة به ووافقها هو اى لو ادعاه اثنان خارجان  
معا وصف احدها علامته في جسده فوافق فهو اولى به من الاخر من المخرج في كتاب  
الملقط وان كانا خورين مسلمين فان وصف احدها علامة في جسده فالواصف  
اول به وان لم يصف احدها العلامة يكون ابنا لهما اذ ليس احدهما باولى من الاخر  
فان اقام احدهما البينة فهو اولى به وان اقاما جميعا البينة يحكم بكونه ابنا لهما  
لان ليس احدهما باولى من الاخر وروى عن عمر رضي الله عنه في مثل هذا قال  
ابنهما يورثهما ويورثاه من البديع في كتاب اللقيط واذا الملقط انسان صبيا  
فادعياه هو ورجل آخر فالملقط اول ولو ادعاه غير الذي هو خور به يثبت  
نسبه منه صدق الذي يده او كذبه استحسانا ولو سبق بالدعوة احدها  
فهو للسابع ولا يقبل دعوة الآخر بعد ذلك الا ان يقيم الاخر البينة انه ابنه  
من تجريد الفقه في كتاب دعوى النسب فان ادعياه او اكثر من رجلين واقاموا  
البينة روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه سمع من خمسة وقال ابو يوسف من  
اثنين ولا تسمع من اكثر من ذلك وقال محمد تسمع من ثلثة ولا تسمع من اكثر من  
ذلك هذا اذا كان المدعى رجلا فان امرأة فادعت انه ابنها يورثها فان صدقها  
زوجها او شهدت لها القابلة او قامت البينة صححت دعوتها والا فلا لان ذلك  
فيه عمل النسب على الغير وانه لا يجوز لما ذكرناه في كتاب الافراد من البديع في كتاب  
الملقط ولا يملك الملقط ذكر اكان اللقيط او انثى تصرفا من بيع او شراء  
او نكاح او غيره وانما ولاية الحفظ لا غير وليس له ان يتخسسه فان فعل ذلك  
من ذلك كان ضامنا وجه الضمان انه قطع وقطعا غير ما دون فيه شرعا لعدم

ولاية

لانه ابطال حق نفسه عن اختياره

وطه مسلم وكافر فحق به للمسلم

ثبتت نسبة من واحد ومن اغنى كولد الجارية المشتركة

يكون ابنهما يورثهما

ادعت انه ابنها يورثها

نصف الملقط مال اللقيط وعدمه

لا ولاية له الا الحفظ فليس له ان يتخسسه الا باذن القاضي

ولاية في غير حفظه بخلاف ما لو حقت باذن الحاكم او حق الوكي الصبي فترت  
جنايته فانه لا ضمان لوجود الاذن شرعا من الحانية في كتاب اللقيط به  
**كتاب اللقط** هي امانة ان اكلوا خذه للورد وعند ابي يوسف الملقط ويكفي في  
ضمن والقول للمالك ان اكلوا خذه للورد وعند ابي يوسف الملقط ويكفي في  
الاشراد قوله من سمعوه ينشد لقطه فدلوه على ويقرفها في مكان اخذها  
وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها هو الصحيح من ملقي  
الاجرة في كتاب اللقطه وكيفية الاشراد ان يقول اشهدوا اني اخذت للورد  
ومن سمعتم انه يطلب شيئا او لقطه فدلوه على او غدرى لقطه من لقطه ثم  
قوه ستان لغت اللقطه في يده ان اقرانه اخذها لنفسه يضمن وان اقرلها  
اشهدوا ولم يشهد وصدقه المالك فيه لا يضمن وان كذبه فالقول لصاحب اللقطه  
عندها وقال الامام الثاني للملقط دفعها ليودعها على ما لكرا ثم وضعا في مكان  
الاخذ فان هلك او استهلكها غيره لا يضمن هو ان لم يبرح عن مكانه فان برح  
ضمن من البرازية في كتاب اللقطه ولو اراد الملقط الانتفاع بها بعد التعريف  
ان كان غنيا لم يحل له وان كان فقرا فكذلك الا باذن القاضي كما في الحانية الصبي  
في الالتقاط كالبالغ والعبد كالحرة لقطه الاشياء في الفقه الثاني فان انفقه به  
الملقط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع وان انفقه بامر كان ذلك دينا على  
صاحبها لان اذن القاضي كاذن المالك واذا دفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان  
كان للبرية منفعة اجرها وانفقه عليها من اجرة انفق المالك واحياء للذات  
وان لم يكن لها منفعة وخاف ان تستفروخ النفقة فيمتهر باعرا وامر بحفظ ثمنها  
نظر للمالك وان كان الاصلح الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة دينا  
على مال كرها واذا حضر مال كرها فلم يملك ان يمنعه منها حتى ياخذ النفقة لتعلق  
حقه بذات الدابة ولقطه الحبل والحوام سواء لان العصمة لا تتفاوت في الاموال  
واذا حضر الرجل فادعى ان اللقطه له لم تدفع اليه حتى يقيم البينة لانه يريد  
ابطال يد الملقط واحتصاصه بماله اقر الملقط باللقطة لوجل ودفع بغير قضاء  
ثم اقام اخرا البينة انزاله ضمن ايها شاء وان دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتي وهو  
قول ابي يوسف من منية المغني في كتاب اللقطه قدر القاضي النفقة لها بطلب  
الملقط وقال مال كرها هذه اكثر نفقة مثله لا يصدق الملقط الا في نفقة المثل في  
تلك المدة من لقطه البعير الرابع ثم بعد ذلك ان حضر مال كرها ليس له نفق البعير بامر  
القاضي وان باع بغير امر القاضي وهي قايمة فان شاء اخار البعير واخذ الثمن وان  
شاء ابطال البعير واخذ عين ماله من الخلاصة في كتاب اللقطه ولو كانت اللقطه  
دراهم او دنانير فجاء انسان وقال انزالي وسمي وزا وعددها وغلاها لم يستحق بها  
عندنا وان اصاب ولا بد من البينة فلوان الملقط صدق بدون البينة ودفعها اليه  
ياخذ منه كعقلا بخلاف من خزانة الفتاوى في كتاب اللقطه ان دفعه بامر الحاكم

لانه ان شهدنا اننا اخذها بغيرها على صاحبها ولا ضمن

اخذها في اللقطة فانفعل على الاختلاف

بغيرها ليودعها على مال كرها ثم وضعا في مكان الاخذ

فلم يملك ليعضن ان لم يزل عن مكانه فان زال عنه ضمن

انفق عليه بغير اذن الحاكم فهو متبرع فان انفقه بامر كانت دينا

خاف الحاكم ان يستفروخ النفقة فيمتهر باعرا فامر بحفظ ثمنها للمالك

ادعى ان اللقطه له لم تدفع اليه حتى يقيم البينة

دفعها بغير قضاء ثم اقام اخرا البينة ضمن ايها شاء

وان دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتي ليس له نفق البعير بامر القاضي

لا يستحق مدعيا بالوصف الا بالبينة



بعد الشبوت ليس الملتقط ان يأخذ كغنيلا وان دفعه بالعلامة في اللقطة او يتصدق  
العبد الابن انه سيده اخذ الكليل وبه يقضى من لقطة الفتاوى الزينة سئل صاحب  
المخ عن رجل التقط دفاتير من موضع فجاء شخص وادعى ان له فصدق الملتقط  
فهل يجوز على الدفع اليه كما لو اقام بنية واجاب احتلف المشايخ في ذلك قال بعضهم  
لا يجوز على الدفع وقال بعضهم يجوز على القولين الزاهدي في المجنبى والويلي في شرح  
الكنز جزم بالاول وعلى الثاني بصيغة قبل وظاهر كلامهم ترجيح ما جزم به الزاهدي  
ولم يضمن صحح ذلك صريحا والله اعلم فان جاء صاحبها فاجاز اي التصديق وله  
اجره اي الثواب واخذها من الفقير لو كانت قائمة ولا يصح صاحبها الاخذ  
او الفقير بلا رجوع بينهما ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع  
على الاخذ من الدرر والغرر في كتاب اللقطة قال فان جاء صاحبها بغير بعد ما  
تصدق به الملتقط فاذن الحاكم فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة وله ثوابها  
لان الصدقة وان حصلت باذن الحاكم لم تحصل باذنه فيتوقف على اجازته  
فيه وان شاء ضمن الملتقط لانه سلم ماله الى غيره بغير اذنه الا انه باباحة من جهة  
الشرع وهذا لا ينافي في الضمان حق العبد كما في تناول مال الغير في حالة الخمصة  
وان شاء ضمن المسكين اذا اهلك في يده لانه قبض ماله بغير اذنه وان كان  
قائما اخذوا لانه وجد عين ماله من الهداية في كتاب اللقطة ولو تصدق الفقير  
بنفسه كان للمالك ان يضمه اذا جاء فضلا عن الملتقط اذا تصدق بامر  
من لقطة ابن الوهبان وان ابي ان يودي النقطة باعرا القاضى ودفع اليه قدر  
ما انفق من البدائع في آخر كتاب اللقطة سئل صاحب المخ عن رجلين يمشيان  
فراى احدهما لقطة فقال لصاحبه ها نراها فاحزها لنفسه فهل اى للاخذ ام لكل  
للامر واجاب هي للاخذ لا للامر كما في السراخ الوهاج والله اعلم ومن ترك  
متاعا او دابة او سلاحا في ملكه فاحزها انسان فهو الاول ولا يصير ملكا للاخذ  
من لقطة فيحيط السرحى فلو استولى على حطب غيره جمعه من المفارقة لم يملكه  
ولا يحل للمفتش ما يجده بلا تعريفة ولو ادخل انسان ملكه وقال من اخذه  
فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحبه اخذه بعده من صيد الاشياء في الفتن الثانية  
من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحبه اخذه بعده من صيد الاشياء  
في الفتن الثانية وهو في الانفاق على التقيط واللقطة متبرع لغصور ولا يبره فصار  
كما لو قضي دين غيره بغير امره الا اذا قال له قاضى انفق لتبرع او يتصدق باللقطة  
بعد بلوغه وصورة اذن القاضى ان يقول له انفق على ان ترجع فلوامره ولم يقل على  
ان ترجع لا يكون ديناً وهو الاصح وان كان له نفع اجزها باذن الحاكم وانفق عليها  
اي اللقطة والمراد بهيمة الضالة لان فيه ابقاء العين على مالكه من غير الزام الذي  
عليه قيد نابل لقطة لان العبد الابن لا يبره القاضى لانه يخاف ان يأبى  
كذا في السير وفي الهداية سوي بينهما بقوله وكذلك يفعل بالعبد الابن وبه جزم

لو دفع ابو الحاكم بعد القبض  
ليس الملتقط ان يأخذ  
كغنيلا  
ان دفع بالعلامة او يتصدق  
العبد اخذ الكليل وبه يقضى  
لو صدق الملتقط ما فيها  
لا يجبر على الدفع والاخذ  
لو صدق الملتقط ما فيها  
لا يجبر على الدفع والاخذ  
لو انبت مدعيها انما له الجبر  
الملتقط على دفعه  
لو جاء صاحبها فاجاز التصديق  
فله ثوابه واخذها من الفقير  
لو قام  
من سلم مال غيره الاخر ضمن  
لو تصدق القاضى بنفسه كان  
للمالك ان يضمه  
اي ان يودي النقطة باعرا  
القاضى فدفع قدر ما انفق  
اللقطة للاخذ لا للملك  
المفتش هو الذي نفس  
المال والطير في يده او  
بالغالب يستخرج مما يكون  
فيها من المعادن وغيره  
من ترك ماله في ملكه لا يصير  
تأخذه  
فمن كان الحطب والمفتش  
من قال ان اخذه فله  
لو قال الملتقط على القاضى  
والفقير يتصدق  
سئل صاحب المخ عن رجلين يمشيان  
فراى احدهما لقطة فقال لصاحبه  
ها نراها فاحزها لنفسه فهل اى  
للاخذ ام لكل للامر واجاب هي  
للاخذ لا للامر كما في السراخ  
الوهاج والله اعلم ومن ترك  
متاعا او دابة او سلاحا في  
ملكه فاحزها انسان فهو الاول  
ولا يصير ملكا للاخذ من لقطة  
فيحيط السرحى فلو استولى على  
حطب غيره جمعه من المفارقة لم  
يملكه ولا يحل للمفتش ما يجده  
بلا تعريفة ولو ادخل انسان  
ملكه وقال من اخذه فهو له لا  
يملك بالاستيلاء فلصاحبه اخذه  
بعده من صيد الاشياء في الفتن  
الثانية من اخذه فهو له لا يملك  
بالستيلاء فلصاحبه اخذه بعده  
من صيد الاشياء في الفتن الثانية  
وهو في الانفاق على التقيط  
واللقطة متبرع لغصور ولا يبره  
فصار كما لو قضي دين غيره  
بغير امره الا اذا قال له قاضى  
انفق لتبرع او يتصدق باللقطة  
بعد بلوغه وصورة اذن القاضى  
ان يقول له انفق على ان ترجع  
فلوامره ولم يقل على ان ترجع  
لا يكون ديناً وهو الاصح وان  
كان له نفع اجزها باذن الحاكم  
وانفق عليها اي اللقطة والمراد  
بهيمة الضالة لان فيه ابقاء  
العين على مالكه من غير الزام  
الذي عليه قيد نابل لقطة لان  
العبد الابن لا يبره القاضى لانه  
يخاف ان يأبى كذا في السير وفي  
الهداية سوي بينهما بقوله  
وكذلك يفعل بالعبد الابن وبه  
جزم في الاختيار

في الاختيار وان لم يكن لها نفع باعرا القاضى وحفظ ثمنها لصاحبها لان البيع  
ابقاء له معنى عند تعدد ابقائه صورة وله منعه من زوالها لئلا يخذ النقطة اى له منع  
اللقطة لانه حين بنقته فصارت له استغفار الملك من جهته ثم فاشبه البيع به  
واقرب من ذلك راذا الابن فان له الحبس لاستيفاء الجعل لما ذكرنا لا يسقط دين  
النقطة بهلاكه عند الملتقط قبل حبسه ويسقط اذا اهلك بعد الحبس لانه يصير  
بالحبس شبه الرهن كذا في الهداية والكاف ولا يدفعها الى مدعيها بلا برهان فان  
بين علامتها حل الدفع بلا جبر وكذا ان صدق مطلقا اى حل الدفع اليه مع  
العلامة او لا معها بلا جبر وهو المراد بقوله مطلقا وبه صرح الزاهدي في شرح الكنز  
وعلى القول بالجبر بصيغة قبل بعد ذلك فاذا ترجع الاول ومن ثمة عولنا  
عليه في المختصر النقط لقطة فضاعت منه ثم وجوها في يد غيره فلا خصومة  
بينهما بخلاف في الوديعه صرح به في المجنبى مات في البادية جاز لرفيقه بيع ماله  
ومركبه وحمل ثمنه الى اهل صرح به في الحائيه حطب وجد في الماء ان كان له قيمة  
فلقطة والاى ان لم يكن له قيمة فخلال لاخذها في الحائيه ايضا في المخرب  
اللقطة سئل صاحب المخ عن رجل اوصى لشخص بمبلغ معين واعترف انه لا يملك  
غير ما اوصى به ثم مات فوجد في حائط داره دراهم مستوكبة بسكة والى عهدنا  
يكون الدراهم لورثة ام للبائع الذي باعه الدار وهل للبائع ان يدعى ذلك واجبا  
اذا ادعى البائع ذلك في قوله وشتم دعواه فاذا انكر المشتري او ورثته تجلف وان  
لم يدعها البائع فهي لقطة كما في البزازية والحائيه والله اعلم **كتاب الابن**  
اخذ فريضة ان حاف ضياعه ويحرم اخذه لنفسه ويذهب اخذه ان قدر عليه فان  
ادعاه اخذ دفعه اليه ان يوهن واستوفى منه بغير ان شاء لجواز ان يدعيه  
اخر ويجلفه اى يحلف القاضى مدعيه مع البرهان بالله ما اخبره عن ملكه بوجه  
من الوجوه وان لم يبرهن عطف على قوله ان يوهن واقراى العبدان عليه او  
ذكر المولى علامته وحليته دفع اى دفع القاضى اليه بكفيل للاستيثان واذا انكر المولى  
اباؤه خوفا من اخذ الجعل منه حلف بالله ما ابوه ويدفع اليه فان طالت المدة  
اي مدة محي المولى باعه القاضى ولو علم مكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النقطة و  
وحفظ ثمنه لصاحبه وانفق عليه اى الابن منه اى الثمن وان جاء المولى بعده و  
اي بين الحلية والعلامة دفع الثمن اليه ولا يملك المولى نقص بيعة اى بيع القاضى  
لان بيعه بامر الشرع حكمه لا ينقص ولو زعم المولى تدبيره او كتابته لم يصدق في نقضه  
كذا في شرح من لا يحضره الفقيه وبه صرح مولانا في جوه مغزى  
الى البدائع واحتلف في الضال قبل اخذه افضل احياؤه لاحتمال الضياع وقبل تركه  
افضل لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه وان عوفى الواجد بيت مولاه فالاولى  
يوصله اليه ابوعبد حماد به رجل وقال لم اجد معه شيئا صدق يفي القول قوله ولا  
شيء عليه ولا يكون وصول يده الى العبد دليلا على وصول يده الى المال كذا في البحر

لو لم يكن لها نفع باعرا القاضى  
وحفظ ثمنها لصاحبها  
لا يسقط النقطة بهلاك  
اللقطة عند قبل الحبس  
وتسقط بعد  
هل الدفع مع العلامة او  
يتصدق بلا جبر  
صاعدا من الملتقط فوجد  
في يد غيره فلا خصومة  
بينهما  
لو كان الحطب وجد في  
الماء قيمة فلقطه والاحوال  
وجد في داره دراهم مستوكبة  
بسكة والى عهدنا  
لو ادعاه اخذ دفعه اليه  
ان يوهن واستوفى منه  
لو انكر المولى اباؤه حلف  
ويدفع اليه  
لو طال مدة محي المولى باعه  
القاضى ولو علم مكانه



مغروبا الى الظهورية انتهى ولم يردده اي الابوع اليها الى مالكة سواء كان الابوع محجورا  
او مادونا او مدبرا او ام ولد لانهم مملوكين فيحصل به احياء المملوكية من هذا الوجه  
بجلاف المكاتب لانه اذ هو بمكاسبه لانه غير مملوك يدركا سياتي من مدة سفر  
او اكثر وهو متعلق بقوله لمن رده وهو ممن يستحق الجعل اي والحال ان الراد ممن  
يستحق الجعل وانما قيدناه ليخرج ما اذا رده من في عيال سيده اليه او رده الابوان  
او احدى وان لم يكونا في عياله او احدى الزوجين الى الاخر او الوصي الى اليتيم او  
من يقول لليتيم اذا مر دابة فللراد كذا وليس يوصي او كان المالك قد  
استعان به على رده كما لو قال لرجل عبيدي قد ابيع فاذا وجدته فخذ كما في فتح  
القدير وكذا يخرج بالقيود لورده السلطان او الشحنة او الخفير لوجوب الفعل  
عليهم وقد اخل صاحب الكنز والوقاية وكثير من اصحاب المتن بهذا القيد ثم  
وهو قيد لا يرد منه اربعون درهما هذا امتداء وخبره السابق لمعارضة ودرهما  
وقع فليس من اربعون كما لا يخفى ولو بلا شرط لان الصحابة ربما تغفوا على  
وجوب اصل الجعل الا ان منهم من جعله اربعين ومنهم من اوجب دوزنا فاجبنا  
الاربعين في مسيرة السفر وما دوزنا فيما دونه توفيقا وتلفيقا فلو جاء بالابوع  
رجل فانكر مولاه اباقة فاقول له فان برهن انه ابوع وان مولاه اقرب ذلك  
قبلت كذا في الجوهر وان كانت قيمة اقل منه اي من الاربعين يجب اربعون  
عند ابوع يوسف لان التقدير برها بالنقص فلا ينقص عنها وكذا لا يجوز الصلح على  
الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حظ منه وقال محمد يقضي بقيمة الا  
درهما لان المقصود احياء مال المالك فلا بد ان يسلم له شئ تحقيقا للمناذير  
ان اشهد انه اخذه ليرده وان لم يشهد فلا شئ له ومن رده من اقل منها اي مرة  
السفر فيسقطه اي بحسبه لان المعوض نوع على المعوض ضرورة المتابعة فهو اربيعين  
صاحب الهداية وقيل يرضخ له برأى الحاكم به يعني اي يعطيه شئ باصطلاحها  
او يفوض الى راي القاضي وهو الاشبه بالاخذ والبيع وهو الاصح وفي  
العناية وعليه الفتوى كذا في البحر بطلا عن التاتار حانية وفي القاموس رضى  
كمنع وضرب اعطاه عطاء غير كثير انتهى ولو كان رده من المصروفانه يرضخ له  
كما لو رده من خارج وهو المذكور في الاصل وعن ابي حنيفة لا شئ له في المصروف  
والاول هو الاصح كذا في التاتار حانية وام ولد ومدبر كمن في استحقاق الجعل  
وان مات المولى قبل وصوله اي وصول الابوع اليه وهو مدبر او ام ولد اي  
والحال ان الابوع مدبر او ام ولد فلا جعل له لان ام الولد بعقوبة موتة فتكون  
عندها لانه حر مدبر او ام ولد وكذا المدبر اذا خرج من الثلث وان لم يخرج فكذا  
في المكاتب وان ابوع منه اي عن اخذه ليرده بعد اشهاده انه اخذه ليرده لمولاه  
لم يضمن لانه امانة عنده لم يتعد فيها وضمن لو كان اباقة منه قبله اي قبل اشهاده

فان رده من اقل من  
مدة سفر الجعل بحسب  
مدة سفر  
لو كان قيمة العدو اقل من اربعين  
يجب الراد اربعين درهما  
وقيل يعطيه شئ برأى الحاكم  
به يفتي  
لو كان رده من المصروفانه  
كما لو رده من خارج  
ام ولد ومدبر كمن في استحقاق  
الجعل برها  
ان ابوع من اخذه بعد اشهاد  
لم يضمن  
فضمن لو كان اباقة منه  
قبل اشهاده

ولا شئ

ولا شئ له من الجعل في الوجهين اما في الاول فلا نه لم يردده الى مولاه واما الثاني  
في فلا نه بترك الاشهاد صار غاصبا هذا عندها واما عند ابوع يوسف فلا يضمن  
ويستحق الجعل اذ رده لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي اللقطة ذكره  
منلا حصرو ولا جعل برده مكاتب لانه ليس بمملوك يد او جعل عبد الرهن  
على الموتين اذ موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتين من المالمية فكان  
الراد عاملا له فيجب الجعل عليه لو كانت قيمته مساوية للدين او اقل ولو  
كانت قيمته اكثر من الدين فعليه بقدر دينه والبارع على الرهن لانه حقه بالقد  
المضمون منه وجعل عبد له او صير برقية لافسان ويجزئته لاراد ابوع فجعل  
واجب على صاحب الخدمة لان المنفعة له فاذا انقضت الخدمة رجع صاحبها  
اي الخدمة على صاحب الرقة اي بيع العبد فيه اي في الجعل وجعل عبد ما دون  
مديون على من يستقر الملك له فان اختار المولى قضاء دينه كان الجعل عليه وان  
اختار بيعه كان الجعل في الثمن كما يجب جعل عبد مضمون على غاصبه وموهوب  
على موهوب له وان رجع الواهب في الهبة بعد الراد ولم يرجع وجعل عبد صبي في  
ماله اي مال الصبي ونفقته كنفقته لقطعة اي حكم نفقة الابوع لحكم نفقة اللقطة  
لانه لقطعة حقيقة وله ان يحبس لنفقة الدين فان طال المدة ولم يحبس صاحبها  
باعه القاضي وحفظ ثمنه كما قد تناه ولا يوجوه القاضي بخلاف اللقطة ولكن يحبس  
مغروبا بخلاف الضال وقد ر في التاتار حانية مدة حبسه ستة اشهر ثم يبيع  
بعدها قال وينفوق عليه مدة الحبس من بيت المال انتهى الكل من المنح في كتاب  
الابوع يجعل الجعل لراد الابوع الا اذا رده من عيال السيد او رده احد الابوين  
مطلقا والابن الى احدى او احدا الزوجين للاخر او وصي اليتيم او من يقوله او  
من استعان به مالكة فرده اليه او رده السلطان او الشحنة او الخفير فالمستثنى  
عشرة من اطلاق المتن من ابوع الاشباه في الفن الثاني سئل صاحب البحر عن  
وجع عبد ابقا فاحضره الى مولاه فوجده قد مات هل له الجعل واجاب نعم له الجعل  
في تركته والله اعلم وان رده العبد الابوع فالجعل على مولاه ان اشهد راد الابوع انه  
اخذه ليرده على مالكة وانتهى الضمان عنه والا فلا فيها من الاشباه في كتاب الابوع  
ومن رده الابوع على مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه اربعون درهما  
وان رده اقل من ذلك فبحسبه وهذا استحسان والقياس ان لا يكون له شئ  
الا بالشرط وهو قول الشافعي لانه يتبرع بمنافعه فاشبه العبد الضال ولنا ان الصحابة  
اتفقوا على وجوب اصل الجعل الا ان منهم من اوجب اربعين ومنهم من اوجب ما  
دوزنا فاجبنا الاربعين في مسيرة السفر وما دوزنا فيما دونه توفيقا وتلفيقا ولا  
اجاب الجعل اصل حاصل على الراد اذا الحسبة نادرة فيحصل صيانة اموال الناس ولو  
كان الراد اب المولى وابنه وهو في عياله او احد الزوجين على الاخر فلا جعل لان  
هؤلاء يتبرعون بالردة عادة فلا يتناولهم اطلاق الكتاب وام الولد والمدبرة

فلا جعل له لو ابوع سواء  
اشهد او لم يشهد  
فعند ابوع يوسف فلا يضمن  
لان الاشهاد في الابوع واللقطة  
ولا جعل برده مكاتب  
جعل عبد الرهن على الموتين  
جعل عبد مضمون او موهوب  
على الغاصب والموهوب له  
حكم النفقة اي الابوع لحكم  
نفقة اللقطة  
فلا اخذ حبس الابوع  
لنفقة الدين  
ولا يوجوه القاضي بخلاف  
اللقطة  
قد ر مدة حبسه ستة اشهر  
ثم يبيعه بعده  
لا يستحق الجعل عشرة بغير  
للراد الجعل في تركته سيده  
الاشهاد يوجب الفعل  
جعل وينفي الضمان لو ابوع  
ثمن رده اقل من ذلك  
الجعل بحسب ثلاثة ايام



بمنزلة الفقه من الهداية في كتاب الأبوع أبوع بعد البيع وقبل القبض خيرا المشتري  
أي فالمشتري محترق أن شاء صرحه يرجع الأبوع أو دفع الاموال القاضى لفسخ العقد  
بحكم غير البيع عن التسليم ذكره في الكار في باب التصرف في الرهن من الدرر والفرج  
في آخر كتاب الأبوع سئل أبو السعود العادى عن ضابط الاوابع امسك أبعا  
وانفوخ عليه مدة من ماله بأمو القاضى يرجع عليه فلما طالت مدة محي مولاه  
بأعه باذن القاضى وبقية مثله ثم جاء مولاه واراد ان يأخذ عبده ويعطى المنفوق  
ما انفوق عليه فهل له ذلك واجاب قد ورد امر السلطان بأن صاحبه ان كان  
عسكرا فليأخذ عبده بعد ادائه نفقته وان كان غير عسكرى يأخذ ما بقى من  
الثمن ولو كان البيع بفين فاحش فالحيار لصاحبه ان شاء امضى البيع وان شاء  
فسخ والله اعلم **كتاب المفقود والغائب** هو غائب لا يدري مكانه  
ولا حيوته ولا موته فينصب له القاضى من يحفظ ماله ويستوفي حقه ثم لا يكل  
له فيه من الملتقى في كتاب المفقود وهو غائب لم يدر احي أم ميت وهو حق  
نفسه حي فلا يملك عورسه غيره ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته لانها لا تفسخ قبل الموت  
وينصب القاضى من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه لانه للقاضى نصب ناظر  
لكل عاجز من النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة فصار كالصبي والمجنون وفي نصب  
الحافظ ماله والقائم عليه نظرية لكن عند الحاجة وان كان له وكيل ثم فقد ينبغي ان  
لا ينصب القاضى وكيل لانه لا ينعزل بفقد موكله اذا كان وكيل في الحفظ لما في الولد  
الحجية والتجنيس رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها او دفع ماله ليحفظه وقد  
الدافع فله ان يحفظه وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا  
يكون الرجل وصيا كذا في الموطأ الحق فتشمل الاعيان والديون من الغلات وغيرها  
وما كان في بيته او عند امثاله ولا يخفى انه يقتضى غلظة والديون المقررة لانه  
الحفظ فيها صحت دين وجب بقدره لانه اصل في خصوصه لكنه اي هذا الوكيل المنصب  
ليس يخص فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة وعقار ورفيق ونحوه ولا  
يبيع القاضى مالا يخاف فسادا في نفقة ولا في غيرها لانه لا ولاية له على الغائب الا  
في حفظ ماله بخلاف ما يخاف فسادا فانه يبيعه القاضى كما في الهداية وينفق على  
عورسه وقريبه واولاده يعني من مال المفقود والاصل فيه ان كان من يستحق النفقة  
في ماله حال حضرته بفقر قضاء القاضى فينفق عليه من ماله في غيبته لان القضاء  
يكون اعانة وكل من لا يستحق في حضرته الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته  
لان النفقة تجب بالقضاء والقضاء على الغائب ممتنع من الاول والاخر والصغار  
والاحياء وكل محرم كما قد مر في النفقات ولا يفرض بينه وبينها اي زوجة لقوله  
عليه السلام في امارة المفقود وانها امرته حتى ياتى بها البيان ولو بعد مضي اربع  
سنين حلا فالملك فانه يقول اذا مضى اربع سنين يفوق القاضى بينه وبينها

**مطلب** ابوع بعد البيع وقبل  
القبض خيرا المشتري  
**مطلب** لو كان بيع القاضى بفين  
فاش فاحش فاحش  
**مطلب** الفروع بين العسكرى  
وبين المدنيين  
**مطلب** ينصب القاضى من يحفظ  
ماله ويستوفي حقه ثم لا يكل  
له فيه من الملتقى  
**مطلب** الغائب حي في حق نفسه  
ولا يملك عورسه ولا يقسم  
ماله ولا يفسخ اجارته  
**مطلب** دفع ماله ليحفظ وقد ارفع  
قله ان يحفظ  
**مطلب** يملك من يستوفي حقه لا يأخذ  
اعيانا وديونه وما كان في بيته  
**مطلب** فيما هو دين وجب بقدره  
ليس يخص فيما يدعى على  
المفقود  
**مطلب** لا يبيع القاضى مالا يخاف  
فسادا في نفقة ولا في غيرها  
**مطلب** ويبيع القاضى ما يخاف فسادا  
في نفقة ولا في غيرها  
**مطلب** ينفق على ماله من يستحق  
النفقة حال حضرته بفقر قضاء  
القاضى  
**مطلب** كل من لا يستحق في حضرته  
الا بالقضاء لا ينفق عليه  
من ماله

وتتعد

وتتعد عدة الوفاة ثم تنزوح من شأت وميت في حق غيره فلا يرث من غيره ولا  
يستحق ما ورثه له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه من الارث لان بقاءه حيا في ذلك  
باستصحاب الحال وهو لا يصلح لجهة الاستحقاق الموت اقوانه في بلده على المذهب  
اختلف في تقدير مدة حياته وظاهر الرواية ما ذكره فان ما يقع الحاجة اليه معرفة  
فطريقه في الشرع الوجوع الى امثاله وقال في البحر وقد وقع الاختلاف في هذه واختلف  
الترجيح فظاهر الرواية وهو المذهب انه مع قدر بموت الاقران في السن لان من  
النادر ان يعيش الانسان بعد موت اقوانه فلا يبنى الحكم عليه فاذا بقي منهم  
واحد لا يحكم بموته واختلفوا في المراد بموت اقوانه فقول من جميع البلاد وقيل من  
بلده وهو الاصح كذا في الذخيرة انتهى فان ظهر وقيل اي قبل موت اقوانه في بلده  
حيا فله ذلك القسط الموقوف وبعد اي بعد موت اقوانه يحكم بموته في حق ماله يوم  
علم ذلك اي موت اقوانه فتتعد عورسه لانه كانه الآن مات للموت يعني اربعة اشهر  
وعشر او يقسم ماله بين من يرثه الآن ولا يرثه وارث مات قبل المدة وفي مال غيره  
عطف على ماله اي يحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد فيرد الموقوف له الى  
من يرث مورثه عند موته لانه المستحق بهذا المال الآن ولو كان مع المفقود  
وارث يحجب به لم يعط شيئا وان اتفق حقه به اعطى اقل النصيب بيانه رجل  
مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وابنة ابن والمال في يد الاجنبي وتصادقوا  
على نقد الابن وطلب البنتان الميراث يعطيان النصف لانه منقضى به ويوقف النصف  
الاخر ولا يعطى اولاد الابن شيئا لانهم يحجبون بالمفقود لو كان حيا فلا يستحق الميراث  
بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت حياته ونعاه في فتح القدير كالحمل  
اي الحمل نظيره في الميراث عند الشك في نصيب الحمل فانه يوقف له ميراث ابن واحد  
على ما عليه الفتوى ولو كان مع الحمل وارث اخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل  
نصيبه المتيقن به على كل حال وكذا اذا ترك ابنا وامراة حامل يعطى الامراة الثمن وان  
كان من يسقط بالحمل لا يعطى شيئا وان كان من يتغير يعطى الاقل المتيقن به مثاله  
ترك امراة حامل وجدة يعطى السدس لانها لا يتغير به ولو ترك حاملا واخا او عمتا  
لا يعطى شيئا لان الاخ يسقط بالابن وجايز ان يكون الحمل ابنا ولو ترك حاملا واما  
وزوجة تأخذ الام السدس والزوجة الثمن لانه لو كان ميتا اخذت الام الثلث  
او حيا اخذت السدس والزوجة الثمن لانه لو كان ميتا اخذت الزوج الكل من الميراث  
في كتاب المفقود سئل ابو السعود العادى عن مفقود لا يعلم حياته ومماته فله  
اموال اراد امين بيت المال ان يأخذها منه مسكبا فان براته اخذ مال الغائب  
وقبضه والحال انه التزم عليه مالا معين البيت المال فهل له اخذ مال الغائب  
وقبضه واجاب ان الملتزم ليس بامين بل هو ضده وليس له اخذ مال المفقود  
وقبضه اصلا وماله لا يقسم بين ورثته وينصب القاضى من اهل الامانة وحيا  
يحفظ ماله ويأخذ حقه وان ظهر موته يقسم ماله بين من يرثه الآن ولا يوقف

**مطلب** المفقود ليس بامين بل هو ضده  
وليس له اخذ مال المفقود اصلا

**مطلب** بيان من يستحق في غيبته  
ومن لا يستحق  
**مطلب** اذا مضى اربع سنين يفوق  
القاضى بينه وبينها ويبيها نفقة  
عدة الدفات عند مالك  
**مطلب** الغائب ميت في حق غيره ولا  
يرث من غيره ولا ينفق الا في حقه  
**مطلب** فوقف قسط من الارث عند من  
يرث مورثه عند موت المفقود  
**مطلب** يوقف حصته الى موت جميع  
اقوانه في بلده  
**مطلب** فيبعد موته اقوانه يحكم بموته  
فيقسم ماله بين من يرثه الآن  
**مطلب** يحكم بموته من حين فقد فيرد  
له ما اصحاب من مورثه  
**مطلب** للقاضى امراض مال اليتيم  
والوقف والغائب  
**مطلب** تصرفات القاضى وخصه  
مذكوران فيه  
**مطلب** ليس لاهل بيت المال  
ان يطلب حصته القاضى  
من يرث مورثه عند موته  
الغائب  
**مطلب** ادعى احد من المفقود  
حقا لم يثبت له دعواه  
**مطلب** فينفق من مال غار زوجته  
واولاده الصغار والاناث  
من الكبار والزمن من الكبار  
فقط



الموت اقترانه في بلده ويحكم بموته يوم علم موت اقترانه ثم يقسم ماله بين ورثة  
وينفوخ من ماله على من يجب نفقته عليه حال حوضرته بغير قضاء القاضي  
كزوجة واولاده الصغار والاناث من الكبار والزمن من الذكور الكبار  
والله اعلم فان ادعى احد من المفقود حقاً من الحقوق لم يلتفت اليه دعواه  
ولم يقبل منه بينة من الدرد والغدر في كتاب المفقود سئل شيخ الاسلام يحيى  
بن زكريا عن مات وترك زوجة وبنين واخا غايبا غيبته منقطة واراد ابن  
نبيت المال ان ياخذ حصته الغائب من يد امته واخوته بحيث انه مأمور بانفد ماله  
الغائب وحفظه قبل له ذلك واجاب ليس له ان يطلب حصته الغائب ويتركها  
القاضي في يدها المحفوظ كما كانت ان كانت امينا ولا يضعها في يد عدل يجعله وصيا  
عنه هكذا اخفى ابو السعود العادي قلت وما يشهد بصحة ذلك ما في المنع في آخر كتاب  
المفقود ولو كان مال المفقود في يد اجنبي لا ينزع من يده الا اذا ظهرت حيا نية  
انتهى للقاضي اقراض مال اليتيم والوقف والغائب وله بيع منقوله وله ان ياخذ  
المال من الاب اذا كان سرقا مبدرا ويضعه على يد عدل وله اقراض اللقطة من الملقط  
كما في البحر من قضاء المنع وللغائب ان يبيع منقول الغائب اذا خاف التلف لكن انما  
يبيع اذا لم يعلم بمكان الغائب اما اذا علم بمكان الغائب فلا بد ان يبعث الى  
الغائب اذا خاف التلف فيمكنه حفظا المين والمال جميعا وهذا يدل على ان القاضي ان  
يبعث مال الغائب اذا خاف عليه التوى والتلف من التهمة في ادب القاضي وفصل  
في ولاية القاضي رجل غاب عن بلده ولا يوجد منه خبر وعليه ديون الجماعة وله اطفال  
محتاجون الى النفقة وله ضياع ومتاع هل للقاضي حصته يبيع املاكه مال نعم اذا  
ثبت الديون والاستحقاق عند القاضي على قول اكثر العلماء له ان يبيع من قضاء جواهر  
الفتاوى **من القاضي** ان ينصب عن المفقود وصيا يطلب ديونه عن مومية  
ولا ينصب عن الغائب **ب** ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غائب غيبته منقطة  
يجوز نصب الوصي عنه اذا الغيبة المنقطة لموت فلم يخبره غير المنقطة ولو نصب  
القاضي فيما في مال الغائب غيبة منقطة هل له الخصومة في ديونه قبل نعم وقيل لا  
**فت** مات الغريم ووصى الى رجل يدعى ديناً على الميت والوصي غائب ينصب القا  
حصان على الميت ليحاسب الغريم ليصل الى حقه **فت** للقاضي نصب الوصي لو كان به  
وارثه غايبا وليكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارثه غايب مدة السفر  
في جامع الفضولين وليس للقاضي ترويج امة الغائب والمجنون وعبد ماله ان  
يكاتبها ويبيعها كذا في العاديه من الدرد والغدر في آخر كتاب المفقود سئل  
زين بن نجيم عن المفقود اذا ترك عبدا ولم يتروك مالا لينفوخ عليه منه ولا يعرف  
حرفته هل يجوز للحاكم ان يبيعه او يوجره اذا راي المصلحة في ذلك واجاب نعم له  
ان يبيعه او يوجره اذا راي المصلحة في ذلك والله اعلم وفي الزاوية وجامع الفضولين  
لا يملك القاضي بيع عقار الغائب الذي ليس بمفقود من شرح النظم الوهابي  
والحكم

**مطل** لو ترك حاملا واخا او كمالا يبيع  
شي لا احد من الحمل  
**مطل** لو ترك امرأة حاملا ووصية يبيع  
السدي اذ لا يتغير بالحمل  
**مطل** ان كان وارث اجنبي يبيع  
بالجمل لا يبيع شي  
**مطل** لو كان مال الغائب في يد اجنبي  
لا ينزع عنه الا اذا ظهرت حيا نية  
**مطل** فيرد الموقوف له الى من يورث  
مورثه عند موته  
**مطل** للقاضي ان يبيع منقول  
الغائب اذا خاف التلف  
**مطل** هل للقاضي حصته ان يبيع  
املاك الغائب على اكثر يبيع  
لعلماء له ان  
**مطل** ينصب عن المفقود وصيا يطلب  
ديونه عن مومية لا الغائب  
**مطل** ادعى حقوقا على ميت ووارثه  
غائب يجوز نصب الوصي عنه  
**مطل** ينصب القاضي خصما عن الميت  
والقاضي ليحكم وصي الغريم  
ليصل الحق  
**مطل** يجوز للقاضي من التصرفات  
وبالا  
**مطل** عبد المفقود يبيعه الحاكم  
او يوجره ان لم يتروك مالا  
ولا يعرف حرفته  
**مطل** لا يملك القاضي بيع عقار  
الغائب الذي ليس

والحكم على المستحرم بخبر وتفسير المنكر ان ينصب القاضي وكيله عن الغائب لبيع  
الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اختفى في بيته بعد ما نادى امين  
القاضي على باب داره **ب** الحكم على المستحرم بخبر وقيل ينبغي ان يكون هذه المسئلة  
على رايين اذ حاصله الحكم على الغائب وفيه روايتان عن اصحابنا وكان **ط** يعني  
بان الحكم على الغائب لا ينفذ كيلا يتطرقوا الى هدم مذهب اصحابنا من جامع  
الفضولين وفي القنية لوباع القاضي امة المفقود لتفقه اهل نفاذ البيع كما لو  
باع العقار في وفاء الدين فانه ينفذ ببيعه لانه حصل بجهده فيه من شرح النظم  
الوهباني عده للقاضي ان ينصب عن المفقود وصيا يطلب ديونه عن غريمه  
ولا ينصب عن الغائب من جامع الفضولين لا يباع مال الغائب للاندفاع  
بالوقاف من الدرد في باب النفقة للقاضي ان يبيع منقول الغائب لا عقاره  
كما في الزاوية وجامع الفضولين من المنع **كتاب الاشربة** الشراب ما يسكر  
من الاشربة والمسكر منها اي من الاشربة اربعة انواع الاول الخمر وهي التي به  
يكسر النون وتشد يد الباء من ماء العنب ادا على من على بطنه غليا وغليا فاقا واشد  
وقد روي في الزيد وهو الرغوة هذا الاسم حق بهذا الشراب باجماع اهل اللغة  
وحرم قليل واكثرها بالاجماع لعينها اي لذاتها لقوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها  
والسكر من كل شراب فليس حرمها معلولة بالسكر ولا تتوقف عليه بخلاف  
غيرها من الاشربة فان حرمها متوقفة على السكر ومن الناس من يقول  
غير المسكر منها ليس بحرام كغيرها من الاشربة لان الفساد لا يحصل به وهذا  
كفر لانه يحالف الكتاب والسنة والاجماع ولان قليله يدعوا الى كثرة وهو  
من خواص الخمر وتماه في شرح الكنز للزيلعي وهي خمسة بخاسة غليظة كالقيل  
ويكفر مستحلبا لشبوت حرمها قطعاً وسقط تقويمها لان الله يحكم بكونها رجساً  
للهانة والتقوم بشعر بالغة لا مالتيرها وحرم الانتفاع بها ولا يجوز بيعها  
لقوله عليه السلام ان الذي حرم شرها حرم بيعها وراه مسلم واحمد ولا ان الله يبي  
لما خسرنا فقد اهانها والتقوم بشعر بعزتها ويجوز ثارتها وان لم يسكر منها ويجز  
شارب غيرها ان يسكر منها ولا يورث فيها الطبخ لانت الطبخ لا يورث فيها لانه لا يمنع  
من شرب الخمر لانه لا يورث فيها الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه على ما قاله  
لان الحد في التي خاصة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ ذكره في تبويب الكنز من  
غير ذكر خلاف وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يقول عليه وبه يظهر لك ضعف  
ما في القنية من قوله غير طمخت وزالت مرارتها خلت قال المحقق ابن وهبان ولا  
عمل هذا ولا التفات اليه قال وكذا اكملنا قاله صاحب القنية بخلاف القواعد ما لم  
يعضده نقل من غيره ولا يجوز بها التداوي على المعتمد ويجوز تخليها ولو بطرح  
شي في اخلها فاللشافعي ولا يبيح الدواب ولا يجعل في دواء ولا في طعام ولا في  
ولا في دهن ولا يداوي بها جرح ولا يمشط بها ولا يدلك ولا يتفع بها الا اذا

**مطل** لو باع القاضي عقار المفقود  
في وفاء الدين او نفقة  
اهله  
**مطل** لا يباع مال الغائب للاندفاع  
والوقاف  
**مطل** يحلف في غيرهما من الاشربة اربعة  
انواع الاول الخمر  
**مطل** يكفر مستحلبا لشبوت حرمها  
قطعاً  
**مطل** يجز ثارتها وان لم يسكر منها  
**مطل** ولا يجوز بها التداوي على  
المعتمد  
**مطل** في يجوز تخليها ولو بطرح  
شي في اخلها فالشافعي



خاف العطش المهلك فلا بأس بشرب ما يروى به عطشه فلو سكر بذلك لا يجد  
لانه حلال في هذه الحالة فلو زاد على قدر الحاجة فسكره كذلك في المجتبى والنوع  
الثاني الطلاء بكسر الطاء وهو العصير يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه كذا في  
الوقاية والكنز وهو مخالف لما ذكر في المحيط قال في بعض الخواشي ان الطلاء اسم  
للمثلث وهو ما اذا طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار  
مسكوا وهو الصواب لما روى عن كبار الصحابة كانوا يشربون الطلاء ويؤيد  
المحيط تفسير الجوهري اياه بما ذهب ثلثاه فلزم التوفيق بان ما في الوقاية و  
والكنز فليتا مل وقيل ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهما  
الصواب كما تقدم تعريبه ونجاسة اى الطلاء غا التفسير الاول كالتمر والنوع الثالث  
السكر بفتح السين وهي التي من ماء الرطب واشتقاقه من سكرت الرمح اذا سكرت  
الجوهري بنبيذ التمر والنوع الرابع نقيع الزبيب وهو التي من ماء الزبيب لما روى  
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام كان ينقع له الزبيب فيشربه اليوم  
وبعد الغدا مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخدم رواه مسلم وان بقي شيء اخرقه  
او امر به فاهرقه وشرط حرمة ان يغذف بالزبد بعد الغليان والكل حرام اى  
الاشربة الثلاثة وهو الطلاء والسكر ونقيع الزبيب اذا غلا واشتد فاذا لم يغل  
ولم يشتد لا يحوم وحرمت اى حرمة هذه الاشربة الثلاثة دون حرمة الخمر لان حرمة  
الخمر قطعية وحرمة هذه بالاجتهاد فلا يكفر منحلها لذلك جلا في الخمر والحلال  
منها اى من الاشربة اربعة انواع الاول نبيذ التمر والزبيب ان طبخ ادى بطبخ فهو  
حلال شربه وان اشتد اذا شرب منه بلا هو وطرب مالم يسكر لما ذكرنا من ان الاصل  
في الاشياء الاباحة واليه وقعت الاشارة بقوله عليه السلام في النبيذ ليلة الجئ ثمرة  
طيبة وماء طهور مطبوع وينبئ لا بأس بشربه للاستبراء والعنبى حرام الا المثلث  
العصير اذا اشتمس فصار مثلثا يحل والسكر في كل شراب حرام فبيذ التمر والزبيب اذا  
طبخ ادى لطبخ يجوز شربه دون السكر عند ابي حنيفة ويوسف للاستبراء الطعام فلو  
شرب للهو فقليله وكثيره حرام والمخمر من الشعير والذرة اذا كان لا يسكر يجوز  
شربه ولو طبخ العنب ثم اشتد لا يحل شربه حتى يذهب ثلثاه بمنزلة العصير اذا  
طبخ رجل شرب تسعة اقذاع نبيذ فلم يسكر فاجوز والعاشق فسكره فلا حد عليه لان  
السكر يضاهى ما هو اقرب اليه والقدح المسكوب من النبيذ حرام وان جلس للشرب  
طالب بالسكر فالاول ايضا حرام كذا في عدة المفتة والنوع الثاني المحيطان من الزبيب  
والتمر لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنا ننبت لرسول الله عليه السلام  
في سقاء فيأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فيطرحهما فيه ثم يصب الماء فينبذ  
عدوة فيشربه عشية وينبذه عشية فيشربه غدوة رواه ابن ماجه عن ابن زياد قال  
سقاه ابن عمر شربة ما كدت اهدى الى اهلى فعدت اليه من الغد فاحبرته بذلك  
قال بارد فالك على عجرة وزبيب وهو محمول على المطبوخ لان المروى عنه حرمة نقيع

الزبيب

**مطل** انفع الثالث نبيد العسل  
 والذين والبرد والشعر والذرة  
**مطل** الحمر من الخلة والعنية حرم  
**مطل** يجرد من سكر من الاشربة  
 المتخذة من الحبوب والعسل  
**مطل** ونحوهم على قول محمد المفتي به لان  
 الفساق يجتمعون على الاصح  
**مطل** النوع الرابع المثلث العنق فهو  
 ما يخرج حتى ذهب ثلثاه  
**مطل** صبيغ غير الحمر مما ذكر من  
 الاشربة  
**مطل** صبيغ الحشيشة والافون  
**مطل** فتضمن هذه الاشربة بالقيمة  
**مطل** صليب يضمن قيمته صليبا  
**مطل** حرم محمد الاشربة المتخذة  
 العسل والذين والحبوب  
 والذين وبه يغني  
**مطل** يجرد من سكر من المتخذة  
 عن الحبوب على الاصح



في الجوهرة ولا يجوز اكل البنج والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد العقل حتى يصير للرجل فيه خلعة وفساد ويصدق عن ذكر الله وعن الصلوة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه وان سكر منه كما اذا شرب بولا او اكل الفايط فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يعزب بها دون الحد انتهى قلت وفي شرح النظم الوهباني لستادنا سيدي عبد البر مغنيا الى مبتغى بالفين المجمة في مسائل شتى ويجوز اكل الحشيش وهو ورق القنب وقد اتفق مشايخنا ومشايخ الشافعي على تحريم تناوله وافقوا باحرار مع حظر قيمته به وامروا بتأديب بائعه والتشديد على اكله فالان فتوى المذهبين على تحريمه حتى قال علماؤنا رحمهم الله من قال يحل اكله فهو زنديق مبتدع وحكموا بايقاع طلاق المحشيش رجوا كما في السكوان انتهى كذا في جامع الفتاوى الكمل من اشربة الخمر سئل شيخ الاسلام يحيى بن زكريا عن المتخذ من الشعير والذرة وهو خامض اذا كان مسكوا هل قليله وكثيره حرام واجاب بانه اذا لم يسكر فليس بحرام واما اذا اسكر فالقدح الاخير حرام وهذا ايضا اذا لم يجلس ولم يشرب طالبا للسكروا واما اذا جلس ويشرب طالبا للسكروا فالاول ايضا حرام وكذا اذا شربه للمهو وطرب والله اعلم قلت وقد افاده صاحب المنحة عن عدة المفتي من قبل فليتأمل رجل عليه دين فتعصاه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحل اخذ ذلك منه وان كان الغريم ذميا يحل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحل له قضاء الدين من اشربة الحامية في الفصل الاول ولا بأس ببيع العصير من يتخذه خمر في قول ابي حنيفة وقال صاحبه يكره وقيل على قول ابي حنيفة انما لا يكره اذا باعه من ذمي بمن لا يشربه المسلم بذلك اما اذا وجد مشربه مسلما بذلك الثمن يكره اذا باعه من يتخذه خمر وهو كالمواضع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ القنب حمر لا بأس اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا ان كان بغرض نبه تحصيل الخمر يكره وان كان بغرض نبه تحصيل القنب لا يكره والا فضل ان لا يبيع من يتخذه خمر من اشربة الحامية في الفصل الاول **كتاب الذبايح** حرم حيوان من شأنه الذبح لم يذبح خروجه بهذا القيد السمك والجراد اذ ليس من شأنهما الذبح والذلة الضرورية جرح وطعن وانهار الدم في اي موضع وقع من البدن والذوق الاختيارية ذبح بين الحلق واللثة المختر من الصدر وهي نفخ اللام والباء المستدة وهو رأس الصدر وعروقه الحلقوم والمرى والودجان الحلقوم مجرى النفس والمرى مجرى الطعام والشراب وفي الهداية عكس هذا وهو سهر من المكاتب او غيره كذا قاله صدر الشريعة وحل المذبح بقطع اي ثلاث منها اقامة للكثر مقام الكل والاكتفاء بالثلاثة مطلقا قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولا وعن ابي يوسف انه يشترط قطع الحلقوم والمرى واحد

الودجين

مط  
وحل المذبح بقطع اي ثلاث من العروق

مط  
يرون فتى دينه في ذابح المسلم من ثمن الخمر لا يملك

مط  
في الجوهرة ولا يجوز اكل البنج والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد العقل حتى يصير للرجل فيه خلعة وفساد ويصدق عن ذكر الله وعن الصلوة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه وان سكر منه كما اذا شرب بولا او اكل الفايط فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يعزب بها دون الحد انتهى قلت وفي شرح النظم الوهباني لستادنا سيدي عبد البر مغنيا الى مبتغى بالفين المجمة في مسائل شتى ويجوز اكل الحشيش وهو ورق القنب وقد اتفق مشايخنا ومشايخ الشافعي على تحريم تناوله وافقوا باحرار مع حظر قيمته به وامروا بتأديب بائعه والتشديد على اكله فالان فتوى المذهبين على تحريمه حتى قال علماؤنا رحمهم الله من قال يحل اكله فهو زنديق مبتدع وحكموا بايقاع طلاق المحشيش رجوا كما في السكوان انتهى كذا في جامع الفتاوى الكمل من اشربة الخمر سئل شيخ الاسلام يحيى بن زكريا عن المتخذ من الشعير والذرة وهو خامض اذا كان مسكوا هل قليله وكثيره حرام واجاب بانه اذا لم يسكر فليس بحرام واما اذا اسكر فالقدح الاخير حرام وهذا ايضا اذا لم يجلس ولم يشرب طالبا للسكروا واما اذا جلس ويشرب طالبا للسكروا فالاول ايضا حرام وكذا اذا شربه للمهو وطرب والله اعلم قلت وقد افاده صاحب المنحة عن عدة المفتي من قبل فليتأمل رجل عليه دين فتعصاه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحل اخذ ذلك منه وان كان الغريم ذميا يحل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحل له قضاء الدين من اشربة الحامية في الفصل الاول ولا بأس ببيع العصير من يتخذه خمر في قول ابي حنيفة وقال صاحبه يكره وقيل على قول ابي حنيفة انما لا يكره اذا باعه من ذمي بمن لا يشربه المسلم بذلك اما اذا وجد مشربه مسلما بذلك الثمن يكره اذا باعه من يتخذه خمر وهو كالمواضع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ القنب حمر لا بأس اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا ان كان بغرض نبه تحصيل الخمر يكره وان كان بغرض نبه تحصيل القنب لا يكره والا فضل ان لا يبيع من يتخذه خمر من اشربة الحامية في الفصل الاول

الودجين وعن محمد لا بد من قطع الكثر كل واحد من هذه الاربعة واجمعوا على انه يكفي بقطع الاكثر من هذه العروق الاربعة لان الاكثر يقوم مقام الكل كما ذكرنا في الجوهرة وفي الينابيع الشاة اذا مرضت او شق الذئب بطنها ولم يبق فيها شئ من الحياة الا مقدار ما يعيش المذبح فعند ابي يوسف ومحمد لا يحل بالذكوة والمجان ان كل شئ ذبح وهو حي حل اكله ولا توفيت فيه وعليه الفتوى لقوله تعالى اما ذكيت من غير فصل انتهى وفي السراجية وعليه الفتوى وحل الذبح ايضا بكل ما افري الاوداج اي قطع العروق واخرج ما فيها من الدم لان المواد من الاوداج ههنا كالاربعة تغلبها وانهار الدم اي اساله ولو بليطة او مروة اللبطة فشر القصب والمروة الحجر الذي فيه حدة الاسنات وظفر قائمين ولو كانا في السن والظفر منوعين حل الذبح بها عند نافع الكراهة من المنع وكتاب الذبح والذبح بين الحلق واللثة وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكوة ما بين اللثة والحنين ولانه مجمع المجرى والعروق فيحصل بالفعل فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه فكان الكل سواء قال والعروق التي تقطع في الذكوة اربعة الحلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام افردوا الاوداج بما شئت وهي اسم جمع واقد الثلاثة فيتناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالحلقوم والمرى الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الحلقوم باقتضائه وبظاهر ما ذكرنا في جامع مالك ولا يجوز به الاكثر منها بل يشترط قطع جميعا وعندنا ان قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عند ابي حنيفة وقال لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحد والودجين قال هكذا ذكرنا في الفتاوى الاختلاف في محتصره والمشهور في كتب مشايخنا ان هذا قول ابي يوسف وحده وقال في الجامع الصغير وان قطع نصف الحلقوم ونصف الاوداج لم يوكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والاوداج قبل ان يموت اكل ولم يحك حلا فواختلفت الرواية فيه والحال ان عند ابي حنيفة اذا قطع الثلث اي ثلث كان يحل وبه كان يقول ابو يوسف او لا ثم رجع الى ما ذكرنا وعن محمد انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواية عن ابي حنيفة لان كل فرد منها اصل بنفسه لانفصاله عن غيره ولورود الامر بغيره به فيعتبر اكثر كل واحد ولا في يوسف ان المقصود من قطع الودجين انهار الدم فينبوب احدهما عن الاخر اذ كل واحد منهما مجرى الدم واما الحلقوم فيحالف المرى فانه مجرى العلف والماء والمرى مجرى النفس فلا بد من قطعها ولا حنيفة ان الاكثر يقوم مقام الكل في كثير من الاحكام واي ثلث قطعها فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود يحصل بها وهو انهار السفوف والنفوخية في اخرج به الروح لانه لا يبقى بعد قطع مجرى النفس والطعام ويجوز الدم بقطع واحد الودجين فيكتفي به بخزانة زيادة التعذيب بخلاف ما اذا قطع النصف

مط  
في الجوهرة ولا يجوز اكل البنج والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد العقل حتى يصير للرجل فيه خلعة وفساد ويصدق عن ذكر الله وعن الصلوة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه وان سكر منه كما اذا شرب بولا او اكل الفايط فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يعزب بها دون الحد انتهى قلت وفي شرح النظم الوهباني لستادنا سيدي عبد البر مغنيا الى مبتغى بالفين المجمة في مسائل شتى ويجوز اكل الحشيش وهو ورق القنب وقد اتفق مشايخنا ومشايخ الشافعي على تحريم تناوله وافقوا باحرار مع حظر قيمته به وامروا بتأديب بائعه والتشديد على اكله فالان فتوى المذهبين على تحريمه حتى قال علماؤنا رحمهم الله من قال يحل اكله فهو زنديق مبتدع وحكموا بايقاع طلاق المحشيش رجوا كما في السكوان انتهى كذا في جامع الفتاوى الكمل من اشربة الخمر سئل شيخ الاسلام يحيى بن زكريا عن المتخذ من الشعير والذرة وهو خامض اذا كان مسكوا هل قليله وكثيره حرام واجاب بانه اذا لم يسكر فليس بحرام واما اذا اسكر فالقدح الاخير حرام وهذا ايضا اذا لم يجلس ولم يشرب طالبا للسكروا واما اذا جلس ويشرب طالبا للسكروا فالاول ايضا حرام وكذا اذا شربه للمهو وطرب والله اعلم قلت وقد افاده صاحب المنحة عن عدة المفتي من قبل فليتأمل رجل عليه دين فتعصاه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحل اخذ ذلك منه وان كان الغريم ذميا يحل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحل له قضاء الدين من اشربة الحامية في الفصل الاول ولا بأس ببيع العصير من يتخذه خمر في قول ابي حنيفة وقال صاحبه يكره وقيل على قول ابي حنيفة انما لا يكره اذا باعه من ذمي بمن لا يشربه المسلم بذلك اما اذا وجد مشربه مسلما بذلك الثمن يكره اذا باعه من يتخذه خمر وهو كالمواضع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ القنب حمر لا بأس اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا ان كان بغرض نبه تحصيل الخمر يكره وان كان بغرض نبه تحصيل القنب لا يكره والا فضل ان لا يبيع من يتخذه خمر من اشربة الحامية في الفصل الاول

مط  
اذا قطع الثلث اي ثلث كان يحل

مط  
في الجوهرة ولا يجوز اكل البنج والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد العقل حتى يصير للرجل فيه خلعة وفساد ويصدق عن ذكر الله وعن الصلوة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه وان سكر منه كما اذا شرب بولا او اكل الفايط فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يعزب بها دون الحد انتهى قلت وفي شرح النظم الوهباني لستادنا سيدي عبد البر مغنيا الى مبتغى بالفين المجمة في مسائل شتى ويجوز اكل الحشيش وهو ورق القنب وقد اتفق مشايخنا ومشايخ الشافعي على تحريم تناوله وافقوا باحرار مع حظر قيمته به وامروا بتأديب بائعه والتشديد على اكله فالان فتوى المذهبين على تحريمه حتى قال علماؤنا رحمهم الله من قال يحل اكله فهو زنديق مبتدع وحكموا بايقاع طلاق المحشيش رجوا كما في السكوان انتهى كذا في جامع الفتاوى الكمل من اشربة الخمر سئل شيخ الاسلام يحيى بن زكريا عن المتخذ من الشعير والذرة وهو خامض اذا كان مسكوا هل قليله وكثيره حرام واجاب بانه اذا لم يسكر فليس بحرام واما اذا اسكر فالقدح الاخير حرام وهذا ايضا اذا لم يجلس ولم يشرب طالبا للسكروا واما اذا جلس ويشرب طالبا للسكروا فالاول ايضا حرام وكذا اذا شربه للمهو وطرب والله اعلم قلت وقد افاده صاحب المنحة عن عدة المفتي من قبل فليتأمل رجل عليه دين فتعصاه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحل اخذ ذلك منه وان كان الغريم ذميا يحل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحل له قضاء الدين من اشربة الحامية في الفصل الاول ولا بأس ببيع العصير من يتخذه خمر في قول ابي حنيفة وقال صاحبه يكره وقيل على قول ابي حنيفة انما لا يكره اذا باعه من ذمي بمن لا يشربه المسلم بذلك اما اذا وجد مشربه مسلما بذلك الثمن يكره اذا باعه من يتخذه خمر وهو كالمواضع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ القنب حمر لا بأس اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا ان كان بغرض نبه تحصيل الخمر يكره وان كان بغرض نبه تحصيل القنب لا يكره والا فضل ان لا يبيع من يتخذه خمر من اشربة الحامية في الفصل الاول



لان الاكثر باق فكانه لم يقطع شئ احتياطا بجانب المحرم من الهداية في كتاب  
الذبايح سئل صاحب المنح عن ذبيحة اهل الكتاب من اليهود والنصارى هل  
تحل ام لا وهل يشترط كون الذبايح من اليهود اسراييليا ام يكفي كونه كتابيا واجاب  
فتم تحل ذبيحة اهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم ولم ار من شرط كون  
اليهودي اسراييليا من مشايخي بل اطلاق الهداية وغيرها يدل على عدم اشتراط  
المذكور لكن شرط في المستصفي تحل مناكرتهم عدم اعتقاد كون المسيح اليها قال  
اما اذا اعتقده فلا وفي مبسوط شيخ الاسلام ويجب ان لا يأكلوا ذبايح اهل الكتاب  
ان اعتقدوا ان المسيح اله وان عزير الله ولا يتزوجوا نساءهم وقيل عليه الفتوى  
لكن بالنظر الى الدلائل ينبغي ان يجوز الاكل والتزوج وهو موافق لما في رضاء  
مبسوط شمس الائمة في الذبيحة قال وتحل ذبيحة النصارى مطلقا سواء قال بقاء  
ثلاثة اولا وموافق لما قد مناهم الاطلاق الواقع في الهداية وغيرها من الاعتبار  
والاول ان لا يأكل مسلم ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا للضرورة كما حققه الكمال  
في فتح القدير والله اعلم قال رحمه الله ثم سئلت عن رجل وجد شاة او بقرة  
مذبوحة لا يعلم ذابحها وظاهرة او ميتة هل يؤكل واجبت بانها تؤكل ان كانت  
الدار دار الاسلام هكذا رأيت منقولاً عن الواقعات وظاهر كلام قاضيان في  
كتاب اللقطة ينفيه والله اعلم سئل صاحب البحر ايضا عن ذبيحة اليهود والنصارى  
هل للمسلم أكلها واجاب نعم تحل له ان سقى عليها والله اعلم ونذب احدوا وشغرة  
وهي سكين عريضة كما في المغرب قبل الاجتماع وكره بعده ارفاق بالمذبح كالجحر  
بوجهها الى الذبح فانه مكروه ايضا وذبحها من قضاها والحل مع الكراهية في الذبح  
من القضاء محتضرا بما اذا بقيت حية حتى يقطع العروق وان ماتت قبل قطع  
العروق لا يؤكل لوجود الموت بل ذكوة كذا في شرح المجمع وفي الجوهرية واذا ذبح  
الشاة من قضاها فان بقيت حية حتى يقطع العروق جاز ويكره لانه خلاف في  
المسنون وان ماتت قبل قطع العروق لم يؤكل لانها ماتت قبل وجود الذكوة في محلها  
كما لو ماتت حية انما انتهى والنفع بفتح النون وسكون الخاء المعجمة وهو ان  
يصل الى الخفاء وهو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة لورود النوى عن ذلك وقيل  
ان يمد رأسها حتى يظهر مذبوحا وقيل ان ينكسر رقبتها قبل ان تسكن من الاضطرار  
وكل ذلك مكروه لان في جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة تعذيب الحيوان  
بلا فائدة وقطع الرأس لان فيه زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة والسليخ قبل  
ان تبرد اى تسكن عن الاضطراب وهو يغم الرء من باب حسن من البرودة  
وتوك التوجه الى القبلة لان السنة في الذبح ان يستقبل بها القبلة هكذا روى  
عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل في صحبته القبلة لما اراد  
ذبحها وشرط كون الذبح مسلما حلالا خارجا عن الحرم ان كان صيدا فصيد بالحلال  
لانه لو كان محوما لا يؤكل ذبيحته وفيد بالصيد لانه لو كان حلالا لا وذبح غير الصيد

الاطلاق يدل على عدم  
الشرط المذكور

ان مات قبل قطع العروق  
لا يؤكل لوجود الموت بل ذكوة

ما يحل في افعال الذبح

وما لا

ما شرط للذبح للحل

ان صيد الحرم لا تحل

الذكوة

ما كان منه باعنه لا  
يجل فعله

فانه

فانه حلال لان فعله فيه مشروع بخلاف الصيد وحاصله ان صيد الحرم لا تحل الذكوة  
في الحرم سواء كان الذبايح محروما او حلالا لانه منهي عنه فلا يكون مشروعاً وكذا في  
الكتاب اذا ذبح صيداً في الحرم لا يحل والكتاب في سواء كان ذمياً وجربياً قال  
الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم لانهم يذكرون اسم الله عليها وفي البرية  
يهود المجوسى حل ذكوة المولد بين كتاب ومجوسى تحل ذكوة المرأة فيه  
كالرجل والصبي العاقل كالبالغ وتحل ذبيحة الكتاب وان جربياً الا اذا سمع ذكر  
المسيح عند الذبح ولا تحل ذبيحة الموند وان انتقل الى حلة اهل الكتاب والعباد  
باقية من ذلك انتهى تحل ذبيحة ما اى المسلم والكتاب ولو كان الذبايح مجنوناً  
او امرأة او صبياً يعقل التسمية والذبح حتى لو كان الصبي والمجنون بحيث لا يعقل  
ولا يضبط التسمية لا يحل ذبيحتها او كان الذبايح اقلع او احرس لان العلفه  
والانوثه لا تمنعان حلها والا حرس عاجز عن الذكر فيكون معذوراً كالنكاح  
بل اوله لانه الزم لا ذبيحة وشئ ومجوسى وموند وقارك التسمية عند هذا  
عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه حلالا للشافعى فان تركها اى  
التسمية ناسيا حل المذبح عندنا وان ذكر مع اسم غيره فان وصلا لا عطا  
كره لقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان او تقبل منى للمشاركة وان عطف  
حرمته بحواسم الله واسم فلان لانه اهل به لغیر الله تعالى وقد قال الله تعالى وما  
اهل به لغیر الله فان فصل صورة ومغنى كاللغاء قبل الاجتماع وقبل التسمية  
لا بأس به وكذا بعد الذبح لوقال اللهم تقبل هذا منى ومن فلان وهذا لا يكره  
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امة محمد  
من شهد لك بالوحدانية وحى بالبلاغ وكان عليه الصلوة والسلام يقول اذا  
اراد احدا ان يذبح فليقل اللهم هذا منك ولك صلاتي ونسك ومحياي ومماتي  
الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين باسم الله الله  
أكبر ثم ذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه والشروط في التسمية هو الذكر  
الحال عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي ذكرك والتغنى به لا يحل  
مسعود جرد والتسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي ذكرك والتغنى به لا يحل  
لانه دعاء وسؤال بخلاف الحمد لله او سبحان الله او يدا به التسمية فانه يحل  
ولو عطف عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح لانه يريد الحمد لله على النعمة  
دون التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزى ذلك عن الخطبة اذا نوى المستحب  
ان يقول باسم الله الله اكبر ويكبره اى بالواو ولو سقى ولم تحضه النية  
صح بخلاف ما لو قصد بها اى بالتسمية التوك في ابتداء الفعل فانه لا يفتح فلا يحل  
الذبيحة كما لو قال الله اكبر وادبه متابعة المؤذن فانه لا يصير شارة الصلوة  
وان لم تكن له نية في التسمية يحل وفي البرانية سمى عند الذبح ونوى ان  
تكون التسمية لغیر الذبح اى لا مواخر لا يحل كما لو سمع الاذان وقال الله اكبر

ما يمنع جواز الذبح للذبايح  
من الصغر والمجنون  
ونحوهما وما لا

من لا يحل ذبيحته ومن  
تركها ناسيا حل المذبح  
عندنا

ما يقرب من الدعاء عند  
الذبح ويحده

ولو سقى ولم تحضه النية  
صح

فان لم تكن له نية في  
التسمية يحل

ما يحل من اعضاء الشاة  
وما لا يحل

والعقب الذبح عقيب  
التسمية قبل تبدل  
المجاس



في جواب الاذان لا يصير به شارة في الصلوة وان لم تكن له نية في التسمية  
 يحل ويشترط التسمية حال الذبح عقيب التسمية قبل تدل المجلس الكل  
 من المنيح من كتاب الذبايح **قطعة** اذا ما ذكيت شاة فكلها سوى  
 سبع فقير من الوبال فغاء ثم غين ودال ثم ميمان وذال سئل  
 صاحب المنيح عن ذبح شاة او بقرة لقوم شخص من الاكابر هل يحل  
 اكلاها واجاب لا يحل اكلاها وان ذكر اسم الله عليها لا نه ذبح لتعظيم غير الله  
 بخلاف ما اذا كان ضيفا والله اعلم ذبح لقوم الامير او واحد من العظام  
 يحرم ولو ذكر اسم الله تعالى وللضيف لا للشرع الامير لا يجوز كذا التقاطع  
 في العرس جائز العضو المنفصل من حي كمينه الا من مذبح قبل موته فيحل  
 اكله من المأكول كما في منية المفتي من صيد الاشباه في الفقه **كتاب**  
**الاضحية** هي ذبح حيوان مخصوص بنية القرابة في وقت مخصوص وهو  
 يوم الاضحية وشرايطها الاسلام فلا يجب على كافر واليسار الذي تعلق به صدقة  
 الفطر كما علم في باب فلا يجب على المعسر ولا يكون من شرايطها الذكورة فيجب على  
 الانثى قال في الحاشية اما صفتها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمأة  
 الموسر المقيم في الامصار دون المسافر انتهى وسببها الوقت وهو ايام النحر  
 لان السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقه به اذا الاصل في اضافة  
 الشيء الى الشيء ان يكون سببا وكذا اذا لازمه فيكون بذكره كما عرف في  
 الاصول وركنها ما يجوز ذبحه من النعم دون ساير الحيوان وحكمها الخروج عن  
 اراقة الدم من النعم والدليل على انها الاراقة انه لو تصدق بعين الحيوان  
 لم يجبر والتصدق بالجرم بعد الذبح مستحب وليس بواجب حتى لو لم يتصدق  
 به جاز قال في الوقفات شراء الاضحية بمسرة درهم او من التصديق بالف  
 درهم لان القرابة التي تحصل باراقة الدم لا تحصل بالصدقة كما في السراج الوهاج  
 على حق فلا يجب على العبد مسلم فلا يجب على كافر مقيم فلا يجب على المسافر لقول  
 على رضي الله عنه ليس على مسافر جمعة ولا اضحية وعن مالك لا يشترط فيه  
 الاقامة ويستوى فيه المقيم بالمصر والعري والبوادي كذا في الزمزمي لان  
 العبادة لا يجب الا على القادر وهو المفتي دون الفقير عن نفسه متعلق بقوله  
 فوجب لانه اصل في الوجوب عليه لا يجب عليه ان يضحي عن طفله اي اولاده الصغار  
 او سبع بدنة عطف عما قوله شاه والقبائين ان لا يجوز البدنة كلها الا عن  
 واحد لان الاراقة قريبة واحدة وهي لا تجزى الا انه ترك لما روي جابر  
 رضي الله عنه انه قال نحرنا مع رسول الله عليه السلام البقرة عن سبعة  
 والبدنة عن سبعة ولا نص في الشاة فيقي على اصل القياس ويجوز عن ستة

**مط** من ذبح لتعظيم غير الله لا يجب  
 ذبيحته

**مط** ذبح لقوم الامير واحد  
 من العظام يحرم

**مط** الشرايط الامير لا يجوز وكذا  
 التقاطع الا في العرس

**مط** العضو المنفصل من حي  
 كمينه الا

**مط** من شرايط الاضحية ثناء  
 الذي تعلق به صدق الفطر

**مط** فلا يجب على المسافر لقول  
 على لا اضحية عليه فوتر ايام  
 النحر فقط

**مط** يجب اراقة الدم من النعم  
 حتى لو تصدق بعين الحيوان  
 لم يجز

**مط** شراء الاضحية بمسرة  
 درهم او من التصديق  
 بالف درهم

او خمسة او اربعة او ثلثة ذكره متحد في الاصل فجر يوم النحر ولم اخذت كلمة في  
 انتصب على الظرفية الى اخرها فانه اي ايام النحر وهي ثلثة ايام ويضحي عن ولده  
 الصغير من ماله على الاصح كما في الهداية وقيل لا وهو الاصح كما في الكافي وقد قدناه  
 ثم فرغ على القول الاول فقال واكمل منه الطفل وما بقي بعد اكله بيدل عما ينتفع به  
 كالغريال والمخل وضح اشترك سنة في بدنة شربت لا ضحية استخسانا واذ اقبل  
 الشراء احب ذ الشاة الى الاشتراك وعن ابن حنيفة يكره الاشتراك بعد الشراء  
 ويقسم اللحم وزنا بين الشركاء لا جزا الا اذا ختم معه من الاكارع او الجلد اي يكون  
 مع اللحم الاكارع او الجلد في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الاكارع او يكون  
 في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واکارع وفي جانب لحم  
 وجلد وانما يجوز حرفا للجنس الى خلاف الجنس واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح  
 في مصر او في بعد صلوة العيد يوم النحر وبعد طلوع فجر يوم النحر ذبح في غيره  
 واخره قبل غروب اليوم الثالث والمعتبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه  
 كذا في صدر الشريعة وفي المجتبى ثم المعتمد في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت  
 في السواد والمضحي في المصير يجوز مع اشتقاق الفجر وعلى عكسه لا يجوز الا بعد الصلوة  
 انتهى والمعتبر آخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت ولو كان غنيا في اول  
 الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه وان مات  
 فيه اي في اليوم الاخير لا اي لا يجب عليه وكذا الذبح ليلا وان جاز لاحتمال الغلط  
 في ظلمة الليل ولو تركت التضحية ومضت ايامها يتصدق بالشاة حية ويتصدق  
 ناذر لعنة بان نذر ان يضحي بهذه الشاة فانه يتصدق بالحي سواء كان ذلك  
 الموجب فقيرا او غنيا ولو نذر ان يضحي ولم يتم شيئا يقع على الشاة ولا يأكل الناذر  
 منها ولو اكل فعليه قيمته لان سبيلها التصديق وليس للتصدق ان يأكل من  
 صدقته فلو اكل فعليه قيمة ما اكل وفقير عطف على الناذر شراها للتضحية  
 لان الفقير انما يجب عليه اذا شراها بنية التضحية ويتصدق بقيمتها غنى شراها  
 اي الشاة او لا لان الواجب يتعلق بذمته شري الشاة ولا يصح الجوع من  
 الضأن الجذع شاة لراسته اشهر والضأن ما يكون له البه قلته هذا في مذبح  
 الفقراء واما عند اهل اللغة الجذع من الشاة ما تمت له سنة كذا في النهاية والفقراء  
 انما يجوزوها في ستة اشهر اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالشاة يابست عليه  
 الناظرين من بعيد الشئ وهو تمت له سنة وانما جاز الجذع من الضأن  
 لقوله عليه السلام لا تذبحوا الامنة الا ان يمسر عليكم فتذبحوا حذمة من الضأن  
 رواه البخاري ومسلم واحمد وجماعة وضح الشئ فصاعدا من الثلثة اي من الشاة  
 اعم من ان يكون ضأنا ومغرا ومن البقر ومن الابل قيل الشاة ابن حول وابن  
 ضعف وابن عس من ذوى ظلف وضعف والظلف بكسر الظاء المحجمة وسكون  
 اللام مختص بالبقر والنم والحف بالابل وهو اي الشئ ابن عس من الابل به

**مط** اول وقت الاضحية في اليوم  
 الاول بعد الصلوة وفي اليوم  
 النحر بعد طلوع الفجر

**مط** فاخر وقت الاضحية قبل  
 غروب اليوم الثالث

**مط** والمعتبر في وجوب الاضحية آخر  
 وقتها

**مط** سره الذبح ليلا وان جاز

**مط** فلو ترك التضحية ومضت  
 ايامها يتصدق بالشاة حية

**مط** يتصدق ناذر لعنة فانه  
 يتصدق بالنذر بعينها

**مط** يتصدق فقير لشراها  
 التضحية

**مط** ليس للتصدق ان يأكل  
 من صدقته

**مط** على الشاة فلا يؤكل الناذر

**مط** يضحي الشئ في ذمته ما تمت  
 له سنة

**مط** يضحي الشئ فصاعدا  
 من شاة ومغرو وبقر وابل



وصولي من البقر والجاموس وحول من الساة وهذا الانواع هي الانواع التي يجوز  
الاضحية منها ويدخل تحت البقر الجاموس في المختار كما في السراجية وهو الصحيح كما  
في الصيرفية وفي النصف واعلم ان الاضحية من اربعة من الابل والبقر والضأن  
والمغزاة فظهر الابل ثم البقر ثم الضأن ثم المغزاة انتهى والمولود بين الاهلي والوثي  
ينبع الالم لانها هي الاصل في التبعية لانه جزء وهما ولهذا يتبعها في الروح والحرية  
وبه صرح الزيلعي وفي السراج الوهاج ولا يجب على الحاج المسافر فاما اهل مكة  
فتجب عليهم وان حجوا كذا في الكرخي وذكر الجندی انها لا يجب على الحاج اذا كان  
محموا وان كان من اهل مكة الكل من اضحية النخ وما شرا يطرأ الفتي والفتي  
فيها من ملك ما في درهم اوله عروضي يساوي ما في درهم سوى مسكنه وحاده  
وتيا به التي يلبسها واذا كانت الفتي في الاضحية ما هو الفتي في صدقة الفطر والموا  
تكون موسرة بما لها على الزوج من الصدق اذا كان الزوج مليا في قول ابي يع  
ومحمد وفي قول ابي حنيفة لا تكون موسرة وهذا اذا كان اهل مكة مجتلا فان كان  
موجلا لا تكون موسرة في قولهم جميعا من اضحية الحامية في الفصل الاول سئل زين  
بن جهم عن امر غيره ان يذبح اضحية وسقى صاحبها ولم يستم الذابح هل يكتفى  
تسميته صاحبها وتخل واحباب لا تمل ولا بد من التسمية من الذابح والله اعلم  
وليس على الرجل ان يفتي عن اولاده الكبار وامراته الا باذنه وعن ابي يوسف  
انه يجوز بغير امرهم استحسانا وفي الولد الصغير عن ابي حنيفة روايتان في  
ظاهر الرواية يستحب لا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن ابي حنيفة  
انه يجب ان يفتي عن ولده وولده ولده الذي لا ب له والفتوى على ظاهر الرواية  
فان كان للصغير مال قال بعض مشايخنا يجب على الاب والوصي في قول ابي حنيفة  
ان يفتي من مال الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق بلحمة بل يأكله  
الصغير فان فضل شئ ولا يمكن اذخاره يشتري بذلك ما ينتفع بعينه وعلى  
الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس على الاب والوصي ان يفعل ذلك فان  
فعل الاب لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعليه الفتوى ويضمن  
في قول محمد وزفر فان فعل الوصي يضمن في قول محمد وزفر واختلف المشايخ  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف قال بعضهم لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان  
الصبي يأكل لا يضمن ولا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي اما  
الذي يجت ويقتن فهو كالصحيح ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير في وطنه  
يجب على المسافر ان يفتي عن ولده فان مات ولده في ايام النحر سقطت اضحية  
يعتبر آخر ايام النحر في الفقر والفناء والولادة والموت موسرا شترى شاة  
للاضحية في اول ايام النحر فلم يفتح حتى افتقر قبل مفتي ايام النحر وانفق حتى  
انقضى النصاب سقطت عنه الاضحية وان افتقر بعد ما مضت ايام النحر وانفق حتى  
عليه ان يتصدق بغيرها او بغيرها ولا تسقط عنه الاضحية من اضحية الحامية

مطلوب  
والمولود بين الاهلي  
والوثي ينفع الام

مطلوب  
لا يجب على الحاج المسافر

مطلوب  
تفسير من يجب عليه  
الاضحية وصدقة الفطر

مطلوب  
فهي من يملك ما في درهم  
او عروضا تساوي ذلك

مطلوب  
فان كان مراهقا مؤجلا  
لا تكون موسرة للاضحية

مطلوب  
لا يجزئ تسمية صاحبها  
الاخ من ذابحها

ويستحب

ويستحب المفتي ان يأكل من اضحية ويطعم منها غيره وان اكل الكل كان جائزا  
واسعا ويجوز ان يطعم منها الفتي والفقير وان يهب منها الفتي او الفقير سلم او ذبي  
من اضحية التاتار حانية يبين ان الامام صل بغير طرادة تعاد الصلوة دون  
الاضحية ذكره الزيلعي وعلمه بان من العلماء من قال لا يعيد الصلوة الا الامام  
وحده وكان الاجتهاد فيه مساعا فحملنا عذرا في جواز التضحية تحريا للجواز وصيانة  
لاضاحيرهم عن الفساد ولو وقعت في البلد فنية ولم يبيع فيها والى ليصلح بهم العيد  
فتحتوا بعد طلوع الفجر ابراهيم لان البلد صارت في هذا الحكم كالسواد وفي النزائية  
بلدة فيها فترة ولم يصل الامام العيد فتحتوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار ذكره الصدق  
وفي الاجناس لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام انتهى كما لو  
شهدوا انه يوم العيد عند الامام فصل بالناس العيد ثم فتحو ثم بان انه يوم عرفة اجزاء  
الصلوة والاضحية لانه لا يمكن التفرغ عن مثل هذا الخطاء فيحكم بالجواز صيانة لجميع  
المسلمين كره الزيلعي في تبين الكثرة قلت وفي المجتبى ولوتبيين انهم عيدوا يوم  
عرفة فعلمهم اعادة الصلوة والتحايا ولوتبيين ان الامام صل بغير وضوء ان كان  
قبل المغرب بعيدا ولا فلا وقيل لا يعيد المفتي اضحية استحسانا لان صلوة  
جائزة عند بعض الفقهاء انتهى وفي النزائية فتحي يوم عرفة بعد الزوال ثم بان  
انه كان يوم النحر في اليوم الاول ذكر الزعفراني انه يجوز ان ياتي وان مات احد  
السبعة الذين شاركوا في البدنة وقال الورثة اي ورثة الذين مات منهم اذ يجوز  
البدنة عنه اي عن الميت وعنكم صح ذبحها عن الجميع لوجود قصد القرابة من الكل  
والاضحية عن الغير عرفت قرينة لانه عليه السلام ضحي عن امته واختلاف الجرات  
لا يقتصر كالقرآن والمنعة والاضحية لا اتحاد المقصود وهو القرابة من اضحية النخ  
والقربة منسوخة وهي شاة تقام في رجب عما قيل من اضحية الهداية **كتاب**  
**الصيد** هو اي الصيد مباح الا للشرطي او حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا  
صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد ايراد عبارة النزائية في فوائده من هذا البحث  
وعلم هذا فانتحاه حرفة كصيادة السمك حرام فاوردته هنا تبعا له والذات التحقيق  
عندى ما تقدم تقريره من اباة انتحاه حرفة واما كراهة التزاي به فلا شك فيها  
نصب شبكة للصيد ملك ما تعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للمخفاف فانه لا يملك  
ما تعقل بها وان وجد المغلس او غيره خاتما او ديارا مضروبا بضرب الاسلام  
لا يملكه ويجب تعريفه واعلم ان اسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من اطله هو  
الاستيلاء على المباح وناقيل بالبيع والهبة ونحوها وحلافة كملك الوارث فالاول  
شرطه حلوا المحل عن الملك فلو استولى على حطب غيره من المغارة لم يملكه ولم يحل  
للمغلس ما يجده بلا تعريف ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك  
بالاستيلاء فلصاحبه اخذه بعده حتى فتشور الرمان الملقاة في الطريق لكن  
المختار انه يملك فتشور الرمان ولو اتى بهيمة ميتة فجاء انسان فسلمها واخذ جلد

اكل المفتي  
اكل المفتي كلها جائز

مطلوب  
فله ان يهب منها الفتي والفقير  
مسلم او ذبي

مطلوب  
لو صل الامام بغير طرادة تعاد  
الصلوة دون التضحية

مطلوب  
نصب شبكة للصيد ما تعقل  
من العقار يفتي باع وطوارق

مطلوب  
لو وجد المغلس خاتما او غيره

مطلوب  
اسباب الملك ثلاثة

مطلوب  
فلو استولى على حطب غيره  
من المغارة

مطلوب  
لو ارسل انسان ملكه وقال  
من اخذه فهو له لا يملك



فلما اكمل اخذه فلو د بغه و قد له ما زاد الدباغ ان كان تمالة قيمة من صيد المتخ به  
والاستيلاء قسمان حقيقي وحكمي فالاول بوضع اليد والثاني بالتمتة فاذا نصب  
الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للجفاف واذا نصب الفسطاط  
فتعقل الصيد ملكه ولو نصبها له فتعقل بها فاخذه غيره فان كان الاول بحيث  
لومذبه اخذه ملكه فباخذه من الثاني والا فلا ولو حفر بئر الصيد الذي باب وغا  
فقد تم اخذ مئته لصيدها فوقع الذئب في البئر فهو لحافه وما تعقل في ارضه فهو  
له وان لم يهر بها لانه من ارضه بخلاف الظبي والنمل اذا نكس او باض الصيد فانه لا  
يكون لصاحبه الا بالتمتة ما لم يكن قريباً منه بحيث لو تمذبه لاخذه ولو وقع في  
حفرة من النار شئ فاخذه غيره فهو لاخذ الا ان يتركه يهرى حفره له من صيد  
الاشباه في الفتن الثاني الف الصيد في ارض انسان او باض فيها او دخل داره او تعقل  
بقسطاط او دخل السمك اجمه او نكس الظبي او نكس الطيور ملكه لانه لم يحوزه  
ومن اخذه فهو له لانه اخذه ولو دخل داره فاعلقها عليه وصار بحال بقدر علم  
اخذها وارضى ستر فسطاطه ملكه ولو وقع في حفرة حفرها المالك للماء لا يملكه ولو  
حفرها للاصطياد ملكه اذا وقع فيها من كراهية الحلاصة في الفصل الثاني النخل  
اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا باضت او افخيت  
في ارض انسان ات ذلك لا يكون لصاحب الارض من ذكوة الحانية ولو صيدت  
سمكة من ماء نجس العين جاز اكلها ولو ارسلت فيه صغيرة حتى تكبر فكلت ثم  
حل اكلها ايضا قال فما يكون من السمك وغيره قال في القنية ما نصه ارسلت  
سمكة في ماء نجس فكلت فيه باكلها للحال انتهى وذكر في مقطعات صيد الغنائ  
الظهيرية ما نصه ولو ان جد يا عدى بلبين الخزيروا والكلبة فلا باس باكله لان  
لحمه لا يتغير قال وعلى هذا قالوا لا باس باكل الدجاج لانه يتخلط ولا يتغير لحمه  
روى ان الدجاجة نجس ثلثة ايام ثم تذبح فذلك علم سبيل التنزه لا ان  
ذلك شرط قال والبعض اذا اسقى غراً ثم غرس من ساعته حل كله ويكره قبل ذلك  
ان الجلالة هي التي تعتاد اكل الجيف والنجاسات بحيث يتغير لحمه ويكون متنا  
فلا تؤكل واحداً ما يخلط فيتناول النجاسات والجيف وغيرها على وجه لا يظفر اثار  
ذلك في لحمه لا باس باكله وقال ابن المبارك في المرجاج بلين الانسان اكرهه ويجز اكله  
من شرح النظم الوهابي في كتاب الصيد ارسلت السمكة في الماء النجس فكلت فيه  
لا باس باكلها للحال ويجز اكلها اذا كانت مجوذة طافية اشترى سمكة مشدودة  
في الشبكة في الماء وقبضها كذلك فجازت سمكة فابتلعها فالمبتلعة للبائع والمشدودة  
للمشتري فان كانت المبتلعة هي المشدودة فهي المشتري قبضها اولاً من الاشباه في  
الفن الثاني ويجز الصيد بكل ذي ناب ومخلب من كلب يرجع الى الاول وهو قوله  
لكل ذي ناب واذ يرجع الى الثاني ونحوها اي نحو الكلب والبان كالغرد المعلم  
والباشوع المعلم والصقر وانما يحل الصيد بما ذكر بشرط قابلية التعليم فيخرج بهذا

والاستيلاء قسمان

فهره كافر لا للمال في حقيقته

بمئته

فما تعقل في ارضه فهو له

المسل لصاحب الارض

بجلا في السبغ والفرج

فكله

صيدت سمكة من ماء نجس العين

حسد الحاجة في سبيل التنزه

سائل السمكة

فالمبتلعة للبائع والمشدودة

يجز الصيد بكل ذي ناب ومخلب

القيد الدب والاسد فانهم قالوا لا يمكن تعليمه او شرط كونه اي الحيوان الذي  
يصاد به ليس نجس العين فلا يجوز الصيد بدب واسعد لعدم قابلية التعليم كما  
تقدم تقريره ولا يجوز تجزير النجاسة عينه بشرط علمه اي علم ذي الناب وذي الخالب  
بالصيد وذا اي علمها بالصيد بترك الاكل ثلثا في الكلب عند ابي يوسف ومحمد  
لانه ترك العادة والثلث مدة ضربت لذلك مدة الخيار ونحوها وهو رواية  
عن ابي حنيفة وعنه انه مفوض الى داي المعلم لانه يختلف باختلاف الاشخاص  
والاحوال فيفوض اليه وبالرجوع الى رجوع الجارح من الطيور اذا دعوت له لان  
اهل الصنعة يعدون ذلك تعليمه في البازي وبشرط جرحها اي موضع منه لان  
المقصود اخراج الدم المسفوح وهو يخرج بالجرح عادة وبشرط ارسال مسلم  
او كتابي اي ارسال من له ملته التوحيد وبشرط التسمية عند ارساله على حيوان  
ممنوع من وحش يمنع عن الاذاء بجناحية او بقواميه يؤكل اي من شأنه ذلك به  
وسياق انه يحل اصطياد ما يؤكل ليؤكل وما لا يؤكل لغرض آخر وبشرط ان لا يشرك  
الكلب المعلم كلب لا يحل صيده كلب غير معلم وكتب مجوسى او كلب لم يرسل  
للصيد او ارسل وترك التسمية عمدا وبشرط ان لا يطول وقته بعد ارساله فانها  
ان طالت بعده لم يكن الاصطياد مضافا الى الارسال بخلاف ما اذا لم يرسل ثم  
اخذ الصيد فان حيلة في الاصطياد فيكون مضافا الى الارسال قال شمس الائمة  
الموسمى نافلا عن شيخه الامام شمس الائمة الحلواني للغرد خصال ينبغي لكل عاقل  
ان ياخذ ذلك منه منها ان يكون للصيد حتى يستمكن منه وهذه حيلة منه للصيد  
فينبغي للعاقل ان لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الغرض حتى يستمكن منه  
فيعمل مقصوده من غير انتاب نفسه ومنها انه لا يعبد وحلها صاحب حق  
يركبه حلقه وهو يقول هو المختار الى فلا اذ في نفسه وهكذا ينبغي للعاقل ان  
لا يذل نفسه فيما يعمل لغيره ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بيده  
يدريه اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتوعد بغيره كما  
قبل السعير من وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الحبيث من اللحم وانما يطلب اللحم  
الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يطلب الا الطيب ومنها انه يشب ثلثا  
او خمساً فاذا لم يستمكن من اخذه ترك ويقول لا اقبل نفسي فيما اعمل لغيري وهكذا  
ينبغي للعاقل ولو ارسل كلبه فاخذ صيداً فقتله ثم اخذ آخر فقتله اكلها جميعاً لان  
الارسال قائم لم يقطع وهو بمنزلة ما لو رمى سراً الى الصيد فاصاب غيره ولو جثم على  
الاول طويلاً ثم رمى صيداً آخر فقتله لا يؤكل الثاني لا تقطع الارسال ملكته طويلاً  
اذا لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة بخلاف ما تقدم ولو ارسل  
بازيه المعلم على صيد فوقع على شئ ثم اتبع الصيد فاخذه وقتله يؤكل ان لم يملك زماناً  
طويلاً للاستراحة وانما ملك ساعة للممكن ولو ان بازياً معلماً اخذ صيداً  
فقتله ولا يدري ارسله انسان او لا لا يؤكل لوقوع الشك في الارسال ولا يشب

مطلوب

للغرد خصال



الاباحة بدونه وان كان مسلما فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه  
كذا في تبين الكفر قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد  
شاة مذبوحة ببستانه هل يحل له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع  
الشك في ان الذابح من محل زكوة ام لا وهل سمي الله في عليها ام لا لكن في  
الخلاصة من كتاب اللقطة قوم اصابوا بغير اذن بوجاهة البادية ان لم  
يكن قريبا من الماء ووقع في الغلب ان صاحبه فعل ذلك اباحة للناس لا  
بأس بالاخذ والاكل لان الثابت بالدلالة كالثابت بالشرع انتهى فقد  
اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم بكون الذابح اهلا للزكاة ليس به  
بشرط فان اكل منه البازي اكل لان تعليمه ليس بترك اكله وهذا الاجماع  
الا عند الشافعي في السور لا يوكل ذكره العيني في رمنه وان اكل الكلب او  
الغهد لا اى لا يوكل مطلقا عندنا سواء كان نادرا او معتادا اكاكله منه اى من  
الصيد بعد تركه ثلث مرات لانه علامة الجبل وكذا ما صا بعد اى بعد ما اكل  
بعد تركه ثلث مرات حتى يعلم على الخلاف الذى بيناه في الاية او قيل اى  
لا يوكل ما صاده قبل ما اكل بعد الترك لوبقى في ملكه كصقرو من صاحبه فليكن  
حتا ثم رجع اليه فادسه فصاد فانه لا يوكل صيده لانه تارك ما صار به عالما بحكم  
بجعله كالكلب اذ اكل من صيد يكون حكمه حكمه فيما ذكرنا ولو اخذ الصياد الصيد  
من الكلب وقطع له منه بصنعة والفاها اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله اكل  
ما بقى لانه امسك على صاحبه وسلم اليه واكل بعد ذلك ما بقى اليه صاحبه لا يضره  
لانه لم ياكل من الصيد وهو عادة الصياد في فصار كما اذا القى اليه طعاما آخر  
كما لو شرب الكلب من دمه اى من دم الصيد ولم ياكل من لحمه شاة فانه يوكل ولا يضره  
ذلك لانه تمسك عليه وهو من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وامسك  
عليه ما يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح لصاحبه ولو نرس الصيد فقطع منه بصنعة  
فاكلها ثم ادركه فقتله ولم يوكل منه لا يوكل لانه صيد كلب حاصل حيث اكل من الصيد  
ولو القى ما نرسه واسبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما بقى حل  
واذا ادرك اى الصياد الصيد حيا ذكاه لقوله عليه السلام لعزى اذا ارسلت كلبك  
فاذكرا اسم الله عليه وان امسك عليك فادركته حيا فاذبحه الحديث رواه البخاري  
وسلم واحمد الكل من صيد المخ سئل صاحب المخ هل يجوز الصيد بالبندق وعوض به  
المعاض والعصاة التى لا حذر لها يجوز والمخ الكبير ولو جرح واجاب لا يجوز الصيد بما  
ذكرنا نفور من ان الاصل في جنس هذه المسائل ان الموت اذا حصل بالجرح بيقين حل  
وان حصل بالثقل او شك فيه فلا يحل حتما واحتياطا والله اعلم قال صاحب المعري  
فتاواه سئلت عن اصطاد طيور بالبندق الرصاص والطين هل يحل اكلها فاجبت  
لا يحل اكلها انتهى سئل سراج الدين هل يجوز حبس الطيور منفردة وهل يجوز  
عقها وهل في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط لتلونه حصير المسجد بخزفه

الفاش

الفاش واجاب يجوز حبسها للاستيناس بها او ما اعتدوا بها فليس فيه ثواب  
وقتل الموزى منها ومن الدواب جائز مذكور في فتاواه وشرط الحله بالروح السموية  
والجرح لقوله عليه السلام لعزى بن حاتم اذا رميت سهمك فادكرا اسم الله عليه  
فان وجده قد قتل فكل الا ان يجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله  
ام سهمك رواه البخاري وسلم واحمد وشرط الجرح لما روى عن ابراهيم عن عدي  
بن حاتم قال قال رسول الله عليه السلام اذا رميت فستمت فخرقة فكل وان  
لم يخروج فلا تأكله ولا تأكل من المعراض الا ما ذكيت ولا تأكل من البندق الا  
ما ذكيت رواه احمد ولا فرق بين ان يصيب الموتى بنفسه او غيره من الصيد كما في  
ارسال الكلب على ما بيناه وفي المختصر اشارة اليه حيث لم يعين الموتى ولا المصا  
وان لا يقعد عن طلبه لو غاب مختار لا سهمه بغيره ان وقع سهم بصيد ففصل وغاب  
وهو في طلبه حل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا لقوله عليه السلام لا يثلمة  
اذا رميت سهمك فغاب ثلثة ايام وادركته فكله مالم يمتن رواه مسلم واحمد وابو  
داود والنسائي وروى انه عليه السلام قال اذا غاب عن الرأى وقال لعل هو ام  
الارض قتلت ففعل هذا ما اذا قعد عن طلبه والاول على ما اذا لم يقعد ولانه يحتمل  
ان يموت بسبب آخر فيعتبر فيه ما يمكن التفرغ عنه لان الموهوم في باب المحبات  
كالمتحقق وسقط اعتباره فيما لا يمكن التفرغ عنه للضرورة لان اعتباره فيه مؤدى  
الى سد باب الاصطاد فان ادركه الرأى او المرسل حيا ذكوة وان لم يدركه حرم  
والحياة المقبرة هنا ما فوق ذكوة المذبوح والمغتر في المتردية واخواتها وهي النطحة  
والموقودة وما اكل السبع والمريضة الحيا وان قلت وعليه الفتوى كما في كثير من  
الشروح والفتاوى حتى لو ذكوا وفيها حياة قليلة يحل لقوله تعالى الا ما ذكيت فلن  
تركها اى الذكوة عدا مع القدرة عليها فان حرم كذا اى يحرم ايضا ان يحرم عن الذكوة  
في ظاهر الرواية لان العجز في مثل هذا لا يحل الحرام وقيل حل وهو رواية عن ابي حنيفة  
وابي يوسف وقول الشافعي كذا في شرح من لا يحضره الفقيه او ارسل مجوسى كلبه فزجره مسلم  
اى اغراه بالصياد فاشتد او قتل معراض بعرضه او بندق ثقيلة ذلت حدة لان  
ذلك يقبل بالثقل لا بالحدة ولو كان المعراض المذكور خفيفا به حدة لان القتل بالحدة  
لا يقبل حل او روى صيدا في الماء فانه يحتمل ان الماء قتله فيحرم او على سطح او جبل  
فتدري منه الى الارض لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن فان وقع على الارض فزجره  
حرم لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن فان وقع على الارض ابتداء او ارسل مسلم كلبه فزجره  
مجوسى فانزجره ولم يرسله احد فزجره مسلم فانزجره واخذ غير ما ارسل عليه اكل  
في الوجوه المذكور كصيد رى بغير رماه من هواهل لان يوكل ذبحته فقطع عضونه  
فانه يوكل لا العضد اى لا يوكل العضو المقطوع وان قطعه الرأى اثلاثا والاكثر  
منه مع عجزه او قطع نصف رأسه او كسر او قطع نصفين اكل كله اذ لا يمكن في هذه  
الصور حياة قوة حياة المذبوح فلم يتناول قوله عليه السلام ما ابي من الحي فهو

فقد وقع في  
الارض

لو قطع عضو من الصيد  
يوكل ولا يوكل العضو المقطوع



ثبت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا يمكن  
الحياة في الثلثين فوق حياة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس  
لا مكان المذكور وهو صيد مجوسي وثني وموت لانهم ليسوا من اهل الزكوة  
في حالة الاختيار فكذلك في حالة الاضطرار وكذا المحرم لانه ليس من اهل ذكوة  
الاختيار وهو الصيد فكذلك لا يكون من اهل ذكوة الاضطرار فيه ويؤكل صيد الكلبين  
لانهم من اهل الذكوة اختيارا فكذلك الاضطرار وان ربح صيدا فلم يتخذه فراه اخي  
فقتله فهو للثاني وحل لانه هو الاخذ له وقال عليه السلام الصيد لمن اخذه وبما حل  
لانه لم يخرج بالاول من حيز الامتناع وكان ذكوة الاضطرار وهو المخرج في  
اى موضع كان وقد وجد وان اخذه الراعي الاول بان اخذه عن حيز الامتناع  
فلما قل اي الصيد للاول وهو اكله لانه لما اخذه كان قادرا على الذكوة الاختيارية  
فوجب عليه ذكوة ولم يذكره فصار الثاني قاتله فيحرم وضمن الثاني للاول قيمته اي  
قيمة الصيد جميعا غير ما نقصته جراحتة وحل اصطاد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه  
بسبب جلده او بشعره او ريشه ولا يستدفع شره وكل ذلك مشروع للاطلاع  
قوله ثم فاصطادوا به اي الصيد يطهر لحمه غير نجس العين وجلده وقيل يطهر  
جلده للحمه وقد تقدم في الطرائد وقيدته بكونه ليس بنجس العين لانه لو كان  
نجس العين كما يجوز لا يطهر اصلا اخذ الطير ليلدا مباح ولا ولى عدم فعله كما في  
الحانية وعجرة الحنفية بكونه تعليم البازي بالطير الحية لما فيه من تعذيب الحيوان  
سمع الصائد يحسن انسان او غيره من الاهليات كالشاة والغرس والبقر فرمى  
اليه فاصاب صيدا لم يحل الصيد بخلاف ما اذا سمع حش اسد فرمى اليه فاذا هو  
حلال الاكل حل رمى ضبيا فاصاب قرنه او ظلفه مات ان اوعاه اكل لوجود ماهو  
الشروط وهو الجوع والا لا يوان لم يدعه لا يؤكل لعدم شرط الحلى والعبرة بحالة الرمي  
ثم فرغ عليه بقوله محل الصيد برده اي الراعي بان رمى وهو مسلم ثم ارتدلا باسلامه  
بان رمى الى الصيد وهو ميت ثم اسلم قبل وصول السهم اليه ووجب الجزاء بحمله بان  
رمى الصيد وهو محرم ثم تحلل من احرامه قبل وصول السهم اليه لا باحرامه بان رمى  
اليه وهو حلال ثم احرم قبل وصول السهم اليه الكلى من صيد المخ **كتاب الجناية**  
شهر سيفاعا على المسلمين ويجب قتله لقوله عليه السلام من شر على المسلمين سيفعا  
فقد ابطل دمه اي اهرده وانما وجب لان دفع الضرر واجب ولا شيء يراه يقتله  
وانما قاله بعد القول بالوجوب لجواز ان يجب لدفع الشر ويجب بقتله شيء مما في الجمل  
الصالح والمجنون كما سيأتي كذا اي يجب ايضا قتل سائر سلاح على رجل مطلقا اي  
ليلدا او نارا في مصر او غيره او سائر عصا ليلدا في مصر او نارا في غيره فقتله المشهور  
عليه محمد احيث لا يجب عليه شيء لما مر تبعا سادفة المخرج سرقة ليلدا وقتله جائز  
ولا يجب بقتله شيء لقوله عليه السلام قاتل دون مالك اذا تعين القتل لمخلص  
ماله واذا لم يتعين لم يجز وكذا اذا قتله قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يمكن من

دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فغلب على ظن صاحب الدار انه به  
قاصد لقتله حل قتله من جنائيات الدور والغور ويجب دفع من شهر سيفعا على  
المسلمين ولو يقتله ان لم يمكن دفع ضرره الا به من جنائيات الاصلاح والا يضاعف  
قلت ان حل دمه مشروط بما اذا لم يمكن دفع ضرره الا بقتله فليقتل عند الفتوى وضرب  
رجلا بحجرة عظيمة فمات لا قصاص عليه على قول ابي حنيفة ولا يضاعف ارايت  
لو كانت ضحرة عظيمة قال ولو ضرب به بجبل ابا قبيس لا يجب عليه القصاص وهي  
مسئلة القتل بالثقل وهذا اللفظ مما اخذه بعض الجاهل على قول ابي حنيفة في علم  
الاعراب فقالوا الصواب يجعل ابي قبيس قال القدرى لم يثبت هذا من ابي حنيفة  
ولم يذكر في كتابه وان شئت ذلك منه فهو لغة بعض العرب قال القائل ان اباها  
وا با اباها قد بلغنا في المجد غايتها من جنائيات غنية الفتوى في جنائيات الخيوطان  
قطع اذن عبدا وانفعه فعليه ما نقصه عبد حمل صبيحا على الدابة فوقع الصبي فمات  
وديته على عنق العبد يدفعه المولى او يعذبه اي يعطى المولى بدل عبده المحال فهو  
قيمته الى ولى ذلك الصبي رجل رفع امرأة بكرا وسقطت وذبح عذرها كان  
عليه المهر باز الله البكارة من جنائيات خزانة الفتاوى لوقوع احدى عيني  
امة انسان يضمن بنصف قيمتها ولا يملك شيئا من الجثثة بخلاف ما اذا قتل  
لعينين ضمن كمال الدية فانه يملك الجثثة من شرح المبسوط في كتاب الحدود قال  
في مبسوط السرحى سئلت عن رجل قبض حصتي انسان فضفطها وضع على  
ذلك ايام وهو صحيح يعمل ثم موات ماذا يجب عليه فاجبت ان ثبت باقراره  
او ببينة قامت عليه انه مات بفعله السابق فعليه الدية من جنائيات مجمع  
الفتاوى وفي السرقه يقطع المعين والمباشر في ظاهر الرواية في القتل ليس المعين كالملك  
في سرقة قنينة الفتاوى في الفصل السابع يقتل جمع بفرد قال الراصدى انما يقتل  
جميعهم اذا وجد من كل واحد جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا نظارة او غزوين  
او معنيين بالامساك والاخذ لا قصاص عليهم من جنائيات اى في باب القود فيما دون  
النفوس ويقتل جمع بفرد ينفذ اذا قتل جماعة عمد يقتل الجماعة به لاجماع الصحابة والعلماء  
ينفذ يقتل واحد بجماعة قتلهم عمدا يقتل به اي يقتله للجمع ولا شيء من المال من جنائيات  
الدور والغور في باب القود فيما دون النفوس ولا يستوفى القصاص الا بالسيف  
وقال الشافعي يفعل به كما فعل ان كان فعلا مشروعا فان مات ولا يجزى رقبته لان  
مبنى القصاص على المساوات ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراد  
بمثل ما فعل ففلات فيما ذهب اى الشافعي اليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود  
وكبار فلكل واحد ان يقتلوا القاتل عند ابي حنيفة خلافا لما حكي يدرك الصغار لان  
القصاص مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم قبول التجزى وفي استيفاء  
الكلى ابطال حق الصغار فيؤخر الادراكهم كما اذا كان بين الكبيرين واحد هماغاب

وان كان هذا مسلما وجب قتله ولو  
كان الذي في القتل مسلما وجب قتله  
وان كان الذي في القتل مسلما وجب قتله  
وان كان الذي في القتل مسلما وجب قتله



او كان بين المولىين واحدها صغير وله انه حق لا يتجوز لثبوته بسبب لا يتجوز  
وهو الوراثة واحتمال المعصوم الصغير منقطع فيثبت لكل واحد كراهة ولاية  
الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال المعصوم الغائب ثابت ومصلحة المولىين  
ممنوعة من جنابات الهداية في باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب ولو كان للمقتول  
اولاد صغار وكبار فلكبار ان يقتصوا عند ابي حنيفة قبل بلوغ الصغار لما روي  
ان الحسن بن علي رضي الله عنهما اقتضى من ابن ملجم وفي ورثة رضي الله عنه صفاء  
وقد وصي اليه على ذلك وقال اخيه ضربة واحدة وقال ابو يوسف ومحمد ليس للكبار  
ان يقتصوا حتى يبلغ الصغار وكان ابو بكر الرازي يقول محمد مع ابي حنيفة في هذه  
المسئلة ودية المقتول حطاء تكون ميراثا عنه كسائر امواله بجميع ورثته وقال مالك  
لا يورث منها الزوجات لان وجوبها بعد الموت والزوجية ترفع بالموت بخلاف  
الغواصة من جنابات الجوهره للامام الحدادى وفي شرح الطحاوى لو قتل الرجل  
عداؤه ولو واحد فله ان يقتل العاقل قصاصا سواء قضي القاضي او لم يقتض  
بالسيف ويضرب علا دية ولو اراد ان يقتله بغير السيف منع ذلك ولم يفعل  
ذلك يعزى الا انه لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه سواء قتل بالعصا والمخ  
او ساق عليه دابة او حفر بئرا فالقاه فيها او باقى نوع من انواع القتل من ديار  
الجلالة وله ان يقتل بنفسه وبنائيه بان يامر غيره بالقتل لان كل واحد لا يقدر  
على الاستيلاء بنفسه لضعف قلبه فيحتاج الى الاناية الا انه لا بد من حضوره عند  
الاستيلاء لما ذكرنا فيما تقدم ثم اذا قتله المأمور وانكر ولي هذا القتل الامر  
فانه يجب القصاص في الاصل ولو خرج من ان يكون سببا لما يخرج بالامر وقد  
كذب ولي هذا القتل في الامر ونصديق ولي القصاص غير معتبر لانه موقوف بعد  
ما يبطل حقه عن القصاص لغوات محله فصار اجنبيا عنه فلا يعتبر تصديقه فلم  
يثبت الامر به فيبقى القتل العمد موجبا للقصاص من جنابات البدائع يعني اذا  
قتل رجل رجلا بجراحا فمات من جراحه او كان له ولد واحد والامير القاتل بنفسه حتى  
لو كان متعذرا فان اتفقوا كانوا كالواحد والامير القاتل وجاز ايضاحان فامر  
آخر يقتله واما اذا قتل الاجنبى وقال الولي امرته لم يصدق وتعين الاجنبى  
لانتفاء شرط جواز القتل وهو ظهور الامر الا ان يقيم بينة على الامر من جنابات  
المنع كذا في الدرر والغور والجهاد الهد وفي الحديث المعدن جبارى اذا اهدم  
عليه من يعمل فيه فذلك لم يواخذ به مستأجروه من الجوهره قال ابو يوسف حدثني  
عبد الله بن سعيد بن سعيد المغيرة عن جده قال كان اهل الجاهلية اذا  
عطب الرجل في قلبه جعلوا القليب عقلة واذا قتل دابة جعلوها عقلة واذا  
قتله معدة جعلوه عقلة فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال الجاه  
جبار والمعدن جبار والبر جبار يعني جنابة البراهم هدر واذا اهدم المعدن  
على من يعمل فيه فذلك لم يواخذ مستأجروه ومن سقط في البر وهلك كان دمه هرا

وكذا

فان اتفقوا كانوا كالواحد  
والا  
القليب والدابة والمعدن  
والبر جبار  
من اسقط نفسه هدر دمه

وكذا اكل ما كان من شانه السقوط كالسقف ونحوه اذا سقط وهلك به صاحبه  
او غيره كان دمه هدر من خراج ابي يوسف في باب قسمة الغنائم حتى اذا اخضا  
نفسه هدر دمه كمن مشى على قنطرة واهية وضعفت بغير حق فحسف به او لم يمنع  
رشي الماء عالما به فزلق فعطب هدر دمه لان الالقاء هو العلة وقد صلح اضافة  
الحكم اليه من بزدوى في باب تقسيم الشرط الذي وله حكم الاسباب لافسامة ولادة  
في من اسقط نفسه ومات كما في الحائنة كذا في الفوائد الزينية نقلنا عن التوضيح  
من جنابات المنع اذا قتل المديون شخصا لا يقدر الغرماء على منع ولي القصاص من  
استيلاء القصاص وكذا اذا قتل رجل مديونا والمديون قد عفى لا يقدر الغرماء  
على منع المديون عن المعصوم عناق العناية في باب الاستيلاء ولو اطعم غيره سيفا  
فمات فان كان تناوله بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه لانه اكله باختياره لكنه يغزو  
ويضرب ويؤدب لانه ارتكب جنابة ليس لها حد مقدر وهي الغرور فان  
اوجره الستم فعليه الدية عندنا وعند الشافعي عليه القصاص من جنابات  
البدائع كل من لا يباشر القتل لم يقتض عنه الا نحو تقديم الطعام المسموم الى  
الضيف وامره بالاكل منه او سكت وكذا الرد عاده الى بيته لا يعلمها وكذا الوشهاد  
عليه بالقتل فقتل ثم رجعا وقالوا نعمنا فانه يقتض منها وكذا الوشهاد انهما شهدا روا  
وقالا نعمنا من جنابات القوائد وهي تسعة في الخامسة والخان والساحر  
يقتل ان اذا اخذ السعير في الارض بالفساد فان تابا قبل الطفر قبلت التوبة  
وبعد الاخذ لا يقتل ولا يحد وكذا الزنديق المعروف والداعي الى الاحاد والاباحي  
ولا تقبل توبته كذا افنى به الامام عز الدين الكندي وقيل الحاقان ابوهم بن محمد  
فتواه وقتله من جنابات البرازية في الفصل الاول قتل الاعونة والسعاة  
والظلمة في الفتوة مباح وقال السيد الامام ابو شعاع ثياب قاتلهم وكان يفر بكفر  
الاعونة وليس اختيار كثير من المشايخ وكذا افنى النسخى بابا حقه قتلهم وقيل له  
في ايام توبتهم قال كذلك وسئل الرازي عن قتل ولاه زمانه فقال يقتلون بلا ايداء  
ولو راى رجلا يرفى مع امواته او امرأة اخرى وهو محصن فضا به ولم يذهب  
ولم يمنع من الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا راى رجلا سرق ماله فضا  
به فلم يذهب او راى رجلا ينقب حايط او حايط اخر وهو معروف بالسوق  
فضا به ولم يذهب حل له قتله ولا قصاص عليه ولو اراد ان يستكره غلاما او  
امراة على فاحشة عليها ان يقتله فان قتل فدمه هدر اذا لم يستطع منه الا  
بالقتل من كراهية خزانة الفتاوى في فصل قتل الانسان خوفا حترصتي بالضرب  
خوف فذهب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يخوفه بان نقب  
اللقى البيت فخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن السارق وكذا الوشهور  
من سور فحاشة فخافت منه دابة فقتلت او قتلت انسانا لم يضمن من جنابات  
القنية في باب السبب سئل صاحب المنع عن رجل ضرب بطن امراة فالتقت

من زلق او حسف بها  
قتل المديون شخصا لا يقدر  
عفى المديون المقتول لا يقدر  
غرماءه  
اطعمه غيره سيفا  
بيان من يقتض والشرع  
اوجب عليه الدية  
الخناز والساحر والاباحي  
والزنديق والداعي الى الاحاد  
قتل الاعونة والسعاة  
والظلمة  
لو راى رجلا يرفى مع امواته  
او امرأة اخرى وهو محصن  
فضا به ولم يذهب  
راى رجلا سرق ماله او ينقب  
حايط او حايط اخر  
استكره غلاما او امراة على  
فاحشة  
خوف حترصتي بالضرب  
رجل ضرب بطن امراة فالتقت  
جنينا ميتا



رضوان

مسائل المجهودم واتقوا

مطابق  
فرضا حق العین و عدمها  
و کیفیت

رضوان الله بحليمهم جميع من جنائيات الهداية في باب القصاص فيمادون النفس  
كل صاحب المذبح عن وضع عباده في جداره وتحت ولد صغير ثم اخذ العباءة بقوة  
فانهدم الجدار على الولد المذكور وقتله بسبب اخذه العباءة فلم يلزم الدية على عاقلة  
صاحب العباءة واجاب الظاهر من كلامهم انه يضمن الاليد لتضر بحرمه بانه يضمن المباشر  
وان لم يكن متعديا فيضمن الحد اذا طرقت الجديدة فقضاء عينا والتقصار اذا وقع في  
خانوته فانهدم خانوت جاره انتهى وهو في صورة الاستيعاء مباشر لهدم الجدار لكن  
يخالفه نوعا ما في جامع الفصولين ص 6 ما في الميزاب ويعلم ان في تحت متاعا فمسند  
به ضمن لا لولم يعلم انتهى والله اعلم لا اعتبار برضى اهل المحلة في التسكة النافذة حفر  
بيتراف قوية في غير متوالناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام للحام عن غيره وكان غير  
حاذق فميت فعليه نصف الدية من جنائيات الاشباه في لغت الثا في العينين  
اذا افقتيا خطاء كمال الدية وفي احديهما نصف الدية وكذلك اذا ضرب خطاء  
ولم تغفيا ولكنهما الخسفا وذهب ضوؤهما قاتمان يجب كمال الدية فيها ونصف  
الدية في احديهما وفي عين الاعور نصف الدية ولو ان رجلا امسك رجلا حتى  
قتله رجل قتل الذي في القتل وجس المسك في السجين وعوقب وكذا الوقتة وقال له  
اقتله فقتله ولو ان رجلا ادخل رجلا في بيت وادخل معه سبعا وغلق عليه الباب  
فاخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه من جنائيات الظهيرة سئل صاحب  
المذبح عن قن صغير جالس مكان وصبي حر جالس بجانبه فضرب القن الصبي به  
باب روي في يده فاصاب احده سنياه فكسر نحو النصف منها فما الحكم في ذلك واجاب  
مولي القن بخير ان شاء دفعه الى ولي الجناية فيملكه وان شاء فداه بار شها  
والواجب في السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل او خمس مائة درهم فيكون  
في نصفها نصف ذلك وهذا اذا لم يسود او يحمر او يحضر الباق اما اذا صار كذلك  
فالواجب فيه الارش كاملا وما ذكرناه انما يقتضي به بعد التأجيل الى البلوغ كما في  
شرح الكنز والله اعلم سئل زبي بن نجيم اذا جنى عبدا على آخر فقلع عنه خطاء  
هل تتعلق الجناية برقبته او على سيده واجاب تتعلق الجناية برقبته ببيع فيكامل  
بغيره مولاه والله اعلم قال رحمه الله سئلت عن رجل تعزى على آخر وقتف شيئا  
من شعر لحية ولم ينبت مكانه عوضا عنه فماذا يترتب عليه بذلك واجبت يؤجل  
سنة فان لم ينبت المنتوف من لحية فان كان النصف فالواجب عليه نصف الدية  
فان لم يعلم ان الباق النصف فحكومة عدل وذكر الامام الفضل انه ينظر الى الذاهب  
والى الباق فنجب بحسابه من الدية كذا في البرازية والله اعلم ثم قال رحمه الله سئلت  
عن جرح آخر يسكن عمدا فلم يزل منقطعا في فراصة الى ان مات هل عليه القصاص ام  
الدية واجبت عليه القصاص والله اعلم سئل صاحب المذبح عن ضرب آخر بعضا على ذراع  
فابطل عامة منفعة يده ما ذا يلزمه شروعا واجاب يلزمه نصف الدية الشرعية والله  
اعلم ثم قال رحمه الله سئلت عن صغير وضرب صغيرا بحجر وقلع سنه فماذا يلزمه

الحجرات من البرازية  
تقع في الحجاب على الصخر  
والا فوارق افوار على الصخر  
اذ است علم جميع ذلك بالبرازية  
انما اريد ان لا يجيب الله في  
يد الخبيث على الاب لا في  
كم على نظير اليمين في  
مال يفي الدين منه وان  
ذكر العتيق وهو صاحب  
البرازية

بسم الله الرحمن الرحيم







العامة فغثوبه انسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن وهو الصحيح وضع زرقا فغثوبه انسان فسقط يضمن ان كان وضعه لغدر والا فلا وان كان ابصره وعثر عليه يضمن والا فلا وفي الدور والغور من حمل على رأسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط شيء منها على آخر فقتل به فانه يضمن وفي الجامع الفصولين وان قرب النار في موضع له حق المورد فوقعت شرارة في ملك انسان لا يضمن وان لم يكن حق المورد في ذلك الموضع فالجواب على التفصيل ان وقعت شرارة منه يضمن وان هبت الريح لا يضمن وهو الظاهر وعليه الفتوى قال في الزاوية وضع حجرة في الطريق فاحرقت شيئا يضمن لانه متعمد بالوضع ولورفعها الريح الى شيء فاحرقته لا يضمن لان الريح تسببت فعله انتهى سأل هشام عن محمد فبين فتح باب القفص حتى خرج منه الطائر او فتح زقافيه فمن جاهد فذاب وخرج منه السم قال يضمن ولو حل قيد العبد قابض العبد لا يضمن لان العبد له عزيمة فان كان العبد ذاهب العقل يضمن وقال ابو حنيفة لا يضمن في هذا كله ولو شق زق دهن سائل حتى سأل يضمن وفي المحتلقات قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا فتح باب قفص او باب اصطل حتى طار الطائر وخرج الحمار او حل قيد عذبة فرب فانه لا يضمن وقفوا اولم ينفقوا وقال محمد والساقية ان وقف ساعة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من ساعة يضمن من الفتوى النظرية سئل صاحب البحر عن حائط مشترك بين جماعة مال الى دار الجار وطلب احد الشركاء ينقصه فامتنع حتى سقط فانلف انسانا هل يكون الضمان على المطالب ام على جميع الشركاء واجبت بكون الضمان عليه لا على جميع الشركاء والله اعلم **قريب** ضوب بطن امرأة حرة ولو كانت كتابية او محوسية فالقتل جنيا ميتا سواء كان ذكرا او انثى يجب على الضارب عزة وهي نصف عشر الدية في سنة فان القتة حيا فماتت يجب عليه دية كاملة وان القتة ميتا فماتت الام يجب دية في الام وعزة في الجنين وان ماتت فالقته ميتا يجب دية فقط لان حيوته بجوارها وان القتة حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان دية الام ودية الولد لانه قتلها فصار كما اذا القتة وماتا فانه عليه ديتان وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يورث ضاربه منها فلو ضوب بطن امرأة فاقبت ابنا ميتا فلعن عاقله الاب عزة ولا يورث منها لانه قاتله ويجب في جنين الامة ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة الغلام في زائدة على المجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يعقم الغلام الذي مثله في الحسن بالنفي درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكرا لا يكون اقل من قيمة العزة عاقلة امرأة اسقطته ميتا بعد ابدواي او فعل بلا اذن زوجها الا انها القتة متعدية فيجب عليها ضمانه ولا يورث من العزة شيئا لانها قاتله بغير حق والقائل

**مط** عشره فسقط عليه فذلك يضمنه الساقط  
**مط** لو وضعه لغدر ضمنه العاقل  
**مط** سقط من رأسه او ظهره شيء على آخر فقتل به  
**مط** قرب النار في موضع له حق المورد  
**مط** وضع حجر في الطريق  
**مط** فتح قفصا او حل قيد العبد او فتح ذق  
**مط** فتح اصطلا ان وقف ساعة لا يضمن  
**مط** ضمن المطالب ينقصه فقط

لا يورث

لا يورث فان اذن زوجها المراه في ذلك لا يجب العزة لعدم التعدي ولا تستبين خلقه الا في مائة وعشرين يوما كما ذكره الزيلعي في باب ثبوت النسب والمراد بفتح الروح والا فالمشاهد يظهر بخلقته قبلها فعلم انه لا يثبت له احكام الولد الا بعد فتح الروح فيه ولا يكون الا في المدة المذكورة واستبانة خلقه او بعضه دليل عليه ولذا قالوا لو لم يظهر من خلقته شيء لا يكون ولذا قيل ان لو ضرب انسان بطن حامل ولما اكثر من اربعة اشهر فالقتل قطعة لم يستبين لها خلقته ولا بعضه لا يجب عليه شيء من ديات المنيح **باب جنابة البريمة** ضمن الركب في طريق العامة قيد به لانه لو كان ملكه لا يضمن شيئا من ذلك الا الايطاء وهو ركبها لان الايطاء ومباشرة لانه قتل بقتله حتى يحرم المراث ويحب عليه الكفارة به وبغيره بسبب وفيه اشتراط التعدي فصار كغير البيرو في ملكه ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او رأسها او كرميت من الكدم وهو عصى الدابة بغيرها او حبطت أي ضربت لان الاحتراز عن الايطاء والكدم والحبط ممكن لانه ليس من ضرورات السير فغندر ها يشترط السلامة فلو حدثت هذه الاشياء المذكورة في السير في ملكه لم يضمن صاحبها الا في العوطي وهو ركبها لما تقدم من ان الايطاء مباشرة ولو حدثت هذه الاشياء في ملك غيره باذنه فهو كملكه فلا يضمن والا اي ان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا لتعديه لاما نخت اي لا يضمن الركب ما نخت الدابة برجلها او ذنبها سايرة لانه لا يمكن الاحتراز عن النخعة بالرجل والذنب مع السير على الدابة فلا يقيد بالسلامة يقال نخعة برجله اذا ضرب به وهو بالماء المهمل من باب فعل يفعل بالنخعة فيها او عطف انسانا بما رانت او بالث في الطريق سايرة او واقعة لذلك لان سير الدابة لا يخلو عن روث وبول فلا يمكن التحرز عنه فلا يضمن ما تلف به فيما اذا رانت او بالث وهي تسير وكذا اذا وقع في ذلك لان من الدواب ما لا يفعل ذلك الا واقفا وهو المراد بقولنا واقعة لذلك فلو وقع في غيره فبالث او رانت فعطب به انسان ضمن لانه متعد في الايقاف اذ ليس هو من ضرورات السير وهو اكثر ضرورا ايضا من السير لكونه اقرب فلا يلجأ به وهو المراد بقوله ولو وقع في غيره ضمن الآخرة موضع اذن الامام بايقافها فيه استثناء من قوله ضمن اي فلا يضمن اذا وقع في موضع اذن الامام بايقاف الدواب فيه وباب المسجد كالطريق في الايقاف الا اذا جعل الامام ضيقا للوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان فيها حدث من الوقوف فيه وكذا ايقاف الدابة في سوق الدواب لانه ماذون له من جهة السلطان وكذلك الغلات وطريق مكة اذا وقعت في غير النخعة لانه لا يضرب بالناس فلا يحتاج فيه الى الاذن اما النخعة فهو كالطريق فان اصابته الدابة بيدها او رجلها حاصة او نواة او اثار غبار او حجر صغيرا فغدا عينا لم يضمن لعدم امكان الاحتراز ولو كان الحجر كبيرا ضمن لامكان الاحتراز عنه وضمن السابوق والعايد ما ضمنه الركب اي كل شيء يضمنه الركب يضمنانه لانها مسببان في غير الايطاء فيجب عليها الضمان بالتعدي

**مط** ضمن الركب في طريق العامة ما جنت دابته  
**مط** لا يضمن الركب في ملكه الا الايطاء  
**مط** فلو حدثت هذه الاشياء المذكورة في السير في ملكه لم يضمن صاحبها الا في العوطي وهو ركبها  
**مط** فلو حدثت هذه الاشياء في ملك غيره باذنه فهو كملكه لم يضمن  
**مط** فان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا لتعديه  
**مط** لا يضمن الركب بلا حصرية الدابة برجلها او ذنبها سايرة  
**مط** عطف انسان بما رانت او بالث سايرة او واقعة  
**مط** فلا يضمن اذا وقع في موضع اذن الامام بايقافها فيه  
**مط** فلو وقع في غيره فبالث او رانت فعطب به انسان ضمن  
**مط** لا يضمن بايقاف الدابة في سوق الاطباء  
**مط** اصابته الدابة بيدها او رجلها حاصة او نواة فغدا عينا لم يضمن  
**مط** فلو كان الحجر كبيرا ضمن لامكان الاحتراز عنه



فيه كالأرب وقوله ومن السائق والقائد بطرقة وينفكس في الصحاح وذكر القوي  
ان السائق يضمن النخلة بالرجل لا يبرأى عنه فبذلك الاحتراز عن السائق  
وغاية عن بصر الركاب والقائده فلا يمكنها الخرز عنها وعليه بعض مشايخ  
العراق وجه الاول وعليه اكثر المشايخ كما في تبين الكنزات السائق ليس  
له على رجلها شئ يمنع عن النخلة فلا يمكنه الخرز عنها بخلاف الكدم والصد  
وقال الشافعي يضمنون كلهم النخلة والحجة عليه ما ذكرنا وقوله عليه السلام  
الرجل جبار ومعناه الفخة بالرجل وعليه اي الركاب الكفارة لا عليها  
اي لا على السائق والقائد وضمن عاقلة كل فارس دية الاضرار اصطفا  
اي تلا قبا بالنصاق كل منهما بالآخر بشدة وما قام الا اصطدام لو كانا حزين  
وقال زفر والشافعي يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو كانا  
عديين يهدر دمى لان الحناية تعلقت برقبتهما دفعا وقداء وقد فاتت  
كما لو تجاذب رجلان حبلا فانقطع الحبل فسقط على القضاء وما تافان لاديه  
لها وهدر دمها لاث كل واحد منهما مات بقوة نفسه فان وقع على الوجه  
دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر لانه مات بقوة صاحبه فان  
تعاكسا اي المتجاذبان بان وقع احدهما على القضاء والآخر على الوجه فدية  
الواقع على الوجه على عاقلة الآخر لانه مات بقوة صاحبه وهدر دم من  
وقع على القضاء لانه مات بقوة نفسه ولو قطع انسان الحبل بينهما اي بين  
المجاذبين فوقع كل واحد منهما على القضاء فما تاف بينهما اي المتجاذبين على  
عاقلة القاطع لانه مضاف الى فعله وهو القطع وكان مسببا وسائق دابة وقع  
او انما اي الاتراكا لشرح ونحوه على رجل مات وفائدة قطار ركيس القاف  
قطار الابل والجمع قطر بضمين وقطرات بضمين ايضا كذا في المختار وطى بضم  
رجلا الدية مفعول يضمن المقدر وان كان معه اي مع القائد سائق ضمنا اي  
القائد والسائق اي يجب على عاقلتهما الضمان لاستوائهما في النسبة فان قتل  
بغير ربط قطار بلا علم فأيده رجلا مفعول قتل يضمن عاقلة القائد الدية  
مفعول يضمن ورجعوا اي العاقلة براهي بالدابة على عاقلة الرابط لان الرابط  
لان الرابط او قهرم في هذه العهدة وقال صور الشريعة اقول ينبغي ان تكون في  
مال الرابط لان الرابط او قهرم في خسران المال وهذا لا يتحمل العاقلة انتهى  
قلت ويمكن ان يجاب عنه بان الرابط لما كان متعديا فيما صنع صار في التقدير  
هو المجازي واذا كان كذلك وجبت الدية على عاقلته ومن ارسل برهمة وكان سائقا  
لها فاصابت في فورها ضمن لانه الحامل لها فاضيف فعلا اليه كما يضاف فعل الكرم  
الى المكرم فيما يصح له وذكر في النهاية ان المواد بالبرهمة الكلب كذا في تبين  
الكنز والمواد بالسوق ان يمشي خلفا معرا وان لم يمشي فمادت في فورها فوجبه  
سائق لها في الحكم فيلحق بالسوق واذا نرخی انقطع السوق وان ارسل طيرا او كلبا

السائق والقائد  
كالركاب في هذه  
المسائل

الرجل جبار وعليه ركابها  
الكفارة لا على السائق  
والقائد

ضمن عاقلة كل فارس دية  
الاضرار اصطفا

لو تجاذب رجلان حبلا  
فانقطع الحبل فسقطا

يضمن سائق دابة ومع  
ادائها وفائدة قطار

قتل بغير ربط على قطار  
بلا علم فأيده رجلا

ولم

ولم يكن سائقا له او انفلت دابة واصابت مالا او ادما نهرا او ليللا لا اي  
يضمن في هذه الصور كلها وفي الحانية لوان ارسل برهمة وكان سائقا لم يضمن  
ما اصابته في فورها وكذا لو ارسل كلبه وكان سائقا لم يضمن ما تلف ولو لم يكن  
سائقا له لا يضمن وكذا لو ارسل كلبه على رجل فقعه او مزق ثيابه لا يضمن الا ان يسوقه  
وذكر الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصاب في فور  
انسانا فقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فور كانه خلفه وذكر الفقيه  
رجل اغرى كلبه على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة  
ويضمن في قول ابي يوسف والمختار للفقهاء قول ابي يوسف ولو ارسل كلبه الى  
صيد ولم يكن سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات والاعتقاد والروايات  
الظاهرة انتهى وفي الخلاصة ولو ارسل كلبا على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يضمن كما لو ارسل  
بازيا وعند ابي يوسف يضمن سواء يتقوده او يسوقه كما لو ارسل البرهمة وعند  
محمد ان كان سائقا لم يضمن وان لم يكن لا يضمن الا في الطحاوي والفقيه  
ابو الليث كان ينبغي بقول ابي يوسف قال صدر الشهيد في الجامع الصغير وفي  
الزيادات اشار الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معلى  
بشرط السوق انتهى وفي الحانية من له كلب عقور يعرض كل ما رعى فلا هل  
القوية ان يقتلوا هذا الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ما يعرض قال ان لم  
يتقدموا اليه قبل العض لا يضمن وان كان قد تقدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون  
ضامنا بمنزلة الحايض المائل انتهى وفي الخلاصة رجل له كلب عقور كلما يمر عليه  
يعضه فلا هل القوية ان يقتلوا هذا الكلب فان عض ان كانوا قد تقدموا على صاحبه  
يضمن والا فلا انتهى وفي شرح من لا يضره كلب باكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه  
فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم  
كالحيض المائل ونظ الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ انتهى وفي  
الاستفتاء عن شخص له نخل يضعه في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم  
هل يضمن صاحب النخل ما تلف النخل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله  
عنه الى مكان آخر ام لا وجوابه انه لا يضمن صاحبه شيئا من ذلك مطلقا بغير سواء  
اشهد على صاحبه ام لا اخذ اما تقدم من مسئلة الكلب بل اوله كما لا يخفى واما تحويله  
من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما على جواب المشايخ فينبغي ان  
يؤمر بتحويله اذا كان الثور يبيت على ما عليه الفتوى كما لو جمعت الدابة به اي  
الراكب في القاموس جمع الفرس كمنع جحا وجوحا فهو جوع اي اعيا فوسم وعليه  
الراكب ومثله في مختار الصحاح ولم يقدر الركاب على ردها فانه لا يضمن كالمفلة  
قال في الفصول العادي استغنى الامام ابو الفضل الكرماني عن سكران جمع به فرسه  
فاصدم انسانا فمات قال ان كان لا يقدر على منعه فليس بمسئول فلا يضاف  
سيرة اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر على المنع انتهى ومثله في جامع

هذا الحكم  
في الحايض المائل ونظ الثوب  
وعقر الكلب العقور ضمن ولو  
اشهد  
ان كان  
صاحبه  
فلا يؤمر  
بالتحويل  
بل لا يضمن  
فان كان  
غلب به فرسه  
فان كان  
غلب به فرسه  
فان كان

ارسل برهمة وكان سائقا  
لها فاصابت ضمن  
سائقا فاصابت ضمن  
الملك فاصابت ضمن

فان لم يمش معرا فمادت  
في فورها فوجبه سائق

لو ارسل طيرا او كلبا ولم  
يكن سائقا لا يضمن

لو انفلت دابة واصابت  
مالا او ادما نهرا او ليللا  
لا يضمن

لو ارسل برهمة وكان  
سائقا فاصابت ما اصاب  
في فورها

لو ارسل كلبا على رجل فقعه  
او مزق ثيابه لا يضمن الا  
ان يسوقه

لو ارسل كلبا على رجل فعضه  
او مزق ثيابه لا يضمن الا  
ان يسوقه

لو ارسل كلبا على رجل فعضه  
او مزق ثيابه لا يضمن الا  
ان يسوقه

لو ارسل كلبا على رجل فعضه  
او مزق ثيابه لا يضمن الا  
ان يسوقه

لو ارسل كلبا على رجل فعضه  
او مزق ثيابه لا يضمن الا  
ان يسوقه



الفصول وهي واقعة الفتوى وقد اجاب عنها مولانا شيخ الاسلام ابو السعود  
الهامي المفتي بالديار الرومية بانه اذا تحقق بجرحه عن منعه حتى ائلف انسانا  
قدمه هدر ومن ضرب دابة عليها راكب او خسر اي طعن بها يعود او نحوه فتعفى  
اي ضربت برجلها او ضربت بيدها شخصا اخر غير الطاعن او نفوت من ضربه او خسه  
فصد منه وقتلته ضمن هو اي الناحس لا الرالك اي لا يضمن الرالك لانه المروى  
عن عمرو بن مسعود رضي الله عنهما ولا في الناحس متعدي في التسبب والراكب في  
فعله غير متعدي في جانيه في التعزيم المتعدي حتى لو كان موقفا دابة على الطريق  
فيكون الضمان على الرالك والناحس نصفين لانه متعدي في الايقاف ايضا ولو  
نفخت الناحس فاهلكته كان دمه هدر لانه الجاني على نفسه وان القات  
الراكب فقتله كانت دية على عاقلة الناحس لانه متعدي في تسببه ثم الناحس انما  
يضمن اذا كان العوطي في فور النفس حتى يكون السوء مضافا اليه واذا لم يكن  
في فوره فالضمان على الرالك لانقطاع اثر النفس فتبقى السوء مضافا الى الرالك  
كذا في درر من لا حصر و البرازية الكل من الخ في باب جنابة البرهمة ربط كلبا  
على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقل حتى نطح حبيبا وكسر شنية يضمن في الغنية في باب  
ما يستهلك البراهم مثل برهان الدين عن عنده ثور ينطوح فستوره الى المرقى فنطرح ثوره  
غيره فمات قال لو اشهد عليه يضمن والا فلا وقال القاضى بدع الدين لا يضمن لان  
الاشهاد انما يكون في الحايطة لا في الحيوان انتهى قلت وبهذا اجزم في البرازية ولم  
يجك خلافا ولا اشعر به من الخ في باب العود فيما دون النفس ادخل ثورا في  
السوق حايقا فهرب منه واستهلك شيئا لم يضمن من جنابات الغنية في باب  
ما يستهلك البراهم مثل سراج الدين عن دواب سائبة في المرقى فعفى بعضها  
بعضا او ضرب بعضها بعضا بيده او رجله فقتله هل يضمن صاحبها واجاب اذا كانت  
في المرقى فانلفت شيئا من مال او ادعى او ذرع ولم يكن ارسلها احد فلا ضمان على  
احد فيه لقوله عليه السلام العجماء جبارى جنابة البراهم هدر كذا في البحر من اجاز  
الخ سبب دابة الوديعه في الصحراء هل يضمن اذا تلف لاروايه لراغ الكلب فقتل  
ضمن لتعديه بارسال وقبل لا ادلومات في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما  
لوضاعت او اكلمها الذئيب ضمن للتضييع من منية المفتي وكذا الوساو فوسه فاساق  
فوس غيره معه ثم هلك لم يضمن من جنابة غنية الفتاوى وكذا الوساو فوسه فاساق  
فجاءه فخافت منه دابة فقتلت او قتلت انسانا لم يضمن من جنابات الغنية  
في باب التسبب ولو ان رجلا في داره كلب عقور او دابة مودية فدخل انسان  
داره باذنه او بغيره وانه ففعل الكلب او تلف مال انسان لا يضمن صاحب الدار  
من غضب الحائنه في فصل فيما يضمن بارسال الدابة ولا دابة منغلقة اصابت نفسها  
او مال ليللا او نهارا لقوله عليه السلام جرح العجماء جبارى هدر وهي المنغلقة  
ولان الفعل لم يصف الى صاحبها اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال

والسوق

مطلب  
ادخل ثورا في السوق فقتله  
مطلب  
ضرب دابة عليها راكب او طعن  
مطلب  
يعود فقتل شخص اخر غير  
الطاعن  
مطلب  
ان نفوت من ضربه او طعن  
مطلب  
فصد منه وقتلته ضمن الطاعن  
مطلب  
لا الرالك  
مطلب  
لو نفخت الناحس فاهلكته كان دم  
الراكب  
مطلب  
لو كان موقفا دابة على الطريق  
مطلب  
الضمان على الرالك والناحس نصفين  
مطلب  
ربط كلبا على طريق العامة  
مطلب  
فاشهد عليه فلم ينقل حتى نطح  
مطلب  
حبيبا وكسر شنية يضمن  
مطلب  
عنده ثور ينطوح فستوره الى المرقى  
مطلب  
فمنطرح ثوره غيره فمات قال لو  
مطلب  
اشهد عليه يضمن والا فلا وقال  
مطلب  
القاضى بدع الدين لا يضمن لان  
مطلب  
الاشهاد انما يكون في الحايطة  
مطلب  
لا في الحيوان انتهى قلت وبهذا  
مطلب  
اجزم في البرازية ولم يجك خلافا  
مطلب  
ولا اشعر به من الخ في باب العود  
مطلب  
فيما دون النفس ادخل ثورا في  
مطلب  
السوق حايقا فهرب منه واستهلك  
مطلب  
شيئا لم يضمن من جنابات الغنية  
مطلب  
في باب ما يستهلك البراهم مثل  
مطلب  
سراج الدين عن دواب سائبة في  
مطلب  
المرقى فعفى بعضها بعضا او ضرب  
مطلب  
بعضها بعضا بيده او رجله فقتله  
مطلب  
هل يضمن صاحبها واجاب اذا كانت  
مطلب  
في المرقى فانلفت شيئا من مال  
مطلب  
او ادعى او ذرع ولم يكن ارسلها  
مطلب  
احد فلا ضمان على احد فيه لقوله  
مطلب  
عليه السلام العجماء جبارى جنابة  
مطلب  
البراهم هدر كذا في البحر من اجاز  
مطلب  
الخ سبب دابة الوديعه في الصحراء  
مطلب  
هل يضمن اذا تلف لاروايه لراغ  
مطلب  
الكلب فقتل ضمن لتعديه بارسال  
مطلب  
وقبل لا ادلومات في الاصطبل لم  
مطلب  
يضمن كذا هذا بخلاف ما لوضاعت  
مطلب  
او اكلمها الذئيب ضمن للتضييع  
مطلب  
من منية المفتي وكذا الوساو فوسه  
مطلب  
فاساق فوس غيره معه ثم هلك لم  
مطلب  
يضمن من جنابة غنية الفتاوى  
مطلب  
وكذا الوساو فوسه فاساق فجاءه  
مطلب  
فخافت منه دابة فقتلت او قتلت  
مطلب  
انسانا لم يضمن من جنابات الغنية  
مطلب  
في باب التسبب ولو ان رجلا في داره  
مطلب  
كلب عقور او دابة مودية فدخل  
مطلب  
انسان داره باذنه او بغيره وانه  
مطلب  
ففعل الكلب او تلف مال انسان لا  
مطلب  
يضمن صاحب الدار من غضب الحائنه  
مطلب  
في فصل فيما يضمن بارسال الدابة  
مطلب  
ولا دابة منغلقة اصابت نفسها  
مطلب  
او مال ليللا او نهارا لقوله عليه  
مطلب  
السلام جرح العجماء جبارى هدر  
مطلب  
وهي المنغلقة ولان الفعل لم يصف  
مطلب  
الى صاحبها اذ لم يوجد منه ما  
مطلب  
يوجب النسبة اليه من الارسال

او يضمن صاحب الدابة

والسوق ونحوهما من جنابات الدار والغدر في باب الجنابة والحمانه عليها ان كانت  
الدابة غير مربوطة فزاله عن موضعها بعدما اوقعها ثم جنت على رجل كان هدر  
المحلاصة دابة رجل ذهب ليللا او نهارا بغير ارسال صاحبها فافسدت زرع رجل  
لا ضمان عليه عندنا الشافعي ان ذهب ليللا يضمن ونهارا لا يضمن والصحيح قولنا  
لانه لم يوجد منه الارسال ولا السوق بل ذهب باختيارها لقوله عليه السلام العجماء  
جبارى جرح العجماء هدر من منية المفتي في باب جنابة البرهمة سئل ابو السعود عما  
عن اكل زرع دابة رجل بارساله وقوم زيد ما اكلته الدابة من الزرع وقال يخرج من  
المال كذا الكيللا فهل يؤخذ بقوله ويضمن صاحبها ما عينه المقوم واجاب يضمن قيمة الزرع  
يوم الاكل لصاحبه والله اعلم وسبغ في كتاب الشرايات ان قول الواحد العدل المقبول  
في احد عشر مسئلة منها التقويم لو انكر شخصي لشخصي شيئا وادعى ان قيمته مبلغ كذا فانكر  
المدعى عليه ان يكون ذلك القدر يكفي في اثبات قيمته قول الواحد كما في المنظومة  
وشرحها سئل صاحب المنحة عن رجل اغوى كلبه على مهرة انسان فنقرت منه فانكرت  
رجلها فهل يضمن صاحب الكلب واجاب ظاهر كلامهم عدم الضمان قال في الغنية صبي عاقل  
اشلى كلبا على غنم آخر فتفرقت وذهبت ولا يدري ابن ذهب لم يضمن ثم علم بعلامته  
سم وقال ان شئى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا فلا انتهى والله اعلم ولو حلى  
حماره الفحل الفتوى فاهلك حمار آخر فان حله في موضع له حوزة التحلية فيه لا يضمن من  
الغنية في باب الجنابة على الدابة **مطلب** ثور يبعث اكل الثياب وساقه صبي صاحب  
الثور الى فناء في اشجاره ثياب تغيل للصبي احفظ الثور **مطلب** ولم يفعل حتى اكل ثوبا  
منه يضمن وان لم يكن ممكنا من دفعه لا يضمن الا اذا مر به منه من الغنية في باب  
يستهلك البراهم من الزرع وغيره شد الدابة على الطريق وباعها وقال للشري خلتك  
اياها فخذها ورضي صادقا ايضا فان جنت فالضمان على الموقوف البايع وان زالت  
عن موضعها لم يحل الربط وتقل من مكانها في داره بقوة ادخل عليها اخر بقوامستها  
اي غير معقل باذن صاحبها فقتل الداخل ذلك البقر لا يضمن وان كان بلا اذن يضمن  
ادخل بقرا ينطوحا في سرح انسان فنطح شخص لا يضمن ادخل غنما او ثورا او فوسا  
او حمارا في زرع او كرم ان ساقض من مال تلف والا لا ويقل يضمن وان لم يكن ساقضا  
قباساع المعقلة من الخ في باب جنابة البرهمة والجنابة عليها في كتاب الديارات  
**فصل في الجنابة على البرهمة** قال شاة القصاب فقتل عينا فغيرها ما نقص الا ان  
المقصود هو اللحم فلا يعتبر الا النقصان وفي عين بقرة الجزار وجزيره ربع الغنمة  
وكذا في عين الجار والبغل والغرس وقال الشافعي النقصان ايضا اعتبارا بالاشاة  
ولنا ما روى عن النبي عليه السلام قضى في عين الدابة بربع الغنمة وهكذا قضى عن  
رضي الله عنه من ديات الهداية في باب جنابة البرهمة وفي جنابات الحسن عن ابي  
حنيفة لوفاء عين بزدون او بغل او حمار عليه ربع قيمته وكذلك كل ما يعل عليه من  
البقر والابل وما لا يعل عليه ما قضى وقال في الجوامع الصغير وفي عين بقرة الجزار

البرهمة هي الدابة التي لا يملكها احد

مطلب  
او فخر وان كانت غير مربوطة  
مطلب  
فزاله عن موضعها بعدما اوقعها  
مطلب  
ثم جنت على رجل كان هدر  
مطلب  
المحلاصة دابة رجل ذهب ليللا  
مطلب  
او نهارا بغير ارسال صاحبها  
مطلب  
فافسدت زرع رجل لا ضمان  
مطلب  
عليه عندنا الشافعي ان ذهب  
مطلب  
ليللا يضمن ونهارا لا يضمن  
مطلب  
والصحيح قولنا لانه لم يوجد  
مطلب  
منه الارسال ولا السوق بل ذهب  
مطلب  
باختيارها لقوله عليه السلام  
مطلب  
العجماء جبارى جرح العجماء  
مطلب  
هدر من منية المفتي في باب  
مطلب  
جنابة البرهمة سئل ابو السعود  
مطلب  
عما عن اكل زرع دابة رجل  
مطلب  
بارساله وقوم زيد ما اكلته  
مطلب  
الدابة من الزرع وقال يخرج  
مطلب  
من المال كذا الكيللا فهل  
مطلب  
يؤخذ بقوله ويضمن صاحبها  
مطلب  
ما عينه المقوم واجاب يضمن  
مطلب  
قيمة الزرع يوم الاكل لصاحبه  
مطلب  
والله اعلم وسبغ في كتاب  
مطلب  
الشرايات ان قول الواحد العدل  
مطلب  
المقبول في احد عشر مسئلة  
مطلب  
منها التقويم لو انكر شخصي  
مطلب  
لشخصي شيئا وادعى ان قيمته  
مطلب  
مبلغ كذا فانكر المدعى عليه  
مطلب  
ان يكون ذلك القدر يكفي في  
مطلب  
اثبات قيمته قول الواحد كما  
مطلب  
في المنظومة وشرحها سئل  
مطلب  
صاحب المنحة عن رجل اغوى  
مطلب  
كلبه على مهرة انسان فنقرت  
مطلب  
منه فانكرت رجلها فهل  
مطلب  
يضمن صاحب الكلب واجاب  
مطلب  
ظاهر كلامهم عدم الضمان  
مطلب  
قال في الغنية صبي عاقل اشلى  
مطلب  
كلبا على غنم آخر فتفرقت  
مطلب  
وذهبت ولا يدري ابن ذهب  
مطلب  
لم يضمن ثم علم بعلامته  
مطلب  
سم وقال ان شئى عند الاشلاء  
مطلب  
معه خطوات يضمن والا فلا  
مطلب  
انتهى والله اعلم ولو حلى  
مطلب  
حماره الفحل الفتوى فاهلك  
مطلب  
حمار آخر فان حله في موضع  
مطلب  
له حوزة التحلية فيه لا يضمن  
مطلب  
من الغنية في باب الجنابة على  
مطلب  
الدابة **مطلب** ثور يبعث اكل  
مطلب  
الثياب وساقه صبي صاحب  
مطلب  
الثور الى فناء في اشجاره  
مطلب  
ثياب تغيل للصبي احفظ الثور  
مطلب  
**مطلب** ولم يفعل حتى اكل  
مطلب  
ثوبا منه يضمن وان لم يكن  
مطلب  
ممكنا من دفعه لا يضمن الا  
مطلب  
اذا مر به منه من الغنية في  
مطلب  
باب يستهلك البراهم من  
مطلب  
الزرع وغيره شد الدابة على  
مطلب  
الطريق وباعها وقال للشري  
مطلب  
خلتك اياها فخذها ورضي  
مطلب  
صادقا ايضا فان جنت فالضمان  
مطلب  
على الموقوف البايع وان زالت  
مطلب  
عن موضعها لم يحل الربط  
مطلب  
وتقل من مكانها في داره  
مطلب  
بقوة ادخل عليها اخر بقوامستها  
مطلب  
اي غير معقل باذن صاحبها  
مطلب  
فقتل الداخل ذلك البقر لا  
مطلب  
يضمن وان كان بلا اذن يضمن  
مطلب  
ادخل بقرا ينطوحا في سرح  
مطلب  
انسان فنطح شخص لا يضمن  
مطلب  
ادخل غنما او ثورا او فوسا  
مطلب  
او حمارا في زرع او كرم ان  
مطلب  
ساقض من مال تلف والا لا  
مطلب  
ويقل يضمن وان لم يكن  
مطلب  
ساقضا قباساع المعقلة من  
مطلب  
الخ في باب جنابة البرهمة  
مطلب  
والجنابة عليها في كتاب  
مطلب  
الديارات **فصل في الجنابة  
مطلب** على البرهمة **مطلب** قال  
مطلب  
شاة القصاب فقتل عينا فغيرها  
مطلب  
ما نقص الا ان المقصود هو  
مطلب  
اللحم فلا يعتبر الا النقصان  
مطلب  
وفي عين بقرة الجزار  
مطلب  
وجزيره ربع الغنمة وكذا  
مطلب  
في عين الجار والبغل والغرس  
مطلب  
وقال الشافعي النقصان ايضا  
مطلب  
اعتبارا بالاشاة ولنا ما  
مطلب  
روى عن النبي عليه السلام  
مطلب  
قضى في عين الدابة بربع  
مطلب  
الغنمة وهكذا قضى عن  
مطلب  
رضي الله عنه من ديات  
مطلب  
الهداية في باب جنابة  
مطلب  
البرهمة وفي جنابات الحسن  
مطلب  
عن ابي حنيفة لوفاء عين  
مطلب  
بزدون او بغل او حمار  
مطلب  
عليه ربع قيمته وكذلك  
مطلب  
كل ما يعل عليه من البقر  
مطلب  
والابل وما لا يعل عليه ما  
مطلب  
قضى وقال في الجوامع  
مطلب  
الصغير وفي عين بقرة  
مطلب  
الجزار

مطلب  
في عين شاة قصاب ما نقصا  
مطلب  
في عين بقرة الجزاره وجزيره  
مطلب  
ربع الغنمة  
مطلب  
في عين الجار والبغل  
مطلب  
والغرس ربع الغنمة  
مطلب  
في عين ما يعل عليه ربع الغنمة



وجزوره اي ابلد ربع القيمة وفي عين شاة العصاب ما نقصها والحمل والطيور والرجاحة  
والكلب ما نقصه من الاختيار شرح المختار في كتاب الفصص فقاء عين حمار فقلبه  
ربع قيمته ثم اذا فقاء الاخرى او فقاء هاما ما جميع القيمة ان سلم الجنة وقال فخر  
القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الادنى من القيمة في باب الجنابة على الدابة  
قال ولو غصب دابة فقطع رجلها من قيمتها وروى هشام ان اخذها المالك لاشي له  
وان شاء تركها واخذ القيمة عند اوجسفة كما في الجنة العيا هلن فالها من الاختيار  
شرح المختار في كتاب الفصص ولو قطع احد فوايم الدابة يضمن جميع قيمتها ذكره الامام  
السرخسي في غصب الاصل وفي غصب الفتاوى ان لم يكن مأكول اللحم هكذا اما اذا كان  
مأكول اللحم له الخيار اذا كان له قيمة بعد قطع اليد ان شاء سلم اليه وضمنه القيمة وان  
شاء امسكه وضمن الجاني ما نقصه وفي القبول قال ابو حنيفة اذا استهلك حمار الغير  
او بعله فقطع يده او بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه قيمته وسلم اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه  
شيئا وعليه الفتوى وفي الحمار اذا لم يضمنه ولكن قبله على قول ابي حنيفة لا يشك في قول  
محمد ليس له ان يضمن النقصان بخلاف الذبح لجلده والفرس غير مأكول اللحم ولو ضرب  
رجله حتى صار عرج فهو كالقطع من الكرخ في باب جنابة البرية والجنابة عليها واذا  
قطع اذن الدابة او بعضه او قطع زنبها يضمن النقصان واذا استهلك حمار غيره  
او بعله فقطع يد او رجل او بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء امسكه  
ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى من العمدانية رجل حلو شعر كفت دابة او تنف الشعر  
من زنبها فانه يؤجل سنة كما في شعر الادنى فان نبت والا يقوم مع الشعر ويقوم  
من غير شعر فيجمع بنقصان ما بينهما من ديات واقعات الحساي بعلامة النون  
كذا في ديات الخلاصة في الفصل الثالث ومنها ان يكون القتل من بني آدم فلا  
قسامة في بهيم وجدت في محلة قوم ولا عزم فيها لان لوهم القسامة في نفس امر  
ثبت بخلاف القياس لان تكرار اليمين غير مشروع واعتبار عدد المحسمين غير  
معقول ولهذا لم يعتبر في سائر الدعاوى وكذا وجوب الدية مع ان اليمين غير  
معقول في الشرع جعلت دافعة لاستحقاق بنفسه كما في سائر الدعاوى الا انا  
عرفنا ذلك بالنصوص في بني آدم خاصة فبقي الامور فيها وراءهم على الاصل لم يجب  
القسامة والغرامة في سائر الاموال كذا في البهايم من جنائيات البدائع في فصل  
واما شرائط وجوب القسامة وان وجد البرية او الدابة مقتولة فلا شيء فيها من  
جنائيات الجنابة في باب الشراذات في الجنابة وان قطع عضوا ويدا او رجلا من حيوان  
لا يؤكل ان شاء المالك ضمنه القيمة وان شاء امسكه ولا يرجع على الفاصب بشيء بخلاف  
ما لو كان المفصوب عبدا او امة فقطع يدها او رجلها حيث للمالك ان يمسه  
ويضمنه النقصان لان الادنى لا يصير مستهلكا بقطع اليد والرجل من كل وجه  
واما العوامل فانها تعتبر مستهلكة بذلك وان قطع العضو من مأكول كما لشاة  
والجوزور في ظاهر الرواية هذا الاول سواء للمالك ان يضمنه جميع القيمة وليس

في عين مالا يعمل عليه ما نقص  
عين الحمل والطيور والرجاحة  
والكلب ما نقصه  
لو فقاها ضمن جميع القيمة ان  
سلم الجنة  
في كسر رجل دابة قيمتها  
لو اخذ مالها دابة المكسورة  
رجلها لاشي له  
فان شاء تركها واخذ القيمة  
كما في الجنة العيا عند اوجسفة  
خلا فالها  
في احد فوايم دابة جميع قيمتها  
ان لم يكن مأكول اللحم  
قطع يد حمار غيره يد يغال غيره  
فالمالك بالخيار انشاء ضمنه  
قيمة وسلم اليه  
فان شاء حبسه ولا يضمن شيئا  
وعليه الفتوى  
لو ضرب رجله حتى صار عرج  
لو استهلك حمار غيره او بعله  
بفقط يدا او رجل او بذبحه  
وفي بهيمة او الدابة مقتولة  
لا عزم في بهيمة وجد في محلة  
لو قطع عضوا ويدا او رجلا  
من حيوان لا يؤكل فاما المالك  
بالخيار انشاء  
ضمنه القيمة والشاء امسكه  
ولا يرجع على الفاصب بشيء  
ملاك ما كان النقصان  
عبد او امة  
فقط رجلا او يدا او رجلا  
للمالك ان يمسه ويضمنه  
النقصان

له ان

له ان يضمنه النقصان ويمسك الدابة من محيط السرخسي وعلى قول محمد للمالك  
ان يمسه الحمار المذبوح ويضمنه النقصان وكذا المقتوع اليد والرجل من الجنابة  
ولو ضرب رجل دابة حتى صارت عرجا فهو كالقطع من العمدانية ضرب ثور غيره  
فكسر اضلاعه ضمن قيمته عند ابي حنيفة وعندهما نقصان وفي بعض النسخ قطع لسان  
ثور يضمن كمال القيمة لغوات الاعتلاف وقيل في قطع لسان الثور والحمار يلزم  
النقصان ولو فقاء عين حمار فقلبه ربع قيمته ثم اذا فقاء الاخرى او فقاء هاما  
ما جميع القيمة وقال فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الادنى ضرب ثور  
غيره فكسر ثلثة اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن جميع القيمة  
اجامعا وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يده فذلك عند  
وعند ابي حنيفة جامع الفتاوى ولو اخرج دابة الغير من زرعه ولم يسفرها  
اكثر من ذلك قتلت او اكراها الذئب لا يضمن وان سافر ما اخرجها من  
زرعه فهو ضامن اذا تلفت ولو وجد دابة في مربيطة فاخرجها ولم يسفرها بعد الاخراج  
فاكله الذئب ضمن قيمتها من خزانه الفتاوى في كتاب الضمان دخل زرعه رجل  
غير مرار ولا يطبوع منه محبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد  
مكسورا الرجل فان لم ينكسره حبسه فالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسلم اليه  
صاحبه فالرواي فيه الى القاضي من جنائيات القنية في آخرباب الجنابة على الدابة  
قتل ذئبا او اسد الرجل لم يضمن في رواية وفي القود والكلب ضمن من غصب الجنابة  
دينه الكلب المعلم اربعون درهما ودية الكلب الماشي خلف الغنم عشرون  
درهما ودية الكلب المزراعة فغيران من الطعام ودية كلب البيت عشرون  
درهما من شرح الطحاوي باب دعوى القتل والشهادة فيه بطل  
شهادة اهل المحلة تقبل غيرهم يعني اذا ادعى الولي على غير اهل المحلة وشهد  
شاهدان من اهل المحلة لم تقبل عند ابي حنيفة وقال لا تقبل لانهم كانوا يصدون ان  
يصيروا خصماء وبطل بدعوى الولي القتل على غيرهم وتقبل شهادتهم كالمكبل  
بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة وله انهم خصماء بانز الهم فالتلن بالتقصير  
المصدر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من  
الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد او علم واحد منهم اي بطل شهادتهم على واحد منهم بعد  
ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل على ما ذكره والشاهد  
يدفعها عن نفسه فيكون منها من قسامة الدود والغور مثل زين بن نجيم عن قتل  
وجد في بلدة ولم يعلم قاتله فادعى وليه على جماعة من غير اهل البلدة فشهد شاهد  
ان على المدعى عليهم من اهل البلدة هل تقبل عليهم شهادتهم واجاب لا تقبل باذانهم  
واجاب لا تقبل شهادتهم على المدعى عليهم والله اعلم ثم قال رحمه الله سئل عن وجد  
قتل في قرية ولم يعلم قاتله فادعى وليه على واحد من اهلها فانكر القتل فشهد عليه  
جماعة من اهل القرية هل تقبل شهادتهم عليه واجبت لا تقبل شهادتهم عليه والله

فبعد محمد للمالك ان يمسه  
الحمار المذبوح ويضمنه النقصان  
فقط المقتوع اليد والرجل  
ضرب ثور غيره وكسر اضلاعه  
ضمن قيمته عند ابي حنيفة  
قطع لسان ثور يضمن كمال القيمة  
كسر ثلثة اضلاعه فيه  
اختلاف  
لو اخرج دابة الغير من زرعه  
ولم يسفرها اكثر من ذلك اقتلت  
او اكراها الذئب لم يضمن  
فان سافر ما اخرجها من  
زرعه فهو ضامن اذا تلفت  
وجد دابة في مربيطة فاخرجها  
ولم يسفرها بعد الاخراج فأكله  
الذئب ضمن  
ديات الكلاب  
بطل شهادة اهل المحلة بقتل  
غيرهم  
بطل شهادة اهل المحلة على  
واحد منهم  
الفتوى على قول ابي حنيفة  
رحم الله  
حكم القرية في الشراذات كحكم  
البلدة



**مط** ادعاء الورع على بعض اهل البلد لا يمنع دعواه على بائع

**مط** فيلزم القسامة والدية على بائع اهل البلد

**مط** الفروع بين المحلّة والبلد

**مط** فلتكن القرية في حكم اهل البلد

**مط** وجد قتل محلة فادعى اهل البلد

**مط** على رجل من محلة اخرى

**مط** فشهد رجلان في محلة ثالثة

**مط** تغيب

**مط** الاولياء لو ابرأوه لم يكن عليه دعوى

**مط** لو ادعى الورع على صاحب الدار تجب عليه فلو ادعى غيره لا تجب عليه

**مط** الشراة المعجبة للقصاص

**مط** الشراة على الضرب تجب القصاص

**مط** دية الرجل والمرأة والدي

**مط** مقدار درهم الشرعي

**مط** الدية تقسم كدكت

اعلم واذا ادعى ولي القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك بالقتل على اهل المحلة من جنائيات المجانية سئل زين بن نجيم عن القتل وجد في ارض بلد ولم يعلم قاتله فادعى وليه على بعض اهل البلد انهم قتلوه وانكروا هل يسوغ له بعد ذلك الدعوى على بائع اهل ذلك ويلزمهم القسامة والدية ام يمنع من ذلك الدعوى على بعضهم واجاب للورثة المطالبة على بائع اهل البلد ولا يمنع من ذلك الدعوى على بعضهم ويلزمهم القسامة والدية بطريقه الشرعي والله اعلم قلت وبه فدل على ان دعوى الولي القتل على بعض اهل البلد لا يكون ابراء منه لاهل البلد بخلاف المحلة فان دعواه على بعض اهل المحلة ابراء منه لاهل المحلة كما تقدم من المجانية واما القرية فلو كانت كبيرة فلتكن كحكم المحلة الا ان يوجد نقل صريح يبينها فتبصر عند الفتوى ثم وجدت نقل من التمر تاشي فقال ودعوى الولي على واحد من اهل القرية لا يبطل دعواه على بقية اهل القرية اهلها انتهى اذا وجد القتل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتل رجل اخر من محلة اخرى واقاموا البينة من غير اهل المحلة التي وجد فيها القتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل ان البينة مقبولة فاذا ادعى اولياء القتل على ذلك الرجل اخذوه بالدية وان ابرأوه لم يكن للادعاء عليه دعوى ولا على اهل المحلة شئ يجوز اهان البينة وان اثبتوا الدية لغيرهم من المجانية في باب ما يبطل دعوى المدعي فان ادعى ولي القتل القتل على صاحب الدار يجب الدية والقسامة على صاحب الدار من جنائيات التارخانية في الفصل الحادي عشر واذا شهد الشهود انه ضربه باله جارية فلم يزل صاحب فراش حتى مات ففيه القود ان كان عبد الاثم شهدوا بالقتل العمدلان المجرع الظاهر بسبب لزهوى الوقع ظاهرا والحكم متى ظهرو عقيب بسبب صالح بحال به عليه من ديات محيط السور حتى في باب الشهادت في القود والقتل واذا شهد الشهود انه ضربه فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القود ان كان عبد الان الثابت بالشراة كالثابت بمعية على ما بيناه من جنائيات الهداية في باب الشراة بالقتل **كتاب الديات والمعاقل وما يوجب القصاص وما لا يوجب** الدية الف دينار من الذهب وعشرة الاف درهم من الفضة ومائة من الابل فقط يعني ان الدية عند ابي حنيفة لا يكون الا من هذه الاموال الثلاثة وقال منها ومن البقر ما يتابعه ومن الغنم الفا شاة ومن الحلال ما يتاحل كل حلة ثوبان ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وقد ورد هذا اللفظ موقوفا على كرم الله وجهه ومرفوعا الى النبي عليه السلام والذي في الدية كالمسلم لقوله عليه السلام دية كل ذي عرق درهم الف دينار ودية قضي ابو بكر وعمر رضي الله عنهما من ديات الدار والغور والدرهم الشرعي اربعة عشر فيوطا وكل فيوطا خمس شعيرة وهذا تقدير عمر رضي الله عنه وبه يعمل الى هذا الا ان الدية تقسم على ورثة القتل

يقدر

يقدر سرامهم من ديات المحيط وكفارتها اي كفارة القتل خطاء وبشبه العمدتوق من مؤمن فان عجز عنه اي عن الاعناق صام شهرين ولاء اي فتابعا كما ذكر في النص قال الله تعالى فمخير رقية مؤمنة وشبه العمد خطاء في حق القتل وان كان عدا في حق الضرب فتساوولها الاية ولا اطعام فيها لانه لم يرد به النص والمقادير لا تجب الاسماء وصح اعناق رضيع احد ابويه مسلم لانه لم تبع له الا المجنين اي لا يصح المجنين في الكفارة يعني ما في بطن لا يجز به لانه لم يعرف حياته ولا سلاطته من ديات البحر الرابع ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها والذوق والمستامن والمسلم في الدية سواء وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم في النفس والانف والذكر والحشفة وفي القتل وفي الشتم والزور والسمع وفي البصر وفي اللسان وفي حنكته حلفت فلم تنبت وفي شعر الرأس كذلك وفي العينين واليدين والشفين والحاجبين والرجلين والاذنين والاشيين اي الحنصين وندى المرأة قيد بشدي المرأة لان فيه تغويت منفعة الارضاع بخلاف ندي الرجل لانه ليس فيه تغويت منفعة ولا الجمال على الكمال فيجب فيها حكومة عدل وفي حنكته المرأة كمال الدية وفي احدى نصف الدية مرفوع بالا بداء وقد تقدم خبره وهو قوله في النفس وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية كما في العين في الواحدة واليد الواحدة ونحوها ثم اشار الى الحكم ما يكون من الاعضاء ارباعا بقوله وفي اشعار العينين وهي جميع شفرة العين بضم الشين وهي واحد اشعار العين الدية اذا قلعه ولم ينبت وفي احدى اشعار ربيع اي ربع الدية لانه لا يتعلق بها الجمال على الكمال وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرة اشعار الدية لان في قطع جميع الاصابع الدية وفي قطع واحدة عشرة اشعار عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل والاصابع كلها سواء فلا تقبّر الزيادة فيها وما الى الاصبع التي فيها مفصل وهو جمع مفصل في احدى اشعار واحد المفاصل ثلث دية الاصبع لانه ثلثها فدية الاصبع الف فيجب في احدى المفاصل ثلث الالف ونصفا اي نصف دية الاصبع لو كان فيها مفصلان كالا بهرام وفي كل سن من الاسنان خمس من دية الاصبع الابل او خمسة درهم وتجيب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد شلت بالضرب وعين ذهب ضوؤها بالضرب وصلب انقطع ماؤه لانها منفعة كاملة مقصودة وهي منفعة النسل وتجيب حكومة عدل بانلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الاشع او ارشته كاحلان كان فيه جمال كالاذن الشلخنة وقد تقدم شرحه وفي المجنسة عشرة من الاسنان يجب بكل في واحد منها كمال الدية القتل وشعر الرأس يجلو او تنبت فلم ينبت والالنف واللسان واللحمة والصلب اذا كسره واذا انقطع ماؤه واذا سلس بوله وفي الدبر اذا طعنه فلا يسك الطعام والذكر وعشرة اخرى يجب في كل اثنين منها الدية

**مط** شهادة القتل خطاء والشبه

**مط** عدا

**مط** الذبح والمستامن والمسلم

**مط** في الدية سواء

**مط** دية المرأة نصف دية الرجل

**مط** اعضاء وجب في كل واحد منها دية

**مط** اعضاء يجب في كل اثنين منها دية

**مط** ففي احدى منها نصف الدية

**مط** في اشعار العينين الدية

**مط** في كل اصبع من يدين ورجلين

**مط** عشر الدية

**مط** وجب في احدى المفاصل

**مط** ثلث دية الاصبع

**مط** وجب نصف دية الاصبع وفيها مفصلان

**مط** في كل سن من الاسنان خمس مائة درهم

**مط** اختلف يد الاشع فيه حكومة عدل



الحاجبان والعينان والاذنان الشاهصان وسنمها والشفتان والليمان واليدان  
والرجلان والانسافان والالبان قال الناطقي وانما يجب الدية في الالبان  
اذا استأصلها بحيث لم يبق على عظم الوري شيء والا فحكومة عدل وكذا  
لو انقطع فرج المرأة من الجانبين حتى وصل الى العظم ففي احداهما نصف الدية  
انتهى الكل من ديات المني حتى رجل فعل بانسان فعلا ان مات منه فعليه دية  
واحدة وان عاش فعليه اربع ديات الجواب ان هذا حب على رجل ماء حارا  
فذهب سمعه وبصره وشعره وعقله فعليه اربع ديات ان عاش ودية واحدة ان  
مات من ديات شرح الوهبانية دية العبد قيمة فان بلغت هي اي القيمة دية  
الحر وبلغت قيمة الامة دية الحره نقص من كل من دية العبد ودية الامة وبلغت  
دية الحر وهي عشرة آلاف او دية الحره وهي خمسة آلاف عشرة مرفوع على نائب  
الفاعل ونقص من دية العبد فلهذا قال ابو يوسف يجب قيمة بالغة ما بلغت  
لما روى عن عمرو بن عمار بن عمر بن عبد الله عن ابي جابر قتل العبد قيمة بالغة ما بلغت وبه  
قالت الثلثة ولها ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه هكذا اقول وهو ارجح  
تمارواه عن عمرو بن عمار بن عمر بن عبد الله عن ابي جابر قتل العبد قيمة بالغة ما بلغت وبه  
العقل وليس في ما روى عن غيره ذلك بل فيه قياس ساير الاموال من تبليغ قيمة  
بالغة ما بلغت وكان محمولا على انهم قالوا بالراي ومثل لا يبارض ما هو بمؤكدة السموة  
من رسول الله عليه السلام من ديات المني في فصل في الجناية على العبد ولو وجد العبد  
قتلا في دار مولاه فلا شيء فيه من ديات الجانية وقد مر تفصيل في اول الجناية  
وعند الصبي والمجنون حطاء ودية على عاقلة ولا كفارة فيه ولا هزمان اوث  
والمعتوه كالمجنون من ديات المني في فصل لا قود في الشجاعة ولا يدخل صبي  
وامرأة ومجنون في العاقلة اذ لم يتناحروا ولا يعقل كافر عن مسلم وبعبارة اي لا  
يعقل مسلم عن كافر لعدم التناصرا اذ لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال  
وعليه الفتوى كما في البرازية وهو الصحيح كما في الجانية اذ كان مسلما اما اذا  
كان كافرا فلا ومن له وارث مفروض مطلقا اي سواء كان بعيدا او قريبا لا يورث  
بيت المال وهو الصحيح كما في الجانية ولا عاقلة للجمع وبه جزم من ملاحسوف مختص  
وقال في الخلاصة لو كان الرجل من الجمع عن شمس الامة المحلوان ان الامة اختلفوا  
فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل الجمع وهو اختيار الفقيه الجعفي قال وبه كان يعني  
الشيخ الامام ظهير الدين الموعين في الجانية ذكر الشيخ الامام الاجل شمس  
الامة المحلوان وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للجمع  
وهو قول الفقيه ابوبكر البليجي وابي جعفر الهندواني لان الجمع لم يحفظوا انسابهم  
فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحتل الجانية عن الغير عرف بخلاف  
القياس في حوق العرب فانهم لم يضيعوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق  
بهم الجمع وقال بعضهم للجمع عاقلة عند التناصرا والمقاتلة مع البعض لاجل البعض

مطلوب  
في عيب ذهب ضوؤها  
بالضرب ديتها  
مطلوب  
فان عاش فعليه اربع ديات  
مطلوب  
في ديات بالضرب ديتها  
مطلوب  
دية العبد والامة قيمتها

نحو الاساقفة والصغار من بلج ونحوهم فاذا قتل واحد حطاء ووجبت الدية فاهل  
محلة القاتل ورستاقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الامة المحلوان  
وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين في  
الموعين باخذ بقول الفقيه الجعفي لاق العبرة للتناحرا واجتماع الاساقفة وطلبة  
العلم ونحوهم لا يكون للتناصرا فلا يلزمهم التخل عن غيرهم انتهى وفي المجتبى حتى روى في  
امرأة فقاعنها فالدية في ماله دون مال ابيه وبه افق الفقيه ابوبكر وابو  
جعفر وظهر الذين الموعين لا يرون للجمع عواقل والمحصل ان التناصرا في هذا  
الباب ومعنى التناصرا اذ اؤهم امر فاموا معه في قيامته وان كان له متناصرون  
من اهل الديوان والعشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة اهل الديوان ثم العشيرة  
ثم اهل المحلة وبه قال الناطقي ثم قال الناطقي فان لم يكن له عاقلة ففي ماله  
يؤدي كل سنة ثلثة دراهم او اربعة قلنا وهذا حسن لا بد من حفظه وقد رايته  
في كثير من المواضع انه يجب الدية في ماله ثلث سنين قال وفي زماننا نحوزم  
لا تكون الا في مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية او محلة يتناصرون لاجل  
قدفنت ورحمة التناصرا منهم قد رفعت وسيت المال قد انهدم فتعقبت ان يجب  
في ماله انتهى من المني في كتاب المعاقلة القتل ثلثة عمد وخطاء وشبه عمد فالمد  
ما تم ضرب به بالسلاح كالسيف والسكين والحديد المحدد وغير المحدد ففيه  
القصاص ولا يجب الكفارة والدية على العاقلة والخطاء هو الذي قصد ان يرحي  
صيда فاصاب انسانا او قصدا يرحي حريثا او مريثا فاصاب مسلما ففيه  
الكفارة على القاتل والدية على عاقلة القاتل والمقتول العمد هو ان يقتل بغير  
سلاح كالسوط والمجر والولز والتمط ففيه الدية المغلطة على عاقلة وعليه  
الكفارة وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والوصا  
والذهب والفضة لا يشترط المجرع لوجوب القصاص من ديات الجانية وفي  
التجريد يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر ولو لمكر والموت بالعبد والعبد بالحر والمسلم  
بالكافر الذي يؤدي الجزية ويجوز عليه احكام الاسلام ولا يقتل المسلم بالمستأمن  
ولا يقتل والد بولده ولا جد من قبل الرجال والنساء وان علا وبولد الولد وان  
سفل ويقتل الولد بالوالدة ولا تقتل والدته بولدها ولا جدته من قبل الاب والام  
وان علت او سفلت ولا يقتل المولى بعبد مملوك بعضه او كله ويقتل سليم الجوارح  
بناقص الاطراف والبالغ العاقل بالصبي والمجنون ويقتل الجماعة بالواحد  
والواحد بالجماعة قصاصا ولا يجب مع القود شيء من المال ولا قصاص بين  
الاحرار والعبيد ولا بين الذكور والاناث فيما دون النفس وليس للصبي  
والمجنون عمد وهو حطاء منها القاضي اذ قضى القصاص على القاتل يقتل ان  
يدفع المولى القاتل لا قصاص عليه استحسننا ويجب عليه الدية  
وان جن بعد الدفع يقتل من ينجي وتغيب اذ اقتل انسانا في حال الافاقة

مطلوب  
صبي روى امراته فقهاء  
عنه قد نبهنا في مال الاربعة  
مطلوب  
والدية ماله يؤدي كل  
سنة  
مطلوب  
لا يكون الدية الا في مال  
الجاني  
مطلوب  
الا اذا كان الجاني  
من اهل قرية  
مطلوب  
ومن اهل محلة يتناصرون







فيجب انكسرها ويدخل العقل في الكثير لان الجمع بين الارشين متعذر اجماعا وفي ذلك  
 الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته ينظر في العين وحركة في الذكر  
 وكلام في اللسان حكومة عدل وهو مرفوع باله بناء وخبره مقدم قوله في الاصبع  
 الزائدة وما بعده عطف عليه اما في الاصبع الزائدة فلعدم نقل الجمال بها واما البقية  
 فلا في المقصود من هذه الاعضاء منافعتها فاذا جهل وجود المنفعة لا يجب الدية  
 الكاملة بالشك فيجب حكومة عدل وعند الشافعي في الثلاثة يجب دية كاملة الا  
 اذا عرفت انها غير صحيحة واما اذا علمت صحة هذه الاعضاء يكون حكم حكم البالغ  
 في الخطا والمدا اذا ثبت ذلك بالبينة او باقرار الجاني وان انكر ولم يقر به بينة  
 فالقول قول الجاني وكذا اذا قال لا اعرف صحته لا يجب عليه الارش كاملا الا بالبينة  
 ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شعر راسه في الدية يعني اذا شج رجلا موضحة  
 فذهب عقله او شعر راسه ولم يثبت دخل ارش موضحة في الدية لان فوات العقل  
 يبطل جميع منفعة اعضائه اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا اوضحه فوات وان ذهب  
 سمعه او بصره او نقطة لا اي لوشجه موضحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل  
 ارش موضحة في ارش واحد منها لان كل منها جناية في ما دون النفس والمنفعة  
 محتصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عايد الى جميع الاعضاء  
 كما مر في الجوهره هذا اذا لم يحصل من الجناية موت اما اذا حصل سقط الارش  
 ويكون الدية اذا كانت الجناية خطأ عما قلته وان كانت عدا في ماله وكل ذلك  
 في ثلث سنين سواء وجبت على العاقلة او في ماله ولا قد ان ذهبت عيناه بل الدية  
 فيها اي في الموضحة والعين الدية وهذا عند ابي حنيفة وقال في الموضحة القصاص  
 وفي العينين الدية ولا يقطع اصبع شل جاره واصبع قطع مفصله الا على من مغل  
 الاصابع فثل ما بقي من الاصابع بل يجب وية المفصل ويجب الحكومة فيما بقي ولا  
 قصاص ايضا بلس نصف سن اسود باقيا بل يجب كل دية السن اي لا قصاص  
 في الكل مطلقا عند ابي حنيفة وقال لا تجب القصاص في الموضحة والدية في العينين  
 كما تقدم وكذا اذا قطع اصبع فثلث اخرى بجبره يقتض للقول ويجب ارش  
 الاخرى وعنده لما لم يجب القصاص في العصبين يجب ارش كل واحد منهما كاملا  
 وان عضوا واحدا بان قطع الاصبع من المفصل الا على من مغل ما بقي منها يكتفى بارش  
 واحد ان لم ينفع بما بقي وان كان ينفع به يجب دية المقطوع ويجب حكومة عدل  
 في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقي او اصغر او اوجع دية  
 السن كله بالاجماع والاصل عنده ان الفعل الواحد اذا اوجب مالا في البعض سقط  
 القصاص سواء كان عضوين او عضوا واحدا ويجب الارش على من اقاد سن اخر ثم  
 بنت سن من اقاد فعلم انه اقاد بغير حوى وكان واجبا ان يستأنف هو لا اي ينظر  
 ويستمر بل ثم يقتض ولما كان بغير حوى ينبغي ان يجب القصاص لكن سقط للشبهة  
 فيجب الارش او قلها فردت المغلوقة الى مكانها ونبت عليها اللحم فيجب على الفاعل تأ

الارش

الارش اذا رد السن المغلوقة صاحبها الى مكانها ونبت عليها اللحم لان هذا لا يعتد  
 به اذ العروق لا تعود لكن قال شيخ الاسلام هذا اذا لم تعد الى حالتها الاولى بعد النبت  
 في المنفعة والجمال واما اذا عادت فلا شيء عليه كما لو نبت وكذا الاذن اي ومثل ما  
 تقدم من حكم السن حكم الاذن فلو قطع اذنه فالصفر فالتجيت يجب على القاطع ارشها الا ان  
 لا تعود الى ما كانت عليه لان قلعت اي السن فنبت مكانها اخرى فانه يسقط  
 الارش عنه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا عليه الارش كاملا لان الجناية وقعت موجبة  
 له والذى ثبت ثمة مبتدأة من الله تع فصار كما لو تلف مال انسان لحصل للمتلص عليه  
 مال آخر ولا في حنيفة ان الجناية قد زالت معن ولهذا لو قطع سن صبي فنبت مكانها  
 اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع ومن ابي يوسف انه يجب حكومة عدل لوجود الارش  
 الحاصل هذا اذا نبت مثل الاول وان نبت بموجبة فعليه حكومة عدل عند ابي  
 حنيفة ولو نبت الى النصف فعليه نصف الارش ضرب سن انسان فقتركت يساقف  
 حولها ليظهر اثر فعله ولو سقطت سنه واختلفا قبل الحول والقول المضروب ليفيد التا  
 بخلاف ما اذا شج موضحة ثم جاء وقد صارت منقطة حيث يكون القول المضارب لان  
 الموضحة لا تورث المنقطة والقولك يورث السقوط ولو اختلفا بعد الحول كان القول  
 للمضارب لانه منكر وقدم في الاجل الذي ضرب للسن ولم تسقط فلا شيء على المضارب  
 ولو اسودت بالضرب او امرت او حضرت يجب الارش كله لزوال الجمال ولا يجب  
 فيه القصاص لما قلنا فما وجب في الاسوداد ونحوه كمال الارش ولم يغرب بين سن  
 وقالوا ينبغي ان يفصل بين الاخرى التي لا ترى وبين الموارض التي ترى فيجب  
 في الاول حكومة عدل اذ لم يغت به منفعة المضغ وان فانت يجب الارش كله وفي  
 الثاني يجب الارش كله كيف ما كان لفوات الجمال وان اصغر يجب فيها حكومة  
 عدل وقال زفر يجب فيها ارش السن كاملا لان الصفرة تؤثر في نفويت الجمال  
 كالسواد ولنا ان الصفرة لا توجب نفويت الجمال ولا نفويت المنفعة فان الصفرة  
 لون السن في اصل الخلقة في بعض الناس او التحم جرح حاصل ذلك بضرب ولم يبق  
 له اثر فانه لا شيء فيه وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ارش الالم وهي حكومة  
 عدل لان الشين موجب ان زال فالالم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب  
 لان ذلك لم يفعله وكأنه اخذ ذلك من ماله واعطاه للطبيب ولا يعاد جرح  
 الا بعد برئه وقال الشافعي يقتض منه في الحال لان موجب قد تحقق فلا يؤجر  
 كما في القصاص في النفس ولنا ما روي لا احتمال ان يسرى الى النفس فيظهر انه قتل  
 فلا يعلم انه جرح الا بالبراء فيستقر به وعند الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة  
 الدية ولا كفارة ولا حرمان ارث والمعتوه كالصبي وقال الشافعي عمره عمد فيجب  
 الدية في ماله صبي ضرب سن صبي فاستوعبها ينظر بلوغ المضروب ان بلغ ولم  
 ينبت يجب على عاقلة الدية ولو من العجم في ماله كذا في الخلاصة وقد تقدم في  
 كتاب الديات انه هو المختار والكل من ديات المخوف فصل الشجاع قلت وقد

في الجرح بعد براءة  
 لا يغادر جرحا بعد براءة



على فتوى بخط شيخ الاسلام مولانا محمد الشيرازي يبرأ في صورة المجنون اذا قتل رجلا هل  
يجب دية عليه عاقلته ام في ماله واجاب يجب في ماله وهذا علم ان الفتوى في زماننا  
على ما اجابه فتاوى عند الفتوى **باب القسامة** ميت به جرح او اثر ضرب  
او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجدي محلة او وجد بدنه او لثته او  
نصفه مع راسه يعني وجب جميع اعضاءه تكملة او وجد بدنه بلا راس او وجد  
اكثره شئ على اهل المحلة من اى جانب كان او نصفه مشقوقا بالطول ولما ان وجد  
اقل من نصفه ولو مع الرأس فلا لان هذا حكم عرف بالنقض وقد ورد في الحديث ولكن  
للاكثر حكم الكل فاجرى عليه احكامه تعظيما للآدمي كذا في الهداية ولم يعلم قائله  
به لانه لو كان قائله معلوما تعلق الحق به وتسقط القسامة كما في شرح الجمع لابن  
الملك وغيره فادعى ولية القتل على اهلها اى المحلة او ادعى على بعضهم اى بعض اهل المحلة  
حلف جنسون رجلا منهم يتكلمهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا هذا على سبيل  
الحكاية عن الجمع اما عند الحلف فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلنا ولا علمنا له  
قاتلا ولا يجمع معه غيره في اسناد نفى القتل لانه يجوز ان يكون قاتلا وحده وينفى  
بلفظ الجمع ان يكون قاتلا مع الجماعة وكذا العلم فانه يجوز ان يكون هو عالما بالقتل  
وحده وينفى ان يكون هو عالما بالقتل وحده وينفى ان يكون غيره عالما به ولا يقاس  
لانه اذا قتل مع غيره كان قاتلا له وللهذا يقتل كل منهما قصاصا هذه اذ يدعى ما في البناء  
لا الولي ثم قضى على اهلها بالدية اى بدنية فالالف واللام تعقلم مقام ضمير يعود الى  
المبتدأ وهو ميت هذا عندنا خلافا للشافعي ولنا البنية على المدعى واليمين على  
من انكر فاليمين عندنا لظهور القتل لتحريم عن اليمين الكاذبة فيقر ان يجب القصاص  
وان حلفوا حصل البراءة من القصاص وانما يجب الدية لوجود القتل بين اهلهم  
وانه عليه السلام جمع بين الدية والقسامة في حديث رواه سهل وحديث رواه ابن  
زياد بن مريم وكذا اجمع عمر رضي الله عنه ان وقعت الدعوى بقتل عدو وقتت الدعوى  
بخطاء فعلموا قتلهم قال في شرح الجمع لابن الملك وفي الذخيرة لو حلفوا بغير الدية  
وان نكلوا يحبسون حتى يحلفوا وهذا في دعوى العمد اما في الخطاء فيقتضى بالدية  
على عاقلته كذا في الحاشية انتهى وان لم يتم العدد ذكر الحلف عليهم ليمتحنين بيننا  
لان الحسين واجب بالنقض فيجب اقامته ما امكن ولا يشترط فيه الوفور على  
القائدية فيما ثبت بالنقض وان تم العدد واراد الولي تكراره لا اى ان كان العدد  
كاملا فاراد الولي ان يكرر على احدهم فليس له ذلك ومن نكل منهم اى من الذين  
توجهت عليهم اليمين حبس حتى يحلف لان اليمين فيه تنحو لذاته تعظيما لامر الدم  
ولهذا اجمع بين اليمين والدية بخلاف النكول في الاموال لان اليمين ثم بدل على اصل  
حقه وهذا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلة او البعض بغير اعيانهم والدعوى  
في العمد والخطاء سواء ولو ادعى على واحد منهم لعينه انه قتل وليه عدا كان او خطاء  
فكذلك الجواب يدل عليه اطلاق الجواب في الكتاب وهكذا ذكره في المبسوط ولا

ولا قسامة

ولا قسامة على صبي ومجنون وامواه وعبد لان الصبي والمجنون ليسا من اهل  
اليمين والمرأة والعبد ليسا من اهل النضرة واليمين على اهلها ولا قسامة ولا دية  
في ميت لا اثر به لانه ليس بفيتل لان القتل عرفا هو قايته الحياة بسبب مباشر  
الحي وان مات حنقا انفه والفرامة تتبع فعل العمد او يسيل دم من فمه وانفه او  
دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه الخارج عادة بالنقض او الرعاف ونحوها وكذا من  
ذكره او نصف منه اى ولا قسامة في نصف من ميت شق طول او اقل منه اى من  
النصف ولو كان معه اى مع ما هو اقل من النصف الرأس بخلاف ما لو كان النصف مع  
الرأس او اكثر بدنه كما تقدم او على رقبته اى الميت حينه ملتوية لان الظاهر انه مات  
بها ذكره في البرازية وما تم خلفه ككبر قال في المجتبى ولو وجد فيه جنين او سقط به  
ليس به اثر الضرب فلا شئ على اهل المحلة فان كان به اثر الضرب وهو تمام الخلق وجب  
القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تمام الخلق ينفصل حيا وان كان ناقصا للخلق فلا  
شئ عليهم لانه ينفصل ميتا فان ادعى الولي على واحد من غيرهم اى غير اهل المحلة  
سقطت القسامة وان ادعى الولي على معين منهم اى من اهل المحلة لا اى لا تسقط  
القسامة واطلاق الكتاب يدل على ذلك وعن ابن يوسف في غير رواية الاصول  
ان القسامة والدية تسقط عن الباقيين من اهل المحلة وروي ابن مبارك عن  
ابن حنيفة مثله ووجهه ان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرف  
بالنقض اذا كان في مكان ينسب الى المدعى عليهم فيها وراه بقى على اصل القياس لان  
دعواه اى على هذا المعين ابراء لهم حيث ادعى معرفته من قتل فصار كما اذا ادعى القتل  
على واحد من غيرهم فانه تسقط القسامة وفي الاستحسان يجب القسامة والدية  
على اهل المحلة لانه لا فصل في اطلاق النصوص بين دعوى ودعوى فتجانب باطلاق  
النصوص لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نفى فلو  
ارجبناهما لا وجبناهما بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه  
نفى فلو اوجبناهما وهو ممتنع ثم حكم ذلك ان ثبت ما ادعاه اذا كان له بنية وان  
لم يكن له بنية استخاف يمين واحدة واذا حلف فلا دية على اهلها لان هذا مدعى  
عليه معين من غير اهل المحلة فكيف يجب عليهم دية اذا حلف بخلاف ما اذا كان منهم  
فلا تسقط القسامة ولا الدية فتجانب عليهم لانه ليس بقسامة لانعدام النقص والتمتع  
القياس ثم ان حلف برى وان نكل ففي دعوى المال ثبت وفي دعوى القصاص فهو على  
الاختلاف الذي يقرر في كتاب الدعوى قتل على دابة مع سائق او قائد او راكب  
قد ثبت على عاقلته دون اهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره ولو اجمع فيها  
سائق وقاعد وراكب فالدية عليهم جميعا وان وصلية لم تكن الدية لهم لان القتل  
في ايديهم دون اهل المحلة فصار كما اذا وجد في دراهم ولا يشترط ان يكونوا مالكين  
الدابة بخلاف الدار والفروع ان تدبر الدابة لهم وان لم يكونوا مالكين لم يقتصروا  
الدار الى ما لكها وان لم يكن ساكن فيها وقيل القسامة والدية على مالك الدابة فعلى

لا قسامة ولا دية في ميت  
راش

لا قسامة ولا دية في ميت  
ليس بفيتل الضرب الدم  
من هذه الاعراض

لا قسامة ولا دية  
في نصف الميت شق  
طولا

لا قسامة ولا دية في اقل  
نصف الميت ولو معه الراس

لا قسامة ولا دية في اقل  
لو وجد فيه جنين او سقط  
وهما تمام الخلق فليس بها

لا قسامة ولا دية في اقل  
فلو ادعى على معين من اهلها  
تجانب على اهلها

لا قسامة ولا دية في اقل  
او ناعدا او ركب

لا قسامة ولا دية في اقل  
فقتل في داره ونحوها  
لومض فافيه

لا قسامة ولا دية في اقل  
فقتل في داره فليس صاحبا  
سائقا فافيه



هذا الاقرب بينها وبين الدار وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة  
الذين وجد فيها القاتل على الدابة لان وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه  
الدابة وان مرت دابة عليها اي على الدابة التي عليها القاتل قاتل بين فرسين فعلى  
اخرهما لما روى انه عليه السلام امر في قاتل وجدين فرسين بان يذرع فوجد الى  
احدهما اقرب بشير فعرض عليهم بالقسامة بشرط سماع الصوت منهم والاول لم يقيد  
في الكفر بذلك لكن قال شارحه الزيلعي قيل هذا محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم  
الصوت واما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت فلا شيء عليهم لانهم اذا كانوا  
بحيث يسمع منهم الصوت يمكنهم الغوث فنسبون الى التقصير في النصرة وان كانوا  
بحيث لا يسمع منهم الصوت لا يمكنهم فالان ينسبون الى التقصير في النصرة انتهى ويرى  
حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان ملوكا يجب القسامة على المالك والدية على  
عائلته وان مباحا لكنه في ابدى المسلمين يجب الدية في بيت المال ولو وجد  
في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها في عليه اي على صاحب  
الارض لا على اهله وان وجد في دار افسان فعليه القسامة والدية على عاقلة لاق  
الدار في يده وينتصر بعاقلة وهي اي الدية والقسامة على اهل الخطة دون الشكا  
والشترين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد واهل الخطة هم الذين خط لهم الامام وشم  
الارض بخطه ليميز انصباهم وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب  
بتوك الخطة من له ولاية الحفظ ولهذا جعلوا مقصرين جنانية وولاية الحفظ  
باعتبار الكون فيه وقدا استوعبوا فيه فصار كالدار المشتركة بين واحد من اهل الخطة  
وبين الشترين ولو كان الخطة تاشيخ في التقديم لما شاركه الشترين ولها ان يجب  
الخطة هو المختص بنصرة البقعة في العرف فيختص بعد تراث الدية والقسامة  
تجبان بسببها فان باع كلهم فعلى الشترين اي ان لم يوجد واحد من اهل الخطة فعلى  
المشترين وهذا بالاجماع لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من يتقدم عليهم عندها  
وعند ابي يوسف خلصت لهم الولاية لزوال من يراهم الكل من ديات المخز في باب  
القسامة سئل ابو السعد الهادي عن رجل اجرد ارضه الى زيد وسكن فيها زيد مدة  
ثم وجد قتيلا ولم يعلم قاتله فهل يجب دية على اهل محلة او على مالك الدار واجاب  
لا يجب على مالك الدار اذ لم يتصرف فيها ولا يجب على اهل محلة المقتول ايضا كالضيف  
اذا نزل في بيت رجل فوجد فيه قتيلا ولم يعلم قاتله وكان البيت في يده مستقلا ولم  
يكن ماله ساكن معه فيه حيث لا يجب القسامة والدية على مالكه فالحال ان  
من استأجر او استعار منزلا او حانوتا وجد فيه قتيلا حال كونه مستقلا في يده سواء  
كان المنزل او الحانوت وقفا او ملكا فهو في حكم من وجد قتيلا في ملكه فيجب عليه  
قتل نفسه وكان هدر او بغيته وهذا قول ابي يوسف والقضاة مأمورون على  
العمل بهذا القول حتى لو حكم الحاكم بخلافه لا ينفذ حكمه قال في المحيط السوسى وعند  
ابي يوسف لا يلزم على المالك لان ولاية التدبير تكون بالسكنى كما تكون بالملك

انتهى

لان وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة

قاتل بين فرسين فعلى اقربهما

بشرط سماع الصوت عليهم اهلا والا فلا يجب عليهم

وجد في مملكة يجب على مملك لو نصرتوه

لو وجد في غير المملوك لكنه في ابدى المسلمين

لو وجد في ارض رجل الى جانب قرية وهي لو سبغ ضوئه اليه

لو وجد في دار انسان فعليه لو كان الدار في يده

اهل الخطة والضمان مشتركون في الضمان

المستأجر والمستعار لو وجد قتيلا في مسكنه

لا يجب دية على صاحب المسكن ولا على اهل محلة

الضيف لو وجد قتيلا في بيت رجل ولم يكن ماله معه لا يجب على احد

انتهى في باب القسامة من الدرر والغرر ولا يدخل السكان يعني المستأجر بين  
والمستعينين مع المالك في القسامة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليهم  
جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكنى كما تكون بالملك الا يرى ان النبي عليه  
السلام جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا ساكنين بخير ولهم ان المالك  
هو المختص بنصرة البقعة لا السكان انتهى قال صاحب المحرر سئلت عن قاتل  
وجد في دار مستأجرة ولم يعلم قاتله فدينه هل يجب على مالكها ام على مستأجرها المتصرف  
فاجبت على قولها يجب على مالكها وعلى قول ابي يوسف المفتحة يجب على مستأجرها  
المتصرف والعمل بهذا الا ان الله اعلم وان وجد القاتل في دار نفسه فالدية على  
عاقلة ودينه اي تدي عاقلة ودينه هذا عند ابي حنيفة فان الدار حال ظهور  
القاتل للورثة فعلى عاقلة منهم وعند محمد وزفر لا شيء فيه وبه يعني كما شرع مثلا  
حسرو وقال في شرح الوقاية والحق هذا لان الدار في يده حال ظهور القاتل  
فيجعل كانه قتل نفسه وكان هدر وان كان الدار للورثة فالعاقلة انما يجهلون  
ما يجب عليهم بتحقيقهم ولا يمكن الايجاب على الورثة انتهى قلت قوله وان  
كان للورثة الى اخره جواب عن قول الامام الاعظم فان الدار حال ظهور  
القاتل للورثة وتخصيصه ان الدية لو وجبت على مالك الدار التي وجد القاتل  
فيها وهو الوارث في نهم الام الاعظم ولا يستحق وية المورث الا وارثه فيلزم  
ان يجب على الوارث للوارث وهو ممتنع انتهى من ديات المخز في باب القسامة  
سئل ابو السعد الهادي عن رجل ساكن مع زوجته في دار موقوفة على جهة بر  
ووجد الساكن فيها قتيلا ولم يعلم قاتله فما الحكم فيه واجاب حكمه حكم من وجد في  
ملكه قتيلا ولا شيء فيه والحكام مأمورون من قبل السلطان على العمل بهذا القول  
والله اعلم فان ادعى ولي القاتل القتل على صاحب الدار يجب الدية والقسامة  
على صاحب الدار وان ادعى ولي القاتل القتل على رجل آخر فلا يجب القسامة  
والدية على صاحب الدار من جنائيات التنازعانية في الفصل الحادي عشر وفي  
السراجية لو قتل رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدري من اتي موضع اصابه  
ومات من ذلك فعلى اهل المحلة القسامة والدية قاتل وجد في دار حتى او ممتوه  
فالقسامة والدية على عاقلة ما لو وجد قاتل في دار حتى كورت عليه خمسون  
مينافان حلف نجيب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فيما بينهم في تحمل على  
العاقلة والمسلم في تكوير اليهم كالدق انتهى وفي الحانوية وان وجد البهيمة او الدابة  
مقتولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب والمذبر وام الولد قتيلا في محلة وجبت  
القسامة والقيمة على عاقلهم في ثلث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا  
شيء فيه الا ان يكون عليه دين في كانت القيمة على مولاه لغرامة حاله كما لو قتله  
المولى ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمة على المولى موجهة في ثلث  
سنين يفض منها كتابته ويجزم بجزية وما بقى يكون ميلا فاعنه لورثته ولو وجد

لان وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة

قاتل بين فرسين فعلى اقربهما

بشرط سماع الصوت عليهم اهلا والا فلا يجب عليهم

وجد في مملكة يجب على مملك لو نصرتوه

لو وجد في غير المملوك لكنه في ابدى المسلمين

لو وجد في ارض رجل الى جانب قرية وهي لو سبغ ضوئه اليه

لو وجد في دار انسان فعليه لو كان الدار في يده

اهل الخطة والضمان مشتركون في الضمان

المستأجر والمستعار لو وجد قتيلا في مسكنه

لا يجب دية على صاحب المسكن ولا على اهل محلة

الضيف لو وجد قتيلا في بيت رجل ولم يكن ماله معه لا يجب على احد



الرجل قتيلا في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى  
كان العبد مديونا ولم يكن ولو وجد الحر قتيلا في دار عبده او امته او امرأة في دار  
زوجها فغيبه القسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث انتهى فان وجد  
القتيل في دار بين قوم لبعض اكثر من بعض في الميراث كان الشفعة وان بيعت  
الدار ولم تقبض اي لم تقبض الدار المبيعة حتى وجد فيها قتيلا فعاقلة البائع اي  
ديته وقسامة على عاقلة البائع وفي البيع بخيار على عاقلة دى اليد القسامة والدية  
وهذا عندنا في حنفية وقال ان لم يكن فيه خيار في عاقلة المشتري وان كان فيه  
خيار فعاقلة الذي يصوره والفلك على من فيها من الركاب والملاحين لانه في  
ايدىهم فيستوى المالك وغيره فيه اما على قول ابي يوسف فظاهر لانه كان يستوى  
في الدار السكان والملاك والفروع لهما ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد  
حقيقة فتعتبر فيها اليد دون المالك كما في الدية بخلاف العقار فانه لا ينقل وكذا  
العجلة اذا وجد فيها قتيلا فان حكمها كما تقدم ببيان حكم الفلك وفي مسجد محلة وشاعها  
اي شارع المحلة احترازا به عن الشارع الاعظم كما سيأتي على اهل اي المحلة لانهم  
احصوا الناس بالتدبير فيه وسوى مملوك على الملاك وفي غيره اي غير المملوك في شارع  
الاعظم والسجن والجامع لا قسامة لان المقصود بها نفى تهمة القتل وذلك لا يتحقق  
في حق الكل والدية على بيت المال لان العزم بالغنم اعلم ان الطريق تقسم ابتداء الى  
قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج  
والآخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل ويخرج وسمي هذا  
بالشارع وهو ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المروء فيه لاكثر  
اهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قال في الشارع والآخر الشارع الاعظم  
وهو ما يكون مرورا لجميع الطريق فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق  
وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم  
فلا قسامة فيه هكذا حقيقة من لا حصر في شرحه وقال هكذا يجب ان يعلم هذا العام  
حتى تندفع الشبهة ثم انما يجب الدية فيما ذكر من الشوارع الاعظم والسجن والجامع  
على بيت المال اذا كان نائيا اي بعيدا عن المحلات والاى ان لم يكن نائيا عن المحلات  
فويمازها قطع اقرب المحلات اليه الدية والقسامة وانما قيدنا ما ذكر وان خلا عنه المنون  
لما انه مصرح به في غالب الفتاوى والشروع قال الرليحي في شرح الكنز في شرح قوله  
وفي مسجد محلة على اهلها والجامع والشارع لا قسامة والدية على بيت المال لان التدبير  
في مسجد المحلة بهم والجامع والشارع للامة لم تجب وقال بخلاف الاسواق المملوكة  
لاهلها والتي في المحال والمساجد التي فيها حيث يجب الضمان فيها على اهل المحلة او على  
الملاك على الاختلاف الذي هنا لانها محفوظة بحفظ اربابها ويحفظ اهل المحلة او على  
ونحوه في البرازية وقال الاكل في العناية قال في النهاية وانما اراد ان يكون نائيا عن  
المحال اما الاسواق التي يكون في المحال فهي محفوظة بحفظ اهل المحلة فيكون

القسامة

لو وجد الدية مقبولة  
فلا غنى فيها  
لو وجد القتيلا في دار عبده  
لان  
لو وجد المكاتب في دار عبده  
لو وجد قتيلا في دار عبده  
المأذون  
لو وجد قتيلا في دار عبده  
او المرأة في دار زوجها  
لو وجد في دار بين قوم فدية  
على الرأس  
لو وجد في دار سبعة او  
وجد في الفلك  
العجلة في حكم الفلك  
لو وجد في مسجد محلة او في  
شارع المحلة تجب على اهلها  
لو وجد في سوق مملوك فاعلى  
الملاك  
لو وجد في سوق غير مملوك  
او في الشارع الاعظم او في  
السجن  
لان الغنم بالغنم  
فقتل وجد في الشارع الاعظم  
والسجن والجامع فدية على  
بيت المال  
لو وجد في دار عبده المكاتب  
والا فاعلى اقرب المحلات

القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في المتويع النافذ اذا كان من يسكنها في الليالي  
او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك  
الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير انتهى قلت وقد اختلفت في وجوب  
على اقرب المحلات شيخ الاسلام ابو السعود الهادي معنى الديار الرومية وقال  
وانما تكون على بيت المال فيما اذا كان الشارع نائيا عن المحلات نص على ذلك  
في سروج الهداية وعامة كتب الفتاوى من ديات المنح في باب القسامة قلت  
وقد سئل ابو السعود الهادي عن تفصيل هذه المسئلة وكتب بخطه وفي المواضع  
التي وجد في احداهما قتيلا ووجبت الدية على بيت المال كالشارع الاعظم والاسواق  
العامة والاراضي العشيرة والاوقاف العامة انما تجب الدية على بيت المال اذا  
كانت تلك المواضع بعيدة عن مساكن الناس بحيث لا يسمع الصوت منهم اما  
اذا كانت قريبة بها بحيث يسمع الصوت منهم فالدية على اقرب مساكنهم وان  
كانت متساوية فهي على سائر اهلها واما الجامع فقد استثنى من حيث هدر  
دم من وجد فيه قتيلا مطلقا ويهدر دم القتيلا وليس فيه قود ولا عقل  
لو وجد في برية او وسط الغزاة لان الغزاة ليس في يد احد ولا في ملكه اذا كان يمر به  
الماء وكذا البرية لا يلاحق فيها ولا ملك فيهدر ما وجد من القتل بخلاف ما  
اذا كان النهر صغيرا بحيث يستحق به الشفعة نية بقوله وفي نهر صغير على اهل لخصا  
اهلها لقيام يدهم عليه فتكون القسامة والدية عليهم ولو كانت البرية مملوكة  
لاحد او كانت قريبة من القرية بحيث يسمع منها الصوت يجب على المالك او  
على اهل القرية ذكره الرليحي في تبين الكفر وغيره ولو كان القتل محتسبا بالسطا  
فعل اقرب القرى من ذلك الموضع لان السطاة ابدىهم يسبقون منه ويوردون  
دوابهم وكانوا حتى ينصرف من غيرهم فيكون ضمان المحتسبين فيه عليهم لانه كالوضع  
بالسطا اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والاى ان لم يصل الصوت  
اليه لا يجب على اهل القرى وبصره في الحانية حيث قال ولو كان القتل محتسبا  
في جانب من النهر كانت القسامة والدية على اقرب الاراضي والقرى الى الموضع الذي  
احتبس فيه القتل اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والاى فلا ولو وجد  
القتيل في قلاة فليس فيه شيء قال الكرخي هذا اذا لم يكن ذلك الموضع الذي  
وجد فيه قريبا من العمران فان كان قريبا بحيث يبلغ صوت اهل العمران اليه ذلك  
الموضع فهو عليهم انتهى فان المعنى قوم بالسيف فاجلوا اي نفقوا عن قتل ظاهرا  
في موضع اجتماعهم قتل فعلى اهل المحلة القسامة والدية لان القتل بين اهلهم  
والحفظ عليهم الا ان يدعى المولى على اولئك او يدعى على معين منهم فلم تكن على اهل  
المحلة ولا على اولئك حتى تقيم البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق عليهم  
ويسقط عن اهل المحلة لان قوله حجة عليهم ومن جرح في حق ففعل من ذلك حتى  
ينفي ذافراش حتى مات والدية والقسامة على ذلك الحق عندنا في حنفية اعتبار

لو وجد دم من وجد قتيلا  
في الجامع مطلقا

لو وجد في دار سبعة او  
وجد في الفلك  
لو وجد في سوق مملوك فاعلى  
الملاك  
لو وجد في سوق غير مملوك  
او في الشارع الاعظم او في  
السجن  
لان الغنم بالغنم  
فقتل وجد في الشارع الاعظم  
والسجن والجامع فدية على  
بيت المال  
لو وجد في دار عبده المكاتب  
والا فاعلى اقرب المحلات



الجرح وقال ابو يوسف لا شئ عليه اعتبار الموت ولو ان رجلا معه جرح به  
 حمله انسان الى اهله فمكث يوما او يومين ثم مات لم يضمن الماحل في قوله ابي يوسف  
 وقيل في قول ابي حنيفة يضمن كذا في المجتبى وفي رجلين بلد ثالث وجد احدهما  
 قتيلا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه  
 قتل نفسه ولا يضمن يوسف عند ابي يوسف فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه  
 لا امرأة كره الخلف عليها ونرى عاقلة باعدها عن ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف  
 القسامة ايضا عاقلة لانها على اهل النصرة والمثمة ليست منها فاشبهت الصبي  
 ولها ان القسامة في الزمة والهمة من المواة محققة ولو جرد في موقوفة او دار  
 موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيره اليهم وان  
 كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في يد في المسجد ذكره الزلفي  
 في تبين الكفر وذكره في السراجية ايضا قلت والتقدير يكون الارباب الموقوفة  
 عليهم معلومين يخرج غيرا لمعلومين كما لو كان وقفا على الفقراء فان الظاهر  
 ان الدية تكون في بيت المال لانه يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه  
 الجامع ولم اذكر من صحيح صريح به ولو وجد في معسكر فلا غير مملوكة ففي الحجة  
 والفسطاطا على من يسكنها او خارجها اي الحجة والفسطاطا ان ساكنوا خارجها  
 قابل فعلى قبيلة وجد القتيل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما بين القريتين  
 وقدر بيان ولو لو اوجله مختلفين فعلى اهل العسكر حكم لانهم لما نزلوا جملة  
 صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم ولو كانت الارض التي نزل  
 فيها العسكر مملوكة فعلى الملاك اي القسامة والدية بالاجماع ولو وجد في قرية لا  
 يتام لم يكن على الاتام قسامة وعقالتهم القسامة والدية لانهم ليسوا من اهل  
 اليمن ولو كان فيهم مدرك فعليه القسامة والدية لان المدرك من اهل اليمن  
 ذكره في الولوالجية الكل من ديات المخ في باب القسامة سئل شيخ الاسلام مولانا  
 حامد عن كيفية سماع الصوت واجاب صورته ان ينادى رجل بالصوت الاعا قايما في  
 مكان القتل فاي موضع يسمع سكانه المنادي فالدية عليهم والله اعلم ان من قتل الصوت  
 في بيته ولم يعلم له قاتل يمين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على احد وهناك قد  
 علم ان قاتله للصوت وان لم يثبت عليهم لغواهم فلم يحفظ هذا فان الناس عاقلون  
 من صلوة المخ في باب الشريد وان لم يكن في ملك بان وجد في خيام او فسطاط فعلى  
 من يسكن الخيام او الفسطاط القسامة والدية لان صاحب الخيمة اخضع موضع  
 الخيمة من اهل العسكر بمنزلة صاحب الدار مع اهل المحلة ثم القسامة على صاحب الدار  
 اذا وجد فيها قتيلا فعلى اهل المحلة كذا هو بنام جنابيات الديق واذ وجد قتيلا في  
 محلة حربية ليس فيها احد وبقرها محلة عامرة فيها انسان كثير يجب القسامة والدية  
 على اهل المحلة العامرة لانها اقرب اليه من ديات محيط السور حتى في باب القسامة  
 اذا مات جماعة بينهم قولة ولا يدري اثمهم مات اولها كما اذا غرقوا في السفينة معا

**مطلب** لو وجد في دار موقوفة على الفقراء تجب على بيت المال  
**مطلب** حكم قتل وجد في حجة او فسطاط  
**مطلب** لو كانت الارض الذي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى الملاك اجبا  
**مطلب** لو ضربت القسامة ولو مدركا لزمه القسامة والدية  
**مطلب** كيفية سماع الصوت  
**مطلب** من قتل للصوت في بيته هدر دمه  
**مطلب** تجب على من سكن الخيام والفسطاط  
**مطلب** تجب على اهل المحلة العامرة ولو وجد في محلة حربية  
**مطلب** لو غرقوا في السفينة معا او وقعوا في النار دفعة

او وقعوا

او وقعوا في النار دفعة او قتلوا في المعركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم وجعلوا  
 كأنهم ماتوا معا فكل كل واحد منهم لورثة الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات  
 من بعض هذا هو المختار عندنا وورثة الزوجة يأخذون مهرها من تركته زوجها  
 وان ماتا او قتلوا معا ولا يدري اثمهم مات اول لان المهر دين بخلاف الميراث من  
 الثاثة ركانية في الفصل الحادي والثلاثين كذا في السراجية وشرحها **كتاب**  
**الوقف** هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة عند ابي حنيفة  
 وعندنا هو حبس العين على ملك الله عز وجل وهو من منفعة عام من احوال شرطه  
 شرط سائر البرعات من وقفه على اقل وان يكون من غير مملوك والمالك يزول  
 اي ملك العين الموقوفة من ملك الوقف بقضاء القاضي المولى من قبل  
 السلطان بلزوم الوقف من غير ان يملك احد وهذا معنى اللزوم بالقضاء  
 متفق عليه لانه قضاء في الاجتهاد فينفذ وطريق القضاء كما في الحائنية ان  
 يسلم الوقف ما وقفه المولى ثم يرد ان يرجع عنه وينازعه بعلته عدم اللزوم  
 وتجسمان الى القاضي فيقضي بلزومه انتهى او بالموت اذا فانه يلزم ايضا كان  
 قال اذا مات فقد وقعت داري على كذا ثم ماتت فله ولزم ان يخرج من الثلث لان الوثبة  
 بالمعدوم جائزة كالوصية بالمنافع ويكون ذلك الميت فيه باقيا حكمه فيتصدق عنه  
 دايما وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث وبقي الباقي الى ان يظهر له مال آخر يخرج  
 الورثة وان لم يظهر ولم يخرجوا قسم الفلّة بينهما اثلا ثلثا ثلثا للوقف والثلثان  
 للورثة وفي قوله او بالموت اذا علو به اشارة الى ان مجرد التعليق بالموت لا ينفذ  
 زوال الملك بل لا بد من الموت بعد التعليق ليغيره واحتار صاحب الهداية نقلا  
 عن الامام الاعظم اللزوم في المعلق بموته حيث قال الا ان يحكم به حاكم او يعلق بموته  
 فيقول اذا مات فقد وقعت داري على كذا ثم نقل منقول الامام الاعظم عن القدوري  
 فقال وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل مجتهد فيه اما في تعليق بالموت فالصحيح  
 انه لا يزول ملكه الا انه تصدق بمنافعه مؤثرا فيلزم ان يرى او بقوله وقدرها في حياته  
 وبعد وفاته مؤثرا فانه جاز عندهم لكن عند ابي حنيفة مادام حيا كان هذا ان ذرا  
 بالتصدق بالفلّة فكان عليه الوفاء بالنذر وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى  
 مات حاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من اوصى بخدمة عبده لانسان فان الفلّة  
 يكون الموصى له والوقبة على ملك المالك اذا مات الموصى له بالخدمة بغير العبد  
 ميراثا لورثة المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى لهم فله هذه  
 الوصية ولا يتم الوقف حتى يقبض ويعز وبعيل اخوه لجهة لا تنقطع هذا بيان  
 لشرايطه الخاصة على قول محمد فانه يلزم عند ابي يوسف لانه بمنزلة الاعطاء  
 بجانب اسقاط الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولى والا فزاد والتأيد  
 وفي الخلاصة ومشايج بلخ ينفون بقول ابي يوسف وقال الصدوق الشهيد والفتوى  
 على قول محمد وفي فتح القدير وقول ابي يوسف اوجه عند المحققين وفي المنية الفتوى

**مطلب** ملك العين الموقوفة يزول عن ملك الوقف بثلث  
**مطلب** تفسير طريق قضاء القاضي بثلث  
**مطلب** لا يتم الوقف حتى يقبض او يعز وبعيل اخوه لجهة لا تنقطع هذا عند محمد  
**مطلب** لا يتم الوقف حتى يقبض او يعز وبعيل اخوه لجهة لا تنقطع هذا عند محمد



**مطل**  
شرط الروية عند محمد القبيضي  
والافراز والتأيد والقد  
النجاريون

**مطل**  
اذ انتم الوقت ولزم لابل  
ولا بعار ولا برهن

**مطل**  
الوقف على ثلاثة اوجه  
الوقف في موضع الموت كالهبة  
فيه ويشترط الافراز فيها

**مطل**  
فان خرج من الثلث  
او اجازته الوارث نقد  
في الكل

**مطل**  
فان لم يخرج منه ولم يجزه  
الوارث بطل في الزيادة على  
الثلث

**مطل**  
مريض وقف داره وعليه دين  
يحيط بماله فانه يبيع وينقص

**مطل**  
مريض وقف ضيقته وشرط  
غلا تر لنفسه جاز للوقف

**مطل**  
مريض وقف داره وعليه  
دين يحيط بماله فانه يبيع

**مطل**  
شوط الوقف يجب اتباعه  
الا في مسائل

على قول ابي يوسف وهذا قول مشايخ بلخ واما البخاريون فاخذوا بقول محمد  
وفي شوط الوقاية وشوط من لا حصر وجعل الفتوى على قول ابي يوسف وفي الحائنة  
في كثير من المواضع صرح بان الفتوى على قول محمد وفي شرح الكنت لمولانا زين بن يحيى  
قال فالجاصل ان التوجيه قد اختلف والاخذ بقول ابي يوسف احوط واسهل وكذا  
قال في المحيط ومشايخنا اخذوا بقول ابي يوسف ترغيبا للناس في الوقف انتهى  
واذا وقف اي الوقف بطل اي بطل الوقف فاذا تم ولزم لا يملك اي لا يكون  
ملكاً لصاحبه ولا يملك ولا يعار ولا يوهن ولا يقسم الا عند الحاجة اذ كانت اي  
القسم بين الواقف والمالك اي اذا قضى قاض يجوز وقف المشاع نفذ قضاؤه  
وطار متفقاً عليه كسائر المختلفات لا الموقوف عليهم لما ان القسم يميز وافراز  
لا يبيع وتعليك فيجوز وله ان يبيع معنى لا شتما لهما على الافراز والمبادلة من وقف  
المخ والوقف على ثلاثة اوجه اما ان يكون في الصحة او في المرض او وقف بعد الموت  
بان علوق الوقف بموته فاما ان يكون في الصحة فالتقي والافراز يكون شرطاً للصحة  
كالهبة وما كان بعد موته فالافراز ليس بشرط للصحة لانه وصية الا انه يعتبر  
من الثلث وما كان في المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث  
كالهبة في المرض تعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط في الهبة من القبض  
والافراز كذلك الوقف في المرض والصحة ان وقف المريض مرض الموت بمنزلة  
المباشرة في الصحة حتى لا ينعى الارث ولا يتعلق به لزوم كالمعاريه الا ان يقول  
في حيوة وبعد وفاته لم يكون لازماً اذا كان مؤثراً ويصير لا بد كمر الموصى له بالمدة  
فيه فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز فان خرج  
من الثلث او اجازته الوارث نفذ في الكل ولا يطل في الباقي الا ان يظهر للميت مال  
القبض دون البعض جاز بقدر ما اجازته وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت مال  
غيره فينفذ في الكل كذا في الحائنة من وقف الدار والغور مريض وقف داره  
وعليه دين يحيط بماله فانه يبيع الدار وينقص الوقف كما لو اشترى داراً وقراها  
ثم جاء الشفعة كان له ان يأخذ الدار بالشفعة من وقف خزانة الفتاوى وفي  
الذخيرة رجل عليه ديون وله حنيقة تساو عشرة الاف درهم فوقفها وشوط  
غلا تر لنفسه قصد امته المماثلة وشره الشهود على اخلاسه جاز للوقف وجاز  
الشهادة اما جواز الوقف فلم يصادفته ملكه وجواز الوقف مع هذا الشرط قول  
ابي يوسف اما جواز الشهادة فلا ترا صدق لان الرقبة خرجت عن ملكه فان فضل  
شيء من قوته من هذه الغلات فللمرء ان يأخذوه منه لان الغلات بقيت على  
ملكه من وقف انفع الوسائل مريض وقف داره وعليه ديون تحيط بماله فانه يبيع  
الدار وينقص الوقف واما لو وقف المديون الصحة عليه ديون تحيط بماله فان  
وقفه لازم لا ينقصه ارباب الديون اذا كان قبل الحجر بالاتفاق لانه لم يتعلق حكمهم

بالعين

بالعين في حال صحته كما في فتح القدير ويؤيده ما في انفع الوسائل مغنياً عن الذخيرة  
من وقف معين المفتى على جواب المستفتي شرط الوقف يجب اتباعه لقولهم  
شرط الوقف كنعى الشارع اي في جوب العمل به وفي المعلوم والدلالة كما بيناه  
في الشرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غيره  
الا في الثانية شرط ان لا يجوز وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون  
في استجاره سنة او كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي المحالفة دون الناظر  
الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل  
الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فللقائم التصديق على  
سائلي غيره ذلك المسجد او خارج المسجد او على من لا يسأله الخامسة لو شرط  
للمستحقين خبز او لحم معيناً كل يوم فللقائم ان يدفع القيمة من النقود وفي موضع  
آخر لهم طلب العين واخذ القيمة السادسة تجوز الزيادة من القاضي على ما علم  
الامام اذا كان لا يكتفي به وكان عالماً بتقياً السابعة شرط الوقف عدم الاستبدال  
فللقاضي الاستبدال اذا كان اصله لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له بدلا  
خيانه ولو عزل لا يصير الثاني متولياً كذا في فصول الهادي من وقف الاشياء  
في الفقه الثاني وصريح في الذخيرة والواجبة وغيرها بان القاضي اذا قرر فاشا  
للمسجد بغير شرط الوقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للغاش تناول المعلوم  
انتهى وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقاف بالاول لان المسجد مع احتياجه  
للفراش لم يجوز فيه لا مكان استجاره فراش بلا تقويم فتقرر غيره من  
الوظائف لا يحل بالاول وبه علم حرمة احداث الموتيات بالاقاف بالاولى  
وقد سئلت عن تقويم القاضي الموتيات بالاقاف فاجبت انه ان كان من  
وقف مشروط للفقراء فالتقويم صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر الصرف الي غيره  
وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقويم غيره لم يلزم كما في اوقاف الحصاف  
وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف  
الفقراء وقوره لم يملك نصاً بمن الاشياء في الفقه الاول سئل صاحب المخ  
عن دار موقوفة على مسجد اريد القاضي ان يستبدلها بدارهم ويشترى بها عقاراً  
مكافئاً هل ذلك ويكون وقفاً لا والحال ان استبدالها بالدارهم اكثر نفعاً واجاز  
الامر في ذلك موقوف الى القاضي فاذا رأى المصلحة الظاهرة في ذلك للوقف  
وفعل جاز والله اعلم وهذا على رأي القاضي ابي يوسف قال في الفتاوى السراجية  
الاستبدال اذا اتفق بين كان الموقوف لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه ويعطي  
بدله ارضا او داراً رابع يعود نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصور  
قول ابي يوسف ومحمد وان كان للوقف ربع ولكن يرغب شخص في استبداله اعلى  
مكانه بدلا اكثر ربعاً منه في سوق صفة احسن من سوية صفة الوقف جاز  
عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز انتهى وفي شرح النظم الوهبية

**مطل**  
ما يجوز الاستبدال

**مطل**  
الوقف اذا صار بحيث  
لا ينتفع به فللقاضي ان يبيعه



مغربا الى المحيط وقاضيان وغيرهما قال وروي عن محمد ما هو فوق هذا فانه  
قال ان ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال فالقيم يجد بثمنها ارضا  
اخرى هي انفع للفقراء او اكثر ربحا فقد جاز استبدال الارض بالارض وفي  
القيمة عن هشام عن محمد والوقف اذا صار بحيث لا يتنفع به المساكين  
فللقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا للمعالي وفي السير  
ان استبدال الوقف باطل الا في رواية عن ابي يوسف وذكر في المحيط سئل  
شمس الائمة الحلواني اذا تعطلت اوقاف المسجد وتعدرا استعمالها هل للمتولي  
ان يبيعها ويشترى مكانها اخرى قال نعم قيل فان تعطل ولكنه يؤخذ بثمنها ما  
هو خير منها قال لا ذلك من المشايخ من لم يجوز بيع الوقف تعطل ولم يتعطل  
وكذا لم يجوز الاستبدال بالوقف انتهى وقد تقدم ان الحلبي قال ابي يوسف  
والله اعلم سئل صاحب الجرح عن رجل وقف وقفا على نفسه ثم علم اولاده واولاد  
واولاد اولاده طبقة بعد طبقة فهل قوله طبقة بعد طبقة بعد طبقة  
تكون مفيد للتوزيع كما لو وقع العطف بكلمة ثم حتى لا يستحق الطبقة السفلى  
شيئا مع وجود بعض الطبقة العليا ام لا واذا مات احد اصحاب الطبقة العليا  
عن اولاده هل ينتقل نصيبه اليهم ام لا واجاب يكون قوله طبقة بعد طبقة مفيدا  
للتوزيع بمنزلة كلمة ثم حتى لا يستحق الطبقة السفلى شيئا مع وجود بعض الطبقة  
العليا كما نص عليه في الحاشية اما اذا مات احد اصحاب الطبقة العليا عن اولاده  
فلا ينتقل نصيبه اليهم ما بقي احد من اصحاب الطبقة العليا الا ان يشترط الواقف  
انتقال نصيبه اليهم في اصل الوقف وان شرط ذلك يجب اتباعه كما في انفع الوسائل  
والله اعلم قال في الحاشية رجل قال وقفت ارضي هذه على ولدي وولد ولدي واخوه  
للمساكين قال تصرف الفكة الى ولده والاولاد فاذا ماتا فلم يبق احد منهما  
وجد البطن الثالث تصرف الفكة الى المساكين ولا تصرف الى البطن الثالث  
وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي فانه يصرف الفكة الى اولاده ابد  
ما تناسلوا ولا تصرف الى الفقراء ما بقي احد من اولاده وان سفلوا قال الفقيه  
ابو جعفر وهكذا اذكر هلال في وقفه اذا ذكر ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى  
من سفل منهم الاقرب والا بعد فيه سواء الا ان يذكر الواقف في وقف الاقرب  
فالا قرب او يقول على ولدي ثم بعده على ولد ولدي او يقول بطن بعد بطن ثم به  
يبدأ بما بدا به الواقف هذه عبارته وذكر في الخلاصة مثل ما ذكره قاضيان  
وذكر مثله ايضا في الفتاوى الظهيرية من وقف المخ وفيه وصية قاضيان دخول  
اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد اولاده واولاد اولاده  
فيما اذا وقف على ولده وولد ولده انتهى وفي التخييس لا يدخل في اولاد  
الاولاد واولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى انتهى وفي منية  
المعنى وقف على اولاده واولاد اولاده لا يفضل الذكور على الاناث ولا يدخل

مطل لا تستحق الطبقة السفلى  
شيئا مع وجود بعض الطبقة  
العليا

مطل لومات احد اصحاب الطبقة  
العليا عن اولاد

مطل اذا ذكر ثلث بطون  
يكون الوقف عليهم وعلى  
من سفل منهم

مطل الا ان يذكر الواقف في  
وقفه الاقرب فالاقرب

مطل الاقرب والا بعد فيه  
سواء

مطل لا يدخل في اولاد الاولاد  
اولاد البنات

اولاد

اولاد البنات وبه ينقضي انتهى وفي المضمرات مغربا الى الخصاص رجل وقف ضيفه  
على اولاده واولاد اولاده ابد ما تناسلوا ولا اولاده قسم بينهم بالتسوية  
ولا يفضل الذكور على الاناث لانه اوجب لهم على التسوية واما اولاد البنات هل  
يدخلون في ظاهر الرواية لا يدخلون وكذلك في الوصية والفتوى على ظاهر الرواية لانهم  
ليسوا بالاولاد واولاد اولادهم لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام انتهى وفي الوالحية  
والتخييس الفتوى على ظاهر الرواية من عدم الدخول في الوقف والوصية انتهى  
وان المسئلة اذا كان فيها قولان معني ان خير المعنى والقاضي فيجوز للمعنى به  
والقاضي الاقضاء والقضاء باحدهما كما بيناه في القضاء انتهى جعل الوقف الاولاد  
لنفسه جاز بالاجماع لان شرط الواقف معتبر في اعي كالمقصود ونوع لو غير  
مأمون كالوصي وان شرط عدم نوعه معناه ان الواقف لو شرط الولاية لنفسه  
وهو غير مأمون على الوقف فللقاضي ان ينوعه منه ولو شرط الواقف ان  
ليس للقاضي ولا لانسان نزعه لانه شرط مخالف للحكم الشرعي فيبطل ونظير  
هذا الوصي اذا كان غير مأمون ينوع منه على ما بيناه واستفاد منه ان  
للقاضي عزل المتولي الحاشين غير الواقف بالاولى وصريح في البرازية ان عزل  
القاضي الحاشين واجب عليه ومقتضاه الاثم بتركه والا ثم بتولية الحاشين ولا  
شك فيه وجاز جعل علة الوقف لنفسه عند الثاني يعني اذا وقف وشرط  
الكل او البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقهاء بطل عند محمد وهلال لغواة  
معنى القرية باذالة الملك عن الله وقال ابو يوسف يصح اعتبار الابداء الانشاء  
فانه يجوز على جرة تنقطع ليعود الى ملك المالك ومشايع بلخ اخذوا بقول  
ابي يوسف وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في كثير من المعتمرات  
كالخانية وغيرها وجاز شرط استبدال به وبيعه والشراء بثمنه ارضا اخرى  
اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاول في شرائطها وان لم يذكر ثم لا يستبدل  
بثالث لانه حكم ثبت بالشرط والشرط واحد في الاول والثانية واما الاستبدال  
بدون الشرط فلا يملك الا القاضي كذا في الحاشية من وقف المنيح سئل صاحب  
المنيح عن رجل وقف وقفا على الفقراء والمساكين وسجل ذلك واشهد عليه ثم بعد  
موت الواقف شهد جماعة ان الواقف عتيق في وقفه الى جهة اخرى فهل تقبل به  
الشهادة الثانية ويعمل بها واجاب ان كان تاريخ الوقف الاول مقدما فلا عبرة  
بالشهادة الثانية الا ان يكون الواقف شرط التغيير والتبديل والزيادة والنقص  
في اصل الوقف ثم تغير الشهادة الثانية فلو وقت احديهما دون الاخرى ففي  
للموقتة ولو لم يذكر وقفا قضى بهما كما افاده في الاسعاف والله اعلم الواقف  
اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية للواقف ايضا وله ان يخرج من شرط  
له الولاية ويولي غيره رجل وقف مكانا وشرط ان يكون المتولي من اولاده  
واولاد اولاده لا يجوز للقاضي ان يجعل غيره متوليا ولا يصير متوليا لو فعل

مطل نزح الوقف عن الواقف  
بغير مأمون كالوصي

مطل القاضي عزل المتولي الحاشين

مطل لو وقت احد عادين الاخرى  
ففي الموقت ولو لم يذكر وقفا  
ففيها

مطل ان كان تاريخ الوقف الاول  
مقدما فلا عبرة بالشهادة الثانية

مطل الا ان يكون الواقف شرط  
التغيير والتبديل في اصل الوقف

مطل شرط الواقف ان يكون المتولي  
من اولاده لا يجوز للقاضي



وهو

فصل في انقضى لو كان لو كان  
لو كان ذلك كما

ونحو ذلك من وقف الدرر والغرر سئل صاحب المخ عن شخص وقف وقفا ولم يسجل فهل اذا حكم بصفحة بغيره قاضي يصح حكمه وينفذ ويبطل الوقف واجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية اما اذا بيع الوقف وحكم بصفحة قاضي كان حكما يبطلان الوقف ثم قال وذكر شمس الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مستجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام واما على مذهبهم فما يفسخ ايضا لوقوعه في فصل تحتد فيه ونحوه في الخلاصة وبهذا الجواب اجاب شيخ الاسلام ابو السعود الهادي عن هذه الحادثة والله اعلم وعن الانصار وكان من اصحاب الزفر رحمه الله فمين وقف الدراهم والطعام او ما توكل او يؤذن يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم مصاربه ثم يتصدق بعضهما في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويؤذن بباغ ويدفع منه مضاربة او بضاعة كالدراهم قال فلهذا اذا وقف هذا الكون الحنطة على شرط ان يقرض للفقراء الذين لا بذرهم ان يزرعوه لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابد على هذا السبيل يكون جائزا من وقف الخلاصة في الفصل الثالث سئل صاحب المخ عن امرأة قالت في تحتها ان مت يكون عسرة سلطانية من ماله وقفا على مصالح يتركها فهل اذا ماتت يصح وقف الدراهم من غير ان تسلمها الى المتولى واجاب الوقف المذكور غير صحيح لعدم كون الدراهم مسلمة الى المتولى وهو الشرط عند محمد وعليه الفتوى والله اعلم قلت قد تقدم في اول الكتاب ان تسليم الموقوف الى المتولى ليس بشرط لصحته ويلزم الوقف بدونه عند ابى يوسف وفي الخلاصة ومشايج يلحق يفتون بقول ابى يوسف وقال الصدر الشهيد والفتوى على قول محمد وفي فتح القدير وقول ابى يوسف اوجه عند المحققين وفي المنية الفتوى على قول ابى يوسف وفي شرح الوفاية وشرح منلا صسر وحصل الفتوى على قول ابى يوسف وعلى هذا ينبغي ان يصح وقفها ويلزم على قول المفتي به يح يؤخذ الدانيون يتركها ويجعل وقفا على ما شرطها عليه كما لا يخفى والله اعلم سئل ابو السعود الهادي عن رجل وقف دراهم معينة وشرط ان تسترح وما حصل من المواجبة بصرف الى نفسه مادام حيا وبعد موته على وجوه الحيات هل يصح هذا الوقف مع شرط واجاب بفتح لان صحة وقفية النقود مروية عن الامام زفر رواها الانصاري عنه في كتاب الوقف والله اعلم ويجوز وقف الكتب على اهل العلم وعلى المدرسة اما الوقف على ولده او على رجل اجنبى لم يجز ولا يجوز نقض المسجد واعادته ولو بنى مسجدا ليس لاحد ان يغيره او يبدله من وقف خزانة اكمل سئل شيخ الاسلام صالح المفتي بغزة هاشم عن زيد وقف او في بخالس على نفسه ثم على اولاده فهل يصح وقف المنقول الذي لم يتعارف وقفه واجاب لا يجوز وقف المنقول الذي ليس فيه تعامل كما ذكره الامام الزيلعي والله اعلم ثم سئل رحمه الله عن رجل وقف قدورا يطبخ فيها الدبس وتؤخذ الاجرة فنصرف على

A close-up photograph of a red wax seal on a parchment document. The seal is a thick, irregular line of red wax, showing some cracking and texture. The parchment is aged and yellowed, with some faint, illegible text visible in the background.



أولاده ومات ولم يقع حكم بلزوم الوقف على وجهه من حم شرعي هل للقاضي ابطال  
 الوقف والحاقه بالملك فيورث مع حمله المحلفات واجاب نعم للقاضي ابطال  
 الوقف والحاقه بالملك فيكون ارثا والله اعلم وصح وقف العقار وكذا المنقول من  
 المتعارف وقفه عند محمد كالفاس والمرو والقديم والمنشأ والنجارة وثابرا  
 والقذور والمواجل والمصاحف والكتب وابويوسف معه في وقف السلاح والكراع  
 والخيل والابل في سبيل الله وبه يفتي وكذا يفتي عند ابي يوسف وقفه بتمكن وقف  
 ضيعه بغيرها واكثرها وهم عبيده وسائرالات الحرثه واذا صح الوقف فلا يملك الا  
 انه يجوز قسمه المشاع عند ابي يوسف من وقف الملتقى ولو وقف العقار بغير  
 واكثره صح والقياس ان لا يجوز لان التاب من شرط وجه الاحتسان انما يتبع الارض  
 في تحصيل ما هو المقصود وكمن شئ ثبت تبعا ولهذا دخل البناء في وقف الارض وعلى  
 هذا سائرالات الحرثه والعقار الارض بنيه كانت او غير مبنيه كما في فتح القدير  
 وفي القاموس العقار الضيعه انتهى والاكراه بفتح الهمزة والكاف الحارثون من اكر  
 الارض حرثا واسم الفاعل اكار للمبالغه والجمع اكراه كذا في المصباح كشع قضى بجوازه  
 اي كما صح وقف مشاع قضى بصحته لانه قضاء في مجتهد فيه ولا خلاف فيه واما الخلاف  
 فيما يجمل القسمة قبل القضاء اطلع القاضي فشم الحنفى وغيره فان للحنفى المقلد  
 ان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة قولان  
 مصححان فانه يجوز القضاء والافاء باحدهما كما صرحوا به ومنقول فيه تعامل اي وكما  
 صح وقف المنقول مقصود اذا تعامل وقفه ككراع وسلاح وكفاس وقديم ودراع  
 ودنانير وقد روي جازاة اما الكراع والسلاح فلا خلاف فيه بين الشيعين وهو  
 استحسان والقياس ان لا يجوز وجه الاستحسان الاثنا عشر المشهورة والمواد من الكراع  
 الخيل والبغال والحمير والابل والبقر والمواد من السلاح ما يستعمل في الحرب للمقاتل  
 كما في المجتبى واما ما سوى الكراع والسلاح فعند ابي يوسف لا يجوز وقفه لان القياس  
 انما ترك بالنقص والنقص ورد فيها فيقتصر عليه وقال محمد يجوز وقف ما فيه تعامل  
 من المنقولات واختاره اكثر فقهاء الامصار وهو الصحاح كما في الاسعاف وفي الاختيار  
 وعن محمد جواز وقف ما جرى فيه التعامل كالغاس والقديم والمنشأ والقذور والنجارة  
 والمصاحف والكتب لوجود التعامل في هذه الاشياء والتعامل بترك به القياس كما  
 في الاستصناع قال عليه السلام ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما  
 لا تعامل فيه كالثياب والامتنعة لان من شرط الوقف التابيد وتركائه في السلاح  
 والكراع بالنقص فيما جرى فيه التعامل بفتي ما ورده على الاصل فالفتوى ثابرا محمد  
 لحاجة الناس وتعاملهم بذلك انتهى ولما جرى التعامل في زماننا في البلاد الرومية  
 وغيرها في وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد المختار في وقف كل منقول  
 فيه تعامل كالا يحنى فلا يحتاج على هذا الى تخصيص القول بجواز وقفها لمذهب الامام  
 زفر من رواية الانصاري وقد اذنت مولانا صاحب البحر بجواز وقفها ولم يحك

خلافا وجوز الفقيه ابو التيت وقف الكتب وعليه الفتوى كما في النهاية ولم يجوز  
محمد بن سلمة وهو ضعيف من وقف العلم واقا وقف المشاع فعند محمد لا يجوز  
وعليه الفتوى من الخلاصة في الفصل الثالث من العلمان والجواري علم مصالح  
الرباط يجوز ولو زوج الحاكم حادثة او غير حادثة وعنده لا يجوز لانه يعزم عليه  
المهر والنقعة ولو زوج عبد الوقف من اهل البيت لا يجوز من وقف البوارية  
في الفصل الثالث وفي المحاوي قال ابو حنيفة في مال البناء القناطر والاصلاح  
الطرق والجفر القبور ولا يتخذ السقايات او ينشئ الاكفان لفقراء المسلمين لا يجوز  
فلاجل المساجد جائز لان العادة لم تجز هذا بخلاف ما اذا وقفه لاجل المساجد فانه  
جائز لمحمد بن ابي العروبة ومن وقف الخلاصة في الفصل الثالث سئل صاحب المخرج عن  
مسجد ضرب وذهب غالب انقاضه واستغنى عنه اهل المحلة ويقرب مسجد فيصرف  
بقية انقاضه اليه واجاب الامور ذلك يرجع الى القاضي قال في الغنية حوض او مسجد  
ضرب وتقرب الناس عنه فللقاضي ان يصرف او قافة الى مسجد اخر او حوض اخر  
وفيها ايضا اذا حارب احد المسجد في قرية واحدة فللقاضي صرف حشبه الى عمارة الاخر  
اذا لم يعلم باينه ولا وارثه وان علم بصرفها هو بنفسه ان شاء وفي الحانية المسجد اذا  
حارب واستغنى عنه اهل القرية فرفع ذلك الى القاضي وباع الحشبة وحرب الثمن  
الى مسجد اخر جاز والله اعلم سئل زين بن يحيى عن المسجد اذا حارب وليس له ما يعم  
بانقاضه مسجد اخر واجاب ان عرف باينه او وارثه له اخذ الانقاض والانتفاع وان  
لم يعرف فيعمر به مسجد اخر والله اعلم اقول هذا افتاء بقول محمد اما عند ابي يوسف  
فلا يعمد الى ملك البناء ويبني مسجد ابد او في المحاوي القدسي وعليه الفتوى وقد  
رحم صاحب هذه الفتاوى في حجه وروى عن ابي يوسف مثل ذلك فانه تصرفه انقاضه  
الى مسجد اخر كما في الاسعاف والله اعلم وقف انهدم وليس له من الفكة ما يمان  
عمارة الوقف به بطل الوقف ورجع نقض البناء الى الواقف ان كان حيا او الى  
الوارث ان كان متا قال الصدور الشهيد في الفتاوى فيه وفي جنس هذه المسائل ينظر  
وعلم هذا حانوت وقف اختير في السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع ولا يستاجر  
بشيئ البتة يخرج من الوقفية من وقف الخلاصة في الفصل الخامس من مولى بني  
في عرصه الوقف فهو اى البناء يكون للوقف قصير غلته الى مصارف الوقف  
ان بناء من مال الوقف او مال نفسه ونفواه للوقف او لم ينو شيئا وان بني لنفسه  
واشهد عليه كان له اى الممتلئ نفسه والا حشبي اذا بني ولم ينو شيئا فله ذلك وان  
نوى كونه للوقف كان وفقا كذا في الفرس يعني انه كالبناء في جميع ما ذكرنا من وقف  
الدور والغور في فصل يتبع شرط الواقف المتولى اذا بني في عرصه الوقف ان كان  
من مال الوقف يكون للوقف وكذا من مال نفسه لكن اذا بني للوقف فان بني  
لنفسه ان اشهد كان له وان بني ولم ينو شيئا كان للوقف بخلاف الاجنبى من وقف  
الخلاصة في الفصل الرابع لا يكون تزيين المسجد بالجص او الساج او الذهب بحال

وقف المشاع لا يجوز عند محمد بن  
وقف الغلمان والجوارى على ما كان  
الرباط يجوز  
وقف مال البناء القضا طبر او  
اصلاح الطرق ونحوها لا يجوز  
ولا جمل الساجد جاز لجريان  
العرف هذا اقنا ويقول محمد  
مسجد او موضع هرب وتفرق الناس  
عنه فليقتضيان تصرف او قامة  
لرباب الفجر الحطب وروى الشيخ في المسجد  
ام جاز  
ضرب المسجد بن وروى فليقتضى عرف  
حشبة العمارة الاخر  
اذا اريد بناءه ولا وارثه وان علم  
بغيره فهو لنفسه ان شاء  
وعند هذا لا يعود الى ملك الباقى وروى البا  
ان يعرف بانيه وارثه لاخذها وال  
فيتم بامسجد اخر  
ما يطل الوقت وجمع مقتضى البناء الى الوقت  
ما يخرج به من الوقفية  
ما يخرج به من الوقف فلا يتفرع  
اخرى حاقبت الوقف فلا يتفرع  
به يخرج من الوقف حال نفسه  
ان شاء من مال الوقف وروى في الوقف  
ونحوه الوقف او لم يوهو وقف يصرف  
تلكه اليه  
القرى كالبناء واشهد عليه كان للموتى  
وان بنى لنفسه واشهد عليه كان للموتى  
وان بنى للاصطفى حيث اذ بنى ولم  
يجعل في الوقف والوقف  
وقد بنى في الوقف وان بنى في الوقف  
والا البناء وارثه وان بنى في الوقف  
عالم الوقف فهو وقف وان بنى في الوقف  
وقف وان بنى في الوقف وان بنى في الوقف  
بالن الوقف يرجع اليه وقف وان بنى في الوقف  
فوق وقف وان بنى في الوقف وان بنى في الوقف  
بغيره وان بنى في الوقف وان بنى في الوقف  
خلاصه من الاشياء والنظائر



**مطل** ان كان في الزيادة يشترى بكثر  
 وفي السوق باطل لا يفتى في البيع  
**مطل** كل يوجب متى عتبه رجلان منه  
**مطل** منور الوقف اذا باع الوقف  
 بامر القاضي جاز  
**مطل** بيع النبا الموقوف لا يجوز قبل  
 الهدم فكذا الاشجار الموقوف قبل  
 القطع  
**مطل** ان التعلل في غصب الدور وعقاره  
 على الضمان كما في منافعه وكذا التيمم  
 في وقف البرازية  
**مطل** فان التيمم يسترد الارض من الغاصب  
 بغير شيء  
**مطل** وان كان ما زاد الغاصب  
 بنا او جبر اعيان الغاصب بغير  
 ان يفي ذلك الوقف وان  
 اقر لم يبي الغاصب ان يرفع البناء  
 ويقطع الاشجار  
**مطل** الا ان التيمم يضمن قيمة الغرض  
 منقوعة وقيمة البناء موقوعة  
**مطل** المتعدي اذا ادعى التيمم عليه  
 غلة الوقف لا يوجب له  
**مطل** ان ادعى الدافع الارحام  
 فان ادعى الدافع الارحام  
 والبناء وقطع الاشجار

الزيادة بل يرجع الی اهل البصيرة لانه فان اجتمع رجلان من غير علم بشئ يؤخذ  
 بقولهما وهذا قول محمد واما على قولهما قول الواحد يكتفي كما في التركة ونحوها وعلى  
 هذا القيم اذا جرمستغل الوقف ثم جاء آخر بزيادة الاجرة انتهى وفي فوائد صاحب  
 المحيط قيم الوقف اذا باع الوقف بامر القاضي وانه وتديره جاز هكذا روي  
 عن ابي يوسف نص في وصايا نظم الزندوستي وهكذا ذكر الصدر الشهد وفي  
 فتاوى قاضي ظهير الدين بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده  
 وكذلك الاشجار الممنوعة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده وان  
 كانت الاشجار غير مثمره يجوز بيعها قبل القطع وبعده من المهادية ان  
 الفتوى في غصب الدور وعقاره على الضمان كما في منافعه وكذا التيمم من  
 وقف البرازية كذا في وقف الدور والفرز رجل غصب ارضا موقوفة  
 على الفقراء او على وجه من وجه الله لو كان للقيم ان يسترد هاهن الغاصب  
 وان كان الغاصب زاده في الارض من عنده ان لم يكن الزيادة مالا مستقوما  
 بان كوب الارض او حفر النهر او التي في ذلك السويقي واختلصا ذلك في  
 بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير  
 شيء وان كانت الزيادة مالا منعوما كالبناء والاشجار يوجب الغاصب برفع  
 البناء وقطع الاشجار ورد الارض ان لم يضرد ذلك بالوقف وان اضرد ذلك  
 بالوقف بان يوجب الارض بقطع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن الغاصب  
 ان يرفع البناء ويقطع الاشجار الا ان القيم يضمن قيمة الغرض منقوعة وقيمة  
 البناء موقوعة ان كان للوقف غلة في يد المتولي يكتفي لذلك الضمان وان  
 لم يكن الوقف غلة يوجب الوقف فيعطى الضمان من ذلك وان اختار  
 الغاصب قطع الشجر من ارضه موضع لا يوجب الارض فله ذلك ولا يجبر على  
 اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقي في الارض من الشجران كان له قيمة من وقف  
 الحانية في فصل في اجارة الوقف قلت ما فيها من ان غاصب الارض الموقوفة  
 لم يضمن اجورها بخلاف ما عليه الفتوى كما عرفت مما تقدم انتهى سئل صاحب المصنف  
 عن المتولي اذا قبض غلات الوقف وصرفه لمصالحه فهل يقبل قوله في ذلك وهل  
 يخلف ام لا واجاب نعم القول قوله فيما صرفه في مصالح الوقف من النفقة اذا وافق  
 الظاهر وكذا يقبل قوله فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا  
 من جملة غلة الوقف واختلغوا في تخلفه واعتد شيخنا في الفتاوى انه لا يخلف  
 انتهى ثم بعد كتابة هذا الجواب وقفت على اجواب فتوى بخط شيخ الاسلام ابي  
 السعود العمادي المفتي بالديار الرومية صورته اذا ادعى المتولي دفع غلة  
 الوقف من مستحق اهل بيته قوله في ذلك ام لا فكتب جوابه ان ادعى الدفع من  
 غلة الوقف في وقفه كاولاده واولاده يقبل قوله وان ادعى الدفع الى  
 الامام بالجامع والبناء ونحوها لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء في

في الجامع

في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله انتهى وهو  
 تفصيل في غاية الحسن فيعمل به اذا اجر الوقف او قيمه او وصي الوقف او القا  
 او امينه ثم قال قبضت الغلة فضاغت او فرقها على الموقوف عليهم وانكروا  
 فالقول له مع يمينه من وقف القنية الاستدانة على الوقف المصالح الوقف عند  
 الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتولي بعيدا منه يستدين بنفسه  
 كذا في خزائنه المفتين من وقف الاشياء في الغن الثا سئل صاحب المصنف عن  
 ناظر وقف استدان على الوقف وصرفه على المتوقفة وعزل ونصب غيره والدين  
 على حاله وطلب اصحاب الدين دينهم من المتولي الثاني فهل يلزم اذ ذلك  
 مال الوقف او يلزم المستدين اداؤه مما هو باق في ذمته لجهة الوقف واجاب  
 ليس للمتولي ان يستدين للصرف على المستحقين وانما الاستدانة لضرورة  
 كالتمير وشراء البذر ونحوه بامر القاضي هكذا في قوله المشايخ في كثير من المعتمدة  
 فاذا استدان على الوجه المذكور في مواضع والله اعلم الناظر اذا فوض النظر  
 لغيره فان كان له التفويض بالشروط مطلقا والا فان فوض في صحة لم يصح  
 وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية والتممة واذا صح التفويض بالشروط  
 لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل كما حره الطرسوني  
 في انفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بلا شروط وقلنا بالصحة و  
 ينبغي ان لا يعزل والتفويض الى غيره كالايضا وسئلت عن ناظر يفتي في  
 بالشروط بعد وفاته لحاكم المسلمين فهو اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينقل  
 للحاكم اولا فاجبت بانه ان فوض في صحته ينتقل له مادام المفوض باقيا لقيامه  
 مقامه من وقف الاشياء في الغن الثا سئل صاحب المصنف عن المتولي اذا اهل  
 ونصب غيره فادعى المغزول انه انفق على الوقف من المال الذي تحت يده  
 كذا فهل يقبل قوله في ذلك ام لا بد من بينة واجاب ظاهر كلامهم ان قوله  
 مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصريحهم بان قول الوكيل مقبول بعد العزل  
 في دعواه انه باع ما وكل ببيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل  
 بدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو ادعى بعد بلوغ التيمم انه انفق عليه كذا في  
 قوله وعملوه بانه استند الى حال منافي للضمان وان المتولي كوكيل فيما ذكر  
 والله اعلم وفي وقف القنية المغزول لان ذلك وجب بعقده ام للمنصوب اختلاف  
 فهل يكون اخذ الاجرة للمغزول والا صح انه للمنصوب لان المغزول اهل الوقف  
 العلماء فقبل اخذ الاجرة للمغزول ولا صح انه للمنصوب لان المغزول اهل الوقف  
 لا لنفسه فالظاهر ان القيم ليس بقيد بل كل امين كالقيم في هذا الحكم من وقف  
 المصنف سئل زين بن نجيم عن الوقف القديم المشهور ضاع كتابه واشتبه على المتولي  
 مصارفه كيف يصرف على مستحقه واجاب ينظر الى المهور من حاله في الزمن السابق  
 ان وجد او المحاسبان الصادرة في زمن الظاهر على الوقف قبل كيف يملكون فيه

**مطل** من لو استأجر شخصا للبناء في الجامع  
 باجرة معلومة ادعى تسليم الاجرة اليه  
**مطل** المتولي اذ قبض الاجرة وقال  
 ضاغت او فرقها على الموقوف عليهم  
**مطل** الاستدانة على الوقف المصالح الوقف  
 عليه الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي  
**مطل** ليس للمتولي ان يستدين للصرف على  
 المستحقين وانما الاستدانة  
**مطل** الناظر اذا فوض النظر لغيره فان  
 كان التفويض بالشروط مطلقا  
**مطل** والا فان فوض في صحته لم يصح  
 وان فوض في مرض موته صح  
**مطل** فاذا صح التفويض بالشروط لا يملك  
 العزل الا اذا كان الواقف جعل له التفويض  
**مطل** في ان فوض في مرض موته بلا شروط  
 كالايضا  
**مطل** ادعى المتولي ان فوض النظر لغيره  
 انفق على الوقف من مال الوقف كذا في قوله  
**مطل** انفق على الوقف باقيا لقيامه مقامه  
 الناظر اذا فوض النظر لغيره  
**مطل** جاز ما دام المفوض باقيا لقيامه مقامه  
**مطل** انفق على الوقف من مال الوقف كذا في قوله  
 انفق على الوقف باقيا لقيامه مقامه  
**مطل** قول المتولي والوكيل بعد عزله مقبول  
 على الوقف القديم ضاع كتابه واشتبه  
 على المتولي مصارفه







عزل نفسه عنها وافق العلامة قاسم ان من فرغ لآخر عن وتطبيقه سقط حقه  
منها ولا يتبع الاعتياض عن هذا الحق ولا يستحق به العوض وفي بيع الاشباه من  
الغن الثامن ولو صالح احد زوجيه بمال لتوك نوبتها لم يلزم ولا شئ لهما  
هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالادوية  
انتهى سئل صاحب المصنف عن رجل اشترى من اخوه اثنين صفقة واحدة بمائة  
معلوم ثم ظهر باحدهما عيب قديم قبل للمشتري الفسخ فيها او في المعيبة واجاب  
اذا قبضها فله رد احدهما بالعيب اذا كان يمكن الانتفاع بكل واحدة منها  
على الانفرد واذا لم يقبضها فليس له الرد المعيبة وحدها بل يرد لها او ياخذها  
وكذا لو اشترى عشرين بصفحة واحدة وتفصيلها في الهداية في باب خيار  
العيب سئل بعضهم عن رجل اشترى بعشرين احدها ذكر والاخر اثنى على ان الاثنى  
حامل فاذا هي ليست بحامل هل يكون البيع صحيحا ام لا واجاب لا يكون صحيحا  
بل فاسدا يرد هاتين جميعا لفساد البيع فان قيل ينبغي ان يصح البيع في الذكر كالبيع  
الغن والمذبح صح في الغن قلنا الفساد انما كان لادخال الشرط في العقد لا للجمع  
والحامل محل البيع ولا كذلك المذبح من بيع جواهر الفناوي وبعد قبض المشتري  
المبيع كله وكان المبيع شيئين او اشياء ليس في الحكم كشي واحد كالنشاب  
والعبيد وغيرها او كليلات او زينات او غيره مختلفة فالمشتري بالخيار ان  
شاء رضى به ولو جمعه جميع الثمن وان شاء رد المعيب خاصة وليس له ان يرد  
الكل الا اذا اضطررا رد الكل وليس له ان يرد المعيب الا بقضاء الفناوي او براء  
البائع وانما يرد المعيب خاصة بحضرة من الثمن غير معيب لان المعيب يدخل  
في البيع سليما عن العيوب من العادة في الفصل الخامس والعشرين في فصل  
خيارات العيب قال زين بن جهم في فتاواه سئلنا عن رجل طلب دينه المدين  
من مديونه واعطاه عشرة امداد من الحنطة مثلا ولم يبرأ منه صريحا ولم  
يقبل انرا من جهة الدين فهل يكون بيعا بالدين واجبا ان يكون بيعا بالدين  
قال في المجتبى مغويا في النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به فبعث اليه  
شعيرا قدر معلوما وقال خذ بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا فان لم  
يعلمه فلا قال في القنية معلما بملامة في طلب دينه العشرة من المديون فاعطاه  
الف مدين الحنطة ولم يبرأ صريحا ولم يقبل انرا من جهة الدين فهو بيع بالدين  
فهو بيع بالدين ولو كان قيمة الحنطة اقل من الدين فان كان السعر بينهما  
معلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع بينهما انتهى ثم سئل  
ايضا عن البيع بالتعاطي من غير ذكر لفظ الايجاب والقبول في الخسيس و  
والنفيس هل يصح ام في الخسيس فقد واجاب نعم يصح في الخسيس النفيس  
والله اعلم اشترى عبدا بشرط خضه او كته ووجد بخلاف اخذه بثمنه او تركه  
وذلك بان لا يقدر على الخبر والكتابة قدر ما يطلع عليه اسم الخبايا

مطلوب لو صالح احد زوجيه بمال لتوك نوبتها

مطلوب اذا قبضها فله رد احدها بالعيب

مطلوب اشترى بعشرين احدها ذكر والاخر اثنى على ان الاثنى حامل

مطلوب الفساد لادخال الشرط في البيع

مطلوب وجه العيب في احد المبيعين رد المبيع لا الكل

مطلوب البيع بالتعاطي في النفيس والخسيس

مطلوب البيع بالتعاطي اشترى عبدا بخبر

والكاتب

والكاتب مح محترمين القبول بجميع الثمن وبين الرد اذ لم يمنع الرد بسبب  
من الاسباب من الدرد في باب خيار الشرط اشترى عدل ثوب وقبض  
وباع ثوبا منه او وهب وسلم لم يرد العدل بخيار روية او شرط بل يرد  
بالعيب من الدرد في باب خيار الروية اذا اشترى مكبلا مكابلا او موزونا  
موازنة فلا بد من الكيل في الاول والوزن في الثاني بل لا بد من ان يجري الكيل  
موتين مرة عند البائع ومرة عند المشتري ما لم يكن قد كمال البائع بعد البيع بخبرة  
المشتري فانه يكون حكم الكيل موثوق لان النبي عليه السلام نهى عن بيع الطعام  
حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولانه يحتمل ان يريد على  
القدر المشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام وهذه العلة موجودة  
في الموزون فكان مثله بخلاف ما اذا باع جزا فالان الزيادة للمشتري ايضا اذ  
الذرع وصف في الثوب بخلاف القدر اما اذا ملك مكبلا او موزونا بتهمة او  
وصية او ميراث جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل الكيل وقبل الوزن كذا في  
الهداية وحاشية اكل الدين ولو جعل ثمنه ان اشترى ثوبا بغيرها يجوز لبائع  
الثوب التصرف فيها قبل الكيل والوزن من جامع الفناوي في كتاب البيوع  
واجرة الكيال وناقدا الثمن على البائع واجرة وذاق الثمن على المشتري من اخراجه  
بيوع القدوري قال في البحر وسبع المعلوم باطل وفي القنية شرط جواز البيع كون  
المبيع قايما معلوما مقدورا وسلم وقيام المنفعة وامكان الانتفاع للمالك بشرط  
وفي الاجارة شرط حتى جاز بيع المهره والطفل ولم يجز اجارتهما انتهى من بيع  
المخ ولو اشترى حنطة او شعيرا او مبيع موجود في ملك البائع لكن لم يصف  
الباع اليه بالاشارة ولا باععه بطريق السلم جاز لانه باع ما يملك وفي القنية  
لو باع شعيرا ولم يصف الباع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك  
ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطل في كله لانه باع ما لا يملك وقال بعضهم ولو  
باع كرا من حنطة لم يكن في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المعلوم  
وفسد في الموجود ولو كان في ملكه لكنه من نوعين او في موضعين لا يجوز وان  
كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف الباع اليه بل قال بعث منك كذا  
كيلا من حنطة جاز لو علم المشتري موضعها ولو لم يعلم خيره من جامع الفناوي  
في كتاب البيوع بيع الكيل بالكيل سواء كانا من جنس او جنسين مثل البر  
بالشعير او بالعكس قلنا بيع الوزن بالوزن سواء كانا من جنس او جنسين  
مثل الحديد بالصغور والعكس لا يصح من غير قبض من بيع البحر الوائج وبيع  
المجلد والكرش قبل الدج لا يجوز وان نزع وسلم لا ينعقد العقد جاز ان  
بيوع الموازية في الفصل الثالث انه عليه السلام نهى عن بيع اللبن في ضروع  
الغن والصوف عاظرها فعرف بذلك ان كل ما بيع في غلافه لا يجوز كاللبن  
في الضرع واللحم في الشاة الحية او شحمها او اليترا او اكارها او جلودها او دفيق

مطلوب مح محترمين القبول بجميع الثمن وبين الرد

مطلوب لا بد من ان يجري الكيل موثوق

مطلوب اشترى عدل ثوب وقبض ثوبا منه

مطلوب اشترى مكبلا مكابلا او موزونا موازنة

مطلوب لو باع جزا فالان الزيادة للمشتري

مطلوب واجرة الكيال وناقدا الثمن

مطلوب بيع المعلوم باطل

مطلوب مقدور السلم شرط جواز البيع

مطلوب كان المبيع في ملك البائع ولم يصف الباع اليه

مطلوب لو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطل في كله

مطلوب بيع الكيل بالكيل سواء كانا من جنس او جنسين



الحنطة ونحو ذلك من الاشياء التي في غلاتها لا يمكن اخذها وتسليمها الا بافساد  
الخلقة والحبوب في قشرها مستثنى من ذلك بما استغناه والذهب والفضة  
في ثوبها بخلاف حبسها من بيع فتح القدير في قوله ولا الصوف في ظاهر الغنم  
وفي السراجية لا يجوز بيع بذر الكتان قبل ان يدرس ويصير اهر كما لا يجوز  
بيع حب القطن في قطنه ولا بذر البطيخ في البطيخ ويجوز بيع العدس والبازلاء  
في قشرها وكذا اللوز في قشره الاول كما يجوز بيع الحنطة في سنبها ولا خياره في قشره  
بيع الحنطة الثابت في الارض كالعجل والبصل والعلف اس واذ قلعه البائع فله المشتري  
الخيار ولو قلعه المشتري فلا خيار له انتهى سني صاحب المصنف عن اشترى سمسا فوذه  
فلم يثبت فما الحكم فيه واجاب لو اقام المشتري بينة ان سبب عدم انبائه من  
كونه معينا يرجع بنقصان العيب لانه نادرة يشتري للزراعة وتارة للاكل بخلاف  
بذر البصل فانه اذا لم يثبت يرجع جميع الثمن كما في الخلاصة شري بذر البصل  
وبذره فلم يثبت ان ثبت له بوسيده بوده است يرجع بثمنه من جامع الفصول  
وفي شرح الطحاوي من باع ملك غيره ثم اشتراه من ماله وسلم الى المشتري  
لا يجوز ويكون البيع باطلا لا فاسدا من العمانية في الفصل الرابع والعشرين  
المبيع يملكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان  
للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام رحمه الله  
خلا فالهما وفي التحقيق الامر موقوف فان كان للمشتري فتكون الزوايد له  
من حينه وان فسخ فهو للبائع فالزوايد له انتهى قال علي المقدسي اقول وربما  
علم ان الكيل في الكيل والوزن في الوزن ليس بشرط لان عقار البيع ولزومه ثما  
توقفه بعض الناس بل يكون الكيل والوزن شرطا لثبوت القبض ولو لم الضمان  
على المشتري ان هلك المبيع كما افاده عبد البر بن الشحنة في شرحه للوهبانية ولا  
يجوز بيع الحمر لقوله عليه السلام ان الذي حرم شربها حرم بيعها ولا يملك المسلم  
تمزها وشره بيع غير الحمر مما ذكر من الاشربة ونص هذه الاشربة بالقيمة لا المثل  
ولا يضمن الحمر لو كانت لمسلم لانها ليست بمال متقوم في حقه وشره بيع الا فيون  
يلزمه الثمن ولا الضمان لبطان الشراء والشرب باذنه وقد ذكرنا ان الاذن في  
العقد الباطل معتبر من بيع البزازية في الفصل الثالث اذا اشترى المسلم  
مسلم ولا يؤخذ المسلم بثمن الحمر ولا ضمان عليه وانما لم يجب الثمن لانه  
باعها فقد سلط على اتلافها ومن اتلف مال الاخر باذنه الذي لانه لما  
غيره باذنه لا ضمان عليه ولكن قطع عضوا انسان باذن صاحبه فلم يضمن كذا ههنا  
ولو شرب مسلم حمر مسلم لا ضمان عليه لانه لو اتلفها بغير اذنه لا ضمان عليه ولو اتلف  
مسلم حمر ذمي بغير اذنه ضمن عندنا وعليه فيتمتها وقال الشافعي لا ضمان عليه من

روضة

مطلوب يكون الكيل والوزن شرط  
ثبوت القبض  
لا يجوز بيع الحمر  
بيع الا فيون على وجه  
الحشيش لا يجل  
اشترى مسلم من ذمي قبل  
لشربها فالتلف باطل  
مطلوب لو كانت مسلم ذمي بغير  
واذنه ضمن  
مطلوب اذ لم يضمن او اذ  
او عصى انسان باذنه

روضة العلم اختلفا في مقدار الثمن او المبيع فايتهما اقام البينة فهو له فان اقام  
فالمثبتة للزيادة او لم يكن له بينة فان لم يكن له بينة فان رضى كل واحد بدعوى صاحبه  
تخالفا وشرع البيع ويبدأ بيمين المشتري وفي المقايضة بايتها شاء ومن نكل  
لزمه دعوى صاحبه وان اختلفا في الاجل او شرط الخيار او استيفاء بعض الثمن  
فالقول قول المنكر وان اختلفا بعد هلاك المبيع لم يتخالفا والقول قول المشتري  
وان اختلفا بعد هلاك بعضه لم يتخالفا الا ان يرضى البائع بترك حصته الهالك  
من بيعه شرع المختار اتفق المتبايعان على مقدار المبيع واختلفا في قدر المقبوض  
فالقول للمقبض وهو المشتري حيث لم يوجد منه مانع في ذلك شرعا من اقراره  
بانه قبض المبيع تمامه قال الرلي في شرح الكنز والقبول للمقبض امينا او ضمينا  
من بيعه التمر تاشية اختلف المتعاقدان في الروية فقال البائع بعثك ما رايت  
فقال المشتري لم اراه كان القول قول المشتري مع يمينه وكذا واختلفا في المبيع  
فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري  
بخلاف خيار العيب اذا اراد المشتري ان يرد البيع بعيب يحدث مثله عند  
المشتري فالتلف للبائع ان يكون العيب عنده كان القول قول البائع من العمانية  
في اخر فصل خيار الروية فلو جاء المشتري ليرد المبيع بخيار شرط او روية  
فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في يمينه بخلاف ما اذا جاء ليرده  
بخيار عيب فان القول للبائع من بيعه البحر الرائق اشترى جارية بالخيار فوذه  
غيرها بانها المشترة فالقول للمشتري مع اليمين وجاز للبائع وطرها من اخر باب  
خيار الشروط والقبض من بيعه الدرر المشتري اذا رد المبيع المعيب وقال البائع  
ما بعث هذا بل غيره فالقول قوله بخلاف خيار الشرط والروية من الخلاصة في  
الفصل الحادي عشر اذا اختلف المتعاقدان في اشتراط الخيار فالقول لمن يتكبر  
مع اليمين في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون  
القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل واذا اختلفا في مضي مدة الخيار فالقول  
لمنكوه لانها تصاد فاعلم ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما السقوط بمضي المدة فكان  
القول لمنكوه واذا اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي اقص الوقتين لان الاخر  
يدعي زيادة شرط عليه وهو يتكبر من بيعه الدرر في باب خيار الشرط جاز  
خيار الشرط للمتبايعين ولا حد لها ولا يغيرها الا ثلثة ايام لا اكثر وقال يجوز  
اذا سمي مدة معلومة وان اجاز من له الخيار بعد العقد الى اكثر من ثلثة ايام  
فيها جاز البيع من الدرر في باب خيار الشرط وفي باب خيار الروية منه ليس  
لخيار الروية وقت معلوم لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالتوقيت  
فيه زيادة على النص فسقي الى ان يوجد مبطل انتهى صحه الشراء والبيع لما لم  
يؤياه والاشارة الى المبيع او الى مكانه شرط الجواز والمشتري ان يردّه اذا  
راه وان رضى قبل ان يراه لان الخيار معلق بالروية لقوله عليه السلام

مطلوب اختلفا في مقدار الثمن  
او المبيع  
مطلوب اختلفا في الاجل او شرط  
الخيار او استيفاء بعض  
الثمن  
مطلوب القول للمقبض  
امينا او ضمينا  
مطلوب اختلفا في روية المبيع او عيبه  
مطلوب القول للبائع  
مطلوب القول للمشتري  
مطلوب رد المشتري  
غيرها بانها المشترة  
فالقول له  
مطلوب حال البائع ما بعث هذا بل  
غيره فالقول له  
مطلوب اختلفا في الخيار او الاجل  
فالقول لمنكوه  
مطلوب اختلفا في مضي مدة الخيار  
فالقول لمنكوه  
مطلوب اختلفا في قدر مدة الخيار  
فالقول لمن ادعى اقص الوقتين  
مطلوب مدة الخيار ثلثة ايام  
ليس الخيار الروية وقت معلوم  
مطلوب صحه الشراء والبيع  
مالم يراه



من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولو نسخجه قبل الروية صح فسخه في الاصل  
ويثبت الخيار مطلقا غير موقت بمدة مالم يوجد مبطلة هو الاصح من بيعه بالخيار  
خيار الروية وفيه ايضا ولا خيار للبائع مالم يره ولو اشترى ما رآه قاصدا الشرائه فلو  
رآه لا لعقد الشراء ثم اشتراه فله الخيار كما في الظهيرة عالمنا بانده مريته وقت الشراء  
فلو لم يعلم به له الخيار لعدم الرضاء كما في الهداية فلا خيار له لان العلم حاصل له بالروية  
السابعة على الوجه المذكور الا اذا تغير فمخير لان تلك الروية لم تقع معلنة  
باوصافه فكانه لم يره انتهى ولو اشترى ثوبا مملوفا قد رآه قبل وهو لا يعلم فله الخيار  
من بيعه جامع الفتاوى سئل صاحب المنع عن اشترى كنانا فوجد باطنه خلاف  
ظاهره فهل له الرد واجاب ان كان التفاوت اكثر من المعروف فله الرد كما في  
جواهر الفتاوى ظهر عيب مبيع الغائب عند القائي فوضعه عند عدل فذلك كان  
المهلان على المشتري الا اذا قضى بالرد في البائع كذا في الخلاصة من الدرر في باب  
خيار العيب ولو اشترى رجا وطاحونة يدخل من الآلات ما كان مصلحا بالبيت  
من غير ذكر الحجر الاسفل لانه مركب بالبناء والا على لا يدخل قياسا لانه غير مركب  
بالبناء ويدخل استحسانا من المحيط في باب حقوق المبيع وفي الحاشية اخذ من  
البزان ثوبا فقال اذهب به فان رضىته اشتريته فضاء من يده لا يضمن ولو قال  
ان رضىته اشتريته بمشرة كان مضمونا من انفع الوسائل المقبوض على سوم الشراء  
انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مستقي نص عليه الفقيه ابو الليث في بيع العيون  
فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته فذهب به فذلك لا يضمن  
وان قال ان رضىته اشتريته بمشرة فذهب به فذلك ضمن قيمته وعليه العتوى  
من الفتاوى الصغرى المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعليه وجه  
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز من بيع الاشياء رجل اخذ متاعا  
ليذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض يرده عليه فذلك في يده قال  
الفقيه الكبير لا يضمن لانه اخذه على وجه الامانة لا على وجه المساومة اذا اشترى  
متاعا على انه بالخيار وان اذهب به الى منزله فذلك في يده كان عليه قيمته من  
ضماهات القائم في باب البيوع لو قال البائع ابيعه خمسة عشر وقال المشتري لا اخذه  
الا بمشرة ان كان الثوب في يد المشتري فذهب به فهو خمسة عشر وان كان في يد  
البائع فدفعه اليه فهو بمشرة من الوجيز رجل دفع سلعة الى منادى لينادي عليها  
فطلبت منه بدراهم معلومة فوضعه عند الذي طلبه فقال ضاعت متى او قوت  
متى كان عليه قيمتها لانه اخذه على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على  
المنادي وهذا اذا كان ما ذونا بالدفع الى من يري شراؤه قبل البيع فان لم  
يكن ما ذونا بذلك كان ضامنا من الحاشية في البيوع المقبوض على سوم الشراء  
المضمون بتسميته الثمن اذا كان قيميا لا اعتبارا لغيرته يوم القبض او يوم الدفع  
من الاشياء في بيان ثمن المثل اشترى سلعة ولم يقبضها ولم تستلم الثمن الي

مطلة  
والاشارة الى المبيع والى الموط  
مطلة  
ولا خيار للبائع مالم يره  
مطلة  
اشترى ثوبا مملوفا قد رآه  
قبل  
مطلة  
اشترى كنانا فوجد باطنه خلاف  
ظاهره  
مطلة  
ظهر عيب مبيع الغائب  
مطلة  
اشترى رجا وطاحونة يدخل  
من الآلات  
مطلة  
احد من البزان ثوبا فضاء  
من يده  
مطلة  
المقبوض على سوم الشراء

مطلة  
دفع سلعة الى منادى لينادي

مطلة  
اشترى سلعة ولم يقبضها

البائع

البائع وسافر ثم التقيا في غير البلد الذي وقع فيه العقد وطلب البائع الثمن  
لا يجوز عليه دفعه مالم يحضره السلعة سواء كان لحملها مؤنة او لا وكذا الحكم لو كان  
المبيع غائبا عن بلد العقد وفي الفقيه عن برهان صاحب المحيط اشترى شيئا لم  
يره فليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الروية البائع اذا حال غير جماله على المشتري  
لا يبقى للبائع حصة الحبس ولو حال المشتري البائع على عزمه له كان للبائع حصة  
الحبس في ظاهر الرواية من بيعه شرح المنظومة لابن الوهبان ولو اشترى  
شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك ببغية الثمن او قال تركته  
ودعيت عندك لا يكون ذلك قبضا من بيعه الحاشية في فصل قبض المبيع لو ادع  
المشتري المبيع من البائع او اعاده منه او اجره لم يكن قابضا ولا يجب الاجر  
ولو ادع المشتري عند اجبتي او اعاده منه وامر البائع بالتسليم اليه يصير قابضا  
ولو امر البائع ان يؤجر من انسان يصير قابضا والاجر الذي يأخذه بحسب من  
الثمن ولو ارسل المشتري العبد في حاجة يصير قابضا من الوجيز في البيوع من  
ولو كان البيع باثنا فعقبى المشتري المبيع باذن البائع او بغير اذنه والتمن  
حال او مؤجل والمشتري خيار روية او عيب فاودعه البائع فذلك عند البائع  
ثم البيع ولو لم يره الثمن عند الكل من بيعه الحاشية في نسخ البيع بهيمة المبيع للبائع  
قبل قبضه من اقالة الدرر وفي المجامع الكبير المشتري في البيع الفاسد يصير  
بالخلية وذكر في الفتاوى وفي الساجدة وهي الشجرة التي تجلب من الهند في الطريق  
اذا اشترها وهو واقف عليها ولم يحركها فهو قبض ولو اشترى حنطة في بيت ودفع  
المفتاح وقال خلعت بينك وبينها فهو قبض وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا لا يكون  
قابضا اما لو باع دارا وهي غائبة فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها  
لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا لان الخلقة قامت مقام القبض عند  
التمن والفاصل بينهما ان كانت مجال يقدرا على اغلاقها كانت قريبة والاضعية  
وفي المحيط ان بالخلية يقع القبض وان كان المقصود عليه يبعد عنها قال  
شمس الامة الحلواني ذكر في النوادر ان الرجل اذا باع ضيعة وخلى بينها وبين  
المشتري ان كان يقرب من الضيعة يصير قابضا وان كان يبعد عنها لا يصير  
قابضا قال والناس عن اخافون فانهم يشترون الضيعة في السواد ويقرون  
بالسليم والقبض وذلك مما لا يصلح به القبض وكذا لو اشترى بقرا في الشرح  
فقال له البائع اذهب واقبض ان كان يري بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا  
ولو باع حلا في دن وخلى بينه وبين المشتري في دار نفسه وحمم المشتري على الدن فهو  
قبض من الخلاصة في الفصل التاسع عشر اشترى بقرا في الشرح فقال له البائع اذ  
واقبض ان كان يري بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا ولا فلا من بيع  
خزانة الفتاوى قلت ولو كان البقر في حضرة المشتري لكن لا يتمكن من قبضه  
لكونه وحشا هل يكون قابضا حتى لو هلك بهلك من ماله فظاهر كلامهم انه

مطلة  
اشترى شيئا فنقد بعض  
الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا

مطلة  
لو ادع المشتري المبيع من  
البائع واعاده منه او اجره

مطلة  
يبيع بهيمة المبيع للبائع  
قبل قبضه

مطلة  
المشتري في البيع الفاسد  
يصير قبضا بالخلية

مطلة  
لو باع دارا وهي غائبة فقال  
البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها

مطلة  
الخلية قامت مقام القبض  
اشترى بقرا في الشرح

مطلة  
لو كان البقر في حضرة المشتري  
لكن لا يتمكن من قبضه كونه



ان لم يتمكن له من قبضه بفروعه فلا يكون قابضا لمن اشترى فوسا في حطيرة  
فقال له بايعه سلمه اليك ففتح بابها مشترى ففروعه فلو امكنه اخذه بيده  
بفروعه فهو تسليم ولو لم يمكنه فليس بتسليم ذكره في بيع الغنية قال في الحانية  
وغيرها تسليم البائع الى المشتري ان يتخلى بينه وبين المبيع على وجه يتمكن من  
قبضه انتهى مشترى بوقال له بايعه كذا في غار بك فحاله بحضرة مشترى صار  
قابضا من بيع الغنية باع دارا غيبية وقال سلمتها اليك فقال مشترى  
قبضتها لم يكن قبضا ولو كانت قريبة كان قبضا والغريبة ما يقدر على اغلاقها  
والا فلا وكذا الهبة والصدقة تدار في بلدة اخرى باعها من آخر ولم يسلمها الا  
باللفظ فله المشتري ان يمنع من ادائها فلو لم يخرج وجه مع مشترى او يبعث  
وكيله الى بلدة اخرى فيقبض ثمنها ويسلمها قال بفتح هذه السلعة وسلمتها  
اليك فقال مشترى قبضتها لم يكن تسليمها حتى يسلم بعد قبول حيث يملك قبضتها  
اشترى ثوبا فامره بايعه بقبضه فلو امكنه قبضه بغير قيام صح تسليمه والا فلا  
من بيع الغنية ايضا ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها متاع قليل او كثير  
للبيع لم يكن ذلك تسليمها حتى يسلمها فارغة وان اودع المتاع عند المشتري  
واذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعا صح التسليم لان الكل في يد المشتري  
من بيع الحانية وكذا الوبايع ارضا فيها زرعه لم يصح تسليمها من بيع الغنية تسليم  
البائع الى المشتري ان يتخلى بينه وبين المبيع على وجه يتمكن من قبضه من غير حال  
حتى لو هلك قبل ان يقبضه حقيقة بهلك على المشتري وكذا لو خلى المشتري بين  
البائع وبين الثمن واجمعوا على ان التخلي في البيع الجائز قبض وفي بيع الفاسد  
روايتان والاصح انه قبض من خزانة الفتاوى وفيها قبض المفتاح قبض الدار  
اذا تم تبايعه فخر بلا كلفة والا فليس بقبض وفي كتاب الهبة من الدار بقبض  
مفتاح الدار بقبضها البائع اذا دفع المبيع الى من في عيال المشتري يصير قابضا حتى  
لو هلك لا ينفخ في البيع من بيع خزانة الفتاوى وفيها وفي النظم اربعة اشياء  
اذا امر المشتري البائع حتى فعل لا يصير المشتري قابضا ولا يفعل اذا امر ان يخلق  
شعرا بعد الناف لو امره بالحجامة الثالثة وامره بان يستقي دواء الرابع ان  
يامره بان يد اوى جرحه ويصير المشتري قابضا بعشرة منها لو امر بختان الجارية  
والغلام او الفصد او ان يبسط جرحه او ان يقطع عروق الفرس او كان المبيع  
مكتوبا فامره بان ينفذه فعلا او امره ان يحذوه او كان طعاما فامره بالطبخ او  
كان دارا فاجرها هذا مخالف لما ذكره من الوجوه من البائع وهو استأجر العاشر  
اذا كانت جارية فامر البائع ان يزوجها فزوجها ودخل بها ولو لم يدخل بها  
زوجها لا يصير قابضا استحسانا وان وطئها الزوج صار قابضا كذا في ضمانات  
الفاخر ومدوات المعيب وعوضه على البيع ولبسه واستعدا وركوبه في حابة  
رضاء ولو كان ركوبه للرد لا يكون رضاء من الدار في باب خيار العيب والمشتري

مطلوب  
باع دارا غيبية وقال سلمتها  
اليك فقال مشترى قبضتها  
لم يكن قبضا

مطلوب  
لو باع دارا وسلمها الى المشتري  
وقبضها لم يكن قبضا

مطلوب  
لو باع ارضا فيها زرعه لم  
يصح تسليمها

مطلوب  
القبض في البيع الجائز  
قبض

مطلوب  
قبض المفتاح قبض الدار

مطلوب  
اربعة اشياء اذا امر المشتري  
البائع حتى فعل لا يصير المشتري  
قابضا

مطلوب  
مدوات المعيب  
وعوضه على البيع ولبسه

وجد

وجد في مشترى عيبا نقص ثمنه عند التجار رده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه  
واخذ نقصانه من صدر الشريعة في البيع وفي طرح الطحاوي هلاك المعقود  
عليه قبل القبض ان كان بافاة سماوية او بفعل البائع او بفعل المعقود عليه  
بان كان المعقود عليه حيوانا فقتل نفسه فان البيع يبطل في هذا كله ولو  
استهلكه المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا او بشروط الخيار للمشتري  
وان كان قد استهلكه المشتري والبيع بشروط الخيار للبائع او كان البيع فاسدا  
لزمه ضمان مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان من زوات القيم وان هلك بفعل  
الاجنبى فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وعاد المبيع الى ملك البائع وفي  
الحاي المثل في المثل والقيمة في غير المثل ثم ينظر ان كان الضمان من جنس الثمن  
وفي فضل عن الثمن لا يطيب له وان كان من خلاف جنس الثمن بطيب له  
ولو اختار المشتري البيع واتبع الحاي بال ضمان فله ذلك وعليه الثمن للبائع  
ثم ان كان الثمن من جنس الضمان لا يطيب له الفضل وان كان من خلاف  
جنس طاب له الفضل من الخلاصة في الفصل الثاني عشر اذا اختلف المتبايعان  
في الصحة والبطالان فالقول لمدي البطلان كما في البرازية وفي الصحة والفساد  
فالقول لمدي الصحة كذا في الحانية والذهبية الا في مسألة في اقاله فتح القدير  
وهو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع  
الا قاله فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد من بيع الاشياء اجتمعت  
بينة الاكراه على البيع وبينة الطوع روى عن اب يوسف ان بينة الاكراه ولو  
ولوا قام احدهما على ادخال شرط فاسد في العقد والآخر على عدمه فبينة الفساد  
الفساد ولو وكذا ان ادعى احدهما اقرار ابيدي كذا طابعا والآخر مكوها فالقول  
لمدي الطوعية وبينة لمن يدعى الكراهية من الخلاصة اذا تعارضت بينة  
الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه او في البيع والاجارة الصلح والاقوار  
وعند عدم البيان فالقول لمدي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده  
فالقول لمدي الصحة واذا اختلف المتبايعان في صحة البيع في مسألة  
ما اذا كان المبيع عبدا تخلف كل منهما على صدق دعواه فلا يخالف ولا فسخ  
ويلزم البيع ولا يعتق واليه من على المشتري كما في الوقفات من قضاء الاشياء  
وفي اجناس الناطقي اذا اشترى نصيب احد الشريكين من البناء دون الاخر  
لم يجوز ذكره في الصغرى بناء بين رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبى بغير  
اذن شريكه لم يجوز وكذلك الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز وفي شريح  
الطحاوي احد الورثة اذا باع شيئا من التركة ينظر ان باع نصيبه من كل  
شيء والمشتري يعلم نصيبه يجوز وان باع شيئا مقينا لا يجوز لانه يجهل ان  
لا يقع هذا في نصيبه قال صاحب المحيط ومعنى قوله لا يجوز لا يجوز البيع وكل  
ذلك الشيء اما في نصيبه فيجوز من الفصول العادية وفي المحيط لا يجوز بيع احد

مطلوب  
لو اشترى وجد في مشترى عيبا

مطلوب

مطلوب  
هلاك المعقود عليه قبل القبض

مطلوب  
اختلف المتبايعان في الصحة  
والبطالان

مطلوب  
اجتمعت بينة الاكراه والطوع

مطلوب  
اذا تعارضت بينة الطوع مع  
بينة الاكراه

مطلوب  
اذا اختلف المتبايعان في صحة  
وفساد البيع في مسألة ما

مطلوب  
اذا اشترى نصيب احد الشريكين  
من البناء

مطلوب  
احد الورثة اذا باع شيئا  
من التركة



الورثة في كل الشركة اما في نصيبه فيجوز وانفقوا على جواز بيع السباع وفي الخلاصة  
بيع المشاع واعادة المشاع جاز من شركة المتخ بيع المشاع جاز لا رهنه بيع المشاع  
جاز ولا رهنه بيع المتصل بغيره جاز لا رهنه وبيع المعلق عنقه بشرط قبل وجوده  
في غير المدبر جاز لا رهنه كذا في شرح الاقطع من رهن الاشياء في الفقه الثاني  
وان شري اثنان شتا وغاب واحد منها فللمحاضر دفع ثمنه وقبضه اي قبض شريكه  
المبيع كله وله ايضا حصة اي حصة المبيع عن شريكه اذا حضر حتى ينقد شريكه الثمن  
عند اي حصة ومحمد رحمه الله من بيع المتخ في باب المفروقات اشترى شتا وقبضه  
وما ت مفسلا قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة للموعد من بيع الدرر والفور باع  
ما اليتم اوضيعة والمشتري مفسل بطل ثلثة ايام فان نقد والا فسخ وان اكلو  
المشتري الشراء والعين في يد المشتري برفع الوصى الاموال الغاضى فيقول ان كان  
بيتكما بيع فقد فسخت من وصايا المتخ في باب الوصى وفي فتاوى الدينا رتي  
رجل دخل منزل انسان باذنه واخذ اناه لينظر اليه فوقع وانكسر لا يضمن وان  
اخذ بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في السوق الذي يباع فيه الا ناء فاخذ اناه  
بغير اذن مالكه فسقط وانكسر ضمن رجل ساوم رجلا يشتريه من صاحبه فقال  
ارني قدحك هذا فدفعه اليه ينظر فيه فوقع منه على الاقداح فانكسر القدر واقلع  
آخر الاضمان عليه في القدر الذي ساومه ويضمن الاقداح من لسان الحكماء رجل  
استباع قوسا فقال له البايع هذا القوس ثمرة فانكسر يضمن قيمته وان مده باذن  
البايع وان قال له البايع وان انكسر فلا ضمان عليك يضمن ايضا من خزائن الفتاوى  
**باب البيع الفاسد والباطل** رجل باع دارا وشوط الغناء في بيع الدار  
فسد البيع لان البايع لا يملك الغناء فلا يملكه المشتري باع ارضا عا ان فيها  
كذا وكذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخبر المشتري ان شاء اخذها  
بجميع الثمن وان شاء تركها لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعه ولا يكون له قسط من  
الثمن وكذا باع دارا عا ان فيها كذا وكذا بيتا فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع  
ويخبر المشتري عا هذا الوجه ولو باع ارضا عا ان فيها كذا وكذا نخلة عليها ثمارها فباع  
الكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة فسد البيع لان الثمرة قسط من الثمن من بيع  
الحائنية رجل اشترى مصحفا عا انه جامع فاذا فيه اية او ايتان ساوقة كان له ان  
يرده من الحائنية في فصل في العيوب وفي المشتري اذا اشترى مصحفا فوجد في حروفه  
سقطا او اشترا عا انه منقوط بالخط فوجد في نقطه سقطا فهذا عيب يرد به واذا  
اشترى مصحفا عا انه جامع فاذا فيه ايتان ساقتان او اية فهذا عيب يرد به  
من ثمة الفتاوى ولا يجوز بيع زيت عا ان يورده بظرفه ويطلع عنه بكل ظرف  
كذا رطلا اي لم يجز البيع بهذا الشرط لانه شرط لا يقتضيه العقد فيفسده فان  
مقتضاه ان يطلع عند وزن الظرف ما يوجد وعسى ان يكون وزنه اقل من  
ذلك او اكثر فشرط مقدار معين مخالف لمقتضاه بخلاف شرط طرحة وزن الظرف

عنه

بيع المشاع واعادة  
المشاع جاز

اشترى شتا وقبضه وان  
مفسلا قبل نقد ثمنه فالبايع  
اسوة للموعد

بايع مال الغير اوضيعة والمشتري  
مفسل بطل ثلثة ايام

رجل دخل منزل انسان باذنه  
واخذ اناه

رجل استباع قوسا  
فقال البايع مد القوس

شوط الغناء في بيع الدار  
فسد

وجد ما اشتراه ناقصا  
اشترى مصحفا

لا يجوز بيع زيت عا ان  
يورده بظرفه

عنه فانه يجوز لكونه موافقا لمقتضاه ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره  
فالقول للمشتري يعني لوردة المشتري الزنن فوزن فجاء عشرة اوطال فقال البايع  
الزنن غيبه هذا وهو خمسة اوطال فالقول للمشتري لان هذا الاختلاف امان  
يعتمده في تغيير الزنن المقبوض او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض  
والقول قول القابض ضمينا كالغاصب او امينا كالمودع وان كان الثاني فهو  
في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه يتكرر الزيادة والقول  
للموعد مع يمينه واذا برهن البايع قبلنا بيته من بيع المتخ وفي التنف  
ذكره جملة البيوع الفاسدة بيع المضطر قال وهو ان يضطر الرجل الى اطعام  
او شراب اوليائه او غيرهما ولا يبيعها البايع الا بالكثير من ثمنها بكثير وكذا في  
الشراء منه انتهى الاصل انه اذا بيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
مع طوق من فضة بفضة وبيع سيف محلي بفضة بفضة لا بد ان يرد الثمن  
على المقدار المضموم اليه فان كان الثمن مثله او اقل ولا يردى واختلف المقومون  
في ذلك لا يجوز البيع للربا حقيقة كما في فتح القدير وكذا الوبايع زيتونا على اشجاره  
بزيت صاف معلوم قدره لا يجوز البيع الا ان يعلم ان الزيت الصافي اكثر من  
الزيت الذي يخرج من الزيتون كما في الهداية وكذا الوبايع حنطة في سبيلها  
بحنطة صافية ان وجدت المماثلة في البيع والا فلا يصح اذ لم يكن لثمنها قيمة  
وان كان لثمنها قيمة فلا يصح البيع ايضا الا ان يعلم ان الحنطة الصافية اكثر  
من الحنطة التي في سبيلها كما صرح به شيخنا في جوه من بيع المتخ لا يصح البيع  
الى النوروز والمهرجان وهو الخريف والصوم النصارى وفطر اليهود اذ لم  
يعرف المتبايعان خصوص اليوم لجرالة الاجل فاذا عرفا جاز بخلاف فطر  
النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدته بالايام معلومة وهي خمسون يوما  
ذكره التمرقاشي ولا يصح البيع الى قدوم الحاج والحصاد والدياس والعطاف  
وهو قطع الغنم والجواز وهو قطع ثمر النخل والصوف ويجوز الكفالة الى  
هذه الاوقات لان الجرالة البسيطة متعملة في الكفالة وصح البيع ان اسقط  
الاجل قبل حلوله من الدرر في باب البيع الفاسد باع جارية ببيعافا فسد القول  
عند المشتري من غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري يرد قيمتها ويرد الولد  
ايضا لانها لو كانت قايمة يرد لها ويرد ولدها وكذا اذا هلك يرد قيمتها لان  
القيمة قامت مقام الامم وكذا الواكسب اكتسب باع عند المشتري يرد لها مع الكسب  
من الحائنية قلت ولو مات ولدها عند المشتري هل لبايعه ان يضمنه قيمته فليس  
له ذلك لانه امانة كذا وايد المعصوب فلا يضمن المشتري كالغاصب الا بالقد  
او المنع بعد الطلب والدابة كالجارية وولد الدابة كولد الجارية في هذا الحكم  
انتهى وفي الجواز والواجب ولو اسقط من له الاجل وهو المشتري الاجل المفسد للبيع  
قبل الحصاد والدياس والعطاف وقدوم الحاج انقلب صحيحا لان الفساد

اختلاف نفس الظرف

بيع المضطر من البيع  
الفاسد

بيع نقد مع غيره بنقد من  
جنبه

لواضع حنطة في سبيلها  
بحنطة صافية



كان للمنازعة وقد ارتفع قبل نقره انتهى ولو باع مطلقا ثم أجل الثمن الزهني به  
الافاق صحح البيع والتأجيل لان هذا تأجيل الدين والجلالة في الدين متحملة  
من الدرر والغور في باب البيع الفاسد والمكليات هي المكليات والموزونة  
والاعداد المتعارفة من جامع الفصولين وحكم البيع الفاسد ان المشتري اذا  
قبض المبيع برضى بائعه صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بحضوره ولم  
ينزه ملكه ولزمه اي ان هلك المقبوض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة وهو  
الذي يماثل صورة ومعرفة ان كان الهالك مثليا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان  
كان الهالك قيميا لانه مضمون بالعقب كالعقب ويعتبر قيمته يوم القبض وان  
زادت قيمته في يده وانلغ لانه دخل في ضمانه بالعقب فلا يتغير كالعقب كذا في  
الكاف ويجب على كل منهما اي المتبايعين لم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ  
واللام بفقد الجواز ففسخ قبل القبض دفعا للفساد وكذا ابعده اي بعد القبض  
هادام اي المبيع في يد المشتري فان باعه اي باع المشتري شراء فاسدا ما قبضه  
او وهبه وسلم او اعتقه نفذ بيعه وهبه واعتاقه لانه لما ملكه بالتصرف فيه فلا يتصور  
الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالتصرف النافذ فعليه قيمة لما قرانه مضمون بالعقب  
كالعقب والكتابة والرهن كالباع لانها لا زمان فثبت عجزه عن رد العين فيلزمه  
القيمة الا ان حو الاسترداد يعود بعجز المالك وفك الرهن لزوال المانع قبل  
تحول الحق الى القيمة كذا في الكاف ولا يشترط القضاء في فسخ الفاسد ولا يبطل حق  
الفسخ بموت احدهما اي احدهما الباع والمشتري وبه يفرض كذا في الخلاصة ولا يأخذ  
اي لا يأخذ المبيع بائعه بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لان المبيع مقابل به فيصير محبوسا  
به كالرهن فان مات اي الباع فالمشتري احو بهما اشتراه حتى يأخذ ثمنه لانه مقدم  
عليه في حيوة وكذا عا ورثة وغرمائه بعد وفاته كالموتى ثم ان كانت دراهم  
الثلث قائمة ياخذها بعينها لانها تتعين في البيع الفاسد في الاصح وان كانت ستمائة  
اخذ مثلها لان الدراهم مثلية ان الدراهم والدنانير لا تتعينان في البيع الصحيح  
وان عينا معنى اذا علق العاقدان درهما مثلا ثم اراد المشتري تبديله بدراهم اخرى  
جاز عندنا ولا يسمع نزاع الباع وعند الشافعي تتعينان بالتعين حتى لا يجوز تبديله  
باخر وتعينان في البيع الفاسد من الاصل ولا يتعينان فيما يتنقض بعد الصحة  
كما اذا باع عبد او هلك قبل التسليم فالثلث المقبوض لا يتعين في رواية وهو  
الاصح وصورة البيع الفاسد ما اذا باع عبد او قبض الثمن فظهر انه ثمن الحر او  
باع جارية وظهر انهما ام ولده يتعين دراهم الثمن للرد لان هذا القبض حكم  
العقب كلها من بيع الدرر والغور رجل باع سلعة بالف درهم على ان يعطيه  
على المتعارفين ان كان ذلك شرطا في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطا  
في البيع بل ذكر بعد البيع كان للبائع ان ياخذ الثمن جملة كذا في الحاشية من  
جامع الفتاوى في اول مسائل البيع الفاسد ولو باع عبد اعلم ان يستخدمه الباع

وقال في البيع الفاسد ان المشتري اذا قبضه ففسخ البيع

في القربة او الدار لا يجوز من مبيعين

شهر

شهر او دار اعلم ان يسكنها او علم ان يسكنها او علم ان يقرضه المشتري دراهم  
او علم ان يهدي له هدية فالبيع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة  
لا احد المتعاقدين ولانه لو كان للخدمة والسكنى يقابلها شيء من الثمن فيكون  
اجارة في بيع ولو كان لا يقابلها شيء يكون عارية قد نهى النبي عليه السلام عن  
صفقتين في صفقة ونهى عن بيع وشراء وعن شوطين من بيع الجوهرة للامام  
الحداذي في البيع الفاسد وانما قال اعلم ان يستخدمه الباع شهر لان الخيار اذا  
كان ثلثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام وهذا مثال لشرط لا يقتضيه  
العقد وفيه نفع للبائع وكذا الاصح البيع بشرط ان يدبره المشتري او يكاتبه  
او يستولدها ولا يخرج القربى عبد اكان او امة عن ملكه هذا مثال لشرط لا يقتضيه  
العقد وفيه نفع للمبيع وهو يستحقه ويصح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك  
للمشتري ولا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها  
ليست باصل للنفع من الدرر والغور في باب البيع الفاسد لو قال بعثك هذا على  
الف وعلم ان تقضى مائة لا يفسد لانه لا يصير شرطا يحكم الوار والبيع بالشرط  
ان كان بكلمة علم فان كان الشرط بما يقتضيه العقد صح البيع ولو كان مما يحالف  
مقتضى العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين فسد البيع ولو كان بكلمة ان كقوله  
ان كان كذا بطل البيع سواء كان خيارا او نافعا وكيف ما كان الا في صورة  
واحدة وهي ان يقول بعث ان رضى فلان به ويجوز خياره له اذا وقت ثلثة  
ايام من بيع البراذنية سئل صاحب المنع عن البيع بانضمام القرض واجاب اذا  
جعل القرض شرطا في صلب عند البيع يكون فاسدا ويجب فسخه وقيمة المبيع يوم  
قبضه لا الثمن المسمى والله اعلم وفي صلح النوازل سئل ابو بكر الاسكافي رحمه الله  
عن رجل اشترى طائوسا الى النيروز وحمله الى منزله فوجده مريضا فاخبر الباع  
ودفع اليه فلم يقبله فحمله الى منزله فمات ليس علم المشتري شيء من الثمن قال لان  
البيع فاسد لكن غصب شيئا ثم حمله الى المفصوب منه واني ان يقبله من الغاصب  
فحمله الى منزله فضاغ عنده لا يضمن ثم قال كان ابو نصر يقول اذا كان البيع فاسدا  
بلا اختلاف يبرأ من الضمان سواء قبل او لم يقبل وان كان فاسدا ولم يتفقوا  
عليه لم يبرأ الا بقبول الباع او بقضاء القاضي قال الفقيه ابو الليث ان كان  
الباع والمشتري يعرفان الوقت الذي بقي الى النيروز فالبيع جائز من بيع  
الخلاصة وفي القنية رده المشتري لفساد البيع فلم يقبله فاعادته المشتري  
الى منزله فملك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وفقده ابن سلام بان يكون  
فساد البيع متفقا عليه فان كان مختلفا فيه لا يبرأ الا بقبوله او قضاء القاضي  
وقال ابو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين انتهى كل مبيع بيعا فاسدا اذا رده المشتري  
على الباع بهبة او صدقة او وجه من الوجوه كالوديعة والاعارة والاجارة  
والعقب ودفع في يد الباع فهو مشاركة للبيع وبرئ المشتري من ضمانه من بيع

مشاركته



الجامع الصغير ولو قال انه لم انقذ الثمن في اربعة ايام فلا بيع بيننا فالبيع قائم  
 اذ شرط فوق الثلث ففسد ولو قال ان ثلثة ايام اجزأ ذلك البيع وقال زفر لا  
 لا يجوز من شرح الجمع في البيوع ولو قال بعثك بالف درهم فان لم تأسني بالثمن  
 الى سنة فلا بيع بيني وبينك هذا فاسد وان شرط المارعة ايام لا يجوز فلو قال  
 الى ثلثة ايام جاز استحسانا من بيع الخلاصة وفي المحيط لا يجوز بيع ارض ككلاء  
 لان المسلمين شكا في كالماء والنار رواه احمد وابودود ورواه ابن ماجه  
 من حديث ابن عباس وزاد فيه وعنه حرام ولا يجوز بيع الاراضي الامتوية لانها  
 عوار في ايدي الرعايا ولا تصير ملكا لاحد الا اذا ملكها الامام اليه ذكوه الامام  
 البرزقي في فتاواه وفي خزائن الفتاوى ولو باع الامام هذه الارض جاز وان  
 اجاز جاز وهو لا لا يملكون البيع لانهم قاموا مقام الملاك في المارعة واعطاء  
 الخراج لا غير من بيع المخرج لا يبيع بيع الزرع قبل صيرورته بقللا لانه ليس  
 بمنشعب به وقايح للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانفراذه  
 وان باع على ان يتحرك حتى يدرك لم يجوز وكذا الوطبة والبقول وبعد صيرورته  
 بقللا يصح البيع ان شرط تخلية ارض البعل بان يقطعه او يرسل عليه دابته  
 فتاكله ثم يبيع لان الشرط بمقتضى العقد فلا يفسده ويجوز بيع حصته من  
 شريكه مطلقا اي سواء بلغ او ان الحصاد اولا ومن غيره بغير اذنه ان لم  
 يفسخ الى الحصاد فانه ينقلب الى الجواز كما اذا باع المخرج في السقف ولم  
 يفسخ حتى اخرجه وسلمه ولو كان الارض والزرع مشتركين فباع نصف الارض  
 مع نصف الزرع من شركه او اجبتي بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري مقام  
 البائع ثم بيع نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع  
 حق القرار فيه بان زرع في ملك نفسه اما اذا كان متعديا في المزارعة كالفاسد  
 فجاز بيع نصف الزرع كذا في الخلاصة كذا منفرد باع كله اي جاز بيع المنفردان  
 شرطا تخلية المشتري ارض البعل وان لم يشترط ذلك فسد البيع وينقلب الى  
 الصحة ان لم يفسخ الى الحصاد اذع يرتفع الفساد كالشريك ان لم يفسخ الى الحصاد  
 اذع يرتفع الفساد وصح بيع ثمرة وان لم يبد وصلاها لانها مل متقوم حال او ما  
 ولزم على المشتري قطرها اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع بشرط بقاءها على  
 الشجر حال البيع يفسده لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري من بيع  
 الدرر سئل صاحب المخرج عن رجل اشترى من آخر ثمرة كرمه بفضه موجود وبعضه  
 لم يبرز فهل يفسخ هذا البيع ام لا واجاب لا يفسخ هذا البيع كما هو ظاهر الرواية قال  
 شمس الائمة السوسني وهو الاجم كما في شرح الكنز وبه صرح الهادي في فصوله  
 لكن افتى شيخنا زين بن نجيم بفسخه وقال نعم يجوز البيع ويجعل الموجود  
 اصلا في البيع ويحدث تبعها شريفا لا امر على الناس وافق به بعض المشايخ  
 ايضا اذا كان الموجود اكثر من المفقود والله اعلم باع نرك كرم وهو حرم جاز  
 حصرم  
 اشترى

لا يجوز بيع الارض  
 الامتوية لانها عوار في  
 ايدي الرعايا

مطلوب  
 لا يبيع بيع الزرع قبل  
 صيرورته بقللا

اشترى انزال كرم وبعضه انزال في وبعضها نضج فلو كان كل نوع بعضه نيا وبعضه  
 نضجا جاز ولو كان بعض الانواع نيا وبعضها نضجا كخوخ وكشوي الخوخ وفيها  
 خوخ في لا يفسد البيع وكذا الكشمري باع ثمارا قبل ان يدرك ان كان الثمار  
 حصرما او تغا جاز ببيع ولو كان خوخا او كشري او خوخ لم يجز بيعها الا اذا  
 ادرك بعضها فيجوز في مدرك وفي تلك الشجرة لو لم يشترط الترك عليها  
 كما قال ابو يوسف في بيع فيلق بعضه دود ولم يصير فيلقا جاز ببيع كل كرم  
 بين اثنين باع احدهما حصته نرك وهو حصرم لم يجز باع شجر بطيخ قبل خروجه  
 المخرج فقال ابن خلدون ان توافر حرم يجوز ويقع البيع على شجر بطيخ وما يخرج من  
 خرج يخرج على ملكه مبطنحة الا ان باع احدهما حصته من ثالث لم يجز فينبغي  
 ان يشترى كل مبطنحة منهما ثم يفسخ البيع في نضجها اراد ان يشترى مبطنحة على  
 وجه يفتح ينبغي ان يشترى الحشيش وشجرة بطيخ ببعض ثمن ويستاجر الارض  
 بثمن اياها معلومة فيقدم الشري فملك ما يجده بعد ذلك هذه الجملة من بيع  
 القنية في الفصل الخامس ولو باع نرك الكرم بشرط الترك لا يجوز ولو باع  
 نصف الكرم مشاعا ولم يدرك لم يجز الا من الشريك والمخيلة فيه ان يبيع  
 الكل ثم يفسخ في نصفه ولو اشترى الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكرا جاز  
 وله حصته من الثمن وان لم يجز البيع ولو اشترى اوراق التوت على ان  
 يأخذ شيئا فشيئا لم يجز وان لم يذكر شيئا فشيئا فان اخذه في اليوم كله جاز  
 وان مضى يوم فسد والمخيلة ان يشترى الشجر وباخذ الاوراق ثم يبيع الشجر  
 من البائع من جامع الفتاوى في مسائل البيع الفاسد ولو اشترى اوراق  
 بلا غصن فله الرجوع بالثمن وبيع ثمار شجر على هذا قلت يفرم من هذا لو اشترى  
 اوراق التوت بفصن جاز من بيع القنية في الفصل الخامس واذا سمي شيئا  
 واسما الى حلا فجنسه كما اذا سمي يا فوتا واسما الى زجاج فالبيع باطل  
 لكونه بيع المعدوم واختلفوا فيما اذا سمي هروبا واسما الى مرقى قيل باطل  
 فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الحاشية من بيع الاشباه في الفن الثاني  
 في البيع الباطل لا يفيد الملك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري يكون  
 امانة عند بعض المشايخ لان العقد غير معتبر فنبغي القبض باذن المالك وعند  
 البعض يكون مضمونا لانه لا يكون ادنى حالا من المقبوض على سوم الشراء  
 وقيل الاول قول ابي حنيفة والثاني قولها ذكره في الهداية وفيها ايضا وان  
 ماتت ام الولد او المدبرة في يد المشتري فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة والاعلي  
 قيمتها وهو رواية عنه والفاقد يفيد الملك عند القبض ويكون المبيع في  
 مضمونا في يد المشتري فيه يلزم مثله ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا  
 ضمانات الفاعل في مسائل البيوع مسائل الاقالة وموانعها هي رفع البيع  
 ونه الجوهرة هي رفع العقد وهو تعريف للاتم من اقالة البيع والا جازت

لا يجوز اشترى



وعونها وفي شرح الكنز هي فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات العقد  
من اقالة المخر وفي البرازية تقابلا فابوح العبد من يد المشتري وعجز عن  
تسليمه تبطل الاقالة واشتراط ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت عاد  
المبيع قيد بالهلاك لانه لو باع صابونا رطباً ثم تقابلا بعد ما جف فنفق وزنه  
لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق من باب اقالة البحر الرايق اشترى  
ارضاً مع الزرع وادرك في يده ثم تقابلا لا يجوز الاقالة لان العقد ورد على  
الفصل دون الحنطة ولو حصد الزرع ثم تقابلا في الاقالة في الارض يتجزأ من  
التمن من اقالة الغنية فلو اشترى ارضاً فيها اشجار فقطعت ثم تقابلا تحت الاقالة  
بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار وقسم الاشجار المقطوعة للمشتري هذا  
اذ اعلم البائع بقطوعها فان لم يعلم به وقت الاقالة خيران شاء اخذها جميع  
التمن وان شاء تركها وقد صرح الزيلعي بان الاقالة ترة بالعيب من باب  
اقالة البحر الرايق وما يمنع الرد في البيع الفاسد والرد بالعيب يمنع الاقالة  
رجل باع من آخر كوما وسلمه اليه فاكل المشتري نول سنة ثم تقابلا لا تصح  
وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلك الاجنبى من الخلاصة  
في باب الاقالة مانع الرد في بيع الفاسد وفي المعيب مانع من الاقالة اشترى  
كوما فاكل ثمرة واطلع على عيب او بقرة وشرب لبنها واطلع على عيب يرجع  
المشتري بنقصان العيب ولا يرد وان رضى به البائع وانه مشكل وفي الديار  
لا يملك الرد وان رضى البائع ولا الاقالة ايضا الا ان يزيد البائع في الثمن  
شيئاً ويرد المشتري الحديقة والبقرة على البائع فيكون بمنزلة بيع جديد من  
البرازية في نوع ما يمنع الرد بالعيب اعلم ان الزيادة نوعان منفصلة و  
ومتصلة وكل منهما على نوعين متولدة من المبيع وغير متولدة منه فالمتصلة  
الغير المتولدة كالصنع وما اشبهه وانما يمنع الرد بالعيب بالاتفاق سواء  
قال البائع انا قبله كذلك او لم يقل والمتصلة المتولدة من المبيع كالسمن  
والجمال وانجلاء البياض وانما لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وان ابي  
المستري الرد واراد الرجوع بالنقصان وقال البائع لا املكه ولكن رد على  
المبيع لا رد عليك الثمن ففي قوله ليس له ذلك وقال محمد له ذلك والمنفصلة  
كالولد والتم وما هو في معناها كالارض والعقر وانما يمنع الرد بالعيب ويرجع  
بالنقصان وكذا يمنع الفسخ اعنى الاقالة بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة  
الغير المتولدة كالسب والفلة وانما لا يمنع الرد والفسخ بسائر اسبابه من  
العادية قلت وبهذا كله علم ان الزيادة المتصلة الغير المتولدة من المبيع كالصنع  
وعونه تمنع الرد بالعيب والفسخ اي الاقالة بسائر اسباب الفسخ والزيادة المنفصلة  
الغير المتولدة كالسب والفلة لا تمنع الرد ولا الاقالة بالاتفاق والزيادة المتصلة  
المتولدة منه كالسمن والجمال وانجلاء البياض لا تمنع الرد بالعيب والاقالة عندها  
وتجيز

رطب ثم تقابلا

وتجيز المشتري بين قبوله بجمع الثمن او رده قال محمد تمنع الرد والفسخ فله  
ان يرجع بنقصان العيب على البائع واما الزيادة المنفصلة المتولدة منه كالولد  
والتم وما هو بمعناها كالارض والعقر فانها تمنع الرد بالعيب ويرجع المشتري  
بالنقصان وكذا يمنع الفسخ اي الاقالة بسائر اسباب الفسخ انتهى سئل صاحب  
المخر عن رجل اشترى من اخو ابيه ارضاً فيها ما اراد ثم تقابلا هل يقع الاقالة  
ام لا واذا صححت هل للمشتري ان يرجع بقيمة ما بنى فيها على البائع ام ليس له ذلك  
واجاب لا يقع الاقالة لان البناء زيادة متصلة غير متولدة فانها تمنع الرد  
بالعيب وكذا تمنع الاقالة اذا ما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وعلى قول من قال  
انها باع جديد فليس للمشتري الرجوع بشيء على البائع فيها تقع الاقالة كما اذا  
اخذ المشتري بيتاً من الخشب فانه لا يكون في حكم البناء اذا اتصاله ليس كالبناء  
البناء والصنع وصح على قول من قال انها فسخ فله رفع ما اراد ان لم يضر الوقع بالبناء  
القديم وان يضمن البائع قيمة الزيادة للمشتري من غير ان يعطيه اجر العامل  
لان الزيادة مال معلوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد ولم يوجد كما في الخلاصة قال  
في النهاية الخلاف فيها اذ ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ المغاسمة والمشاركة  
لا يجعل بيعاً اتفاقاً وفي السراج الوضاح اما اذا كانت الاقالة بلفظ البيع  
كانت بيعاً اجماعاً كما اذا قال للبائع يضمن ما اشتريت فقال يمت كانت بيعاً  
هذا اذا تقابلا بعد القبض وان كانت قبل قبض المشتري المبيع فهي فسخ في  
حق الكل في غير المقار لتعذر جعل الاقالة بيعاً ذكره الزيلعي وبما نقل من النهاية  
صريح في البحر الرايق انتهى اشترى عبداً فقطعت يده فاخذ ارضاً ثم تقابلا صححت  
الاقالة ولزم بجمع الثمن ولا شيء للبائع من ارضه اليه اذا علم وقت الاقالة  
انه قطع يده واخذ ارضاً وان لم يعلم يتجوز بيع الاخذ بجمع الثمن وبني التوك  
من الغنية كذا في المنع قلت وقدمت انفا ان الاقالة تترك بالعيب الحادث عند  
المشتري ذكره الزيلعي **باب الاستحقاق** واستحقاق بدل المبيع بوجوب  
الرجوع بعين المبيع قائماً وبقيته هالكاً من جامع الفصولين في الفصل السادس  
عشر رجل اشترى اوقية من ابي بنى فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع  
على البائع بالتمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع عليه ايضا بقيمة البناء مبنياً  
غير منقوض يوم يسلم البناء الى البائع وان كان المشتري بنى بالحق والآخر  
والسابع والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع فان كان  
المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماناً حتى حلوا البناء  
وتغير وانهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع الا بقيمة  
يوم يسلم البناء الى البائع وان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب وصح  
اخذ الدار وامر المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غاب وهو غائب  
قال ابو حنيفة لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المشتري



وان خفي البايع عندهم المشتري لا يرجع على المشتري على البايع بقيمة البناء وانما يرجع  
اذا كانت البناء قائما فيسلم المشتري البناء الى البايع ويهدم البايع ويأخذ النقص  
واما اذا هدمه المشتري فلا شيء له على البايع فان حضر البايع وقد هدم المشتري  
بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري ان يأخذ البايع بقيمة ما بقي من البناء  
قائما ويسلم اليه فيهدم البايع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري ينقص كله  
ويكون النقص له ولا يرجع بشئ وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف في ظاهر  
الرواية روي محمد بن ابي حنيفة وهو قول الحسن ان القضي يبعث من يقوم البناء  
ثم يقول للمشتري انقصه واحفظ النقص واذا ظفرت بالبايع سلم النقص اليه  
ونقص لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا انقص البناء على  
البايع وسلم النقص اليه له ان يرجع على البايع بالثمن وقيمة البناء مبنيا وان لم  
يسلم النقص الى البايع لا يرجع الا بالثمن وهذا اقرب الى النظر من بيع العائنة  
في مسائل الفرو من كتاب البيوع رجل اشترى دارا وبني فيها وغاب ثم ان البايع  
باعها من انسان آخر ونقص الثاني بناء الاول وبني فيها ثم جاء الاول واستخفا  
لا يعلمون بني الثاني بالادب هي ملكه يضمن المشتري الثاني للاول قيمة اهل البناء  
العام والنقص للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان اسر ملكه  
وان بني بنقص الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا وللمشتري الاول ان يسلك  
البناء لانه لا يمكن رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة  
في ذلك اعطاه قيمة الزيادة من غير ان يعصيه اهل العامل لان الزيادة غير  
مال متقوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد من بيع الخلاصة كل من بني في دار غيره  
بامره يكون البناء لصاحب الدار ويرجع عليه بما انفق ولو بني بغير اموه للبايع  
ان يرفع الا ان يرضه من يمنع من حيطان البرازية كذا في جامع الفصولين قلت  
قوله يمنع يفيد كون البناء من ضيق ماله بل يترقب الى تخلصه كما في الوقف فاعتم  
به فانه فرد ولو كان في مكان الدار ارض وتنقص بقلع البناء او الفراس فلما كان  
ان يضمن له قيمته ما مقلوعا فليكن الدار كالارض هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر  
من قيمة البناء او الفراس واذا عكس فللغاصب ان يضمن قيمة الساحة فيأخذها  
كسائر الدار والفرد وذا الميل الى قول الخلاصة فان كانت قيمة الساحة والبناء  
سواء فان اصطحا على شئ جاز وان تنازع باياع البناء مع ارضه عليها ويقسم الثمن  
بينهما على قدر مالهما كما في الخانية انتهى سئل صاحب المنح عن رجل باع دارا من رجلين  
فاقتسم المشتريان ولا يدري اتي البيعين سبق قبل يكون البيع بينهما ام لا وهل  
لوقال البايع بعت من فلان او لا يقبل قوله ام لا واجاب نعم يكون البيع بينهما ويكون  
كل واحد منهما بالخيار في الرضى بالنصف واسترجاع النصف الثمن ولو قال البايع  
بعت اولي فلان لا يقبل قوله هكذا نقل صاحب جواهر الفتاوى اذا اشترى  
ارضا واحباها اي عمرها فاستحققت من يد المشتري فالمشتري هل يرجع على البايع بما

انفق

انفق في العمارة فلا رواية لهذه المسئلة عن اصحابنا فقد قيل لا يرجع لان البناء  
حصل بصرف المنافع والمنافع عندنا لا تنقوم الا بالعقد من مشتري الاحكام وفي  
الاسعاف لو اشترى الرجل دارا وطبق سطوحها وجصصها ثم استحققت لبيع  
ان يرجع بقيمة ذلك وانما يرجع بثلث الدار وما يمكن هدمه وتسليمه اليه ويرجع  
بقيمة مبنيا على البايع لكونه مفرودا والحاصل ان ما لا يمكن اخذه عنه وهو  
في حكم الهالك لا يرجع بقيمة على البايع كذا في القنية قالوا ولا ينظر الى ما كان انفق  
وانما يرجع بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البايع حتى لا يرجع بقيمة جص وطبق  
من جامع الفصولين وذكر في بيع القنية لو اشترى ارضاً بخرقة فانفق في عمارة  
وتسوية اكامها وحفرها ثم استحققت لا يرجع على البايع ولا على المسحق بما انفق  
في عمارة وفي الخانية اشترى ارضاً بخرقة فانفق في عمارة وتسوية الحافر وحفرها  
ثم استحققت لا يرجع على البايع ولا على المسحق بما انفق في عمارة وان كرى المشتري  
في الارض نهر او حف ساقية وبني قنطرة على نهرها باجر ثم استحققت الارض يرجع  
على البايع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرى النهر وحفر الساقية وكذا لو  
حفر بئرا وطواها باجر ويرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر ولو انهدم  
ما بني قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط الوجوع قيام البناء وفيها  
رجل اشترى ارضا فحفر فيها شجرا ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع  
الشجر فان كان قلعه يضرب الارض يقال للمسحق ان شئت تدفع قيمة الشجر  
مقلوعا ويكون الشجر لك وان شئت فخذ المشتري جني بقلع الشجر ويضمن لك  
نقصان ارضك فان امره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر البايع بعد القلع  
فان المشتري يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بماض من  
نقصان الارض وان اختار المسحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا  
ويعسك الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبايع فانه يرجع على البايع  
بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمسحق ان يرجع على البايع ولا  
على المشتري بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كالمسحق  
هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال الحسن  
للقاضي ان يبعث امينا يقوم النابت في الارض ثم يقول القاضي للمشتري  
اقلع الشجر واحفظه حتى اذا ظفرت بالبايع فسلم اليه وتأخذ بقيمة نابتة  
وان لم تستحق الارض حتى امم الشجر وبلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مسحق واستحق  
الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك وان كان بايع الارض حاضر اكان  
للمشتري ان يرجع على البايع بقيمة الشجر نابتة في الارض ويسلم الشجر قائمة الى  
البايع ولا يرجع بقيمة الثمر ويختار المشتري على قطع الثمر ببلغ الثمر او لم يبلغ ويختار  
البايع على قلع الشجر وان كان المشتري زرع في الارض حفظة او شيئا من  
اصناف الرياحين والمحبوب والبقول ثم استحققت الارض قال ابو يوسف

على



يوثما المشتري حتى يطلع الزرع ان كان البايع غايبا ولا يرجع على بايعه بشئ  
وان كان الزرع اثم بالارض فلم يحق ان يضمنه نقصان الارض ثم لا يرجع  
المشتري بايعه الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى في الارض نهر او حفرة ساقية  
وبنى قنطرة على النهر ثم استحققت الارض فان المشتري يرجع على البايع بالثمن  
وبقيمة ما احدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرى النهر  
وحفر الساقية ولا مسناة جعلها من التراب وان جعلها من اجراولين او صلب  
او شئ له قيمة فانه يرجع على بايعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم يؤمر البايع  
بقلم ذلك كذا في وجيز الفتاوى اشترى عبد او بقرة فانفق عليه ما ثم استحقا  
لا يرجع المشتري على البايع بما انفق اشترى ابلا مراهز لا فلفلها حتى سميت  
ثم استحققت لا يرجع على البايع بما انفق وبالعلف ولو اشترى ارضا فاشجار  
فقطعتها قطعا لا صححت الاقالة بجميع الثمن وليس للبايع من قيمة الاشجار شئ  
ويسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البايع بطلع الاشجار واذا لم يعلم به وقت  
الاقالة يجزيه ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كما لو اشترى عبدا ففقط  
يده فاخذ ارضه ثم تقابلها صححت الاقالة ولزمه جميع الثمن ولا شئ للبايع من  
ارض البعد اذا علم وقت الاقالة انه قطع يده واخذ ارضه وان لم يعلم بخبر يبي  
الاخذ بجميع الثمن وبين التوك وقال صاحب المحيط الاشجار لا تسلم للمشتري  
وللبايع ان ياخذ قيمته بعينه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارض لانه لم  
يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمنا من الغيبة رجل اشترى دارا ثم باعها من  
اخر وبني المشتري الثاني فيها ثم استحققت الدار فان المقتضى عليه وهو المشتري  
الثاني يرجع على بايعه بالثمن وبقيمة البناء ولا يرجع البايع الثاني على بايعه الا بالثمن  
ولا يرجع بقيمة البناء قول ابي حنيفة خلا فالحالها وعلى هذا اذا اشترى جارية  
وقبضها وبعها من غيره فولدت الجارية من الثاني ثم استحققت فان المشتري  
الثاني يرجع بالثمن على بايعه وبقيمة الولد والبايع الثاني لا يرجع على البايع الاول  
 بقيمة الولد في قول ابي حنيفة خلا فالحالها وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وابعه  
من آخر فتداولته الابدى ثم وجد المشتري الاخير به عيبا قد يكمل اصبع الزائدة  
مثلا وقد تعيب العبد عنده بعيب حادث كان له الرجوع على بايعه بنقصان  
العيب وليس للبايع الثاني ان يرجع على البايع الاول بالنقصان في قول ابي  
حنيفة خلا فالحالها وكذا اذا مات في يد المشتري الثاني ثم اطلع على العيب ورجع  
بالنقصان على بايعه لا يرجع بايعه وعن ابي يوسف اذا اشترى دارا وبني فيها  
بناء ثم استحققت فنقض المشتري البناء كان للمشتري ان يرجع بالنقصان على  
بايعه يقوم الدار حيتنا وغير منبني فيرجع بالنقصان وكذلك الارض اذا غرسها  
المشتري ثم استحققت فقلع المشتري الشجر كان له ان يرجع على بايعه بالنقصان  
من بيعه الخانية وما اشتراه الكافر من مسلم ثم ادعاه رجل والكافرون يشهدون

لنقبل

لنقبل

لنقبل عليه مقصودا عند ابي حنيفة وقال لا تبطل كافر اشترى من مسلم امة ثم جاء  
مسلم او ذمى واقام شاهدين ذميين انما له تقبل في حق الاستحقاق على الكافر دون  
الرجوع على المسلم بالثمن وقال لا تقبل اصلا لان الكافر عند الاطلاق من هو خلا  
المسلم خصوصا اذا كان في مقابلة المسلم كذا في الكافر من شرح المنظومة لابن  
الشنينة في مقالة ابن ابي يوسف في كتاب الشهادة باع مسلم عبدا من كافر واخفى  
عنده بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالثمن على بايعه المسلم لان البينة  
ظهرت في حقه خاصة من مشتمل الاحكام اشترى كوما وعمل فيه حتى ادرك العنب  
والنمر ثم استحق ليس له ان ياخذ شئ كما يعمل الكافر وليس له ان يطلب اجر  
العمل لان المنافع لا تنقسم الا بالعقد وهو ما كان اكادرا بل كان عاملا لنفسه  
من مشتمل الاحكام في البيوع وفيه سئل خافض الذي يوزن عن رجل اشترى  
كوما فقبضه وتصرف المشتري فيه ثلث سنين او اكثر او قل ثم استحق الكرم رجل  
آخر واقام بينة واخذه بقضاء القاضي ثم طلب المستحق من المشتري الغلة  
التي تصرف فيها المشتري هل يجب على المشتري رد الغلة ام لا ولو كان الكرم خرابا  
حتى اشترى وعمره المشتري وانفق في عمارته من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء  
الحيطان وممرته فاز داوت قيمة الكرم وصار يساوي بضعف الثمن او باضعافه  
هل يوضع من الغلة مقدار ما انفق ام لا واجاب ان كانت الغلة قائمة  
في يد المقتضى عليه وقت القضاء وعلم القاضي بارتدّها الى المقتضى له فهو جازع  
فيها انفق ولو هلك او خربا عن ملكه او جهل القاضي به فلا نص عن محمد كذا  
في بيع الضمانات للفاطم نقل عنه وذكر في بعض الفتاوى رجل اشترى كوما  
فقبضه وتصرف فيه ثلث سنين ثم استحقه رجل واقام البينة واخذه بقضاء  
القاضي ثم طلب الغلة التي ابلغها المشتري هل يجب رده ام لا والجواب فيه  
يوضع من الغلة مقدار ما انفق من عماره الكرم مع قطع الكرم واصلاح السواقي  
وبناء الحيطان وممرته وما فضل من ذلك ياخذ المستحق من المشتري من  
جامع الفتاوى في مسائل البيع الفاسد كذا في منظومة المجتبى سالت هذه  
المسئلة عن شيخ الاسلام عبد الرحمن العمادى المغنى بد مشق الشام واجاب يلزم  
المتصرف ببيع الكرم في المدة التي تصرف فيها ثم ان كان تصرفه فيه بطريق  
شرعى فله طلب ما صرفه على اصلاحه وان كان بطريق الاغتصاب والتعدي  
فليس له ذلك والله اعلم لو اشترى طاهونة فكان في يده مدة ثم استحقها  
فليس له ان يطالب المشتري بفلات الطاهونة لانها ليست من اجزاء  
المبيع بل كسبه وفعله من مشتمل الاحكام كذا في جواهر الفتاوى في كتاب البيوع  
وفي مشتمل الهداية عن العمادى لو اشترى شئ فملكه عنده سنة ثم برهن آخر  
ان الشئ له منذ شراؤه فانه لا يرجع على بايعه بثمنه وفيه عن البرازية الاستحقاق  
نوعان مبطل كدعوى الحوية والعنق من البايع وشبهة يورث فسخ البيعة



في كل الروايات وناقض كدعوى انه ملكه وان لا يوجب فسخ البياعات في ظاهر الروايات  
وكذا يختلف المبطل مع الناقل في الرجوع فانه في المبطل الباعه يرجع بعضهم على  
بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثالث وكذلك يرجع الكفيل وان لم  
يقض على المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع الباعه بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري  
بالثمن على البائع ولو اشترى دارا فتعاضدا ثم باعها من رجل ثم اشترىها من آخر ونحو  
يرجع المشتري بالثمن على الاول والمختار انه يرجع على بايعه وبايعه على بايعه على الترتيب  
انتهى قول القبول الاول وهو رجوع المشتري الاخر على البائع الاول ارجح وافق  
بالناس اذا تعذر رجوعه على بايعه لان الثمن الذي دفعه المشتري الاخر الى بايعه  
قد وصل بالنسبة بينهم الى البائع الاول فبقى عنده فتقرر الرجوع عليه كما لا يخفى  
على الافقه المنطق انتهى وفيه عن العمدانية لو ارجع سيجل الاستحقاق فاقتر منه  
بالاستحقاق وقبل السجل ووعدان يدفع ثمنه ثم ابي يوجب على دفع ثمنه ولو لم  
تقرر بالاستحقاق ولكن وعدان يدفع ثمنه لا يجبر عليه ويجوز الوعد لا يلزمه  
شيء من بيع ضمانات الغام اذا استحق دابة من يد المشتري بخاري وقضى  
المستحق عليه وهو المشتري السجل ووجد بايعه بسمه قند واراد الرجوع عليه  
بالثمن واظهر سيجل قاضي بخاري واقام البينة ان هذا الكتاب قاضي بخاري لا يجوز  
القاضي سمي قند ان يعمل به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن مالم يشهد الشهود  
ان قاضي بخاري قضى بخاري على المستحق عليه بالدابة التي اشترىها من هذا  
البائع واخرجها من يد المستحق عليه هذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد  
على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا بما قضاه القاضي وعلى نصيب المستحق  
عليه كذا في العمدانية كذا ما سوى نقل الشراة والوكالة المراد بما سواهما  
الحاضر والسجلات والسكوك فان في كل من انجب الشراة على مضمون المكتوب  
لان المقصود بكل منهما كونه حجة على الخصم وهو لا يكون حجة الا به بخلاف نقل  
الوكالة والشراة فان المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون  
شهود الطريق كفايا وان كان الخصم كافرا من الدرد في باب الاستحقاق من  
كتاب البيوع المستحق اذا قال للمشتري الثمن الذي دفعته الى البائع خذه متى  
فاخذه يكون قاضيا بين البائع وبين امره فلا يرجع عليه من بيع الخلاصة وان  
اشترى جارية فولدت منه ولدا ثم استحقها رجل واخذها عن الاب قيمة الولد  
يوم حاصم لانه ولد مفزور وهو حر باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين  
من النقابة شيوخ الهداية ويرجع اب الولد بقيمة الولد على البائع وبالثمن والبيع  
عليه بالعقر عندنا وتفسير العقر الواجب بالوطئ ما تستاجر به الزنا لو كان حلالا  
من جامع الفصولين اشترى امه فولدت منه فاستحققت يقض عليه بقيمة الولد  
للمستحق ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد لا شيء للمستحق  
على المشتري اما لو قتل واخذ المشتري الدية غرم المشتري للمستحق القيمة ولو مات

الولد وترك عشرة آلاف درهم لا يغرم شيئا والميراث له ولزوجه العقر ولو  
الكتبت الجارية كسبا او هب لها هبة يأخذها المستحق مع الاكساب ومع ما هب  
لها ولا يرجع المشتري على البائع بالاكساب وبما هب لها من بيع الخلاصة  
وفي مشتمل الهداية عن شيوخ الزيادات اذا باع رجل فرسا او غيره من الحيوانا  
فقال هو ملك فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمستحق يأخذ المبيع مع اولاده  
والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مفزور من جهة البائع  
فترجع العمدانية اليه من ضمانات الغام اقول هذا لا يستقيم على اطلاقه بل هو  
مقيد بما اذا استحق المبيع بالبينة اما لو استحق باقرار المشتري او تكوله عن  
اليمن فلا يرجع على بايعه بثن المبيع ولا يأخذ المستحق اولاده بل يأخذ فقط  
ولو هلك المبيع في يد المشتري كان المستحق بالخيار ان شاء ضمن البائع وان  
شاء ضمن المشتري وعند اختيار تبيين احد هاتين الاخر فان ضمن المشتري  
بطل البيع وكان للمشتري ان يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان  
ضمن البائع يرجع بمأضن على المشتري كما في الحائنة ولو هلك اولاد المبيع عند  
المشتري هل يكون للمستحق خيار في تبيين البائع او المشتري كما في الاصل  
فظاهر كلامهم يقتضي ان لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد الطلب كما كان  
الحكم هكذا في زوائد المعصوب لانها امانة كما في كتاب الفصيح في فصل غيب  
الفاصل من الدرد والغور وما يشهد بفسخ ذلك ما في الخلاصة في البيوع  
اشترى امه فولدت منه فاستحققت يقض عليه بقيمة الولد للمستحق ويرجع  
على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد لا شيء للمستحق على المشتري  
انتهى بلفظ رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بالبينة فانه  
يأخذها ولو اقرها الرجل لم يأخذ ولدها وكذا رجل كان له تخيل عليها  
ثم واقام الرجل بينة ان التخيل له فانه يقضى له بالتخييل والتمار جميعا من  
الخلاصة في باب الاستحقاق كذا في الدرد في باب الاستحقاق وفيه ذكر  
في الزيادات لابي بكر بن حامد البخاري اشترى دارا واستحقها رجل باقرار  
المشتري او بتكوله عن اليمن لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري  
البينة ان الدار ملك المستحق ليرجع على بايعه بالثمن لا تسمع بينة اما لو  
اقام البينة على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل وياخذ البائع  
بالثمن ولو لم يقم بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب بينة بالله ما هي  
للمدعي كان له ذلك لانه يحمل ان يتكلم عن اليمن فيصير بتكوله كالمقر ويسير  
منه الثمن بعد ذلك كذا في العمدانية وفيه ايضا الاستحقاق انما يوجب الرجوع  
بالثمن على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالبينة اما اذا ثبت باقرار المشتري  
او بتكوله عن اليمن او باقرار وكيل المشتري بالخصومة او بتكوله عن اليمن  
لا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره كذا في الحائنة



وفيه نقلا عن العمادية اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل  
 لغيره فبعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري يرجع  
 المشتري على البائع ولا يمنع عليه بالاستحقاق صحة رجوعه اشترى جارية  
 منصوبة وهو يعلم ان البائع غاصب فاستولد لها كان الولد رقيقا لا يقدام  
 الغرور عليه بحقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن على البائع ولو اقام البائع بينة  
 ان المشتري اقربعد الشراء بملكية المبيع للمشتري لا يبطل حرج الرجوع بالثمن  
 المتناقص يمنع دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب انتهى ومن  
 اشترى عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فانه عبدا فان كان  
 البائع حاضرا او غايبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا  
 يدري اين هو يرجع المشتري على العبد ويرجع العبد على البائع من الهداية وان  
 لم يقل اشترى او قال ذلك ولم يقل انه عبدا ليس على العبد شيء في قولهم من  
 يبيع العنابة في باب الاستحقاق وفي شرح المجمع قيد بالامرو والافراد لانه  
 لو امر بالشراء ولم يقر بالرق او قوله لم تأمر لا يرجع المشتري على العبد اتفاقا  
 انتهى ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حر الاصل فالقول  
 قوله لانه متمسك بالاصل وعن هذا قلنا ان رجلا لو ادعى انه حر الاصل  
 واقام شاهدين لا يقبل بينة لاثبات القول فيه قوله ولا حاجة الى البينة لكن  
 لو ادعى انسان الرق عليه واقام البينة فالان يقبل بينة على حرية الاصل  
 دفعا لبينة الرق من العمادية في الفصل الاربعين ولو قال العبد انا حر الاصل  
 فالقول لا يحكم الاصل ما لم يسبغ منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا  
 برهان من دعوى البرازية في الفصل الحادي عشر في دعوى الرق ولو قال  
 اجنبتى اشترى فانه عبدا والمسئلة بحال يرجع على الاجنبتى بحال من العمادية  
 في الفصل الخامس عشر وكذا الوهن فانه اذا قال ارترشنى فاني عبدا لا يجعل  
 ضامنا لانه محتضن بعقد المعاوضة والوهن ليس كذلك بل حبس بلا عوى  
 يقابل من الدرر في باب الاستحقاق سكوت القن وانقياده عند بيعه  
 او رهنه او دفعه بجناية اقرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوته عند  
 اهاديه او عرضه للبيع او تزويجه من الاشباه في الفن الاول وفي اقرار  
 فتاوى العتباتى اذا باعه وسلمه فذهب به المشتري وهو يعقل فسكت ثم  
 اقره بالرق وكذا اذا رهنه او دفعه بجناية وهو سكت بخلاف ما اذا  
 اقره او عرضه على البيع او تزوجه او ساومه فالسكوت ههنا لا يكون اقرار  
 بالرق من العمادية في الفصل الثالث والثلاثين وفي الاضية في ستة مواضع  
 سكوت الرجل يكون اقرارا بالرق اذا باعه وسلمت او رهنه او خلعه عليه  
 او تزوجه عليه او وهبه لرجل او تصدق به فسكت وقت الايجاب والقبول  
 ثم ادعى الحرية بعد ذلك لا تسمع دعواه الا بالبينة من التاخر خاتمة في الاحقاق

من ادعى انه حر الاصل  
 فالقول قوله

وفي خمس مسائل لا يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق احدها الشفعة اعني  
 اذا اخذ الشفع الدار وبني فيها ثم استحققت لا يرجع الشفع بقيمة البناء على  
 احد ويرجع بالثمن على من اخذ منه الدار والثانية القسمة وهي اذا اقتسم الدار  
 نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحققت لم يرجع احد على الآخر بقيمة البناء  
 والثالثة الجارية الماسورة اذا اشترى رجل من اهل الحرب ثم جاء المالك  
 القديم واخذها من يده واستولدها ثم استحققت رجل لم يرجع بقيمة الولد على الذي  
 اخذها من يده والرابعة الاب اذا وطئ جارية ابنه فولدت منه ثم استحققت رجل  
 لم يرجع بقيمة الولد على الاب لانه اخذها منه جبر اختياره فلم يصير المأخوذ  
 منه غارا ملزوما للسلامة والخامسة روى ابن رستم عن محمد قاضي باع دار النيم  
 وهي تساوي الف باعته فبني فيها المشتري ثم ادرك الصغير فانه يسترد المبيع ولا يرجع  
 المشتري بقيمة البناء على احد من محيط السرح في باب الاستحقاق الموهوب  
 له اذا بنى او غرس في الارض ثم استحققت وكلف المشتري الموهوب له بالقلع  
 فقلع البناء والغرس لم يرجع على الواهب بشيء لان الرهبة عقد تبرع وهو غير عاقل  
 للواهب فلا يستحق السلامة فلا يثبت به الغرور بخلاف الوديعة لان  
 المودع عاقل للمودع من الزبلي في الاستحقاق فكذا اذا كان الغرور بالشرط  
 كما لو تزوجه امرأة على ان تخرجه ثم استحققت فانه يرجع على المزوج بما عزمه المستحق  
 اما لو اخرجه رجل انما حرقة فتزوجها ثم ظهر مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخرجه  
 من شرح الاشباه في كتاب الشفعة اشترى دهنا فدفع القارورة الى الدهان  
 وقال للدهان ابعت القارورة الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القارورة في  
 الطريق قال الشيخ ابو بكر محمد الفضل يهلك الدهن على البائع وان قال للدهان  
 ابعت على يد غلامي والمسئلة بحال يهلك على المشتري رجل اشترى بغير او قبضه  
 ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه يهلك على المشتري  
 ثم ان المشتري ان اثبت العيب رجوع بنقصان العيب من الحانبة في البيوع اشترى  
 دابة على ان يلبون فحلبها مرة بعد اخرى فبان بنقصان لبنها ليس له الرد ويرجع  
 بالنقصان اشترى دابة او غلاما واطلع به على عيب ولم يجد المالك فاسكه واطعمه  
 ولم يتصرف ما يدل على الرضى يرده لو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك من مشتمل  
 الهداية نقلا عن البرازية رجل اشترى جارية وقبضها وحاصم البائع في عيب  
 الجارية ثم ترك المحصومة اقامته خاسمه وقال له البائع لم اسكه باطول المدة بعد  
 اطلعت على عيب فقال المشتري انما اسكه لانظر انه هل يبول العيب ام لا قال  
 الشيخ الامام ترك المحصومة لهذا لا يكون رضاء بالعيب وله ان يردها بالعيب  
 على البائع من الحانبة في كتاب البيوع في فصل في العيوب وفي الخوانة رجل باع داره  
 من رجل فانكرو المشتري الشراء فباعه من اخر جاز لان مجوده ما سوى التكاثر  
 فنسخ من جميع الفتاوى في آخر كتاب البيوع رجل قال بعثت منك نصيبي من هذه

ع



الدار بكذا اذا علم المشتري بنصيبه وان لم يعلم به البائع لكن شرط تصدق  
البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد علم البائع  
بذلك او لم يعلم من الحائنة رجل اشترى خمسمائة اقعة حنطة فوجد فيها ترابا  
ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كانت محال  
لا يكون في الحنطة مثل ذلك ويعده الناس عيبا له ان يرد الحنطة كلها ولو اراد  
تمييز التراب او المعيب ويرده على البائع ويجبس الحنطة ليس له ذلك فان  
متر مع هذا فوجد ترابا كثيرا يعده الناس عيبا ان امكنه ان يرد كلها علم  
البائع بذلك الكليل لو خلط البعض بالبعض له ان يرد به وان لم يمكنه الرد بذلك  
الليل لو خلط الحنطة بذلك التراب بان نقض ليس له الرد لكن يرجع بنقصان  
العيب وهو نقصان الحنطة الا ان يرضى البائع ان يأخذ بعيبه فله ذلك  
والسهم ونحوه على هذا من الخلاصة انما تعتبر العادة اذا اطرقت او غلبت  
ولذا اقولوا في البيع لو باع بدراهم او دنانيرا كانا في بلدة اختلف فيها النقود  
مع الاختلاف في المائنة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه  
هو المتعارف فيمنصرف المطلق اليه من الاشياء في البحث الثاني وفي النزاع  
عن الدعوى اذا كانت النقود في البلد مختلفة احدهما اروج لانصح الدعوى  
مالم يتبين بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وفي بيع الدور والقرور  
وان استوى الرواج والمائنة واختلف الاسم كاحادي والثاني والثلاثي  
صح البيع ان اطلق اسم الدرهم على كل منها ووصف الى ما قدر به من كل نوع مثلا  
اذا باع عبد ابا الف درهم فللمشتري ان يعطى الفان الاحادي او الفين من الثنا  
او ثلثة الآف من الثلاثي هذا ما ذكر في الكافي واداره صاحب الهداية وان  
كان في عبارة نوع غموض انتهى وان استوت مائنة النقود ورواجها ولم  
ما قدر من اى نوع كان وان اختلف رواجها من الاروج وان استوت  
رواجها لا ماليتها فسد مالم يتبين من بيع ملتي البحر ولو اشترى دقيقا فخير  
بعضه ثم علم انه كان مواله ان يرد الباه ويرجع بنقصان عيب ما خبز وكذا  
لو اشترى سمنا ذابيا واكلمه ثم اقر البائع انه كان وقع فيه فارة وماتت كان له  
ان يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما من  
الحائنة باع ضيعه بوكالة فظهر بعضا وقفا فللمشتري ان يرد الباه على الوكيل  
ثم الوكيل يرد به على موكله لو رد على الوكيل بيتية لا لورد على الوكيل باقراره وهو  
والو كيعيب سواء ثم هل يفسد البيع في الباه قبل يفسد كما اذا جمع بين حرقين  
والاصح انه لا يفسد اذ الوقف باق على حاله والمالك على ملكه فهو كما اذا باع جميع  
بين مدبر ووقن لا كثر من جامع الفصولين في الفصل السادس عشر شوي نحو بعض  
وبطبيع ووجده فاسدا ينتفع به في الجملة ولو بالنظر الى الدواب لا يرد لان الكسر  
عيب حادث فله ان يرجع بالنقصان وان لم ينتفع به اصلا فللمشتري اخذ كل الشئ

لانه ليس بمال فالبيع باطل من باب خیار العيب في بيع الدرر لو اشترى طيحا  
عدد افسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا ينتفع بها كان لان يرجع  
بخصرها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان بقيت البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ  
في هذه الحوز لان الحوز كشيء واحد اذا كان بعض الحوز فاسدا لا ينتفع به يرد  
الكل وكذا اللوز والفندق والفسد والبيض واما البطيخ والرماد والسفرجل  
والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسد رجل اشترى من قفاي شرايا واخذ الكوز  
او القدح من القفاي فوقع من يده فانكسر لا يقضي لانه اعاد منه الكوز من  
بيع الحائنة ببيع عنده بضائع الناس اموره ببيعها فباعها من رجل يمين يمين  
وسلمها اليه ثم جعل الثمن من ماله الى اصحابها علم ان يصرف اثمانها الى نفسه اذا قبضها  
فافلس المشتري قبل قبض الثمن ونوى ما عليه فللبائع ان يسترد ما دفع الى  
اصحاب البضائع لانه اعطى بشرط الرجوع من بيع الخلاصة دفع السمسار  
دراهم نفسه الى الرستاق عن يمين وبس او قطن او حنطة لياخذ ذلك من  
المشتري فيجز السمسار عن اخذها من المشتري لا فلاسه يسترد ما من الاخذ  
استحسانا به جرت العادة في بلادنا ان السمسار يدفعه من مال نفسه حتى  
يرجع على المشتري نصا في حوالة القنية سئل صاحب المنع من رجل باع من  
آخر كرامتين معلوم مقسط على ثلث سنين في كل سنة كذا اهل محل القسط  
على المشتري يجوز دخول السنة ام لا يرد من انسلها واوجب محل بدول السنة  
عمل بكلمة في العقيدة للطرفية والله اعلم **فصل** اختلاف في البيع الذي يسميه الناس  
بيع الوفاء او بيع الجايز قال اكثر المشايخ منهم السيد الامام ابو شجاع والقاضي  
الامام ابو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن المشتري  
ما اكل من ثمه ولا يباح له الانتفاع والاكل الا ان اباحه المالك ويسقط الدين  
بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا هلك لا يصنع  
وللبائع ان يسترد اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان  
بلفظ البيع لا يكون ذهنا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم  
يذكر اذ كان في البيع وتلفظ بالبيع بشرط الوفاء او تلفظ بالبيع الجايز وعند  
هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فلهذا ان ذكر البيع من غير شرط ان  
ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعد  
قد يكون لازمة لحاجة الناس من الحائنة في باب البيع الفاسد لكن سئل  
صاحب المنع عن بيع الوفاء هل يملك المشتري الانتفاع به في المدة وهل الثمن  
له ام للبائع واجاب نعم يجوز الانتفاع به بما سوى البيع عند اكثر المشايخ وينت  
المالك للمشتري في زوايد المبيع ولا يغرم المشتري اذا استهلكها قال في الفصول  
العمادية وفوق جزي شيخ الاسلام برهان الدين واولاده وشيوخ زمانهم  
علم ان الملك ثبت للمشتري شرايا جايزا في زوايد المبيع ولا يغرم لو استهلكها

بلفظ



وعليها استقر قول أئمة زماننا واستادنا انتهى متى كنت نايبا في الشام سألت  
شيخ الاسلام عبد الرحمن العماد المفتي بدمشق الشام عن رجل باع كرمه ببيع  
الوفاء من رجل آخر بمئة معلوم وتقابضا بشرط بعد البيع على أن البائع أن  
له ينقل الثمن إلى المشتري مرة كذا يكون بيع الوفاء منقلا بالبيع البات  
هل يصير بائنا أم لا وأجاب لا يكون منقلا ببيعا بائنا ويضمن المشتري البائع  
ما أكله من الكرم ثم قال لا ترى أن الراهن لو قال للمرهين أن لم أعطك حقلك  
كذا فهو بيع لك بمالك لا يجوز ذلك كما صرح به الحدادي في السراج الوهاج  
نقل عن ابن رستم عن محمد فكذا هذا لا يستماع عند أكثر المشايخ أن حكم بيع الوفاء  
حكم الرهن أن ادعى أحدهما بيع الوفاء والآخر بيعا بائنا كان القول قول من يدعي  
البيع البات والبيته بينة الوفاء لا تبيع الوفاء أما أن يعتبر هناك ما قال  
البعث أو بيعا فاسدا كما قال بعضهم فإن اعتبر بيعا فاسدا كان القول قول  
من يدعي الصحة وإن اعتبر رهنًا كانت البيته بينة البيع إلا أن في الرهن  
والبيع إذا قال أحدهما البيع والآخر الرهن كان القول قول من يتكلم بالبيع من  
الحانية في فصل في أحكام البيع الفاسد وفي المحللة ولو اختلف المتعاقدان  
فادعى المشتري أن البيع بات وادعى البائع أن البيع بيع الوفاء فالقول للبائع  
لأن المشتري يدعي زوال ملكه عليه وهو يتكلم في الزاوية وفي جامع نه  
القناوي ولو ادعى المشتري بيعا بائنا والبائع بيع الوفاء فاقاما البيته بينة  
مدعى الوفاء أو كذا في المخ في الزاوية ذكر صاحب النافع والديناري  
أن القول لمدعى البات إلا إذا شهد الظاهر بالبائع بأن يكون الثمن ناقصا  
كثيرا إلا إذا ادعى المشتري تغير السعر فإن تغيره يمنع جعل الحال حكما في القول  
للمشتري لأنه متمسك بالأصل والظاهر وتقريره أن المبيع إن ساوى الفاء وابعه  
بسمائية فالقول للبائع وإن بشماعة فله المشتري وكذا في الزيادة وافق صاحب  
الهداية فيه وفيما إذا ادعى البائع البات والمشتري الوفاء بات القول لمن يدعي  
الوفاء ثم يرجع إلى ما افق به أئمة بخاري من أن القول لمن يدعي البات من  
معين المفتي على جواب المستفتي في كتاب البيوع رجل باع عبدا من رجل و  
وتصاد قاعله أنه كان أبقا وقال البائع بقتك في أبا فته وقال المشتري بعني  
بعد ما أخذته كان القول قول من يدعي الصحة وهو المشتري وكذا لو اشترى  
خللا ثم ادعى أنه اشتراه بعد ما صار خللا وقال البائع لا بل بعته حين كان حرا  
كان القول قول من يدعي الصحة وإن أقاما البيته كانت الشراة على بيع  
العبد بعد الأخذ وعلى بيع الحر بعد ما صار خللا أو من يبيع الحانية قبيل  
فصل في البيع الموقوف **باب مسائل العيب** والاعسر وهو أن يعمل بياره  
يرد به لأن عمل بكتلته يرد به ولو وجد العبد يعمل قوم لوطا أن باع ليرد وأن  
مجانا يرد لأنه دليل الانية بخلاف الجارية إذا كانت زانية حيث ترد

مطلقا

مطلقا لأنه يخل بالفراش والكنى عيب لأنه من الدواء إلا أن يكون سمة  
كما في الدواب من البرازية في كتاب البيوع اشترى عبد افابو ثم وجهه ولم  
يباع عند بايعه ولكن أبى عند بايع يابعه فله الرد من القنية في البيوع ليس  
للمشتري أن يطالب البائع بالثمن قبل عوده من الأباي وإن كان البائع اقرب  
من شرح المجمع لابن الملك في فصل في خيار العيب وفيه مائة المفتي اشترى عبدا  
فابو بعد القبض لأهصومة له مع البائع حتى يحضر العبد وفي خزانة القناوي  
أبو العبد ثم علم المشتري بالعيب الآخر لا يرجع بالنقصان ما لم يمت أو يعود  
من الأباي لأن البائع أن يقبله معيبا انتهى وفي المحيط اشترى جارية زنت  
عند البائع فله الرد وإن لم تزك عند المشتري من المجتبى شرح القناوي قالوا  
أن الزيادة في العيوب كلها مشروطة بالمعاودة عند المشتري إلا الزنا من محيط  
السرحني وأما شرط معاودة عيب عند المشتري لأن الله تعالى قد راعى إزالة  
تلك الآفة فلا بد من المعاودة من شرح المجمع وفي مجمع البحاري والتجنيث  
والجوع وكوزا مفتية وشرب الفلام وترك الصلوة وغيرها من الذنوب  
عيب من المجتبى للزاهدي رجل اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له  
أن يردّها فاذا اتقبت بعيب آخر يرجع بالنقصان ثم لو باعها الزوج فللبائع  
أن يسترد النقضان لزوال ذلك العيب وكذا لو اشترى عبدا فوجد مريضا  
كان له أن يردّه فاذا اتقبت بعيب آخر يرجع بالنقصان ثم إن برئ من مرضه  
فللبائع أن يسترد النقضان لزوال ذلك العيب إلا أن يكون بمداواة  
المشتري ولو اشترى عبدا صغيرا فوجد يبول في الفراش كان له أن يردّه  
فاذا لم يتمكن من الرد حتى يقيت عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بالنقصان  
فاذا رجع بالنقصان ثم كبر العبد ولم يبل هل للبائع أن يسترد ما أعطى من  
النقصان لزوال العيب لا رواية عن الثلاثة لكن القياس على هاتين المسألتين  
له أن يسترد لأن البلوغ ليس بمداواة من جامع القناوي نقل عن الزهاية  
في مسائل العيب ادعى عيبا في جارية اشتراها وتكلم البائع فاصطالح على مال  
عما أن يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنها لم يكن بها عيب أو كان  
ولكنه قد زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح من الدود في باب الصلح في  
الدين وفي شرح القناوي الزوج للجارية عيب والزوجة للعبد عيب وعده  
الجارية من الطلاق الرجعي عيبا وعن الباين لأم التمة في فصل في مسائل  
العيب كذا في الزيادات اشترى عبدا ثم ظهر أنه كان مريضا ومات عند  
المشتري فإنه لا يرجع بالثمن لأن المرض يرداد فيحصل الموت بالزنا فلا يرضى  
إلا السابعة لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزيلعي من الاشباه وفي القنية  
اشترى عبدا وبه مرض فاذا دأد المرض في يد المشتري فليس له أن يردّه على  
البائع لكن يرجع بالنقصان لو اشترى خوا فوجد به عيبا فقال البائع اذهب



به وبيع فان لم يشتروا منك فرده على ففعل بطل حقه في الرد بخلاف الدرهم  
ولو اشترى شيئا فباع بعضه ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بشئ من خزانة  
الفتاوى سئل صاحب المنع عن رجل اشترى دقيقا من آخر ثم طلع على عيبه  
ورضى به وبعد تصرفه في ذلك البعض ادعى انه لم يره كله واراد رده فهل روية  
بعضه يكفي من خيار الروية حتى لا يرد ام لا يرد من روية جميعه واجاب  
نعم روية بعضه يكفي في اسقاط خيار الروية الا اذا كان الباقي اردي من  
من المولى قال في الهادية اذا كان غير المولى ليس على صفة المولى فلم يشتري الخيار  
واذا قال المشتري لم اجد الباتة على تلك الصفة وقال البائع به على تلك الصفة  
كان القول قول البائع والبتة للمشتري مثله في الخلاصة ولو اختلفا بعد التقاب  
في قدم عيب المبيع وحدوثه فالقول لمن يدعى قدمه وهو المشتري والبتة لمن  
يدعى حدوثه وهو البائع لان العيب حادث والحادث يضاف الى اقرب اوقاته  
وهو وقت تصرف البائع ولو اقام كل واحد منهما بينة على ما ادعاه فبينة  
القدم اولى من بينة الحدوث كما تبين الا اذا كان عيبا يتبين على الناس  
في لا يكون له الرد والا فله الرد من بيع البعير الراوي لا يكفي روية خارج الدار  
وصحتها بل تجب روية جميع بيوتها وما روى عن عدم الخيار لمن رأى من الدار  
او خارجها فانما هو على عادة القدماء في الابنية فان دورهم يومئذ لم تكن  
متفاوتة فالنظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالدخول فاما اليوم فليس الامر  
كذلك من باب خيار الروية من بيع الدرهم اشترى ارضا فاجارة الغير فهو  
عاجز ان لم يعلم المشتري ذلك وقت الشراء له الخيار ان شاء ترتب وان  
شاء دفع الامر الى القاضي فيطالبه بالتسليم فاذا عجز فسبح القاضي العقدين  
وان علم ذلك ذكر القاضي الاستيعابي في شرطاته لا خيار له والعلم ان له الخيار  
وعليه الفتوى وكذا اذا اشترى ارضا لها اكار فهو على هذه في الوجهين من الوجبة  
كذا في المنع في البيع مستأجرا او موهونا كان للمشتري خيار الفسخ من  
الاشباه في احكام الفسوخ ولو اشترى جارية فوجد بها عيبا فاراد ان يردّها  
فاصطحا على ان يدفع احداهما شيئا من الدرهم ينظر ان اصطلح على ان يدفع بايع  
الجارية الدرهم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لانه صلح عن عيب  
وان اصطلح على ان يدفع المشتري الدرهم الى البائع لقبول البائع الجارية  
لا يجوز لانه يكون الزيادة ربوا من الجانبية وفي خزانة الفتاوى اذا اشترى  
جارية ولم يبرأ البائع من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء  
كانت بكر او ثيبا ولذا الوقيل او لم يبرأ بشهوة ويرجع بالنقصان الا اذا رضى به  
البائع ان يأخذها بالعيب انتهى لا يقبل الشراة على التقبل واللس والنظر بشهوة  
لعدم العلم بها من طلاق مجمع الفتاوى في فصل الرجعة والا باق والسرقه والبول  
في الغرائش عيب في الصغير ان كان الصغير يقبل وان كان لا يقبل لا يكون

هذا هو البيع ربوا  
او موهونا كان للمشتري  
خيار الفسخ

عيبا وحده عدم عقله ههنا لا يأكل ولا يشرب فان فعل ذلك عند البائع في الصغير  
ثم فعل عند المشتري في الصغير وكلاهما في الكبير فله رد وان فعل عند المشتري  
في الصغير وكلاهما في الكبير فله رد البائع في الصغير ثم فعل عند المشتري في الكبير  
لا يردّه ولو جرت عند البائع ولم يجز عند المشتري فانيا فالصحيح انه لا يرد مالم  
يجز ثانيا عند المشتري الا انه لو جرت عند البائع في الصغير ثم جرت عند المشتري  
في الكبير فله الرد واذا سرق صغير يقبل او بال في الغرائش او باق عند البائع  
ثم عند المشتري فله الرد فلا يرد من معاودة العيب عند المشتري لانه لو وجد  
عند البائع ولم يوجد عند المشتري او بالعكس لا يردّه من الوجهين في البيوع قال  
في المنع المشتري اذا ادعى الا باق عنده لا يرد من ثبوته واذا اثبت حلف البائع  
انه ما ابيع عنده قط فاذا حلف امتنع الرجوع وان اثبت الا باق عنده وعند  
البائع قبل البيع وقد كان العبد كبيرا او صغيرا يقبله فله الرد عليه والرجوع  
بالتن هذا اذا عاهد العبد واخذ والا لا حصومة له مع البائع حتى يحضر العبد  
وفي خزانة الفتاوى اشترى ناقة مسك فاخرج منها المسك لم يكن له ان يردّه  
بخيار الروية ولا بخيار العيب لانه تعيب بالاخراج حتى لو لم يخرج المسك  
كان له ان يرد خيار الروية والعيب انتهى لم تحصى عند المشتري شرا او ابيع  
يوما قال عدم الحيف عيب واقله شرا فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري  
فله الرد ان ثبت انه كان عند البائع طريقا اثبات اقوال البائع او تكوله لا غير  
ولو شراها على انها بكر فقال هي ثيب يرجع الى النساء فان قس هي بكر فالقول  
للبائع بلا يمين وان قس هي ثيب فالقول للبائع مع يمينه وعن ابي يوسف  
انها ترد بشهادة النساء من جامع الفصولين باع بغير افوجه المشتري ميا فزده  
فقال له البائع اذهب به وصرت الى عشرة ايام فان برئ فلك البعير وان هلك  
فمن مال لا يكون رد من بيع الغنية الظفر الاسود عيب اذا كان ينقص  
من الثمن والسق الساقطة عيب فربا كانت او غيرها وسقوط السق فيها  
لا يرد ولا ينظر كالطواحين ينقص من المنفعة وفيما يبد وكالضواكن ينقص  
من الجمال من جامع الفصولين والسق الساقطة او الخضراء او السوداء عيب  
اشترى ارضا وظهر انما مشؤمة يمين من الرد لان الناس لا يرغبون فيها اشترى  
عمار الابن من فهو عيب ولو اشترى جارية وكانت مغنية فله الرد من البرازية  
والسق السوداء عيب لانه يشين صاحبه فيعده التجار عيبا وكذلك السق  
الساقطة خروسا كان او غيره لان التجار يقدرون عيبا والظفر الاسود عيب اذا  
كان ينقص من الثمن لانه ينقص من الجمال فيعده التجار عيبا وانما شرط هذا  
الشرط لان هذا قد ينقص من الثمن فيها هو اسحق اللون كاللترك وقد لا  
ينقص فيها هو اسود اللون كالجشتي من بيع الواجبة في الفصل الثاني ولو  
اشترى فوسا فوجده كبيرا السق لا يكون له الرد الا اذا اشتراها على انه صغير



السق اشترى جارية عايتها صغيرة فاذا هي كبيرة ليس له الرد لان المقصود  
منها الخدمة والكبيرة اقدر عليها وقيل يجوز له الرد لو وجدها كبيرة السق بحيث  
ضعفت قواها من جامع الفتاوى في مسائل العيب وفي واقعات المحاسن اشترى  
فوسا عا ان سنة خمس سنين فوجد سنة ستة فله ان يردّه وان اشترى بقوة علم  
ان سنّها خمس سنين فوجد سنّها ستة لم يردّها لان العيب لم يترك له ولم يرد  
منه القيمة والقيمة تزداد وتنقص بهذه الصفة والقيمة لم يكن من هذا  
القبيل انتهى سئل صاحب البحر الرائق عن اشترى دابة عايتها صغيرة السق فاذا  
هي كبيرة السق هل له الرد واجاب نعم له الرد والله اعلم السعال عيب لو خشي  
والا لا يكون عيب وهو الكسل في الدواب لا تسير الا بتسريع يبيع واجموج عيب  
وهو ان لا يقف عند الكبح بالجمام اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل فله الرد  
لا لو وجد الحمار بطيئ الذهاب الا اذا اشترى علم انه يحول وان كان يغير كثيرا  
دائما فهو عيب لاختلافه من جامع الفصولين والشؤلون عيب وكذا الخال  
ولكن اذا كانا في موضع سيقان فلم يكن كذلك لا يكون عيبا بخوان يكون  
تحت الابط او الركبة او اما على الانف عيب والخر عيب في الجوارى وهو سويج  
الغم وفي العبد ليس بعيب الا ان يكون امرد والاصح ان الامر دونه سواء  
وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا ولا جارية  
ايضا وفي الفتاوى الصغرى لو اشترى غلاما امرد فوجده مخلوقا للحيّة يردّه من  
بيع الغلام خلاصة في الفصل السادس مداواة العيب وعوضه على البيع وليس  
واستخدامه وركوبه في حاجة رضاء لان كلاً منها دليل الاستيفاء ولو كان ركوبه  
للو رد لا يكون رضاء لانه وسيلة الى الرد كالسقي وشراء العلف عن ضرورة  
فانها اذا كانا عن ضرورة بان لا تنساق ولا تنقاد او يكون العلف في عدل  
واحد لا يكونان رضاء واذا اعدم الضرورة كان رضاء من بيع الدرر والفور  
في باب خيار العيب قال محمد بن سلام لو اشترى جارية بها فرحة ففطن اليها  
ولم يعلم انها عيب ثم علم انها عيب فله الرد والصحيح انه اذا كان عيبا بينا لا يخفى  
على الناس لا يكون له الرد والا فله الرد من مسائل العيب في جامع الفتاوى  
سئل صاحب المنح عن رجل اشترى دابة فاطلع على جرح بها الا انه لا يعلم  
انه عيب فهل له ان يردّها بذلك ام لا واجاب في نظر ان كان عيبا بينا لا يخفى  
على الناس كالغور ونحوه لم يكن له ان يردّها وان كان يخفى له ان يردّه  
ويعلم من هذا الكثير من المسائل ولو قابض ثورا بقرقة حامل فولدت عند المشتري  
ووجد الاخر عيبا في الثور فردّه يرجع بقيمة البقرة من جامع الفتاوى في مسائل  
العيب ولو اشترى ثورا فاباح من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون عيبا وفي  
الغلام عيب وقيل هو عيب في الثور لان خلخ الراس عيب فهذا اوله وقيل  
ان واوم على هذا فهو عيب اما المرقان والثلث لا عدم الختان في الغلام عيب

مداوات العيب

اذا كان

اذا كان بلديا اما اذا كان جلبيا فلا قال ابو حنيفة انه لا علم له وقت الختان  
ولا رواية فيه عنهما وقد روى بعض المتأخرين بسبع سنين وقيل بعشرة وفي  
الخاصة اذا اشترى غلاما امرد فوجده مخلوقا للحيّة له ان يردّه بفتح الجارية  
ليس بعيب اشترى غلاما وبركبة ورم فقال البائع انه حادث اصابه من  
الضرب فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له ان يردّه بخلاف ما اذا  
اشتراه وبه حتى فقال البائع انها غيب فاذا هي رجع او علم العيب فانه يردّه  
وقال بعض المشايخ هذا اذا لم يبين السبب اما لو بينه فظهر انه كان بسبب  
آخر فله الرد اذا المشتري يختلف باختلاف السبب ولو اشترى حنطة منشارا  
اليها فوجدها رديّة لا يثبت له حق الرد لان الرداة ليست بعيب بخلاف ما  
اذا وجدها مسنوسة او عفنة وكذا لو اشترى جارية فوجدها سود الوجه  
وقيحة لا يثبت له حق الرد الشط عيب وهو ان يشيب شعر الراس قبل  
وقت الشيب لو راى عا رجل ورما فقال البائع انه من الضرب فبان انه خنام  
يردّه واكل الطين وحضاب الشعر وان جلد السياط عيب من جامع الفتاوى  
في مسائل العيب اشترى حديد يتخذ منه الات الخبارين فجعله في الكور لغيره  
بالنار فوجد به عيبا لا يصلح لتلك الالات يرجع بالنقصان العيب ولا يردّه  
كما لو اشترى ابرسما وبه وظهر عيبه من بيع الغنية ولو اشترى بغير اعلى  
انه خراساني فلم يجده خراسانيا كان له ان يردّه كما لو اشترى عبدا علم انه خبيث  
فوجده بخلافه من خزانة المفتين سئل صاحب البحر الرائق عن اشترى ثوبا  
علم انه مصبوغ باللك فوجده مصبوغا بالغم هل له الرد ام لا واجاب نعم له  
الرد لفساد البيع وفي مئة المعنى شرط الخصا في العبد فاذا هو فحل لا يردّه  
في عكسه يردّه وان وجد غشيا له ان يردّه قال صاحب المنح سئل عن رجل اشترى  
من آخر ثوبا بعليكي فوضعه في الماء ليعسله فبين له انه معيب فهل يردّه  
ويرجع بثمنه ام لا واجبت ان كان غسله بالماء بعد عيبا يمتنع الرد الا برضاء  
البائع لكنه يرجع بالنقصان وطريق معرفة النقصان ان يقوم وبه هذا العيب  
ثم يقوم وهو سالم فاذا عرفت التفاوت بين العيبين يرجع عليه بحصة من  
الثمن حتى اذا كان عشر القيمة مثلا رجع اليه بقشر الثمن وان كان ثلثا فثلثه  
ذكره الزيلعي وفي الحاشية اذا اشترى ارضا فوجد طريقا يمر فيه الناس كان له  
ان يردّه بحجة ولو اشترى عبدا كان مجموعا عند البائع فاخذته الحمي كل يومين  
او ثلثة ايام ولم يعلم به المشتري ذكره في المتن ان له ان يردّه ولو انه صار صاحب  
فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب اخر غير الحمي فيرجع بالنقصان ولا  
يردّه وفي غيب الكرم يعتبر ان يرى من كل نوع شيئا وان كان المبيع من العديا  
المتقاربة كالبطيخ والزمان والسفرجل ونحو ذلك مالم ير الكحل لا يبطل خياريه  
ولو اشترى عبدا او جارية فرأى الوجه ورضي به ولم ير ساير الاعضاء يبطل



خياره وان كانت الجارية منقبة فرأى صدرها وظلها وساقها ولم يزوجها  
لا يبطل خياره وكذلك لو كان عبدا فهو بمنزلة الجارية وان كان المبيع دابة  
او فرسا او ابلا روى عن محمد اذا رأى العجز فوضي به بطل خياره وعن ابي  
يوسف انه لا يبطل خياره ما لم يزوجها وموخره قال محمد ان خلع الرهن عيب  
من الدابة وقيل ان كان هذا مرة او ثلثا لا يكون عيبا وان كان على سبيل  
الدوام يكون عيبا كما في زنا العبد ولو اشترى حمارا فوجده حروفا وهو الذي  
يقف في الطريق وبعض المواضع من غير ما كان له ان يردّه واذ ابتاع البائع  
للمشتري سبب عيب في المبيع فظهر بخلافه فله ان يردّه من العادة في الفصل  
الحامس والعشرين والجمل في الجوارى عيب دون الهام ويرول بالولادة  
في رواية من الخلاصة سئل صاحب البحر بن نجيم عن اشترى ثوبا وقطعه  
وجاؤه فوجد به عيبا هل له رده واجاب ليس له رده ويرجع بنقصان العيب  
ما بطن من العيوب في حيوان وفق وامة فالطريق الرجوع الى اهل البصر  
وان اخبر به عدل يثبت العيب في حق المحصومة ولو شهد به عدلان وشهدا  
ان العيب كان عند البائع يرد عليه والعيب الذي لا ينظر اليه ذكر كقولهم وروى  
يثبت بخبر الواحد في حق المحصومة لا في حق الرد في ظاهر الرداية كل عيب يدل  
تحت نفوذ المتقنين بان يقومه نفوذ صحيحا بالف درهم ويقوم نفوذ آخر  
مع هذا العيب بالف درهم وهو يسيرا ما الذي لا يدخل بان انقوع المتقنون  
في نفوذه صحيحا بالف وانقوعه في نفوذه بهذا العيب باقل فهو فاحش من جامع  
الفتاوى في مسائل العيب رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فانكر البائع ان يكون  
عنده فاقام المشتري شاهدين احدهما انه باعه وبه عيب والاخر علم اقرار  
البائع لا تقبل من بيع النازحانية سئل زين بن نجيم عن اشترى فرسا فوجده  
يتبل الخلة عند اكل العلف هل له الرد بذلك واجاب نعم له الرد ولو كانت  
الدابة كولا خارجا عن العادة ليس بعيب وفي الجارية عيب من بيع الخلة  
وفي المحيط اشترى رجل بقره علم ان حامل فسد البع فان ولدت عند المشتري  
فشرب من لبنها وانفق عليها فانه يرد البقرة والولد ومثل ما شرب من اللبن  
ولا شيء له بما انفق لان البع كان فاسدا وكانت في حمايته وكانت النفقة  
عليه وكذا في الرهبة الفاسدة من النوازل اذا اشترى دابة علم ان حامل  
فالبيع فاسد لان الولد زيادة مرغوبة وانما هو هومة لا يدرى وجودها فلا  
يجوز من الحانبة في البيع الفاسد **باب مسائل البيع بالغيب** قالوا  
في المغبون غنا فاحشا فله ان يردّه على بائعه بحكم الغيب وقال ابو علي النسفي  
فيه روايتان ويقتى برواية الرد وفقا للناس وكان ابو البسر يعني بالرد اذا  
قال البائع للمشتري مناعى يساوى كذا فاشترى بناء على قوله فظهر بخلافه له الرد  
بحكم انه عزه وان لم يقل فليس له الرد وقيل لا يرد كيف ما كان والصحيح ان

عن

عن المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان عن البائع المشتري له ان يردّه من  
حقايق الكثر لجعل المالك نفسه دلا لا فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر انه ازديت  
قيمة وقد تلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما تلف ويرجع بالثمن ومنها اذا عجز  
البائع المشتري وقال له قيمة مناعى كذا فاشترى فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر فيه عيب  
فاحش فانه يردّه وبه يعني وكذا اذا عجز المشتري البائع من بيع الاشياء في  
الفن الناف لا رد بعين فاحش في ظاهر الرواية ويعنى بالرد ان عزه والا لا يرجع  
بعض المبيع غير مانع منه ذكره الزيلعي كذا في مخون الفقه من مخ الفقار بشرح  
تفويروا لابيصار **سئل فاخ** اشترى في قوت متاعا ولم يعلم الغروي قيمة ثم علم  
انه كان فيه عيب فاحش قال يرجع المشتري هكذا اختاره عماد الدين الترمذي  
وقالوا لا على ظاهر الرواية وفي الواقعات للمحاصر باع واشترى بعين فاحش  
له ولاية الرد قال **ح** الكور ولاية المضاربة علم انه يردّه وبه يعني قال ربه واختار  
الامام النسفي والامام ابو البسر البزدوي انه يردّه وقال الامام جمال الدين  
حزى ان عزه فله ولاية الرد والا فلا والصحيح ان ما يدخل تحت تعقيم المتقنين  
فيسرو ما لا فاحش من الفتاوى الصبر فيه قلت وبهذا قد علم ان الرد بعين  
فاحش في الاصل لا يجب الا بالتفريق واما في الوكالة والولاية والوصاية  
فيجب من غير تفريق وبه يعني وحق الرد لا ينتقل الى الوارث كخيار الروية وخيار  
الشرط واما خيار العيب فينتقل الى الوارث كما افاده صاحب المنع فهذا بيع  
الصحيح واما في بيع المربيع فلا عبرة بالغبن الفاحش واليسير منه بل يعنى  
مما بات ذكره شيخ الاسلام انتهى وفي شرح المنار لابن فرشته لو لبس المشتري  
السعر على الواردين ثم جاء صاحب المتاع الى البلد فوجد الضرر هل يكون له  
خيار ام لا قلنا لا خيار لان هذا الضرر ينقص من قبله حيث اعتمد على ما ليس  
بدليل وهو خبر المثل وهو المشتري لان كل جهة المشتري التقيص من جامع  
الفتاوى في البيوع سئل صاحب المنع عن الغبن الفاحش مع التفريق حيث  
قلنا به علم ما هو المعتمد عند كثير اذا ثبت للمشتري او للبائع ثم مات من له ذلك  
هل ينتقل للوارث ويملك الرد به بوجه الشرح كما يورث خيار العيب ام  
لا واجاب ظاهر المذهب عدم الرد بالغبن الفاحش واما اختار بعض المناهري  
الرد للمشتري اذا حصل التفريق من البائع او عكسه وغايته ثبوت الخيار في  
الرد واما كونه خيار العيب فلا فليكن كالروية والشرط ونحوها كما هو معتور  
موجبه بانه ليس الا مشية وارادة فلا يتصور انتقاله الى الوارث الا اخر كلامهم  
وقد افنى به شيخ الاسلام عمدة الانام الشيخ نور الدين على بن غانم المقدسي  
الحنفي المفق بالديار المضربة للولاية في مال الصغير الى الاب وصية ثم وصي  
وصية ولو بعد فلو مات ابوه ولم يوصى فالولاية الى ابه الاب ثم الى وصية ثم وصي  
وصية فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي ولكل هؤلاء ولاية البيع والا باء

عليه السلام



فان كان عقدهم بمثل القيمة او بيسير الفين صح لا بفاحش ولا يتوقف على  
الاجازة بعد بلوغه لانه عقد لا يجوز له حال العقد وكذا شراء ماله بيسير  
الفين ولو فاحشا نفذ عليهم لانه ليس له فسخ البيع الذي نفذ عليه في صغر لابل  
شراء مال طفله لنفسه بيسير الفين لا بفاحشة ولم يجوز له ولو بمثل قيمته ولو  
بكثر جاز خلافا لمحمد المجتهد كالاب في ذلك جاز قضاء الاب دينه من مال  
الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب بملكه بمثل القيمة ولا يملكه  
الوصي الا اذا كان خيرا للصبي من جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين  
واما في تصرف المال فلا ولاية للزوجة والتم في ذلك اذا لم يكن وصيا من جهة  
الاب وانما الولاية الى القاضي عند عدم الاب او المجتهد كالاب او وصيها  
من العادة ضابطه الوصي قد يكون وليا في المال والتكاح وهو الاب والمجتد  
وقد يكون وليا في التكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوي الارحام  
وقد يكون وليا في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ ان  
الولاية من مراتب الولاية والاب والمجتهد وصفي ذاتي لهما ونقل ابن  
السكيت الاجماع على انهما لو عزلوا انفسهما لم ينغلا من الاشياء في القاعدة السادسة  
عشر قال صاحب المنح في فتاواه فقد صرح الاجماع بان القاضي لا يملك التصرف  
في مال اليتيم مع وجود الوصي ولو كان منصوبه فمع الاب او المجتد في الطريق الاول  
كذا في الغنية لكن قال في تمة الفتاوى في ادب القضاء الاب اذا كان فاسدا  
مفسدا مبذرا للمال فللقاضي ان يأخذ مال اليتيم من يده ويضعه على يد عدل الى  
وقت حاجة الصغير او الى وقت بلوغه انتهى القاضي اذا اتهم الوصي قال ابن  
القاضي يجعل معه غيره ولا يخرجوه وقال ابو يوسف يخرجوه وهو الظاهر وعليه  
الفتوى لان الوصي قائم مقام الاب ولو كان الاب حيا وحيث منه على مال ولده  
الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي اولى من وصايا الخانية في فصل  
في تصرفات الوصي اذا باع الوصي ثم ادعى انه باع بالفين الفاحش تسع واقداه  
على البيع لا يمنع دعوى الفساد اذا اقام بينة تسع وينتقض البيع ولا فلا يتعزى  
للمشتري اذا ظهر للقاضي ان نقض هذا البيع اصل للصغير فله نقضه كما في الحاشية  
من المنح كذا في الاشياء ينقض القاضي البيع ان لم يكن اصل للصغير سواء كان  
البائع ابا او وصيا ولا يجوز للقاضي بيع مال اليتيم منه او الجواز من القاضي  
انما يكون عاوجه الحكم ولا حكم لنفسه من جامع الفصولين في مسائل البيع الفاسد  
من سعي في نقص ما يتم من جهة فسخه مردود عليه الا في مسائل منها الخامسة  
باعت الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بفين فاحش تسع السادسة الوصي اذا  
باع ثم ادعى كذا تسع دعواه من الاشياء في كتاب القضاء بنقل عن الغنية  
وفي العادة وان كان بيعهم واجازتهم يفي الاب والمجتد وصيها والقاضي بمثل  
القيمة او باقل بقدر ما يتغابن الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغابن

من سعي في نقص ما يتم من  
جهة فسخه مردود

الناس في مثله لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد  
لا يجوز له حال العقد من الدرر في باب البيع الفاسد قال المجتهد الذي يتغابن  
الناس في مثله نصف العشر واقل منه فان كان اكثر من نصف العشر فهو مال  
يتغابن الناس فيه وقال نصير يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض وهو  
نصف العشر وفي الحيوان يارده وهو العشر وفي العقار دة وازده وهو  
الخمس وفي الدراهم ربع عشر القيمة كما هو المذكور في الفتاوى والشروح من المنح  
وفي مخزن الفقهاء من الوكالة بقيد شراء الوكيل بمثل القيمة وبفبين بيسير وهو ما يقوم  
به مقوم ان لم يعرف سعر قدره في عوض عشرة بنصف درهم وفي حيوان بدرهم  
وفي عقار بضعه انتهى والغيب الفاحش في الاجازة مقدرة يارده وهو العشر  
من جواهر الفتاوى قلت فها هذا ان كان الثمن اكثر من الخمس والمشتري مغبون  
فاحشا وان كان اقل فالبايع مغبون فاحشا وكذا الحكم في العشر ونصف العشر وربع  
عشر القيمة نفس انتهى وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان  
القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة  
انه باعه بقيمة وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد فان كان  
في الزيادة يشتري باكثر من السووق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة  
بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بعولها  
وهذا قول محمد وامام في قولها قول الواحد يكفي كما في التركيبة وضوفا وعلم هذا  
القيمة اذا جرم مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجرم وصايا الخانية باع مال  
اليتيم او ضيعته والمشتري مغلس يؤجل ثلثة ايام فان نقد والا فسخ وان انكر  
المشتري الشراء والعين في يد المشتري يرفع الوصي الاموال القاضي فيقول ان كان  
بيكما بيع فقد فسخت من وصايا المنح في باب الوصي والخامسة روى ابن  
رستم عن محمد قاضي باع دار اليتيم وهي تساوي العائمانية فبني فيها المشتري ثم ادرك  
الصغير فانه يسترد المبيع ولا يرجع المشتري بقيمة البناء احد من محيط السرحي  
في باب الاستحقاق قلت وعلم بهذا ان الوصي اذا باع عقارا لبيت يغبى فاحش  
وبني فيه المشتري ثم ادرك الصغير واسترد المبيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء احد  
الا ان يوجد نقل صحيح بالرجوع انتهى باع الوصي من التركة شيئا ففالت الورثة باعه  
بفبين فاحش وقال المشتري بل يعدل فالقول قوله من الغنية في الدعوى في باب  
الاختلاف بين البايعين وصي باع كرم الصبي وبلغ الصبي وادعى غنبا فاحشا  
واقام البينة واقام المشتري البينة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة  
الفين اولى لانها تثبت امرأ زيدا اولاد بينة الفساد ادخل من بينة الصحة  
من الدرر في الشهادة في باب القبول وعدمه ولو ادعى الابن بعد البلوغ ان والي  
باع منك في حال صفري يغبى فاحش بان كانت قيمة يوم باع مائة وقد باعه منك  
بخسين فخذ الخمسين ورد علي ملك وقال المدعي عليه لا بل كان قيمة خمسين يحكم



الحال اذا لم يكن المدة قدر ما يتبدل فيها الاسعار فان كانت مدة يتبدل فيها  
الاسعار فالقول قول المشتري وان اقاما البينة بالبينة المثبتة للزيادة او  
من شتر منظومة ابن وهبان لابن الشحنة عبد البر الوصفي اذا ادعى عقارا  
للصغير فقال ذواليد باعني وصبي القاضي من قبلك بمن المثل الحاجة الى قضاء  
الدين فقال الوصفي نعم ولكن البيع وقع باطلا لانه باعني فاحش او ترك  
المبيت منقولاً يعني بالدين فلم يكن بيع العقار محتاجاً اليه واقام بينة تسمع  
من شتر المنظومة نقلاً عن القنية لو باع مال ولده ووقع الاختلاف بين الابن  
والمشتري فقال المشتري كان البيع قبل البلوغ وقال الابن كان بعد البلوغ فالقول قول  
الابن عاصم الغولي والبينة بينة المشتري من احكام الصغار قبيل مسائل الطلاق  
باع ضيعة ولده فاقام المشتري بينة انه باعها في صغر ثمثل الثمن والابن اقام  
البينة انه باعها في حال البلوغ فبينة المشتري او في قبيل بينة الابن اولى ولو  
اقام البائع وهو الابن بينة اني بعته في صغري واقام المشتري بينة انك بعته  
بعد البلوغ فبينة المشتري او في لانه تثبت العارض من ترجيح البينات لغانم  
البيات لغانم البعد ادى نقلاً عن جامع الفتاوى وفي الذخيرة اذا باع الرجل  
ضباع ابنه فقال الابن انا بالغ وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للابن  
لانه يتكبر طول ملكه وقد قيل بخلافه والاول اصح من البهر الرائي في باب الاول  
لو ادعى عليه ارضاً واقام البينة وقال المدعي عليه اني اشتريتها منك فقال المدعي  
نعم ولكنني كنت صبياً وقال المدعي عليه بل كنت بالغاً واما البينة فبينة مدعي  
الصبا او في كما كان القول قوله من جامع الفتاوى في كتاب الدعوى اذا ادعى الرجل  
على اخيه قدراً من المال فاقر المدعي عليه ثم قال ابرأت ذمتي عنه واظهر كتاب البراء  
فقال المدعي نعم كنت ابرأت ذمتك لكنني كنت صبياً وقت البراء فالقول له والبينة  
على المدعي عليه من الدور في فصل الاستبراء اختلافاً في كون الاقرار في الصغر  
والبلوغ فالقول لمدعي الصغر كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلق او اعتق ثم  
قال كنت صغيراً فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهوداً قبل ولا  
فلا من الاشباه في كتاب الاقرار رجل باع عقاراً او ضيعة لولده الصغير ثمثل القيمة  
او بغيره يسير قالوا ان كان الاب محموداً عند الناس او مستورا جاز بيعه ولا يكون  
للولدان يبطل ذلك البيع بعد البلوغ لكن يطلب الثمن من والده فان كان الاب  
اضلع الثمن او قال انفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة فيقبل قوله وان  
كان الاب فاسداً لا يجوز بيعه وللأب ان ينقض بيعه اذا بلغ الا ان يكون البيع  
خيراً للصغير لان الاب اذا كان محموداً او مستوراً كان الظاهر منه مباشرة البيع على  
وجه الخيرية بخلاف ما اذا كان فاسداً وان باع الاب غير العقار والضباع فذلك  
الجواب الا ان الاب اذا كان مفسداً في جواز بيعه روايتان في رواية يجوز البيع  
ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية لا يجوز الا ان

يكون

يكون خيراً للصغير وذلك بان بيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى من الحاشية  
في باب في بيع غير المالك كذا في البرازية قال في الهداية في اقرار باب النفقة اذا  
باع العقار والمنقول على الصغير جاز كمال الولاية ثم لانه باع منه نفقته لانه  
جنس حقه من الدور في كتاب الوصايا صبي باع او اشترى وقال انا بالغ وهو  
ابن اثنتي عشرة سنة ثم قال لست ببائع لم يبلغن الى قوله ولو كان ابن احدى عشرة  
سنة ثم قال لست ببائع صدق من جامع الفتاوى في اخر مسائل العيب من البيع  
صبي اقر بالبلوغ وقاسم الوصفي ان كان مراهاً صح اقراره ويجوز قسمته فلو قال  
بعد ذلك لم اكن بالغاً لا يقبل قوله وان لم يكن مراهاً بان كان مثله لا يجزم عادة  
لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته فقبل اثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البينة  
وبعد اثنتي عشرة سنة ايضاً لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال يجزم مثله عادة من  
اقرار الحاشية في فصل اقرار المريض الصبي المحجور عليه الذي يقبل ان البيع سالب  
والشراء جالب يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة ابيه او وصيه او القاضي ولو بلغ  
الصبي قبل ان يجيزه الوصي فاجاز بنفسه جاز ولا يجوز بنفس البلوغ والادراك  
غير اجازة بعده من احكام الصغار في مسائل البيع كذا في جامع الفصولين في  
الفصل الرابع والعشرين الاسباب الموجبة للمحرث لثمة ومن انصف باهراً كان  
محجوراً من غير حجر الصغر والوق والجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه  
ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال من  
باع من هؤلاء شيئاً واشترى وهو يقبل البيع ويقصده فالولي بالخيار ان شاء  
اجازته ان كان فيه مصلحة وان شاء فسخه ولا بد ان يقبلوا البيع ليوحد ركن  
العقد فينقصد موقفاً على الاجارة من ضمانات الغانم في مسائل المحجورين **باب**  
**ما يدخل في البيع بلا ذكر وما لا يدخل** كل ما كان في الدار من البناء او  
متصلاً به تبعاً لادخل في بيعها ثم فرع على هذا الاصل بقوله فيدخل البناء والمغائر  
والسلم المتصل في بيع الدار وكذا يدخل الحجر الاسفل من الوحي وكذا الاعلى المتصلاً  
اذا كانت موكبة في الدار لا المنقولة ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكره ممتدة  
كانت الاشجار اولاً اذا كانت متصلة بها للعقار فاشبه البناء فيدخل تبعاً صغيرة  
كانت او كبيرة الا اليابسة فانها على شرف القلع فهي كالحطب الموضوع كذا في فتح  
القدير وقيد بان يكونها متصلة للعقار لانه لو كانت فيها اشجار صفار تحول في فصل  
البيع وتباع فانها ان كانت تعلق من اصلها يدخل في البيع وان كانت تعلق من  
وجه الارض فهي للبائع الا بالشرط كذا في الحاشية ولا يدخل الزرع في بيع الارض  
بلا تسمية لانه متصل به للفصل فاشبه المناع الموضوع في الدار ولا يدخل الثمر في بيع  
الشجر بدون الشرط ويؤمر البائع بقطع الزرع والشجر وتسليم البائع وان لم يطره  
صلاحه وبه صرح في الوجبة المرواها لمبيع الارض والشجر وفيه في الحاشية بان  
ينقد الثمن اليه لان ملك المشتري مشغول بملك البائع وكان عليه تعريضه وتسلمه



كما اذا كان فيها متاع واجرة كيل وعدو وزن وذرع على البائع لان التسليم واجب عليه وهو لا يحصل الا بهذه الافعال وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب واجرة وزن من ونقده على المشتري لانه من تمام التسليم وتسليم الثمن على المشتري فكذا ان يكون من تمامه وهذا هو الاصح كما في الخلاصة من بيع المتخ في فصل كلما كان في الدار من البناء يدخل في بيعها باع جارية وعليها حتى وقوطان ولم يشترط ذلك في العقد للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحكي لها كذا في فتاوى الظهيرية من الاشباه في الفقه الاول في القاعية الثانية عشر وفي المنتقى الجارية والفلان ثيابها تتبع لها باع جارية فان سلم الحكي او سكت وهو يري ان كان لها وزن بيع الجارية والعبد يلزم البائع من الكسوة قدر ما يستر العورة وان بيع وعليه ثياب دخل الثياب ان كان ثياب مثله او مثله الا الثياب التي يكون عليها للعوض وللبيع ان يملك ثياب العرض وعليه ان يملك ثياب المثل ولا يكون للثياب قسط من الثمن من خزانة الفتاوى في البيوع ولا يدخل السرج للعرف الا ان يكون العرف على خلافه ولو اشترى غلاما ما يدخل ثوب البذلة عرفا ثم البائع بالخيار ان شاء اعطى ثوبه عليه وان شاء اعطى غيره لان الداخل في حكم العرف كسوة مثله لا عينه ولو استحق ثوبه لا يرجع على البائع بشئ من الثمن اذ لم يكن له حصته من الثمن من جامع الفتاوى في البيوع سئل صاحب البحر الرائق عن اشترى فوسا او بفلا سترها فابي ان يسلمه السرج مع الغرض هل يدخل في البيع ام لا واجاب لا يدخل السرج في البيع وكذا اللجام ويدخل في البيع الجبل المشدود في عنق الحمار وزمام البعير وعذار الغنم لا الجامة وجبل البقر ولا يدخل اكاف الحمار الا ان يكون موكفا وقت البيع وقيل لا يدخل الاكاف ان اشترى من المخترفين لانهم يعتادون البيوع بغير اكاف وان اشترى من الزراعيين او من اهل القرى يدخل في البيع لانهم يعتادون البيوع مع الاكاف والمسئلة مداراة على العادة ويدخل في بيع الناقة ان ذهب مع امته الى موضع البيع والا فلا وكذا الحكم في بئير البقرة وحمل الشاة في بئير الحشيش الا ان كان في القنية لا يدخل الولد مع الام كيف ما كان وقال ابو يوسف ومحمد يدخل الولد في بيع البقرة والشاة والناقة والامه والتمكه دون العظيم ولا يدخل الحشيش في بيع الا ان كان كيف ما كان من جامع الفتاوى في كتاب البيوع باع انا بالرايحش او بقره لها عمل اختلغا فيه قال بعضهم العمل يدخل في البيع من غير ذكر والحشيش لا يدخل وقال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل هاسوا لا يدخلان في البيع بلا شرط من الخانية في البيوع قال صاحب المنحة في فتاواه سئلنا عن رجل اشترى من آخر بقره ولجانبها ولد صغير منها فهل يدخل في البيع ام لا واجبت ان كان مع الام في موضع البيع يدخل فيه للعرف فلا يفرق الحمل بحكم مادام منصلا ولا يجوز بيعه ولا هبة ولم ار لان حكم ما اذا باع

جارية

جارية وحملها او مع حملها او دابة كذلك فان علقنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الا حمله يكونه مجهولا استثناءه من معلوم فصار الكل مجهولا نقول ههنا بفساد البيع كونه جمع بين مجهول ومعلوم لكن لم اره صريحا في القدر بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام ويجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولذا البرسيه يتبع امته في البيع ان كان معها وقتة على القول به من الاشباه في اول كتاب البيوع رجل تملك شجرة بشرا او قرار او قسمة في ارض مملوكة للغير ولصاحب الشجرة من الارض مقدار غلظها دون ما ينسب اليه في ثمرها وان غرست الشجرة في موات فحرمت ارضه اذرع حتى لا يملك غيره ان يغرس فيه الشجرة نص عليه محمد في المنتقى من المنحة في البيوع والشرب والطريق لا يدخل الا بذكر المحقوق في البيع والاقرار والصلح والوصية ويدخلان في الاجارة والقسمة والرضن والفروع ان المقصود من البيع وغوهم الملك وهو موجود وفي الاجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الشرب والطريق فان عدم المقصود عليه ههنا من الاشباه في الفن السادس في كتاب البيوع مسائل بيع النجاسة والاراء لا يجوز بيع النجاسة ولا يجوز الاقرار بالنجاسة بان يقول لا اقر اني املك لك في العلانية بمال ونواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملكه المتقول من البدائع في البيوع وصورة النجاسة في البيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو نجاسة ويشهد بما ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهاذل وروى عن محمد في بيع النجاسة اذا قبض المشتري العبد واعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المملوك لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار وان اختلفا فادعى احدهما ان البيع كان نجاسة والاخر نكرو النجاسة لا يقبل قوله مدعى النجاسة الا ببينة ويستخلف الاخر من الخانة في الحكم البيوع الفاسد ولو ادعى احدهما بيع النجاسة لم يقبل قوله الا ببينة لانه يدعى انفساع العقد بعد انعقاده ويستخلف الاخر لانه منكر من الاختيار شرع المختار في البيوع وان ادعى احدهما بيع النجاسة وانكروا الاخر فالقول لمن ادعى المجد مع بينة وان اقام احدهما البينة قبلت ببيته ثم المشتري ان اقام البينة ان الدار نجاسة في يده لا يرجع بالثمن على البائع وان ذكره الشهود وان اقام البينة ان الشراء نجاسة يرجع بالثمن على البائع من وجيز الفتاوى في فصل البيوع الفاسد باب بيع المريض وشراؤه من وارثه واجنبى ومجان المرض الذي يتعلق به حق الاخر ولو باع المريض عينان عيان

جارية

مطلوب من اهل المطالب



باع شيئا من وارثه فاقربا باستيفاء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ان كان الغالب من حال المريض الضمان لزوم القراض وكان قيامه على تكليف  
ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه في قول ابي حنيفة من وصايا الحائنية و  
اختلفوا في بيع المريض لو ارثه بموضع المثل فقال ابو حنيفة لا يصح وقال  
مالك والشافعي واحمد يصح من ايضاح قيل باب المريض سئل صاحب  
المنهاج عن مريض باع من وارثه عينا من اعيان ماله هل يصح ام لا واجاب البيهقي  
المذكور موافق ان صح جاز بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة  
بطل البيع كما في الحائنية من البيوع باع المريض واشترى من وارثه بمثل قيمته  
لا يصح اصلا قبل اجازة الورثة عند ابي حنيفة وعندهما يصح وان حابا لا يقع  
المحابة عند الكل اجازت الورثة اولا ويقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى  
تمام القيمة ولا يفسخ وفي الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة  
الوارث عند ابي حنيفة وعندهما يصح والمحابة من الوارث لا تقع الا باذن  
بقية الورثة بالاجماع هو الصحيح **فت** لو اشترى المريض شيئا من وارثه بمثل  
قيمته بمعانية من الشهود واعطاه الثمن جاز والوارث انما يخالف الاجنبي  
في الاقرار فاما فيما ثبت بمعانية فلهما سواء من وصايا القنية قلت وهل  
يصدق المريض البائع من وارثه في استيفاء ثمن المبيع عا قول ابي يوسف و  
محمد حيث جوز البيع ام لا لم ارجح صوابه نقلنا صريحا وظاهر كلامهم يقتضي  
عدم التصديق في قولهم جميعا لا في اقرار المريض بقبض الدين من وارثه  
لا يصح اتفاقا اذ مات من ذلك المرض كما في محيط السرخسي وغيره من  
المعتبرات واذا باع المريض عينا من اعيان ماله من وارثه عند ابي حنيفة  
لا يصح اصلا من غير اجازة باقي الورثة سواء حابى او لم يحابى باع بمثل  
القيمة او باضعاف وعندهما بمثل القيمة وباضعاف القيمة جاز والمريض  
اذا باع عينا من اعيان التركة من الوارث المريض بمثل القيمة فكذا الجواب  
عند ابي حنيفة فان باع المريض من وارثه شيئا وحابى في شئ الاسلام ان عند  
لا يصح المحابة اصلا اجازت الورثة او لم يجز ويقال للمشتري اما ان تبلغ  
الثمن الى تمام القيمة ولا يفسخ وفي مزارعة شريح الاسلام ان المريض  
اذا اشترى شيئا من وارثه بمعانية الشهود واعطاه الثمن كان جازا اذ لم يكن  
فيه محابة كما لو باعه من اجنبي قال محمد ما ثبت بمعانية فالوارث والاجنبي  
سواء وفي الذخيرة لم يذكر فيه خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض  
من الوارث عند الكل المريض اذا باع ما يساوي الف درهم بمائة درهم  
من الاجنبي ولا مال له سواء يصير محابيا بقدر خمسة درهم فينفذ المحابة  
بقدر الثلث ثم يقال للاجنبي المشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام ثلثي الف  
والا تزد شيئا من المبيع واما ان يفسخ العقد وهذا اذا لم يكن على الميت دين

وان

وان كان على الميت دين يحيط بماله فانه لا ينفذ محابة في حق الفراء  
اصلا لا فيما زاد على الثلث ولا بقدر الثلث ولا يتحمل منه الغبن الفاحش ولا  
غبن اليسير غير ان في حق الفراء لا يصح اصلا وفي حق الوارث تغيب المحابة  
من الثلث من بيع الوارث حائنية قلت قوله ولا مال له سواء يفيد ما اذا  
كان له مال سواء وكانت ثلث ذلك المال ست وستين ومائة او اكثر لا يجب  
في المشتري ان يبلغ الثمن الى تمام ثلثي الف ولا يدخل لوارث البائع في ذلك  
المبيع حيث يكون ملكا للمشتري انتهى اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في  
الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة  
لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن  
واذ في ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر  
الثلث انتهى من الاشباه في كتاب الاقرار في الغن الثاني قلت والمشتري ههنا  
يقتضي ان يكون اجنبيا كما علم من صورة فتوى ابو السعود العمادي حيث صور  
بالاجنبي واجاب بما افاده صاحب الخلاصة وقفت عليها بحطه الكريم وليس  
كل مرض يقتضي الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا ان كان المريض رجلا  
اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية ويزداد  
كل يوم مرضه يتعلو حتى الاخر بماله لا في الغالب من حاله الهلاك فاذا اطلق  
في هذه الحالة يكون فاردا وان كانت امواتة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصل  
قائمة ولا تذهب الى الخارج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها  
العجز عن المصالح الداخلية وفي جانب الرجل عن المصالح الخارجية اما الذي  
يذهب ويحيى كل يوم فكما تصحح من الحائنية في كتاب الطلاق في فصل في المعتدة  
قلت والمواد بالآخر هنا ورثة لان هجرته يتعلو بثلثي جميع ماله وداينه لان  
المريض المديون ليس له ان يقدم بعض الفراء على البعض بقضاء دينه فيقسم الثمن  
ماله بين الفراء بالحصص بخلاف صحبة المديون حيث له ذلك اما اذا كان عايبا  
غيبه منقطعة والديون ثابتة عند القاضي والقاضي يقسم ماله بين الفراء بالحصص  
اذ ليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على البعض كما افاده صاحب النهاية في شرحه  
للهداية انتهى ويعتبر في كون صاحبة فراش العجز عن المصالح الداخلية وفي حقه  
عن المصالح الخارجية من البراءة في كتاب الطلاق وفي الفصل الثامن والصحاح  
ان من عجز عن قضاء حوائجه خارج بيت فهو مريض وان امكنه القيام بها  
في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للبول والغائط  
من الزبلي في باب المريض في كتاب الطلاق المفقد وهو العاجز عن المشي بداء  
في رجلية والمفلوج الفلج داء يعرض نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة  
الارادية والاشل وهو الذي يده ارتعاش وحركة والسلوك وهو الذي يكون  
به علة السل وقبح يكون في الرية ان طال مدته سنة كالصحيح والا فكالمريض



فيعتبر تصرفاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت وان مات  
قبل تمام السنة كان المرض مرض الموت فمن عرض له واحد منها وتصرف في  
من التبرعات ثم مات قبل تمام السنة مشتملة على الفصول الاربعة كان المرض  
مرض الموت فيعتبر تصرفاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت  
لانه اذا سلم في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من  
طبايعه وخروج صاحبه عن احكام الموضي حتى لا يشتغل بالتداوي من وصاياه  
**مسائل الدلال** الدلال امين فاذا ادعى رد العين الى صاحبها  
او ادعى الموت او الهلاك بلا تعد يصرف مع يمينه عند الامام من التناحاة  
كذا في الحانية قلت الدلال اجير مشترك فاذا ادعى رد العين الى صاحبها  
يقبل قوله مع يمينه فلا ضمان عليه عند الامام الا عظم وعندها لا يقبل قوله فيضمن  
فاذا ادعى الموت او الهلاك يقبل قوله فلا ضمان عليه ايضا عند الامام سواء  
هلك فيها لم يكن التعزير عنه او فيما لا يمكن وعندها فيما يمكن التعزير لا يقبل قوله  
ولا يثبت فيضمن وفيما لا يمكن التعزير لا يقبل قوله فيقبل بينة فيرى عن الضمان  
وهذا في شيوخ الاسلام ابو السعود العادي المذكور في فتاواه المشهورة انتهى  
رجل دفع الدلال عينا لبيعه فترك العين عند رجل صاحب الدكان فهرب  
صاحب الدكان بالعين ضمن الدلال لانه ليس للدلال ان يترك العين عند  
غيره لكنه يعرض وتأخذ العين الا ان يكون الدلال تلميذ صاحب الدكان يضع  
استعنة الناس في حانوته او كان هو في عياله كزوجته ووالده ووالدته واجبره  
من بيع الحانية في فصل تصرف الوكيل دفعه الى دلال لبيعه فدفعه الدلال  
الى رجل على سوم الشراء ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم  
اذ لا تعدى في الدفع اما اذا لم ياذن له فيه ضمن ولو عرض الدلال على رب الدكان  
وتروك عنده فهرب رب الدكان وذهب به لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا بد  
منه في البيع وذكر في فتاوى الصغرى انه يضمن لانه مودع وليس للمودع ان  
يودع دفع ثوبه الى دلال لبيعه فساومه رب الحانوت بتمن معلوم وقال  
احضر صاحب الثوب لا عطية الثمن فذهب وعاد فلم يوجد الثوب في الحانوت  
ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق  
الدلال مع يمينه لانه امين واما رب الحانوت فلو اتفقا على انه اخذه رب الحانوت  
ليشتره بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه فيضمن قيمته  
ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا انقبضت على سوم الشراء انما يضمن لو اتفقا على  
ثمن ولا يجب ضمان السوم الا يذكر الثمن قبل هو قول ابي يوسف وهو المختار وكفى  
عند محمد ان يميل قلبه ما من جامع الفصولي سئل صاحب الموضع عن دلال دفع له  
أخو عبد الله لبيعه فاخذه منه وتركه عند شخص يريد شراء فهرب هل يلزم الدلال  
ام لا اخذ واجاب لا يلزم الدلال شي بسببه واما لا اخذ فكذلك حيث لم يعين

له الثمن

له الثمن ولم يبرأ فان عيّن له يلزمه قيمته انتهى رجلا من دفع كل واحد منهما  
الى الدلال ثمن من الابريسيم بصيغة واحدة فباع من احدهما ودفع الى الآخر  
ثمنه حطاء وغاب ولا يدريه الدلال ليس للدلال ان يدفع ثمن ابرسيم الغائب  
الى الحاضر ولو ظفر به الحاضر يأخذه ولو ضمن صاحب الثمن وهو الحاضر الدلال  
فله ان يرجع على الاخذ ان ظفر به دلال معروف بيده ثوب فبتين انه مسروق  
فقال رد دته على من اخذته منه ببراءة كغاصب الغاصب اذا قال رد دته على  
الغاصب برئ من الفصولين نقل عن فتاوى قاضي ظهير ونقل عن الذخيرة  
والعدة انه انما يبرأ لو ثبت رده بحجة لا بد من انما في الخلاصة من ضمانا  
غائما في ضمان الدلال دلال دفع ثوبا الى ظالم لم يمكن استرداده منه ولا  
اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك دفع الى دلال ثوبا لبيعه  
ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال ابو بكر  
محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيته ولا ادري في اي حانوت وضعت  
يكون ضامنا من ودعية الحانية هلك المتاع في يد الدلال فسل وقال  
لا ادري اهلك عن بيتي ام عن كنف لا يضمن من القنية رجل دفع الى آخر  
ثوبا لبيعه على ان ما زاد على كذا فهو له فباعه فباعه الثوب من يده يضمن  
من البرازية الدلال اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري  
فاخذ الرجل فذهب بالثوب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه ما ذوق  
بهذا الدفع عادة وعندي انما لا يضمن اذا دفع الى الثوب ولم يفرقه اما اذا  
دفع الى الثوب وفارقه يضمن كما لو اودعه الدلال عند اجنبي او تركه عنده  
لا يبرأ من الحانية في الاجارة الفاسدة رجل بعث جارية الى الخناس وهو  
بائع الرقيق لبيعهما فبعثها امرأة الخناس الى جارية له فهربت قال ابو بكر البجلي  
الضمان يكون على امرأة الخناس لا غير في قول ابي حنيفة وقال صاحب الجارية  
بالحنيا ان شاء ضمن الخناس وان شاء ضمن امراته لان الخناس اجير مشترك  
ومن مذهب ابي حنيفة الاجير المشترك لا يبيع ضمانا لما اتلف في يده بغير فعله  
وعند صاحبه يكون ضامنا من غصب الحانية الخناس اذا هلك العبد في يده  
لا يضمن لانه اجير مشترك فلا يضمن ما هلك عنده بلا ضمه من الحانية قلت  
عدم الضمان هنا متفق عليه لان عندها الاجير المشترك لا يضمن ما اتلف في يده  
بما لا يمكن التعزير عنه قال صاحب البحر سئل عن دلال اخذ من اخو جارية لبيعه  
له فاعطاها الدلال لم يودها لينظرها ويشترها فانتهت عنده هل تلزمه القيمة  
فاجبتا تلزمه القيمة ان ذكر الثمن عند الاخذ من الحانين او من جانب  
المشتري والا فلا والله اعلم وسئل بعضهم عن دلال اخذ من اخو جارية لبيعه  
وبعها وملك اجوزا فعرض فلم يتم البيع ثم اخذ دلالا آخر وباع للدلال الاول  
اجوزا بقد علمه من عناية قال ابو الليث هذا قياس ولا اجوزا استحسانا اذ



اذا اجر المثل يعرف بالتجار وهم لا يعرفون هذا الامر اجوابه تأخر المبيع لورث  
بمعيب بقضاء او غيره لا يسترد الدلالة من جامع الفصولين وكذا لو استحو  
المبيع وقد كان الدلال اخذ الدلالة لا تسترد من جامع الفتاوى ولو دفع  
الى دلال متاعا فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاء بضم  
وان كان يريد شراؤه فتوكله عنده ليراه او ليريه غيره فهرب او هلك المتاع  
في يده لا يضمن قاله شيخ الاسلام السقدي وقيل يضمن وهو القياس لانه ليس  
له ان يودع غيره وما قاله شيخ الاسلام احسن لان دفع العين الى المستام  
ليرهبه اهلها ومن له بصيرة به وبقيمة امره متاعا وهو دكان الدلال ما ذنابه  
دلالة وكذا اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال من جامع الفتاوى في  
كتاب الوكالة سئل الشيخ خير الدين المغني بمدينة الرملة عن رجل دفع لدلال  
سلعة لبيعها له بعد ان تبلغ ثمنها رضاه ثم ان الرجل طلب السلعة من الدلال  
فادعى الدلال بانك اذنت لي ببيعها بكذا وبعثها ودفعت الثمن اليك فانكر  
الرجل الاذن للدلال وقضى الثمن فهل يصدق الدلال في الاذن والدفع يمينه  
ام لا واجاب القول قول المالك في عدم الاذن بالبيع لانه هو المستفاد منه  
الاذن وهو ينكره والقول قول المنكر يمينه فاذا لم يثبت عليه الاذن يرتد  
البيع برده واذا ثبت الاذن بالبيع فباع كان وكيل عنه فيه فيقبل قوله في  
دفع الثمن له اذ هو أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله يمينه  
والنقل في مثله كثير انتهى الدلال اجبر مشترك حتى لو ضاع من يده بلا صنعه  
لا يضمن عند ابي حنيفة صرح به في المشتعل والفصولين وجامع الفتاوى  
من ههنا غاتم في ضمان الدلال الاجبر مشترك يضمن ما جنت به بالانعام  
وما هلك في يده بغير فعله ليس بمضمون عند ابي حنيفة سواء هلك  
بما يمكن التورع عنه كسرقة وغصب او بما لا يمكن التورع كخروج غلبة غارة  
غالبه وعندهما يضمن ما هلك في يده بلا صنعه ان امكن التورع عنه كسرقة  
او غصب والا فلا يضمن كالعدو المكابر والمخوف الغالب عند علماءنا الثلاثة  
قيل قول ابي حنيفة قول علي رضي الله عنه وقوله ما قول عمر رضي الله عنه ولاجل  
اختلاف الصحابة رضي الله عنهم اختار المتأخرون الفتوى بالصحة على النصف  
جبر او عملا بالقولين من الخلاصة كذا في اجارة الددر قلت والدلال اجبر  
مشترك كما مر انما من جامع الفصولين ومشمول الهداية والاجبر المشترك  
لو ادعى الرودا والموت او الهلاك ممن جعل العين في يده امانة قال بعدم الضمان  
كالامام الاعظم وقيل قوله مع يمينه كما يودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه  
لم يصدق فاه الا ببيته صرح به في مشمول الهداية نقلا عن الذخيرة كذا في جامع  
الفصولين اما لو رجم الدلال ان مالك السلعة مثلا اذن له في بيعها او فورها  
الى ارض وصاحبها ينكر الاذن فلا يصدق الا ببيته بالاتفاق كما افاده صاحب

الهداية وينبغي ان يكون حكم البيعة والتمسار حكم الدلال انتهى اخذ الدلال  
التمسار لئلا يسهل الى صاحبه او كان يمكنه ليظهر بصاحبه فيسلم فضاء منه يصالح  
بينهما الى النصف من جامع الفتاوى في كتاب الوكالة وفي النظم الوهابي في  
ولو قبض الدلال مال المبيع في يده فضاء بشرط **باب البيع المكروه**  
**ومسائل التبع** ويكره بيع الامور من فاسق يعلم انه يبيع به لانه اعانة على  
المعصية من بيع الحائنة قالوا يجوز بيع العيص ممن يعلم انه يتخذ خمر مع  
الكراهة وفي الامور ممن يعلم انه يبيع به من شرع المنظومة الوهابية في  
كتاب البيوع نقلا عن البرازية ولا بأس ببيع العيص ممن يتخذ خمر في  
قول ابي حنيفة وقال صاحبنا ويكره قيل عن قول ابي حنيفة انما لا يكره اذا  
باعه من ذبح يمين لا يشترط المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشترط بذلك  
التمس يكره اذا باعه ممن يتخذ خمر من الحائنة في البيع المكروه الذي اراد شراء  
دار في مصر لا ينبغي ان تباع منه فلو اشترى يجبر على بيعها من المسلم وقيل  
يجوز الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا اشترى ذلك ذكره قاضيان من الددر في فضل  
في الجزية وقيد به بعضهم بما اذا انقطع بسبب سكنائهم جماعة المسلمين او  
تقلوا وهو محفوظ عن ابي يوسف ينعون من السكنى في محلات المسلمين  
انتهى ما في المنع فاذا اشترى الذي عبد امسلا او مصحفا يبيع له قوله تحت  
اطلاق الحديث ويجبر على بيعه لان في ابقائه في يده اذ لا من الددر في  
مسائل شتى في البيوع سئل صاحب المنع عن بيع الاله الملاح من يتخذها  
للهو هل يبيع بغيرها واجاب بغيرها عند الامام الاعظم حلا فالابي يوسف  
ومحمد والفتوى في زماننا على قولهما الكثرة الفساد فيما بين الناس والله  
اعلم سئل بعضهم في الصانع الذي يشتغل ما يحرم ليسه على الرجال كالدارابي  
وما شاكل ذلك هل يكون كسبه حراما ولا يحل له ذلك ام يجوز له ذلك  
والحرمة على المستعمل ان كان من الذكور البالغين وفي الحياط هل لا يجوز  
له ان يحيط الثوب الحوب للرجل المسلم ام يجوز له ذلك ويطيب له الاجرة  
ويكون الحرمة على اللابس وهل للرجل المسلم ان يلبس للذوق ثوبا من  
حرير او لا يجوز ويقاس على الباسه للصبي واجاب الصانع اذا امره مسلم  
ان يصنع له شيئا مذكرا وكذا الحياط اذا امره رجل مسلم ان يخطط ثوبا على  
ذوق الفساق قال الامام الناطقي في الواقعات لا ارى له ان يفعل ذلك وكذا  
بيع الملك في المفضض من الرجل ان علم انه يلبسه مكروه انتهى وقد دل على انه  
صنع ذلك للرجل بعينه بل صنعه على ان يلبسه رجل حاله الحرب او تلبسه  
النساء او غير المسلمين فلا يكره له ذلك ولا كسبه فان اشتراه مسلم ولبسه  
في غير حالة الحرب فالحرمة على اللابس واما الباس الثوب الحوب للذوق بيا  
او تمويضا فلا بأس به لانهم نصوا على جواز بيع زنا النصارى للنصراني



وفلنسة المجوسى للمجوسى وهما من شعائر الكفر فيكون جواز بيع الثوب الحرير  
الذى هو من شعائر الفسوق اولى اتمالوا لبسه بمجرد المودة من غير تعويض فهو  
غير جائز لقوله تعالى لا تجردوا قومهم باللبس واليوم الآخر يوادون من  
حاد الله ورسوله ولو كانوا اباؤهم وابنائهم واعشيرهم على الفلنسة والذى  
يعمل بالابرسيم عمل لا يصلح الا للرجل وانه عليه حرام وهذا مما وجب ان عمل  
ذلك لبسه المسلمون لا يحل له ذلك وان فعل ذلك ليجعل له دارا للكفر  
او يبيعه من اهل الذمة لا باس به من جواهر الفتاوى في الكراهية وكراه ان  
يتلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام ان كان ينظر  
لاهل البلد فان كان لا يضر فلا باس به الا اذا البس السعر على الواردين  
واشترى باقل من القيمة وكره بيع الحاضر للبادى زمان الخطر غيرة في الثمن  
الغالى فان لم يكن اهل البلد في الخط فلا باس به لعدم الاضرار وحكم البيع  
المكروه ان لا يفسد ولا يجب فسحه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا  
القيمة من بيع الدرر في البيع المكروه وعن ابي يوسف ان اعوا با قد مو الكوفة  
وارادوا ان يمتاروا منها ويضرو ذلك باهل الكوفة قال امنهم عن ذلك قال  
الاتى ان اهل البلد يمنعون من الشراء للمكروه فهذا اولى من الفصول العاشر  
مصرف فيه الطعام ليس للامام ان يسقر فان سقر فباع الخياط باكثر مما  
سقر جاز بيعه من بيع الحائنة ولا يسقر حاكم لقوله عليه السلام لا تسقروا فان  
الله سقم هو المسقر القاضى الباسط الوارث الا اذا تعدى ارباب الطعام  
عن القيمة تعدى اربابا حشاشا بانباع قفيز ايمانه وهو يشتري خمسين وعجز الحام  
عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسفير فيسفر بشورة اهل الواى والنظر  
فاذا فعل وتعدى رجل عن ذلك فباعه بئس فوج اجازة القاضى ينفى للحاكم ان  
لا يجعل بيعه بئس اذا دفع اليه هذا الامر ولا بالتسفير بل يا موبان يبيع ما فضل  
من قوته وقوة اهله اعتبار السعة وينهاه عن الاختكار ويعظه وينجزه  
عنه فان دفع اليه ثانيا فعل كذلك وهذه وان دفع اليه ثانيا حبسه وعززه  
حتى يمنع عنه ويزيل الضرر عن الناس ولا يسقر الا اذا ابوان يسقرم الا  
بغير فاحش ضعف القيمة ومن باع منهم بما قدره الحاكم صح وقالوا ان كان  
يخاف اذا انقص ان يضر به الامام لا يحل للمشتري ذلك والحيلة فيه ان يقول  
له بعنى بما تجب على شئى باعته يحل ولو اصطلح اهل بلدة على سعر الخبز والقمح  
وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا او قمحا فاعطاه البائع ناقصا  
والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع عليه بالنقصان اذا عرف ولو خاف  
الامام على اهل المضار الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفوقه فاذا وجد  
داردوا مثله من عناية الوقاية في احوال كتاب الكراهة **مسائل الاستبراء**  
**وحل ما يشتري بالدرهم المفضو** ولو كانت امته ثم عجزت او ارتدت

المكره بالكسوف في البلد طعام  
كما يقال المكره الطعام يمتاره  
الناس وقد ما راه من باب  
باع اخرى

عن

عن الاسلام ثم استلمت اوزقها مولاهما وطلعتها الزوج قبل الدخول  
فلا استبراء عليه من تجريد الفعة في كتاب البيوع اذا كانت امته ثم عجزت  
وردت في الرق لا يلزم الاستبراء من آخر بيع الحائنة الحيلة التي ذكرت  
في الذخيرة اسهل الحيل وهي ان الرجل اذا اشترى امه وكاتبها ثم فسخ  
الكتابة برضاها جاز للمولى الوطى ولا استبراء عليه من التنازل حائنة في  
الفصل الثامن عشرون من ملك امه بشراء ونحوه كالوصية والادب وغيرها  
ولو بكر او مشربة من امرأة او عبد او من مال الصبي حرم عليه وطئها ودواها  
حتى يستبراء بحضرة فيمن تخلف وبشره في ضدها اي الصغيرة والايسة  
والمنقطعة الحيض فان الشهر فقام مقام الحيض في العدة فكذلك الاستبراء  
لتعرف براءة الرحم لكلا يختلما واهما الغيرة كراهية المنح كذا في الدرر  
في فصل من ملك امه بشراء اذا اشترى جارية يتزوجها احتياطا من الحلال  
في كتاب البيوع في الجنس الثالث في المنفقات غصب الف درهم فتزوجها  
بها واشترى بها جارية او ثوبا وسعه وطئ المرأة والجارية وليس الثوب  
ولو اشترى جارية بالثوب المفضو لا يحل له وطئها ولو تزوج به يحل من  
خزانة الفتاوى في كتاب الضمان في فصل انقطاع حق المالك ولو اشترى  
جارية بالثوب المفضو لا يحل له وطئها ولو تزوج به يحل من غصب الحلاصة  
ولو اشترى طعاما بالدرهم المفضو جاز له الاكل لانه اذا استحققت  
الدرهم لا يبطل الشراء كما لو تزوج امرأة بثوب مفضو يحل له الوطى لانه  
اذا استحق الثوب لا يبطل النكاح ولو اشترى طعاما او جارية بثوب  
مفضو لا يحل له الاكل والوطى قبل اداء الضمان لانه لو استحق الثوب  
لزمه رد الجارية من غصب الحائنة كذا في غصب جامع الفتاوى ولا يحل اكل  
طعام اشتراه فاسدا ولا وطئ الجارية المشتراة فاسدا ولو جعلت صاوت  
ام ولد للمشتري ويعوم قيمته لا يغرها وفي رواية اليوم يعوم العقر ايضا وفي ادب  
القاضى المصدر الشهيد قال شمس الائمة بكوه الوطى ولا يجوز من خزانة الفتاوى  
في البيع الفاسد واذا عرف ان سبب النهى امر يرجع الى المبيع كان البيع فاسدا  
ويصح على الفاسد في الجامع الصغير ونقض على انه لو اكل وقد قبض بلا كيل لا يقال  
انه اكل حراما لانه اكل ملك نفسه الا انه اثم لتركه ما امر به من الكيل فكان  
هذا الكلام اصلا في سائر المبيعات بيها فاسدا اذا فضها فملكها ثم اكلها تقدم  
انه لا يحل اكل ما اشترى فاسدا وهذا يبنى وان ليس كل ما لا يحل اكله  
اذا اكله ان يقال فيه اكل حراما من فتح القدير من باب المراجعة في فصل قوله  
اشترى **باب السلم والاستضاء** وشروط صحة بيان الجنس كبر وشعير  
والنوع كسقية وخسنة والصفة كجيد ورتي والقدر نحو كذا كيل لا ينقبض  
ولا ينسب ولا اجل واقله شهر في الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف



يوم وقد رأس المال في الكيل والوزن والعدي يعني بشرط بيان رأس  
المال وان كان مشارا اليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون  
والمعدود المتقارب كالجوز والبعض وقال لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين  
بالاشارة حتى لو قال لغيره اسلمت اليك هذه الدراهم في كرت ولم يدرك قدر  
وزن الدراهم او قال اسلمت اليك هذا البر في كذا متاع من الزعفران ولم يدرك  
قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح واجمعوا ان رأس المال اذا كان ثوبا او  
حيوانا يصح معلوما بالاشارة ومكان ابناء ما لمحمد مؤنة والآي وان لم يكن  
لحمه مؤنة فيؤ فيه حيث شاء من الدرر في باب السلم ولا يصح السلم عند اي  
حقيقة الا بسبع شرايط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معلومة  
ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا كان مما يتعلق العقد  
على قدره كالمكيل والموزون والمعدود الذي يختلف وتسمية المكان الذي يؤمنه  
فيه اذا كان له حمل ومؤنة وقال ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى تسمية رأس المال  
اذا كان معينا ولا الى مكان التسليم ولكن يسلمه في موضع العقد من بيع القوي  
في باب السلم قلت فقد علم من كلامهم ان رتب السلم اذا ذكر الشروط الخمس وعين  
رأس المال بالاشارة في العقد ولم يذكر مكان التسليم اليه لا يصح السلم عنده  
وعندها يصح اما اذا لم يذكر شروط على الخلاف في العقد كما يفعل الكراهل ديارنا  
فلا يصح عند علمائنا الثلثة وياخذ رأس ماله فقط انتهى ولا يجوز السلم بتر  
في شعير ولا بعكسه لوجود القدر ولا يجوز السلم بثوب هروي في ثوب هروي لاخذ  
الجنس في باب الربوا في بيع الدرر وشروط بقاء حجة السلم فبقي رأس المال قبل  
الافتراق فانه ينقضي صحيحا ثم يبطل بالافتراق لا عن قبض السلم في الدين  
باطل من سلم الكنز كذا في سلم الدرر والسلم يكون من الاجناس الاربعة المكيلا  
والموزونات والمزروعات والمعدودات المتقاربة من اول بيع محيط الشئ  
ويشترط ان يكون المسلم فيه موجودا في وقت عقده الى حين محله حتى لو انقطع فيما  
بين ذلك ان شاء اخذ رأس ماله حاله وان شاء ترقى ادراكه وحذا الانقطاع  
ان لا يوجد في سوقه الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ولا يجوز في طعام  
قرية بعينها وفي الاقليم الذي لا يوجد كما لو سلم الرطب في حوران لا يجوز من  
وجيز الفتاوى كذا في المحيط شئ صاحب البحر من المسلم فيه اذا انقطع بعد  
حلول الاجل وصاد لا يوجد هل يلزم المسلم اليه قيمته واجاب لا يلزم المسلم  
اليه قيمته وانما لو لم يسلم الخيار ان شاء فسخ وان شاء انتظر الى حال وجوده  
فان فسخ اخذ رأس ماله لا غير والله اعلم ولا يصح السلم في قرية او بمحلة  
معينة اذ قد يعتبر به آفة فلا يقدر على التسليم من الدرر في باب السلم والسلم في  
الغرم والبصل وزناها من الخلاصة من جنس اخر فيما يجوز فيه السلم من  
البيوع وفي القنية السلم في الغنم الفلانة في وقت كونه حيا لا يصح والسلم

في التفاح

في التفاح الشائع قبل الادراك لا يصح لانه لا يصح لانه لا يصح تفاحا قال  
قال في شرح الطحاوي لو اسلم في حنطة حديثة قبل تاكلها حيا فالسلم باطل لانها  
منقطعة في الحال ولو كانها موجودة في وقت العقد الى وقت المحل شرط انتهى وفي  
الجوهرة ولو اسلم في حنطة جديدة او في ذرة جديدة لم يجز لانه لا يدري ان يكون  
في تلك السنة شئ ام لا انتهى وفي الخلاصة وكذا اذا اسلم على صوف غنم بعينها  
او البانها او سمونها كمان طعام قرية بعينها وكذا اذا اسلم في حنطة جديدة قبل وجودها  
او من حديث لانه لا يدري ان يكون في تلك السنة الحنطة ام لا وفي اليوم  
منقطعة من مخ الفقار شرح تنوير الابصار في باب السلم قلت وبهذا كله علم  
ان السلم في الحرير الحديث قبل حدوثه اي قبل تكونه فليقا باطل لانه منقطع  
في الحال ولو كان موجودا في وقت العقد الى وقت حلول الاجل شرط ولا نه موهوم  
لا يدري ان يحصل من دوده ام لا انتهى واذا اشترط في السلم في الثمن ثم جابط بعينه  
او ثمن قرية او قصر بعينه لا يجوز من الخلاصة في السلم ومن العددي المتقارب  
الكشمري والمشمش والبن فيصح السلم فيها كما في البحر مغربا الى فروق الكرايتي  
من المنخ في السلم ولا باس بالسلم في الصوف وزنا ولا بالسلم في البصل والجبن  
وزنا اذا كان معلوما عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت هو الصالح ولا يجوز  
السلم في الزمان والسفر جبل وكذا في كل عددي متفاوت وتغيبون ما نقل عن  
ابي يوسف مما اختلف احاد في القيمة وانفق اجناسه كالبطيخ والسفرجل والبقلاء  
وتخوها لانك ترى بطيحا بدراهم ويطيحا بدنانق وما اختلف اجناسه وانفق احاد  
فهو عددي متقارب كالجوز والبعض عدد او تخوها والسلم في البية وشحم البطن  
وزنا جازن والسلم في اللبن وفر لا يجوز ولا باس به كبدل وكيله الغراب اذا كان  
معلوما واذا كان لا يعرف فلا وهل يشترط ذكر الوزن في الحرير ذكر الامام  
السرخسي في نسخة شرط وهكذا في الحرير من الخلاصة فيما يجوز فيه السلم وفيها  
والسلم في العصير واللبن في حينه يجوز كذا في الحل كبدل او وزنا انتهى سئل صاحب المنخ  
عن رجل اسلم رجلا مبلغا في حرير الى اجل فلما حل الاجل اخذ بعض الحرير واقام  
الباقى بتمن واسلمه ايضا اياه في حرير ثم ان بلغ مبلغا وكتب به حجة رجل يجوز  
هذا واجاب لا يجوز هذا وانما له حرير المسلم فيه او لا فقط ان استوفى في العقد  
شرايط الشرعية والافراس ماله فقط فالسلم في الدين باطل والحجة المبينة على  
الفاقد فاسدة والله اعلم وفي اقوال التهمة سئل علي بن احمد عن رجل اقر ان  
عليه لفلان حنطة من اسلم عقدها بينهما ثم انه بعد ذلك قال سئلت الفقهاء عن  
العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شئ والمقر معروف بالجهل هل يواخذ باقراره  
فقال لا يسقط عنه الجواب بدعي الجهل انتهى من الاشباه في احكام الناسي والسلم  
في الجلود عدد اجاز ان يقي الطول والعرض والصفة من باب السلم في بيع  
الدرر لكن افني صاحب البحر يجوز السلم في الجلود عدد او لم يقيد بما تقدم



ذكره في فتاواه سئل صاحب المصنف عن أسلم آخر على في وعينه جد يدعاه وعينه  
بأنه شرط أسلم هل يقع أم لا وأجاب لا يقع السلم على الوجه المذكور **تذييل**  
الاستصناع بأجل معلوم سلم فيه التعامل أو لا وبدونه فيما فيه تعامل الناس  
كخف وتمت وطشت صح بيعا لا عدة فيجوز الصانع عاملا ولو كان عدة لم يجز  
ولا يرجع الأمر عن أخذه ولو كان عدة لجاز رجوعه والمبيع هو العين لا العمل فان  
جاء الصانع بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبل العقد فآخذه الأمر صح ولو كان المبيع  
عملا لا صح ولا يتحقق المبيع للأمر بل اختاره بفتح بيع الصانع لمصنوعه قبل  
روية أمره ولو تحقق له لما صح بيعه ولا من أخذه وتركه لأنه اشترى ما لم يره ولم  
يصح الاستصناع فيما لا يتعامل كالشوب إلا بأجل وبيان شرائط السلم في لو  
أمرها كان يشترى له ثيابا بفول من عنده بدراهم معلومة لم يجز لأنه ليس فيه  
التعامل فيبقى على أصل القياس إلا إذا شرط فيه الأجل وبقي شرائط السلم محجوز  
بطريق السلم من بيع البحر الرابع في باب السلم **كتاب الشفعة هي شريعا**  
**تملك العقار وهو الضيقة وقيل ماله أصل من دار أو ضيقة كذا في المغرب وما**  
**في حكمه كالعلو قال في الكافر العلوي يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفلى**  
**وإن لم يكن طريق العلوي السفلى لأنه الحق بالعقار بماله من حق الفلج حين**  
**على مشتربه مثل ما قام عليه من الثمن وتثبت الشفعة بعد البيع للحليط أي**  
**الشريك في نفس المبيع وبعد تسليم البائع للمبيع إلى المشتري تثبت له أيضا في**  
**حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين مع خصوصيتهما أن يكون الشرب من**  
**نهر لا يجري فيه السفن وإن لا يكون الطريق نافذا وبعد ما سلم تثبت الشفعة**  
**لجار ملاصق ولو ذميا وما ذونا ومكانا بابه في سكة أخرى فان بابه أن كان**  
**في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جارا ملاصقا صورته منزل**  
**مشترك بين اثنين في دار هي لغوم في سكة غير نافذة إذا باع أحد الشريكين**  
**نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل أحق بالشفعة فان سلم فالشركاء في الدار**  
**أحق من الشركاء في السكة لأنهم أقرب المشتركة بينهم في حق الدار فان سلموا**  
**فأهل السكة أحق للشركة في الطريق فان سلموا فلجار الملاصق وهو الذي عاظم**  
**هذا المنزل وباب دارة في سكة أخرى ولو كان الجار الملاصق وأصع الجوز على**  
**حايطة المبيع أو شريكا للبائع في حشبة على الحايطة فان الجار بهذا المقدار لا يكون**  
**خليطا في حق المبيع ولا يجوز عن كونه جارا ملاصقا كذا في الهداية والكا في غيرها**  
**وتثبت الشفعة على عدد الرؤوس لا قدر الملك وعند الشافعي تثبت على قدر الملك**  
**وتستغنى بالاشهاد إذا لا بد من طلب الموائمة لا حق الشفعة ضعيف يبطل به**  
**بالاعراض فإذا اشهد ابتداء على طلبها نيسرا أخذ المصنوع بحكم القاضي ولم يتوجه**  
**إلى اليقين ويملك العقار وما في حكمه بالقضاء أو الأخذ بالرضاء بين الشفع**  
**والمشتري في أول شفعة الدرد والغور الشفعة تثبت بعد البيع على عدد رؤوس**

الشفعة لا عاقد والمالك الخليط في نفس المبيع ثم تثبت له أيضا في حق المبيع  
كشرب من نهر لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ حتى إذا كانا عامين لم يستحق  
بهما الشفعة ثم تثبت لجار ملاصق بابه في سكة أخرى وظهر دارة عاظم الدار  
المشغوعة كواضع جذع على حايطة المبيع وكشريك للبائع في حشبة على الحايطة فان  
كان الشريك في نفس جدار فشريك فان باب الجار الملاصق أن كان في السكة التي  
كان فيها باب الدار المبيع كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جارا ملاصقا فان  
في كتاب الشفعة فان قال الشفع طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل آخرت الطلب  
فالقول قول الشفع مع اليقين قال الشفع علمت يوم كذا أو زمان كذا وطلبت  
وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري برهن المشتري أنه أخوه بعد ما سمعنا ما  
بلا ضرورة وبرهن الشفع أن طلبه كما علمه فالبينة للشفع عنده وعند المشتري  
فان قال المشتري للقاضي حلف الشفع بالله ما أخوه حين علمه أجاب إليه وحلف  
من شفعة البرازية قال الشفع طلبت حين علمت فالقول له يمينه وإن أقام  
المشتري البينة على الشفع بانك تركت الطلب أو ما طلبت تقبل وتبطل شفعة  
وإن لم يبرهن البينة يحلف الشفع بأنه لم يترك وطلب وإن لم يكن للمشتري بينة  
عائنه وأقام الشفع البينة على طلبه تقبل وإن كان له ما بيته ترجح بيته المشتري  
لأن الشفع متمسك بالظاهر ولهذا كان القول له ولم يكلف بأقامة البينة بخلاف  
قوله علمت أمس وطلبت يكلف أقامة البينة ولا يقبل قوله في شفعة الدرد  
في باب ما يكون الشفعة فيه وما يبطل ان المشتري إذا قال اشتريت الأرض  
والبائع وهب البناء لي وقال الشفع لا بل اشترينها فالفقار للمشتري من هبة  
الفتاوى الصغرى اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالفقار للمشتري مع يمينه  
لأن الشفع يدعى استحقاق الدار بالنقد الأقل والمشتري يتكلم ولو برهنها  
فالشفعة أولى وبطلانها الشفع في مجلس علمه بالبائع بسماعه من رجلين أو رجل  
وأمر اثنين أو واحد عدل وإن امتد المجلس لأنه ثبت له خيار التملك حينئذ  
إلى زمان التأمل كما في المحبوة بلغض يفرهم منه طلبها وقيل تبطل بأدنى سكوت  
حتى لو أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه فقراء الكتاب إلى أخوه بطلب  
شفعة قال في الإيضاح الأول أصح ويسمي هذا الطلب طلب مواثبة والاشهاد  
فيه ليس بلازم وإنما الاشهاد لمحافة الجحود كذا في الهداية والكا في ثم يشهد  
عند الدار لأن الحق متعلق بها وعلى البائع أن كان الدار في يده والأبأن سلمها  
إلى المشتري لم يصح الاشهاد عليه لخروجه عن أن يكون خصما إذا لا بد له ولا ملك  
أو المشتري وأن لم يكن زائدا أنه مالك قائل اشترى فلان هذه الدار و  
وأنا شفعيها وكنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهد وأعليه ويسمي  
طلب اشهاد وهذا الطلب واجب حتى إذا تمكن من الاشهاد عند الدار وعلى  
ذي اليد ولم يشهد بطلت شفعة فإذا كان في مكان بعيد فسمع فطلب طلب



مواثبة ويجزى عن طلب الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد بأكمل وكلاهما ان  
 وجدوا لا يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعة فاذا حضر طلب ان  
 وجد ولم يفعل بطلت شفعة كذا في الظاهرة واذا اشترى طلب المواثبة عند  
 الدار والبايع او المشتري استغنى عن طلب الاشهاد لقيامه مقام الطلبين  
 نقله في الكافي عن الفتاوى الظهيرية وفي شروح الهداية عن مسوط شيخ الام  
 وانما قال عند احدها لان الاشهاد على مجرد طلب المواثبة بلا حضور واحد مما ذكر  
 لا يقوم مقام الطلبين في شفعة الدرر ولوان الشفيع بعد طلب المواثبة في  
 والاشهاد لم يرفع الاموال القاضى ان لم يتمكن من الرفع لم يرفع مع التمكن  
 مانع ويجزى بيوكة بالخصومة لا يبطل شفعة وان لم يرفع مع التمكن ذكر  
 في الكتاب انه على شفعة ابدأ وان طال الزمان قالوا هذا قول ابي حنيفة  
 راجح واختلف الروايات عن محمد في رواية انها ان مضى شهر ولم يرفع مع التمكن  
 بطلت شفعة وفي رواية اذا مضى شهر وثلاثة ايام وفي رواية اذا مضى  
 ثلاثة ايام ولم يرفع بطلت شفعة واختلفت الروايات عن ابي يوسف في  
 انه ايضا والفتوى على انه مقدور بشهر من شفعة الحائنة فيبطل في ترتيب  
 الشفعاء اذا ترك التملك بعد طلب الاشهاد من غير عذر فالفتوى اليوم على  
 قول ابي يوسف ومحمد انه مقدور بشهران ترك شهر ابطلت شفعة وفي  
 الواقعات خلاف هذا من التمه في فصل مسائل الطلب وبتأخير بعد طلب  
 المواثبة والاشهاد شهر كان او اكثر لا تبطل الشفعة عند ابي حنيفة فقال محمد  
 اذا ترك شهر بلا عذر بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفر رحمه الله لانها لو لم  
 تسقط به تضرر المشتري اذا لا يمكنه التصرف حذار نقضه من جهة الشفيع  
 فقدر بشهر لانه اجل وما دونه عاجل كما مر في الايمان قال شيخ الاسلام  
 الفتوى اليوم على هذا للتغير احوال الناس في قصد الاضرار واختاره في  
 الوفاية وجه قول ابي حنيفة وهو ظاهر المذهب ان حقه قد يغور شرعا فلا  
 يبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان يسقطها بلسانه وما ذكر من الضرر  
 يمكن ان يدفع بان يرفع الاموال القاضى حتى يأمر الشفيع بالاخذ والترك  
 قبي لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يعني كذا في الهداية والكتاب ولو علم انه يسي  
 في البلدة قاض لا تبطل شفعة بالتأخير اتفاقا اذا لا يتمكن من الخصومة  
 الا عند القاضى وكان عذرا من شفعة الدرر والغرر مع الشفيع ببيع الدار  
 فسكت قالوا لا تبطل شفعة ما لم يعلم المشتري والتمن كالبيع اذا استوفيت  
 فسكت ثم علمت ان الاب زوجه من فلان فودت صح ردها من شفعة الحائنة  
 كذا في شفعة التمر تاشية ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا يبالا يختلف  
 فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافة من شفعة الاشباه  
 وفيه وصح الشفعة لا يورث انتهى وبعد البيع قبل التسليم لو استحق دارا مدع

يشترط

يشترط فيه حضرة البايع مع المشتري لان البذل احدهما والملك لاخر كذا في  
 دعوى الشفعة قبل قبض المشتري يشترط حضرة البايع مع المشتري من  
 دعوى البرازية واذا قيل للشفيع اذا التمن فاضر لا تبطل الشفعة من شفعة  
 الدرر وفي الشرح احتصم الى القاضى فيوجب الشفيع قدر ما يرى فان اخضر  
 التمن في تلك المدة قضيه ولا يبطل شفعة من شفعة خزانة الفتاوى ولا  
 شفعة الموقف لا للقيم ولا للموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو  
 البناء الذي يكون في الاراضي التي على نهر الوالي لان الكردار تعلو ولا شفعة  
 في المنقولات من شفعة الحائنة ولا شفعة في الكردار اى البناء لانه تعلو  
 وذلك كالاراضي على نهر الوالي والاراضي التي اجارها السلطان لبيت المال  
 ويدفعها مزارعة الى الناس بالنصف فصارت لهم كردار واشجار وبيع هذه  
 الاراضي باطل وان بيع الكردار وكان معلوما يجوز لكن لا شفعة فيه من  
 البرازية في الشفعة في الفصل الثالث قال في الذخيرة ولا تثبت الشفعة  
 قصد الا في عقار ملك بعوض هو مال سواء يملك القسمة كالارض والدار  
 اولم يملكها كالرحي والحمام ونحوها وبه قد علم ان العقار الذي لا يجوز تملكه  
 بان يكون ببيع باطلا كالاراضي التي اجارها السلطان لبيت المال ويدفعها  
 مزارعة الى الناس بالنصف لا شفعة فيها كما لا شفعة في بناؤها واشجارها  
 كما في البرازية من شفعة البحر والرائح ولا شفعة في البناء والنخل اذا بيعا  
 دون العرصة بان كان العرصة مستحقة للمير كارض الوقت والحراجية  
 والمملوكة لغيره اذا بنى فيها او غرس فاراد بيع البناء وحده والشجر وحده  
 فلا شفعة فيه هكذا افنى شيخنا اخذ من قول علمائنا لا شفعة الا في  
 العقار لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حايط قال في الهداية هذا  
 في بعض نسخ المختصر وهو صحيح مذكور في الاصل في تصحيح الفتوى للعامة  
 قاسم وفي نسخ المختصر ولا شفعة في البناء والنخل اذا بيعا دون العرصة  
 وهذا صحيح مذكور في الاصل لانه لا قرار له فكان تقليدا من شفعة الهداية  
 في باب ما يجب فيه الشفعة لا تثبت في بنا ونخل فانها ليسا بعقار وفي حكمه  
 بيعا قصدا وقد عرفت انها اذا بيعا تبعا للعقار تثبت فيها الشفعة من  
 الدرر في باب ما يكون فيه الشفعة رجل اشترى كوما وله شفيع غائب فامرت  
 الاشجار فاكلها المشتري ثم جاء الشفيع واخذ الكرم المشفوع به فهذا على  
 وجهين اما ان كانت الاشجار وقت القبض ذات ورد ولم يبد من الور  
 طلع او بدت في الوجه الاول لا يسقط شيء من التمن وفي الوجه الثاني يسقط  
 بقدر ذلك ويعتبر قيمة يوم قبض المشتري الكرم لان في الوجه الاول لا احقة  
 له من التمن وفي الوجه الثاني له الحصة من التمن من واقعات حسام الدين  
 قلت واسناد الشفيع الى الكرم هنا لا يستقيم الا اذا كانت ارض الكرم ملكا

الشفيع في الكرم  
 والاراضي التي  
 اجارها السلطان  
 لبيت المال  
 لا شفعة فيها



كما راضي كروم بلدنا المستحق بسا قرح حيث لا شيء من الخراج وغيره اما اذا  
 كانت ارض الكرم خراجية سواء كان الخراج مقاسمة او وظيفة فلا شفعة  
 في اشجارها كما عرفت هذا من تصالح القدرين للعلامة قاسم وبه افق  
 المتأخرون اذ لو بيعت ببلع بدون الارض لم كانت تغلب الاقوال و  
 والشفعة لم تكن الا في العقار لا المنقول والبناء كما لشجر في هذا الحكم والبناء  
 والشجر على الاراضي التي احازها السلطان لبست المال ويدفعها من ارضه الى  
 الناس بالثمن الى النصف لو بيعا صح البيع لكن لا يثبت الشفعة فيها ويبع هذه  
 الاراضي باطل كما عرفت من نقل النزاع فتنة بما حوزة فانه مفود واعقمت  
 فانه واحد انتهى ولو كان بعض الشفعة غائبا بقضي بالشفعة بين الحاضرين  
 من الجميع ثم اذ حضر وطلب الشفعة قضى له بها في شفعة العناية للوقاية لو اشترى  
 شخص دارا حال كونه شفعيا لها ولدار شفيع آخر غير الشفيع المشتري فياخذ طلب  
 الشفعة وانتهى فانه ياخذ نصف الدار بالشفعة ولو جاء ثالث كانت الدار  
 ثلثا بينهم وان جاء رابع كانت ارباعا من شرح المنظومة لابن الشحنة معربا  
 الى الطحاوي كذا في الظهيرية في كتاب الشفعة وفي شرح الطحاوي لو اشترى  
 دار لنفسه وهو شفيع كان له بالشفعة حتى لو جاء شفيع اخر مثله اخذ  
 نصف الدار انتهى ولو حضر احد الشفيعين قضى له بكلها من الاشياء في شفعة  
 الفين الثاني ولو اسقط بعضهم حقه قبل القضاء لهم كان لم يبق ان ياخذ  
 الكل بخلاف ما لو اسقط حقه بعد القضاء حيث لا يكون له ان ياخذ نصيب  
 التارك من العناية للوقاية في الشفعة وفيها ولو جعل بعض الشفعة نصيب  
 لبعض لا يبيع وسقط حقه بذلك ويقسم بين الباقيين ولو اراد الشفيع ان  
 ياخذ البعض ويترك البعض ليس له ذلك الا برضى المشتري انتهى بلغظ ان الباع  
 لو اقر بانه باع من زيد فانكر زيد الشراء فان الشفيع ياخذها وان لم يثبت الشراء  
 ولو اشترى دارا واحدا شفيعا فانه شفيع للشفيع فيما صدر للاجنبي لانه  
 شراء للاجنبي فلا يتم الا بقبول الشفيع البيع بنفسه ذكره قاضيان من شفعة  
 ابن الرهام والشفعة تجب بعقد البيع بعينه لو سلم الشفيع شفعة قبل عقد  
 البيع فتسليمه باطل وهو على شفعة من شفعة الحداد كذا في شفعة جامع  
 الفتاوى تسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك لم ياخذ الجار  
 سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار جهة بعض الثمن نظير حق  
 الشفيع الا اذا كانت الهبة بعد القبض من الاشياء والشفعة واجبة في العقار  
 وان كان مما لا يقسم كالحمام والروقي والبيت الصغير ولا شفعة للمروض والشفيع  
 والمسلم والذي في الشفعة سواء من بيع النافع **فصل في اسقاط الشفعة**  
 ويبطل الشفعة ترك طلب المواثبة او ترك الاشهاد على طلب المواثبة قادر اعلمها  
 اما الاول فبان يترك طلب المواثبة حين علم بالبيع قادر اعلم بان لم ياخذ احد

لو سلم اسقاط  
 الشفعة فبطلت  
 ملكه او لم يملكه  
 ملكه او لم يملكه

فله اول

فله اول يمكن في الصلوة فان شفعة تبطل فانها تبطل بالاعراض وهو انما يثبت  
 حالة الاختيار وهي الاقدار واما الثاني فبان يترك الاشهاد على طلبها حين  
 علم بالبيع قادر اعلم بان كان عنده رجلان او رجل وامرأتان فسكت ولم  
 يشهدهما على طلبه فانه ايضا دليل الاعراض قال في الهداية اذ ترك الشفيع الاشهاد  
 حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعة وقد قال قبيل هذا في باب طلب  
 الشفعة الاشهاد في طلب المواثبة ليس بلام واعترض عليه بان بين كلاميه  
 تناقضا ومنشأوه الفعلة عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده ان الشفيع  
 اذا سمع البيع في مكان حال عن الشهود فسكت بطلت شفعة واذا قال طلبت الشفعة  
 وان لم يسمعه احد لا تبطل حتى اذا جهر عند القاضي وقال الشفيع طلبت الشفعة  
 ولم اتركها وحلف على ذلك كان بارا في عينه ويثبت طلب المواثبة من باب  
 ما يكون الشفعة فيه او لا من شفعة الدور وفيه ان الشريك معذور في الشفعة  
 على الجاز لا يثبت الشفعة فيما بيع الا ذراع من طول حد الشفيع اي المقدار  
 عرض ذراع او شيئا واصبح وطوله تمام ما يلا صوت دار الشفيع فان ما يلا صفرا  
 اذا لم يبع لا يثبت الشفعة لا تقطع الجوار وهذه حيلة لاسقاط شفعة الجار  
 كذا اذا وهب للمشتري هذا المقدار وقبضه وله حيلة اخرى احسن واسهل  
 ذكرها بقوله او شري بدرهم معلومة اما بالوزن او بالشارة مع قبضه فلو  
 اشترى دارا وجعل قدرها وضع الغلوس بعد القبض فان الثمن معلوم حال العقد  
 ومجهول حال الشفعة ومهالة الثمن تمنع الشفعة انتهى فالمحيلة فيه ان يجعل الثمن  
 مجهولا ويستهلكه الباع بعد القبض من ساعته وانما لم يكن للشفيع الشفعة  
 ههنا لان الشفيع ياخذ المبيع بمثل ما اشترى المشتري ان كان له مثل وبعينه ان  
 لم يكن له مثل وههنا يعجز القاضي عن القضاء بهما جميعا بسبب المهالة من المضرات  
 في كتاب الشفعة لكن في الظهيرية ما يخالفه حيث قال اشترى عقارا بدرهم جزافا  
 واتفق المتبايعان على انها لا يعلمان قدر الدرهم وقد هلك في يد الباع بعد  
 التقاضي والشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن ابو بكر ياخذ الدار  
 بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه انتهى بلغظه  
 رجل وهب او تصدق الخائض الذي يلي دار جاره لرجل وسلم اليه ثم باع ما بقي  
 فلا شفعة للجار وان طلب الجار يمين المشتري بالله انه ما وهب فرار من الشفعة  
 على وجه اللحمة فعليه اليمين فان نكل فالشفعة للجار فان حلف فلا شفعة وليس  
 للشفيع ان يستخلف المشتري بالله ما اردت بذلك ابطال شفعة من  
 شفعة الوجهين ويبطلها على المشتري الشفيع من الشفعة على عوض وعلى الشفيع  
 رده لانه رشوة ويبطلها ببيع شفعة بمال ولا يجب المال ويبطلها موت الشفيع  
 قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا يورث عنه لا يبطلها موت المشتري لوجود  
 المستحق وهو الشفيع ويبطلها شراء الشفيع من المشتري لان الشراء اعراض



عن الطلب وبه تبطل الشفعة وكذا ان استأجرها وساومها وان اشترى  
 العقار بمن كثير ثم دفع الى البائع ثوبا عن الثمن فالشفعة تجب للشفيع  
 بالثمن لا بالتوب لان التوب عوض عما ذمة المشتري فيكون البائع  
 مشترا بالتوب بعقد آخر غير الاول وهذه المحيلة نعم الشريك والمجار  
 ويبطلها تسليمها بعد البيع لا قبله اذ كان التسليم من الشفعين البالغ اما لو كان  
 التسليم من اب او وصي فعندهما يجوز وقال محمد وزفر لا يجوز والصغير على شفعة  
 الا ان يبلغ وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة بسكوت الاب او الوصي عند  
 العلم بالشراء من شفعة المخ في باب ما يبطلها حق الشفعين يسقط بالاستسقاء  
 من جامع الفضولين في الفصل الثامن والعشرين تسليم الجار مع الشريك صحاح  
 حتى لو سلم الشريك لم يأخذ الجار سلام الشفعين على المشتري لا يبطلها هو المختار  
 هبة بعض الثمن نظير حق الشفعين الا اذا كانت الهبة القبض من الاشياء  
**كتاب الهبة آخره ما يورث من الحق وما لا يورث** شرائط  
 صحته في الواهب العقل والبلوغ والملك فلا تصح هبة المجنون والصغير  
 والعبد ولو مكاتب او ام ولد او مدبر وشرائط صحته في الموهوب بان يكون  
 مقبوضا غير مشاع ممتزعا غير مشغول وركنهما هو الاجاب والقبول وحكمها شرعا  
 ثبوت الملك في العين الموهوبة غير لازم حتى يصح الرجوع والفتح من هبة  
 المخ وما هبة المشاع فيها لا يمتثل القسمة كعبد واحد وداية واحدة والبيت الصغير  
 والحمام الصغير والثوب الصغير يجوز من الشريك ومن الاجنبي وفيما يمتثلها  
 كالدار والارض والثوب المذروع ونحو ذلك كالمكيل والموزون فلا يجوز  
 من الشريك ولا من الاجنبي الا بعد القسمة والشيوع الطارى لا يفسد  
 الهبة بالاتفاق من الحابية في هبة المشاع لا يتم بالقبض في مشاع يقسم  
 اى من شأنه القسمة كالارض والثوب المذروع ونحو ذلك ولو كانت الهبة  
 لشريك الواهب لا تقبض الكامل لا يتصور فيه فان قسمه اى افوز  
 الجوز الموهوب المشاع وسلمه الى الموهوب له تمت الهبة لان تمامها بالقبض  
 وعنده لا شيوع فيه ولو سلمه شايئا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا  
 عليه وينفذ فيه تصرف الواهب من هبة الدرر مغريا الى قاصحان رجل  
 وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريك  
 لا يجوز عند الكل فان وهب من شريك لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى  
 يجوز وفيها لا يقسم كالعبد والثوب الصغير يجوز هبة المشاع من الشريك  
 وغيره في قولهم من الفصول العادية ولو وهب من شريك من دار لم تجز  
 وقيل تجوز وهو المختار من جوامع الفقه للامام العتبات وفي الفصول  
 العادية هبة المشاع اذا فسدت لا تقيد الملك وان قبض المجلد مروي  
 ذلك عن ابي يوسف وهو الصحاح وفي الخلاصة الهبة الفاسدة مضمونة

بالقبض

بالقبض ولا يثبت الملك للموهوب له بالقبض هو المختار وفي جامع الفصولين  
 والبرازية ان الهبة الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبه يعني فقد اختلف  
 الصحاح لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحاح كما افاده في بعض المعبراة  
 من هبة المخ وفيه ايضا صدقة كالهبة لا تصح غير مقبوضة بل لا بد من  
 كونها مقبوضة كالهبة ولا تصح في مشاع يمتثل القسمة كسهم من الدار ولا رجوع  
 فيها بخلاف الهبة لان المقصود فيها هو الثوب دون العوض ولو قال  
 الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول للواهب كما في الحانية  
 انتهى الهبة الفاسدة مضمونة يعوم القبض من الخلاصة في النكاح ومن  
 اراد ان يهب نصف داره مشاعا يبيع منه ثمن معلوم ثم يبرأ عن الثمن  
 من هبة جامع الفتاوى وتم هبة مانع الرهوب له فلا قبض جديد يعني اذا  
 كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودبقة او عارية او امانة ملكها  
 بالهبة والقبول وان لم يحدد فيها قبض لان القبض في باب الهبة غير مضمون  
 فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجود ههنا فتاى عن قبض الهبة بخلاف البيع  
 من هبة الدرر والغرر وهبة لابنه الصغير دار او فيها متاع الواهب لا  
 ساكنها يجوز وعليه الفتوى الهبة لابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون  
 الاب قابض له وان كان الصبي بالغاً يشترط قبضه وان في عياله والوصي  
 كالاب والام وان قبض الصبي وهو يقبل جاز وان ابوه حيا من هبة  
 البرازية في الجنس الثالث في هبة الصغير وهي من له ولاية على الطفل في  
 المحلة كالام والوصي اذا وهبت او وهب وكل من يعوله لوجود الولاية في  
 التأديب والتسليم في الصناعة فدخل الاخر والتم عند غيبة الاب غيبة منقطعة  
 اذا كان في عياله واداعاه الحكم في الهبة علم في الصدقة بالا ولا كذا في البخره  
 تتم بلفظ واحد لان قبض الوصي ينفذ عنه وان وهب للطفل اجنبي تتم  
 بقبض وليه وهو واحد من اربعة وهو الاب ووصيه والمجد ووصيه على هذا  
 الترتيب واطلقة فشم ما اذا كان في حجره او لا ولا يجوز قبض غيره هؤلاء  
 الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال القابض او لم يكن  
 وسواء كان دارهم محرم او اجنبيا والموا بالوجود المحصور فلو قاب غيبة  
 منقطعة جاز قبض الذي يتولى في الولاية كذا في الخلاصة وملك الموهوب  
 له العين الموهوبة فلا قبض جديد لو كان الموهوب في يد الموهوب له اطلقة  
 فشم ما اذا كانت في يده امانة او مضمونة ولو ودبقة لانه بعد الهبة لم يكن  
 عاملا للمالك فاعتبرت بد الحقيقة من هبة المخ تم هبة ما وهب الاب  
 لطفله بالمعقد اذا كان الموهوب معلوما والقبض فيه باعلام ما وهبه له  
 من هبة الدرر والغرر رجل اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه فبصا ونوى عند  
 القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع عليه بالنقصان لخروجه

لفظ الفتوى اكد من لفظ  
 الصحاح

ولو اهدى الناس هذا في ولية الختان  
 ووضعوا بين يدي الولدان كما ثبت  
 المهر في نظر المصطفى كتاب الصبيان وشي  
 ذلك كالنقد والقبول وشي الصبي وان كانت غير  
 المهرى وان كان من اقرباء الاب او عازفة  
 في الدار وان كان من اقرباء الام  
 للام ولو قال المهرى عند الاهداء وهو  
 للصبي او لم يقل ذلك او لم يهدى له  
 وهذا اذا لم يقل يدي اهدى له



عن ملكه ولو نوى لابنه البائع كان له ان يرجع بالنقصان لان الهبة لابنه  
 البالغ لا تتم بدون القبض من الخانية في البيوع وفي الفتاوى وهب لابنه  
 الصغير دار او الدار مشفولة بمتاع الواهب جاز ولو تصدق بدار على ابنه  
 الصغير والاب ساكنها لا يجوز عند ابي حنيفة وعند طائفة يجوز وعليه الفتوى من  
 هبة الخلاصة في الفصل الاول كذا في الخانية في هبة الولد صح هبة الاثنين  
 دار الواحد لانها سلمها جملتها وقد قبضها فلا شيوع وعكسه وهبة واحد  
 لاثنين لا اى لا تنح لانها هبة النصف من كل واحد فيلزم الشيوع من هبة  
 الدرر وعن ابي يوسف في النوادر اذا قال وهبت لك نصف هذه الدار  
 ولهذا الاخر نصفها لم تجز وان قال وهبت لك الدار نصفها وهذا الدار  
 جاز ولا يجوز ان يهب واحد من الاثنين عند ابي حنيفة وقال يجوز ذلك  
 لان هذه هبة الجملتين بينهما اذا التملك واحد فلا يتحقق فيه الشيوع فصار  
 كما اذا رهن من رجلين بل اولى لان تأثير الشيوع في الرهن اقوى من التأثير  
 في الهبة حتى امتنع رهن المشاع فيما لا يقسم بخلاف الهبة من هبة الزيلعي  
 التخلية في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل وفي الهبة الجائرة التخلية  
 قبض عند محمد من الخانية في الهبة ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية  
 بين الموهوب له والموهوب اخذ في المشايخ قال الامام ابو الليث  
 هي قبض عند محمد لا عند ابي يوسف والمختار ان يفتح القبض بالتخلية  
 في الهبة الصحيحة لا الفاسدة كذا في الفتاوى الظهيرية من هبة الدرر  
 ولا بد في الهبة من القبض في مجلس العقد وان لم ياذن الواهب والتخلية  
 قائمة مقامه وهي ان يملك الموهوب له في موضع العين وقتا يمكن له قبض  
 العين كما في البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبضه بيده وفي النوادر  
 لو قال الموهوب له قبضه والموهوب حاضر صار قابضا لمكانه وبعد  
 الافتراق لا يجوز القبض الا باذن الواهب الا اذا امره الواهب بالقبض  
 حين وهب ثم لا يفتقد بالمجلس من هبة جامع الفتاوى وفي الخانية في الهبة  
 المطلقة رجل اقراه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراه بالهبة  
 والقبض جميعا لان الاقراء بالهبة المطلقة اقراء بهبة لا يكون صححة نافذة  
 وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقراء بالهبة لا يكون اقراء بالقبض  
 انتهى كذا في الجامع الصغير في الفصل العاشر وفي خزانة العقبه ابي الليث خمسة  
 من العقود لا تنح من غير قبض الهبة والصدقة والرهن والصرف ورائس  
 المال في السلم انتهى وزدت من التنف الوقف في قول محمد بن الحسن والبري  
 والنخل واذا باع الكلبى بالكلبي والحسن مختلف مثل الخنطة بالشعر جاز فيها  
 التفاضل ولا يجوز النسبة واذا باع الوزق بالوزقي مختلفا مثل الحديد بالصغير  
 والصغير بالنحاس جاز فيها التفاضل ولا يجوز النسبة من هبة المنح وهب جاريتي

لامرأته

في هبة الواهب لابنه

في هبة الواهب لغيره

لامرأته والجارية في الدار لا يحضرتهما فقالت قبلت لم تجز حتى تكون بحضرتهما  
 قال وهبت عبدى منك وهو حاضر حتى لو مده ياله فقال قبضته جاز من غير  
 قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد وقال لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان  
 العبد غائبا فقال وهبت منك عبدى فلا نا فاذهب واقبضه جازت وان  
 لم يقل قلت وبه تأخذ من هبة البرازية وفي الخانية من الهبة ولو كان الموهوب  
 غائبا عن حضرة الموهوب له فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا انتهى اقول  
 وبه علم ان الموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الموهوب له يشترط لصحتها  
 امر الواهب بقبضه فان وجد صححت والا فلا انتهى واذا وهب البناء دون  
 الارض يجوز فانه نقى في كتاب القسمة ان المشتري اذا قال اشتريت الارض  
 والبائع وهب البناء وقال الشفع لابل اشتريتهما فاقول للمشتري من الفتاوى  
 الصغيري قلت ويؤيده ما في الخانية من الشفعة ومن جملة حيل اسقاط الشفعة  
 ان يهب البناء باصله ثم يبيع العريضة ثمن غال انتهى ولو وهب متاعا فواده  
 او طعاما فجاربه وسلم الدار والجواب بما فيها صححت الهبة في المتاع والطعام  
 ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الكل الى الموهوب له او وهب جرابا  
 وفيه طعام الواهب وسلم الجواب لا يتبع الهبة والاصل ان الموهوب متى  
 كان مشغولا بملك الواهب يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومضى كان شاعلا  
 لا يمنع التسليم فيفتح الهبة ففي الفصل الاول الموهوب شاغل لا مشغول وفي  
 الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب وهذا لان المضروب يشغل الطرف  
 واما الطرف فلا يشغل المضروب ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع  
 او وهب الجواب ولم يسلم حتى وهب الطعام وقبض الكل باذن الواهب صححت  
 الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه وهب الكل جملة بخلاف ما اذا  
 تفرد التسليم وانما قال باذن الواهب لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبضه  
 لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي من هبة الدار يشغل الموهوب بملك الواهب  
 يمنع القبض ويملك غيره لا يمنع من هبة جامع الفتاوى هبة المشغول لا  
 يجوز الا اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة من هبة الاشياء في الفقه  
 الثاني وهب ارضا فزارع او نخيل او غنلا عليه ثم اوهب الزرع بدون  
 الارض او النخل بلا زرع او نخيل بدون الثمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره  
 اتصال حلقته مع امكان القطع فقبض احدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون  
 منزلة المشاع الذي يحتمل القسمة من هبة الخانية كذا في هبة البرازية والحسن  
 الثالث يجوز هبة البناء دون العريضة اذا اذن للموهوب له في نقضه وكذا  
 لو وهب ارضا فزارع دونه او غنلا فزارع دونه اذا امر الواهب الموهوب  
 له بالحصاد في الزرع والجران في الثمر لانه المانع للجواز الا شغل بملك الواهب  
 فاذا اذن في النقص والحصاد والجران وفعل الموهوب له زال المانع فجازت

في هبة الواهب لابنه

في هبة الواهب لغيره



الربهة من هبة الدردر والغور رجل وهب دارا لرجل وسلم وفيها متاع الواب  
لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا تصح التسليم بخلاف ما  
اذا كان الموهوب شاغلا بما ليس بهبة امرأة وهبت دارها من زوجها  
وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معهما في الدار جازت الربهة ونصير  
الزوج قابضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فيصح التسليم ان الرضاء  
شروط جواز هبة ولهذا لو اكره على الربهة فوهب لا تصح من هبة الحائنة في فصل  
في هبة المشاع وفي المنتقى عن ابي يوسف لا يجوز للرجل ان يهب من زوجته  
دارا وهي ساكنة بها من هبة شريح المنظومة لابن الشحنة كانت تدفع منه  
لزوجها ورعا عند الحاجة الى النفقة او شئ آخر وهو ينفقة في عياله ليس لها  
ان تخرج بها عليه من جامع الفتاوى ونقل عن القنية امرأة انفق على زوجها  
عشرة دنانير حال الصحة ثم ماتت المرأة فادعى ورثتها زوجها وقال الزوج  
متبرعة فيه فالقول قوله من شهادت جامع الفتاوى ثم اعطى لزوجته دنانير  
لتخذها ثيابا وتلبسها عنده فدفعها الى معاملته فهي لها من هبة القنية سئل  
صاحب المنح عن بنت بكر زوجها ابوها من رجل باذنها دارا وزوجها ان يذل  
بها وارادت ان تسلم نفسها له في منزله الشرعي فامتنع ابوها من ذلك حتى  
تبرأه مما عليه من الدين الموروث اليها من امها قبل اذا ابرأته من ذلك وهبة  
له خوفا وضياء منه وهي بمنزلة تصح ذلك لا واجاب ظاهر كلامهم عدم صحة  
ذلك لانها في معنى المكوه وما يشهد بصحة ذلك ما في ملتقط السيد الامام  
عن القنية ابي جعفر من منع امرأة المويضة من السير الى ابيها لان تهب  
مهرها فوهبت بعض المهر فالربهة باطلة لانها كالمكرهة من هبة مجمع الفتاوى  
وفي المجتبى ولو منع من ابيها وقال لو وهبت لي مهرك بفنتك اليها فوهبت  
له بعض مهرها فبعضها او لم ينعها فالربهة باطلة كاتهما كالمكرهة وهبة المكوه  
باطلة انتهى من هبة المنح ولو وهبت المرأة شيئا من الزوج على ان لا يطلقها  
الى وقت كذا فطلقها قبل ذلك الوقت فالربهة باطلة ولو لم يطلقها كما لو وهبت  
شيئا على ان يتزوجها وكذا لو وهبت لاحد على ان يتزوجها ولا فاسد من جامع الفتاوى  
في كتاب الربهة سئل صاحب المنح عن رجل طلق زوجته فاراد ان يتزوجها  
مرة اخرى فقال لها لا اشترطك حتى تهيني مالك على فوهبت مهرها على  
ان يتزوجها ثم ابي الزوج ان يتزوجها واجاب المهر با على الزوج تزوجها ولم  
تزوجها لانها جعلت المال عوضا عن التزوج ولا يصح ان يكون العوض على المنة  
في النكاح كذا في المضار من كتاب الربهة المرأة اذا وهبت في حال الطلاق  
صدقا لا يصح بالاتفاق من خزانة الفتاوى في كتاب النكاح خوفها الزوج  
بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الربهة ان قدر الزوج على الضرب لوجود الاكره  
من اكره الدردر قال في البرازية وذكر شمس الايمة الحلواني خوفها بالضرب حتى

١٢٤  
تهب مهرها فالأكره ثابت ان كان قادرا على الضرب انتهى وفي المجتبى ولو  
ضرب امرأته حتى وهبت صداقها ولم يعرضها فالربهة باطلة انتهى من هبة المنح  
قال صاحب المنح سئلت عن امرأة قالت وهبت مهرى الى زوجي بالأكره  
وقال زوجها وهبته ط بالطوع لمن القول منها ولو اقام كل واحد منهما بيته  
على ما ادعاه فاقى بيته تقدم على الاخرى فاجبت ظاهر كلامهم ان القول  
لمدعى الطوع وتقدم بيته الاكره والله اعلم وبذل على صحة ذلك ما في كتاب  
القضاء من الاشياء في الفنى الثاني اذا تعارضت بيته الطوع مع بيته  
الاكره فيبيته الاكره او في البيع والاجادة والصلى والاقرار وعند عدم  
البيان فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة البيع وفساده انتهى  
وهذه العقود لا تصح مع الاكره وكذا الربهة والاختلاع والابراء لا تصح معه  
فينبغي ان يكون القول في هذه الثلاثة ايضا من يدعى الطوع والبيته من  
يدعى الاكره والوكالة والاجادة والشراء لا تصح مع الاكره ايضا كما في  
البدائع فينبغي ان يكون هذه الثلاثة في حكم الثلاثة المتقدمة لو اختلفا  
في الطوع واكره انتهى امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت انما مدركه  
ثم قالت لم اكن مدركة وكذبت فيها قلت فان القول قولها من هبة الحائنة  
وهبت مهرها لزوجها على ان لا يطلقها فقبل الزوج قال خلفا صحت الربهة  
طاهرها او لم يطلقها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا فبقيت هبة بشرط  
فاسد والربهة لا تبطل بالشروط الفاسدة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن فضل ان لم تكن وقتت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان  
وقتت وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله ولو قالت  
امراة لزوجها وهبت لك هذا على ان تحسن الى فلان فممنع اليها فاختار  
ان الربهة باطلة ويكون بمنزلة الربهة بشرط العوض المجهول من هبة جامع  
الفتاوى نقل عن الحائنة وهب من رجل ارضا وسلمها اليه بشرط عليه ان  
ينفق على الواهب من الخارج فالربهة فاسدة ولو كان الموهوب كرها وشروط  
عليه ان ينفق من ثمرته فالربهة صحيحة والشرط باطل لان ثمرته اليوم موهوبة  
تبعاله فقد شرط رد بعض الموهوب عليه فيكون شرطا فاسدا فصحت الربهة  
والخارج من الارض ملك الموهوب له لا الموهوب لانه خرج من يده وقد  
شرط عليه عوضا مجهولا والربهة بعوض مجهول فاسدة من هبة العجيف  
وهب لآخر ارضا على ان ما يخرج منها ينفق الموهوب له ذلك على الواهب  
قال ابو القاسم ان كان في الارض كرم واشجار جازت الربهة ويبطل الشرط  
وان كانت الارض فراحا فالربهة فاسدة قال القنية ابو القاسم لان في الثمر  
شرط على الموهوب له رد بعض الربهة على الواهب فيجوز الربهة ويبطل الشرط  
لان الربهة لا تبطل بالشروط الفاسدة وفي الارض الفراع شرط على الموهوب



له عوضا بمجمل لا من الخارج من الايض غناء ملكه فيكون له فكان مفلسا  
 للرهبنة وجعل ضل له لؤلؤة فوجدها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها على  
 قال ابو يوسف هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تنفع مع الخطر  
 وقال زفر بن يحيى هذه الهبة من هبة الخائنة ومغادرة ان الهبة بعوض مجرم  
 فاسدة لكن سئل عبد الرحمن العمادى المسمى بدمشوق الشام عن امرأة  
 وهبت من رجل عينا بشرط ان ينفقها ويلبسها ما رامت في الحيوة فهل اذا لم  
 يفعل ذلك يكون الهبة صحيحة ام لا واجاب ان كان شرط الانفاق والا لبس  
 بكلمة ان بان قال الواهب للموهوب له ان تنفقي وتلبسي ما رمت حتيا  
 وهبت هذا فلا تنفع الهبة لان تعليق الهبة بالشرط باطل كما في الخائنة  
 في كتاب الهبة في فصل في هبة المرأة مهرها من زوجها واذا بطل الشيء  
 بطل ما في ضمنه كما في الفوائد الزنية وان كان بطل بان قال له ان تنفقي  
 وتلبسي وهبتك هذا جازت الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل  
 بالشرط الفاسد كما في الخائنة ايضا وكذا في الدرر في الاستصناع والله اعلم  
 قال صاحب المنهج سئلنا عن رجل وهب امرأة عينا على ان تنفق عليه وتطعمه  
 فهل اذا لم تفعل ذلك يكون الهبة صحيحة واجبا نعم يكون الهبة صحيحة ويبطل  
 الشرط لما انفردت كلامهم ان الهبة لا يؤثر فيها الشرط الفاسد انتهى قلت  
 والا نفاق ولا لبس من هبتها كانا عوضين عن الهبة ومن حيث كونها محتلي  
 الجنس يتحقق جبرها لهما لكنها يسيرة ولا يؤثر في فساد الهبة انتهى ولو قال  
 هذه الدار لك فان مت قبل فمالي له وان مت قبلك فمالي لك ذكر عن ابي  
 حنيفة في الغرادر لو قال هكذا كانت الهبة جارية ويبطل الشرط من هبة  
 الخائنة جاز العري لا الرقي العري ان يجعل داره لآخر مدة عمره واذا مات  
 تورثت عليه فيصح التملك ويبطل الشرط والرقي ان يقول ان مت قبلك  
 فمالي لك فيكون تملكك مضافا الى الزمان المستقبل وهو من الارتياب في  
 وهو الانتظار كانه ينتظر موته فلا يقع لعدم التملك في الحال وقال ابو يوسف  
 يصح الرقي ايضا من هبة الدرر في آخر فصل وهب امة الى رجلها لو قال  
 الموهوب له هلكك فالتقول قوله ولا يمين عليه فان قال الواهب هي هذه  
 حلفت المنكرات لم يست هذه من هبة الغنية كذا في الدرر رجل قال الفير  
 هذه الامة لك قال ابو يوسف هذه هبة جارية يملكها اذا قبض ولو قال  
 هي حلال لك لا يكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل على انه اراد به الهبة  
 ولو قال وهبت فوجدها فهي هبة يملكها اذا قبض من اول هبة الخائنة  
 وانفقوا على انه لا يجوز للرجل ان يطأ جارية زوجته وان اذنت له  
 من حدود الايضاع رجل وهب لرجل عبد بشرط ان يعوضه ثوبا ان نقا  
 جاز وان لم يتقابض لم يخرج من هبة الخائنة قبل فصل هبة الوالد لولده

انه ينفقها ويطلب عنها ثوبا  
 وهبت من رجل عينا بشرط  
 كذا

تعليق الهبة بالشرط  
 ان ذكر بكلمة ان وان ذكر  
 بكلمة على ان كان ماله  
 بان قال وهبتك على ان  
 نفقي كذا صححت الهبة  
 والشروط وان كان الشرط  
 مخالفا صححت الهبة ويبطل  
 الشرط من بيع الخائنة  
 في البيع بشرط  
 يصح الموهوب باليمين  
 الموهوب باليمين

واذا

واذا وهب بشرط العوض اعتبر التعاقب في العوضين فاذا تقابضا صح  
 العقد وكان في حكم البيع ويرد بالعيب وخيار الرؤية وتجب فيه الشفعة  
 من هبة خزانة الفتاوى تلف الموهوب في يد الموهوب له فلا تنفع ضمن  
 الموهوب له لم يرجع على واهبه من هبة الدرر في باب الرجوع في الهبة سئل  
 عمر الحافض عن مات وترك ورثة ووفى على الناس وعرضا فقبل ان يقسموا  
 ذلك وهب احد الورثة حصته لبا في الورثة من تركه الميت وحصته من  
 الدين ممن عليه الدين هل يقع هذه الهبة قال نعم استحسانا كما لو صالح بعض  
 الورثة مع البعض وهذا مخالف لما ذكر في الغنية لو وهب بعض الورثة  
 حصته من العين لوارث او لغيره نفع فيها لا يخل القسمة ولا تنفع فيها كتملها  
 قبل الافراز للمرأة على زوجها دين فوهبة لولدها الصغير صح لان هبة الدين  
 من غير من عليه الدين يجوز اذا سلط على القبض ولاب ولاية قبض  
 الهبة لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصار كاترها  
 سلطت الصغير على قبضه من هبة جامع الفتاوى اذا وهب الدين الدين  
 من مديونه ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة ولا يجزى العود  
 من هبة الخائنة هبة بعض الدين ممن عليه الدين تنفع وان كانت هبة  
 المشاع الذي يقبل القسمة لان هذه الهبة تكون في معنى الابرء والدين  
 يسقط به وليس له الرجوع من هبة البحر الرايق تملكك الدين من غير من  
 عليه الدين باطل الا اذا سلط على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها مالا على  
 ابيه لم يملكه الصحة للتسليم من هبة الاشباه في الفقه الثاني هبة  
 الدين من غير من عليه الدين لا تنفع الا اذا وهبه واذن له بالقبض فقبضه  
 جاز استحسانا وهبة الدين ممن عليه الدين يصح من غير قبوله عندنا  
 خلا فالزفروا لبنت لو وهبت مهرها من ابيها ان امرته بالقبض صححت  
 من هبة خزانة الفتاوى ولو وهبت مهرها لزوجها الميت صححت الهبة لكونها  
 ابراء كما اذا وهبت لزوجها الحي صححت هبتها من هبة وجبر السرقى ونفع  
 هبة الخارج كما في الخلاصة وفي خزانة الفتاوى ولو قال هبني هذا الشيء على  
 وجه المزاج فقال وهبت وسلم اليه جاز من هبة المنع وفي الغنية لو خطب  
 لابنه امرأة وبعث اليها قدر من المهر ثم فسرت المصاهرة فالمبعوث  
 للابن وان عقد النكاح فهو للابن ايضا ولو جهر الاب بنته ثم ماتت وقية  
 الورثة يطلبون القسمة فان كان الاب اشترى لها صغيرها او بعد ما يكون  
 وسلم اليها وذلك في صحة لاسبيل للورثة عليها ويكون للبنت حصة من هبة  
 جامع الفتاوى كذا في الوالدية قلت فعلى هذا يجعل الرجل لزوجته ثيابا  
 او حليا ثم ماتت وبقيت الورثة يريدون ان يقسموا تلك الثياب والحلي  
 فان كان الرجل اشترى لها او اتخذ لها وسلم اليها وذلك في صحة لاسبيل

اذا وهب الدين الدين  
 من مديونه

هبة بعض الدين ممن عليه  
 الدين تنفع وان كانت هبة  
 المشاع

وهب الدين الدين من مديونه  
 ليس ان يرجع

البنت لو وهبت مهرها  
 في ابيها

لو خطب امرأة لابنه وبعث اليها  
 قدر من المهر ففسدت  
 المصاهرة لا

لو جهر الاب بنته ثم ماتت  
 الورثة يطلبون القسمة

المتاحقان يدفع كل واحد منها  
 لصاحبه شيئا من ثروته



المورثة عليها وتكون للزوجة خاصة انتهى ولو جاز استمر بحران وسلمها  
 ذلك ليس له الاسترداد منها وبه يفتى كما في البحر من غير ما إلى المنتقى من كتاب الخ  
 ولو وهب لغيره أو لولده دون البعض الآخر جاز عندنا ولم يجوز عند بعض  
 التابعين المتأخرون يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئا فهو رشوة ولا  
 يثبت الملك فيه ولذا دفع استرداده ولو زنت امرأة أو سرقته وقصد به  
 زوجها على ان تلافى عضوها أو أن يظلمها على مالها عليه فوهبت له مالها فظلمها  
 تطلق بلا شيء لأنه بمنع الاكراه ولو جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز  
 وفي القنية لو جعل ثواب عمله من التطوعات لغيره من المؤمنين جاز وقيل  
 كذا في الغرض الاصح لا في الغرض لاق ثبوته في التطوعات والمج بالنسبة للمخ  
 للقباس من هبة جامع الفتاوى اذا وهب المولى من أم ولد في هبة لا ينجح  
 لاق مالها مولاهما وكذلك لو وهب في مرض موته لا ينجح ولا يتقلب وصية  
 لأنه لا يلد لها لأنها محجورة ولا بد لمحجورة فلا يثبت الهبة في الحال لعدم القبض  
 أما اذا وصى لهن بعد الموت فنصح لانهما تقبض بالموت فتسلم لانهما في الكاف  
 من هبة المحجورة في الباب الاول والعبد لا يملك شيئا وان ملكه سيده من  
 الاشياء في أحكام العبيد رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اخذته منه  
 فاستملكه ضمن الواهب قيمته التوب للموهوب له لاق الرجوع في الهبة  
 لا يكون الا بقضاء أو رضاء من الخاتبة **الاشياء المانعة من الرجوع**  
 البنين في ذلك سواء وكذا الاخوة والاحوات والاعمام والعمات والمحرمية  
 بالنسب لا بالقرابة لا تمنع الرجوع في الهبة كالاباء والامهات والاحوة  
 والاحوات من الوضاعة وكذا المحرمية بالمصاهرة كاهرات الزوجات  
 والربائب وزوجات البنين وازواج البنات من هبة خزانة الفتاوى  
 ومنع المحرمية بالقرابة كما في الاباء والامهات وان علوا والاولاد  
 وان سفلا والاخوة والاحوات واولادهم وان سفلا والاعمام والعمات  
 والاحوال والمخالات فقط فان اولادهم ليسوا بحرام كما مر في كتاب النكاح  
 المحرمية تمنع الرجوع وان كان كالأولان المانع المحرمية دون الارث  
 من هبة جامع الفتاوى اذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة  
 وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب احد الزوجين لغيره شيئا لا يرجع  
 في الهبة وان كان احدهما مسلما والاخر كافرا من هبة خزانة الفتاوى  
 ثم ان مواع الرجوع في الهبة سبعة قرابة محرمية وزيادة متصلة كبناء  
 وغرس وسمين وموت احدهما من الواهب والموهوب له وعوض اضيف  
 الى الهبة مطلقا وهو جرحا عن ملكه والزوجية وقت الهبة وهلاك الموهوب  
 من هبة الدرر ولو قال الموهوب له وهبتها صغيرة فكبرت وازدادت خيرا

ولا يصح الرجوع في الهبة من الموهوب  
 الا بتراضيه او بحكم الحاكم رتبة  
 العلماء وفي أصله وهم في حكم  
 مقصوده وجوبه في غيب  
 يكون غيبه الغيب الذي يكون  
 له حق الرجوع ويمنع الرجوع  
 التوب في الرضا او النكاح  
 والسياسة فلا يكون الرجوع في  
 هذا التقدير فلا يفتى في  
 او الرضا فلا يفتى في  
 بالترتيب فلكل الموهوب له غيب  
 في العين حتى ينفذ بقدر فيه الرضا  
 في العين وقد ذكروا ان كان بعد الرضا  
 وبيع وقد ذكروا ان كان بعد الرضا  
 الى الحاكم وكذا الوضعية ولا يفتى في  
 لا يفتى في قيام ملكه فيه وكذا الرجوع  
 بعد القضاء قبل المانع لان ان القبض

وقال

وقال الواهب بل وهبها لك كذلك قال قول للواهب وكذا في كل زيادة  
 متصلة متولدة او غير متولدة اما في الخياطة قال قول للموهوب له ولو  
 كانت الزيادة منفصلة كالارش والاولاد والعقر فانه يرجع في الاصل دون  
 الزيادة ولو وهب في مرضه حتى صح فله الواهب ان يرجع من هبة جامع  
 الفتاوى سئل صاحبه المرحوم وهب لآخر ابة حاملا فولدت عند الموهوب  
 له فاراد الواهب الرجوع في الاصل والتبع هل له ذلك واجاب له الرجوع  
 في الاصل لا في التبع والله اعلم وحق الرد بالغبى الفاضل في البيع والشراء  
 لا ينتقل الى الوارث كخيار الرؤية وخيار الشرط وكذا حق الفسخ بالغبى  
 الفاضل او الغلط في القسمة لانها كالبيع والبيع والشراء ارادة ومشية فلا يتصور  
 انتقالها الى الوارث وكذا حق الرجوع في الهبة لاق موت كل واحد من الواهب  
 والموهوب له من مواع الرجوع وبموت لم يبق له الرجوع حتى ينتقل الى  
 وارثه وكذا حق حد القذف حيث كان فيه حق الله فلا ينتقل الى وارث  
 المعذوف واما خيار العيب فينتقل كذا حق التعزير حيث كان حق المشتم  
 ينتقل الى وارثه كما في البحر في الشفعة والنكاح لا يورث وحس المبيع  
 والرهن يورث والوكالة والعمارة والودائع لا تورث والدية تورث  
 اتفاقا واختلفوا في القصاص وذكر في الاصل انه يورث واما خيار الغيبين  
 وانفقوا انه يثبت للوارث ابتداء من فرايض الاشياء في الفين الثاني  
**باب هبة المريض** مريض وهب شيئا لوارثه لم تجز لان هبة المريض  
 وصية ولا وصية للوارث واما هبة الصحيح لوارثه ولا يجزى فصحيح  
 وصايا الخاتمة مريضة وهبت مراه من زوجها ثم ماتت قال الفقيه  
 ابو جعفر ان كانت عند الهبة تقوم بحاجتها وتزوج من غير معين لها على  
 القيام فهي بمنزلة الصحيحة تقع هبتها من جامع الفصولين كذا في هبة  
 جامع الفتاوى واذا وصى المريض لامرأة بشي او وهب لها شيئا ثم  
 تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة بخلاف اقراره فان المريض اذا  
 اقر لامرأة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره من وصايا الدرر  
 ولو وهب داره في مرضه وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم تجز  
 الورثة هبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في ثلثين من هبة الخاتمة  
 قلت قوله وليس له مال سوى الدار بعيد ما اذا كان له مال سوى الدار  
 يساوى الفا وكان الدار يساوى الفا كان جميع ماله الغني وصحة هبته في  
 ثلث لغني وهو ست وستون وستمائة ويورث الموهوب له ثلث قيمة  
 الدار على وارث الواهب ولو كان ذلك المال يساوى الغني كان جميع ماله  
 ثلثة آلاف ويخرج الموهوب من ثلثها ولا يرد شيئا هذا اذا مات الواهب  
 من ذلك المرض اما لو خرج منه ومات من مرض آخر فهو كالصحيح انتهى

مطلبهم المطالب  
 حق الرد بالغبى الفاضل  
 الى الوارث وكذا حق الفسخ  
 في القسمة  
 مطلبهم المطالب  
 حق الرجوع في الهبة لا ينتقل  
 الى الوارث  
 مطلبهم المطالب  
 حد القذف لا ينتقل الى  
 الورثة  
 مطلبهم المطالب  
 حق التعزير ينتقل الى الورثة  
 مطلبهم المطالب  
 حق الشفعة والنكاح  
 لا يورث  
 مطلبهم المطالب  
 حق حبس المبيع والرهن  
 لا يورث  
 مطلبهم المطالب  
 والوكالة والعمارة والودائع  
 مطلبهم المطالب  
 والدية تورث اتفاقا واختلفوا  
 في القصاص



اذا ذهب الموصي شيئا لم يخرج من الثلث بركة الموهوب له ما زاد على الثلث  
 من غير خيار من جامع الفصولين واعناق الموصي ومحاباته وهبته من الثلث  
 لانها حكم الوصية من وصايا الورثة في باب العتق في الموصي وتبطل اي الوصية  
 بموته اي موت الموصي له في حياته موصية لما تقوران ايجاب الوصية يكون  
 بعد الموت فاذا مات الموصي لم يبق الا ايجاب كما لا يصح ايجاب البائع في  
 المشتري بعد موته وبعد موته اي موت الموصي لم يعود اي الموصي به الى  
 الورثة لان الموصي اوجب الحق للموصي له ليستوفي المنافع عما حكم ملكه فلو  
 انتقل الى وارث الموصي له استحق ابتداء من ملك الموصي بلا رضاه وهو غير  
 جائز من وصايا الورر والورر في باب الوصية بالحزمة كذا في المنع وكذا في  
 مجمع البحرين هبة الموصي وصدقة ووصية ومحاباته في بيع واجارة للابن  
 وعتقه وكتابتة ثلث مال لم تجز الا من ثلثه ووصيته وصدقته وهبته لوارثه  
 واقاربه له دين ويقبض دين منه او من كفيله او من وارثه كفل به اجنبي  
 واقاربه لقن وارثه ومكاتبه ووصيته له لم تجز اصلا من جامع الفصولين  
 كذا في الخلاصة وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة  
 وفي اول الزيادات الموصي اذا هب عبده ولا مال غيره ثم مات وقد كان  
 باعه الموهوب له لا ينقض تصرف الموهوب له بل يضمن قيمة ثلثي العبد للورثة  
 من العمدية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لان هبة  
 الموصي هبة حقيقة وان كانت وصيته حتى يعتبر فيها الثلث والثلثان فلا  
 تتم بدون القبض من هبة الحائنة في فصل هبة المشاع ولو وهبت مريضة  
 مهرها من زوجها واجازة الوارثة قبل موتها لم تجز اذا المعتر هو الاجازة  
 بعد الموت اذ هم ائتمنوا بعد الموت قالت لزوجها الموصي ان مات من  
 مرضك هذا فانت بولي من مهرى اوفى حل منه او قالت فمهرى عليك صدقة  
 فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق فكذا الوفاة المريضة لزوجها ان مات من  
 مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت  
 فالمر عليه لانه مخاطرة فلا تصح من جامع الفصولين زعم الوارث ان الهبة  
 كانت في المرض وادعى الموهوب له ان الهبة كانت في الصحة فالقول  
 لمدعي الصحة من البرازية وفي الجامع الكبير اذا اختلفوا فقال الزوج  
 وهبت المواة في صحته وقال ورثتها الاخرى بل وهبت في مرضي فالقول  
 قول الزوج كذا ايجاب شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السفري من فضول العادى  
 قال الزوج وهبت المهر في صحته وقال ورثتها لابل وهبت في مرضي قبل يصدق الزوج  
 وقبل يصدق ورثتها من جامع الفصولين المريضة لو قالت ليس لي على زوجي صدق  
 ولا حق لي بسره عندنا خلا فالشافي من الخلاصة في الفصل الثالث في الافراد  
 في الموصي وفي البرازية لا يصح اقاربه هذه الصحاح لظهور ان المر عليه غالبا

وفي منية المغني لا يصح اقاربه ولا يبرأ الزوج ان ماتت فريضة  
 او متكوحة وان ماتت بلا علة بان طلقها قبل الدخول يصح اقارها  
 يبرأ الزوج من صح  
 الفغار في كتاب  
 العوايا

تمت كتاب صرة الفتاوى بعون الله الملك الطيف عن  
 يد حسن بن الحجازي سنات غفر ذنوبها وستر  
 عيوبها في اليوم الاخر من شهر  
 جمادى الاول من شهر  
 سنة اثني وعشرون وماية  
 والف تاريجنه



سكن دار معدة للفقير او زرع  
ارض معدة للفقير او زرع  
استجار حبيب الاجرة منه  
اذا دخل حرام من اجرة منته  
المفتين  
لو قال اعمل معي في كذا من ارضي  
مطلوب  
غصب دار من رجل فاراد  
المغصوب منه تخفيف الغاصب  
مطلوب  
غصب دابة من آخر فقال المغصوب  
منه للغاصب هذه الدابة كل يوم  
بدرهم  
مطلوب  
اسكوت في الاجارة رضاء وقبول  
لا يصير الدار معدة للاستغلال  
الا اذا بناه لذلك  
مطلوب  
قدم حلا سنة او سنتين  
ولم يقيم  
مطلوب  
استعمله اقرباؤه بلا اذن الحاكم  
وبلا اجارة  
تيم صغير ليس له اب ولا ام ولا  
استعمله اقرباؤه غير اذن القاضي  
وبلا اجارة عشر سنين  
بعد البيع ان يطلوهم  
باجرة من اجارة  
القنية

**كتاب الاجارات** وهو عليك منفعة بخلاف الهبة فانها عليك  
عين فيها في اللغة اسم للاجرة وفي الشرع نقل الى العقل وفي الاصطلاح  
تملك نفع بعوض من اجارات المنح وكوسكن دار معدة للفقير او زرع  
ارض معدة للاستغلال من غير استجار يجب اجور المثل ولو قال اعمل  
معني في كذا هذه السنة حتى ازوجك بنيتي فعمل فلم يزوجه منه ففي وجوب  
الاجور خلاف والا شبه الوجوب وكذا فيما لو عمل بلا شرط ولكن يعلم انه ما يعمل  
الا طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال رجل اعمل معي حتى افعل في حقك كذا  
فان ان يفعل من اجارة جامع الفتاوى رجل غصب دارا من رجل فاراد  
المغصوب منه تخفيف الغاصب حتى يرد اليه الدار فانه ياتي بوجلين عدي  
عند الغاصب فيشهدهما على الغاصب حتى يرد فيقول له ان ردت الدار الي  
والا اخذت منك كل شهر الف درهم مثلا فان الاشتهاد صحيح وان اقام  
الغاصب بعد هذا التقدير اليه فالمغصوب منه يستوجب هذا الاجور المستي  
على الغاصب من السير الكبير في باب متى يصب الجوتي ذميا سئل المجندي  
عن غصب دابة من آخر فقال المغصوب منه للغاصب هذه الدابة كل يوم  
بدرهم فذهب بها الغاصب ثم اتى المغصوب منه قدر على الغاصب هاله ان  
ياخذ ذلك المقدار فقال له لا مال يبيع عقد الاجارة عند عامة العلماء من  
اجارة جامع الفتاوى السكوت في الاجارة رضى وقبول قال الراعي ارضي  
يكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذا لو قال للسكن اسكن بكذا والا فاسقل  
فسكن لزمه ما سمي من اجارة الاشياء في الفقه الثاني لو لم يكن الدار معدة  
للاستغلال فاجرها سنة او سنتين او اكثر لا يصير معدة للاستغلال الا اذا  
بناها لذلك او اشتراها كذا اورده ابو اليسر وعنه باعداد البايغ الدار لا  
لا يصير معدة في حوز المشتري من اجارات القنية رجل خدم رجلا سنة  
او سنتين ولم يسم اجور فلما خرج ادى الاجرة ان كان الخادم قويمه يجب اجور  
المثل لانه يرجو اكثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا يجب الاجرة لانه كان ثوبا  
ان كان من اهل التبرع من واقعات المحاسن في كتاب الاجارة ولا يلزم اجور  
العامل بلا تسمية الاجر لان العمل من المنافع وهو لا يتقوم بغير عقد الاجارة  
واذا لم يوجد كان متبرعا في شغل كماله من اجارة المنح وفي الخلاصة العمل  
لا يتقوم الا بالعقد وفي البرازية من كتاب الاجارة يتيم لا اب له ولا ام  
له ايضا استعمله اقرباؤه مدة في اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة لطلب  
اجور المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجور  
المثل وفي العمادية عن اجارات الذخيرة ان للاب والجد والوطى استعمال  
الصغير من غير عوض بطريق التذيب والرياسة انتهى من اجارة المنح  
ان الام تملك اتلاف منافع الصغير بغير عوض بان يستخدمه فلا يملكه

الاج

الاجور والعلم ولا الملتصقا من التيمون في كتاب الكراهة الولاية في مال الصغير  
الى الاب ووصيته ثم وصية ولو بعد فلو مات ابو له ولم يوصى فالولاية الى  
اب للاب ثم الى وصي وصيته فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي ولكل  
هؤلاء ولاية التجارة بالمعروف في مال التيم والحكم ولاية الاجارة في النفس والمال  
والمنفق والمعتق ولو كان غدهم بمثل القيمة او بيسير القين صح لا يباحش  
ولا يتوقف على الاجارة بعد بلوغه لانه عقد لا يجوز له حال العقد وكذا اشهرهم  
للتيم صح بين القين ولو فاحشا نفذ عليهم لا عليه ولو بلغ في هذه الاجارة  
فلو كانت على النفس فيختار بطل او امضى ولو على املاكه فلا خيار له وليس  
فسخ البيع الذي نفذ عليه في صغر من جامع الفصولين في الفصل السابع  
والعشرين استقرض منه دراهم واسكنه في داره قالوا على المقرض اجور المثل  
لان المستقرض اسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو اخذ المقرض منه  
حمارا يستعمله حتى يرد الداراهم ولو سلم المقرض الحمار الى بقار ففقد ذيب  
ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة فكان امانته فاذا  
دفعه الى البقار صار ضمانا للحمار من اجارة الحائنة كذا في اجارة القنية  
ولو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان الصانع معروفا بملك الصنعة وجب اجور  
المثل على قول محمد وبه يفتي ومنها المواجه لو قال للمستأجر بعد انقضاء المدة  
ان فرغتها اليوم والا فعليك كل شهر كذا قيل يجب المستأجر ومنها في غصب  
المنافع اذا كان المغصوب مال التيم او الوقف او معدة للاستغلال على  
المفتي به ومنها اذا فسدت المسافات والمزارعة كان للعامل اجور المثل  
ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل  
الى ان يستحصل ومنها اذا فسدت المضاربة فللعامل اجور المثل الذي سلكه  
ذكرناها في الفوائد ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله  
اجور مثل عمله حتى لو كان الوقف لمفونة يستغفرها الموقوف عليهم فلا اجر له  
فيها كما في الحائنة وهذا اذا عين القاضي له اجرا فان لم يعين له وسعى فيه سنة  
فلا اجر له كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجمع  
له اجور النظر والعمالة لو عمل مع العملة ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرا  
بعد اجور مثله جار واما وصي الميت فلا اجر له في الصحيح كما في القنية ومنها القسما  
لعم يسأ اجور عتيق فانه يستحق اجور المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر  
والسجلات اجرة مثله قوله في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل  
معناه بالقضاء او الرضاء الا فلا اجر كما في القنية ويجب اجور المثل من جنس  
الدرهم والدنانير واذا وجب اجور المثل وكان متفاديا منهم من يستغنى  
ومنها من يتساهل في الاجور يجب الوسط حتى لو كان اجور المثل اشئ عشر عند

مطلوب  
الولاية في مال الصغير الى الاب  
وصيته ثم وصية ولو بعد  
مطلوب  
استقرض منه دراهم واسكنه في  
داره قالوا على المقرض اجور المثل  
لعمل له شيئا ولم يستأجره  
مطلوب  
قال للمستأجر بعد انقضاء المدة  
ان فرغتها اليوم فعليك كل شهر كذا  
مطلوب  
اذا كان المغصوب مال التيم  
او الوقف او معدة للاستغلال  
وجب اجور المثل  
مطلوب  
اذا فسدت المسافات والمزارعة  
اذا انقضت مدة الاجارة  
وفي الارض زرع  
مطلوب  
اذا لم يشترط له الواقف  
الناظر على الوقف فله  
اجور مثله عمله  
مطلوب  
هذا اذا عين القاضي له اجرا  
مطلوب  
الوصي اذا نصبه القاضي وعين له  
اجرا  
مطلوب  
القسام لو لم يستأجر عتيق  
فانه يستحق اجور المثل  
مطلوب  
واذا وجب اجور المثل وكان  
متفاديا منهم من يستغنى  
اضلا في المعومين







في استمالة ابايها كذا بعد صحيح لكن لو قصر في حفظها ضمن لكونها امانة انتهى قالوا  
 ان اخذ المال ليسوى امر عند السلطان دفعا للضرورة وجلبا للنفع حرام  
 للاخذ دون الدافع فلا يكون مستحقا شرعا وذكرنا حيلة حله وجعله مستحقا  
 ان يستاجر يوما الى الليل فقتيلس فنصير منافعه في ذلك اليوم مملوكة  
 له ثم يستعمل فيه في الذهاب الى السلطان للمرافعة بالاجرة المعينة من اجارة  
 جامع الفتاوى كذا في اجارة المخرج ابراهه ليصلح قريته عند السلطان لا يبرأ  
 وهو رشوة من اجارة المحايى الصغير ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كالميراث ومهر  
 البقي وحلول الكاهن والرشوة واجرة الناحية والزام في مسائل الرشوة  
 ليصل الى حقه الا للفقير فانه يحرم الاخذ والاعطاء وفك الاسير واعطاء شئ  
 لمن يخاف هجومه ولو خاف الوصي ان يستولى غاصب على المال فله اداء شئ  
 ليخلصه كما في الخلاصة من الاشباه في الفتاوى الاول اذا قال ان دللتني على ضالتي  
 فلك كذا انشئ معه فدية فلا اجر ولود له وما شئ معه لا من اجارة جامع  
 الفتاوى ان قال ذلك على سبيل العوم بان قال من دلتني فلا اجارة باطلة لان  
 المستاجر له ليس معلوما والدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا  
 يجب للاجر وان قال على سبيل المخصوص بان قال لو حل بعينه ان دللتني  
 عليه فلك كذا ان شئ له ود له يجب اجر المثل في المشي لان ذلك على يستحق  
 به الاجر بعد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجر المثل وان دله بغير  
 مشي فهو الاول سواء من اجارة الولو الجنية ومثله في البرازية والظيرية  
 قال امير السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يعطى ويتبع الاجر بالدلالة  
 فيجب الاجر كذا في البرازية وظاهر وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر المثل  
 اذا عقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة لكونه بين الموضع من  
 اجارة الاشياء في الفن الثاني ولواظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشتر  
 كشرب الخمر وكل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهى عن المنكر  
 ان يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ دابة ماوى النصوص من اجارة الخاوية  
 في فصل فيما ينقض به الاجارة استاجره ليحفظ له شيئا كل شهر يكذ او قبل الاخر  
 ومضت مدة فظهر ان الشئ لغير المستاجر ينبغي ان لا يجب اجر ما مضى لانه لما  
 استحق الشئ تعين ان المستاجر غاصب ولا جبر غاصب الغاصب والحفظ عليه  
 والاجارة على عمل يجب عليه لم يخز كما لو استاجر المشوي بايعه ليحفظ له المبيع  
 قبل قبضه فانه لم يخز وكذا لو استاجر الراهن موهبة لحفظ رهنه لم يخز لان  
 الحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استاجر المبيع والمودع لحفظ الوديعة حيث  
 يجوز لانه متبرع فيه وقال بعضهم لو علم الاجير ان الشئ مفصوب فالحكم كما مر  
 واما لو لم يعلم وقت الاجارة انه غصب يجب الاجر من جامع الفصولين في الفحل  
 التاسع عشر ولو استاجر ارضا للزراعة لم يخز حتى يسمي ما يزرع فيها من اجارات

**مطلب** ان اخذ المال ليسوى امر عند السلطان حرام  
**مطلب** حيلة حله  
**مطلب** ما حرم اخذه حرم اعطاؤه  
**مطلب** اذا قال ان دللتني على ضالتي فلك كذا  
**مطلب** ان قال ذلك على سبيل العوم بان قال من دلتني على ضالتي فلك كذا انشئ معه فدية فلا اجر ولود له وما شئ معه لا من اجارة جامع الفتاوى ان قال ذلك على سبيل العوم بان قال من دلتني فلا اجارة باطلة لان المستاجر له ليس معلوما والدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب للاجر وان قال على سبيل المخصوص بان قال لو حل بعينه ان دللتني عليه فلك كذا ان شئ له ود له يجب اجر المثل في المشي لان ذلك على يستحق به الاجر بعد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجر المثل وان دله بغير مشي فهو الاول سواء من اجارة الولو الجنية ومثله في البرازية والظيرية قال امير السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يعطى ويتبع الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في البرازية وظاهر وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر المثل اذا عقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة لكونه بين الموضع من اجارة الاشياء في الفن الثاني ولواظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشتر كشرب الخمر وكل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهى عن المنكر ان يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ دابة ماوى النصوص من اجارة الخاوية في فصل فيما ينقض به الاجارة استاجره ليحفظ له شيئا كل شهر يكذ او قبل الاخر ومضت مدة فظهر ان الشئ لغير المستاجر ينبغي ان لا يجب اجر ما مضى لانه لما استحق الشئ تعين ان المستاجر غاصب ولا جبر غاصب الغاصب والحفظ عليه والاجارة على عمل يجب عليه لم يخز كما لو استاجر المشوي بايعه ليحفظ له المبيع قبل قبضه فانه لم يخز وكذا لو استاجر الراهن موهبة لحفظ رهنه لم يخز لان الحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استاجر المبيع والمودع لحفظ الوديعة حيث يجوز لانه متبرع فيه وقال بعضهم لو علم الاجير ان الشئ مفصوب فالحكم كما مر واما لو لم يعلم وقت الاجارة انه غصب يجب الاجر من جامع الفصولين في الفحل التاسع عشر ولو استاجر ارضا للزراعة لم يخز حتى يسمي ما يزرع فيها من اجارات

البحر

البحر يد رجل استاجر ارضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جاء اجرو وزاد في غلته الارض واراد المتولى ان يخرج الاول من الحانوت فيظن ان كان اجرو المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان المتولى ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء يضر بالارض كان لغاصب البناء ان يرفع بناءه فان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستاجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة فيظن ان قيمة البناء مبنيا والى قيمته منزوعا ايها كان اقل بتملكه المتولى بذلك فنصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض واجب المتولى ان يدفع اليه القيمة ويملك البناء لا يجب للمتولى بل يتروى صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذه من الحانوت في اجارة الوقف كذا في الاسعاف في الاجارة حانوت وقف بني فيه ساكنه بلا اذن متولى وقال انفتحت كذا الوهم يضر رفعه ببنائه القديم رفعه وهو للساكن وان يضر رفعه فهو الذي ضيع ماله فيترى الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بنا المستاجر مانعا من صحة الاجارة من غير ولو اصطفا على ان يجعل بناء للوقف بثمن لا يجاوز اقل القيمة منزوعا ومبنيا فيه جاز ولو بني بامر متولى على ان يرجع غلته الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما انفق من جامع الفصولين واما اذا استقر المستاجر واذن له المتولى بترتمة حانوت الوقف او تطيينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله حنطا او خشبة او شيئا له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخير ان ضرر الوقف رفعه وان زاد فيه شيئا لا قيمة له بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع عليه في غلته الوقف لان عين الحانوت كانت موجودة فاذا لم يترتتها واصلاح حيطانها وسقفها والاذن موجب المرجوع فيرجع بما انفق في ذلك فان اختلفا فقال المستاجر انفتحت كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستاجر فان كان اهل الصنعة على قول واحد من المستاجر والمتولى فالقول قوله وان اختلف اهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا يمين عليه وعلى المستاجر البينة لا تراها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والادكار وان كان بناء المستاجر في ارض الوقف باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بني للوقف فوقف وان بني لنفسه فهو له او اطلق ولم يذكر شيئا فله ايضا كما في وقف الدرر والفصول العامة في كل موضع قلنا بان البناء يكون مملوكا له فله رفعه ان لم يضر بالوقف وان ضرر فهو المضيق لماله فيترى الى خلاصه فهذا اذا انشاء الحانوت ونحوه من اصله واما حكم الميرمة فقد مر بيانه من وقف الميرمة واجارة الحمام جارية وميرمة الحمام على الاجر ولو اشتراط الميرمة على المستاجر فسدت الاجارة لانه لما شرط

**مطلب** استاجر ارضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جاء اجرو وزاد في غلته الارض

**مطلب** حانوت وقف بني فيه ساكنه بلا اذن متولى يتروى الى ان يتخلص ماله ان يضر رفعه

**مطلب** اذا استقر المستاجر واذن له المتولى بترتمة حانوت الوقف

**مطلب** فان اختلف فقال المستاجر انفتحت كذا وقال المتولى كذا

**مطلب** ففي كل موضع يكون البناء للمستاجر فله رفعه ان لم يضر بالوقف وان ضرر فهو المضيق لماله فترى الى خلاصه

**مطلب** هذا اذا انشاء الحانوت ونحوه من اصله واما حكم الميرمة فقد مر بيانه من وقف الميرمة واجارة الحمام جارية وميرمة الحمام على الاجر ولو اشتراط الميرمة على المستاجر فسدت الاجارة لانه لما شرط



الموتمة على المستاجر صارت الموتمة من الاجر فيصير الاجر محمولا ويجب  
عليه اجر المثل بالغا ما بلغ لجره الى الموتمة من الاجر من الوجيز والفتية ولو كان  
البناء ملكا والعرضه وقفا واجرا للموتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على  
البناء والعرضه وينظر بكم يستاجر كل فما اصاب البناء فهو ملك البناء  
اجارات البزازية رجل اجور من كان والده وقفه على اولاده ابدا ما تنا  
سلوا فاجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستاجر في عمارة هذا الوقف  
بما هو المواجه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمواجه ولاية  
في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المواجه غاصبا وكان له على المستاجر الاجر  
المسمى فينصديق به ولا يرجع المستاجر بما انفق في العمارة على المواجه ولا على  
غيره لانه كان متطوعا وان كان المواجه متوليا كان على المستاجر الاجر  
المسمى ان كان ذلك مقدار اجور المثل واكثر ويرجع المستاجر في عمارة الوقف  
بما انفق في العمارة من وقف الخاتمة في فصل اجارة الوقف ومال اليتيم  
المتولى اذا اجر الوقف ان كان الواقف شرطا ان لا يوجر اكثر من سنة  
لا يجوز الاجارة اكثر من سنة فان لم يكن شرطا ذلك يجوز الاجارة الى  
ثلاثين سنة ولا يجوز اكثر من ذلك وفي الاختيار ولا يجوز اجارة الوقف  
اكثر من المدة التي شرطا الواقف وان لم يشترط مدة فالمتقدمون من  
اصحابنا قالوا يجوز اجارة حتى مدة كانت والمتأخرون قالوا لا يجوز  
اكثر من سنة وقيل يجوز في الصناعات ثلاث سنين وفي غير الصناعات سنة  
وهو المختار من خزانة المفتين في الذخيرة اذا استاجر ارض وقف ثلاث  
سنين باجرة معلومة هي اجور المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجورها  
لا تنفسخ الاجارة واذا ازداد اجور المثل بعد ما مضى مدة فعلى رواية  
فتاوى سمرقند بين لا يفسخ العقد وعلى رواية شريح الطحاوي يفسخ ويجوز  
العقد والى وقت الفسخ يجب المسمى وزيادة الاجرة فقيل اذا زادت  
عند الكل حتى لو زاد واحد نقشنا لا نقبر وعلى رواية الشرح لو زادت  
الاجرة فرضى المستاجر الا قبل بالزيادة كان هو اولى من غيره من وقف الدر  
في فصل يتبع شرطا الواقف في اجارته وفي الخاتمة وان كانت الاجارة الاولى  
باجر المثل ثم ازداد اجر مثله كان المتولى ان يفسخ الاجارة وعالم يفسخ  
يكون على المستاجر المسمى من النفع الوسائل وان كانت الزيادة لزيادة اجر  
المثل فالمختار قبولها ولو شهد او وقت العقد اثرها باجرة المثل فيفسخها  
المتولى ويضيه القاضى ولو امتنع المتولى ففسخها القاضى لما حرمه في النفع  
الوسائل ثم يوجرها من زاد فان كانت دار او هاتونتا عرضها على المستاجر  
فان قبلها فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها الا من اولى  
المدة فان كانت الزيادة اضرا وقبضنا لم نقبل وان اكثر المستاجر زيادة

اجر

**مطل** لو كان البناء ملكا والعرضه وقفا  
**مطل** رجل اجور من كان والده وقفه على اولاده  
**مطل** المتولى اذا اجر الوقف اكثر من سنة  
**مطل** لا يجوز اجارة الوقف اكثر من المدة التي شرطا الواقف  
**مطل** استاجر ارض وقف ثلث سنين باجرة هي اجور المثل فرخصت اجورها  
**مطل** وزيادة الاجرة تقدر عند الكل متى لو زاد نقشنا لا نقبر  
**مطل** لو زادت الاجرة كان المستاجر الاول باجرة زيادة  
**مطل** يتبع شرط الواقف في اجارته ان كانت الزيادة اضرا  
**مطل** وقبضنا لم نقبل وان اكثر المستاجر زيادة  
**مطل** وان اثر المستاجر زيادة اجر المثل

اجر المثل وادعى اثره اضرا فلا بد من الرهان عليه وان كانت ارضا فان  
كانت فارغة عن الزرع فكلا دار وان كانت مشغولة لم تنسخ اجارته بغير  
صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستاجر وان زيد على المستاجر  
فان في الملك لم يقبل مطلقا كما لو حصت الاجرة لا تنقص وهو شامل لمال  
اليتيم بعمومه من اجارة الاشباه في الفن الثاني سئل صاحب المنع عن رجل استاجر  
ارضا موقوفة او دارا ثلث سنين من المتولى باجرة المثل ثم بعد مضي سنة  
زاد اخر في الاجرة هل يقبل منه الزيادة ويفسخ المتولى عقد الاجارة واجبا  
ان كانت الزيادة تقدر عند كل الناس وثبت ذلك عند الحاكم بقول ارباب  
الحكمة يقبل الزيادة ويفسخ العقد بحضرة المستاجر ولا يفسخ بمجرد زيادة  
من جاء يزيد في الاجرة والله اعلم متولى اجر الوقف بدون اجر المثل لزم  
المستاجر تمامه كذا اب اجور منزل صغيره بدون اجر المثل لزم المستاجر تمامه  
ايضا اذ ليس لكل منها ولاية الخط والاسقاط من وقف الدر والوصى  
كالاب كما في العادة اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة عند ابي حنيفة والفتوى  
على قوله كما في الخاتمة وهذا اذا لم يلحقها حكم حاكم يراها صحيحة اما اذا لم يلحقها  
حكم فري صحيحة لوقوع ذلك في محلي الاجتهاد فان ابا يوسف ومحمد يقولان  
بصحته باجر المشاع ولو من غير الشريك وجعل في المعنى والمضمرات الفتوى على قولهما  
من اجارة المثل وفسد اجارة المشاع سواء كان يحتل القسمة او لا الا من الشريك  
وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يجوز من غير الشريك بشرط بيان نصيبه وان  
لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح والخيلة في اجارة المشاع ان يستاجر الكل  
ثم يفسخ في النصف فانه يجوز لان الشيوع الطارى لا يفسد كما لا يفسد في الهبة  
او يحكم الحاكم بجوازه من اجارة الربيع واجارة المشاع من الشريك سواء  
كان يحتل القسمة او لا جازية اتفاقا ان بين نصيبه وان لم يبين لا يجوز  
في الصحيح اعلم ان الخلاف فيما اذا كان مشاعا وقت العقد واما اذا كان شيوعا  
طاريا كما لو اجر دارا ثم تفا سحاف النصف الآخر جاز اتفاقا في ظاهر الرواية  
وعن ابي حنيفة الطارى والمقارن سواء ولو كان البناء لرجل والعرضه وقفا  
لاخر او ملكا فاجر صاحب البناء ه قيل لا يجوز لانه في معنى المشاع والفتوى  
على انه يجوز من اجارة شريح المجمع وفي العادة نقلا عن الذخيرة بيت او  
حانوت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجرة وان مقدار الاستغلال  
لا تملك سكن يتاويل الملك من اجارة المنع رهن دار الغير وهي مقدة ثم  
للاجارة فسكنها الموتى لا يلزم الاجر فان السكنى يتاويل الملك ليست  
مضمونة ولو سكنها احد الشركاء بلا عقد لا يلزم الاجر وان مقدة للاستغلال  
ولذا السكنى يتاويل العقد كعقد الرهن قال فعلم تما ذكر وان لفظ العقد  
مع ذكر الملك غير مكرر كما ظنه البعض من اجارة البحر الرائق نقلا عن

**مطل** استاجر ارض موقوفة من المتولى باجر المثل ثم زاد رهنه في الاجر  
**مطل** متولى اجر الوقف بدون اجر المثل  
**مطل** اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة  
**مطل** فسد اجارة المشاع الا من الشريك  
**مطل** الخيلة في اجارة المشاع  
**مطل** اجارة المشاع من الشريك جازية ان بين نصيبه  
**مطل** بيت او هانوت بين شريكين سكنه احدهما  
**مطل** رهن دار الغير وهي مقدة للاستغلال فسكنها الموتى



البرازية سكن المشتري الدار سنين ثم استخفت لا يجب عليه اجراءه سكنها  
بحكم الملك وفي الدار المدة للاستغلال انما يجب اجراءه على الساكن اذا سكنها  
على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنها بتأويل ملك او بتأويل عقد كبيت معد  
للاجارة سكنها عند الشريكين سنة لا شيء عليه قال رحمه الله هذا في الملك  
فاما في الوقف اذا استعمله احد الشريكين يلزمه الاجرة واذا كان بين بيتهم وبائع  
فيسكنه البالغ سنة لا شيء قال وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف قلت  
وقبل دار التيمم كالوقف من اجارات القنية في الباب الثاني وفي البرازية  
والسكنى بتأويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجراء المثل وقيل دار  
التيمم كالوقف واجاب بجم الاثمة في دار مشتركة بين بيتهم وبائع سكنها البالغ  
كلها لا يجب اجراء المثل لخصه الصغير كما في الكبير بخلاف الوقف والقنوي  
في غصب دور الوقف وعقارة على الضمان كما في منافعه وكذا التيمم من اجارات  
البرازية وفي مجمع الفتاوى وذكر في الفصل الحادي عشر من اجارات المحيط  
والقنوي على انه يجب اجراء المثل في غصب دار الصبي الا اذا انقضت المدة  
وكان ضمان النقصان لنفع التيمم من اجراء المثل فيجب النقصان من اجارة  
البرازية لا ينجح اذا سكن رجل دار الوقف او سكنه المتولى بل اجراء  
قيل لا شيء على الساكن وعلم المتأخرين على ان عليه اجراء المثل وعليه القنوي  
وكذا من دفع مال التيمم كدار في العادة من وقف الدار قال صاحب المنع وبهذا  
كله علم ان القنوي على الحاق عقار التيمم بالوقف وبه افتى شيخنا صاحب البحر  
ولم يترك خلافا فليكن المقول عليه قطع القول المفتى به اذا سكنها البالغ كلها  
يجب اجراء المثل لخصه الصغير ذكره في فتاواه المشهورة ويستثنى من مال التيمم  
مسئلة سكنية امه مع زوجها في داره بل اجراءه ليس لهما ولك ولا اجراءه لهما  
كدار وصاياه القنية من غصب الاشياء في الف الثاني دار بين رجلين  
اجراءها حصص شريكتيه من اجنبي واخذ الاجرة فان كان عقد المورج باذن  
مالكها فله مطالبة بالاجرة وان كان اجراءه بغير اذن صار غاصبا فالاجرة له دون  
المالك لانه العاقد لكن يؤمر بالتصدق ونقض عليه صاحب المبسوط من اجارة  
شرح الوصاية لابن التيمية وفي اجارات القنية في الباب الثاني ثم سئل  
يلزم الاجراء المسمى للمالك ام العاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل يرد على  
المالك وعن ابي يوسف يتصدق به انتهى دار بين اثنين غاب احدهما وجرها  
الاخر واخذ الاجرة فللغائب ان يشترك في الاجرة قال رضي الله عنه فهذا  
اشارة الى ان العاقد لم يملك الاجرة وفي الاصل اشارة الى انه يملكها ويتصدق  
بمحصنة شريكه للحبث كالفاسب من القنية ايضا واذا انقضت مدة الاجارة  
ورث الدار غايب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة  
لان لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا وانقضت المدة والمستأجر غايب والدار

في يد

**مطلب** سكن المشتري الدار سكن  
ثم استخفت لا يجب عليه اجراءه  
**مطلب** اذا استعمل الوقف احد  
الشريكين يلزمه الاجرة  
**مطلب** اذا كان بين بيتهم وبائع  
فيسكنه البالغ سنة  
**مطلب** والسكنى بتأويل ملك لا يمنع  
لزوم اجراء المثل  
**مطلب** قبل دار التيمم كالوقف  
سكن دار الوقف او سكنه  
المتولى بل اجراءه  
**مطلب** ان القنوي على الحاق عقار  
التيمم بالوقف  
**مطلب** سكنت امه مع زوجها في  
داره بل اجراءه  
**مطلب** دار بين رجلين غاب احدهما  
واخذ الاجرة  
**مطلب** دار بين اثنين غاب احدهما  
واخذ الاجرة  
**مطلب** اذا انقضت مدة الاجارة  
ورث الدار غايب فسكن  
بعد ذلك سنة

في يد امرأة لان المرأة لم تسكنها باجر رجل اجراءه كل شهر بدوهم كان لكل  
واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر  
وخلف امرته ومنعه فيها لم يكن للاجران يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست  
بمحصر فان اراد ان يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يواجر الدار من انسان  
اجر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة فتتخذ الثانية فتخرج  
المرأة من الدار وتسلم الى الثاني من اجارات الحانية سكن رجل دار الوقف  
بأهله واولاده وخدمه فالاجر عليه من اجارات القنية سئل صاحب المنع عن  
رجل استأجرها نونا او دارا ومضت المدة وغاب المستأجر وترك مناعه  
في الدار فهل للمالك ان يفسخ الدار والمخافوت وسكن فيها ام لا واجاب نعم  
له ان يفسخ الدار ويسكن فيها وكذا المخافوت ولما المتاع فيجعله في ناحيته الى  
حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح الحي اذن القاضي هكذا افتى مولانا صاحب  
البحر الرائق اخذ انما في اجارات القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم  
المقتاع الى الاجر فله ان يتخذ له مقاهها اخر يواجره من غيره بغير اذن  
المحاكم انتهى وينفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احد العاقدين  
لو عقدها لنفسه ولو عقدها لغيره لا يفسخ كالوكيل والوصي والمتولي لبقاء  
المستحق عليه والمسحق حتى لو مات المستحق له بطلت بما ذكره وينفسخ بموت  
احد المستأجرين او الوجوهين في حصته فقط وبقيت في حصته التي وقال رضي  
تبطل فيها ما في الدرر في باب فسخ الاجارة والمراد من الوكيل الوكيل بالاجارة  
واما الوكيل بالاستجارة اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستجارة توكيل  
بشراء المنافع فصار كالوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجر القنية ثم يصير  
مورجا من الموكل من شرح الجمع لابن فرشت الاجرة للارض كالحراج على المعتد  
فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلام  
وسقط ما بعده كذا في الفوائد الزمنية احدا من الوالوجية ونقله في بحر غيرها  
حيث قال اذا استأجر راضا للزراعة سنة ثم اصطلم الزرع افة قبل مضى  
المدة فما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام يسقط  
لان الاجر انما يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فما استوفى من المنفعة وجب  
عليه الاجر وما لم يستوف انفسخ العقد فحقه وفي بعض الروايات لا يسقط  
شيء والاعتقاد على ما ذكرنا فروق بين هذا وبين الحراج فانه يسقط انتهى ما في  
الوالمحجية قوله فروق بين هذا وبين الحراج فانه يسقط ينبغي ان الحراج بالافة  
الساوية يسقط راسا ولا يؤخذ من اج ما مضى من السنة قبل الاصطلام كلام  
صاحب الفوائد في غير خلافة فانه جعل الاجرة للارض كالحراج فناء وقد اجرى  
قاضيخان في فتاواه على ما مضى من الروايات من عدم سقوط شيء حيث قال  
رجل استأجر راضا لغيره فان اصابت الزرع افة فذلك او غرق ولم ينبت

**مطلب** اجراءه كل شهر بدوهم كان لكل  
واحد منهما ان يفسخ  
الاجارة عند تمام الشهر  
**مطلب** ان خرج المستأجر قبل تمام  
الشهر وخلف امرته ومنعه فيها  
**مطلب** فسخ الاجارة عند  
غيبة المستأجر  
**مطلب** سكن دار الوقف باهله  
واولاده  
**مطلب** استأجرها نونا او دارا ومضت  
المدة وغاب المستأجر وترك مناعه  
في الدار  
**مطلب** غاب المستأجر بعد السنة  
ولم يسلم المقتاع الى الاجر  
**مطلب** وينفسخ الاجارة بلا حاجة  
الى الفسخ بموت احد  
العاقدين  
**مطلب** الاجرة للارض كالحراج  
على المعتد  
**مطلب** اذا استأجر راضا للزراعة  
سنة ثم اصطلم الزرع افة قبل  
مضى المدة



و يجب قوله اريد السفر  
 لو استأجر جملته ثم وجد كراء  
 ارضي  
 استأجره واد اتم اراد سفر  
 اذا قال ان المتأجر ينقطع  
 ولا يريد السفر  
 مسافة الاجر و احتياجه  
 الى مكان ليس لغدر  
 لا يكون للاجر عذر في مسح  
 الاجارة الا من دين  
 مسافة المتأجر والقيام  
 عن السوق بين وقلته عذر  
 تتكاري دابة ثم اشترى دابة  
 فهو عذر  
 تتكاري ابدا الى بعد اد ثم بداء له  
 ان يتكاري بغيره  
 لو جمع الاجر بين قادم  
 قليلا او كثيرا  
 آجر داره ليسكنه اسكنى  
 دار اخرى  
 استأجر المعلن بالحيوان من  
 جنس واحد لا يجوز  
 كذا المنفعة بالمنفعة من جنس واحد  
 استأجر حماما في بلد نظير الناس عن  
 فيه هان بالاجارة فتعطل  
 للفتنة



والمنفعة اذا انتقضت ينتقض الاجر بقدر نقصانها لانه كان في مقابلتها  
من اجارة البحر الواقع قال يجوز اخذ اجرة الحمام والحمام اي استيجار الحمام  
والحمام واخذ اجرة الحمام اي استيجار الحمام فلجربان العرف بذلك والقياس  
عدم الجواز لجهالة ولكنه ترك لاجتماع المسلمين قال عليه السلام ما رآه  
المسلمون جدياً فهو عند الله حسن واما الحمام فلما روي ان النبي عليه  
السلام احبهم واعطا الحمام اجرة ولائحة استيجار على معلوم باجر معلوم  
بلا مانع معلوم فيبقى جاز من الاكل فيفسخ بعيب فوت النفع كراب  
الدار وانقطاع ماء الارض او الرعي او قتل به كمرض العبد ودور الدابة  
فلو انتفع به مبيعاً او زال الموجه عليه سقط خياره من اجارة الملتحق في باب  
فسخ بعيب التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الذي مسائل الاولى اذا كانت  
الاجارة فاسدة فلا يجب الا حقيقة الانتفاع كما في فصول العمادي وظاهر  
ما في الاسعاف اخراج الوقف فيجب اجرة في الفاسدة بالتكليف الثانية اذا  
استأجر دابة للركوب خارج المصر ففسخها عنده فلا اجرة كما في الخائنة بخلاف في  
ما اذا استأجرها للركوب في المصر ففسخها ولم يركبها ونفع على الثانية انما لو هلك  
في زمان مسأله عنده بضمير الالة لم يلزم بوجوب الاجر بل يكتفي بما ذكرها  
بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصر ففسخها بعد مسأله كما في فروق منه  
الكرابيس الفصيص يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا امكن اخراج الفاصيص  
بشفاعة او حامية كما في البارحانية والقبية من اجارة الاشياء ولو انكر الموجه  
الفصيص وادعاه المستأجر ولا يثبت له على دعواه يحكم الحال فان كان المستأجر  
هو السائل في الدار حال المنازعة فالقول للموجه فان كان فيها غير المستأجر  
فالقول للمستأجر ولا اجرة عليه مسئلة الظاهري اذا اختلفا بعد انقضاء  
المدة في جريان الماء وعدمه فانه يحكم الحال كما سبق من اجارة المنيخ واذا  
انتقض الماء من الوحي وظاهر النقصان في الطعن فهذا عذر من الجرح بل قيل  
باب الصبي اجر الاب استأجر حماراً افضل عن الطرقي ان علم انه لا يجده بعد  
الطلب لم يضمن كذا راع نذرة شاة من قطيعه تخاف على الباعة ان يضرها من  
اجارة الدردر **سئل** صاحب المنيخ عن رجل استأجر دابة ليذهب الى بلد  
كذا ولقيه في الطريق رجل متغلب فاخذها ففهم عليه ولم يظفر المستأجر على الفاصيص  
فهل لربها ان يضمن قيمتها واجاب لا يضمن المستأجر والحال ما ذكر والله اعلم  
غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر ان يخلصه منه بعدلين فلم يفعل حتى  
ضاع لم يضمن استأجر حماراً وذهب به مع حمارة الى البلد فاخذ العنوان حمارة  
المملوك فاشتغل بخلصه من يد وتترك المستأجر وضاع لا يضمن ان لا يعرف  
العنوان وقال قاضي بدیع لا يضمن مطلقاً وفي المحيط يضمن من اجارة القبة  
كل من كان العين في يده امانة كما مستأجر والمستعبر والوكيل بالبيع وغوهم

**مط** اذا انتقضت المنفعة ينتقض الاجر  
**مط** يجوز اخذ اجرة الحمام والحمام  
**مط** تغيب بعيب فوت النفع او قتل به  
**مط** التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل  
**مط** الفصيص يسقط الاجرة عن المستأجر  
**مط** لو انكر الموجه الفصيص وادعاه المستأجر  
**مط** مسئلة الظاهري اذا اختلفا في جريان الماء بعد انقضاء المدة انتقاض الماء من الرعي عذر  
**مط** استأجر حماراً افضل عن الطرقي  
**مط** استأجر دابة ليذهب الى بلد وكذا ولقيه في الطريق رجل متغلب فاخذها ففهم عليه ولم يظفر المستأجر على الفاصيص  
**مط** غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر ان يخلصه منه بعدلين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن استأجر حماراً وذهب به مع حمارة الى البلد فاخذ العنوان حمارة المملوك فاشتغل بخلصه من يد وتترك المستأجر وضاع لا يضمن ان لا يعرف العنوان وقال قاضي بدیع لا يضمن مطلقاً وفي المحيط يضمن من اجارة القبة كل من كان العين في يده امانة كما مستأجر والمستعبر والوكيل بالبيع وغوهم

اذا غصب العين مد يده فلم يقدر على تخليصه فانه ليس بضامن كذا في البحر  
من اجارة المنيخ وفي الحائنة اجرت دارها من زوجها وهما يسكنها فيها الاجر  
عليه من اجارات البرازية في الفصل الثاني وفي الخلاصة من العارية المستأجر  
يوجه ويعار ويودع انتهى استأجر دابة وقبضها ولم يقبض الركب كان له ان  
يوجهها ويغيرها ويورعها من اجارات الحائنة الا اجارة من المستأجر او  
مستأجر للموخر لا تصح ولا تنقض الاولى اجرة المستأجر بالكثر مما استأجر لا  
يطيب الزيادة له وينصق بها الا في مستثنى ان يوجهها بخلاف جنس ما  
استأجر وان يعمل بها عملاً كبناء كمان البرازية اجرة ما من غير فالتأ  
بوقوفة على اجارة الاول فان ردّها بطلت وان اجازها فالاجرة له نزع  
بيت الحلاء لا يجب على الموجه ولكن يختار الساكن للعيب وكذا اصلاح المنزلة  
وتطيق السطح وغوهم لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج نواب المستأجر  
عليه وكناسته ورماده لا تغريبه من اجارة الاشياء في الفن الثاني واصلاح  
مبيد الماء وتغريخ البالوعة على رب الدار ولا يجبر على ذلك لكن للسائل ان  
يفسخ الاجارة من اجارات الخدادي ولو اختلفت البالوعة من جهة المستأجر  
فعل الاجر تغريبه من وجيز السرجي في باب اجارة العقار ذجاج الكوة واصلاح  
المسكنات والسم على الاجر وفي رفع الثلج اختلاف المشايخ فالعبرة بالعرف  
من اجارات القبة باع داره من اخر يضمن معلوم ببيعاً وفاقضاهم  
استأجرها من المشتري مع شريطة صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة لا يلزم  
الاخر لانه رهن والراهن اذا استأجر الرهن من امرئ يضمن لم يضمن عليه  
الاجرة بهذه الاجارة فكذا هذا وفي الفتاوى ثم في بيع الوفاء على قول من جعله  
بيعاً فاسد الوقبضه واجره عن غيره كانت الاجرة له لانه لو غصب واجره من  
غيره كانت الاجرة له فمنها اول ولو اجره من المالك لا تنقض لان الرد على المالك  
واجب عليه وقدره عليه وعلى قول من اجازته صح الاجارة من البائع وغيره  
ويكون الاجرة له من بيع خزانة المفتين كذا في البرازية في اخر القول الثاني  
من احكام بيع الوفاء في البيوع سئل عن باع داره جانيوا فاستأجره من  
مشتريه قبل قبضه وسكنه هل يجب الاجر واجاب لا لانه لو شري قنفا فاجره  
من بايعه قبل قبضه لم يجب الاجر فاذا كان في البيع البات كذلك فما ظنك  
في البيع الجاني قبل ان الفتن منقول ويبيع قبل قبضه لا يجوز وكذا اجارته  
وكل ما جاز بيعه قبل قبضه جاز اجارته قبله وما لا فلا وبيع العقار جاني قبل  
قبضه فكذا اجارته **سئل** عن رجل استأجر داراً من رجل استأجر  
في الاجارة هي المنفعة وهي في حكم المنقول من جامع الفصولين رجل استأجر  
داراً فيها عماراً قبل القبض فهو جاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد  
وزفرو الشافعي لا يجوز البيع قبل القبض وان أجز الدار قبل القبض

**مط** اجرت دارها من زوجها  
**مط** المستأجر يوجه ويعار ويودع  
**مط** استأجر دابة ولم يقبض الركب كان له ان يوجهها ويغيرها ويورعها من اجارات الحائنة الا اجارة من المستأجر او مستأجر للموخر لا تصح ولا تنقض الاولى اجرة المستأجر بالكثر مما استأجر لا يطيب الزيادة له وينصق بها الا في مستثنى ان يوجهها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملاً كبناء كمان البرازية اجرة ما من غير فالتأ بوقوفة على اجارة الاول فان ردّها بطلت وان اجازها فالاجرة له نزع بيت الحلاء لا يجب على الموجه ولكن يختار الساكن للعيب وكذا اصلاح المنزلة وتطيق السطح وغوهم لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج نواب المستأجر عليه وكناسته ورماده لا تغريبه من اجارة الاشياء في الفن الثاني واصلاح مبيد الماء وتغريخ البالوعة على رب الدار ولا يجبر على ذلك لكن للسائل ان يفسخ الاجارة من اجارات الخدادي ولو اختلفت البالوعة من جهة المستأجر فعل الاجر تغريبه من وجيز السرجي في باب اجارة العقار ذجاج الكوة واصلاح المسكنات والسم على الاجر وفي رفع الثلج اختلاف المشايخ فالعبرة بالعرف من اجارات القبة باع داره من اخر يضمن معلوم ببيعاً وفاقضاهم استأجرها من المشتري مع شريطة صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة لا يلزم الاخر لانه رهن والراهن اذا استأجر الرهن من امرئ يضمن لم يضمن عليه الاجرة بهذه الاجارة فكذا هذا وفي الفتاوى ثم في بيع الوفاء على قول من جعله بيعاً فاسد الوقبضه واجره عن غيره كانت الاجرة له لانه لو غصب واجره من غيره كانت الاجرة له فمنها اول ولو اجره من المالك لا تنقض لان الرد على المالك واجب عليه وقدره عليه وعلى قول من اجازته صح الاجارة من البائع وغيره ويكون الاجرة له من بيع خزانة المفتين كذا في البرازية في اخر القول الثاني من احكام بيع الوفاء في البيوع سئل عن باع داره جانيوا فاستأجره من مشتريه قبل قبضه وسكنه هل يجب الاجر واجاب لا لانه لو شري قنفا فاجره من بايعه قبل قبضه لم يجب الاجر فاذا كان في البيع البات كذلك فما ظنك في البيع الجاني قبل ان الفتن منقول ويبيع قبل قبضه لا يجوز وكذا اجارته وكل ما جاز بيعه قبل قبضه جاز اجارته قبله وما لا فلا وبيع العقار جاني قبل قبضه فكذا اجارته **سئل** عن رجل استأجر داراً من رجل استأجر في الاجارة هي المنفعة وهي في حكم المنقول من جامع الفصولين رجل استأجر داراً فيها عماراً قبل القبض فهو جاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفرو الشافعي لا يجوز البيع قبل القبض وان أجز الدار قبل القبض







**مطل**  
أجر ابنه من رجل ليطرح الدواب  
والعصا فيمن الأرض

**مطل**  
استأجر أرضا فيها اشجار

**مطل**  
شخص السوق استأجر رجل  
لحرس الحوانيت في السوق  
ويعلق ابوابها

**مطل**  
إذا استأجر رجلا وحده  
للخياطة والخبر في بيته

**مطل**  
إذا استأجر رجلا ليرعى  
غنمه شهر بدينار

**مطل**  
لا يضمن الاجير المشترك  
ما هلك في يده

**مطل**  
افنى المتأخرون بالصلح  
على النصف

**مطل**  
يضمن الاجير المشترك  
ما هلك بعلمه

عن أجر ابنه من رجل ليطرح الدواب والعصا فيمن الأرض ونحوه  
أي ما معلومة بأجر معلوم فاستكمل أيامه ثم طالبه بالأجر فادعى أنه لم يطرح  
الدواب والعصا فيمن كما ينبغي فإدان يضمنه النقصان ثم يدفع الأجر له  
له ذلك وأجاب يجب أن يعرفه أجرته ومثل هذه الدعوى لا بطل الاجل  
ولا تسقط أجرته بتقصير في الحفظ بعدما سلم نفسه استأجر أرضا فيها  
اشجار واخذها من رعيته وفيها اشجار ان في وسطها لا يجوز الاجارة الا  
إذا كان في الوسط شجرتان صغيرتان مفي عليهما حول او حولان لا إذا كانا  
كبيرتين لأن عروقهما وظلها يأخذ الأرض والضمار لا عروقها وإن كانت  
من جانب من الأرض كالاستانة والجدار لا يجوز لعدم الاطلاق وكذا إذا كان  
في وسطها موضع الكدس لا يجوز وإن في جانبها تجوز من اجارات البترية  
سئل صاحب الاشياء عن شيخ السوق استأجر رجلا لحرس الحوانيت في السوق  
ويعلق ابوابها بأجرة معلومة هل تكون الاجرة على اصحاب الحوانيت سواء  
رضوا بذلك او لم يرضوا ام على المستأجر واجاب الاجرة عليهم ان رضوا او كرهوا  
تفيد القاعدة ايضا ما لو كان احد الضررين اعظم ضررا كان الاشتراك  
بالاخذ من القاعدة الخامسة في الفقرة الاولى من الاشياء **باب الاجير**  
**نوعان** احدهما الاجير المشترك وثانيهما الاجير الخاص الاول من يعمل للواحد  
كالخياط ونحوه او يعمل لواحد عملا غير مؤقت فانه اذا استأجر رجلا وحده  
للخياطة او الخبر في بيته غير متقد بيوم او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل  
لغيره او مؤقتا بلا تخصيص يعني اذا استأجر رجلا ليرعى غنمه شهر بدينار  
اجيرا مشترك الا ان يقول ولا ترعى غنم غيري يحصر وحد ولا يستحق اي الاجير  
المشترك الاجر الا بعلمه كالصبار ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده سواء هلك  
بسبب يمكن التفرغ عنه كالسرقة والغصب او بما لا يمكن كالحرق والغالب في  
والغارة الغالبة لأن العين امانة عنده لانه قبضه بأذن المالك لمنفعته  
وهي اقامة العمل فيه له فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجب الوحد وان شرط  
عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما فيما  
لا يمكن التفرغ عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فبالاختلاف فعند ما يجوز لانه  
يقتضيه العقد عندها وعنده يفسد لما ذكره وافنى المتأخرون بالصلح على النصف  
لاختلاف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فيه كذا في العمادية بل يضمن  
ما هلك بعلمه كالحرق اي حرق الثوب الحاصل من الدق اي دق القصار  
وزلج الخمال فان التلف الحاصل من زلجه حصل من تركه التثبت في المشي  
وانقطاع حبل يشد به الحمل فان التلف الخمال به حصل من تركه التوثيق في شد  
الحمل وعروق السفينة من مده الا اذ يتأخر اي لا يضمن اذ يتأخر من مده  
السفينة او سقط من دابة وان كان يسوقه او قوده لا ان ضمان الادعي لا يجب

بالعقد

**مطل**  
إذا ادعى الموت ونحوه  
وجحد رب الغنم

**مطل**  
رضان على حجام ويزرع وفقد  
لا يجبر المعتاد

**مطل**  
لوقط الختان الحشفة ويرى  
المقطع يجب عليه دية كما في  
ان المسردن في الطرقي ضمن الخمال

**مطل**  
فيمتد في مكانه فله دية  
اذا تغر الخمال وغرت دابة ضمن

**مطل**  
اذا زرع الزمان الخمال واكثر فلا  
ضمان عليه

**مطل**  
لو غرقت السفينة من موج او من  
لوعها فلا ضمان ونحوها دابة تحمل عبد فلا ضمان

**مطل**  
لو استأجر دابة فحمل عبد فلا ضمان  
على المكارى فيها عطف من سياقة

**مطل**  
لو عمل عليها المتاع او العبد فمات  
او فسد يضمن المتاع دون العبد  
بناء في حايطة ثم سقط حل  
يجب عليه صلاحه

بالعقد بل بالجناية وما يجب بهما يجب على العاقلة والعاقلة لا تحمل ضمان  
العقود وهذا ليس بجناية لكونه مادونا فيه او هلك من حجارة او فسد  
لم يجز المعتاد كذا دابة اي لا يضمن ايضا دابة هلك من فصد ونحوه لم  
يجز المعتاد من اجارة الدور الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده  
بسبب لا يمكن التفرغ عنه كالحرق والغالب والغارة الغالبة عندهم ولو  
هلك بسبب يمكن التفرغ عنه كالسرقة والغصب يضمن عندها ولا يضمن  
عند الامام الا عظم وهو قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما  
قول عمر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ولاجل اختلاف الصحابة رخص اختار المتأخرون  
الفتوى بالصلح على النصف جبر او عملا بالقولين من جامع القولين واعلم  
ان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده بسبب لا يمكن التفرغ عنه اجماعا  
كموت حشفة افقه وحرق غالب وغارة غالبة هذا الوثبت الموت ونحوه  
بتصادقهما او بالبنية فاما اذا ادعى الموت ونحوه وجحد رب الغنم او المتاع  
فمعتد به رخص القول الاجير المشترك مع يمينه لانه امين وعنده القول  
لرب الغنم او المتاع فيضمن هو الاجير المشترك لأن يده يضمن وفيما  
يمكن التفرغ عنه كسرقة وغصب لا يضمن عند ادعيه ايضا لانه امين والقول  
له فيها يرضيه وعندها يضمن لانها يقولان هو مضمون احتياطا للموال  
الناس فيما الضمان يجتهدون في الحفظ وفي هذا الاختار المتأخرون  
عند الفتوى في الاجير المشترك الصلح على النصف عملا بالقولين كذا في  
المجوز من مختصر الخلاصة ولا ضمان على حجام ويزرع وفقد لم يجز المعتاد  
فان يجوز ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك وان هلك ضمن نصف دية النفس  
فلوقط الختان الحشفة ويرى المقطوع يجب عليه دية كاملة وان  
مات فالواجب عليه نصفها فان انكرت في الطرقي ضمن الخمال قيمته في  
مكان عمله بلا اجر ومكان كسر بخصه اجرة من اجارة المخ والخمال اذا انقش  
او غرقت دابة ضمن كان معه او لم يكن والخمال اذا زحجه الناس وانكسر فلا ضمان  
عليه لان العقد لا ينفق على ما ليس في وسعه وكذا السفينة لو غرقت من موج  
او ربح او حمل صدمته لا ضمان على الملاح واذا سرق المتاع من دابة الخمال  
وصاحب المتاع معه فلا ضمان عليه هكذا ذكره الكوفي في مختصره ولو استأجر  
دابة لحمل عبد صغير او كبير فلا ضمان على المكارى فيها عطف من سياقة وقوده  
وكذا لو حمل عليها المتاع والعبد فمات العبد وفسد المتاع يضمن المتاع دون  
العبد من اجارات محيطا الشرحي **ش** التمر ياشي عن البناء بني حايطة  
ثم سقط حل يجب عليه اصلاحه واجاب اذا بناه ثم انهار يجب الاجر ليس  
عليه اصلاحه اما اذا حوّل البناء بفعله ينبغي ان يضمن لأن الاجير المشترك  
ضمان لما جنت يده بالاتفاق ذكره النوادي في فصوله والله اعلم والاجير



لو كان نوبة اهل قرية كانوا يرون دوابهم  
واستباحة رعيته



بنفسه اما لو شرط بضم بالدفع الى غيره قالوا انما يضمن الاجيرها لو لم يتولى  
 مع الدواب خافظا من اهله اما لو ترك خافظا من اهله فلا ضمان عليه وهذا  
 لو لم يشترط العمل بنفسه اما لو شرط بضم من جامع الفصولي مثل صاحب المنع عن  
 رجل استوجبه في البقرة لاهل قرية فاخذ اجيره البقرة ليرعاها فضاغت  
 بقره من غير تقصير منه فهل يضمن واجاب اذا استخفظ اجيره عليها فملك فلا  
 ضمان عليها لتصرفه بقره فان لم يضمن بالدفع الى غيره كما في جامع الفصولي المستاجر لو شرط  
 الرعي بنفسه فانه يضمن بالدفع الى غيره كما في جامع الفصولي المستاجر لو شرط  
 لاجيره العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره وان لم يشترط جاز استعمال غيره  
 الا الظن فلما استعمال غيره مع الشرط وعدمه ويستحق الاجرة كما ذكره الخلاصة  
 الا اذا رضعت بلبين سائمة فانها لا تستحق شيئا من اجارة المصح كذا في باب  
 الاجارة الفاسدة من اجارة الدرة والغور رجل استوجبه على حفظ حان  
 فسرق من الحان شي قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البجلي لا يضمن  
 الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال لم تحفظ بالبيوت وهي  
 في يد ملاكها وغيرهما قال من المشايخ حارس السور اذا كان يحرس الحوانيت  
 فنقب حانوت فسرق منه شيء ضمن الحارس لانه بمنزلة الاجير المشترك في  
 ما قال ابو جعفر من اجارة الحانوت حارس يحرس الحوانيت في السور فنقب  
 حانوت رجل فسرق منه شيء لا يضمن لان الاموال في يد اربابها وهو خافظا  
 الابواب كذا قال الفقيه ابو جعفر وعليه الفتوى قال وهذا قولهما اما عند  
 ابن حزم لا يضمن مطلقا وان كان في يده لانه اجب من اجارة الخلاصة وفيها  
 ايضا في كتاب الوديعه حان فيه منازل وبيوت وكل بيت متقفل فقام  
 متقفل في الليل فخرج من متقفل وتروك الحان مفتوحا فجاء سارق ونقب بيتا  
 وسرق منه ما لا فانه لا يضمن فافتح الباب وهو نظير من فتح باب القفص  
 انتهى وان استاجرها ليعمل عليه بالمقدار من الحنطة تحمل عليها اكثر منه فعطب  
 ضمن ما خلد الثقل الا اذا كان حلالا لا يطبقه مثل تلك الدابة فيضمن كل  
 قيمتها من الهداية قلت تصويها في الاول ان كان ما زاد على قدر المعين  
 ثلث المعين يضمن المستاجر ثلث قيمة الدابة وان كان ربعه فيضمن ربع  
 قيمتها وان كان خمس فيضمن خمس قيمتها انتهى وان كسح الدابة اي جذرها الى  
 نفسه لتقف او ضربها فعطب ضمنه عند ابن حزم وقال لا يضمن اذا فعل فعلا  
 متعارفا من الهداية وفي الحقايق موضع الخلاف الضرب في موضع معتاد بغير اذن  
 صاحبه اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا ضربها بامر او بغير امر وفي الضرب المعتاد  
 بامر لا يضمن اتفاقا انتهى استاجر حمارا الى قرية فذهبا وجائبا عما يرجع في يومه  
 ولم يرجع فيه ورجع في الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع اذ خالف فيه فيضمن  
 لو تلف فيه من جامع الفصولي في ضمان المكاري استاجر دابة الى مكة فامسكها  
 بالكوفة

استوجبه في البقرة لاهل قرية  
 فاخذ اجيره البقرة ليرعاها  
 لو شرط لاجيره العمل بنفسه  
 ان يستعمل غيره الا نظرا  
 استوجبه على حفظ حان فسرق  
 من الحان شي  
 جاد يضمن الحوانيت في السور  
 فنقب حانوت رجل  
 عليه الفتوى  
 حان فيه منازل وبيوت وكل  
 بيت متقفل فقام متقفل في  
 الليل وتروك الحان مفتوحا  
 وهو نظير من فتح باب  
 القفص  
 استاجر دابة بمقدار  
 من الحنطة تحمل عليها اكثر منه  
 فنقب حانوت رجل  
 جازي لا يضمن  
 ضربها فعطب ضمنه  
 ضربه في موضع معتاد بغير اذن  
 اذن صاحبه  
 استاجر حمارا الى قرية فذهبا  
 وجائبا عما يرجع في يومه  
 ولم يرجع فيه  
 استاجر حمارا الى قرية فذهبا  
 وجائبا عما يرجع في يومه  
 ولم يرجع فيه

بالكوفة حتى يرجع ضمن لو هلك ولا اجر من اجارة الامنة من الوجيز استاجر  
 الى مكان للذهاب والرجوع فجاوزه بها عنه فعطب بضم فبتمت من اجارة  
 الدرة وان استاجرها الى الخيرة فجاوزه بها الى القادسية ثم ردها الى  
 الخيرة ثم نفقت فوضا من قبل تأويل هذه المسئلة اذا استاجرها ذاهبا  
 لاجابا اما اذا استاجرها ذاهبا وجابا يكون بمنزلة المودع اذا خالف  
 في الوديعة ثم عاد الى الوفاق قلت يريد انه لا يضمن وقيل الجواب مجرى الاول  
 قلت يريد انه يضمن مطلقا وهذا الصحيح من اجارة الهداية اذا خالف من  
 حيث المجاوزة عن المكان بان تكاد دابة الى مكان معلوم فجاوزه ثم رجع  
 فعطب الدابة لم يضمن عند ابن حزم قوله الاول وفي قوله الاخر ضمن ما لم  
 يدفع الى المالك وهو قولهما وهو اختيار الامام الشرحي والعارضة على هذا  
 الخلاف بخلاف المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى وفاق حيث يورث  
 عن الضمان من اجارات الخلاصة استاجر دابة ليعمل عليها شعيرا كيلة معلوما  
 تحمل عليه قدره تراض وان نصفه بقر قال الشرحي يضمن وقال بكر لا يضمن وكل  
 وهو الاستحسان وهو الصحيح ولو زاد عليه وبلغ المكان ثم هلك ضمن قدر  
 الزيادة لانه صار غاصبا بذلك القدر فلا يبرأ الا بالرد كما للمالك ولو خالف  
 في الحبس بان شرط بقر تحملها قدره شعيرا في القياس يضمن وفي الاستحسان  
 لا لانه اخف فان سلمت لزم المسمى وان عطبت فالقيمة ولا اجر وان شرط  
 شعيرا تحمل قدره تراض فيمنعها لانه انقل كالحد يد مكان البرق البزازية  
 وفي جامع الفصولي ربط الحمار المستاجر على باب داره ثم دخل داره ثم خرج فلم  
 يجده ضمن ان عاب عن بصره حين الدخول من غير فضل وفي البزازية من  
 المتغزات استاجر او استعاد دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي وخفي  
 عنها فضاغت يضمن اذا لم يربطها فان ربطها لا يضمن لانها لا يجرد ان يذم  
 ذلك قال الشمس الايمة الصحيح عندي انه اذا اغتصبها عن بصره يضمن حتى لو كان في  
 القمار ونزل للصلاة وامسكها فانفلتت من يده لا يضمن وعلم ان المعبران  
 لا يغتصبها عن بصره لانه اذا اغتصبها يكون تادكا للحفظ انتهى اوقف المستاجر الحمار  
 ليصلي في الغر فذهب او انتهبه الناس وان راه ينزهب او يذهب ولم يقطع به  
 الصلوة ضمن لتركه الحفظ مع القدرة اذ خوف ذهاب المال يبيح قطع الصلوة  
 ولو كان درها ولو كان في بول او غائط او حديث مع غيره فذهب الحمار ان  
 توارى عن بصره وضاع ضمن من اجارات الخلاصة استاجر حمارا ليذهب  
 به الى موضع معلوم فاجاز في الطريق لصوا فلم يلبث في ذلك فذهب  
 فاخذ في الصوص وذهب به الى الحمار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا  
 الخبر بدواهم واموالهم فلا ضمان عليه ولا ضمن من المشغل المستاجر لا يملك  
 ان يبعث المستاجر الى السرح فلو فعل ضمن وقيل لو جرى العرف بالبعث فلا ذلك

استاجرها للذهاب والرجوع  
 فجاوزه بها عنه  
 استاجرها الى الخيرة فجاوزه  
 بها الى القادسية ثم ردها  
 الى الخيرة  
 اذا خالف من حيث المجاوزة  
 عن المكان  
 اذا خالف في الوديعة ثم عاد  
 الى وفاق حيث يورث  
 استاجر دابة ليعمل  
 عليها شعيرا كيلة معلوما  
 تحمل عليه قدره تراض  
 لو خالف في الحبس بان شرط  
 بقر تحملها قدره تراض  
 ان شرط شعيرا تحمل قدره تراض  
 ربط الحمار المستاجر على باب داره  
 ثم دخل داره ثم خرج فلم  
 يجده ضمن  
 اوقف المستاجر الحمار  
 ليصلي في الغر فذهب  
 او انتهبه الناس  
 فذهب او يذهب ولم يقطع  
 به الصلوة  
 فذهب الحمار الى الحمار  
 ان كان الناس يسلكون ذلك  
 الطريق مع هذا الخبر  
 بدواهم واموالهم فلا ضمان  
 عليه ولا ضمن من المشغل  
 المستاجر لا يملك ان يبعث  
 المستاجر الى السرح



المستاجر

[illegible]

**مطل** اجبر الواحد لو ضرب فقتل اثنين  
 الغنم او كسر رجلها فقتل اربعة  
 بالحدوف  
**مطل** لو هلك في المعنى والرعي لا يصح لان  
 اجبر الواحد يغيب ما لم يجاف  
**مطل** لو هلك في المعنى والرعي لا يصح لان  
 اجبر الواحد يغيب ما لم يجاف  
**مطل** ولو كان اجبر مشتركاً كانت من الغنم  
 لا يصح بالانفاق  
**مطل** اذا ادعى الرعي الموت وجدد بـ الغنم  
**مطل** الا جبر المشترك لو ادعى الرعي  
 او الموت  
**مطل** الكفالة عما في يد الا جبر المشترك  
 باطلة  
**مطل** لو اكل الذئب الغنم عند الرعي ان كان  
 الذئب اكثر من واحد لا يصح وان  
 كان واحد يصح  
**مطل** ان البغار لو ساق البقر فقتل حلت  
 بعضها بعضا  
**مطل** الا جبر مشترك استعمل في السوء  
 فقتل بغير قسمة رجلاً او ساقها  
 في الماء لشرب فقتل يصح وان  
 حاصل لا يصح  
**مطل** لو شاع المالك على الراعي  
 ان ياتي ببقرة الميت



في المبسوط بلا خلاف وذكر الحاكم في مختصره انه لا يضمن عند ابي حنيفة  
فلا يصير ضمينا كاللودع وعندها يضمن من الوجه شرط على الراعي ان ياتي  
بسمتها والا فهو ضامن لا يجب عليه اتيان الشمة ولا يضمن بهذا الشرط وهل  
يفسد العقد بهذا الشرط ذكر بكران كان الشرط في العقد يفسد وان بعد  
لا يفسد العقد والشرط فاسد من البرازية اذا كان الراعي اجيرا مشتركا  
فروعها في موضع فطبت واحدة منها او هلكت بافة نحو الفروع في الماء  
او اقتراس التسبع او سقوط من علو وما شهد فقال رتب الغنم شرطت  
عليك ان توضع في موضع كذا وكذا غير موضع رعي فيه وقال الراعي شرطت  
على الراعي في الموضع الذي رعيته فيه فالقول لرب الغنم بالاجماع فيضمن الراعي  
اذا الاذن يستغادر من جهته والبيته بيته الراعي حتى لا يضمن عند ابي حنيفة  
لانته هو المولى اذا ثبت ماليس بثابت وكذا لو كان حاضرا واختلعا على نحو  
ما بيناه فالقول لرب الغنم من الفصول العاديه الراعي لو خالف المكان  
ولا اجر ولو سلمت يجب الاجر استخسانا ولو اختلعا في مكان الراعي فالقول  
قول رب الغنم ويضمن الراعي بالاجماع واذا اختلعا في العدد فالقول قول  
الراعي والبيته بيته صاحب الغنم وليس للراعي ان يشرب لبنها من الحلاصة  
وعن ابي حامد لو قال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهذا  
اقرار بالتضييع زمانا من القنية لو قال الاجير المشترك سرق او هلك  
صدوق مع حلفه عند ابي حنيفة لان يده يد امانته عنده وعندها يضمن لان  
يده يرضاه عندها فلا يصدر بلا برهان من مشتمل الهداية قلت انما  
ينفع البرهان عندها فيما لا يمكن الاحتراز عنه كما امر ابا يمان العنبر  
عنه كسرقة وغصب ونحوها فيضمن باذعائه السرقة او الغصب ولا يغني  
البرهان هنا والهلاك احق واسبابه مختلفة فينظر باي سبب هلك  
فيعمل به انتهى ولو نذرت بقرة من الباقورة وخاف البقار لو اتبع ما نذرت  
يضع الباقرة كان في وسعة ان لا يتبعها ولا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة ما نذرت  
ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد وكذا لو تفرقت فرقا ولم تقدر على اتباع الكل  
فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لما ترك من خزائنه الفتاوى في فصل  
البقار بقار لقربة لهم رعي ملتفت بالاشجار لا يمكنه النظر الى الكل فضاقت  
بقرة لا يضمن من الفصولين رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاها فجاء البقار لليل  
وزعم انه رد البقرة وادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها  
بعد ايام في نهر من الجبانة قد عطبت قالوا ان كان العرف فيما بينهم ان يدخل  
البقور في القرية ولم يطلبوا منه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول  
قول البقار مع يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو ارسل  
كل بقرة في سكة صاحبها فضاقت قبل ان تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه

ادخالها

مطلوب هل يفسد العقد بشرط ان ياتي  
الراعي بسمته الميت ام لا  
مطلوب قال رتب الغنم شرطت عليك ان توضع  
في الموضع الذي رعيته فيه فالتقول لرب  
الغنم بالاجماع  
مطلوب كذا لو كان حاضرا واختلعا على  
نحو ما قلنا فالقول لرب الغنم  
مطلوب الراعي لو خالف المكان ضمن  
ولا اجر  
مطلوب لو اختلعا في مكان الراعي فالقول  
قول رب الغنم  
مطلوب لو قال البقار المشترك لا  
ادري اين ذهب الثور  
مطلوب لو قال الاجير المشترك سرق  
او هلك  
مطلوب لو نذرت بقرة من الباقورة  
وتفرقت ولم تقدر على اتباع  
الكل  
مطلوب بقار لقربة لهم رعي ملتفت  
بالاشجار  
مطلوب رجل سلم بقرة الى بقار  
ليرعاها فجاء البقار لليل  
وزعم انه رد البقرة  
مطلوب لو ارسل كل بقرة في سكة  
صاحبها فضاقت

ادخالها في منزل صاحبها عرفا والمعروف عرفا كالمشروط شرطا من اجارية  
الخانية في فصل الراعي والبقر زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية فلم  
يجد صاحبها ثم وجدها بعد ايام قد تنقست في نهر الجبانة قالوا لو كان على  
ان ياتي البقار بالبقر ابي القرية ولم يكلفه بان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها  
صدوق البقار مع يمينه انه جاء بها الى القرية من جامع الفصولين ان البقار  
اذا شرطوا مع اصحاب البقور اتي اذا ادخلت البقرة القرية الى موضع كذا فانا  
بري منها جاز الشرط وهو بري فان بعث بقرة رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع  
ذلك الرجل الشرط الذي كان بين الراعي وبين اهل القرية براء البقار حتى  
يردها عليه وان كان قد سمع الشرط فالشرط جائز عليه استخسانا من المشتمل  
نقلنا عن المتقي وعن فوايد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يد  
رجل فجاء الى البقار وقال ان فلانا بعث اليك بهذه البقرة فقال البقار ذهب  
بها فاني لا اقبلها فذهب بها فملكك فالبقار ضامن لانه لما جاء الى البقار فقد  
انتهى الامر فيصير البقار امينا وليس للودع ان يودع انتهى قال صاحب  
الفصولين اقول فيه نظر فيبغي ان لا يضمن اذا لم يقبل فلم يصروا عاويين  
ما في الذخيرة لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو وديعة عندك وقال الرجل لا  
اقبل به فانه لا يضمن الراعي لو وجد في بادكة بقرة لغيره فطردها بقدر ما تخرج  
من بادكة لا يضمن ولو ساقها بعد ذلك فعطبت ضمن من الفصولين اذا نام  
الراعي حتى ضاع بعضها ان نام مصطحما كان ضامنا وان جالسا ان غاب عن  
البصر كان ضامنا والا فلا من المشتمل البقار لو ترك عند رجل ليحفظها ورجع  
هو الى القرية ليحج ما تخلف منها او لحاجة نفسه فضاع بعضها ان لم يكن الحافضا  
في عياله ضمن والا فلا في الخانية ترك الباقورة عاويين ليحفظها وغاب لا يضمن  
ان يسير كاكل وغايط وبول لانه عفوه في الدنياري ان كان هو من عياله  
لا يضمن والا يضمن من البرازية البقار اذا غاب عن الباقورة فوقع  
في زرع فافسده لا يضمن البقار الا اذا ارسلها في الزرع او اخرجه من القرية  
وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع او تلف ما لا في مشربا حتى من  
اجارات المحلاصة في الفصل السادس اذا افسد الباقور زرع رجل عند غيبة  
البقار لا يضمن الا اذا ارسلها في الزرع لانه ما تلف بضعة وانما تلف بضعة  
البقرة وجوع الجبابر من خزائنه الفتاوى اذا خاف الراعي هلاك شاة  
فدبحها فبوضا من قيمتها يوم الذبح لانه الذبح ليس من عمل الراعي في شيء فلا  
يدخل تحت العقد قال مشايخ البلخ هذا اذا كان يرحى حيايتها بان كانت  
مشكل الحال يرحى حيايتها وموتها اما اذا اتفق موتها فلا ضمان عليه لان الامر  
بالرعي امر بالحفظ والحفظ المتكفل حال يتفق الموت الذبح فيصير ما مور بالذبح  
في هذه الحالة وكذا الذبح في البقرة لا يضمن في مثل هذه المواضع لاصلاح اللحم  
فاما الحمار فلا يذبح وكذا البغل لان الذبح لا يصلح لمرأى ولا يذبح الغنم ايضا عند ابي حنيفة

لا يذبح

مطلوب زعم البقار انه ادخل البقرة  
في القرية فلم يجد صاحبها  
مطلوب شرط البقار مع اصحاب البقور  
اذا ادخلت البقرة القرية الى موضع  
مطلوب رجل بعث الى البقار على يد  
فجاء البقار ولم يقبل فملكك  
مطلوب قال صاحب الفصولين اقول فيه  
نظر  
مطلوب ويؤيده لوضع ثوبا عند رجل  
وقال الرجل لا اقبل  
مطلوب وهو وديعة عندك  
مطلوب لا يضمن الراعي لو وجد في بادكة  
بقرة لغيره فطردها بقدر ما تخرج  
من بادكة لا يضمن  
مطلوب لو ساقها بعد ذلك فعطبت  
مطلوب لو ساقها حتى ضاع بعضها  
مطلوب لو ترك البقار عند رجل ليحفظها  
ورجع هو الى القرية ليحج ما تخلف  
منها او لحاجة نفسه فضاع بعضها  
ان لم يكن الحافضا  
مطلوب لو ترك الباقورة عاويين  
ليحفظها وغاب لا يضمن  
مطلوب لو ساقها حتى ضاع بعضها  
ان نام مصطحما كان ضامنا  
وان جالسا ان غاب عن  
البصر كان ضامنا  
مطلوب لو ساقها حتى ضاع بعضها  
ان نام مصطحما كان ضامنا  
وان جالسا ان غاب عن  
البصر كان ضامنا  
مطلوب لو ساقها حتى ضاع بعضها  
ان نام مصطحما كان ضامنا  
وان جالسا ان غاب عن  
البصر كان ضامنا



اذ الصبيح من مذهب ان لم الفرس مكووه كراهة تحريم من المشتمل نقلا عن  
الذخيرة الراي لوخاف الموت على الشاة فذبحها لا يصح وكذا الحسن بعض  
مشايخنا اذا كانت بحيث يتحقق موتها من الخلاصة المحبوس المويض اذا كان  
ما كوال اللحم ان الاجنبي يضمن بخلاف البقار والراي قال الفقيه ابو الليث  
الاجنبي لا يضمن كالبقار والراي للاذن دلالة في الذبح واما في الفرس والبغل  
والحماد يضمن عندهم جميعا من غصب القنية ذبح شاة لا يبرح حيا ترها لا يضمن  
استحسانا سواء كان اجنبيا او راعيا وفي فرس وبغل يعني بضمن الاجنبي واما  
يضمن قيمة الفرس والحماد لا يبرح حيا ترها من الفصول لو ترجل بشاة  
غيره وقد اشرفت على الهلاك قد جرحا يكون ضامنا لانه غير مأثور بالحفظ  
وفي النوازل شاة لانسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها انسان كيد  
تموت لا يضمن استحسانا لانه مأثور دلالة من الحائنة اختلاف المالك مع  
الراي فقال الراي ذبحها وهي ميتة وقال المالك ذبحها وهي حية فالقول  
قول الراي وعن النوازل لو قال الراي فذبحها مريضة وقال صاحبها ما لها مرض  
فالقول قول رب الشاة ويضمن الراي لانه اقر بسبب الضمان من المشتمل نقلا  
عن فوايد صاحب المحيط دفع اليه ثوبا ليخيط فمضاه فمضاه فاسد وعلم  
به المالك وليس له تضمينه اذ ليسه رضا لو قال اقطعه حتى يصيب القدم  
واجعل لك خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا ولو كان قد راصع او نحو  
فليس بشئ فان كان اكثر منه فله تضمينه من الخلاصة وفيها جامع الفصولين  
وفيه ايضا من ضمان الفصار درزي جامع را در كان نهاده وتلف شد لو ترك  
مثله في مثل ذلك عرف ولا يضمن والا يضمن انتهى لو قدر ليخيط طول الثوب وعرضه  
فجاء به ناقصا ان كان قد راصع ونحوه فليس بشئ وان كان اكثر منه يضمنه  
لو قال اقطعه حتى يصيب القدم واجعل لك خمسة من الخلاصة وفيها ايضا من  
كتاب الفصص دفع اليه خياط كروبا سا ليخيط له فمضاه فمضاه فاسد فعلم صاحب  
الثوب بالفساد وليس له ان يضمنه انتهى رجل قال الخياط انظر  
الى هذا الثوب فان كفاي قميصا فاقطعه وخطه بدرهم فقال الخياط نعم  
فقطعه ثم قال بعد ما قطع لا يكفينك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن  
له بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر ايكفيني قميصا فقال الخياط يكفينك  
فقال اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له  
بالقطع مطلقا فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قال انه  
اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علوه الاذن بالشرط  
من اجازات الحائنة رجل ارسل رسولا الى قصار لشراء ثيابه الاربعة  
فلما جاء الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب ثلثة فقال الرسول  
دفع القصار الثياب التي لم يعد علي قال الفقيه ابو بكر البلخي يسأل صاحب  
الثوب انهما يصدق فانيها صدقه برئ من تلك الحصونة وانها كذبة

يخالف

مطلب  
من قبل ومن بعث بضم  
الاجنبي  
مطلب  
شاة غنم وقد اشرفت على  
الهلاك فذبحها رجل  
مطلب  
شاة لانسان خيف عليه  
الموت فذبحها انسان  
مطلب  
اختلف الراي مع المالك فقال  
الراي ذبحها وهي ميتة فقال  
المالك وهي حية  
مطلب  
دفع اليه ثوبا ليخيط فمضاه  
فمضاه فاسد  
مطلب  
درزي جامع را در كان  
نهاده وتلف شد  
مطلب  
لو قدر ليخيط طول الثوب وعرضه  
فجاء به ناقصا  
مطلب  
قال الخياط انظر الى هذا  
الثوب فان كفاي قميصا فاقطعه  
مطلب  
قال الخياط انظر ايكفيني  
قميصا فقال الخياط  
يكفينك فقال  
مطلب  
ارسل رسولا الى قصار  
لشراء ثيابه الاربعة

يخالف فان خلف برئ وان تكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق  
صاحب الثوب القصار كان عليه القصار اجر الثوب الرابع وان كذب القصار  
فخلف فللقصار وان يخلف صاحب الثوب على ما ادعاه عليه من اجر الثوب  
الرابع فان خلف برئ منه من الحائنة لو بعث القصار بعد الفراع بالثوب  
على يد ابنة الصغير الى مالكة فهلك في الطريق لا يضمن لو عاقلا يمكنه حفظه والا  
ضمن لو ادخل تلميذ القصار الدهن في مكانه فاصاب ثوبا من ثياب القصار  
ضمن الاستاد لو ادخله بامر من جامع الفصولين الصباغ اذا خالف فصنع  
الاصفر مكان الاصبح وان شاء اخذه واعطاه  
ما اذا الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ رد ثيابا لم يكن فاضلا لايضمن وان  
كان فاضلا بحيث يقول اهل تلك الصنعة انه فاضل يضمن قيمة ثوب  
ابيض من القنية سئل صاحب الخ من الاخير المشترك دفع العين في يده  
بقدر امر صاحبها الى اخر ليدفعها الى صاحبها فلم يملك في يد المدفوع عليه او  
ضاعت قبل يضمن الدافع لما لكها واجاب يضمن لان الاجير المشترك بعد  
اخذ العين يصير مدعا وليس له ان يودع غم كما في جامع الفصولين ومما  
يشهد بصحة ذلك ما في القنية دفع الصباغ ابريسما وقال اذا صبغته فادفعه  
الى معتدي هذا فصبغه وارسله بيد غيره الى المعتد وضاع من المعتد لا يضمن  
عنا احد لانه لما وصل الى المعتد خرج المرسل والرسول من الضمان انتهى ثم سئل  
في هذه الصورة عن مالك العين لو اراد تضمين المدفوع اليه فهل له ذلك  
واجاب له ذلك ايضا لان المدفوع اليه قد علم ان العين ليست ملكا لرافعها  
وباعده اياها منه صار غاصب الغاصب ولا يرجع الثاني بما ضاع على الاول  
كما في جامع الفصولين اما اذا لم يعلم كون العين ملكا لغير الدافع فله ان يرجع  
بما ضاع على ادفعه لان الغرور كان في عقد يرجع نفعه الى الدافع كما في القول  
ان نية انتهى دفع الصباغ ثوبا ليصبغه فضاع الثوب وقد علمت مع غيره  
من الثياب على خشبة مفروزة او جبل ممدود هل يضمن اجاب شيخ الاسلام  
عطاب بن حمزة ان كان ذلك خارج الدكان يضمن والا فلا من مشتمل الاحكام  
دفع سيفا الى صقل ليصقله باجر ودفع الجفن معه فسرق الجفن لا يجب  
عليه ضمانه وان كان اجيرا مشتركا لانه منفصل عن السيف فكان امانة في  
يده فاذا هلك في يده بتقصير منه لا يضمن وعن محمد انه يضمن من فصل الخياط  
من الحائنة دفع مصحفا الى رجل ليعمل له غلا فاودع سكينه الى رجل ليعمل نصابا  
فضاع المصحف او السكين لا يضمن لانه استأجر ليعمل له غلا فاونصابا لا يضمن  
في المصحف او السكين فلا يكونان تبعا للغلاف والنصاب فكانا امانة في  
يده فلا يضمن بالهلاك بلا تقصير منه دفع مصحفا الى وراق ليعمل فيه ودفع  
الغلاف معه فسرق الغلاف لا يضمن لانه منفصل عن المصحف فكان امانة

مطلب  
بعث القصار بعد الفراع  
بالثوب فان خلف برئ  
مطلب  
ادخل تلميذ القصار الدهن  
في مكانه فاصاب ثوبا  
مطلب  
الصباغ اذا خالف فصنع  
الاصفر مكان الاصبح  
مطلب  
الاجير المشترك دفع العين  
في يده بقدر امر صاحبها  
الى اخر ليدفعها الى صاحبها  
مطلب  
دفع الصباغ ابريسما وقال اذا  
صبغته فادفعه الى معتدي هذا  
مطلب  
ثم سئل في هذه الصورة عن مالك  
العين لو اراد تضمين المدفوع اليه  
فهل له ذلك  
مطلب  
دفع الصباغ ثوبا ليصبغه فضاع  
الثوب وقد علمت مع غيره  
مطلب  
دفع سيفا الى صقل ليصقله  
باجر ودفع الجفن معه  
مطلب  
دفع المصحف او السكين الى رجل  
ليعمل نصابا  
مطلب  
دفع المصحف الى وراق ليعمل فيه  
ودفع الغلاف معه فسرق



في بده فاذا هلك بلا تقصير منه لا يضمن وعن محمد انه يضمن من فصل الخياط  
من الحائنة دفع مصحفا ليصلح له غلافا او سيفا للقراب فضاع لا يضمن  
عند محمد وعند الامام كذلك الا ما هلك بصدقه او قصره حفظه وعليه  
الفتوى من متفرقات البرازية ثم عندها انما يضمن اذا كان المتاع  
المستأجر عليه محدثا فيه العمل اما لو اعطاه مصحفا ليعمل له غلافا او سيفا  
ليعمل له جفنا او سكين ليصلح له نصابا فضاع المصحف او السيف او السكين  
فانه لا يضمن اجماعا لانه لم يستأجره على ايقاع العمل في ذلك وانما استأجره  
على غيره من اجارة الجوهرة في قوله الاجراء على ضربين قلت وبهذا علم  
ان ما ضاع او سرق من يد الاجير المشترك اذا لم يكن من المال الذي  
وقع عليه عقد الاجارة كطرف الثوب المدفوع للضيق او المحيط به  
وانما الملبس الموضوع عند الراي وما اشبه ذلك فانه لا يضمن اجماعا  
لان كل واحد منهما امانة في يده الا ان يقصر في حفظه انتهى استأجر  
حجاما ليقطع له سنا وقال صاحب السن ما امرت بقطع هذا كان القول  
قوله ويضمن القاطع ارش السن من الحائنة ولو قطع ما امره فانقطع سن  
اخر متصل بهذا السن لا يضمن من الخلاصة بيطار ربع دابة برافق تنقعت  
او حجام جهم عبد اباذن مولاه فهلك فلا ضمان عليه كذا في المشتمل نقلنا  
عن الجامع الصغير فصاد جاء اليه عبد فقال افصد في فصد ففصد  
معتادا فمات به يضمن قيمة القن ويكون على عاقلة الفصد دلالة خطأ  
وكذا الصبي يجب ديبته على عاقلة الفصد من الفصول الكمال اذا صبت  
الدواء فذهب ضوءه لا يضمن كالحثان الا اذا غلط فان قال رجلان  
انه ليس باهل وهذا من غلط فعليه وقال رجلان هو اهل لا يضمن فان كان  
في جانب الكمال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن لوقال الرجل للكمال واو  
بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخلاصة سئل صاحب  
البرج عن الكمال اذا صبت الكمال في عين رجل فذهب ضوءها هل يضمن ارش  
العين فاجاب لا يضمن والله اعلم يدعي علم الطب من خطايه وزيادته وان  
اخطأ فقطع الذكور المختان فمن كذا فلع السن ويصدق الامر لم ياذن في  
هذه السن من الفصول سئل صاحب المنع عن ذبي جاهل يزعم انه طبيب  
من غير اشتغال بعلم الطب على احد من اهل العلم بالطب فهو متصرف في ابدان  
المسلمين بالجرم هل يجوز له ذلك وهل اذا مات احد من دوائه يلزمه دية  
ام لا واجاب لا يجوز للجاهل ان يتصرف في الابدان بغير معرفة واتقان  
لحق الطب ويجب جرم ومنعه من ذلك شرعا واذا سقى انسان دواء من  
ادوية ثمات فحكه سما اذا سقاء سما ومات وهو على وجهه ان دفع اليه السم  
حتى اكله ولم يعلم به ثمات لا قصاص فيه ولا دية لكن يجلس ويقرر ولو

مطالع دفع مصحفا ليصلح له غلافا او سيفا للقراب فضاع وعليه الفتوى  
مطالع ارش حجاما ليقطع له سنا وقال صاحب السن ما امرت بقطع هذا كان القول  
مطالع قوله ويضمن القاطع ارش السن من الحائنة ولو قطع ما امره فانقطع سن  
مطالع اخر متصل بهذا السن لا يضمن من الخلاصة بيطار ربع دابة برافق تنقعت  
مطالع او حجام جهم عبد اباذن مولاه فهلك فلا ضمان عليه كذا في المشتمل نقلنا  
مطالع عن الجامع الصغير فصاد جاء اليه عبد فقال افصد في فصد ففصد  
مطالع معتادا فمات به يضمن قيمة القن ويكون على عاقلة الفصد دلالة خطأ  
مطالع وكذا الصبي يجب ديبته على عاقلة الفصد من الفصول الكمال اذا صبت  
مطالع الدواء فذهب ضوءه لا يضمن كالحثان الا اذا غلط فان قال رجلان  
مطالع انه ليس باهل وهذا من غلط فعليه وقال رجلان هو اهل لا يضمن فان كان  
مطالع في جانب الكمال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن لوقال الرجل للكمال واو  
مطالع بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخلاصة سئل صاحب  
مطالع البرج عن الكمال اذا صبت الكمال في عين رجل فذهب ضوءها هل يضمن ارش  
مطالع العين فاجاب لا يضمن والله اعلم يدعي علم الطب من خطايه وزيادته وان  
مطالع اخطأ فقطع الذكور المختان فمن كذا فلع السن ويصدق الامر لم ياذن في  
مطالع هذه السن من الفصول سئل صاحب المنع عن ذبي جاهل يزعم انه طبيب  
مطالع من غير اشتغال بعلم الطب على احد من اهل العلم بالطب فهو متصرف في ابدان  
مطالع المسلمين بالجرم هل يجوز له ذلك وهل اذا مات احد من دوائه يلزمه دية  
مطالع ام لا واجاب لا يجوز للجاهل ان يتصرف في الابدان بغير معرفة واتقان  
مطالع لحق الطب ويجب جرم ومنعه من ذلك شرعا واذا سقى انسان دواء من  
مطالع ادوية ثمات فحكه سما اذا سقاء سما ومات وهو على وجهه ان دفع اليه السم  
مطالع حتى اكله ولم يعلم به ثمات لا قصاص فيه ولا دية لكن يجلس ويقرر ولو

ولو اوجبه

ولو اوجبه اجماعا يجب الدية على عاقلة وان دفع اليه شرية فشرب و  
ومات لا يجب الدية لانه شرب باختياره الا ان الدافع خدعه فلا يجب  
فيه الا التعزير والاستغفار كما في الحائنة والله اعلم اذا عرفت السفينة فلو  
من ربح اصابها او جمل او مخرج صدمها من غير هذا الملاح وفعله لا يضمن  
بالا تقاض وان بفعله يضمن سواء خالف بان جاوز العادة او لم يخالف  
لانه اجير مشترك ولو دخل بالماء فافسد المتاع فلو بفعله ومنه ضمن  
بالا تقاض ولو بلا فعل ان لم يكن التعزير عنه لا يضمن اجماعا وان كان  
بسبب يمكن التعزير عنه لا يضمن عند ابي حنيفة ومنه وعندها يضمن هذا  
كله لو لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما مر  
اذا لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه كذا في الفتاوى  
الصغيرة وضمن عليه صاحب الفصولين وكذا اذا كان بامر لا يمكن التعزير  
عنه فانه لا يضمن ذكره في البرازية وفيها نقلنا من المتقي لو كانت السفن  
كثيرة وصاحب المتاع او وكيله في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذاب من  
السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سوى ذلك وعن ابي  
يوسف انما اذا كانت السفن تنزل معاد تسير معا فلا ضمان على الملاح  
فيما هلك فانه كسفينة واحدة انتهى سئل صاحب البحر الرائق عن رب  
السفينة اذا وضع فيها امعة الناس وسار بها فقوى عليها الموح مع الريح  
الشديد فقال مالك الامتعة اربط السفينة في البر حتى يذهب الريح والموح  
فامتنع فاستمر سائر ايام حتى غرقت هل يضمن الامتعة لا رباها واجاب  
نعم يضمن والله اعلم قلت ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل فاذا كان  
ذلك البر موضوعا صالحا للربط والقرار فامتنع ولم يربطها يضمن والا فلا  
لعدم قدرته عليه ويؤيد ما قلت قول صاحب الفقيه ولو قال مالك  
الامتعة للملاح شذ السفينة هنا فلم يشد واجبرها حتى غرقت الموح  
يضمن ان كان تشد في هذه الحالة انتهى ما في الفقيه هل سفينة مربوطة  
في يوم ريح ان تشد بعد الحلق اقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن  
من جامع الفصولين وفي نوادر ابي رستم في رجل سار على دابة وجاء  
راكب من خلفه فصدمه فعطب الذي من خلفه لا ضمان على المقدم وان  
عطب المقدم فالضمان على المأخر وكذا هذا في سفينتين من التانار حائنة  
سفينة واقعة في شط جانت اجوى فاصابت الواقعة انكسرت الواقعة  
فالضمان على صاحب الجارية فان انكسرت الجارية فلا ضمان على صاحب الواقعة  
من لسان الحكماء في نوع من كتاب الكفالة اذا غرقت السفينة او انكسرت  
بغير ضرع ولا تعد من رباها لا ضمان عليه ولا اجرة وان كان بصدقه ولم  
يكن صاحب المتاع معها ولا وكيله فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة المتاع

مطالع اذا عرفت السفينة فلو من ربح اصابها او جمل او مخرج صدمها من غير هذا الملاح وفعله لا يضمن  
مطالع بالا تقاض وان بفعله يضمن سواء خالف بان جاوز العادة او لم يخالف  
مطالع لانه اجير مشترك ولو دخل بالماء فافسد المتاع فلو بفعله ومنه ضمن  
مطالع بالا تقاض ولو بلا فعل ان لم يكن التعزير عنه لا يضمن اجماعا وان كان  
مطالع بسبب يمكن التعزير عنه لا يضمن عند ابي حنيفة ومنه وعندها يضمن هذا  
مطالع كله لو لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما مر  
مطالع اذا لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه كذا في الفتاوى  
مطالع الصغيرة وضمن عليه صاحب الفصولين وكذا اذا كان بامر لا يمكن التعزير  
مطالع عنه فانه لا يضمن ذكره في البرازية وفيها نقلنا من المتقي لو كانت السفن  
مطالع كثيرة وصاحب المتاع او وكيله في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذاب من  
مطالع السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سوى ذلك وعن ابي  
مطالع يوسف انما اذا كانت السفن تنزل معاد تسير معا فلا ضمان على الملاح  
مطالع فيما هلك فانه كسفينة واحدة انتهى سئل صاحب البحر الرائق عن رب  
مطالع السفينة اذا وضع فيها امعة الناس وسار بها فقوى عليها الموح مع الريح  
مطالع الشديد فقال مالك الامتعة اربط السفينة في البر حتى يذهب الريح والموح  
مطالع فامتنع فاستمر سائر ايام حتى غرقت هل يضمن الامتعة لا رباها واجاب  
مطالع نعم يضمن والله اعلم قلت ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل فاذا كان  
مطالع ذلك البر موضوعا صالحا للربط والقرار فامتنع ولم يربطها يضمن والا فلا  
مطالع لعدم قدرته عليه ويؤيد ما قلت قول صاحب الفقيه ولو قال مالك  
مطالع الامتعة للملاح شذ السفينة هنا فلم يشد واجبرها حتى غرقت الموح  
مطالع يضمن ان كان تشد في هذه الحالة انتهى ما في الفقيه هل سفينة مربوطة  
مطالع في يوم ريح ان تشد بعد الحلق اقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن  
مطالع من جامع الفصولين وفي نوادر ابي رستم في رجل سار على دابة وجاء  
مطالع راكب من خلفه فصدمه فعطب الذي من خلفه لا ضمان على المقدم وان  
مطالع عطب المقدم فالضمان على المأخر وكذا هذا في سفينتين من التانار حائنة  
مطالع سفينة واقعة في شط جانت اجوى فاصابت الواقعة انكسرت الواقعة  
مطالع فالضمان على صاحب الجارية فان انكسرت الجارية فلا ضمان على صاحب الواقعة  
مطالع من لسان الحكماء في نوع من كتاب الكفالة اذا غرقت السفينة او انكسرت  
مطالع بغير ضرع ولا تعد من رباها لا ضمان عليه ولا اجرة وان كان بصدقه ولم  
مطالع يكن صاحب المتاع معها ولا وكيله فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة المتاع



في مكان التلف واعطاه الاجر بحسبه وان شاء في مكان الحمل ولا اجر له  
هكذا ذكره مشايخنا من الملح مثل ابي نجم عن رجل استاجر سفينة من  
آخر حمل غلال معلوم الى محل معلوم باجر معلوم فوضع الغلال بها وسارت  
الى ان وصلت الى اثناء الطريق فاصابها ريح شديدة ففرقت وغرق ما فيها  
من الغلال هل على صاحب السفينة ضمان فيما غرق من الغلال ام لا ضمان  
عليه وله المطالبة بقسط الاجرة واجاب لا ضمان عليه في ذلك وله المطالبة  
بقسطها كذا في فتاوى قاري الهداية وسئل سراج الدين قاري الهداية  
عن شخص عاقد صاحب السفينة ان يحمل غلة في سفينة الى بلد كذا فاسفرت  
السفينة وحصل لها غاي في الطريق منها من الوصول الى بلد كذا فهل يستحق  
شيئا من الاجرة واذا قوى الرجح عليها فتجاوزت البلد فهل يلزم بالرجوع  
واجاب يستحق الاجرة بعدد ما حمل من المسافة ان تغذر الذهاب بها الى  
البلد المنعقد عليها والا فلزم صاحبها بالذهاب الى البلد وما اذا  
قوى الرجح على السفينة وتجاوزت المكان المستاجر عليه وامتنع من الرجوع  
فانه يجبر على الرجوع بنفسه او باجره فان امتنع وكان المكان الذي سافر  
السفينة فيه الطريق الى المكان المستاجر اليه يستحق من الاجرة قدر ما وقع  
العقد عليه وينقص اجر الرجوع من ذلك المكان الى مكان العقد وان  
سارت السفينة من غير طريق المستاجر اليه لا يستحق شيئا من الاجرة والله  
اعلم استاجر سفينة معينة للحمل عليها امتعة هذه فادخل الملوغ فيها امتعة  
اخرى بغير رضا المستاجر وهي تطيق ذلك وغرقت فالمستاجر معها لا يفي  
المتاع ملاء سفينة من امتعة الناس ولو شراها في شظا ليل فظهر فيها  
ثقب وامتلأت بماء وغرقت وهلك الامتعة لا يضمن ان كانت تترك  
هذه عادة من القنية استوفت سفينة على الفوق فالتى بعضهم حنطة غرق  
في الماء حتى خفت ضمت قسبتها في تلك الحالة هذه من غصب القنية اذا  
خيف الفوق فالتفوق على الماء بعض الامتعة فالتفوق فالغرم بعدد الرؤس  
لانها لحفظ الانفس من قسمة الاشياء في الفوق النازع فالتفوق فالتفوق  
الهداية وفي كفاية البغزية رجلان في سفينة معها متاع ثقلت السفينة  
فقال احدهما لصاحبه الع متاعك على ان يكون متاعى بيني وبينك غنة  
انصافا قال محمد هذا فاسد وضمت المالك المتاع نصف قيمة متاعه من لسان  
الحكام سفينة حملت عليها اجمال فاستقرت السفينة على بعض الجرار فرفع  
رجل بعض الاحمال لتخفف السفينة فجاء انسان وذهب بالاجمال ففعل الذي  
اخرج الضمان ان لم يخف الفوق لانه صار غاصبا وان خيف الفوق فان  
ذهب به ربا بعد ما امن غرقا يضمن من غصب خزانه الفتاوى استاجر بخار  
الهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط منه شيء على رجل فمات  
بعض البخار

استاجر سفينة لحمل غلال معلوم  
الرجل معلوم باجر معلوم  
ففرقت وغرق ما فيها  
من الغلال  
هل على صاحب السفينة ان يحمل  
عاقلة صاحب السفينة الى بلد كذا  
له غلة في  
استاجر سفينة بحمل عليها  
امتعة هذه فادخل الملوغ  
فيها امتعة اخرى بغير رضا  
المستاجر  
هل على السفينة في شظا ليل  
فظهر فيها ثقب وامتلأت  
بماء وهلك  
استاجر سفينة على الفوق  
اشترى بعضهم حنطة غرق  
في الماء حتى خفت  
ضمت قسبتها في تلك  
الحالة هذه من غصب  
القنية اذا خيف  
الفوق فالتفوق على  
الماء بعض الامتعة  
فالتفوق فالغرم  
بعدد الرؤس لانها  
لحفظ الانفس من قسمة  
الاشياء في الفوق  
النازع فالتفوق  
فالتفوق الهداية  
وفي كفاية البغزية  
رجلان في سفينة  
معهما متاع ثقلت  
السفينة فقال احدهما  
لصاحبه الع متاعك على  
ان يكون متاعى بيني  
وبينك غنة انصافا  
قال محمد هذا فاسد  
وضمت المالك المتاع  
نصف قيمة متاعه من  
لسان الحكام سفينة  
حملت عليها اجمال  
فاستقرت السفينة على  
بعض الجرار فرفع رجل  
بعض الاحمال لتخفف  
السفينة فجاء انسان  
وذهب بالاجمال ففعل  
الذي اخرج الضمان ان  
لم يخف الفوق لانه  
صار غاصبا وان خيف  
الفوق فان ذهب به  
ربا بعد ما امن غرقا  
يضمن من غصب خزانه  
الفتاوى استاجر بخار  
الهدم جداره وهو على  
الطريق فاخذ في هدمه  
فسقط منه شيء على  
رجل فمات بعض البخار

البخار هذه في الفصب من القنية قال لتلميذه في تسوية عمل هذا العمار  
فاخذ والاسناد حرك الحشبة المفروزة فسقط السقف وقر الى الخارج  
وهلك التلميذ يضمن الاستاد ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتغال  
والغمر وكذا الورفعوا سفينة لاصلاحها فقالوا للتلميذ صنع العمار فحتمها  
فوضعها وحركوها فسقطت عليه يضمن هذه الجنايا من منبرها لو استاجر  
رب الدار فعلة لاخراج الجناح او الظلة فوقع قتل انسان قبل ان  
يفرغوا من العمل فالضمان عليهم وان سقط بعد فورا غرم فالضمان على الامر  
استحسانا ولو امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر  
والقاء التراب واتخاذ الطريق في الطريق بمنزلة القاء الحج والحشبة  
من الهداية رجل استاجر اربعة رهط يخفون له بيتا فوقعت عليهم  
من خفرهم ومات احدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقي ربع الدية  
ويستقر بغير الاق البئر وقع بفعلهم وكانوا مباشرين والميت باشر ايضا  
فتوزع الدية عليهم ارباعا فيستقر بغيرها ويجب ثلثة ارباعا من جنابا  
الحانية قلت وبه قد علم ان البئر لو وقعت عليهم او سقطت من البئر شيء  
عليهم فالتفهم او عرفوا فيها الاضمان على مستاجرهم انزى طمان خروج من  
الطاحونة لينظر في الماء فسرفت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا و  
وبعد من الطاحونة يضمن هذه في الدية من الخلاصة لم يسلم الطمان  
الديق بعد الطح مع القدرة فسرق منه يضمن ولكن يؤمر بطحنه ثانيا  
قال الطمان او الخفاف او الخياط عدا اعمد وحي به فلم يحي به غذا حتى  
هلك يضمن ان امكنه تسليمه والا فلا من القنية **قذ نيب** احرق حصا  
يد ارض وهي جمع حصيد وحصيدة وهي الزرع المحصود والمودع بها ما بقي  
من اصول الفصب المحصود في الارض استاجرها واستعارها فاحرق ما  
في ارض غيره لم يضمن لان هذا السبب وليس بها شرع فلا يكون متعديا  
كما في البئر ملكه ان لم تضرب الرج قال الشمس الاثمة عدم الضمان اذا  
كانت الرج ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضى لان موقد  
النار يعلم اثرها لا تستقر في ارضه فيكون مباشر وضع حجر في الطريق فاحرق  
شيئا من لانه متعدي بالوضع ولو رفع الرج الرج شيء فاحرقته لا يضمن لان الرج  
نسخت ففعله كذا في النهاية سقى ارضه سقيا لا تحتل تلك الارض ذلك السقي  
ارضه فتعدي الماء الى جاره ضمي لانه مباشر لا سبب من اجارة الدور في  
مسائل شتى **كتاب العارية العارة امانة ان هلك من غير تعد**  
لم يضمن المستعير عند اخلافا للشافعي ومحل الخلاف ان تملك في غير حالة  
الانتفاع اما لو هلك في حالة الانتفاع بالاقتناع لم يضمن بالاجماع ذكره في  
الحقايع واشترط الضمان على المستعير باطل هذه في الكفاية من الهداية  
وقيل اذا شرط الضمان على المستعير نص مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي

قال لتلميذه في تسوية عمل  
هذا العمار فاخذ والاسناد  
حرك الحشبة المفروزة فسقط  
السقف وقر الى الخارج  
وهلك التلميذ  
يضمن الاستاد  
ان كان ذلك  
بفعله ولم  
يقدر على  
الانتغال  
والغمر وكذا  
الورفعوا  
سفينة لاصلاحها  
فقالوا للتلميذ  
صنع العمار  
فحتمها فوضعها  
وحركوها  
فسقطت عليه  
يضمن هذه  
الجنايا من  
منبرها لو  
استاجر رب  
الدار فعلة  
لاخراج الجناح  
او الظلة  
فوقع قتل  
انسان قبل  
ان يفرغوا  
من العمل  
فالضمان  
عليهم وان  
سقط بعد  
فورا غرم  
فالضمان  
على الامر  
استحسانا  
ولو امره  
بالبناء في  
وسط الطريق  
فالضمان  
على الاجير  
لفساد الامر  
والقاء  
التراب واتخاذ  
الطريق في  
الطريق  
بمنزلة القاء  
الحج والحشبة  
من الهداية  
رجل استاجر  
اربعة رهط  
يخفون له بيتا  
فوقعت عليهم  
من خفرهم  
ومات احدهم  
كان على كل  
واحد من  
الثلاثة الباقي  
ربع الدية  
ويستقر بغير  
الاق البئر  
وقع بفعلهم  
وكانوا مباشرين  
والميت باشر  
ايضا فتوزع  
الدية عليهم  
ارباعا فيستقر  
بغيرها ويجب  
ثلثة ارباعا  
من جنابا الحانية  
قلت وبه قد  
علم ان البئر  
لو وقعت عليهم  
او سقطت من  
البئر شيء  
عليهم فالتفهم  
او عرفوا فيها  
الاضمان على  
مستاجرهم  
انزى طمان  
خروج من الطاحونة  
لينظر في الماء  
فسرفت الحنطة  
ان ترك الباب  
مفتوحا و  
وبعد من  
الطاحونة  
يضمن هذه  
في الدية من  
الخلاصة لم  
يسلم الطمان  
الديق بعد  
الطح مع  
القدرة فسرق  
منه يضمن  
لكن يؤمر  
بطحنه ثانيا  
قال الطمان  
او الخفاف  
او الخياط  
عدا اعمد وحي  
به فلم يحي  
به غذا حتى  
هلك يضمن  
ان امكنه  
تسليمه والا  
فلا من القنية  
**قذ نيب** احرق  
حصا يد ارض  
وهي جمع  
حصيد وحصيدة  
وهي الزرع  
المحصود  
والمودع بها  
ما بقي من  
اصول الفصب  
المحصود في  
الارض استاجرها  
واستعارها  
فاحرق ما في  
ارض غيره  
لم يضمن لان  
هذا السبب  
وليس بها  
شرع فلا يكون  
متعديا كما في  
البئر ملكه  
ان لم تضرب  
الرج قال الشمس  
الاثمة عدم  
الضمان اذا  
كانت الرج  
ساكنة ثم  
تغيرت اما  
اذا كانت  
مضطربة فيضى  
لان موقد النار  
يعلم اثرها  
لا تستقر في  
ارضه فيكون  
مباشر وضع  
حجر في الطريق  
فاحرق شيئا  
من لانه متعدي  
بالوضع ولو  
رفع الرج الرج  
شيء فاحرقته  
لا يضمن لان  
الرج نسخت  
ففعله كذا في  
النهاية سقى  
ارضه سقيا لا  
تحتل تلك  
الارض ذلك  
السقي ارضه  
فتعدي الماء  
الى جاره ضمي  
لانه مباشر  
لا سبب من  
اجارة الدور  
في مسائل شتى  
**كتاب العارية**  
**العارية امانة**  
**ان هلك من غير تعد**  
لم يضمن  
المستعير عند  
اخلافا للشافعي  
ومحل الخلاف  
ان تملك في  
غير حالة  
الانتفاع اما  
لو هلك في  
حالة الانتفاع  
بالاقتناع لم  
يضمن بالاجماع  
ذكره في الحقايع  
واشترط  
الضمان على  
المستعير باطل  
هذه في الكفاية  
من الهداية  
وقيل اذا  
شرط الضمان  
على المستعير  
نص مضمونة  
عندنا في رواية  
ذكره الزيلعي



بسم الله الرحمن الرحيم



نفسه وان ضمي المعير فلا يرجع على المستعير لانه يملكه بالضمان فقد اجماعنا  
نفسه وفي الاجارة اذا ضمي المتاجر فالمستاجر يرجع على الاجر واعطاه الاجر  
الى الموضع الذي نقتت لانه ضمي له السلامة باسقاط اليد بل بخلاف المعير  
لانه متبرع والوديعة كالاجارة من عارية الخلاصة الثالثة ان يكون عقد  
يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة او المعير المتاجر  
ثم استحققت وضمي المودع والمتاجر فانها يرجعان على الدافع بما ضمه وكذا ان  
كان يمنها وفي العارية والرهبة لا يرجع لان القبض كان لنفسه وتعام في  
الحانية من الاشياء اذا طلب المعير العارية فلم يرد لها عليه حتى هلكت يضمن  
ولو قال دعها عندي فتكرها منك لا يضمن ولو طلب العارية وقال المستعير  
نعم ادفع وفردا حتى مضى شهر ثم سرق ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب  
لا يضمن وان كان قادرا فان اظهر المعير النقص والكراهة في الامساك او سكت  
يضمن وكذا اذا لم يظهر النقص والرضا لان الرضاء لا يثبت بالشك فان صرح  
بالرضاء بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت  
العارية مطلقة لا يضمن وان كانت موقفة فمضى الوقت ولو يرد يضمن  
وكذا اذا كانت موقفة بمنفعة بان استعار قد وما كسر الخطب فكسره ولم  
يرد حتى ضاع فهو من عارية الخلاصة ولو استعار دابة فردها مع عبده واجيره  
لا يضمن والمودع بالاجير ان يكون مسانئها او مشاهرة لانها امانة فله ان  
يحفظها بيد من في عياله كما في الودية بخلاف الاجير مياومة لانه ليس في  
عياله وكذا اذا ردها مع عبده بترها واجيره لان المالك يرضى به الا يرى انه  
انه لو ردها اليه فهو يردّها الى عبده وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب  
وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وان ردها مع اجنبي ضمن من عارية الهداية  
دفع المستعار الى وقت المعير فلو كان عقد جوهر او شيئا نفيسا ضمن المستعير  
بالدفع الى وقت المعير من الفصولين لو رده العارية الى احد من في عيال المعير  
فضاعت لا يضمن الا اذا كانت شيئا نفيسا كالجوهر فودها الى هؤلاء يضمن من  
الوجير لو رده العارية مع ابنه او عبده يبرأ عن الضمان كما ذكرنا في الوديعة  
وكذا لو ردها الى عبد المعير او اجيره او من في عياله يبرأ عن الضمان ولو كانت  
العارية عقد جوهر او شيئا نفيسا فدفع الى عبد المعير او الى اجيره يضمن من  
عارية الخلاصة لوجاء خادم المعير فدفع اليه المستعير ثم انكسر المعير الاخر لم يضمن  
اذا الرد على خادم المعير كود على المعير من جامع الفصولين استعار دابة فسكت  
المالك قال شمس الاثمة الاعادة لاشتب بالشكوت من عارية البزازية لو وضع  
المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن هذا اذا نام جالسا  
لا مضطجعا من مشتمل الهداية وفي الفصولين لو نام مضطجعا ضمن في الحضرة لا في  
السفر انتهى رجل من رجل نور اعانية فقال المير اعطيك غدا ان جاء المستعير في

في الغد واخذ بغير اذن صاحبه ومات في يومه حتى ولورده مات عنه لا يضحى  
في الخلاصة وفي الحاشية قال ابراهيم بن يوسف فيمن استعار من آخر ثورا  
غدا فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاحضره الثور من بيته  
واستعمله فخطب لا يكون ضامنا والفرق بينها وبين المسئلة السابقة ان ههنا  
اخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور اجابه بنعم غدا وثمة قال صاحب  
الثور اعطيك غدا ووعده الا اعطاه وما عاره اذا كان الرجل على دابة باعده  
فقول عنها في السكة ودخل المسجد ليصل فخطب عنها فهلك فهو ضامن سواء ربطها  
او لم يربطها لانه لما عيبتها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد  
لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان عليه وعليه الفتوى في مشتمل الهداية قال في  
الفضولي في هذا لو دخل بيته وتركها في السكة وربطها او لم يربطها اذ غيرها  
عن بصره فلو تصور انه اذا دخل البيت لا تغيب عن بصره لا يضحى وبه يفتى  
انتهى ولو نزل عن الدابة ودخل المسجد وتركها في السكة يضحى اذا هلك  
وقبل لو ربطها ثم دخل لا يضحى والاصح انه يضحى ذكره الامام الشافعي في  
نسخته من عارية الخلاصة استعار فرسا حاملا ليوكبها الى موضع كذا فوكبها  
فاردت معه اخر فاسقطت حينئذ فلا ضمان على المستعير للمعين وكذا اذا  
نقصت الامة بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الغرض من الجال  
يملك ان يوكب اثنان فاما اذا كان لا يمكن فهو اطلاق فيضم المستعير جميع النقصان  
ولو استعار دابة وفي بطنها ولد فنزلت من غير صنعها واسقطت الولد  
لا يضحى المستعير ولو لم يجزها بالتمام او فقاء عينها يضحى استعار ثورا يساوي كسبين  
ليستهمل فقرته مع ثور يساوي مائة فقطب الثور المستعار ان كان الناس  
يفعلون مثل ذلك لا يضحى والاضحى اذا ربط الحمار المستعار بحمل فاختنق  
لا يضحى استعار دابة الى موضع فسلط طريقا ليس بمسلوك ضمن ان عطبت  
ولو عين طريقا فسلط طريقا اخر ان كان سوء لا يضحى وان كان بعد او غير  
مسلوك ضمن وكذا اذا كانا متغاويين في الامن ههنا من البرازية استعار  
دابة وبعث غلامه الى المعبر لياقي بها اليه فاخذها الغلام من المعبر لياقي  
بها الى مولاه ففعل الغلام مع الدابة قبل ان ياتي بها اليه فهلك من عمل يضحى  
العبد ويكون في رقبته يباع في الحال من مشتمل الهداية استعار دابة ليحمل عليها  
برا فبعثها مع وكيله ليحمل الترع عليها فحمل الوكيل بترفعه لم يضحى من الضفري  
والفضولي وهذا عجيب اذا ترك المستعار في السرح يوحى ان كانت العادة  
هكذا لا يضحى وان لم تعلم او كانت العادة مشتركة يضحى من عارية الخلاصة  
لو ترك المستعير الثور في المراع فهلك الوكيل لم يعلم ان المعبر يرضى بكونه في المراع  
كعادة اهل بعض الرساتيق لم يضحى ولو لم يعلم وكانت العادة مشتركة ضمن  
من جامع الفضولي استعار بقره واستعملها ثم تركها في السرح للرعي فضاع ان

استعار نوراً خادماً فأجابته بنعم  
فجاءه فلما لم يجد صاحب النعم  
فأخذه من بين يديه فدخل البيت  
فكان الرجل عارداً في باجائه ففعل  
في تلك السكة ودخل المسجد ليطلب  
فذلكت فوجد ضامن  
فدخل هذا الرجل بيتاً من  
فدخل في السكة  
وقبل لوريطها ثم دخل البيت  
والأصح أنه يضحى  
استعار فرساً حاملاً له كبراً فعدى  
فأرض منه أخراً فاستغفلت جنباً  
فأرضه  
فلاضاح  
وهذا إذا كان الفرس حالاً على  
وذلك أن يدرك الثمان إما إذا كان  
لا يبيع فلو أن ذلك فليضحى  
لو استعار دابة وزبطها وله  
فولفت من غير ضغفه  
ربط محاراً لا يضحى  
استعار دابة ففعلك طريفاً  
ليس بمسلوك ضخم  
لوعين طريفاً ففعلك طريفاً  
أهـ  
استعار دابة وبعث غلامه  
إلى المعبر ليأخذ برازاً إليه  
استعار دابة ففعل عليها وأكليه  
بنا ففعل الكليل بقدر نفسه ثم يضحى  
تراك المستعار في السرج يرى  
تراك المستعار في الثور في الحمار  
تراك المستعار في الحمار

**مطل** ان نحن المعبر لا يرجع على  
 المستعبر  
**مطل** لو هلك الوديعة او البس  
 المتأخر في الاستغنى وحق  
 المودع والمنع  
 على الرفع  
**مطل** طلب المعبر العادية فلم  
 يردّها عليه  
 يردّها عليه  
**مطل** لو طلب المعبر العادية وقال  
 المستعبر نعم او مع  
 المستعبر  
**مطل** استعارة ربة فودّها مع عبده  
 او اقره لا يضيئ  
 او اقره اجنبى يضيئ  
**مطل** وان ردّها مع احد من في مال  
 المستعبر  
**مطل** لو ردّها العادية الى احد من في مال  
 المعبر فضاغت  
**مطل** لو ردّها العادية مع ابنه او عبده  
 لو ردّها الى عبد المعبر او اقره  
 في عبادة يرضى عن الضمان  
**مطل** لو كانت العادية عقد هوه  
 فدمع المعبر المعبر او اقره  
 لو كانت العادية فسلكت المالك  
 فدمع المعبر المعبر او اقره  
**مطل** استعارة ربة فسلكت المالك  
 لا يثبت الاعادة بالسكون  
**مطل** لو وضع المستعار بين يديه  
 وام لا يضيئ  
**مطل** طلب ثورا عادية فقال المعبر  
 اعطيتك غدا فغدا اذن  
 في الغد واخذه فغيره  
 صاحب ومات فمديه  
 ضيق

فهلكت  
استغاد بقرعة واستمد لها تم  
توكلا في الشرح للمعنى فضاع



علم ان صاحبها يرضى يكون البقرة في السورج وحده لا يرضى وان لم يرض ذلك يرض  
 من الخافية ذكر في العدة اذا كان بقر المالك في يد الاتجار فبعته الى السورج  
 لا يرضى هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستاجر على هذا وقد اضطرب روي  
 المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا الاق المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال  
 نفسه وهو يحفظ بقر نفسه بالبعث الى السورج فكذا البقر الوديعة ولو ترك البقر  
 برعي وضاع اختلف المشايخ فيه ويعتق بانه لا يرضى من الفصول العادية رجل  
 استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربوط الذي يكون ثمة وجعل على الباب  
 خشبا كيلا يخرج الحمار فيصرف الحمار لا يرضى لان ذلك حفظ عادة وليس ينضج  
 من الخافية استعار دابة وعقوت جبهة الانتفاع ثم خالف فهو ثلثة اوجه  
 ان يخالف في المعنى مع اتحاد الجنس او يخالف في الجنس او يخالف في المعنى في  
 القدر اما الاول وهو المخالفة في المعنى بان استعار دابة ليحمل عليها عشرة  
 مخايم من هذا البر تحمل عليها عشرة مخايم من بواخر لم يرضى وكذا الاستعداد  
 ليحمل عليها من بقره وحمل عليها من بقره لاق مثل هذا التقييد غير مفيد واما  
 الثاني وهو المخالفة في الجنس بان استعار دابة ليحمل عليها عشرة اقفره  
 اقفره شعير يرضى قياسا اذ خالف في الجنس لا استحسانا لانه اخف يخالف  
 في غير حتى لو سمي مقدار من البروزنا تحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير  
 ضمن اذ يأخذ من ظهر الدابة اكثر مما يأخذ البروزنا وكذا الاستعداد ليحمل عليها  
 برزنا تحمل عليها او قطنا او ثوبا بذلك الوزن ضمن لما مر وكذا الوجه الجديد او  
 اجرا او حجارة بوزن البروزنا لانه مما يدق ظهرها فيكون اضر واما الثالث  
 وهو المخالفة في القدر بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخايم بقر تحمل خمسة  
 عشرة مخايم او علم انها لا تطيع حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لانه لا يرضى  
 عليها ولو علم انها تطيع حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لانه لا يرضى  
 الفصول كذا في المنع استعار ثورا ليكرب ارضه وعقوت الارض وكرب ارضه  
 اخرى فعطب الثور يرضى لان الارض تختلف في الكرب سهولة وصعوبة  
 وكذا الواسك الثور في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضا من المالك  
 بالامساك من الصغير ويشتمل الهداية استعار دابة الى موضع كذا فله  
 ان يذهب ويحجي عليها فان لم يستم موضع ليس له ان يخرج بها من المصر من  
 المشتل ثم لو خرج بها من المصر ضمن استعمالها ولم يستعملها لانتهاج الخروج  
 نصير عروضة للتلغ فيكون اخراجه تضيقا مع من جامع الفصول وفيه  
 ايضا لو امسكها في بيته ولم يذهب الى المشتى ضمن والمكث المعناد عفو وهذا  
 بخلاف ما لو استعارها مطلقا المستعير لو خالف ثم وافق وردها الى من  
 في عيال المعير ينبغي ان لا يبرأ على ما عليه الفتوى لانه لا يبرأ على ما عليه  
 الفتوى لانه لا يبرأ بالعود الى الوفاق ما لم يسلمها الى مالكها وفيه ايضا المستعير

والمستاجر

مطالع اذا كان بقر المالك في يد الاتجار  
 فبعته الى السورج فضاغ  
 استعار حمارا الى الطاحونة  
 فادخله المربوط الذي يكون ثمة  
 استعار دابة وعقوت جبهة  
 الانتفاع ثم خالف فهو ثلثة اوجه  
 الاول وهو المخالفة في المعنى  
 الثاني وهو المخالفة في الجنس  
 الثالث وهو المخالفة في القدر  
 في القدر  
 استعار ثورا ليكرب  
 ارضه وعقوت الارض وكرب ارضه  
 اخرى  
 وكذا الواسك الثور في بيته  
 ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضا من المالك  
 بالامساك من الصغير ويشتمل الهداية  
 استعار دابة الى موضع كذا فله  
 ان يذهب ويحجي عليها فان لم يستم  
 موضع ليس له ان يخرج بها من المصر  
 من المشتل ثم لو خرج بها من المصر  
 ضمن استعمالها ولم يستعملها لانتهاج  
 الخروج نصير عروضة للتلغ فيكون  
 اخراجه تضيقا مع من جامع الفصول  
 وفيه ايضا لو امسكها في بيته ولم  
 يذهب الى المشتى ضمن والمكث المعناد  
 عفو وهذا بخلاف ما لو استعارها  
 مطلقا المستعير لو خالف ثم وافق  
 وردها الى من في عيال المعير ينبغي  
 ان لا يبرأ على ما عليه الفتوى لانه  
 لا يبرأ على ما عليه الفتوى لانه لا  
 يبرأ بالعود الى الوفاق ما لم يسلمها  
 الى مالكها وفيه ايضا المستعير

والمستأجر لو خالف ثم وافق وردها الى من في عيال المعير ينبغي ان  
 يبرأ وعليه الفتوى انتهى من الفصل الثالث والتلغ لورد الثور  
 المستعار فلم يجد المعير ولا يرضى في عياله فامسكه الى الليل وهلك لا يرضى  
 ولو وجد من في عياله ولم يرضى من الغنية استعار كتابا فضاغ ثم  
 جاء صاحب الكتاب يطلب بالرد فلم يجبه بالضياع ووعده الرد  
 ثم اخبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن باسما من وجوده لاضمان عليه  
 وان كان باسما من وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا  
 ولا تقبل دعوى الضياع منه لانه منافض من الخافية قال في البرازية  
 وبه يفتي اذا اجمد العادية او الوديعة وهي مما تحول عن مكانها يرضى  
 وان لم يتحولها بخلاف ما اذا ركب دابة غير وعقوت جبهة الانتفاع ثم خالف  
 حتى عقر اخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها من عارية الحلة  
 مثل ابن نجيم عقر استعار من اخر شيئا فطالب به فادعى الرد عليه  
 هل يقبل قوله فاجاب بصدقه في الرد بيمينه كل امين ادعى اتصال الامة  
 الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذ ادعى الرد ولو وكيل وتفصيل في ودعية  
 الاشياء برهن المستعير على ردها والمعير على هلاكها بالتقدي فبينة المعير  
 او من البرازية ان كل من كان المال في يده امانة فادعى الرد على  
 صاحبه او الهلاك فالقول قوله والبيينة بينة من مجمع الفتاوى استعار  
 عينا ليوهنه ولم يستم ما يرضى به فله ان يرضى باي قدر وباني نوع شأ  
 فلو هلك المستعار في يد المرتضى ضمن المستعير قدر ما يسقط يدعى المستعير  
 من الدين وكذا الودخل عيب فسقط بعض الدين بغير الرهن للمعير قدر  
 ذلك ولو ان الرهن عجز عن فكالك الرهن فقتضى المعير دين الرهن  
 كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر ما يسقط عن الدين عند الهلاك  
 ولا يرجع بالكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفاديه بالفين باذن  
 المعير وافتك المالك بالفي درهم لا يرجع على الرهن بالكثر من الف وليس  
 للمستعير ان يتفع بالرهن ولا ان يستعمله قبل الرد ولا بعد الفكالك  
 فان فعل ضمن من الخافية وان سمي المعير قدرا او جنسا خالف المستعير  
 فرهه باقل مما سمي او اكثر او بضعف عند غير اخر لا يجوز ويصير  
 ضامنا من الهداية وكذا الواسك ليوهنه عند فلا ان فرهه عند غير  
 او استعار ليوهنه بالكوفة فرهه بالبصرة لا يجوز ويصير ضامنا  
 والمستعير ان يأخذ من المرتضى من الخافية للمعير ان يطالب المستعير  
 بخلاف الرهن ويحبسه به الى ان يفتك الرهن وله ان يدفع الدين  
 الى المرتضى ويأخذ الرهن ويرجع بما دفعه على المستعير وان لم يحل  
 الاجل وما استحوذ الدين من فتاوى قارى الهداية ولو كان الاداء

مطالع لورد الثور المستعار فلم  
 يجد المعير  
 المستعار كتابا فضاغ ثم جاء  
 صاحب الكتاب فطلب بالرد فلم يجبه  
 بالضياع  
 كل امين ادعى اتصال الامة  
 الى مستحقها قبل قوله كالمودع  
 استعار عينا ليوهنه  
 لو هلك المستعار في يد المرتضى  
 لم يستم ما يرضى به فله ان يرضى  
 باي قدر وباني نوع شأ  
 فلو هلك المستعار في يد المرتضى  
 ضمن المستعير قدر ما يسقط يدعى  
 المستعير من الدين  
 وكذا الودخل عيب فسقط بعض  
 الدين بغير الرهن للمعير قدر  
 ذلك ولو ان الرهن عجز عن فكالك  
 الرهن فقتضى المعير دين الرهن  
 كان للمعير ان يرجع على المستعير  
 بقدر ما يسقط عن الدين عند  
 الهلاك ولا يرجع بالكثر من ذلك  
 حتى لو كانت قيمة الرهن الفاديه  
 بالفين باذن المعير وافتك المالك  
 بالفي درهم لا يرجع على الرهن  
 بالكثر من الف وليس للمستعير ان  
 يتفع بالرهن ولا ان يستعمله قبل  
 الرد ولا بعد الفكالك فان فعل  
 ضمن من الخافية وان سمي المعير  
 قدرا او جنسا خالف المستعير  
 فرهه باقل مما سمي او اكثر او  
 بضعف عند غير اخر لا يجوز  
 ويصير ضامنا والمستعير ان يأخذ  
 من المرتضى من الخافية للمعير ان  
 يطالب المستعير بخلاف الرهن  
 ويحبسه به الى ان يفتك الرهن وله  
 ان يدفع الدين الى المرتضى ويأخذ  
 الرهن ويرجع بما دفعه على  
 المستعير وان لم يحل الاجل وما  
 استحوذ الدين من فتاوى قارى  
 الهداية ولو كان الاداء



في غير ارض المستعير لان المعبر مضطر بالاداء لانه يخاف تلف ماله في يد  
المرتفع ولا يتمكن من تخليص العين عنه الا وقت عينه لان فيه خلف  
الوعد من عارية الدور كذا في عارية الملح معبر الرهن اذا ادى الرهن  
يجبر المرتفع على القول بخلافه الى استخلاص عينه وان لم يكن الدين  
له من الهداية في كتاب المكاتب **مسئل** صاحب الملح عن شخص استعار شيئا  
ليوهنه فوهنه الحاصل فحل الاجل هل يجبر المعبر على ذلك الرهن ام يجب له  
المستعير وهل المرتفع بيع الرهن واجاب لا يجبر المعبر على قضاء الرهن الذي  
ولا على بيع الرهن وانما يجبر المستعير على خلاص الرهن وليس للمرتفع  
بيع الرهن الا بوضاء ماله وانما يجبره الى ان يستوفى دينه والله  
اعلم ولو هلك المستعار عند المستعير قبل ان يوهنه او بعد ما افله  
فلا ضمان عليه من الهداية ولو اختلفا في الهلاك والنقصان فقال  
المالك هلك عند المرتفع وقال المستعير هلك قبل ان يوهنه او بعد  
ما افله كان القول قول المستعير مع يمينه من الحانية وان اختلفا في قدرها  
امره بالرهن به فالقول للمعبر لان القول قوله في انكار اصله فكذا في انكار  
وصفه ولورهنه المستعير فالقول للمعبر لان القول قوله في انكار بدنه  
موجود وهو ان يوهنه ليرضه كذا في هلك في يد المرتفع قبل الاقراض والسمي  
والقيمة سواء يرض المرتفع قدر الموعود المستحق الرهن ويرجع المعبر على  
الرهن مثله من الهداية ولو هلك المستعار في يد المرتفع بعد قضاء دينه  
يؤد ما قبض على الرهن ويدفع الرهن ذلك المقدار الى المعبر من الوجوه  
وفيه استعار فلا دة ذهب فقلد جيتا فسرت فان كان العتي يضبط حفظا ما  
عليه لا يضمن ولا يضمن انتهى استعار محلا او فسطاطا وهو في المصنفين هلك  
عن ابي يوسف لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا او عمامة او سيفا فساخر به  
كان ضامنا استعار ثوبا ليسقط وقوعه عليه من بدنه شيء او عنقه فوقع عليه شيء  
من بدنه او عنقه فوقع عليه فحقق لا يكون ضامنا عارية الحانية استعار حيا  
فخرج في العمل لا يضمن وكذا الثوب اذا احترق من اللبس من عارية جامع الفتاوى  
واجرة رد العارية والوديعه والعين المستأجرة والمفصوب والرهن على  
المستعير والمودع والموجر والمقاصب والمرتهن لان المنفعة حصلت لهم من  
عارية الدور والرهن رجل قال لا اخذ منك هذا الثوب عارية وقال  
الاخر اخذت مني بيعا فالقول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبس اما اذا لبسه هلك  
بضمي من اقرار الخلاصة الرهن لو ادع شيئا وغاب فليس للموارة اخذ المعبر ان  
يسترد العارية متى شاء الا في سائل لو استعار ثوبا لارضاء ولده وصار لا يأخذ  
الا ثوبا بالرجوع لا الا شتراد فله اجر المثل الى العظام ولورجع في فريس الفاني  
قبل المدة في مكان لا يمكن الشراء اي لا يقدر على الشراء والكراء فله اجر المثل

**مطلب** والمعبر ان يوجه  
**مطلب** معبر الرهن اذا ادى الدين  
يجبر المرتفع على القول  
**مطلب** استعار شيئا ليوهنه  
الا اجر فعل الاجل  
**مطلب** ولو هلك المستعار عند المستعير  
فقبل ان يوهنه  
**مطلب** ولو اختلفا في الهلاك والنقصان  
فان اختلفا في قدرها  
امره بالرهن به  
**مطلب** ولو هلك المستعار في يد المرتفع  
بعد قضاء دينه  
**مطلب** استعار فلا دة ذهب فقلد  
صيا فسرت  
**مطلب** استعار محلا او فسطاطا  
استعار حيا فخرج في العمل  
**مطلب** قال اخذت منك هذا الثوب  
عارية وقال الاخر لي بيعا  
**مطلب** الرهن لو ادع شيئا  
وغاب فليس للموارة اخذ المعبر ان  
يسترد العارية متى شاء الا في سائل

وها

وهنا في الحانية وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وذرعها لم تؤخذ منه حتى  
تحدد ولو لم يوقت وترك باجر المثل من عارية الاشياء في الفتي الثاني واعلم  
ان كل من يكون العين في يده امانة كالمودع والمستعير والمضارب والمستضع  
والمستأجر والقضي والاب في مال ولله الصغير والوكيل والرسول والنوك  
والقيم والدلال والسمسار والبيع والعدل والمنقذ واخذ الابيه والشريك  
مطلقا والحاج عن الفب والاجير الخاص والاجير المشترك خلا فالحما والمساوم  
اذا لم يكن الشيء مستقيا ما اذا ادعى رد العين الى صاحبها او ادعى الموت  
او الهلاك فلا تعدى بصدق مع يمينه بالاتفاق لان كل واحد منهم امين والوكيل  
قوله مع يمينه اذا لم يكن بينة على الرد او الموت او الهلاك بغير تعدا اما اذا كان  
له بينة على ما ادعاه فلا يمين عليه وانما طلبت البينة لدفع اليمن عنه من  
التأثير الحانية والحانية والقيمة قلت هذا على اطلاقه مشكل لما في جامع الفصول  
ومشتمل الهداية نقلا عن الذخيرة الاجير المشترك لو ادعى الرد او الموت او  
الهلاك ممن جعل العين في يده امانة قال بعدم الضمان وقيل قوله كالا ما  
الا عظم كانه المودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدقه الا بينة و  
الدلال اجير مشترك كما صرح به في الفصولين ومشتمل الهداية وكذا البياع  
والسمسار فليتاثل عند الفتوى والبينة تدفع الضمان عندها فيما لا يمكن  
التحرر عنه فقط وكل امين اذا تعدى على الامانة او ضيعها او تصرف في حفظها  
او منعها عن صاحبها ضمن كما في جامع الفصولين انتهى **كتاب الوديعه**  
الايداع تسليطا الغير على حفظ ماله والوديعه ما يتوك عند الامين وهي  
امانة في يد المودع اذ هلك لم يضمن من الدائيه الوديعه امانة الا اذا  
كانت باجر فضمنه ذكره الزيلعي من الاشباه واشترط الضمان على المودع باطل  
هذه في الكفالة من الهداية ثم الوديعه تارة تقع بالايجاب والقبول لقوله  
او عندك وقيل الاخر وتارة تقع دلالة فلو جاء رجل بثوب الى رجل ووضع  
بين يديه وقال هذا وديعه عندك وسكت الاخر صار مودعا فلو ذهب  
صاحب الثوب ثم ذهب الاخر وترك الثوب ثم وضع الثوب صاحب الثوب ثوبه بين يديه  
الات هذا قبول منه للوديعه وكذا الوضع صاحب الثوب ثوبه بين يديه  
ولم يقل له شيئا والمسئلة بها كان ضامنا ايضا لان هذا ابداع عرفا ولو قال  
المجالس لا قبل الوديعه فوضع بين يديه ذهب فضاء الثوب لا يضمن لانه  
صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول ولو قال لا قبل حتى لم يصير مودعا  
ومع ذلك ترك الثوب ماله فذهب ورفع من لم يقبل وادخله في يمينه يميني  
ان يضمن لانه لما ثبت الايداع صار غاصبا برفعه من جامع الفصولين كذا في  
الحانية وضع في بيته شيئا بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام  
الحفظ من البرازية والمودع ان يدفع الوديعه الى من في عياله ليحفظه كزوجته

**مطلب** كل من يكون العين في يده امانة  
كالمودع والمستعير  
**مطلب** الاجير المشترك لو ادعى الرد  
او الموت  
**مطلب** والدلال اجير مشترك  
وكل امين اذا تعدى على الامانة  
او عظم كانه المودع  
**مطلب** ومن قال بالضمان عليه كصاحبه  
لم يصدقه الا بينة  
**مطلب** والسمسار فليتاثل عند الفتوى  
والبينة تدفع الضمان عندها فيما لا يمكن  
التحرر عنه فقط  
**مطلب** وكل امين اذا تعدى على الامانة  
او ضيعها او تصرف في حفظها  
او منعها عن صاحبها  
ضمن كما في جامع الفصولين  
انتهى  
**كتاب الوديعه**  
الايداع تسليطا  
غيره على حفظ ماله  
والوديعه ما يتوك  
عند الامين وهي  
امانة في يد المودع  
اذ هلك لم يضمن  
من الدائيه الوديعه  
امانة الا اذا  
كانت باجر  
فضمنه  
ذكره الزيلعي  
من الاشباه  
واشترط الضمان  
على المودع باطل  
هذه في الكفالة  
من الهداية  
ثم الوديعه تارة  
تقع بالايجاب  
والقبول  
لقوله او عندك  
وقيل الاخر  
وتارة تقع دلالة  
فلو جاء رجل  
بثوب الى رجل  
وضع بين يديه  
وقال هذا وديعه  
عندك وسكت  
الاخر صار مودعا  
فلو ذهب صاحب  
الثوب ثم ذهب  
الاخر وترك الثوب  
ثم وضع الثوب  
صاحب الثوب  
ثوبه بين يديه  
الات هذا قبول  
منه للوديعه  
وكذا الوضع  
صاحب الثوب  
ثوبه بين يديه  
ولم يقل له شيئا  
والمسئلة بها  
كان ضامنا ايضا  
لان هذا ابداع  
عرفا ولو قال  
المجالس لا قبل  
الوديعه فوضع  
بين يديه ذهب  
فضاء الثوب لا  
يضمن لانه صرح  
بالرد فلا يصير  
مودعا بدون  
القبول ولو قال  
لا قبل حتى لم  
يصير مودعا ومع  
ذلك ترك الثوب  
ماله فذهب  
ورفعه من لم  
يقبل وادخله في  
يمينه يميني  
ان يضمن لانه  
لما ثبت الايداع  
صار غاصبا  
برفعه من جامع  
الفصولين كذا  
في الحانية وضع  
في بيته شيئا  
بغير امره فلم  
يحفظه حتى ضاع  
لا يضمن لعدم  
التزام الحفظ  
من البرازية  
والمودع ان يدفع  
الوديعه الى من  
في عياله ليحفظه  
كزوجته



وولده ووالديه وعيده وامته واصبوه الحاقص وهو الذي استأجر  
مسانيه او مشاهرة ليسكن معه لا مياومة اذا كان المدفوع اليه امينا  
غير مترم يخاف عليه من الوديعة من الخانية ولا بد ان يكون كل واحد  
منهم امينا فاذا حفظوا بزوجته في بيته وكان يعلم انها غير امينة فضاقت  
بعضهم كمن في الخلاصة والعمادية من المخ فان حفظها بغير من في عياله او  
اودعها غيرهم ضمن الا عند الضرورة بان يقع في داره خربق فسلمها الى  
جاره او يكون في سفينة فخاف الفوق فيلقبها الى سفينة اخرى ولا يصدق  
على ذلك الا ببينة من الهداية وكذا الوضوح للصوم وخاف عليها وما اشبه  
ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا من الخانية الدفع الى العيال انها  
يجوز بشرط الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا قال في الزخيرة لو  
دفعها الى امين امنايه وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى من الايضاح  
اذا دفعها الى امين من امنايه ممن يتوقع به في ماله وليس في عياله كشره  
العناق وعنده المأذون لا يضمن وعليه الفتوى من شرح المجموع عن محمد  
لودفع الوديعة الى شريك المفادض او العنان او عبده المأذون في التجارة  
او عبدا معتولا عن منزله فضايع لم يضمن من الوجيز قال في النهاية وذكر  
الاحام التمرائي والامام الحلواني عن محمد ان المدفوع اذا دفع الوديعة  
الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من امنايه ممن يتوقع به في ماله وليس  
في عياله لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله كذا في الوديعة ثم قال وعليه الفتوى  
من مخ الفغار المدفوع اذا دفع الوديعة الى غيره فملك عند الثاني ان لم  
الاول الاضمان على واحد منها وان فاروق ضمن الاول عند ابي حنيفة ولا  
ضمن الثاني وعندها يضمن ايتها شاكى لوضي الاول لا يرجع على الثاني ولو  
ضمن الثاني يرجع على الاول ولودفع المدفوع الوديعة الى آخر باذن المالك  
او بغيره اذنه ثم اجاز المالك خروج المدفوع من البين كانه دفع الى المالك  
هذا اذا دفع الى الغير بغير ضرورة فان دفع لضرورة بان احضر بيت المدفوع  
فدفعها الى جاره لا يضمن وكذا في ما يشبه هذا من الخلاصة كذا في الهداية طلب  
الوديعة صاحبها بخسران عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها من الهداية طلبها  
وقال المستودع لا يمكن ان احضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن  
لانه لما طلب منه الوديعة فقد عجز عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان  
ذلك ابتداء ابداع من الخانية ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن لان  
الترك من المالك ابداع ابتداء والوكيل لا يملك الا ابداع فيضمن اذا لم  
يدفع مع القدرة على الدفع من مشتمل الهداية وقيد بقوله وهو يقدر على  
التسليم لانه لو منعها للمخرج عن التسليم لا يضمن فلو طلبها منه فقال لا يمكن ان  
احضرها الساعة فتركها وذهب ان ترك عن رضى وذهب لا يضمن لانه لما

ذهب

فان حفظها بغير من في عياله

المدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة

اذا دفع الوديعة الى امين من امنايه ممن يتوقع به في ماله لا يضمن وعليه الفتوى

المدفوع اذا دفع الوديعة الى غيره فملك

لودفع المدفوع الوديعة الى اخر ثم اجاز المالك

طلب الوديعة صاحبها بخسران عنه

لو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن

ذهب فقد انشاء الوديعة وان كان من غير رضى يضمن وقيد باذا  
طلب صاحبها لما في موضع ثقة عن الخنيس انه لو طلبها بوكيله او رسوله  
فخسرها يضمن من النهاية كذا في المخ واذا يقدر المدفوع بان ليس ثوب  
الوديعة او ركب دابته يضمن من وديعة الدرر والفر طلب وديعته  
فجد وقال لم تدعي يكون ضامنا وان مجرد الالاف وجه المدفوع بان قال له  
انسان ما حال وديعة فلان عندك فجد او مجرد وجه المدفوع من غير ان  
يطالبه بالرد بان قال ما حال وديعتي عندك فجد قال شمس الائمة السري  
فيه خلاف بين ابي يوسف وزفر على قول زفر يكون ضامنا وعلى قول ابي  
يوسف لا يكون ضامنا من وديعة الخانية وفي جامع الفصولين يضمن على  
قول ابي حنيفة ومحمد لا على قول ابي يوسف انتهى طلبها بربها فقام ببينة انه  
استودع عن كذا ثم اقام المدفوع البينة انها ضاعت عنده لا تقبل البينة ويكون  
ضامنا وكذا لو اقام المدفوع البينة انها كانت ضاعت قبل الجحود وذكر في المتن  
اذا جحد المدفوع الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت  
ببينة وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل الجحود وقال انما غلطت في الجحود  
او نسيت او ظننت اني رددت حين دفعته اليه وافا صا دق في قول هذا  
قبلت ببينة في قول ابي حنيفة وابي يوسف من الخانية فلا يضمن المدفوع ان  
هلك او سرق عنده وان لم يسرق معها مال المدفوع لقوله عليه السلام ليس  
على المستودع غير المغل خان والمغل الخاين وقال مالك يضمن التهمة والحجة  
عليه ما قلنا من وديعة الدرر غاب المدفوع عن بيته وترك مفتاحه عند  
غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن بدفع المفتاح الى غيره من  
وديعة الترازية المدفوع اذا قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب  
من ماله شيئا يقبل قوله مع يمينه في واقعات حسام الدين لو جحد الوديعة  
ثم ادعى الرد او التلف لم يصدق ولو قال ليس له على شيئا صدق لو ادعى  
بعده رد او تلفا من الفصولين فان خسرها بعد طلب رتبها قادرا على  
التسليم او جحدتها مع رتب الوديعة يضمن سواء اقربها بعد الجحود او لا وانما  
قال مع رتب الوديعة لان المدفوع ان جحدتها مع غير المالك لا يضمن لان  
هذا من باب الحفظ من صدر الشريعة المدفوع ادعى الرد او التلف او ادعى  
رتبها الا تلفا فالقول للمدفع ولو برهننا قبل تقبل ببينة المدفوع ايضا وقبل  
ببينة المالك لانه ثبت الثمان ولو ادعى دفعها الى جنبي للضرورة كحرق ونحوه  
لا يصدق الا ببينة عند ابي حنيفة وابي يوسف وذكر لو علم انه وقع الحرق في بيته  
قبل قوله ولا فلا ولو قال اودعها عند اجنبي ثم ردها على فملك عندى  
وكذبه المدفوع ضمن الا ان يبرهن اذ لو اقر بوجوب الثمان عليه ثم ادعى البراءة  
فلا يصدق الا ببينة وكذلك بغيرها اليك مع اجنبي والمدفوع يكر ذلك وكذا

واذا اتقوى المدفوع بان ليس او ركب

طلب وديعته فجد وان جحد الالاف وجه المدفوع

طلبها بربها فقام ببينة ثم اقام المدفوع البينة انها ضاعت

لا يضمن المدفوع ان سرق وان لم يسرق معه ماله

غاب المدفوع عن بيته وترك مفتاحه عند غيره

يوجد الوديعة ثم ادعى الرد او التلف

فان خسرها بعد طلب رتبها قادرا على التسليم

المدفوع ادعى الرد ورتبها الا تلف ولو برهننا قبل تقبل

الضرورة لا يصدق الا ببينة



لو دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن وصدق المالك ولو قال ردتها بيدي او بيد من في عيالي صدق بمنه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف مع الاجنبي وكذا لو اقر المودع انه استعملها ثم ردتها الى مكانها فلا يصدق من جامع الفصولين وكذا لو قال بعثت بها اليك مع اجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها رسول المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يوجع بما ضمن على الرسول لصدق انه رسول له ولم يشترط عليه الرجوع الا ان يكون المدفوع قائما فيوجع من مشتمل الهداية وان كذبه انه رسول له او دفع اليه ولم يصدق ولم يكذبه او صدقه وشترط عليه الرجوع بوجع المودع بما ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز لو قال المودع رددت الوديعة فالقول قوله مع منعه وان كان مدعي الرد صدقة لانه ينكر الضمان من دعوى الهداية القول للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال امرني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه رثا في الامر فالقول لو بها من الاشياء ولو قال المستودع للمالك امرني ان ادفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الا بتيقن من الوجيز ولو قال بعد موت المودع ردتها علي الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال الرجل لغيره استودعني الغنصاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتا متني كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتها كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها قرضا وقال المستودع بل غصبتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وفرضت اذاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من وديعة الخاينة في فصل فيما يضمن المودع قال دفعت الى زيد عشرة قرضا وقال زيد دفعتها الي لان ادفعها الى عمر وفدفعها اليه كان دفعا فعا وبري عن الضمان من دعوى البرازية الامانات تنقلب مخبوءة بالموت عن تجريل الا في تلك النواظر اذ امانات تجرلا غلات الوقف والغاضي اذ امانات تجرلا اموال البتاني عنده او دعيها والسلطان اذا اودع بعض الغنم عند الفاري ثم مات ولم يتيقن عنده او دعيها كذا في الخاينة من امانات الاشياء وكذا كل شيء اصله امانة تصير ينافي التركة بالموت عن تجريل من الفصولين وردت عليها مسائل الاولي الوصي اذ امانات تجرلا حال ابنة ذكوره فيها ايضا الثالثة اذ امانات وارث المودع تجرلا لما اودع عند مورثه لا يضمن الرابعة اذ امانات تجرلا لما القته الرجح في بيته الخامسة اذ امانات تجرلا لما وضعه ماله في بيته بغير علمه السادسة اذ امانات الصبي تجرلا لما اودع عنده محجور وقيد والتجربيل الغلة لان النواظر اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن كما في الخاينة من امانات الاشياء اقول استغاد من قولهم انه اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن انه يضمن جواب واقعة الغنوى وهي ان المتول مات فاجرلا للذنانير الموقوفة

لو دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن وصدق المالك ولو قال ردتها بيدي او بيد من في عيالي صدق بمنه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف مع الاجنبي وكذا لو اقر المودع انه استعملها ثم ردتها الى مكانها فلا يصدق من جامع الفصولين وكذا لو قال بعثت بها اليك مع اجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها رسول المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يوجع بما ضمن على الرسول لصدق انه رسول له ولم يشترط عليه الرجوع الا ان يكون المدفوع قائما فيوجع من مشتمل الهداية وان كذبه انه رسول له او دفع اليه ولم يصدق ولم يكذبه او صدقه وشترط عليه الرجوع بوجع المودع بما ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز لو قال المودع رددت الوديعة فالقول قوله مع منعه وان كان مدعي الرد صدقة لانه ينكر الضمان من دعوى الهداية القول للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال امرني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه رثا في الامر فالقول لو بها من الاشياء ولو قال المستودع للمالك امرني ان ادفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الا بتيقن من الوجيز ولو قال بعد موت المودع ردتها علي الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال الرجل لغيره استودعني الغنصاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتا متني كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتها كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها قرضا وقال المستودع بل غصبتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وفرضت اذاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من وديعة الخاينة في فصل فيما يضمن المودع قال دفعت الى زيد عشرة قرضا وقال زيد دفعتها الي لان ادفعها الى عمر وفدفعها اليه كان دفعا فعا وبري عن الضمان من دعوى البرازية الامانات تنقلب مخبوءة بالموت عن تجريل الا في تلك النواظر اذ امانات تجرلا غلات الوقف والغاضي اذ امانات تجرلا اموال البتاني عنده او دعيها والسلطان اذا اودع بعض الغنم عند الفاري ثم مات ولم يتيقن عنده او دعيها كذا في الخاينة من امانات الاشياء وكذا كل شيء اصله امانة تصير ينافي التركة بالموت عن تجريل من الفصولين وردت عليها مسائل الاولي الوصي اذ امانات تجرلا حال ابنة ذكوره فيها ايضا الثالثة اذ امانات وارث المودع تجرلا لما اودع عند مورثه لا يضمن الرابعة اذ امانات تجرلا لما القته الرجح في بيته الخامسة اذ امانات تجرلا لما وضعه ماله في بيته بغير علمه السادسة اذ امانات الصبي تجرلا لما اودع عنده محجور وقيد والتجربيل الغلة لان النواظر اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن كما في الخاينة من امانات الاشياء اقول استغاد من قولهم انه اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن انه يضمن جواب واقعة الغنوى وهي ان المتول مات فاجرلا للذنانير الموقوفة

على جهة

لو دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن وصدق المالك ولو قال ردتها بيدي او بيد من في عيالي صدق بمنه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف مع الاجنبي وكذا لو اقر المودع انه استعملها ثم ردتها الى مكانها فلا يصدق من جامع الفصولين وكذا لو قال بعثت بها اليك مع اجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها رسول المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يوجع بما ضمن على الرسول لصدق انه رسول له ولم يشترط عليه الرجوع الا ان يكون المدفوع قائما فيوجع من مشتمل الهداية وان كذبه انه رسول له او دفع اليه ولم يصدق ولم يكذبه او صدقه وشترط عليه الرجوع بوجع المودع بما ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز لو قال المودع رددت الوديعة فالقول قوله مع منعه وان كان مدعي الرد صدقة لانه ينكر الضمان من دعوى الهداية القول للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال امرني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه رثا في الامر فالقول لو بها من الاشياء ولو قال المستودع للمالك امرني ان ادفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الا بتيقن من الوجيز ولو قال بعد موت المودع ردتها علي الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال الرجل لغيره استودعني الغنصاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتا متني كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتها كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها قرضا وقال المستودع بل غصبتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وفرضت اذاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من وديعة الخاينة في فصل فيما يضمن المودع قال دفعت الى زيد عشرة قرضا وقال زيد دفعتها الي لان ادفعها الى عمر وفدفعها اليه كان دفعا فعا وبري عن الضمان من دعوى البرازية الامانات تنقلب مخبوءة بالموت عن تجريل الا في تلك النواظر اذ امانات تجرلا غلات الوقف والغاضي اذ امانات تجرلا اموال البتاني عنده او دعيها والسلطان اذا اودع بعض الغنم عند الفاري ثم مات ولم يتيقن عنده او دعيها كذا في الخاينة من امانات الاشياء وكذا كل شيء اصله امانة تصير ينافي التركة بالموت عن تجريل من الفصولين وردت عليها مسائل الاولي الوصي اذ امانات تجرلا حال ابنة ذكوره فيها ايضا الثالثة اذ امانات وارث المودع تجرلا لما اودع عند مورثه لا يضمن الرابعة اذ امانات تجرلا لما القته الرجح في بيته الخامسة اذ امانات تجرلا لما وضعه ماله في بيته بغير علمه السادسة اذ امانات الصبي تجرلا لما اودع عنده محجور وقيد والتجربيل الغلة لان النواظر اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن كما في الخاينة من امانات الاشياء اقول استغاد من قولهم انه اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن انه يضمن جواب واقعة الغنوى وهي ان المتول مات فاجرلا للذنانير الموقوفة

على جهة برعنا قول من جوز ذلك من المتح ومنه موته مجرلا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حياته ردتها فلا تجريل ان يوهن الوارث على ماله والام يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها ولا تجريل وكذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجربيل اذا لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال ه كذا وكذا او هلك صدق انتهى من الاشياء فان قال الوارث انا علمت الوديعة وانكر الطالب ان فسرهما وقال كانت كذا وكذا او انا علمتها وقد هلك صدق كما اذا كانت الوديعة عنده فقال هلك من مشتمل الهداية وجامع الفصولين قال رثا ما تجرلا وقال العشرة كانت معروفة وقائمة ثم هلك بعد موته صدقة رثا هو الصحيح اذا الوديعة صادت دينك الظاهر في التركة فلا تصدق العشرة من الخلاصة والفصولين قال ابن شجاع على قياس قول اصحابنا يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول ابي يوسف يجب ان يكون القول قول العشرة مع اليمين لان الوارث قائم مقام المورث من الخاينة ولو ادعى الطالب التجربيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلك فالقول للمطالب في الصحيح كذا في البرازية من امانات الاشياء في الفقه الثاني ولو قال الوارث ردتها في حياته لم تصدق بلا بنية لموته تجرلا تنقثر الضمان من الفصولين ولو برهنوا ان المودع قال في حياته ردتها يقبل اذا الثابت ببيته كالثابت بعيان وبدون البينة لم يقبل قولهم من الخلاصة والفصولين ومعنى ضمها ضمها ضمها في تركة والمودع او المضارب او المستضعف او المستعير وكل من كان المال امانة في يده اذ امانات قبل البيان ولا يعرف الا امانة بعينها فانه يكون دينه عليه في تركة لانه صار مستهلكا للوديعة بالتجربيل ولا تصدق ورثة على الهلاك والتسليم الي رب المال ولو عين الميت المال حال حياته او اعلم بذلك فيكون ذلك امانة في يد وصية او في وارثه كما لو كان في يده ويصدق ان على الهلاك او الترفع الى صاحبه كما يصدق الميت حال حياته من البرازية ويشتمل الاحكام ولو مات المودع فان كانت الوديعة قائمة بعينها تود عليه لان هذا عين ماله ومن وجد عين ماله فهو احق به على لسان رسول الله عليه السلام وان كانت لا تعرف بعينها فهي دين في تركة الميت تخاض الفراء لانه لما مات تجرلا للوديعة فقد ائتمرها معن لموجها من ان يكون منتفعا بها في حق المالك بالتجربيل وهو تفسير الاتفاق ولو قال الوارث انها هلكت او ردتها على المالك لا يصدقون على ذلك لان الموت تجرلا بسبب لوجوب الضمان لكونه انكفا فكان دعوى الهلاك والرد دعوى امر عارض فلا تقبل الا بحجة ونخاص

لو دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن وصدق المالك ولو قال ردتها بيدي او بيد من في عيالي صدق بمنه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف مع الاجنبي وكذا لو اقر المودع انه استعملها ثم ردتها الى مكانها فلا يصدق من جامع الفصولين وكذا لو قال بعثت بها اليك مع اجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها رسول المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يوجع بما ضمن على الرسول لصدق انه رسول له ولم يشترط عليه الرجوع الا ان يكون المدفوع قائما فيوجع من مشتمل الهداية وان كذبه انه رسول له او دفع اليه ولم يصدق ولم يكذبه او صدقه وشترط عليه الرجوع بوجع المودع بما ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز لو قال المودع رددت الوديعة فالقول قوله مع منعه وان كان مدعي الرد صدقة لانه ينكر الضمان من دعوى الهداية القول للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال امرني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه رثا في الامر فالقول لو بها من الاشياء ولو قال المستودع للمالك امرني ان ادفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الا بتيقن من الوجيز ولو قال بعد موت المودع ردتها علي الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال الرجل لغيره استودعني الغنصاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتا متني كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتها كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها قرضا وقال المستودع بل غصبتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وفرضت اذاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من وديعة الخاينة في فصل فيما يضمن المودع قال دفعت الى زيد عشرة قرضا وقال زيد دفعتها الي لان ادفعها الى عمر وفدفعها اليه كان دفعا فعا وبري عن الضمان من دعوى البرازية الامانات تنقلب مخبوءة بالموت عن تجريل الا في تلك النواظر اذ امانات تجرلا غلات الوقف والغاضي اذ امانات تجرلا اموال البتاني عنده او دعيها والسلطان اذا اودع بعض الغنم عند الفاري ثم مات ولم يتيقن عنده او دعيها كذا في الخاينة من امانات الاشياء وكذا كل شيء اصله امانة تصير ينافي التركة بالموت عن تجريل من الفصولين وردت عليها مسائل الاولي الوصي اذ امانات تجرلا حال ابنة ذكوره فيها ايضا الثالثة اذ امانات وارث المودع تجرلا لما اودع عند مورثه لا يضمن الرابعة اذ امانات تجرلا لما القته الرجح في بيته الخامسة اذ امانات تجرلا لما وضعه ماله في بيته بغير علمه السادسة اذ امانات الصبي تجرلا لما اودع عنده محجور وقيد والتجربيل الغلة لان النواظر اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن كما في الخاينة من امانات الاشياء اقول استغاد من قولهم انه اذ امانات تجرلا مال البدل فانه يضمن انه يضمن جواب واقعة الغنوى وهي ان المتول مات فاجرلا للذنانير الموقوفة



المودع الغرماء لانه دين الاستهلاك على ما ذكرنا فيسأوى دين الصحة  
 من ودعية البدائع مات رجل وعليه دين وعنده ودعية بغيره من جميع  
 ما ترك بين الغرماء وصاحب الودعية بالحصى كذا في الاصل من امانات  
 الاشياء في الفقه الثاني مات المودع ولا يدري الودعية بعينه اصدار دينه  
 ماله فكل ما اكل شي من اصله امانة وكذا المستأجر بغيره بموته بمجمل من الفصولين  
 في الفصل الثالث والثلاثين سئل صاحب المنع عن المودع اذا مات ولم توجد  
 الودعية في تركته ما حكمه واجاب حكمه ان النكاح يكون في تركته قال في المجتبى  
 مات المودع ولم يعرف الودعية فهي دين في تركته ويسأوى دين الصحة  
 لان سببه معلوم انتهى والذي يخبر في كلامهم ان المودع اذا اوصى  
 بالودعية في مرض موته ثم مات فلم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص  
 فلا يحلوا امانا يعرف الودعية اولا فان عرفوها وصدتهم صاحبها على المعرفة  
 ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يحلوا امانا  
 يكون موجودة اولا فان كانت موجودة وشئت انها ودعية امانة بيينة  
 او باقرار الورثة اخذها صاحبها ولا يتوهم ان في هذه الحالة مات بمجمل  
 فصارت ديناً فيشارك اصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم  
 وجودها امانة عند قيامها فلا شك ان صاحبها احق بها فان لم توجد في  
 دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة فان وجد بعضها وقد بعضها  
 فان كان مات بمجمل اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والى  
 اخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً وان كانت من ذوات  
 الامثال وجب مثلها والا فقيمة ما فعلت بحفظ هذا الترخيب ولو دفع  
 المودع الودعية الى من في عياله ربهما ذكر القروي والفقهاء ابو الليث  
 وشمس الائمة الشريفي انه يضمن وذكر الشرح محرم الفضل في شرح الجامع  
 الكبير انه لا يضمن قلت والفتوى على انه يضمن من الحائنة والفتوى على انه  
 يضمن بالدفع الى من في عياله ربهما من الصغرى الفرق بين الودعية والعارية  
 المودع اذا رد الودعية الى منزل المودع او الى احد من عياله يضمن وفي العارية  
 لا يضمن من عملة الفتاوى رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان  
 بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالري  
 فاخذ في الطريق اوضاع منه فلا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان  
 الدافع حياً يضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان من  
 الحائنة في فصل فيما بعد نضيج رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له  
 ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يجب عليه ذلك  
 من ودعية الخلاصة المودع والمديون اذا انفك المودع ولدا المودع وعياله ولد  
 رب الدين او امرأته بغير اذنه يضمن المودع ولا يبرأ المديون لكن لا يبرح

مات رجل وعليه دين وعنده ودعية بغيره من جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الودعية بالحصى كذا في الاصل من امانات الاشياء في الفقه الثاني مات المودع ولا يدري الودعية بعينه اصدار دينه ماله فكل ما اكل شي من اصله امانة وكذا المستأجر بغيره بموته بمجمل من الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين سئل صاحب المنع عن المودع اذا مات ولم توجد الودعية في تركته ما حكمه واجاب حكمه ان النكاح يكون في تركته قال في المجتبى مات المودع ولم يعرف الودعية فهي دين في تركته ويسأوى دين الصحة لان سببه معلوم انتهى والذي يخبر في كلامهم ان المودع اذا اوصى بالودعية في مرض موته ثم مات فلم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص فلا يحلوا امانة يعرف الودعية اولا فان عرفوها وصدتهم صاحبها على المعرفة ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يحلوا امانا يكون موجودة اولا فان كانت موجودة وشئت انها ودعية امانة بيينة او باقرار الورثة اخذها صاحبها ولا يتوهم ان في هذه الحالة مات بمجمل فصارت ديناً فيشارك اصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها امانة عند قيامها فلا شك ان صاحبها احق بها فان لم توجد في دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة فان وجد بعضها وقد بعضها فان كان مات بمجمل اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والى اخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً وان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والا فقيمة ما فعلت بحفظ هذا الترخيب ولو دفع المودع الودعية الى من في عياله ربهما ذكر القروي والفقهاء ابو الليث وشمس الائمة الشريفي انه يضمن وذكر الشرح محرم الفضل في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن قلت والفتوى على انه يضمن من الحائنة والفتوى على انه يضمن بالدفع الى من في عياله ربهما من الصغرى الفرق بين الودعية والعارية المودع اذا رد الودعية الى منزل المودع او الى احد من عياله يضمن وفي العارية لا يضمن من عملة الفتاوى رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالري فاخذ في الطريق اوضاع منه فلا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع حياً يضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان من الحائنة في فصل فيما بعد نضيج رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يجب عليه ذلك من ودعية الخلاصة المودع والمديون اذا انفك المودع ولدا المودع وعياله ولد رب الدين او امرأته بغير اذنه يضمن المودع ولا يبرأ المديون لكن لا يبرح

المنفق عليه من باب نفقة المرأة من ادب الفقه لثمن الائمة الحلواني  
 ضمن مودع الابن لو انفق الودعية على ابويه بلا امر قاض لتصرفه في مال  
 غيره بلا اناة وولاية بخلاف ما اذا امره القاضي لانه ملزم من باب  
 نفقة الدرهم دفع المديون ما عليه من الدين الى زوجة الدين بغير  
 اذن منه ولا من القاضي لا يبرأ بذلك عن الدين فلم يرب الدين مطالبة  
 وليس لمن انفق الرجوع بما انفق لانه انفق مال نفسه متبرعاً كما في البحر  
 الراي من مديونات المنع لو قضى المودع بالودعية دين ربهما والدين  
 من جنس الودعية قبل ضمن وقيل لا يضمن من جامع الفصولين قال في  
 الاشياء ضمن على الصحيح كما في وصايا الصغرى المديون لو دفع الى من  
 يجب نفقة على الدين بغير امر القاضي يكون متطوعاً ولا يبرأ عن الدين  
 بخلاف ما اذا دفع بامر القاضي من الهداية في كتاب المفقود وليس للمودع  
 ان يودع بلا اذن ولا يصدر على دعوى الاذن الا بيينة من الهداية وليس  
 للمودع ان يواجر الودعية او يبرهن من عارية الكفر الودعية لا تودع  
 ولا تعاد ولا تاجر ولا ترهن فان فعل شيئاً منها ضمن من عارية الخدعة  
 المودع لو ارسل المحار والبقرا الى السرح فضاع يعتبر فيه العرف من الغنية  
 اذا ربط المودع الدابة على باب داره وتركها ودخل الدار ان كان  
 بحيث يراها فلا ضمان وان كان لا يراها يضمن ان كان في المصر وان كان  
 في القرى لا يضمن فان ربطها في الكرم او على رأس المبطحة وذهب قيل ان  
 غابت عن بصر يضمن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه وذكر في العدة  
 لو جعلها في الكرم فضاعت ان كان حابط الكرم بحيث لا يرى المادة في الكرم  
 لا يضمن اذا اغلقت الباب ولا يضمن من مشتمل الهداية والفصولين والمودع  
 ان يسافر بالودعية ولو كان لها حمل ومؤنة عند ابيها اذا كان الطريق امانة  
 وقال ليس له ذلك اذا كان لها حمل ومؤنة الا اذا كان الاستحفاظ باجره  
 فليس له ان يسافر بها لانه عقد معاوضة فيقتضي التسليم في مكان العقد ثم  
 فتعين للمعظم من ودعية الهداية للمودع ان يسافر بالودعية وان كان  
 لها حمل ومؤنة ان امن الطريق ولم يبنه المودع عن السفر فان لم ياء من  
 اونها فضاعت ضمن من ودعية الدرهم وفيه من كتاب الاجادة ان للمودع  
 ان يسافر بالودعية في البر لا البحر لانه متلف انتهى ولو سافر المودع بها في البحر  
 فهلك يضمن من الاشياء في احكام السفر في المحار وليس له ان يسافر بها  
 في البحر ولم يتفرغ للمخالف واطلاقه يدل على الوفاق انتهى اذا قال المودع  
 وضعت الودعية في مكان حصين ونشيت قال بعضهم كان ضامناً لانه جهل  
 الامانة فيضمن تمام الوما ت مجمل قال الفقهاء ابو الليث ان قال وضعت في  
 الودعية في داري ونشيت المكان لا يكون ضامناً ولو قال لا ادري وضعتها

مات رجل وعليه دين وعنده ودعية بغيره من جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الودعية بالحصى كذا في الاصل من امانات الاشياء في الفقه الثاني مات المودع ولا يدري الودعية بعينه اصدار دينه ماله فكل ما اكل شي من اصله امانة وكذا المستأجر بغيره بموته بمجمل من الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين سئل صاحب المنع عن المودع اذا مات ولم توجد الودعية في تركته ما حكمه واجاب حكمه ان النكاح يكون في تركته قال في المجتبى مات المودع ولم يعرف الودعية فهي دين في تركته ويسأوى دين الصحة لان سببه معلوم انتهى والذي يخبر في كلامهم ان المودع اذا اوصى بالودعية في مرض موته ثم مات فلم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص فلا يحلوا امانة يعرف الودعية اولا فان عرفوها وصدتهم صاحبها على المعرفة ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يحلوا امانا يكون موجودة اولا فان كانت موجودة وشئت انها ودعية امانة بيينة او باقرار الورثة اخذها صاحبها ولا يتوهم ان في هذه الحالة مات بمجمل فصارت ديناً فيشارك اصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها امانة عند قيامها فلا شك ان صاحبها احق بها فان لم توجد في دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة فان وجد بعضها وقد بعضها فان كان مات بمجمل اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والى اخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً وان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والا فقيمة ما فعلت بحفظ هذا الترخيب ولو دفع المودع الودعية الى من في عياله ربهما ذكر القروي والفقهاء ابو الليث وشمس الائمة الشريفي انه يضمن وذكر الشرح محرم الفضل في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن قلت والفتوى على انه يضمن من الحائنة والفتوى على انه يضمن بالدفع الى من في عياله ربهما من الصغرى الفرق بين الودعية والعارية المودع اذا رد الودعية الى منزل المودع او الى احد من عياله يضمن وفي العارية لا يضمن من عملة الفتاوى رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالري فاخذ في الطريق اوضاع منه فلا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع حياً يضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان من الحائنة في فصل فيما بعد نضيج رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يجب عليه ذلك من ودعية الخلاصة المودع والمديون اذا انفك المودع ولدا المودع وعياله ولد رب الدين او امرأته بغير اذنه يضمن المودع ولا يبرأ المديون لكن لا يبرح



في داري او في موضع اخر كان ضامنا وهكذا روي عن ابي يوسف ولو قال  
 وضعت الوديعة بين يدي في مكان ثم تمت ونسيتها او قال سقطت متى  
 قال الفقيه ابو بكر البخاري ونحوه وقال الفقيه ابو الليث ان قال سقطت  
 متى لا يضمن ولو قال بالفارسية بيفكندم يكون ضامنا ولو قال بيفتادان  
 لا يضمن وقال الفقيه قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادرى  
 كيف ذهبت كان القول قوله مع يمينه فلا ضمان عليه وبه تأخذون في عرفنا  
 لا فرق بين قوله بيفكندم او قال بيفتادان لا يكون ضامنا على كل حال  
 رجل عنده وديعة فقال لا ادرى اضيعت ام لم اضيع قالوا يكون ضامنا  
 ولو قال لا ادرى اضاعت ام لم تضع لم يكن ضامنا ولو قال ضاعت الوديعة  
 عندي ثم قال رددت الوديعة عليك يكون ضامنا ولا يقبل  
 قوله في الوديعة لانه متناقض من الحائنية ولورهن خاتما فليس المرتهن  
 الخاتم في خنصر يميني او اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمال  
 وفيما سوى الخنصر من الاصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو ما مورث  
 بالحفظ ويكون رهنا بما فيه وان ليس الخاتم في خنصره فانه لا يضمن  
 الا اذا كان اللابس متى يتجمل بما يضمن فيضمن لان ذلك استعمال وتزويج  
 من الهداية فيسبحي في الرهن قلت فليكن المودع كالمترهن في هذا الحكم  
 لما تقدم من الدرر والفرز واذا نودي المودع بان ليس ثوب الوديعة  
 او ركب دابة يضمن انتهى اذا قال المودع دفنت الوديعة في مكان كذا  
 فنسيت ان كان دارا او كروا له باب لا يضمن ولو قال وضعت الوديعة  
 بين يدي في داري والمثله بحالها ان كان الوديعة تمالا يحفظ في  
 عضة الدار لا يبعد خرواله كصرة ذهب ونحوها يضمن واذا كان تمالا يبعد  
 الدار خرواله لا يضمن ولو قال لا ادرى وضعت في داري او في موضع اخر  
 يضمن ولو قال بعثت الوديعة وقبضت ثمنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها اليه  
 من وديعة الخلاصة وعن نصير انه كتب الى ابي شعاع في مودع يقول  
 دفنت الوديعة ونسيت موضعها فاجاب وقال ان دفنت في داره لا  
 يضمن وان دفنت في دار غيره ضمن قيل وان دفنت في كربة فسرق قال  
 ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع وكذا الدار اذا لم يكن  
 له باب بخارج او دعي عند رجل زبيل في الالة ثم ادعى انه كان فيه قدم  
 وطلب منه فقال المودع لا ادرى ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر الا ضمان  
 عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعه او ضيعه ثم يخلف فان خلف برئ  
 وان تكلم في رجل او دعي كيسان في درهم عند رجل ولم يزن عليه ثم  
 ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى  
 عليه التضييع والخيانة ونحو ذلك من وديعة الحائنية او دعي عنده

ما وقع

لو قال ضاعت الوديعة عندي  
 ثم قال رددت  
 لو رهن خاتما فليس المرتهن  
 في خنصر  
 اذا نودي المودع بان ليس  
 او ركب  
 قال دفنت الوديعة في مكان  
 فنسيت  
 لو قال بعثت الوديعة  
 وقبضت ثمنها  
 ان دفنت في داره  
 وان دفنت في دار غيره  
 لو قال اودع عند رجل  
 زبيل في الالة  
 او دعي كيسان في درهم  
 عند رجل

ما وقع فيه السوس فلم يرد حتى وقع فيه السوس وانفسه لا يضمن وضع  
 الوديعة في الدار وخارج الباب مفتوح فسرق فان لم يكن في الدار احد  
 والمودع في موضع يسمع حس الداخل لا يضمن المودع المودع لا يضمن ما لم  
 يتصرف فيها بغير اذن مالكها عند الامام من النزائية اذا كانت الوديعة  
 شيئا من الضوف والمالك غائب فخيف عليها الفساد ينبغي ان يرفع  
 الى القاضي حتى يبيعه وان لم يرفع حتى فسد الا ضمان عليه ولو كانت  
 الوديعة حنطة فافسدها الفارة وقد اطلع المودع على ثقب معروف  
 فان اخبر صاحب الحنطة ان ههنا ثقب الفارة لا يضمن وان لم يخبر  
 بعد ما اطلع على ذلك ولم يسهل كان ضامنا ولو كانت الوديعة دابة  
 فاصابها شيء فامر المودع رجلا ليعالجها فعطبت في ذلك فضايب الدابة  
 بالخيار يضمن ايها الماشاء فان ضمن المودع لا يرجع على الذي عالجها بامر  
 وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت المعالجة ان الدابة لغير  
 الذي في يديه وعلم ان صاحب الدابة لم يأمر بذلك لا يرجع وان لم يعلم  
 انها لغيره او ظن ان مالها كان له ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع  
 واليد دليل الملك من حيث الظاهر من وديعة الحائنية المودع اذا دفن  
 الوديعة في الارض ان جعل هناك علامة لا يضمن والا ضمن وفي المغارة  
 يضمن جعل هناك علامة او لم يجعل ولو دفن في الكرم ان كان حصينا بان  
 كان له باب مغلق لا يضمن ولو وضعه ولم يدفنها ان وضعها في موضع  
 لا يدخل فيه احد الا بالاستئذان لم يضمن فان توجرت اللصوص المودع  
 في المغارة قد دفن الوديعة كليل بقية خذ منه لشدة الخوف فلما رجع  
 لم يظفر بالمكان الذي دفنها فيه ان كان يمكنه ان يجعل هناك علامة  
 فلم يفعل يضمن فاذا امكنه العود في اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف  
 فلم يبد ثم جاء ولم يجد الوديعة يضمن ايضا فان كان رتب الوديعة معه  
 بد هبان جملة فلما توجرت اللصوص قال له مالكها ادفنها قد دفنت فلما  
 ذهب اللصوص لم توجد لاشك انه لا يضمن لان الدفن منه باذن  
 المالك واذا وضع الوديعة في بيت حراب في زمان الغتة فان وضعها  
 على الارض يضمن وان جعلها تحت التراب لا يضمن من مشتمل الهداية سوي  
 قام للصلاة من الحانوت وفي الحانوت ودائع فضاعت الوديعة  
 لم يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بحبانه فلم يكن مضيعا ولا يكون  
 هذا منه ايدا على الوديعة بل هو حافظ بنفسه في الحانوت وحانوته  
 محوز من الحانوت وفي الفصولي ذكر صدر الشهيد ما يدل على الضمان  
 فليست له عند الفتوى ولو لم يكن له جاد يحفظه يضمن ذكره في الوجيز  
 والفصولي نقل عن فتاوى الغضن ولو قام رجل من اهل المجلس

اودع عنده ما وقع فيه  
 السوس  
 وضع الوديعة وخارج الباب  
 مفتوح فسرق  
 اذا كانت الوديعة من الضوف  
 والمالك غائب فخيف عليها الفساد  
 لو كانت الوديعة حنطة  
 فافسدها الفارة  
 لو كانت الوديعة دابة  
 فاصابها شيء فامر المودع  
 رجلا ليعالجها  
 اذا دفن الوديعة في الارض  
 اذا دفن في المغارة  
 ولو دفن في الكرم  
 فان توجرت اللصوص في  
 المغارة قد دفن الوديعة  
 سوي قام للصلاة في الحانوت  
 وفي الحانوت ودائع  
 ولو قام رجل من اهل المجلس  
 وذكر ثمانية



وترك كتابه او مناعه فالباقيون مودعون حتى لو قاموا معا فتركوا فضاء  
ضموا جميعا لان الاول لما ترك عندهم فقد استخفهم فاذا قاموا وتركوه  
فقد تركوا الحفظ الملتزم وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان  
على اخرهم لان الاخير معين للحفظ فتعين للضمان من الثانية والوجوب رجل  
وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك  
باب الحانوت مفتوحا واجلس صغيرا ليحفظ حانوته وذهب الوديعة  
من الحانوت قبل ان كان الصبي حتى يضبط الاشياء ويجفها لم يضمن  
المودع وان كان حتى لا يضبط يضمن وقيل لا يضمن على كل حال لانه ترك  
الوديعة في حوزة كذا في الخانية غاب المودع عن بيته وترك المفتاح عند  
غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في بيته لم يضمن الوديعة لدفع المفتاح الغير  
من وديعة جامع الفتاوى رجل غاب وخلف امراته في بيته الذي فيه  
ودائع الناس ثم رجع وطلب الوديعة فلم يجد ها ان كانت المرأة امينة  
لا يضمن وان كانت غير امينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعة  
يضمن وعن هذا قالوا قيم الخان اذا ذهب وترك الخان على عبده فذهب  
العبد بودائع الناس يضمن ان كان سارقا وهو علم به من وديعة الخالة  
ولو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في عياله  
لانه لا يمكنها الحفظ بنفسها الا بحوزة ولان الرضا يكون الوديعة في يد  
المراة رضاء بكونها في يد الزوج دلا لانه لان المراة والبيت في يد الزوج  
والعبارة للمنفعة لا للصورة من محيط السرحى في كتاب الوديعة وكذا لو دفعت  
المراة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن هو في عياله والولد الصغير كذلك  
لكن يشترط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ من وديعة الخلاصة ولو  
قال لا تدفعها الى فلان من عيالك وعينه فدفعها اليه ولا بد له منه بان  
لم يكن له عيال سواه لم يضمن لانه لم يعطه نصيبه لانه لا بد له من دفعه اليه  
كما لو قال له لا تحفظها في هذه الدار وليس له دار اخرى سواها وان كان  
له عيال غيره ضمن لا تدفعه نصيبه لان الناس يتفاوتون في الحفظ ولا بد  
من ان لا يدفع اليه فاذا فعل صار ضمانا من وديعة السرحى ولو نفى  
المالك المودع ان يدفع الوديعة الى احد من عياله فدفعها الى من لا بد  
منه لم يضمن كما اذا كانت الوديعة دابة فنهاء عن الدفع الى امراته وان كان  
اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فنهاء عن الدفع الى امراته وان كان  
له بد يضمن من الدابة قال تدفعها الى امرتك او ابنك فدفع لولد يضمن  
بان كان له عيال سوى المنقضى عنه ضمن والا فلا لا تدفع اليه في عيالك فان  
لم يجد بدا بان لم يكن له بيت حصين لم يضمن بدفعه اليهم ولو كانت شيئا  
يمسك في البيوت فقال لا تدفع الى زوجك فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع

الدابة

مطال  
وضع عند رجل وديعة ووضعها  
في حانوته وذهب الى الجمعة

مطال  
غاب المودع عن بيته وترك  
المفتاح عند غيره

مطال  
رجل غاب وخلف امراته في  
بيته الذي فيه ودايع الناس

مطال  
لودفعت المرأة الوديعة  
الى زوجها

مطال  
ولو قال لا تدفعها الى فلان  
من عيالك

مطال  
ولو نفى المالك المودع ان  
يدفع الوديعة الى احد من  
عياله

مطال  
قال لا تدفعها الى امرتك  
او ابنك فدفع

مطال  
لا تدفع اليه من عيالك

مطال  
لو قال لا تدفع اليه  
الدابة

الدابة على غلامك فدفع لم يضمن من الفصولين لو قال المودع وقع الحربية  
في بيته فدفعت الوديعة الى غيره للضرورة لا يصدق عند اي حبيفة و  
واي يوسف وفي المقتضى ان علم انه وقع الحربية في بيته قبل قوله والا فلا من  
الحلاصة اهتق ببيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان اخر مع امكانه يضمن  
اذا تمكن من حفظها ينقلها الى مكان اخر ويعرف من هذا كثير من المسائل من  
الغنية رجل اودع عند قاضي ثيابا فوضعها القاضي في حانوته وكان السلطان  
ياخذ الناس بمال في كل شهر جعله وخليفة عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعة  
من حوزة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان القاضي لا يقدر على  
منع السلطان من دفعها لا يضمن لانه احبب ويضمن المرتضى لانه مودع القاضي  
فيجب للمالك ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتضى من الخانية قلت  
وبد علم لو اخذ الوديعة من يد المودع ولا يقدر على منع الاخذ من دفعها  
لا يضمن سلطانا كان او غيره لانه امين ولان الاكراه يتحقق من كل متقلب  
عندها والغنى على قولها كما في الخانية والدور في كتاب الاكراه انتهى ما ظنني  
ثلاثة اودعوا رجلا قالوا لا تدفع الى واحد منها حتى يتجمع كلنا فدفع نصيب  
احدهم اليه كان ضمانا في قوله اي من لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة فالمودع  
لا يملك القسمة رجلا ان اودعها ثوبا وقال لا تدفع البنا الا جميعا فدفع الى احد  
كان ضمانا فان اراد المودع ان يخرج نفسه عن الضمان فالحيلة في ذلك ان  
يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع الى الاول احضر خضك حتى ادفعه اليكما  
فلا يقرب بالدفع الى الاول من وديعة الخانية في فصل فيما يضمن المودع واذا  
اودع رجلا عند آخر ما يكمل او يوزن ثم حضر احدها يطلب نصيبه لم يدفع اليه  
نصيبه حتى يحضر الآخر عند اي ع وقال لا يدفع اليه نصيبه من الهداية فلو دفع  
نصيبه ضمن نصف المدفوع وهو ربع كل الوديعة عنده خلاها ولو كانت  
الوديعة من ذوات القيم كما لثياب والعبيد ضمن هذا القدر اتفاقا من شرع  
الجمع اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر  
لكنهما يقسمان فيحفظ كل واحد منهما نصفه ولو دفع يضمن الدافع ولا يضمن  
القاضي وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عند  
اي ع وعندها لا احدها ان يحفظ باذن الآخر في الوجوه من الهداية ولو  
اقسما ما يقسم نصفين ثم ضاعا لم يضمن من الوجوه اذا قال المودع للمودع احفظ  
الوديعة في هذا البيت تحفظا في بيت اخر في تلك الدار فملك لا يضمن وفي  
بعض شروح الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المنزى عنه الى السكة يضمن ولو قال  
له احفظها في هذه الدار تحفظا في دار اخرى يضمن ولو كان الدار الاخرى مثل  
الاولى او اخر منها لا يضمن هكذا ذكر الامام خواهر زاده في  
الاصل انه يضمن وان كانت الثانية احرص من الاولى ولو قال لا تضعها في الحانوت

مطال  
لو قال المودع وقع الحربية  
في بيته فدفعت الوديعة الى غيره

مطال  
اخرى ببيت المودع فلم ينقل  
الوديعة الى مكان اخر

مطال  
لو اخذ الوديعة من يد المودع  
ولا يقدر على منع الاخذ

مطال  
لو دفع رجلا مالا قالوا لا  
تدفع الى واحد منها

مطال  
ان اراد المودع ان يخرج  
نفسه عن الضمان

مطال  
اذا اودع رجلا عند آخر  
ما يكمل او يوزن

مطال  
لو كانت الوديعة من ذوات  
القيم

مطال  
اودع عند رجلين ما يقسم

مطال  
اذا قال للمودع احفظ الوديعة  
في هذا البيت

مطال  
لو قال لا تضع في الحانوت



فوضعه فسرقت ليلدا ان لم يكن بيته احوز من الحافوت ولم يكن له مكان آخر  
 اخره منه لا يضمن والاخر من ودعيته الخلاصة ولو قال المستودع امرتني  
 ان ادفع الوديعه الى فلان ودفعها وكذبه المودع ضمنه الابينة ولو قال  
 المودع ادفع الوديعه الى فلان فقال دفعته فكذبه فلان فضاعت الوديعه  
 صدق المودع مع يمينه وفي البرازية لو اختلفا وقال المودع كانت ودعيته  
 وقال المودع بل قرضا لا يضمن من ودعيته جامع الفتاوى ولو قال لا اؤدع  
 ما في زيدا فادفع عمر وايضاً وان كان عمر عدلاً واثق من زيد وكذا الحكم  
 في الدارين ولو وضع ثوباً في دار رجل فرماه صاحب الدار وهلك ضمن وفي  
 الدابة لا يضمن لان الدابة في الدار تضر فله ان يدفع الضرر بخلاف الثوب  
 فكان اخواجه اتلفا والفاصل اذا اودع ثم ردت عليه المودع برئ عن الضمان  
 من جامع الفتاوى ايضا لو نام المودع والمتاع تحته او عنده لا يضمن لانه  
 ليس بتضييع من سرقة الهداية ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرء مطلقاً  
 وكذا الودع بطرف كفة او عمامته وكذا الوستد الودع في منديل ووضعها  
 في كفة يبرء ولو التي دراهم الوديعه في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت  
 فيه لا يضمن من الفضولين وفي الخلاصة ولو التي دراهم الوديعه في جيبه فلم  
 تقع في الجيب وهو يظن انها وقعت فيه فضاعت يضمن وهكذا في البرازية  
 قلت ولم اطلع على وجه المخالفة لكن وجه الضمان عدم الاهتمام في القاية جيبه  
 والتقصير في الحفظ وهو الاصح صيانة لا موال الناس هكذا قال صاحب المنح  
 في فتاواه قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فاحذوها وشدها في  
 منديل فوضع في كفة فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف  
 ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا ضمان عليه وهو ما قال ذهبت في  
 الوديعه ولا ادري كيف ذهبت وهنا القول قوله مع اليقين والاضمان وكذا  
 ثمة جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس الغسوق فضاعت بعد ما سكر بسرة  
 او سقط او غيى قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ في موضع يحفظ مال نفسه وهو  
 جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال بحيث لا يمكنه حفظ  
 ماله يصير ضامناً لانه يحجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيقاً او مودعاً عنه  
 من الخائنة اذا جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس الغسوق وسرقت الاضمان  
 عليه من الخلاصة وممثل الهداية اذا سيب المودع الوديعه في الصعاء هل  
 يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب فيقول يضمن لتعدي بالارسال وقال  
 بعض الفقهاء لا يضمن اذ لو مات المودع لا يضمن كذا هذا بخلاف  
 ما لو ضاعت او اكلها الذئب حيث يضمن للتضييع من فوائده صاحب المحيط  
 اذا وقع شيء من يد المودع على الوديعه فهلك يضمن من الاشياء اذا وقع  
 اجبر المودع على الوديعه فافسدها ضمن الاجبر من فصل القصار من الخائنة

لو قال المستودع امرتني  
 ان ادفع الى فلان  
 قال ادفع الى فلان فقال  
 فكذبه فلان  
 لو قال اودع ما في زيدا فادفع  
 عمر  
 كذا الحكم في الدارين  
 لو وضع ثوباً في دار رجل  
 فرماه صاحب الدار  
 وهلك لا يضمن  
 وفي الدابة لا يضمن  
 لو نام المودع والمتاع  
 تحته او عنده لا يضمن  
 ليس بتضييع من سرقة  
 الهداية ولو جعل الكيس  
 تحت جنبه يبرء مطلقاً  
 وكذا الودع بطرف كفة  
 او عمامته وكذا الوستد  
 الودع في منديل ووضعها  
 في كفة يبرء ولو التي  
 دراهم الوديعه في جيبه  
 ولم تقع فيه وهو يظن  
 انها وقعت فيه لا يضمن  
 من الفضولين وفي  
 الخلاصة ولو التي دراهم  
 الوديعه في جيبه فلم  
 تقع في الجيب وهو يظن  
 انها وقعت فيه فضاعت  
 يضمن وهكذا في  
 البرازية  
 قلت ولم اطلع على  
 وجه المخالفة لكن  
 وجه الضمان عدم  
 الاهتمام في القاية  
 جيبه والتقصير في  
 الحفظ وهو الاصح  
 صيانة لا موال الناس  
 هكذا قال صاحب  
 المنح في فتاواه  
 قوم دفعوا الى رجل  
 دراهم ليدفع الخراج  
 عنهم فاحذوها  
 وشدها في منديل  
 فوضع في كفة  
 فدخل المسجد  
 فذهبت منه  
 الدراهم ولا يدري  
 كيف ذهبت  
 واصحاب المال  
 لا يصدقونه  
 قالوا لا ضمان  
 عليه وهو ما قال  
 ذهبت في الوديعه  
 ولا ادري كيف  
 ذهبت وهنا القول  
 قوله مع اليقين  
 والاضمان وكذا  
 ثمة جعل الوديعه  
 في جيبه وحضر  
 مجلس الغسوق  
 فضاعت بعد ما  
 سكر بسرة او سقط  
 او غيى قال  
 بعضهم لا يضمن  
 لانه حفظ في  
 موضع يحفظ  
 مال نفسه وهو  
 جيبه وقال  
 بعضهم هذا  
 اذا لم يزل  
 عقله اما اذا  
 زال بحيث لا  
 يمكنه حفظ  
 ماله يصير  
 ضامناً لانه  
 يحجز عن  
 الحفظ  
 بنفسه فيصير  
 مضيقاً او  
 مودعاً عنه  
 من الخائنة  
 اذا جعل  
 الوديعه في  
 جيبه وحضر  
 مجلس  
 الغسوق  
 وسرقت  
 الاضمان  
 عليه من  
 الخلاصة  
 وممثل  
 الهداية  
 اذا سيب  
 المودع  
 الوديعه  
 في  
 الصعاء  
 هل يضمن  
 اذا تلفت  
 لاروايه  
 لها في  
 الكتب  
 فيقول  
 يضمن  
 لتعدي  
 بالارسال  
 وقال  
 بعض  
 الفقهاء  
 لا يضمن  
 اذ لو  
 مات  
 المودع  
 لا يضمن  
 كذا هذا  
 بخلاف  
 ما لو  
 ضاعت  
 او اكلها  
 الذئب  
 حيث  
 يضمن  
 للتضييع  
 من فوائده  
 صاحب  
 المحيط  
 اذا وقع  
 شيء  
 من يد  
 المودع  
 على  
 الوديعه  
 فهلك  
 يضمن  
 من  
 الاشياء  
 اذا وقع  
 اجبر  
 المودع  
 على  
 الوديعه  
 فافسدها  
 ضمن  
 الاجبر  
 من  
 فصل  
 القصار  
 من  
 الخائنة

اذا اودع الاجبر والحادم لا المودع وكذا لو سقط شيء من يد الخادم على  
 الوديعه فافسدها يضمن الخادم من اجازات مشتمل الهداية والفصولين  
 لو غاب رب الوديعه ولا يدري احيى ام ميت يمسكها ايدها حتى يعلم موته  
 فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق يرد الورثة وان كان يدفع الي  
 وصيه من الخلاصة وفيها ايضاً رسول المودع اذا جاء الى المودع وطلب  
 الوديعه فقال لا ادفع الا الي الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرفت يضمن  
 قال وهذا على رواية ابي يوسف وفي ظاهر المذهب لا يضمن انتهى نعم المودع  
 ان المودع باعها منه او وهبها منه واكواه المالك وهلك في يد المودع لا يضمن  
 من البرازية لو قال المالك ادفع الوديعه الى فلان فقال المودع دفعتها  
 اليه وكذبه فلان وقال لم تدفع الي وقال يبرأ لم تدفع اليه فالقول للمودع  
 في حق برأيه لا في حق ايجاب الضمان على فلان اي يصون المودع يمينه فلا  
 يضمن فلان ايضاً من الوجيز والفصولين ولو اختلفا في الامر بالدفع فالقول  
 لربها والبينة على المودع من الوجيز والاشباه فقد مرت لو امر المالك المودع  
 بصرف الوديعه الى دينه فقال المودع صرفت فانكوبرها صدق المودع في برأه  
 نفسه لا على رب الدين حتى يبقى الدين على ربه كما كان من الفضولين المأذون  
 بالدفع اذا ادعاه وكذبه فان كانت امانة فالقول له وان كان مضوناً  
 كالدين والغصب لا يصدق الابينة او بتصديق الاذن كذا في شرح المنظومة  
 لابن الوهبان من امانات الاشباه في الغنى الثاني وفيه كل امين ادعى  
 ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل و  
 الناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حيات مستحقها  
 او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه  
 ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل يقبض العين والغرض في  
 الولولجية انتهى امة اشترت اساورين ذهب بمال الكسب في دار المولى  
 واودعت رجلاً فهلك يضمن المودع لان مال المولى من ودعيته الخلاصة  
 وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئاً من كسبه واودعه وهلك  
 عند المودع فانه يضمن لكونه مال المولى مع ان للعبد يد معتبرة حتى لو  
 اودع شيئاً وغاب فليس للمولى اخذه المودع اذا اذن انساناً في دفع  
 الوديعه الى المودع فدفعها له ثم استحققت بينة بعد الهلاك فلا ضمان  
 على المودع والمستحق تضمن الدافع كما في جامع الفضولين ولو هلك في يد  
 المودع ثم استحققت ضمن المودع يرجع بما ضمن على المودع لان الحفظ له  
 من الاشباه ومن قال ان وكيل يقبض الوديعه فصدقه المودع لم يؤمر  
 بالتسليم اليه من وكالة الهداية لو صدقه او كذبه او سكت لا يجبر بالدفع  
 ولو دفعها لا يسترد فلو حضر بها وكذبه الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل

اذا اودع الاجبر المودع  
 او خادمه  
 غاب رب الوديعه ولا يدري  
 احيى ام ميت  
 رسول المودع جاء الى المودع  
 وطلب الوديعه  
 فقال ادفع الى فلان  
 فقال فكذبه فلان  
 لو اختلفا في الامر بالدفع  
 فالقول للمودع يمينه فلا  
 يضمن فلان اي يصون  
 المودع يمينه فلا  
 يضمن فلان ايضاً من  
 الوجيز والفصولين  
 لو اختلفا في الامر  
 بالدفع فالقول  
 لربها والبينة  
 على المودع من  
 الوجيز والاشباه  
 فقد مرت لو امر  
 المالك المودع  
 بصرف الوديعه  
 الى دينه فقال  
 المودع صرفت  
 فانكوبرها صدق  
 المودع في برأه  
 نفسه لا على رب  
 الدين حتى يبقى  
 الدين على ربه  
 كما كان من  
 الفضولين  
 المأذون  
 بالدفع اذا  
 ادعاه وكذبه  
 فان كانت  
 امانة فالقول  
 له وان كان  
 مضوناً كالدين  
 والغصب لا  
 يصدق  
 الابينة  
 او بتصديق  
 الاذن كذا في  
 شرح  
 المنظومة  
 لابن الوهبان  
 من امانات  
 الاشباه في  
 الغنى الثاني  
 وفيه كل امين  
 ادعى ابطال  
 الامانة الى  
 مستحقها  
 قبل قوله  
 كالمودع  
 اذا ادعى  
 الرد والوكيل  
 و الناظر  
 اذا ادعى  
 الصرف الى  
 الموقوف  
 عليهم  
 وسواء كان  
 في حيات  
 مستحقها  
 او بعد  
 موته الا  
 في الوكيل  
 يقبض الدين  
 اذا ادعى  
 بعد موت  
 الموكل انه  
 قبضه ودفعه  
 له في حياته  
 لم يقبل  
 الابينة  
 بخلاف  
 الوكيل  
 يقبض العين  
 والغرض في  
 الولولجية  
 انتهى امة  
 اشترت  
 اساورين  
 ذهب بمال  
 الكسب في  
 دار المولى  
 واودعت  
 رجلاً  
 فهلك  
 يضمن  
 المودع  
 لان مال  
 المولى من  
 ودعيته  
 الخلاصة  
 وفي  
 البرازية  
 الرقيق  
 اذا  
 اكتسب  
 واشترى  
 شيئاً من  
 كسبه  
 واودعه  
 وهلك  
 عند  
 المودع  
 فانه  
 يضمن  
 لكونه  
 مال  
 المولى  
 مع ان  
 للعبد  
 يد  
 معتبرة  
 حتى  
 لو اودع  
 شيئاً  
 وغاب  
 فليس  
 للمولى  
 اخذه  
 المودع  
 اذا  
 اذن  
 انساناً  
 في  
 دفع  
 الوديعه  
 الى  
 المودع  
 فدفعها  
 له ثم  
 استحققت  
 بينة  
 بعد  
 الهلاك  
 فلا  
 ضمان  
 على  
 المودع  
 والمستحق  
 تضمن  
 الدافع  
 كما في  
 جامع  
 الفضولين  
 ولو  
 هلك في  
 يد  
 المودع  
 ثم  
 استحققت  
 ضمن  
 المودع  
 يرجع  
 بما  
 ضمن  
 على  
 المودع  
 لان  
 الحفظ  
 له من  
 الاشباه  
 ومن  
 قال ان  
 وكيل  
 يقبض  
 الوديعه  
 فصدقه  
 المودع  
 لم  
 يؤمر  
 بالتسليم  
 اليه  
 من  
 وكالة  
 الهداية  
 لو  
 صدقه  
 او  
 كذبه  
 او  
 سكت  
 لا  
 يجبر  
 بالدفع  
 ولو  
 دفعها  
 لا  
 يسترد  
 فلو  
 حضر  
 بها  
 وكذبه  
 الوكالة  
 لا  
 يرجع  
 المودع  
 على  
 الوكيل



لو صدق ولم يشترط الضمان عليه ولا ادفع بينه لو قائما وبقية لوهالك  
اقول لو صدقه ودفع بلا شرط ينبغي ان يرجع على الوكيل لو قائما اذ عرضه  
لم يحصل فله نقضه على قيا من ما في الهداية من ان المديون يرجعون ما دفعه  
الى وكيل صدقه لو باقيا فكذلك اهدا من جامع الفصولين امرأة تركه  
ولدها عند امرأة حتى ارجع فذهبت وتوكت فوقع الصغير في النار  
فعلينا الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه او دعت  
صبيته فوقع في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا ضمان  
من جنائيات او دعت عبده عند رجل فبعته الى حاجة صار عاصبا من خيانة  
الفتاوى في كتاب الضمان دخل المودع الحمام ووضع دراهم الوديعه في  
ثيابه بين يدي الثيابي فصاحت قال فاصحان ضمن لانه ايداع وليس  
للمودع ان يودع وقال صاحب المحيط ينبغي ان لا يضمن لانه ايداع ضمنى  
وانما يضمن المودع بالاداء القصري من فصول العمدى ومثمل  
الهداية رجل دخل الحمام وكان صاحب الحمام جالسا لاجل القلة فوضع  
صاحب الثوب ثوبه بمراى العين منه ولم يقل بلسانه شيئا ودخل الحمام  
وخرج ولم يجده فان لم يكن للحمام ثيابي يضمن صاحب الحمام لان وضع  
الثياب بمراى العين منه استحفاظا وان كان للحمام ثيابي وان كان  
الثيابي حاضرا لا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظا من الثيابي  
وان كان الثيابي غير حاضر ونزع الثوب بمراى العين من صاحب الحمام  
كان استحفاظا من صاحب الحمام في يضمن صاحب الحمام بالتضييع من  
الحائنة امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسك والحامية تنظر  
اليها فدخلت الحمام ثم دخلت الحامية بعد المرأة في الحمام لتخرج الماء  
فقتل صبي ابنتها وابنتها مع صبيها فذهبت الحمام ترى ثيابها فضاقت ثياب المرأة  
قالوا غابت الثياب عن عين الحامية او عين ابنتها ضمنت الحامية والا  
فلا يضمن لان لها ان تحفظ الثياب بيدها بغيرها فاذا لم تغب عن نظرها وظل  
ابنتها لا يضمن من اجارات الحامية قلت وبه علم ان غاب الثوب عن نظر الحامية  
او نظر ابنته ضمن الحامية بالتضييع لتقصير في الحفظ كما ضمن الثيابي فتبصر  
الثيابي انما يضمن بما يضمن المودع اذ لم يشترط له بازاء الحفظ شيئا اما  
لو شرط له بازاء حفظ الثياب اجبر على الاختلاف لان عليه فيما  
سرى عند ابي حنيفة خلافها لانه اجبر مشترك من مشتمل الهداية وينبغي ان  
يكون الجواب في مسألة الثيابي عند ما على التفصيل ان كان الثيابي اجبر  
الحامية ياخذ منه كل يوم اجرا معلوما بهذا العمل لا يكون ضمانا عند الكل بمنزلة  
تلميذ القصار والمودع من الحائنة في مسائل الاجبر المشترك في الحمام ليس ثوبا  
بمراى عين الثيابي فظن انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح من

الحلاصة

مطلوب امرأة تركت ولدها عند امرأة فذهبت فوقع الصغير في النار

مطلوب او دعت صبيته فوقع في الماء فماتت

مطلوب دخل المودع الحمام ووضع الوديعه في ثيابه بين يدي الثيابي فصاحت

مطلوب رجل دخل الحمام وكان الثيابي جالسا فوضع ثوبه بمراى العين منه

مطلوب امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسك

مطلوب الثيابي انما يضمن بما يضمن المودع اذ لم يشترط له بازاء الحفظ شيئا

مطلوب ان كان الثيابي اجبر على حفظ الثياب

الحلاصة رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام وليس ثيابه ولم يدركه ثيابه او ثياب غيره ثم خرج رجل من الحمام وقاليت هذه ثيابي وقال الحامية فخرج رجل من الحمام وليس الثوب فظننت انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظا من الحائنة دخل الحمام ورجل جالس ونزع ثيابه وترك عنده ولم يقل له احفظ ولا الرجل احفظ ولم يقل ايضا اقبله فهو مودع يضمن لوضيعه وكذا لو نزع الثياب حيث يرى الحامية وهو ينظر اليه فخرج آخر وليس له الحامية يراه او ضيعه ضمن وقال القصار والا اول اصح من اجارات البزازية رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سلمة ان ضيع الحامية او راي غيره دفع ثيابه كان ضامنا وقال ابي القاسم الضفار لا يضمن والصحاح قول محمد بن سلمة لان ذلك استحفاظ عادة وكذا رجل وضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يقل للجالس احفظ ولم يقل الجالس لا تضع عندي ولم يرد فهو مودع حتى لو ضيعه كان ضامنا من الحائنة لا ضمان على الحامية والنيابي الا بما يضمن به المودع من الوجيز كذا في الاشباه وفي المحيط ان الفتوى على قول ابي حنيفة ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن به المودع من الحلاصة قلت والا استحفاظا بغير من في عيال المودع فضيع منه كراهي الهداية والاداء الى من ليس في عياله وهو غير امين على قول محمد بن نعيم منه وعندها يكتب للضمان ان لا يكون المودع الثاني في عيال الاول كراهي الهداية وذهب المودع عن ذلك المكان وتركه الوديعه ثم تضيع كراهي الحائنة ولو سكر المودع وزال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير مضطجعا كما في ايضا وترك الحفظ والتقصير في الحفظ يوجب الضمان على المودع كما في المعتبرة انتهى رجل دخل الحمام ونزع ثيابه فخرج من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثيابا قالوا ان كان ثيابا فاعدا لا يكون ضامنا لانه مستيقظا حكما فلم يكن تاركا للحفظ وان كان ثيابا مضطجعا واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه تاركا للحفظ من الحائنة لو نام الثيابي فسرجه الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن من الحلاصة وقيل لا يضمن اذ نوم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا بعد حفظا عاده من مشتمل الهداية والفصولين سئل زين بن نجيم عن رجل دخل الحمام وترك ثيابه على فوطه وضعها له الحارس بالابواب خارج الحمام المودع لوضع الثياب فخرج ولو وجد ثيابه هل يضمن الحارس ام لا واجاب ان استحفاظا وفرضا حتى صاغت يضمنها الحارس والا لا قلت وضع الثياب بمراى العين من الحارس استحفاظا منه كما من الحائنة والبزازية فكيف اذا وضع الفوطه بين يديه ولا يحتاج داخل الحمام الاستحفاظا ثيابا ومجرد ضياع

مطلوب رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الحامية فخرج رجل من الحمام

مطلوب رجل دخل الحمام وترك عنده

مطلوب نزع الثياب حيث يرى الحامية

مطلوب رجل دخل الحمام ووضع ثيابه

مطلوب رجل وضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع

مطلوب ان الفتوى لا يضمن الا بما يضمن به المودع

مطلوب الاستحفاظا بغير من في عيال المودع

مطلوب لو سكر المودع وزال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير

مطلوب ترك الحفظ والتقصير في الحفظ يوجب الضمان

مطلوب رجل دخل الحمام ونزع ثيابه فخرج من صاحب الحمام

مطلوب لو نام الثيابي فسرجه الثياب



الثياب بثوب التعريط فلا محل لهذين القديسين انتهى دخل الحمام  
وترك الثياب بين يدي الحامي فهو استخفاف منه عادة وضع الثياب  
الى الحامي ليحفظ فضاغ لا يضي اجماعا لانه مودع الا ان يشترط بازاء  
الانتفاع بالحمام والحفظ شئ في علم الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر  
كالخادس فهو على الاختلاف ايضا من جامع الغصولين قلت والحامي هل يصدق  
بيمينه في رد العين الى صاحبها او هلاكها بل نعد الموت فظاهر كلامهم ان  
يصدق في الكل اذا لم يشترط له بازاء الحفظ شئ لانه مودع اجماعا اذا شرط  
فعل الاختلاف يصدق بيمينه عند ابي ج وعندها لا يصدق الا بيمينه قال  
في جامع الغصولين دفع الثياب الى الحامي ليحفظ فضاغ لا يضي اجماعا لانه  
مودع الا ان يشترط بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ شئ في علم الاختلاف  
فان دفع الى من يحفظ باجر كالحارس فهو على الاختلاف ايضا انتهى فاعلم ان  
الحارس يحفظ باجر كالحارس من الثقل يصير اجيرا مشتركا فتصرفه على الاختلا  
بختلاف الحامي اذا ما اخذ من الاجر بازاء الانتفاع بالحمام كما في عرف ديارنا  
هذا لما ظهر لي رجل دخل الى خان بداية وقال لصاحب الخان اين اربطها  
فقال صاحب الخان اربط هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب البداية ولم  
يجدها وقال لصاحب الخان ان صاحبك اخذها الدابة ليسعها ولم يكن  
لصاحب الدابة صاحب كاصاحب الخان ضامنا لانه استبداع عرفا ولك  
رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام اين اضع الثياب وقال صاحب الحمام  
في ذلك الموضع فهو والا قل سواء من ودعية الخانية **كتاب الرهن**  
**الرهن ينقذ** حال كونه غير لازم بايجاب وقبول فللرهن تسليمه والرجوع  
عنه فاذا سلم الرهن الرهن وقبض من قبيل الموثق مجموعا مفرقا عن ملك  
الرهن ميم الزم الرهن وامتنع الرجوع من رهن الدردوان شرط في الرهن  
ان يكون في يد الرهن لا يبيع الرهن وان قبض الموثق من الوصي رجل  
رهن شئ بدين مؤجل وسيط العدل عليه ببيع اذا حل الاجل فلم يقبض العدل  
الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل من الخانية في كتاب الرهن الرهن  
لا يلزم ولا يدخل في ضمان الموثق الا بالقبض وليتفي في القبض بالتخلية  
في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لا يثبت القبض في المنقول الا بالنقل والاول  
اصح ويمنع التسليم كون الرهن او مناحه في الدار المرهونة وكذا مناعة في  
الوعاء المرهونة ويمنع تسليم الدابة المرهونة المحل عليها فلا يلزم حتى يلقى  
الحمل لانه شاعل لها بخلاف ما اذا رهن المحل دونها حيث يكون تاما اذا  
دفعها اليه مع لانه الدابة مشفولة به فصار هذا كما اذا رهن مناعه دار  
او شيئا وعائنه دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا دابة  
او لحاما في رأسها فدفع الدابة مع السرج والالحام حيث لا يكون رهنها حتى

نوعه

مطل وضع الثياب الى الحامي ليحفظ فضاغ لا يضي اجماعا

مطل ان كان الحارس مشتركا باجر يصدق بيمينه

مطل خلاف بازاء الانتفاع بالحمام

مطل رجل دخل الى خان بداية قال لصاحب الخان اين اربطها

مطل رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام اين اضع الثياب

مطل اذا سلم الرهن الرهن وقبض من قبيل الموثق مجموعا مفرقا عن ملك الرهن

مطل ان يكون في يد الرهن لا يبيع الرهن وان قبض الموثق من الوصي رجل رهن شئ بدين مؤجل وسيط العدل عليه ببيع اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل من الخانية في كتاب الرهن

مطل لا يلزم ولا يدخل في ضمان الموثق الا بالقبض وليتفي في القبض بالتخلية في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لا يثبت القبض في المنقول الا بالنقل والاول اصح

نوعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للتخليل من الهواية  
والتخلية في الرهن قبض وهو رفع المانع من القبض في زمان يمكن في ذلك  
الزمان قبض حتى اذا وجدت من الراهن محضرة الموثق ولم يأخذ فضاغ  
ضمن الموثق لا يجوز رهنه ثم على شجر دون الشجر ورهن ذرع ارض دون الارض  
وكذا العكس وهو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا التخل والذرع ورهن  
دار فيها متاع الراهن من الدردوان والمخ ورهن دار واعترف بالقبض الا انه لم  
يتصل به القبض فاذا تصادق على القبض والا قباض يؤخذ باقراره رجل رهن  
دارا والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف الموثق وورثة الراهن  
انه كان مغبوضا م لا فان اقام الموثق على اقرار الراهن بالرهن والتسليم  
بحكم بينة الرهن وفساد الرهن لا يقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه  
لما حكم عليه باقراره بالرهن حل على ان اليد كان بيد العارية من جواهر الفتاوى  
في الرهن وعن ابي ج ات رهن الارض بدون الشجر جاز لان الشجر اسم  
للثابت فيكون استثناء والاشجار بمواضعها بخلاف ما اذا رهن الدردوان  
البناء لان البناء اسم المبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مشفولة بملك  
الراهن ولو رهن التخل بمواضعها جاز لان هذه مجاورة وهي لا تمنع الصحة  
ولو كان فيه ثم يدخل في الرهن تبعها وكذا يدخل التذرع والرطبة في رهن الارض  
ويدخل البناء والغرس في رهن الدار والارض ولا يدخل المتاع في الدار من  
غير ذكر ولو رهن الدار بما فيها جاز من الهداية ولا يجوز رهن المشاع  
سواء كان مما يجمل القسمة كرهن نصف الدار والارض والمكيل والموزون  
اولا يجزأ كرهن نصف العبد ودابة وبيت صغير وثوب صغير وسواء  
رهن من شريك او من اجنبي والشيوع الطاري كالمقارن ولو رهن كل الدار  
ثم نفاسها الرهن في النصف السابع لم يجوز وهو الصحيح كذا في الخلاصة من  
رهن الدردوان والمخ وعن ابي يوسف لو رهن دارا وهما فيها فقال سلمت اليك  
لا يتم الرهن مالم يخرج من الدار ثم يقول سلمت اليك ولو رهن بيتا معينا  
من دار او طايعة معينة منها وسلم جاز من الخانية مات الراهن عن ديون  
فالرهن احق به كما في حلا المحبات والرهن الفاسد كالصحيح حال الحيوة  
والمات حتى اذا تقابضا وتناقضا الفاسد فلم يرهن حبس الرهن الفاسد  
حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض ويعد موت الراهن الموثق بالرهن الفاسد  
اولا من سائر الغرماء من البرازية في كتاب الرهن اقرض الغاوار نهين  
فاسدا ليس للرهن استرداده الا بوزد ما قبض لانه سلمه مقابل متا  
قبضه فصار محبوسا به كما في البيع الفاسد والموثق اولا من سائر الغرماء  
ويهلك بالاقل من قيمته ومن الدين من محيط السرخسي واما الموثق  
فملك الموهون يدا وجبسا فثبت له نوع اختصاص بالمرهونة شرعا لم يثبت

والرهن اولى من سائر الغرماء

مطل والتخلية في الرهن قبض ولا يجوز رهنه ثم على شجر دون الشجر

مطل رهن دار واعترف بالقبض

مطل رهن دارا والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف الموثق وورثة الراهن

مطل لو رهن التخل بمواضعها جاز ولو كان فيه ثم يدخل في الرهن تبعها وكذا يدخل التذرع والرطبة في رهن الارض

مطل ويدخل البناء والغرس في رهن الدار والارض ولا يدخل المتاع في الدار من غير ذكر

مطل ولو رهن الدار بما فيها جاز من الهداية ولا يجوز رهن المشاع سواء كان مما يجمل القسمة كرهن نصف الدار والارض والمكيل والموزون

مطل اولا يجزأ كرهن نصف العبد ودابة وبيت صغير وثوب صغير وسواء رهن من شريك او من اجنبي والشيوع الطاري كالمقارن ولو رهن كل الدار ثم نفاسها

مطل رهن الدردوان والمخ وعن ابي يوسف لو رهن دارا وهما فيها فقال سلمت اليك لا يتم الرهن مالم يخرج من الدار ثم يقول سلمت اليك ولو رهن بيتا معينا من دار او طايعة معينة منها وسلم جاز من الخانية مات الراهن عن ديون

مطل فالرهن احق به كما في حلا المحبات والرهن الفاسد كالصحيح حال الحيوة والمات حتى اذا تقابضا وتناقضا الفاسد فلم يرهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض ويعد موت الراهن الموثق بالرهن الفاسد



لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه من حولة الدور وفي مد ابناء الآباء  
وتفرغ عما ات الذين تغنى بامثالها مسائل منها لو هلك الوهن بعد الاباء  
من الدين فانه لا يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الاباء ذكره الزبلي  
انتهى قلت وهو صريح في ان الوهن لو هلك عند الموت بعد استغناء دينه  
من الوهن هلك بالدين والرهن على حكمه انتهى والمقبوض بحكم الفاسد  
مضمون نص عليه في الجامع الصغير ذكره في الوجيز وحكم الوهن اذا سرق الصحيح  
سواء في كونه مضمونا من رهن خزنة الغناوى والرهن الفاسد وهو رهن  
المشاع لو هلك في يد الموتى يهلك امانته وعن الكرمي وفي جامع الكبير  
ما يدل على انه كالرهن الجائز من تكاثر الخلاصة وما قبض برهن فاسد  
ضمن بالاقل من قيمته ومن الدين كصحة وقيل لا يضمن والمقبوض  
بحكم الوهن الباطل ليس بمضمون بالاجماع من جامع الفصولين في فصل  
النصر فاسد الفاسد وعن محمد اذا اشترى المسلم خلا واعطى بالتم  
رهنا قضاء الوهن في يد البايع ثم ظهر انه كان غمرا يضمن الوهن ولو  
اشترى عبد او رهن بئنه رهنا فضاء الوهن ثم ظهر انه كان حراما  
يضمن الموتى شيئا لانه باطل والاقل فاسد من الخاتمة وقدر الدين  
من الوهن مضمون عند ثمانية اوان هلك بلا صنع الموتى والفضل امانة  
لا يضمن الا بما يضمن به المودع صريح به في الفصولين وغيره فلو هلك  
الوهن عند الموتى بلا صنع ولا تنوع منه كان مضمونا بالاقل من قيمته  
ومن الدين فلو كان الدين وقيمته سواء صار الموتى مستوفيا لدينه  
حكما ولو كانت قيمته اقل رجع الموتى بالفضل واذا كانت قيمته اكثر  
فالفضل امانة وعند زفر الوهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك وقيمته  
يوم رهن الف وحسبها والدين الف رجع الوهن على الموتى بخمسماية  
من الهداية والمخ الوهن كوديعة وكل فعل لا يعزم به المودع لا يعزم به  
المودع لا يعزم به الموتى الا ان الوديعة لا يضمن بالتلف بخلاف الوهن  
يقض بالدين وكل فعل يعزم به المودع يعزم به الموتى ثم الوديعة لا  
تودع ولا تقار ولا تفجر ولا ترهن فكذا الوهن فان فعل شيئا من اضمن  
من جامع الفصولين والبرازية كذا في عادية الخلاصة ويحفظ بنفسه  
وعبالة كزوجته وولده وخادمه واجبه مشاهرة او ما شرته يسكنون  
معهم فان العبرة بالمساكنة لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت الزوجها  
لا تضمن ذكره الزبلي وضمن يحفظه بغيرهم وتعدية اي صريحا وادعاء  
واستعماله بلا اذن كتعلق سبغ الوهن لا التلثة فان حفظ والتمس في  
هذه الصور ضمان الفصيص بجميع القيمة لا الزيادة على مقدار الدين  
امانة كما ان عينه امانة والامانة تضمن بالانكاف من رهن الدور

والمخ

الرهن لو هلك عند الموت  
بعد استغناء دينه هلك  
بالدين

المقبوض بحكم الوهن  
الفاسد مضمون

قدر الدين من الوهن  
مضمون

لو هلك الوهن عند  
الموتى يضمن بالقيمة  
ولا تضيق منه

الرهن كوديعة وكل فعل  
لا يعزم به المودع لا يعزم  
بالموتى الا ان الوديعة لا يضمن  
بالتلف بخلاف الوهن

الوديعة لا تودع ولا  
تعار فكذا الوهن  
ويحفظ بنفسه وعبالة

والمخ وليس للمرتضى ان يرهن الوهن وليس له ان يوجر ويبيع ويودع  
فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي وليس له ان يحفظ  
بغيره من ضمانه فان ضمن وهل يضمن الثاني فهو على الخلاف من رهنه  
الضمانات للفاطم واذا تعدي المرتضى في الوهن ضمنه ضمان الفصيص بجميع  
قيمته من يرهن الهداية وليس للمرتضى ان يتصرف بشيء في الوهن غير  
غير الاسلاك لا يبيع ولا يوجر ولا يعير ولا يبيع ولا يبيع ولا يستخدم فان فعل شيئا  
منها كان متعديا ولا يبطل الرهن من رهن الخلاصة وليس للمرتضى ان  
يسافر بالرهن في قول ابي يوسف ومحمد فان فعل كان ضامنا وفي قول ابي  
لا يضمن لو كان الطريق امانة من الخاتمة والفصولين قلت فالله والركوب  
استعمال وتعدى كذا في ودعية الدور والانفاق اطلاق وتعد ايضا عدم  
الحفظ والتقصير في الحفظ تضيق انتهى رجل رهن عند رجل مصفا وامره  
بالعقبة من ان قراء كان عادية حتى لو هلك لا يهلك بالدين ولو فرغ  
من القراءة هلك يهلك بالدين وكذا الوهن خاتما فاذا ان له ان يجعله  
في الخنصر فذلك يهلك امانة اما لو جعله في خنصر بلا اذن فذلك يضمن  
المرتضى ضمان الفصيص لانه استعمال وجعله في اصبع اخرى حفظا ولو هلك  
يهلك بالدين وكذا ان رهن ثوبا واذن له باللبس او دابة واذن للركوب  
من رهن خزنة الغناوى وليس للمرتضى ان يتنفع بالرهن بلا اذن  
ولو هلك في حالة الاستعمال ضمن كله يضمن ضمان الفاصب ولو هلك بعد فرغه  
او قبل اخذه في الاستعمال يهلك بالدين ولو انتفع به باذن فذلك في حالة  
الاستعمال يهلك امانة لانه عادية من الفصولين ليس له الا انتفاع به  
وانما له ولاية الحبس لا غير فان اذن له الوهن فذلك حالة الاستعمال  
هلك امانة لانه عادية وان هلك قبل الاستعمال هلك مضمونا لتاكيد الوهن  
وكذا بعد الاستعمال لو زال يد العارية وعود يد الرهن من البرازية كذا  
في الاختيار وشرح المختار والمعتبر قيمة يوم القبض لا يوم الهلاك بالاتفاق  
حتى لو كانت قيمة يوم القبض الفاقدة رهني بها وكانت يوم الهلاك خمسين  
مائة يتراجعو السعير ذهب بالدين كله والمسئلة مشهورة من القدوري كذا  
في الغناوى الصغير لكن في الاشياء من القول في من المثل ان المعبر قيمة يوم  
الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقة على الوهن في حيوانه  
وكفنه عليه اذا مات انتهى ولو شرط في الوهن ان يكون امانة جاز الوهن  
ويبطل الشرط من الوجيز رجل اراد امان يدفع رهنا بجمال عليه فقال المرتضى  
للمرأة اخذت عا انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال نعم فالرهن جاز والشرط  
باطل ان ضاع ذهب بالمال من الخاتمة اذا ادعى المرتضى هلاك الوهن  
ان لم يبق البينة عليه مطلقا سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوة والعبيد

اذا ادعى المرتضى هلاك  
الرهن قال المرتضى اخذت عا انه  
ان ضاع ضاع بغير شيء

وليس للمرتضى ان يرهن  
الرهن

وليس له ان يحفظ بغير  
من ضمانه

واذا تعدي المرتضى ضمان  
الفصيص

وليس للمرتضى ان يتصرف  
بشئ في الوهن غير الاسلاك

وليس للمرتضى ان يسافر بالرهن  
رجل رهن عند رجل مصفا

وامره بالعقبة من ان قراء  
كان عادية حتى لو هلك

لا يهلك بالدين ولو فرغ  
من القراءة هلك يهلك بالدين

وكذا الوهن خاتما فاذا ان له  
ان يجعله في الخنصر

المرتضى ضمان الفصيص لانه  
استعمال وجعله في اصبع اخرى

حفظا ولو هلك يهلك بالدين  
وكذا ان رهن ثوبا واذن له باللبس



والعقار او من الاموال الباطنة كالنقد والحق والعروض وقال مالك  
بعض الاموال الباطنة فقط من رهن الدرك قلت والحق هنا ضمان  
الرهن لان ضمان القصب وعائنه اذا ادعى الهلاك ولا يثبت له فالقول قوله  
مع يمينه فبعض الاقل من قيمته ومن الذين كما افاده صاحب المنح حيث سئل  
عن رجل اشترى من رجل فرسا بثلث مئة ورهنه سيفه على ثمن الفرس جاء  
بالثمن وطلب السيف وقال المتهن ضاع السيف فهل يقبل قوله في ذلك ويضمن  
السيف ضمان الرهن ام لا يقبل ويضمن ضمان القصب واجاب اذا ادعى المتهن  
هلاك الرهن فالقول له مع يمينه واما الرهن فمضمون عندنا باقل من قيمته  
ومن الذين والله اعلم اختلف الراهن والمتهن فيما باع به العدل الرهن  
فالقول للمتهن وان صدقه العدل الراهن كما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد  
هلاكه من رهن الاشياء في الفقه الثاني القول للمغبض في مقدار المغبض  
امينا كان او ضمينا من الزبلي زعم الراهن هلاكه عند المتهن وسقوط ثمنه  
الذين وزعم المتهن انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول  
للمتهن لانه يدعي الرد العارض وهو يتكبر فان برهنا فللراهن ايضا  
ويسقط الذي لا يثبت الزيادة وان زعم المتهن انه هلك في يد الراهن  
قبل قبضه فالقول للمتهن لا تكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فللراهن لا  
لثبانه الضمان اذن المتهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن  
هلك بعد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال المتهن هلك حال الانتفاع  
فالقول للمتهن لا تنافهما على زوال الرهن فلا يصدر الرهن في العود  
الا بجهة من رهن التوازية القول لمكر الراهن ولتكر تغيره وتكر ثمنه  
زيادة ما رهنه الراهن من رهن الاشياء اختلفا في الرهن فقال الراهن  
الرهن غير هذا وقال المتهن بل هذا الذي رهنه عندي فالقول للمتهن  
من الغنية رده معيبا قيمة خمسة وقال كذلك قبضة وقال الراهن بل  
قبضت سليما قيمة عشرة واقاما بينة بقيمة الراهن او 2 من رهن لسان  
الاحكام ويجوز للمتهن ان يسافر بالرهن وان كان له حمل وموتة ان كان  
الطريق امناعا عند الامام ابي حنيفة كالوديعة وقال محمد ليس له ان يسافر بالرهن  
وبالوديعة ايضا اذ كان له حمل وموتة ولو اراد ذلك يرفع الامر الى القاضي  
حتى يامر بذلك من رهن محيط السرجى وللاب ان يرهن مال طفله يدينه  
وبدين نفسه فلو هلك ضمن قدر المؤدى مودينه من جامع الفصولين  
في الفصل السابع والعشرون وصح رهن الاب مال ابنه يدينه وبدين نفسه  
من الحائنية صح رهن الاب منه لا رهن الوصي اذ له بيع مال وله بخل  
الوصي فيبضى الاب قدر المؤدى لو هلك الرهن والوصي كل الرهن من  
جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرون الاب رهن مال ابنه الصغير

وادرك

مطلب اذا ادعى المتهن هلاك  
الرهن والقول له مع يمينه  
مطلب اختلفا فيما باع به العدل  
مطلب القول للمغبض في مقدار  
المغبض  
مطلب زعم الراهن هلاكه عند المتهن  
وزعم المتهن انه رده اليه بعد  
القبض وهلك  
مطلب زعم المتهن انه هلك في يد  
الراهن قبل قبضه  
مطلب اذن المتهن في الانتفاع  
بالرهن ثم هلك  
مطلب القول لمكر الراهن  
مطلب اختلفا في الرهن فقال  
الراهن الرهن غير هذا  
مطلب رده معيبا وقال قبضة  
كذلك  
مطلب يجوز للمتهن ان يسافر  
بالرهن وان كان له حمل  
وموتة  
مطلب لا يدينه وبدين نفسه  
رهن الاب مال ابنه  
مطلب الصغير ادرك الاب  
ومات الاب

وادرك الاب ومات الاب ليس للاب اخذه قبل قضاء الدين لان تصرف  
الاب لازم كتصرف نفسه ويرجع الاب في مال الاب ان كان رهنه لنفسه  
لانه مضطر لتغيير الرهن وفي الملتقط الاب اذا رهن من مال الصغير شيئا  
بدين على نفسه ذكر انه يجوز وان كان الرهن اكثر قيمة من الدين فهلك الرهن  
عند المتهن صح الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن  
قيمة والعروض ان للاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي  
من البنائية في باب رهن الاب لانه جامع الفصولين وفي الاشياء رهنه  
على دين موعود دفع له البعض وامتنع عن الباقي لاجل المغبض على سوم  
الرهن اذ لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح انتهى رهن قلب فضة  
على ان يقرضه الف درهم فذلك قبل ان يقرضه يعطيه الف درهم ولو رهنه على  
ان يقرضه ولم يسم القروض يوطيه المتهن ما شاء ولا يصدر في اقل من درهم  
استحسانا ولو قال اسكره رهننا بدرهم يلزم المتهن ثلثة من الوجيز لانه  
رهن الخلاصة وروي الملاء عن ابي يوسف لو قال رجل لرجل اقضني وخذ  
هذا الرهن ولم يسم القرض واخذ الرهن فضاء ولم يقرضه انه قال عليه قيمة الرهن  
ولو رهن ثوبا وقال اسكره بعشرين وهلك عند المتهن قبل ان يعطيه شيئا  
فعليه قيمة الثوب الا ان يجاوز قيمته عشرين والا فلا يصح من الوجيز ايضا  
ويصح الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنك هذا الف درهم  
فلوهلك يهلك بما سمي من المال بمقابلته من الهداية ان الرهن المقبوض  
بالقروض الموعود اتما يهلك بما سمي من المال بمقابلته اذ لم يكن الدين الموعود  
اكثر من قيمة الرهن المقبوض وان كان اكثر فلا يكون الرهن مضمونا بالدين  
بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الذي اكثر من  
قيمة الرهن وان كان على سبيل التدرة تحكه يعلم بما سبق فاعتدل على ذلك من  
الاصلاح والايضا رهن الاجر الدار المستأجر عند المستأجر قبضها  
انفسحت الاجارة وصار رهنها اجر المديون الدار لداينه ثم رهنها عند بعد  
الاجارة ينفسخ اجارة من رهن شرح الوهبانية لابع الشحنة اذن  
الراهن للمتهن في الاجارة فاجر يخرج عن الرهن ولا يعود من الاشياء اجر  
المتهن الرهن من اجنبي بلا اجارة الراهن فالفكة للمتهن ويتصرف بها  
عند الامام ومحمد رحمك لغاصب يتصرف بالفكة او يرهها على المالك وان  
اجر بامر الراهن بطل الرهن والاجر للمراهن وكذا لو رهن من غيره باذن  
الراهن بطل الرهن الاول ولا يعود الا برهن جديد وان ائلف المتهن  
الفكة في هذه الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل المالك ولو ان حلا  
ارتقى شيئا ثم اجر من الراهن فالاجارة باطلة والمتهن يسترده كالاعادة  
والايداع من الراهن ولو امر الراهن ان يودعه انسانا او يبيعه او يواجه

مطلب اذا رهن الاب من مال الصغير  
شيئا بدين على نفسه  
مطلب رهنه على دين موعود  
مطلب المقبوض على سوم الرهن  
مطلب رهن قلب فضة على  
تقرضه الف درهم  
مطلب قال رجل اقضني وخذ  
هذا الرهن  
مطلب لو قال اسكره بدرهم  
لورهن ثوبا وقال اسكره بعشرين  
مطلب يصح الرهن بالدين الموعود  
ان الرهن المقبوض بالقروض الموعود  
اكثر من قيمة الرهن المقبوض  
مطلب اذن الرهن للمتهن في الاجارة  
مطلب اجر المتهن الرهن من اجنبي  
مطلب بلا اجارة  
مطلب وان اجر بامر الراهن  
مطلب وان ائلف المتهن الفكة  
مطلب ولو ان حلا ارتقى شيئا ثم  
مطلب ولو امر الراهن ان يودعه  
انسانا



الدَّيْ

مخلوق  
وتسليط  
الروح

الدين كذلك فاذا اثبت لادنان حقا مستحقا بطله لم يملك ابطاله واما  
الطلاق فغير مستحق عليه فلم يستحق المرأة طلب التوكيل من جواهر الفتاوى  
في الباب الثالث من الوكالة والعبد المرهون يخرج من الوهن بالاعتاق  
اذا كان المعتق موسرا بالاعتاق وان كان معسرا فلكذلك عندنا وعند الشافعي  
لا يخرج بئذ ان الاعتاق نافذ عندنا وعندنا لا ينفذ واذا كان الراهن  
معسرا فالمرتهن بالخيار ان شاء يبيع بدنيه على راضنه وان شاء استسعى  
العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويقر في العبد ايضا اقل قيمته وقت الوهن  
وقوت الاعتاق فيسعى في الاقل منها ومن الدين ثم اذا سعى العبد يبيع بها  
سعى على الراهن لانه قضى دين الراهن عن خالص ملكه على وجه الاضطرار  
لان الشارع اوجب عليه السعاية والقضى الزم ومن قضى دين غيره مضطرا  
من مال نفسه لا يكون متبرعا ويبيع عليه كالورث اذا قضى دين الميت من  
مال نفسه انه يبيع على التركة كذا هذا فان بقي بعد السعاية شيء من الدين  
رجع المتهن بذلك على الراهن من رهن البديع في فصل بيان ما يخرج به المرهون  
اعتاق الراهن وتدبيره واستيلاده ينفذ ويخرج القرض من الرهن ويصح  
المولى القيمة لو موسرا وتكون رهنا مكانه ان كان الدين مؤجلا وطولب باذنه  
لو حال وان كان المولى معسرا استسعى المتهن التدبير واثم الولد في جميع الدين  
وليس في المعتق في الاقل من الدين ومن قيمته ويبيع بما سعى على المولى خاصة  
من الهداية كذا في رهن الدور والغرف دوى ابن اسمعيل عن ابي حنيفة  
الراهن العبد المرهون باذن المتهن والراهن معسر لا شيء على العبد من القرض  
رهن الصبي عن غيره باذن ابيه لم يجز لانه يتبرع والصبي لا يملك التبرع  
بماله باذن وليه لما فيه من ضرر به من رهن محيط الشخص قيل باب رهن  
المضارب وليس للحاكم بيع الرهن اذا كان الراهن مفلسا عند الامام الاعظم  
لا انه لا يرى الحجر على المحتسدين من البرازية لا يبيع القاضي الرهن بغيبته  
الراهن من رهن الاشياء الراهن اذا مات مفلسا يبيع القاضي الرهن ويقضي  
الدين من بيع الدور في مسائل شتى وليس للمتهن ان يبيع الرهن بالتسليط  
من الراهن وله ان يبيع ما يخاف فسادا من الاصل والتما باذن القاضي  
ويملك منه رهنا وان باع بغير امر القاضي كان ضامنا من الخافته كذا  
في البرازية للمتهن يبيع الرهن باجازة الحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن  
غائبا لا يعرف موته ولا حيواته من البرازية نقلا من المنية كذا في مشتمل  
الهداية توقف بيع الراهن الرهن على اجازة المتهن فان اجاز جاز وطار  
منه رهنا من الهداية واعادة الراهن الرهن واجارته وهبته ورهنته  
لا ينفذ بغير اذن المتهن من رهن ضمانات الغائم الراهن اذا باع المرهون  
وسلم فلم يترتب خيار ان شاء ضمنى الراهن وان شاء ضمنى المشتري وان شاء

والمجاهدين اذ باع  
سلم ملكر بن ضياء

عليه اجازة الامر



**مطل** من البراز نوباً للبرية  
 غيره ثم يشتريه فقال البراز  
 لا اذفعه الا برص  
**مطل** الرص بالاعيان التي  
 هي امانة  
**مطل** الرص بالاعيان المصونة  
 لا يبيعها  
**مطل** الرص يعين العوفة  
 بغيرها  
**مطل** الرص المستعير بالعارية يكون  
 اذا رهن المودع يعين العوفة  
 رضا والمستعير بالعارية يكون  
 باطلا  
**مطل** اذا اشترى الوصل سيقا واخذ  
 من البايع رضا بالسيف فذلك  
 عنده  
**مطل** من يبيع من يد البايع  
 الرص بالمبيع من يد البايع  
 منعقد فاسد  
**مطل** الرص بالامانات باطل  
 والوص بالامانات باطل  
**مطل** الرص من خزانة يبيعها  
 لا يبيع من خزانة يبيعها  
 وام ولا وقف  
**مطل** الرص المشفول بالخيار  
 لا يجوز رهن المشفول بالوص  
**مطل** لو رهن دار فباعها الرص  
 لو رهن دار فباعها  
**مطل** لو رهن الدار بما فيها  
 لو رهن الدار بما فيها  
**مطل** ويبيع الرص بالارص المشفقة بغيره  
 للمشتري  
**مطل** طلبت دينة من الرص  
 ولحقني الرص بالدين وان كان  
 الرص في يده  
 من رهنه بعد الفسخ  
 دينة



الفسخ فانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والذين من رهن الدود لا يبطل  
 الرهن بالتناسخ قبل رده فبقي بالاقبل من قيمة ومن الدين ولم يره  
 حبس بعد الفسخ ولو سلم الموهن الرهن الى راضه لبيعه بطل الرهن ولو  
 له استرداه والايضا بقاء الرهن لانه كالاغارة الى راضه وهو يتبطل الرهن  
 ولكن تبطل ضمانه حتى يهلك امانه في تلك الحالة لزوال يد الاستيفاء من  
 الفصولين في تصرفات الفاسدة قال للموهن اعطه الدلال لبيعه وحذ  
 حقه فدفعه الى الدلال وهلك في يده لا يضمن الموهن شيئا من رهن البرازية  
 ولو استاجر دارا او شيئا واعطى بالاجر رهنا جاز وان هلك بعد استيفاء  
 المنفعة يصير الاجر الموهن مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة  
 بطل الرهن ويجب على الموهن رد قيمة الرهن من الخاتمة اذا غصبت من  
 الموهن الدار الموهونة فهو كالمهلك الا اذا كان التواهن اباح له  
 الانتفاع فغصب منه حال الانتفاع فله ان يطالب الرهن بالدين غصب  
 دارا موهونة فانلف جزاء منها او كلها والموهن يستل معصوما ذون  
 في الانتفاع يهلك من الرهن وان لم ياذن له في الانتفاع واخرجه الفاسد  
 عنها فاهلك يضمن الموهن من رهن القينة وفيها رهن ثوبا بقيمة خمسة  
 وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالخمسة  
 حتى لو هلك يرجع الرهن على الموهن بدنيارين انتهى يجوز الزيادة في  
 الرهن عند علمائنا الثلثة خلافا لفرع وحكم احكام الاصل بمجوسه مضمونة  
 كالاصول ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم  
 حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة وقيمة الاصل يوم القبض  
 الف درهم يقسم الدين اثلاثا في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين  
 اعتبارا بقيمتها في وقتي الاعتبار من الهداية ولا يجوز الزيادة في الدين  
 عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فلو رهن عبد اقيمة الفان بالف درهم  
 ثم استقرض من الموهن الف الف درهم على ان يكون العبد رهنا بهما جاز عنده  
 ويكون رهنا بهما ولا يجوز عندهما ويكون رهنا بالالف خاصة ولو هلك يهلك  
 بها لانهما ولو قضى الف الف الاولى للرهن ان يسترده عندها والزيادة المتولدة  
 من الرهن كالمولد واللبس والصوف والتمر يكون رهنا مع الاصل عندنا والموهن  
 ان يمسك الكل حتى يستوفي حقه وعند الشافعي الزايد لا تدخل تحت حكم  
 الرهن وللواهن اخذها شيئا فشيئا والزيادة الغير المتولدة منه كاجرة وكسبه  
 وغلة العقار لا تبطل رهنا اتفاقا من رهن الحفايق ثم اذا صدرت الزيادة  
 المتولدة عن الرهن رهنا عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى  
 قيمة الزيادة يوم الفكاك لاقبله من الوجيز حتى لو هلك التمام قبل الفكاك  
 حال قيام الاصل هلك بغير شيء ذكره قاضيان وغيره وان هلك الاصل

لا يبطل الرهن بالتناسخ  
 قبل رده  
 لو سلم الموهن الرهن الى  
 راضه لبيعه  
 بطل الرهن  
 قال للموهن اعطه الدلال  
 لبيعه وحذ حقه  
 فدفعه الى الدلال  
 ولو استاجر دارا او شيئا  
 واعطى بالاجر رهنا جاز  
 وان هلك بعد استيفاء  
 المنفعة يصير الاجر الموهن  
 مستوفيا للاجر وان هلك  
 قبل استيفاء المنفعة  
 بطل الرهن ويجب على  
 الموهن رد قيمة الرهن من  
 الخاتمة اذا غصبت من  
 الموهن الدار الموهونة  
 فهو كالمهلك الا اذا كان  
 التواهن اباح له الانتفاع  
 فغصب منه حال الانتفاع  
 فله ان يطالب الرهن بالدين  
 غصب دارا موهونة فانلف  
 جزاء منها او كلها والموهن  
 يستل معصوما ذون في  
 الانتفاع يهلك من الرهن  
 وان لم ياذن له في الانتفاع  
 واخرجه الفاسد عنها  
 فاهلك يضمن الموهن من  
 رهن القينة وفيها رهن  
 ثوبا بقيمة خمسة وقضى  
 دينارين ثم قال يكون  
 الرهن رهنا بما بقي من  
 الدين فهو رهن بالخمسة  
 حتى لو هلك يرجع الرهن  
 على الموهن بدنيارين  
 انتهى يجوز الزيادة في  
 الرهن عند علمائنا  
 الثلثة خلافا لفرع وحكم  
 احكام الاصل بمجوسه  
 مضمونة كالاصول  
 ويقسم الدين على  
 قيمة الاصل يوم قبضه  
 وعلى قيمة الزيادة  
 يوم حتى لو كانت  
 قيمة الزيادة يوم  
 قبضها خمسمائة وقيمة  
 الاصل يوم القبض الف  
 درهم يقسم الدين  
 اثلاثا في الزيادة  
 ثلث الدين وفي  
 الاصل ثلثا الدين  
 اعتبارا بقيمتها  
 في وقتي الاعتبار  
 من الهداية ولا  
 يجوز الزيادة في  
 الدين عند ابي  
 حنيفة ومحمد  
 خلافا لابي يوسف  
 فلو رهن عبد  
 اقيمة الفان  
 بالف درهم  
 ثم استقرض  
 من الموهن  
 الف الف  
 درهم على  
 ان يكون  
 العبد  
 رهنا بهما  
 جاز عنده  
 ويكون  
 رهنا بهما  
 ولا يجوز  
 عندهما  
 ويكون  
 رهنا  
 بالالف  
 خاصة  
 ولو هلك  
 يهلك  
 بها لانهما  
 ولو قضى  
 الف الف  
 الاولى  
 للرهن  
 ان  
 يسترده  
 عندها  
 والزيادة  
 المتولدة  
 من  
 الرهن  
 كالمولد  
 واللبس  
 والصوف  
 والتمر  
 يكون  
 رهنا  
 مع  
 الاصل  
 عندنا  
 والموهن  
 ان  
 يمسك  
 الكل  
 حتى  
 يستوفي  
 حقه  
 وعند  
 الشافعي  
 الزايد  
 لا  
 تدخل  
 تحت  
 حكم  
 الرهن  
 وللواهن  
 اخذها  
 شيئا  
 فشيئا  
 والزيادة  
 الغير  
 المتولدة  
 منه  
 كاجرة  
 وكسبه  
 وغلة  
 العقار  
 لا  
 تبطل  
 رهنا  
 اتفاقا  
 من  
 رهن  
 الحفايق  
 ثم  
 اذا  
 صدرت  
 الزيادة  
 المتولدة  
 عن  
 الرهن  
 رهنا  
 عندنا  
 يقسم  
 الدين  
 على  
 قيمة  
 الاصل  
 يوم  
 القبض  
 وعلى  
 قيمة  
 الزيادة  
 يوم  
 الفكاك  
 لاقبله  
 من  
 الوجيز  
 حتى  
 لو  
 هلك  
 التمام  
 قبل  
 الفكاك  
 حال  
 قيام  
 الاصل  
 هلك  
 بغير  
 شيء  
 ذكره  
 قاضيان  
 وغيره  
 وان  
 هلك  
 الاصل

وبقي

وبقي التمام يوم الفكاك فما اصاب الاصل يسقط من الذي بقدره وما  
 اصاب التمام افكك الرهن من الهداية فلو هلك التمام بعد هلاك الاصل  
 هلك بقسطه من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل يوم القبض الفا وقيمة الولد  
 يوم الفكاك الفا فالدين بينهما نصفان ولو انتقصت قيمة الولد بالعيب او  
 بتغير السعر فصارت تساوي خمسة مائة فالدين بينهما اثلاثا ثلثاه في الام  
 وثلاثة في الولد ولو اذ دبت قيمة الولد فصارت تساوي الفين فثلثا الدين  
 في الولد وثلث في الام من الوجيز المعبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم  
 الفكاك من الهداية ومن اشترى شيئا بدينه فدرج الى البايغ ثوبا فقال  
 امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهني وقال زفر لا يكون  
 رهنا ومثله عن ابي يوسف واذا قال امسك بيدك او بمالك كان رهنا  
 اتفاقا من الهداية رجله على رجل مائة درهم فاعطاه المديون ثوبا وقال  
 خذ هذا رهنا ببعض حقه فقبض فهلك قال زفر يهلك بالقيمة وقال  
 ابو يوسف يهلك بما شاء الموهن ويرجع على الرهن بفضل دينه من الخاتمة  
 ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت الموهن ولا بموتهما ويبقى الرهن  
 رهنا عند المورثة ولو وضع الرهن في يد العدل فمات العدل لا يبطل الرهن  
 ويوضع الرهن على يد عدل اخر عن تراض بينهما فان اختلفا وضعه القاضي  
 على يد عدل لو اودع الموهن الرهن عند انسان باذن الراهن فهو رهن  
 عما حاله ان هلك في يد المودع يسقط الدين بهلاكه ولو رهنه الموهن  
 باذن الراهن من غيره وسلم اليه يخرج من الرهن الاول من الخاتمة  
 وفي الفصولين وصار كان الموهن الاول استعار مال الراهن الاول  
 للرهن فرهه ولو رهنه بلا اذن راضه لم يجز وللراهن ابطاله ولو هلك  
 فالرهن الاول لو شاء ضمن الموهن الاول وضمانه ضمان رهن وبذلك  
 في يد الثاني بدني الضامن اذ ملكه بضمانه فكان رهن ملكه نفسه ولو ضمن  
 الموهن الثاني فضانه ضمان رهن عند الموهن الاول ويبطل الرهن عند  
 الثاني ويرجع الثاني على الاول بما ضمن وبدينه انتهى ولو اقر الراهن  
 بالرهون لرجل لم يصدق ولم يبطل الرهن والمقر له ان شاء ادى المال  
 وقبض الرهن ويرجع بما قضى على الراهن وان شاء ضمن الراهن قيمته  
 وللمقر له ان يستخلف الموهن على علمه من وجيز السرخسي رجل ادعى دارا  
 او دابة هجره في اجارة الغير لا تقبل بينت الا بحضرة الاجر والمستاجر جميعا  
 وكذا في الرهن بشرط حضرت الراهن والموهن من دعوى الخاتمة رهن  
 قناشا بافشاخ سقط عن الدين بقدر النقصان من الفصولين ولو  
 غلب الماء على الارض الموهونة لا يبطل الدين ولكن يسقط منه بقدر  
 النقصان من الوجيز ولو رهن عبد فاعور فقال الراهن كانت قيمته

المعبر في ضمان الرهن القيمة  
 يوم القبض  
 ولا يبطل الرهن بموت  
 الراهن  
 ولا بموت الموهن  
 ولا بموتهما ويبقى  
 الرهن رهنا عند  
 المورثة  
 ولو وضع الرهن  
 في يد العدل فمات  
 العدل لا يبطل  
 الرهن  
 ويوضع الرهن  
 على يد عدل اخر  
 عن تراض بينهما  
 فان اختلفا وضعه  
 القاضي على يد  
 عدل لو اودع  
 الموهن الرهن  
 عند انسان باذن  
 الراهن فهو رهن  
 عما حاله ان هلك  
 في يد المودع  
 يسقط الدين  
 بهلاكه ولو رهنه  
 الموهن باذن  
 الراهن من غيره  
 وسلم اليه يخرج  
 من الرهن الاول  
 من الخاتمة وفي  
 الفصولين وصار  
 كان الموهن الاول  
 استعار مال  
 الراهن الاول  
 للرهن فرهه  
 ولو رهنه بلا  
 اذن راضه لم  
 يجز وللراهن  
 ابطاله ولو هلك  
 فالرهن الاول  
 لو شاء ضمن  
 الموهن الاول  
 وضمانه ضمان  
 رهن وبذلك في  
 يد الثاني بدني  
 الضامن اذ ملكه  
 بضمانه فكان  
 رهن ملكه نفسه  
 ولو ضمن الموهن  
 الثاني فضانه  
 ضمان رهن عند  
 الموهن الاول  
 ويبطل الرهن  
 عند الثاني  
 ويرجع الثاني  
 على الاول بما  
 ضمن وبدينه  
 انتهى ولو اقر  
 الراهن بالرهون  
 لرجل لم يصدق  
 ولم يبطل  
 الرهن والمقر له  
 ان شاء ادى  
 المال وقبض  
 الرهن ويرجع  
 بما قضى على  
 الراهن وان شاء  
 ضمن الراهن  
 قيمته وللمقر  
 له ان يستخلف  
 الموهن على  
 علمه من وجيز  
 السرخسي رجل  
 ادعى دارا او  
 دابة هجره في  
 اجارة الغير  
 لا تقبل بينت  
 الا بحضرة الاجر  
 والمستاجر  
 جميعا وكذا في  
 الرهن بشرط  
 حضرت الراهن  
 والموهن من  
 دعوى الخاتمة  
 رهن قناشا  
 بافشاخ سقط  
 عن الدين بقدر  
 النقصان من  
 الفصولين ولو  
 غلب الماء على  
 الارض الموهونة  
 لا يبطل الدين  
 ولكن يسقط  
 منه بقدر  
 النقصان من  
 الوجيز ولو  
 رهن عبد فاعور  
 فقال الراهن  
 كانت قيمته



يوم الرهن الفا وذهب بالا عوار خمس مائة نصف الدين وقال المرتضى  
كانت قيمته يوم القبض خمسمائة وذهب بالا عوار ربع الدين كان القول  
قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يرهون بالا لاف الاما ي اوى الفا  
واكثر والبينة ايضا بينة اذا انتقص الرهن عند المرتضى من حيث السعر  
لا يذهب شي من الدين عندنا وان انتقص نقصان قدر او نقصان  
كان قلبا فانكسر فانقصت قيمته يذهب قدر النقصان من الدين عند  
الكل من رهون الخاينة فلورهن عبد ايساوى الفا بالف مؤجل فصارت  
قيمتها مائة بتراجع السعر فباعه الموهون بامر الراهن بالمائة وقبض ثمنه  
رجع بما بقي وهو تسعمائة لان الدين لا يسقط بنقصان السعر لان نقصا  
ليس هلاكا لاحتمال العود واذا كان الدين باقيا وندم الراهن ان  
يبيعه بمائة يكون الباقي في رقبته كما اذا استرده وبعده بنفسه من رهون  
الهداية رهون شجرة الفرساد فذهب وقت الاوراق وانتقص ثمنه قال  
الفقيه ابوالثيث هذا بمنزلة تغير السعر من الخلاصة قلت وبهذا علم  
ان الدار الموهونة لو احترقت في يد الموهون سقطت من الدين مقدار النقصان  
انتهى الموهون اذا ركب الدابة الموهونة باذن الراهن فعطيت في ركوبه  
لا يضمن ولا يسقط شي من الدين وان ركبها بغير اذن الراهن فعطيت في  
ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما نزل عنها سليمة هلك رهنه في المسلمين  
وتهلك بالدين وان ركبها الراهن باذن الموهون او بغير اذنه فعطبت في  
لا يسقط شي من الدين من الخاينة الموهون لو ركب الدابة ليوذها على ركبها  
فهلك في الطريق لم يضمن لو سلمت من ركوبه ولا يصدق الا بينة على سلمتها  
من جامع الفضولين ولورهن خاتما فليس الموهون الخاتم فحصر المبنى  
او البري فهلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمال وفيما سوى الحصر من الاصابع  
لا يضمن لان ذلك حفظ وهو ما مود بالحفظ ويكون رهنها بما فيه وان ليس  
الخاتم فحصر فوق خاتم له لا يضمن الا اذا كان اللابس من تحت الخاتم  
فيضمن لان ذلك استعمال وتزبن من الهداية ولو كان الموهون امرأة فحتمت  
به في اي اصبع كانت ضمننت لان النساء يتختمن بجميع اصابعها من غضب الصغرى  
ولو استوفى الموهون الدين كله او بعضه بائع الراهن او بائع منقطع ثم  
هلك في يده يهلك بالدين ويجب عليه رد ما قبض الى من قبض منه وهو من  
عليه الدين او المنقطع من الهداية وعند زفر لو تبيع اجنبي باءاء الدين  
ثم هلك الرهن في يد الموهون برده ما قبض الى الراهن الا الى المتطوع من الجمع  
ولو استوفى الموهون بالدين عينا او صالح عنه على عيب ثم هلك في يده يهلك  
بالدين وكذا اذا حال الراهن الموهون بالدين على غيره ثم هلك الرهن بطلت  
الحالة ويهلك بالدين وكذا لو تصادقا على ان لا دين ثم هلك الرهن يهلك

بالدين

مط  
اذا انتقص الرهن عند  
الموهون من حيث السعر  
ان انتقص نقصان قدر  
او وصف

مط  
رهن شجرة الفرساد فذهب  
وقت الاوراق

مط  
ان الدار الموهونة لو  
احترقت في يد الموهون

مط  
اذا ركب الدابة الموهونة  
باذن الراهن

مط  
لو ركب الدابة بغير اذن  
الراهن

مط  
لو كان الموهون امرأة  
فحتمت به في اي اصبع كانت

مط  
لو استوفى الموهون الدين  
كله او بعضه بائع الراهن

مط  
لو استوفى الموهون بالدين  
عينا او صالح عنه على عيب

بالدين من رهون الهداية لو انتفخ الراهن والموتى على وضع الرهن على يد عدل  
جاز ويتم الرهن بقبض العدل ذكره في الاصلح وليس للموتى ولا للراهن  
ان يأخذ منه ويقبض العدل يكون بمنزلة الموهون فلو هلك في يده هلك  
في ضمان الموهون ولو دفع العدل الرهن الى الراهن او الموهون ضمن واذا ضمن  
العدل قيمة الرهن بعد ما دفع الى احدهما وقد استهلكه المدفوع اليه او هلك  
في يده لا يقدر ان يجعل القيمة رهنه في يده لكن يتقضان الراهن والموتى  
على ان يأخذ احدهما منه ويجعلها رهنه في يده او بغيره وان تعذر احدهما  
يرفع احدهما الى القاضي ليفعل كذلك ولو فعل ثم قضى الراهن الدين وقد  
ضمن العدل القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمه وان كان ضمن بالدفع الى  
الموتى فالراهن يأخذ القيمة منه كما يأخذ الرهن اذا كان قابضا من الهداية  
ثم العدل ان كان دفع الرهن الى الموهون على وجه الامانة وهلك في يده  
لا يرجع بقيمته عليه وان دفع رهنه بان قال هذا رهنك حذو واحبسه  
يرجع عليه بالقيمة من وجه السر حتى ولو وكل الراهن العدل بيع الرهن  
عند حلول الاجل جاز ولو باعه العدل وسلمه للموتى ثم استحق  
او رد عليه بغير قبضاء قاضي فان المشتري يرجع بالموتى على العدل ثم العدل  
بالحمد ان تشارج على الموهون باليمن ويعود دين الموهون على حاله وان شأ  
رجع على الراهن من الخاينة ولو كان التوكيل بعد عقد الموهون غير مشروط  
في العقد فما حق العدل من الهداية يرجع به على الراهن قبض الموهون الثمن  
اولا لانه لم يتلحق بهذا التوكيل حق الموهون فلا يرجع عليه كما في الوكالة المنفردة  
عن الراهن من الهداية ولو قال العدل بعث الراهن وسلمت الثمن الى الموهون  
وانكر الموهون ذلك كان القول قول العدل ويبطل دين الموهون وان اختلفا  
فقال الراهن كانت قيمتها الفا وهن غير تلك الجارية وقال الموهون ما ر  
هنتي الجارية قيمتها خمس مائة كان القول قول الموهون فان صدق  
العدل يجبر العدل على البيع فان كان الثمن انتقص من الدين يرجع ببقية دينه  
على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها او بيعها القاضي  
والهداية على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن من الخاينة الرهن  
لو ائلف متاعا لرجل يباع فيه فان بقي من ثمنه شيء فهو للموهون اذ دين العبد  
مقدم على دين الموهون من الوجين وفي الامارات التسليط على البيع على وجهين  
اما ان كان مشروطا في اصل العقد وفي هذا لا يملك الراهن عزله وكذا الموهون  
ولا ينفزل اذ امانات احدها واذا ابي العدل على البيع يجبر على البيع واذا امانات  
العدل بطل التسليط واما اذا كان التسليط على البيع بعد عقد الرهن فلا رهن  
عزله وينفزل بموت الراهن واذا امتنع العدل عن البيع لا يجبر عليه من حرانة  
الغناوى في كتاب الرهن وفيه لو لقي الموهون الراهن في بلد اخر لم يطلب

مط  
لو انتفى الراهن والموتى  
على وضع الرهن على يد عدل

مط  
رهن الموهون ولا للراهن  
ان يأخذ منه

مط  
لو دفع العدل الرهن الى  
الموتى على وجه الامانة

مط  
لو وكل الراهن العدل  
بيع الرهن

مط  
لو كان التوكيل بعد عقد  
الموهون

مط  
لو قال العدل بعث الراهن  
وسلمت الثمن الى الموهون

مط  
لو ائلف متاعا لرجل يباع  
فيه

مط  
لو كان التسليط على البيع  
بعد عقد الرهن



دينه ولا يكلف احضار الوهن اذا كان له مائة وان لم يكن لا يجب  
التراس على الفضة حتى يحضر الموثق وهذا انتهى بيع المشاع جائز لارهنه بيع  
المشغول جائز لارهنه بيع المتصل لغيره جائز لارهنه بيع المتعلق عنه  
بشرط قبل وجوده في غير المذبح جائز لارهنه كذا في الشرح الا قطع لا يجوز  
وهو البناء دون الارض من اول كتاب الوهن من الاشياء الرهن بالدين الذي  
يستحب كالرهن بالاجرة باطل من رهن الوجيز **كتاب الغصب** الغصب  
عبادة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه يتعلق به الضمان  
اقام من غير فعل في المحل لا بصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره او لم  
يملكه من اخذ ماله لا يكون غاصبا كذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشي  
حتى ضاعت المواشي لا يضمن ولو نقلها عن موضعها بصير غاصبا من الغلاصة ولم  
الغصب الاثم ويجب على الغاصب رد المقتصوب لو كان قائما في مكان غصبه  
لتفاوت القيم باختلاف الامكنة واجرة الرد على الغاصب هذه في عادية  
الهداية ان حكم الغصب الاثم ان علم قال في مسكين وان كان بدون العلم  
بان ظن ان المأخوذ ماله واشترى عنائه ثم ظهر استحقاقه فالضمان لا غير  
انتهى فاذا اتقى الاثم مع عدم العلم انتهى كون فعله معصية فيستحق التعزير  
كما لا يخفى فان ضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدور وعليه الاثم  
والتعزير اذا كان علما يكون المأخوذ ملكا للغير حيث ارتكب معصية من  
غصب المئخ وان كان هالكا ولو با فة سماوية او عجمية رده بان كان عبدا  
فابعد وغوه فعله مثله لو كان مثليا كالكليل والموزون والعددي المتقارب  
والمواد بالموزون ما يخرج من الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون متعابله  
بالثمن مبيعا على الوزن فمثل القيمة والعدد ليس منه فان انقطع المثل بان كان  
عبدا فانقطع عن ابدى الناس فعله قيمته يوم الخصومة عند ابي حنيفة والغصب  
عند ابي يوسف ويوم الانقطاع عند محمد ولو صير المالك الى ان يوجد جسد له  
ذلك ولو لم ينقطع بالكلية ولكن بقي منه ناقص الصنعة كان المالك بالخيار  
ان شاء اخذ ناقصا وان شاء عدل الى القيمة هذه في جهانية الهداية وان لم يكن  
مثليا كالمزدروعات والحيوانات والعددية المتفاوتة هي التي يتفاوت  
احادها في القيمة لا الذي يتفاوت انواعه دون احادها كبادنجان فانه مثلي  
ذكره في الفصولين فعليه قيمته يوم غصبه ويقوم بالتقدير الغالب هذه في زكوة  
الهداية ولو غصب فلوسا فلكسدت ثم استرسلها عند ابي حنيفة مثل الذي كسدت  
ولا يضمن قيمتها ولا مثله من الذي احرقه وعند ابي يوسف عليه قيمتها من الذهب  
او الفضة يوم الغصب وقال محمد عليه القيمة في اخر يوم كانت رابحة فلكسدت لكن  
والذي كان يفتي يقول محمد رفقا بالناس فتعفى كذلك والعددي المتفاوت  
من غير تفاوت من غصب الصغرى وان ادعى الهلاك وانك انكر الطالب

بيع المشاع جائز لارهنه  
بيع المشغول جائز لارهنه  
بيع المتصل لغيره جائز لارهنه  
بيع المتعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير المذبح جائز لارهنه  
البناء دون الارض من اول كتاب الوهن من الاشياء الرهن بالدين الذي يستحب كالرهن بالاجرة باطل من رهن الوجيز  
كتاب الغصب  
الغصب عبادة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه يتعلق به الضمان  
اقام من غير فعل في المحل لا بصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره او لم يملكه من اخذ ماله لا يكون غاصبا كذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت المواشي لا يضمن ولو نقلها عن موضعها بصير غاصبا من الغلاصة ولم  
حكم الغصب الاثم ويجب على الغاصب رد المقتصوب لو كان قائما في مكان غصبه  
لفاوت القيم باختلاف الامكنة واجرة الرد على الغاصب هذه في عادية  
الهداية ان حكم الغصب الاثم ان علم قال في مسكين وان كان بدون العلم بان ظن ان المأخوذ ماله واشترى عنائه ثم ظهر استحقاقه فالضمان لا غير  
انتهى فاذا اتقى الاثم مع عدم العلم انتهى كون فعله معصية فيستحق التعزير كما لا يخفى فان ضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدور وعليه الاثم والتعزير اذا كان علما يكون المأخوذ ملكا للغير حيث ارتكب معصية من غصب المئخ وان كان هالكا ولو با فة سماوية او عجمية رده بان كان عبدا فابعد وغوه فعله مثله لو كان مثليا كالكليل والموزون والعددي المتقارب والمواد بالموزون ما يخرج من الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون متعابله بالثمن مبيعا على الوزن فمثل القيمة والعدد ليس منه فان انقطع المثل بان كان عبدا فانقطع عن ابدى الناس فعله قيمته يوم الخصومة عند ابي حنيفة والغصب عند ابي يوسف ويوم الانقطاع عند محمد ولو صير المالك الى ان يوجد جسد له ذلك ولو لم ينقطع بالكلية ولكن بقي منه ناقص الصنعة كان المالك بالخيار ان شاء اخذ ناقصا وان شاء عدل الى القيمة هذه في جهانية الهداية وان لم يكن مثليا كالمزدروعات والحيوانات والعددية المتفاوتة هي التي يتفاوت احادها في القيمة لا الذي يتفاوت انواعه دون احادها كبادنجان فانه مثلي ذكره في الفصولين فعليه قيمته يوم غصبه ويقوم بالتقدير الغالب هذه في زكوة الهداية ولو غصب فلوسا فلكسدت ثم استرسلها عند ابي حنيفة مثل الذي كسدت ولا يضمن قيمتها ولا مثله من الذي احرقه وعند ابي يوسف عليه قيمتها من الذهب او الفضة يوم الغصب وقال محمد عليه القيمة في اخر يوم كانت رابحة فلكسدت لكن والذي كان يفتي يقول محمد رفقا بالناس فتعفى كذلك والعددي المتفاوت من غير تفاوت من غصب الصغرى وان ادعى الهلاك وانك انكر الطالب

حسبه

حسبه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لاطهرها ثم قضى عليه ببدلها  
واذا قضى عليه بالتبدل ملكها عندنا خلا فالملك والشافعي واحمد ذكره  
في رد المحتار وان اختلفا في القيمة فالقول للغاصب مع يمينه ان لم يقيم  
المالك حجة على الزيادة فان ظهر اليقين بعد القضاء والخان وقيمتها اكثر  
مما ضمن وقد ضمنه يقول المالك او ببينة اقامها المالك على قيمتها او بتكول  
الغاصب عن اليقين فلا خيار للمالك وهو للغاصب اذ ملكها لما ضمنها  
وقد كان الضمان يقول المالك فتم الملك للغاصب بسبب اتصال به رضاء  
المالك حيث ادعى هذا المقدار من الابضاع وان كان ضمان القيمة يقول  
الغاصب مع يمينه بالخيار ان شاء اضفى الف الضمان وان شاء اخذ العين  
ورد العوض ولو ظهر اليقين وقيمتها مثل ما ضمنه او دونه فكذلك الجواب  
في ظاهر الرواية وهو الاصح خلا فالما قاله الكرخي انه لا خيار له من الهداية  
غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة فقال صاحبه كان قيمتها الفين  
وقال الغاصب قيمتها الف وخلف عما ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف  
لا يجعل للغاصب ان يستخدمها ولا يبطأها ولا يبيعها الا ان يطميه قيمتها  
تامة فان اعترف الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عنه وعليه  
بتمام القيمة من غصب الخائفة ولو غصب المقتصوب من الغاصب فالملك  
بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن غاصب الغاصب الذي وقف  
اذا غصب من الغاصب وكان الثاني اعلم من الاول فان المتولى ائتمنا ضمن  
الثاني من الاشياء فان ضمن الاول يرجع بما ضمن على الثاني وان ضمن الثاني  
لا يرجع على الاول وكذا السارق من الغاصب لا يرجع بما ضمن ولو اختار  
المالك تضمين احدهما لا يبرأ الاخر عندهما خلا فالابن يوسف من وجيز  
السرخسي غاصب الغاصب اذا رده على الغاصب برئ من الضمان كما لو رده  
على المالك وعن خلف بن ابي يعوب وابي مطيع انه لا يبرأ بالرد على الغاصب  
قال صاحب الجامع الاصغر وعندي انه ان كان يرجعوا انه يريد رده على  
صاحبه وجوز ان يبرأ من الصغر لو اختار المالك تضمين احد الغاصبين  
ليس له ان يطالب الاخر هذه في كفاية الهداية وغاصب الغاصب يبرأ  
بالرد على الغاصب الاول اذا ثبت رده بالبينة من العادية في اخر الفصل  
الثالث غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فاذا القيمة  
الى الاول برئ من الضمان وعن ابي يوسف انه لا يبرأ ولو رده الثاني  
عن الغصب على الاول برئ عند الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ  
القيمة من الثاني لم يبرأ من اقراره على المقتصوب منه وكان للمقتصوب منه  
ان يضم الثاني الا ان يقيم الثاني البينة عما ادعى وكذا لو كان مكان  
الثاني غاصب المودع من الخائفة لو باع غاصب الغاصب وقضى ثمنه

ان اختلفا في القيمة

فانه ظهر اليقين بعد القضاء والضمان وقد ضمنه يقول المالك او ببينة او بتكول

وان كان ضمان القيمة يقول الغاصب مع يمينه

غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة

لو غصب المقتصوب من الغاصب فالملك بالخيار

غاصب الغاصب اذا رده برئ من الضمان

غاصب الغاصب اذا استهلك او هلك عنده فاذا القيمة الى الاول برئ من الضمان

لو باع غاصب الغاصب وقضى ثمنه



ليس للغاصب الاول اخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا فائده وليس له اجازة البيع من الفصول اقام المفعوب منه بئنه ان قيمة المفعوب كذا واقام الغاصب البئنه على انرا كذا تبئنه المالك اولى فان لم يكن للمالك بئنه فارد الغاصب اقامة البئنه فقال المالك اخلعه ولا اريد منه البئنه له ذلك اقام المفعوب منه البئنه فشهد احداهما بالبئنه والاخر عا اقرار الغاصب بالقيمة لا تقبل جاء الغاصب بثوب وقال انا غصبت هذا فقال المالك لا بل غصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هو ثوبا و موقبا فالقول قول الغاصب من غصب الخلاصة ولو اختلفا في غبن من المفعوب او صفته او في قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب ولو كفل رجل بقيمة المفعوب واختلفوا في القيمة فالقول للكفيل ولا يصدر واحد منها عليه ولو قال الغاصب رددت المفعوب وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك من الوجيز رجل غصب دابة فملكها واقام صاحبها بئنه انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام الغاصب بئنه انها هلكت او ماتت عند صاحبها كانت بئنه صاحبها اولى ويقضى على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بئنه انه ردها على صاحبها كانت بئنه صاحبها اولى ولو اقام صاحبها البئنه انرا ماتت عند الغاصب واقام الغاصب البئنه انه ردها فماتت عند صاحبها قال ابي يوسف بئنه صاحبها اولى وقال محمد يقضى ببئنه الغاصب من غصب الحائنة قال ابو يوسف اذا غصب قوم من رجل شيئا فماتت قيمته ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم اضمنه شيئا من الحائنة رجل قال اغتصبنا من فلان الف درهم وكنا عشرة فماتت قيمته فجمع الالف من غصب القار خائنة نقلنا من السراجية قال صاحب المنع ووجهه انه ادعى الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على المفعوب وقد رده اقراره على غيره فبقي اقراره على نفسه فماتت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالبئنه لتقدير انما تقدر ان حججته الاقرار صفة وحجية البئنه متعديّة وقد تقدر وجوب الضمان بسبب اليد الظالمة المؤيلة ليد المالك الحقيقية انتهى ولو باع الغاصب المفعوب فالمالك مختارة تضمين ابنهما شتا فان ضمن المشتري رجوع بما ضمن على البائع من الهداية لو باعه الغاصب فالمالك بالخيار يضم ابنهما شتا فان ضمن الغاصب جاز بيعه والثمن له وان ضمن المشتري رجوع على البائع بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه قال ثاويله اذا باع الغاصب وسلم اما بدون التسليم فلا يجب الضمان من الخلاصة ولو ذهب الغاصب المفعوب من انسان كإعارة فملك في يد فضنه المالك لم يرجع بالقيمة على الغاصب ولو رهنه او اجره او اودعه من انسان فملك عنده فضنه المالك يرجع بالقيمة على الغاصب من وجيز

اطام المفعوب منه بئنه  
المفعوب كذا واقام الغاصب البئنه على انرا كذا  
تبئنه المالك اولى  
فان لم يكن للمالك بئنه  
فارد الغاصب اقامة البئنه  
فقال المالك اخلعه ولا اريد منه  
البئنه له ذلك  
اقام المفعوب منه البئنه  
فشهد احداهما بالبئنه والاخر  
عا اقرار الغاصب بالقيمة  
لا تقبل جاء الغاصب بثوب  
وقال انا غصبت هذا  
فقال المالك لا بل غصبت  
ثوبا آخر غير هذا الثوب  
هو ثوبا و موقبا  
فالقول قول الغاصب  
من غصب الخلاصة  
ولو اختلفا في غبن  
من المفعوب او صفته  
او في قيمته وقت  
الغصب فالقول  
للمالك ولو كفل  
رجل بقيمة  
المفعوب واختلفوا  
في القيمة  
فالقول  
للكفيل ولا يصدر  
واحد منها  
عليه ولو قال  
الغاصب رددت  
المفعوب وقال  
المالك لا بل هلك  
عندك  
فالقول  
للمالك من  
الوجيز رجل  
غصب دابة  
فملكها  
واقام  
صاحبها  
بئنه انها  
هلكت عند  
الغاصب  
من ركوبه  
واقام  
الغاصب  
بئنه انها  
هلكت  
او ماتت  
عند  
صاحبها  
كانت  
بئنه  
صاحبها  
اولى  
ويقضى  
على  
الغاصب  
بالقيمة  
وكذا  
لو شهد  
شهود  
صاحبها  
ان  
الغاصب  
هدم  
الدار  
واقام  
الغاصب  
بئنه  
انه  
ردها  
على  
صاحبها  
كانت  
بئنه  
صاحبها  
اولى  
ولو اقام  
صاحبها  
البئنه  
انرا  
ماتت  
عند  
الغاصب  
واقام  
الغاصب  
البئنه  
انه  
ردها  
فماتت  
عند  
صاحبها  
قال ابي  
يوسف  
بئنه  
صاحبها  
اولى  
وقال  
محمد  
يقضى  
ببئنه  
الغاصب  
من  
غصب  
الحائنة  
قال ابو  
يوسف  
اذا  
غصب  
قوم  
من  
رجل  
شيئا  
فماتت  
قيمته  
ولو جاء  
رجل  
منهم  
بعد  
رجل  
لم  
اضمنه  
شيئا  
من  
الحائنة  
رجل  
قال  
اغتصبنا  
من  
فلان  
الف  
درهم  
وكنا  
عشرة  
فماتت  
قيمته  
فجمع  
الالف  
من  
غصب  
القار  
خائنة  
نقلنا  
من  
السراجية  
قال  
صاحب  
المنع  
وجهه  
انه  
ادعى  
الاشتراك  
في  
الغصب  
ومن  
لوازمه  
وضع  
يده  
على  
المفعوب  
وقد  
رده  
اقراره  
على  
غيره  
فبقي  
اقراره  
على  
نفسه  
فماتت  
على  
الجميع  
بخلاف  
ما  
لو  
ثبت  
ذلك  
بالبئنه  
لتقدير  
انما  
تقدر  
ان  
حججته  
الاقرار  
صفة  
وحجية  
البئنه  
متعديّة  
وقد  
تقدر  
وجوب  
الضمان  
بسبب  
اليد  
الظالمة  
المؤيلة  
ليد  
المالك  
الحقيقية  
انتهى  
ولو باع  
الغاصب  
المفعوب  
فالمالك  
مختارة  
تضمين  
ابنهما  
شتا  
فان  
ضمن  
المشتري  
رجوع  
بما  
ضمن  
على  
البائع  
من  
الهداية  
لو باعه  
الغاصب  
فالمالك  
بالخيار  
يضم  
ابنهما  
شتا  
فان  
ضمن  
الغاصب  
جاز  
بيعه  
والثمن  
له  
وان  
ضمن  
المشتري  
رجوع  
على  
البائع  
بالثمن  
وبطل  
البيع  
ولا  
يرجع  
بما  
ضمن  
عليه  
قال  
ثاويله  
اذا  
باع  
الغاصب  
وسلم  
اما  
بدون  
التسليم  
فلا  
يجب  
الضمان  
من  
الخلاصة  
ولو  
ذهب  
الغاصب  
المفعوب  
من  
انسان  
كإعارة  
فملك  
في  
يد  
فضنه  
المالك  
لم  
يرجع  
بالقيمة  
على  
الغاصب  
ولو  
رهنه  
او  
اجر  
او  
اودعه  
من  
انسان  
فملك  
عنده  
فضنه  
المالك  
يرجع  
بالقيمة  
على  
الغاصب  
من  
وجيز

من وجيز قاضيان ولو ادعه الغاصب عند رجل وهلك عنده فالمفعوب منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع ويرجع المودع على الغاصب بما ضمن ولو استهلك المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان على المودع ولو اواجه الغاصب او رهنه فملك كان للمفعوب منه ان يضم ابنهما شتا فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المشتري ولا على المرفق ولكن يسقط دينه بذلك الرهن في يد المرفق وان ضمن المرفق والمشتري يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه فلا يرجع على احد ولو اعاره الغاصب فملك عنده كان للمفعوب منه بالخيار وان ضمن لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه في المستعير فقرار الضمان عليه من غصب الخلاصة الغاصب اذا اجر المفعوب فالاجرة وان تلف المفعوب من هذا العمل او تلف لامنه وضنه الغاصب له الاستعانة بالاجر في اداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له ان يستعين بالغلة في اداء الضمان في الصحيح ولو كانت دابة فاخذ اجورها ثم باعها واخذ ثمنها وتلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب ليس له الاستعانة في اداء الضمان بالاجر من الخلاصة ايضا غصب جارية وزنى بها ثم ردها فحبلت وماتت في نفاسها يوم قيمتها علفت ولا ضمان عليه في الحرقة وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضم في الامة ايضا من الهداية رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عنده فماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ليس عليه الا نقصان الحمل من الحائنة ولو ردها الغاصب حاملا وماتت من الولادة وبقي ولدها يضم الغاصب جميع قيمتها يوم الغصب ولم ينجس شيء من الامة بالولد ولو حلت الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المول فماتت في يده من تلك الحية لم يضم الغاصب الا ناقصها الحية في قولهم جميعا من غصب الخلاصة في الفصل الاول وان ولدت في يد الغاصب من الزنا ردها وردها ما نقصت الولادة وينجز النقصان بالولد ان كان في قيمته وفاء بالنقصان ويسقط ظاهرا عن الغاصب خلافا لفرق من الهداية وان لم يكن فيه وفاء لا ينجز ولو ماتت الامة وبقي الولد يضم قيمته الامة من الوجيز وان ردها حاملا فماتت من الولادة وبقي الولد فعند ابي حنيفة يضم الغاصب عند الشخير خلافا لمحمد فاذا من الوجيز ان العقار لا يتحقق فيه الغصب عند الشخير خلافا لمحمد فاذا غصب عقارا فملك في يده بان انه يهدم باقة سماوية او جاء سيل فذهب بالبناء واشجاره او غلب السيل على ارض فبقيت تحت الماء لا يضم عندها وقال محمد يضمه وهو قول ابي يوسف اولاد به قال الشافعي ودليل كل مذكرة في الهداية واجمعوا ان العقار لو تلف من سكتاه يضم وكذا الوقطع الاشجار ضم ما قطع بالاجماع

لو ادعه عند رجل وهلك  
عنده  
فالمفعوب منه بالخيار  
ان شاء ضمن  
الغاصب ولا يرجع  
هو على المودع  
ويرجع المودع  
على الغاصب  
بما ضمن  
ولو استهلك  
المودع فالجواب  
على قلب هذا  
وقرار الضمان  
على المودع  
ولو اواجه  
الغاصب او رهنه  
فملك كان  
للمفعوب منه  
ان يضم  
ابنهما شتا  
فان ضمن  
الغاصب لا  
يرجع  
الغاصب  
على المشتري  
ولا على  
المرفق  
ولكن  
يسقط دينه  
بذلك  
الرهن في يد  
المرفق وان  
ضمن  
المرفق  
والمشتري  
يرجع على  
الغاصب  
بما ضمن  
الا اذا  
استهلكه  
فلا يرجع  
على احد  
ولو اعاره  
الغاصب  
فملك  
عنده كان  
للمفعوب منه  
بالخيار  
وان ضمن  
لا يرجع  
على صاحبه  
ولو استهلكه  
في  
المستعير  
فقرار  
الضمان  
عليه من  
غصب  
الخلاصة  
الغاصب اذا  
اجر  
المفعوب  
فالاجرة  
وان تلف  
المفعوب من  
هذا العمل  
او تلف  
لامنه  
وضنه  
الغاصب  
له  
الاستعانة  
بالاجر  
في اداء  
الضمان  
وتصدق  
بالباقي  
اذا كان  
فقيرا  
فاذا كان  
غنيا ليس  
له ان  
يستعين  
بالغلة  
في اداء  
الضمان  
في الصحيح  
ولو كانت  
دابة  
فاخذ  
اجورها  
ثم باعها  
واخذ  
ثمنها  
وتلف  
الثمن  
ثم ماتت  
الدابة  
عند  
المشتري  
وضمن  
المالك  
المشتري  
ورجع  
المشتري  
على  
الغاصب  
ليس له  
الاستعانة  
في اداء  
الضمان  
بالاجر  
من الخلاصة  
ايضا  
غصب  
جارية  
وزنى  
بها ثم  
ردها  
فحبلت  
وماتت  
في  
نفاسها  
يوم  
قيمتها  
علفت  
ولا  
ضمان  
عليه  
في  
الحرقة  
وهذا  
عند  
ابي  
حنيفة  
وقال  
لا يضم  
في الامة  
ايضا  
من  
الهداية  
رجل  
غصب  
جارية  
فزنت  
عنده  
ثم  
ردها  
على  
المالك  
فولدت  
عنده  
فماتت  
في  
نفاسها  
ومات  
الولد  
ايضا  
كان  
على  
الغاصب  
قيمتها  
في قول  
ابي  
حنيفة  
وقال  
ابو  
يوسف  
ليس  
عليه  
الا  
نقصان  
الحمل  
من  
الحائنة  
ولو  
ردها  
الغاصب  
حاملا  
وماتت  
من  
الولادة  
وبقي  
ولدها  
يضم  
الغاصب  
جميع  
قيمتها  
يوم  
الغصب  
ولم  
ينجس  
شيء  
من  
الامة  
بالولد  
ولو  
حلت  
الجارية  
في يد  
الغاصب  
ثم  
ردها  
على  
المول  
فماتت  
في يده  
من  
تلك  
الحية  
لم  
يضم  
الغاصب  
الا  
ناقصها  
الحية  
في قولهم  
جميعا  
من  
غصب  
الخلاصة  
في  
الفصل  
الاول  
وان  
ولدت  
في يد  
الغاصب  
من  
الزنا  
ردها  
وردها  
ما  
نقصت  
الولادة  
وينجز  
النقصان  
بالولد  
ان كان  
في  
قيمته  
وفاء  
بالنقصان  
ويسقط  
ظاهرا  
عن  
الغاصب  
خلافا  
لفرق  
من  
الهداية  
وان  
لم يكن  
فيه  
وفاء  
لا  
ينجز  
ولو  
ماتت  
الامة  
وبقي  
الولد  
فعند  
ابي  
حنيفة  
يضم  
الغاصب  
عند  
الشخير  
خلافا  
لمحمد  
فاذا  
من  
الوجيز  
ان  
العقار  
لا  
يتحقق  
فيه  
الغصب  
عند  
الشخير  
خلافا  
لمحمد  
فاذا  
غصب  
عقارا  
فملك  
في يده  
بان  
انه  
يهدم  
باقة  
سماوية  
او جاء  
سيل  
فذهب  
بالبناء  
واشجاره  
او غلب  
السيل  
على  
ارض  
فبقيت  
تحت  
الماء  
لا يضم  
عندها  
وقال  
محمد  
يضمه  
وهو  
قول  
ابي  
يوسف  
اولاد  
به  
قال  
الشافعي  
ودليل  
كل  
مذكرة  
في  
الهداية  
واجمعوا  
ان  
العقار  
لو تلف  
من  
سكتاه  
يضم  
وكذا  
الوقوف  
الاشجار  
ضم  
ما قطع  
بالاجماع



من الخلاصة واجمعوا ان الفاضل ينفق ما ينقصه منه بفعله وسكنائه لانه  
انلاف والعقار ينفق به كما اذا انقل ترابه واما منافعه فنقد الشافعي في مضمونه  
استعمله او عطله فيجب الاجر وقال مالك ان عطله فلا شيء عليه وان استعمله  
يجب اجور المثل وعندنا لا ينفق المنافع في العطلين من الهداية المفضوب  
نوعان غير منقول كالطاحونة والمخاض فان انهدم عند الفاضل باقية  
سماوية او جاء سبيل فذهب بالبناء لا ضمان عليه عندها خلا فالجهد ولو تلف  
بسكنائه او قطع اشجاره ضمن اجماعا وان هدمه اضر او قطع اشجاره اضر المالك  
بالخيار ينفق اشجاره ولو زرع فيها فالخراج له ويضمن نقصانها وفي الصغير يدفع  
قدر البذر وما انفق عليه وينقول فان تلف في يد الفاضل او تلفه ان كان  
مثليا كالكلبي والوزني الذي ليس في تبعيضه ضرر كغير المصنوع والعددي  
المتقارب كالبيض والجوز وما شبه ذلك وان كان غير مثلي كالحبوان والذرة  
والوزني الذي في تبعيضه ضرر كالمصنوع ان اُتلف او تلف فعليه قيمته يوم  
غصبه وان اُتلف غير الفاضل في يد الفاضل بالخيار للمالك ان شاء ضمنه الفاضل  
ويرجع على المثل وان شاء ضمن المثل ولا يرجع على احد وان غصب من  
الاقل غاصب ثان وتلف عنده فالمالك بالخيار وقدر الضمان على الثاني من  
غصب البراذية وضمن الفاضل في العقار وفي المنقول ما ينقص بفعله وسكنائه  
وما ينقص بزرعه فان الارض المفضوبة اذا انتقصت بالزراعة يفوز النقصان  
لانه اتلف البغص وكذا لو استخدم العبد المفضوب او الدابة المفضوبة بنفسه  
فانتقص العبد او الدابة بالان استخدام او اجر احداهما من آخر فحصل له في مدة الاجارة  
نقص باستغلاله ضمن ما نقص وكذا لو كان المفضوب شاة اخرى كالات النجار ونحوه  
مثلا فاستعمله فانتقص باستعماله ضمن ما نقص اما منافعهما كسكنى الدار وركوب  
الدابة واستخدام العبد فلا تنضم بالفاضل ولا تلاف صورة غصب المتلف ان  
يفضب احدها ويمسكه مدة ولا يستعمله ثم يورده على مالكه وصورة انلاف المتلف  
ان يستعمله احدها ثم يورده على صاحبه ثم يورده على صاحبه من غصب المتلف كذا  
في غصب الدار والغور والبحر والرواق ولو نقص المفضوب في يد الفاضل يرجع  
المفضوب منه على الفاضل بالنقصان الا ان يكون ذلك النقصان بجنائية غير  
الفاضل والمفضوب منه بالخيار في تضمين النقصان ان شاء ضمن الفاضل ويرجع  
الجان وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على احد من غصب الخلاصة الفصل الاول  
لو غصب عيدا فاجره كانت الاجرة للفاضل دون المالك وكذلك الدابة ولكن  
يؤمر بالتصدق ونفى عليه صاحب الميسوط من شرح المنظومة لابن الوهب  
كذا في الخرافة ولو استغل المفضوب بان كان عبدا فاجره فلا جرة له ولا يطيب  
له فتصدق بها وكذا الورع بدارهم الغصب كان الرجوع له ويتصدق ولو دفع العلة  
الى المالك حل للمالك نأولها من غصب الهداية وتوات رجل عمل رجلا الى بعض

واجمعوا ان الفاضل ينفق ما ينقصه منه بفعله وسكنائه  
ما ينقصه منه بفعله وسكنائه  
المفضوب نوعان غير منقول  
فان انهدم عند الفاضل باقية  
عليه عندها خلا فالجهد ولو تلف  
بسكنائه او قطع اشجاره ضمن اجماعا  
وان هدمه اضر او قطع اشجاره اضر المالك  
بالخيار ينفق اشجاره ولو زرع فيها فالخراج له  
ويضمن نقصانها وفي الصغير يدفع  
قدر البذر وما انفق عليه وينقول فان تلف في يد  
الفاضل او تلفه ان كان مثليا كالكلبي والوزني  
الذي ليس في تبعيضه ضرر كغير المصنوع والعددي  
المتقارب كالبيض والجوز وما شبه ذلك وان كان  
غير مثلي كالحبوان والذرة والوزني الذي في  
تبعيضه ضرر كالمصنوع ان اُتلف او تلف فعليه  
قيمته يوم غصبه وان اُتلف غير الفاضل في يد  
الفاضل بالخيار للمالك ان شاء ضمنه الفاضل  
ويرجع على المثل وان شاء ضمن المثل ولا يرجع  
على احد وان غصب من الاقل غاصب ثان وتلف  
عنده فالمالك بالخيار وقدر الضمان على الثاني  
من غصب البراذية وضمن الفاضل في العقار وفي  
المنقول ما ينقص بفعله وما ينقص بزرعه فان  
الارض المفضوبة اذا انتقصت بالزراعة يفوز  
النقصان لانه اتلف البغص وكذا لو استخدم  
العبد المفضوب او الدابة المفضوبة بنفسه  
فانتقص العبد او الدابة بالان استخدام او اجر  
احدهما من آخر فحصل له في مدة الاجارة نقص  
باستغلاله ضمن ما نقص وكذا لو كان المفضوب  
شاة اخرى كالات النجار ونحوه مثلا فاستعمله  
فانتقص باستعماله ضمن ما نقص اما منافعهما  
كسكنى الدار وركوب الدابة واستخدام العبد فلا  
تنضم بالفاضل ولا تلاف صورة غصب المتلف ان  
يفضب احدها ويمسكه مدة ولا يستعمله ثم يورده  
على مالكه وصورة انلاف المتلف ان يستعمله  
احدها ثم يورده على صاحبه ثم يورده على صاحبه  
من غصب المتلف كذا في غصب الدار والغور والبحر  
والرواق ولو نقص المفضوب في يد الفاضل يرجع  
المفضوب منه على الفاضل بالنقصان الا ان يكون  
ذلك النقصان بجنائية غير الفاضل والمفضوب  
منه بالخيار في تضمين النقصان ان شاء ضمن  
الفاضل ويرجع الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا  
يرجع الجاني على احد من غصب الخلاصة  
الفصل الاول لو غصب عيدا فاجره كانت  
الاجرة للفاضل دون المالك وكذلك الدابة  
ولكن يؤمر بالتصدق ونفى عليه صاحب  
الميسوط من شرح المنظومة لابن الوهب  
كذا في الخرافة ولو استغل المفضوب بان  
كان عبدا فاجره فلا جرة له ولا يطيب له  
فتصدق بها وكذا الورع بدارهم الغصب  
كان الرجوع له ويتصدق ولو دفع العلة الى  
المالك حل للمالك نأولها من غصب الهداية  
وتوات رجل عمل رجلا الى بعض

البلاذ ذكرها كان على الجامل كراؤه الى الموضع الذي عمله منه من غصب الخاتية  
وفي الخلاصة واجارة الدواب ذكره مثلا غام في ضاياته وزوايد المفضوب  
المنفصلة والمتصلة كالولد واللبى والصوف والشمع امانة غير مضمونة الا  
باللاف او منع ولو باعها وسلم الى المشتري ففي المفضلة المالك بالخيار ان  
شأه ضمن الفاضل وان شأه ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وكذلك في المنفصلة  
فان غصب جارية تساوى الفاضل اذت عنده فصارت تساوى الغيب قباعا  
وسلم او هلك عند المشتري فللمالك ان يضمن الفاضل الف درهم لغيره عند بيع  
وعندها له ان يضمن الغيب قيمته يوم الغيب والشرء وكذلك ان استهلك  
المتصلة في غير الادنى لا يضمن الزيادة عنده خلا فالرهما وهو الصحيح وان كان  
عبدا او امانة قيمته يوم القتل القاتل ويوم الغيب الف فقتله هو او غيره ان  
شاء المالك يضمن الفاضل الفاحالة في ماله وان شاء يضمن عاقلة القاتل  
في ثلث سنين من الوجيز كذا في العتابة ومنافع الغيب لا يضمن الا في ثلث  
فانها تنضم ويجب اجور المثل مال الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال الا  
اذا سكن المعد بتأويل ملك كبيت سكنه احد الشريكين في المملك اما الوقف  
اذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن الاخر سواء كان موقوفا للسكنى او  
للاستغلال فانه لا يجب الاجر وسكن المعد بتأويل عقد كدار معدة للاجاء  
سكنها الموقوف لا يلزم الاجر قال في البراذية روى دار من اخر وهو معدة  
للاجارة فسكنها الموقوف لا يلزم الاجر فان السكنى بتأويل الملك ليست  
بمضمونة ولو سكنه احد الشركاء بلا عقد لا يلزم وان معدة للاستغلال  
الا ان يكون احد الشركاء صغيرا فيجب اجور المثل في حصته على القول المفتى به  
اذا الفتوى في غصب دور الوقف وعقاره على الثمان كما في منافعه وكذا  
اليتيم وكذا السكنى بتأويل العقد كعقد الرهن ليست بمضمونة فعلم تماذكروا  
ان لفظ العقد مع ذكر المملك غير مذكور كما ظنه البعض انتهى ويستثنى من مال  
اليتيم مسئلة سكنى امة مع زوجها داره بلا اجور ليس لهما ذلك ولا اجر  
عليهما ولا نصير الدار معدة باجازه ترا وتما نصير معدة للاستغلال اذا بناها  
لذلك وشرطها له وباعداد البائع لا نصير معدة في حق المشتري واذا اجر الفاضل  
ما منافعه مضمونة من مال اليتيم او الوقف او معدة فعمل المشاجر المستحق للاجر  
المثل ولا يلزم الفاضل اجر المثل انها يرد ما قبضه والمرفوع لو اشاجر الدار  
المعد للاستغلال وهو ساكنها بتأويل عقد باجر معلوم وسكنها سنين دفع  
اجرتها ليس له الاسترداد والتخرج على الاصول يقتضي ان له ذلك لكونه دفع  
ماله ليس بواجب عليه فسيترك الا اذا دفع على وجه الرهبة واستهلكه الموهوب  
له ذكره شيخنا في فوائد من غصب المتلف النقصان يتراجع السعر غير مضمون على  
الفاضل اذا كان الرذ من مكان الغصب من الهداية كذا في الخاتية واما النقصان

زوايد المفضوب المنفصلة و  
المنفصلة امانة غير مضمونة  
الا باللاف او منع  
ان غصب جارية تساوى  
الفاضل اذت عنده فصارت  
تساوى الغيب قباعا  
وسلم او هلك عند المشتري  
فللمالك ان يضمن الفاضل  
الف درهم لغيره عند بيع  
وعندها له ان يضمن الغيب  
قيمته يوم الغيب والشرء  
وكذلك ان استهلك  
المتصلة في غير الادنى  
لا يضمن الزيادة عنده  
خلا فالرهما وهو  
الصحيح وان كان  
عبدا او امانة  
قيمته يوم القتل  
القاتل ويوم الغيب  
الف فقتله هو او غيره  
ان شاء المالك يضمن  
الفاضل الفاحالة في  
ماله وان شاء يضمن  
عاقلة القاتل في ثلث  
سنين من الوجيز كذا  
في العتابة ومنافع  
الغيب لا يضمن الا في  
ثلث فانها تنضم ويجب  
اجور المثل مال الوقف  
ومال اليتيم والمعد  
للاستغلال الا اذا  
سكن المعد بتأويل ملك  
كبيت سكنه احد  
الشريكين في المملك  
اما الوقف اذا سكنه  
احدهما بالغلبة بدون  
اذن الاخر سواء كان  
موقوفا للسكنى او  
للاستغلال فانه لا  
يجب الاجر وسكن المعد  
بتأويل عقد كدار  
معد للاجاء سكنها  
الموقوف لا يلزم  
الاجر قال في  
البراذية روى دار  
من اخر وهو معدة  
للاجارة فسكنها  
الموقوف لا يلزم  
الاجر فان السكنى  
بتأويل الملك ليست  
بمضمونة ولو سكنه  
احد الشركاء بلا عقد  
لا يلزم وان معدة  
للاستغلال الا ان  
يكون احد الشركاء  
صغيرا فيجب اجور  
المثل في حصته على  
القول المفتى به اذا  
الفتوى في غصب دور  
الوقف وعقاره على  
الثمان كما في  
منافعه وكذا اليتيم  
وكذا السكنى بتأويل  
العقد كعقد الرهن  
ليست بمضمونة  
فعلم تماذكروا ان  
لفظ العقد مع ذكر  
المملك غير مذكور  
كما ظنه البعض  
انتهى ويستثنى من  
مال اليتيم مسئلة  
سكنى امة مع زوجها  
داره بلا اجور ليس  
لها ذلك ولا اجر  
عليها ولا نصير الدار  
معدة باجازه ترا  
وتما نصير معدة  
للاستغلال اذا بناها  
لذلك وشرطها له  
وباعداد البائع لا  
نصير معدة في حق  
المشتري واذا اجر  
الفاضل ما منافعه  
مضمونة من مال  
اليتيم او الوقف او  
معد فعمل المشاجر  
المستحق للاجر المثل  
ولا يلزم الفاضل  
اجر المثل انها يرد  
ما قبضه والمرفوع لو  
اشاجر الدار المعد  
للاستغلال وهو  
ساكنها بتأويل عقد  
باجر معلوم وسكنها  
سنين دفع اجرتها  
ليس له الاسترداد  
والتخرج على  
الاصول يقتضي ان  
له ذلك لكونه دفع  
ماله ليس بواجب  
عليه فسيترك الا  
اذا دفع على وجه  
الرهبة واستهلكه  
الموهوب له ذكره  
شيخنا في فوائد  
من غصب المتلف  
النقصان يتراجع  
السعر غير مضمون  
على الفاضل اذا  
كان الرذ من مكان  
الغصب من الهداية  
كذا في الخاتية  
واما النقصان



ما تقدر عليه يجب رد  
 قيمة  
 اما في الربوات لا يمكن  
 التقصان مع استرداد اصل  
 ان كان التقصان بفوات  
 الوصف في الاموال  
 وان لم يكن من الاموال الربوية  
 فنقصان الوصف مضمون  
 عليه  
 كذا لو حدث به عيب  
 ينقص قيمته  
 رجل غصب ارضاً  
 وزرعها حنطة  
 رجل زرع ارض غيرة  
 فغصب ارض غيرة  
 من بني في ارض غيرة او غيرة  
 لو كانت قيمة البناء او الغرس  
 اكثر من قيمة الارض  
 قد انقضت بعض بقول الكرمي  
 ونحوه في جواب الكتاب  
 غصب صاحب ارض هشة  
 فادخلها في بناء

بغوات الوصف او الجزء فهو مضمون عليه لانه دخل بجميع اجزائه فوضاه  
 بالغصب مما تقدر عليه يجب رد قيمته وهذا في غير الربوي اما في  
 الربويات لا يمكنه تضمين التقصان مع استرداد الاصل لانه يؤدي الى الربوة  
 من الهداية قلت فيغير المالك بين اخذه ولا يثنى عليه وبني تضمين مثله او لا  
 جنسه قال في الذخيرة وان كان التقصان بغوات الوصف في الاموال فمضمون  
 غصب حنطة فصنعت غنمه عند او انكسر الدوام او الدناير وغصب خيل  
 فغصب فيه ماء فالمالك بالخيار ان شاء اخذه ولا يثنى عليه وان شاء تركه وضمنه  
 مثله وان كان انا فضته فمضمون فيه فان شاء اخذه ولا يثنى له وان شاء  
 ضمنه قيمته من خلاف جنسه وكذا اثنى الصغر والخماس والنسب ان كان بيع  
 وزنا وان لم يكن من الاموال الربوية فنقصان الوصف كذهاب البصر والسمع  
 نسيان الحرفة مضمون عليه وكذا لو حدث به عيب ينقص قيمته كالباق والجنون  
 والشرقة في العبد والجارية والزنا يكون مضموناً عليه فيقوم العبد صحيحاً ويقوم  
 وبه العيب او النقص فيضم ما بينهما لصاحبه انتهى ما في الوجيز غصب ارضاً  
 فبذر بها حنطة ثم اختصها قبل ان تنبت قال محمد بن شاذان صاحب الارض تركها حتى  
 تنبت ثم يقول الغاصب اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه  
 فيقوم الارض ليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر فاعطاه فضل ما بينهما من  
 الحانية وذكر المعلى عن ابي يوسف انه يعطيه مثل بذر من الوجيز رجل  
 غصب ارضاً وزرعها حنطة ثم اختصها قبل تنبت فصاحب الارض بالخيار ان  
 شاء تركها حتى تنبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذر  
 فيه وتفسيره على قول محمد يقوم الارض وليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر فاعطاه  
 فضل ما بينهما والمختار انه يضمن قيمة البذر لكن مزرعاً في ارض غيرة من غصب  
 الخلاصة وفيها في كتاب المزارعة زرع ارض غيرة بغير امره فعليه نقصان  
 الارض قال نصير بنظر بكم تشاجر قبل استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك وقال  
 محمد بن سله بنظر بكم اشترى قبل استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك انتهى  
 رجل زرع ارض غيرة بغير اذنه فالغلة له وعليه ما نقص من الارض من العمادية  
 كذا في واقعات حسام الدين وكذا في جامع الفتاوى ثم المتأخر كالمواصفة  
 نقصان الارض قال بعضهم بنظر بكم تشاجر قبل المزارعة وبعده ثم قدر التفاوت  
 نقصان الارض ولو زرع ارض غيرة بغير اذنه بنظر المالك ان كان مناصفة  
 يكون بينهما نصفان وفي الملتقط يجب الوبع والتلك على عرف القرية من  
 مزارعة الفتاوى كذا في جامع الفصولين بقلا من الذخيرة وعلى هذا لا  
 قلنا في الغاصب اذا بذر حنطة غيرة في ارض غيرة ان التوزيع للغاصب وان  
 كان التغيير بطبيع الارض والماء والهواء واما الالتقاء فشرط من يزوي في  
 باب تقسيم الشرا التي حب القطر في ارض الغير غصبا ونبت فرباه مالك

الارض

الارض فالجوزقة للغاصب وعليه نقصان الارض من غصب القنية غصب  
 ارضاً وزرعها قطناً فزرعها ربوا شيئاً اخر لا يضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاني  
 بذر ارضه بربوا شيئاً اخر شيئاً اخر فصار مستهلكاً بالاول فلو شاء ضمنه  
 بربوا مبدوراً في الحال فيقوم الارض بمذورة وغير مذورة فيضم الفضل  
 فيصير البتر ملكاً للثاني ولو شاء صبر حتى يثمر البتر من الشجر فيضم بطلع الشجر  
 ولو لم يفعل شيئاً من ذلك حتى استحصه فالشجر للمالك والبتر للمالك ولو سقاها  
 ربها حتى يثمر بذرها فنبت فالزرع كله لرب الارض وعليه الشجر لصاحبه وكذا  
 لو غصب ارضاً فزرعها ثم زرع اخر فالزرع كله للثاني ويضم للاول مثل بذر  
 ونقصان الارض على الاول من غصب العقار من الفصولي رجل زرع في ارضه  
 شجيراً وجاء اخر فزرع عليه حنطة بغير امر صاحب الشجر فنبتا جميعاً لا حنطة  
 لصاحب الشجر وهو لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشجر ما زاد الشجر  
 يقوم الارض مزرعة وغير مزرعة رجل زرع ارض نفسه فجاء اخر  
 والقي بذر في ارضه وسقى الارض والقي بذر في ارضه قبل ان تنبت  
 بذر صاحب الارض فنبت البذران فما نبت يكون للاخر عند ابيه وعليه  
 للاول قيمة بذر في ارضه فلوجاء صاحب الارض والقي بذر في ارضه فالثالث وقلب  
 الارض قبل ان ينبت في ارضه البذر او لم يقلب وسقى فما نبت من البذر كله  
 له وعليه للغاصب مثل بذر مبدور في ارض غيرة هذا اذا لم يكن التوزيع ثابتاً  
 اما اذا زرع المالك ونبت ثم جاء اخر والقي بذر في ارضه لم يقلب ونبت فالجواب  
 كما ذكرنا وان قلب ان كان التوزيع الثابت اذا قلب مرة اخرى نبت فكذلك  
 وان كان لم ينبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعه ثابتاً من مزارعة الخلاصة  
 غصب ارضاً فبنى فيها او غرس قبل له اقلع البناء او الغرس وردّها فان كانت  
 الارض تنقص بالقلع فللمالك ان يضمن له قيمة البناء او الغرس مقلوعاً ويكون  
 له وقوله قيمة مقلوعاً معناه قيمة شجر او بناء امر بقلعه فيقوم الارض بدون  
 الشجر والبناء وتقوم وبها شجر وبناء فيضم فضل ما بينهما من الهداية وفي  
 بني في ارض غيرة او غرس امر بالقلع والورد وان كانت نقصته بالقلع فللمالك  
 ان يضمن له قيمته ما موراً بقلعهما فتقوم الارض بلا شجر وبناء وتقوم مع  
 احداهما مستحق القلع فيضم الفضل من غصب ملحق الابح هذا اذا كانت  
 قيمة الارض اكثر من قيمة الشجر او البناء واذا عكس فللغاصب ان يضمن له قيمة  
 الارض فيما خذها كذا في البع من غصب الخبز كذا في غصب الدرد لو كانت قيمة  
 البناء او الغرس اكثر من قيمة الارض يملك الغاصب الارض بقيمتها كذا في  
 الكرمي وليس للمالك اخذها قال في العدة وقد انقضت بعض بقول الكرمي فانه  
 حرم ونحوه في جواب الكتاب اتباعاً لاشباحنا فانهم كانوا لا يتركون جواب  
 الكتاب من جامع الفصولي غصب ساحة اى خشية فادخلها في بناء فانه يملك

غصب ارضاً وزرعها قطناً  
 فزرعها ربوا شيئاً اخر  
 بذر ارضه بربوا شيئاً اخر  
 شجراً  
 لو سقاها ربها حتى يثمر بذرها  
 فنبت  
 لو غصب ارضاً فزرعها ثم زرع  
 اخر  
 زرع في ارضه شجراً وجاء اخر  
 فزرع عليه حنطة  
 رجل زرع ارض نفسه فجاء  
 اخر والقي بذر في ارضه قبل  
 فلو جاء صاحب الارض والقي بذر  
 بذر نفسه فالثالث وقلب الارض قبل  
 ان ينبت  
 غصب ارضاً فبنى فيها او غرس  
 من بني في ارض غيرة او غيرة  
 لو كانت قيمة البناء او الغرس  
 اكثر من قيمة الارض  
 قد انقضت بعض بقول الكرمي  
 ونحوه في جواب الكتاب  
 غصب صاحب ارض هشة  
 فادخلها في بناء



الساحة وعليه قيمتها وان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصحها  
على شيء جاز وان تنازع عليا بيع البناء عليها وتقيم الحق بينهما على قدر  
مالهما من الخانية غصب اجرا ولبناني به اساس حايضا ونحو ذلك  
فانه ينقطع حق المالك عن العبد ويضم قيمته من وجيز قاضيا ان لغصب  
ساحة وادخلها في بناء فانه كان قيمة البناء اكثر مما لصاحبه بالبناء وان  
كانت قيمتها اكثر من قيمة لم ينقطع حق المالك عنها ومنه لو ابتلع رجل دجاجة  
لوثة ينظر الى اكثرها قيمة فيضم صاحب الاكثر قيمة الاقل من الاشياء  
قال قاضيان ونظايرها كثيرة اصحاب اكثر المالك ان يملك الاثر بقيمة  
وفي الخلاصة لو غصب ساحة فادخلها في بناء ينقطع حق المالك عنها ولو  
غصب ساحة فبنى عليها لا ينقطع حق المالك وقال الكوفي اذا كانت  
قيمة البناء اكثر ينقطع انتمى غصب ساحة فادخلها في بناء او جعلها بابا  
ملكها بالقيمة وينقطع حق المالك عنها من الوجيز وكذا لو بنى عليها وقال  
الفقيه ابو جعفر الكوفي انما لا ينقض البناء اذا بنى حوالى الساحة اما  
اوابى عليها نفسها بنقض والاخرى ان لا ينقض من الهداية سئل صاحب  
المخ عن رجل غصب من اخر اشجارا او اجمارا وغرسها وبنها في الارض  
فحيث قلنا يملكها الغاصب بغيرها فهل اذا مات قبل ان يؤدى القيمة للمفوض  
منه يكون المفوض منه اولى بالاشجار والاجار من سائر غرساء الميت  
الذي هو الغاصب ام لا واجاب نعم يكون هو اولى بذلك من سائر غرساء الميت  
كما ذكره الزيني والفلاحي في فتاواه وغيرهما رجل ابتلع دجاجة رجل ومات  
فان ترك ما لا يعطى الضمان من تركته وان لم يدع ما لا يشق بطنه بخلاف  
ما اذا ماتت الحامل وفي بطنها ولد هي فانه يشق بطنها لان ذلك صيانة  
الا دعي عن الهلاك فيجوز بخلاف المسئلة الاولى ولو ابتلع دجاجة غيره وهو  
حي يضمن قيمتها ولا ينتظر ان يخرج منه من غصب الخانية رجل ابتلع دجاجة  
غيره ثم مات يشق بطنه بخلاف الدجاجة لان الدجاجة تفسد في البطن فلا  
يفيد الشق والذنا ينزل لا تفسد والنعامة اذا استلعت لؤلؤة الفير ينظر اليها  
اكثر قيمة امر بدفع قيمة الاخر من الخلاصة في كتاب النكاح في الفصل السادس  
عشر حفر قبر فدين اخر فيه ميتا فان كان في ارض مملوكة فلما لك الشئ عليه  
واخرجه وله النسوة والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة او موقوفة ضمن  
الحافر قيمة حفره من دفع الميت فيه حفر بيتر في ملك غيره فوقع فيها انسان  
ضمنه ولو في ملكه لا يضمن من الاشياء ومن حفر بيتر في طريق المسلمين اوقع  
هجا فتلغ انسان فدية على عاقلة وان تلغ بهيمة فضاهاها مال وفي الجامع  
الصغير في البالوعة بخلاف الرجل في الطريق فان امر السلطان بذلك واجبه  
لم يضمن وان كان بغير امره فهو معتقد وكذا الجواب في جميع ما قبل في طريق العامة

وان

عصب اجرا ولبناني به  
اساس حايضا  
لو غصب ساحة وادخلها  
في بناء فانه كان قيمة البناء  
اكثر مما لصاحبه بالبناء وان  
كانت قيمتها اكثر من قيمة لم  
ينقطع حق المالك عنها ومنه  
لو ابتلع رجل دجاجة لوثة  
ينظر الى اكثرها قيمة فيضم  
صاحب الاكثر قيمة الاقل من  
الاشياء  
قال قاضيان ونظايرها كثيرة  
اصحاب اكثر المالك ان يملك  
الاثر بقيمة  
وفي الخلاصة لو غصب ساحة  
فادخلها في بناء ينقطع حق  
المالك عنها ولو غصب ساحة  
فبنى عليها لا ينقطع حق  
المالك وقال الكوفي اذا كانت  
قيمة البناء اكثر ينقطع انتمى  
غصب ساحة فادخلها في بناء  
او جعلها بابا ملكها بالقيمة  
وينقطع حق المالك عنها من  
الوجيز وكذا لو بنى عليها  
وقال الفقيه ابو جعفر الكوفي  
انما لا ينقض البناء اذا بنى  
حوالى الساحة اما اوابى عليها  
نفسها بنقض والاخرى ان لا  
ينقض من الهداية سئل صاحب  
المخ عن رجل غصب من اخر  
اشجارا او اجمارا وغرسها وبنها  
في الارض فحيث قلنا يملكها  
الغاصب بغيرها فهل اذا مات  
قبل ان يؤدى القيمة للمفوض  
منه يكون المفوض منه اولى  
بالاشجار والاجار من سائر  
غرساء الميت الذي هو الغاصب  
ام لا واجاب نعم يكون هو اولى  
بذلك من سائر غرساء الميت  
كما ذكره الزيني والفلاحي في  
فتاواه وغيرهما رجل ابتلع  
دجاجة رجل ومات فان ترك ما  
لا يعطى الضمان من تركته وان  
لم يدع ما لا يشق بطنه بخلاف  
ما اذا ماتت الحامل وفي بطنها  
ولد هي فانه يشق بطنها لان  
ذلك صيانة الا دعي عن الهلاك  
فيجوز بخلاف المسئلة الاولى  
ولو ابتلع دجاجة غيره وهو  
حي يضمن قيمتها ولا ينتظر ان  
يخرج منه من غصب الخانية  
رجل ابتلع دجاجة غيره ثم  
مات يشق بطنه بخلاف  
الدجاجة لان الدجاجة تفسد في  
البطن فلا يفيد الشق والذنا  
ينزل لا تفسد والنعامة اذا  
استلعت لؤلؤة الفير ينظر اليها  
اكثر قيمة امر بدفع قيمة  
الاخر من الخلاصة في كتاب  
النكاح في الفصل السادس عشر  
حفر قبر فدين اخر فيه ميتا  
فان كان في ارض مملوكة فلما  
لك الشئ عليه واخرجه وله  
النسوة والزرع فوقها وان  
كان في ارض مباحة او موقوفة  
ضمن الحافر قيمة حفره من  
دفع الميت فيه حفر بيتر في  
ملك غيره فوقع فيها انسان  
ضمنه ولو في ملكه لا يضمن  
من الاشياء ومن حفر بيتر في  
طريق المسلمين اوقع هجا  
فتلغ انسان فدية على عاقلة  
وان تلغ بهيمة فضاهاها مال  
وفي الجامع الصغير في  
البالوعة بخلاف الرجل في  
الطريق فان امر السلطان  
بذلك واجبه لم يضمن وان  
كان بغير امره فهو معتقد  
وكذا الجواب في جميع ما  
قبل في طريق العامة

وان حفر بيتر في ملكه لم يضمن وكذا اذا حفر في فناء داره وقيل هذا اذا  
كان الفناء مملوكا له او كان له حق الخفر فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين  
او مشركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمن وهذا صحيح من الهداية  
لو حفر بيتر في الموضع الذي يحتاج الناس اليه يكون ضامنا لما عطف به اذ لم  
يفعل باذن الامام رجل حفر بيتر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال  
الحافر اني لم افعل فيه نفسي وكذا في الوردية في ذلك كان القول قول الحافر  
في قول ابى يوسف الاخر وهو قول محمد لان الظاهر ان البصير يري موضع  
قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع نفسه واذا وقع الشك لا يجب  
القنن بالشك من الخانية في حفر البيتر قال الولي سقط وقال الحافر اسقط  
نفسه فالقول للحافر كذا في التوضيح اذا اجمع المباشرون والمنسب اضيف الحكم  
الى المباشرون فلا ضمان على حافر البيتر بعد ما تلغ بالقاء غيره واذا حفر بيتر  
تعد ياتهم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت الدية على الحافر من الاشياء  
دخل امر رجلا ان ينزل هذا البيتر فنزل الرجل بخاطر ومات لا شيء على الامر له  
ان رجلا امر اخر ان ينزل البحر فنزل برضاه فغرق لا شيء على الامر من الفتاوى  
الظهرية رجل غصب عبدا واداه وغاب المفوض منه فطلب الغاصب من  
القاضي ان يقبل منه المفوض اوليا دن له بالاتفاق ليوجع بذلك على المالك  
لا يجيبه القاضي لذلك وتركه عند الغاصب ونفقة تكون على الغاصب ولو  
قضى القاضي بالاتفاق على المفوض منه لا يجب على المفوض منه شيء وان  
راى القاضي المصلحة في ان يبيع العبد والدية بان كان الغاصب مخوفا فيملك  
التم لصاحب الدية فعل ذلك من غصب الخانية غصب غلاما صغيرا في  
جارية فكبر عنده اخذها المالك ولا شيء للغاصب من النفقة وكذا سائر الحيوانا  
من غصب الفتاوى الصغرى وفي التوارد روي ابى سماعة عن محمد للقاضي  
ان يأخذ المالك من الغاصب والسارق ولا يبرأ باخذ القاضي لان للقاضي  
ان يتصرف في مال الغاصب فيما يؤدي الى حفظه لا فيما يرجع الى ابراء حقوقه  
وكون المال مضمونا على الغاصب من حقوق الغاصب فلا يسقط بالاداء من جهة  
القاضي من غصب محيط السرخسي فحرق احد الماشي اذن الاخر في  
المشاجرة ففسط منها القرط فضاع لم يضمن من غصب القنية في السبب الى التلف  
تعلق رجل برجل فسقط على المتعلق به شيء فضاع بعض المتعلق من غصب  
القنية ايضا في باب السبب تعلق رجل برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء  
فضاع قالوا يضمن المتعلق وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان سقطت  
من صاحبه وهو يراه وامكنه اخذه لا يكون ضامنا من الخانية قلنا في مسئلة  
القرط ينبغي ان يكون على هذا التفصيل لكن ثمة قالوا بعدم الضمان انتهى القاه  
في حوض او نهر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند القاضي ضمن

حفر بيتر في ملكه او فناء داره  
حفر بيتر في الموضع الذي يحتاج  
الناس اليه  
قال الولي سقط وقال الحافر  
اسقط نفسه  
اذا اجمع المباشرون والمنسب  
اضيف الحكم الى المباشرون  
اذا حفر بيتر تعد ياتهم مات  
فوقع فيها انسان بعد موته  
ام رجلا ان ينزل هذا البيتر او الجح  
ام رجلا ان ينزل البحر  
الظهرية رجل غصب عبدا واداه  
وغاب المفوض منه فطلب الغاصب  
من القاضي ان يقبل منه المفوض  
اوليا دن له بالاتفاق ليوجع  
بذلك على المالك لا يجيبه  
القاضي لذلك وتركه عند  
الغاصب ونفقة تكون على  
الغاصب ولو قضى القاضي  
بالاتفاق على المفوض منه  
لا يجب على المفوض منه شيء  
وان راى القاضي المصلحة في  
ان يبيع العبد والدية بان  
كان الغاصب مخوفا فيملك  
التم لصاحب الدية فعل ذلك  
من غصب الخانية غصب غلاما  
صغيرا في جارية فكبر عنده  
اخذها المالك ولا شيء للغاصب  
من النفقة وكذا سائر الحيوانا  
من غصب الفتاوى الصغرى وفي  
التوارد روي ابى سماعة عن  
محمد للقاضي ان يأخذ المالك  
من الغاصب والسارق ولا يبرأ  
باخذ القاضي لان للقاضي ان  
يتصرف في مال الغاصب فيما  
يؤدي الى حفظه لا فيما يرجع  
الى ابراء حقوقه وكون المال  
مضمونا على الغاصب من حقوق  
الغاصب فلا يسقط بالاداء من  
جهة القاضي من غصب محيط  
السرخسي فحرق احد الماشي  
اذن الاخر في المشاجرة ففسط  
منها القرط فضاع لم يضمن  
من غصب القنية في السبب الى  
التلف تعلق رجل برجل فسقط  
على المتعلق به شيء فضاع  
بعض المتعلق من غصب القنية  
ايضا في باب السبب تعلق رجل  
برجل وخاصة فسقط من  
المتعلق به شيء فضاع قالوا  
يضمن المتعلق وينبغي ان يكون  
الجواب على التفصيل ان سقطت  
من صاحبه وهو يراه وامكنه  
اخذها لا يكون ضامنا من  
الخانية قلنا في مسئلة القرط  
ينبغي ان يكون على هذا  
التفصيل لكن ثمة قالوا بعدم  
الضمان انتهى القاه في حوض  
او نهر ومعه دراهم فسقطت  
في الحوض فلو سقطت عند  
القاضي ضمن



لانه بفعله لا لو سقطت وقت خروجه من الماء لانه بفعله ما كرا ضرب رجل  
فاغنى عليه ولم يمكنه البواح فاخذ ثوبه لا يفي ولو مات من ماله وثيابه ايضا  
اذا ضعف ضربه فسقط مفتيا عليه وسقط منه شيء قال محمد بن جهم مامعه وما  
عليه من مال وثياب لانه مستهلك من حيطان الخلاصة لو استخدم مملوك رجل  
بغير اذنه وارسله في حاجته او ركب دابة او حمل عليه شيئا وسافر فهلك فهو  
ضامن من الوجيز لو استخدم عبد غيره بغير اذن مولاه فهلك او ابى حالة  
الاستعمال ضامن سواء علم انه عبد ولا وكذا لو قال العبد استعملني فانما هلك  
او ابى بعض من مشتمل الهداية رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير اذن اهل  
الغلام فمات الغلام غلاما فليعوب فانتهى اليهم وارتي سطح بيت فوقع فمات  
بعض الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال رجل قال لعبد الغير  
ارتفع هذه الشجرة واشتر المشمش لتأكل انت ففعل ووقع من الشجرة فمات لا يفي  
الامر لانه ما استعمله في امر نفسه وان قال له الامر ارتفع الشجرة واشتر لتأكل انا ففعل  
ووقع فمات ضامن الامر لانه استعمله في امر نفسه من الخافية ولو قال لتأكل من النصف  
من مشتمل الهداية الامر لا يفي بالامر لانه في ستة الاول اذا كان الامر سلطانا  
الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كامر عبد  
الغير بالابا او يقتل نفسه فمات الامر يفي الا اذا امره بانكف مال سيده  
فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه العبد يرجع  
به على امره الرابعة اذا كان المأمور صبيًا كما اذا امر صبيًا بالانكاف مال الفية فالتلف  
ضامن الصبي ويوجب على الامر الخامسة اذا امر بحفر باب من خايط الغير ففعل  
فالضمان على المأمر ويوجب به على الامر لم يعلم كون الخايط ملكا للغير وتمايه  
في جامع الفصولين السادسة اذا امر الاب ابنه كما في القسمة من الاشياء فوقع  
إليه في ذلك واخذ منه القدر وكسر الخطب ففعل بعض المكسور من الخطب  
في عينه لا يفي رتب القدر شيئا اذ لم يأمر بالكسر ولم يستعمله فمات فمات القدر  
باختياره لو استخدم قتيلا غيره بلا امره او قاده دابة او سافرا او حمل عليه شيئا  
او ركبها ضامن هلك في تلك الخدمة او غيرهما من جامع الفصولين رجل اودع  
عبد عند رجل فبعثه في حاجته صار غاصبا من الخلاصة غصب قتل ماله  
مولاه يصير غاصبا للمال فلوا بى فغاصبه من المال وقبضه غصب حق عليه ثوب  
لا يفي ثوبه لانه تحت يده ولو قتل ضامن ثوبه ايضا بقا من جامع الفصولين  
غصب ام ولد او مدبر فماتت في يده ضامن قيمة المدبرة ولم يفي قيمة ام الولد عند  
ابى وقال يفي قيمتها من الهداية ولو غصب مدبرا فابى عنده وضمي قيمته لا يملكه  
الغاصب فاذا اوجده فله ان يستعيه هذه في كتابه العبد المشرك من الهداية ولو  
حتى المدبرة يد الغاصب عن المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجنانية ويوجب به على

الغاصب

مطلوب رجل فاعنى عليه  
لو استخدم مملوك رجل  
بغير اذنه  
مطلوب غلاما صغيرا في حاجته  
بغير اذن اهل الغلام  
مطلوب لغير الهداية رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير اذن اهل  
الغلام فمات الغلام غلاما فليعوب فانتهى اليهم وارتي سطح بيت فوقع فمات  
بعض الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال رجل قال لعبد الغير  
ارتفع هذه الشجرة واشتر المشمش لتأكل انت ففعل ووقع من الشجرة فمات لا يفي  
الامر لانه ما استعمله في امر نفسه وان قال له الامر ارتفع الشجرة واشتر لتأكل انا ففعل  
ووقع فمات ضامن الامر لانه استعمله في امر نفسه من الخافية ولو قال لتأكل من النصف  
من مشتمل الهداية الامر لا يفي بالامر لانه في ستة الاول اذا كان الامر سلطانا  
الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كامر عبد  
الغير بالابا او يقتل نفسه فمات الامر يفي الا اذا امره بانكف مال سيده  
فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه العبد يرجع  
به على امره الرابعة اذا كان المأمور صبيًا كما اذا امر صبيًا بالانكاف مال الفية فالتلف  
ضامن الصبي ويوجب على الامر الخامسة اذا امر بحفر باب من خايط الغير ففعل  
فالضمان على المأمر ويوجب به على الامر لم يعلم كون الخايط ملكا للغير وتمايه  
في جامع الفصولين السادسة اذا امر الاب ابنه كما في القسمة من الاشياء فوقع  
إليه في ذلك واخذ منه القدر وكسر الخطب ففعل بعض المكسور من الخطب  
في عينه لا يفي رتب القدر شيئا اذ لم يأمر بالكسر ولم يستعمله فمات فمات القدر  
باختياره لو استخدم قتيلا غيره بلا امره او قاده دابة او سافرا او حمل عليه شيئا  
او ركبها ضامن هلك في تلك الخدمة او غيرهما من جامع الفصولين رجل اودع  
عبد عند رجل فبعثه في حاجته صار غاصبا من الخلاصة غصب قتل ماله  
مولاه يصير غاصبا للمال فلوا بى فغاصبه من المال وقبضه غصب حق عليه ثوب  
لا يفي ثوبه لانه تحت يده ولو قتل ضامن ثوبه ايضا بقا من جامع الفصولين  
غصب ام ولد او مدبر فماتت في يده ضامن قيمة المدبرة ولم يفي قيمة ام الولد عند  
ابى وقال يفي قيمتها من الهداية ولو غصب مدبرا فابى عنده وضمي قيمته لا يملكه  
الغاصب فاذا اوجده فله ان يستعيه هذه في كتابه العبد المشرك من الهداية ولو  
حتى المدبرة يد الغاصب عن المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجنانية ويوجب به على

الغاصب من الوجيز والمكاتب مضمون بالغصب من بيع الخافية نورة الغصب  
على مالكة فلم يقبله فجاء الى بيته فهلك برئى عن الضمان من جامع الفصولين وفي  
بيع الخافية انما لم يفي بالحل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فاما اذا وضعه  
عند المالك بحيث تناوله يده ثم حمله مرة اخرى الى منزله فضاء كان ضامنا اما  
اذا كان في يده فقال للمالك خذه ولم يقبل يصير امانة في يده انتهى لو غصب  
حقا صغيرا بغير الا اذامات خفف انفة اما اذا غرق او هرق او قتل قاتل  
ضامن من الفصولين ايضا وكذا لو قتل الصبي نفسه ضامن الغاصب من مشتمل الهداية  
رجل غصب صبيًا حرا فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجي به او  
يعلم انه مات ولو قتل الصبي في يده او اكله سبع او سقط من خايط ضامن الغاصب  
وان مات مرض او حتى لا يفي من جنابات الخافية وضع سكين في يده حتى يقتل  
به نفسه لم يفي ولو عثر به فمات ضامن حتى قائم على سطح فصاع به رجل ووقع  
الصبي فوقع ومات ضامن عاقلة الصالح دابة بقت صغيرا الى حاجته بلا اذن  
اهله فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات ضامن رجل حل صبيًا على دابة  
وقال له اسكرا فسقط من الدابة ومات فدبته على عاقلة الحامل سواء كان الصبي  
من يركب مثله او لا وسواء سقط الصبي بعد ما سارت او قبل ذلك وسواء  
كان الصبي يستمسك على الدابة او لا ولو كان الرجل راكبا فحل صبيًا مع نفسه فسقط  
الصبي فمات ودبته على عاقلة الرجل ومن حل صبيًا على دابة وكان هذا سببا  
للتلف فان سقط منها وهجر واقعة وسارت بنفسها ضامن عاقلة الحامل لانه  
صار بمنزلة صاحب الآلة وان ساقها الصبي وهو بحيث يصرفها انقطع التسبب  
بهذه المباشرة الحادثة من جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين تحت  
لا يدخل تحت اليد فلا يفي بالغصب ولو غصب صبيًا فمات في يده فحياة او  
يجي لم يفي ولا يرد ما قالو الوفاة بصاعقة او بنهشة حية او ينقل الى  
الارض الصواعق او الى مكان يغلب فيه الحي والامراض فان دبت على عاقلة  
الغاصب لانه ضمان التلف لا ضمان غصب والحريض بالانكاف والعبد يفي  
بهما والمكاتب كما لا يفي بالغصب ولو كان صغيرا وام الولد كالحرة وتمايه  
في شرح الزيلعي قبيل باب القسمة من الاشياء في القاعدة السابعة وفيه من  
احكام الصبيان ولا يفي الصبي بالغصب فلو غصب صبيًا ومات عنده لم يفي  
الا اذا نقله الى مسبعة او مكان الوباء او الحما وقد سئلت عن اخذ ابن انسان  
صغيرا واخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى ابيه فاجيب بما في الخافية  
رجل غصب صبيًا حرا فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجي بالصبي  
او يعلم انه مات انتهى ولو خدعه حتى اخذه برضاه لم يطلب من اخذه كما يفهم  
تمام الخافية لانه ما غصبه لانه لا اخذ فمات انتهى وفي المتن من الكفاة عن  
محمد بن خديج بنت رجل او امراته واخرجها من منزله قال احبسها ابد حتى

من خدع بنت رجل او امراته  
واخرجها من منزله

مطلوب مضمون بالغصب  
مطلوب بالغصب على مالكة  
لو غصب حق صغيرا بغير  
الغاصب من مشتمل الهداية  
مطلوب صبيًا حرا فغاب الصبي  
عن يده فان الغاصب يحبس حتى  
يجي به او يعلم انه مات  
ولو غصب صبيًا على دابة  
وقال له اسكرا فسقط من  
الدابة ومات فدبته على  
عاقلة الحامل سواء كان  
الصبي من يركب مثله او لا  
وسواء سقط الصبي بعد ما  
سارت او قبل ذلك وسواء  
كان الصبي يستمسك على  
الدابة او لا ولو كان  
الرجل راكبا فحل صبيًا  
مع نفسه فسقط الصبي  
فمات ودبته على عاقلة  
الرجل ومن حل صبيًا على  
دابة وكان هذا سببا  
للتلف فان سقط منها  
وهجر واقعة وسارت  
بنفسها ضامن عاقلة  
الحامل لانه صار  
بمنزلة صاحب الآلة  
وان ساقها الصبي  
وهو بحيث يصرفها  
انقطع التسبب  
بهذه المباشرة  
الحادثة من جامع  
الفصولين في  
الفصل الثالث  
والثلاثين تحت  
لا يدخل تحت  
اليد فلا يفي  
بالغصب ولو غصب  
صبيًا فمات في  
يده فحياة او  
يجي لم يفي ولا  
يرد ما قالو  
الوفاة بصاعقة  
او بنهشة حية  
او ينقل الى  
الارض الصواعق  
او الى مكان  
يغلب فيه الحي  
والامراض فان  
دبت على عاقلة  
الغاصب لانه  
ضمان التلف لا  
ضمان غصب  
والحريض  
بالانكاف  
والعبد يفي  
بهما والمكاتب  
كما لا يفي  
بالغصب ولو  
كان صغيرا  
وام الولد  
كالحرة  
وتمايه في  
شرح الزيلعي  
قبيل باب  
القسمة من  
الاشياء في  
القاعدة  
السابعة وفيه  
من احكام  
الصبيان  
ولا يفي  
الصبي  
بالغصب  
فلو غصب  
صبيًا  
ومات  
عنده  
لم يفي  
الا اذا  
نقله  
الى  
مسبعة  
او مكان  
الوباء  
او الحما  
وقد سئلت  
عن اخذ  
ابن انسان  
صغيرا  
واخرجه  
من البلد  
هل يلزمه  
احضاره  
الى ابيه  
فاجيب  
بما في  
الخافية  
رجل  
غصب  
صبيًا  
حرا  
فغاب  
الصبي  
عن يده  
فان  
الغاصب  
يحبس  
حتى  
يجي  
بالصبي  
او يعلم  
انه  
مات  
انتهى  
ولو  
خدعه  
حتى  
اخذ  
برضاه  
لم يطلب  
من اخذه  
كما يفهم  
تمام  
الخافية  
لانه  
ما غصبه  
لانه  
لا اخذ  
فمات  
انتهى  
وفي  
المتن  
من  
الكفاة  
عن  
محمد  
بن  
خديج  
بنت  
رجل  
او  
امراته  
واخرجها  
من  
منزله



يأتي بها او يعلم موتها من الاشياء في احكام القبيان كذا في غضب الحانية بعث  
 الرجل غيره الى حاجته فاخذ المبعوث دابة الغير وركبها فملك الدابة في الطريق  
 ان كان بين الغير والمبعوث انسا في ان يفعل مثل ذلك فلا ضاد والا فوالص  
 من ضمانات الغانم نقلنا عن المستقي قال نجم الاثمة البخاري اخذاه الشريك حمار  
 صاحبه الخاص وطمى به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطرة في الرحى ومات لم يضي  
 لوجود الاذن دلالة في ذلك قال عمر فلم يعجبنا ذلك لاعتقادنا ان الرق بخلافه  
 ليس عرف بجوابه هذا انه لا يضي فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحا  
 حتى لو فعل الاب بخمار وله ذلك او على العكس او احد الزوجين بخمار الاخر  
 ومات لا يضي لوجود الاذن دلالة ولو ادعى جارية زوجته في شأن نفسه  
 بغير اذنها وبقت لا يضي سئل شمس الاثمة الاورجندى عنى استعمل عبدا  
 لغير او جارية الغير فابعد في حالة الاستعمال واجاب فهو ضامن بمنزله  
 الغاصب اذا ابيع من يده ومن استعمل عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير  
 حضرة صاحبه فمات في خدمته لا يضي وفي الدابة يضي اذا تصرف في ملك غيره  
 ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فمات  
 وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج ذكره في الاشياء نقلنا  
 عن القنية من ضمانات الغانم في الباب العاشر **سئل** صاحب المني عن رجل  
 استأجر من امرأة دابة زوجها بغير اذنه فملك في يده فاتي منها يضي فبعتها  
**واجاب** المالك بالخيار في تقيي ايتها شاء فان يضي زوجته فبعتها يرجع  
 بما ضمن على مستأجرها وان ضمن المستأجر لا يرجع بما ضمن على زوجته لانها وان  
 كانت في استعمال دابة زوجها ما دونه دلالة كما في القنية لكن ليس لها ان  
 تفرجها الى الغير كما لم يستعير فصارته بالادى بخار غاصبة والمستأجر منها كان غاصب  
 الغاصب لان من استعمل دابة الغير بغير اذنه وهككت في يده فهو ضامن  
 بمنزلة الغاصب كما افاده شمس الاثمة الاورجندى انتهى ولو اخذ المديون  
 من يدرت الدين حتى هرب لا يضي ولكن يعقره الامام من جامع الفصولي  
 في الفصل الثالث والثلاثين رجل اخذ غريمه فجاء انسان واسترضه من يده  
 حتى هرب الغريم فانه يعقره بحكم الجناية ولا يضي المال الذي عليه من  
 غضب الجانية فمن ظالم فاخذه رجل حتى ادركه الظالم وعقره او ظلمه  
 ظالم فدل رجل عليه فاخذ ماله ففي قياس محمد يضي الاخذ والذال للشيئية  
 لا على قول اخضعه وبه يفتي من الخلاصة رجل مات وله على الناس ديون  
 وليس له وارث معلوم فاخذ السلطان ديون الميت عن غريمه ثم ظهر له  
 وارث كان ديون الميت على غريمه لهذا الوارث لانه ظهر ان الغريم لم يدفع  
 المال الى صاحب الحق فلا يحصل لهم البراءة وكان عليهم الا اثنان من بيع  
 الخانية في فصل نصرقات العكيل قال في البحر وبه قد علم ان من دفع حقا انسانا

مطلـ  
بعث غيرة الحاجبة فمؤذ  
المبعوث دابة الغير وركبها  
المرصبة

مطلوب  
انخذ احد الشرايين  
لخاصة وخصي بغير اذنه

مطابق التوضيح بنحوه  
احد التوضيحات

لو ارسل جارية  
تتأن بنفسه بغير اذنك  
الغيب فابعد في حالة

١٠  
 ان عمل عبد  
 الا استعمال  
 عبد امته كما بينه  
 زلا يرضى

وَبِي غَيْرِهِ  
وَرَح الدَّائِبَةُ بِضَمِّ  
الْكَافِ غَيْرِ وَادْعَى

مطلوب  
اندر این ضمیمه  
از کتابخانه  
المسئله محاسبه  
مجموعه

وادی اندکان  
میرزا محمد

انخذ الحبوب من يد  
مطهره

اددكم النظام ولعلم الناس ديدون

الميتة

الى اخره بغير امره فبما منه قطع الدافع ان يدفعه فانيا الى صاحبه من غضب المنح  
 فقد صرح شيخنا في بحره بان المظلوم لا يظلم كما في التنازلية من غضب  
 المنح ايضا اخذ السلطان الخراج والعشر من الموقفي لا يرجع على الراعي  
 لانه ان تلحق فهو متبرع وان ملكها فقد ظلمه السلطان والمظلوم لا يرجع  
 الا على الظالم من رضى التنازلية رجل قال لغيره كل هذا الطعام فانه طيب  
 فاكل فاذا هو مشغوم فمات لا يضي كما لو قال لغيره اسلك هذا الطريق فانه  
 امن فسلكت فاخذ النصوص لا يضي من غضب الحائنة ولو اطعم غيره ستم  
 فمات فان كان تناول بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه لانه اكله باختياره  
 لكنه يوزر ويضرب ويؤدب لانه ارتكب جنابة ليس لهما حد مقدر  
 وهما الغور فان اوجره التمس فعلية الدية عندنا وعند الشافعي عليه القصاص  
 من جنابات البدائع هدم بيتا ضي قيمته مبنيا لا قيمة العرصة لانه قائمة  
 والغصب لا يجري في العقار من الفصولي رجل هدم داره فانهدم بذلك منزله  
 جاره لا يضي من الخلاصة فهذا يخالف لما تقدم من الاشياء في الجنابة من  
 قوله يضي المباشر وان لم يكن متعديا كالحداد والقصاص ردق في خانقته  
 فانهدم حائوت جاره فتمت رجل هدم حايط رجل قال يقوم الحايط مبنيا  
 فان كانت قيمة الحايط مائة درهم وقيمته ثلثه عشر يضي الهادم تسعين  
 درهما والارباب لصاحب الارض ولو قال لصاحب الحايط لا اريد اخذ ثواب  
 الحايط وادفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم من غضب الحائنة  
 وفي الظهيرة لو هدم جدار غيره فلو كان من الخشبة ضي قيمته ولو من الطين  
 فلو عتقا فكذلك ولو جدد لا يؤمر باعادته من جامع الفصولي من هدم  
 حايط فانه يضي النقصان ولا يؤمر بالعمارة الا في حايط المسجد من الاشياء  
 نقلا من الحائنة لو هدم حايطا غيره خسر المالك بين تضمين قيمة الحايط وتسلم  
 النقص وبين ان يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجزع على البناء  
 كما كان لانه ليس من ذوات الامثال لاق كل ما كان من ضيع العباد لا يكملهم  
 مراعات المماثلثة لنقادتهم في خدافة وقيل ان كان الحايط جديدا امر باعادته  
 من غضب التنازلية وقع الحوي في محله فهو رجل بيت جاره حتى لا يخترق  
 بينه بغير امره جاره او بغير القاضي او السلطان تخلفا داره من الحرق وينقطع  
 ثمة ضي قيمته في وقت الحوي لا قيمته كاملا ولم ياشتم كمنظر اكل في مفارقة  
 طعام غيره من جامع الفصولي قلت الا اذا هدمها باذن السلطان فلا يضي  
 كما في الاشياء من فن الالفان حفر بئرا في ارض غيره يضمنه نقصان الارض  
 ثم يكسبه بنفسه كما لو هدم جدار غيره يضمنه النقصان ثم يبني بنفسه كناسة  
 بغير اذن رجل في دار غيره يؤخذ برقمها من الدرر والفرد في كتاب احياء الموا  
 حفر بئرا في ملكه فظلم رجل بترابها قال الكوفي اقومها بمحضرة وغير محفورة

مختصر

المطلوب لا فيظم  
مع الاعلى

والمنظوم لا يؤمن  
الظالم

قال القبره كل  
فانه طيب فاعلم  
ثمانيات  
نينا

هدهد بنيانهم في الجنة بذلك

هدم داد  
منزل جازه  
مخالف لما لعدم من  
مخالفه

فمنذ  
الاشباه  
رجل هدم حاجط  
غيبه

لو صدق جدان  
م حاديط غيرة  
م حاديط غيرة

~~من هه~~  
~~نوهدم حاصط غبر~~  
~~نعمه محله قدم ربه~~

اذ اهل مبادنه السك  
 ارض غنم

خضر بن ابراهيم  
كنى باسمه بلقيس بن رجل

افضلها



فکات

اذا وجد في زرعه دابة  
فاخرجها

مطالع قبا لپوداعا صاحبها

وان فطبت  
ولو اضربا اصبحت  
عدو كرمه محبسا

و لو انك  
لو وجد في زرع  
مرداة الغيرة عن زرع

مطالع  
لوازم در  
مطالع  
عروج و انحراف المصنوع

مطلب غصب نواب مخترقه

مطلوب  
حقوقك رجل او دفتر  
حسابه  
المسلمين

مطلوب  
رجل من سوار المملوك  
فتعلق ثوبه بفنجل حافوت  
ثم يسقط

دقیقہ در آن  
مما ذلك في دار جنة  
والانسان

قطع اشجار کرم







شيئا فقبل له شرب بشي فقال فسي المشتري البائع عند ظالم فافسده حتى لو  
 كاذب بالاول صاد قائم الفصول في الفصل الثالث والثلاثون وفي وصايا  
 الظهيرة اذ عي عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه ضربه حتى يقتل  
 فضربه مرة او مرتين وجبسه فخاف من التعذيب والضرب فصعد السلطان  
 لينفعل فسقط عن السطح فمات وقد غرمة في هذا الامر فظورت السرقة على يد  
 غيره فلهو رثة اخذ مدعي السرقة بدية مودتهم وبغرامة اداها الى السلطان  
 من العارية شكة عند الولاء بغير حق وافى بقايد فضرب المشكوع عنه فليس عنه  
 سنة او بده يضرب الشاك ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فضرب  
 وتؤد جدار الشعي وسقط واصاب بده فتلغ بضم الساعي فكيف  
 هربا فقبل اتغى بالضمان في مسألة الحرب قالا ولومات المشكوع عنه يضرب  
 القاي لا يفي الشاك لان الموت فيه فادر فسعاية لا تغضى اليه غالبا من  
 العنية سعى انسان الى سلطان في حق اخر حتى عزمه السلطان مالاروي  
 عن بعض علماء ائمة كذا يفتون ان الساعي يفي وبغيره فرق بين  
 سلطان وسلطان فقال ان كان السلطان معروفا بالعادة ويعزم من  
 سعى اليه ضمي الساعي وان لم يكون معروفا بذلك لا يفي قال ونحو لا يفي  
 به فان هذا خلاف اصول اصحابنا فان السعي سبب محض لاهلاك المال  
 اذ السلطان يعززه اختيار الاطباء الكي لوراي العاني فضمي الساعي له  
 ذلك لان الموضوع موضع الاجتهاد وتكفل الرأى الى القاضي من الفصول الهادية  
 اسب يكدا اولاع كرفت حدا ونداست وبكرى نودا سب خود راحلا صرود  
 قيل اجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يفي ولو كانت الرواية بخلافه  
 ووجهه انه اذا دل المودع سارقا ضمي لا لقوامه الحفظ بخلاف غير المودع  
 فاعتبرها بمسئلة السعاية بغير حق من جامع الفصولي اخبر الظلم ان  
 الفلان حنطة في مطورة فاخذ وهاجنها فله ان يرجع بها على الخبز وكذا اذا  
 علم الظالم كلى امر الساعي بالاخذ فيضم من العنية **سئل** حب البكر الراعي  
 عن رجل اخبر ظالما انه لفلان حنطة او غيرها بالمحل الفلاني فاخذها هل  
 لصاحبها الرجوع على الخبز على اخذه الظالم **واجاب** نعم له الرجوع بذلك  
 حيث اخذ باخباره والله اعلم اشترى جازية بعبية النحاس ومضت  
 مدة فاخبر بهذا انسان فاخذ النحاسة بضمي قلت وهذه واقعة في زماننا  
 في ديار نافع الظلم ياخذون الدنانير من جميع السلع في اخبرهم ببيع او شراء  
 حتى اخذوا الدنانير والجباية منه بضمي وللظالم ان يرجع عليه من العنية  
**سئل** زبون يبيع عن اخبر المكاس الذي ياخذ المكاس من الخمار غيرهم ان يخاص  
 اشترى الشيء الفلان اخفى الشيء الفلان في خضر اليه واخذ منه المكاس هل  
 يفي الخبز ما اخذه منه المكاس ام لا **واجاب** نعم يفي نظيره ما اخذه منه

حيث

**مطلوب** انظر الى ان فلان  
 رجل اخبر ظالما ان فلان  
 حنطة

**مطلوب** انظر الى ان الذي ياخذ  
 المكاس من الخمار

حيث اخذ باخباره والله اعلم **كتاب الاكراه** الاكراه لا يتحقق من غير  
 السلطان عند ابي حنيفة قول صاحبه يتحقق من كل متغلب يقدر على تحقيق  
 ما هدد به وعليه الفتوى من غضب الخانية كذا في الخلاصة وفي الخانية ايضا  
 الاكراه يثبت حكمه اذا حصل من يقدر على ايقاع ما توقع به سلطانا كان او  
 غيره وان غاب المكروه عن نظره كرهه يزول الاكراه ونفس الامر في السلطان  
 كراه من غير تهديد وعيد ومن غير الا ان يعلم بالمأمر بدلالة الحال  
 انه لو لم يتحمل امره يقتله او يقطع عضوه او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف  
 عضوه انتهى كذا في كراه الاشياء نقله عن منية المفتي ولو امر رجل يقتل رجل  
 ولم يقل له اقله والا فقتلك لكان المأمر يعلم بدلالة الحال انه ان لم يتحمل امره  
 يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه كان مكروها  
 من مشتمل الهداية كذا في كراه جامع الفتاوى الاكراه اما ملجئ بعيد الاختيار  
 لو كان بائلا ف نفس او عضوه او ما غير ملجئ لا يفسده ولو حبس او قيد يدين  
 او ضرب شديد في الميسر المحذوف الحبس الذي هو كراه ما يجي الاعتمام باليقين  
 وفي الضرب الذي هو كراه ما يجي منه الامم الشديد وليس في ذلك حد لا  
 يزداد عليه ولا ينقص عنه لان المقادير لا تكون بالورى ولكنه على قدر ما يرى  
 الحاكم اذا رفع اليه بخلاف حبس يوم او قيد يوم او ضرب غير شديد فانه لا  
 يكون كراهيا اذ لا يبال بمثله عادة فلا يعدم الرضا الا الذي جابه يعني انه يكون  
 كراهيا لو جله جاءه وعرة لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديد لغيره  
 فيغيب به الرضا من كراه الدرد اذا كره الرجل بوعيد قيد او حبس على قتل  
 مسلم ففعل لا يبيع الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم وان كرهه يقتل او  
 اتلاف عضو ففعل قال ابو حنيفة ومحمد يبيع الاكراه ويجب القصاص على احدثه  
 على الامردية المغتول في ماله ثلث سنين وقال زفر الاكراه باطل ويجب القصاص  
 على القاتل وقال الشافعي ومالك يقتلان جميعا من كراه الخانية وان كرهه على  
 اتلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضوه او اعضائه وسعاه ان يفعل  
 ذلك ولصاحب المال ان يفي الامر لان المكروه الة للمكروه فيما يصلح الة له والالاف  
 من هذا القبيل من كراه الهداية واما حكم الضمان وكل شيء لا يصلح ان يكون  
 الة لغيره فالضمان على الفاعل كما لو اكره على اكل مال الغير وكل شيء يصلح ان يكون  
 الة لغيره فالضمان على المكروه كما لو اكرهه على القتل او اسنهلاك مال الغير فالضمان  
 على المكروه خاصة الا ان في الاكراه في القتل يجب القصاص على المكروه عند ما عند  
 ابي يوسف يجب الدية على المكروه من كراه الخلاصة ولا يجب على المكروه دية المكروه  
 على القتل لو قتل الاخر دفعا عن نفسه من كراه الاشياء في القتل الثاني ومن كراه  
 على بيع ماله بضر شديد او حبس حتى باع فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان  
 شاء فسخ وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره على الشراء فالبايع يفي

**مطلوب** انظر الى ان  
 الزوج سلطان امره في  
 الاكراه منه انما كان جامع  
 الفتاوى

**مطلوب** انظر الى ان الرجل بوعيد  
 قيد او حبس على قتل مسلم  
 وان كرهه يقتل او يقطع  
 عضو

**مطلوب** انظر الى ان فلان  
 داه كرهه على اتلاف مال  
 مسلم

**مطلوب** انظر الى ان  
 كراه المكروه او كرهه

**مطلوب** انظر الى ان  
 من كرهه على بيع ماله بضر  
 شديد او حبس



ان الصلح كان خوفا على نفسه ان حبس الوالي فتح الدعوى لان الغالب انه  
حبس ظاهرا وان حبس القاضى لا يفتح ويصح الصلح لان الغالب انه يحبس بحق  
من البرازية كذا في الوجيز قلت وفي غير تهمة السرقة ينبغي ان يفتح دعوى  
الاكراه وان يقبل بنية مطلقا اعني سواء كان في حبس الوالي او القاضى  
كما فيهم من كلامهم وفي المحيط ومن المشايخ من قال بفتح الاقرار بالسرقة مكرها  
وهو الحسن بن زياد يحل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم ولا  
يظهر العظم من الكراه جامع الفتاوى اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق  
مكرها فقد افق بعض المتأخرين بفتحته كذا في سرقة الظهيرية من اقرار  
الاشباه في الفتى الثاني وان كره رجلا على ان يقر بالمال قال بعضهم اذا هذه  
واكرهه بما يخاف منه الفور البين يكون كراهه فم يذكر محمد ذلك هذا  
قالوا وهو مغفوض الى راي الحاكم اما الضرب بالسوط الواحد او حبس يوم  
او قيد يوم لا يكون كراهه الا اقرار من كراهه الخائنة قلت الا اذا كان المكره  
ذا جاه وعرة كما من كراهه الدرد لو كره ليعر لرجل بمال فافرق واخذ الرجل  
المال وغاب منه بحيث لا يقدر عليه او مات مفسدا كان للمكره ان يرجع بذلك  
على المكره وكذا لو كره على اطلاق مال الغير فانلف وضمن كان له ان يرجع على المكره  
من الخائنة ومن كره على النكاح باكثر من مهر المثل يجب قدر المثل ويبطل الزيادة  
ولا يرجع على المكره بشئ من مشتمل الهداية لو كره على طلاق امرأته او عنق عبده  
ففعل وقعه ويرجع على المكره بقيمة العبد موسرا كان او معسرا ولا سعاية على  
العبد ولا يرجع الامر على العبد بالضمان ويرجع المكره بنصف المهران كان قبل  
الدخول وان لم يكن في العقد مستنى يرجع على الامر بما لزمه من المنفعة وبعد  
الدخول لا يرجع على الامر بشئ من الهداية قال صاحب الدرر في تعليل المسئلة  
لانه المهر يقرر بالدخول لا بالطلاق انتهى قال ابن كمال في الاصلاح والابضاع  
هذا اذا كان الاكراه على العنا قولاما اذا كان فعلا كما لو كره على شراء ذى رحم  
محرم منه فانه لا يرجع المكره على المكره بالقيمة انتهى وفي البرازية لو كره على  
ان يكتب على قوطاس امرأته طالعه او امرها ببيعها لم يفتح الا اذا انوي من كراهه  
جامع الفتاوى وفتح طلاق المكره لا اقراره به من المني القاضى لو قضى بابطال  
طلاق المكره نفذ فضائه من الخلاصة ولو ان قاضيا قضى ببطلان طلاق  
المكره ثم رفع ذلك الى قاض بري طلاق المكره واقعا فابطل حكم الاول لا يجوز  
ابطاله من الخائنة ثلثة اشياء لا يرجع بضمائنها على المكره اذا كرهه على تزوج  
امراة حلف بطلاقها او كرهه على شراء من يعق عليه وقبضه او كرهه على شراء  
عبد حلف بعتقه ان ملكه فاشتره وقبضه عنق عليه ولو زمه القيمة فلم يرجع  
على المكره من خزانة الفقه لاجب اللبس ان الوضوء شرطا جواز الرهبة وليس  
بشرطا لوقوع الطلاق والعنا قولاما كره على الرهبة فذهب لانتع من الخائنة

لو كره على الشراء فله ان يبيع  
لو كره على بيعه حبس والتقيد  
الأكراه بوعيد الحبس والتقيد  
بظهوره الا في الاقرار  
الأكراه بوعيد القتل والاذق  
العنف يظهر في الاقرار  
والاقرار  
ما يفتح مع الاكراه غرض اشياء  
غرض اشياء لا يفتح مع الاكراه  
طلب طلاق من الرجل مالا  
بالكره ولم يزل مع مالك  
لو كره رجلا بغيره فباعت ماله  
لا يفتح مع الاكراه اذا باع مكرها  
وسلم مكرها  
اما اذا باع مكرها وسلم طليبا  
رجل اقترانه قتل فلان نعم ادعى  
انه اقترانه  
انهم يفتحون حبس فضاح  
بظهوره ان الحكم كان مغفوضا  
على نفسه

وفي غير تهمة السرقة ينبغي ان  
يبيع دعوى الاكراه مطلقا  
من المشايخ من قال بفتح  
الاقرار بالسرقة مكرها  
اقرار المكره باطل الا اذا اقر  
السارق مكرها  
اذا هذه واكرهه بما يخاف  
منه الضرر البين الى راي  
هذا الذي يد مغفوض الى راي  
الحاكم  
اما الضرب بالسوط الواحد  
او حبس يوم او قيد يوم  
لا يكون كراهه الا اقرار  
واجاه وغرض  
من كره على النكاح باكثر من  
مهر المثل  
لو كره على طلاق امرأته  
او عنق عبده  
هذا اذا كان الاكراه على  
العنا قولاما  
لو قضى بابطال طلاق المكره  
نفذ فضائه  
فتح طلاق المكره لا اقراره به  
من المني القاضى  
ثلثة اشياء لا يرجع بضمائنها  
على المكره اذا كرهه على شراء  
ان الرضاء شرط جواز الرهبة  
وليس بشرط لوقوع الطلاق  
والعنا















وبعد كان جائز الان حرج الاول مجتهد فيه فمتوقف على انصافه في ان كان  
في الحائنية من حرج الدور المحبوس بالذي اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام بمقتضى  
القاضي عن الاسراف ويقدر له المعروف والكفاف وكذلك في الثياب يقتصر  
فيها ويأمر بالوسط ولا يضيق عليه في مأكوله ومشروبه وملبسه من حجب  
الحائنية المفلس المحبوس بسبب الذي يملك ايتار بعض الفراء على بعض الا اذا  
غاب غيبة منقطعة في قسم القاضي ماله بغيره بالمحصى من العادى سئل الشيخ  
خير الذي المغني بالتملة على رجل عليه ديون كثيرة للفاس متفرقين وجمعه  
امتنع لا تفي بها هل له ان يؤثر في تقديم بعض الفراء ببيع تلك الامتنع ويقاها  
ثمها بدنية ام ليس له الا يثار واجاب نعم للمديون ان يبيع امتنعه لبعض ارباب  
الديون وينفذ تصرفه ويكون المشتري احق بما فاض المديون منه بدنية من  
المتاع من بقية الفراء وذلك لان قبل الحرج يؤثر البعض بالاجماع اما  
عند الامام اجماع فلا تله لا يجز عليه عنده بالذي واما عنده فلا تله وان جاز  
الحرج عليه لكنه قبل الحرجا فذا التصرف عندها ايضا وهذا مذكور في غالب الكتب  
ذكر في الذخيرة ان للمحبوس ان يؤثر بعض الفراء على البعض ثم قال وقد  
نص في الفتاوى على ذلك فقال رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر لواحد منهم خمسمائة  
ولواحد منهم ثلثة مائة ولواحد منهم مائتان وماله خمسمائة فاجتمع الفراء  
وحبسوه بديونهم مجلس القاضي كيف يقسم ماله بينهم قال اذا كان المديون  
حاضرا فانه يقض ديونهم بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر  
البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق احد فيتصرف فيه  
على حسب مشيئة وان كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي والقاضي  
يقسم ماله بين الفراء بالمحصى اذ ليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على بعض  
من النهاية شرع الهداية بحسب القاضي المديون لبيع ماله لدينه وقضى القاضي  
بلا امر المديون دراهم دينه من دراهمه لانه لا يملك ان يأخذ دينه بيده اذا ظفر  
بدينه وبالعكس ولا يبيع عرضه وعقاره من حرج الدور وفي شوع عصام لا يبيع  
العقار اجماعا والخلاف في المنقول وقيل يبيع العقار عندها هو الاصح وفي  
شرح القدوري الخلاف في مال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العوض  
من البرازية في ادب القاضي كذا في قضاء الخلاصة القاضي لا يبيع عوض المديون  
المحبوس ولا عقاره عند ان في خلافه فانه لا يبيعها بغير كراهة الاختيار وغيره  
قال قاضيان قال صاحبه ببيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية عنهما ببيع  
عقاره كما يبيع المنقول انتهى وهذا الصحيح كما في تصحيح الشيخ قاسم من المصحف  
كتاب الحج ومنها ببيع مال المديون المحبوس عندها القضاء دينه دفعا للضرورة  
عن الفراء وهو المعتمد من الاشياء في الفقه الاول وان له ثياب حسنة باعها

**مطلب** المحبوس بالدين اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام بمقتضى القاضي عن الاسراف  
**مطلب** المفلس المحبوس بسبب الذي يملك ايتار بعض الفراء على بعض الا اذا غاب غيبة منقطعة في قسم القاضي ماله بغيره بالمحصى من العادى سئل الشيخ  
**مطلب** رجل عليه ديون كثيرة للفاس متفرقين وجمعه امتنعه لا تفي بها هل له ان يؤثر في تقديم بعض الفراء ببيع تلك الامتنع ويقاها ثمها بدنية ام ليس له الا يثار واجاب نعم للمديون ان يبيع امتنعه لبعض ارباب الديون وينفذ تصرفه ويكون المشتري احق بما فاض المديون منه بدنية من المتاع من بقية الفراء وذلك لان قبل الحرج يؤثر البعض بالاجماع اما عند الامام اجماع فلا تله لا يجز عليه عنده بالذي واما عنده فلا تله وان جاز الحرج عليه لكنه قبل الحرجا فذا التصرف عندها ايضا وهذا مذكور في غالب الكتب  
**مطلب** ان للمحبوس ان يؤثر بعض الفراء على البعض ثم قال وقد نص في الفتاوى على ذلك فقال رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر لواحد منهم خمسمائة ولواحد منهم ثلثة مائة ولواحد منهم مائتان وماله خمسمائة فاجتمع الفراء وحبسوه بديونهم مجلس القاضي كيف يقسم ماله بينهم قال اذا كان المديون حاضرا فانه يقض ديونهم بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق احد فيتصرف فيه على حسب مشيئة وان كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي والقاضي يقسم ماله بين الفراء بالمحصى اذ ليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على بعض من النهاية شرع الهداية بحسب القاضي المديون لبيع ماله لدينه وقضى القاضي بلا امر المديون دراهم دينه من دراهمه لانه لا يملك ان يأخذ دينه بيده اذا ظفر بدينه وبالعكس ولا يبيع عرضه وعقاره من حرج الدور وفي شوع عصام لا يبيع العقار اجماعا والخلاف في المنقول وقيل يبيع العقار عندها هو الاصح وفي شرح القدوري الخلاف في مال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العوض من البرازية في ادب القاضي كذا في قضاء الخلاصة القاضي لا يبيع عوض المديون المحبوس ولا عقاره عند ان في خلافه فانه لا يبيعها بغير كراهة الاختيار وغيره قال قاضيان قال صاحبه ببيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية عنهما ببيع عقاره كما يبيع المنقول انتهى وهذا الصحيح كما في تصحيح الشيخ قاسم من المصحف كتاب الحج ومنها ببيع مال المديون المحبوس عندها القضاء دينه دفعا للضرورة عن الفراء وهو المعتمد من الاشياء في الفقه الاول وان له ثياب حسنة باعها

القاضي

القاضي واشترى له الكفاية وصرف الفضل الى الذي وسبع مالا يحتاج اليه في الحال ولوله كانون من حديد يبيعه ويشترى له من الطيب وعلى شريح انه باع الهامة من البرازية في ادب القاضي افلس ومعه عرض شراء فقبض باذن بايعة فبايعة اسوة للفراء وان كان افلاسه قبل القبض فللبايع ان يحبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويحبسه بالثمن من حرج الدور قال لعبد اشترى نفسك متى فاستدان من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه عنه وبقي العبد في المولى فاصحاب العبد ان يستردوا ما في الغيبة في كتاب المأذون واذا بلغ العلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ غير رشيد ذلك نفذ واذا بلغ خمسا وعشرين سنة يسلم اليه ماله وان لم يؤنس منه الترشد ولا يجز عليه ونصرته في ماله هان وان كان مبتدرا فمفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة عنده في دفع ماله ابد اذني يؤنس منه الترشد ويجز عليه ولا يجوز تصرفه فيه فلو باع لا ينفذ ببيع عندها وان كان فيه مصلحة احبازة الحاكم ولو باع قبل حجب القاضي جاز عند ابي يوسف خلافا لمتقدم فان عنده يكون مجبورا من غير حجب من الحائنية كذا في الهداية قلت نفع هذا الاختلاف لو طلب ماله بعد المدة المذكورة فامتنع عن دفعه لفضاع في يد الوصي او الولي يجب ان يقضى على قول الامام الا عظم فقد ذكر في المجتبى انه لا يجوز للوصي التصرف في مال اليتيم بعد المدة المرقومة وعلى قوله لا يجب ان لا يقضى فتأمل ثم بعد هذا قال قاضيان وعلى هذا الخلاف اذا بلغ رشيدا ثم صار صغيرا وان اعتقه عبد انفق عنه عند ما كان على العبد ان يبيع في قيمته وعنه محمد لا يجب التقاية ولو تدبر عبد جاز واذا مات ولم يؤنس منه الرشيد يبيع في قيمته مدبر اكما اذا اعتقه بعد التدبير ولو جازت جارية بولود فادعاه بثلث نسبة منه وكان الولد حرا والمجارية ام ولوله فان لم يكن معها ولد وقال ههنا ولي كانت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها وان مات سعت في جميع قيمتها واذا تزوج امرأة جاز نكاحها وان ستم لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفصل ولو طلقها قبل الدخول وجب لها النصف في ماله انتهى كلام قاضيان كذا في الهداية ينتم ادرك مفسد اغبر مصلي وهو في حرج وصية وجز عليه القاضي اولم يحج فمثل وصية ان يدفع اليه ماله فدفع فضاع المال في يده نحو الوصي لان دفع المال اليه مع علمه انه مضيع تضيع في يده ولو ان صيا مصليا اغبر مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله وان له بالتجارة فضاع المال في يده لا يبيح الوصي من حجب الحائنية كذا في شرح الاشياء قلت قوله لان دفع المال مع علمه انه مضيع تضيع دليل على انه لم يعلم رشده ولا سفره لا يقضى لعدم العلة التي ذكرها وقد افنى به الموصوم شيخ الاسلام شهاب الدين المصري

**مطلب** المحبوس بالدين اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام بمقتضى القاضي عن الاسراف  
**مطلب** المفلس المحبوس بسبب الذي يملك ايتار بعض الفراء على بعض الا اذا غاب غيبة منقطعة في قسم القاضي ماله بغيره بالمحصى من العادى سئل الشيخ  
**مطلب** رجل عليه ديون كثيرة للفاس متفرقين وجمعه امتنعه لا تفي بها هل له ان يؤثر في تقديم بعض الفراء ببيع تلك الامتنع ويقاها ثمها بدنية ام ليس له الا يثار واجاب نعم للمديون ان يبيع امتنعه لبعض ارباب الديون وينفذ تصرفه ويكون المشتري احق بما فاض المديون منه بدنية من المتاع من بقية الفراء وذلك لان قبل الحرج يؤثر البعض بالاجماع اما عند الامام اجماع فلا تله لا يجز عليه عنده بالذي واما عنده فلا تله وان جاز الحرج عليه لكنه قبل الحرجا فذا التصرف عندها ايضا وهذا مذكور في غالب الكتب  
**مطلب** ان للمحبوس ان يؤثر بعض الفراء على البعض ثم قال وقد نص في الفتاوى على ذلك فقال رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر لواحد منهم خمسمائة ولواحد منهم ثلثة مائة ولواحد منهم مائتان وماله خمسمائة فاجتمع الفراء وحبسوه بديونهم مجلس القاضي كيف يقسم ماله بينهم قال اذا كان المديون حاضرا فانه يقض ديونهم بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق احد فيتصرف فيه على حسب مشيئة وان كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي والقاضي يقسم ماله بين الفراء بالمحصى اذ ليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على بعض من النهاية شرع الهداية بحسب القاضي المديون لبيع ماله لدينه وقضى القاضي بلا امر المديون دراهم دينه من دراهمه لانه لا يملك ان يأخذ دينه بيده اذا ظفر بدينه وبالعكس ولا يبيع عرضه وعقاره من حرج الدور وفي شوع عصام لا يبيع العقار اجماعا والخلاف في المنقول وقيل يبيع العقار عندها هو الاصح وفي شرح القدوري الخلاف في مال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العوض من البرازية في ادب القاضي كذا في قضاء الخلاصة القاضي لا يبيع عوض المديون المحبوس ولا عقاره عند ان في خلافه فانه لا يبيعها بغير كراهة الاختيار وغيره قال قاضيان قال صاحبه ببيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية عنهما ببيع عقاره كما يبيع المنقول انتهى وهذا الصحيح كما في تصحيح الشيخ قاسم من المصحف كتاب الحج ومنها ببيع مال المديون المحبوس عندها القضاء دينه دفعا للضرورة عن الفراء وهو المعتمد من الاشياء في الفقه الاول وان له ثياب حسنة باعها



وهو في فتاواه وكذا الوارد في الوصي حال الصبي اياه حال كونه مفسدا غير  
 صالح في الوصي ذكره في الوجيز ولو اجاز القاضي بيع المفسد ولم يبينه المشتري  
 عن دفع الثمن بولي المشتري بالدفع اليه وان نراه لم يبرأ ويذوق ثانيا ولا  
 خذله في رد المبيع اذا علم بالشئ وان دفع قبل العلم به بولي من الوجيز  
**فصل في بلوغ الغلام والجارية بلوغ الغلام** بالاحتلام والاحبال  
 والانزال وبلوغ الجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد حتى يتم  
 له ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وقال فيها بنام خمس عشرة سنة  
 وبه يفتي وادنى مدته اثنا عشر سنة ولها تسع سنين فان رآها قاي  
 فربا الى البلوغ بان يبلغها هذا السن واقرب بالبلوغ صدقا وکانا كالباع حكما  
 من الحائنة كذا في الدرر فقبل اثني عشر سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد  
 اثنا عشر سنة ايضا لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال يحتمل عادة من اقرار  
 الحائنة في فصل اقرار الموصي لا يصح الاقرار بالبلوغ قبل اثنا عشر سنة من  
 منية المقتي قال صاحب المنهج في فتاواه تصدق البنت بعد بلوغ تسع سنين  
 والصبي بعد بلوغ اثنا عشر سنة كما نقله مشايخنا وقيد في الهداية بما اذا  
 لم يكذب في الظاهر واما البلوغ بالسن فذلك بعد بلوغها خمس عشرة سنة على  
 ما عليه الفتوى من قولها انتهى صبي اقر بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مرافقا  
 صح اقراره ويجوز قسمته فلو قال بعد ذلك لم اكون بالغ لا يقبل قوله وان لم  
 يكن مرافقا بان كان مثله لا يحتمل عادة وكان الاقرار قبل اثنا عشر سنة  
 لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته من اقرار الحائنة صبي باع واشترى وقال انا بالغ  
 وهو اب اثنا عشر سنة ثم قال لست بالغ لم يلتفت الى قوله ولو كان اب  
 احدى عشرة سنة ثم قال لست بالغ صدق من جامع الفتاوى في اخر مسائل  
 البيع قلت ان شرط صحة اقرار البلوغ اموان الاول كون الصبي اب اثنا  
 عشر سنة والثاني كونه بحال يحتمل عادة وهذا النقل مجرد عن الشرط الثاني  
 فيجب ان يكون مقيدا به كما كان مقيدا بالاول فلا تغفل وهذان المسئلان  
 قد مرنا في كتاب البيوع وفي البرهانية الصبي المراهق اذا طلق امرأته باقرار  
 البلوغ يقع الطلاق عليه وعليه الفتوى انتهى **كتاب الوكالة** وموضع الوكالة  
 ان يكون الموكل من يملك التصرف ويلزم الاحكام وشرط ان يكون الموكل ممن  
 يفعل العقد ويقصده حتى لو كان صبي او مجنون كان التوكيل باطلا وكل عقد يصيغه  
 الموكل الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار حقوقه يتعلق بالوكيل دون  
 الموكل الا اذا كان الموكل صبي او مجنون او غير بالغ او غير رشيد او غير  
 فانه يجوز ولا يتعلق بهما الحقوق وتعلق بموكلهما وعن ابي يوسف ان المشتري  
 اذا لم يعلم بحال الباع ثم علم انه صبي او مجنون له خيار الفسخ من الهداية وجامع  
 الفضولين ومعنى تعلق حقوق العقد الى الموكل تسليمه المبيع الى المشتري وقبض

**مط** لو اجاز القاضي بيع المفسد ولم يبينه المشتري عن دفع الثمن بولي المشتري بالدفع اليه وان نراه لم يبرأ ويذوق ثانيا ولا خذله في رد المبيع اذا علم بالشئ وان دفع قبل العلم به بولي من الوجيز

**مط** بلوغ الغلام والجارية

**مط** ان رآها قاي صدقا

**مط** لا يصح الاقرار بالبلوغ قبل اثنا عشر سنة

**مط** تصدق البنت بعد بلوغ تسع سنين والصبي بعد بلوغ اثنا عشر سنة

**مط** اما البلوغ بالسن فذلك بعد بلوغها خمس عشرة سنة على ما عليه الفتوى من قولها انتهى

**مط** ان شرط صحة اقرار البلوغ اموان

**مط** ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزم الاحكام وشرط ان يكون الموكل ممن يفعل العقد ويقصده حتى لو كان صبي او مجنون كان التوكيل باطلا وكل عقد يصيغه الموكل الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار حقوقه يتعلق بالوكيل دون الموكل الا اذا كان الموكل صبي او مجنون او غير بالغ او غير رشيد او غير فانه يجوز ولا يتعلق بهما الحقوق وتعلق بموكلهما وعن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال الباع ثم علم انه صبي او مجنون له خيار الفسخ من الهداية وجامع الفضولين ومعنى تعلق حقوق العقد الى الموكل تسليمه المبيع الى المشتري وقبض

ثم

ثم مبيع ان وكل بالبيع وقبض المبيع ان وكل بالشراء واذا اشترى شيئا  
 يطالب الباع بتمنه واذا استحق ما باع يرجع المشتري بالتمن عليه ولذا لو  
 استحق ما اشترى يرجع هو بالتمن على بايعه ويخاصم في العيب فيرد المبيع الى  
 بايعه لو كان في يده وبعد تسليمه الى الموكل يرد به باذن الموكل ويخاصم في شفعة  
 ما باع واذا وكل ببيع شيء فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لاث  
 الموكل اجبى عن العقد وحقوقه وان دفع الثمن اليه صح ولا يطالبه الوكيل  
 ثانيا لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه وبقيت ذمة  
 المشتري لوصول الثمن الى مستحقه من وكالة المنيخ كذا في وكالة الدرر وصح  
 اخذ الوكيل بالبيع رضا وكفيل بالتمن ولا ضمان على الوكيل ان ضاع الرهن في يده  
 او تولى ما على الكفيل لان الوكيل اصل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة  
 ترتفع به والارتمان وسيلة الاستيفاء فيملكها بخلاف الوكيل بقبض الذي  
 لانه يفعل نيابة وقد انا به في قبض الثمن دون الكفالة واخذ الرهن والوكيل  
 بالبيع يقبض اصاله ولهذا لا يملك الموكل حقه عنه كذا في الهداية قلت وهو  
 بخلاف لما في الخلاصة والبرازية من ان الوكيل يقبض الذي له اخذ الكفيل  
 فيجعل كلام الهداية على اخذ الكفيل بشرط البراة فهو حوله لا يجوز للوكيل يقبض  
 الذي قبضه كما يصح به في البرازية والمراد بعدم الضمان عدمه للموكل واما  
 الذي الذي هو الثمن فقد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل  
 يقبض الذي اذا اخذ رهنا فضاء فانه لا يسقط من دين الموكل شيء ولا ضمان  
 على الوكيل كذا في البرازية ايضا وكالة المنيخ رجل وكل رجلا ببيع ضيقة له  
 وباعها الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يردّها  
 على الوكيل فاقروا الوكيل بذلك كان له ان يردّها على الوكيل ثم الوكيل ليس له ان  
 يردّها على موكل وان ردت على الوكيل بالبينة كان للوكيل ان يردّها على  
 الموكل وهو الراد بالعيب سواء كان باعتراف الوكيل بالعيب ليس له  
 ان يردّها على موكله وان كان بالبينة كان له الرد على الموكل من وكالة الحائنة  
 ومن امر ببيع عبده فباعه فقبض الثمن او لم يقبض فوزه عليه المشتري بعيب  
 لا يحدث مثله بقضاء القاضي ببينة او بابائين او باقراره فانه يردّه على  
 الامر وكذلك ان رده عليه بعيب يحدث مثله ببينة او بابائين له ان  
 يردّه على الامر لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب  
 عن علمه باعتبار عدم ممارسته المبيع فان لم كان ذلك باقراره لزم  
 المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لا مكان السكوت  
 والنكول من وكالة الهداية مثل صاحب المنيخ عن رجل وكل اخاه ببيع دار  
 فباعها الوكيل من اخر وقبض الثمن من المشتري ودفعه الى اخيه الموكل ثم  
 بعد ذلك ادعى الموكل على المشتري بالشئ فاجاب باق دفع الثمن الى

**مط** لو اخذ الوكيل بالبيع رضا وكفيل بالتمن

**مط** لو اقر الوكيل بالبيع بعد قبضه المبيع يردّه المشتري عليه ثم الوكيل ليس له ان يردّه على موكله

**مط** وان ردت على الوكيل كان للوكيل ان يردّه على الموكل

**مط** من امر ببيع عبده فباعه فقبض الثمن لا يحدث مثله بقضاء القاضي ببينة او بابائين او باقراره فانه يردّه على الامر وكذلك ان رده عليه بعيب يحدث مثله ببينة او بابائين له ان يردّه على الامر لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسته المبيع فان لم كان ذلك باقراره لزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لا مكان السكوت والنكول من وكالة الهداية مثل صاحب المنيخ عن رجل وكل اخاه ببيع دار فباعها الوكيل من اخر وقبض الثمن من المشتري ودفعه الى اخيه الموكل ثم بعد ذلك ادعى الموكل على المشتري بالشئ فاجاب باق دفع الثمن الى



وكيلك فلان فقال الموكل ان انا اوكله الازم البع لا في قبض الثمن فهل  
للموكل المطالبة بالثمن على اخيه الوكيل او على المشتري وهل يقبل قول الوكيل  
في دفع الثمن للموكل مع يمينه ام لا واجاب ليس للموكل مطالبة المشتري بالثمن  
لتصريحهم بان الحقوق في البيع ونحوه تنقل بالوكيل ان لم يكون مجبوراً  
وانما له مطالبة الوكيل فاذا قال الوكيل بعد بيع ما وتخل ببيعه بعت واذا  
المشتري صح فاذا قال قبضت الثمن وسلمته الى الموكل قبل قوله براءة  
ذمة المشتري ولم يلزمه شيء كما في الخلاصة وغيرها الوكيل بالبيع  
امين في حق الثمن حتى لو قبض وهلك لم يقض من حران الفناء وفي  
قال الوكيل بالمحسومة قبضت الحق من الغريم فضاء متى او قال دفعته  
الى الطالب صح اقراءه وبرئ الغريم وانما يعتبر قوله في دعوى الضياع او  
الدفع الى الطالب بيمينه وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى هلاك الثمن او الدفع  
الى الموكل يعتبر قوله مع اليمين من وكالة جامع الفتاوى لو قال الوكيل بالبيع  
بعت من هذا وقبضت الثمن فذلك فصدقه المشتري جاز وان لم يصدقه  
لا يجوز لو مات الامر فقال ورثة لم تبعه وقال الوكيل بعت من فلان و  
قبضت الثمن وهلك فصدقه المشتري ان كان المبيع قائماً لم يصدق الوكيل  
وبردة المبيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري وان كان مستهلكاً يصدق الوكيل مع  
يمينه اختلاف في الامر بالقول للامرات الاذن يستفاد منه من الوجيز الوكيل  
بالبيع اذا باع ثم اقرات موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع  
يمينه ويراء المشتري عن الثمن فان خلف الوكيل لا ضمان عليه وان نقل ضمن  
للموكل من وكالة الخانية كذا في مشتمل الاحكام وكل عقد يضيغه الوكيل الى  
موكله كالنكاح والحلع والتلح عن دم العرفان حقوقه تنقل بالموكل دون  
الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليم الاثني الوكيل  
فيها سفير محض الا يبرأ انه لا يستغنى عن اضافته الى موكله ولو اضافه الى  
نفسه كان النكاح له فصلاً كالرسول اذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من مال  
نفسه وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انقذت بينهما مبادلة  
حكمته ولهذا اذا اختلف في الثمن بين الفان وبردة الموكل بالعيب على الوكيل  
وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل ولم يسقط الثمن وله ان يجسبه حتى  
يستوفي الثمن خلافاً لفران حبه وهلك كان مضموناً ضمان الوكيل  
عند ابي يوسف وضمان البيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة وضمان الفصب  
عند زفر من وكالة الهداية وان زوج الاب طفله الفقير امرأة بمهر معلوم  
لا يلزم المهر باه الا اذا ضي وقال الامام مالك المهر على الاب من زوج  
الهداية للعلامة في المتأخرين الشيخ شهاب الدين ونفسه سيح في  
كتاب الكفالة فان هلك البيع في يد الوكيل قبل المحبس هلك من مال الموكل

ولم

مطلب ليس للموكل مطالبة  
المشتري بالثمن  
مطلب اذا قال قبضت الثمن  
وسلمته الى الموكل قبل قوله  
براءة ذمة المشتري  
مطلب الوكيل بالبيع امين في  
حق الثمن  
مطلب لو قال الوكيل بالبيع بعت من  
هذا وقبضت الثمن فذلك  
فصدقه المشتري جاز وان  
لم يصدقه لا يجوز  
مطلب الوكيل بالبيع اذا باع ثم  
اقرات موكله قبض الثمن  
من المشتري  
مطلب كل عقد يضيغه الوكيل الى  
موكله كالنكاح والحلع  
مطلب الوكيل لا يطالب وكيل الزوج  
بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة  
تسليم الاثني الوكيل فيها  
سفير محض الا يبرأ انه لا  
يستغنى عن اضافته الى  
موكله ولو اضافه الى  
نفسه كان النكاح له  
فصلاً كالرسول اذا دفع  
الوكيل بالشراء الثمن من  
مال نفسه وقبض المبيع  
فله ان يرجع به على  
الموكل لانه انقذت  
بينهما مبادلة حكمته  
ولهذا اذا اختلف في  
الثمن بين الفان وبردة  
الموكل بالعيب على  
الوكيل وقد سلم  
المشتري للموكل من  
جهة الوكيل ولم  
يسقط الثمن وله ان  
يجسبه حتى يستوفي  
الثمن خلافاً لفران  
حبه وهلك كان  
مضموناً ضمان  
الوكيل عند ابي  
يوسف وضمان  
البيع عند محمد  
وهو قول ابي  
حنيفة وضمان  
الفصب عند  
زفر من وكالة  
الهداية وان  
زوج الاب  
طفله الفقير  
امرأة بمهر  
معلوم لا  
يلزم المهر  
باه الا اذا  
ضي وقال  
الامام مالك  
المهر على  
الاب من زوج  
الهداية  
للعلمة في  
المتأخرين  
الشيخ شهاب  
الدين ونفسه  
سيح في كتاب  
الكفالة فان  
هلك البيع في  
يد الوكيل قبل  
المحبس هلك  
من مال الموكل

ولم يسقط الثمن ولو هلك بعد المحبس هلك من مال الوكيل وسقط الثمن  
عن الموكل كما في البيع من المثل كذا في وكالة الدرر الوكيل بالشراء اذا  
دفع الثمن من ماله فان يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدق  
الموكل وكذا في البائع كذا في الخانية من وكالة الاشباه في الفقه الثاني  
سئل زبيد بن نجيم عن رجل وكل اخوه في بيع متاع ونهاه عن بيعه بموضع  
كذا فهل اذا خالف في ذلك وقطع الطريق عليه واخذ المتاع يكون  
ضامناً ام لا وهل اذا اختلف الوكيل مع الموكل في الاطلاق والتقييد يكون  
القول للموكل واجاب نعم يكون ضامناً والقول في ذلك للموكل لتصريحهم  
بان مبنى الوكالة على التقييد قال صاحب المنح في فتاواه ما تصرف فيه  
الوكيل على غير الوجه المأذون فيه فهو ضامن انتهى ولا يجوز التصرف  
في مال غيره بغير اذن ولا ولاية الا في مسائل الاولى يجوز للولد والوالد  
الشراء من مال المورث ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع  
على ابوى المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القبي  
لم يقض استخسانا الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعقود  
وجوزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة او اعني عليه فانفقوا عليه من  
ماله لم يقضوا استخسانا وهي واقعة اصحاب محمد ذكره الزيلعي في اخر  
التفقات من غصب الاشباه في الفقه الثاني الوكيل يقبض الدين له  
وهب الدين او براه او اخره او اخذ به دهالم يجوز لانه تصرف غير  
ما امر به من وكالة ضمانات الفان وكل رجل يبيع ماله عمل ومونة فهو  
في البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كان في بلدة واحدة فان خرج  
الوكيل بذلك الى بلدة اخرى فسرق او ضاع كان ضمانات الظاهر من  
حال الموكل انه لا يلتزم المونة فاذا خرج به الى بلدة اخرى ربما لا يتفق  
البيع فيحتاج الى النقل الى المكان الاول فيلزمه العهدة ولو لم يخرج به  
الوكيل الى مكان اخر فخرج هو فباعه في ذلك المكان كان عليه تسليم  
في مكان البيع وان لم يكن له عمل ومونة لا يتقيد الامر بتلك البلدة من  
الخانية رجل وكل رجل يبيع عبده وهو في مصر واخرجه من مصر فباعه  
ضمن استخسانا ولم يجز بيعه على الامر من مشتمل الهداية نقل عن القادية  
الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر  
لا يضمن ان لم يكن له عمل ومونة فان كان له عمل ومونة يضمن من ودقة الخلاصة  
الاصل في الوكالة الخصوص ولهذا القول جعلت لك وكيل في مالي بصير حافظاً  
لما له فقط وفي المضاربة اليوم ولهذا القول جعلت لك مضارباً كان مضارباً  
في جميع الانواع فان باع الوكيل نسيئة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت  
صدق الامر بناء على كونه التقييد اصلاً في الوكالة وفي المضاربة اذا باع

مطلب لو هلك بعد المحبس  
هلك من مال الوكيل وسقط  
الثمن عن الموكل كما في  
البيع من المثل كذا في  
وكالة الدرر الوكيل  
بالشراء اذا دفع  
الثمن من ماله فان  
يرجع على موكله به  
الا فيما اذا ادعى  
الدفع وصدق  
الموكل وكذا في  
البائع كذا في  
الخانية من وكالة  
الاشباه في الفقه  
الثاني سئل زبيد  
بن نجيم عن رجل  
وكل اخوه في بيع  
متاع ونهاه عن  
بيعه بموضع  
كذا فهل اذا  
خالف في ذلك  
وقطع الطريق  
عليه واخذ  
المتاع يكون  
ضامناً ام لا  
وهل اذا اختلف  
الوكيل مع  
الموكل في  
الاطلاق والتقييد  
يكون القول  
للموكل وتصريحهم  
بان مبنى  
الوكالة على  
التقييد قال  
صاحب المنح  
في فتاواه ما  
تصرف فيه  
الوكيل على  
غير الوجه  
المأذون فيه  
فهو ضامن  
انتهى ولا  
يجوز التصرف  
في مال  
غيره بغير  
اذن ولا ولاية  
الا في مسائل  
الاولى يجوز  
للولد والوالد  
الشراء من  
مال المورث  
ما يحتاج اليه  
بغير اذنه  
والثانية اذا  
انفق المودع  
على ابوى  
المودع بغير  
اذنه وكان  
في مكان لا  
يمكن استطلاع  
رأي القبي لم  
يقض استخسانا  
الثالثة مات  
بعض الرفقة  
في السفر فباعوا  
قماشه وعقود  
وجوزوه  
بثمنه وردوا  
البقية الى  
الورثة او اعني  
عليه فانفقوا  
عليه من ماله  
لم يقضوا  
استخسانا وهي  
واقعة اصحاب  
محمد ذكره  
الزيلعي في  
آخر التفقات  
من غصب  
الاشباه في  
الفقه الثاني  
الوكيل يقبض  
الدين له وهب  
الدين او براه  
او اخره او اخذ  
به دهالم يجوز  
لانه تصرف  
غير ما امر به  
من وكالة  
ضمانات الفان  
وكل رجل يبيع  
ماله عمل ومونة  
فهو في البلد  
الذي فيه  
الوكيل والموكل  
اذا كان في  
بلدة واحدة  
فان خرج  
الوكيل بذلك  
الى بلدة  
اخرى فسرق  
او ضاع كان  
ضمانات الظاهر  
من حال الموكل  
انه لا يلتزم  
المونة فاذا  
خرج به الى  
بلدة اخرى  
ربما لا يتفق  
البيع فيحتاج  
الى النقل الى  
المكان الاول  
فيلزمه العهدة  
ولو لم يخرج  
به الوكيل الى  
مكان اخر  
فخرج هو فباعه  
في ذلك المكان  
كان عليه تسليم  
في مكان البيع  
وان لم يكن  
له عمل ومونة  
لا يتقيد الامر  
بتلك البلدة  
من الخانية  
رجل وكل رجل  
يبيع عبده وهو  
في مصر واخرجه  
من مصر فباعه  
ضمن استخسانا  
ولم يجز بيعه  
على الامر من  
مشتمل الهداية  
نقل عن القادية  
الوكيل بالبيع  
بالكوفة اذا  
سافر به يضمن  
والوكيل بالبيع  
المطلق اذا  
سافر لا يضمن  
ان لم يكن له  
عمل ومونة  
فان كان له  
عمل ومونة  
يضمن من ودقة  
الخلاصة  
الاصل في  
الوكالة  
الخصوص ولهذا  
القول جعلت  
لك وكيل في  
مالي بصير  
حافظاً لما له  
فقط وفي  
المضاربة  
اليوم ولهذا  
القول جعلت  
لك مضارباً  
كان مضارباً  
في جميع  
الانواع فان  
باع الوكيل  
نسيئة فقال  
امرتك بنقد  
وقال اطلقت  
صدق الامر  
بناء على كونه  
التقييد اصلاً  
في الوكالة  
وفي المضاربة  
اذا باع



المضارب نسبة فقال رب المال اموتك نقيد وقال اطلعت صدق  
المضارب بناء على كون الاطلاق اصلا في ركن الدرر واذا قال الموكل  
اموتك ببيع بالف وقال الوكيل لم يتم شيئا فالقول للموكل اختلف  
رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب في الوكالة  
القول للموكل في شوكه الاشباه في الغرض الثاني ولو قال بعه من فلان  
بكفيل ثقة فباع بغير كفيل لم يجزه وكذا لو قال بعه وخذ كفيلة او قال بعه  
وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم تأمر في ذلك كان القول  
قول الامر لان الاذن مستفاد من جهة من الخاتمة لا بد من التوكيل في  
بالخصوصية من رضى الخصم عزاء في مخرجه فالصاحبه والمباخرين اختار  
والفتوى ات القاضى اذا علم من الخصم التقيد في اداء الوكيل لا يمكنه  
في ذلك ويقبل الوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار  
بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاء صاحبه وهو اختيار  
شمس الائمة السرخسي كذا في الكافي الا ان يكون الموكل مريضا او غاييا مسرعا  
سفر ثلثة ايام فصاعدا او مريضا للسفر بان ينظر القاضي في حاله وفي عدة فاته  
لا ينجى هيئته من يسافر ولا يقبل قوله ان اريد ان يسافر او يكون محذرة  
لم تجرعا ذرا بالبروز وحضور مجلس الحاكم في الهداية والدرر كذا في شرح  
الربيعي الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة ملك كل شيء الاطلاق  
الزوجية وعقود العبد ووقف البيت من وكالة الاشباه قال انت وكلي في كل  
شيء كان وكليلا في الحفظ فقط ولو زاد جازا امره كان وكليلا في جميع التصرفات  
في الطلاق والعناق قال في الفتاوى الصغرى ولو زاد جازا امره فهو  
وكيل في الحفظ والبيع والشراء ونقاضي ديونه وحقوقه والهبة والصدقة  
وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عاتما فصار كما لو قال ما صنعت من شيء  
فهو جاز في جميع انواع التصرفات حتى لو انفق على نفسه جاز لانه اجار  
صنيعه وهذا من صنيعه ثم قال وهذا التعليل يقتضي انه اذا اطلق امراته  
جاز فيفعل بهذا حتى يتبين خلافه من وكالة الدرر والفرزاد كاي رجل  
على اخر الف فامر ان يشتري بهذا العبد فاشتره صح ولزم الموكل في لو مات  
مات عليه وان اطلقه ينفى وكل بان يشتري له بالالف عبد غير معين فاشترى  
عبد كان ذلك للوكيل الا ان يقبضه الموكل حتى لو مات قبل قبضه مات على  
الوكيل ولو قبضه مات على الموكل وقال هو الموكل في الوجهين اذا قبضه الوكيل  
من وكالة الدرر ايضا من امر رجلا بشراء عبد بالف فقال قد فعلت ومات  
عندي وقال الامر اشتريت لنفسك فالقول قول الامر وان كان دفع اليه  
الالف فالقول قول المأمور لان في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استئناف  
وهو الرجوع بالشئ على الامر وهو منكر والقول للمكر وفي الثاني هو امين يدعي

مط قال الموكل اموتك ببيع بالف  
مط اختلف رب المال مع المضارب  
في التقيد والاطلاق  
مط لو قال بعه من فلان بكفيل ثقة  
لا بد من التوكيل بالخصوصية من  
رضى الخصم عند ابي حنيفة  
مط المختار في اختار والفتوى  
الوكيل اذا كانت وكالة عامة  
مطلقة ملك كل شيء الاطلاق  
الزوجية  
مط لو زاد جازا امره كان وكليلا  
في جميع التصرفات حتى  
الطلاق والعناق  
مط اذا كان رجل على امره  
فامر ان يشتري بهذا العبد  
فاشتره صح  
مط وان اطلقه ينفى  
عن موكل  
مط امر رجلا بشراء عبد بالف  
فقال قد فعلت ومات  
عندي وقال الامر  
اشتريت لنفسك

الخروج

الخروج من عهدة الامانة فيقبل قوله من وكالة الهداية وان اختلفا  
في القدر المصروف وكان الدرهم مدفوعة الى المأمور فالقول قول المأمور  
لانه امين ادعى الخروج من عهدة الامانة فيكون القول قوله وان لم يكن  
مدفوعة فالقول للامرات المأمور يدعي الزيادة عليه والامر منكر لها والبينة  
على المدعي واليمين على المنكر وكذا اختلفا في اصل الصرف وقال الامر اموتك  
لكم لم تصرف شيئا وقال المأمور صرفت كذا ويريد الرجوع عليه ولم يكن المال  
منقود فالقول لله مع عيینه على العلم من المنح كذا في باب الوكالة بالبيع  
والشراء من وكالة الدرر سئل صاحب البحر الرائق عن رجل وكل اخرا في  
تعمير داره وعن رجل اخر بالانفاق على اهل بيته وصرف الوكيل من ماله  
في تعمير هذه الدار الف درهم وانفق المأمور من ماله على اهل بيت الامر  
الف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه ولم يصدق كل من الموكل والامر  
الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقاها على نصف ما ادعى صرفه فعمل  
يصدقان في قولها بما جتمع ما ادعى صرفه ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو الف  
درهم ام لا بد من ثبوت الزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين ان يكون  
الانفاق والصرف من مال الموكل والامر ام لا واجب لا بد من اقامة البينة  
اذا اراد كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف  
من مال الموكل والامر اراد الخروج عن النفاق فالقول قولها باليمين  
ووجه اثباتها في الصورة الاولى بدعيان الذي والموكل والامر ينكر ان  
والبينة على المدعي واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما امينان فيكون  
النفاق وبدعيان الخروج من عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين  
وقد صرح بذلك في التاثير خاتمة نقلنا من البينة سئل علي بن احمد يعني  
عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة  
وان اراد الخروج عن النفاق فالقول قوله والله اعلم وكذا وكالة عامة على  
ان يقوم بامر وينفق على اهل من مال الموكل ولم يقين شيئا لانفاق بل  
اطلع له ثم مات الموكل فطالبته الورثة ببيان ما انفق وصرف فاذا كان  
عبد لا يصدق فيما قال وان اشهدوه حلفوه وليس عليه بيان جرات الانفاق  
قال عبيد الائمة الكراسي ان اراد الخروج عن النفاق فالقول قول فان اراد  
الرجوع فلا بد من البينة من الغنية لو امر رجلا ليقضي من دينه الفاقضي  
من دينه اكثر من الالف يرجع على الامر بالف ويكون متبرعا في الزيادة  
من الحانية الوكيل ينزل بموت موكله لا بموت المطلوب فلو قال كنت  
قبضت في حيقه الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا خبر عما لا يملك انشاء  
وكان منها في اقراره وقد انقول بموت موكله اقول على قياس هذا ينبغي  
ان لا يصدق الوكيل بقبض وديعة او عارية لو اقر بعد موت موكله اني

مط اختلفا في قدر المصروف وكان  
الدرهم مدفوعة الى المأمور  
مط والم يمين مدفوعة  
مط اختلفا في اصل الصرف  
مط وكل اخرا في تعمير داره او  
بالانفاق على اهل بيته  
مط وكالة عامة على ان يقوم  
بامر وينفق على اهل من مال  
الموكل  
مط لو امر رجلا ليقضي من دينه الفاقضي  
من دينه اكثر من الالف  
لا بد من البينة  
الوكيل ينزل بموت موكله  
لا بموت المطلوب  
مط لو قال كنت قبضت في حيقه  
الموكل ودفعته اليه



كنت قبضتها في حياته ودفعتها من جامع الفصولي في الفصل الرابع والثلاثين  
ولو وكل قبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضتها في حياته وهلك  
واكلها لورثة اوقال دفعتها اليه صدق ولو دينا لم يصدق لان الوكيل في المعنى  
حكي امر لا يملك استيفاءه لكن من حكي امر لا يملك استيفاءه ان كان فيه ايجاب  
الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان من نفسه يصدق والوكيل  
يقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان من نفسه وصدق والوكيل يقبض الذي  
فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان بمنثل المقبوض فلا يصدق من وكالة  
الولو جنة الوكيل يقبض الذي اذا قال قبضت ودفعت الي الموكل كان القول  
قوله لانه امين يدعي اصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله ولو وقعت المنازعة  
بين الوكيل بالاستقراض وبين موكل فقال الوكيل قبضت المال من الغرض وقد  
الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قوله الوكيل لان الوكيل يريد بهذا الزام المال  
على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال عليه من الخافية الوكيل يقبض الذي  
يكون القول له في ذلك لانه امين والوكيل بالاستقراض عند منازعته مع الموكل  
يكون القول للموكل لانه يريد الزام شي على الموكل وهو يتكبر وهذا قول محمد من  
مخط السرخسي في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا في كتاب الوكالة الوكيل  
يقبض الغرض اذا قال قبضت وصدق الغرض وكذبه الموكل فالقول للموكل  
اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التعكيل بالبيع وفاء كما في بيع البرازية  
من وكالة الاشياء لا يحبس الوكيل بدعي موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان  
ضمن كراه في الاشياء ايضا وكان في يد الوكيل مال الموكل وانبت الذي امر الموكل  
بذبح الذي اليه منه كراه فتاوى قارى الهداية وفي الخافية ولو وكل وكالة عامة  
وكتب في اخوه ان يخاصه ثم ان جماعة برهنوا ان لهم على موكله مالا لا يحبس به وكيله  
اذا لم ينظم هذه الوكالة الامر بالاداء او بالضمان وفي جامع الفصولي من احكام  
الوكالة في هذه المسئلة تدل على ان المأمور باداء الذي من مال امره يجب على قضاء  
دينه انتهى وفي الوجيز المأمور باداء الذي من مال نفسه لا يجب وفي الخرافة  
وكذا الوكيل بالاتفاق من مال نفسه لا يجب من مال غيره لا يجب وفي الخرافة  
امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل اذا وكل في دفع عين ثم غاب الموكل لكن  
لا يجب الحمل عليه او وكل في دفع المنصوب والامانة وفيما اذا وكل ببيع الرهن  
سواء كانت مشروطة في عقد الرهن او بعد وفيما اذا كان وكيله بالخصوصية يطلب  
المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروغ الاصل لا جبر على الوكيل بالاغتناء والتدبير  
والكتابة والهبة من فلاح والبيع منه وطلاق فلائته وقضاء دين فلائته  
اذا غاب الموكل ولا يجب الوكيل بغير ارجوع على تقاضي الثمن وانما يحيل الموكل من  
وكالة الاشياء ولا يجب الوكيل على انباء ما وكل به الا في دفع الوديعة بان قال  
له ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله وغاب الامر يجب المأمور على دفع الثوب

لو وكل قبض وديعة ثم مات الموكل  
الوكيل قبضت وديعة من الموكل  
لو وقعت المنازعة بين الوكيل  
بالاستقراض وبين موكله  
الوكيل يقبض الذي اذا قال قبضت  
الوكيل لا يقبل قوله الوكيل لان الوكيل  
منازعة مع الموكل يكون القول  
للموكل  
الوكيل يقبض الغرض اذا  
قال قبضت  
اذا مات الموكل بطلت الوكالة  
الا في التعكيل بالبيع وفاء  
لو كانت وكالة عامة الا ان  
ضمن كراه في الاشياء ايضا  
لو كان في يد الوكيل مال الموكل  
وانبت الذي امر الموكل  
بذبح الذي اليه منه كراه  
فتاوى قارى الهداية وفي  
الخافية ولو وكل وكالة  
عامة وكتب في اخوه ان  
يخاصه ثم ان جماعة  
برهنوا ان لهم على  
موكله مالا لا يحبس  
به وكيله اذا لم  
ينظم هذه الوكالة  
الامر بالاداء او  
بالضمان وفي جامع  
الفصولي من احكام  
الوكالة في هذه  
المسئلة تدل على ان  
المأمور باداء الذي  
من مال امره يجب  
على قضاء دينه  
انتهى وفي الوجيز  
المأمور باداء الذي  
من مال نفسه لا  
يجب من مال غيره  
لا يجب وفي  
الخرافة امتنع  
عن فعل ما وكل  
فيه الا في مسائل  
اذا وكل في دفع  
عين ثم غاب  
الموكل لكن لا  
يجب الحمل عليه  
او وكل في دفع  
المنصوب والامانة  
وفيما اذا وكل  
ببيع الرهن سواء  
كان مشروطة في  
عقد الرهن او بعد  
وفيما اذا كان  
وكيله بالخصوصية  
يطلب المدعي  
وغاب المدعي عليه  
ومن فروغ الاصل  
لا جبر على الوكيل  
بالاغتناء والتدبير  
والكتابة والهبة  
من فلاح والبيع  
منه وطلاق فلائته  
وقضاء دين فلائته  
اذا غاب الموكل  
ولا يجب الوكيل  
بغير ارجوع على  
تقاضي الثمن وانما  
يحيل الموكل من  
وكالة الاشياء  
ولا يجب الوكيل  
على انباء ما وكل  
به الا في دفع  
الوديعة بان قال  
له ادفع هذا الثوب  
الى فلان فقبله  
وغاب الامر يجب  
المأمور على دفع  
الثوب

اليه

اليه لانه يجوز ان يكون الثوب عنده وديعة لفلان فيجب عليه رده فاما  
سائر الاشياء فهو على حلك المالك وانفاذه غير واجب عليه من وكالة محظية  
السرخسي باع مالا بوكالة في بلد نسيئة لا يجبر الوكيل على الخروج الى ذلك البلد  
لقبض الثمن بل يجب على ان يوكل المالك اما بشهود يخرجون الى ذلك  
او بكتاب القاضي الى قاضي ذلك البلد من الخافية وفيما الوكيل بالبيع لا  
يجبر على استيفاء الثمن بخلاف ما اذا كان وكيله باجر نحو السمسار والبيع  
انتهي رجل وكل رجل بشيء بعينه فاشتره الوكيل لنفسه لا يصح ولو  
وكل الوكيل غيره بشيء ذلك الشيء له فاشتره الوكيل فهو للموكل الا في  
خلاف التعكيل بنكاح امرأة بعينها اذا تزوجها لنفسه نصح من وكالة الخافية  
ايضا ولو وكل رجل بشيء بعينه فخرج الوكيل من عنده واشهرته بشئ  
لنفسه او وكل اخر بشئ فاشتره فهو للقول وانما يملك الشراء لنفسه عند  
عزل نفسه ولا يمكنه ذلك عند غيبته الا امره اذا اشتره بالكفر مما وكل به  
او بخلاف جنس ما وكل من الخلاصة لا يصح عزله الوكيل نفسه الا يعلم الموكل  
الا الوكيل بشئ بشئ بغير عينه او يبيع ماله ذكوه في وصاية الهداية قلت  
كذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعناق فاحص عدم صحة عزله نفسه بلا علم الموكل  
في الوكيل بشئ بعينه وبالحصومة يطلب المدعي من وكالة الاشياء الوكيل يقبض  
الذي اذا قال قبضت وهلك عندي اوقال دفعته الى الموكل يصدق في حق برأة  
المدعيون لان حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان  
ما اقر الوكيل قبضه ومن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل من القضي لكن في  
في استحقاق الوجيز الوكيل يرجع بضمان الاستحقاق على الموكل وفي المتن رجل  
دفع الى رجل الف درهم يشتري به عبا فاشتره قال الف قد سرفت ومات  
العبد في يد فطلب الباع منه الثمن والامر العبد ذكر في الاصل للوكيل ان  
ياخذ من الموكل العاخرى ويدفعها الى الباع لان الوكيل عامل للامر بالخفة  
من الضمان يكون على من عمله والالف والعبد هل كان في يد الوكيل امانة قال  
الفقيه ابو الليث هذا اذا عرف انه اشترى هذا العبد للامر بشهادة الشهود  
فاما اذا لم يعرف الا بقوله يكون مصدقا في دفع الثمن من نفسه ولا يصدق  
في ايجاب الضمان على الامر من الخافية ومن عمل لفرض عملا ولحقه فيه ضمان يرجع  
على من وقع له العمل من الضرر والغور في مسائل شتى لكتاب القضاء ولو وكل  
انسانا بالشراء ودفع اليه المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن حتى هلك  
يرجع اليه مرة اخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بعد ذلك والمضارب يرجع مرة  
بند اخرى من الخافية لا يوكل الوكيل الا باذن او تميم تعويض الا الوكيل يقبض  
الذي له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبذرا المدعيون بالدفع اليه من الاشياء  
الوكيل يقبض الذي اذا وكل من في عياله يقبض الذي في التعكيل حتى لو هلك

لو وكل قبض وديعة ثم مات الموكل  
الوكيل قبضت وديعة من الموكل  
لو وقعت المنازعة بين الوكيل  
بالاستقراض وبين موكله  
الوكيل يقبض الذي اذا قال قبضت  
الوكيل لا يقبل قوله الوكيل لان الوكيل  
منازعة مع الموكل يكون القول  
للموكل  
الوكيل يقبض الغرض اذا  
قال قبضت  
اذا مات الموكل بطلت الوكالة  
الا في التعكيل بالبيع وفاء  
لو كانت وكالة عامة الا ان  
ضمن كراه في الاشياء ايضا  
لو كان في يد الوكيل مال الموكل  
وانبت الذي امر الموكل  
بذبح الذي اليه منه كراه  
فتاوى قارى الهداية وفي  
الخافية ولو وكل وكالة  
عامة وكتب في اخوه ان  
يخاصه ثم ان جماعة  
برهنوا ان لهم على  
موكله مالا لا يحبس  
به وكيله اذا لم  
ينظم هذه الوكالة  
الامر بالاداء او  
بالضمان وفي جامع  
الفصولي من احكام  
الوكالة في هذه  
المسئلة تدل على ان  
المأمور باداء الذي  
من مال امره يجب  
على قضاء دينه  
انتهى وفي الوجيز  
المأمور باداء الذي  
من مال نفسه لا  
يجب من مال غيره  
لا يجب وفي  
الخرافة امتنع  
عن فعل ما وكل  
فيه الا في مسائل  
اذا وكل في دفع  
عين ثم غاب  
الموكل لكن لا  
يجب الحمل عليه  
او وكل في دفع  
المنصوب والامانة  
وفيما اذا وكل  
ببيع الرهن سواء  
كان مشروطة في  
عقد الرهن او بعد  
وفيما اذا كان  
وكيله بالخصوصية  
يطلب المدعي  
وغاب المدعي عليه  
ومن فروغ الاصل  
لا جبر على الوكيل  
بالاغتناء والتدبير  
والكتابة والهبة  
من فلاح والبيع  
منه وطلاق فلائته  
وقضاء دين فلائته  
اذا غاب الموكل  
ولا يجب الوكيل  
بغير ارجوع على  
تقاضي الثمن وانما  
يحيل الموكل من  
وكالة الاشياء  
ولا يجب الوكيل  
على انباء ما وكل  
به الا في دفع  
الوديعة بان قال  
له ادفع هذا الثوب  
الى فلان فقبله  
وغاب الامر يجب  
المأمور على دفع  
الثوب

الوكيل يقبض الذي اذا وكل



في يد الثاني يملك على رب الدين من الغناوى الصغرى وان كان الموكل هو الذي  
باع وسلم وكل رجلا بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاء او دفعت الى  
الامر ويجوز الامر ذلك كله فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري عن الثمن  
من وكالة الجامع ذكره في الصغرى الوكيل اذا اذن له الموكل بالتوكيل فوكل  
صار وكلا من الموكل حتى لا يملك الوكيل عزله ولا ينعزل بموته وينزلان  
بموت الموكل من شئ الوكيل سئل صاحب المنع عن زيد وكل عمرا ان يبيع له  
هذا الثوب بمشقة درهم فامر الوكيل اخا لبيعه هل هو جائز ام لا واجاب  
نعم هو جائز سواء كان الاول حاضرا او غائبا لانه بيع له الثمن وقد باع بما  
قال ذكره في الولاجه وادته اعلم والوكيل بالبيع يجوز بالقليل والكثير  
وبالعرض عند ابي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان فاحش بان لا يتغابى  
الناس فيه ولا يجوز الا الدراهم والدنانير والوكيل بالشراء يجوز عند من  
القيمة وزيادة يتغابى الناس في مثلها ولا يجوز فيما لا يتغابى الناس في مثله  
ولو كان وكلا بالشراء شيئا بعينه قالوا ينبغي على الامر من الهداية وفي البرازية  
الفتوى على قولها انتهى الوكيل بالبيع اذا امهل المشتري حتى امره وكان للموكل  
ان يطالب الوكيل في الحال ليؤدى من ماله ثم عند حلول الاجل ياخذ من المشتري  
لنفسه من مشتمل الهداية فعلا من العاديه قال المجتهد الذي يتغابى الناس  
في مثله نصف العشر او اقل منه فان كان اكثر من نصف العشر فهو مالا يتغابى  
الناس فيه وقال نصير من يحيى قدر ما يتغابى فيه في العروض نصف العشر وفي  
الحيوانات العشر وفي العقار الخمس وفي الدراهم ربع عشر القيمة وبه يفتى من  
المنع ومخرجه الفقه كذا في وكالة الدور قلت والذي يجوز من كلامه ما يشار  
خمسة الاف درهم من العقار مثلا لو بيع بستة الاف درهم لا يكون المشتري  
مغبونا غيبا فاحشا فيجوز البيع فان بيع باكثر من ستة الاف درهم لا يجوز  
وللمشتري الفسخ ان عثر البايع بان قال قيمة دارى كذا فاشتره فاشتره بناء  
على قوله وان لم يعثر فليس له الفسخ ولو اشترى هذا العقار باربعة الاف درهم  
جازا البيع ايضا فان اشترى بأقل من اربعة الاف درهم لا يجوز البيع وللبايع  
فسخه اذا عثر المشتري بان قال ما اعطيه اليك من الثمن كثير جيد ارجو النقص  
ولم يجد من يعطيك مثل ثمنى فباعه بناء على قوله فصور على هذا نظاير العقار  
وان كان الغيب الفاحش خاليا عن التعريف فليس لاحد من البايع والمشتري  
فسخ البيع هذا في الاصله واما في الوكالة والوصاية والولاية فالغيب الفاحش  
لا تعزير يكتفى في فسخ البيع وفسخه وبه افتى المتأخرون كما في تبيين الكفر ومخرجه  
الفقه والاشباه الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينقد على موكله من الاشباه في حكم  
السكادى الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن يملك عنه ان كان قبض الثمن من  
الموكل قبل الشر يكون امانة سواء هلك قبل شراء الوكيل وبعده وان قبض

الثنى

ان باع الموكل وسلم وكل  
رجلا بقبض الثمن فقال  
قبضت فضاء  
مط  
اذا اذن الموكل الوكيل بالبيع  
مط  
وكيل عمرا ان يبيع له هذا الثوب  
مط  
بمشقة درهم فامر الوكيل  
لبيعه  
مط  
الوكيل بالبيع يجوز بالقليل  
والكثير عند ابي حنيفة  
مط  
وقال لا يجوز بنقصان فاحش  
الفتوى على قولها  
مط  
الوكيل بالبيع اذا امهل  
المشتري حتى امره  
مط  
الذى يتغابى الناس في مثله  
مط  
وبه يفتى  
مط  
ان عثر البايع المشتري بان قال  
قيمة دارى كذا فاشترى  
الفسخ  
مط  
وان لم يعثر فليس له الفسخ  
ان كان الغيب الفاحش خاليا  
عن التعريف  
مط  
في الوكالة والوصاية والولاية  
الغيب الفاحش لا تعزير يكتفى  
في فسخ البيع وفسخه وبه افتى  
المتأخرون كما في تبيين الكفر  
مط  
الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم  
ينقد على موكله  
مط  
الوكيل بالشراء اذا  
قبض الثمن يملك عنه

الثنى من الموكل بعد الشراء يملك مغبونا عليه من الخانية رجل وكل رجله بشر  
شيء بغير عينة ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجهه ان كان وكلا  
بالشراء امانة درهم فاشترى بمائة درهم ولم يصف الى درهم الامر ولا غيرها  
كان البايء اليه ان قال نويت بالدراهم الدراهم التي دفعها الامر اليه صدق  
الوكيل ويلزم الشراء للامروان قال نويت غير هاتين الدراهم الوكيل اذا قال الوكيل  
نويت الشراء لنفسى وان قال نويت الشراء للامروان الشراء للامروان  
كان الوكيل اضاف الشراء الى درهم الامر يكون الشراء الامر بقصد من الوكيل  
او من غيرها ولا يصدق الوكيل انه اشترى لنفسه الا اذا صدق الموكل  
وان كان الوكيل اضاف الشراء الى درهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق  
انه اشترى للموكل نقد من تلك الدراهم او غيرها الا اذا صدق الموكل وهذا  
كله اذا تنازعوا فقال الموكل اشتريت لى او على العكس وقال الوكيل اشتريت  
لنفسى او على العكس وان تصادقا على انه لم يحضر النية قال ابو يوسف يحكم  
النقد ان كان نقد الثمن من مال الامر كان الشراء للامر سواء كان اضاف  
العقد الى مال نفسه او الى مال الامر وقال محمد الشراء يكون للوكيل رجل  
وكل رجلا بشرى شيئا بعينه فاشترى الوكيل لنفسه لا يفتى من وكالة الخانية  
لوهلك المال عند الوكيل قبل الشراء ثم اشترى وقبض الشراء للوكيل وان هلك  
بعد الشراء يقع الشراء للموكل ويرجع عنه على الامر فان قبض وهلك فانما  
لم يرجع والمضارب يرجع ابدان الوجيز رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ثم  
وبدفع ثمنه الى زيد فجاء صاحب المال ويطلب الثمن من زيد فقال زيد لم  
يدفع البايع الى الثمن فقال البايع دفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان كان البايع بايعا بلا جرح كان القول قوله ولا ضمان عليه  
وان كان بايعا باجر فذلك في قول ابي حنيفة خلا فالصاحبه لاق الثمن  
بدل المبيع وقد كان امانة عند البايع عند ابي حنيفة لاق عنده الاجير المشتري  
امين فذلك الثمن ولا ضمان على زيد لاق قول البايع لا يكون حجة عليه من  
الخانية الوكيل بالبيع في بلد اخر ويجعل الدراهم اليه اذا باع وجعل الدراهم  
من تلك البلدة وجعلها في بدعة الثمن ونزل في رباط مع الغالة فسرى  
الحمار مع البردعة والدراهم وقد جعل بغير اجر قال لا يضمن من يبيع الخلاصة  
امره ان يكتري حمارا له كذا كذا فافعل فادخل المكتري في الرباط بعد  
ما فرغ فسرق من الرباط لا يضمن من اجارات البرازية دفع رجل الى رجل  
مائة درهم وامره ان يشتري له ثوبا بمائة من عند روى خشام عن محمد  
المدفوع اليه المائة واشترى له ثوبا بمائة من عند روى خشام عن محمد  
عن ابي يوسف انه يجوز فان ضاع الثوب في يده يملك من ماله الامر وكذا  
ذكر في المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية من الخانية ايضا والوكيل امين

مط  
وكلا رجلا بشرى شيئا بعينه  
ودفع الثمن اليه فاشترى الوكيل  
فهي على وجهه

مط  
وكلا رجلا بشرى شيئا بعينه  
فاشترى الوكيل لنفسه لا يفتى

مط  
لوهلك المال عند الوكيل قبل  
الشراء ثم اشترى

مط  
وان هلك بعد الشراء

مط  
رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه  
وبدفع ثمنه الى زيد

مط  
الوكيل بالبيع في بلد وجعل  
الدراهم اليه اذا باع



۱۹۰

الوكيل بالبيع اذا استأجر  
في القبيح مكانا او  
الاجابي دفع المالك

وكل رجل  
وعقاب الطالبي  
بعد تصديقه  
قد اوفاه  
الحالك



على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحكم بسقوط بدعوى الايقاع  
مع الاحتمال بل يجبر على التسليم الى الوكيل من وكالة البدائع كذا في حديثه المرفوع  
من كتاب الوكالة وكذا في فتاوى قاري الهداية قلت هذا يستقيم على قول ابي  
يوسف ويحمد لاق ابا حنيفة قال تقبل بينة الغريم على ايقاع اليمين المأطاة  
وكذا الابرار والوكيل يقبض الذي خصم فيها او على قولهم لو كان محل النقل  
فيما اذا كان الغريم لا يقدر على اثبات ما يدعيه من الابطاء والابرار وكما  
قوله مجزأ اذا ثبت ذلك بخبرة الوكيل فيقبل ويكون دفعا كما يفهم  
من عبارة الدرر حيث قال ولم يثبت الابطاء بمجود دعواه انتهى اذا ادعى  
رجل انه وكيل فلان الغائب يقبض دينه فصدقه الغريم او يدفعه اليه  
لا انه اقرب على نفسه لاق ما يدفعه خلاص حقه اذا ادعى ان يقبض بامثالها  
لو ادعى انه او في الدين الى الداي لا يصدق اذ لزمه الدفع الى الوكيل باقرار  
ولم يثبت الابطاء بمجود دعواه وان حضر الغائب وصدقه ثم الامر وان كذبه  
الغائب دفع الغريم المصدقة اليه ثانيا ويرجع به على الوكيل ان يقبض به وان  
ضاع لا يرجع الا اذا اشترط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع او لم يصدق في  
دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء اجازة الغائب او دفع اليه مكذا في دعواه  
التوكيل من الممنوع كذا في الدرر والهداية فان تقدم رجل الى القاضي فادعى ان  
فلان بن فلان وكيله يقبض دينه الذي على فلان واحضره القاضي معه واقر الغريم  
بالوكالة والدين جميعا فان القاضي يامر بدفع الدين الى الوكيل لان اقراره على نفسه  
جائز فان اتى ان يدفع الدين الى الوكيل فانه القاضي يجبر على الدفع فوق بين  
هذا وبين الوكيل يقبض العيب اذا جاء وقال انا وكيل فلان وكلني يقبض  
الدقيقة منك فصدقه المدعي عليه في الوكالة والدقيقة ثم ايج ان يدفع  
فانه لا يجبر على الدفع من شروح ادب القاضي كذا في شروح المنظومة لابي الوهاب  
الوكيل يقبض الدين اذا حضر خصم فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لانت الوكالة  
حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل من وكالة التهمة وفي فتاوى  
القاضي الوكيل يقبض الدين اذا حضر خصم فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا تقبل  
الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان  
فلا فاوله بطلب كل حقه بالكوفة ويقبضه والخصومة فيه وجاء بالبينة  
على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احد الموكل قبله حقه فان القاضي لا يسمع  
من شهوده حتى يحضر خصمها جاحدا للوكالة مفر كان بذلك الحق او جاحدا به  
من يسمع ويقدر الوكالة فان حضر بعد ذلك غريبا يدعي عليه حقا لموكل لم يحضر  
الى اعادة البينة على الوكالة ولو كان يدعي انه وكله بطلب كل حقه قبل انسان  
بعينه يشترط حضوره ذلك بعينه في اثبات وكالة ولو اثبت ذلك بمحض ذلك  
المعنى ثم جابجهم اخر يدعي عليه حقا فيقيم البينة على الوكالة مرة اخرى من وكالة

مطلب اذا ادعى رجل انه وكيل  
فلان الغائب يقبض دينه  
فصدقه الغريم

مطلب وكله يقبض دينه الذي على  
فلان واحضره القاضي معه  
واقرب الغريم بالوكالة والدين  
جميعا يجبر على الدفع

مطلب فروق بين الوكيل يقبض الدين  
وبين الوكيل يقبض العيب

مطلب الوكيل يقبض الدين اذا  
حضر خصم فاقرب بالتوكيل وانكر  
الدين لا يقبل

مطلب اذا ادعى ان فلان  
وكله بطلب كل حقه  
بالكوفة ويقبضه

مطلب لو كان يدعي انه وكله  
بطلب كل حقه قبل انسان  
بعينه يشترط حضوره ذلك بعينه

قال  
الممنوع كذا في الدرر في اولى الحجية وانما تقبل على خصم جاحدا للوكالة ليصير  
المجود معارض للدعوى فيحتاج الى البينة والمدعي عليه سواء كان مقرا  
بالحق او جاحدا به قال في الحاشية رجل ادعى على غائب ديناً بخبرة رجل يدعي  
انه وكيل الغائب في الخصومة فاقرب المدعي عليه بالوكالة لم يقبض اقراره حتى  
لو اقام المدعي بينة بالدين على الغائب لم تقبل بينة وكذا لو ادعى ديناً  
على ميت بخبرة رجل يدعي انه وصي الميت فاقرب المدعي عليه بالوصاية  
انتهى ادعى على رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولي على فلان كذا فقال  
المدعي عليه ما وكلني فلان بالخصومة وبهوى عا انه وكيل بالخصومة يقبل  
من وكالة البرازية اذا وكل بالخصومات واخذ حقوقه من الناس عا ان  
لا يكون وكيلاً فيما يدعي عا الموكل جاز فلو اثبت المال له ثم اراد الخصم الدفع  
لا يسمع على الوكيل من وكالة الدرر نقل من الصغرى ولو اقر الوكيل بالخصومة  
عند القاضي صح والا لامن وكالة الكفر توضيح اذا ثبت وكالة الوكيل في  
بالخصومة واقر على موكله سواء كان موكله المدعي فاقرب باستيفاء الحق او  
المدعي عليه فاقرب بشيئة عليه فان كان ذلك الاقرار عند القاضي صح ولو كان  
اقراره عند غيره القاضي فشهد به شاهدان عند القاضي لا يفتح وينفعل بسبب  
هذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة و اقام  
بينة لا يسمع لانه زعم انه مبطل في دعواه ولو قال الموكل وكلتك غير جاز  
الاقرار فاقرب التسايع عند القاضي لا يفتح ليحتمل الاستثناء ويخرج  
عن الوكالة فلا يسمع خصومة كذا في وكالة الدرر من الممنوع الوكيل بالصلح  
لا يملك الاقرار والخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك الصلح من وكالة  
الخلاصة اذا ابرأ الوكيل من مال الموكل ولم يجب بعهده لم يفتح والا صح  
صحة وكذا الوصى والاب في مال ولله الصغير من وصاياه الاشياء وفيه  
من كتاب المدانين الوكيل بالابرأ اذا ابرأ ولم يصف الى موكله لم يفتح  
كذا في النهاية والخرانة ومن وكل اخر بشيئة ثم تصرف بنفسه فيما وكل به  
بطلت الوكالة من الهداية في باب عزل الوكيل الوكيل لا يستخلف الا  
في مسئلتين الاولى الوكيل بالبيع اذا اخرج من دكا المبيع بالعيب يستخلف  
عالم عدم العلم به لاق اقراره صحيح على الموكل فكذا انكوله والثانية الوكيل  
بالخصومة في اورد بالعيب من جهة المشتري يستخلف ايضا على عدم العلم  
به لاق اقراره صحيح على الموكل فكذا انكوله من قضاء الدرر الوكيل اذا تناهى  
فيما وكل فيه حتى تلف او تسبب المديون لاضمان عليه لانه متبرع في ذلك  
ذكره في فتاوى قاري الهداية لو وكله ببيع عبده بالف فباعه بالغيب نه  
فالانسان كله للموكل من وكالة الهداية رجل له غريم في مصر اخر فقال  
لرجل اذهب واطلب بديني فاذا قبضت الكل اخذت عشرة دراهم

مطلب انما تقبل على خصم جاحدا للوكالة  
ليصير المجود معارض للدعوى  
مطلب ادعى على غائب ديناً بخبرة رجل  
يدعي انه وكيل الغائب في الخصومة  
فاقرب المدعي عليه بالوكالة لم يقبض  
اقراره حتى لو اقام المدعي بينة  
بالدين على الغائب لم تقبل بينة وكذا  
لو ادعى ديناً على ميت بخبرة رجل  
يدعي انه وصي الميت فاقرب المدعي  
عليه بالوصاية  
مطلب ادعى على رجل انك وكيل فلان  
بالخصومة ولي على فلان كذا فقال  
المدعي عليه ما وكلني فلان بالخصومة  
وبهوى عا انه وكيل بالخصومة يقبل  
من وكالة البرازية اذا وكل بالخصومات  
واخذ حقوقه من الناس عا ان لا يكون  
وكيلاً فيما يدعي عا الموكل جاز فلو اثبت  
المال له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع  
على الوكيل من وكالة الدرر نقل من  
الصغرى ولو اقر الوكيل بالخصومة عند  
القاضي صح والا لامن وكالة الكفر  
توضيح اذا ثبت وكالة الوكيل في  
بالخصومة واقر على موكله سواء كان  
موكله المدعي فاقرب باستيفاء الحق او  
المدعي عليه فاقرب بشيئة عليه فان كان  
ذلك الاقرار عند القاضي صح ولو كان  
اقراره عند غيره القاضي فشهد به  
شاهدان عند القاضي لا يفتح وينفعل  
بسبب هذا الاقرار حتى لا يدفع اليه  
المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة و اقام  
بينة لا يسمع لانه زعم انه مبطل في  
دعواه ولو قال الموكل وكلتك غير جاز  
الاقرار فاقرب التسايع عند القاضي لا  
يفتح ليحتمل الاستثناء ويخرج عن  
الوكالة فلا يسمع خصومة كذا في  
وكالة الدرر من الممنوع الوكيل بالصلح  
لا يملك الاقرار والخصومة والوكيل  
بالخصومة لا يملك الصلح من وكالة  
الخلاصة اذا ابرأ الوكيل من مال  
الموكل ولم يجب بعهده لم يفتح والا صح  
صحة وكذا الوصى والاب في مال ولله  
الصغير من وصاياه الاشياء وفيه من  
كتاب المدانين الوكيل بالابرأ اذا ابرأ  
لم يصف الى موكله لم يفتح كذا في  
النهاية والخرانة ومن وكل اخر  
بشيئة ثم تصرف بنفسه فيما وكل به  
بطلت الوكالة من الهداية في باب  
عزل الوكيل الوكيل لا يستخلف الا في  
مسئلتين الاولى الوكيل بالبيع اذا  
اخرج من دكا المبيع بالعيب يستخلف  
عالم عدم العلم به لاق اقراره صحيح  
على الموكل فكذا انكوله والثانية  
الوكيل بالخصومة في اورد بالعيب من  
جهة المشتري يستخلف ايضا على عدم  
العلم به لاق اقراره صحيح على  
الموكل فكذا انكوله من قضاء الدرر  
الوكيل اذا تناهى فيما وكل فيه حتى  
تلف او تسبب المديون لاضمان عليه  
لانه متبرع في ذلك ذكره في فتاوى  
قاري الهداية لو وكله ببيع عبده  
الف فباعه بالغيب نه فالانسان كله  
للموكل من وكالة الهداية رجل له  
غريم في مصر اخر فقال لرجل اذهب  
واطلب بديني فاذا قبضت الكل اخذت  
عشرة دراهم



من جملة تلك الدواهي ففعل يجب له اجر المنزل واشترط العشرة مما يتبعض شرطا  
 فاسد لانه في معنى فغير الطمان من وكالة جواهر الفتاوى وكل يتبعض وذية  
 جعل له الاجر صح وان وكله يقبض دينه وجعل له الاجر لا يقع لا اذا وقت  
 من معلومة من جامع الفتاوى في كتاب الوكالة وكذا لو وكل رجل بربية  
 شئ من انسان فوجب احدهما جاز من وكالة الخاتمة لا يتصرف احد الوكيلين  
 وحده الا في مسائل مذكورة في وكالة الذرر الوكيل اذا خالف امر الامان  
 كان خلافا الى خير في الجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم وباعه بالف مائة  
 ينفذ البيع ولو وكله ببيع كذا فباعه بمائة دينار لا ينفذ على الموكل وان  
 كان خيرا من وكالة الخلاصة قال فوضت اليك امر امرأتى صار وكيل بالطلاق  
 ويتقيد بالمجلس فان طلعه في المجلس صح ولا فلا خلاف قوله وكلتك في  
 امر امرأتى حيث يتقيد بالمجلس فان طلعه بغيره صح من وكالة الذرر كذا  
 في حوانة المفتين ولو وكل رجل بطلاق امرأته حين اراد الشرفان لم يجز  
 الوقت كذا بانها من المرأة ثم عزله بغير حضرته ورضائها قال بعضهم لا يملك  
 وقال بعضهم يملك وهو الصحيح من العادة في الفصل الاول رجل اراد ان  
 يغيب عن بلد فطلبت منه امرأته ان يوكل رجلا بطلاقها ان لم يحضر الى  
 كذا ففعل ثم عزل الوكيل فانه ينفذ وهذا بخلاف التوكيل بالخصومة بطلب  
 الخصم وتسليط المرفوع على بيع الوهن حيث لا يملك عزله من جواهر الفتاوى  
 في الوكالة قال في الباب الخامس من كفايتها رجل له غار عوي فاراد المدي  
 عليه ان يسافر فوكل وكيل بطلب المدي ثم عزله لا ينفذ الا بحضور الخصم  
 فان عزله في غيبة لا ينفذ لتعلق حق الغير بهذا الوكالة انتهى قال في الكفر  
 بطل توكيل الكفيل بمال وكذا اذا وكل مديونة يقبض الدين من نفسه او من  
 غيره لم يصح لانه عامل لنفسه بخلاف ما اذا وكله باجره نفسه فانه صحيح كما في  
 البرازية من وكالة الاشياء ولو وكلت رجلا ببيع فخره لم يجز لانها  
 نصبة من وجب لا متوجها من فكاك الذرر الوكيل بالنتاج وان قالت له زوجتي  
 ثم شئت لا يملك التزوج بنفسه من البرازية الوكيل بالطلاق اذا خالف  
 لا يصح لانه وكله بالتخير وقد اتى بالتعليق لان الخلع معلوم بالقبول كما لو وكله  
 بان يقبض عبدا فكتبه لا يقع نص في عتاق الكافر من وكالة جواهر الفتاوى  
 وفي الفصل الخامس من الفصول ايراد وكيل البائع اثبات وكالة بحيث لو انكر  
 موكله الوكالة لا يسمع انكاره فله ثلثة اوجه اسهلها ان يبيع ويقول اتى فضولي  
 فلا استلم المبيع فيرى المشتري انه وكيل فلا يبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل  
 البائع كذا في العادة وفي الفتاوى الثاني من الاشياء في كتاب القضاء والشهادة  
 لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر انتهى كذا في التمهة قلت فقد  
 علم من هذا كله ان ما يقع في المحاكم غالبا من ان الرجل يشهد بان بوكالة رجل من

من جملة تلك الدواهي ففعل يجب له اجر المنزل واشترط العشرة مما يتبعض شرطا  
 فاسد لانه في معنى فغير الطمان من وكالة جواهر الفتاوى وكل يتبعض وذية  
 جعل له الاجر صح وان وكله يقبض دينه وجعل له الاجر لا يقع لا اذا وقت  
 من معلومة من جامع الفتاوى في كتاب الوكالة وكذا لو وكل رجل بربية  
 شئ من انسان فوجب احدهما جاز من وكالة الخاتمة لا يتصرف احد الوكيلين  
 وحده الا في مسائل مذكورة في وكالة الذرر الوكيل اذا خالف امر الامان  
 كان خلافا الى خير في الجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم وباعه بالف مائة  
 ينفذ البيع ولو وكله ببيع كذا فباعه بمائة دينار لا ينفذ على الموكل وان  
 كان خيرا من وكالة الخلاصة قال فوضت اليك امر امرأتى صار وكيل بالطلاق  
 ويتقيد بالمجلس فان طلعه في المجلس صح ولا فلا خلاف قوله وكلتك في  
 امر امرأتى حيث يتقيد بالمجلس فان طلعه بغيره صح من وكالة الذرر كذا  
 في حوانة المفتين ولو وكل رجل بطلاق امرأته حين اراد الشرفان لم يجز  
 الوقت كذا بانها من المرأة ثم عزله بغير حضرته ورضائها قال بعضهم لا يملك  
 وقال بعضهم يملك وهو الصحيح من العادة في الفصل الاول رجل اراد ان  
 يغيب عن بلد فطلبت منه امرأته ان يوكل رجلا بطلاقها ان لم يحضر الى  
 كذا ففعل ثم عزل الوكيل فانه ينفذ وهذا بخلاف التوكيل بالخصومة بطلب  
 الخصم وتسليط المرفوع على بيع الوهن حيث لا يملك عزله من جواهر الفتاوى  
 في الوكالة قال في الباب الخامس من كفايتها رجل له غار عوي فاراد المدي  
 عليه ان يسافر فوكل وكيل بطلب المدي ثم عزله لا ينفذ الا بحضور الخصم  
 فان عزله في غيبة لا ينفذ لتعلق حق الغير بهذا الوكالة انتهى قال في الكفر  
 بطل توكيل الكفيل بمال وكذا اذا وكل مديونة يقبض الدين من نفسه او من  
 غيره لم يصح لانه عامل لنفسه بخلاف ما اذا وكله باجره نفسه فانه صحيح كما في  
 البرازية من وكالة الاشياء ولو وكلت رجلا ببيع فخره لم يجز لانها  
 نصبة من وجب لا متوجها من فكاك الذرر الوكيل بالنتاج وان قالت له زوجتي  
 ثم شئت لا يملك التزوج بنفسه من البرازية الوكيل بالطلاق اذا خالف  
 لا يصح لانه وكله بالتخير وقد اتى بالتعليق لان الخلع معلوم بالقبول كما لو وكله  
 بان يقبض عبدا فكتبه لا يقع نص في عتاق الكافر من وكالة جواهر الفتاوى  
 وفي الفصل الخامس من الفصول ايراد وكيل البائع اثبات وكالة بحيث لو انكر  
 موكله الوكالة لا يسمع انكاره فله ثلثة اوجه اسهلها ان يبيع ويقول اتى فضولي  
 فلا استلم المبيع فيرى المشتري انه وكيل فلا يبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل  
 البائع كذا في العادة وفي الفتاوى الثاني من الاشياء في كتاب القضاء والشهادة  
 لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر انتهى كذا في التمهة قلت فقد  
 علم من هذا كله ان ما يقع في المحاكم غالبا من ان الرجل يشهد بان بوكالة رجل من

اخر سبع ماله عند القاضي بلا خصم جاهد الوكالة والمشتري مقر بذلك ويكتب  
 له حجة غير سديدة حتى لو انكر الموكل توكيله يحتاج المشتري الى اقامة البينة  
 على اهل التوكيل اذ الوكالة لم يثبت اذ لا يلحق اثبات بغير الحجة وان  
 وجد البينة على اهل التوكيل فيها والا يأخذ الموكل المبيع من المشتري واكثر الناس  
 عنه غافلون انتهى **مسائل الرسول والمأمور فيما يرجع على الامر وفيها**  
**لا يرجع الرسول امين والعين في يد امانة فاذا ادعى رد العين الى صاحبها**  
**او ادعى الموت او الهلاك يصدق مع يمينه بالانفاق الا ان يكتبه الظاهر**  
**من الخاتمة كذا في الفتاوى الخاتمة والقبض يجله على امر دين فارسى رتب**  
**الدين رجلا الى مديونة ليقبض دينه ثم اختلفا فقال المديون دفعت الى**  
**الرسول وصدق الرسول وقال الرسول دفعت المال الى المرسل وفي الدين**  
**اقر بالرسالة وينكر الوصول اليه قال ابو القاسم الصفار القول قول الرسول**  
**مع يمينه من مجمع الفتاوى في الوديعة قلت فهل يبرء المديون من الدين**  
**الرسالة ام لا يبرء فلم يرد الدين ان يطالبه بالدين فطاهر كلامهم يدل على**  
**برائة ذمته من الدين حيث اقر صاحبه برسالة كالوكيل يقبض الدين اذا قال**  
**قبضته ودفعته الى الموكل يصدق بيمينه وبراء المديون عن دينه صحح به**  
**في وكالة جامع الفتاوى وكذا الوكيل يقبض الشئ يقبل قوله في دفعه الى موكله**  
**بيمينه ويبرء المشتري من الشئ الذي قال في الخاتمة رجلا قال لاخرت وكيلك**  
**حضرتي وادى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعت التي ثوب كذا بشئ**  
**كذا وبقي ثمنه فبغته وانكر المرسل وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصلت**  
**قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان اقر المرسل يقبض الرسول الثوب**  
**وانكر الوصول اليه يضمن المرسل قيمة الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول**  
**قوله فلا ضمان عليه انتهى وفيه نوع مخالفة لما قلنا فتأمل عند الفتوى انتهى**  
**قال في الاشياء وقد كتبت في رسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه**  
**وكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان المأمور غاصبا او مديونا**  
**كما في منظومة ابن وهبان انتهى توضيحه دفع الى اخر الف درهم فقال له اقض**  
**بها ديني لفلان فقال المأمور فعلت وقضيت بهادنيك وقال الداي لم**  
**تقبض شيئا فالقول قول المأمور في براءة نفسه عن الضمان واذا انكر الداي**  
**القبض فالقول قول مع يمينه ايضا فالجواب ان الرسول يقبل قوله في براءة**  
**نفسه عن الضمان بيمينه لا في حق الداي اذا انكر ولا بينة تقوم عليه**  
**فيطالب مديونه بالدين بخلاف ما اذا كان المأمور غاصبا لملك الالف**  
**او مديونا حيث لا يصدق على الدفع الا بينة او بتدبير الامر من شرح**  
**الوهبا نية لاي التهمة قلت لان وجه الاول كاد يده بامانة وفي**  
**الثاني كانت يد ضمان انتهى اختلف الدافع مع المدفع اليه في الدواهي**

من جملة تلك الدواهي ففعل يجب له اجر المنزل واشترط العشرة مما يتبعض شرطا  
 فاسد لانه في معنى فغير الطمان من وكالة جواهر الفتاوى وكل يتبعض وذية  
 جعل له الاجر صح وان وكله يقبض دينه وجعل له الاجر لا يقع لا اذا وقت  
 من معلومة من جامع الفتاوى في كتاب الوكالة وكذا لو وكل رجل بربية  
 شئ من انسان فوجب احدهما جاز من وكالة الخاتمة لا يتصرف احد الوكيلين  
 وحده الا في مسائل مذكورة في وكالة الذرر الوكيل اذا خالف امر الامان  
 كان خلافا الى خير في الجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم وباعه بالف مائة  
 ينفذ البيع ولو وكله ببيع كذا فباعه بمائة دينار لا ينفذ على الموكل وان  
 كان خيرا من وكالة الخلاصة قال فوضت اليك امر امرأتى صار وكيل بالطلاق  
 ويتقيد بالمجلس فان طلعه في المجلس صح ولا فلا خلاف قوله وكلتك في  
 امر امرأتى حيث يتقيد بالمجلس فان طلعه بغيره صح من وكالة الذرر كذا  
 في حوانة المفتين ولو وكل رجل بطلاق امرأته حين اراد الشرفان لم يجز  
 الوقت كذا بانها من المرأة ثم عزله بغير حضرته ورضائها قال بعضهم لا يملك  
 وقال بعضهم يملك وهو الصحيح من العادة في الفصل الاول رجل اراد ان  
 يغيب عن بلد فطلبت منه امرأته ان يوكل رجلا بطلاقها ان لم يحضر الى  
 كذا ففعل ثم عزل الوكيل فانه ينفذ وهذا بخلاف التوكيل بالخصومة بطلب  
 الخصم وتسليط المرفوع على بيع الوهن حيث لا يملك عزله من جواهر الفتاوى  
 في الوكالة قال في الباب الخامس من كفايتها رجل له غار عوي فاراد المدي  
 عليه ان يسافر فوكل وكيل بطلب المدي ثم عزله لا ينفذ الا بحضور الخصم  
 فان عزله في غيبة لا ينفذ لتعلق حق الغير بهذا الوكالة انتهى قال في الكفر  
 بطل توكيل الكفيل بمال وكذا اذا وكل مديونة يقبض الدين من نفسه او من  
 غيره لم يصح لانه عامل لنفسه بخلاف ما اذا وكله باجره نفسه فانه صحيح كما في  
 البرازية من وكالة الاشياء ولو وكلت رجلا ببيع فخره لم يجز لانها  
 نصبة من وجب لا متوجها من فكاك الذرر الوكيل بالنتاج وان قالت له زوجتي  
 ثم شئت لا يملك التزوج بنفسه من البرازية الوكيل بالطلاق اذا خالف  
 لا يصح لانه وكله بالتخير وقد اتى بالتعليق لان الخلع معلوم بالقبول كما لو وكله  
 بان يقبض عبدا فكتبه لا يقع نص في عتاق الكافر من وكالة جواهر الفتاوى  
 وفي الفصل الخامس من الفصول ايراد وكيل البائع اثبات وكالة بحيث لو انكر  
 موكله الوكالة لا يسمع انكاره فله ثلثة اوجه اسهلها ان يبيع ويقول اتى فضولي  
 فلا استلم المبيع فيرى المشتري انه وكيل فلا يبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل  
 البائع كذا في العادة وفي الفتاوى الثاني من الاشياء في كتاب القضاء والشهادة  
 لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر انتهى كذا في التمهة قلت فقد  
 علم من هذا كله ان ما يقع في المحاكم غالبا من ان الرجل يشهد بان بوكالة رجل من



المدفوعة وقال دفعها اليك قرضا وقال انا دفع اليه لاني دفعته اليه لان  
ادفع لزيد وقد دفعته بقول يمينه ويكون دفعها لزيد به عليه من  
دعوى البرازية رجل امور رجلان يفتي عن الفاعل رجل قتال المأمور  
بعد ذلك فعلت فصدقه الامر وكذبه صاحب المال وحلف بوجه ريت  
الدين على الامر كذا لا يوجع المأمور على الامر من يوجع الجامع الصغير وذكر في  
القدوري انه يوجع ريت الذي على المديون بالدين ويوجع الامر على الامر  
بما قضى من سير حواه زاده سئل الشيخ سراج الدين فاري الهداية عن انسان  
دفع الى اخر مبلغا وامر بدفعه لزيد وان يأخذ من زيد رجعة ان المبلغ وصل  
اليه ففعل ذلك واتى المأذون ضياع رجعة منه وانكر زيد القبض قبل القول  
قول المأذون مع يمينه **واحاب** القول قول المأذون في انه دفع الى زيد يمينه  
واذا انكر زيد القبض فالقول قوله مع يمينه ايضا فحاصل الجواب ان المأذون  
يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا انكر ولا يثبت تقوم عليه واذا شهد  
على المأذون ان لا يدفع الا باشراد على زيد واحضر رجعة شهد على زيد بقبضه  
فلم يحضر رجعة بذلك وانكر زيد القبض كان المأذون ضامنا ولا ينفعه قوله  
اشهدت على زيد وضاع الرجعة ولا يبرأ مالم يحضر الرجعة اي الوثيقة او  
يقود زيد بالقبض والله اعلم الوكيل بقضاء الذي اذا دفع الذي بغير يمينه  
ولا كتابة برأه لا يمين الا اذا قال له لا تدفع الا بشهود ولو قال الوكيل اشهدت  
واكلو الموطأ فالقول قول الوكيل من الخلاصة رجل بعث رسولا الى بزاران  
ابعث اليه بتعوب كذا وكذا يمين كذا وكذا فبعث اليه البراز مع رسوله  
او مع غيره فضايع الثوب قبل الوصول الى الامر وضاع دفعوا على ذلك واقر  
به فلا ضمان على الرسول في شيء ثم ان بعث البراز مع رسول الامر فالتفتان على  
الامر لان رسوله قبض الثوب على المساومة وان كان رسول ريت الثوب فلا  
ضمان عليه حتى يصل اليه فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا كذا لو ارسل  
رسولا الى رجل وقال ابعث اليه عشرة دراهم فضايع فقال نعم وبعث بهامع رسول  
الامر حتى تصل اليه وكذلك رجل له رجل دين فبعث الى المديون رسول  
ان ابعث اليه الذي الذي عليك فان بعث به مع رسول الامر فهو من  
مال الامر الخاصة استقرض رجل من رجل الف درهم فقال ادفعه الي فلان  
فقال المقرض قد دفعته وقال الرسول قد قبضته منه ومجدد المستقرض ان  
يكون المقرض دفع لا يلزم المستقرض شيء من الخلاصة بعث المديون مالا على  
يد رسول فهلك فان كان رسول الذي هلك عليه وان كان رسول المديون  
هلك عليه وقوله الداي ابعث بهامع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك  
على المديون بخلاف قوله ادفع الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الداي

وبينه

**مطلب**  
رجل امير فظا بان يفتي  
عنه الفاعل فظا حال المأمور

**مطلب**  
دفع الى اخر مبلغا وامر بدفعه  
لزيد وان يأخذ من زيد  
رجعة ان المبلغ وصل  
اليه ففعل ذلك

**مطلب**  
الوكيل بقضاء الذي اذا  
دفع الذي بغير يمينه ولا  
كتابة برأه لا يمين الا  
اذا قال له لا تدفع الا  
بشهود

**مطلب**  
رجل بعث رسولا الى بزاران  
ابعث اليه بتعوب كذا وكذا  
يمين كذا وكذا فبعث اليه  
البراز مع رسوله او مع  
غيره فضايع الثوب قبل  
الوصول الى الامر

**مطلب**  
بعث المديون مالا على يد رسول  
فهلك فان كان رسول الذي  
هلك عليه فان كان رسول  
المديون هلك عليه

**مطلب**  
وقوله الداي ابعث بهامع  
فلان ليس رسالة له منه

وبينه في شرح المنظومة من الاشياء اذا قال الداي للمديون ابعث به مع  
فلان او ارسل به مع فلان او قال مع ابنك او مع ابني او مع غلامي او مع غلامك  
وفعل المديون فضايع فهو من مال المطلوب وقوله ابعث به مع فلان ليس  
توكيلا ولو قال ادفع الى ابني او الى ابنك فهذا توكيل فان ضاع فهو مال  
الطالب به الفناوي الصغير ولو ان رجلا بعث الى رجل كتابا مع انسان  
ان ابعث اليه ثوب كذا يمين كذا ففعل وبعث به مع الذي اتاه بالكتاب  
لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه وكذلك القرض والاقتضاء في هذا انما  
الرسول بالكتاب من الخاصة ولو بعث الى شخصي بكتاب لبعث اليه الفاعل  
قرضا فبعث بحامل الكتاب فمالم يصل الى منزل الكتاب لا يكون من ماله وان  
ارسل بالكتاب رسولا فقبضه الرسول صار من مال المرسل لان قبض الرسول  
قبض مرسله وحامل الكتاب رسول في تبليغ الكتاب لان القبض من وكالة جامع  
القناوي ومن توكيل المجهول قول الداي للمديون من جاءك بعلامة كذا  
او من اخذ اصبعك او قال لك كذا فادفع ماله عليك اليه لم يسخ فانه توكيل  
مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في القينة من الاشياء مديون بعث الى ابيه  
دينه مع رجل نجاء واخبر فرضي به وقال اشترى شيئا فذهب ليشترى فملك  
قبل شرائه قبل يملك على المديون وقيل على دايه فلهذا شبه اذا امر بشرء كامر  
بقبض من احكام الدين من الفصولين رجل قال للمديون ادفع ماله عليك الى  
فلان فضايع من حقه الذي على ثم ان الامر قضى دينه ولم يعلم به المأمور  
فدفع المأمور ما امره لم يضمن علم المأمور بذلك او لم يعلم وعي اليه يوسف ان  
لم يعلم المأمور بقضاء الامور فادفعه مع الامر وان علم لا يجوز من الخاصة  
وقيل ان المأمور بقضاء الذي اذا اذى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه  
لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء المعكل يضمن بوجه المأمور بما قضى على امره قالوا هذا  
في قول ابي يوسف ومحمد اما على قول ابي حنيفة يضمن بكل حال اي لا يبرأ حتى  
ولو قال اقض فلانا الف ولم يقل عني او قال ادفع فلانا الف فضايع ولم يقل  
عني اجمعوا ان المأمور اذا كان شريكا للمرسل ان يوجع وكذلك اذا كان  
خليطا من هبة القودوري كذا في كفالة عصام سئل صاحب المنع عن رجل  
قال لاخر ادفع لهذا الرجل دينارا فادفع بحضرة هل يوجع المأمور واجاب  
لا يوجع على الامر الا اذا كان يبيع الامر والمأمور اخذ واعطاء كما في جامع  
الفصولين والقينة وغيرهما قال ادفع الى فلان الف فضايع له ولم يقل عني  
او قال اقض فلانا الف ولم يقل عني ولا على ابي ضامن لهما او قبل بها فادفع  
فلو كان المأمور شريكا للمرسل وخليطا له رجوع على امره ومعنى الخليط ان  
يكون بينهما اخذ واعطاء ذورهم محوم من الامر في عياله واحد الزوجين  
للآخر وابنه الكبير الذي في عياله وابوه والاجه كثر كثر وكثير

**مطلب**  
منه الخليط

**مطلب**  
وقوله ابعث به مع فلان ليس  
توكيلا

**مطلب**  
ولو قال ادفع الى ابني او الى  
ابنك فهذا توكيل

**مطلب**  
لو ان رجلا بعث الى رجل كتابا  
مع انسان ان ابعث اليه ثوب كذا

**مطلب**  
لو بعث اليه ثوب كذا يمين كذا  
ففعل وبعث به مع الذي اتاه بالكتاب

**مطلب**  
لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه  
وكذلك القرض والاقتضاء في هذا انما

**مطلب**  
الرسول بالكتاب من الخاصة ولو بعث  
الى شخصي بكتاب لبعث اليه الفاعل

**مطلب**  
قرضا فبعث بحامل الكتاب فمالم يصل  
الى منزل الكتاب لا يكون من ماله وان

**مطلب**  
ارسل بالكتاب رسولا فقبضه الرسول  
صار من مال المرسل لان قبض الرسول

**مطلب**  
قبض مرسله وحامل الكتاب رسول في  
تبليغ الكتاب لان القبض من وكالة جامع



من جامع الفصول في الفصل الرابع والثلاثين وفي هبة القدر وري لوقال  
ادفع الى فلان الف وليس الامر بخلط المأمور ولا بشريك فدفعت لم يرجع  
بها على الامر عند ابي محمد وعند ابي يوسف يرجع والخليط هو الذي يأخذ  
منه ويعطيه وبداينه ويضع عنده المال كما في كفالة الكا في رجل من في عيال الامر  
بمنزلة الخليط ثم عندها هل يرجع الدافع على القابض عما دفع ان قال الامر للمأمور  
اقض او قال ادفع قضاء لا يرجع المأمور الدافع على القابض وان قال ادفع  
ولم يقل قضاء رجع وهل على الامر بالاداء وذكر فيه للدافعي ان يرجع بها على القابض  
بلا تفصيل واذا قال لا اضر اقض عني فلانا الف درهم او قال لا اضر ادفع عني  
لك علي فادى المأمور له ان يرجع على الامر ويكون هذا اقرار بهذا المال على  
نفسه من كفالة عصام ولو قال لغيره ادفع الى فلان الف لم يقل عني او قال  
اضم له او اكفل له ولم يقل ما علي فان كان المأمور خليطا او شريكا للامر او كان  
في عياله الامر يرجع بما ادى على الامر ولا فلا يرجع عندها وعند ابي يوسف  
يرجع على الامر مطلقا من الوجوب ثم الامر بقضاء الذي لوقال الى فلان الف  
درهم قضاء ولم يقل عني او قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل عني ولا قال  
عني اتي ضامن فدفعت المأمور ان كان المأمور شريك الامر وخليطه يرجع  
على الامر بالاجماع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور والمأمور في عيال الامر  
وان لم يوجد واحد من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عليه عندها وعند ابي  
يوسف يرجع مطلقا وهذا اذا لم يقل عني فان قال ثبت له حق الرجوع على  
الامر بالاجماع من محيط الشرخ في كتاب التقيط امر رجلا بان ينقد عنه  
فلانا الف درهم او قال انقد الف درهم لوقال له علي او قال اعطه عني  
الف درهم او قال اقضه ما له علي او قال اقضه علي ففعل المأمور رجعا بها على  
الامر وقوله اعطه عني الف درهم اقرار بان المال عليه ولو قال انقد الف  
درهم على اتي ضامن بها او علي اتي كفيل بها او علي اتي كفيل فهدى سواه  
واذا انقد هارجع بها على الامر وكذلك لو نعد بها مائة دينار او باعه بها  
جارية او عبدا او دابة او عرضا وقبضه فلان يرجع المأمور بها على  
امر من الغناوى الصغرى قال لا اضر ادفع الى زيد الف الف اتي بضامن  
بها وزيد حاضر سمعه ودفعه فالالف قرض للدافع على الامر وزيد وكيله  
بقبضه وقوله سمعه اذا الوكالة لا تقع قبل العلم بشرط حضرته سماعه ولو اهلكه  
زيد ضامن فزاد في يده بهلك امانة وكذا لو قال اعطوا لوقال اقضه  
علي اتي ضامن فزاد في يده ولا امر ضامن من جامع الفصولي قال احمي  
الفا فلان علي ففعله فادى لم يرجع عليه الا اذا قال عني من كفالة الدرهم  
قام عن غيره بواجب بامر فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترط الرجوع  
كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل امر بتعويضي عن هبة

او بالاطعام

لوقال ادفع الى فلان الف  
وليس الامر بخلط المأمور  
ولا بشريك  
فدفعت لم يرجع  
بها على الامر  
عند ابي محمد  
وعند ابي يوسف  
يرجع والخليط  
هو الذي يأخذ  
منه ويعطيه  
وبداينه  
ويضع عنده  
المال كما في  
كفالة الكا  
في رجل من  
في عيال الامر  
بمنزلة الخليط  
ثم عندها هل  
يرجع الدافع  
على القابض  
عما دفع  
ان قال الامر  
للمأمور  
اقض او قال  
ادفع قضاء  
لا يرجع  
المأمور  
الدافع  
على القابض  
عما دفع  
ان قال  
ادفع  
ولم يقل  
قضاء  
رجع  
وهل على  
الامر  
بالاداء  
وذكر فيه  
للدافعي  
ان يرجع  
بها على  
القابض  
بلا تفصيل  
واذا قال  
لا اضر  
اقض عني  
فلانا الف  
درهم  
او قال  
لا اضر  
ادفع عني  
لك علي  
فادى  
المأمور  
له ان  
يرجع  
على  
الامر  
ويكون  
هذا  
اقرار  
بهذا  
المال  
على  
نفسه  
من  
كفالة  
عصام  
ولو قال  
لغيره  
ادفع  
الى  
فلان  
الف  
لم يقل  
عني  
او قال  
اضم  
له  
او اكفل  
له  
لم يقل  
ما علي  
فان كان  
المأمور  
خليطا  
او شريكا  
للامر  
او كان  
في  
عياله  
الامر  
يرجع  
بما ادى  
على  
الامر  
ولا فلا  
يرجع  
عندها  
وعند  
ابي  
يوسف  
يرجع  
على  
الامر  
مطلقا  
من  
الوجوب  
ثم  
الامر  
بقضاء  
الذي  
لوقال  
الى  
فلان  
الف  
درهم  
قضاء  
ولم يقل  
عني  
او قال  
اقض  
فلانا  
الف  
درهم  
ولم يقل  
عني  
ولا قال  
عني  
اتي  
ضامن  
فدفعت  
المأمور  
ان كان  
المأمور  
شريك  
الامر  
وخليطه  
يرجع  
على  
الامر  
بالاجماع  
وكذا  
لو كان  
الامر  
في  
عيال  
المأمور  
والمأمور  
في  
عيال  
الامر  
وان لم  
يوجد  
واحد  
من  
هذه  
الاشياء  
الثلاثة  
لا يرجع  
عليه  
عندها  
وعند  
ابي  
يوسف  
يرجع  
مطلقا  
وهذا  
اذا لم  
يقول  
عني  
فان قال  
ثبت  
له  
حق  
الرجوع  
على  
الامر  
بالاجماع  
من  
محيط  
الشرخ  
في  
كتاب  
التقيط  
امر  
رجلا  
بان  
ينقد  
عنه  
فلانا  
الف  
درهم  
او قال  
انقد  
الف  
درهم  
لوقال  
له  
علي  
او قال  
اعطه  
عني  
الف  
درهم  
او قال  
اقضه  
ما له  
علي  
او قال  
اقضه  
علي  
ففعل  
المأمور  
رجعا  
بها  
على  
الامر  
وقوله  
اعطه  
عني  
الف  
درهم  
اقرار  
بان  
المال  
عليه  
ولو قال  
انقد  
الف  
درهم  
على  
اتي  
ضامن  
بها  
او علي  
اتي  
كفيل  
بها  
او علي  
اتي  
كفيل  
فهدى  
سواه  
واذا  
انقد  
ها رجع  
بها  
على  
الامر  
وكذلك  
لو نعد  
بها  
مائة  
دينار  
او باعه  
بها  
جارية  
او عبدا  
او دابة  
او عرضا  
وقبضه  
فلان  
يرجع  
المأمور  
بها  
على  
امر  
من  
الغناوى  
الصغرى  
قال  
لا اضر  
ادفع  
الى  
زيد  
الف  
الف  
اتي  
بضامن  
بها  
وزيد  
حاضر  
سمعه  
ودفعه  
فالالف  
قرض  
للدافع  
على  
الامر  
وزيد  
وكيله  
بقبضه  
وقوله  
سمعه  
اذا  
الوكالة  
لا تقع  
قبل  
العلم  
بشرط  
حضرته  
سماعه  
ولو اهلكه  
زيد  
ضامن  
فزاد  
في  
يده  
بهلك  
امانة  
وكذا  
لو قال  
اعطوا  
لوقال  
اقضه  
علي  
اتي  
ضامن  
فزاد  
في  
يده  
ولا امر  
ضامن  
من  
جامع  
الفصولي  
قال  
احمي  
الفا  
فلان  
علي  
ففعله  
فادى  
لم يرجع  
عليه  
الا اذا  
قال  
عني  
من  
كفالة  
الدرهم  
قام  
عن  
غيره  
بواجب  
بامر  
فانه  
يرجع  
عليه  
بما دفع  
وان لم  
يشترط  
الرجوع  
كالامر  
بالانفاق  
عليه  
وبقضاء  
دينه  
الا في  
مسائل  
امر  
بتعويضي  
عن  
هبة

او بالاطعام عن كفارة او باداء زكوة ماله او بان يهب فلا ناعتي واصله  
في كفالة البراذية من الاشياء كذا في الخلاصة رجل امر اخر باداء زكوة ماله  
عنه من مال نفسه فادى لا يرجع على امره بلا شرط الرجوع وكذا لو قال هب لفلان  
كذا او قال الموهوب له لرجل عوض العاهب من مالك ففعل لا يرجع بلا شرط  
الرجوع ولو قال انفق علي او على عيالي او على اولادي من في فناء داري ففعل  
قبل يرجع بلا شرط الرجوع وقيل لا ولو قضى دينه بامر رجع بلا بشرط الرجوع  
وفي الجبايات والمؤون المالية لو ادى عن غيره بامر رجع على الامر بلا شرط  
الرجوع وفي انفق علي او على اولادي بامر رجع على امره بلا شرط الرجوع وظان من  
الفصولين ولو امر رجلا بقضاء دين غيره وظن كان للماء مودع الرجوع على  
امره لانه امر بتخليص غيره عن الدين فكان بمنزلة مالوا مناسا فان بشرى  
رجلا اخر من دار الحرب وسمي له فاشتره يرجع المأمور على عامه ان كان ضمن  
له بالتمن ولو امر غيره بقضاء دين غيره ولم يضمن لم يرجع المأمور على الامر  
ولو ان رجلا امر رجلا بان يكفل عني فلان ففعل وادى لا يرجع على الامر  
من خزنة المفتين كذا في البدائع وان امر رجعا عليه بما ادى بامر وان لم  
يأمر لم يرجع لانه متبرع في ادائه من الذر ففعل المديون دينه دانية غير  
امره لا يسقط شيء مما عليه من الدين لانه متبرع في قضائه من مديونات  
البدائع والرجل اذا اخذ السلطان ليعاذه فقال الرجل خلصني والاسير  
في يد الكافر اذا امر غيره بذلك فدفعت المأمور مالا وخلص الامر اختلعا فيه  
قال بعضهم لا يرجع المأمور في المستلين الا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الاسير  
يرجع وفي الذي اخذ السلطان لا يرجع الا عند الشرط بالرجوع وقال شمس  
الائمة الشرخ في يرجع في المستلين وان لم يشترط الرجوع المديون اذا امر  
رجلا بقضاء دينه ففعل المأمور يرجع على الامر بغير شرط وفي الجبايات  
والمؤون المالية اذا امر غيره باداء صاعنه فادى المأمور قال الشيخ الامام  
به محمد بن زوي يرجع المأمور على الامر بغير شرط الرجوع من الخاتمة كذا  
في خزنة الفتاوى من كتاب الكفالة والقضاي وكذا في كل مكان مطالبة  
من جهة العباد اذا امر غيره بادائه عنه فاداه المأمور يرجع به على الامر  
بغير شرط الرجوع من جامع الفصولين السلطان اذا اطلب من رجل مالا  
وجاء انسان وضمي المال بامر ثم قال الامر الضامن ليس لك علي شيء لانه  
لا شيء للسلطان قبل افعي شمس الائمة انه يلزمه المال وعليه فتوى القاضي  
الامام لان المطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية من خزنة الفتاوى للفتية  
ابي الليث قال في الكا في لان العبرة في باب الكفالة المطالبة لان الكفالة  
شرعت لا التزام بها انتهى سئل الامام السفي عني صدور فقال لرجل ادفع اليه  
والي اعوانه شيئا عني فدفعت اليه هل يرجع عليه وقال الامام وعامة المشايخ

وعليه فتوى القاضي الامام لان  
المطالبة المحسنة كالمطالبة  
الشرعية  
مثل على صدور فقال لرجل ادفع  
اليه واعوانه شيئا عني

رجل امر اخر باداء زكوة ماله  
عنه من مال نفسه  
لوقال هب لفلان كذا  
لوقال انفق علي او على اولادي  
من في فناء داري  
فوفي انفق علي او على اولادي  
بامر رجع على امره بلا شرط  
الرجوع وظان من  
الفصولين  
ولو امر رجلا بقضاء دين غيره  
وظن كان للماء مودع الرجوع على  
امره لانه امر بتخليص غيره عن الدين  
فكان بمنزلة مالوا مناسا فان بشرى  
رجلا اخر من دار الحرب وسمي له فاشتره  
يرجع المأمور على عامه ان كان ضمن  
له بالتمن ولو امر غيره بقضاء دين غيره  
ولم يضمن لم يرجع المأمور على الامر  
ولو ان رجلا امر رجلا بان يكفل عني فلان  
ففعل وادى لا يرجع على الامر  
من خزنة المفتين كذا في البدائع وان امر  
رجعا عليه بما ادى بامر وان لم يأمر لم  
يرجع لانه متبرع في ادائه من الذر ففعل  
المديون دينه دانية غير امره لا يسقط  
شيء مما عليه من الدين لانه متبرع في  
قضائه من مديونات البدائع والرجل اذا  
اخذ السلطان ليعاذه فقال الرجل خلصني  
والاسير في يد الكافر اذا امر غيره  
بذلك فدفعت المأمور مالا وخلص الامر  
اختلعا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور  
في المستلين الا بشرط الرجوع وقال  
بعضهم في الاسير يرجع وفي الذي اخذ  
السلطان لا يرجع الا عند الشرط بالرجوع  
وقال شمس الائمة الشرخ في يرجع في  
المستلين وان لم يشترط الرجوع المديون  
اذا امر رجلا بقضاء دينه ففعل المأمور  
يرجع على الامر بغير شرط وفي الجبايات  
والمؤون المالية اذا امر غيره باداء  
صاعنه فادى المأمور قال الشيخ الامام  
به محمد بن زوي يرجع المأمور على الامر  
بغير شرط الرجوع من الخاتمة كذا في  
خزنة الفتاوى من كتاب الكفالة والقضاي  
وكذا في كل مكان مطالبة من جهة العباد  
اذا امر غيره بادائه عنه فاداه المأمور  
يرجع به على الامر بغير شرط الرجوع  
من جامع الفصولين السلطان اذا اطلب من  
رجل مالا وجاء انسان وضمي المال بامر  
ثم قال الامر الضامن ليس لك علي شيء  
لانه لا شيء للسلطان قبل افعي شمس  
الائمة انه يلزمه المال وعليه فتوى  
القاضي الامام لان المطالبة المحسنة  
كالمطالبة الشرعية من خزنة الفتاوى  
للفتية ابي الليث قال في الكا في لان  
العبرة في باب الكفالة المطالبة لان  
الكفالة شرعت لا التزام بها انتهى  
سئل الامام السفي عني صدور فقال لرجل  
ادفع اليه والي اعوانه شيئا عني فدفعت  
اليه هل يرجع عليه وقال الامام وعامة  
المشايخ



لو لم يقضى من دينه الف  
فقضى من دينه اكثر من الف

قال لغيره ابي داري او فاض  
ديني او انفع على اهلي او بني  
بناء داري

قدم وقت لام مصادرة  
فامر وارجلان يستقرض  
لهم مال

ام المدين كلفه ان يشتري  
من الناس نوعا من الامثلة  
وهو ياتي الى قاهر فيطلب منه قرضا سنوية ويطلب التاجر الربح ويخاف  
من الربوا فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثالا خمسة عشر فيبيعه  
الكفيل المأمور في السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبايع خمسة  
عشرة الاجل او قرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المعروض ثوبا يساوي عشرة  
بخمسة عشر فيأخذ الدرهم التي افرضه على ان ياتي الثوب فيبيعه عليه خمسة  
عشر قرضا فاذا فعل ذلك نفذ عليه والربح الذي ربحه التاجر يوزمه ولا  
يلزم الامر شي ويسمي هذا النوع من البيع عينة كما فيه من السلف يقال  
باعه بعينة اي نسيت ذكركم اني بلي انتم في النوازل جماعة طمحو الى  
ان ياخذ منهم شياء بغير حق فاختفى بعضهم وظفر الوالي بعضهم فقال المحققون  
للمدين وجدهم الوالي لا تظلموه علينا وما اصاكم فهو علينا بالخصم فلو اخذ  
الوالي منهم شيئا فلم يرجعوه وهذا مستقيم على قول من يقول بجواز ضمان  
الجباية وعلى قول عامة المستأخ لا يفتح من فتح القدير لابي همام السلطان  
اذا صادروا رجلا فقال المطلوب لو حل ادفع اليه والى اعوانه شياء من جبايتي  
فدفع بامر قال الامام السرخسي والامام البزدوي يرجع على الامر بما دفع  
بدون شرط الرجوع كالامر بقضاء الدين وقالوا المطالبة المحسنة كالمطالبة  
الشرعية الخلاصة في كتاب القضاء **كتاب الكفالة لا ينصح الكفالة**

ولا ينصح من المويض الامن الثلث من فتح القدير لابي همام وهو ضراب  
كفالة بالنفس وكفالة بالمال والمخون بالكفالة بالنفس احضار المكفول به  
وتنفذ اذا قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بوجهه او بجسده

جماعة طمحو الى ان ياخذ منهم  
شيئا بغير حق فاختفى بعضهم  
وظفر الوالي بعضهم

السلطان اذا صادروا رجلا فقال  
المطلوب لو حل ادفع اليه والى  
اعوانه شياء من جبايتي

لا ينصح الكفالة الا من يملك  
التبرع

او براسه ولو قال ضنته او قال علي او قال اني تنفذ فلما اذا قال انا غريم  
او قيل بخلاف انا ضامن بمعرفة وان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في  
وقت بعينه لزمه احضاره اذا طالبه في تلك الوقت فان احضره والا حبس  
الحاكم ولكونه لا يحبس اول مرة لعله ما درى بماذا يدعي ولو غاب المكفول  
به امر له الحاكم مدة ذهابه ومجيئه فان مضت ولم يحضر حبسه من الهداية  
وان غاب المكفول بنفسه ولم يعلم مكانه لا يطالب الكفيل به لانه عاجز وقد  
صدق الطالب عليه فصار كالمدينون اذا ثبت اعساره من الكثر ذكره الربيع  
في الكفالة وان اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه  
ينظر فان كان له خرجة معروفة يخرج الى موضع معلوم للقبالة في كل وقت  
والقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع لان الظاهر  
يشهد للطالب والا فالقول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجمل  
ومكر لزوم المطالبة من كفالة الدور وان كفل بنفس رجل الى شهر او  
ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك جاز لكنه انما يطالب الكفيل بعد مفتي الشهر  
والا يام الثلثة ولا يطالب به في الحال فظاهر الرواية وعند ابي يوسف انه  
يطالب في الحال واذا مضى الاجل يبرأ وهو قول الحسن بن زياد وقال  
الغاضي ابو علي السني وقول ابي يوسف اشبه بعرف الناس وذكرنا في  
في فتاواه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يعني بقول ابي يوسف من ضمانات  
العام كذا في المني وقال شمس الامنة الخواقي قول ابي يوسف انه يطالب  
الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلثة ولا يطالب بعده اشبه بعرف الناس  
في الخاتبة في الكفالة ولو تكفل برجل الى شهر فسلمه قبل الشهر برئ من المختار  
ولو كفل بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر يبرئ الكفالة بمفتي الشهر  
ولو كفل بنفس رجل الى شهر على انه برئ بعد الشهر فهو كما قال من مشتمل  
الهداية نقلنا عن العمادية قال قاضيان في فتاواه ولو قال انا كفيل بنفس فلان  
الاعشرة ايام واذا مضت المدة فانما يبرئ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل لا يطالب بهذه الكفالة لانه العشرة ولا بعدها انتهى وفي الظاهرية  
وكان والدي يقول اذا اراد انسان ان يتكفل بنفس انسان ولا يصيب  
كفيلة فالطريق فيه على ظاهر الرواية ان يقول عند الكفالة تكفلت بنفس فلان  
الى شهر على ان لا يكون كفيلة بعد الشهر فانه لا يصير كفيلة اصلا من التنازع  
لذا في كفالة الدور مفرقا الى الخلاصة ولو قال الكفيل هكاه كهكاهي بتوساكن  
في بطالبه في السنة وبعدها من كفالة الدور اهل قرية ارادوا اخراج رجل من  
القرية فخافه شره فقال رجل هرجه شمار ابرسوا وغميت وضرب ان بر من  
باشد ثم ان هذا الرجل خرج من القرية مع اخر بامول كثيرة لاهل القرية لا  
يجب على الضامن شيء من كفالة جواهر الفتاوى سئل صاحب البحر الرائق

او براسه

لو ان شرط في الكفالة تسليم  
المكفول به في وقت بعينه

لو غاب المكفول به امر له  
الحاكم مدة ذهابه ومجيئه

وان اختلفا فقال الكفيل  
لا اعرف مكانه

وان كفل بنفس رجل الى شهر  
او ثلثة ايام

ولو كفل برجل الى شهر فسلمه  
قبل الشهر برئ

ولو كفل بنفس فلان من هذه  
الساعة الى شهر

ولو كفل بنفس رجل الى شهر على  
انه برئ بعد الشهر

ولو قال انا كفيل بنفس فلان  
عشرة ايام واذا مضت المدة

اذا اراد انسان ان يتكفل  
بنفس انسان ولا يصيب كفيلة

اهل قرية ارادوا اخراج  
رجل من القرية فخافه شره



في فوس ضل وجاء القرية فاسكر رجل منها واخفاه فلما شعر به اهل العرف طلبوه فهرب وغتم اهل القرية غرامة بسببه ثم ظهر صاحب الفرس فاعطاه الملتقط اياه فاعززه اهل القرية بسببه هل يرجعون على الهارب او على رب الفرس او لا يرجعون على احد واجاب ان لم يكن هناك سبي الى اهل العرف من جهة صاحب الفرس فلا يرجعون عليه ثم ان كان به اهل القرية تكافل وتضامن في امثال هذه الامور والفرامات يرجعون على الهارب فان لم يكن هناك هذا ولا هذا فلا يرجعون على احد والله اعلم فاذا احضر احضر الكفيل المكفول بنفسه ثم وسلم في مكان بقدر المكفول له على ان يخاضع فيه مثل ان يكون في مصر جري من كفالة فاذا كفله على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ وقبل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في بركة او سواد لا يبرأ ولو سلمه في مصر اخر غير مصر الذي كفله فيه برئ عند ابي حنيفة وعندنا لا يبرأ ولو سلمه في البحر وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ ومن كفله بنفسه اخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ فدفعه اليه برئ لا يشترط قبول الطالب التسليم كما دفعه الذين وهم لو سلم المكفول به نفسه من كفالة صح وكذا اذا سلم اليه وكيل الكفيل ورسوله من الهداية اذا كفله بنفسه رجل ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا الوسمه رجل عن الكفيل بان اناب الكفيل غيره مناب نفسه في تسليم نفسه المكفول عنه وان لم يقل عن الكفالة لا يبرأ ولو سلم اجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ الكفيل والا فلا من الصغري المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا الوامر الكفيل رجلا ان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمه اليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل ولو ان خلا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمه عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سككت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل من كفالة الخاتبة ولو قال المطلوب في السجى دفعت نفسي اليك عن كفالة كان جائزا ايضا وبرئ الكفيل وفي الواقعات رجل كفله بنفسه وهو محبوب فلم يقدر ان ياتي به الكفيل لا يجس الكفيل لانه محجز عن احضار من فتح القدير لا يبرأ الهام كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مخرج من باب فهدا القدر تسليم منه من كفالة الغنية ولو قال انا ضامن بمعرفة فهو باطل لانه التزام بمعرفة دون المطالبة وكذا لو قال هو معروف او انا له عرفه لا يكون كفيلة وكذا لو قال انا ضامن لك حتى يجتمعا او يلتقيا فانه غير ضامن لانه لم يبيت المحض هو المال ام النفس ولو قال هو علي حتى يجتمعا او يلتقيا او يتوفيا فهو جائز لان قوله

مطلوب من ضل وجاء القرية فاسكر رجل منها واخفاه فلما شعر به اهل العرف طلبوه فهرب وغتم اهل القرية غرامة بسببه ثم ظهر صاحب الفرس فاعطاه الملتقط اياه فاعززه اهل القرية بسببه هل يرجعون على الهارب او على رب الفرس او لا يرجعون على احد واجاب ان لم يكن هناك سبي الى اهل العرف من جهة صاحب الفرس فلا يرجعون عليه ثم ان كان به اهل القرية تكافل وتضامن في امثال هذه الامور والفرامات يرجعون على الهارب فان لم يكن هناك هذا ولا هذا فلا يرجعون على احد والله اعلم فاذا احضر احضر الكفيل المكفول بنفسه ثم وسلم في مكان بقدر المكفول له على ان يخاضع فيه مثل ان يكون في مصر جري من كفالة فاذا كفله على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ وقبل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في بركة او سواد لا يبرأ ولو سلمه في مصر اخر غير مصر الذي كفله فيه برئ عند ابي حنيفة وعندنا لا يبرأ ولو سلمه في البحر وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ ومن كفله بنفسه اخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ فدفعه اليه برئ لا يشترط قبول الطالب التسليم كما دفعه الذين وهم لو سلم المكفول به نفسه من كفالة صح وكذا اذا سلم اليه وكيل الكفيل ورسوله من الهداية اذا كفله بنفسه رجل ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا الوسمه رجل عن الكفيل بان اناب الكفيل غيره مناب نفسه في تسليم نفسه المكفول عنه وان لم يقل عن الكفالة لا يبرأ ولو سلم اجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ الكفيل والا فلا من الصغري المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا الوامر الكفيل رجلا ان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمه اليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل ولو ان خلا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمه عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سككت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل من كفالة الخاتبة ولو قال المطلوب في السجى دفعت نفسي اليك عن كفالة كان جائزا ايضا وبرئ الكفيل وفي الواقعات رجل كفله بنفسه وهو محبوب فلم يقدر ان ياتي به الكفيل لا يجس الكفيل لانه محجز عن احضار من فتح القدير لا يبرأ الهام كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مخرج من باب فهدا القدر تسليم منه من كفالة الغنية ولو قال انا ضامن بمعرفة فهو باطل لانه التزام بمعرفة دون المطالبة وكذا لو قال هو معروف او انا له عرفه لا يكون كفيلة وكذا لو قال انا ضامن لك حتى يجتمعا او يلتقيا فانه غير ضامن لانه لم يبيت المحض هو المال ام النفس ولو قال هو علي حتى يجتمعا او يلتقيا او يتوفيا فهو جائز لان قوله

مطلوب من ضل وجاء القرية فاسكر رجل منها واخفاه فلما شعر به اهل العرف طلبوه فهرب وغتم اهل القرية غرامة بسببه ثم ظهر صاحب الفرس فاعطاه الملتقط اياه فاعززه اهل القرية بسببه هل يرجعون على الهارب او على رب الفرس او لا يرجعون على احد واجاب ان لم يكن هناك سبي الى اهل العرف من جهة صاحب الفرس فلا يرجعون عليه ثم ان كان به اهل القرية تكافل وتضامن في امثال هذه الامور والفرامات يرجعون على الهارب فان لم يكن هناك هذا ولا هذا فلا يرجعون على احد والله اعلم فاذا احضر احضر الكفيل المكفول بنفسه ثم وسلم في مكان بقدر المكفول له على ان يخاضع فيه مثل ان يكون في مصر جري من كفالة فاذا كفله على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ وقبل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في بركة او سواد لا يبرأ ولو سلمه في مصر اخر غير مصر الذي كفله فيه برئ عند ابي حنيفة وعندنا لا يبرأ ولو سلمه في البحر وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ ومن كفله بنفسه اخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ فدفعه اليه برئ لا يشترط قبول الطالب التسليم كما دفعه الذين وهم لو سلم المكفول به نفسه من كفالة صح وكذا اذا سلم اليه وكيل الكفيل ورسوله من الهداية اذا كفله بنفسه رجل ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا الوسمه رجل عن الكفيل بان اناب الكفيل غيره مناب نفسه في تسليم نفسه المكفول عنه وان لم يقل عن الكفالة لا يبرأ ولو سلم اجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ الكفيل والا فلا من الصغري المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا الوامر الكفيل رجلا ان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمه اليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل ولو ان خلا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمه عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سككت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل من كفالة الخاتبة ولو قال المطلوب في السجى دفعت نفسي اليك عن كفالة كان جائزا ايضا وبرئ الكفيل وفي الواقعات رجل كفله بنفسه وهو محبوب فلم يقدر ان ياتي به الكفيل لا يجس الكفيل لانه محجز عن احضار من فتح القدير لا يبرأ الهام كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مخرج من باب فهدا القدر تسليم منه من كفالة الغنية ولو قال انا ضامن بمعرفة فهو باطل لانه التزام بمعرفة دون المطالبة وكذا لو قال هو معروف او انا له عرفه لا يكون كفيلة وكذا لو قال انا ضامن لك حتى يجتمعا او يلتقيا فانه غير ضامن لانه لم يبيت المحض هو المال ام النفس ولو قال هو علي حتى يجتمعا او يلتقيا او يتوفيا فهو جائز لان قوله

هو

هو على ضامن مضاف الى الغير وجعل الالتقاء غاية للضامن وهذا معنى الكفالة من السراج الوهاج لو قال انا ضامن حتى يجتمعا او يلتقيا لا يكون كفيلة لانه لم يبيت المحض نفس او مال من الحاشية قال صاحب المنح لكنه اذا اعترف انه ضامن في النفس ينبغي ان يؤخذ بما قرره انتهى واذا مات المكفول عنه برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وكذا اذا مات الكفيل ولو مات المكفول له فلو ضامن ان يطالب الكفيل وان لم يكن فلو ادته من الهداية كذا في الدرر القامح او رسوله اذا اخذ كفيلة من المدعي عليه بنفسه بامر المدعي او بغير امره فالكفيل اذا سلم الى القاضي او الى رسوله يبرأ وان سلم الى المدعي لا يبرأ هذا اذا لم يصف الكفالة الى المدعي بان قال القاضي او رسوله اعط كفيلة بنفسك ولم يقل للطالب فيرجع الحقوقي الى القاضي او الى رسوله الذي اخذ كفيلة حتى لو سلم اليه الكفيل يبرأ ولو سلم المدعي لا يبرأ ولو اضاف الى المدعي بان قال اعط كفيلة بالنفس للطالب كان الجواب على العكس من الفتاوى الصغرية ولو قال حل سبيلك على ان اوافيك به اي سلمه اليك يكون كفيلة بنفسه استحسننا ولو قال على ان اوافيك به او على ان اتيك به فهو كفيل به على هذا الوقال يذوق فم فلا نزله بتورسائهم او قال او ردون فلا يذوق بك بق برئ فهو كفيل لا بقوله اشناست ولو قال اشناست فلا يذوق برئ فيل كفيل وقيل لا من الفصلين لو قال فلا من اشناست او اشناست منست فهو كفيل بالنفس عرفا اذا قال اخر اشناست فلا يذوق برئ قال ابو جعفر المندوي يصير كفيلة وقال الفقيه ابو الليث لا وعليه الفتوى من الصغري ولو قال انا ضامن بمعرفة لا يصير كفيلة من الوجيز لو قال انا ضامن بمعرفة فلا من انا ضامن لا ذلك عليه اولاد ادلك على منزله لا يكون كفالة ولو قال انا ضامن لتعريفه او على تعريفه وفيه خلاف المشايخ من كفالة الخلاصة وفيه كفيل رجل لرجل عن اخر بما على ان يكفل عنه فلا يذوق بلذ من المال فلم يكفل فلا من كفالة لا ذمة وليس له خیار في ترك الكفالة انتهى لو كفل بشرط ان يرضى المكفول عنه رهنا وسماه ولم يرضى لم يجبر عليه ويلزم الكفيل المال الا ان يشترط برئ الكفيل ان لم يرض فبرأ الكفيل اذا لم يرض من الوجيز سئل ابو السعد العمادي عن رجل اشترى من رجل وكفل به اخر ووضع المديون عند الدين رهنا وانفقوا على ان يأخذ الكفيل الرهن من الدين عند حلول الاجل ويبيعه ويقضي من ثمنه الدين ثم لحق المديون دار الحرب فخل الاجل فطلب الدين الكفيل بالدين فطلب الكفيل ايضا منه الرهن لبيعته فقال الدين اعطيت الرهن الى الدين فهل للدين ان يأخذ الدين من الكفيل قبل ان يعطيه الرهن ام لا واجاب ان كان الكفيل قد كفله بالدين على الاطلاق له ذلك وان كان قد كفله به ان بيع الرهن ويؤديه من ثمنه كما ذكر في السؤال ليس له ان يلزمه الدين ما لم يدفع

مطلوب من ضل وجاء القرية فاسكر رجل منها واخفاه فلما شعر به اهل العرف طلبوه فهرب وغتم اهل القرية غرامة بسببه ثم ظهر صاحب الفرس فاعطاه الملتقط اياه فاعززه اهل القرية بسببه هل يرجعون على الهارب او على رب الفرس او لا يرجعون على احد واجاب ان لم يكن هناك سبي الى اهل العرف من جهة صاحب الفرس فلا يرجعون عليه ثم ان كان به اهل القرية تكافل وتضامن في امثال هذه الامور والفرامات يرجعون على الهارب فان لم يكن هناك هذا ولا هذا فلا يرجعون على احد والله اعلم فاذا احضر احضر الكفيل المكفول بنفسه ثم وسلم في مكان بقدر المكفول له على ان يخاضع فيه مثل ان يكون في مصر جري من كفالة فاذا كفله على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ وقبل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في بركة او سواد لا يبرأ ولو سلمه في مصر اخر غير مصر الذي كفله فيه برئ عند ابي حنيفة وعندنا لا يبرأ ولو سلمه في البحر وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ ومن كفله بنفسه اخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ فدفعه اليه برئ لا يشترط قبول الطالب التسليم كما دفعه الذين وهم لو سلم المكفول به نفسه من كفالة صح وكذا اذا سلم اليه وكيل الكفيل ورسوله من الهداية اذا كفله بنفسه رجل ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا الوسمه رجل عن الكفيل بان اناب الكفيل غيره مناب نفسه في تسليم نفسه المكفول عنه وان لم يقل عن الكفالة لا يبرأ ولو سلم اجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ الكفيل والا فلا من الصغري المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا الوامر الكفيل رجلا ان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمه اليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل ولو ان خلا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمه عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سككت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل من كفالة الخاتبة ولو قال المطلوب في السجى دفعت نفسي اليك عن كفالة كان جائزا ايضا وبرئ الكفيل وفي الواقعات رجل كفله بنفسه وهو محبوب فلم يقدر ان ياتي به الكفيل لا يجس الكفيل لانه محجز عن احضار من فتح القدير لا يبرأ الهام كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مخرج من باب فهدا القدر تسليم منه من كفالة الغنية ولو قال انا ضامن بمعرفة فهو باطل لانه التزام بمعرفة دون المطالبة وكذا لو قال هو معروف او انا له عرفه لا يكون كفيلة وكذا لو قال انا ضامن لك حتى يجتمعا او يلتقيا فانه غير ضامن لانه لم يبيت المحض هو المال ام النفس ولو قال هو علي حتى يجتمعا او يلتقيا او يتوفيا فهو جائز لان قوله







لو كان الامر مني يجوز اقراره على نفسه فلا رجوع عما سبق هو وان امر رج  
على القن بعد عتقه من جامع الفصولين وان كفل من رجل بغير امره لم يرجع  
عليه بما يؤد به من الهداية لو كفل عن رجل بغير امره ثم قال المكلف عنه قد  
اجزت ضمانك فاجازته باطلة ولا يرجع عليه بما ادى من الوجيز ولو كفل  
عن غيره بغير امره قبله الخبر فاجاز لا يتغير حكمه حتى لو ادى لا يرجع عليه  
هذه في المكاتب من الهداية الكفيل بامر الاصيل اذي المال الا اذا بين بعد  
ما ادى الاصيل ولم يعلم لا يرجع على الاصيل لانه شيء حكى فلا يفتقر فيه العلم  
والجهل كقول الكفيل ضمانا من كفالة القنية قال لو زيد لك على عمر والف درهم  
واناضا من به فانكر عمر وزم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل من الثانية  
ذكره ابن نجيم في قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل وان لزوم الكفيل  
بالمال فله ملازمة اصيله وان حبس فله حبسه لانه لحقه هذا الضرر بامره  
فيعله بمنزلة من صدر الشرقة والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل وان  
شاء طالب كفيله الا اذا كان شرط بواة الاصيل نحي تنقذ حواله كما ان الحواله  
بشروط ان لا يبرأ بها المجهل تكون كفالة ولو طالب احدهما له ان يطالب الاخر  
وله ان يطالبهما بخلاف المالك اذا اختار احد العاصيين من الهداية ولا  
يطالب الكفيل المكفول عنه بالمال قبل الاداء الى المكفول له من كفالة المخ كذا  
في الدور كالكفالة بالدرك جازية وهو التزام تسليم الثمن عند استحقاقه  
المبيع ولا يلزمه حتى يقضى بالا استحقاق على البائع وعلى المشتري من الوجيز كذا  
في الهداية اشترى دارا وضعت انسان الدرك وقيمة ما بين يده واستحققت بعد  
البناء يرجع بقيمة البناء على البائع ولا يرجع على الضامن ولا يرجع بقيمة الولد  
على الكفيل بضمان الدرك اذا استحققت الجارية من استحقاق الوجيز ومن باع  
دارا وكفل عنه رجل بالدرك فهو تسليم ولا تسع دعواه بذلك من كفالة الهداية  
لو كتب شراوته في صك كتب فيه باع ملكه او باع ببيعانا فذا اياتا فانه تسليم  
للمبيع واقرار منه بان لا حق له في المبيع من كفالة الدور كذا في التليي كتب ثم  
الشهادة في صك الشراء ثم ادعاه صح دعواه ولو شهد بالبائع عند القضي ثم  
ادعاه لا يسمع دعواه قضى شراوته او لم يقضى من جامع الفصولين وفي  
فتاوى الشافعي لو قال لصاحب الدين الذي لك على فلان انا ادفعه اليك  
او اسلمه اليك او قضيه اليك لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام  
بان يقول كفلت او ضمننت او على او الي اما لو قال تعلقا يكون كفالة  
نحو ان قال ان لم يؤد فلانا فانا اؤدي يصح الكفالة من كفالة الخلاصة  
وينقذ الكفالة بقوله انا به زعيم لا في الكفيل يسمى زعيما وان قيل به لان  
القيل هو الكفيل كذا في البحر من كفالة المنح الالتزام كالكفالة بل كل لفظ  
يدل على الذوم كالكفالة كقوله على ما عليه او على ان لم ادى ما عليه او التزم

لك

ان كفل من رجل بغير امره لم يرجع  
عليه بما يؤد به  
لو كفل عن رجل بغير امره ثم قال  
المكفول عنه قد اجزت ضمانك  
فاجازته باطلة ولا يرجع عليه  
بما ادى من الوجيز ولو كفل  
عن غيره بغير امره قبله  
الخبر فاجاز لا يتغير حكمه  
حتى لو ادى لا يرجع عليه  
هذه في المكاتب من الهداية  
الكفيل بامر الاصيل اذي المال  
الا اذا بين بعد ما ادى الاصيل  
ولم يعلم لا يرجع على الاصيل  
لانه شيء حكى فلا يفتقر فيه  
العلم والجهل كقول الكفيل  
ضمانا من كفالة القنية قال  
لو زيد لك على عمر والف درهم  
واناضا من به فانكر عمر وزم  
الكفيل اذا ادعاه زيد دون  
الاصيل من الثانية ذكره ابن  
نجيم في قوله قد ثبت الفرع  
وان لم يثبت الاصل وان لزوم  
الكفيل بالمال فله ملازمة  
اصيله وان حبس فله حبسه  
لانه لحقه هذا الضرر بامره  
فيعله بمنزلة من صدر الشرقة  
والمكفول له بالخيار ان شاء  
طالب الاصيل وان شاء طالب  
كفيله الا اذا كان شرط بواة  
الاصيل نحي تنقذ حواله كما ان  
الحواله بشروط ان لا يبرأ بها  
المجهل تكون كفالة ولو طالب  
احدهما له ان يطالب الاخر وله  
ان يطالبهما بخلاف المالك اذا  
اختار احد العاصيين من الهداية  
ولا يطالب الكفيل المكفول عنه  
بالمال قبل الاداء الى المكفول  
له من كفالة المخ كذا في الدور  
كالكفالة بالدرك جازية وهو  
التزام تسليم الثمن عند  
استحقاقه المبيع ولا يلزمه  
حتى يقضى بالا استحقاق على  
البائع وعلى المشتري من الوجيز  
كذا في الهداية اشترى دارا  
وضعت انسان الدرك وقيمة  
ما بين يده واستحققت بعد  
البناء يرجع بقيمة البناء  
على البائع ولا يرجع على  
الضامن ولا يرجع بقيمة الولد  
على الكفيل بضمان الدرك  
اذا استحققت الجارية من  
استحقاق الوجيز ومن باع دارا  
وكفل عنه رجل بالدرك فهو  
تسليم ولا تسع دعواه بذلك  
من كفالة الهداية لو كتب  
شراوته في صك كتب فيه باع  
ملكه او باع ببيعانا فذا اياتا  
فانه تسليم للمبيع واقرار  
منه بان لا حق له في المبيع  
من كفالة الدور كذا في التليي  
كتب ثم الشهادة في صك  
الشراء ثم ادعاه صح دعواه  
ولو شهد بالبائع عند القضي  
ثم ادعاه لا يسمع دعواه  
قضى شراوته او لم يقضى  
من جامع الفصولين وفي  
فتاوى الشافعي لو قال  
لصاحب الدين الذي لك على  
فلان انا ادفعه اليك او اسلمه  
اليك او قضيه اليك لا يكون  
كفالة ما لم يتكلم بما يدل  
على الالتزام بان يقول  
كفلت او ضمننت او على او  
الي اما لو قال تعلقا يكون  
كفالة نحو ان قال ان لم  
يؤد فلانا فانا اؤدي يصح  
الكفالة من كفالة الخلاصة  
وينقذ الكفالة بقوله انا به  
زعيم لا في الكفيل يسمى  
زعيمًا وان قيل به لان القيل  
هو الكفيل كذا في البحر من  
كفالة المنح الالتزام كالكفالة  
بل كل لفظ يدل على الذوم  
كالكفالة كقوله على ما عليه  
او على ان لم ادى ما عليه او  
التزم

لك بما عليه وكل ذلك كفالة من كفالة التراجعية الكفالة لا تنقذ ما لم يتكلم  
بلفظ من الفاظ يدل على الذوم او على الالتزام كقوله على او التوفت للثب بما عليه  
وكقوله الى او تاضا من او قبيل او زعيم او ضمن او كفلت او ضمننت من كفالة البحر  
الرائي يصح الكفالة بالمال لو علفت بشرط ملايم اي مناسب الكفالة بان يكون  
شرطا ولو برب الحق نحو ان استحق المبيع او يكون شرطا لا مكان الا استيفاء  
نحو ان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء نحو ان غاب المكفول  
عنه عن المصروفات هذه الشروط اسباب لوجوب المال فتناسب ضم الذمة الى  
الذمة ولا يصح الكفالة ان علفت بشرط غير ملايم نحو ان هبت الريح اوجاء  
المطر من المنح كذا في كفالة الدور لا يصح التعليق بتجوز الشرط كقوله ان هبت  
الريح اوجاء المطر الا انه يصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما  
صح تعليقا بالشرط لا بطل الشرط العاسفة كالطلاق والعناق من الهداية  
كذا في الكفالة والعمادية والاستروضية وكذا في البرازية وخزانة الفتاوى  
ويجوز الكفالة الى قدوم الجاه والحصاد والدياس والقطاف والجزاز  
ونحوهم لان الجارية السرة متحدة في كفالة من الهداية قال لصاحب الدين  
الذي لك على فلان انا ادفعه اليك او اسلمه اليك او قبضه مني او انا  
اقضيه اليك لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الذوم كضمت او كفلت  
وهذا اذا ذكره من غير انا اذا قال معلقا بان قال ان لم يؤد فلان فانا اؤديه  
اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان المواعيد بالكتساء صور التعليق تكون لازمة  
فان قوله انا اؤتيه لا يلزم به شيء ولو علق وقال ان دخلت الدار فانا اؤتيه يلزم  
النج من التنازل خاتية ولو قال لو جئ اخي ترا بر فلا نست جواب كويم فهو كفالة  
بحكم العرف وقيل لا ولو قال اخي ترا بر فلا نست من بدهم لا يكون كفالة من  
وعد لغيره ان يقضي دينه بان قال من بدهم لا يجب عليه من الضمري لو قال  
اخي ترا بر فلا نست من بدهم وهذا وعد لا كفالة ما لم يتلفظ بلفظ يدل على  
الالتزام نحو كفلت وضمننت وعلى التي وكذا لو قال فردا ابن مال وى من  
بدهم ليس بكفيل ولو قال ابن مال فردى بتوسليم كمن فهو كفيل انا في عهدتك  
على فلان وقيل الدايي لم يصح كفيلة لانه قد يعنى به انه يأخذ من المديون  
ويدفعه الى الدايي ولو قال الدايي لاخ المديون الدين الذي لك على اخيك  
فيقول كمن فقال فيقول كودم لا يلزمه شيء له على آخر عشرة فطالبه فقال رجل  
من ضامن كودم وبذرفتم كبلغ وي فروشم وابن مال بتودهم لا تنقذ الكفالة  
ولو اضافرا الى بيع مال نفسه فتح حتى لو باعه يلزمه ذلك القدر ويجوز بيعه  
من كفالة القنية ولو قال رجل للطالب قد ضمننت مالك على فلان ان اقضيه  
منه وادفعه اليك لم يكن هذا ضمنا من الوجيز رجل اقتضى من مديونه  
الفاوض من رجل ان يبذل ما فيهما من زيوف او بهرجة او سقوة فضانه

الكفالة لا تنقذ ما لم يتكلم  
بلفظ من الفاظ يدل على الذوم  
او على الالتزام كقوله على او  
التوفت للثب بما عليه وكقوله  
الى او تاضا من او قبيل او زعيم  
او ضمن او كفلت او ضمننت من  
كفالة البحر الرائي يصح  
الكفالة بالمال لو علفت بشرط  
ملايم اي مناسب الكفالة بان  
يكون شرطا ولو برب الحق نحو ان  
استحق المبيع او يكون شرطا لا  
مكان الا استيفاء نحو ان غاب  
المكفول عنه عن المصروفات هذه  
الشروط اسباب لوجوب المال  
فتناسب ضم الذمة الى الذمة ولا  
يصح الكفالة ان علفت بشرط  
غير ملايم نحو ان هبت الريح  
اوجاء المطر من المنح كذا في  
كفالة الدور لا يصح التعليق  
بتجوز الشرط كقوله ان هبت  
الريح اوجاء المطر الا انه يصح  
الكفالة ويجب المال حالا لان  
الكفالة لما صح تعليقا بالشرط  
لا بطل الشرط العاسفة كالطلاق  
والعناق من الهداية كذا في  
الكفالة والعمادية والاستروضية  
وكذا في البرازية وخزانة الفتاوى  
ويجوز الكفالة الى قدوم الجاه  
والحصاد والدياس والقطاف  
والجزاز ونحوهم لان الجارية  
السرة متحدة في كفالة من  
الهداية قال لصاحب الدين الذي  
لك على فلان انا ادفعه اليك او  
اسلمه اليك او قبضه مني او انا  
اقضيه اليك لا يكون كفالة ما  
لم يقل لفظا يدل على الذوم  
كضمت او كفلت وهذا اذا ذكره  
من غير انا اذا قال معلقا بان  
قال ان لم يؤد فلان فانا اؤديه  
اليك ونحوه يكون كفالة لما  
علم ان المواعيد بالكتساء صور  
التعليق تكون لازمة فان قوله  
انا اؤتيه لا يلزم به شيء ولو  
علق وقال ان دخلت الدار فانا  
اؤتيه يلزم النج من التنازل  
خاتية ولو قال لو جئ اخي ترا  
بر فلا نست جواب كويم فهو  
كفالة بحكم العرف وقيل لا ولو  
قال اخي ترا بر فلا نست من  
بدهم لا يكون كفالة من وعد  
لغيره ان يقضي دينه بان قال  
من بدهم لا يجب عليه من الضمري  
لو قال اخي ترا بر فلا نست من  
بدهم وهذا وعد لا كفالة ما  
لم يتلفظ بلفظ يدل على الالتزام  
نحو كفلت وضمننت وعلى التي  
وكذا لو قال فردا ابن مال وى  
من بدهم ليس بكفيل ولو قال  
ابن مال فردى بتوسليم كمن فهو  
كفيل انا في عهدتك على فلان  
وقيل الدايي لم يصح كفيلة لانه  
قد يعنى به انه يأخذ من المديون  
ويدفعه الى الدايي ولو قال  
الدايي لاخ المديون الدين الذي  
لك على اخيك فيقول كمن فقال  
فيقول كودم لا يلزمه شيء له  
على آخر عشرة فطالبه فقال  
رجل من ضامن كودم وبذرفتم  
كبلغ وي فروشم وابن مال بتودهم  
لا تنقذ الكفالة ولو اضافرا الى  
بيع مال نفسه فتح حتى لو باعه  
يلزمه ذلك القدر ويجوز بيعه من  
كفالة القنية ولو قال رجل  
للتالب قد ضمننت مالك على  
فلان ان اقضيه منه وادفعه اليك  
لم يكن هذا ضمنا من الوجيز  
رجل اقتضى من مديونه الفاوض  
من رجل ان يبذل ما فيهما من  
زيوف او بهرجة او سقوة فضانه



جائز والقول قول الطالب في انه وجبه زيوفا او خوه ويستبدلها من الكفيل  
 عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة لا يستبدلها من الكفيل حتى يحضر منه  
 مدونه فيقضي عليه بدلهما ثم يرجع الطالب على الكفيل ولو ضمن الامرات  
 بنفقة كل شهر عن زوجها ليس له ان يرجع عند رأس الشهر ولو ضمن بالاربع  
 في اجارة كل شهر فله ان يفسخ ضمانه عند رأس الشهر من الوجيز لا يفسخ  
 الكفالة الا بدني صحيح وهو مالا يسقط الا بالابراء او الاداء فلا يفسخ  
 بغيره كبدل الكفاية فانه يسقط بالعجز قلت الا في مسئلة لم ار من اوصها  
 قالوا لو كفل بالنفقة المقررة لما ضيق تحت مع انهما تسقطا بدونهما يموت  
 احدهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقدر اكل شهر كذا يبيع ما في  
 وقد قدر كل يوم كما صور جوابه فانها صحيحة من كفاية الاشياء الكفالة  
 بنفقة المرأة اذا لم تذكر مدة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عاشرت  
 تزوجي فلا ناعا في ضامن نفقتك كل شهر كان على الابد ولو قال كفلت  
 لك بالنفقة ابد او ما عاشرت كان كفيلة بالنفقة مادامت في حيوانها  
 من نكاح خزانة الفتاوى في فضل النفقات امرأة ادعت على رجل انه  
 كفل لها بدنيا من صداقها الذي لها على زوجها فلا معلقا بالفرقة وقد  
 تحققت لان الزوج جعل امرى يدرى متى غاب شهر اعني وقد غاب شهر  
 وطلقت نفسي في محاسن ما هو الشرط واقامت البينة على الغيبة والامر  
 والطلاق يحضر الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا فيقتصب الكفيل خفيا  
 عن الزوج من دعوى الخلاصة في الفصل الثامن الشهاداة على الطلاق فيقبل  
 ولا يحتاج الى الدعوى بشرط كون الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا تسع  
 الشهاداة كما في شروع النظم الوهابي نقلا عن الزانية من المخرج كذا في الخلاصة  
 كفل ثلثة معا بالالف وايفهم قضى سقطت عن الباقي من كفاية فتح القدير  
 كل واحد بالالف وايفهم قضى سقطت عن الباقي من كفاية فتح القدير  
 الابن الهام كذا في النزائية اذا كفل رجلا من رجل بالف فما كل واحد  
 منها خمس مائة لا غير من المجتبى شروع القديري اذا كفل رجلا لوجله  
 بالف ولم يكفل كل واحد عن صاحبه جازت الكفالة وعلى كل واحد منها  
 خمس مائة وايفهم اذ شئنا ما عليه لم يرجع على صاحبه بشئ من تجريد النفقة  
 واذا كفل رجلا عن رجل بمال عا ان كل واحد منها كفيل عن صاحبه فكل  
 شئ اذا ه احدهما يرجع على شريكه بنصفه فليلا كان او كثيرا ثم يرجع  
 على الاصيل وان شاء المؤدى يرجع بالجميع على المكفول عنه ومعه امثلة  
 في الصحيح ان يكون الكفالة بالكل من الاصيل واذا ابرأ رب الدين  
 احدهما اخذ الاخر جميع الدين من كفاية الهداية وان ضمنا عنه بغيره ام

لم يكن

مطلوب  
 لو ضمن لامرأة بنفقة كل شهر  
 عن زوجها  
 لا تصح الكفالة الا بدني صحيح  
 الكفالة بنفقة المرأة اذا لم  
 تذكر مدة معلومة لا تصح  
 امرأة ادعت على رجل انه كفل  
 لها بدنيا من صداقها معلقا  
 بالفرقة وقد تحققت  
 الشهاداة على الطلاق فيقبل  
 ولا يحتاج الى الدعوى بشرط  
 كون الزوج حاضرا  
 كفل ثلثة معا بالالف  
 واحد بالالف  
 ولو كفلوا على التعاقب طوالب  
 كل واحد بالالف  
 اذا كفل رجلا عن رجل بمال  
 عا ان كل واحد منها كفيل  
 عن صاحبه فكل شئ اذا  
 ه احدهما يرجع على شريكه  
 بنصفه فليلا كان او كثيرا  
 ثم يرجع على الاصيل وان  
 شاء المؤدى يرجع بالجميع  
 على المكفول عنه ومعه امثلة  
 في الصحيح ان يكون الكفالة  
 بالكل من الاصيل واذا ابرأ  
 رب الدين احدهما اخذ الاخر  
 جميع الدين من كفاية الهداية  
 وان ضمنا عنه بغيره ام

لم يكن لاحدهما ان يرجع على شريكه بشئ حتى يؤدي الكفيل النصف من  
 الوجيز اذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما اذا  
 اشترى باعدا بالف درهم وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما ادى احدهما  
 لم يرجع به على شريكه حتى يزد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة من  
 الهداية رجلا لهما على رجل دين او ابناء وارثان لهما على اخر مبرأ  
 وكفل احدهما لصاحبه بحضه لا تفتح الكفالة ولو تبرع بالاداء صح ولا يسترد  
 من الوجيز شروع الجامع الكبير كذا في كفاية الدور للمديون السفر قبل حلول  
 الاجل في الدين قرب حلوله او بعد وليس للدين منعه ولكنه يسافر معه الى  
 ان يحل فيمنعه من السفر الى ان يوفيه حقه من كفاية النزائية كذا  
 في الفتاوى الصغرى والغنية للمديون اذا اراد ان يغيب ليس لرب  
 الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل ان كان الدين مؤجلا وفي المستحق يجب  
 وعن عين الائمة ياخذ كفيلة او رهنا لحقه وان كان ظاهر المذهب ليس  
 له ذلك لكن المصلحة في هذا الماظهر من النفقة والجور في الناس من خزانة  
 الفتاوى في تكفيل القاضي كذا في الخلاصة واما في الدين المؤجل فالوا على  
 قياس ما روى عن ابي يوسف من اخذ الكفيل في النفقة لو اخذ كفيلة  
 كان حسنا من الخاتمة في باب النفقة وفي الظهيرة قالت زوجي يريد  
 السفر فخذ بالنفقة كفيلة لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد  
 فاستحسن الامام الثاني اخذ الكفيل رفقا بها وعليه الفتوى ويجعل كانه  
 كفل بما ذاب اى وجب لها عليه وفي المحيط الوافي بقول الثاني في سائر الدوي  
 ياخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس من كفاية البع الوافي لوقالة المرأة  
 انه يريد السفر فخذ له كفيلة بالنفقة قال ابو ج لا يجبر القاضي في اعطاء  
 الكفيل كما لا يجبر القاضي في اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف من  
 الطالب ان يغيب المديون قبل حلول الاجل وعن ابي يوسف انه يؤخذ  
 من الزوج كفيلة بالنفقة وهكذا عن محمد في بعض الروايات ثم عند ابي  
 يوسف ومحمد ياخذ منه كفيلة بنفقة شهر واحد وان قال اغيب شهرين  
 ياخذ كفيلة بنفقة شهرين وكذا السنة واما في الدين المؤجل فالوا على  
 قياس ما روى عن ابي يوسف في النفقة لو اخذ القاضي كفيلة من المديون  
 ولو كان الدين مؤجلا كان حسنا وذكر في المستحق انه ياخذ كفيلة بالدين  
 المؤجل اذا اراد المطالب ان يسافر قبل حلول الاجل ذكر شمس الاثني  
 الحلواني اذا بقي من الاجل شئ قليل فاداه الغريم ان يسافر وسأل الطالب  
 من القاضي ان ياخذ منه كفيلة او يمنعه من السفر فان القاضي لا يجيبه الى  
 ذلك ولا ياخذ منه كفيلة قال وهذا في قولهم جميعا ولم يستحسن ابو يوسف  
 في الدين المؤجل فكان هذا فصاعدا عليه من الخاتمة في باب النفقة كذا

مطلوب  
 اذا كان الدين على اثنين  
 وكل واحد منهما كفيل  
 عن صاحبه  
 المديون السفر قبل  
 حلول الاجل  
 المديون اذا اراد ان يغيب

مطلوب  
 قالت زوجي يريد السفر  
 فخذ بالنفقة كفيلة



و يرجع الكفيل بمال الكتابة  
 بما أدى  
 ولو تبوع بأداء بدل الكتابة  
 صح ولم يرجع به  
 والكفالة بالامانات باطله  
 ونصح الكفالة بمال اعنى عبده  
 عليه  
 اذا كان لرجل على رجل دين وبه  
 كفيل فاعطاه كفيل اخر  
 من اخذ من رجل كفلا نفسه  
 ثم ذهب هو واخذ به منه كفلا اخر  
 الكفالة من الكفيل صحيحة  
 الكفالة بالصبي باطله وصحته له  
 ليس للاب والوصي ولاية الكفالة  
 على الصبي ولا في ماله  
 ككفالة الفتى باذن مولاه يتخير  
 لا يجوز ككفالة الصبي اياه دون  
 صبي ما دون كفله رجل باذنه جائز  
 لو استدان له ابوه او وصيه وامر باج  
 كفيل بالذي عنه وبنيته  
 لو كفل بنفسه الصبي المحجور باذن  
 وليه  
 لو كفل بمال بامر القاضي او الاب  
 او الوصي  
 لو كفل بدينه فادخل المطلوب اياه  
 الملك



اذا ذن الصبي المازون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال من غير شعاع  
وان لم يجز كفالة عن الغير لانه تبرع ولو غير تاجر وطلب ابوه من رجل ان  
يقضه فضمنه جاز فاخذ به الكفيل وكذا وصية او حقه ان ابوه ميتا وكذا العتق  
لولا وصي ولا حقه فلو تقيت الفلام واخذ الكفيل ابا الفلام وقال انت امرتي  
ان اضنه فخلصني فان الاب يواخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي في يده  
وتدبره من الفصولين في احكام الصبيان وفي ان الصبي المأذون في  
التجارة من قبل ابويه لو اعطى كفيل بنفسه ثم تقيت الصبي فان الاب يطلب  
باحضاره بخلاف اجنبي اذا قال لارض الكفل بنفسه زيد وكفل وغاب زيد  
فالامر بالكفالة لا يطلب باحضار زيد اذا لم يكن بيده وتدبره انتهى قلت  
وبه علم ان المولى لو امر اجنبي ان يكفل عن عبده فكفل وغاب العبد يطلب  
المولى باحضاره وسواء كان مأذونا او مجبورا اذا كان في يده وتدبره انتهى  
كفالة العبد التاجر وغير التاجر عن سيده بمال او بنفسه بغير اذنه باطله كما  
لانصحه عن ساير الاجانب قال وانما يعني بهذا انه لا يطلب به في حالة رقته  
فاما بعد الرق فهو مأخوذ بذلك لانه فحاطب من اهل الاتزام في حق نفسه  
من شرح المنظومة لانه العوضان نقلا عن المسبوط ولو اذن المولى بالكفالة  
فان كان عليه دين لم تجز لانه ذن بالتبرع لم يقع وان لم يكن عليه دين جاز  
كفالة وبناع رقبته في الكفالة بالدين الا ان يذنه المولى من كفالة البدائع  
كفل بالف درهم باذن سيده وقيمة الف ثم كفل بالف اخرى باذنه لم يلزمه  
حتى يقضى الاول لان رقبته صارت مشغولة بدين الاول والكفالة الثانية  
صادقها وهي مشغولة بحق الاول فلا يتعلق بها الدين الثاني فلم يقع في حق  
الاول فاذا زال حق الاول بالقضاء يواخذ بالدين الثاني لو زال المانع  
فان اعتنع قبل ان يقضى الدين لزمه لانه زال تعلق الدين برقبه اذا لزمه  
مشقة لادبونه حجة فينفذ تلك الكفالة من محيط السر حتى في باب كفالة  
العبد ومن ضمن من عبد مالا لا يجب عليه حتى يقضى من كفالة الهداية ولا  
يجوز الكفالة للمولى بملوكه وهو في بيته او قدايعه ولو كفل بقر ان يوح  
مولاه او يدابة رجل ان انفلتت منه او بشئ من ماله ان هلك لا يجوز  
من الفصولين كذا في المشتل نقلا عن العمادية ومن ادعى على عبد مالا وكفل  
له رجل بنفسه فمات العبد بولي الكفيل لبرقة الاصيل كما اذا كان المكفول عنه  
بنفسه حقا فان ادعى رقبته العبد فكفل به رجل فمات العبد فاقام المدعي البيعة  
انه كان له ضمن الكفيل قيمة من الهداية لو كفل بنفسه عبد فمات العبد بولي الكفيل  
ان كان المدعي به المال على العبد وان كان المدعي بنفس العبد لا يبرأ ويضمن  
قيمته وفي الخبر يدعي عن محمد ولو ادعى انه غصب عبدا ومات في يده فقال خذ  
وانا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن ياخذ به امر ساعته ولا يحتاج الى الاشهاد

لو غير تاجر وطلب ابوه من رجل ان يقضه فضمنه جاز  
فلو تقيت الفلام واخذ الكفيل ابا الفلام  
ان الصبي المأذون في التجارة من قبل ابويه لو اعطى كفيل بنفسه ثم تقيت الصبي فان الاب يطلب باحضاره بخلاف اجنبي اذا قال لارض الكفل بنفسه زيد وكفل وغاب زيد فالامر بالكفالة لا يطلب باحضار زيد اذا لم يكن بيده وتدبره انتهى قلت وبه علم ان المولى لو امر اجنبي ان يكفل عن عبده فكفل وغاب العبد يطلب المولى باحضاره وسواء كان مأذونا او مجبورا اذا كان في يده وتدبره انتهى كفالة العبد التاجر وغير التاجر عن سيده بمال او بنفسه بغير اذنه باطله كما لانصحه عن ساير الاجانب قال وانما يعني بهذا انه لا يطلب به في حالة رقته فاما بعد الرق فهو مأخوذ بذلك لانه فحاطب من اهل الاتزام في حق نفسه من شرح المنظومة لانه العوضان نقلا عن المسبوط ولو اذن المولى بالكفالة فان كان عليه دين لم تجز لانه ذن بالتبرع لم يقع وان لم يكن عليه دين جاز كفالة وبناع رقبته في الكفالة بالدين الا ان يذنه المولى من كفالة البدائع كفل بالف درهم باذن سيده وقيمة الف ثم كفل بالف اخرى باذنه لم يلزمه حتى يقضى الاول لان رقبته صارت مشغولة بدين الاول والكفالة الثانية صادقها وهي مشغولة بحق الاول فلا يتعلق بها الدين الثاني فلم يقع في حق الاول فاذا زال حق الاول بالقضاء يواخذ بالدين الثاني لو زال المانع فان اعتنع قبل ان يقضى الدين لزمه لانه زال تعلق الدين برقبه اذا لزمه مشقة لادبونه حجة فينفذ تلك الكفالة من محيط السر حتى في باب كفالة العبد ومن ضمن من عبد مالا لا يجب عليه حتى يقضى من كفالة الهداية ولا يجوز الكفالة للمولى بملوكه وهو في بيته او قدايعه ولو كفل بقر ان يوح مولاه او يدابة رجل ان انفلتت منه او بشئ من ماله ان هلك لا يجوز من الفصولين كذا في المشتل نقلا عن العمادية ومن ادعى على عبد مالا وكفل له رجل بنفسه فمات العبد بولي الكفيل لبرقة الاصيل كما اذا كان المكفول عنه بنفسه حقا فان ادعى رقبته العبد فكفل به رجل فمات العبد فاقام المدعي البيعة انه كان له ضمن الكفيل قيمة من الهداية لو كفل بنفسه عبد فمات العبد بولي الكفيل ان كان المدعي به المال على العبد وان كان المدعي بنفس العبد لا يبرأ ويضمن قيمته وفي الخبر يدعي عن محمد ولو ادعى انه غصب عبدا ومات في يده فقال خذ وانا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن ياخذ به امر ساعته ولا يحتاج الى الاشهاد

بالبيعة

بالبيعة من الخلاصة قال له ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم بنفقة على نفسه  
على اني ضامن بها والصبي مجبور ففعل كان ضامنا لا لوضي بعد الدفع من الفصول  
رجل دفع الى صبي مجبور عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك وجاء انسان  
وضي للدفع عن الصبي بهذه العشرة لا يجوز الضمان لانه ضمن ماليين بمضمون  
على الاصيل ولو ضمن قبل الدفع بان قال ادفع اليه عشرة على اني ضامن لك عنه  
بهذه العشرة يجوز الضمان بغير الرجوع بالمأمور بما دفع على الامر من الوجوب الفروع  
لا يوجب الرجوع الا في ثلثة الاول اذا كان الفروع بالشرط كما لو زوج امرأته  
على ان تخرج ثم استحققت فانه يرجع على المخير بما عزمه المستحق من قيمة الولد  
الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا  
استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بئى المشتري ثم استحققت الدار  
بعد ان يسلم البناء الثالثة ان يكون في عقد يرجع بغيره الى الدافع كالودعة  
والاجارة حتى لو هلك الودعة او العيون المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع  
والمستأجر فانه يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعاذها وفي العارية شه  
والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماه في الاشياء مفرقا الى الخاتمة قال  
لاخر اسلك هذا الطريق فانه امي فسلوك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان  
مخوفا واخذ مالك فانا ضامن وبات المسئلة بمخالضه وصار الاصل ان المفور  
انما يرجع على الفار اذا حصل الفروع في ضمن عقد المعاوضة او في المقارصفة في  
السلامة للمفور نصا حتى لو قال الطحان لصاحب الخنطة اجعل الخنطة في الدلو  
فجعلها في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الماء والطحان كان عالما بضم  
لانه صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لا تامة ما ضي السلامة بحكم  
العقد وهرنا العقد يقتضي السلامة كذا في الخاتمة من الدرر من له الدين الموجل  
اذا اشترى بذلك الدين من عليه الدين شيئا وثبته ثم تعاقلا لا يعود الاجل  
ولو رده بالغيب بقضاء كان فسخا من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان  
بالدين كفيلة لا تعود الكفالة في الوجوه ولو ان الدارين وهب الدين للمديون  
وبالدين كفيل فرق المديون الهبة يعود الدين عليه ولا يعود الكفالة نص في  
كفالة النوازل من التهمة في كتاب البيوع وكذلك لو اخذ منه الكفيل وشرط  
على الكفيل ان لم يوفه خمسمائة الى راسي الشرع وعليه كل المال وهو الالف فهو  
جائز والالف لزم الكفيل ان لم يوفه الاصيل لانه جعل عدم ابناء الخمسمائة الى  
راسي الشرع شرطا للكفالية بالف فاذا وجد الشرط ثبت المشروط من كفالة  
البدائع للامام كما شانه ومن اقام البيعة ات له على فلان كذا وان هو الكفيل  
عنه بامر فانه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير  
امر يقضى على الكفيل خاصة وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما ادى على الامر  
من الهداية ولو كان المكفول عنه غايبا فحضر وانكر الدين لا يلتفت الي

قال له ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم بنفقة على نفسه على اني ضامن بها  
لو غير تاجر وطلب ابوه من رجل ان يقضه فضمنه جاز  
فلو تقيت الفلام واخذ الكفيل ابا الفلام  
ان الصبي المأذون في التجارة من قبل ابويه لو اعطى كفيل بنفسه ثم تقيت الصبي فان الاب يطلب باحضاره بخلاف اجنبي اذا قال لارض الكفل بنفسه زيد وكفل وغاب زيد فالامر بالكفالة لا يطلب باحضار زيد اذا لم يكن بيده وتدبره انتهى قلت وبه علم ان المولى لو امر اجنبي ان يكفل عن عبده فكفل وغاب العبد يطلب المولى باحضاره وسواء كان مأذونا او مجبورا اذا كان في يده وتدبره انتهى كفالة العبد التاجر وغير التاجر عن سيده بمال او بنفسه بغير اذنه باطله كما لانصحه عن ساير الاجانب قال وانما يعني بهذا انه لا يطلب به في حالة رقته فاما بعد الرق فهو مأخوذ بذلك لانه فحاطب من اهل الاتزام في حق نفسه من شرح المنظومة لانه العوضان نقلا عن المسبوط ولو اذن المولى بالكفالة فان كان عليه دين لم تجز لانه ذن بالتبرع لم يقع وان لم يكن عليه دين جاز كفالة وبناع رقبته في الكفالة بالدين الا ان يذنه المولى من كفالة البدائع كفل بالف درهم باذن سيده وقيمة الف ثم كفل بالف اخرى باذنه لم يلزمه حتى يقضى الاول لان رقبته صارت مشغولة بدين الاول والكفالة الثانية صادقها وهي مشغولة بحق الاول فلا يتعلق بها الدين الثاني فلم يقع في حق الاول فاذا زال حق الاول بالقضاء يواخذ بالدين الثاني لو زال المانع فان اعتنع قبل ان يقضى الدين لزمه لانه زال تعلق الدين برقبه اذا لزمه مشقة لادبونه حجة فينفذ تلك الكفالة من محيط السر حتى في باب كفالة العبد ومن ضمن من عبد مالا لا يجب عليه حتى يقضى من كفالة الهداية ولا يجوز الكفالة للمولى بملوكه وهو في بيته او قدايعه ولو كفل بقر ان يوح مولاه او يدابة رجل ان انفلتت منه او بشئ من ماله ان هلك لا يجوز من الفصولين كذا في المشتل نقلا عن العمادية ومن ادعى على عبد مالا وكفل له رجل بنفسه فمات العبد بولي الكفيل لبرقة الاصيل كما اذا كان المكفول عنه بنفسه حقا فان ادعى رقبته العبد فكفل به رجل فمات العبد فاقام المدعي البيعة انه كان له ضمن الكفيل قيمة من الهداية لو كفل بنفسه عبد فمات العبد بولي الكفيل ان كان المدعي به المال على العبد وان كان المدعي بنفس العبد لا يبرأ ويضمن قيمته وفي الخبر يدعي عن محمد ولو ادعى انه غصب عبدا ومات في يده فقال خذ وانا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن ياخذ به امر ساعته ولا يحتاج الى الاشهاد



1234



مط  
 في المطلقة يطالب المحيل  
 المحال عليه بها ويقدر المحال  
 عليه  
 مط  
 في المقيدة لا يطالب المحيل  
 المحال عليه بالدين  
 مط  
 المقيدة ان يكون المحيل مال  
 عند المحال عليه  
 مط  
 يتعلم حق المحال له بها ولا يقدر  
 المحال عليه  
 مط  
 ولو دفع المحال الى المحيل  
 صار ضامنا  
 مط  
 المحال له اسوة لغيره  
 مط  
 بعد موته  
 مط  
 وان يكون المحيل دين او عين على  
 المحال عليه  
 مط  
 لا يكون نفع اقراض ان يشتركون  
 المطقة ان يجبله على رجل ليس  
 للمحيل عليه  
 مط  
 فان ابي المحال عليه ولم يؤد  
 الى المحال له  
 مط  
 فان ابي المحال عليه لم يسترد  
 ما اقرضه اليه مالا فله يسترد  
 بل يوضع على المحيل بما مضى لا بما  
 باقى  
 مط  
 فان ائتمت المعاملة بدي المحيل من دين  
 المحال له ولم  
 مط  
 اموار المحال له باحد  
 الا ان يتوى حق المحال له التوى  
 مط  
 اختلف المحيل مع المحال له التوى  
 الكفالة بشرط ابراء الاصل حواله  
 الكفيل يبيع على



من حوالة الغنية وان اختلف المجهل والمحتال عليه فقال المجهل اهلته بدين كان عليك وانكر المحتال عليه فالقول قول المحتال عليه والحوالة لا تكون اقوالا بالدين لانها قد تكون بدونها واذا طالب المجهل المحتال بما احواله به وقال انما اهلته لتقبضه له وقال المحتال بل اهلته بدين كان 2 عليك فالقول قول المجهل لان المحتال يدعي عليه الدين وهو يتكبر ولفظة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون القول قوله مع يمينه من حوالة الهداية واذا مات المحتال عليه مقلدا وقد اعطى كفيلا بالمال ليس ان يرجع على المجهل بدينه واذا مات المحتال عليه مقلدا وقد ارهق بالمال رهنا للطلب ان يرجع على المجهل بدينه من الوجيز ان بين الحوالة المطلقة والمقتدة فروق وهما انهما اذا كانت مقتدة انقطعت مطالبة المجهل من المال عليه فان بطل الدين في المقتدة او ثبتت براءة المجل عليه من الدين الذي قيدت الحوالة به بطلت الحوالة مثل ان يشتري من رجل شيئا بالف ولم يؤد الا الف حتى احوال البايع رجلا عليه فقبل ثم استحق المبيع او كان عبدا فظهر انه حر فان الحوالة في هذين الوجهين تبطل وكان للمحتال ان يرجع على المجهل بدينه من حوالة الجوهر للامام الحدادي فلو باع شيئا وحواله غريبا له على المشتري حوالة مقتدة بالثمن ثم رد بالعب بعد القبض بقضاء او قبل القبض من غير قضاء او رد بخيار الرؤية والشرط او تفا سحا المقدر لا يبطل الحوالة وبأخذ غريم البايع الثمن من المشتري من الصفري والمخايب ولو كان مكان الثمن وديعة او مفصوب فاحال صاحب الوديعة والمفصوب منه غريمه على المودع والغاصب حوالة مقتدة بهما ثم استحققت الوديعة والمفصوب بطلت الحوالة ويبرأ المودع والغاصب ويعود الدين على المجهل من الخاتمة كذا في الهداية سئل سراج الدين عن رجل باع سلعة واحال بثمنها رجلا وقبل المجل عليه وهو المشتري والمحتال الحوالة ثم تقابل اهل تنفسخ الحوالة ونفسخ المقابل تام لا واجاب المقابل صحيحة ولا تنفسخ الحوالة ويلزم المجل عليه بدفع الثمن للمحتال ثم يرجع به على المجل وهو البايع والله اعلم ولو احوال ولم يكن للمجهل دين على المحتال عليه فادى المحتال عليه المال رجوع المحتال عليه المال رجوع او دراهم عن الدنانير لا يرجع الا بالدنانير وجه دين المجل كالكفيل لانه يملك الدين الذي على المجل وكذا الوهب المحتال الدين للمحتال عليه او تصدق عليه او ورثه المحتال عليه من المحتال فان المحتال عليه يرجع على المجل بالدين من الوجيز واذا احوال الطالب على رجل بجميع حقه وقبل الطالب منه ثم احواله ايضا على اخر وقبل منه صار الثالث نقضا للاول من الصفري وجامع الفتاوى ونفسخ الحوالة في الدين لان العيب وقع بدراهم الوديعة فلو ادع رجلا الف وحواله بها عليه فملك قبل التسليم يرى المحتال عليه وهو المودع من الحوالة والاحتقا

كالهلاك

مطل فالفعل قول الدين والبنية على الاسل  
مطل اذا قبل المحتال عليه الحوالة لم يكن للمجهل عليه  
مطل اختلف المجهل مع المحتال عليه في اصل الدين  
مطل القول كمنكر ولا تكون اقوالا بالدين  
مطل فقال المجهل ليس لك علي دين فقبل قوله  
مطل قال المحتال له اهلته بدين كان في عليك  
مطل مات المحتال له اهلته مقلدا وقد كان اعطى  
مطل في المقتدة انقطع مطالبة المجهل  
مطل فان بطل الدين او ثبتت براءة المجل على  
مطل فحان للمحتال ان يرجع على المجهل بدينه  
مطل ولا تبطل الحوالة بدين البايع  
مطل احوال صاحب الوديعة والمفصوب منه غريمه ثم استحق الثمن  
مطل يلزم المجل عليه بدفع الثمن للمحتال ثم يرجع به على المجل  
مطل لو ادى المحتال عليه المال رجوع او دراهم عن الدنانير لا يرجع الا بالدنانير وجه دين المجل كالكفيل لانه يملك الدين الذي على المجل وكذا الوهب المحتال الدين للمحتال عليه او تصدق عليه او ورثه المحتال عليه من المحتال فان المحتال عليه يرجع على المجل بالدين من الوجيز واذا احوال الطالب على رجل بجميع حقه وقبل الطالب منه ثم احواله ايضا على اخر وقبل منه صار الثالث نقضا للاول من الصفري وجامع الفتاوى ونفسخ الحوالة في الدين لان العيب وقع بدراهم الوديعة فلو ادع رجلا الف وحواله بها عليه فملك قبل التسليم يرى المحتال عليه وهو المودع من الحوالة والاحتقا

كالهلاك ويعود الدين الى المجهل بخلاف ما اذا كانت الحوالة مقتدة بالدين ويصح بالدراهم المفصوبة ولا يبرأ المحتال عليه وهو الغاصب عن الحوالة بهلاكها لان مثلها بخلافها ثم قال وانما قلنا مثلها دون قيمتها لان الدراهم من المثليات من المنع كذا في حوالة الهداية وفي هذه الصور المعدودة لا يبطأ المجل المحتال عليه بها لتعلق حق المحتال له بها ولا يفقد المحتال عليه ان يدفعها الى المجل حتى لو دفع صار ضامنا للمحتال له لانه استهلك ما تعلق به حق المحتال له من حوالة الدر الحوالة اذا كانت فاسدة وقد ادعى المحتال عليه هو المختار ان شاء رجوع على الغاصب وان شاء رجوع الى المجل وعلى هذا اذا باع الاجر المشاجر وحواله المشاجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد ادعى الثمن الى المشاجر فهو مختار ان شاء رجوع على المشاجر وهو الغاصب وان شاء رجوع على الاجر من الخاتمة اذا وقعت الحوالة بشئ الكرم ونحوه مثلاً ثم استحق الكرم بطلت ويكون المجل عليه بالخيار ان شاء رجوع على الغاصب وهو المحتال وان شاء رجوع على المجل وهو البايع وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق من البتولية كذا في المنع ولو احوال انسا فاعلى الزوج عما ان يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا تنفع الهبة من مداينة الغنية ونفسخ الحوالة من المحتال عليه من كغالة الهداية كفل عن رجل لانسان بالف له عليه فاحال الطالب غريمه على الكفيل بالف على ان يعطيه من الف الكفالة فالحوالة جارية وانما اذا احوال على الاصل فنفسخ الحوالة ايضا لان اصل الدين عليه ولا يسهل للمحتال وهو غريم الطالب على الكفيل لبرأة الاصل من دينه وعدم ضمان الكفيل بدين غريم الطالب من مجمع الفتاوى ومثل في حوالة البتولية سئل سراج الدين قارى الهداية عن رجل عليه دين لاخر وبالدين رهن وكفيل فاحال ربه الدين غريمه على المدبوع فهل ينقل الرهن ويبرأ الكفيل ام لا فاجاب اذا احوال ربه الدين غريمه على مدبوعه بالدين يرى المدبوع من دين المجل ويرى كفيل ايضا ويطلب غريم ربه الذي الاصل لا الكفيل اذا الكفيل لم يضمن له شيئا كبرأة الاصل موقوفة حتى لو اكر الاصل وهو المحتال عليه الحوالة وحلف ولا بينة للمحتال بذلك ورجع على المجل بوجه المجل عليه بدينه وكذا اذا اقلس المحتال عليه ورجع على المجل بوجه المجل عليه اذا ايسر واذا احوال المرنهي بدينه على الرهن بطل حقه في حسن الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال والله اعلم هكذا افنى صاحب البحر زبج بن نجيم ذكره في فتاواه قال سئلنا عن رجل ايضا اشترى سلعة واحال البايع على مدبوعه بالثمن وقد كان رهن رهنا بالثمن عند بايعه فهل له اخذ الرهن ام للبايع حبسه حتى يستوفى حقه من المحتال عليه فاجبنا للبايع حبس الرهن حتى يستوفى حقه ولا يشبه هذا المسئلة الاولى انتهى رجل له على رجل مال فقال الطالب

مطل في الفاسدة لو ادى المحتال عليه فهو مختار في الرجوع  
مطل احوال رجل على زوجة على ان يؤدى من المهر ثم  
مطل لو احوال المحتال عليه محتال له على اخر  
مطل احوال الدين غريمه على  
مطل احوال الدين بدين المدبوع بالدين  
مطل ولو احوال المرنهي دابنه على رهنه بطل حقه  
مطل ولو احوال البايع دابنه على شئ بالثمن البايع  
مطل لو قال الدين المدبوع اهلته بما لك عليك على فلان على



لا تبطل باخذ المحيل ما كان  
على المحال عليه

لهديون احلني بما عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز  
وله ان ياخذ بمال انهما شاء لانه لما شرط الفان على المحيل فقد جعل الحوالة  
بشرط عدم برادة المحيل كغالة من حوالة الخانية والحوالة سواء كانت مطلقة  
او مقيدة لا تبطل ياخذ المحيل ما كان له على المحال عليه من الدين ولا تبطل  
باخذ ما عنده من العيون كالمقصوب والوديعة ويجوز المحال على قبول دينه  
اذا اذاه المحيل اليه فلم يقبل لاحتمال عود المطالبة الي المحيل بالتقوى ويرجع  
بنظير علم المحال عليه احوال غريمه على رجل بشرط ان يعطى المحال عليه مال  
الحوالة من ثمن داره تحت الحوالة لانه يملك سبع دونه ولا يجبر على  
البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع يجبر على اداء مال الحوالة لانه  
لتحقق الوجوب ولو احوال على ان يعطى المحال عليه مال الحوالة من ثمن دار  
المحيل فسدت الحوالة لانه لا يقدر على بيعها الا اذا كان المحيل امر المحال عليه  
بالبيع باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غريمه للبايع بطل البيع لانه شرط  
لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع ولو باع بشرط ان يحيل على المشتري صح البيع لان  
البايع يؤكد موجب العقد اذ الحوالة في العادة تكون على الاملاء والامس  
قضاء فصار كشرط الجود في حوالة الخ كذا في الدور سئل صاحب الاشياء  
زبي بن نجيم المصري عن اشترى من اخر شيئا بثمن معلوم فسلم المبيع فطالبه  
البايع بالثمن فادعى على انه احوال البايع بالثمن على فلان الغائب بدين للمحيل  
عليه واقام بينة بذلك هل تسمع البينة بالحوالة في غيبة المحال عليه ويقضى  
بلزوم المال عليه واجاب نعم تسمع البينة بالحوالة في غيبة المحال عليه ويقضى  
بلزوم المال عليه ولا عبرة باكتاره لو خسر واكثر ولا يحتاج الى اعادات  
البينة والله اعلم قلت وهو نظير الكفيل بالمال بامر الاصل الغائب من حيث  
شعب بنية الدائن على الكفيل ويقضى بلزوم المال على الكفيل وعلى الاصل الغائب  
جميعا وفي مداينة الاشياء هبته الذي كالا براء منه الا في مسائل منها  
لو وهب المحال الدين من المحال عليه رجوع له على المحيل ولو ابراه لم يرجع  
انتهى قلت هي حيلة في نسخ الحوالة ونظيره البيع ببيع بهيمة المبيع للبايع  
قبل قبضه ذكره في اقاله الدور من كتاب البيوع وكذا المسلم فيه اذا وهبه  
رب المسلم الى المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال ذكره في الاشياء في الفقه  
الرايع وكوه السفينة هي بضم السين وفتح التاء واحدة السفينة معربة  
وهو شئ محكم وسمي هذا القرض به لاحكام امره وصورته انه يدفع الى تاجر  
مبلغا فضا لا يدفع الى صديقه الى بلد اخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق من حوالة  
الدور لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قرض جوف فعاوان لم يكن  
المنفعة مشروطة وان كان فيه عرف ظاهر فلا بأس به لانه احوال الخطر المتوقع  
المستقرض من حوالة النهاية **كتاب المضاربة** **هو عقد شركة في الرج**

احال غريمه على مد يونه بشرط  
ان يؤدي

بمع التينة بالحوالة في غيبة  
المحال عليه

لو وهب المحال الدين من  
المحال عليه صح بيع المحيل

في حيل في نسخ العقود  
كالحوالة والبيع والسلم

كوه السفينة في صورة  
ان يدفع

نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن قرض جوف فعاوان لم يكن

بمال

بمضاربة الاجاب  
والقبول

حكم المضاربة انواع

ان فسدت المضاربة  
فالمضارب اجر المثل

لا ضمان على المضارب  
فيها

شرط المضاربة

كل شرط يوجب جهالة في  
الرجح يفسد

من شرط كون رأس المال  
مما لا ضمان

ومن شرط كون رأس المال عينا  
لا دنيا

دفع الرجح متاعا ليس به محيل  
ثمنه مضاربة ولما باعه اخذ الثمن  
ووضعه في حوزته وجاء السارق  
واخذه

**بمال من رجل** وعلى من اخر وركنها الاجاب بان يقول رتب المال دفعت هذا  
المال اليك مضاربة او معاملة اوخذ هذا المال واعمل به على ان مارزق الله  
تعا بيننا نصيبين اوخذ ذلك من العاقل تثبت بها المضاربة والقبول بان يقول  
المضارب قبلت ونحوه وحكمها انواع الاول انما ايداع اولا وتكليف عند عمل  
وشركه ان ربح ونصب ان خالف لتعديته على مال غيره فيكون ضامنا ولو  
اجازته رتب المال حتى لو اشترى المضارب ما نهى عنه ثم باعه ونصرف فيه  
ثم اجازته رتب المال لم يجز وكذلك المستبضع واجارة فاسدة ان فسدت شيء  
المضاربة فلم يضارب اجر المثل كالاجارة الفاسدة سواء ربح او لا بل لا يرد  
على المشروط كما هو حكم الاجارة الفاسدة ولا ضمان على المضارب في المضاربة  
الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا يكون ضامنا وما دفع المال الى اخر وشرط  
الرجح للمالك فبضاعته وشرط الرجح للعامل فقرض من الجوهر كذا في الدور  
ومن شرط ان يكون الرجح بينهما مشاعا بحيث لا يستحق احدهما دراهم مستمارة  
ولو شرط زيادة قدر معين لاحدهما فسدت باذ شرط ان ياخذ احدهما  
من الرجح الحاصل خمسين درهما وستين درهما مثلا وما بقي منه كان بينهما  
بضغينة او ثلثاه لاحدهما والثلث لآخر وبسبب فسادها احوال ان لا يحيل  
الرجح الا قدر ما شرط لاحدهما فاذا انتفى الشركة في الرجح لا يتحقق المضاربة  
لانها جازت بخلاف القياس بالنسبة بطبيعة الشركة في الرجح فتقتصر على  
مورد لنس اما لو شرط ثلثي الرجح لاحدهما والثلث لآخر او ثلثه اربعة  
لاحدهما وربعه لآخر فالرجح كما شرط ولا يشترط ان يكون بينهما سواء وفي  
الفاسدة الرجح لرب المال لانه ثمناء ملكه وكل شرط يوجب جهالة في الرجح  
يفسدها وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويبطل الشرط كما شرط  
الوضعية على المضارب لانها جزءها لك من المال فلا يجوز ان تلزم غير رتب  
المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الرجح والجهالة فيه فلا يفسد  
المضاربة لانها لا تفسد بالشروط الفاسدة كالكالة من مضاربة الخ كذا  
في الدور ومن شرط كون رأس المال من الاثمان فلا تنجح الا بمال تصح به  
الشركة كالدراهم والدنانير والفلوس النافقة ولو دفع عرضا وامر ببيعه  
وعمل مضاربة في ثمنه فقبل صح لانه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه  
وهو مما يصح به المضاربة ومنه ان يكون رأس المال عينا لا دنيا فلو قال اعمل  
بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم تجز بخلاف ما لو كان له دين  
على ثالث فقال اقتضى مالي على فلان واعمل به مضاربة حيث تجوز من  
مضاربة الدور سئل صاحب المخرج عن رجل دفع الى اخر متاعا لبيعه ويحيل  
ثمنه مضاربة وما فتح الله من الرجح يكون بينهما نصفين ولما باعه اخذ  
الثلث ووضعه في حوزته وجاء السارق واخذه قبل يضمن المضارب ام لا







**مطل** لو وقت المضارب وقتا بعينه  
**مطل** يبطل بمضربه  
**مطل** اذا خالف المضارب كان ضامنا  
**مطل** وفي المضاربة المطلقة ليس للمضارب  
 تجاوز بلد او سلة او وقت او شخص  
 عينه المالك

**مطل** المضاربة نوعان عامة  
 وخاصة والعامة نوعان  
**مطل** المضارب المضاربة  
 والبيع والشركة فبها ما ذكر  
**مطل** ولو اشترى دارم محرم من رجل  
 اكل لحم ولم يقبض  
**مطل** وليس ان يكاتب  
 عبد المضاربة  
**مطل** وانوع الثاني من المضاربة  
 العامة  
**مطل** كل ما جاز للمضارب في المضاربة  
 لصحة جاز في الفاسدة  
**مطل** وان ابيع المضارب في المضاربة  
 جاز عا رب المال والمضارب  
**مطل** اما المضاربة لخاصة فتعني ايضا  
 ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف  
 فاعل به ككوفة فله ان يعمل به في غير  
 ولو شرط ان يعمل به في كوفة فله  
 في مكان آخر

وقال في المضارب يفتي في الوجهين من الخلاصة ولو وقت للمضارب وقتا  
 بعينه يبطل العقد بمضربه لانه توكل في وقت بما وقت من الهداية واذا خالف  
 المضارب كان ضامنا لوجود التعدي منه على مال غيره من الخلاصة وفي المضاربة  
 المطلقة ليس للمضارب تجاوز بلد او سلة او وقت او شخص عينه المالك  
 لانه لم يملك التصرف الا بتفويضه فيتعبد بما فوض اليه وهذا التعبد مفيد  
 فان تجاوز بان خرج الى غير ذلك البلد واشترى سلعة غير ما عينه اخرج  
 في وقت او اشترى في وقت غير ما عينه او باع اي اشترى او باع من غيره عينه  
 ضم رأس المال وكان المشتري والرجح له من المتخلف كذا في الدور وكذا في ملتقى  
 البحر وغيرهم المضاربة نوعان عامة وخاصة والعامة نوعان احدها دفع  
 ماله اخر مضاربة ولم يقله اعمل برأيك يملك المبيع والشراء بالنقد والنسيئة  
 والا جارة والاستجار والرهن والادب والاداع والابضاع والتوكيل بالبيع  
 والشراء والمحوالة بالثمن والمخاطبة شيئا ببيع مثل ما يحيط بالتجار والاعيد  
 المضاربة والمسافر في البحر والبورده من مال المضاربة والارتمان به  
 ولا يملك المضاربة والشركة والمخلص ماله والا قراض والاستدانة كالمضاربة  
 واخذ المال سفيحة ولو اشترى دارم محرم من رجل اكل لحم ولم يقبض  
 ولم يقبض لانه اشترى مالا يملك ببيع المضاربة وان كان في مال المضاربة  
 ربح وهو مشتري لنفسه وليس له ان يكاتب عبد المضاربة فانه كاتب وليس  
 فيه فضل فما اذاه المكاتب يكون من المضاربة ولا يقبض وان كان فيه فضل  
 صح المكاتب في حصة المضارب من الرجح عند ارجح مرم والباقي يكون على  
 المضاربة وعندهما الكتابة لا تجزي والاخر يقتصر والمضارب ان يبيع  
 عبد المضاربة بدينه **النوع الثاني** من المضاربة العامة فهو ان يقول  
 اعمل برأيك فله ان يفعل جميع ما ذكرنا غير الا قراض والاستدانة واخذ  
 السبايح والهبة والصدقة فليس له ذلك وكل ما جاز للمضارب في المضاربة  
 الصحيحة جاز في الفاسدة لقيام الاذن بالتصرف واذا ابيع المضارب في الفاسدة  
 جاز على رب المال والمضارب اجر المثل اما المضاربة الخاصة فتعني ايضا  
 احدها ان يدفع مالا مضاربة على ان يعمل به بالكوفة ليس له ان يعمل في غيرها  
 فان اخرج مال المضاربة من الكوفة ورجح فهو ضامن لرأس المال والرجح له  
 والوضعية عليه وان اخرج البعض صار ضامنا لذلك القدر فان لم يشترط  
 شيئا حتى ذره الى الكوفة فهو مضاربة عا حاله ولا يعطيه بضاعة ان لم يخرج  
 منها ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف فاعل به بالكوفة فله ان يعمل به  
 في غيرها ويعتبر هذا شذوذا لا شرطا وفيما عداه اعتبرت شرطا ولو شرط ان يعمل في  
 سوق الكوفة فعمل في مكان اخر فله ذلك استخسانا ولو قال لا تفعل الا في السوق  
 فعمل في غيره فهو **النوع الثاني** من الخاصة ان يدفع المال وقال هذه مضاربة  
 بالنصف

بالنصف فاشترى الطعام فهو مضاربة في الخبطة والدقيق وله ان يشتري في  
 مصر وغيره ولو قال هذا مضاربة بالنصف فاشترى البروج فله ان يشتري البتر  
 وغيره ولو قال عا ان يشتري بالنقد جاز دفع مضاربة عا ان يشتري الطعام خاصة فله ان  
 بالنقد فباعه بالنقد جاز دفع مضاربة عا ان يشتري سفيحة يعمل فيها الطعام فان كانت  
 يستاجر الدابة للركوب والحمولة ولا يشتري سفيحة يعمل فيها الطعام فان كانت  
 المضاربة عامة جاز له شراء السفيحة ايضا الوجهين وان كان مع المضارب  
 الفان فقال دفعت الي الفان ورجحت الفان فقال رب المال لا بل دفعت اليك  
 الفان فاقول قول المضارب لا لا الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض  
 وفي مثل القول قول القابض ضمينا كان او امينا لانه اعرف بمقدار المقبوض  
 ولو اختلف مع ذلك في مقدار الرجح فالقول فيه لرب المال وانما اقام البينة  
 عا ما ادعى من فضل قبلت من الهداية قال في الدور لا رب المال يدعي فضلا  
 في رأس ماله والمضارب فضلا في الرجح والبيات للاثبات وفي الاشباه في  
 قاعدة الاصل عدم ومنه القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل  
 عدمه وكذا القول لم اربح الا لا الاصل عدمه والباقي انتهى **سئل** ابو السعود  
 العمادي عن رجل دفع الى اخر مبلغا معينيا مضاربة فعمل المضارب مدة ثم اريد  
 رب المال فسخ المضاربة او لم يرد وكذا اريد فقسيم الرجح والمجاسبة فقال  
 المضارب اني قد ادخلت من ماله كذا في مال المضاربة هل يصدق بميمنه في ذلك  
 ويأخذ ما عينه من المال مما فضل بعد اخذ رب المال رأس ماله ام يكون الفضل  
 ربحا بينهما **واجاب** لو وجد في مال المضاربة ربح واخر وقال المضارب هذا  
 القدر ما ادخلته من ماله والباقي ربح وحلف عا ذلك يصدق ويأخذ ماله  
 وما بقي ربح بينهما مال المضاربة لا للمال المنقسم من المضارب بقوله الا ان  
 يقيم البينة على ادخال ذلك المال في يكون الباقي رجحا للمال ومادجه بماله  
 فهو له خاصة والرجح الحاصل من مال الاخر يكون بينهما حكم الشرط والله اعلم  
 لو اختلف رب المال مع المضارب في قدر ما شرط من الرجح فالقول لرب  
 المال مع يمينه والبينة للمضارب وان اختلفا في جنس التجارة فالقول لرب  
 المال والبينة للمضارب ولو قال المضارب امرتني بالنقد والسيت وقال  
 رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب والبينة لمدعي التخصيص من الوجهين  
 ادعى المضارب العموم ورب المال التخصيص او قال المضارب ما عينت في تجارة  
 وقال رب المال عينت لك تجارة كذا فالقول للمضارب لان الاصل في المضاربة  
 العموم والقول لم يفسك بالاصل المتخلف كذا في مضاربة الدور اختلف رب المال  
 مع المضارب في التعبد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول  
 للموكل من شركة الاشباه ولو قال المضارب دفعت الي مضاربة وقال رب  
 المال اقرضتك فالقول قول المضارب مع يمينه فان قامت لها بينة فالبينة

**مطل** ولو قال لا تفعل الا في السوق  
 فعمل في غير صح  
**مطل** النوع الثاني من المضاربة في صحة  
 المبيع

**مطل** اختلف في مقدار رأس المال  
 المتبوض فالقول قول المضارب

**مطل** ولو اختلف مع ذلك في مقدار  
 الرجح فالقول لرب المال

**مطل** قال المضارب اني ادخلت من ماله  
 في مال المضاربة هل يصدق بميمنه  
 في ذلك

**مطل** لو اختلف رب المال مع المضارب  
 في قدر ما شرط من الرجح فالقول لرب  
 المال مع يمينه

**مطل** ان اختلفا في جنس التجارة  
 لو اختلف المضارب امرتني بالنقد  
 والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد  
 ادعى المضارب العموم ورب المال  
 التخصيص

**مطل** اختلف في مال المضارب في  
 التعبد والاطلاق

**مطل** في الوكالة القول للموكل

**مطل** لو قال المضارب دفعت الي مضاربة  
 وقال رب المال اقرضتك



المال هلك المضاربة

الى المضارب بعينها رجعت على المضاربة وان احدثت بها ربحا في الضمان  
قد استقر بهلاكه عنها وحكم المضارب مع الضمان لا يجتمعان واما اذا هلك

وَلَا يَبْدُو أَنَّ

**ط** اذا قرأ بالمخاض  
فاحسب من مجلد  
**ط** اقرا وضوءك بمركب الف  
فانت بلا بداء  
**ط** الصغرى قول المصطفى  
في معاد الرح والمصرنة  
مع عبيد







لو هلك مال الشركة او احد  
المالين قبل شتريها شيئا

فلا ينقدى احدهما عنه صاحبه  
من بلد او سلفه

اشترك رجلان في عمل كان بينهما  
نصفين فلهما شتري رجلين

اشتري مناهما وقبل قبضه اشرك  
رجلا فسد

لو هلك الشري قبل تسليمه الى  
شريكه لم يلزم الشريك

ما تخرجوا مال الشركة ديون  
على الناس في نصيب

كلب من شركته ان يجاسبه  
فيما نصيبه

حكم المضارب ومن كان المال  
في يده امانة لما لشريك

والكسب بينهما نصيب وان  
عمل احدهما

عما عينه صاحبه من بلد او سلفه او وقت او تعامل فلو قال احد الشركتين لصاحبه  
اخرج الربا بور ولا تجاوز ولا تجاوز وهلك يعني خصة شريكه والتوقيت  
ليس شرط لصحة هذه الشركة فان وقتنا لذلك وقتنا بان قال ما اشتريت اليوم  
فهو بيننا حتى التوقيت وما اشتراه اليوم فهو بينهما وما اشتراه بعد اليوم  
يكون للمشتري خاصة رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل اخر منه الشركة  
فيه فاشركه كان العبد بينهما نصيبين وكذا لو اشترى رجلين به بينهما اثلاثا  
وروى ابن سماء عن محمد انه قال للذي اشركه اولا نصف العبد واما  
الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف ولو كان العبد  
بين رجلين اشترياه فاشتركا فيه رجلا في القياس ان يكون للرجل نصف  
العبد وكل واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اثلاثا ولو ان  
رجلا اشترى متاعا فاشرك فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة ولو  
هلك المشتري قبل التسليم الى شريكه في الصور المذكورة لم يلزمه الثمن صرح  
به في العجز اقرار شريكه العنان في بيع او شراء شيئا فباعه جاز فله  
على شريكه خصة وبشراء شيئا مستهلك يكون ثمنه دين عليه دون شريكه هذه  
الجملة من الهداية والحانية والعجز والوقاية مات ومال الشركة ديون  
على الناس ولم يبيح ذلك بل مات مجتهدا بخلاف لو مات مجتهدا للعين من  
القنية سئل صاحب المنع عن شريك طلب من شركته ان يجاسبه على ما نص  
فيه من مال الشركة فقال شريكه لا اعلم حسبا بخورا وانما رجعت كذا وصفت  
كذا فقبل قبيل قوله في ذلك وهي قبيل قوله فيما ربحه وخسر وفيما دفعه لشريكه  
ولو من راس المال ام لا واجاب القول قول الشريك في مقدار الربح والخسران  
مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى  
الشريك وحكم المضارب ومن كان المال في يده امانة كالشريك وبه افق  
شيخ الاسلام قاضي الهداية المذكور في فتاواه والله اعلم واما شركة المفاوضة  
بالاعمال وتسمى شركة الصنایع والتقبل والابدان فبان يشترك صانعا  
كصباغين او خطاط وصباغ متساويان الا في المال لا اختصاص المساواة  
فيه بالمفاوضة بالاموال بان يكونا من اهل الكفالة وان يشترطا ان يكون  
ما رزقا الله تعالى بينهما نصيبين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة وان يقبلوا العمل  
ليكون كل يحصله احدهما من الاجر مشتوبا بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمنت  
وكاله وكفالة تحقيقا لمعنى المفاوضة وتضمنت وان شرط العمل نصيبين والمال  
ثلاثا استحسانا ولزم كل على قبله احدهما وبطلان الاجراى كل منهما وبطلان  
الدفع بدفعه الى احدهما والكسب بينهما نصيبين وان عمل احدهما فبإسائه  
واستحسانا لان هذا مقتضى المفاوضة المستصفاة لكفالة واما شركة العنان

بالاعمال

بالاعمال فبان يشترك صانعا بل متساويين فيها ذكر وتضمنت وكاله فقط ويشت  
به احكام المذكورة استحسانا واما شركة المفاوضة بالوجوه فبان يشترك متساويان  
في ذكر بل مال لشتريها بوجهها وببيعا وتضمنت وكاله وكفالة واما شركة العنان  
بالوجوه فبان لا يعتبر التساوي في الامور المذكورة في المفاوضة وتضمنت وكاله  
فقط وان شرط مناصفة المشتري او مثاليته فالربح كذلك وشرط الفضل باطل  
من شركة الدور والربح بينهما يكون على قدر الملك وان قالوا ان اشترياه فلا  
فلا حد هما الثلثان ولا اخر الثلث عا ان الربح بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون  
الربح بينهما على قدر الملك فاذا شرط الا حد هما اكثر من ربح ملكه لا يجوز وهما  
فيما يجب لهما وعليهما بمنزلة شريكه العنان ولو اشتركا بوجوهها شركة مفاوضة  
كان جازا وبثت التساوي بينهما فيما يجب في شركة المفاوضة بالمال رجلا  
اشتركا مفاوضة وليس لهما مال على ان يشتريا بوجوهها ويجلدا بايديهما  
جازت الشركة كالعنان الا ان المفاوضة لا يجوز ان يشترط التعاون في  
الربح وفي العنان يجوز وفي تقبل الاعمال يفي في شركة الصنایع وتسمى شركة  
الابدان يقع منها اشتراط التعاون في الربح من شركة الحانية وبطلان الشركة  
مطلقا بموت احدهما ولو حكما بان يرد او يلحق بدار الحرب وحكم به القاضي  
لانه الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة ويبطل اللزوم مبطل للزوم  
والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان الربح تابع للمال  
من المنع كذا في شركة الدور ثلثة نفر ليسوا بشركاء تقبلوا عملا من رجل ثم  
جاء احد منهم على ذلك كله فله ثلث الاجر ولا شيء للاخران وهو منقطع  
في الثلثين من الخلاصة ومنها ان يكون الربح معلوم القدر فان كان مجزوا  
يفسد الشركة لان الربح هو المفقود عليه وجهه لانه فوجب فساد العقد ويكون  
الحاصل لصاحب المال ويجب للعامل اجور مثل عمل كانه البيع والاجارة وهما  
من شركة البدایع مثل زبي بن نجيم عن شخص له رجل واخر له رواية اشتركا  
على ان صاحب العمل يسقي الماء من البئر على حله ويكون الكسب بينهما هل نصح  
هذه الشركة واجاب لان فتح الشركة والكسب كله الذي استسقى وعليه اجور مثل  
الرواية والله اعلم ويجوز لاحد شريكه العنان ان يعمل بالمال ولكل واحد منهما  
ان يبيع بالفقد والنسيئة من شركة تجوز الفقه واما صفة عقد الشركة فهي  
انه عقد جاز غير لازم حتى ينفذ كل واحد منهما بالفسخ الا من شرط جواز  
الفسخ ان يكون بحضره صاحبه اي بعلمه حتى لو فسخ بحضره صاحبه جاز  
الفسخ وكذا لو كان صاحبه غائبا وعم بالفسخ وان كان غائبا ولم يبلغه الفسخ  
لم يجز الفسخ ولم يفسخ العقد لان الفسخ من غير علم صاحبه اضرار لصاحبه  
ولهذا المفسخ عن الوكيل من غير علمه من شركة البدایع وشريكه العنان اذا  
سافر جمال الشركة صح ذلك منه في الصحيح في قول ابن عمر ومحمد وعبيد بن

في المفاوضة ان يشتركا بل  
مال شريك

يكون الربح بينهما على قدر الملك  
فان شرط

فان شرط مناصفة المشتري  
او مثاليته

وبطلان الشركة بموت احدهم  
كالوكالة

الربح في الشركة الفاسدة على  
قدر المال

كل من الشريك يعلم  
الشركة يعلم

والكسب كله للعامل ولصاحب  
الرواية

اذا كانت شركة فاسدة  
بوجهه لا يرجع

يكون الكسب لصاحب المال  
ويجب للعامل

فان شرط له وعليه اجور مثل الاثر  
فان شرط له وعليه اجور مثل الاثر

احد الشريكين ولو عمل العمل كله  
ينسحق

شريك العنان اذا سافر  
جمال الشركة



**مطل** ان ربح بحسب النفقة منه والامير رأس المال

**مطل** احد الشريكين اذا بنى في ارض مشتركة بغير اذن

**مطل** ارض بنى في ارض احداهما كلها

**مطل** ارض بنى ورثة زرعها احداهما بغير مشتركة

**مطل** فلور زرع بغير نفسه فالنكته للزراع على ارضه مثل

**مطل** الزرع المشترك لو قصده احداهما فملك بغير حصه شريكه

**مطل** يقوم نقصان نصيب شريكه من الارض لو انتقص

**مطل** يقال للشريك انفق ثم ربح

في رواية ليس لشريك العنان ان يسافر وهو قول ابي يوسف في رواية قوي  
بيد السفر القريب والبعيد فقال اذا كان لا يغيب ليلة عن منزله كان بمنزلة  
المصر وعنه في رواية يجوز المسافر بما لا يحل له ولا مؤنة ولا يجوز بما له  
ومؤنة وعلى قول من يجوز المسافر لشريك العنان او اذن له بالمسافة نصا  
او قال له اعمل برك فيه فساخر كان له ان ينفق على نفسه من كرايه ونفقته  
وطعامه من جملة رأس المال في رواية الحسن عن ابي حنيفة قال محمد هذا استحسان  
فان ربح بحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال  
من الخلاصة احد الشريكين اذا بنى في ارض مشتركة بغير اذن شريكه كان لشريكه  
ان ينقض البناء لان له ولاية النقص في نصيبه والتميز غير مكنى والفرس  
هكذا من جامع الفصولين كذا في الصفح بنى احداهما بغير اذن الاخر فطلب دفع  
بنائه قسم فان وقع البناء نصيب الباقي فيها والاهدم من قسمه الاشياء في  
النصف الثاني ارض بينهما زرع احداهما كلها يقسم الارض بينهما فوقع في نصيبه  
اقروما ووقع في نصيب شريكه امر بقلعه ومن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك  
الزرع اما لو ادرك او قرب الى الادراك يعزم الزرع لشريكه نقصان نصف  
الارض لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه وعن محمد لو غاب احداهما  
فلشريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد الزرعة في العام الثاني زرع النصف  
الذي كان زروعه وكذا لو مات احداهما فملك ان يزرع كما مر وبني بانه لو علم  
ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان  
ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثل دلالة ولو علم ان الزرع  
ينقصها او الترك ينفعها او يريد هاقفة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا اصلا  
اذا ارضى لم يثبت هذا ارض بين ورثة زرعها بعضهم بغير مشترك بينهما باذن  
الباقيين لو كبار او باذن العتيق لو صفاوا فالغلبة على الشريك ولو زرع من بذر  
نفسه فالغلبة للزراع والزرع المشترك لو ادرك محصده احداهما بلا اذن شريكه  
فملك ينفع ان يحمى حصه شريكه زرع ارضا بينه وبين غيره هل لشريكه ان  
يطالبه بالزرع او الثلث بحصه نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بانه  
لا يملك ذلك ولكن يعزومه نقصان نصيبه من الارض لو انتقصت من جامع  
الفصولين زرع بين رجلين قال احداهما لا اسقي ولا احصد لا يجبر ويقال  
لشريك انفق ثم ربح في حصته من مزارعة الثاين ارضانية والزرع بين  
الشريكين اذا بنى احداهما سقي قبل يجبر وقبل لا يجبر ولكن يقال اسقه وانفق  
حتى توضع بنصف ما انفق والجامع او الطاحونة التي بين الشريكين انهدم  
وصار حجر ولا يجبر على العارة وان انهدم البعض يجبر الا على العارة وان كان  
الشريك معسرا يقال للشريك انفق حتى يكون دينه على الاخر وعن محمد في عام بين  
اثنين انهدم حايط بيت منه وابي الشريك المومة لا يجبر ويقال للشريك الاخر

فان

فان ثبت فانفق في المومة ثم اجر وخذ النفقة من الاجرة ثم ينسا ويان وز  
الدلائل المشتركة يجبر كل واحد منهما على العارة اذا خرب سفل رجل وعلو اخر  
انهدم ما لا يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العلو ان ينشئ  
وامنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يودي قيمة البناء وقال الحنفية حتى  
يودي قيمة البناء وقال الحنفية حتى يودي ما انفق من حيطان البوذية  
كذا في الفصولين وعن محمد في طاحونة بين اثنين انفق احدهما في مومنها  
بغير اذن شريكه لا يكون منطوقا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا  
بذلك من العادة وفي رواية لو احتاج الى اداة او بناء اقاما ورجع في الغلة من  
الفصولين ومن فروع قاعدة الضرر لا يزال بالضرر عدم وجوب العارة على الشريك  
وانما يقال لمريدها انفق واحسن العيين الى استيفاء قيمة البناء او ما انتقصت فالاول  
ان كان بغير اذن الثاني ان كان باذنه وهو المفق به من الاشياء في  
الفصول الاول انفق احدهما على الزرع بلا امر صاحبه او مرفوض فهو منطوق في الانتفاع  
لان كل واحد منهما غير مجبور على الانتفاع فصار كالدار المشتركة بينهما اذا  
استرمت فانفق احدهما في مومنها بلا امر كان منطوقا من مزارعة الضرر  
انهدم دارها او بينهما فبنى احدهما لم يرجع على شريكه بشئ اما الدار والبيت  
فلان بهما يقدر على القسمة والبناء في نصيبه لو كان البيت كبير من جامع الفصولين  
حايط بينهما خفيف سقوطه فاراد احدهما نقضه واجب الاخر يجبر على نقضه  
ولو هدم ما حاطا فاني احدهما من بنيانه يجبر ولو انهدم لا يجبر الا على ولكنه  
بني الاخر فيمنعه حتى يأخذ نصف ما انفق لو انفق بغير امر القاضى من  
الفصولين حايط بين رجلين انهدم فلا حد للشريكين ان يمتنع من البناء  
لانه ان شاء قاسم ارض الحاطب نصفين ولو بنى احدهما ليس له ان يرجع على  
شريكه لانه لم يكن له ان يأخذ بالبناء واصل هذا النوع ان كل من احب على ان  
يفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو منطوق وكل من لا يجبر فهو ليس بمنطوق  
وعلى هذا انه بين رجلين كراه احدهما او السفينة فيها الخرق او حمام حرم منه  
شئ قليل او عبد بين اثنين ففداه فمكك يكون منطوقا من جامع الفصولين  
عبد بين اثنين او جارية او حيوان فغاب احدهما فانفق عليه الاخر كان  
متبرعا الا ان يكون بامر القاضى من الصفح لو نقيب احدهما والقاضى يأمر شريكه  
بالانتفاع عليه ثم يرجع على شريكه من الوجبة او زرع لها فغاب احدهما وانفق  
الاخر يكون متبرعا فاما انفق لان المنفق على القن والزرع غير مضطر في الانتفاع  
اذ لا يحل له ان يكون شريكه حاضرا او غائبا فلو حاضرا فلما حاضره يجبر على ان ينفق  
في نصيبه فلو غائبا بامر القاضى بالانتفاع ليرجع على الاخر اذ للقاضي ولاية الامر  
بالانتفاع في كل موضع له ولاية الجبر لو حاضرا فلما زال الاضطراب كان متبرعا  
فيما انفق من جامع الفصولين حايط بينهما فهدم احدهما يجبر على البناء اذا

**مطل** الجامع ومثل انهدم لا يجبر الا في

**مطل** وزع الدلائل بحسب كل واحد على العارة

**مطل** في الطاحونة انفق احدهما بغير اذن صاحبه

**مطل** يقال لمريدها انفق واحسن العيين

**مطل** انفق احدهما على الزرع او الدار

**مطل** بلا امر صاحبه او امر قاضى كان متبرعا

**مطل** انهدم دارها او بينهما فبنى احدهما

**مطل** بنى اذن صاحبه لم يرجع عليه بشئ

**مطل** حايط بينهما خفيف سقوطه يجبر

**مطل** لو هدم ما حاطا يجبر ولو انهدم

**مطل** نهروا وسفينة او حمام او عبد ففككها

**مطل** عبد بين اثنين او جارية او حيوان فغاب احدهما فانفق الاخر يكون

**مطل** نقيب احدهما والقاضى يأمر شريكه

**مطل** بنى للشريك انفق ثم ربح

**مطل** نقيب احدهما والقاضى يأمر شريكه



تلف محلا تعلق به حق الغير فيجب على الاعادة من جامع الفصولي ايضا  
 حايط بين رجلين سقطوا ولا حدهما بنايات عمارة فطلب من جاره ان يبنيه  
 فاني جاره لا يجبر واحد منهما وان شاء احدهما ان يبنى في ملك نفسه فعل  
 قال الفقه ابو الليث هو القياس وهو علمنا وقال بعضهم لا يبنى بناء  
 يكون ستر بينهما وبه نأخذ وانما قال اصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمان  
 اهل الصلاح اما في زماننا هذا فلا بد من حافز بينهما من الصغرى كذا في حزانة  
 الفتاوى قال صدر الشريد في الحيطان ان الفتوى اليوم على الاستحسان اذا  
 هدم بنية ولم يبن الجيران يتصرف به بذلك كان لهم جبر على البناء اذا كان  
 قادرا على البناء هكذا ذكره ابو الليث والمختار لا فتوى في زماننا ليس لهم  
 ذلك لان الرجل لا يجبر على بناء ملكه من العمارة في الفصل الرابع والثلاثين  
 لو ان در باغونا قد كان مشتركين جماعة واحد الشركاء له دار في در باب  
 اخر فاراد صاحب الدار ان يفتح لهذا الدار التي ليس لها باب في الدار المشتركة  
 بايا في ذلك الدرب هل له ذلك فيه روايتان احدهما وهي المختارة للفتوى  
 انه ليس له ذلك بدوى رضي بقية الشركاء من حيطان شرع المنظومة  
 لابي الوهبان القياس ان كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه في الحكم  
 وان كان يلحقه ضرر بالغير لكون ترك القياس في موضع يتعدى فيه ضرره  
 الى غيره ضررا يتبين وقيل يمنع وبه اخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى من جامع  
 الفصولي مثل صاحب المنع عن رجل له بيت بجواربة الاربعة بنى عليها طبة  
 عالته فهل للجيران منع من ذلك ام لا واجاب ان لم يؤد ذلك الضرر فاحش  
 بالجوار فيليس له منع واما اذا كان بحيث يحصل ضرر بالجوار بان كان البناء  
 يستدرج والشمس عليه فظاهر الرواية انه لا يمنع وبه يفتي وقال النصير  
 والصغار له المنع كذا في المجتبى وفي شرح الوهبان وكان الشيخ الامام الاجل  
 برهان الائمة يفتي بانه ان كان الضرر يتبين يمنع وبه يفتي وهذا جواب  
 المشايخ وجواب ظاهر الرواية عدم المنع والله اعلم قال ابو السعود العمادي  
 في تحقيق هذه المسئلة لما سئل عنها واجاب بما افاده صاحب المنع والضرر  
 الفاضل حش ان يستدفع كوة الجار بحيث لا يمكن قراءة القرآن والكتابة  
 واما سدر الرج والشمس ومد البصر فليس بضر فاحش فاذا اراد ان  
 يبنى طبقة عالية ويمكن للباقي دفع ضرر الجار فيبني ويدفع انتهى  
 والذي ينظر له من تتبع كلامهم ان الضرر البين ما يضر البناء او يمنع من  
 السكنى بكثره الدخان نحو ذلك واما منع الهواء والشمس فظاهر الرواية  
 ليس له المنع وبه يفتي وقال النصير والصغار له المنع كذا في المجتبى في شرح  
 الوهبانية في كتاب القسمة والحيطان قلت وهذا عرف اهل زماننا حيث  
 يبنون ويجعلون ستره في امام كوايتهم سئل صاحب البحر زيب من يحجم عن رجل

فلو جازع غيره على الاتفاق  
 فلو غابا  
 حايط بينهما فهدم احدهما  
 يجب  
 لا بد من بناء يكون ستر  
 بينهما  
 ليس له فتح الباب في الدرب  
 المشترك  
 فيما يتعلق بضرر يتصرف بالغير  
 يمنع  
 ان كان الضرر يتبين يمنع  
 يفتي  
 الضرر البين واليسير  
 الضرر الفاحش ان يستدفع  
 ضرر الجار  
 مانع البناء والسكنى بالذات  
 بوي  
 في جملته تستر في امام  
 كوايتهم

اراد

اراد ان يفتح كوة ينظر منها ساحة جاره هل لجاره ان يمنعه واجاب الفتوى  
 على انه ان كانت الكوة للنظر والساحة موضع النساء يمنع من ذلك بعد  
 الطلب من جاره والله اعلم وفي جامع الفصولي فلو وقع بصره في دار جاره  
 اذا صعد فله منع اذ فيه ضرر زائد انتهى ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه  
 بابا او كوة لم يكن لصاحب الساحة منع ولصاحب الساحة ان يبنى في  
 ملكه ما يستريح منه من حزانة الفتاوى في كتاب الحيطان كذا في جامع الفتاوى  
 في كتاب القسمة فاذا دفع بناؤه فاستدرج الرج والشمس على جاره او نصب حذاء  
 او فتح ابوابا لا يمنع وان تصرف به الجار لانه تصرف في ملك نفسه من الخاتمة  
 في فصل قبض المبيع والتسليم له التصرف في ملكه وان تاذى جاره وفي ظاهر الرواية  
 فله ان يجعل فيها تنورا او حماما او ينصب ما يملك به من قسمة الاشياء في الف  
 الثاني ولما ملك الساحة ان يبنى فيها حماما او تنورا او بالوعة او شيئا لا تصرف  
 في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو اضر بجاره من جامع الفصولي وفي المسبوط  
 الايدي في الحايط على ثلث مراتب الاول اتصال تربيع واتصال ملازقة  
 ومجاورة والثاني وضع الجذوع والثالث مجازاة بناء ولا علامة لليد في  
 الحايط سوى هذا فاو ليرهم صاحب التربيع فان لم يوجد فصاحب الجذوع  
 فان لم يوجد فصاحب المجازاة من محيط السرخسي في الدعوى في باب  
 دعوى الحايط المتنازع فيه لم يجر ذروعه عليه او حايطه متصل به اتصال  
 تربيع اتصال التربيع اتصال جدار بجدار بحيث يتداخل لبناء هذا  
 الجدار ولبنات ذلك وانما سمي اتصال التربيع لانها انما بينان لمحيطة  
 مع جدارين اخرين يمكن تربيع وان كان الجدار من خشب فالتربيع ان  
 يكون ساج احدهما كبر في الارض واما اذا نصب وادخل فلا يكون مرتعا  
 فلا عبوة به ولا بانصا الملازقة من غير تربيع لعدم المداخل فلا بد علم  
 انها بينا معا لا يلى له عليه هراوى وهه خشبات توضع على الجذوع ويلقى  
 عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن استعمالا للحايط  
 وضعها اذا الحايط لا يبنى لها بل للسقف وهو لا يمكن على الهراوى والبوارى  
 بل يفتي به بين الخاضري لو تنازع عابقي اذا تنازع عا حايطا ولا حدهما  
 عليه الهراوى وليس للارض عليه شيء فهو بينهما اذ لا يختص به صاحب الهراوى  
 وفي الخاتمة ان كان لاحدهما عليه جنح واحد ولا اخر عليه هراوى او بوارى  
 او لم يكن له عليه شيء فهو لصاحب الجذوع من المنع في باب دعوى الرجلين  
 كذا في الدرر ولو كان الحايط بين رجلين ولهما عليه حولة وكان من وجه  
 احدهما طان في الحايط فاراد صاحب الطان ان يجعله حواستنا بوضع  
 فيه الاواني والامتنع ثمنه جاره ان كان طاقا مرتعا على الاساس لان  
 يحدث فيه حدثا بغير اذنه وان كان مخرجه في اصل الحايط من الارض وانما

ان كان الساحة موضع  
 النساء يمنع كوة  
 لم يكن لصاحب الساحة منع  
 من تصرف في ملك نفسه لا يمنع  
 الايدي في حايطا ثلث  
 مراتب  
 له ان يجعل تنورا او حماما  
 ولم يفتي  
 ان كان الذي في جانه  
 مقربا  
 ذلك الموضع بينهما لم يكن له  
 ان يحدث



**مطل**  
لها عليه جملة اولادها  
ولم يكن لاحد

**مطل**  
لو كان جذوعا احدها التي  
فلازم

**مطل**  
لاحد بناء على الحائط

**مطل**  
ان يجعل الجذوع على مواضع

**مطل**  
اراد احدها ان يزيد البناء  
عليه

**مطل**  
حائط بينهما مشترك فاراد  
ان يبني

**مطل**  
على بنية عرفة له ذلك ان لم  
يكن

**مطل**  
في بناءه مقعدا على الحائط  
المشترك

هو شئ ترك عند الابتداء فان كان الذي في جابه مقرا وان ذلك الموضع  
بينها لم يكن له ان يحدث في ذلك حدا بغير اذن صاحبه وان ادعى ذلك  
لنفسه كان له ان يضع من ذلك ما شاء ما لم يتفرق بشئ من ابناء قال  
ابو بكر جرد بين رجلين لها عليه جملة ومجولة احدهما استلم من جملة  
الاخر واراد ان يرفع جملة ويضع بازاء جملة صاحبه فله ذلك وليس  
لصاحبه منعه وان كان جملة احدهما في وسط الجدار وجملة الاخر في اعلاه  
فاراد صاحب الوسط ان يضع جملة في اعلا الجدار فان كان الجدار من اسفله  
الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلا مضر فله ان يفعل ذلك وان كان  
يدخل عليه مضر ليس له ذلك ولو كان لاحدهما عليه جملة وليس للاخر عليه  
جملة فاراد الذي لا جملة له ان يضع عليه جملة مثل جملة شريكه ان كانت  
جملة شريكه محدثة فلاخر ان يضع جملة مثل جملة شريكه وان كانت جملة  
شريكه قديمة فليس للاخر ان يضع عليه جملة قال ابو الليث للاخر ان يضع  
عليه جملة مثل جملة صاحبه ان كان الحائط يتحمل ذلك مطلقا الا يرى ان  
اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع احدهما اكثر فلاخر ان يزيد في  
جذوعه ان كان يتحمل ذلك ولم يشترطوا قدما ولا حديثا وقال ابو القاسم  
في حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الاخر ان ينصب عليه جذوعا  
منعه صاحبه من ذلك والجدار لا يتحمل بجمليتين فان كانا متفرقين ان الحائط  
بينهما يقال لصاحب الجذوع ان ثبت تحت عندهم ملك لتستوى مع صاحبك  
وان ثبت تحت عندهم ملك شريك من الحمل لان البناء الذي عليه ان  
كان بناءه بغير رضاء صاحبه فهو معتد ظالم وان كان بناءه بامر صاحبه فهو  
برعاية الابري ان دار بين رجلين واحدهما ساكنها فاراد الاخر ان يسكن  
معه والدار لا تسع سكتها فانها يترها يان فيها كذا ههنا قال ابو الليث وقد  
روينا عن ابي بكر خلاف هذا ويقول القاسم تأخذ وقال ابو بكر اذن كان  
لرجل بناء على حائط بينه وبين اخر فاراد ان يحول الجذوع على مواضع الى  
مواضع اخر واراد ان يسفلها او يرفعها فان اراد ان يجعل الجذوع من اليمين  
الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع  
من اعلا الحائط الى اسفله لا بأس به لان هذا اقل ضررا بالحائط وان اراد  
ان يرفعها عما كان ليس له ذلك لانه يكون اكثر ضررا لان الاساس يتحمل  
مالا يتحمل رأس الحائط ولو ان جدار بين رجلين اراد احدهما ان يزيد البناء  
عليه ومنعه الاخر فان كان الملك لهما لم يكن لاحدهما ان يزيد عليه جملة بغير  
اذن صاحبه من الصقري بيت رجل وحائط مشترك بينه وبين جاره فاراد صاحب  
البيت ان يبني فوقه بنية غريبة ليس لشريكه ان يمنعه اذ لم يكن في ذلك معصية  
على الحائط ولا يضع عليه خشبا ويفعل ذلك في حد نفسه لانه لم يتصرف في ملك  
غيره

**مطل**  
لها عليه جملة فانهدم  
بني

**مطل**  
لو كان الحائط لو قسم  
ارضه

غيره من الولوالجية قال اصحابنا في كتاب الدعوى في حائط بين اثنين انهدم  
فبني احدهما بغير اذن صاحبه كان مقطوعا اذ لم يكن لها جملة ولم يذكروا  
الجواب في الحائط الذي لها عليه جملة وعن ابي سلمة انه قال في حائط بين  
اثنين وله عليه جذوع او جملة فانهدم الحائط فبني احدهما فاني الاخر ثم  
ان الذي بني وضع عليه جذوعه وجاء الذي لم يبني فاراد ان يضع عليه جذوعه  
ايضا فللباني ان يمنعه حتى يأخذ منه نصف ما انفق في الجدار ولا يكون  
مقطوعا وهذا قول اصحابنا وقال ابو بكر الا سكاف ان كان الحائط لو قسمت  
ارضه اصحاب كل واحد منهما مقدار ما يبني عليه بناء محكما فهو منقطع في بناءه  
وان كان بحال لا يصيبه هذا المقدار لا يكون مقطوعا وله ان يرجع على شريكه  
بنصف ما انفق ان اراد ان يضع عليه جذوعه وروى ابي سماعة عن محمد  
انه يرجع في الحائط لان له حق الوضع على جميع الجدران في الحائط ولو هذا الجدار  
بينهما ثم بناء احدهما بنفقة والاخر لا يعطيه النفقة ويقول ابي لا اضع على  
الجدار جملة فله ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق وان لم يضع غير الباني  
لجملة لانه كان له وضع الجملة في الاصل والباني لم يصير متطوعا في البناء وهو  
كالماء هور وسيل هذا سيل العلو والسفل صاحب العلو اذ ابني السفلى فله ان  
يرجع بما انفق على صاحب السفلى وان كان يقول صاحب السفلى لا حاجة الي  
السفل من الصقري عبد بن شريك استخدمه احدهما بغير اذن صاحبه فمات في  
خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن وفي الدابة بين رجلين استعمل احدهما  
في الركوب او في حمل المتاع بغير اذن شريكه في نصب شريكه من الفتاوى الصقري  
في استعمال الفحل المشترك ببلاد اذن شريكه يصير غاصبا على رواية هشام عنه ولا  
يصير غاصبا على رواية ابي رستم عنه وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الرواية  
من جامع الفصولي ورجلان بينهما دار غير مقسومة غاب احدهما كان للاخر  
ان يسكن مقدار حصته في كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركا واحدهما غاب  
كان للماض ان يستخدم الخادم بخصته وفي الدابة المشتركة لا يكرها احدهما  
لان الناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا بركوب الشريك  
وفي الخادم والدار لا يتفاوتون في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا  
بفعل الشريك من الحائنية قلت وهذا يؤيد رواية ابي رستم عن محمد فتدبر  
انتهى مواشي لها فغاب احدهما فدفن الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن  
نصيب شريكه اجاب مولانا انه يضمن اذ يمكن حفظها بيد ابيوه فلا يصير مودعا  
غيره ولو تركها الشريك الغائب في القهواء ولم يتركها الحاضر بيده يمكنه ان  
يرفع الامر الى القاضي فينصب قيدا ليحفظ من الفصولي ايضا كذا في منية النفقة  
في رجلين اشترى جاموسا واراد عاه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر احد  
واخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية اخرى واراد عاه عند رجل فسرقة

**مطل**  
استعمل احدهما فمات  
استعمل يضمن نصب

**مطل**  
في الدابة المشتركة يضمن  
على

**مطل**  
الفرق بين الدار والخادم  
وبين

**مطل**  
حين يضمن نصب في الدابة  
لا في غيرها

**مطل**  
ذبح احداهما كل للواشي الى  
الراعي

**مطل**  
اشريك ليس له ان يودعه  
غيره



**مطل**  
احدها او دفع المشترك  
فسرق

**مطل**  
دفع بقرم على ان يكون ما حصل  
من الولد

**مطل**  
المحدث بنين لصاحبه وعليه  
ثم

**مطل**  
احدها باخذ نصيبه من  
الثمره وبيع

**مطل**  
للمحاضر اكل نصيبه وبيع نصيب  
شريكه

**مطل**  
احدها ادى خارج المهر  
او الارض

**مطل**  
لو كان المال مشترك حل  
ومؤنة

**مطل**  
صحة بالمساقفة فان لم يكن له  
لذلك

**مطل**  
احدها خصه من الدين  
بشركة فيرا

**مطل**  
وان اراد ان ينفذ من المديون  
شيئا ولا يشاركه صاحبه فياخذ

**مطل**  
اعطيت دارة مشتركة واحد  
الشركي غايب

**مطل**  
لو كان بينك شراعا على دارة مشتركة  
فستقتطع من غيبك الاصل

**مطل**  
مثل العاردي عن حوى ما سقى  
داره من دارة الى السوي

**مطل**  
في كان الوضعة يرى النص  
محدثا ولو كان قديما

**مطل**  
والاخذ ما لا يحل عليه  
شريكه الاصل

**مطل**  
في شريكه نصيب المثل  
في شريكه نصيب المثل

يضم نصيب شريكه من المنع كذا في العتابة دفع بقرم الا ان يكون حاصل  
من الولد واللبس والسعي بينهما فذلك كله لصاحب البقرم وعليه ثم العلف  
واجبر مثل الحفظ من منية المغني وفي الناحية ان الحادث من صاحب البقرم  
ثم العلف واجبر مثل الحفظ كذا في شركة الجوهرة قال محمد ولو ان الشريك اخذ  
خصته في الكرم من الثمرة واكثرها جاز له وبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنها فان  
حضر صاحبه فاجاز فعله والا ضمنه قيمته وان لم يحضر فهو كاللغطة يتصدق بها  
قال الفقيه ابو الليث هذا استحسان وبه نأخذ من الصغرى وروى عن ابي جهم  
في التمر اذا كان بين اثنين للمحاضر ان يأكل نصيبه وبيع الغائب ويمسك الثمن  
فاذا حضر الغائب واخذ الثمن جاز ولا ضمنه قيمته ان كان من ذوات القيم والمثل  
ان كان مثليا ولم ينقطع والا ضمنه القيمة وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى  
وان لم يحضر الغائب يتصدق به وهو بمنزلة اللغطة من الناحية وان ادى  
الحاضر خارج ارض الكرم او خارج الارض المشتركة قالوا يكون منطوقا في حق  
الشريك لانه قضى دينه بغير امره لا عن اضطرار فانه متمكن من ان يرفع الامر  
الى القاضي ليأمر القاضي بذلك فيخرج من الناحية ايضا لو كان بينهما شركة في  
مال خطاه ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن شريكه فان سافر به  
وهلك ان كان قد رآه حل ومؤنة ضم وان لم يكن له حل ومؤنة لا يضمن ذلك  
لهاذين مشترك على رجل فاذا احدهما خصه من الدين عن المديون كان لشريكه  
ان يشاركه فيما قبض وان اراد احدهما ان يأخذ من المديون شيئا ولا يشاركه  
صاحبه فيما اخذ فالحيلة في ذلك ان يهب المديون منه مقدار حصته من  
الدين ويسلم له ثم هو يبيع الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق  
المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة من شركة الناحية اعطيت دارة مشتركة واحد  
الشركي غايب وقال جماعة البيطار دية لا بد من كبرها فكواها الحاضر فملك لا  
يضم ولو كان بينهما مناع على دارة في الطريق فسقطت فاكترى احدهما دارة  
مع غيبة الاخر فوافق ان يملك المناع او ينقص جاز ويرجع على شريكه بحصة  
من الناحية ايضا مثل العاردي عن حوى ماء سقف داره من داره الى  
السوق بين زمان قديم قبل الجدار ان يمنع جريانه من داره واجاب ليس له  
ذلك لان القديم يتولد على قدمه كما في كثير من المعابر اما اذا كان جريانه  
من داره ضررا بيتنا فلا يملكه الا محمد اذ قال كان ابو بريد القور محدثا  
ولو كان قديما ثم قال وما قولنا فذلك حيث لو كان القديم ضررا فلا يملكه  
دفعه كما في دعوى شوح النظم الوهابي لابن الشحنة والله اعلم والا فصح ما اصاب  
عنه شيخ الاسلام عبد الوهيد ان المأجور على حوى القديم لا الحادث فلا فصل انتهى  
فهم بينهم شرب اشنع بعضهم عن كوى النهر او الحاكم الاخرى ان يكونوا النهر  
ولهم ان يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته وهو قول ابي جهم وابي يوسف

وذكر شيخ الاسلام جلال الدين  
فاجع بالكتب الكسبية والكتب  
لانه لا بد من كسبه او كسبه  
معنى من كل ما كسبه او كسبه  
الفتى الامام من الجوز في باب  
تنازع الزوجين

من الفصول اب وابي يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب  
كله للاب اذا كان في عيال الاب لكونه معينه الابوي انه لو غنى شجرة تكون  
للأب وبه افتى القاضي الامام في زوجين سعيًا وحصل اموالا انزاله لانها  
معيقة له الا اذا كان له كسب على حدة فلها ذلك من البرازية دفع لابنه مالا  
فاراد اخذه صدق انه دفعه فزالا انه ملك من جايغ ولو دفع الى ابنه مالا  
فقتصر فيه الاب يكون للاب الا اذا دللت دلالة التملك من خزانة الفتاوى  
في فصل هبة الصغير واذا زوج الرجل بينه الخمسة وهم في دار ابيهم في عياله  
فقال النبون المناع مناعنا والاب يدعي لنفسه فان المناع للاب وللبنين  
التياب التي عليهم لا غير من الناحية قلت واذا كان مكان الاب او الناحية  
اجبني هل يستحق شيئا في اداء عله اذا كان في عياله فالظاهر من كلامهم انه  
لا يستحق شيئا بل عقد الاجارة لان العمل لا يقوم الا به فهو متبرع اما اذا  
كان المعين الخادم من ساير اقرباء الاب كالام والابن الاخر ونحوها فيجب  
له اجر المثل وان كان في عياله لا يبرجوا كثير وليندا سكت عنه كما افاده  
في الوقعات الحسامية وما تغفر له المرأة قطن الزوج ونسج كرايس فهو  
للزوج عندهم جميعا من شركة القنية رجل اشترى قطنا او صوفاف ففرلته  
امراته باذنه او بغير اذنه فهو كله للزوج وليس لهما شيء منه لان هذا من  
جملة خدمة البيت وكانت عاملة له من البهي الواثق كذا في الوقعات الحامية  
وان كان الزوج بايع القطن فالقول لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر  
انه انما اشترى للتجارة لا للقول فصارت المرأة مستركة بالقول الزوج  
والخبر والتم للزوج كذا هذا من الخلاصة كذا في العاردي سئل صاحب المنع  
عن رجلين بينهما رجل وهو في يد احدهما باذن الاخر وحل عليه شيئا من موضع  
الى اخر فسقط البعير في الطريق فخرج هل يضمن خصة شريكه واجاب ان كان  
يرجى حياته يضمن خصة شريكه وان كان لا يرجي لا يضمن لانه مأمور بالحفظ  
ونحوه في هذه الحالة حفظ وان نحو اجبني كان ضامنا على كل حال في الصحيح  
من الجواب كذا في الناحية لهما بغير عليه مناع قسامة احدهما على جسر فوقع  
في النهر وعطب فخرج اهل القرية لم يضمن السائق ولا الناجون اذا علم انه  
لا يعيش الى محي صاحبه دابة لهما فسا قرا احدهما فوقع في نهر وانكسرت  
رجلها فخرجها رجل وباع شريكه النعم لا يضمن السائق ولا الناجون اذا علم انه  
نعيش الى حضور صاحبه ونحو النعم بين الشريكين وهو كما مأمور دلالة  
من جامع الفصولي قلت ان الفتوى على ان الاجبني يضمن في الغرس والبعل  
لان الشاة لانه غير مأمور بالحفظ بخلاف الراعي والبقر فانه لا يضمن يذبح  
الشاة لانه غير مأمور بالحفظ بخلاف الراعي والبقر فانه لا يضمن يذبح  
والبعير اذا كان لا يرجي حياته استحسننا لانه مأمور بالحفظ فليكن الشريك

الراعي والبقر لا يضمن يذبح  
الشاة والبعير

اب وابي يكسبان في صنعة  
واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب  
كله للاب اذا كان في عيال الاب  
وبه افتى القاضي الامام في زوجين  
سعيًا وحصل اموالا انزاله لانها  
معيقة له الا اذا كان له كسب على حدة  
فلها ذلك من البرازية دفع لابنه مالا  
فاراد اخذه صدق انه دفعه فزالا انه ملك  
من جايغ ولو دفع الى ابنه مالا فقتصر  
فيه الاب يكون للاب الا اذا دللت دلالة  
الملك من خزانة الفتاوى في فصل هبة  
الصغير واذا زوج الرجل بينه الخمسة  
وهو في دار ابيهم في عياله فقال النبون  
المناع مناعنا والاب يدعي لنفسه فان  
المناع للاب وللبنين التي عليهم لا غير  
من الناحية قلت واذا كان مكان الاب او  
الناحية اجبني هل يستحق شيئا في اداء  
عله اذا كان في عياله فالظاهر من  
كلامهم انه لا يستحق شيئا بل عقد  
الاجارة لان العمل لا يقوم الا به فهو  
متبرع اما اذا كان المعين الخادم من  
ساير اقرباء الاب كالام والابن الاخر  
ونحوها فيجب له اجر المثل وان كان في  
عياله لا يبرجوا كثير وليندا سكت عنه  
كما افاده في الوقعات الحسامية وما  
تغفر له المرأة قطن الزوج ونسج كرايس  
فهو للزوج عندهم جميعا من شركة  
القنية رجل اشترى قطنا او صوفاف  
ففرلته امراته باذنه او بغير اذنه فهو  
كله للزوج وليس لهما شيء منه لان  
هذا من جملة خدمة البيت وكانت  
عاملة له من البهي الواثق كذا في  
الوقعات الحامية وان كان الزوج بايع  
القطن فالقول لها وعليها مثل ذلك  
القطن لان الظاهر انه انما اشترى  
للتجارة لا للقول فصارت المرأة  
مستركة بالقول الزوج والخبر والتم  
للزوج كذا هذا من الخلاصة كذا في  
العاردي سئل صاحب المنع عن رجلين  
بينهما رجل وهو في يد احدهما باذن  
الاخر وحل عليه شيئا من موضع الى  
اخر فسقط البعير في الطريق فخرج  
هل يضمن خصة شريكه واجاب ان كان  
يرجى حياته يضمن خصة شريكه وان  
كان لا يرجي لا يضمن لانه مأمور  
بالحفظ ونحوه في هذه الحالة حفظ  
وان نحو اجبني كان ضامنا على كل  
حال في الصحيح من الجواب كذا في  
الناحية لهما بغير عليه مناع قسامة  
احدهما على جسر فوقع في النهر وعطب  
فخرج اهل القرية لم يضمن السائق ولا  
الناجون اذا علم انه لا يعيش الى  
محي صاحبه دابة لهما فسا قرا احدهما  
فوقع في نهر وانكسرت رجلها فخرجها  
رجل وباع شريكه النعم لا يضمن  
السائق ولا الناجون اذا علم انه  
نعيش الى حضور صاحبه ونحو النعم  
بين الشريكين وهو كما مأمور دلالة  
من جامع الفصولي قلت ان الفتوى على  
ان الاجبني يضمن في الغرس والبعل لان  
الشاة لانه غير مأمور بالحفظ بخلاف  
الراعي والبقر فانه لا يضمن يذبح  
الشاة لانه غير مأمور بالحفظ بخلاف  
الراعي والبقر فانه لا يضمن يذبح  
والبعير اذا كان لا يرجي حياته  
استحسننا لانه مأمور بالحفظ فليكن  
الشريك



كما لو ائى والبغار بخلاف الاجنبى كذا في الخافنة والعمادية سئل الشيخ خير الدين  
المفتى بمدينه الرملة عن رجلين اشتركا في حانوت دفع احدهما من ماله مبلغا  
لصاحب الحانوت حلوا فادفع الاجارة فهل يكون المبلغ عليهما سوية أم ليس  
الحال واجاب ان دفع باذنه كان عليهما والا لا يكون عليهما ويكون من مال  
الدافع خاصة الا اذا اطلع له التصرف بما يشتمل ذلك كقوله له اصنع ماشيت  
تما يتوقف عليه الاجارة من ارضاء الناظر ودفع ذلك مع وفاء بحيث  
لا يوجب له دفع ذلك عادة فان المعروف عن فاعل المشروط شرط في الخافنة  
والبنزلية لهما دابة فباع احدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه  
فهل كنت عند المشتري والشريك مختارين ان يفتى شريكه والمشتري فان ضمن  
الشريك جاز بيعه فنصف الشئ له وان ضمن المشتري رجع بنصف الشئ على  
بايعه والبايع لا يرجع عما في يده كذا هو حكم الفاسب من شركة المخرج كذا في فتاوى  
قارى الهداية وغيروها ثلثة اشترى اجمال معلوم شركة صحيحة على قدر رؤس  
اموالهم فخرج واحد منهم الى ناحية بشركته ثم ان الحاضر في شراكه رجلا اخر  
عنا ان ثلث الزوج له والثلثي بينهم انلا ثلثاه للماضيه وثلثه للغائب  
فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنيين مع الحاضر ثم جاء الغائب ولم يتكلم بشئ  
واقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فاراد الغائب  
ان يضمن شريكه فان الزوج على ما اشترطوا ولا ضمان عليهما وعمله بعد ذلك  
رضاء بالشركة من شركة الخلاصة في الفصل الاول **كتاب القسمة ههنا**  
**امور ثلثة** الدار والبيوت والمنازل فالدار متلازمة كانت او متفرقة  
لا تقسم عنده قسمة واحدة الا بالرضى والبيوت تقسم مطلقا لثلاثين بها  
في معنى السكنى والمنازل ان كانت مجمعة في دار واحدة متلازمة بعضها ببعض  
قسمت قسمة واحدة والا فلا لا في المنزل فوق البيت دون الدار فالحقت  
المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدار ان كانت متباينة وقالوا  
في الفصول كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه ويعين على ذلك واما الدار  
والضيعة والدار والحانوت فيقسم كل منها وحدها للاختلاف الجنس من  
قسمة الدار والدار جميع ما يدور حولها حوله من قسمة البعوض اربابين ههنا  
طلب احدهما القسمة وقدمه الى القاضي واجي شريكه عن حق القسمة وقال  
بعت نصيبى واقام البينة عليه لا تقبل لانه يريد ابطال حق القسمة باثباته  
فعل نفسه دار مشتركة طلب صاحب الكثير القسمة واجي صاحب القليل  
يقسم بالاتفاق وعكسه كذلك في المنار وفي البيت الصغير الذي لا يتنفع احدهما  
بعد القسمة لا يقسم الا باتفاقهما ومضى انتفاع البيت او الدار يقسم وان كان  
يتصور كل واحد منهما ولو ارادوا ان يطلوا القسمة الصالحة بالتراضي وان  
يجعلوها مشتركة بينهم كما كانت فلم ذلك عقدا او غيره من قسمة جامع الفتاوى

**مطل** اشتركا في حانوت دفع احدهما مبلغا لصاحب الحانوت حلوا فان المبلغ عليه  
**مطل** فبلا ان يضمن البايع  
**مطل** فان ضمن البايع جاز البيع فنصف الشئ  
**مطل** الدار والبيوت والمنازل فالدار متلازمة كانت او متفرقة لا تقسم عنده قسمة واحدة الا بالرضى والبيوت تقسم مطلقا لثلاثين بها في معنى السكنى والمنازل ان كانت مجمعة في دار واحدة متلازمة بعضها ببعض قسمت قسمة واحدة والا فلا لا في المنزل فوق البيت دون الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدار ان كانت متباينة وقالوا في الفصول كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه ويعين على ذلك واما الدار والضيعة والدار والحانوت فيقسم كل منها وحدها للاختلاف الجنس من قسمة الدار والدار جميع ما يدور حولها حوله من قسمة البعوض اربابين ههنا طلب احدهما القسمة وقدمه الى القاضي واجي شريكه عن حق القسمة وقال بعت نصيبى واقام البينة عليه لا تقبل لانه يريد ابطال حق القسمة باثباته فعل نفسه دار مشتركة طلب صاحب الكثير القسمة واجي صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعكسه كذلك في المنار وفي البيت الصغير الذي لا يتنفع احدهما بعد القسمة لا يقسم الا باتفاقهما ومضى انتفاع البيت او الدار يقسم وان كان يتصور كل واحد منهما ولو ارادوا ان يطلوا القسمة الصالحة بالتراضي وان يجعلوها مشتركة بينهم كما كانت فلم ذلك عقدا او غيره من قسمة جامع الفتاوى

كذا

كذا في البنزلية لو وقع الشئ في نصيب احدهما والا غصان في الاخر قبل له ان  
يجبره على القطع وقيل لا وانه يفتى يقسم للصغير اربعة اوصية او حصة او وصي  
جده او نصيب له الحاكم وصيا او امينا من المخرج كذا في قسمة جامع الفتاوى وفي  
التبيين لو ظهر غيب فاحش في القسمة ينظر ان كانت بقضاء القاضي تفسخ  
لان تصرفه مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي فقبل لا يلتفت الى  
قول من يدعي الغيب لوجود التراضي كذا في البيع وقيل تفسخ لان شرط جواز القسمة  
هو المعاد كذا في اظهر غيب فاحش في القسمة فقد ذات شرط فيجب نقضه بخلاف  
البيع من قسمة مجمع الفتاوى وان كانت القسمة بالتراضي اختلف المشايخ  
فيه قبل لا يلتفت الى قوله من يدعي الغيب فاحش لوجود التراضي وعليه الفتوى  
كما في الولولية وقيل يلتفت وتفسخ وهو الصحيح كما في شرح الكفر للربلي والخافنة وهو  
الاصح كما في رمز الحقايق والغيب الفاحش هو الذي لا يدخل تحت تعويم المقوين  
وهو اذا لم يبق بالاستيلاء اما اذا اقر بالاستيلاء لا تسع دعوى الغلط والغيب  
الفاحش كما في الخافنة وبعض شروح الهداية الا اذا ادعى الغيب في تسع وفي  
البنزلية اذا اقر بالاستيلاء نصيبه ثم ادعى الغيب الفاحش او الغلط فلا تسع  
دعواه وان ادعى الغيب في الاخر ارضى ويختلف المقر على انه ما كان كذا في  
اقره من قسمة المخرج كذا في الوجوه ظهر بعد القسمة وارث اخر وكانت بالتراضي  
بطلت عزلوا خصة او لا فان ظهر موصى له بالثلث ففيه اختلاف قيل له الغيب  
وان كانت بقضاء القاضي وظهر وارث اخر لا تبطل وتنفذ على الغائب للمقضاء  
بها وقيل الموصى له يملك النقص بكل حال من قسمة الظهريه اذا انتفع كل واحد  
من الشركاء بعد الاقسام بنصيبه قسم بطلب احدهم لان في القسمة تكميل  
المنفعة وكانت حتما لازما فيها بحيث اذا اطلب احدهم وان انتفع احدهم بنصيبه  
اذ اقسام وتصور الاخر لثمة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب  
صاحب القليل لم يقسم كذا في الحصاف وذكر الحصاف عكسه وذكر الحاكم في  
مختصره ان ايها طلب القسمة قسم القاضي قال في الخافنة وهو اختيار الامام  
المعروف بخواهر داه وعليه الفتوى فقال في الكا في ما ذكره الحصاف ارضى وفي  
الذخيرة وعليه الفتوى ولا يقسم ان يتصور كل واحد منهم لثمة الا بطلبهم  
لان الحق لهم من قسمة الدار وتقسيم عرضي اخذ جنسها ولا يقسم الجنس  
والرقيق والجواهر والحمام والرجي والبئر والكتب الا بوضاهم وكذا الحايط بين  
الداريين من المخرج كذا في الخلاصة ولا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع  
بالمرايات ولو اراد واحد ان يقسم بالا وراى ليس له ذلك ولو تراضوا ان  
يقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقسمة بالتراضي يجوز والا فلا من قسمة  
جواهر الفقه والباب والرجي لا يقسم الا بالرضا وكذا كل ما يجزى الى كسره وشقه  
وما لا يجزى فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع نصيبه من قسمة البنزلية اقر

**مطل** لو وقع الشئ في نصيب احدهما والا غصان في الاخر قبل له ان يجبره على القطع وقيل لا وانه يفتى يقسم للصغير اربعة اوصية او حصة او وصي جده او نصيب له الحاكم وصيا او امينا من المخرج كذا في قسمة جامع الفتاوى وفي التبيين لو ظهر غيب فاحش في القسمة ينظر ان كانت بقضاء القاضي تفسخ لان تصرفه مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي فقبل لا يلتفت الى قول من يدعي الغيب لوجود التراضي كذا في البيع وقيل تفسخ لان شرط جواز القسمة هو المعاد كذا في اظهر غيب فاحش في القسمة فقد ذات شرط فيجب نقضه بخلاف البيع من قسمة مجمع الفتاوى وان كانت القسمة بالتراضي اختلف المشايخ فيه قبل لا يلتفت الى قوله من يدعي الغيب فاحش لوجود التراضي وعليه الفتوى كما في الولولية وقيل يلتفت وتفسخ وهو الصحيح كما في شرح الكفر للربلي والخافنة وهو الاصح كما في رمز الحقايق والغيب الفاحش هو الذي لا يدخل تحت تعويم المقوين وهو اذا لم يبق بالاستيلاء اما اذا اقر بالاستيلاء لا تسع دعوى الغلط والغيب الفاحش كما في الخافنة وبعض شروح الهداية الا اذا ادعى الغيب في تسع وفي البنزلية اذا اقر بالاستيلاء نصيبه ثم ادعى الغيب الفاحش او الغلط فلا تسع دعواه وان ادعى الغيب في الاخر ارضى ويختلف المقر على انه ما كان كذا في اقره من قسمة المخرج كذا في الوجوه ظهر بعد القسمة وارث اخر وكانت بالتراضي بطلت عزلوا خصة او لا فان ظهر موصى له بالثلث ففيه اختلاف قيل له الغيب وان كانت بقضاء القاضي وظهر وارث اخر لا تبطل وتنفذ على الغائب للمقضاء بها وقيل الموصى له يملك النقص بكل حال من قسمة الظهريه اذا انتفع كل واحد من الشركاء بعد الاقسام بنصيبه قسم بطلب احدهم لان في القسمة تكميل المنفعة وكانت حتما لازما فيها بحيث اذا اطلب احدهم وان انتفع احدهم بنصيبه اذ اقسام وتصور الاخر لثمة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا في الحصاف وذكر الحصاف عكسه وذكر الحاكم في مختصره ان ايها طلب القسمة قسم القاضي قال في الخافنة وهو اختيار الامام المعروف بخواهر داه وعليه الفتوى فقال في الكا في ما ذكره الحصاف ارضى وفي الذخيرة وعليه الفتوى ولا يقسم ان يتصور كل واحد منهم لثمة الا بطلبهم لان الحق لهم من قسمة الدار وتقسيم عرضي اخذ جنسها ولا يقسم الجنس والرقيق والجواهر والحمام والرجي والبئر والكتب الا بوضاهم وكذا الحايط بين الدارين من المخرج كذا في الخلاصة ولا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع بالمرايات ولو اراد واحد ان يقسم بالا وراى ليس له ذلك ولو تراضوا ان يقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقسمة بالتراضي يجوز والا فلا من قسمة جواهر الفقه والباب والرجي لا يقسم الا بالرضا وكذا كل ما يجزى الى كسره وشقه وما لا يجزى فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع نصيبه من قسمة البنزلية اقر

**مطل** ولا يقسم الكتب بين الورثة  
**مطل** كل ما يجزى الى كسره وشقه  
**مطل** لا يقسم الا بالرضا وكذا



مطابق  
طريق محيط في التركة  
المقسومة

مطابق  
ادعى احد المتقاسمين ديناً  
في التركة صح دعواه

مطابق  
ولو ادعى عبداً لا يفتح دعواه

مطابق  
ميراث بين قوم اقتسموا  
ادعت المرأة الميراث على  
الميت

مطابق  
وان ادعى وصية بالثلث بعد  
القسم لا يفتح دعواه

مطابق  
اقتسموا داراً بين اربعة رجل  
والمرأة فمقر ذلك ثم ادعت  
انها اشترت منه

مطابق  
اذا اقتسمت الورثة الدار  
بينهم ثم ادعت المرأة ميراثها او  
ديناً من غير الميراث واقام  
البينة

احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الفلطة في القسمة وزعم ان بعضاً مما  
اصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الا بيمين  
فان لم توجد استخلف الشكاه لانهم لو اقرروا الزمهم واذا انكروا حلفوا عليه  
لرجاء النكول في حلف تخلص وفي نكل منهم جمع نصيبه ونصيب المدعي  
فيقسم بينهما على قدر نصيبه لان العاقل كالمقر واقارره حجة عليه دون غيره  
قالوا ينبغي ان لا يسمع دعواه اصلاً للتناقض واجيب بان القاسم امين  
وهو اعتمد على قوله فاقترن ثم لما تأمل حقا القائل بظهر الفلطة فعله فلا يوافق  
بذلك الاقرار عند ظهور الحق من المخرج كذا في الدرر طردي محيط في التركة  
المقسومة تفسخ القسمة الا اذا قضاه الورثة او ابراء الغرماء ذمهم او لم  
يكن الذي محيط او بقي منها ما يفي بالدين في لا تفسخ لعدم الاحتياج اليه  
من الوجيز كذا في الدرر ادعى احد المتقاسمين ديناً في التركة صح دعواه  
حتى لو اقام البينة له ان ينقض القسمة ولم يكن قسمته ابراء من الدين  
لان القسمة تضاد الصورة وحق الغريم متعلق بالمعنى ولو ادعى عبداً  
لا يفتح دعواه لوجود التناقض اذا الاقدام على القسمة اقار منه بان المقسم  
مشترك في الحائنة كذا في المخرج وفيها ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه  
بعد القسمة تسمع ولم يكن القسمة ابراء من الدين بخلاف عوى من التركة  
حيث لا تسمع دعواه انتهى ميراث بين قوم اقتسموا واشهدوا على انفسهم  
بالقسمة ثم ادعت المرأة الميراث على الميت واقامت البينة كان لها ان تبطل  
القسمة ويكون دينها كدين الاجنبي فاقد امرها على القسمة لا ينعها من دعوى  
الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل ان يصل اليه الدين باطله ويكون وجودها  
كعدمها وكان له ان يبطل القسمة وكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا  
يشبه دعوى الدين دعوى الشركة في العبي وان ادعى وصية بالثلث بعد  
القسمة يكون ساعياً في نقض ما تم به القسمة فلا يفتح دعواه قوم اقتسموا  
داراً بين اربعة رجل والمرأة مقر بذلك فادعت دعواها وكذا لو اقتسموا داراً  
ثم ادعت المرأة الميراث ان زوجها صدق اياها وانها اشترت منه به على  
حدة ثم ادعت المرأة بصدورها لم تقبل ذلك منها لانها لم تساعد على القسمة  
فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقتسموا داراً  
او أرضاً واصاب كل واحد منهم طائفة بميراثه ثم ادعى احدهم في قسم الاخر بناء  
او بخلاف زعم انه هو الذي بناه او غوسه لم تقبل بينة غا ذلك من قسمة الحائنة  
وفي الاصل اذا قسمت الورثة الدارينهم واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميت  
ميراثها او ديناً اخر او غير الميراث ادعى ديناً واقام البينة تقبل وبينة فلا يكون  
قسمتها باطلاً للدين ولو ادعى عينا ان اشتراها من ابيه او هبتها منه حال  
حياته او ورثها من امه لم تقبل البينة ودعوى العين تغرق الدين من

قسمة

قسمة الخلاصة ولو اقتسموا داراً واصاب كل واحد منهم طائفة اي دار  
مغلقة فادعى احدها ببناء يد الاخر انه من نصيبه وانكروا الاخر فعليه البينة  
لان يدعى حقاً وهو منكر وان اقامها فالعبارة لبينة المدعي لانه خارج من  
قسمة الدار وفيه وصحت القسمة بوضاء الشكاه لولا يترهم على انفسهم ثم  
واموالهم الا عند ضرر احدهم في لا يفتح بل يحتاج الى امر القاضي لفصولة  
ولابنهم عنه انتهى قلت هذا لا يستقيم على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يكن  
للمضيق اب او وصية او جداً او وصية اما اذا وجد احدهم فتصح القسمة  
باحدهم فلا يحتاج الى اذن القاضي لانه مجبور مع وجود احدهم كما سيجي  
نقله من المفترقات انتهى وفي بيع القنية لا يملك القاضي التصرف في مال  
اليتم مع وجود وصية ولو كان منصوبه ذكره شيخنا في فوائده وقال في بيع  
واما عدم دخل القاضي في مال الصغير مع وجود ابيه او جده اب الاب عند  
عدم الاب فبالطريق الاولى لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية  
العامة فولاية الاب والجدة وصف ذاتي لهما ونقل من السبكي الاجماع على  
انها لو غلوا انفسهم لم ينغروا والقاضي مجبور بوجود احدها او وصيتها اذا  
كان كل واحد منهم مصلحاً لان الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيته ثم  
وصتي وصيته ولو بعد فلو مات ابوه ولم يوصي فالولاية الى اب الاب ثم الى  
وصيته ثم وصتي وصيته فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كما في جامع  
الفصولين انتهى من وصايا المخرج اقتسم الشكاه فيما بينهم ومنهم شرك صغير  
وغائب لا يفتح القسمة فان امهم القاضي بذلك صح واذا كان المكيل والموزون  
بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه انما ينفذ  
القسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب الغائب او الصغير حتى لو هلك  
ما بقي قبل ان يصل الى الغائب او الى الصغير فالهالك على الشركة من مشتمل  
الهداية كذا في الصغير وسبب القسمة طلب الشراء او طلب احدهم  
الا تنفع بخصه حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لم يقع القسمة من قسمه الدار  
ولا يجوز لاحد الورثة ان يجعل شيئاً لنفسه بنصيبه من الميراث من البلوغ  
في بحث الشيخ كذا في العبادية ولو جعل الورثة شيئاً من التركة لواحد منهم  
بنصيبه فاقتر كل واحد منهم باستيفاء نصيبه يكون ذلك الشيء له خاصة  
فلا سبيل لهم عليه من البدائع وفيه ولكل واحد من الورثة ان يأخذ حصته  
من كل نوع من انواع التركة بحسب حقه كالعقار والمنقول والمروى وليس له  
اخذ كل نصيب من نوع واحد الا باجازة بقية الورثة والمروى ليس في حكم  
السهم لانه ديني يقدم على الارث انتهى ولو اراد كل واحد من الورثة ان  
يجعل عقاراً من التركة في نصيبه وفيهم يتم فهو اولى به من بقية الورثة  
لبقائه على حاله فكان انفع له من قسمة البعير الرابع القسمة العاقلة لا

مطابق  
وصحت القسمة بوضاء الشكاه  
الا عند ضرر احدهم

مطابق  
هذا لا يستقيم على اطلاقه بل هو  
مقيد بما اذا لم يكن للصغير

مطابق  
لا يملك القاضي التصرف في مال  
اليتم مع وجود وصية ولو كان

مطابق  
الولاية الخاصة اقوى من الولاية  
العامة

مطابق  
اقتسم الشكاه فيما بينهم ومنهم  
شرك غائب او صغير

مطابق  
انما ينفذ القسمة من غير خصم بشرط  
سلامة نصيب الغائب او الصغير

مطابق  
سبب القسمة طلب الشراء  
او احدهم

مطابق  
لا يجوز لاحد الورثة ان يجعل  
شيئاً لنفسه

مطابق  
ولو جعل الورثة شيئاً من التركة  
لواحد منهم

مطابق  
لكل واحد من الورثة ان يأخذ  
حصته من كل نوع بحسب حقه

مطابق  
وليس له اخذ كل نصيب من نوع  
واحد

مطابق  
وليس في حكم السهم  
والمرور ان يجعل العقار في

مطابق  
اليتم او ان يجعل بقية الورثة  
حصته من بقية الورثة



**مطل** ان اقسما الذي بعد قسمه الاعيان  
**مطل** لا يجوز قسمه الذي قبل قبضه

لا تغيب الملك بالغنص وهو يتطل بالشروط الفاسدة من الاشياء ولو كان  
للميت دين فاقسموا الذي وشروطه القسمة ان يكون الذي لا اقسامه القسمة  
فاسدة وان اقسما الذي بعد قسمه الاعيان فقسمة الاعيان ماضية وقسمة  
الذي باطله من الصفري ولا يجوز قسمه الذي قبل قبضه من كفاية الهداية  
فان باشر القاضي بنفسه القسمة فله رواية كون القسمة من جنس عمل القضاء  
لا يجوز له اخذ الاجر وعلا رواية عدم كونها منه يجوز له اخذ اجر المثل وليس له  
قد مضى من قسمه الدرد لك قال في منظومة المحتى وجوز والمضى يكون  
قاسما **بيت** في قسم كل اربعين درهما قلت وهذا المقدار يعرف اهل زماننا  
رجل مات فقامت امواته وولده الميراث وهم كبا وكلهم واقرا انما زوجة  
ثم وجدوا شهودا ان زوجا كان طلقها ثلثا فانهم يرجعون عليها بما اخذت  
من الميراث وكذلك الرجل اذا قاسم امواته ميراثا واقرا انما ميراثا  
واقرا ان هذا زوجا وهذا الاخر ثم اقام الاخر البينة ان الزوج كان طلقها  
ثلثا فذلك جايز ويخرج الاخر فيها احد الزوج من الميراث من فصل دعوى  
الملك بسبب من الخاتمة اقتسما دارا فاصاب كل واحد منها طابقة اى  
دار مختلفة ثم استحق بعض معنى من نصيب احد المتقاسمين لا تفسخ  
القسمة اتفاقا بل ينظر الى الباقى في يده فان كان بقدر نصيبه من مجموع الباقى  
فلا رجوع له على صاحبه بشئ وان نقص من نصيبه يرجع بتكليف نصيبه من مجموع  
الباقى في خصصة شريكه ولو استحق بعض شايع في كل الدار تفسخ القسمة اتفاقا  
يقسم الباقي بينهما كالاول واذا استحق بعض شايع من نصيب احد المتقاسمين  
القسمة عند ابي حنيفة ولا يفسخ بل يرجع في نصيب شريكه كما ذكرنا في الوجه  
الاول وقال ابو يوسف ينتقض القسمة وما بقي في ايديهما يكون بينهما نصفين  
وقول محمد مضطرب والافق انه مع ابي حنيفة في المخرج كذا في الدرد قلت وقوله  
وما بقي في ايديهما يكون بينهما نصفين انما يستقيم اذا كان المتقاسمان في الشراء سواء  
انتهى واذا استحق البعض من نصيب كل واحد منهما فان كان ذلك البعض شايعا  
فتمت القسمة فتكررت في مجموع الباقي وان كان مقينا قال شارح الوقاية لا يفسخ  
القسمة بل يجعل هذا المستحق كان ثم يلى فان كان الباقي في يد كل واحد منهما بقدر  
نصيبه فلا رجوع لاحدهما على صاحبه وان نقص من نصيب احداهما يرجع بتكليف  
نصيبه من مجموع الباقي في خصصة شريكه من المخرج ايضا اقتسما دارا او ارضا نصفين  
وبنى كل واحد منهما في نصيبه ثم استحق الدار لم يرجع باحدهما على الاخر بقيمة البناء  
ولو كانت داران او ارضان فخذ كل واحد منهما دارا فبنى احدهما في داره  
ثم استحق رجوع بنصف قيمة البناء على صاحبه لان في الدار الواحدة كل واحد  
مضطرب في القسمة لتكليف المنفعة والغرض من المضطرب لا يتحقق في الواحدة  
وفي الدارين غير مضطرب في هذه القسمة بل له ان يقسم كل دار على حدة بل  
تغيب

**مطل** وهو الذي يكون فاسدا  
فسم كل اربعين درهما  
رجل مات فقامت امواته  
ولده الميراث ثم وجدوا شهودا  
ان زوجا كان طلقها

**مطل** ان استحق بعض معنى من نصيب  
احد المتقاسمين

**مطل** ان استحق بعض شايع  
في كل الدار

**مطل** اذا استحق البعض من نصيب  
كل واحد منهما شايعا فتمت  
القسمة

**مطل** وان كان مقينا لا يفسخ  
القسمة

**مطل** ان استحق البعض من نصيب  
كل واحد منهما فان كان ذلك البعض  
شايعا فتمت القسمة

تغيبت جنس منفعة فكانت هذه جبالدة محضة اختيارية كالبيع وقدمنا  
صادق مقرر من جهة صاحبه فيرجع من الوجوب اذا استحق بعض نصيب احد  
الورثة بعينه بعد القسمة بينة وقضاء فقال اخذه المذنب ظمنا بفوقه ليس  
له ان يرجع على بقية الورثة بشئ من الغنية لومات رجل وترك امراة حاملا  
وابنا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الولد الكثر من واحد  
ولم ينتظر الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم  
حتى تلد ومقدار القريب والبعيد مقوض الى رأى الامام واذا قسمت التركة  
يوقف نصيب الرجل واختلافه مقدار ما يوقف للرجل قال الفقهاء ابو جعفر  
يوقف نصيب ابني ويقيم الباقى وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد  
وذكر الحنفى عن ابي يوسف يوقف نصيب ابني واحد وعليه الفتوى هذا  
اذا كانت الورثة من يوتون مع الرجل بان كان ابنا فان كانوا لا يوتون  
مع ابني يوقف جميع التركة ولا يقسم من الخاتمة كذا في العمدية الغرامة ان  
كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس  
فهي على عدد الرؤس وتوقع عليها الولد المخرج في القسمة ما اذا غرم السلطان  
اهل قرية فانها تقسم على هذا وتفاوتى قارى الهداية اذا خيف الغزو فاتفقوا  
على القاء بعض الامتعة منها فالغزو والغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس  
من قسمة الاشياء في الفوق الثاني قلت وبما في الولد المخرج قد علم ان الغرمات  
لا توضع على الارض الاميرية ولا على ارض الكلاء لان كلاهما ليس بملك  
انتهى وفيه من احكام الانثى ولا يدخل النساء في الغرمات السلطانية ولا في  
عليها من الدية لو قتلت خطاء انتهى وفيه من احكام الصبيان ولا يدخل  
الصبي في الغرمات السلطانية ولا جونية عليه كما في قسمة الولد المخرج انتهى  
وفي من احكام العبد لاجونية على العبد ولا يدخل في القيامة انتهى  
**المهاياة وهي لغة مفاعلة** من الهيئة وشراء قسمة المنازع وتنتج في  
الدار بان يسكن هذا بعضا من دار وذلك بعضا اخر منها او يسكن هذا  
علوها وذلك سفلا وفي بيت صغير بان يسكن هذا الشريك يوما وذلك يوما  
وفي خدمة عبد بان يخدم هذا العبد هذا الشريك يوما وذلك الشريك يوما  
وفي خدمة عبيد بان يخدم هذا العبد ويخدم بكون العبد الاثر وجاز  
لكل واحد منهم ان يستغل ما اصابه بالمهاياة شرط ذلك الاستغلال في العقد  
او بالحدوث المنازع على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة ولا يقع المهاياة  
في غلة عبد او غلة عبيد او غلة بعل او بعلين ولا في ركوب بعل او بعلين  
ولا في ركوب بعل او بعلين ولا في غلة شجرة وليب شاة من المخرج كذا في قسمة  
الدرد ولورثتها في استغلال الدار الواحدة جاز في ظاهر الرواية وفي  
استغلال العبد الواحد والدابة الواحدة لا يجوز ولو زادت الغلة في

**مطل** اذا استحق بعض نصيب احد  
الورثة بعينه بعد القسمة فقال  
اخذه المذنب ظمنا

**مطل** لومات رجل وترك امراة حاملا  
وابنا لا يقسم الميراث حتى تلد

**مطل** فان كان الولد الكثر من واحد  
ولم ينتظر الولادة ان كانت قريبة لا يقسم

**مطل** حتى تلد ومقدار القريب والبعيد  
مقوض الى رأى الامام

**مطل** اذا قسمت التركة يوقف نصيب  
الرجل واختلافه مقدار ما يوقف

**مطل** يوقف نصيب ابني ويقيم الباقى  
وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

**مطل** وذكر الحنفى عن ابي يوسف يوقف  
نصيب ابني واحد وعليه الفتوى هذا

**مطل** اذا كانت الورثة من يوتون مع الرجل  
بان كان ابنا فان كانوا لا يوتون مع ابني  
يوقف جميع التركة ولا يقسم من الخاتمة  
كذا في العمدية الغرامة ان كانت لحفظ  
الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت  
لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وتوقع  
عليها الولد المخرج في القسمة ما اذا غرم  
السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا  
وتفاوتى قارى الهداية اذا خيف الغزو  
فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها  
فالغزو والغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ  
النفس من قسمة الاشياء في الفوق الثاني  
قلت وبما في الولد المخرج قد علم ان الغرمات  
لا توضع على الارض الاميرية ولا على ارض  
الكلاء لان كلاهما ليس بملك انتهى وفيه  
من احكام الانثى ولا يدخل النساء في الغرمات  
السلطانية ولا في عليها من الدية لو قتلت  
خطاء انتهى وفيه من احكام الصبيان ولا  
يدخل الصبي في الغرمات السلطانية ولا جونية  
عليه كما في قسمة الولد المخرج انتهى وفي  
من احكام العبد لاجونية على العبد ولا يدخل  
في القيامة انتهى



**مط** وفي استقلال العقد الواحد والدابة الواحدة لا يجوز لزاد في القلة في نوبة اشتراك في الزيادة بخلاف الترابي على المنافع **مط** والرابي على الاستقلال في الدار جاز لا يفتقر في نوبة اشتراك **مط** اذا كانت الدار قاعة للقسمه فطلب احد والاخر المراهية **مط** وان لم يطلب احد القسمه والارض المراهية وان منع الارض **مط** اما السفيه فلا جبر على الترابي في المراهية ولا استغناء **مط** ان حكام وما يتبعه الناس من فساد والرجح كالسفيه في المراهية فبها **مط** دارين رطب لم يكن بينهما فقال احدهما لا اتفق واراد الاخر تباينة شجر عن ان يأكل هذا اخر سنة ويأكل الاخر سنة **مط** وكذا الزمان في المراهية **مط** ويكون ذلك مفلس **مط** عدم بيان البذر مفلس **مط** عدم بيان نصيب من لا بذر **مط** عدم الشرا في الخارج **مط** عدم بيان البذر مفلس

في نوبة احدها لا في نوبة الاخر يشتركان في الزيادة بخلاف ما اذا كان الترابي على المنافع فاستغل احدهما في نوبة زيادة والترابي على الاستقلال في الدار جاز ايضا في ظاهر الرواية ولو فضل على احدهما لا يشتركان فيه من الوجوب كذا في الدرر البحار واذا كانت الدار قابلة للقسمه فطلب احد الشريكين القسمه والاخر المراهية في الكان والزمان اجبر طالب القسمه وان لم يطلب احد القسمه وطلب الاخر المراهية وامتنع الاخر اجبر واما السفيه فلا جبر على الترابي فيها حلال ولا استقلال لاسيما حيث الزمان بان يستغلها احدهما شهرا والاخر شهرا بل يوجرها فلا جوة لهما من فتاوى قارى الهداية كذا في الوجوب ويحكم السفيه قد علم ان الحجام وما يتبعه به الناس من الفاح والوه ونحوهما كالسفيه في عدم الجبر على المراهية في حالات كل واحد منها بيت العام صورة فيوجرانه الاله ونفسان اجرة بقدر خضرتها هكذا فضل ابو السعود العمادي مذكورة في فتاواه مثل زبج بن نجيم عن دار او حانوت بين رجلي لم يمكن قسمتها فاعل احدهما لا انتفع واراد الاخر ان ينتفع هل يجبر ان على المراهية واجاب نعم يجبر ان على المراهية والله اعلم تنهاية شجرة على ان يأكل هذا ثمرها سنة وطلال الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاغنام وجميع الحيوانات ويكون ذلك بينهما عبد بين رجليين طلب احدهما من الغنى المراهية واني الاخر فالتقى يجبر على ذلك من احادة خزانة الفتاوى في فضل المراهية **كتاب المزارعة** عقد على الزرع ببعض الخارج ولا ينفع عند ابي حنيفة ونفع عندهما وبه يفتي وركنها الايجاب والقبول بشرط لصحتها ثمانية امور الاول كون الارض صالحة للزراعة لان المقصود لا يحصل بدونه والثاني ان يكون صاحب الارض والزراعتين من اهل العقد وهو لا يختص به لان عقد ما لا يبيع الا في الاصل والثالث بيان المدة لانه عقد على منافع الارض او منافع العامل والمدة هي الميعاد لها والرابع بيان من عليه البذر وقطعا للمزارعة واعلاما للمعقود عليه وهو منافع الارض او منافع العامل والخامس بيان نصيب من لا بذر من قبله لانه يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يكون معلوما وما لا يعلم لا يستحق شرطا بالعقد والسادس ان يتحلى رب الارض بسنة ويبيع العامل حتى لو شرط على رب الارض يفلس العقد لفوات الغلبة والسابع الشركة في الخارج بعد حصوله لانه ينعقد شركة في الانتهاء مما يقطع الشركة كان ففسد العقد والثامن بيان البذر ليصير الاجر معلوما من مزارعة الهداية وبعدم احد هذه الشروط فسد المزارعة واذا وجدت الشرايط كلها صححت في الوجوه الاربعة التي سئلتها ان شاء الله ويكون للعامل ما شرط من مزارعة البحر الرايق كذا في المخ المزارعة على سبعة اوجه احدها ان يكون الارض من احدهما والباقى من الاخر وهذا جازين

وصاحب

وصاحب البذر مستأجر الارض الثاني ان يكون العمل من احدهما والباقى من الاخر وهذا جازين ايضا وصاحب الارض مستأجر العامل ليعمل بالالات الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والعمل والبقر من الاخر وهذا جازين ايضا والرابع ان يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعنه ابي يوسف انه يجوز والخامس البقر من واحد والباقى من الاخر والسادس البذر والبقر من البذر والبقر من واحد والباقى من الاخر والسابع البذر من واحد والباقى من الاخر فالمزارعة فاسدة في هذه الوجوه الثلثة لمحدث الغدان وهو حديث مشهور في كتاب المزارعة وعلى هذا لو اخذ رجل ارض رجل مزارعة على ان البذر من احدهما والعمل والبقر من الاخر فالمزارعة فاسدة ولكن لو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر وعلى هذا كل ما يجوز اذا كان واحدا فكذا اذا كان اثنين من مزارعة الخلاصة في الفصل الاول ولو فسدت و البذر لواحد والعمل والارض لواحد فالخارج لرب البذر عليه اجور مثل ارضه وعمله من جامع الفصولي في فصل الثلثين فاذا فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر ولا جبر على ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فالعامل اجور مثله لا يزداد على المستحق لانه رضى بسقوط الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلصاحب الارض اجور مثل ارضه واذا صححت فالواجب هو المشروط لصحة الالتزام ولا شيء للعامل ان لم يخرج الارض شيئا واذا اعتقدت المزارعة فامتنع العامل من العمل اجبره الحاكم عليه لان الوفاء به ممكن بلا ضرر بلحقه فلو لم يعقد كما في سائر الاجارات الا اذا كان له عذر تفسخ به الاجارة كالمريض فتفسخ به المزارعة ولو امتنع رب البذر فذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بالتلاف البذر وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر عليه وعدم الاجبار قبل القاء البذر وبعد يجبر ايضا ولو اتي رب البذر والارض له وقد كسب العامل فلا شيء له في عمل الكراب قضاء وفي الديانة ينبغي ان يعطى اجور مثل عمل اذ غره والتعويض مدفوع وبه يفتي كذا في شمع النظم الوهابي لقاضي القضاة عبد التواب الشحنة من المخ كذا في مزارعة الدرر وبطل المزارعة بموت احد العاقدين كمان الاجارة فلو دفن ثالث سنين فلما نبت الزرع في السنة الاولى ومات صاحب الارض قبل ادراكه ترك الزرع في يد المزارع الى ادراكه وقسم على الشروط وبطلت في السنين الاخرتين ولو مضت المدة قبل ادراكه يجب على المزارع اجور مثل نصيبه من الارض لصاحبها حتى يدرك الزرع ونقصه كاجر السقي والحافطة والحصاد والدوس عليه ما بقدر حفرها حتى يدرك وفي موت احدهما قبل ادراكه ترك الزرع في مكانه الى الادراك ولا شيء على المزارع لانه انما ينعقد الاجارة ههنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة وتفسخ المزارعة بدية مجموع الى بيع الارض

**مط** اذا فسدت فالخارج لرب البذر **مط** فلا جبر على ارضه **مط** فلو كان رب البذر العامل **مط** فلو كان احدهما رب البذر والارض **مط** اذا مات احدهما في الارض **مط** المستأجر يزرع قبل بيع العقد بالمشي فاذا انقضت المدة والزرع قبل ينقصد العقد باجر المثل **مط** لانه ثمة الحاجة الى الارتقاء **مط** وههنا الى الانقضاء خاسي **مط** تنبطل المزارعة بموت احد العاقدين **مط** ولو مضت المدة قبل ادراكه

**مط** تفسخ المزارعة بدية مجموع الى بيع الارض



كما في الاجادة وليس للعامل ان يطالبه بما كسب الا ان يطالبه بما كسب  
المستأجر بشئ ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد ولو  
نبت الزرع لم ينع الأرض قبل استحصاد الزرع وان حبس الداي رتب الأرض  
لدينه يخرج القاضى لانه جزء الظلم وهو لم ينظم لانه ممنوع عن بيع الأرض  
فلم يكن ظالما انفق احداهما على الزرع بلا امر صاحبه او امر قاض فهو منقطع في  
الانفاق لا في كل واحد منها غير مجبور على الانفاق فصار كالذا المشتركة  
بينهما اذا استوتت فانفق احداهما مؤتمرا بلا امر كان منطوقا من المخرج كذا  
في مزارعة الذرر ولو كان كل الجراد الزرع ان كان بحال يمكن دفعه اذا لم  
يفعل الاكارين فيكون ولو كان بحال لا يمكن لا ينعى ولو كان في كل موضع  
توك الحفظ والتصيانة مع الامكان بوجوب الضمان وبدون الامكان لا يوجب  
من مزارعة خزانة الفتاوى ولو ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب  
ضمن من البراذية وان حصص الزرع وجعه من غير اذن الدافع ومن غير  
ان يشترط عليه ضم حصته الدافع ولو شرط عليه فغافل حتى هلك الزرع  
ضمن للمالك نصيبه اذا شرط الحصاد عليه فترك حتى هلك بعضه لانه وجب  
عليه بقوله فاذا توك فقد ضمه لوقال للآكار اخرج الجزر والحنطة الى القاء  
لا تترك رطبة فاحرق ففسد حتى ان كان ذلك مشروطا عقد المزارعة وترك  
التشديد بمنزلة ترك الشئ ولو ترك حفظ الزرع حتى افسده الدواب ضمن  
وان لم يطرده الجراد حتى اكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده ودفعه فاذا لم  
يدفع ضمن وفي الفتاوى النسفية اذا كان بقول المالك في يد الآكار فبعت  
الى الراى والراى الى الشرع فضاء لا ينعى هو ولا الراى ولو ترك البقر يربي  
فضاء اختلف المشايخ فيه هذه الجملة من الخلاصة الآكار كان يستعمل بقصاحب  
الأرض فلما فرغ من العمل ذهب بالالات الى منزله وترك البقر يربي فجاء  
سارق وسرقه مع بقر القرية فاتبه الآكار ولم يقدر على التعليص اجاب شيخ  
الاسلام بانه ينعى الآكار وغيره اجاب بانه لا ينعى وعليه الفتوى وقال الامام  
النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراى فهلك لا ضمان عليه ولا على الراى وفي  
موضع اخر انه اذا بعت الى الشرع ينعى والتصح ما اجاب الامام النسفي  
من البراذية اعطى رتب الأرض البذر والبقر للمزارع للزراعة فاعطى  
المزارع البقر للراى لا ضمان على احد من اجارة البراذية اذا هرب المزارع  
في وسط السنة والزرع قبل فاراد رتب الأرض الانفاق فانفق عليه حتى  
استحصد رجع على العامل بما انفق بالغما بالغ والعقود قول المزارع في قدر النقة  
مع يمينه على عمله من الخلاصة واذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض شيئا  
فللعامل اجور مثل لاق وجوبه في الدمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها  
بخلاف المزارعة الصحيحة حيث لا يجب شئ للعامل اذا لم يخرج الأرض شيئا

لان

انما ينعى المزارع المزارع  
الراى لا ضمان على احد  
من اجارة البراذية اذا هرب  
المزارع في وسط السنة والزرع  
قبل فاراد رتب الأرض الانفاق  
فانفق عليه حتى استحصد رجع  
على العامل بما انفق بالغما بالغ  
والعقود قول المزارع في قدر  
النقة مع يمينه على عمله من  
الخلاصة واذا فسدت المزارعة  
ولم يخرج الأرض شيئا فللعامل  
اجور مثل لاق وجوبه في الدمة  
وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه  
فيها بخلاف المزارعة الصحيحة  
حيث لا يجب شئ للعامل اذا لم  
يخرج الأرض شيئا

ليس للعامل ان يطالبه بما كسب  
المستأجر بشئ ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد ولو  
نبت الزرع لم ينع الأرض قبل استحصاد الزرع وان حبس الداي رتب الأرض  
لدينه يخرج القاضى لانه جزء الظلم وهو لم ينظم لانه ممنوع عن بيع الأرض  
فلم يكن ظالما انفق احداهما على الزرع بلا امر صاحبه او امر قاض فهو منقطع في  
الانفاق لا في كل واحد منها غير مجبور على الانفاق فصار كالذا المشتركة  
بينهما اذا استوتت فانفق احداهما مؤتمرا بلا امر كان منطوقا من المخرج كذا  
في مزارعة الذرر ولو كان كل الجراد الزرع ان كان بحال يمكن دفعه اذا لم  
يفعل الاكارين فيكون ولو كان بحال لا يمكن لا ينعى ولو كان في كل موضع  
توك الحفظ والتصيانة مع الامكان بوجوب الضمان وبدون الامكان لا يوجب  
من مزارعة خزانة الفتاوى ولو ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب  
ضمن من البراذية وان حصص الزرع وجعه من غير اذن الدافع ومن غير  
ان يشترط عليه ضم حصته الدافع ولو شرط عليه فغافل حتى هلك الزرع  
ضمن للمالك نصيبه اذا شرط الحصاد عليه فترك حتى هلك بعضه لانه وجب  
عليه بقوله فاذا توك فقد ضمه لوقال للآكار اخرج الجزر والحنطة الى القاء  
لا تترك رطبة فاحرق ففسد حتى ان كان ذلك مشروطا عقد المزارعة وترك  
التشديد بمنزلة ترك الشئ ولو ترك حفظ الزرع حتى افسده الدواب ضمن  
وان لم يطرده الجراد حتى اكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده ودفعه فاذا لم  
يدفع ضمن وفي الفتاوى النسفية اذا كان بقول المالك في يد الآكار فبعت  
الى الراى والراى الى الشرع فضاء لا ينعى هو ولا الراى ولو ترك البقر يربي  
فضاء اختلف المشايخ فيه هذه الجملة من الخلاصة الآكار كان يستعمل بقصاحب  
الأرض فلما فرغ من العمل ذهب بالالات الى منزله وترك البقر يربي فجاء  
سارق وسرقه مع بقر القرية فاتبه الآكار ولم يقدر على التعليص اجاب شيخ  
الاسلام بانه ينعى الآكار وغيره اجاب بانه لا ينعى وعليه الفتوى وقال الامام  
النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراى فهلك لا ضمان عليه ولا على الراى وفي  
موضع اخر انه اذا بعت الى الشرع ينعى والتصح ما اجاب الامام النسفي  
من البراذية اعطى رتب الأرض البذر والبقر للمزارع للزراعة فاعطى  
المزارع البقر للراى لا ضمان على احد من اجارة البراذية اذا هرب المزارع  
في وسط السنة والزرع قبل فاراد رتب الأرض الانفاق فانفق عليه حتى  
استحصد رجع على العامل بما انفق بالغما بالغ والعقود قول المزارع في قدر النقة  
مع يمينه على عمله من الخلاصة واذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض شيئا  
فللعامل اجور مثل لاق وجوبه في الدمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها  
بخلاف المزارعة الصحيحة حيث لا يجب شئ للعامل اذا لم يخرج الأرض شيئا

لان الواجب في المسمى وهو مقدم ذكره في شرح النقاية وكل شرط ليس  
من اعمال المزارعة يفسدها لانه شرط لا يقتضيه العقد وكل شرط هو من  
اعمال المزارعة لا يفسدها وعلى المزارعة كل عمل ينبت ويؤيد في الخارج ولا  
ينبت ولا يؤيد لا يكون من عمل المزارعة ولو شرط الحصاد والديان والندية  
على احداهما ففسد من ايها كان البذر وعنى ابى يوسف انه يجوز شرطه للعقل  
وبه اختلف المشايخ بلخ كما في الوجيز وغيره والكلام في المسافة كالكلام في المزارعة  
والمزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل القاء البذر والمسافة  
لازمة دفع بذر الى اخر وقاله ازرعه في ارضك على ان يكون الخارج كله  
لك فهذا فرض لا هدنة وان دفع البذر ليزرع في ارضه على ان الخارج بينهما  
فهى مزارعة فاسدة للخارج لصاحب البذر من الصغرى الآكار ولو لم يسع  
الزرع حتى فسد اختلف المشايخ فيه والمختار انه ينعى وما كان اى لزم بعد  
بلوغه تمامه ينعى به الزرع فهو على العامل لو بعث الآكار ما في يده من بقول المالك  
الى الشرع لا ينعى هو ولا الراى ولو قال رتب الضيعة لاكاره اخرج  
هذا البقر الى القاء وهذا الجوز هي هذا الجوز فانه رطب فاحرق ففسد  
لو قبل الآكار من رتب الضيعة ثم لم يفعل ضم قيمة الجوز والبر والفاسد  
للآكار قال الفقهاء اذا لم يجد من الرطب مثلا ضم القيمة لوزرع شئ  
المزارع خلاف ما امر به يصير بخلافه اضر ذلك بالأرض او لم يضر بخلاف  
الاجارة من جامع الفصولين لو مات المزارع بعد الاستحصاد ولم  
يوجد الزرع ولا يدعى ما فعل فضاء حصته رتب الأرض في مال المزارع  
من ايها كان البذر لانه مات بمجمل لا مائة في يده وكذلك اذا  
مات العامل بعد طلوع الثمر بلغ او لم يبلغ ولم يوجد في الثمر شئ هذا  
اذا عرف خروج الثمر بنات الزرع وان لم يعلم لا ينعى شيئا من الوجيز  
لو مات عامل الكرم بعد حدوث الغلة فلو رتبته حصته لا لو مات  
قبل الحدوث من الفصولين في احكام المزارعة غصب ارضه فزرعه  
ثم زرع اخر فالزرع كله للثاني وينفى الاول مثل بذره ونقصان  
الأرض على الاول هذه من الفصولين ايضا غصب الفقار زرع  
الآكار سنين بعد مضى مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون  
مزارعة فالزرع كله للآكار وعليه ان يتصدق بما فضل من بذره واجر  
مثله عمله وهكذا كانوا يفتون بخارى وقيل يكون مزارعة وقيل لو كان  
الأرض معدة للمزارعة بان كان دبرا من لا يزرع بنفسه وبدفعه مزارعة  
فذاك على المزارعة فلو رتب الأرض حصته عما هو عوف تلك القرية لكن  
انما يجمل على هذا اذا لم يعلم وقت المزارعة انه زرعه على وجه الغصب

ليس للعامل ان يطالبه بما كسب  
المستأجر بشئ ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد ولو  
نبت الزرع لم ينع الأرض قبل استحصاد الزرع وان حبس الداي رتب الأرض  
لدينه يخرج القاضى لانه جزء الظلم وهو لم ينظم لانه ممنوع عن بيع الأرض  
فلم يكن ظالما انفق احداهما على الزرع بلا امر صاحبه او امر قاض فهو منقطع في  
الانفاق لا في كل واحد منها غير مجبور على الانفاق فصار كالذا المشتركة  
بينهما اذا استوتت فانفق احداهما مؤتمرا بلا امر كان منطوقا من المخرج كذا  
في مزارعة الذرر ولو كان كل الجراد الزرع ان كان بحال يمكن دفعه اذا لم  
يفعل الاكارين فيكون ولو كان بحال لا يمكن لا ينعى ولو كان في كل موضع  
توك الحفظ والتصيانة مع الامكان بوجوب الضمان وبدون الامكان لا يوجب  
من مزارعة خزانة الفتاوى ولو ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب  
ضمن من البراذية وان حصص الزرع وجعه من غير اذن الدافع ومن غير  
ان يشترط عليه ضم حصته الدافع ولو شرط عليه فغافل حتى هلك الزرع  
ضمن للمالك نصيبه اذا شرط الحصاد عليه فترك حتى هلك بعضه لانه وجب  
عليه بقوله فاذا توك فقد ضمه لوقال للآكار اخرج الجزر والحنطة الى القاء  
لا تترك رطبة فاحرق ففسد حتى ان كان ذلك مشروطا عقد المزارعة وترك  
التشديد بمنزلة ترك الشئ ولو ترك حفظ الزرع حتى افسده الدواب ضمن  
وان لم يطرده الجراد حتى اكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده ودفعه فاذا لم  
يدفع ضمن وفي الفتاوى النسفية اذا كان بقول المالك في يد الآكار فبعت  
الى الراى والراى الى الشرع فضاء لا ينعى هو ولا الراى ولو ترك البقر يربي  
فضاء اختلف المشايخ فيه هذه الجملة من الخلاصة الآكار كان يستعمل بقصاحب  
الأرض فلما فرغ من العمل ذهب بالالات الى منزله وترك البقر يربي فجاء  
سارق وسرقه مع بقر القرية فاتبه الآكار ولم يقدر على التعليص اجاب شيخ  
الاسلام بانه ينعى الآكار وغيره اجاب بانه لا ينعى وعليه الفتوى وقال الامام  
النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراى فهلك لا ضمان عليه ولا على الراى وفي  
موضع اخر انه اذا بعت الى الشرع ينعى والتصح ما اجاب الامام النسفي  
من البراذية اعطى رتب الأرض البذر والبقر للمزارع للزراعة فاعطى  
المزارع البقر للراى لا ضمان على احد من اجارة البراذية اذا هرب المزارع  
في وسط السنة والزرع قبل فاراد رتب الأرض الانفاق فانفق عليه حتى  
استحصد رجع على العامل بما انفق بالغما بالغ والعقود قول المزارع في قدر النقة  
مع يمينه على عمله من الخلاصة واذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض شيئا  
فللعامل اجور مثل لاق وجوبه في الدمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها  
بخلاف المزارعة الصحيحة حيث لا يجب شئ للعامل اذا لم يخرج الأرض شيئا

كل شرط ليس من اعمال المزارعة  
يفسدها  
وكل شرط هو من اعمال المزارعة  
لا يفسدها  
عمل المزارعة كل عمل ينبت ويؤيد  
في الخارج ولا يكون  
من عمل المزارعة  
ولو شرط الحصاد والديان والندية  
على احداهما ففسد من ايها كان  
البذر وعنى ابى يوسف انه يجوز  
شرطه للعقل  
وبه اختلف المشايخ بلخ كما في  
الوجيز وغيره والكلام في  
المسافة كالكلام في المزارعة  
والمزارعة غير لازمة من قبل  
من عليه البذر قبل القاء البذر  
والمسافة لازمة دفع بذر الى  
اخر وقاله ازرعه في ارضك على  
ان يكون الخارج كله لك فهذا  
فرض لا هدنة وان دفع البذر  
ليزرع في ارضه على ان الخارج  
بينهما فهى مزارعة فاسدة  
لخارج لصاحب البذر من الصغرى  
الآكار ولو لم يسع الزرع حتى  
فسد اختلف المشايخ فيه  
والمختار انه ينعى وما كان اى  
لزم بعد بلوغه تمامه ينعى  
به الزرع فهو على العامل لو  
بعث الآكار ما في يده من بقول  
المالك الى الشرع لا ينعى هو  
ولا الراى ولو قال رتب الضيعة  
لاكاره اخرج هذا البقر الى  
القاء وهذا الجوز هي هذا  
الجوز فانه رطب فاحرق ففسد  
لو قبل الآكار من رتب الضيعة  
ثم لم يفعل ضم قيمة الجوز  
والبر والفاسد للآكار قال  
الفقهاء اذا لم يجد من الرطب  
مثلا ضم القيمة لوزرع شئ  
المزارع خلاف ما امر به يصير  
بخلافه اضر ذلك بالأرض او لم  
يضر بخلاف الاجارة من جامع  
الفصولين لو مات المزارع بعد  
الاستحصاد ولم يوجد الزرع ولا  
يدعى ما فعل فضاء حصته رتب  
الأرض في مال المزارع من ايها  
كان البذر لانه مات بمجمل لا  
مائة في يده وكذلك اذا مات  
العامل بعد طلوع الثمر بلغ او لم  
يبلغ ولم يوجد في الثمر شئ هذا  
اذا عرف خروج الثمر بنات الزرع  
وان لم يعلم لا ينعى شيئا من  
الوجيز لو مات عامل الكرم بعد  
حدوث الغلة فلو رتبته حصته لا  
لو مات قبل الحدوث من  
الفصولين في احكام المزارعة  
غصب ارضه فزرعه ثم زرع اخر  
فالزرع كله للثاني وينفى الاول  
مثل بذره ونقصان الأرض على  
الاول هذه من الفصولين ايضا  
غصب الفقار زرع الآكار سنين  
بعد مضى مدة المزارعة جواب  
الكتاب انه لا يكون مزارعة  
فالزرع كله للآكار وعليه ان  
يتصدق بما فضل من بذره واجر  
مثله عمله وهكذا كانوا  
يفتون بخارى وقيل يكون  
مزارعة وقيل لو كان الأرض  
معدودة للمزارعة بان كان  
دبرا من لا يزرع بنفسه  
وبدفعه مزارعة فذاك على  
المزارعة فلو رتب الأرض  
حصته عما هو عوف تلك  
القرية لكن انما يجمل على  
هذا اذا لم يعلم وقت  
المزارعة انه زرعه على  
وجه الغصب



**مطل** على هذا استقر فتوى عامة  
 المناخر في  
**مطل** لو دفع ارضا و بذرا على ان يزرعها  
 بالنصف فذره العامل وسقاه  
 حتى نبت فقام صاحب الارض  
 بنفسه وسقاه حتى استحصد  
 الزرع بغير امر  
 المزارع  
**مطل** والفتوى على جواب الاستحسان  
**مطل** عامل نخواع لو اخذ نخواع من  
 الاكار و رب الارض غائب  
 اذا اخذها  
**مطل** كذا الجواب في الحيازة اذا اخذها  
 العامل من المستأجر  
**مطل** ولو انقضت مدة المزارعة  
 والزرع يدري وطلب رب  
 رب الارض القلع  
**مطل** فان اراد المزارع القلع  
**مطل** لو مضت مدة المعاملة والتمس  
 لم يدرك يبيح العقد الى  
 الادراك  
**مطل** فصح المسافاة بلا ذكر الملة  
**مطل** لو دفع ارض غراس لم تبلغ  
 الثمر على ان يصلحها

معلومة فسدت ذكره قاضيان وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها يفسدها وذكر  
مدة قد يخرج الثمر فيها وقد لا يخرج لا يفسد هاهنا فخرج الثمر في وقت سمي  
فعل الشرط لصحة العقد وان لم يخرج فيه بل تأخير عنه فسد العقد فلما عمل  
اجرا مثل كذا في المزارعة ونفع المسافات في الكرم والشجر والبقول واصول  
البادنجان والفول وفيه ثمر لم يدرك حتى لو كان مدركا لم يفتح العقدان  
لا يكون عمل العامل اثر دفع ارضاثنين معلومة عما ان يفسدها اشجار  
او يكون الاستيثار والارض بينهما نصفين فسدت فان غرس العامل الارض  
غراسا من عنده فأخرجت ثمر فان الكمل لصاحب الارض وللغراس عليه  
قيمة غراسه واجرمثل عمله لان الغراس ملك للغراس وقد تعذر الرد عليه  
لا اتصالها بالارض فيجب قيمتها وكذا يجب اجر مثل عمله لانه لا يدخل في  
قيمة الغراس لتقومها بنفسها وتبطل المسافات بموت احدهما والثمر  
ومبعض مدنها والثمر في فلولوات صاحب الارض فللعامل القيام عليه حتى  
يدرك الثمر وان كرهه ورثة صاحب الارض وان مات العامل فلو شئت القيام  
عليه وان كرههم صاحب الارض لانهم فائضون مقامه وفيه نظر للجانبين وان  
ماتا فالخيار في القيام عليه او توكه الى ورثة العامل لقيامهم مقامه وقد  
كان له في حيوته هذا الخيار بعد موت صاحب الارض فكذا ان يكون لورثة  
بعد موته من الخبز كذا في مسافات الدرد فان مات رب الارض والخارج  
بسبب العامل ان يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك الثمر  
وان كره ذلك ورثة رب الارض استحسننا فيبقى العقد دفعا للضرر  
عنه فلا ضرر فيه على الاخر ولو التزم العامل الضرر بخبر ورثة الاخر  
بين ان يقسموا البسر على الشرط وبين ان يعطوه قيمة نصيبه من البسر  
وبين ان ينفعوا على البسر حتى يبلغ فيه جمعا بذلك في خصصة العامل من  
الثمر لانه ليس له الحاق الضرر بهم وقد بيناه نظيره في المزارعة من  
مسافة الهداية ولو مضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك يبقى العقد  
الى الادراك في يد العامل بلا اجره من مسافات البرازية العامل لا  
يملك ان يدفع الغريم معاملة الا اذا قال رب الارض اعلم فيها برائتك  
لان الدفع الغريم اثبات الشركة في مال غريم بغير اذنه فلا يصح من البديع  
كذا في منية المفتي ولا تقسح المسافات الا بعدد كذا في الاجارات ومن  
العذر كون العامل عاجزا عن العمل او كونه سار قاضيا على ثمر الشجر وسفغ  
السفغ بالتحريك جمع سفغة وهي غصن الفل كذا في الضحاح من مسافات الدرد  
ورث البرازية مرضي العامل وسفغ وكونه سار قاضيا على الربيع عذر انتهى لو  
سقى ارضه من شرب غريم بغرامه لا يصح في رواية الاصل ورواية بعض  
وهو اختيار في الاسلام ذكره في الدرد والفرد قال في الخلاصة والبرازية

لوسقی ارا  
لابیضی

ودرمده لا يخرج التمر فيها  
 يغسلها  
 ودرمده قد يخرج فيها وقد لا يخرج  
 فلو خرج في وقت يسمى فلاح  
 الشطر  
 ان لم يخرج بل تأخر عنه فسد  
 العقد  
 وتصح المسافاة في الكرم والشيخ  
 لو فيه ثم لم يدرك  
 وتصح المسافاة ان يزرعها ويكون الاشجار  
 دفع ارضها ان يزرعها وتصح  
 والارض بينهما تنضمين فسد  
 فان غرس التمر صاحب الارض والفاوض  
 عنده فكل التمر عليه واجل مثل عمله  
 عليه فتهب في سنة واجل مثل عمله  
 وتبطل المسافاة بموت احدها  
 ويصح مدتها والتمريض  
 فان مات رب الارض والفاوض  
 بغير العامل ان يقدم عليه دفعا للضرر  
 ولو التزم العامل الضرر بخير ودرته  
 ولو مضت مدة المعاملة والتمر  
 لم يدرك  
 العامل لا عليك ان يدفع الى  
 غير معاملة  
 لا تنسخ المسافاة الا بعدد  
 ومن العقد يكون العامل عاجلا  
 عن العمل او كونه  
 مرض العامل وسفره وكونه سارقا  
 عذر

لوسنی ارضه من شرب غیره بغیا امره  
لابیضه فی روایت ۲۲ و روایت ۲۳



والفتوى على انه لا ينجى انتهى فلع نالة انسان وغوسرا ورباها في الفتا  
 بالقيمة من البرازية شجرة لرجل نبتت من عروقها في ارض جاره شجرة قالوا  
 ان كان صاحب الارض سقاء حتى نبت بانياته فهو له وان نبت بنفسه لا يسقى  
 احد فهو لصاحب الشجرة اذا صدق صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرة  
 وان كذبه كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بارضه من الجانب في  
 كتاب المعاملة دفع كونه معاملة بالنصف ثم زاد احداهما على النصف ان زاد  
 صاحب الكرم لا يجوز لانه هبة مشاع فيما يحتمل النسبة وان زاد العامل يجوز  
 لانه اسقاط من مسافات المتخ سئل زبي بن نجيم عن دفع لاجر الشجار او  
 ساقاه عليه ما مع استيفاء شروط المسافة ثم بداء للعامل ان يتروك العمل ويظل  
 المسافة هل له ذلك وان اراد صاحب الاشجار ان يعمل بنفسه ويخرج من  
 العامل هل له ذلك ام لا واجاب ليس للعامل ان يتروك العمل ولا لصاحب  
 الاشجار ان يخرج العامل في مدة المسافات الا من عذر شرعي يقتضيه كخيانة  
 وعذر الذي علم صاحب الاشجار والله اعلم **كتاب الدعوى المدعى من لا**  
**يجب على الخصومة اذا نكرها والمدعى عليه يجبر على الخصومة** اذا  
 نكرها واحلها للعامل خرج به المجنون المتميز وخرج به الصبي الغير المتميز قال  
 الاستاذ شفي في جامع احكام الصغار الدعوى من الصبي المتجوز عليه غير صحيحة  
 اما الصبي المأذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه  
 فجوابه ايضا صحيح قلت وقد مر في كتاب المحرم الهداية الاسباب الموجبة  
 للمحرم تلك الصغر والرق والجنون ومن انصف باحدهما كان محجورا من غير  
 حجر انتهى وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع  
 عن الجواب اجبره القاضي عليه ولو كان ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر  
 مدعيه انه في يده بفريقه وطلب احضاره ان امكن ليشاهد اليه في الدعوى  
 والشهادة وذكر قيمة ان تغذر احضاره لانها خلف عنه قال الفقيه ابو الليث  
 بشرط ما مع ذكر القيمة ذكر الذكورة والا فوثقة قال قاضيان وصاحب الذخيرة  
 ان كان العبد غائبا وادى انه في يد المدعى عليه فانكر ان يدين المدعى قيمة  
 وصفته تسمع دعواه وتقبل بيينة قال في الكافي ولو قال غصبت مني عبيد كذا  
 ولا ادري انه هالك او قاييم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه  
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتصور  
 به اقوال فائدة هذه الدعوى مع هذه الحالة الفاحشة توجه اليه على الخصم  
 اذا نكرها ويجبر على البيان اذا اقر او نكل عبيد اليه من المتخ كذا في دعوى الذر  
 ادعى عينا في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعى عليه ان يكون  
 في يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العبد كان في يد المدعى عليه قبل  
 هذا التاريخ بسنة هل تسمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة ام

لا كانت

فلان نالة انسان وغوسرا ورباها  
 شجرة لرجل نبتت من عروقها في ارض جاره شجرة  
 دفع كونه معاملة بالنصف  
 دفع لاجر الشجار او ساقاه عليه  
 شروط المسافة ثم بداء للعامل ان يتروك العمل  
 اهل الدعوى العامل  
 الاسباب الموجبة للمحرم  
 وهم الدعوى وجوب الجواب  
 على الخصم  
 لو كان ما يدعيه منقولا في يد  
 الخصم ذكر مدعيه انه في يده بفريقه  
 وطلب احضاره  
 ان امكن ليشاهد اليه في الدعوى  
 والشهادة وذكر قيمة ان تغذر احضاره  
 لانها خلف عنه قال الفقيه ابو الليث  
 بشرط ما مع ذكر القيمة ذكر الذكورة  
 والا فوثقة  
 ان كان العبد غائبا وادى انه في يد المدعى  
 عليه فانكر ان يدين المدعى قيمة  
 وصفته تسمع  
 دعواه وتقبل بيينة قال في الكافي  
 ولو قال غصبت مني عبيد كذا  
 ولا ادري انه هالك او قاييم ولا ادري  
 كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب  
 انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا  
 يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة  
 لتصور به اقوال فائدة هذه الدعوى  
 مع هذه الحالة الفاحشة توجه اليه على  
 الخصم اذا نكرها ويجبر على البيان اذا  
 اقر او نكل عبيد اليه من المتخ كذا في  
 دعوى الذر ادعى عينا في يد رجل واراد  
 احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعى  
 عليه ان يكون في يده فجاء المدعى  
 بشاهدين شهدا ان هذا العبد كان في يد  
 المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل  
 تسمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره  
 بهذه البينة ام لا كانت

لا كانت واقعة الفتوى وينبغي ان تقبل لان العبد ثبت في يده في الوثائق  
 الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال تلك اليد فثبت  
 ما لم يوجد المنزل قال تميم الائمة الحلواني ومن المنقولات عالم يملك احضاره  
 عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان  
 شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم تيسر له الحضور وكان مأذونا  
 بالا ستخلاف بعض خليفة الى ذلك الموضع وهو نظيره اذا كان القاضي  
 يجلس في داره ودفع الدعوى في محل ولا يسع باب داره فانه يخرج الى باب  
 داره ويأمر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرة وفي القدوري اذا كان  
 المدعى شيئا يتقدر نقله كالوحي فالحكم فيه بالخيار ان شاء حضر وان شاء  
 بعث امينا كذا في الذخيرة من دعوى الذرر الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع  
 الا في دعوى الغصب في المنقول وما في الذرر والعقار فلا فرق بين دعوى  
 الغصب والمملك حيث لا تسمع الا على ذي اليد من الاشياء في كتاب القضا  
 والشهادة ان دعوى الاعيان لا تقع الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما  
 ينتصب خصما اذا كان في يده فقد صرحوا ان دعوى المملك المطلوع لا تقع  
 الا على ذي اليد ودعوى الضمان تقع على غير ذي اليد من المتخ كذا في الذرر  
 للمتحقق ولاية الدعوى على البائع وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب  
 والمشتري غاصب الغاصب وتقع الدعوى على الغاصب وان لم يكن العبد  
 في يده لانه يدعى الفعل من الفصول في الفصل الثالث رجل باع دار غيره  
 وسلمها الى المشتري فجاء المالك وادعى الدار على البائع هل يقع دعواه ينظر  
 ان اراد اخذ الدار لا يقع وان اراد التضمن بالغصب واجارة البيع واخذ  
 الثمن يقع دعواه عليه من دعوى التاخر خاتمة في الفصل الثاني قال صاحب  
 المتخ سئل عن زيد يدعي خصة في فريس على بكر كان وصيا على بيتهم والغرس  
 على المذكور تحت يد خالد اشتراه من الوصي هل تسمع دعوى المملك في الخصة  
 على الوصي ام على خالد واضع اليد فاجبت تسمع دعواه على واضع اليد لا على  
 الوصي بناء على ما ذكره السرخسي من ان دعوى الغصب على غير ذي اليد مقبولة  
 ودعوى المملك لا لكن المختار ان للمتحقق ولاية الدعوى على البائع وان  
 كان العبد في يد المشتري لانه غاصب بالبائع والتسلم والمشتري غاصب الغاصب  
 ودعوى الفعل على الغاصب وان كانت العبد في يد غاصب تقع كما في البرازية  
 كما يشترط التقيد في الدعوى يشترط في الشهادة وان ذكره وثلاثة من الحدود  
 في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لوزن وان كان الرجل مشهورا بكنفي  
 بذكره وفي الدار لا بد من التقيد به وان كانت مشهورة عند ابي ج وعندها  
 لا يشترط لان الشهادة مغنية عنه من دعوى الذرر فان ذكره الحد الرابع  
 ملك المدعى عليه ولم يذكره الفاضل لا يقبل شهادتهم في الاراضي وتقبل مح

بشروط التقيد في الدعوى والشهادة

من المتقولات ما لم يكن عاكس احضاره  
 عند القاضي والقاضي فيه بالخيار  
 الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع  
 الا في دعوى الغصب في المنقول  
 وما في الذرر والعقار فلا فرق بين  
 دعوى الغصب والمملك حيث لا تسمع  
 الا على ذي اليد من الاشياء في كتاب  
 القضا والشهادة ان دعوى الاعيان لا  
 تقع الا على ذي اليد كما قال في الهداية  
 انما ينتصب خصما اذا كان في يده فقد  
 صرحوا ان دعوى المملك المطلوع لا تقع  
 الا على ذي اليد ودعوى الضمان تقع على  
 غير ذي اليد من المتخ كذا في الذرر  
 للمتحقق ولاية الدعوى على البائع وان لم  
 يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري  
 غاصب الغاصب وتقع الدعوى على الغاصب  
 وان لم يكن العبد في يده لانه يدعى الفعل  
 من الفصول في الفصل الثالث رجل باع دار  
 غيره وسلمها الى المشتري فجاء المالك وادعى  
 الدار على البائع هل يقع دعواه ينظر ان اراد  
 اخذ الدار لا يقع وان اراد التضمن بالغصب  
 واجارة البيع واخذ الثمن يقع دعواه عليه  
 من دعوى التاخر خاتمة في الفصل الثاني قال  
 صاحب المتخ سئل عن زيد يدعي خصة في فريس  
 على بكر كان وصيا على بيتهم والغرس على  
 المذكور تحت يد خالد اشتراه من الوصي هل  
 تسمع دعوى المملك في الخصة على الوصي ام على  
 خالد واضع اليد فاجبت تسمع دعواه على  
 واضع اليد لا على الوصي بناء على ما ذكره  
 السرخسي من ان دعوى الغصب على غير ذي اليد  
 مقبولة ودعوى المملك لا لكن المختار ان  
 للمتحقق ولاية الدعوى على البائع وان كان  
 العبد في يد المشتري لانه غاصب بالبائع  
 والتسلم والمشتري غاصب الغاصب ودعوى  
 الفعل على الغاصب وان كانت العبد في يد  
 غاصب تقع كما في البرازية كما يشترط  
 التقيد في الدعوى يشترط في الشهادة وان  
 ذكره وثلاثة من الحدود في الشهادة قبلت  
 شهادتهم عندنا خلافا لوزن وان كان  
 الرجل مشهورا بكنفي بذكره وفي الدار لا  
 بد من التقيد به وان كانت مشهورة عند  
 ابي ج وعندها لا يشترط لان الشهادة  
 مغنية عنه من دعوى الذرر فان ذكره الحد  
 الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكره  
 الفاضل لا يقبل شهادتهم في الاراضي  
 وتقبل مح



في البيوت والدور والكروم من شهادات الخانية ولو كان ما يدعيه دينا  
في الذمة ذكر حسمه كالدرهم والدنانير والبر والشمير ونحوها وقدره  
كما في الف وقنبر وقنبرين ونحوها فان الذي لا يعرف الا بذلك من  
دعوى الدور قال صاحب المنع فتاواه المملكات هي المملكات والمودونا  
والعدديات المتعارفة فلواتي في مثل ذلك وكانت عينه موجودة فان  
امكن احضاره الى مجلس القاضي بشار اليه في الدعوى والشهادة يطلب  
القاضي احضاره ويقضي ان شهدوا مشيرين اليه وان لم يمكن احضاره  
فالقاضي بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع الذي هو فيه وان شاء  
بعث نائبا امينا ليشار الى المدعي به عند الدعوى من المدعي والشرع  
ويقضي بعد ذلك وان لم تكن عينه موجودة فالدعوى تكون في دين ذمة  
المدعي عليه فان ذكر الجنس كبر وشعر والقدر كقنبر وقنبرين ونحوها و  
وشهدت الشهود بطريق ما ذكر من الجنس والقدر سمعت الدعوى وقبلت  
البينة كذا في البعث الرابع ولو كان ما يدعيه عقارا ذكر حدوده الاربع  
لان العقار يعرف به وكفي الثلثة لان لا اكثر حكم الكل الا ان يذكر الحد  
الرابع ويغلب فيه لان المدعي يختلف به بخلاف ترك ذكره ويشترط التعدي  
في دعوى العقار كالدور ومظنها وان كانت مشهورة عند ابي ع وعندها  
لا يشترط لان الشهرة مغنية عنه وله ان قدرها لا يصير معلوما الا بالتقدير  
ويشترط التعدي في الشراة على العقار ايضا وان ذكر واثلاثة من الحدود  
في الشراة قبلت شهادتهم عند خلاف فالزفر ولو كان اسما اصحاب حدود  
العقار مشهورين يكتفي بذكر اسمائهم والا فلا بد من ذكر ابايهم معاد ذكر  
ايضا انه في يد المدعي عليه لانه اتما يصير خصما يكون في يده وكونه في يده  
لا يثبت بتصادقهما على انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي لاحتمال  
كون العقار في يد غيرهما وقد تواضعا على ذلك بخلاف المفقول لان اليد  
فيه مشاهدة وذلك ايضا انه بطالبه لان المطالبة حق المدعي فلا بد من  
طلبه هذه المجلد من المنع كذا في الدور لا تسع الدعوى بحق مجهول ولا يحلف  
القاضي عليه الا في ستة مسائل الاولى الوهن المجهول الثانية في دعوى  
العصب الثالثة في دعوى السرقة الرابعة اذا اتهم القاضي وصي التيم الخامسة  
اذا اتهم متولي الوقف كذا في دعوى الخانية السادسة اذا ادعى المودع على  
المودع خيانة مطلقة كذا في القنية ذكرها شيخنا في فوائده من المنع من سعي  
في نقض ماتم من جهة فسميه مودود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه  
ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فائده يقبل وهب  
جارية واستوهبها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها واستولوها  
وبرهن يقبل ويستردوها والعقار كذا في بيع الخلاصة والبوارية وتغصبل

في قضاء

**مطل** لو كان ما يدعيه دينا في الذمة  
ذكر حسمه  
**مطل** لو كان المدعي به مثليا وكانت  
عينه موجودة فان امكن احضاره  
وان لم يمكن احضاره فبالخيار  
**مطل** وان لم يمكن عينه موجودة  
فالقاضي بالخيار ان شاء حضر ذلك  
الموضع الذي هو فيه وان شاء  
بعث نائبا امينا ليشار الى المدعي  
به عند الدعوى من المدعي والشرع  
ويقضي بعد ذلك وان لم تكن  
عينه موجودة فالدعوى تكون في دين  
ذمة المدعي عليه فان ذكر الجنس  
كبر وشعر والقدر كقنبر وقنبرين  
ونحوها وشهدت الشهود بطريق ما  
ذكر من الجنس والقدر سمعت الدعوى  
وقبلت البينة كذا في البعث الرابع  
ولو كان ما يدعيه عقارا ذكر حدوده  
الاربع لان العقار يعرف به وكفي  
الثلثة لان لا اكثر حكم الكل الا ان  
يذكر الحد الرابع ويغلب فيه لان  
المدعي يختلف به بخلاف ترك ذكره  
ويشترط التعدي في دعوى العقار  
كالدار ومظنها وان كانت مشهورة  
عند ابي ع وعندها لا يشترط لان  
الشهرة مغنية عنه وله ان قدرها  
لا يصير معلوما الا بالتقدير ويشترط  
التعدي في الشراة على العقار ايضا  
وان ذكر واثلاثة من الحدود في  
الشراة قبلت شهادتهم عند خلاف  
فالزفر ولو كان اسما اصحاب حدود  
العقار مشهورين يكتفي بذكر اسمائهم  
والا فلا بد من ذكر ابايهم معاد ذكر  
ايضا انه في يد المدعي عليه لانه اتما  
يصير خصما يكون في يده وكونه في  
يده لا يثبت بتصادقهما على انه في  
يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي  
لاحتمال كون العقار في يد غيرهما  
وقد تواضعا على ذلك بخلاف  
المفقول لان اليد فيه مشاهدة  
ولذلك ايضا انه بطالبه لان  
المطالبة حق المدعي فلا بد من طلبه  
هذه المجلد من المنع كذا في الدور  
لا تسع الدعوى بحق مجهول ولا يحلف  
القاضي عليه الا في ستة مسائل  
الاولى الوهن المجهول الثانية في  
دعوى السرقة الرابعة اذا اتهم  
القاضي وصي التيم الخامسة اذا  
اتهم متولي الوقف كذا في دعوى  
الخانية السادسة اذا ادعى المودع  
على المودع خيانة مطلقة كذا في  
القنية ذكرها شيخنا في فوائده من  
المنع من سعي في نقض ماتم من جهة  
فسميه مودود عليه

في قضاء الاشباه ولو قال المدعي لي بينة حاضرة في المصر وطلب الكفيل  
ياخذ القاضي من المدعي عليه كفيلة بالنفس الى ثلثة ايام لئلا يغيب ويبطل  
حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل معروف الدار ليحصل فائدة التكفيل وان  
ابي ان يعطيه كفيلة لازمة اي دار معه حيث سار حتى لا يغيب ولو  
دخل داره للاكل والشرب والوضوء لا يمنع ويجلس المدعي على باب داره  
فاذا خرج لازمه وفي الزيارات لو اراد الدخول اما ان ياذن للمدعي  
بالدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه رتبما يهرب من جانب  
آخر ولو كان المدعي عليه امولة فان الطالب لا يلازمها بنفسه بل استأجر  
امولة فلازمها وفي الصفي ان يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها  
لان هذا ليس بهول فان هربت ودخلت حربة لا يأس بالدخول  
معه ان كان يأمي على نفسه ولو قال لا بينة لي او شهودي غيب لا يكفل  
اذ لا فائدة في التكفيل ولو كان المدعي عليه غريبا او على سفر لا يكفل الا  
الى اخر مجلس القاضي وان ابي ان يعطيه كفيلة بالنفس لازمه الى اخر  
المجلس ولو قال المدعي لي بينة حاضرة في مصر واستخلف الخصم لا يحلف  
فيد بالمصر لان بينة اذا حضرت في مجلس الحكم لا يحلف اتفاقا كذا في  
الترامية من الدور والغور والوجير وحزارة الفتاوى اذا ادعى ولم يفي  
البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهه ان قال بيني غائبة لا يكفل  
وان قال حضوره في مصر في القياس لا يكفل وفي الاستحسان يكفل الى المجلس  
الثاني وكذا لو اقام المدعي شاهدا واحدا فانه ياخذ منه كفيلة بنفسه وبالعين  
المدعاه ووكيله بالخصوصية وكفيلة بنفس الوكيل وان اعطاه الوكيل دون  
الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه الا ان يرضى به  
الخصم من دعوى الخانية وان اتكلم الخصم طلب القاضي من المدعي بينة فان  
اقامها قضى عليه وان عجز عن اقامتها حلفه بطلب المدعي ويحصل الخالف  
الثواب بذكر الله تعالى ان كان صادقا على وجه التعظيم ثم اذا حلف المدعي  
عليه فالمدعي على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له ان يخامم مالم يفي  
البينة على اوفى دعواه فان وجدها اقامها وقضى له بها لان عمره قبل البينة  
من المدعي بعد يمين المتكبر ولا يظهر كذب المتكبر حتى لا يعاقب عقوبة  
شاهد الدور ذكره الزيلعي ولو قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر حسمه القاضي  
حتى يقر او ينكر لانه ظالم وجراؤه الحبس لو ادعى رجل على اخر مالا فانكر  
المدعي عليه فاصطحا ان يحلف المدعي عليه ويؤامر المال فحلف فالصلي  
باطل والمدعي على دعواه ان اقام بينة شمع وان لم يقر واستخلفه بخلفه  
القاضي لو لم يكن الحلف الاول عند القاضي فان التحليف عند غير القاضي  
لا يعتبر كما ان التكلول عند غيره لا يوجب الحق لان المعبر بين قاطعة

**مطل** ولو قال المدعي لي بينة حاضرة  
في مصر وطلب الكفيل  
**مطل** وان ابي ان يعطيه كفيلة لازمة  
ولو كان المدعي عليه امرأة  
لا يلازمها بنفسه  
**مطل** لو كانت المدعي عليه امرأة  
لا يلازمها بنفسه  
**مطل** لو قال لا بينة لي او شهودي  
غيب لا يكفل  
**مطل** ولو كان المدعي عليه غريبا  
لا يكفل  
**مطل** لو كان بينة المدعي في مصر  
وطلب يحلف الخصم  
**مطل** فيما يقفل الكفيل من المدعي عليه  
فيما يقفل  
**مطل** بعد حلف المدعي عليه تقبيل  
البينة عليه  
**مطل** ولا يظهر كذب المتكبر  
ولو قال المدعي عليه لا اقر  
ولا انكر حسمه القاضي  
**مطل** لو اصطحا على ان يحلف المدعي  
عليه ويؤامر المال فحلف  
فالصلي باطل



المقصود واليمين عند غير العاني غير قاطعة ولو كان المحلف الاول عند  
القاضي كفى ولا يحلف ثانيا كذا لو اصرح ان المدعي لو حلف فالحكم ضامن  
وحلف المدعي لم يضمن الخصم كذا في العادة والمخلف بالله تعالى دون غيره  
لا بالطلاق والعناق الا اذا اصرح الخصم بيمينه جاز. للقاضي ان يحلف بالطلاق  
والعناق لعلة المبالاة باليمين بالله في زماننا لكن اذا نكل لا يقضي  
واذا قضى لم ينفذ ذكره شراح الهداية قلت وفائدة ثبوت المال عليه  
لو خاف واقر واما بالنكول عنه فلا يثبت شيء قال قاضي القضاة عبد  
البواب الشحنة في شرح الوهبانية في كتاب الدعوى ولو حلف المدعي عليه  
بالطلاق ثم برهن المدعي على المال ان شهدوا على الاقرض لا يفرق وان شهدوا  
على قيام الدين بان قالوا له عليك كذا وقضى به القاضي يفرق بينه وبين  
امراته انتهى ويغلب القاضي اليمين بصفاة ثبوتها كان يقول قل والله الذي  
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الذي يعلم من السر ما يعلم  
من العلانية ما لعلنا هذا عليك وما قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو  
كذا وكذا ولا شيء منه ولا يغلب بالزمان والمكان وعند الشافعي يغلب بها اما  
الاول فيا يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فيا يكون في  
المسجد الجامع عند المنبر حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى  
عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي  
بالله الذي خلق النار فينطق على كل واحد بما يفيد غلبته عليه به يكون  
رادعاه عن الاقدام على اليمين الكاذبة ولا يحلف الوثني الا بالله اذا  
الكفر كلهم مع افتراء خلعهم بقرون بالله تعالى ولا يحلفون في معايدهم لان  
فيه تعظيمهم وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع ويحلف في التعزير فان  
نكل غرر ولو ادعى على غيره قصاصا في النفس او فيها دونها فأنكر استحلف اجماعا  
فان نكل في النفس لم يقض تغبل ولا دية بل حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها  
يقض عند ابي م وعندهما يلزم الدية فيها ولا يقض بالقصاص واذا ادعت  
طلا فاقبل الدخول واستحلف الزوج فان نكل ضمن نصف مهرها عندهم لان  
الاستحلاف يجري في الطلاق اتفاقا ولا يستحلف في الحدود ولا الشريعة  
ويستحلف فيها اذا اطلب المدعي الضمان ويحلف بالله ماله عليك هذا المال ولا  
شيء منه فان نكل ضمن المال ولا يقطع ولا يستحلف في النكاح والرجعة والنفق  
في الابلاء والنسب والاستيلاء والوق والولاء والمعاينة عند ابي م وعندها  
يستحلف وتامة في المتن وسائر الفتاوى والموازة المستورة لها ان تقول  
وكيلا ليخاصم مع المدعي لئلا يهتك سترها فلو وجبت عليها اليمين ان كان  
تمت لا تعرف بالخروج من بيتها ولا تعاطي للرجال يبيع بها الحائض ثلثة من  
العدول يحلفوا احدثهم ويشهد الاخران على يمينها او تكون لها مؤنفة كذا  
في العادة

كذا لو اصرح ان المدعي لو حلف  
فالحكم ضامن  
اذا اصرح الخصم جاز للعاني ان يحلف  
بالطلاق  
ويحلف بيمينه دون غيره  
ولا يحلف بيمينه كذب المتكلم الخائف  
فلا يظن كذب المتكلم الخائف  
لو اصرح على خلاف  
لو حلف المدعي على المال  
بيمينه المدعي عليه بالطلاق  
ويغلب القاضي اليمين بصفاة ثبوتها  
ولا يغلب بالزمان والمكان  
حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة  
عليه السلام والنصراني بالله الذي  
انزل الانجيل على عيسى عليه السلام  
والمجوسي بالله الذي خلق النار  
فينطق على كل واحد بما يفيد غلبته  
عليه به يكون رادعاه عن الاقدام  
على اليمين الكاذبة ولا يحلف الوثني  
الا بالله اذا الكفر كلهم مع  
افتراء خلعهم بقرون بالله تعالى  
ولا يحلفون في معايدهم لان فيه  
تعظيمهم وحلف السارق وان نكل  
ضمن ولم يقطع ويحلف في التعزير  
فان نكل غرر ولو ادعى على غيره  
قصاصا في النفس او فيها دونها  
فأنكر استحلف اجماعا فان نكل  
في النفس لم يقض تغبل ولا دية بل  
حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها  
يقض عند ابي م وعندهما يلزم  
الدية فيها ولا يقض بالقصاص  
واذا ادعت طلاقا فاقبل الدخول  
واستحلف الزوج فان نكل ضمن  
نصف مهرها عندهم لان الاستحلاف  
يجري في الطلاق اتفاقا ولا  
يستحلف في الحدود ولا الشريعة  
ويستحلف فيها اذا اطلب المدعي  
الضمان ويحلف بالله ماله عليك  
هذا المال ولا شيء منه فان نكل  
ضمن المال ولا يقطع ولا يستحلف  
في النكاح والرجعة والنفق في  
الابلاء والنسب والاستيلاء والوق  
والولاء والمعاينة عند ابي م  
وعندها يستحلف وتامة في المتن  
وسائر الفتاوى والموازة المستورة  
لها ان تقول وكيلا ليخاصم مع  
المدعي لئلا يهتك سترها فلو  
وجبت عليها اليمين ان كان تمت  
لا تعرف بالخروج من بيتها ولا  
تعاطي للرجال يبيع بها الحائض  
ثلثة من العدول يحلفوا احدثهم  
ويشهد الاخران على يمينها او  
تكون لها مؤنفة كذا في العادة

في العادة الوكيل لا يستحلف الا في مسئلتين كما في قضاء الدرر ذكرناه  
في كتاب الوكالة وما يخفى بصدقه ليس منهما من شهادات المني ولا يستحلف  
الاب في مال وله الصغير ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفى في مال الوقف  
من خزانة الفتاوى كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشر مذكورة  
في دعوى الاشياء نقلها عن القنية منها الوصي في دعوى الانفاق على اليتيم او  
رفيقه وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العبي او اختلعا في اشتراط العوض  
يقبل قوله الموهوب له بلا يمين فيها وفي قول العبد البائع انما مؤذون والاب  
في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفع وفيما اذا انكر  
الاب شراء لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعي المتوفى من الصرف انتهى وفي  
المني في كتاب الوقف ويقبل قوله المتوفى فيما يدعيه من الصرف على المستحقين  
بلا بينة لان هذا من جملة غلة الوقف واختلفوا في تخليفه واعتمد شيخنا في  
الفتاوى انه لا يحلف انتهى كلامه اذ في اشياء مختلفة يحلف على الكل مرة اذا  
ادعى رجل على اخر مالا فأنكر واستحلف فافتدى يمينه بمال او صالحة عوى يمينه على  
مال صح لما روى عن عثمان رضي الله عنه عليه اربعون درهما فاعطى شيئا فافتدى  
يمينه ولم يخاف وعن حذيفة انه افتدى يمينه بماله وليس للمدعي ان يستحلف  
بعد ذلك لانه اسقط خصومته باخذ البدل منه بخلاف ما اذا اشترى يمينه  
بمشره درهم مثلا حيث لم يخبر وكان له ان يستحلف لان الشراء عقد عليك المال  
بالمال واليمين ليست بمال هكذا في الغناية وقد مر انما يحصل الثواب للمال  
بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه العظم من المني كذا في دعوى الدرر والصرف  
ولو ادعى ديناً فادعى المدعي عليه الا بقاء فلم يقدر على الاثبات وصالحتم اقام  
البينة على الا بقاء تقبل لان دعوى الا بقاء منه دعوى الدين على المدعي فذلك  
القطعي ما وقع فداء عن اليمين لانه لا يمين على المدعي عليه من العادة في الفصل  
الثاني فان قال المدعي عليه لا احلف مرة او سكنت بلد مانع من خوس وغيره  
وقضى القاضي عليه مع القضاء والقضاء بعد عرض القاضي اليه على الخصم ثلث  
مرات احوط الاحتمال ان يحلف بعد مرة اخرى ومرة ثالثة ولا عبرة بعد القضاء  
لقوله احلف ويعتبر قوله احلف قبل الحكم ولو بعد العرض ثلثا قال المدعي ليس  
لي بينة على دعوى هذا الحق ثم جاء بالبينة وقال الشاهد لا شهادة لغلان عند  
في حق بعينه ثم شهد به فيه روايات والاشح القبول فيها لجوانب ان يكون له  
بينة او شهادة ففسيرهم ذكرها او كان لا يعلمها ثم علمها قبل ان يقر الشافعي  
تقبل في الروايتين ذكره في الملنقط كذا اذا قال لا دفع له ثم اتى بدفع فيه روايات  
قبل لا نفع دفعه اتفاقا لان معنى لا دفع لي ليس لي دعوى الدفع ومن قال لا  
دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه لا نفع كذا ههنا وبعضهم قال نفع دفعه وهو  
الاصح لان الدفع يحصل بالبينة على الدفع لا بدعوى الدفع فيكون قوله لا دفع

ولا يستحلف الاب في مال  
وله الصغير  
من يحلف من الامناء  
ومن لا  
ادعى الموهوب له هلاك  
العبي  
يقبل قوله المتوفى في الصرف على  
الصلح المدعي عليه مع مدعيه باطل  
اذما اشياء مختلفة  
اقتداء العبي  
يحصل الثواب بذكر الله تعالى  
لا عبرة بعد القضاء لقوله  
قال المدعي ليس لي بينة او الدفع  
ثم اقامها  
قال الشاهد لا شهادة لغلان  
قوله لا حق في قبل فلان يستحيل  
لانك لا تعلم فلان لا تعرفه كقولك  
الافق بينه وبين قبله وبين عليه



لم يمتزلة قوله لا تبينة كذا في العادة من دعوى الدور كذا في البزازية  
لوقال الحق في قبل فلا بد من كل عيب ودين وكل كفاية واجارة او جناية  
وحد من الخلاصة كذا في البزازية ولو قال لا تغلق في علم فلا بد من قوله لا  
حق في قبل في تناول الديون والاعيان ولو قال لا حق في علم يتناول الديون  
دون الاعيان من الغنية في باب ما يبطل دعوى المدعي لو قال المريض مرض  
الموت لا حق في علم فلا بد من الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث اخي وهي  
الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابرأته فانه  
يتوقف كما في جمل الحاوي القدسي وعلى هذا الوارث المريض بذلك لا جني لم  
تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فلذا اذا اقر لبعض ورثته كما في البزازية  
من اقرار الاشياء في الفقه الثاني في مرض له علم وارثه دين فابواه قال لم يجز  
ولو قال لم يكن عليه شئ ثم مات جاز اقراره قضاء لادبانه من احكام المرضي  
في جامع الفصولين وكذا لو قال في مرض موته لم يكن عليه هذا المطلوب شئ  
ثم مات جاز اقراره في القضاء كذا في الثاني راجحة وفي الخلاصة في الفصل  
الثالث من كتاب الاقرار ولو قال مريضاً قال لم يكن عليه هذا المطلوب  
شئ ثم مات جاز اقراره في القضاء ولا تقبل من ورثته بينة على هذا المطلق  
بذلك وفيما بينه وبين الله تكلم لا يجوز اقراره انتهى وتفصيله سيأتي في كتاب  
الاقرار ولو ان رجلاً اقر ارضاً مقضية وزرعها ثم جاء رجل ادعى ان ارضاً ملكه  
ردت عليه لان الارض بالخواب لا تزول عن ملك المالك فودت على  
المالك فيكون الزرع للزراع الا ان مقدار البذر واجرة الاجر وما يشبه  
ذلك يطيب له وينصف بالزيادة في قول ابي محمد من زكوة الخانية كذا  
في كراهية الخلاصة فان اراد السلطان ان يأخذ الارض لنفسه فلا حرج  
ان يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري من بيع الخانية الارض الاميرية  
عوان ابي الروعا لا يجوز بيعها وهبتها واستبدالها الا باذن الامام من  
البزازية سئل شيخ الاسلام ابو السعود العمادي عن هذه المسئلة واجاب  
بأن هذه التصرفات كلها تقع باذن السلطان اعني لا يكون الارض الاميرية  
ملكاً لاحد الا بملك السلطان له وامان كان في تصرفه ارض منها فليس له  
الاتقوي حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى لو كان تفويضه بغير  
اذنه لا يعتبر لكونه نائماً من السلطان في ذلك والله اعلم فقد ورد الامر السلطان  
في سنة خمس واربعمائة والى ولاية روم ايلي بات الارض الاميرية اذا  
مات متصرفها بلا ابن فاستقر صاحب الارض وسائر ورثته يطلبون باعطاء  
رسم فاتهم الحق من الاجانب فيقسمون بينهم بقدر رسمهم كملك انتهى وقد  
افق ابو السعود العمادي بأن من اقر في ارضه بالزعم وقت التكليف  
فقد اسقط حقه فالساقط لا يتحمل العود ذكره في فتاواه والله اعلم وهو لا

لا يملكون

مطابق ابراء المريض وورثته

مطابق الفرق بين ملاحق في علم فلا بد

مطابق لو اقر المريض بذلك لا جني او وارثه

مطابق الفرق بين ابرأته وبين لم

مطابق في مرض موته لم يكن له على هذا المطلوب

مطابق مسائل الارض

مطابق ارض مقضية

مطابق ان اراد السلطان ان يأخذ الارض لنفسه

مطابق الارض الاميرية يجوز ان يبيعها

مطابق فيقسمون بينهم بقدر رسمهم

لا يملكون البيع لا يتم قاموا مقام الملاك في الزاغة واعطاء الخراج لا غير  
من زكوة خزانة الفتاوى في الفصل العشر والخراج رجل تصرف الارض الاميرية  
عشر سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يديه من الخانية كذا في خزانة  
المفتين من ارض في يد شخص ولم يطالب بحق وكان الحاكم موجوداً  
فالمدعي عليه وقد رد المدعي على محاسبة حتى مضت عشر سنين وادعى بعد  
ذلك لا تسمع دعواه كذا نقل مولانا نظام الدين من مجمع الفتاوى سئل ابو  
السعود العمادي عن هذه المسئلة وقال بعد ما اجاب بما افاده فاجاب ان  
ونظام الدين ولا رضى الاميرية ليست بملوكة لاحد والمعتبر فيه التصرف  
الا اذا كان من يدعيها ابناً وكانت قد انتقلت اليه من ابيه في ما اخذها من  
متصرفها وان مضت عشر سنين كما امر به الامام لانه دعوى الارث انتهى قال  
صاحب البحر سئل عن رجل في تصرفه ارض اميرية وقضى حقه تصرفه فيها  
الى ابنه بغير اذن صاحب الارض وسلمها لابنه وزرعها وورثها ما مات  
الابن واراد صاحب الارض ان يعطيها الى الغير بناء على انه استقرها بوجه  
الطابو فماله ذلك فاجاب ليس له ذلك لان تفويضه اياها الى الغير بغير  
اذن صاحب الارض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها والله اعلم سئل ابو  
السعود العمادي عن رجل في تصرفه ارض عشر سنين وقضى حقه تصرفه فيها  
الى ابنه او الى اجني بغير اذن صاحب الارض فتصرف المفوض اليه فيها زماناً  
ثم مات المفوض بلا ابن فهل لصاحب الارض ان يأخذ من المتصرف وقضى حقه  
فيها الى من شاء واجاب له ذلك لان التفويض متى وقع بلا اذن صاحب  
الارض لا يزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه  
عادة مذكورة في فتاواه ومن حجة ارضاً ثلث سنين فلم يزرعها دفنوا الامام  
الغيرة لان الجرم ليس باصلاء والامام دفنوا لتجصيل المصلحة من العشر  
والخراج واذا لم يحصل دفنوا الى غيره لتجصيل المصلحة من العشر  
وفي الخلاصة رجل تصرف في ارض زماناً ورجل اخبرني تصرفه فيها ثم مات  
المتصرف ولم يقع الرجل في حيوانه لا تسمع دعواه على ورثته من جامع الفتاوى  
في كتاب الدعوى رجل تصرف ودا اباً او عماراً زماناً ورجل اخبرني تصرفه  
فيها ثم مات المتصرف ولم يقع الرجل حال حيوانه لا تسمع دعواه بعد وفاته  
على ورثته من مجمع الفتاوى اذا تصرف رجل في ارض ورجل اخبرني تصرفه  
فيها ولم يقع حتى مات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولله لاق سكوت  
ابيه يحتمل اما ان يكون ليس له حق او وهب حقه ومن هدي العجبي  
سقط دعوى ولله فيترك الارض على يد المتصرف لاق الحال يشاهد له من  
مشتمل الاحكام في فصل الدعوى نقلت عن الولوالجية قال المناخرون من اهل  
الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا ان يكون المدعي او المدعى

مطابق فيقسمون بينهم بقدر رسمهم

مطابق وهو لا يملكون البيع

مطابق تصرف الارض الاميرية عشر سنين

مطابق الا اذا كان من يدعيها ابناً

مطابق مات من يدعي تصرفه لا تسمع

مطابق رجل تصرف ودا اباً او عماراً زماناً ورجل اخبرني تصرفه فيها ثم مات المتصرف



عليه غايبا او صبي او مجنونا وليس لها وليان او المدعي عليه امير اجازيا  
يخاف منه كذا في فتاوى العتباتي من دعوى جامع الفتاوى قال بعض المتأخرين  
لو ترك دعواه خمس عشرة سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة  
من الخاوي الصغير في كتاب الدعوى قال في المبسوط وليس له ان يدعي بعد ذلك  
الا اذا كان بطريق الارث لانه لا يسقط بالتأخير وعليه الفتوى وفي فتاوى  
العتباتي الميراث حق معلوم فلا يسقط بالتأخير انتهى قلت والفتوى على  
هذا في زماننا وبه افق ابو السعود العمادي ومن بعده برون الخارجان  
على ان لكل منها يد في ارض قضي بيدها ولو برون على يد احدها او كان تصرف  
فيها باني بني او خفر قضي بيده اما الاول فلقيام المحجة فان البدع موقوف  
واما الثاني فلو جرد التصرف والاستعمال فيها لان التملك من هذه الاشياء  
دليل على انما في يده من الددر والفرد في باب دعوى الوطيد باع ارضا وسلمها  
الى المشتري وتصرف فيها مدة زرع وبناء وجاره ساكت ثم الا ان يدعي انها  
ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسلم وساكتا وقت تصرف  
المشتري قيل له لو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسلم  
قال لا يسقط دعوى الجار هذا القدر بخلاف ما احتار به المتأخرون فيها اذا  
باع وسلم لولده او زوجته حاضرة ساكنة حيث يسقط هذا القدر دعواها  
من دعوى العينة في باب ما يبطل دعوى المدعي كذا في المنع والبرازية في كتاب  
التكاح رجل باع عقارا وامرته او ولده او بعض اقاربه حاضرا يعلم البيع ووقع  
التعاضد بينهما وتصرف المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان معه  
في البيع ان العقار له لم يكن للبائع قال متاج سمع قد لا تسمع دعوى المدعي  
سد الباب التليس وقال مشايخنا تسمع دعواه فيسبى للمفتي ان ينظر في  
ذلك ان كان البائع والمدعي معروفا بالتليس والمخوضات الباطلة فيسبى  
للمفتي ان يقضي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يعني بفتح الدعوى وهذا  
اذا لم يكن السلطان استثنى تلك الخصومة في تقليد القاضي من بيعوع الى الهبة  
في باب البيع الفاسد اذا باع الرجل شيئا محضه امراته وهي ساكنة ثم ادعت  
بعد ذلك انه لها اخلف المتاج فيه قال بعضهم لا تسمع دعواها والتجمل  
انها تسمع من دعوى الخافيه في باب ما يبطل دعوى المدعي قلت واذا لم يكن  
القريب حاضرا اجلس البيع ولكن كان في البلد وسمع البيع بعد يوم او يومين  
مثلا فسكت هل يكون في حكم من كان حاضرا عند البيع فسكت فالظاهر عدم الفرق  
بينهما اذا القيرة الى عدم كونه غايبا عن البلد والسكوت بعد العلم بالبيع ثم القريب  
لو كان حاضرا عند البيع لكنه غير بالغ تسمع دعواه بعد بلوغه ان لم يقضي بعد البلوغ  
زمان بالسكوت وان معنى يكون في حكم البالغ وقت البيع افاده عند الرضا  
العمادي المفتي بالشام انتهى حيث وزمان بلا شية نصف سنة تكرر او عرف

عليه غايبا او صبي او مجنونا وليس لها وليان او المدعي عليه امير اجازيا  
يخاف منه كذا في فتاوى العتباتي من دعوى جامع الفتاوى قال بعض المتأخرين  
لو ترك دعواه خمس عشرة سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة

عليه غايبا او صبي او مجنونا وليس لها وليان او المدعي عليه امير اجازيا  
يخاف منه كذا في فتاوى العتباتي من دعوى جامع الفتاوى قال بعض المتأخرين  
لو ترك دعواه خمس عشرة سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة

عليه غايبا او صبي او مجنونا وليس لها وليان او المدعي عليه امير اجازيا  
يخاف منه كذا في فتاوى العتباتي من دعوى جامع الفتاوى قال بعض المتأخرين  
لو ترك دعواه خمس عشرة سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة

عليه غايبا او صبي او مجنونا وليس لها وليان او المدعي عليه امير اجازيا  
يخاف منه كذا في فتاوى العتباتي من دعوى جامع الفتاوى قال بعض المتأخرين  
لو ترك دعواه خمس عشرة سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة

عليه غايبا او صبي او مجنونا وليس لها وليان او المدعي عليه امير اجازيا  
يخاف منه كذا في فتاوى العتباتي من دعوى جامع الفتاوى قال بعض المتأخرين  
لو ترك دعواه خمس عشرة سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة

من ايمان الددر باع شيئا وزوجته او بعض اقاربه حاضرا ساكتا ثم ادعاه  
لا تسمع دعواه واختار القاضي في فتاواه انه تسمع في الزوجية لان غيورها  
واختار ائمة خوارج ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فانه ساكنة وقت البيع  
والتسلم ولو جاز الا يسقط دعواه بخلاف سكوت الاجنبي ولو جاز وقت  
البيع والتسلم وتصرف المشتري فيه زرع او بناء حيث يسقط دعواه على ما عليه  
الفتوى قطعا للاطاع الفاسدة من تكاح البرازية في الفصل الخامس عشر  
وفي الفتاوى الصغرى رجل باع دارا وابى البائع حاضرا ساكتا ثم ادعى الابي  
الدار بعد ذلك انها كانت ملكه انفق المتأخرون من ائمة سمع قد انه لا تسمع  
دعواه وجعل سكوت عند البيع والقبض كالاقراء بانها ملك البائع وافق  
مشايخنا انه يسمع دعواه الا اذا كان الابي تقاضى الثمن من المشتري بارسال  
البائع ليس له الدعوى بعد ذلك من دعوى الخلاصة قبيل الفصل الثالث وفي  
الذخيرة لوجاء الحاضر الى المشتري بارسال البائع لتقاضى الثمن وتقاضاه  
ليس له الدعوى بعد ذلك لان تقاضى الثمن اجارة للبيع من المنع في مسائل  
شقي كذا في البرازية والمالك اذا باع ملكه وهو حاضرا ساكتا لا يكون سكوت  
رضا عندنا خلافا لابي ليلي وهذا بخلاف الغريب من البرازية ولو راي  
المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضرا ساكتا لا يكون رضا عندنا خلافا لابي  
ليلى من فتح القدير كذا في الاشياء وفي الكثر باع عقارا او بعض اقاربه حاضرا  
يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه انتهى قال القزلي في شرح هذا المحل وقبيل  
بالغريب يبيح جواز ذلك مع الغريب انتهى قلت الا اذا قبض المشتري  
المبيع وتصرف فيه زمانا فان الغريب يسقط دعواه كالغريب قال وفتح القدير  
من كتاب التكاح في استبذان الكبر وسكونها واذا راي ملكا له منقولا  
او عقارا يبيع فسكت حتى قبضه المشتري وتصرف فيه زمانا سقط دعواه  
اياه ذكره في منية الفخر وغيرها بخلاف ما لو كان سكوت عند مجرد البيع فانه  
لا يكون رضا واعترافا بل لا هو له فيه عندنا انتهى اذا باع الجارية وسكت  
الاجنبي او باع الارض وتصرف فيه المشتري زرع او بناء وسكت الاجنبي  
سقط دعواه وعليه الفتوى من البرازية في كتاب النكاح باع عقارا او  
حيوانا او ثورا وابنه او امراته او بعض اقاربه حاضرا يعلم به ثم ادعى من كان  
معه في البيع انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جاز الا اذا تصرف  
المشتري فيه زرع او بناء فلا تسمع دعواه من المنع في مسائل شقي اخلف في  
الزوجان في قدر المهر قضي لى برون وان برهن قضي للمرأة ان شهد مهر المثل للزوج  
بان كان مهر المثل مثل ما يدعيه او اقل لان الظاهر شهد الزوج وبينة المرأة  
نشئت خلاف الظاهر وقضي للزوج ان شهد مهر المثل لها بان كان مثل ما تدعي  
او اكثر لاق بينة تثبت الخط وهو خلاف الظاهر وان لم يشهد مهر المثل لها

مسائل من كان سكوت مدعي

لو تقاضا الابي الثمن من

المالك اذا باع ملكه لا يكون

باع جارية او ارضا وتصرف فيها

باع عقارا او حيوانا او ثورا وامرته

اختلف الزوجان في قدر المهر قضي

مسائل الزوجين

فيقضي بقول الزوج لو كان مهر المثل

فيقضي بقولها ان كان مهر المثل كما قالت



**مطل** قال لعقب من المثل مهر مثلها  
 في قوم اربيا  
**مطل** يشترط ان يجتمع بهر المثل بجلان  
 انا ان مع لفظ الشراة  
 اول وامر فالقول قول ورنة  
 فان لم يوجد الزوج  
**مطل** مات وعليه دين لا ينفي التركة  
 بها وعت امرأة مهرها فالقول  
 فورا عت منكر من غير  
 بينة فتخاص الغنى به  
**مطل** ادعت المرأة المسمى فقال العدة  
 نعم انك ملك على ابننا مهر الكلب  
 لا نعم بالقدح خير ولا على البيان  
**مطل** ومع الاضداد ان يجسوا حق  
 يقر وبعقد المهر  
**مطل** ولا يقبل قول الزوج اذا اتي  
 بشئ منكر  
**مطل** اختلف الزوجان في مناء  
 البيت  
 رجل اشترى طليبا ودفع المرأة  
 واشعلوا ثم ماتت فادعى الزوج  
 وورثته لانها هبة او عارية فالقول  
 قول الزوج مع النية انه ومع المرأة  
 لانه من جهة جبهته القاصي  
**مطل** قال القول فيما يصلح للرجل للرجل  
 منكر الربة  
**مطل** قال القول فيما يصلح للنساء قول  
 المروجة  
**مطل** قال القول فيما يصلح لهما



من دعوى معي المعنى ولو كان احدهما ملوكا فالمتاع للحر في حيوتهما لان يد الحر اقوى والمتاع للميت في موت احدهما ولو كان المتاع ملوكا اذ لا يد الميت فقلت يد المتاع للميت وهذا عندنا في جوفان العبد المأذون والمكاتب كالحرق لان لها يد معتبرة في الخصومات حتى لو اختصم الحر والمكاتب في شيء هو في ايديهما يقع بينهما لا استواءها في اليد بخلاف مالوكا كان العبد الحر حيث يقضي به الحر اذ لا يد له من الدور في كتاب الدعوى في باب التحالف عزم ارضه فمات وتركها وابنا فلو عمرها باذنها فالعامة لها والنفقة دي عليها وتغرم حصه الاب ولو عمرها لنفسه بلا اذنها فالعامة ميراث عنه وتغرم نصيب الاب من العادة ويصير كملها ولو عمرها بلا اذنها فالنسخة العامة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعليها هذا التفصيل عمادة كرم امواته وسائر املاكها من جامع الفصول في الفصل الرابع والثلاثين ومن عمر ارضه زوجة بماله باذنها فالعامة لها والنفقة دي له عليها وان عمرها لها بلا اذنها فالعامة لها وهو متبرع وان عمرها لنفسه بلا اذنها فالعامة له من متاع الاجرة في مسائل شتى قوله لنفسه اي بان يشهد وقت البناء انه بني على ان يكون له وان لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع عليها بشيء لانه متبرع لا يقدّر الرجوع كما في البرازية والعقبة وغيرها وفي الفضل بن السفيان الاصل في منزل امواته ثم اراد رفعه ان بناءه بامه ليس له الرجوع والبناء لها وكذا كل من بني في دار غيره بامه يكون البناء لصاحب الدار ولو بني بغير امواله للبناء ان يد مع الا ان يضر في يمنع وفي الوصايا ان بني لها يكون لها وفيه هدم منزلها بوضاها ثم بناءه بنفسه ونفقة وبخش اخر اشترى بماله ان بني لامرأته لم يكن له فيه حق وذكر الفقهاء ابو اسحق انه ان اشهد وقت البناء انه بني لرجوعه عليها كان البناء له وان لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع بشيء وعلى هذا عمادة كرمها من حيطان البرازية بني السقف الاصل في منزل امواته بامه ثم اراد ان يرفع ذلك فالسقف للمرأة الا ان يكون بني باذنها على انه لا يكون له رفعه من بني في دار غيره بامه فالبناء لامره ولو بني لنفسه بلا امره فهو له رفعه الا ان يضر بالبناء في يمنع ولو بني لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون متبرعا وفي المحيط الاصل ان من بني في دار غيره بامه فالبناء لرب الارض ويرجع عليه بما انفق من جامع الفصول في الفصل الرابع والثلاثين قلت وفي رواية لا يرجع البناء عا ربت الارض الا بشرط الرجوع قال في وكاله العقبة قال لغيره ابن داري او انفق عا اهل ارضه بناء داري ففعل يرجع على الامروان لم يشترط الرجوع وهو اختيار الامام السرخسي وقال عيون الائمة الكواشي لا يرجع ما لم يشترط الرجوع اشترى وفي البناء لنفسه بغير امر صاحب الارض اذا اضطر لا يرجع فممنع هل يرجع بقيمة البناء فبالنظر الى التبرع لا يرجع وفي رواية الخلاصة يرجع بقيمة البناء من غير ان يعطيه صاحب الارض اجماعا على كتمان المستحق قيمة بناء المشتري لان البناء الرايد مال معلوم منقوم

اذا شاعرا اثنى وشي وهو في يد احد كان القول له  
عمر دار زوجته وتركها وابنا فلو عمرها باذنها فالعامة لها والنفقة دي عليها  
ولو عمرها لنفسه بلا اذنها فالعامة ميراث عنه  
قال السفي العادة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع  
من عمر ارضه زوجة بماله باذنها فالعامة لها وهو متبرع وان عمرها لها بلا اذنها فالعامة لها  
وان عمرها لنفسه بلا اذنها فالعامة له من متاع الاجرة في مسائل شتى قوله لنفسه اي بان يشهد وقت البناء انه بني على ان يكون له وان لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع عليها بشيء لانه متبرع لا يقدّر الرجوع كما في البرازية والعقبة وغيرها وفي الفضل بن السفيان الاصل في منزل امواته ثم اراد رفعه ان بناءه بامه ليس له الرجوع والبناء لها وكذا كل من بني في دار غيره بامه يكون البناء لصاحب الدار ولو بني بغير امواله للبناء ان يد مع الا ان يضر في يمنع وفي الوصايا ان بني لها يكون لها وفيه هدم منزلها بوضاها ثم بناءه بنفسه ونفقة وبخش اخر اشترى بماله ان بني لامرأته لم يكن له فيه حق وذكر الفقهاء ابو اسحق انه ان اشهد وقت البناء انه بني لرجوعه عليها كان البناء له وان لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع بشيء وعلى هذا عمادة كرمها من حيطان البرازية بني السقف الاصل في منزل امواته بامه ثم اراد ان يرفع ذلك فالسقف للمرأة الا ان يكون بني باذنها على انه لا يكون له رفعه من بني في دار غيره بامه فالبناء لامره ولو بني لنفسه بلا امره فهو له رفعه الا ان يضر بالبناء في يمنع ولو بني لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون متبرعا وفي المحيط الاصل ان من بني في دار غيره بامه فالبناء لرب الارض ويرجع عليه بما انفق من جامع الفصول في الفصل الرابع والثلاثين قلت وفي رواية لا يرجع البناء عا ربت الارض الا بشرط الرجوع قال في وكاله العقبة قال لغيره ابن داري او انفق عا اهل ارضه بناء داري ففعل يرجع على الامروان لم يشترط الرجوع وهو اختيار الامام السرخسي وقال عيون الائمة الكواشي لا يرجع ما لم يشترط الرجوع اشترى وفي البناء لنفسه بغير امر صاحب الارض اذا اضطر لا يرجع فممنع هل يرجع بقيمة البناء فبالنظر الى التبرع لا يرجع وفي رواية الخلاصة يرجع بقيمة البناء من غير ان يعطيه صاحب الارض اجماعا على كتمان المستحق قيمة بناء المشتري لان البناء الرايد مال معلوم منقوم

فالاخر

في البناء لنفسه بغير امر  
صاحب الارض اذا اضطر لا يرجع  
فممنع هل يرجع بقيمة البناء  
فبالنظر الى التبرع لا يرجع  
وفي رواية الخلاصة يرجع بقيمة  
البناء من غير ان يعطيه صاحب الارض  
اجماعا على كتمان المستحق قيمة  
بناء المشتري لان البناء الرايد مال  
معلوم منقوم

فالاخر لا يتقوم الا بعد فلم يوجد انتهى بني في ارض غيره او غير فلما اي البناء والعرض وردت عليه لان الارض لا تنصب حقيقة فيبقى حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة فيؤمر بتفريغها ولما كان الارض ان يرضى له اي للبناء او الفارس قيمة اي البناء او الفارس ان نقصت اي الارض به اي القلع وتبين طريق معرفة قيمتها بقوله فتقوم اي الارض بدونها الى يدون البناء والفارس ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فيبقى الفضل هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء او الفارس واذا عكس فللغاصب ان يرضى قيمة الساحة فيأخذها كذا في النهاية من غضب الدور واذا كانت قيمة الساحة والبناء سواء فاصطلاحا على شيء جائز وان تنازع بايع البناء مع ارضه عليها ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما من الخانية كان الزوج يتصرف في اموال زوجته فماتت المرأة فنعم ورثها ان تصرفه كاد بلا اذنها وادعى الزوج اذنها فيه فالقول له بشهادة الظاهر له من دعوى البرازية كذا في غضب الاشياء ولو اقامت المرأة البينة على دار في يد الزوج انزلها وقد غصبها متى واثم الزوج بينة انها داري اشترتها منك قبل يقضي بها للمرأة لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت هي خارجة وقيل يقضي بها للزوج لانه لا تناقض بين البينتين فتقبلان فيثبت الغصب او لا ثم الشراء اخر من محيط السرخسي في كتاب الدعوى وفي بعض الفتاوى ولو ماتت امرأة ولم تدع شيئا فكيفها زوجها عا زوجها عند اي يوسف وعند محمد علي ولدها ثم عا من يجب فقترها عليه من الاقارب الاقرب فالاقرب ثم بيت المال وفي الخانية عا قول اي يوسف يجب عا الزوج وان ترك مالا وعليه الفتوى من صلوة جامع الفتاوى من لا مال له فكفنه عا من يجب عليه نفقة واختلف في الزوجة والاصح الوجوب عليه كذا في الظهيرية وان لم يوجد من يجب عليه نفقة ففي بيت المال من الدور في باب الجنائز ولو ادعى عا اخر حق المورود او رتبة الطرية في داره القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعي البينة انه كان يتر في هذه الدار لم ينجح بهذا شيئا من كراهة الخلاصة وبه اقول صاحب المخ مذكور في فتاواه المشهورة دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في مسألة الخمسة كما يصح عند الحاكم الاول يصح عنده غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلثة الاول في اذ قال لي دفع ولم يبي وجها لا يلتفت اليه الثانية لو بينه كذا قال بيني غايبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بينت دفعا فاسد او لو كان الدفع صحيحا وقال بيني حاضرة في المصر يله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولي والا مال هو المعنى

بني في ارض غيره او غير فلما  
ولما كان الارض ان يرضى له  
قيمة البناء ان نقصت الارض  
هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر  
من قيمة البناء  
واذا كانت الساحة والبناء سواء  
كان الزوج يتصرف في اموال زوجته  
فماتت المرأة فنعم ورثها ان تصرفه  
كان بلا اذنها  
ولو اقامت المرأة البينة على دار في يد الزوج  
انزلها وقد غصبها متى واثم الزوج  
بينة انها داري اشترتها منك  
لعمانت امرأة ولم تدع شيئا فكيفها  
زوجها عا زوجها عند اي يوسف  
وعند محمد علي ولدها  
ثم عا من يجب فقترها عليه من الاقارب  
الاقرب فالاقرب ثم بيت المال  
وفي الخانية عا قول اي يوسف  
يجب عا الزوج وان ترك مالا  
وعليه الفتوى  
او في عا اخر حق المورود  
مسائل دفع الدعوى







لو استحق دار بعد البيع قبل التسليم  
بشرط فيه حفظ البايع مع المشتري

لو ادعى نكاح امرأة لزوج  
بشرط حضور هذا الزوج  
ايضا

علو طلاقا ان تزوج عليها فلا تارة  
فادعت وجود الشرط

المستحق عليه بالبينة اذا اراد  
الرجوع بثمنه فليس عليه ان ياتي  
فقبل تقبل بنفسه المستحق

لا يسمع الدعوى والشهادة في  
العبد الا بحضور سيده

وهذا المولى ليس بشع  
ان اضر العبد

ان ادعى المولى شيئا بعد  
ان اضره بغيره فليس له ان يثبت  
عنه وقت الدعوى

فاحش الثامنة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك وهاتان المسئلتان قد  
مترنا في مسائل البيع بالغيب التاسعة المتولى على الوقف كذلك ذكر هذه الثلاثة  
في دعوى الغيبة انتهى وبعد البيع قبل التسليم لو استحق دارا مدع بشرط فيه  
حضره البايع مع المشتري لا بد له من حاضره والمالك لا يخرجه من دعوى الشفعة  
قبل قبض المشتري بشرط حضره البايع مع المشتري من البرازية كذا في البحر وغيره  
رجل ادعى دارا ودابة في حرة العبد لا تقبل بينة الابحضره الاخر  
والمستأجر جميعا وكذا في الزوج بشرط حضره الراعي والمتر من دعوى الخاتبة  
كذا في النازخات ولوا دعي نكاح امرأة لها زوج ظاهر بشرط حضور هذا  
الزوج ايضا من البرازية قال الامام الترمذي قوله ايضا ظاهر بشرط  
حضور المرأة كمالا يفي وفيها علو طلاقا ان تزوج عليها فلا تارة فادعت وجود  
الشرط وانكر الزوج ففي اشتراط حضور فلانة وقت الدعوى روايات في  
والاصح انه يشترط ان يفي في المبيع قبل قبضه المشتري لا يسمع بينة المستحق مالم  
يحضر البايع والمشتري اذا ملك المشتري واليد للبايع فيطلبها البينة فصار  
كدعوى الرهن وبعد قبضه بشرط حضره المشتري فقط لا البايع والاخذ  
بالشفعة نظير الاستحقاق من جامع الفصولي في الفصل الثالث المستحق عليه  
بالبينة اراد الرجوع بثمنه فليس عليه ان ياتي او على المبيع من جهة المستحق  
بيع او نحوه قبل قبض هذا البرهان بغيره المستحق اختلاف فيه المشايخ قيل  
بشرط حضوره وقيل لا يشترط وهذا القول اظهر واشبه من جامع الفصولي  
في الفصل الثالث وكذا في الفصل السادس عشر منه ولا يسمع الدعوى والشهادة  
عليه اي العبد الا بحضور سيده من احكام العبيد في الاشياء وحضره المولى  
ليست بشرط ان اقر العبد وان لم يقر ولكي اثبت عليه البينة فحضره المولى  
شرط عندها وعند ابي يوسف ليست بشرط من الخلاصة كتاب الماء دون  
قلت وان ادعى المولى شيئا بعد ان اضره بغيره بشرط حضوره العبد وقت  
الدعوى فظاهر كلامهم العبد لا يملك شيئا وان ملكه سيده بدل عما عدم اشتراطه  
اذ لا يدلي بحججه وقولهم الرقيق لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه بدل  
عما اشتراط حضوره ولم ار نقلا صحيحا اني بفضل الله تعالى وجدت المسئلة  
بخصوصه في الفصل الثالث من العبادية ما نصه اذا كان للعبد ودعية عند  
انسان او غصب منه الف درهم او مائة درهم فرض اودع من تمنع مبيع فاق  
الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عبد هذا الرجل وصدقه المولى فانه  
الغاضي لا يجبر الذي قبله المال بدفعه الى المولى عينا كان او دينالا في  
العبد هو الخصم فيما بينه هذا اذا اقر ان المال وصل اليه من جهة عبد المدي  
ولم يقر بالملك للمدي ولوا اقر بكونه ملكا للمدي بان قال هذا مالك غصبة  
من عبدك او دفعه اليه وصدق بذلك فصاحب المال يجبره فكذا الغني

على

على التسليم الى المقر له لانه اقر انه ماله ولكنها متى تصادقا لانه وصل اليه من  
جهة الغائب فقد تصادقا لانه ليس بختم انتهى وفي المحيط ان كان المدي  
عليه شيئا محجورا ولم يكن للمدي بينة لا يكون له حق احضاره الى باب الغني  
لانه لا يتوجه عليه البينة لانه لو كان لا يقضي بنكوله وان كان له بينة وهو يدي  
الا ستره لانه كان له حق احضاره لانه لا يقضي بنكوله وان كان له بينة وهو يدي  
الى الاشياء اليه لكي يحضره ولية فيؤمر بالاداء عنه ان كان له مال والا  
يتربص المدي الي بلوغه ثم يأخذ بالاداء من شرح الجمع لاي الملك في كتاب  
الدعوى وكذا في احكام التبان من الاشياء ولا يسمع اقرار الصبي والمجنون في  
الغناشي الزمها فانه فاما العبد فاقراره نافذ في حق نفسه غير نافذ في حق  
مولاه فان اقر بما لزمه بعد الحوبة ولم يلزمه في الحال من الهداية ولوا دعي  
الورثة مالا للقيت على رجل وحلف احد مع المدي عليه عند الغني في ليس  
لبقية الورثة ان يحتفونه من جامع الفصولي في الفصل الخامس عشر ادعى  
عالميت مالا فله ان يحلف الورثة كلهم على علمه ولا يكتفي بمين احدهم من  
الفصولي ايضا في الفصل المذكور كذا في الخاتمة لا تحلف مع البرهان  
الا في ذلك ذكرها في الشرح في دعوى الدين على الميت وفي استحقاق المبيع  
وفي دعوى الابن من دعوى الاشياء قال العلامة ابن القزويني في الاستحقاق  
قول مقبول وهو حجة اقول قد يغرم من تسمية بمين الاستحقاق حجة توقف  
حجة القضاء عليه فلو فني بدونه لا ينفذ ولم ار من تعرض لذكره في دعوى  
المخ ولا اصحابنا ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت فاشته بالبينة فان  
القاضي يحلف بالله ما استغيت منه شيئا ولا ابرأته كلفه على هذا الوجه  
نظر القيت والوارث الصغير من دعوى الخاتمة الاقرار لا يسمع البينة لانه  
لا تقام الا على منكر الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت  
وفي استحقاق العين من المشتري من اقرار الاشياء لا تحلف بلا طلب  
المدي الا في اربع عا قول ابي يوسف خلافا لما ذكره في الخلاصة الا قول  
منها في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضت بالعيب والثاني في الشفع  
بأنه ما اطلت شفعتك والثالث في المرأة اذا اطلت فرض النفقة على  
زوجها الغائب يحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة  
والرابع في المستحق يحلف بالله ما بعته وهذا بناء على جواز تلقين الشاهد  
من الاشياء في كتاب الدعوى والشهادة ذكره في محله وفيه ايضا في كل موضع  
لوا اقر يلزم فاذا انكر يحلف الا في ثلث الاول اراد الوكيل بالشراء الرد بعيب  
فاذبح البايع ان الموكل ارضى بالعيب اذ اقره الوكيل بطل حق الرد وان انكر  
لا يحلف الثانية لو ادعى على الموكل رضاه لا يحلف وان اقر يلزم الثالثة  
الوكيل يقبض الدين ادعى عليه المديون ابراء الموكل وعلم الوكيل به لا يحلف

ان كان المدي عليه شيئا  
معه اوله لم يكن للمدي عليه  
بينة الا بيمين احضاره  
الى باب الغني

لا يسمع اقرار الصبي والمجنون  
وان الغناشي الزمها فانه

لو ادعى الورثة مالا للميت على  
رجل وحلف احدهم

ادعى على ميت مالا فله  
ان يحلف الورثة كلهم

لا تحلف مع البرهان الا  
في ثلث

الاقرار لا يسمع البينة  
الا في اربع

لا تحلف بلا طلب المدي  
الا في اربع

ففي كل موضع اقر يلزم  
فاذا انكر يحلف الا في



ادعى المالك في الحال وشهد  
الشهود ان هذا العبد كان  
ملكه تقبل

وان اقر يلزم انتهى ادعى المالك في الحال وشهد الشهود ان هذا العبد كان ملكه تقبل لان شهادتهم تثبت الملك في الحال والماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل كذا في العمادة نقلا عن المحيط من دعوى المخرج في باب دعوى الرجلين وادى اكان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زبده البيوت الباقية في يد بكر فالساحة بينهما حال كونها نصفين لاسنواتهما في استعمالها وهو الموردين والتعويض ووضع الامتعة وكثير المحطب ونحو ذلك فصار نظير الطرعة بخلاف الشرب اذا تنازعوا في قدره فانه يقسم بينهما بقدر ارضها لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقى الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيتقدر بقدر الاراضي بخلاف الانشاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالموردين في الطرعة من دعوى الدارين في باب دعوى الرجلين احد الورثة حال غيب الاخرين اتخذ دعوى من التركة واكل الناس ثم قدم الباقيون واجازوا ما مضى ثم ارادوا ان يقيموا ما تلف لهم ذلك لان الامتلاك لا يتوقف حتى يلحقه الاجارة الا ترى ان من تلف مال انسان ثم قال المالك رضى بما صنعت واجزت لا يبرأ من دعوى البرازية وقد بقي هنا فصل اخر اختلف فيه العلماء وهو ان المديون اذا برهوا على اقرار المدعي باستيفاء الدين قيل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق يدعى اداء الدين عن نفسه فكان الدعوى في طرف الدافع وقيل يسمع لانه في الحال من دعوى البرازية في الفصل الاول ولو ادعى رجل على اخر الف درهم واقامه المبتنية فقال المدعي عليه في الدافع ان المدعي اقر باستيفاء هذا المال متى واقام المبتنية لاسمع لانه هذا بطرعي الاستدعاء لما عرفت ان الديون تقضى بامثالها من دعوى الخلاصة قبل الفصل الثاني دعوى الاقرار بالمال بلا بيان السبب فانه يرد عند عامة العلماء اذا لمال لو كان واجبا لبيد السبب ولما اعرض عنه وقال له دعوى الاقرار علم انه كاذب في دعواه من الفصول في الفصل التاسع والثلاثين وفيه وان اقر المدعي باستيفاء بعض المال والمدعي عليه يتكبر المال اصلا يطالب المدعي بوجه ما اقر بقبضه اشترى انسان اذا اعترف باخذ شيء ولم يتيقن سببا شرعيا يخرج من عهده ذلك يؤخذ بما اعترف باخذه من دعوى المخرج فاذا اعترف بسبب الضمان او فعل ما هو سبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه عنه لا يقبل قوله الا بينة من دعوى البعير الوائى وفي الاشياء قاعدة لا عبوة بالطق البقي خطأ وان من دفع ديناً بظنه انه عليه ثم تبين انه ليس عليه له الرجوع به وفي شرح الوهبانية من دفع شيئا ليس بواجب عليه له استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القايض انتهى وذكره شمس الائمة الاسلام في الجامع ادعى على اخر دار في يده فاقام المدعي عليه بينة على اقرار

احد الورثة حال غيب  
الاخرين اتخذ دعوى  
من التركة

ان المديون اذا برهوا على  
اقرار المدعي باستيفاء الدين  
فيل لا يسمع وقيل يسمع

دعوى الاقرار بالمال بلا  
بيان السبب فانه يرد  
عند عامة العلماء

ان اقر المدعي باستيفاء بعض  
المال والمدعي عليه يتكبر المال  
اصلا يطالب المدعي بوجه ما اقر بقبضه

اذا اعترف انسان باخذ  
شيء ولم يتيقن سببا شرعيا  
يخرج من عهده ذلك يؤخذ بما اعترف باخذه

اقرار

اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا له او ما كانت له اندفعت بينة المدعي ويكون هذا دفعا وان لم يقر بها الانسان معترف وكذا الوادى المدعى الارث من ابيه واقام البينة واقام ذوال اليد البينة على اقرار المليك ان الدار ليست له او ما كانت له كان دفعا وفي فتاوى الفضل ادعى عليه اخوه شركة فيما في يده بحق الورثة من ابيه فانكر المدعي عليه فقال لم يكن لابي فيها حق ثم ادعى هوانه كان اشترى من ابيه اذا ادعى ان اياه اخر له بها فدعواه صحيحة وبينة مسموعة لانه يمكنه الجمع بين هذا وبين ما سبق بان يقول لم يكن لابي بعد ما اشترى منها فانه قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من ابيه لانه فيه مناقض وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا تناقض فيه ولو اقر احد الورثة ان هذا الموضع بيننا من ابينا ثم ادعى ان ثلثه وصية لابي صغير عن ابي تسمع دعواه وتقبل بينة عليه واقراره بالميراث لا ينقض دعوى الوصية لان كل ذلك ميراث وان كانت فيه وصية من دعوى التهمة في فضل مسائل التناقض وفي دعوى فتاوى رشيد الدين ادعى ان الدار ملكي لاني اشتريتها من ابيك واقام ذوال اليد بينة كان ملكا لابي اليوم مونة ومات وتركها ميراثا لا يقبل بينة ذوال اليد لان شهوده يشهدون باستصحاب الحال والمدعي اثبت الزوال وفي فتاواه ايضا ادعى دارا ميراثا من ابيه فقال ذوال اليد كان ملكا لفلان اخر وانه باعها مني واليوم ملكي بهذا السبب لا تسمع منه لان بايه لو كان الدار في يده واقام البينة ان ملكي لا يندفع دعوى المدعي فكذا بينة من يدعى تلحق الملك منه ادعى دارا ميراثا من ابيه فقال المدعي عليه ان اياك باعها من فلان في حال حيوية وصحة بكذا وان استريت من فلان واقام البينة فقد قيل لا يصح هذا الدافع لاحتمال التوفيق وقيل يصح وهو الاصح ولو ادعى الميراث فاقام المدعي عليه بينة ان المورث اقر في حال حيوية ان المدعى ليس له او هو ملك المدعي او على اقرار الورث او بعده انه لم يكن لابي كان كله دفعا من القاردين في الفصل السابع في التناقض ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا لي ورثة من ابي ان كان في يد ثالث ان لم يورثا او خاتار بخا واحد منهما بينهما نضعان وان كان احدهما اسبق تاريخا يقضى له عند ابي ع رم وابي يوسف وقال محمد يقضى بينهما نصفين من دعوى الخلاصة عقارا وضاع في يد رجل وغلب عليه متغلب واحد يد عليه لا يصير هذا اليد واليد على العقار لا تثبت الا بالبينة او علم القاي ولو علم القاي بامر بالتسليم فلو ادعى ذوال اليد على هذا المتغلب ان العقار في يدي وانك احدثت اليد فانكر يخلع ولو اقام البينة ان المدعى في يده منذ عشر سنين مثلاً وانه احدث اليد عليها يقضى باليد ويأمر القاضي بالتسليم



اليه لكي لا يصير المدعي عليه مقضا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك ان  
 هذا ملكه تقبل ولو ثبت وان المدعي عليه اخذه من المدعي امس يامر بالرد  
 اليه من دعوى خرواثة الفتاوى عقار او ضياء في يد رجل وغلب عليه اخذ  
 واحداث يده عليه لا يصير بهذا اذا اليد واليد على العقار لا تثبت ان بالبينة  
 في ادب القاضي للخصاف ولو علم يامر بالتسليم اليه من دعوى الخلاه الفصل  
 الثاني في البرازية في يد رجل دار ادعاها اخر فقال اشترى بترامه القياس  
 ان يامر بالدفع الى المدعي الى ان يبرهن بالشراء وفي الاستحسان يميل ثلثة  
 ايام بعد التكفل فان برهن والا يسلم الى المدعي ادعي عليه مالا فقال قبضت  
 منك لكنه ملكي يامر بالرد اليه وهذا ينبغي ان يكون على القياس والا تحسان  
 الذي ذكرناه اشترى من افراجا مع الفتاوى والا صل فيه ان البينة متى وقعت  
 على فعل الغير فاليمين على العلم ومتى وقعت على فعل نفسه يكون على البينات الا في  
 انه عليه السلام خلف اليهود بالله ما قتلتم ولا علمتم له فانك تخلفهم على البينات  
 في الاول لانه فعلهم وفي الثاني على العلم لانه فعل غيرهم قال الحواشي هذا الاصل  
 مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بالعيب فانه اذا ادعي المشتري ان العبد  
 سارق او ابي واثبت اباي او سرقته في يد نفسه وادعي اباي او سرقته  
 في يد البائع يخلف البائع على البينات مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان  
 البائع حقه تسليم المبيع سالما مع العيوب والتخلف يرجع الى ماضيه نفسه يخلف  
 على البينات ولانه انما يكون الخلف على فعل الغير على العلم اذا قال المنكر لا علم لي  
 بذلك واما اذا ادعي العلم يخلف على البينات والبينات القطع الا يري  
 ان المودع قال ان الودينة قبضها صاحبها يخلف على البينات لا دعابة العلم  
 بذلك ثم كل موضع وجب اليمين فيه على البينات يخلف على العلم لا يكون مقبلا  
 حتى لا يقضي عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين  
 فيه على العلم يخلف على البينات يعتبر اليمين حتى سقط اليمين عنه ويقضي عليه  
 اذا نكل لان الخلف على البينات اكد فيعتبر بطلان خلاف العكس من دعوى  
 الدود في باب التحالف كذا في الزيلعي والفصولي واما اذا كان عيبا لا يشاهد  
 كالاباق والسرق والجنون لا يخلف البائع حتى يقيم المشتري البينة انه ابيع  
 او سرق او جن عنه ثم يستخلف البائع على البينات من بيوع محيط السرخسي  
 رجل مات وقالت امرة لابي الميت كنت امرأة ابيك محمد اليموت فطلبت  
 المهر والميراث فأنكر الاب فقال اسم ابي لم يكن محمد وانما كان عمر او ثم جاءت  
 فادعت انها امرأة ابيك عمر واليوم موته وادعت المهر والميراث تسع عواها  
 وليس يتناقض لجواز ان يكون له اسمان من دعوى الغيبة ادعي على رجل  
 هو محمد بن علي بن عبد الله كذا دينا ثم ظهر ان اسم جدته احمد لا تبطل الدعوى  
 لجواز ان يكون لجدته اسمان من العادة في الفصل السابع رجل مات فقامت

امراته

اليمين على البينات او العلم  
 كل موضع وجب اليمين فيه على  
 البينات يخلف على العلم لا يكون  
 مقبلا  
 وفي كل موضع وجب اليمين  
 فيه على العلم يخلف على البينات  
 مقبلا  
 اذا كان عيبا لا يشاهد كالاباق  
 لا يخلف البائع حتى يقيم  
 المشتري البينة انه ابيع  
 عنده  
 رجل مات وقالت امرة لابي الميت  
 كنت امرأة ابيك محمد اليموت فطلبت  
 المهر والميراث فأنكر الاب فقال اسم ابي لم يكن محمد وانما كان عمر او ثم جاءت  
 فادعت انها امرأة ابيك عمر واليوم موته وادعت المهر والميراث تسع عواها  
 وليس يتناقض لجواز ان يكون له اسمان من دعوى الغيبة ادعي على رجل  
 هو محمد بن علي بن عبد الله كذا دينا ثم ظهر ان اسم جدته احمد لا تبطل الدعوى  
 لجواز ان يكون لجدته اسمان من العادة في الفصل السابع رجل مات فقامت  
 امراته

امراته وورثته الميراث وهم كبار كلهم واقروا انما زوجه ثم وجدوا اشهودا  
 ان زوجها كان طلقا ثلثا فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث  
 وكذلك قال ابو جهم وابو يوسف اختلعت زوجها بمال ثم اقامت البينة  
 انه كان طلقا ثلثا قبل الجلع ترجع عليه بما اخذ من المال من دعوى الخاتنة  
 قبل قبيل فصل في دعوى النكاح رجل اشترى من رجل عبدا فقبضه ونفذ النكاح  
 ثم استحقه رجل من يد المشتري ثم اقام البائع البينة على المستحق انه كان  
 باعه اياه فقبض به له عليه قال ابو جهم لا سبيل للمشتري على اخذ العبد لان  
 شراؤه قد انقسخ وبطل بالاستحقاق فلا يعود وروي عن ابي يوسف انه  
 قال للمشتري ان يأخذ ماله بكن قبض الثمن او قبض به من دعوى محبط الشري  
 الا ترى انه لو قال ابرائك سنة يكون ابراء مطلقا من دعوى الخلاصه في  
 الفعل الرابع عشر رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولحيوانه منها ضرر ان امسكه  
 في ملكه ليس لحيوانه منعه من تصرفه في ملكه وان ارسلها في السكة ولحيوانه  
 منعه فان امتنع والآرفع الامر الى الحاكم حتى يمنع عن ذلك وكذلك من  
 امسك دجاجة وكذلك من امسك الجحش والعجل في الرستاق على ما  
 ذكرنا من دعوى الولول الجينة طاحونة على نهر او اذ اخر ان يضع فوقه طاحونة  
 اخرى وبسبب وضعا يقل ماء الطاحونة القديمة ويجعل دورا نهر الصاحبه  
 ان يمنع الثاني عن النصب وان كان يتعصى علة الاولى ينصب الثاني ليس  
 الاول ان يمنع الثاني كالتاجر اذا اتخذ في جانب تاجر اخر خانوتا بمنزل التجارة  
 الاولى فلكسدت التجارة الاولى باتخاذ ليس للاول المنع من حيطان البرازية  
 في الفصل الاول كمن اتخذ خانوتا ثم جاء اخر واتخذ خانوتا بمنزل الاول  
 بتلك التجارة فلكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني من شرب  
 الخاتنة خبار اتخذ خانوتا في وسط البرازية منع وكذا كل ضرر عام انتهى كلام  
 صاحب الكاغ الضرر العام بالداخل ومحافة الخويع بالنار والظواهر في قوله  
 في وسط البرازية وقع اتفاقا ولا لو كان في طرف سون البرازية والضرر به  
 عام منع وكذلك الحد او لو اتخذ في البرازية خانوتا للحدادة وفيه ضرر عام  
 فانه يمنع وكذلك لو اتخذ خانوتا للطباخة في البرازية فانه يمنع وكذلك لو اتخذ  
 مخجورا يتصور العامة براحتها في مكان ليس بمغنا ذلك يمنع والاصل في ذلك كله  
 قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فان قلت من الخصم في ذلك وفي طلب الحكم  
 بالمنع قلت كل واحد من اهل السوق يصلح خصما فيه كما روي هشام قال سئلت  
 محمد اعني كيف او ميزاب او طلة شارع الطرقة فاذ فقد قال كان ابو جهم يقول  
 من جاء خصمه فلعنه على كل حال وان كان قديما فان ابا جهم يراه محدثا قال محمد واما  
 قولنا فان كان يضر بالطريق فلعنه وان كان لا يضر بالطريق يتوك كذا نقله ابو الليث  
 في عيون المذهب بهذه العبارة من دعوى شرح النظم الوهاب في لابي الشحنة

اخلف زوجها بمال ثم اقامت  
 البينة انه كان طلقا ثلثا  
 قوله ابرائك سنة يكون  
 ابراء مطلقا  
 اشترى عبد فقبضه ونفذ  
 النكاح ثم استحقه رجل من يد المشتري  
 ثم اقام البائع البينة على المستحق  
 انه كان باعه اياه  
 رجل له كلاب  
 طاحونة على نهر او اذ اخر  
 ان يضع فوقه طاحونة  
 اخرى لا يمنع الثانية  
 وان كان يتعصى علة الاولى  
 ينصب الثاني ليس للاول المنع  
 من حيطان البرازية  
 في جانب تاجر اخر خانوتا  
 بمنزل التجارة الاولى  
 في الفصل الاول كمن اتخذ خانوتا  
 ثم جاء اخر واتخذ خانوتا بمنزل الاول  
 بتلك التجارة فلكسدت تجارة الاول  
 بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني  
 من شرب الخاتنة خبار اتخذ خانوتا  
 في وسط البرازية منع وكذلك كل  
 ضرر عام انتهى كلام صاحب الكاغ  
 الضرر العام بالداخل ومحافة الخويع  
 بالنار والظواهر في قوله في وسط  
 البرازية وقع اتفاقا ولا لو كان في  
 طرف سون البرازية والضرر به عام  
 منع وكذلك الحد او لو اتخذ في  
 البرازية خانوتا للطباخة في البرازية  
 فانه يمنع وكذلك لو اتخذ مخجورا  
 يتصور العامة براحتها في مكان  
 ليس بمغنا ذلك يمنع والاصل في  
 ذلك كله قوله عليه السلام لا ضرر  
 ولا ضرار فان قلت من الخصم في  
 ذلك وفي طلب الحكم بالمنع قلت  
 كل واحد من اهل السوق يصلح خصما  
 فيه كما روي هشام قال سئلت محمد  
 اعني كيف او ميزاب او طلة شارع  
 الطرقة فاذ فقد قال كان ابو جهم  
 يقول من جاء خصمه فلعنه على كل  
 حال وان كان قديما فان ابا جهم  
 يراه محدثا قال محمد واما قولنا  
 فان كان يضر بالطريق فلعنه وان  
 كان لا يضر بالطريق يتوك كذا نقله  
 ابو الليث في عيون المذهب بهذه  
 العبارة من دعوى شرح النظم الوهاب  
 في لابي الشحنة



وفي الثاني اريد نصب تنوير في وسط البرازي ويضرد خانه لهم متعبه  
استحسانا وعليه الفتوى من دعوى البرازية دعوى دفع التوضي مسبوقة  
على القول المعتبر به كما في دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كما في فتاوى  
قاضي الهداية من اقرار الاشباه في الفتى الثاني وفي واقعات الناطق قال  
لا خيرا براك من هذه الدار ومن حصومتي في هذه الدار فريد اكله باطل  
حتى لو ادعى بعد ذلك هذه الدار تسع وتقبل بينته من دعوى الخلاصة  
ولو قال ابراءك من هذه الدار ومن حصومتي فيها فهو باطل وله ان يخاتم  
وانما ابراءه عن ضمانه كذا في النزاع من الصلح وفي الحاشية ابراءه عن العيب  
المقصوبة ابراءه عن ضمانه وبصيرامانه في يد الغاصب وقال زفر لا يبيح الابراء  
وتبقي مضمونة ولو كانت العيب مستهلكة صحح الابراء وبراءه من قيمتها انتهى  
فقولهم الابراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابراء والا  
فالبراء عنها السقوط الضمان صحيح من الاشباه في القول في الذين ولو قال  
المدعي برئت من دعواي في هذه الدار لا ينبغي له حق فيها من جامع الفصولي  
في الفصل العاشر وفيه ايضا ادعى مالا فبرهه خصمه انك اقررت بالابراء  
فبرهه المدعي انك اقررت بهذا المال بعد اقراره بالبراءة هل يندفع دعوى  
المدعي عليه اجاب شيخ الاسلام برهان الذي لا يندفع ولو برهه انك اقررت  
بعد دعواك اقراره بالبراءة وتقبل والفروقات لما قال بعد اقراره بالبراءة تقبل  
وصار مقرا في هذه الحالة وكان دعوى اقراره بالمال سابقا على اقراره بالبراءة وفي  
الاقرارين يعتبر الاخير بخلاف ما لو قال بعد دعواك اقراره بالبراءة لانه لا ينبغي  
الاقرارين ونظرهما ادعى دار ارتاعى ابيه وبرهه خصمه ان اقراره ملكي  
فبرهه المدعي ان خصمه بعد اقراره ابي له اقراره ملك ايجعل يندفع ينبغي  
ان يكون على تفصيل الاخر انتهى وفي الحاشية اتفقت الرواية على ان المدعي لو  
قال لا دعوى لي قبل فلان ولا حصومته في قبل فلان يصح حتى لا تسع دعواه  
الا حصومته بعد البراءة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا  
ينبغي له حق في الدار من دعوى مجمع الفتاوى وفي كافي الحاكم لاحق في قبله براء  
من العيب والذين والكفالة والاحادة والحد والقصاص انتهى من الاشباه  
في القول في الذين وقد مر انما من الخلاصة قال صاحب المنهج فتاواه لو قال المدعي  
لا دعوى لي قبل زيدا ولا حصومته في قبله بطل دعواه عليه الا في حادث بعده  
كذا في الفصل العاشر من جامع الفصولي فتحرر الفرو بين قوله لا دعوى لي  
اولا حصومته في قبله وبين قوله ابراءك من هذه الدار او عن حصومتي فيها  
فلا تسع دعواه في الاول وتسع في الثاني ووجهه انه في الاول في الدعوى والخصومة  
من اصلها على سبيل الموعود واذ اني بها فقد ناقض كلامه وفي الثاني ابراء  
عن خصومته وهو مقتضى لاثباتها لتصور البراءة فباثباته لا يصير ناقضا

فتأمل

مطلوب اريد نصب تنوير وسط البرازي  
مطلوب دعوى دفع التوضي مسبوقة دعوى قطع النزاع لا  
مطلوب قال ابراءك عن هذه الدار او عن حصومتي في هذه الدار  
مطلوب الابراء عن العيب المضمونة  
مطلوب لو قال المدعي برئت من دعواي في هذه الدار  
مطلوب ادعى مالا فبرهه خصمه انك اقررت بالابراء  
مطلوب لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا حصومته في قبل فلان يصح  
مطلوب لو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح  
مطلوب الفرو بين قوله لا دعوى لي وبين قوله ابراءك من هذه الدار

فتأمل قلت وجهه الاظهار ان الابراء عن الدار باطل لكونه ابراء عن العيب  
انتهى لا تسع الدعوى بعد الابراء العام بخلافه في قبله الاضمان الدرك فانه  
لا يدخل بخلاف الشبهة فانها تسقط به والابراء عن الدار لا يبيح قطع الدعوى  
به فتقبل البينة وفي البينة مات عن ورثته فاقسموا التركة بينهم وبراء  
كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعوى ثم ان احد الورثة ادعى ديناً على  
الميت وعلى تركته الميت تسع انتهى من الاشباه قلت وهذا يخالف قولهم  
ان الذين يسقط بالابراء والعيب لا واقفاً ما القسمه فلا تمنع دعوى الدين  
وتمنع دعوى العيب انتهى ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه بعد القسمه  
تسعى بخلاف عيب من التركة حيث لا تسع دعواه ذكره في الحاشية وغيروها  
وفي قسمه العينية تسماً مشتركاً وقر كل واحد منها انه لا دعوى له على  
صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد احدها الفسخ بالعيب فله ذلك اذا كان العيب  
فاشعاً عند بعض المشايخ انتهى وفي اجازات البرازية ان الابراء العام اتماماً  
يمنع اذا لم يقر بأن العيب للمدعي فان اقر بعده ان العيب للمدعي سلم له فلا  
يمنع الابراء وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابراءه عن الدعوى ثم ادعى  
عليه بوكالة او وصاية صحح دعواه وفيما اذا ابراء الوارث العيب ابراءه  
عائناً بان اقراره قبض تركة والده ولم يبيع له حق فيها الا استوفاه ثم  
ادعى في يد الوصي شيئا من تركة ابيه وبرهه يقبل وكذا اذا اقر الوارث انه  
قبض جميع ما على الناس من تركة ابيه ثم ادعى على رجل ديناً تسع كذا في الحاشية  
الرابعة صالح احد الورثة وبراءه عما مات ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح  
الا صحح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية من دعوى الاشباه وفي المنهج  
اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في الفتاوى الزينية نقلاً من التناوير  
ثم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابراء العام وان اقر به يلزمه انتهى  
فلا يبيح الابراء عن الاعيان والابراء عن دعواها صحيح فلو قال ابراءك  
عن دعوى هذه العيب صحح الابراء فلا تسع دعواه بها بعد من الاشباه في  
القول في الذين وفي المنهج لا يسقط الارث باسقاط الوارث وفي الاشباه  
فيما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل ولو قال وارث تركت حتى لم  
يبطل حقه لاق الملك لا يبطل بالتوك والحق يبطل به والذين يسقط به  
بالابراء كما يسقط بالاستقاط انتهى ولو كانت التركة ديوناً في ذمة الغراء  
وابراء الوارث من التركة فلوارث ذمومة الغراء يصح بقدر حقه ولو اراد  
تمليك حصته من بقية الورثة فلا يصح عليك الدين من لاعليه كما في جامع  
الفصولي في الفصل الثامن والعرب وقفت على جواب فتوى ابي السعود  
العمادي بحظه وهو البرات السلطانية اذا وردت في خصوصي ثم ظهرت  
اخرى في ذلك الخصوصي وكان مضموناً فاهما متضادين فالعمل بالبرات المتقدمة

مطلوب لا تسع الدعوى بعد الابراء العام الاضمان الدرك  
مطلوب ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه بعد القسمه فلا تمنع دعوى الدين  
مطلوب ابراءه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية صحح  
مطلوب ابراء الوارث العيب ابراءه عما مات ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح  
مطلوب اقراره قبض تركة والده ولم يبيع له حق فيها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركة ابيه  
مطلوب ادعى على رجل ديناً تسع كذا في الحاشية الرابعة صالح احد الورثة  
مطلوب وبراءه عما مات ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح  
مطلوب الا صحح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية من دعوى الاشباه  
مطلوب وفي المنهج اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في الفتاوى الزينية  
مطلوب نقلاً من التناوير ثم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابراء العام وان اقر به يلزمه  
مطلوب انتهى فلا يبيح الابراء عن الاعيان والابراء عن دعواها صحيح  
مطلوب فلو قال ابراءك عن دعوى هذه العيب صحح الابراء  
مطلوب فلا تسع دعواه بها بعد من الاشباه في القول في الذين  
مطلوب وفي المنهج لا يسقط الارث باسقاط الوارث  
مطلوب وفي الاشباه فيما يقبل الاستقاط من الحقوق  
مطلوب وما لا يقبل ولو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه  
مطلوب لاق الملك لا يبطل بالتوك والحق يبطل به والذين يسقط به  
مطلوب بالاستقاط بالابراء كما يسقط بالاستقاط انتهى  
مطلوب ولو كانت التركة ديوناً في ذمة الغراء  
مطلوب وابراء الوارث من التركة فلوارث ذمومة الغراء يصح بقدر حقه  
مطلوب ولو اراد تمليك حصته من بقية الورثة فلا يصح عليك الدين  
مطلوب من لاعليه كما في جامع الفصولي في الفصل الثامن  
مطلوب والعرب وقفت على جواب فتوى ابي السعود العمادي  
مطلوب بحظه وهو البرات السلطانية اذا وردت في خصوصي  
مطلوب ثم ظهرت اخرى في ذلك الخصوصي وكان مضموناً فاهما متضادين  
مطلوب فالعمل بالبرات المتقدمة







**مط** قضاء القضي في غير مكان ولاية لا يصح  
**مط** واختلفوا فيما اذا كان العقار لاف ولاية  
**مط** قضى في ولاية ثم اشهد على قضاة في غير ولاية لا يصح الاشارة

قضاؤه وان لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي من خزائن الفتاوى في كتاب ادب القاضي وفي المنقطة وقضاء القضي في غير مكان ولاية لا يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار لاف ولاية واختار في الكفر عدم صحة قضاؤه وصح والخلاصة الصحة واقتصر فاضحان عليه والخلاف انما هو في العقار لاف العيب والذي كما في النزائية والقينة قضى في ولاية ثم اشهد على قضاة في غير ولاية لا يصح الاشارة من دعوى الاشباه في الفتن الثاني **باب دعوى الرجل ادعى دارا او عقارا او منقولا في يد رجل ملكا مطلقا واثبت عليه البيعة على الملك المطلق واثبت ذوا اليد بيعة ايضا انه ملكه مطلقا فبيعت الخارج اولى عند علماءنا الثلاثة وهذا اذا لم يذكر تاريخا واما اذا ذكره وتاريخها سواء فذلك يقضي بيعة الخارج وان كان تاريخ احدهما سبعة يقضي لاسبقها تاريخا سواء كان خارجا او صاحب يد وهو قول ابي يوسف وقول ابي يوسف اخر او قول محمد اولا وعلى قول ابي يوسف اولاهو قول محمد اخر الا عبر في التاريخ بل يقضي للخارج وان ادعى احدهما ولم يورخه الاخر فذلك يقضي للخارج من العوجين كذا في الخاتمة في دعوى الرجلين وكذا في باب دعوى الرجلين من دعوى الدر ادعى ان هذا العبد لي غائب عني منذ شهر وقال ذوا اليد منذ سنة يقضي للمدعي ولا يلتفت الى بيعة المدعي عليه لان ما ذكره المدعي تاريخ غيب العبد من يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند ابي حنيفة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي بيعة الخارج من الدر في باب دعوى الرجلين كذا في الذخيرة قلت وبه علم ان المدعي لو قال في دعواه ان هذا العبد ملكا اولى منذ شهر وقدره عني وباقي المسئلة على حالها فبيعت ذى اليد اولى لان تاريخه اسبق من تاريخ المدعي فيقضي به لذي اليد انتهى مثل صاحب المنح عن رجل ادعى حمارا انه له سرق منه منذ عام واقام المدعي عليه بيعة انه في يده منذ خمس سنين فهل تقدم بيعة المدعي الخارج ام بيعة المدعي عليه واجاب تقدم بيعة الخارج المدعي لانه ادعى سرقته وغيبته من يده لا الملك وذوا اليد ادعى ملكه منذ خمس سنين والتاريخ في الملك لا يعتبر اذا لم يكن من الطرفين عند ابي حنيفة فيقضي دعوى الملك المطلق فيحكم للخارج اقول يقضي للموخر عند ابي يوسف لانه يرجح الموخر حالة الانفراد ويثبت ان يقضي بقول ابي يوسف لانه اظهر وارفع كذا في جامع الفصولين حجة الخارج في الملك المطلق اولى من حجة ذى اليد فيد الملك المطلق اختراعى المقيد بدعوى النجاج وعن المقيد بما اذا ادعى ملكا في الملك من واحد واحدهما قابض وبما**

**مط** ادعى ان هذا العبد لي غائب عني منذ شهر وقال ذوا اليد منذ سنة

**مط** ادعى حمارا انه له سرق منه منذ عام واقام المدعي عليه بيعة انه في يده منذ خمس سنين

**مط** حجة الخارج في الملك المطلق اولى من حجة ذى اليد

وبما

**مط** ادعى اثنان عينا في يد اخر كل منهما يزعم ان له

**مط** عينة يد رجل واحد ادعى اثنان كل منهما انه اشتراه من ذى اليد واثبتا بيعة بلا توقيت

**مط** مال دعاه شخصان بطريق الشراء وذكر كل منهما تاريخا فربما لا يثبت الا اول منها

**مط** برهن الخارجان كل منهما على ان هذه المرأة زوجته

وبما اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ احدهما اسبق فان في هذه الصور بيعة ذى اليد اولى بالاجماع ادعى اثنان عينا في يد اخر كل منهما يزعم ان له واقاما البيعة قضى به لهما بطريق الاشتراك لما روي ان الرجلين اشتراهما رسول الله عليه السلام في ناقة واقام كل واحد منهما البيعة فقضى بها بينهما نصفين واذ كان عينا في يد رجل واحد ادعى اثنان كل منهما انه اشتراه من ذى اليد واقاما بيعة بلا توقيت فكل منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي شهد به بيعة ورجع على البائع بنصف ثمنه ان كان دفعه وان شاء تركه واخذ كل الثمن وبترك احدهما بعد الحكم لم يأخذ الاخر كله وذكر بعض الشارحين ناخلا عن مسوطة شيخ الاسلام خواهر ذاه انه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية ما ادعاه شخصان بطريق الشراء وذكر كل منهما تاريخا فهو للمشتري الا اول منها وان لم يذكر تاريخا او اذكر احدهما فذوا اليد اولى لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه وان لم يكن في يد احدهما فان وقت احدهما هو وقت وان لم يوقت احدهما فقد موات لكل نصفه بنصف الثمن او تركه من الدور كذا في صدر الشريعة برهن الخارجان كل منهما على ان هذه المرأة زوجته سقط البهتان ان لم يورخا او رخوا واستوى تاريخها لتعذر القضاء بهما اذ التكافؤ لا يقبل الاشتراك فهي من صدقة منها لان التكافؤ مما يحكم به بتصادق الزوجين الا ان تكون المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو اولى ولا يقبل قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده على الاخر الا ان يبرهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان التصريح يفوق الدلالة فالجواب انها اذا اثنان عا في امرأة واقاما البيعة فان تاريخا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم يورخا واستوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخل بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة يعني ان ما ذكره كان فيها اذا صدقت احد المبرهنيين وان صدقت غير ذى البرهان فهي له لما عرفت ان التكافؤ يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قضى له لانه اقوى من التصادق ثم لا يقضي لغیره اذا لا شيء اقوى من البرهان الا اذا اثبت سبعة لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدونه كما لا يقضي بحجة الخارج على ذى يظهر التكافؤ الا باثبات الخارج سبق نكاحه على نكاح ذى اليد من الدر في باب دعوى الرجلين كرجلين برهن على نكاح امرأة بعد موتها يقضي لكل منهما به بنصف الميراث من رهن النزائية في الفصل الخامس امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الزوج اختار يقضي المناخنة بين انه يخلع الزوج بالله ما هي بزوجته لانه كان في زوجته فهي طالع باين

**مط** امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الزوج



لان الاستخلاف يجوز في النكاح عندها وعليه الفتوى وانما يستخلف بالله  
تعا وبالإطلاق ايضا لانه يجوز ان يكون كاذبا في الحلف بالله عز وجل  
فلا يقع الطلاق بالحلف فتبقى معلقة لا ذات زوج ولا مطلقة هذه  
في الظاهرية من العامة في الفصل الرابع عشر امرأة ادعت على رجل  
نكاحا وانكر الرجل قال ابو يوسف ومحمد يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك  
وان كانت امرأتك فهي طالق بيمين وقال بعضهم يحلف النكاح واخذ  
المشايع بقول ابي يوسف ومحمد وعليه الفتوى من دعوى الخاتنة في فصل  
دعوى النكاح ولو تزوجها بشهادة شاهدين ثم انكرت النكاح وتزوجت  
بآخر وقدمات شهود الاول ليس له ان يتخاصمها اذا الخصومة لتخلف  
بقصد به تكول هو اقرب ولو اقرت صريحا بنكاح الاول بعد ما تزوجت  
بالتاني لم يجز اخوارها ولكن الاول ان يحلف الثاني على العلم فان نكل صار  
مقرا بطلاق نكاحه فالان تحلف المرأة على البنات والحاصل انه لو ادعى  
نكاح امرأة وهي في نكاح الغير ولا بينة للمدعي يستخلف الزوج والمرأت  
ويبداء بيمين الزوج على العلم فان حلف النكاح الخصومة وان نكل تحلف  
المرأة بنا فان نكلت فهي المدعى من جامع الفصول في الفصل العشرين  
رجلان في سفينة وفي السفينة دقيقتي فادعى كل منهما السفينة وما فيها  
واحداهما معروف ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف فالدقيق الذي هو  
معرفة ببيع السفينة للملاح من دعوى محيط السرخسي رجل دخل بيت  
رجل ومعه مال او خرج من داره وعليه عنقه متاع فقال رب الدار هذا  
مالي اخذته من منزلي قال ابو يوسف ان كان الداخل والخارج يعرف  
بصناعة شيء كالحمال يحمل الزيت ويحمله فدخل وعلم رقبته زيت او يبيع  
ويؤثر في الاسواق فالقول قوله في ذلك لانه اظهر لاثان الظاهر يتردد  
له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار وقال ابو عمر القول قول رب الدار  
في ذلك كله لا يصدق الداخل في شيء ما خلا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب  
تمايل من محيط السرخسي في الاستخفاف باللابد يدعي ولو ادعى مالا فقال  
المدعي عليه ما كان لك على شيء قط وليس لك على شيء قط فاقام المدعي  
بينة على المال فادعى المدعي عليه الالباء او الالباء تسع ولو اقام البينة ثبت  
ولو زاد المدعي عليه على قوله ما كان لك على شيء كلمة قط ولا اعرفك وما  
اشبهه لقوله ولا رأتك ولا جرى بيني وبينك مخالطة فلا تقبل بينة  
على القضاء ولا على الالباء لتعذر التوفيق وروي القدوري انه تقبل بينة  
ولو زاد ايضا من المنع كذا في الدرر في فضل الاستبراء وفي القنية المدعي  
عليه قال للمدعي لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الاتصال لاشيع ولو  
ادعى اقرب المدعي بالوصول او الاتصال شمع ذكره صاحب الدرر نقلا عن

ولو تزوجها بشهادة شاهدين  
ثم انكرت النكاح وتزوجت  
بآخر وقدمات شهود  
الاول

رجلان في سفينة وفي السفينة  
دقيقتي فادعى كل منهما السفينة  
وما فيها

رجل دخل بيت رجل ومعه مال  
او خرج من داره وعليه عنقه متاع فقال  
رب الدار هذا مالي اخذته  
من منزلي

لو ادعى مالا فقال المدعي عليه  
ما كان لك على شيء قط

ادعى

ادعى المدعي المشتري ثم العبد المبيع فقال المدعي عليه ما اشتريت منك  
العبد قط فاقام المدعي البينة على شرائه العبد فقال المدعي عليه اني اوفيت  
البينة واقام البينة لا تقبل للتناقض من حرانة المفتية ولو ادعى الذي  
فانكره ثم قال رساينه ام ان كان كلا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض  
وان تفوقا من هذا المجلس ثم قال رساينه ام واقام البينة على الالباء بعد  
الاقرار بتقبل لعدم التناقض من دعوى حرانة الفتاوى اذا اقر بالدين  
بعد الدعوى ثم ادعى ابراء لم تقبل للتناقض الا اذا ادعى ابراء بعد الاقرار  
به والتفريق عن المجلس من الاشباه تغلا عن جامع الفصول وفيه ادعى  
دينا فاقتر ثم قال او فيته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض  
ولو تفوقا من هذا المجلس ثم قال او فيته ويروى عن الالباء بعد ما اقر يقبل  
لعدم التناقض ولو ادعى الالباء قبل اقراءه بالدين لا تقبل انتهى ومثله في  
الفصول العامة ادعى على زيد انه دفعه مالا ليدفعه الغريم وحلفه ثم  
ادعاه على غريمه وزعم ان دعواه على زيد كان خطا لا تقبل لان الحق الواحد كما  
لا يستوفى من اثنين لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد من دعوى البرائة ذكره  
صاحب المنهج فاقواه ادعى زيد مالا ولم يثبت فادعاه على اخر لم تسمع  
كذا في القنية ادعى دار لنفسه ثم ادعى انها وقف عليها شمع كدعواها  
لنفسه ثم دعواها لغيره ولو ادعى انها وقف او لفلان ثم ادعى لنفسه لم  
يجز في رواية الخاتنة وجاز في رواية الذخيرة ان وقف وفيها من ادعى  
لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا تقبل الا ان يوق فيقول  
كان لفلان ثم اشترية منه واقام البينة على ذلك في تقبل ادعى العصوبة  
وبقي النسب ويروى الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقضي  
بالدفع والا شافقا للنفار من عدم الاولوية يروى انه ابن عمه لامة ولامه  
ويروى الدافع انه ابن عمه لامة فقط او على اقرار الميت بانه ابن عمه لامة  
فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعده لتأكده بالقضاء بخلاف  
الاول ادعى ميراثا بالعصوبة فدفعه ان يدعي خصمه قبل الحكم اقوال المدعي  
بانه من ذوي الارحام اذ يكون حينئذ بين كلاميه تناقض من الدور في  
باب دعوى الرجل وفيه ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف  
كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العامة اذا شهد اثنان  
ان هذا وارث فلان لا تعلم له وارثا غيره ولم يذكر اسما يثبت به فالشهادة  
باطلة حتى يناسب الارث وكذا اذا شهد انه اخوه او عمه او اب عمه  
او جد او اخيه لا تقبل حتى يبين طريقه الاخوة او العمومة انه لاب او  
شقيق ويناسب الميت والوارث حتى يلتصقا الى اب واحد ويذكر ايضا انه  
وارث من شهادة معين المفتي واعلم بانه يشترط في دعوى بنو القم

ولو ادعى الذي فأنكره ثم قال  
رساينه ام

اذا اقر بالدين بعد الدعوى  
ثم ادعى ابراء لم تقبل

ادعى دينا فاقتر ثم قال او فيته

ادعى على زيد انه دفعه مالا  
لغيره وزعم ان دعواه على زيد كان خطا

ادعى دار لنفسه ثم ادعى  
انها وقف عليها شمع

ولو ادعى انها وقف او لفلان  
ثم ادعى لنفسه لم يجز

ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية  
ثم ادعى لنفسه

ادعى العصوبة وبقي النسب  
ويروى الخصم ان النسب بخلافه

شهد ان هذا وارث فلان  
ولم يذكر اسما يثبت به

ادعى ابن عمه بنو القم  
اسم الجد

كذا اذا شهد انه اخوه او عمه  
او جد او اخيه



**مطلوب**  
 يشترط في دعوى نوبة الم  
 ودعوى العوامة بيان  
 النسب الى ان يلتصقا  
 في الجد الاعلى  
 فغير ان فلانا في الميت لاسي  
 وامر ولا يعلم له وارثا غير  
 وقضى ثم شهد آخر ان لا  
 انه ابنه

ودعوى العوامة بيان النسب الى ان يلتصقا في الجد الاعلى من شروط الجلال  
 في مختصر اثبات دعوى العوامة ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر  
 نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما ان اسبابه بهذه النسبة ليس بنات  
 عنه عند القاضي فيشترط البيان ليعلم من الفصول في الفصل السادس  
 اما اذا ادعى انه ابن عمه فلا بد ان يذكر اسم ابيه وجده من الفصول ايضا  
 في الفصل المذكور شهد شاهدان ان فلانا اخ الميت لاسي وامر ولا يعلم له وارثا غير  
 له وارثا غيره وقضى ثم شهد آخر ان لا اخ له الميت لاسي وامر ولا يعلم له وارثا غير  
 الا لاسي وان كان هالكا فلا بد ان يفي الاخر او الشاهد في فان ضمن الاخر  
 لا يرجع على احد وان ضمن الشاهد في رجعا على الاخر من شراوات العوجين مولى  
 المولات لومات فادعى رجل ارثه بسبب العلاء فشهد ان له ولدا المولاة  
 وانه وارثه لانعلم له وارثا غيره فحكم له بارثته فانعلمه وهو مصر ثم برهن اخر  
 انه نقي ولدا الاول ولدا هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه ووارثه  
 لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني بخبر الثاني ان شاء ضمن الشاهد في  
 الاولين او المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهد في الاولين فيما للحكم  
 به تعلق وبينا ان قوله هو وارثه لا وارث له غيره امر لا بد منه للحكم له  
 بالارث لانها لو شهد اباصل الولاء ولم يقول انه وارثه لا يحكم بالارث فورثه  
 بقولها انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبها فضمننا من الفصول في الفصل  
 الرابع عشر ادعى على رجل الف درهم فقال المدعي عليه قد قضيتها في سوق تمر قد  
 فطوبى بالكتبة فقال لا بينة له ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا فاقام  
 البينة على ذلك لا تقبل بينة من دعوى خزانة الفتاوى اذا مات المتبايعان  
 او احدهما وقد قبض المبيع ثم اختلف الورثة في الشيء فلا يخالف عندنا في  
 واجي يوسف لان من اصلها ان هلاك المعقود عليه يسقط الخلف  
 فكذا هلاك المتعاقدين وعند محمد هلاكه لا يمنع فكذا هلاكها فان كان  
 المبيع بعده في يد البائع او ورثته فخالفوا استحسانا ولو اختلفا في قبض  
 المبيع فقال البائع قد قبضه وقال المشتري لم اقبضه فالقول قول المشتري  
 مع بينة لان المبيع في ضمان البائع كذا في المجتبى ولو اختلفا بعد التقاضي  
 في قدر المبيع او المقبوض فالقول في الصور بين المشتري لانه قابض والقول  
 للقابض فان اختلفا قبل التقاضي في قدر المبيع او المقبوض فالقول  
 في قدر المبيع للبائع والبتة للمشتري وفي قدر المقبوض فالقول قول  
 المشتري من المخ في دعوى الرجلين برهن كل واحد من الخارج وذي اليد  
 على التنازع ونحوه وهو كل سبب للملك لا يتكرر فانه في معنى التنازع كالنسخ  
 في ثياب لا نسخ الا مرة كسج الثياب القطنية ونحوه القطن وطلب اللبس  
 واتخاذ الجبين واللبد والمرعوي بتشديد الرء وجو الصوف ونحوها

**مطلوب**  
 ادعى على رجل الف درهم  
 فقال المدعي عليه قد قضيتها  
 في سوق تمر قد  
 بعد ذلك قد قضيتها  
 في قرية كذا  
 اذا مات المتبايعان او  
 احدهما ثم اختلف الورثة  
 في الشيء

**مطلوب**  
 سبب الملك التبايع  
 فانه في معنى التنازع

فتينة

**مطلوب**  
 انما تقدم بينة ذي اليد على  
 بينة الخارج اذا لم يدع الخارج  
 على ذي اليد فعلا

فتينة ذي اليد اولى وان كان التنازع ونحوه عند بائعه وان كان سببا  
 يتكرر لا يكون في معنى التنازع فيقضي به للخارج كالمالك المطلق وهو  
 مثل الجز والبناء والغرس وزراعة الحنطة والمحجوب فان اشكل يرجع الى  
 اهل الخبرة لا نهم اعرف به فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينة  
 هو الاصل والعدول عنه بحديث التنازع فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل قال في الذخيرة  
 انما تقدم بينة ذي اليد على بينة الخارج اذا لم يدع الخارج على ذي اليد فعلا نحو  
 القصب او الوديفة او الاجارة او الرهن او العارية او نحوها واما اذا ادعى  
 الخارج فعلا مع التنازع ونحوه فتينة الخارج اولى وفي العارية ذكر الفقيه ابو  
 الليث في باب دعوى التنازع من المبسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال  
 دابة في يد رجل اقام اخر بينة انها وابنة ابرهمن ذي اليد او اعارها منه  
 او رهنها اياه ود واليد اقام بينة انها دابة نجت عنده فانه يقضى بها  
 لذى اليد لانه يدعى ملك التنازع والاخر يدعي الاجارة او العارية و  
 والتنازع اسبق منها فيقضى لذي اليد وهذا خلاف ما نقل عنهما من فتاوى  
 صاحب المنها فقلنا في الذخيرة قلنا لا يخالف بين كلام الذخيرة وبين كلام  
 المبسوط اذ فيها اولوية بينة الخارج في التنازع ونحوه من بينة ذي اليد ثم روي  
 بما اذا ادعى الخارج فعلا على ذي اليد مع التنازع ونحوه بان قال هذه دابة نجت  
 عندي واجرتها او رهنها من ذي اليد وقال ذو اليد انها دابة نجت في ملكي  
 في تقدم بينة الخارج على بينة ذي اليد وفي مسألة المبسوط لا يدعى الخارج فعلا  
 مع التنازع ونحوه بل يدعى الفعل وهو الاجارة او العارية فقط فذو اليد يدعي  
 التنازع فتقدم بينة ذي اليد اذا التنازع اسبق منها وفي الفصل الثاني من جامع  
 الفصول برهن الخارج على تنازع وحكم له بها ثم برهن ذو اليد على تنازع يحكم له  
 بخلاف ما لو برهن الخارج على الملك المطلق وحكم له ثم برهن ذو اليد على الملك  
 المطلق لا تقبل انتهى ولو اقام احدهما بينة على الملك والاخر على التنازع قدم  
 صاحب التنازع سواء كان خارجا او ذا اليد لان صاحب التنازع يثبت اولوية  
 الملك فلا يملكه الغير بعده الا بالتلفي منه قال في البع الراي واطلقوا هذه  
 العبارة وهي قولهم تقدم بينة التنازع على بينة الملك فشملي ما اذا ادعى  
 تاريخها او اسبق احدهما او ادعى بورخا اصلا ثم قال ولا اعتبار بالتاريخ  
 مع التنازع الا من ادعى تاريخا مستحيلا انتهى والاوولى من شرح الجمع لابن الملك  
 تنازعا في دابة واقام كل واحد منها بينة انها نجت عنده او عن بائعه فان  
 ادعى فاضى لم يوافقه شرا تاريخه بشهادة الظاهر وان اشكل ست الدابة بان لم  
 يعلم قضى لهما بان كانت الدابة في يد ثالث بان كانا خارجين او كانت في ايديهما  
 وان كانت في يد احدهما قضى بالذي اليد وان خالف شرا التاريخين بطلت  
 البينات فترك في يد من كانت في يده كذا في الهداية وكذا في وقال التولي الا



مطالع  
والختم في اثبات النسب خمسة

انها لا تبطل بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين او كانت في يديهما وان كانت  
في يد احدهما يقضى بها لذي اليد هكذا ذكره محمد والاول ذكره الحاكم وهو قول  
بعض المشايخ وليس بشئ من الدرك في الخاتمة رجل اشترى من رجل ثوبا  
في منديل فقال البائع اسعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى واخرج  
الثوب من المنديل قال المشتري هذا ثوبي تسمع دعواه وتقبل بينة وكذا الخاتمة  
المتقدمة من دعوى الخاتمة في فصل دعوى الملك والختم في اثبات النسب خمسة  
الوارث والعق و الموصى له والفريم للميت وان ادعى رجل على  
حاضر وغائب مالا في صدك وانكول الحاضر فهو من قال الامام فغنى علمها وفي الاصل  
فصل القضاء على الحاضر وشوق الجواب في الاقضية وحاصله انه ذكر عن كل واحد  
من الثلاثة روايتين من دعوى الخاتمة في الفصل الاول **فصل فيمن  
يكون خصما ومن لا يكون قال المدي عليه هذا الشئ او دعيته**  
**زيد الغائب او اجزيه او رهينه او اعارنيه او غصبة منه**  
**وبوهي عليه** دفعت خصومة المدي وقال ابو يوسف ان كان ذو اليد  
رجلا صالحا تندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالجيل  
لا تندفع رجوع اليه حين ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المخل من  
الناس قد ياخذ مل انسان غصبا ثم يدفعه ستر الى مريد سفر ويودعه  
بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذو اليد  
بينة عاتق فلا فاعا اودعه فيبطل حقه من الدرك كذا في الخلاصة وفي ملتقى  
الاجم ويقول ابو يوسف يوجب في البعير الرائي وكذا الحكم اي في دفع الخصومة  
لو قال وكله صاحبه يحفظ كما في المبسوط وكذا الحكم لو قال اسكنني فيها فلا في  
الغائب كما في الخلاصة وكذا الحكم لو قال اسكنني فيها فلا في الغائب كما في الخلاصة  
وكذا الحكم لو قال سرقته منه او اخذته منه او ضل عنه اي ضاع فوجدته كما في  
الخلاصة والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى العنان ان لم  
يشهد فيها فان اشهد فالامانة فالصور عشرة وبه علم ان الصور لم تخصص  
في الخمس فالاولي ان تغسر الخمسة بالثاني لاجل ان فيها خمسة اقوال من المخ  
في فصل فيمن يكون خصما ومن لا يكون وقال محمد لا تندفع الخصومة اذا قال  
الشهود نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة تندفع ان قالوا نعرفه  
باسمه ونسبه او قالوا نعرفه بوجهه وان قالوا اودعه من لا نعرفه لا تندفع عن  
ذي اليد الخصومة لاحتمال ان يكون المودع هذا المانع اي المدي كما لو قال ذو  
اليد شربته من الغائب حيث لا تندفع الخصومة اذا اشترى خمر وكذا لو قال  
المدي لذي اليد غصبة او سرقته او سرق مني لا تندفع الخصومة عن ذي اليد  
وان بوهي ذو اليد عاتق ايداع زيدا بخلاف ما اذا قال المدي غصبت مني وبوهي  
ذو اليد عاتق ايداع زيدا حيث تندفع به وبئله الخصومة ولو قال المدي اشترى

من

من زيد وقال ذو اليد زيدا او دعي دفعت الخصومة بلا حجة لتصادقها  
عاتق اصل الملك فيه لزيد فالظاهر ان وصوله الى يدي اليد من جهة ولو  
قال ذو اليد اودعني وكيل زيد لم يصديق الابنية لان الوكالة لا تثبت بقوله  
ولو بوهي المدي ان زيدا وكله بقبضه فيصح دعواه لانه يثبت ببرهانه انه اذن  
باسكاه فان طلب المدي يمين ذي اليد عاتق ما ادعى من الايداع جلت عاتق البينة  
كذا في الكافر من الدرك قلت لان كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل كما  
في الاشياء في كتاب الدعوى وهو ليست منها وفي المخ لو صدق ذو اليد شراء المدي  
من زيد لا بائنه القاضي بالتسليم حتى لا يكون قضاء عاتق الغائب باقرار ذي  
اليد انتهى وفي المتفق لو اقام البينة انها ودعية عنده من جهة فلا في الغائب  
واندفعت الخصومة ثم حضر الغائب فادعى العيب عليه وقال هو ايضا هذه  
ودعية عندي من جهة فلا في الغائب و اقام البينة تندفع الخصومة ايضا من  
دعوى الخلاصة في الفصل السابع عشر ان المتاجر ليس يحكم له في ادعي اجارة  
او رهنا او شراء والمشتري يصير خصما للكل وكذا الموهوب له من جامع الفصول  
في الفصل الثالث وفي الفصل الخامس منه وذو اليد لو ادعى انه له فهو خصم  
بخلاف المودع انتهى **فصل في الاستبراء والاستبراء والاستبراء**  
**والاستبراء اي طلب شراء شئ من غيره وطلب هبة منه وطلب**  
**ايداعه عنده وطلب اجارته** له يمنع دعوى الملك للطالب لان كل من  
اقرار بان ذلك الشئ ملك لذي اليد فيكون الطلب بعده تناقضا ولا شك  
في الامة يمنع دعوى الملك وفي الخوة يمنع دعوى النكاح كذا في مجمع الفتاوى  
من الدرك والفرد كذا في الخلاصة الاستعارة والاستبراء والاستبراء  
من المدي عليه او من غيره وكذا الاستبراء والمساومة وما اشبه ذلك  
من الاجارة وغيرها يمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره فان بوهي  
المدي عليه على وكيل الخصومة انه سبقت منه مساومة او استعارة او  
او استبراء او نحو ذلك انقول من الوكالة لانه لو فعله عند القاضي لغزله من  
الخصومة والموكل على حقه من جامع الفصولين في اول الفصل العاشر وفي وسط  
الفصل المذكور منه الاقدام عاتق الاستبراء والاستبراء اقرار بالملك لذي  
اليد في رواية لا في رواية وهو الصحيح **فصل في الصحيح** انه اقراء والاقراء  
عاتق الاستبراء والاستبراء والاستبراء والاستبراء اقرار بان  
لا ملك له فيه بالاتفاق حتى لو بوهي ذو اليد عاتق المدي فعل معه شئ  
من ذلك تندفع دعوى المدي ولو وقع المدي وقال كان ملكه لكنه قد باع  
متى فليدفعه الي لا يبيع للتناقض بين قوله ملكه وقوله ليس ملكه والاستبراء  
من غير المدي عليه في كونه اقرارا بان لا ملك للمدي كالا ستبراء من المدي  
عليه حتى لو بوهي عليه يكون دفعا قول ينبغي ان يكون الاستبراء من غير

مطالع  
والاستبراء في الاقضية  
دعوى الملك

مطالع  
في كونه يمنع دعوى  
النكاح

مطالع  
الاقدام عاتق الاستبراء والاستبراء  
اقرار بالملك لذي اليد

مطالع  
والاستبراء اقرار بان لا ملك للمدي  
فعل معه شئ من المدي



لو قال ذوال اليد ليس هذا  
او ليس ملكا ولا هو ارضه او  
نحو ذلك والمنافع ثم ادعى  
منافع فقال ذوال اليد هو  
مخالف لقول قوله

مط  
التناقض في موضع الخفاء  
ولا يمنع صحة الدعوى

مط  
فان ادعى الوصية وانكرها الوارث  
واقام المدعي لريضة فادى  
الوارث الرجوع

مط  
لو قامت المرأة بينة على الطلاق  
بعد ما اختلعت نفسها على مال  
لها ان تسترد بدل المهر

مط  
برهن على قول المدعي انما يبطل  
في الدعوى

مط  
كل دين اجله صاحبه فانه باين  
الا في سبعة

مط  
الدين لا يلزم  
باجله

المدعي عليه والاستبراء وخوذلك كالا ستفراء من المدعي عليه فيكون  
كل واحد منها اقرا لعدم الملك للمدعي ويدل عليه ما مر في اول هذا الفصل  
من دعوى الكرم لو برهن المدعي عليه ان المدعي اجبر نفسه متى لم يعمل الكرم  
او اخذ الارض متى مزادته او قال الى ابن عاتنه ما بين اجارة ده تاكبيرم  
تندفع المحصومة ويكون اقرا بانه لا ملك للمدعي فيه انتهى وبه اثنى صاحب  
المنح وغيره لو قال ذوال اليد ليس هذا او ليس ملكا ولا هو ارضه او نحو ذلك  
ولا منافع ثم ادعى منافع فقال ذوال اليد هو مخالف لقول قوله ولو كان  
ثمة منافع كان اقرا له في رواية الجامع الصغير وفي رواية دعوى الاصل  
لا يكون اقرا له قالوا يستل القاضي ذوال اليد هو ملك المدعي فان اقر به  
امره بالسليم اليه وان انكره المدعي باقامة البينة عليه ولو قال المخادع  
ليس هذا في نحوه ليس له ان يدعي ذلك المشار اليه بعده للتناقض وانما  
لم يمنع ذال بعد ما من لقيام البينة كذا في العادة التناقض في موضع الخفاء  
لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع فان ادعى الوصية وانكرها الوارث واقام  
الموصي له بينة فادى الوارث الرجوع نقبل وهو الصحيح وقيل لا تقبل لظاهر  
التناقض وايضا اذا استأجر دار من رجل ثم ادعى على الاجار ان هذه  
الدار ملكي لان ابي كان اشتراها لاجل صغري وهو ملكه واقام البينة  
شيع ولا يكون هذا تناقضا ما نفاضة الدعوى لما فيه من الخفاء لان الاب  
يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والاب لا علم له بذلك وهذا كما  
لو قامت المرأة بينة على الطلاق ثلثا بعد ما اختلعت نفسها على مال لها  
ان تسترد بدل المهر وان كانت متناقضة لاستقلال زوجها في ايقاع  
الطلاق عليها من غير علم او لها نظاير ذكرت في العادة وغيرها وهو على  
قول المدعي انما يبطل في الدعوى او شهد به كذبة او ليس له عليه شيء صحيح المنع  
ولو برهن على قوله بدوي كواها ان ادعى لا يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب  
شهود يأتون بهم الخصم الكل من الدر كذا في المنح **كتاب المدائيات**  
**دين يجس في الدين ومن لا يجس وما يقدم منه وما يؤخر كل**  
**دين اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الا في الغرض**  
الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة  
اذا مات المدين المستعرض فاجل الدين على الوارث الخامسة التضييع اذا  
اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المشتري السادسة بدل المرف  
السابعة رأس مال السلم الغرض لا يلزم تأجيله الا في وصية وفيما اذا كان مجحودا  
فانه يلزم تأجيله كذا في صرف الظهيرة وفيما اذا حكم مالكه بلزومه بعد ثبوت  
اصل الدين عنده وفيما اذا حال المقرض بالقرض على انسان فاجله على المقرض  
كذا في مدائيات القنية من الاستبراء وفي فتاوى صاحب المنح مثل زبي بن

نجيم

مط  
رجل اقترض من رجل الفانم باع  
المقترض من المقرض متاعا  
بفضه درهم وجمع الغرض  
والثمن جعلها دينا  
واجله الى مدة  
معينة

مط  
التمتع يؤجل

مط  
الفساد ينزل الثمن الى  
القنية

مط  
لو كان عليه دينان من جنس واحد  
فدفع شيئا فالتعيب للدافع

مط  
الا ان المؤجل اذا قضاه قبل  
حلول الاجل جبر الطالب  
على قبضه

مط  
عليه تسليمه في بولاق  
فلقبه الداي بالصعيد وطلب  
تسليمه فيه

نجيم عن رجل اقترض من رجل الفانم باع المقترض من المقرض متاعا بفضه درهم  
وتجمع الغرض والتمتع وجعلها دينا واجله الى مدة معينة فهل للمقرض ان يطالب  
المستعرض بالدين المؤجل قبل حلوله ام لا واجاب للمقرض ان يطالب المستعرض  
بالالف المقترض قبل حلول اجله لان الغرض لا يباجل وان اجل صاحبه واقا  
تمتع المتاع فيسبغ الى اجله اذا التمس ومن يلزم تأجيله ذكره في اشباهه ثم قال  
هذا اذا لم يكن الا فراض مشروطا بصلب عقد البيع فان كان فسد البيع وجب  
على المشتري رد المبيع على بايعه ان كان قائما في يده ودفع قيمته يوم القبض ان  
كان هالكا واخرجه من ملكه ببيع ونحوه كما في باب بيع الفاسد من الدرر  
وغيره والفساد ينزل الثمن الى القنية كما هو الظاهر عليه دينان من جنس  
واحد فادى المدين شيئا من المال صدق انه دفع باي جهة فيسقط ذلك من  
ذمته ولو من جنس كذهب وقضه او بر وشعر فادى فضة وقال اذيت  
عوضا عن الذهب لا يصدق اذ المعايضة تتم من الطرفين عليه الف من كفالة والف  
من الثمن نجاء بالف وقال ادفعه من الكفالة وقال الطالب لا اخذه الا من كل  
ماله فله ذلك ويكون من المالمين ولو قبض ولم يقل شيئا فله المطلوب ان  
يجعله من اي المالمين شاء عليه مال واحد نصفه قرض ونصفه الاخر قرض  
او مؤجلا فادى نصفه وقال هذا من احد النصفين لا يعتبر ذلك ولو كفل  
بنصف المال رجل فادى نصف المال وقال هذا من كفالة فلا يعتبر وكذا لو  
كان لكل نصف كفل وكذا لو كان اصل المال مختلفا احدهما قرض والاخر كفالة  
يعتبر قول المدين من جامع الفصلين في الفصل الرابع والثلاثين قلت فاعل  
هذا الواسدان ذهبوا واراد ان يقضيه بالفضة او اسدان فضة واراد ان  
يقضيه بالذهب وابي الداي عن ذلك فلا يجبر على الاخذ من خلا وجنس دينه  
اذ المعايضة لا تتم الا بوضاء الطرفين ولا يتعين الثمن في البيع الصحيح حتى  
اذا عين العاقدان درهما مثلا ثم اراد المشتري تبديله بدرهم اخر جائزا عندنا  
من بيع الدرر والقول للملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس  
واحد فدفع شيئا فالتعيب للدافع الا اذا كانا من جنس لم يصح تعيينه من  
خلاف جنسه ولو كان جنسا واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصف كذا فان  
كان التعيب مفيدا بان كان احدهما حالا او به ره او كفيل والاخر لا يحل والا  
فلا من مدائيات الاشياء ذكره قاري الهداية في فتاواه وافنى به وفيه ايضا  
الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب على قبضه لان الاجل  
حق المدين فله ان يسقطه ذكره الزيلعي كذا في الحائنية والرهانية وقد وثقت  
حادثة عليه برشروط تسليمه في بولاق فلقبه الداي بالصعيد وطلب تسليمه  
فيه مسقطا عنه مؤنة الحمل الى بولاق فنفقت مسئلة الدين ان يجبر على تسليمه  
بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم فالظاهر ترجيح انه لا جبر الا للضرورة



بان يقيم المديون بتلك البلدة وقد اقيمت به في الحاشية المذكورة لانه وان  
استغنى عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر له ترك الصعيد انتهى رجل  
استغنى من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخصى فلهي المقتضى في بلد  
الطعام فيه غال فاخذ الطالب بحقه فليس له ان يحبس المطلوب ويترك  
المطلوب بان يوثق له حتى يعطى طعاما في بلد المقتضى من صرف الحاشية  
في بيعها وان اقضه طعاما بالعراق واخذ بمكة فمقتضى يوسف عليه فيه  
يوم قبضه وعند محمد عليه قيمته بالعراق يوم اخذها من مستحق الزكاة  
اذا قضى اجود فاعليه لم يجز الداي على العتول والاعشى الائمة السرخسي  
يجوز خلا فالزوي من مداينات الغنة ومن له علم اخر عشرة دراهم حيا في قضاها  
زيوفا وهو لا يعلم فانقرها وهلك فهو قضاء عند ابي محمد وقال ابو يوسف  
يرد مثل زيوفه ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف مراكى كخوفه الاصل  
ولا يملك رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابل بحسبه  
فوجب المصير الى ما قلنا ولم يأت من جنس حقه حتى لو تجوز اي تقبل  
فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به الاستبقاء ولا يبقى حقه الا في  
المجودة ولا يملك تداركها بايجاب ضمانها لما ذكرناه وكذا ضمان الاصل لانه  
ايجاب له عليه ولا نظيره ولو وجدها بنهرجة او ستمعة بصير قضاء ولو  
وجدها رصا صا واستوفى لا يصير قضاء هذه في المستوفى من الهداية الا ان  
لورضي به يصير مستوفيا حقه ولا يكون مستبد لاحق يجوز في الصرف  
والسلم مع ان الاستبدال بيد الصرف والسلم لا يجوز من البدائع في فصل  
واما ما يوجع الى المسروق فيقبض الداي من مديونه ما عليه من المديون سواء  
كانت فضة او ذهباً ثم ادعى بانها زيوف وقال المديون ليس هذه بقبضي  
ولا ذهبي فالقول قول القابض مع يمينه مالم يقر بقبض الجياد او بقبضي  
حقه او بالاستبقاء من الخلاصة كذا في منظومة المجتبى اقر يقبض عشرة  
دراهم ثم ادعى انها زيوف او بنهرجة صدق مع يمينه وفي المستوفى لا يصدق  
لان اسم الدراهم يقع على الجياد والزيوف والبنهرجة دون المستوفى ولهذا  
يجوز التجوز في الصرف والسلم بالزيوف لا بالمستوفى ومن اقر يقبض الجياد  
او يقبض حقه او يقبض التمن او اقر بالاستبقاء ثم ادعى انها زيوف او بنهرجة  
او مستوفى لا يصدق وقبل الاقرار يصدق مع يمينه في كل ما بالزيوف ما يرد  
بيت المال والبنهرجة ما يرد في التجار والمستوفى ما غلب عليه الغش من الممنوع  
في مسائل شتى كذا في الدرد في مسائل شتى للقضاء استغنى من اخر عبد الله  
به دينه فقضى دينه بالعبد ثم استغنى قيمة العبد من بيعه الصغرى رجل  
استغنى من رجل عبد او حيوانا ليقضى به دينه فقضى به دينه كان  
عليه قيمة لان فرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع بيعا

مطلوب استغنى من رجل طعاما  
رجل استغنى من رجل طعاما  
في بلد الطعام فيه رخصى  
فلهي المقتضى في بلد الطعام  
فيه غال

مطلوب اقضه طعاما  
وان اقضه طعاما  
بالعراق واخذ  
بمكة

مطلوب طعاما في بلد القرض  
يعطى

مطلوب القرض الفاسد مضمون  
بالقيمة

مطلوب كالمبيع بيعا فاسدا  
مضمون

فاسدا

فاسدا من بيع الحاشية رجل له علم اخر عشرة دراهم فادفع المديون الى الطاب  
مائة وقال خذ حقتك عشري منها فلم ياخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شئ من  
الدين هل في هذه الحاشية رجل قال لغريمه استغنى من فلان عشرة  
دراهم فاستغنى المديون من فلان وقال دفعها الى الامر ومحمد الامر ذلك  
زان المامور يكون ضامنا ولا يصدق على الامر ولو ارسل رسول الى رجل فقال  
ابعت الى عيشة دراهم فباعها فلان فبعث بها مع رسول كان الامر ضامنا بها  
اذا اقر ان رسول قبضها ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعث  
الي كذا دراهم فباعها فلان فبعث بها مع الذي اوصى الكتاب روى ابو سليمان عن  
ابي يوسف انه لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه رجل استغنى من رجل دراهم  
فانق المقتضى بالدرهم فقال للمقتضى الغرض الماء فالقها قال محمد لا شئ على  
المستغنى رجل اقرض صبا او مضمونا شيئا فاستلمه الصبي او المضمون لا يضمن  
في قول ابي محمد ومحمد وقال ابو يوسف يضمن وان اقرض عبدا محجورا فاستلمه لا  
يؤاخذ به قبل القرض عندهما والا فراض والوديعه سواء رجل عليه الف درهم  
لرجل فدفع الي الطالب دنانير فقال اصرها واخذ حقتك منها فاخذها فملك قبل  
ان يصير فملك من مال الدافع وكذا الوصية فراضا وقبض الدراهم فملك الدراهم  
في يده قبل ان ياخذ حقه فملك من مال الدافع وان اخذ منها حقه ثم ضاع  
كان ذلك من مال المدفع اليه ولو دفع المطلوب الى الطالب دنانير فقال  
بها حقتك فباعها بدراهم يمل حقه فاخذها يصير قابضا بالقبض بعد البيع  
ولو دفع المطلوب الى الطالب دينه وقال خذ هذا قضاء بحقتك فاخذها  
كان دخلا في ضمانه من باب الصرف في بيع الحاشية قد عرفت هذه المسائل  
في باب الرسول من كتاب الوكالة المديون لو دفع الى من يجب تقبضه على الداي  
بغير امر القاضى كان منطوقا ولا يبرأ من الدين بخلاف ما اذا دفع بامر القاضى  
كما في الهداية من المفقود وقرا من النفقات لو كان للداي الغائب مال في يد  
اجنبى فانفق على ابويه بغير اذن القاضى ضمن واذا ضمن لا يرجع على القابض  
انتهى وقد مر في كتاب الوديعه مديون بعث الى دايه دينه مع رجل  
فجاء فاصر ورضي به وقال اشتري شيئا فذهب لشري فملك قبل شرائه قيل  
يملك على المديون وقيل على دايه اذ امره بشراء كانه يقبض له عليه دينه دنانير  
قدفع اليه المديون دنانير فامر ان ينقدها فملك فالدبي بان اذ الطالب  
وكيل في الانقاد فيده كيده ولو لم يقل المطلوب شيئا واخذ الطالب ثم دفع  
الى المديون لينقدها يملك من مال الطالب اذ المطلوب وكيل الطالب ولو قبض  
الداي الدين من المديون ثم رده عليه فتألف لو كان الرد على سبيل نسخ القبض  
بان يقول خذ حتى اقبض عدا فقبض المديون بتلك الجهة ينتقض القبض  
السابق ولو اختلفا فقال الداي ردت بحجة فسخ القبض وقال مديونه وديعه

مطلوب الف درهم لرجل فدفع الي  
الطالب دنانير فقال اصرها واخذ  
حقتك منها

مطلوب المديون لو دفع الى من يجب  
تقبضه على الداي بغير امر القاضى كان  
منطوقا

مطلوب لو كان للداي الغائب مال في يد  
اجنبى فانفق على ابويه بغير اذن القاضى  
ضمن

مطلوب له عليه دين دنانير فامر  
المديون دنانير فامر ان ينقدها  
فملك على الداي باق

مطلوب لو قبض الداي الدين من المديون  
ثم رده عليه فملك



صدق المديون اذا اتفقا على قبض الدين فبعده الدين يدعى فسخه والمديون  
يتكلم فيصدق من احكام الدين من الفصل عليه نصف دينار فذبح المديون  
دينارا وقال نصفه يحقك وبالنصف اخذ منك كذا فالكامل مضمون عليه النصف  
بالمقاصة والنصف يحكم القرض لانه معقبوض بفقد فاسد فضى المديون الدين  
الموجبل قبل حلول الاجل او مات فاخذ من تركته فجواب المتأخرين ان لا يأخذ  
من المراجعة التي جرت المباعدة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل ان تقضى  
به ايضا قال نعم ولو اخذ المترض القرض والمراجعة قبل مضي الاجل فللمدين ان يرجع  
منها بخفض ما بقي من الايام من مديات الغنية وقدم من الاشياء التي  
الموجبل اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب على قبضه كذا في الحائنة والتهامة  
التي فائدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى من هذا ما مضى من الايام في الدعوى  
الفاسدة فيجب على المحتار وقيل لا لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البرازية في الدعوى  
من الاشياء في الغي الثالث كان يطالب الكفيل بالدين بعد اخذه من الاصل  
ويبيعه بالمراجعة شيئا سبى حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم يتي ان قد  
اخذه فلا شيء له لان المباعدة بناء على قيام الدين ولم يكن المديون ذبح المال الي  
آخر ليقضى عنه دينه ليس له ان يرجع عليه وفي المتن ان يرجع استقرض منه  
دينارين فذبح اليه ثلاثة ليزن منها دينارين فضاغت قبل الوزن لا شيء عليه  
رب الدين اذا طفر بحبس حقه من مال المديون على صفة فداخه بغير رضاه ولا يأخذ  
الجيد بالودي وله اخذ الودي بالجيد ولا يأخذ خلا في جسده كالدرهم والدنانير  
وعند الشافعي له اخذه بقدر قيمته وعي اليه بكونه له اخذ الدنانير بالدرهم  
وكذا اخذ الدرهم بالدنانير استحسانا لا لقياسا ولو اخذ من الغريم غير الدانير قال  
نصير بن يحيى صادف قاصا بدينه والاخذ معي له وبه يعني ولودفع المطلوب الى  
الطالب حقه زايغا وقال انفعه فان لم يرج فودعها ففعل فلم يرج فله الردا احتسافا  
لا قياسا لدا قال ابو يوسف والظاهر انه قول الكل قال الدانير خذ درهمك فقال  
ادفع الي فلان وعينه فذبح ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطالب الدين  
بدينه هذه الجملة من مديات الغنية ايضا فالاحتوة عجيبة واذا لم يجب الدين  
لم يلزم المراجعة لان المباعدة بناء على وجود الدين فاذا استثنى عدمه سقط ما بني  
عليه والتساقط لا يحتمل العود والغريم ان يقاضى حقه بدينه اذا كان الحق من جنس  
دينه وكذا البايع له ان يقاضى من يبيعه بدينه اذا كان الشيء من جنس دينه لان  
ماله يصير فضا صا بما عليه قال شيخنا في حجة وفي المحيط الدور الذي تعامله الناس  
صحى اذا دفع الشئ فلا يتقضى واما اذا خالفه فليس بشئ كالشرط الخالف  
حكم الشرع من مديات الغني مثل صاحب الخمر زيد له غرام الف درهم واراد  
ان يتقبل الف من ذمة عمر والى ذمة بكر برضاة ودفع الي بكر كسبا معقلا وقال  
خذ هذا الكيس الذي فيه الف درهم فوضا مني لك وادفع فوضا مني نفسك الى عمر

والمذكور

**مط** لا يأخذ من المراجعة التي جرت  
المباعدة بينهما الا بقدر  
ما مضى  
**مط** لو اخذ المترض القرض والمراجعة  
قبل مضي الاجل فللمدين ان يرجع  
منها بخفض ما بقي من الايام  
منها بخفض ما بقي من الايام  
**مط** الدين الموجبل اذا قضاه قبل حلول  
الاجل يجبر الطالب على قبضه  
**مط** المبني على الفاسد فاسد  
المبني على الفاسد فاسد  
**مط** المديون دفع المال الى آخر ليقضى  
عنه دينه  
**مط** رب الدين اذا طفر بحبس حقه  
من مال المديون على صفة  
فداخه بغير رضاه  
**مط** نصير بن يحيى صادف قاصا بدينه  
والاخذ معي له وبه يعني  
ولودفع المطلوب الى  
الطالب حقه زايغا وقال  
انفعه فان لم يرج فودعها  
ففعل فلم يرج فله الردا  
احتسافا لا قياسا لدا  
قال ابو يوسف والظاهر  
انه قول الكل قال الدانير  
خذ درهمك فقال ادفع الي  
فلان وعينه فذبح ومات  
المدفوع اليه فلرب الدين  
ان يطالب الدين بدينه  
هذه الجملة من مديات  
الغنية ايضا فالاحتوة  
عجيبة واذا لم يجب الدين  
لم يلزم المراجعة لان  
المباعدة بناء على وجود  
الدين فاذا استثنى عدمه  
سقط ما بني عليه والتساقط  
لا يحتمل العود والغريم  
ان يقاضى حقه بدينه اذا  
كان الحق من جنس دينه  
وكذا البايع له ان يقاضى  
من يبيعه بدينه اذا كان  
الشيء من جنس دينه لان  
ماله يصير فضا صا بما  
عليه قال شيخنا في حجة  
وفي المحيط الدور الذي  
تعامله الناس صحى اذا  
دفع الشئ فلا يتقضى واما  
اذا خالفه فليس بشئ  
كالشرط الخالف حكم  
الشرع من مديات الغني  
مثل صاحب الخمر زيد له  
غرام الف درهم واراد ان  
يتقبل الف من ذمة عمر  
والى ذمة بكر برضاة  
ودفع الي بكر كسبا  
معقلا وقال خذ هذا  
الكيس الذي فيه الف  
درهم فوضا مني لك  
وادفع فوضا مني  
نفسك الى عمر

والمذكور واخذ بكر الكيس ولم يعلم بما فيه ودفعه الى عمر فوضا كما قال زيد واخذ  
عمر ولم يعلم بما فيه ايضا ودفعه الى زيد صاحب الكيس يزعم انه قضى دينه فهل  
يصح هذا الدور ويبرأ عمر من دين زيد ولزيد ان يطالب بكر بالالف المقرض  
وليكوان بطالب عمر واذنك ايضا واجاب لا يصح هذا الدور اذا المقرض هو  
وطالبه ممتنع ولم يوجد الا قرض ولا الاستقراض وليس لزيد ان يطالب بكر  
بشيء وكذا ليس لبيكر ان يطالب عمر واثبت ايضا ودين زيد غراما كان على  
حاله ذكره في فتاواه وكذا الفنى شيخ الاسلام عمدة الانام ابو السعود العمادي  
وكره اقراض بقال درهم لياخذ منه ما شاء لانه قرض جبر نفعاً وهو منتهى عنه  
ويستثنى ان يستوعده درهم لياخذ منه ما شاء جزءا فانه ليس بقرض حتى  
لوهلك لا شيء على الاخذ من الدور في فضل من ملكه منه من الكراهية وفسد  
شراء ما باع بنفسه او بوكيله باقل من الثمن الاول قبل نقد الثمن اى قبل  
قبض جميع ثمنه الاول بخلاف ما اذا باع بالقرض سكون الواء ماعدا التقدين  
حيث لا يشترط قبضه لان الفصل انما يظهر عند المجانسة وفساد البيع مشروط  
بما اذا لم يقبض جميع الثمن حتى لو قبض بعضه ولم يقبض الباقي والفساد على حاله  
وبه صرح في السراج الوهاج وشراء من لا يجوز شراؤه كولدته ووالده كشرائه  
بنفسه واما شراء البايع من اشترى من مشرويه فجاز اتفقا من المخرج باب  
بيع الفاسد كذا في الخلاصة ادعى انه اخذ منه هذه الدراهم بغير حقه فبهر  
المدعى عليه انه اخذ بحق فقبل بينته لانه خارج معنى وكذا الورعنا بعد الاكراه  
على ما ذكره فقبل بينته المدعى عليه اذ لو بهن اتي اخذت بحق لاني بعته منه  
كذا وقد اخذت ثمنه بتدفع الخصومة لانه المباعدة من جامع الغصولي  
لاباس بالبيع التي بفعلها الناس محوزا عن الرباء قبل هو مكتوبه وذكر  
البقال ان عند محمد بكرو وعند ابي يوسف لا يكره وعند ابي حنيفة من جاع  
الفتاوى في منقرقات كتاب الكراهية رجل له على رجل عشرة دراهم واراد ان  
يجعلها ثلثة عشر في اجله قالوا اشترى بها شيئا من المديون ويقبض المبيع ثم  
يبيعه منه ثلثة عشر في سنة فيقع التخزين عن الحرام ومثل هذا مروى  
عن رسول الله عليه السلام انه امر بذلك رجل طلب من رجل درهم لتفرضه  
بره وازده وهو الجنس فيضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض ويقول  
لتقرض بعث منك هذا المتاع بمائة درهم فتشترى المقرض فيدفع الدرهم  
اليه ويأخذ المتاع ثم يقول للمستقرض ابيع هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه  
ويحصل المستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه ويجب عليه للمقرض مائة  
وعشرون درهما والاوتع والاصح ان يقول المستقرض للمقرض بعد ما قرره  
المعاملة على كل معاولة وشرط كان بيننا فقد تركت ثم يعقد ان بيع المتاع  
وهذه المسئلة دليل على جواز بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء شرطاً في البيع هذا اذا

**مط** الدور بالكيس  
**مط** وكره اقراض بقال درهم  
لناخذ منه ما شاء  
**مط** فسد شراء ما باع باقل  
من الثمن الاول  
**مط** وشراء من لا يجوز شراؤه  
كثراة بنفسه  
**مط** اما شراء البايع من اشترى  
من مشرويه فجاز اتفقا  
**مط** راباس بالبيع التي بفعلها  
الناس محوزا عن الربا  
**مط** رجل على رجل عشرة دراهم واراد  
ان يجعلها ثلثة عشر  
في اجل



كان المتاع المستقرض واذا كان المتاع للمقرض وليس للمستقرض شيئا ويريد ان يعرض عشرة ثلثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعته بثمن معلوم ويدفع السلفة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غير باقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض مما اشترى يصل السلفة اليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيحصل المقرض الى القرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي الغنية التي ذكرها محمد وقال مشايخ بلخ بيع الغنية في زماننا خير من البيع الذي يجري في اسواقنا وعي اليه بوساينة قال الغنية جائزة ما جورة وكان اجرة لكان الفوائد من المرام من المستقرض سلفة بعشرة ثلثة عشر ويسلم السلفة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلفة من الاجنبي بعشرة ويدفع السلفة الى الاجنبي ثم ان الاجنبي يبيع السلفة من المقرض بعشرة ويأخذ منه الثمن ويدفعه الى المستقرض ويبرأ الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلفة الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى اجل حيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعته بثلثة عشر الى اجل معلوم ويدفع السلفة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجنبي ثم ان المستقرض يعيد البيع مع الاجنبي قبل القبض او بعده ثم يبيعها من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلثة عشر فتصل السلفة الى المقرض بعشرة والمقرض وان صار مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن الا ان ذلك جائز لتخلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى ببيع المستقرض والاجنبي من بيع الحانية في باب الربا وكذا في البراذية والعمادية فالصود اربع قلت وليس للطالب ان يطالب بدويته في المعاملة الشرعية بالكثر من العشر ونصفه لانه ممنوع فلا تنفع دعواه في الثمن من ذلك الفتوى اليوم عاها كرا صرح به ابو السعود العمادي رجل استقرض عشرة دراهم ثم اوفاها وزاد قالوا ان كانت الزيادة قليلة تجزي بين الزينيين كدائره وهو ربع الدرهم في المائة لا بأس به وان كانت كثيرة كدرهم في مائة لا يجوز وعليه رد الزيادة كذا في فصل فيما يكون قوام الربا من الحانية قال صاحب المنحة فتاواه وان وهب المستقرض الزيادة من المقرض لم تجز لا تهاهية المشاع فيما يجمل القسمة كذا في العلامة وفي قضاء الاشياء ان الاسراع الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى رجل استقرض عشرة دراهم وطلب المقرض على ذلك رجلا واخذ فللمستقرض ان يحسب ذلك من الاصل من فروض جواهر الفتاوى سئل زبي بن نجيم عن رجل اشترى من وصي يتيم صابونا بثمن معين الى اجل عام له البائع وقت حلوله فيه سنة وفانته وثلاثة ثم ترك المعاملة وصار تناول الربح بلا معاملة مدة سنين فهل ما تناوله بلا معاملة شرعية يحسب من اصل المال ولو قبضه عاجية انه دج للمال ام لا واجاب ما بينا وله بلا حيلة شرعية عما الله ببح

وحيلة ذلك محليين  
من يبيع الحانية  
قيل في ر

مطال لا بأس بدائعه  
ليس للطالب ان يطالب بدويته  
في المعاملة الشرعية بالكثر من العشر  
ونصفه

مطال يحسب الربح من الاصل

مطال ان وهب المستقرض الزيادة  
من المقرض لم تجز

للمال

للمال المذكور رباء محض مفقود بالتناول ولم يرد الشرع بحله مطلقا فيجب من اصل المال حيث صرفه على التيمم قال الشيخ الاسلام شراب الدين الحلبي الخنقي في فتاواه لا يكون ما قبضه الوصي رجحا بدون معاملة شرعية بل يكون من راس المال انتهى وقد افق به شيخ الاسلام عمدة الانام ابو السعود العمادي وعبد الرحمن العمادي المغني بدمشي الشام ومن بعدهم قال صاحب المنحة فتاواه سئلت عن مال موقوف على جماعة كان في زمة رجل مبلغ من المال الموقوف عامل المتوفى فيه سنة ثم غاب المديون سنين من غير معاملة ثم بعد ذلك حضر وطلب منه المتوفى ببح السنة التي لم يعامل فيها فهل يلزمه ام لا واجبت لا يلزمه شي من ذلك وقد سمعت ان بعض من تصدى للافتاء افق بوجوب ربح المثل على مال الوقف اخذ من قولهم ان الفتوى في غصب منافع الوقف بالظن نظر الوقف وهذا لا يدل له لان الارام بالربح الزام بالرباء بخلاف القول بلزوم اهر المثل ويشهد لهذا ما رايته بموضع نفقة ومنه نقلت قال فخر الاسلام سئلت عن مال في يد مال الاب اخيه التيمم سنين بطريق الغرض ثم بلغ الصبي فقضاه عنه ذلك المال ثم عرض العم فقالت ام ام اب الصغير كان في يدك مال هذا الصغير سنين ولم تعطه الرجوع فقال المربي اعطوه هذا العبد الرجوع بمحض بعد موته هل تكون هذه الوصية صحيحة فقلت لا لانه وصية بالرباء لم يقل به مطلقا لا وحي له بخرية الربا فلا تقبل ثم سئل عن اركن الدين الزنجاني وسراج الائمة اخيه فاجابا بذلك وعلا بما علمت به والجواب في ربح مال التيمم علم بهذا الصريح انتهى وقفت على جواب فتوى بخط شيخ الاسلام مغني الانام ابو السعود العمادي صورتها اذا فرض المتوفى الى رجل مبلغا من مال الوقف وعاملة سنة ثم ترك المعاملة او غاب المديون ولم يعامل ومضت السنوات واخذ المتوفى من اجرة المدة التي لم يعامل فيها فهل ما اخذه بلا معاملة شرعية يحسب من اصل المال ام لا فكتب جوابه لوقال المديون في دفعه الى المتوفى انه دج اصوله الى مصالح الوقف ليس له ان يحسب من اصل المال انتهى والمغنيون من بعدهم افقوا هكذا الى هذا الا ان وبهذا علم الفرق بين مال الوقف ومال التيمم اذا ما اخذه الوصي من مديون التيمم بلا معاملة شرعية يحسب من اصل المال بخلاف المتوفى وهذه المسامحة مختارة لصيانة الاوقاف عن الاختلال والنقصان قال صاحب المنحة سئلت عن رجل وصي على التيمم استقرض ماله سنين واخذ المراجعة ودفع منها نفقة المفروضة ثم مات الوصي واراد ان يحسب تلك النفقة المدفوعة الى التيمم من اصل المال الذي علم موثرهم له هل لهم ذلك ام لا واجبت ليس لهم ذلك لان الوصي ان عامله فيه التيمم فالمراجعة له وان عامل لنفسه كانت له لخصوصا بعقده لكن لا يطيب له تناولها ويؤمر بالتصدق كالمودع والغائب نفي عليه صاحب المبسوط كما في شرح النظم الوهابي وغيره ولما كان الوصي دفع المراجعة

كان في ذمة رجل مبلغ  
من المال الموقوف على  
المتوفى في سنة ثم غاب  
المديون سنين من غير  
معاملة

الحكمة

مطال ان فرض المتوفى الى رجل مبلغا من مال  
الوقف وعاملة سنة ثم ترك المعاملة او غاب المديون ولم يعامل ومضت السنوات واخذ المتوفى من اجرة المدة التي لم يعامل فيها فهل ما اخذه بلا معاملة شرعية يحسب من اصل المال ام لا فكتب جوابه لوقال المديون في دفعه الى المتوفى انه دج اصوله الى مصالح الوقف ليس له ان يحسب من اصل المال انتهى والمغنيون من بعدهم افقوا هكذا الى هذا الا ان وبهذا علم الفرق بين مال الوقف ومال التيمم اذا ما اخذه الوصي من مديون التيمم بلا معاملة شرعية يحسب من اصل المال بخلاف المتوفى وهذه المسامحة مختارة لصيانة الاوقاف عن الاختلال والنقصان قال صاحب المنحة سئلت عن رجل وصي على التيمم استقرض ماله سنين واخذ المراجعة ودفع منها نفقة المفروضة ثم مات الوصي واراد ان يحسب تلك النفقة المدفوعة الى التيمم من اصل المال الذي علم موثرهم له هل لهم ذلك ام لا واجبت ليس لهم ذلك لان الوصي ان عامله فيه التيمم فالمراجعة له وان عامل لنفسه كانت له لخصوصا بعقده لكن لا يطيب له تناولها ويؤمر بالتصدق كالمودع والغائب نفي عليه صاحب المبسوط كما في شرح النظم الوهابي وغيره ولما كان الوصي دفع المراجعة

مطال والفتوى اليوم علم ان ما اخذه  
الوصي من مديون التيمم بلا معاملة  
شرعية ان لا يحسب من اصل  
المال كالوقف

مطال وصي استقرض مال التيمم سنين  
واخذ المراجعة ودفع منها نفقة المفروضة  
ثم مات الوصي واراد ان يحسب تلك النفقة المدفوعة  
الى التيمم من اصل المال

مطال سئلت عن رجل وصي على التيمم استقرض ماله سنين واخذ المراجعة ودفع منها نفقة المفروضة ثم مات الوصي واراد ان يحسب تلك النفقة المدفوعة الى التيمم من اصل المال الذي علم موثرهم له هل لهم ذلك ام لا واجبت ليس لهم ذلك لان الوصي ان عامله فيه التيمم فالمراجعة له وان عامل لنفسه كانت له لخصوصا بعقده لكن لا يطيب له تناولها ويؤمر بالتصدق كالمودع والغائب نفي عليه صاحب المبسوط كما في شرح النظم الوهابي وغيره ولما كان الوصي دفع المراجعة



لنفقة اليتيم فقد صار في المحل وهذا اذا كان استبراح الوصي حثا وامسك  
الوصي مال اليتيم ولم يعامل فيه وكان يدفع النفقة من مال نفسه فكذا الحكم لانه  
انفق من مال نفسه ولم يشهد على الرجوع وقت الانفاق فكان منبر عما كان في المحل  
والبنائية والنفقة واما لو انفق على اليتيم من ماله وكانت النفقة نفقة المثل  
فيصدق في الانفاق ولا يحتاج الى البينة ولو كان الوصي قال في حيوة انفق على  
اليتيم من ماله كذا وبرهن الورثة بما قاله تحسب تلك النفقة من اصل مال اليتيم  
والقول في المعاملة وعدم المنكوحا والبنية على اليتيم وفي القول في الذي من الاشياء  
الدينية تارة يكون حاله كالفرض ورأس مال السلم وبدل الصرف والتمس بعد الاقالة في  
ودية الميت وما اخذ به الشفع العقار وتارة يكون مؤجلا كالدية والمسلم فيه واما  
بدل الكتابة فيخرج عندنا حالا او مؤجلا الاجل لا يحل قبل وقته الا بموت المدين  
ولو كانا بالتخارج بدار الحرب مرتدا فقط ولا يحل بموت الداي انتهى والمشتري يفتي  
مؤجلا اذا مات حل الاجل ولا يحل بموت البايع من بيع الدور وفي القى الخامس  
من الاشياء ان الذي اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيلا انتهى وفي مدا بنت  
المخ لو قرأت كفيلا عن فلان بدين وادعى الاجل فصدقه المقر وهو الداي في  
الكفالة وكذا في الاجل كانه القول قول المقر وهو الكفيل كذا في الاصلاح والابضاع  
ولو اقر بدين مؤجل فصدقه المقر في الذي وكذا في التأجيل لانه الذي حاله  
ذكره في الدور والذي المؤجل يصير حاله بموت المدين لا بموت الداي لان  
الاجل يسقط بموت من له الاجل ويصح تأجيل الديون وان كانت حالة في الاجل الى  
اجل معلوم او في مجهول جهالة بسيرة كالتأجيل الى النهر ومغرب من نوروز والبرج  
وهو المعروف والصوم التصاري وخطرها وخطرها وقدم الحج والحصاد والديار  
والعطاف والجواز لان هذه الجهالة بسيرة لا اختلاف الصحابة في انها تمنع جواز  
البيع ولا الجاهلية في الديون متعملة وبكفل الزهراء الاوقات لان جهالة السيرة  
متعملة في الكفالة ايضا كما صرح به في الدور ويصح تأجيلها الى سنة ايضا كما في  
الذخيرة وعبارتها ولو قال رب الذي ملئ عليه الف حالة ان دفعت الى عثمانية  
فالمثمانية الاخرى مؤخره عندك الى سنة فهو جائز انتهى ويجوز البيع الى الاهلة  
المعدودة كما في الاختيار شرع المختار فاذا جاز البيع الى الاهلة المعدودة  
فلان يصح تأجيل الذي اليها اولى ولا يصح تأجيلها الى اجل مجهول جهالة فاحشة  
كالمبيوع الربح ويصح المطر كما فاده في باب التولية من بيع الدور انتهى سئل  
زيد بن يحيى عن رجل توفى امرأته عا صداق معلوم بعضه بمجل مقبوض بدينها  
وبعضه على حكم التأجيل هل لها المطالبة به منى شئت ام لا و اجاب لا المطالبة  
لها عليه بالصداق الغير المجل الا بعد طلاق او فراق لانه مؤجل عرفا والمؤجل بالمعرف  
كالقول بالشرط اذا المعروف عرفا كالمشروط شرط كذا في البنائية اذا كسدت الدراهم  
في البيع قبل قبضها قال ابو حنيفة المشتري مثل تلك الدراهم التي وقع عليها العقد

وقال

مطلبا لو اقرانه كفيلا عن فلان بدين وادعى الاجل

مطلبا وصح تأجيل الديون وان كانت حالة في الاجل

مطلبا وصح تأجيلها الى سنة

مطلبا تزوج امرأة على صداق معلوم بعضه بمجل مقبوض

مطلبا سئل عن رجل توفى امرأته عا صداق معلوم بعضه بمجل مقبوض بدينها

مطلبا سئل عن رجل توفى امرأته عا صداق معلوم بعضه بمجل مقبوض بدينها

وقال ابو يوسف عليه قيمة تلك الدراهم من الذهب والفضة وعليه الفتوى  
يوم البيع عند ابي يوسف ويوم الكساد عند محمد والدي كذلك وفي المهر يجب  
قيمة تلك الدراهم بالاجماع من الفضة والذهب والاحادة كالبيع من الخاتمة وفي  
البيع الوارث وفي الكساح يلزم المتزوج قيمتها من الذهب والفضة يوم كسدت  
انتهى قال صاحب المخر وفول ابي يوسف في وجوب القيمة يوم العقد في البيع  
ويوم القبض في الذي اعول للظفر فيه ولهذا يفتي بقوله وفي التاثر خاتمة  
لو استقرض فلوسا فكسدت يجب مثلها هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجب  
قيمتها يوم القبض من الذهب والفضة وبه يفتي وعند محمد يوم الكساد وفي  
الفتاوى الصغرى لو استقرض عدليا او فلوسا فكسدت عند ابي حنيفة عليه مثلها  
كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال ابو يوسف عليه قيمتها من الذهب والفضة يوم  
قبضها وقال محمد عليه قيمتها من الذهب او الفضة في اخر يوم كانت راجحة في  
فكسدت لكن والذي كان يفتي بقول محمد رقا بالناس ففتي كذلك ولو  
غصب فلوسا او عدليا فكسدت ثم استهلكها فالحكم على هذا الاختلاف انتهى وفي  
المبسوط في مسئلة الاستقراض فلو غلت او رخصت فعليه رد المثل بالاتفاق  
من بيع جميع الفتاوى في مسائل الغرض وفي الغرض يلزم مثله اتفاقا والاختلاف  
بين الائمة في صورة الكساد امانة تغيير السعر فلا خلاف بينهم من الخاتمة ولو استقرض  
الدراهم او الطعام يجب رد مثلها ولا يعتبر غلاء ذلك او رخصه وكذا اكل ما ياكل  
او يوزن او يقدح خزنة الاكل وفي شرح الجمع لابي الملك استقرض وزنيا  
فاعطاه مثله بعد ما تفتت سعره يجب المخرج على القبول انتهى فاذا كسدت الدراهم  
لا يجوز لمخضها ان ياخذ قيمتها من الدراهم الجيدة الا بالنسبة في الوزن ولو  
زادت الكاسدة على الجيدة فان كانت الزيادة قليلة تجوز بيع الوزن ببيع  
كدا في المائة فلان من به ولو كانت كثيرة كذا في المائة لا يجوز وعليه رد  
الزيادة كما افاده في الخاتمة لان الجيدة والردية سواء فلا عبرة بالجودة  
والصياغة وكذا الصرف والاستبدال اذا كان البدل زيادة من المبدل منه  
وكذا عكسه لانه من جنس واحد وكذا الحكم في البيع والاحادة والمهر وسائر  
العقود وجبلة حله ان يضمن شي من خلاف الجنس ذكره صاحب المخر في فتاواه  
الفش حرام الا في مثلين احدهما في الواجبة اشترى الاسير المسلم في دار الحرب  
ودفع الثمن دراهم زيوفا وعرضه فاشترى جازان كان حرا وان كان عبدا  
لم تجز الثانية يجوز اعطاء الزيوفا والناقص في الجبايات من بيع الاشياء  
والحر والعبد والبالغ والصبي المأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاجاب  
الا والوالدين والاجداد والمحدث فانهم لا يجسسون في دينهم وعمرهم الا في النفقة  
وغيرهم يجسسون بعضهم في دين بعض من قضاء الخاتمة لا يجسسون الاب لذي  
ولده مالم يترد على الحاكم فاذا امره عليه بحبس من قضاء جواهر الفتاوى في الباب

مطلبا في البيع والمهر والاحادة

مطلبا لو استقرض عدليا او فلوسا فكسدت

مطلبا في مسئلة الاستقراض فلو غلت او رخصت فعليه رد المثل بالاتفاق

مطلبا ولو اقرانه كفيلا عن فلان بدين وادعى الاجل

مطلبا والوالدين والاجداد والمحدثات لا يجسسون في دينهم وعمرهم الا في النفقة وغيرهم يجسسون بعضهم في دين بعض

مطلبا لا يجسسون الاب لذي ولده مالم يترد على الحاكم



السادس ولا يجبس المكاتب والعبد المأذون في دين المولى والمولى يجبس في دينها اذا كان المولى مدبونا ودين المولى ليس من جنس بدل الكتابة لانه لو منع يقع المقاصة فعقوب والمكاتب والعبد المأذون والصبي المأذون يجسبون والصبي المجبور عليه لا يجبس بدين الاستهلاك ويجبس والده او وصيه فان لم يكونا امرعا ضا رجل يبيع ماله من قضاء البراذنية كذا في العبادية سئل صاحب المصنف عن مسلمين ادعيا مالا لعبد كافر قاهر وكل واحد منهما ادعى بالف درهم واقام احدهما مسلمين واقام الاخر كافرين كل من الغرضي شهد بالف درهم هل تقدم من شهد له المسلمان على من شهد له الكافران ام لا واجاب ببدء بالذي شهد له المسلمان فان بقي شيء كان للاخر ذكره الولد المحي في فتاواه معللا بان بينة من شهد له المسلمان حجة على العبد وعلى صاحبه فظهر دينه في حق العبد وفي حق صاحبه وبينه من شهد له الكافران حجة على العبد دون صاحبه فظهر دينه في حق العبد دون صاحبه وانما كان الفاضل له قال ولو صدق العبد الذي شهد له الكافران اشركا جميعا لان دين المقر له ثبت بما هو حجة في حق الذي شهد له المسلمان وهو اقرار المأذون فان اقرار المأذون الكافر حجة في حق المسلم كسنة المسلم قال ولو شهد للكافر مسلمان والمسلم كافرين تخافا لان دين كل واحد من الغرضي ثبت بما هو حجة في حق العبد وفي حق صاحبه لان بينة الكافر حجة في حق العبد الكافر وفي حق صاحبه الذي شهد له كافرين وفي حاشية السيد للشيخ الفريفي الذي التفت على نصرا في بشارة المسلمين مقدم على الثاني بشارة اهل الذمة والذين التفت بدعوى المسلم عليه مقدم على الذي التفت عليه بدعوى كافر وان كان شهدا كافرين والمكاتب اذا مات عن غير وفاء وعليه دين لا يجبت ايضا يقدم دين الاجنبي على دين المولى واذا كان العبد المجاز هو المهرهون يقدم دين المجنبي عليه على حق المهره لان حق المجنبي اقوى لان حقه ثابت في ذمة العبد وحق المهره غير ثابت في ذمته بل ثابت في ذمة الراعي متعلق برقبة العبد انتهى قال زبي بن نجيم سئل عن نصراني مات وترك الف درهم فجاء مسلم ونصراني وادعى كل واحد منهما الف درهم واقام كل واحد منهما شاهدي نصرانيي فما الحكم في ذلك واجبت ان الف يكون للمسلم منها كما في الدولجية معللا بان شهادة النصراني حجة على من هو مثل وليس بحجة على غيره فصارت كانه المسلم اقام شاهدي ولم يعم النصراني فيكون كله للمسلم ثم سئل عن نصراني ايضا بدينه عبد فادعاه مسلم ونصراني واقام كل واحد منهما شاهدي نصرانيي فهل هو بينهما ام يكون للمسلم منهما واجاب كما اجاب في الذي يكون العبد للمسلم منها والله اعلم **كتاب الاقرار** الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لو قوعه دلالة فاذا اقر الحق بالانقضاء لزم اقراره بجهولا كان ما اقر به او معلوما ويقال له بيق المجهول فان لم يثبت اجبره القاضي

**مط** ولا يجبس المكاتب والعبد المأذون في دين المولى والمولى يجبس في دينها  
**مط** والمكاتب والعبد المأذون والصبي المجبور عليه لا يجبس بدين الاستهلاك ويجبس والده او وصيه  
**مط** تقدم من شهد له المسلمان على من شهد له الكافران  
**مط** لو شهد للكافر مسلمان والمسلم كافرين تخافا لان دين كل واحد من الغرضي ثبت بما هو حجة في حق العبد وفي حق صاحبه لان بينة الكافر حجة في حق العبد الكافر وفي حق صاحبه الذي شهد له كافرين وفي حاشية السيد للشيخ الفريفي الذي التفت على نصرا في بشارة المسلمين مقدم على الثاني بشارة اهل الذمة والذين التفت بدعوى المسلم عليه مقدم على الذي التفت عليه بدعوى كافر وان كان شهدا كافرين والمكاتب اذا مات عن غير وفاء وعليه دين لا يجبت ايضا يقدم دين الاجنبي على دين المولى واذا كان العبد المجاز هو المهرهون يقدم دين المجنبي عليه على حق المهره لان حق المجنبي اقوى لان حقه ثابت في ذمة العبد وحق المهره غير ثابت في ذمته بل ثابت في ذمة الراعي متعلق برقبة العبد انتهى قال زبي بن نجيم سئل عن نصراني مات وترك الف درهم فجاء مسلم ونصراني وادعى كل واحد منهما الف درهم واقام كل واحد منهما شاهدي نصرانيي فما الحكم في ذلك واجبت ان الف يكون للمسلم منها كما في الدولجية معللا بان شهادة النصراني حجة على من هو مثل وليس بحجة على غيره فصارت كانه المسلم اقام شاهدي ولم يعم النصراني فيكون كله للمسلم ثم سئل عن نصراني ايضا بدينه عبد فادعاه مسلم ونصراني واقام كل واحد منهما شاهدي نصرانيي فهل هو بينهما ام يكون للمسلم منهما واجاب كما اجاب في الذي يكون العبد للمسلم منها والله اعلم **كتاب الاقرار** الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لو قوعه دلالة فاذا اقر الحق بالانقضاء لزم اقراره بجهولا كان ما اقر به او معلوما ويقال له بيق المجهول فان لم يثبت اجبره القاضي

ع البياض الا اذا قال لا ادري له علي سدس ام ربع فانه يلزمه الاقل كما في الاله فان قال لفلان على شيء لزم ان يثبت ماله قيمة والقول قوله مع بينة ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال غصت منه شيئا يجيب ان يثبت ما هو مال ولا بد ان يجري فيه التماس حتى لو بقي حبة حنطة او قطرة ماء لا ينجح والتعديل في الكل على العادة واقرار السكران في حقوق العباد كما اقرار الصاحي هذه في حد الشرب من الهداية من اقرار ضمانات الغام كذا في شرح النظم الوجبان واقرار السكران جازن كما اقرار الصاحي لانه يحاطب لان السكران عليه السرور فلا يؤثر في عقله شيئا فينفذ اقراره كما ينفذ فانتهى عن الحدود والحالصة لله تعالى لا تندر بالمشاهات وقد تمكنت فيه الشهادة لتزول عقله من اقرار بحيث السرخسي في باب اقرار المريض والعبد المأذون ملحق بالحر في حق الاقرار الا اذا اقر بالكفالة بالمال فانه لا يفتح كما في الصغير فان المأذون لا يملك الكفالة بالمال فلا يفتح اقراره بها والعبد المجبور عليه لا يفتح اقراره بالمال ويصح في الحدود والعقاص واقرار الصبي والمجنون غير لازم الا اذا كان الصبي مأذونا له واقرار المعتوه والغبي عليه والثائم باطل من الهداية والوجيب الاقرار حجة قاصرة اما محبته فلا ان النبي عليه السلام قد رجم ما غابا واقراره على نفسه بالزنا والفاقدية باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود والى تندر بالشبهة فلا يكون حجة في غيرها ولي وعليه انقضاء اجماع الامة واما قصوره فلم يقدور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه بخلاف البينة فانها تنصير حجة بالقضاء والقاضي ولاية عامة فتعدي الى الكل واما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجهول انسب بالزنا لرجل جاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده واثامهم ومدبريه ومكاتبه اذ ثبت حق الحرية او استحقا قهر الهولاء فلا يصدق عليهم من اقرار المدور والغربا الا افراد يصح من غير قبول ولكن البطلان ينوقف على البطلان والملك يثبت للمقر من غير تصديق وقبول لكن يبطل برده والمقر له اذ صدق الاقرار ثم رده لا يفتح رده من اقرار الصغير وحق طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق مولاه فان اقر بمال اخر الى عتقه ولو اقر بمجد او قود عجل ولم يوفى الى عتقه لانه مبيع على اصل الحرية في حق الدم ولهذا لم يفتح اقرار المولى عليه في الحد والقود من جوار الدور والعرق كذا في الهداية العبد المجبور والصبي المجبور لا يوافق الصبي يوافق العبد من الصغير كذا في الهداية والحال وبعد البلوغ والعنق لا يوافق الصبي يوافق العبد من الصغير كذا في الهداية واما الصبي والمجنون فلا يصح عفوها ولا اقرارها ولا يقع طلاقها ولا اعتاقرها وان اتلفا شيئا لزمها ضمانه من الهداية كذا في الخاتبة ولو اقر المكاتب باقتضاء من حرة او امته باصبعه فنجس عن ادائه بدل الكتابة فرد في الرق فنجس المهر في الحرة والعرق في الامة متأخر عند ابي حنيفة الى ما بعد العنق وعند ابي يوسف بضم في الحال

**مط** اقرار السكران في حقوق العباد كما اقرار الصاحي  
**مط** العبد المأذون ملحق بالحر في حق الاقرار  
**مط** العبد المجبور عليه لا يفتح اقراره بالمال ويصح في الحدود والعقاص  
**مط** واقرار الصبي والمجنون غير لازم  
**مط** لو شهد للكافر مسلمان والمسلم كافرين تخافا لان دين كل واحد من الغرضي ثبت بما هو حجة في حق العبد وفي حق صاحبه لان بينة الكافر حجة في حق العبد الكافر وفي حق صاحبه الذي شهد له كافرين وفي حاشية السيد للشيخ الفريفي الذي التفت على نصرا في بشارة المسلمين مقدم على الثاني بشارة اهل الذمة والذين التفت بدعوى المسلم عليه مقدم على الذي التفت عليه بدعوى كافر وان كان شهدا كافرين والمكاتب اذا مات عن غير وفاء وعليه دين لا يجبت ايضا يقدم دين الاجنبي على دين المولى واذا كان العبد المجاز هو المهرهون يقدم دين المجنبي عليه على حق المهره لان حق المجنبي اقوى لان حقه ثابت في ذمة العبد وحق المهره غير ثابت في ذمته بل ثابت في ذمة الراعي متعلق برقبة العبد انتهى قال زبي بن نجيم سئل عن نصراني مات وترك الف درهم فجاء مسلم ونصراني وادعى كل واحد منهما الف درهم واقام كل واحد منهما شاهدي نصرانيي فما الحكم في ذلك واجبت ان الف يكون للمسلم منها كما في الدولجية معللا بان شهادة النصراني حجة على من هو مثل وليس بحجة على غيره فصارت كانه المسلم اقام شاهدي ولم يعم النصراني فيكون كله للمسلم ثم سئل عن نصراني ايضا بدينه عبد فادعاه مسلم ونصراني واقام كل واحد منهما شاهدي نصرانيي فهل هو بينهما ام يكون للمسلم منهما واجاب كما اجاب في الذي يكون العبد للمسلم منها والله اعلم **كتاب الاقرار** الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لو قوعه دلالة فاذا اقر الحق بالانقضاء لزم اقراره بجهولا كان ما اقر به او معلوما ويقال له بيق المجهول فان لم يثبت اجبره القاضي



وقال محمد بن قاضي القضاة في جوابه عليه قبل عزمه في الحال وان لم يقض فيه قبل  
 العزم فقول كقول أبي حمزة في رد البحار ولا يفتح افراد الشبهة ولا الاشهاد عليه  
 من جمل الاشباه الشبهة من كان حقيق العقل من طلاق الدور والغفر ثم المقر  
 بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقره من ذلك الغير اذ اقامت المقر على اقره لانه اذا  
 رجوع عن ذلك الاقرار لا يفتد به قطعا ولا يثبت بدارت اصلا من فرائض المخرج  
 كذا في شرح الفرائض للسيد الشريف ولو اقر بشئ ثم ادعى الخطأ فيه لم تقبل من  
 الخاتمة كذا في الاشباه وفيه قال وفي اقرار النعمة سئل علي بن احمد عن رجل اقر  
 عليه لفلان حنطة من سلم عقده ثم انه بعد ذلك قال سكت الفقراء عن رجل  
 العقد فقالوا هو فاسد ولا يجب على حنطة والمعترف موقوف بالجهل هل يؤخذ باقراره  
 فقال لا يستقط عنه الجواب يعزى الجهل انتهى وفي التاخر خاتمة المزمع مؤخذ باقراره  
 انتهى ومن اقر بملك الغير لغيره ثم ملكه يؤمر بالتسليم الى المقر له هذه وصية الهدية  
 من باع ملك غيره ثم اشتراه من ملكه وسلم الى المشتري لا يجوز ويكون البيع باطلا  
 لا فاسدا من العادة في الفصل الرابع والعشرين ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان  
 افراد ولو قال جميع ما في بيتي وهو داخل منزله لامرته جميع ذلك ملكا قضا ديانة  
 اذا لم يكن بينها سبب مخرج الملك مع التسليم من الوجيز ولو قال في صحته جميع ما هو  
 داخل منزلي لامرأتي غنما علي بن النباب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه  
 ابيه قال ابو القاسم ههنا حكم وفنوى اما الحكم اذ اثبت هذا الاقرار وجب القضاء  
 بما كان في الدار يوم الاقرار لها واما فنوى فكل شئ علمت المرأة انه صار لها  
 بتلك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة او كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من  
 منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار  
 بينها وبين ابنته وهو تركه ولو انفق مال والدته ثم قال لها جميع ما في بيتي من  
 المال فهو لك ثم مات والمال الذي اقر له به مال بعينه فهو لها من الفناوي  
 الصغرى اقر في صحته ان جميع ما هو داخل في منزله سوى الثياب التي على ملك  
 زوجته ومات من اب فادعى الاب ان الكل تركه هنا حكم حكم الديانة انها  
 تملك كل ما علمت ان الزوج وهبها لها او باعها او اعطاها بحساب المهر وتملكها  
 وما لم يكن لها ملكا لا يصير بهذا الاقرار ملكا لها لما عرفت ان الافراد كما ذابا  
 ليس من اسباب الملك واما في الحكم لو برهنت على اقراره عند الحاكم فوجب الحكم  
 لها بما في ذلك المنزل يوم الاقرار من البرزانية كذا في التاخر خاتمة رجل قال في صحته  
 جميع ما في داخل منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة  
 بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة فان لها ذلك والا بنفس الاقرار لا تملك  
 وفي القضاء لو برهنت على اقراره عند القاضي وجب الحكم به لها بما فيه يوم الاقرار  
 من الخاتمة لو اقر في صحته بدين او عبي لزوجته او لورثته صح اقراره وجاز

**مط** لا يبيع افراد السفينة ولا الاشهاد عليه  
**مط** السفينة من كان خفيف العقل  
**مط** المقر بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقره من ذلك الغير اذ اقامت المقر على اقره  
**مط** لو اقر بشئ ثم ادعى الخطأ وفيه لم تقبل  
**مط** المؤخذ باقراره  
**مط** لو قال جميع ما في بيتي كان افراد  
**مط** ههنا حكم وفنوى  
**مط** لو اقر بدين او عبي لزوجته او لورثته صح

افراد

افراد الصبي لو ارثته ولو كان افراده بكل ماله من جامع الفصولين ولو اقر لانه  
 في صحته جميع ما في منزله من الفرائض والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك و  
 وصونف الاموال وله بالرسا دواب وغلان وهو ساكن في البلد فاقراره يقع  
 على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وعلى ما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار  
 ويرجع الى ذلك المنزل وكذا عبيده الذي يخرجون في حوائجه ويرجعون الى منزل  
 فكل ذلك داخل في اقراره من الفتاوى الصغرى في كتاب الافراد قال الاب جميع  
 ما هو حق وملكى فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا عليك بخلاف ماله  
 يمتنه فقال حانوتي الذي املكه او دارى لابن الصغير فهو هبة وتتم بكونها  
 في يد الاب لو قال هذه الدار لفلان فاقراره ولو قال دارى هذه لفلان فربة  
 لانه اضاف الدار الى نفسه مكانت هبة وفي الاول لم يصف فتخصى افرادا وعلى  
 هذا الوفا سدس هذه الدار او قال سدس دارى هذه من افراد الغنية وفي  
 الخاتمة وفي المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان او قال نصف غلة  
 هذا العبد جاز اقراره بالغلة ولو قال دارى هذه ونصف عبيد هذا ونصف  
 بستان هذا لا يجوز اقراره ولا يلزمه بهذا الاقرار شئ قالوا اذا اضاف المالك  
 نفسه بانه قال عبيد هذا لفلان يكون هبة على كل حال وان لم يصف الى  
 نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا ونحوه في الخلاصة من افراد المخرج  
 جميع ما في اجمع ما املكه له هبة لا اقرار وتقتضى التسليم فان وجد تحت الهبة  
 والآ فلا اذا قال علي من المال كذا او له قبله من المال كذا اكان اقرارا بالدين  
 وان قال المقر علي من المال كذا او دينة او له قبله من المال كذا او دينة بلا  
 تراخ صدق عندي معي في بيتي في صندوق في كيسه اقرارا بالامانة قوله  
 المدعى عليه لمدعى الف اثرت او انتقد او اهلتيك به على زيد اقرارا وبلا تخير لا يكون  
 منه او تصدقت به علي او هبة او اهلتيك به على زيد اقرارا وبلا تخير لا يكون  
 اقرارا بان قال اثرت او انتقد او اهلتي او قضيتك لان الضمير في هذه  
 الرصور الاربعة راجع الى الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب واذا لم  
 يذكر لا يكون اقرارا اذ لا دليل على انصرفه واما كون الخامس اقرارا فلا  
 دعوى الا برأى لقضاء لان البراء اسقاط وهو انما يكون في مال واجب  
 عليه واما السادس والسابع فلا في هذا دعوى التملك منه وهذا لا  
 يكون الا بعد وجوب المال عليه واما الثامن فلا في تحويل الدين من ذمة  
 الى ذمة لا يكون بدون الوجوب اذ قيل له هب لي عليك كذا فقال نعم يكون  
 اقرارا لانه موضوع للجواب ولا يحتاج الى الوابط وهو الضمير والائمان به بنعم  
 في جواب هل لي عليك كذا لا يكون اقرارا لان الاشارة من الاقر من قائمة  
 مقام الكلام لا من غير من اقرار المخرج كذا في اقرار الدور لو ادعى عليه الفاقال  
 المدعى عليه احسبها فهذا افراد وان قال احسبك ما ادعيتك فليس باقرار من

**مط** لا يفتح افراد السفينة ولا الاشهاد عليه  
**مط** السفينة من كان خفيف العقل  
**مط** المقر بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقره من ذلك الغير اذ اقامت المقر على اقره  
**مط** لو اقر بشئ ثم ادعى الخطأ وفيه لم تقبل  
**مط** المؤخذ باقراره  
**مط** لو قال جميع ما في بيتي كان افراد  
**مط** ههنا حكم وفنوى  
**مط** لو اقر بدين او عبي لزوجته او لورثته صح



**مطلب**  
التصديق اقراراً لا حدود

**مطلب**  
طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقراراً بطلب الصلح عن المال

من الوجيز رجل قال لآخر في عليك الف درهم فقال الآخر في عليك مثلاً  
عني محمد انه يكون اقراراً وظهر الوالية لا يكون اقراراً والشيخ ظهير  
الدين كان يعني بقول محمد ولو قال بالفارسية من انبراد فوجدني في يدي  
يكون اقراراً من اقرار الخلاصة التصديق اقراراً الا في حدود من البيع في دعوى  
الرجلي كذا في اقرار الاشياء من الغنى الثاني طلب الصلح والابواب عن الدعوى  
لا يكون اقراراً او طلب الصلح والابواب عن المال يكون اقراراً في البرازية  
كذا في صلح الاشياء من الغنى الثاني ولو قال لا تخبر فلا فائدة له على الف درهم  
الصحيح انه لا يكون اقراراً قال لآخر في عليك كذا فقال استهزاء ثم احسبت  
في اقرار فيؤخذ به ويصح اقرار السكران زجره من اقرار جامع الفتاوى  
قال فاستبان الاصل فيه ان الكلام اذا خرج عما وجه الكناية عن المال الذي ادعاه  
المدعي يكون اقراراً انتهى قال فنبضت من فلاح الف درهم كان عليه او قرصة  
الفاثم اخذتها منه وانكروا لمقره ذلك يكون القول قوله من اقرار الهداية  
لو قال ما في يدي من قليل او كثير من عبد او غيره لفلاح في اقرار لانه  
عام لا يجهل فان حضر المقر له لياخذ ما في يده المقر فاختلغا في يده يوم  
الاقرار ولم يكن قال القول للمقر وكذا هذا اذا قال ما في حانوتي لفلاح في  
لو قال لا امر في هذا البيت وما اقلعه عليه باب به وفي البيت مناع فلما البيت  
والمناع من الفتاوى الصغرى رجل قال ما في يدي من قليل او كثير او عبد  
وغيره لفلاح في اقراره لانه عام ليس بمجهول قال الشئ الائمة السرخسي  
يرجع في البيان اليه ولا يعمل قبل البيان ذكره في الجامع الكبير اقرار المهر اذا دفع  
اليه دراهم وهي من مناع ثم جاء البائع واراد ان يرد عليه شيئاً بوعده انه مردود  
في المعاملات بين الناس وانكر المشتري ان ذلك من دراهم التي دفعها فلا  
يخلو اما ان يكون البائع اقر بقبض الثمن او لا وفي عدم الاقرار يقبل قوله في  
ذلك مع يمينه فيؤده على المشتري اذا القول للقاضي اميناً كان او ضمياً فان  
اقر بقبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري ان يوقع عوض ذلك  
الرد ولو اخسار البائع يمين المشتري انه ما يعلم ان هذا الردى من دراهم التي  
اعطاها له ينبغي ان يجاب الى ذلك ويجعل في الغنى على العلم فان خلف انقطعت  
الخصومة ولم يبع له منازعة فان نكل ينبغي ان يرد عليها لانه اقر بما ادعاه  
البائع بطريق التوكيد وكذا الديون وهذا اي توجه اليه عن المشتري او على  
المديون على ما تقرر فيما اذا كان الذي يرد به البائع او الدائنة زيوفاً او بتهرجة فان  
كان سقوة فلا يثبت القول لها فليس لها الاستحلاف اذ بالاقراء قد ناقضا  
كلامهما في كل الوجه من اتفق الوسائل في مسألة قبض البائع المتيقن قلت وقد  
توفي كتاب المداينات ان من اقر بقبض الجياد او بقبض حقه او بقبض الشئ  
او اقر بالا ستيفاً ثم ادعى انها زيوف او بتهرجة او سقوة لا يصدق وقبل

الاقرار

**مطلب**  
اذا دفع اليه دراهم وهي مناع ثم جاء البائع واراد ان يرد عليه شيئاً بوعده انه مردود في المعاملات

**مطلب**  
قد مر في كتاب المداينات ان من اقر بقبض الجياد

الاقرار يصح في يمينه في كل ما هو المعنى به كما في البرازية ذكره في الدور غيرها  
ان الرجل يقر على نفسه بماله في صلح ويشهد عليه ثم يقر ان بعض هذا المال قرض  
وبعضه ربوا عليه ونحوه يعني انه ان اقام على ذلك سنة تقبل وان كان مناقضا  
لا فاعلم انه مضطر في هذا الاقرار من الاشياء وقد ذكرت احكام الكتابية منفصلاً  
في كتاب الدعوى من قال لآخر اخذت منك الف درهم ودعيت فملكك وقال لا بل  
اخذت يا غصبا فهو ضام وان قال اعطينها ودعيت فقال لا بل غصبها لم يضمن  
والقبض في هذا كالاخذ والدفع كالا عطاء ولو قال اخذتها منك ودعيت فقال  
لا بل قرضاً يكون القول للمقر وان قال هذه الالف كانت ودعيت عند قلا فاحذرها  
فقال فلاح هو في فانه ياخذها منه وان قال اجرت دابتي هذه فلا فافر كبرها  
وردها في القول قوله عند ابي حنيفة وقال القول قوله الذي اخذ منه الدائنة  
والثوب كالدائنة من الهداية ولو قال المستودع اخذتها منك ودعيت  
وقال صاحب المال بل غصبها متى كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتها  
قرضاً وقال المستودع بل وضعتها عندي ودعيت او قال اخذتها منك ودعيت  
وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من ودعيت الحائنة في فصل فيما بين الموع  
واذا قال لفلاح على الف من ثمن غم او خنزير لزمه الالف ولم يقبل نفسه  
عند ابي حنيفة وصل ام فصل وقال اذا وصل لم يلزمه شئ ولو قال هي زيوف او غيرها  
وقال المقر له جيا د لزمه الجياد في قول ابي حنيفة وقال ان قال موصولا يصدق فان  
قال مفصلاً لا يصدق وعلم هذا الخلاف اذا قال هو سقوة او رصاص وان قال  
اقرت وانا صبي او نائم فالقول له مع يمينه ولا شئ عليه وان قال وانا ذاهب  
العقل من برسام ان كان يعرف ذلك اصابه لم يلزمه شئ ولا يلزمه ولو قال  
اخذت منك وانا صبي او ذاهب العقل يلزمه في الحالين ولو قال المولى لمعنته  
اخذت منك مالا او قطعت يدك قبل العتق وقال المقر له لا بل بعد او باعه  
ثم اقرته اخذه منه مالا قبل البيع وقال المقر له لا بل بعد لا يصدق المقر ويلزمه  
المال عندها وقال محمد يصدق في المستهلك دون القاييم بعينه من اقرار الوجيز  
واذا قال غصبا من فلاح الف درهم ثم قال كئاع عشرة وفلاح ادعى انه هو القاييم  
للالف يبطل دعوى الشركة ويلزمه الالف عنده وقال زفر يلزمه عشر الالف من  
الجمع اذا ادعى الرجل على آخر قدرا معلوما من المال فافر المدعي عليه ثم قال  
قد ابرأت ذمتي عنه واظهر كتاب الابراء فقال المدعي نعم كنت ابرأت ذمتك  
لكي كنت صبياً وقت الابراء فالقول له والبنية على المدعي عليه من دعوى الدور  
في فصل الاستبراء اختلغا في كون الاقرار في الصغر والبلوغ فالقول للمدعي  
الصغر كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلق او اعتق ثم قال كنت صغيراً القول  
له وان استدعى حال الجنون فان كان معهوداً قبل والا فلا من اقرار  
الاشياء كذا في الدور والفرد في كتاب العتاق وفي اقرار الاشياء اختلغا

**مطلب**  
ان الرجل يقر على نفسه بماله في صلح ثم يقر ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا عليه

**مطلب**  
قال اخذت منك ودعيت فملكك وقال لا بل غصبا

**مطلب**  
اذا قال لفلاح على الف من ثمن غم او خنزير

**مطلب**  
ان قال اقرت وانا صبي

**مطلب**  
لو قال المولى لمعنته اخذت منك مالا او قطعت يدك قبل العتق وقال المقر له لا بل بعد

**مطلب**  
اذا قال غصبا من فلاح الف درهم ثم قال كئاع عشرة

**مطلب**  
اختلغا في كون الاقرار في الصغر والبلوغ



في كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض والقول لمن ادعى انه في المرض والنية  
على المقله كذا في اقرار جامع الفتاوى ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقر ثم ادعى  
انه كاذب في الاقرار فعندنا في محمدا لا يلتفت اليه لكن يعني على قول ابي يوسف  
ان المقله يختلف ان المقله يكون كاذبا وكذا الوادعي وادى المقله ففقد البعض لا يلتفت  
بصحة القول لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف  
لان الورثة ادعوا امر حقيقيا لواقعة المقله لزوم واذا انكره يتحلف وان  
كان الدعوى على ورثة المقله فاليهم عليهم بالعلم اننا لانعلم انه كاذب كاذبا  
من اقرار صدر الشريعة وفي دعوى الصغرى اذا اقر ومات وادعى الوارث  
على المقله انه اقر لك تلجئة بجلف المقله بالله بعد اقراره صحيحا وهذا  
جواب الزعفراني وفي فتاوى قاضنا ادعى على وادى رجل مالا واخرج صكها  
باقرار المورث بالمال فادى الوارث ان المقله رد اقراره وطلب به من المقله  
كان له ان يتحلف ولو ادعى انه اقر بجهنم قال بعضهم له ان يتحلف ولو ادعى  
انه اقر كاذبا لا يقبل ذلك منه من العمادة في الفصل السادس عشر ومن اقر  
بحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه شيء بخلاف ما اذا قال لفلان  
علي ما تدرهم اذ امت او اذا جاء رأس الشر او اذا فطر الناس لانه في  
معنى بيان المدة فيكون تأجيلا لا تعليقا حتى لو كذبه المقله في الاجل لومه المال  
حالا من اقرار الهداية وكذا يبطل الاقرار ان علقه بمشقة من لا يعرف مشقة  
كالملائكة والجن من المختار وكذا لو قال لفلان علي الف ان حلف او ان  
شاء فلان او ان مطرت السماء او اذ الله او قوره او يشرا وان اصبت  
هالا فالقرار باطل من الوجه جعل رجلا شاهدي على الف في مجلس واشهد  
رجلان اخرين في مجلس اخر لزمه الفان عندنا في محمدا لا يلزمه الا الف  
واحد من اقرار الدرد اذا اقر رجل بمائة واشهد شاهدي ثم اقر في موضع  
اخر لذلك الرجل بمائة او قل او اكثر واشهد شاهدي اخر في فعدا في محمدا  
المالات اذا اذاعها الطالب وعندنا يلزمه مال واحد ان يشا وبالاكثر  
ان تعاونا من اقرار الجمع قال في المفاوي محل الخلاف الا اقرار المجرى السبب  
وعن الصك اذ في المقيد بالسبب المتحد بان قل في الكون في هذه الجارية المال  
واحد على كل حال وفي المقيد بالسبب المختلف بان قال في هذه الجارية في كوة  
وفي هذا العبد في كوة اخرى المال مختلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار مطلقا  
عن السبب مع الصك فان كان به صك واحد فللمال واحد سواء كان الاقرار  
والاشهاد في موطن او موطنين فان كان سكان غالا في الوجهين وكذا اذا اقر  
بمائة وكتب في صك وهما مالا ان انتهى وفي شرح الجمع انما قيد بتكثير المشهد  
والشهود لانه اذا اتحد احدها او كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا انتهى اذا ادعى  
رجل على ميت دين فصدقه بعض الورثة ومحمد الباقر يوم خذ من خصه

مطل  
اخلافه كون الاقرار للوارث  
في الصحة او في المرض

مطل  
اقر ثم ادعى انه كاذب  
في الاقرار

مطل  
وكذا الوارث وادى المقله

مطل  
اذا اقر ومات وادى الوارث  
على المقله انه اقر لك تلجئة

مطل  
ومن اقر بجهنم وقال ان شاء الله  
متصلا باقراره

مطل  
جعل رجلا شاهدي على الف  
واشهد رجلا اخر في مجلس  
اخر

مطل  
اذا ادعى رجل على ميت دين  
فصدقه بعض الورثة  
ومحمد الباقر

المصدق جميع الدين عندنا وعند الشافعي يؤخذ ما يخصه من الدين من الجمع  
اخر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه دفع ثلث نصيبه لانه اقرار بثلاث  
شايخ في التركة وهما ايدى فيكون مقر اثلاث ما في يده بخلاف ما اذا اقر  
احدهما بدين لغیره لاق الدين مقدم على الميراث فيكون مقر اربعة من نصيبه عليه  
اما الموصي له بالثلث فشرطك الوارث ولا يسلم له شيء الا ان يسلم للورثة مثله  
من وصايا الورثة باب الوصية بالثلث اذا اقر احد الابنين بدين لغیره دفع  
جميع ما في يده اذا كان الدين مستغرا نصيبه هذه من الهداية في الوصية وان اقر  
احد الورثة بدين على الميت ومحمد الباقر قسمنا التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء  
كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه بدين على الدين من قسمة الحائنة في فصل  
فيما يدخل في قسمة وفي ادب القاضي وزاد خمس الاثمة الحلواني زيادة محتاج اليها  
ولم يشترط احد سواه وهو ان يقضى القاضي على هذا الوارث باقراره ويظهر ذلك  
بمسئلة ذكرها في الزيادات وهما ان احد الورثة لو اقر بدين ثم شهد هو ورجل بذلك  
الدين تقبل شهادة المقر فلو حل الدين في نصيبه تجرد اقراره لم تقبل شهادته لما  
فيها من دفع الغرم وينبغي ان يحفظ هذه الزيادات من العمادة كذا في الدرر وكذا  
لو شهد الوارثان على الميت بدين جائز شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع  
من وصايا الحائنة في فصل بقرات الوصي ينبغي القاضي ان يسئل الموصي عليه هل  
مات مورثك فان قال نعم في سئل عن دعوى المال اقر وكذبه بقية الورثة ولم  
يقض باقراره حتى يشهد هذا الوارث واجبي يقض على جميع الورثة وشهادته بعد  
الحكم باقراره عليه لا تقبل ولو لم يقر البينة واقربه الوارث او كفل ففي ظاهر الرواية  
يؤخذ كل الدين من حصته المقله لا مقر بان الدين مقدم على ارثة وقال الفقيه  
ابو الليث هو القياس لكن المختار عندنا ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين  
وهو قول الشعبي والحسن البصري والمالك وابي ابي ليلى وسفيان الثوري  
 وغيرهم من تابعهم وهذا القول اعدل وابعد من الضمير في الحائنة كذا في اقرار الدرر  
 وفي الخزانة ولو يوصى لا يأخذ الا بالحصصة وفاقا وفي الزيادات يأخذ بالحصصة  
لو ظهر به حجة عند القاضي اما اذا حضر باجرهم يأخذ جميع ما في يده كذا في الفصل  
التاسع والعشرين من جامع الفصول وفيه ايضا التركة لو لم تحت بدين واشت  
الغريم دينيا على احد الورثة ببيع الحاضر نصيبه ويقض ما يخصه من الدين وليس  
له بيع نصيب غيره لانه ملك الغير ولو اخطأ الدين لا يملك الوارث ببيع الا  
برضاء الغرماء حتى لو باع لا ينفذ ادعى بعض الورثة دينيا على مورثه وصدقه  
البعض واتكوه البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح  
نصيب المدعى من ذلك الدين ادعى على ميت دينيا واحضر احد الورثة وبره  
فالقضاء عليه قضاء على الميت اقر احد الورثة فبره الطالب عليه يقبل ويحكم  
له في جميع التركة وكذا لو اقر به جميع الورثة انتهى لا يبصب احد منهما على احد

مطل  
اقر احد الابنين بعد القسمة  
بوصية ابيه

مطل  
اذا اقر احد الابنين بدين  
لغيره

مطل  
اقر احد الورثة بدين  
على الميت ومحمد الباقر

مطل  
ان احد الورثة لو اقر بدين  
ثم شهد هو ورجل بذلك  
الدين تقبل شهادة المقر

مطل  
ما ينبغي ان يحفظ

مطل  
ولو شهد الوارثان على الميت  
بدين جائز شهادتهما قبل  
الدفع

مطل  
يؤخذ جميع الدين من  
حصته

مطل  
اشت غريم دينيا على  
احد الورثة

مطل  
اقر احد الورثة فبره الطالب  
عليه يقبل



**مط** مات ابو فخر باجبارك  
في الارث بلا نسب  
**مط** وارث معروف اقرب وارث  
اف

قصد اغير وكالة ونياية وولاية الا في مثلين احد الورثة ينتصب  
خصما عن الباقي الثانية احد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا  
حورده ابن وهبان عن الغنية من قضاء الاشياء في الفتن الثاني قلت انتصاب  
احد الورثة واحد الموقوف عليهم خصما عن الباقي مشروط بما اذا اشتهى الغريم  
دينه بالبنية حيث يحكم له في جميع التركة وجميع غلاتهم اما اذا اشتهى دينه  
بافراد اقدم فيؤخذ منه ما يخصه من الدين انتهى مات ابو فخر باج  
شاركه في الارث بلا نسب لان مقتضى اقراره شيطان على النسب على الغير  
والولاية له عليه وشركته في الارث وله فيه ولا فيعتبر الثاني لا الاول  
مات وترك ابني وله رجل الف درهم فاقرا احد الابني ان اباه قبض منه  
نصفه وكذبه الاخر فلا شيء للمقر والكذب نصفه من اقرار الدرد و ارث  
معروف اقرب وارث اخر قاسم ما بيده على موجب الاقرار اذا اقر باستحقاق المال  
فنفذ في حق المال لا في حق النسب اذ فيه حل النسب على الغير فلو اقر باخر بعد  
فلو اقر المقر الاول بالثاني اتسوا ما بيدها بحسب ما اقر ولو كذبه فلو دفع  
المقر الى الاول بقضاء فلا يفيض فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهما ولو  
دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباقي يده فيض منه حصته ويدفع اليه حقه  
من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقر انه سلم بغير حق فيضمن ان الزوج او  
الزوجة اذا اقر بوارث اخر يصح اقرارهما على نفسها والمقر له يشركها فيما قبضا  
ولو كان المقر من لا ينقص حقه من النصف الى الربع او من الربع الى النصف وقال  
بعضهم ان الزوج لو اقر باخ للميت او بغيره وكذبه ساير الورثة فالمقر له  
لا يشركه فيما قبض اذ وجود المقر وعدمه سواء في حقه اذ لا ينقص من نصيبه  
شيء من جامع الفصولي اقرار المكو باطل الا اذا اقر السارق بمكو فقد  
افنى بعض المتأخرين بصلته كذا في سرقة الظهيرة الاقرار اخبار لا انشاء  
فلا يطيب له لو كان كاذبا ولا يظفر في حق الزوايد المستملكة ولو اقر ثم  
انكر يخلف عيانه ما اقر بناء على ان شاء ملك لكن الصحيح تخليفه على  
اصل المال من اقرار الاشياء ان الملك الثابت بسبب الاقرار لا يظفر في  
حق الزوايد المستملكة حتى لا يملك المقر مطالبها واذا اقر بمال لغيره والمقر  
يعلم ان المقر كاذب لا يجعل له في الباقي الا ان يسلم بطيب نفسه من اقرار  
جامع الفتاوى رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقاقا رجل بالبنية  
فاته ياخذها وولدها ولو اقر بالرجل لم يجر ياخذ وولدها وكذا رجل كان له  
فخيل وعليها ثمر فان اقام رجل البنية ان الفخيل له فاته يقتضى له بالفخيل والثمار  
جميعا في بيع الخلاصة لو اقر المشتري ان البايع اعنوه بعد قبل البيع  
وكذبه البايع فقتضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالفتوى حتى يقتضى  
عليه واذا ادعى المدبون الالباء والابراء على رب الدين فمجد وحلف وقضى

له بالدين

**مط** اقرار المكو بالحل الا اذا  
اقر السارق بمكو

**مط** ان الملك الثابت بسبب  
الاقرار لا يظفر في حق الزوايد  
المستملكة

**مط** لو اقر المشتري ان البايع  
اعنوه بعد قبل البيع  
وكذبه البايع

له بالدين لم يصح لغريمه كذا باحتي لو وجد بينه تقبل والاقرار حجة قاصرة  
على المقر ولا تنعدي الا غيره فلو اقر الموهب ان الدار لغيره لا تنسخ الاجارة  
الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فلداين حسيها وان تصور الزوج ولو اقر  
الموهر بدينه لا وفاء الا من ثمن العيب فله بيعها لغضائه وان تصور المستأجر  
ولو اقرت بمجهول له النسب بانها بنت اب زوجها وصديقها الاب انسخ النكاح  
بينها بخلاف ما اذا اقرت بالزوج وطلقها فتنين بعد الاقرار بالزوج لم يملك  
الرجعة واذا ادعى ولوا منه المبيعة وله ان ثبت نسبه ونفري الى حرمان  
الاغ من الميراث وكذا الكتاب اذ ادعى نسب ولد حرة في حيوة اخيه تحت  
وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع الاقرار بشيء محال باطل كما لو اقر له  
بارش يده التي قطعها خمسمائة درهم ويدها خمسمائة لم يلزمه شيء كما في  
التا تاريخانية من كتاب المحل وفي اقرار جامع الفتاوى في الغنية اقر لرجل  
بالف ثم انكر اقراره بها قال ابو نصر للمطالب ان يخلف ما اقر له بكذا وقال  
ابو القاسم انما يخلف بالله ماله عليك كذا الا على الاقرار وهذا المذهبان  
مال اليها كنف من اهل الفتوى اقر ثم مات فادعى الورثة على المقر له انه اقر  
لك تلجئة يخلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا في المنية لو اقر لرجل  
لفلان بن فلان على كذا فجاء رجل بهذا الاسم والنسب فادعى المال المقر له  
فقال المقر غيت رجلا اخر يصدق قضاء فلا يقضى عليه ولو اقر بجذع فسقط  
لزمه قيمته لان الاقرار عام يملك تسليمه اقرار بالقيمة انتهى اذا اقر بالدين  
بعد الابراء منه لم يلزمه كذا في التا تاريخانية نعم اذ ادعى عليه ديناً بسبب  
حادث بعد الابراء العام وانه اقر به يلزمه من اقرار الاشياء لما اقر بالبراءة  
ثبت سقوط المال عن ذمته فاقرا المدعى عليه بعده بهذا المال لغو وكذب  
فلا يعتبر من جامع الفصولي المقر اذ اصرار كذا باشرع ما يبطل اقراره ولو ادعى  
المشتري الشراء بالف والبايع بالغيب واقام البنية فان السقيع ياخذها  
بالغيب لان الغيب كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع  
للبايع ثم استخف من يد المشتري بالبنية باقتضاء له الرجوع بالثمن على البايع  
وان اقر انه للبايع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفاية  
مقبضة فانكر فبرهن المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدبون اذا  
كان يامره من اقرار الاشياء ولو اقر بالف درهم فمقبض بان قال لفلان على  
عشرة دراهم الى شهر فقال المقر له لا بل في حاله فالقول قول المقر له لان هذا  
اقرار على نفسه ودعوى الاجل على الغير فاقرا به مقبول ولا يقبل دعواه الا  
بجحة ويخلف المقر له على الاجل لانه منكر للاجل والقول قول المنكر مع اليقين  
وهذا بخلاف ما اذا اقر وقال كلفت لفلان عشرة دراهم مؤجلة وقال المقر  
بل كلفت بها حاله ان القول قول المقر عند ايمه ومحمد لان هناك الظاهر

**مط** الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا  
تنعدي الا غيره الا في مسائل

**مط** الاقرار بشيء محال باطل

**مط** اقر لرجل بالف ثم انكر اقراره  
بها

**مط** مات فادعى الورثة  
على المقر له انه اقر لك  
تلجئة

**مط** اقر لفلان بن فلان على كذا  
فجاء رجل بهذا الاسم فادعى  
المال المقر له

**مط** لو اقر بجذع فسقط  
لزمه قيمته

**مط** اذا اقر بالدين بعد الابراء  
منه لم يلزمه

**مط** المقر اذ اصرار كذا باشرع  
بطل اقراره

**مط** فلو ادعى المشتري الشراء  
بالف والبايع بالغيب واقام  
البنية فان السقيع ياخذها  
بالغيب

**مط** ولو اقر بالف درهم فمقبض  
بأن قال لفلان على  
عشرة دراهم مؤجلة وقال المقر



مطلب  
اعلم انه لو قال هذا ملك  
واجمعوا عليه فانه صحيح  
واقرب المدعى عليه فانه صحيح  
وتسمع البينة على اقراره

مطلب  
بنية الاكراه اولى  
حقاقت بدي فكذا بها زوجها  
صح اقرارها وحققه عند  
ابن حنفية

مطلب  
اقرت بالزوج وصدرها المقر  
ولها زوج واولاد منه ولها بها  
الزوج صح

مطلب  
مجهول النسب لو اقر بالزوج  
لرجل جاز ذلك على نفسه وبأولاده  
ولم يصدق على اولاده

مطلب  
كل نسب ادعاه السبايا اذا  
تقدموا عليه ولم يعرفوا  
الصادق فانهم لا يثبتون

مطلب  
ما خلا الزوج خمسة نف  
ويصح اقرار المرأة بأربعة نف

شاهد للمقر لان الكفالة يكون مؤجلة عمادة بخلاف الدين فهو اقرار  
البدائع واجمعوا على انه لو قال هذا ملك واقرب ذواليد او قال لي كذا وكذا  
واقرب المدعى عليه فانه صحيح وتسمع البينة على اقراره اذ لم يجعل الاقرار سببا  
للجواب وفي هذه الصورة لو اقر رجل بخلف على اقراره فيه خلاف بين ابي يوسف  
ومحمد وقيل بخلف لانه لو ثبت ثبوت اقراره وبقي بعد من يخلفه على اقراره وانما  
يخلف على المال من جامع الفصولي في الفصل الاول لو اثبت اقرار انسان  
بشيء طابعا فاقام المدعى عليه بينة اني كنت كذا في ذلك الاقرار فبينة الاكراه  
اولا لانها ثبتت خلاف الظاهر من شهادات الددر حرة اقرت بدي فكذا بها  
زوجها صح اقرارها وحققه عند ابي حنيفة حتى تحبس وتلازم كالدين الثابت  
بالمعينة بالاستهلاك او الشراء او بالبينة وعند هذا لا يصدق في حق الزوج فلا  
تحبس ولا تلازم لان فيه منع الزوج من غشيانها واقرارها لا يفتح فيما يرجع الى  
بطلان حق الزوج مجهولة النسب اقرت بالزوج لانسان وصدرها المقر ولها  
زوج واولاد منه وكذا بها الزوج صح في حقها حتى اذا علم بعد الاقرار ولد يكون  
رفيها ولا يفتح في حق الزوج واولاده حتى لا يبطل النكاح واولاده حصلت قبل  
الاقرار وما في بطنها وقت الاقرار احوال لحصولهم قبل اقرارها بالزوج واما ولد  
عليه بعد الاقرار فانه يكون رفيها عند ابي يوسف اذ حكم بوقوعها وولد الرقيقة  
رفيها وهو عند محمد لانه تزوجها بشرط حرية اولاده منها فلا يصدق على ابطال  
هذا الحق من اقرار الددر ومجهول النسب لو اقر بالزوج لرجل جاز ذلك على  
نفسه وماله ولم يصدق على اولاده قدم في اول الكتاب من الددر ايضا كل  
نسب ادعاه السبايا اذ تصادقوا عليه ولم يعرفوا الا بقولهم فانهم لا يتوارثون  
ما خلا الابوة والبنوة الا ان يقوم البينة من المسلمين على ذلك النسب فيجوز  
التوارث به وهذا بناء على ما في الدعوى ان اقرار الرجل يفتح خمسة نف  
بالولد والوالدين والزوجة والمولى واقرار المرأة يفتح بأربعة نف بالوالدين  
والزوج والمولى ولا يفتح اقرارها بالاب لانها تحمل نسبه على غيرها فاما الاقرار  
بما سوى ذلك من القرابة لا يفتح لان المقر انما يحمل النسب الغيرة والاصل  
فيه ما روي ان امرأة سبت ومعاصي حاملته وكانت تقول هذا ابني  
فاعتقا وكبر الفلام فمات وترك مالا فقيل لها اخذي ميراثك فخرت من ذلك  
وقالت لم يكن ابني انما كان ابن الدهقان وكنت ظيرة فكتب العمره فقلت عرفت  
الله عنه ان لا يورث الجمل الا ببينة فصار هذا اصلا ما قلنا من السير الكبير في  
باب موارث القتل وفي باب من ارتدى من المسلمين من السير الكبير فان كان  
في حجر امرأة منهن حتى وقد قتل زوجها او لا يعلم هل كانت ذات زوج ام لا  
فقال هذا ابني صدقت في اسلام الولد وانه لا يكون فبئس الاق هذا امر ديني  
فخبر الواحد في مثل مقبول رجلا كان او امرأة ولكن لا يتوارثان الا بالبينة وهو

الجمل

الجمل الذي كتب فيه عمره الى شرح ان لا يتوارث الجمل الا بالبينة ولكن يجعل  
مسلم الكوفي في يد مسلمة يجبر باسلا من النسي وان اقر بعلام مجهول يولد مثله بمثله  
ان ابنه وصدقه الفلام ثبتت نسبه ولو كان المقر مريضا وبشرك الورثة وصح  
اقراره بالولد والوالدين والزوجة والمولى وصح اقرارها بالوالدين والزوجة والمولى  
وبالولد ان شهدت امرأة قابلة كانت او غيرها او صدقها زوجها او شرط عدم القعدة  
في اقرار امرأة غير ذوات الرق من الولد وشرط تصديق هؤلاء وصح تصديقهم بعد  
موت المقر الا تصديق الزوج بعد موت زوجته مقره فان اقرت بنكاح رجل ومات  
فصدقها الزوج بعد موتها لم يفتح تصديقه وان اقر بنسب نحو الاق والعم لم يثبت  
فان لم يكن له وارث غير قريب او بعيد وبينة وان كان لا من اقرار الكفر  
في باب اقرار المويضي كذا في اقرار الددر في باب اقرار المويضي ولو قال هذا  
ابني منك فهي حرة فقالت نعم فهو اقرار على النكاح لانها تصادق على ثبوت النسب  
والنسب لا يثبت الا بالفرش والفرش لا يثبت على حرة الا بالنكاح الصحيح لان  
امر المسلم مجهول على الصلاح من افراد محيط السرخسي في الفصل الثاني ان الاقرار  
موجب للحق بنفسه لا يتوقف على قضاء الغني فحيث الاقرار يثبت الحق واما  
التكول فليس باقرار صريح ودلالة كمن يصير اقرار بقضاء الغني بانزله  
مقر او اقرار الرجل سواء كان صحيحا او مريضا يصح خمسة نف واقرار المواة  
يصح بأربعة نف سواء كانت صحيحة او مريضة وفي الاقرار اما اقرار الرجل  
فيصح بالاب والوالدين والزوجة والمولى واما اقرار المواة فيصح بثلاثة  
بالوالدين والزوجة والمولى والعنقة فلا يثبت تصديق هؤلاء والمعنى من  
الصحة وعدم الصحة ما ذكر في فرائض الاصل يعني ان خمسة يرث المقر  
مع الوارث المعروف وبشركه في الميراث وفيما ورث الخمسة لا يرث مع الوارث  
المعروف اما الاقرار فيصح بنفسه حتى لو لم يبع له وارث معروف كان الميراث  
له لا لبيت المال ومن اقر بنسب من غير خمسة مثل الاخ والعم لم يقبل اقراره في  
النسب فان كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من  
المقر وان لم يكن له وارث استحق المقر ميراثه ولا يكون لبيت المال من  
اقرار الخلاصة كذا في الميخ الاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه  
جزوه اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمادية في  
دعوى الددر في باب دعوى النسب وفي الميخ في كتاب الاقرار قال للفلام  
مجهول النسب في مولده ووطنه الاصل هذا ابني ويولد مثله بمثله وصدقه  
الفلام وهو من اهل التصديق ثبتت نسبه من المقر ولو كان مريضا يشارك  
ورثة المعروفة وشرط صحة الاقرار بهالة النسب في مولده ووطنه الاصل لان  
نسبه لو علم لم يثبت من الغير وان يولد مثله بمثله لئلا يكون مكذبا ظاهر  
وان يصدق الفلام ان كان يعترف بنفسه لانه حينئذ يدري نفسه وان كان

مطلب  
اقر بعلام مجهول يولد مثله  
بمثله انه ابنه

مطلب  
وصح تصديقهم بعد موت المقر  
الا تصديق الزوج بعد موت  
زوجته مفرغ

مطلب  
وان اقرت بنسب نحو الاق  
والعم لم يثبت  
لو قال هذا ابني منك فهي حرة  
فقال نعم فهو اقرار على النكاح

مطلب  
ان الاقرار موجب للحق  
بنفسه لا يتوقف على قضاء  
الغني

مطلب  
اقرار الرجل سواء كان صحيحا  
او مريضا يصح خمسة نف

مطلب  
واقرار المرأة يصح بأربعة نف  
سواء كانت صحيحة او مريضة  
وقت الاقرار

مطلب  
والحق من الصحة وعدم الصحة  
لا يتوقف على ما روي

مطلب  
الاقرار بانه ابني مقبول  
اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل

مطلب  
قال للفلام مجهول النسب في مولده  
وطنه الاصل هذا ابني



الغلام صغير في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه او كان عبد للمقر فثبت نسبه  
 بمجرد الاقرار ولو كان عبد الغيرة يشترط تصديق مولاة كذا في باب اقرار المولى  
 من اقرار الدرد في البرازية له عبد في صحته اقر في مرضه انه ابنه ومات  
 ويولد له مثله وليس له نسب معلوم صح اقراره وان عليه دين محيط لا يجمع  
 في شيء من التركة ويوث ان فضلت التركة عن الدين وان لم يكن العاقل في ملكه  
 انشأ بلفظه اقول والذي يتصور من كلامهم ان ثبوت النسب بوجوبه الاول  
 شهادة العدلين بمعرفة اصل نسب الوارث والثاني انهما باقرار الميت بنسب  
 وارثه سواء كان اقراره في مرضه او في صحته وفي الاول يكون المشهود له  
 وارثا معروفا بالنسب الشهادة ايا من كان وقيل شهادة شاهدين نصرانيين في  
 نسبه ولو علم مسلم استحسانا ويدفع الميراث اليه اذا شهد الايمان له وارثا  
 غيره كما في شهادة الدرد وبسوط شمس الائمة السرخسي وامين بيت المال ممنوع  
 في مثل ذلك من طلب النقل الشرعي فاعلم الحاكم منعه عن التعرض بعد تسجيل  
 شهادتهما كما حققه شيخ الاسلام ابو السعود العمادى وافق به وفي الوجه الثاني  
 يكون المقر ان كان ابا او اما او ابنا او زوجة او مولا كالوارث المعروف  
 في اقرار الرجل وفي اقرار المولا ان كان ابا او اما او زوجا او مولا وشروط  
 تصديقهم وفي الخمسة يوث المقر مع الوارث المعروف ويشترط في الميراث كما  
 في الخلاصة وغيرها ولا فرق بينهما فلو شهد نصرانيان باقرار الميت بنسب  
 واحد منهم تقبل ولو علم خصم مسلم ولا يطلب منهم نقل ايضا حيث كانوا كالوارث  
 المعروفة في الحكم وفيما وراء الخمسة مثل الاخ والعم والتجدوا بن الابي ونحوهم  
 لا يوث المقر مع الوارث المعروف فربما كان المعروف او بعيد الا ان يعين  
 بنية مطلقا اصل ذلك النسب في تجوز التوارث بينهما كما في شرح السير  
 الكبير والمخ وغيرهما اما الاقرار فيصح في حق نفسه وان لم يتحقق في حق غيره  
 حتى لو لم يبق للمقر وارث معروف كان الميراث للمقر لا لبيت المال لانه مقدم  
 عليه اذا كان هذا المقر مجهول النسب في وطنه الاصلى والذي لا يعرف نسبه  
 في البلدة التي فيها ويعرف في وطنه الاصلى فليس بمجهول النسب في الاصل  
 المفتى به فالجلب من دار المحبوب والمولد في دار الاسلام انما يكون مجهول  
 النسب اذا لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الاصلى في يفتى ويثبت نسبه من  
 مولاة اذا ادعاه وبشارك ورثته المعروفة في الميراث اذا اقرار الرجل بالولد  
 يصح كما في غناق الدرد والبدائع وغيرها واذ كان المقر من هذا القسم وان  
 لم يكن من الخمسة المذكورة فليس لامين بيت المال ان يطلب منه اثبات اصل  
 نسبه بالنقل الشرعي ايضا اذ المقر بالنسب من ثبت نسبه بالاقرار لا بالشهادة  
 على اصل النسب ولكونه مقدما على بيت المال بخلاف ما اذا اجمع مع الوارث المعروف  
 وكان الوارث مقدما عليه في ترتيب الورثة حيث كان الميراث للوارث المقدم

**مطلب** له عبد في صحته اقر في مرضه انه ابنه صح اقراره ان لم يكن عليه دين

**مطلب** وان عليه دين محيط

**مطلب** ان ثبت النسب بوجوبه

**مطلب** وامين بيت المال ممنوع من طلب النقل الشرعي

**مطلب** في الاخ والعم والمجدوا بن الابي ليس لامية البيت المال ان يطلب منه النقل

**مطلب** والذي لا يعرف نسبه في وطنه الاصلى فليس بمجهول النسب في الاصل

عليه

عليه لانه واما اذا كان يعرف نسبه في وطنه الاصلى فلا يثبت نسبه مولاة  
 لكن يفتى باقراره فقط هكذا فصل ابو السعود المرحوم انتهى **باب**  
**اقرار المولى موضع الموت دين صحته سواء علم سبيبه او علم باقراره**  
**في الصحة ودين مرضه بغيره بسبب مرضه معروف كبدل ما ملكه**  
**او اهلكه او مهر مثل غيره** وعلم معاينة يقدم ما في ما اقر به في مرضه  
 ودين الصحة ودين المرض بسبب فيه معروف ودين المرض الذي لم يجرد  
 الاقرار فيه الكل يقدم على الارث لان قضاء الدين من الخواص الاصلية  
 وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولم يجوز تخصيص غير بقضاء دينه  
 الا بوضاء بقية الفراء بغيره ليس للمرض ان يقدم احد الفراء على غيره بقضاء  
 دينه بل يعسم ماله بين الفراء بالخصص بخلاف ما اذا كان المدينون في حال  
 صحته حيث له ان يقدم البعض بقضاء دينه على البعض كذا في النهاية ولا  
 يعطى اقراره لوارثه سواء اقر بدين او عين ولا يفتح اقراره بقبض الدين  
 والعين من وارثه اذ مات من ذلك المرض وان فتح عن ذلك المرض ومات بموضع اخر صح اقراره كالتصريح ذكره في البهي  
 الراي وغيره ولا اقراره بقبض الدين من كفيل وارثه ولا من كفيل  
 وكذلك لا يفتح اقراره بقبض دينه من مدينه الذي كفيل عنه وارثه ولا من  
 اجنبي منقطع به عن الوارث ولا بالحوالة عن الوارث الى غيره لان استيفاء  
 الدين من احدها كما استيفاء الدين من الاخر حتى يبرأ الاخر وكذا الوارث  
 يبرأ عن الدين باقراره باستيفاء الدين من الاجنبي او من المحتال عليه  
 في اقراره اتصال تقع الى الوارث فلم يفتح وكذا لا يفتح اقراره ووصية لفق  
 وارثه ومكانه كذا في باب اقرار المولى من محيط السرخسي وكذا في جامع  
 الفصول وغيرهما وواجب اقراره لغير الوارث ولو كان اقراره بكل ماله اقر  
 لاجنبي بماله ثم اقر ببقية نسبه وبطل اقراره ولو اقر لاجنبي ثم  
 تكلم صح اقراره لاجنبا لمال الوهب لها شيئا او وصي لها شيء ثم تزوجها  
 فان الربهة والوصية تبطلان اتفاقا ولو اقر بدينه لم يطلعه مرضه فلا  
 الاقل من ميراثها منه ومن الذي ذكره في الهداية كذا في اقرار المولى من  
 الدرد واعناق المولى ومحاباته وهبة وضمانه من الثلث لانها في حكم  
 العوضية من باب العتق في المرض من وجه ابا الدرد الموضوعة موضع الموت  
 لو قالت ليس لي على زوجي صداق ولا حق علي يبرأ عندنا وعند الشافعي  
 لا يبرأ من الخلاصة في الفصل الثالث في الاقرار في المرض كذا في جامع الفتاوى  
 نقلا عن الذخيرة الموضوعة لو قالت ليس لي على زوجي صداق ولا شيء عليه  
 اولم يكن لي عليه مهر لا يفتح ذلك في الصحيح لظهور ان المهر عليه غالبا من  
 اقرار البرازية قلت لو قالت فيه لغير المهر ينبغي ان يفتح اقرارها وهو

**مطلب** ليس للمرضى المديون ان يقدم احد الفراء على غيره بقضاء دينه

**مطلب** بخلاف ما اذا كان المدينون في حال صحته حيث لا ان يقدم البعض بقضاء دينه على البعض

**مطلب** لا يفتح اقراره بقبض الدين والعين من وارثه اذ مات من ذلك المرض

**مطلب** ولا اقراره بقبض الدين من كفيل وارثه ولا من كفيل

**مطلب** ولا يفتح اقراره ووصية لفق

**مطلب** وجاز اقراره لغير الوارث ولو بكل ماله

**مطلب** اقر لاجنبي بماله ثم اقر ببقية نسبه

**مطلب** لو اقر لاجنبي ثم تكلم صح

**مطلب** بخلاف ما لو وهب لها شيئا او وصي لها شيء ثم تزوجها

**مطلب** لو قالت المولا ليس على زوجي صداق ولا حق علي



المستطوع التعليل انتهى اقرت المويضة بقبض المهرين زوجها لان صدق  
لاق الاقرار بقبض الذي اقرت بالذي لما بيناه وكان هذا اقرارا لوارثها  
ولا نهى مستهمة في الاقرار بالاستيفاء كما كانت مستهمة في الاقرار بالدين من  
محيط السرجي في باب اقرار المويضة بقبض المهرين اقرت باستيفاء  
مهرها لا يصح ان ماتت وهي معتدة او منكوحة وان ماتت بلا عدة باق  
طلقها قبل الدخول صح اقرارها من اقرار مينة المعق وفي الصغرى رجل اقر  
لامرأته بمهر الف درهم في مرض موته وماتت ثم اقلت الورثة البينة ان  
المراة وهبت مهرها من زوجها في جميع الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره  
من الخلاصة في الفصل الثالث كذا في تصرفات المويضة من اقرار محيط السرجي  
مويضة اقرار امرأته بدين المهر صح اقراره المهر المثل وان اقر لها بمهر الف درهم  
ثم اقامت الورثة البينة بعدم موته ان المراه وهبت المهر من زوجها حال  
حيوته هبة صحيحة قالوا لا تقبل البينة اذ كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه  
ثابتا من اقرار الحائنة وبطل وصية المويضة وهبته واقراره لابنه كافرا  
او عبدا او مكاتبان اسلم او اعتق بعد الوصية والمهبة والاقرار من وصايا  
الدور و اقرار المويضة للوارث لا يصح ولو اقر لوارث ثم خرج من ان يكون  
وارثا بان اقراره له ثم ولد له ابن ثم مات المويضة صح الاقرار ولو اقر لم  
يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا بسبب قائم وقت الاقرار بان اقر  
لابنه النصرا ثم اسلم قبل موته ابيه لا يصح الاقرار وان صار وارثا بسبب  
حدث كما لو اقر لاجنبي ثم تزوجها صح من اقرار الوحيين كذا في اقرار  
غنية الفتاوى ولو اقر لاجنبي المحجوب ثم مات ابنه لا يصح الاقرار من وصايا  
المخ ولو اقر المويضة لوارث ثم خرج من ان يكون وارثا فان اقراره له ثم ولد  
له ابن ثم مات المويضة صح الاقرار من اقرار غنية الفتاوى واذا اقر المويضة  
بوارثه ولا جنبي بدين فافترقه باطل تصادق في الشركة او تكاذا في قول ابي  
وابي يوسف وقال محمد اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائزا اذا تكاذا في  
الشركة وانكوا لاجنبي الشركة من اقرار الحائنة اقراره له ثم مات فقال  
المقوله اقر في صحته وقال بقية الورثة لابل اقر في مرضه فالقول للورثة  
والبينة المقوله ولولا بينة له فله تخليف الورثة من جامع الفضولين كذا في  
اقرار الاشباه فقد مر في اقرار جامع الفتاوى نقلا من المتن في لوارث  
ثم مات فاختلف المقوله والورثة فقال المقوله اقر في صحته وقال الورثة لابل  
في مرضه فالقول للورثة وبينة المقوله اقر في صحته وقال الورثة لابل  
له ذلك انتهى وبينة كون المتصرف عاقلا اولى وان لم يعم البينة واراد استخلافهم  
او مجنوننا يعني ان امة اقامت بينة ان مولاهما بوجه مرض موته وهو  
عاقل واقامت الورثة بينة انه كان مخلوط العقل فبينة الامة اولى وكذا اذا

خالع

مريضة اقرت باستيفاء مهرها لا يصح  
مطلوب رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم في مرض موته وماتت ثم اقامت الورثة البينة ان المراه وهبت مهرها من زوجها في جميع الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره من الخلاصة في الفصل الثالث كذا في تصرفات المويضة من اقرار محيط السرجي مويضة اقرار امرأته بدين المهر صح اقراره المهر المثل وان اقر لها بمهر الف درهم ثم اقامت الورثة البينة بعدم موته ان المراه وهبت المهر من زوجها حال حيوته هبة صحيحة قالوا لا تقبل البينة اذ كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتا من اقرار الحائنة وبطل وصية المويضة وهبته واقراره لابنه كافرا او عبدا او مكاتبان اسلم او اعتق بعد الوصية والمهبة والاقرار من وصايا الدور و اقرار المويضة للوارث لا يصح ولو اقر لوارث ثم خرج من ان يكون وارثا بان اقراره له ثم ولد له ابن ثم مات المويضة صح الاقرار ولو اقر لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا بسبب قائم وقت الاقرار بان اقر لابنه النصرا ثم اسلم قبل موته ابيه لا يصح الاقرار وان صار وارثا بسبب حدث كما لو اقر لاجنبي ثم تزوجها صح من اقرار الوحيين كذا في اقرار غنية الفتاوى ولو اقر لاجنبي المحجوب ثم مات ابنه لا يصح الاقرار من وصايا المخ ولو اقر المويضة لوارث ثم خرج من ان يكون وارثا فان اقراره له ثم ولد له ابن ثم مات المويضة صح الاقرار من اقرار غنية الفتاوى واذا اقر المويضة بوارثه ولا جنبي بدين فافترقه باطل تصادق في الشركة او تكاذا في قول ابي وابي يوسف وقال محمد اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائزا اذا تكاذا في الشركة وانكوا لاجنبي الشركة من اقرار الحائنة اقراره له ثم مات فقال المقوله اقر في صحته وقال بقية الورثة لابل اقر في مرضه فالقول للورثة والبينة المقوله ولولا بينة له فله تخليف الورثة من جامع الفضولين كذا في اقرار الاشباه فقد مر في اقرار جامع الفتاوى نقلا من المتن في لوارث ثم مات فاختلف المقوله والورثة فقال المقوله اقر في صحته وقال الورثة لابل في مرضه فالقول للورثة وبينة المقوله اقر في صحته وقال الورثة لابل له ذلك انتهى وبينة كون المتصرف عاقلا اولى وان لم يعم البينة واراد استخلافهم او مجنوننا يعني ان امة اقامت بينة ان مولاهما بوجه مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينة انه كان مخلوط العقل فبينة الامة اولى وكذا اذا

خالع امرأته ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقلا او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام ولية بينة انه كان مجنونا والمراة كان عاقلا فبينة المراه اولى في الفصلين من شهادات الذرر مويضة له عا و ارثه ديب فابراه قال لم يجوز ولو قال لم يكن عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لا ديانة ولو قالت مريضة ليس لي على زوجي صدق براء عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو الكفاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين من جامع الفضولين لو قال المويضة مرض الموت لاحق له على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث اخر وهي المحلية في ابراء المويضة وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابواة فانه يتوقف كما في حيل الحادي القدسي وعلى هذا الوارث المويضة لاجنبي بذلك لا تسمع الدعوى عليه بشيء من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثة كما في البرازية وعلى هذا يقع كيثاق البنت في مرض موته بانقربا ان الامتعة الغلانية ملك ابيها لاحق لها فيها وقد اجبت مواد بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستند الماخ التاثر حائنة من باب اقرار المويضة مغربا الى العيون مويضة ادعى على رجل مالا فاشية فابراه لا يجوز براءة ان كان عليه دين كذا الوابرة الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلق شيء ثم مات جاز اقراره في القضاء انتهى وفي الجامع اقر الاب في اية ليس له على والده شيء من تركة امة صح بخلاف ماله الوارث اوهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه لا يصح فهذا اصرح في ما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية مغربا الى الدخيرة قولها فيه لا مريضة عليه ولا شيء له عليه اولى عليه مريضة لا يصح وقيل يصح والصحح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غالبا وكلامنا في غير المهر وقد طلق كثير من الاحوية له بتقل كلامهم وفيه ان النفي من قبيل الاقرار بالموارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منها بان الشيء الغلاني ملك ابي اواخي وانه كان عندي عارية بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الغلاني فليتنامل فيراجع النقول من اقرار الاشباه في الفقه الثاني كتاب الشراعات في المحيط رجل طلب ان يكتب شهادته او يشهد على عقد هل له ان يمنع ينظر ان كان الطالب يجحد غير فللشاهد ان يمنع والا فلا يسعه وفي المجتبى وتحمل الشهادة فرض كفاية والاضاعت الحقوق وتقطعت المواثيق وعلى هذا الكاتب اذا ادعى ذلك الا انه يجوز للكاتب اخذ الاجرة دون الشاهد وفي شرح شيخ الاسلام ان في الحقوق اذا طلب المدعي الشاهد ليشهد له فطلب اجره على الاداء لا تقبل كذا في المنع وفي النصاب الاشهاد في المراجعة والمباينة فرض على العباد لان

مويضة له على وارثه ديب فابراه لم يجوز ولو قال لم يكن عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لا ديانة ولو قالت مريضة ليس لي على زوجي صدق براء عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو الكفاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين من جامع الفضولين لو قال المويضة مرض الموت لاحق له على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث اخر وهي المحلية في ابراء المويضة وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابواة فانه يتوقف كما في حيل الحادي القدسي وعلى هذا الوارث المويضة لاجنبي بذلك لا تسمع الدعوى عليه بشيء من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثة كما في البرازية وعلى هذا يقع كيثاق البنت في مرض موته بانقربا ان الامتعة الغلانية ملك ابيها لاحق لها فيها وقد اجبت مواد بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستند الماخ التاثر حائنة من باب اقرار المويضة مغربا الى العيون مويضة ادعى على رجل مالا فاشية فابراه لا يجوز براءة ان كان عليه دين كذا الوابرة الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلق شيء ثم مات جاز اقراره في القضاء انتهى وفي الجامع اقر الاب في اية ليس له على والده شيء من تركة امة صح بخلاف ماله الوارث اوهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه لا يصح فهذا اصرح في ما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية مغربا الى الدخيرة قولها فيه لا مريضة عليه ولا شيء له عليه اولى عليه مريضة لا يصح وقيل يصح والصحح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غالبا وكلامنا في غير المهر وقد طلق كثير من الاحوية له بتقل كلامهم وفيه ان النفي من قبيل الاقرار بالموارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منها بان الشيء الغلاني ملك ابي اواخي وانه كان عندي عارية بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الغلاني فليتنامل فيراجع النقول من اقرار الاشباه في الفقه الثاني كتاب الشراعات في المحيط رجل طلب ان يكتب شهادته او يشهد على عقد هل له ان يمنع ينظر ان كان الطالب يجحد غير فللشاهد ان يمنع والا فلا يسعه وفي المجتبى وتحمل الشهادة فرض كفاية والاضاعت الحقوق وتقطعت المواثيق وعلى هذا الكاتب اذا ادعى ذلك الا انه يجوز للكاتب اخذ الاجرة دون الشاهد وفي شرح شيخ الاسلام ان في الحقوق اذا طلب المدعي الشاهد ليشهد له فطلب اجره على الاداء لا تقبل كذا في المنع وفي النصاب الاشهاد في المراجعة والمباينة فرض على العباد لان



يخاف التلف ويخاف التلف الاموال تلف الابدان وحرام على الرجل اتلاف البلى  
الا اذا كان لا يخاف بان كان فقيرا مثل درهم ونحوه كذا في واقعات الحسبي  
وفي الذخيرة مثل يصير من الشاهد اذ ادعى الى الشاهدة وهو في الرستاق  
واجاب ان كان بحال لو حضر مجلس الحكم وشهد بيمينه الرجوع الى اهل بيته  
يجب عليه الحضور لانه لا ضرر عليه في الحضور ولا يجب عليه فيما يلحقه الضرر  
او العار لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وان كان لا يمكنه الرجوع  
الى اهل بيته لا يجب الحضور وان كان الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على  
المشي بالافدام وليس عنده ما يركب فكلف المشهود له بداية يركب ويحضر  
فلا بأس به قال وهذا الروايات الشهود وعني ابي سليمان الجرجاني رجل اخذ  
شهودا في ضيعة قد اشتراها واستأجرهم دوا با فركبوا وذهبوا لم تقبل  
شهادتهم وفيه نظر لان العادة جرت ان من اخذ شهودا الى الرستان  
يعطيه دابة خصوصا اذا لم يكن للشاهد دابة من شهادات لسان الحكم  
لا يي الشحنة قلت وفي العكس وهو قدرة الشاهد على المشي بالافدام وكون  
ما يركب عنده اذا كلف المشهود له بداية واستأجرها وركب عليها الشاهد  
وحضر وشهد هل تقبل شهادته فاروي عني ابي سليمان يقتضي عدم القبول  
وهذا يغنيهم ايضا من القيد المذكور في اما لو كان مع المشهود له دابة اخرى  
واركب الشاهد عليها في الايمان من الرستاق والاخراج الى الضيعة فينبغي ان  
لا يقبل في الشهادة لانه اكرام محض بخلاف الاستيثار لما فيه من نوع شهامة  
اشهد ونصاب الشهادة للزنا اربعة رجال لقوله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة  
من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ونصابها لبقية الحدود والقود  
واسلام كافر ذكر قيده بالذكور لان الشهادة على اسلام كافر تقبل من رجل شه  
وامرأته ورثة مسلم رجلا ان لا يجوز شهادة النساء في الحديث الزهري  
وفي مضت السنة في لدن رسول الله عليه السلام والخلفيين من بعده ان  
لا شهادة للنساء في الحدود ونصابها للولادة واستهلال الصبي للصلوة عليه  
والبكاية وغيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة للعديد شهادة الزور  
جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه ونصابها لغير الحدود و  
القود وما لا يطلع عليه الرجال من الحقوق سواء كان الحق مالا او غيره  
كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية واستهلال الصبي للارث والعنف  
والنسب رجلا او رجلا وامرأان من شهادات المنع بغير نصابها بجمعة الصبي  
للصلوة عليه رجل او امرأة اتفاقا ما لكونه وارثا فرجلان او رجلا وامرأان  
عند ابي حم وعندهما رجل او امرأة ايضا ويقولون ما قال الشافعي واحمد وهو ارجح وطري  
معرفة حصة الحمل وقت الولادة ان يوجد شيء مما يعلم به الحيوة كصوت او عطاس  
او بكاء او ضحك او تحريك عضو من شرج الفرائض للسيد الشريف ولا بد في

في شهادة

في الشهادة في المراجعة والمباينة  
والمدانة فرض على العباد  
الشاهد اذا ادعى الى الشهادة  
وهو في الرستاق

ونصاب الشهادة للزنا  
اربعة

ولبقية الحدود والقود  
واسلام ذكر وورثة مسلم  
رجلا

وتقبل شهادة رجل وامرأان  
على اسلام كافر

ونصاب للولادة واستهلال الصبي  
للصلوة عليه والبكاية وغيوب  
النساء فيما لا يطلع عليه الرجال

ونصاب للحدود والقود وما لا يطلع عليه  
الرجال النكاح والوكالة والوصية  
والنسب رجلا او رجلا وامرأان  
عند ابي حم وعندهما رجل او امرأة ايضا ويقولون ما قال الشافعي واحمد وهو ارجح وطري  
معرفة حصة الحمل وقت الولادة ان يوجد شيء مما يعلم به الحيوة كصوت او عطاس  
او بكاء او ضحك او تحريك عضو من شرج الفرائض للسيد الشريف ولا بد في

في شهادة الرجال والنساء من العدالة ولغض الشهادة فان لم يذكر لغض الشهادة  
وقال اعلم وانفق لم تقبل شهادته من شهادات القدرين وفي شهادات المنع  
لواقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي بان الشهود استأجرهم على هذه  
الشهادة او اقراره بشهادتهم بزور او اقراره بغيرهم تقبل لانه اقراره منه بانه  
لا هو له في دعواه وكذا لو اقام بينة على ان المدعي استأجرهم بكذا واعطاهم  
ذلك مما كان في عنده تقبل لانه المدعي عليه خصم في اثباته الاستيثار هذا اذا  
تعلق حقه بالاخوة ولم يكن الشهادة على اخوة مجرد ولو برهن المدعي عليه  
على اقرارهم انهم اجزاء في هذه الشهادة او على ان المدعي استأجرهم فقط او  
ان الشهود فسقة او زفان او اكلت الربوا او شربت خرا او على اقرارهم انهم  
شهدوا بالزور او على اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى او على اقرارهم  
انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة فلو كان البرهان بعد ذلك  
شهود المدعي لم تقبل وان كان قبله تقبل ويكون دفعا لدعوى المدعي كذا  
في باب القبول وعدمه من شهادات الددر وفيه ايضا وقبلت على ان الشهود  
عبيد او محدودون بقذف او انهم زنوا ووصفوا الزنا او سرقوا متى كذا  
او شربوا الخمر ولم يتقدم العهد بان لم يزل الزجر في الخمر ولم يفي شهر في الباقي  
فقد بعدم التقادم اذ لو كان متقادم لا تقبل لعدم اثبات الحق به لانه  
الشهادة تجتهد متقادم مردودة او على انهم شركاء المدعي والمدعي مال هم  
يشركون فيه او قذفة والمقذوف بذميه او اني صالحتهم على كذا ودفعته اليهم  
على ان لا يشهدوا على زورا وشهدوا زورا فانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت  
في هذه الصور مطلقا لانه في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحاجة  
ماسة الى احياء هذه الحقوق انتهى الختم ان بطعن في الشاهد بثلاثة اشهاد  
عبدان او محدودان بقذف او شريك في المشهود عليه به كذا في الخلاصة من  
شهادات الاشهاد في الفقه الثاني سئل صاحب المنع عن المشهود عليه اذا طعن  
في الشهود بان ياكل في السوق او يبول على الطريق وعجن عن اقامة البينة على ذلك  
واراد يمين الشاهد انه لم يفعل ذلك هل يجلف ام لا واجاب ظاهر كلامهم انه  
لا يجلف لتصرح البرازي بان المشهود عليه لو قال ان الشاهد لهذا المحدود  
كان ادعاه لنفسه ودام تخليفه لا يجلف وان برهن على ذلك تقبل وتبطل  
شهادته انتهى ضرب بطن امة غيرة ومات بضربه فقال المدعي عليه في الدفع  
انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة اثرا تحت  
بعد الضرب صح الدفع ولو اقام البينة هذا على الصحة بعد الضرب والاخر على الموت  
بالضرب فبينة الصحة او لم يردع في الخلاصة كذا في دعوى البرازية لكن قال  
في شهادات الددر رجل جرح انسانا ومات الجرح فاقام اولياؤه بينة انه  
مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه برئ ومات بعد عشر ايام

لواقام المدعي عليه بينة على  
اقرار المدعي بان الشهود  
استأجرهم

ولو برهن المدعي عليه على  
اقرارهم انهم اجزاء

ان الشهادة بعد متقادم  
مردودة

المشهود عليه اذا طعن في  
الشهود بان ياكل في السوق  
وعجن عن اقامة البينة  
على ذلك

ضرب بطن امة غيرة ومات  
بضربه

رجل جرح انسانا ومات الجرح  
فاقام اولياؤه بينة انه مات  
بسبب الجرح واقام الضارب  
بينة انه برئ ومات بعد  
عشر ايام



فبينة اولياء المقتول اولى انتهى كذا في شهادات الغنية وهو مخالف لما تقدم  
من الخلاصة والبرازية ادعى على اخر انه لكرابي ومات بلكوة واقام على ذلك  
بينة واقام المضارب ان اياه قد قضي من لكره وبرئ من مرضه فتقبل هذا  
ووقع له لدعوى المدعى وقيل ايضا يجب ان يكون الجواب عما التفصيل ان كان  
المدعى يدعي انه لكره لكره ومات عن ذلك اللكره وشهد شهوده كذلك فهذا  
دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من لكره فهذا لا يكون  
دفعاً لدعوى المدعى ويقضى عليه الضمان وهذا من باب العمل بالبينة يجعل  
كانه لكره وبرئ من لكره ثم لكره ثانياً ومات منه في محيط البرهاني في كتاب  
الدعوى قلت هذا التفصيل يؤيد قول الدرد والغنية ادعى المضرب نادر  
في الدعوى وقوله الاول مطابعا لقوله الخلاصة والبرازية وفي جنائيات الدرد  
رجل يخرج رجلاً فاشهد المجروح على نفسه ان فلان لم يخرج به ثم مات المجروح فلا  
شيء على فلان ولا تقبل البينة عليه وان عفى المجروح والا لولياء بعد الجرح  
قبل الموت جاز استحساناً كذا في فتاوى السعدي انتهى قال ظهير الدين  
المرغيناني مسألة المجروح على التفصيل ان كان الخارج معروفاً عند القاضي  
والناس لم يقبل اشهاد المجروح وقال شمس الأئمة السرخسي في مسألة المجروح  
انه ليس لو رثته ان يدعوا على الجارح مطلقاً ولم يفصل في اقراء الغنية ولو قال  
المجروح قتلني فلان ومات واقام ورثته البينة على غيره لم تقبل واصل هذا ان  
المجروح اذا اشهد على نفسه ان فلان لم يخرج به ومات المجروح ان كان جازحه  
معلوماً عند الحاكم والناس لا يصح اشهادها وان لم يكن معروفاً في الاحتمال الصدق  
فان يروى الوردية ان فلان جرحه ومات من جرحه لا تقبل لانه انما يستفاد  
من الميت من حرانه الفتاوى كذا في الوجيز ويقول ظهير الدين افنى ابو السعد  
العاذلي رايته فتواه بخط الكرمي في سنة اربعين والف وفي الغنية قال اسمعيل  
المتكلم ادعى على اخر ديناً حاورته وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى  
يشهدوا انه مات وهو عليه وفي المحيط خلافة وافنى برهان الدين بهذا الجواب  
متمم ثم رجع عنه بقوله قوله انما تقبل اذا شهدوا انه مات وعليه هذا الدين  
مذهب مرجوع عنه فانظر في اول الشهادة في المحيط في معنى الحكماء في  
الباب الثالث قال في البرازية شهد الزنا فوجب نفساً ولا نفعل انما في الحال  
امروته اولاً وشهد انه باع منه هذا العبيد ولا ندري انه في ملكه في الحال ام  
لا يقضي بالنكاح والملك في الحال لا استصحاب والشاهد في المقعد شاهد في  
الحال انتهى هذا في العقد واما في الدين والمنصوص عليه عدم القبول قال في الغنية  
شهد على اقراء رجل بدين فقال المشهود عليه اشهد ان ات هذا القدر على الاب  
فقال لا ندري اهو عليك الان ام لا لا تقبل الشهادة من شهادات المخ الشهاده  
بالمجهول غير صحيحة الا في ثلث اذا شهد انه كفل بنفس فلان فلا يعرفونه

واذا

رجل محرم رجل فاشد  
المحرم عن غلات المجرم  
لم يجد حرمات المجرم  
ولو قال المحرم قتلني فلا  
ومات وأقام ورثة النبي  
على غيب لم تقبل

عن قتال  
انها في الحال امرئة اولاد  
عشره انما زوجت نفسها ولا تعلم

هذا العلم اقره رجل يدعى  
المشروع وعليه اشهد ان  
هذا القدر على الان يقال  
لا ندري

الشهادة بالجمهورية  
مجلس الوزراء

وإذا شهدوا برهوى لا يعرفونه أو بغصب شيء مجهول كما في قضاء الخائنة الشهاد  
 برهوى مجهول صحيحة إذا لم يعرفوا قدر ما روى عليه من الدين كما في الغنية  
 من قضاء الاشياء ولو شهد أحدهما بالأفراض والآخر بالاقراء به تقبل من  
 شهادته بحسب الشرح في باب الاختلاف من أدعى الغافر شهد أحد الشاهدين  
 بالغ وشهد الآخر على أقراء المدعى عليه بالغ جازت شهادتهما من الخائنة وكذا  
 في كل قول جمع مع فعل لا تقبل الشهادة كما لو ادعى عليه الغافر شهد أحدهما أنه دفع  
 لهذا المدعى عليه الغافر وشهد الآخر على أقراء المدعى عليه بها لا يجمع لاق هذا  
 قول وفعل وذكروا أنه لا يجمع بين القول والفعل كذا في الخائنة والغنية ولا  
 يخالف ما تقدم من الخائنة لاق الشاهد الذي شهد بالغ لم يصح بالدفع  
 الذي هو الفعل فلا يلزم جمع بين القول والفعل انتهى ماضري رجل عليه  
 الف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين فشهد أحدهما بالانباء وشهد  
 الآخر على أقراء صاحب المال بالاستيعاء لا تقبل من خيانة الفتاوى وفي شهادة  
 الخائنة وإن اختلفا في فعل المحض بالقول كالغرض واختلفا في المكان أو في الزمان  
 لا يبطل الشهادة وإن كان القرض لا يتم إلا بالتسليم ويكون الغرض في هذا بمنزلة  
 الطلاق انتهى أدعى المدعيون الاتصال إلى الدارين متفرقا وشهد شهوده به  
 بالاتصال مطلقا وجملة لا تقبل من شهادات الغنية في الباب الثالث عشر وفي  
 قبض الكوكبة في نوع اختلاف الشاهدين وإن شهد أحدهما بالغ والآخر بمحممة  
 لم تقبل الشهادة انتهى قال في الاصلاح والايضاح أن عدم القبول في قول ابن  
 وأما عندهما فتقبل شهادتهما الأقل وهو محتمة إذا ادعى المدعي الأكثر لو ادعى  
 الأقل لتكذيب المدعي لشاهد الأكثر انتهى وفي الغني أيضا وإن شهد أحدهما  
 بالغ ومحتمة والآخر بالغ ومحتمة والمدعي يدعي الغا وضمت قبلت  
 شهادتهما بالغ وإن ادعى الغا بطلت الشهادة لأنه كذب من شهد بالزيادة  
 انتهى ذكر في المبسوط إذا ادعى الغني وشهد بالغ قبلت بالاتفاق من العانية  
 شرح الهداية لو ادعى الغصب وشهد بالاقراء به قبلت ولو شهد أحد الشاهدين  
 بالغ والغصب والآخر بالاقراء به لم تقبل من العانية أيضا إذا شهد أحدهما بالاقراء  
 والآخر بالانشاء لا تقبل بخلاف ما إذا شهد أحدهما بالاقراء وشهد بالانشاء حيث  
 تقبل بشهادتهما وهذا في الغصب والفعل من المخ كذا في باب الاختلاف في الشهادة  
 من شهادات الدور كل شهادة عما فعل اختلف فيه الشاهدان في المكان فإنها لا تقبل  
 إلا في مسألة واحدة ذكرها داود الرشيد عن محمد صورته في شهد عليه شاهد  
 أنه راه يصط في مسجد بني عامر وشهد آخر أنه راه يصط في مسجد بني طاهر  
 وشهدا أو شهد آخر أنه راه يصط في الكوفة سنة وقال الآخر في رأيه يصط بالشام  
 قال فاقى أجبر على السلام ولكن لا قبل من شهادات التناقضات إذا اختلفوا  
 الشاهدان في الزمان أو في المكان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة

مومر

all  
done by hand  
12/1/1914

رجل حرم رجل فاشهد  
رجل حرم رجل فاشهد  
رجل حرم رجل فاشهد

وَلَوْ قَالَ الْحَرُورُ قَتَلْتَنِي فَلَا أُبْرَأُ  
وَمَاتَ وَأَقَامَ وَرَثَتُهُ الْبَيْتَةُ  
عَلَيْهِمْ لَمْ يَقْبَلْ

11  
Hinges and rollers  
12 1/2 in. 14 1/2 in.  
13 1/2 in. 14 1/2 in.

از وجبت نفسها و از مقام  
اولا

شهره اعلم امور دجل بدیهه فقال  
دع علیہ انشرد ان ان  
لایح الا فقال

المستعمل  
هذا القدر  
لا ندرى  
مطلوبة بالجملة  
مطلوبة بالجملة



والوصية والرهن والدين والقرض والبرقة والكفالة والمحواة والغطف تقبل  
واذا اختلفت الخيانة والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل ان الشهادة  
به ان كان قولها كالباع ونحوه فاختلاف الشاهد في المكان والزمان  
لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يبعد ويكبر وان كان المشهود به فعلا كما  
ونحوه او قولها كمن الفعل شرط الصحة كالنكاح فانه قول وحضور الشاهد به فعل  
وهو شرط فاختلافها في الزمان او المكان يمنع القبول لان الفعل في زمان او مكان  
غير الفعل في مكان او زمان اخر فاختلاف المشهود به من شهادات الكافي شرح  
الواجب الوافي الى الغنى في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعي ولكن لا يصح  
بيانه وفي طلب المحاسبة بين المدعي والمدعى عليه فان امتنع الاجر وهما في الخاتمة وفي  
التفرع بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تخليف الشاهد ان راه  
حاز كما في الصفة وتما في شهادات الاشياء في الفقه الثاني وفيه للغاي ان يعرف  
بين الشهود الا في شهادة النساء قال في الملحق حكمي ان ام بشير شهدت عند الحاكم  
نقال ففرقوا بينهما فقالت ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تفضل احدهما فتذكر احدهما  
الاخرى فسكت القاضي انتهى قال صاحب المنهج فتاواه سئل عن الشاهد هل سئل  
عن الزمان والمكان واجبا ان راي القاضي ذلك جازي ولو امتنع لا يكلف ذلك  
قال في البرازية لو سئل عن القاضي عن الزمان والمكان فقال لا يعلم تقبل لانها لم يكلفا  
به انتهى شهد الله استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا فبهره عا انه لم يكن في  
ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان اخر لا تقبل لانه لم يكن في صورة  
ومعنى وقوله بل كان نفي معنى واصله ما ذكر في النوازل عن الثاني شهدا عليه بقول او  
فعل يلزم عليه بذلك مثل اجارة او بيع او كتابة او طلاق او عناق او قتل او تضام  
في مكان او زمان ووصفاه فبهره المشهود عليه انه لم يكن يومئذ ثمة لا يقبل لكنه  
قال في المحيط ان تواتر عند الثاني وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان او في الزمان  
لا يمنع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه لا يلزم تكذيب الثاني بالقصور  
اذ لا يدخل الشك عندنا في كلام الثاني من شهادات البرازية في الفصل الثاني  
في نوع في الشهادة على النفي كذا في الظهيرية وبهذا افق سراج الذي قارى الهدي  
وتقبل بينة النفي المتواتر كما في الظهيرية وتما في شهادات الاشياء في الفقه الثاني  
وفيه اختلاف الشاهد في مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل  
الاولى في الوقف يقضى باقلمها كما في شهادات في القديوم في باب الحضاف الثانية  
في المهور اذا اختلفت في مقداره يقضى بالاقول كما في البرازية الثالثة شهد احد  
بالهبة والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهدا بالنكاح والاخر بالتزويج وهما  
في شرح التلويح الخامسة شهدا له عليه الفاء والاخر انه اقر له بالف تقبل  
كما في العدة السادسة شهدا له اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف  
الطلاق والاصح القبول فيها وهي السابعة واجمعوا انهما لا تقبل في الغد كذا في المرتبة

ثم قال فقد ذكرت في الشرع ان المستثنى اثنان وابعون مسألة انتهى في المستثنى  
كله المذكور ايضا في تنوير الاذهان والضايف شرح الاشياء والنظائر من كتاب  
الشهادات فلتراجع وفي المنظومة الوهبانية وشرحها بان قول الواحد العدل  
مقبول في احد عشر مسألة الاولى التقويم لو انكر شخص بشخص شيئا وادعى ان قيمته  
مبلغ كذا او اكثر المدعى عليه ان يكون ذلك القدر يكفي في اثبات قيمة قول العدل الواحد  
الثانية والثالثة المخرج والتعديل يقبل فيها قول عدل واحد وكذا في تركية وقال  
محمد لاذ من اثنى الرابعة تقدير اثنى المنلف الخامسة المتزوج العدل من الاثني  
الغنى لغة من الاختصاص وقال محمد لا يكفي فيه اثنى السادسة اذعي  
المسلم اليه جودة المدفع وانكر المسلم او عكسه يكفي فيه قول العدل الواحد السابعة  
اذا اخبر القاضي عدل بافلاس المحبوس بعد مضي المدة اطلعة مكسفا به الثامنة  
الرسالة من القاضي الى المंत्री التاسعة يكفي قول الواحد في اثبات العيب الذي  
يختلف فيه البائع والمشتري العاشر الصوم برؤية هلال رمضان الحادي عشر  
اذا شهد عدل عند رجلين عا موت رجل وسعها ان يشهدا على موته انتهى من  
شهادات المني واذا شهدا عندها واخبرها واحد عدل او شهد عندها او عند  
ولتها بان الزوج طلقها او مات عنها ودفع في قلبها صدق الخبر لها ان تعتد به  
وتتزوج باخر من الخاتمة كذا في البرازية وقد افق به شيخ الاسلام المولى  
المرحوم ابو السعود العمادى ريب فتواه بخط الشريف اخبرت امرأه بارتداد  
زوجها فلقم التزوج باخر بعد العدة كما في الاخبار بموته وتطليقه من الدرد  
في باب المرتد اذا اخبرها ثثة ان الزوج طلقها وهو غائب وسعها ان تعتد  
وتتزوج باخر من الفتاوى السراجية شهدا عندها ان طلقها والتزوج  
غائب حل لها ان تعتد وتتزوج وكذا اذا شهد عندها عدل واحد والشهادة  
والاخبار عند ولي المرأة كالشهادة والاخبار عندها من منية المفتي شهد  
شاهدان عندها بطلاق ولو كان زوجها غائبا يسعها ان تعتد وتتزوج ولو كان  
حاضر الا تتزوج ولكن لا يسعها ان تمكن من زوجها من طلاق الغنية وفي النوازل  
اذا شهد عند المرأة شاهدان انه زوجها طلقها بثلثا وكان زوجها غائبا يسعها  
ان تتزوج وان كان حاضر الا لانه اذا شهد الزوج احتج الى القضاء بالفرقة  
والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بحضرة من طلاق الخلاصة في الفصل التاسع و  
ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضر لا يكون الحكم على  
الغائب اذا كان فيه ابطال حق الغائب كقول الامامية اذا طلق فلان امرأته  
فاينت طالعها قامت زوجة الخالف بينة ان فلا تطلق امرأته فوقع الطلاق  
على لا يقبل بينة على الاصح لان فيه ضررا على الغائب لا بطلان نكاحه بخلاف ما لو لم  
ينضم ضررا كما لو على طلاقها بدخول فلان الدار فانه تقبل لعدم تضمينه  
ابطال حق الغائب وما قيل اثبات طلاق الغائب المذكورة في فصول العمادى

شاهد صح



وغيره فظلمها على الضعف من ان الشرط كالسبب فنزاحيلة الكفالة بغيرها يعني  
 ادعت انه كفل عمرها على زوجها بالطلاق ثلاثا وان طلقها ثلاثا فافترق المدعى  
 عليه بالكفالة وانكر العلم بوقوع الثلاثة فهو هنت ان طلقها ثلاثا يحكم لها بالمر  
 على الحاضر وبالفرقة على الغائب على ما فيه معلقة بطلاقة من قضا المنع واذا سمع  
 الرجل موت انسان واراد ان يشهد على الموت قال ابو حنيفة ان كان الميت مشهورا  
 يقع في القلوب انه حق كان له ان يشهد ان فلانا قد مات وان لم يكن موته  
 مشهورا وخبر عدل انه عاين موته او شهد جنازة حل للسامع ان يشهد ان  
 فلانا مات من شهادات الحائنة قال في الخلاصة وفي الموت مسئلة عجيبة هي  
 اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القمى لا يقضى بشرا دونه وحده ماذا  
 يصنع قالون يجزى بذلك عدلا مثله واذا سمع حل له ان يشهد على موته فيشهد هو  
 مع ذلك الشاهد ويقضى بشرا دونهما من شهادات البحر الرابع المودة اذا  
 بلغ طلاق زوجها الغائب او موته يعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق  
 عند نال من وقت الخبر من الحائنة قال في باب العدة من طلاق الدرد  
 حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغا خبر تطلقه اياها بعد ما رابت  
 ثلث حيض او موته بعد مضي اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية  
 وابتداء عدتها عقب الطلاق والموت لا عقب علمها بهما انتهى قلت قوله  
 حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها الى اخوه لا يفيد موده اذ هو يريد ان  
 يقول حتى ان الزوج لو كان غائبا عنها ورابت ثلث حيض ثم بلغها تطلقه  
 قبل مدة تشمل تلك الحيض كانت عدتها منقضية لاحتمال ان يكون تطلقه  
 في حلال الحيض في لا يصير منقضية والموت كالطلاق في هذا الحكم فنامل اذا  
 شهد رجلان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد اخر ان انه حي كان شهادة  
 الموت والقتل اولى من شهادات الحائنة وفي حوزة الفتاوى ولو قال رجل  
 لامرأة رجل سمعت الناس ان زوجك فلانا مات جاز لها ان تنزوج  
 فلو زوجت باخر ثم اخبرها جماعة ان زوجها حي ان صدقت الاول ثم  
 فالكاف جازي مذکور في الخلاصة والقتل كالموت وفي القويدي لو شهدا ثبات  
 انه مات او قتل واخر ان انه حي فشهدا مدة الموت اولى انتهى اذ الخبر المودة  
 عدل بموت زوجها الغائب واخبرها اثنان بحيوته ان كان الذي اخبر بالحيوة  
 بمعاينة الموت واخبر انه شهد جنازته لهما ان تنزوج بزوج اخر وان  
 كان اللذان اخبرا بحيوانه اذ خابتا ربح الاحق قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل فشهدا دونهما اولى من شهادات الحائنة ايضا شهد شاهدان  
 بالقرض وشهد شاهدان بالمضاربة فالبينة لمدي القرض لا انه امكن العمل  
 بالبيتين والتوفيق بينهما بان يجعل كانه دفع مضاربة ثم اخرضه لاق القرض  
 يرتد على المضاربة والمضاربة لا ترتد على القرض ولا في بينة القرض اكثر اثباتا

طلاق اذا بلغها طلاق زوجها  
 الغائب او موته يعتبر عدتها  
 من وقت الموت

فانه

فانه يوجب الضمان وسنة المضاربة تنفي وما كان اكثر اثباتا اولى بالقبول  
 من شهادته محيط السرخسي في باب البيتين فالضابط ان كل بينة تكون  
 اكثر اثباتا فهي اولى من دعوى صدر الشريعة في دعوى الرجلين وفي  
 شرح الجامع لقاضيان ان البيان للثبات فاكنت اكثر اثباتا كانت  
 اولى كذا في الخزانة من شرح الاشباه في كتاب الوكالة معناه الشهادة المثبتة  
 لزيادة المشهود به اولى من ضدّها سواء كان المشهود به ديناً او عيناً او ثمناً  
 او مبيعاً او وقتاً وما شابه ذلك من تحريات صاحب المنع اختلف اهالي  
 القريتين في المرى الذي كان في ايديهم جميعا واقام اهل احدى القريتين بينة  
 ان المرى كله لهم خاصة واقام اهل الاخرى بينة ان المرى مشترك بينهما  
 فبينة الاستقلال اولى من بينة الاشتراك ولو كان في ايدي قوم من غير  
 اهل القريتين المذكورتين فبينة الاشتراك اولى من بينة الاستقلال هكذا افق  
 ابو السعود العماد في تنازع رجلان في دار فاقام الاول بينة على شراء جملتها بال  
 مسلمة من زيد واقام الثاني بينة على شرائها اياها معا منه على المناصفة وادارها  
 الالف بالخصه فبينة الاول تغلب على زيد ويرجع عليه بنصف الثمن وبينة الثاني  
 تغلب على الاول ويأخذ منه نصف الدار هذا ما افق به الشيخ محمود المصنف  
 بكليوبى وفي باب دعوى الرجلين من الدرد ما يشعركم هذا ادعاء الثاني  
 على نصف الدار وثمة على جملتها والفرق ظاهر فنقص في القضاء انتهى اذ انما ضمت  
 بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه اولى في البيع والاحارة والصلح  
 والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدي الطوع كما اذا اختلفا في صحة  
 بيع وفساده فالقول لمدي الصحة من شهادات الاشباه وبينة القرض اولى  
 من بينة المضاربة كما مر انما في المحيط وعند عدم البيان القول لمدي  
 المضاربة كما في الاشباه من قاعدة الاصل عدم وبينة القرض اولى من بينة  
 الامانة وبينة التدبير في مرض الموت والمدبر عاقل اولى من بينة ان  
 المدبر كان مخلوط العقل في وقت التدبير وكذلك في الخلع بينة المرأة ان  
 زوجها عاقل وقت الخلع اولى من بينة انه كان مجنوناً وقت الخلع او وقت  
 المحصومة من شهادات الدرد وبينة البوالة اولى من بينة الذي كما  
 في الوصية وبينة بيع الوفاء اولى من بينة البيع البات والقول لمدي يدعي  
 البيع البات وبينة البيع اولى من بينة الرهن والقول قول من يدعي الرهن  
 ويملك البيع كما في احكام البيع الفاسد من الحائنة وبينة الهبة في الصحة اولى  
 من بينة الهبة في المرض والقول لمدي يدعي ان الهبة في صحة الواهب ايضا كما  
 في فصل هبة الموصي من هبة حوزة الفتاوى كذا في العبادية وبينة الرجل  
 انه حر الاصل او انه عتق فلان الغائب اولى من بينة زيد ان هذا الرجل  
 عبد ابق من ملكه كما في الجامع الصغير والعبادية وبينة الاجادة اولى



من بينة الرهن وبينة الجرح اولى من بينة التعديل وبينة الرهبة اولى من  
بينة العارية وبينة البيع اولى من بينة الغصب وبينة القدم اولى من  
بينة الحدود وبينة الكفالة بالمال اولى من بينة الكفالة بالنفس وبينة  
الورثة ان مورثهم قدماء ونقسم التركة اولى من بينة ان يجي هكذا في  
فتاوى ابي السعود العاردي واذا مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته  
وقال الورثة قبل موته فالقول لهم كما في الكفر في مسائل شتى من القضاء واومات  
مسلم ونحوه نصرا نية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل موته وقالت  
الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كما ذكره الربيعي من الاشياء قاعدة الاصل  
اضافة الحادث الى اقرب اوقاته سئل صاحب البحر اذا ادعى المشرود عليه الاكراه  
على الاشهاد عليه وادعى صاحب الحق انه اشهد عليه طابعا واقام كل منهما البينة  
على ما ادعاه في تقدم بينة منها واجاب تقدم بينة صاحب الحق والله اعلم  
قلت تبع الشيخ في ذلك صاحب القنية لكن قال الشيخ الاسلام عبد البر في  
شرح الوهبانية وبيننا كره وطوع فتقدم ذات الكره صحيح الاكثرون في بعض  
الفتاوى وعليه الفتوى ولو اختلفنا في العين فقال الدافع فرفض وقال الاخر  
هدية فالقول للدافع كما في فن الاول من الاشياء نقلا عن الترازية  
ولو اختلفنا في الدراهم فقال الدافع فرفض وقال القابض لابل وهيتني كان  
القول قول صاحب الدراهم كما في العمادة في الفصل الثالث عشر قال صاحب  
المنحة في فتاواه ان ما وقع في زماننا من ان جماعة قالوا حق رجل انه شرب  
فاسد فاسق موز ونحوه ليس من الشهادات التي ورد عليها الشرع لانها  
لا يخلف امان تثبت حق الله تعالى او حق العبد وليس فيه منها شيء اذ  
لا خصم في اثبات ما قالوه وكذا رجل اشركه شخصته المدنية باخذ شيء انسان  
بغير اذنه فانكر الرجل وشهد عليه جماعة بالاخذ بطريق الغصب والنقص من  
غير تقدم دعوى شرعية في ذلك فانها باطلة لانها ليست من باب الشهادات  
الشرعية انتهى سئل عبد الرحمن العمادي عن ادعى على اخر سرقة واكلمها واما  
شاهدي على سرقة بالسرقة هل تقبل شهادتهما وبصيرتهما حتى يستحق الحبس شرعا  
واجاب نعم تقبل شهادتهما على استناده بذلك وبصيرتهما فيحبس بالزينة لان  
الشبهة كافية في حق الحبس ولا يحتاج الى ثبوت السرقة قال في الهداية وانما  
يجوز للشاهدين يشهد بالا شهادتهما وذلك بالتواتر او باخبار من يثق به كذا  
في الخاتمة والمترجم بحسن لما روي نهر بن حكيم عن ابيه وجده انه النبي عليه السلام  
حبس رجلا بالزينة من النهاية كذا في باب الشراة على الشراة من شهادات  
المنح ولوسائل القضي عن الشهود لون الدابة فذكروه ثم شهدوا عند الدعوى  
وذكروا الصفة على خلافه تقبل ادعى رجل انه استهلك الدواب والشهود  
شهدوا وذكروا العدد ولم يذكروا الذكور والاناث عددا لا تقبل للفتاوة

من شهادات

من شهادات خزانة الفتاوى وفي المنح شهدا بسرقة بقرق واختلفنا في لونها  
بان قال احدها كانت بيضا والاخر كانت سوداء او قال احدها كانت صفراء  
والاخر كانت حمراء قطع اي تقبل عندنا في من وعندها لم تقبل ولو اختلفنا في الذكورية  
والانثوية او اختلفنا في لون المفصوب في دعوى الغصب لم تقبل اتفاقا كذا  
في باب الاختلاف من شهادات الدور قلت فعمل هذا في الدابة التي غابت عن  
ملك صاحبها واختلف الشاهدان في لونها فلو كان فوق اللونين فاحشاك السود  
والبياض تقبل عندنا في من خلافا لهما وان كان الغرض سيرا كالحرق والصفرة تقبل  
اتفاقا انتهى قال في شهادات القنية في باب اختلاف الشاهدين ان هذا الاختلاف  
في اوقات الاختلاف في صفتين المتضادتين كالسواد والبياض فاما في المتقاربتين  
بان شهد احد عاكما للصفرة والاخر على الحرق فانه تقبل لان الصفرة المشقة تغرب  
الحرق اذ اوقرت تغرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا  
شهد احدهما انرا غدا والاخر انرا بيضاء تقبل بلا خلاف انتهى قاعدة الاصل  
العدم في ارفع من القول قول نافي العطي لان الاصل عدم كسب الخواص والعقوب  
لادعي العطي وانكوت وقول بكسبوت وان قلنا ثبت فالقول له لكونه  
منكوا احتفاظ الفرقة عليه والاصل السلامة من العنة وفي القنية افتروا  
وقالت افتروا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لانها تنكر سقوطها  
نصف المهر انتهى اختلف الزوجان في التملك من العطي فالقول لمنكر من  
الاشياء قاعدة الاصل عدم ملك المورث لا يقضي لوارثه بلا جبر الشاهدين  
ومعنى الجان يقول الشاهد ان مات وتركه ميوثا له او مات وذلك الملك  
ملكه او في يده كالحجر في افادة فائدة قول الشاهدين كان ما يدعيه هذا الوارث  
لابية اعارة او ادعاه او اجره اليد من الدور قلت وينبغي ان يكون الرهن  
وبيع الوفاء ونحوها كالاعارة ومثلها في الحكم انتهى الشاهد اذ اردت شراة  
لعلة ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر على  
المسلم والاعني والصبي اذا شهدوا فزدت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في  
المخلاصة وسواء شهد عند من رده او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في  
القنية من الاشياء في كتاب القضاء والشراة من القني الثاني قال صاحب  
المنح في فتاواه حتى لو رد القني شراة الزوج لامرته في حادثة ثم اعاد  
شهادته بعد البيونة في تلك الحادثة لا تقبل شهادته وكذا لو شهد فاسق  
فردت شهادته لنفسه ثم ناب فشهد لا تقبل كذا في القنية انتهى شهدا لاثبات  
على ابيهما بطلاقهما ان مجدت الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق  
لا تقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى فيه وجود الدعوى  
وعدمها فلو انعدم الدعوى تقبل كذا اذا وجدت قلنا نعم هو حق الله تعالى  
كما ذكره في مسلم لهما بصيرا حتى تملك الاعتياض بهذه فيعتبر الدعوى اذا وجدت



ولا يعتبر العائدة اذا انقضت من شهادات البرزانية في الفصل الثالث في نوع  
في الشهادة على النفي قيد الشهادة لهم لان الشهادة على اصله وفروعه مقبولة الا  
اذا شهد لجد على ابنه الابن ابنه فانها لا تقبل لوجود المانع من المشهود له من  
شهادات المخ شهادته القوي على اصله جازية الا اذا شهد على ابيه لانه او شهد  
على ابيه بطلا وضرورة امه والام في كفاه شهادة الزوج على زوجته متبوعة  
الا بناتها قد فرها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقاربه بائنا له لرجل  
بدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر والمذني يقره اذنت لها  
في النكاح كما في شهادات الخائنة ان تخلف المذني والشاهد امر منسوخ باطل  
والعمل بالمنسوخ حرام من الاشياء في كتاب القضاء والشهادة من الفروع الثانية  
وفي زعمنا لما تقدر العزكية وغلب الفسوق اختار الفضاة استخلاف الشهود  
كما اختار ابن ابي ليلى لحصول غلبة الظن من شهادات الخائنة رجل ادعى  
على اخر هاية في غير حنيفة بسبب السلم مستحما شرايطه واشهد الشهود ان المذني  
عليه اقراره عليه مائة في غير حنيفة لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا في  
الشهادة انه اقر بسبب السلم وبني السلم ودي اخر تعاوت من شهادات الخائنة  
في الفصل الرابع شهادة اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل  
المحلة على وقف تلك المحلة والمشايع فصلوا الجواب فيها وقيل في هذه المسائل  
كلها تقبل وهو الصحيح لان كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة غير  
لازم بل ينتقل من الفصول الا سترو شنيعة في الفصل الثالث عشر في الشهود  
ولو شهدوا بوقف على مكتب كذا او اولادهم فيه قبلت وبات اهل المدرسة لو شهدوا  
بوقف يتعلق بها قبلت قالوا وكذا في كل موضع يقبل الزوال ولو يومئذ في خزانة  
الاكل من الوقف لك يرد على هذا ما في البرزانية من قوله اهل القرية اذا شهدوا  
على قطعة ارض انهم من اراضيهم لانهم لا تقبل الا ان يحمل هذا عا فريه مملوكة من  
شهادات المخ قلت وبهذا علم ان القرية الكاينة في الديار الرومية كالفريه  
الموقوفة في قبول شهادة اهلها على ان هذه الارض من اراضيهم وادعى فيه  
صاحب الارض بخلاف القرية المملوكة كقرية الساق في البدائع كل فاسق  
تاب عن فسقه قبلت توبته وشهادته الا اشبه الحدود في القذف والمعروف  
بالكذب لان من صار معروف بالكذب واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته  
بخلاف الفاسق اذا تاب عن سابق انواع الفسوق فانه تقبل من شرع  
الكفر لابن نجيم في كتاب الشهادات في باب من تقبل شهادته شهادته من  
اهل الذمة عا دعي انه ذمي بمسئله لا يجحد وحد الشهود لان الشهادة قامت  
على فعل مشترك بينهما وهو الوطئ والتمك منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق  
الموازة لاسلامها فلا تقبل على الرجل المشتركة بينهما كما لو شهد ذميان على مسلم وذمي  
بسرقة مال واحد لا يقطع الذمي من سرقة محيط السرخسي سئل عن ابن احمد عن

٢٥٩  
اخ واخذت ادعا ارضها اخر واقاما البينة واحد الشاهد بزوج المدعية  
هل ترد شهادته في خصه زوجته ام ترد في خصته فقال اذا رد بعض شراية  
يرد كله من شهادات النازخانية في الفصل الثالث فان الشهادة متى رد  
بعضها يرد كلها كذا في الفقيه من شهادات المخ رجلا ان شهد على رجل بحق من  
المجفوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا لكتا عبدان فلان الغائب الا  
انه اعتقا واقاما البينة على ذلك فان الفقيه يقضي بعقوبتهما ويكون قضاء  
على موليهما حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره من دعوى البينة  
رجل له عا اربعة نفر مال وليس كل واحد كفيلا عن صاحبه فشهد اثنان لاثني  
انه قد ابراهما من المال قال محمد جابر وقال ابو يوسف هو باطل من المحيط  
السرخسي في بيان شهادة دفع العزم والتفوقا على ان البينة على اللواطة لا تثبت  
الا اربعة شهود كانوا الا ابا حنيفة فانه تثبت عنده بشاهد من افضاء  
في باب اللواطة ولا يشهد على شخص مستور عنه لم يره بسماعه منه لاحتمال ان  
يكون غيره اذ التهمة تشبه التهمة الا اذا اتين القائل بان يكون في البيت وح  
وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس فيه مسلك غيره فسمع  
اقرار الرجل ولم يره كذا قاله من لا يخسر وادري شخصي القائلة مع شهادة اثنين  
بائنا فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت  
الحجاب وشهد عنده اثنان انها فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت  
ان يشهد عليها الا اذا راي شخصا حال ما اقرت في يجوز ان يشهد على اقاربه  
برؤية شخصها لا برؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف المروا اذ اخسرت عن وجهها  
فقال انا فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت  
لا يحتاجون الى شهادة عدلين انها فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت  
اذ يمكن الشاهد ان يشهد بها فان ماتت في محتاج الشهود الى شهادة عدلين انما  
فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت فلا تبت  
عند الفقيه بعد ثبوت الحق لا يبطل القضاء وعليها ضمان المال الذي شهد به سواء  
قبضه المقتضى له او لم يقبض كما صرح في الخلاصة واذا رجع احد هاضم نصف  
المال ذكره ابن نجيم في فتاواه **باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل**  
العدل من تغلب حسنة على سيئانه ولا يكون صاحب كبيرة ولا يقر على صغيرة  
كما في البحر الرائق وفي الكافي الاصل ان الشهادة اذا تضمنت جرعة او دفع عزم  
او نقض قضاء امضي عليه ترد للتهمة من النازخانية في الفصل الثالث في بيان  
من تقبل شهادته ومن لا تقبل كل شراية جرت نفعاً او رفعت مضرة ترد للشبهة  
من شهادات البحر الرائق رجل يحضر السماع ويرقص فيه فهل يجوز وتقبل شهادته  
ام لا فيقبل لا يجوز ولا تقبل شهادته لانه فاسق ولا تقبل شراية الفاسق من جمع  
النوارل ورفض الصوفية حرام بالاجماع وكافر مستحل ولا تقبل شهادته من



من حضر مجلس هذا النوع من مجمع الفتاوى كذا في النفاية قال شيخنا في  
جمع سكتنا عن شهادة من اعتاد بكل الحشيش فاجبنا لا نقبل شهادته لانه  
ما حرم تناوله بالفتوى على المذهبين بالاصرار فان الصغيرة تكون كبيرة به  
فصار كاكل الربوا في سقوط عدلية ومن قال بحله فهو رديع مبتدع كما في  
المحيط هكذا اجاب عند شيخ شيخنا سري الدين عبد البر بن الشيخ في  
شهادات المنح الصالحة ان فاضل الزكوة لا يبطل العدالة وذكر الخاص عن فاضل  
ان الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لحق الفقهاء دون المنح حصصا  
في زماننا كذا في شرح النظم الوصافي من شهادات المنح من اكل فوق الشبع سقطت  
عدالته من شرح الكفر لابن النجيم في كتاب الشهادات سئل محمد بن نجيب عن  
شهادة السائل هل تقبل ام لا واجاب ان يجوز على الكسب ولم يكن عنده قوت يوم  
تقبل شهادته اذا كان عدلا وان قدر على الكسب او لم يقدركم كان عنده  
قوت يوم لم تقبل قال في كراهية الملقى ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه  
لزمه السؤال وان تركه حتى مات اتم انتهى ومن كان عنده قوت يومه لا يجزله  
السؤال من كراهية جامع الفتاوى لا نقبل شهادة الساعي والثائب والشحنة  
لانهم قد ذفوا ولا تقبل شهادة الطلبة بعضهم على بعض لانهم ظاهر النسبة في حشرهم  
ولا يجتاطون على الكذب فيما بينهم وبين غيورهم وكذا لا نقبل شهادة الجاهل على  
العالم لان الشهادة من باب الولاية ولا لانه للجاهل على العالم بخلاف شهادة  
المعتق لمولاه فانها تقبل وان تحملها قبل العتق وفي الاختيار حمله وزاد البعض  
عليه هذا اذا لم تكن نفقته عليه وكذا لا نقبل شهادة العالم على العالم المدعى الاستواء  
معه في العلم والنسب او بينهم تخاسر المنصب لكثرة الحسد فيما بينهم لا يجتاطون  
على الكذب فيما بينهم من شهادات الحادى القدر سئل صاحب المنهج فيناه  
المواهب من العالم الذي لا يقبل شهادة الجاهل عليه من يستخرج المعنى من التركيب  
كما يحق وينبغي كما صرحوا به وقال الفقيه هو الذي يدق النظر في المسائل الشرعية  
وان كان يعلم ثلاث مسائل مع ادلتها يدخل في الوصية مع الفقهاء انتهى ونقيل  
شهادة العتيق للمعتق وبالعكس ولا خية وعم من شهادات الدرد لا نقبل شهادة  
العبد والمدبر والمكاتب وام الولد والمجلود في العذف والشريك في شركة لشريكه  
والمعاوض الذي يجتر لنفسه نفعا او يدفع عنها مضرة والتي تقوم على النفي وشهادة  
اهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى لما دونه ومكاتبه من شهادات البرازية سئل  
زبي بن نجيم عن التصرف اذا شهد على اليهود او بالعكس هل تقبل ثمانية واجاب نعم  
تقبل شهادة كل واحد منهما على الآخر ويجزى الارث بيع اليهود والنصراني والمجوسي  
والكفر كله ملكة واحدة عندنا بشرط اتحاد الدار ذكر الشهادة في فتاواه والتواتر  
في احوالهم الذي من اشباهه ولا نقبل شهادة الاعمي ولا من شهادة الاطروش  
خلاف كما في الاختيار ويجوز شهادة الامم كما في انفع الوسائل ولا نقبل شهادة

المغفل

المغفل ويقبل افواه كذا في الولو الجية قلت وقد سئل ابو السعود العمادى  
عن شهادة الامم واجاب بان شهادته مقبولة اذا كان المشهود به فعلا براه ولو  
كان كلاما لا يقبل وجوز قضاء الاطروش وروايات والاصح جوازها فعلى  
هذا شهادة من لا ت من كان اجلا للقضاء فهو اهل للشهادة كما في العكس ولما شهد  
الاخرين فلا تقبل مطلقا لان لفظ الشهادة شرطا لقبولها وهو لا يقدر على التلفظ  
انتهى ولو قال لعبد انت مدبر على الف فقبل فهو مدبر والمال سا فضا اذا ما  
المولى وعنى العبد كما في انفع الوسائل والمكاتب في زمن سعيه كالمدبر عنده  
فلا تقبل شهادته كما في البرازية كذا في عناق الاشياء من الفنى الثاني وشهادة  
الصبي بعد بلوغه مقبولة سواء تحملها في صغر او كبوه كما في البحر الرائق لا يقبل  
من كافر على مسلم الا في النسب والوصاية اذا ادعى حق من قبل الميت على خصم حاضر  
يغنى اذا ادعى الا يصلى نصراني وقام شاهدين نصرانيين على خصم مسلم واذا ادعى  
ان فلان بن فلان التصرف مات وهو وارث واحضر مسلما للميت عليه دين  
واقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل من شهادات الدرد لا نقبل شهادة كافر  
على مسلم الا تبعا او ضرورة فالاول اثبات توكل كافر كافر بكافري بكل حقه  
بالكوفة على خصم كافر فتعدي الى خصم مسلم اخر وكذا اشهاد دهر على عبد كافر  
بدين ومولاه مسلم وكذا اشهاد دهر على وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف  
العكس في المسلمين ككونها شهادة على المسلم قصدا او فيما سبق ضمنا والثاني كما  
في النسب والوصاية من شهادات الاشياء سئل صاحب المنهج عن ذبي ماتت  
ابنة اخيه عنه وعمى زوج قبل يوث القم ما زاد على فرض الزوج ام لا وهل  
اذا تزوج في ثبوت نسبه واقام بينة من اهل الذمة بوجه خصم مسلم تقبل ام  
لا واجاب نعم يوث القم ما زاد على فرض الزوج بالعصوبة ولا دخل لبنت المال  
معه اصلا ولا تقبل شهادة اهل الذمة للذمي ولو على مسلم في ثبوت النسب والوصاية  
استحسانا لا قياسا كما في الدرد والعمل بالاستحسان الا في مسائل وما نحن في  
بصدده ليس منها انتهى فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا  
يقبل المكتوب اليه هذا الكتاب الا بحضور الخصم وشهوده فاذا شهدوا انه كتب  
قاضي فلان سلمه اليه في مجلس حكم وقراه علينا وختمه فتح القاضي المكتوب  
اليه وقراه على الخصم والزمه ما فيه ويبطل بموت الكاتب وعمله قبل وصول  
الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة وقال ابو يوسف لا يبطل وما بعد  
الوصول والقراءة لا يبطل في ظاهر الرواية ويبطل بخبر القاضي الكاتب  
ورده وحده ويبطل بموت المكتوب اليه الا اذا كتب الاول بعد اسم المكتوب  
اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وان مات الخصم ينقد على وارثه  
من البعير الراعي ولا يعمل بالنقل الا في من اقل من مدة السفر لان القضاة  
قد منعهم من نقلهم عن الحكم بالنقل الوارد من مسير يوم او يومين والذمي



به فاض لا ينفذ قضاؤه الا ان يمنع مقلده جعله مرفوعا عن هذا الحكم ومدة  
مسيرة ثلثة ايام وليا ليرها بالسير الوسط وهو سيرا لابل والراجل والبحر  
اعتدال الرجح والجل ما يليق به مع الاسترجات المعنادة ذكره ابو  
السعود العمادي ولا يجوز كون شهود الطرقي كقار او ان كان المدعي عليه  
كافر الا ان شهادتهم تلزمه للحكم على الغنى فيكون حجة عليه ولا عبوة للمخيم  
الا اذا اقر الخصم بان الكتاب من الغنى الكتاب في لا حاجة الى الشهود  
من الدرر مثل صاحب المنع عن نقل الشراة هل يقبل من نائب الغنى  
المولى من قبل السلطان واجاب اذا كان الغنى مولى بملك الجمعة يقبل  
كتاب نائبه ولا يقبل من عامل ولا من قاضي دستان كما في الخاتمة ولا من  
محكم كما في الدرر فان نائبه مولى من قبل السلطان بالواسطة ولهذا لا يقبل  
بغزل الغنى ولا يجوز له ان نائب عن الاعمال وهو السلطان كما ذكره في الكتب  
المعتبرة كذا في البرازية وتبيين الكفر انتهى كافر ان شهادته على شراة مسلمين  
لكافر على كافر لم تقبل شهادتهم وكذا لو شهدا على قضاء الغنى لكافر على كافر  
من شرايات الخاتمة وشراة الشاعر مقبولة ما لم ينفذ في شعور ومن  
كان يشتم اولاده واهله وجيرانه ذكره بعض الروايات انه لا تقبل  
شهادته وقيل ان اعتاد بطلت عدالة فان فعل ذلك احيانا لم تبطل وقال  
الفقيه ابو الليث ان لم يكن قد فلا تبطل عدالة اما القذف يبطل العدلة  
من شرايات الخاتمة مثل ابو السعود العمادي عن شراة من لا يعلم الغنى  
ولا بدله ولا يعلم صفة الايمان والاسلام ولا يعلم المذهب او الملة هل  
تقبل شراياتهم ام لا واجاب لا تقبل شراياتهم جميعا كذا في المولى المرحوم  
حامد وكذا اجاب صاحب المنع عن هذا وقال في فتاواه نعم تكون شراياتهم  
ردودة لغشهم بموجب تركهم تعلم ما يجب عليهم شرعا في لا تقبل شراياتهم  
عامة منهم وغيرهم وبدل على صحة هذا ما صرح به الامام الزاهد في المجتبى ان  
من ترك الاشتغال بالفقه شراة انتهى ان شاهد الحسنة اذا اقر شراة  
بلا عذر يفسد ولا تقبل شراة نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجية  
وعتق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهو الظاهرية والتممة  
وهل تقبل يخرج الشاهد حسنة الظاهر نعم لكونه حقا لله من قضاء الاشباه  
واذا شهدوا لحد متقادم كاذبا والسرقة لا بعدد عمر الامام ردت شراياتهم  
لا ان تأخيرهم ان كان للسرقة الاقدام على الشراة بعده يكون عداوة وان  
كان لا للسرقة او فاسقين بالثاخر فلا تقبل بخلاف الاقرار حيث يقبل  
عندنا وان تقادم اذ لا تهمته منه اذ لم يأتهم على نفسه واما اذا كان المخ  
عن شراة الغور بعدد عمر الامام مسبوقة شره تقبل الا في القذف يعني  
تقادم القذف غير مانع عن حقه لان فيه حق العبد وهو دفع العار عنه

والنقادم

والنقادم غير مانع في حق العبد واما النقادم في السرقة فلا يمنع ضمان المال لانه  
حق العبد ومنع قطع اليد لان حق الله وهو النقادم مقدور بسنة اشهر  
عند البعض واليه اشار في الجامع الصغير وعند ابي هو موقوف الى رأي الامام  
وعند صاحب مقدور شهر وهو رواية عنه وهذا هو الاصح من خزائن الفتاوى  
وتقبل شراة الاخ لاخيه واولاده وكذا الاعام واولادهم والعمات والاخوال  
والخاللات وتقبل شراة الزوج لامرأته وابنتها ولو زوج ابنة ولا امرأة ابنه  
ولا امرأة ابية ولاخت امرأته من شراة خزائن الفقه ولا تقبل شراة الولد  
لا بويه ويجوز شراة الابن على الاب فيما لا منفعة لابنه في ذلك من شراة  
الاختيار وشراة الصبي فيما لا يحضره الا الصبيان تقبل عنده وشراة اهل السجى  
بعضهم على بعض فيما يقع في الشئ لا تقبل وكذا شراة الصبيان بعضهم على بعض فيما  
يقع في الملاعبة وشراة النساء فيما يقع في الحمايات لا تقبل وان مست الحاجة  
وعلى ابي حنيفة ان شراة الصبي لا تقبل واذا تحمل المملوك شراة لمولاه فلم يؤد  
حتى يعق جاز وكذا الزوج اذا ابا ان امرأته ثم شهد لها جاز من شراة خزائن  
الغنى في فصل فيما تقبل ولا تقبل مثل زبي بن نجيم عن الزوج اذا اطلع زوجته  
بأينا وشهد لها وهو في العدة منه هل تقبل شراة له لها واجاب لا تقبل مادامت  
في العدة كذا ذكره في محله وذكر الكوفي لا تقبل شراة من شئ في الطرقي ساروي  
ليس عليه غيره ولا شراة من يأكل في السوق من يدى الناس لان ذلك لا يعلم  
من كان له مروة ولا تقبل شراة الاقلى وهو الكبير الذي ترك الختان بغية  
عذر فان كان يعرف ان الختان سنة الا انه ترك الختان لخوف على نفسه  
لا تبطل عدالة ويؤكل ذبيحة لان اباحة الذبيحة يعتمد الملة وانه يعتمد ملة  
التوحيد والفاسق اذا تاب لا تقبل شراة ما لم يمضي عليه زمان يظهر اثر  
التوبة ثم بعضهم قدر ذلك بسنة اشهد وبعضهم قدره بسنة والصحيح ان  
ذلك موقوف الى رأي الغنى من شرايات الخاتمة الشراة بالمجهول غير محسنة  
الا في ثلث الاولى اذا شهد وانه كفى بنفسه فلا ولا يعرفونه والثانية اذا  
شهد وانه رضى ولا يعرفونه الثالثة اذا شهدوا بغصب شئ مجهول كما في قضاء  
الخاتمة من الاشباه في كتاب القضاء والشراة وفي خلاصة النوازل لابي الليث  
لا تقبل شراة معلم الصبيان لان عقله ناقص لكونه بالترار مع الصبيان وبالليل  
مع السوء ويعوم الحقيقة في الطاحونة وعن علقمة انه قال عقل ثمانى معلم عقل  
امرأة واحدة والصحيح ان كان عدلا تقبل شراة وحدث علقمة في معلم  
بعينه وفي المنع لا تقبل شراة الاباء والاجداد والامرات والجدات للولد والولد  
وان سفل ولا شراة الاولاد واولاد الاولاد للاباء والامرات والاجداد  
والجدات من شرايات الخاتمة ويجوز شراة رب الدين لمديونه بما هو من  
جنس دينه كذا ذكره في الجامع وهو اختيار الحلواني فلو شهد لمديونه بعد



موت لم تقبل شهادته لانتفاء حال المدعي في حياته وتعلقه بعد وفاته كشرارة المعصية لموصيه بعد موته لا تقبل اذ ينادي بها محفل وصية او سلامة عينه من شهادات الخانية ايضا قلت وبه علم جواز شهادة المكفول له كغفلة في حياته بالاولوية كما لا يخفى انتهى سئل صاحب المنع عن شهادات المدعي لو ثبت الدين هل تقبل واجاب بانها تقبل كما في شرح الوصاية والغنية في ولايته شهادة الولد لولده ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيده ولا السيد لعبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لسيده واستأجره وفي الاصل ولا يجدوده وان علو من قبل الاء والاثبات ولا لولد ولده وان سفل من شهادات الخانية لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والمراد بالاجير التلميذ الخاص الذي بعد ضرر استاءه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وكذا شهادة الخادم لمخدومه لم تقبل لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منه وقيل المراد بالاجير مستأجره لانه اجير خاص فيستوجب الاجر على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له باجر كذا في تبين الكفر من شهادات المدعي قال في المحرر لما سئل عن شهادة اعوان اهل الحكم والوكلاء على باب القضاة لا تقبل شهادتهم لانهم ساعدون في ابطال حق المسحق وهم فساد فلا تسمع من شهادات جواهر الفتاوى ان العلماء افتوا بعدم قبول شهادة الدلائل لملازمهم على الخلف الباطل والتعدي في اخذ الاجرة بالزيادة على اضعاف اجرائهم كما قالوا لا تقبل شهادة محضر قضاة الهدى والوكلاء المتعلقة على ابوابهم وكما قال البعض لا تقبل شهادة الضكك الذي يلازم كتابة الصكوك لما علوا من حاله الزيادة في الكفاية لتعسير الصك وتبسيطه من غير ان يخطر ببال العاقد ذلك فضلا عن الطبأ بالواقع من اجازات البراذية سئل صاحب المنع عن شهادة الغلاة حين لسياسة قريتهم التي اقطعها السلطان له هل تقبل واجاب بظاهر كلامهم عدم القبول فقد صرح في شرح الوصاية ناقلا عن نجم الايمة الفخاري ابيركسي ادعي فشهد له عماله ودواوينة ونوابه ورعاياه لا تقبل بشهادتهم وعن شرف الايمة لا تقبل شهادة الرعية لوكيل الرعية والشحنة والواشي والعاقل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع لا تقبل لصاحب الارض لو كان صاحب البذر وكذا في الغنية انتهى شهد الوصي بحق للميت لا تقبل خاصة ولا ولو شهد الوكيل بعد غزله للوكيل ان خاصة لا تقبل والا قبلت من شهادات تنوير الابصار فمع هذا لو خام رجل في شيء ثم شهد بذلك الشيء لا تقبل شهادته للتهمة انتهى شهادة الوصي للميت والورثة كهم كبار لا يجوز لان قبض الدين والوديعة له حتى يبرأ الغريم والمودع يدفع الدين والوديعة اليه وشهادته للتيقن بعد الغزل لا تقبل وان لم يخام بخلاف الوكيل اذا شهد لموت قبل الخصومة تقبل

من شهادات جامع الفتاوى ويطلب شهادة الوصي لو ارث صغير مال سواء انتقل اليه من الميت او غيره او كبر مال الميت وصحت شهادته في حال غيب الميت لكبير ولا الصغير لان مال الكبير اذا لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي ولو كان غائبا بخلاف مال الصغير لا تصرف فيه له من وصاياه المنع كذا في الدرر واما شهادة الوصي بدين او غيره على الميت فتقبل كما في جامع الفصولي حيث قال لان اقراء الوصي اقراء الغير على الغير وهو شهادة وشهادة الفرد ليست بحجة انتهى سئل صاحب المنع عن الوكيل اذا شهد فيما وكل فيه بعد غزله هل تقبل شهادته و اجاب اذا خاص في ذلك عند قاضي ثم شهد لا تقبل شهادته وان لم يخام تقبل كما في تبين الكفر والبراذية ان احد الورثة لو اقر بدين على مورثه وانكر الباقيون ثم شهد هو ورجل بذلك الدين تقبل ان لم يسبق حكم على المقر بدفعه وان سبق لم تقبل لما في من دفع الغرم ذكره العاقل كذا في الدرر من اقراء المنع وكذا الوشهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع من وصاياه الخانية ولا تقبل شهادة العدوق على عدوقه اذا كانت العدوة في امور الدنيا من شهادات البراذية كذا في شهادات الادب ومثال العدوة الدنيوية المانعة عن الشهادة ان يشهد المذوق على العاقل والمقطوع على الطريق على القاطع وولي القتل على العاقل والمجروح على الجريح لا تقبل شهادتهم من شرح الوصاية كذا في المنع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل عدوق الرجل من يفرج بجزئه ويجوز يفرضه وقبل انه يعرف بالعرف من خزانة المفتي وذكر صدر الشهيد في وافعات ان شهادة الرايس لا تقبل وكذا الجاني الذي يجتمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا لا تقبل والمراد من الرايس رئيس القرية ومثله المعروفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف لانهم كلهم اعوان على الظلم كذا في فتح القدير من شهادات المنع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادة الصديق لصديقه مقبولة اذا كانت الصداقة غير متناهية لانها لو كانت متناهية نشبت لكل منها بسوطة يد في مال الاخر فاوردت الزهمة واما اذا لم يكن متناهية فلا توجب اطلاق النصف لكل واحد منها في مال صاحبه فلا تهمته من شرح التجريد كذا في معنى الحكم لا تقبل شهادة الفاسق على حبيبه واقربائه ان كان فسقه ظاهرا من شهادات جامع الفتاوى والافصح ان شهادة الفاسق لا تقبل الا ان الغنى لو قضى بشهادته نصح عندنا وياتي كذا في الكافي من شهادات المنع ولو جاء المدعي بشاهد في قسدها وحدها فسر الشهادة على وجهها ثم قال الاخر اشهد مثل شهادة صاحبي تقبل وفيه تفاصيل ونماه ينظر في باب القضاء وذكر في حدود المبسوط من شرح صدر الاسلام ولو قال رجل لا زاني فقال الاخر هو ما قلت حد الات الثاني وصفه بمثل بما وصفه الاول قال رحمه وهذا يدل على



ان احد الشاهدين اذا شهد بشهادة فقال الاخر واذا شهد بمثل ما شهد به  
الشاهد من اوله الى اخره يجب ان يقبل شهادته بلا ريب من الفصول العارضة  
في الفصل التاسع ولو شهد احد الشاهدين بالحق مفسرا والاخر بشهادة  
تقبل عند عامة المشايخ وقيل تقبل من ان يحكي اذا كان بحال يمكنه البيان لولا خشية  
مجلس القضي ومن الفصح لا وقيل ان لم يحس القضي تهمة بقبل بالاجماع وان اضيق  
لاويه يعني لما روي عن محمد اذا اتهم الشهود ففرق بينهما ولا فلا من شهادة  
جامع الفتاوى ادعى خمسة دراهم فقال المدعي عليه او فتنكرا فجاء بشهود يشهدون  
انه دفع اليه خمسة دراهم لكن لا تدري انهما من هذا الذي ادعى عليه جازت شهادتهم  
وبرئي المدعي عليه كذا في العارضة من الدرد في مسائل شتى ككتاب القضاء  
صاحب المنع عن شخص بذاب الشهادة قبل طلب صاحبها وهو حاضر قبل قبول شهادته  
واجاب اختلاف العلماء في ذلك فذكر في القنية عن شرح الزيارات تقبل واليه  
ذهب الطحاوي وقال الحنفية لا تقبل وعليه الاكثر وانما لو كانت في حق  
الله فلا تقبل المباوعة انتهى اقام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي  
ثم اعاد شهادتهما بلفظ موافق تقبل من شهادات القنية وتقبل شهادة الذي  
على مثله وان اختلفا ملة كالهود مع النصاري وعما المستامن لا عكسه وتقبل  
منه على مثله مع اتحاد الدار وتقبل من مرتكب صغيرة ان اجتناب الكلباير كلها  
لان الاجتناب من كل الكلباير هو العدالة وهي شرط قبول الشهادة وتقبل  
من اقله كبير لا يجتنب لان العدالة لا تختل بتوك الختان لكونه سنة  
عندنا ومن حتى لا تعدم قبل شهادة علفة الحق ومن اقطع اذا كان  
عدلا لما روي ان النبي عليه السلام قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد  
فيقبل شهادته كذا في السراج الوهاج ومن ولد الزنا لا تفسق الا يوجب له  
بوجوب فسق الولد بخلاف ما اذا شهد للزاني حيث لم تقبل ومن حتى في  
والمواد به المشكل وهو موافق في الشهادة ومن عتيق لمعنفه وبهكسه وهو  
شهادة معتوق لمعنفه وتقبل شهادة الرجل لاختيه وعمته ومن محرم رضاعا او  
مصاهرة لانعدام القرينة وتقبل شهادة الغال والمواد بهم عمال السلطان عند  
عامة المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانوا اعوانا على الظلم فلا  
تقبل شهادتهم ذكره في البهجة وغيروا قول وبه علم عدم قبوله شهادة الظالم بالاولوية  
ولا تقبل من الاعمي مطلقا ومروءة ومملوك وصبي الا ان يجتنب في الزوق والتميز  
واذا بعد الحرية والبلوغ ولا تقبل شهادة مجنون يفعل الردي والمجنون هو  
الذي يشبه بالنساء ويؤثر لانه فاسق ولا مغيرة لا يكتب المجرم لهية عليه  
السلام ولا ناجة في مصيبة غيرها لا يكتب الحرام طمعا في المال فتقبل شهادة الناجة  
في مصيبتها ولا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا ولا مجاز في كلامه ولا مستخفة  
ولا من يلعب بالصبيان والطبوع والطبوع ولا من يعني للناس او يرتكب

ما يجد

ما يجد به المفسر ومراوده من يرتكب كبيرة وفي البراذية ولا يجوز شهادة من  
ترك الصلوة بجماعة الا اذا تركها بتأويل ولا تارك الجمعة الا بتأويل ولا تارك  
الصلوة انتهى وفي الملتقط عن حلف ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس الفناء  
او يجمع صوت المغنية ولا من يسمع الفناء وشهادة الشاعر ما لم يقذف في شعر  
مقبولة الا اذا هجا انتهى ولا من يدخل الحمام بغير اذن ولا من يلعب بفرس او  
يغام بشرط نجح او يترك به الصلوة او يحلف عليه به او يلعب به على الطريقة او  
يذكر عليه فسقا فادكلامه ان الثلب بالنرد مبطل للعدالة مطلقا في  
العناية وغيرها بخلاف الشرط فانه ليس بمبطل للعدالة اذا جرد عما ذكر  
ولا من يأكل الربالة من الكلباير والمواد بالاكل الاخذ او يبول او ياكل على  
الطريق لانه تارك للمروة وكذا كل من يأكل في السوق بين الناس ولا تقبل  
شهادة الاخرى ولا من احد الزوجين للآخر الا بعد وقوع الفرقة بينهما وقيل  
من الاخر لاختيه وعمته ولا يوجب رضاعا ولا مائة وبشرها ولزوج بنته ولا  
مراة ابنه وابية الكل من شهادات المنع والمختار **باب الشهادة على**  
**الشراة مقبولة في جميع الحقوق كالا مال والوقف على الصحيح**  
**والنفي كما صرح به في المحي وقضاء القاضي وكتابته كماله الخاتمة**  
الا في حد وقود فليست بمقبولة لانها تندري بالشبهات بشرط تقذر  
حضور الاصل بموت او مرض او سفر او كون المرأة محدرة عند الشراة  
وبشرط شهادة عدد من كل اصل لقول عمر لا يجوز على شراة رجل الا شراة  
رجلين ولا يشترط ان يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان  
على كل اصل وتقبل شهادة النساء على الشراة فيجوز ان يشهد على الشراة  
على كل اصل وامراتان لتمام التصاب وكذا لا يشترط ان يكون المشهود على شراة  
رجلا لان المرأة ايضا ان تشهد على شراة رجلين او رجلا وامراتين و  
وبشرط ان يشهد على شراة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكر الزليقي ويقول  
الاصل مخاطبا للفرع اشهد على شراة في ابي اشهد بكذا ويقول الفرع اشهد ان  
فلانا اشهد على شراة بكذا وقال في اشهد على شراة في بكذا لانه لا تدعي  
شراة تدعي وتذكر شراة الاصيل وتذكر التجهيل هو الا وسط وفيه جنس شيئات  
من شهادات المنع كذا في الدرد **تدنيب لا يشهد بالتسامع الا في ستة**  
النسب والنكاح والدخول والموت وولاية القضي واصل الوقف اذا اخبر  
بها عدلان او رجل وامراتان اذا كانوا عدولا من شراة صدور الشريعة لا يشهد  
احدا لم يعاينه بالاجماع الا في ستة في النسب بان فلانا ابن فلان اخوه والموت  
بان فلانا قدماء والنكاح بان فلانا تزوج فلانة والدخول بان فلانا تزوج  
فلانة ودخل بها وولاية القضي بان فلانا قد تولى القضاء من جهة فلانة  
الا ما واصل الوقف بان فلانا وقف هذه الضيعة مثلا واحترق بقوله اصل



الوقف من شرائطه لان اصله هو الذي يشترطون شرائطه ولا تقبل  
الشهادة فيها بالشام وهو الصحيح كما في كثير من الكتب وهو اي اصل الوقف  
كلما تعلق به صحة اي الوقف ويقف عليه وفي البرازية واختار الشري  
جوازها على اصله لا على شرائطه بان يقولوا انه وقف على المسجد هذا اذا لم  
يذكروا ذلك لا تقبل والمواد من الشرائط بان يقولوا ان قدر من الغلبة  
للكذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجزية فلو ذكر هذا لا تقبل انتهى وفي  
المادة من العاشر المختار ان لا تقبل الشهادة بالشريعة على شرائط الوقف انتهى  
وفي المجتبى المختار ان تقبل على شرائط الوقف انتهى واعتمده في المعراج وقواه  
في فتح القدير قوله الشهادة بذلك اذا اخبر بها اي بهذه الاشياء من يتوهم  
الشاهد به هكذا ذكره القدوري واقتصر عليه صاحب الكفر وقوله اذا اخبر  
بدل على لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل اما الذي يشهد عند الغنى فلا  
بدل من لفظة وشهادة الغنية لفظة الشهادة على ما قالوا انتهى ومن في  
يده شيء سوى رفيع يعتبر عن نفسه لك ان يشهد به انه ان دفع في قلبك  
ذلك فلوراي دقة في يدك ناس او كتابا في يد جاهل لا يشهد بالملك له  
بجود يده كما في البرازية واستثنى في المختصر الوقف اي العبد والامنة تبعها  
لكن وقيدناه بكونه يعتبر عن نفسه وقد اخلى بالقيد صاحب الكفر لانهما  
اذا كانا صغري لا يعتبران عن انفسهما فاما كالمناخ لا يدانها فله ان يشهد  
بالملك الذي اليد وان فسر الشاهد للغنى ان شهادته بالشام او بمعاينة  
اليد ردت شهادته وهذا هو الصحيح كما ذكره مكين في شرحه لكنه استثنى  
الموت والوقف حيث تقبل فيها ولو فسر للغنى انه اخبر من يتوهم به  
ومن ثمة قلت الا في الوقف والموت اذا قال فيها اخبرنا من يتوهم به تقبل  
على الاصح كما في الخلاصة وفي البرازية عاين الشاهد دابة تتبع دابة وتضع  
لدي يشهد بالملك والنتائج شهد ان فلان ابن فلان مات وترك هذه  
الاداميرنا ولم يدرك الميث فشهادتهما باطلة لانها شهدا بملك مالم يعاينا  
سببه ولا راياه في يد المدعي انتهى الكل من شهادات المخ سئل صاحب  
المخ عن الشهود اشهدوا بالكتاب وقالوا نشهد بالشام فهل يسمع شهادتهم  
واجاب لا يسمع شهادتهم ما جزم به في الكفر والوقاية وصرح به قاضيان في  
فتاواه حيث قال ولو قالوا شهدنا بذلك لا تا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم  
انتهى والله اعلم سئل ابو السعود الهادي المعنى بالديار الرومية عن الشهادة  
بالشريعة في شرائط الوقف هل يجوز واجاب نعم يجوز كما في اصله رابته فتواه  
محطة الشريف في روى نيابتي بمجوسه كونه واهية واخذت من متولى الوقف  
لكرميان السلطان المدفون فيها رحمه الله عليه وظهر ان مولانا قد افنى  
بما في المجتبى كما تقدم بيانه والله اعلم من ظهر ان شهد بزوجان اخر على نفسه

انه شهد زورا او شهد بغير رجل او موته فجاء حيا او شهد بروية الهلال  
فخصي ثلثون يوما وليس بالشام علة ولم ير الهلال واقتصر في الكفر على الاقرار  
قال بعض الشرايع قيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام  
ان يشهد بموت واحد فيحي حيا كذا في فتح القدير وخروج ما لوردت شهادة  
لزمه او مخالفة بيع الشهادة والدعوى او بين شرايين فانه لا يقدر  
لانه لا تدري من هو الكاذب منهم المشهود له او الشاهدان او احدهما  
ولا يمكن اثبات الزور بالبينة لانه من باب التضييق والبينة حجة للاثبات  
واما اذا اقر على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان او  
التعزير ذكره السارح الزيلعي وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة  
عزير بالتشهير لا بالضرب وهذا عند ابي حنيفة وعليه الفتوى كما في السراجية  
وقالا يضرب ويحبس وتفسير التشهير ما نقل عن شريح انه كان يشتم وجهه  
ويبعث سوقيه ان كان سوقيا والى قومه ان لم يكن سوقيا بعد العصر فيقول  
ان شريحا يقر بكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زور فاحذروا منه  
وحذروا به الناس قال شيخنا في بحر وظهر كلامهم ان القاضي ان يتهم  
وجهه اذا راه سياسة من شهادة المخ في باب الاختلاف في الشهادة **كتاب**  
**القضاء ذكر في المحيط ان اخبار القاضي عن افراد رجل شئ**  
**لا يخلوا اما ان يكون** الاخبار عن افراد شئ يتجرجع عنه كما اخذ في  
باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالاجماع  
لانه انما يحتاج في الرجوع الى قول القاضي عند محو الخصم واذا وجد الخصم  
فقد رجع عن الاقرار واما ان يكون الاخبار عن افراد شئ لا يتجرجع منه الرجوع  
كالقصاص وحد القذف وسائر الحقوق التي هي للمعبود وفي هذا الوجه قبل قوله  
في الروايات الظاهرة عن اصحابنا وروي عن ابي سماعه عن محمد انه قال  
لا يقبل قوله قال الشمس الائمة الخواشي ما ذكر في ظاهر الروايات قول ابي  
وابي يوسف ومحمد اولاهما وروي ابي سماعه فهو قوله اخبرنا هذا اذا اخبر  
القاضي عن ثبوت الحق بالاقرار فاذا اخبر عن ثبوت الحق بالبينة بان قال  
قامت بذلك بيينة عندي وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك قبل قوله وله  
ان يحكم بها بخلاف الاقرار لان رجوع الخصم منه صلا يعمل وهو ما رجوع الخصم  
لا يعمل هذا الذي ذكرنا اذا اخبر القاضي عن شئ وهو قاض فاما اذا اخبر من  
شئ بعد الغزل في رواية ابي سماعه لا يقبل قوله لانه على رواية لا يقبل قوله هو  
قاضي فاولي ان لا يقبل قوله بعد الغزل فاما على الروايات الظاهرة المسئلة على  
وهي انما ان كان العبد الذي وقع فيه الخصومة قايما او كان هالكا وفي  
الوجهين جميعا لان القاضي لا يقبل الا على القاضي اضاف اقراره الى حالة معروفة  
ببينة تلك الحالة وجوب الضمان عليه فان فعل القاضي على وجه القضاء لا يقبل

قال القاضي في المحيط  
في الخبرين  
الاول والثاني  
انما يحتاج في  
الرجوع الى قول  
القاضي عند محو  
الخصم واذا وجد  
الخصم فقد رجع  
عن الاقرار واما  
ان يكون الاخبار  
عن افراد شئ  
لا يتجرجع منه  
الرجوع كالقصاص  
وحد القذف  
وسائر الحقوق  
التي هي للمعبود  
وفي هذا الوجه  
قبل قوله في  
الروايات الظاهرة  
عن اصحابنا وروي  
عن ابي سماعه  
فهو قوله اخبرنا  
هذا اذا اخبر  
القاضي عن ثبوت  
الحق بالاقرار  
فاذا اخبر عن  
ثبوت الحق  
البينة بان قال  
قامت بذلك  
بيينة عندي  
وعدلوا وقبلت  
شهادتهم على  
ذلك قبل قوله  
وله ان يحكم  
بها بخلاف  
الاقرار لان  
رجوع الخصم  
منه صلا يعمل  
وهو ما رجوع  
الخصم لا يعمل  
هذا الذي ذكرنا  
اذا اخبر القاضي  
عن شئ وهو قاضي  
فاما اذا اخبر من  
شئ بعد الغزل  
في رواية ابي  
سماعة لا يقبل  
قوله لانه على  
رواية لا يقبل  
قوله هو قاضي  
فاولي ان لا يقبل  
قوله بعد الغزل  
فاما على الروايات  
الظاهرة المسئلة  
على وهي ان كان  
العبد الذي وقع  
فيه الخصومة قايما  
او كان هالكا وفي  
الوجهين جميعا  
لان القاضي لا يقبل  
الا على القاضي  
اضاف اقراره الى  
حالة معروفة  
ببينة تلك الحالة  
وجوب الضمان  
عليه فان فعل  
القاضي على وجه  
القضاء لا يقبل



المضام بحال من الاحوال فيكون بالاضافة الى تلك الحالة منكم في الشرع من  
شرح الاشياء في كتاب القضاء في الفقه الثاني سئل صاحب المنع عن قاضي في  
في حادثة باقرار رجل لرجل اخر واشهد عليه بذلك عا فضاياه جماعة من العدول  
ثم غابوا او ماتوا فحضر القاضي الى قاضي اخر واخبره انه قضى للرجل المذكور على  
الرجل الموقوف قبل يقبل ذلك منه ويجب على القاضي الثاني ان يقبله راجع  
اذا اضرعت ثبوت الحق بالبينه فقال قامت بينته وعدلوا وقبلت شهادتهم  
على ذلك تقبل في الوجهين جميعا يعني سواء كان في حق يتحقق رجوعه عنه او  
في حق لا يتحقق رجوعه عنه واما اذا اضرع القاضي وكان عدلا عاملا بالقضاء  
بعلمه يقبل قوله في ذلك عند ابي حنيفة وابي يوسف وكذا اذا كان جاهلا عدلا  
فاستنصر فاحسن بيان الشرايط وجب تصديقه والا لا وقال محمد لم يؤخذ  
بقوله الا ان يعارض بالحجة او يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه اخذ مشايخنا  
لفساد الزمان وفي عيون المذاهب قال بقوله يعني لك في شرح ادب القاضي  
للمصدر الشهيد انه صح رجوع محمد الى قول ابي حنيفة وابي يوسف رواه هشام عنه  
وتمامه في شرح الكفر لشيوخنا ابي نجيم قال في فتاواه سئلنا عن حاكم اذا اضرع  
حاكما اخر بقضية هل يكتفي باخباره ويسوغ له الحكم بذلك ام لا بد من شاهد  
اخر معه فاجبنا لا يكتفي باخباره ولا بد من شاهد اخر معه والله اعلم قال القاضي  
قضيت بكذا عليك بينة او اقرار يقبل من قضاء الاشياء في الفقه الثاني  
اذا قال قاضي معقول لرجل اخذت منك الف درهم ودفعته اليه زيد قضيت  
به له عليك فقال الرجل اخذت ظمنا فالقول للقاضي بلايين وكذا لو قال  
قضيت بقطع يدك بحق وقال فعلته ظمنا فالقاضي يصدق بكل حال اذا كان  
المأخوذ منه ماله او المقطوع يده مقرا بكونه حال قضائه لانه لما اقر به  
صار مقرا بشهادة الظاهر للقاضي لا في فعل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب  
عليه الضمان فحمل القول قوله بلايين اذ لو لم يقر به لزمه الضمان فضاء الخصم  
لا يتغير ولو انكر لزمه قاضيا يومئذ وقال فعلته قبل التعليل او بعد القول  
قول القاضي ايضا في الصحيح لانه اذا عرف انه كان قاضيا صححت اضافة الاخذ الي  
حالة القضاء لانها معهودة وهي منافية للضمان فضاء القاضي بالاضافة الى  
تلك الحالة منكم للضمان فكان القول قوله كما لو قال طلعت او اعتقت وانا يمين  
وجنونه كان معهودا من الدرد والغور في مسائل شتى للقضاء وفي التهذيب يعني  
القاضي بعلمه الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهده في نفي قضاؤه  
الا في مسائل نفي اصحابنا فيها عدم التنازع لقضي بطلان الحق بمضي المدة  
او بالتعريض للمخبر من الاتفاق غايها على الصحيح لا خاضرا او بصحة نكاح مؤبنة  
ابيه او ابنة عند ابي يوسف او بصحة نكاح ام مؤبنة او بنتها وتفسيرها المذكور  
في قضاء الاشياء من الفقه الثاني سئل سراج الديني عن الحاكم هل له ان يحكم

بعلمه

بعلمه في الفقه الثاني واجاب نعم يحكم بعلمه في التعريض ويقبل شهادة السامع الرجال  
فيه والله اعلم يعني بعلمه للمحكمة حال القضاء في ولاية في حقوق العباد بان  
شاهد غصبا او طلاقا ولا يقضي بعلمه في الحدود والمخالصة كالزنا والشرب وكذا  
لا يقضي القاضي في القصاص والعقوبة بعلمه من قضاء البرازية فقي بالجور مقبلا  
واخر به فالغرم عليه في ماله ولو قضى بالجور خطأ فعلى المعضي له كذا في الخلاصة  
من قضاء الدرد وان اخطأ القاضي وكان ذلك في حقوق الله تعالى كخذ  
الزنا وحذ الشربة او حذ الشرب واستوفى الرجم والقطع والخذ ثم ظهر ان  
الشهود عبيد او كفار او محدودون في قذف فضاء ذلك في بيت المال وان  
تعد الجور فيما قضى واقر به فالضمان في ماله هذه الوجوه كلها وعنه ابي يوسف  
ان القاضي اذا زاد عا مائة بان يرى ذلك مصلحة فبات يجب به نصف الدية  
على بيت المال لانه مات بفعل ما دون فيه وغير ما دون فيه فنصف ويضمن  
القاضي نصف الدية من قضاء مجمع التعريض ما يطر في خطأ القاضي ينظر ان  
كان في القصاص فالضمان على من حكم له بالدية وان كان في المال يسترد منه في الحقوق  
وان كان في الحدود فضاء على بيت المال رجما كان او جلدا في قول ابي يوسف ومحمد  
وقال ابو حنيفة ما كان في ارش الضرب الذي هو حقة الله تعالى كالقذف والزنا  
وشرب الخمر فلا شيء عليه وان قضى بالرجم بشهادة رجلين فمأنه في ماله وان  
كان قضى بالرجم باقرار واحد فلا شيء عليه من مخزن الفقه في القضاء الثاني  
يقضي بما شهدوا عند الاصل وكذا القاضي يقضي بما شهدوا عند النائب من قضاء  
البرازية وكل من صار مقضيا عليه في حادثة لا يسمع دعواه في تلك الحادثة  
من قضاء الخلاصة المقضي عليه في حادثة لا يسمع دعواه ولا بينة الا اذا ادعى  
تلفي الملك من المذمى او الناج او يرضى على ابطال القضاء والدفع بعد القضاء  
بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء كلما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه  
الثلاث من قضاء الاشياء في الفقه الثاني وفيه ايضا في كتاب الاقرار من الفقه  
الثاني القضاء بعد صدوره صحيحا لا يبطل بابطال احد الا اذا اقر القاضي المقضي  
له ببطلانه فانه يبطل الا في المقتضى بحرية وفيما اذا اظهر الشهود عبيد او محدودين  
في قذف بالبينه فانه يبطل القضاء لكن لكونه غير صحيح انتهى وقد منا عن  
الهداية انه لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا من غير حكاية خلا في كليف  
اذا قضى بشهادة المستور فلو قضى ثم ظهرت الشهود فسقط لم ينقض القضاء  
من شهادات البهي الرابع كذا في الدرد وفيه من كتاب القضاء لا يصح  
رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي او وقعت في تلبس  
الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض ولا يلغي كما في الحائية انتهى  
اذا كانت المسئلة بين ابي حنيفة وصاحبيه والمفتي بالخيار ان شاء افنى بقول  
ابي حنيفة وان شاء افنى بقولهما وان كان احدهما مع ابي حنيفة وانفرد كل واحد



منهم لا يجوز ان يغني الآبقول ابي عن واذا عدم قول ابي عن مسئلة  
اختلف فيها ابو يوسف ومحمد فالمغني بالخيار افي بقول ابيهما شاء واما  
المقلد فليس له الا الاجراء بقول ابي عن وقال بعض المشايخ فان قول ابي عن  
يتخرج عما غيره وسواء في ذلك المغني والمقلد والفقهاء اذا لم يكن مجتهدا يأخذ  
بقول ابي عن ولا يجوز له ان يأخذ بقولها الا في المزارعة والمعاملة لا تغاير  
المتأخرين عما ذلك وان كان مع ابي عن احد صاحبيه يأخذ بقولها لو فور  
الشرايط او استجماع ادلة الصواب بينهما وان كان اختلافهم اختلافا في عصر  
وزمان كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه في زماننا لتغير احوال  
الناس من خزانة الفتاوى نقلنا عن شرح الطحاوي وذكر في النوازل عن محمد  
بن مسلمة كل شيء اختلف فيه الفقهاء ففرض في الغنى نفذ قضاؤه وليس لغاي  
اخر ابطاله ولم يذكر فيه خلافا قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ من جامع الفتاوى  
في الفصل الثاني كذا في مهابات المغني قال الشيخ الامام برهان الدين الكوكبي  
والغنى المقلد اذا خالف امامه في مسئلة لا يتخذ حكمه فيها على الاصح ومما روي  
من قال بالنفاذ الغنى المجتهد كما نقي عليه المحققون ليس القاضي المقلد  
الا اتباع مشهور المذهب ليس غيره انتهى وذكر الترمذي في فتاواه الغنى  
اذا حكم بالقول الضعيف لا يتخذ حكمه لان القضاة قد منعهم مقلد هم من  
الحكم بالقول الضعيف انتهى وفي الهادية القول الضعيف يتقوى بالحكم  
يكون الغنى ممنوعا من الحكم بالقول الضعيف انتهى لان قضاء الغنى في  
المسئلة الاجتهادية الاختلافية يجعلها اتفاقية كما في قضاء المنع قضاء الغنى  
في موضع الاختلاف جاز لا في موضع الخلاف ومحل الاول فيما اذا كان فيه  
اختلاف السلف والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في الفتاوى خاتمة ومنهم  
من يرون بينها بابت الاول دليلا دون الثاني من قضاء الاشباه في الفتاوى  
اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمعتمد ما في المتن كما في دفع الوسائل  
وكذا يقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى من قضاء المنع في فصل الجبس القضاء  
في مجتهد فيه الباء في قوله بخلاف رايه منقول بالقضاء المراد بخلاف الراي  
خلاف اهل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب الشافعى ونحوه او بالعكس واما  
اذا حكم الحنفى بمذهب اليه ابو يوسف ومحمد ونحوهما من اصحاب الامام الاعظم  
ابي عن فليس حكمه بخلاف دايه لو كان قضاؤه فاسيا مذهب نفذ عند ابي عن ولو  
عاما فيه روايتان وجه النفاذ انه ليس بخطاء ليقين وعندها لا ينفذ في  
الوجوه لانه قضى بما هو خطاء عنده قيل عليه الفتوى قال في الهادية الفتوى  
عما الغفار فيها في الفتاوى الصغرى اذا خضع في محله الاجتهاد فهو لا يرى ذلك بل  
يرى خلافه ينفذ عند ابي عن وعليه الفتوى كذا في الكافي من قضاء الدرر واذا  
رفع الاقضى حكم قاضى اخر نفعه اذا كان مجتهدا فيه لترجيح الاجتهاد بالقضاء

الا ما خالف كتابا او سنة مشهورة او اجماعا لقضاء محل متروكة التسمية  
عامد القوا لا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقضاء بشهادتين فانه  
بخالف الحديث المشهور البينة عامي اذعى واليمين عامي اذكر وقضاء يبيع  
امهات الاولاد لانه مخالف للاجماع والمراد من الاجماع ما ليس فيه خلافا يستند  
الى دليل شرعي فان المرفوع اليه لم يعضه وانما ينعضه لانه ليس في محل الاجتهاد  
والصحيح وهو خلاف الاختلاف ولو قضى بيمينه بيع عند معتق البعض او بسقوط  
الدين بغيره سبي لا ينفي قضاؤه من قضاء المنع في فصل الجبس عن الغنى  
ان ينصب عن المفقود وصيا يطلب ديونه عن عزيمة ولا ينصب عن الغائب  
عن ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي  
عنه اذا الغيبة المنقطعة كوت فلم يجز في غير المنقطعة ولو نصب الغنى قضا  
في مال الغائب غيبة منقطعة هل له الخصومة في ديونه قيل نعم وقيل لا **ق** ما  
الفرج ووصى الى رجل يدعى دينا على الميت والوصي غائب ينصب الغنى خصما  
عن الميت ليقيم الفرج ليصل اليه حقه **ق** للغنى نصب الوصي لو كان وارثه  
غائبا وليكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السبعين  
من جامع الفصولين لا يباع مال الغائب للاغناق بالوفاء من الدرر في باب  
النفقة رجل غاب عن بلد ولا يوجد منه خبر وعليه ديون لجماعة وله اطفال  
محتاجون الى النفقة وله ضياع ومنتاع هل للغنى رخصة ان يبيع املاكه قال  
نعم اذا ثبت الديون والاستحقاق عند الغنى على الشر العلماء له ان يبيع من  
قضاء جواهر الفتاوى ليس للغنى ترويج امة الغائب والمجنون وعندها وله  
ان يكاتبها ويبيعها كذا في الهادية من الدرر في كتاب المفقود مانت عن  
زوج واخوة فيشكوا من الغنى ان يبعث امينا ليخص مالها لان زوجها منهم  
وقال الزوج جميع ما في البيت لم ينعرض الغنى وكذا الوصيات الزوج فقال اولاده  
مثل ذلك وكذا الوصيات عن امرأة وصغار وفضل الجيران حتم الابواب للصغار  
وقالت جميع ما في البيت لم ينعرض الغنى لها ولا يبعث امينا في اشباه ذلك  
الا في رجل يموت عن صغار وليس احده يدعى ويحفظ شيئا مما في البيت  
فيبعث في ذلك امينا يحفظ للصغار من الغنية للامام الزاهدي قلت  
فكذا الحكم في جميع ما يصلح لها ولو كان خارج البيت كالعقار والمواشي ومثلها  
كما افاده صاحب الدرر في كتاب الدعوى وافاد ايضا فيه ان وارث احد  
الزوجين بعد موته لا ينتصب خصما في دعوى ذلك الشيء عن هذا المحكي كونه  
اذ لا تصرف لكل منهما فيه لان النصف من الميت محال وكذا وارثه حيث  
كان خارجا عن النصف فيبقى كل منهما غير معارض وبذلك الشيء في يد حبي من  
الزوجين كما كان انتهى وفي النهاية وجامع الفصولين لا يملك الغنى بيع عقار  
الغائب الذي ليس بمفقود وفي جامع الفتاوى في مسائل القضاء على الغائب



والغنى بيع منقول الغائب اذا خاف تلفه لكان انما يبيع اذا لم يعلم مكان  
الغائب اما اذا علم لانه يمكن ان يبعثه اذا خاف التلف انتهى وفي  
القنية لو باع الغنى ائمة المفقود لتفقد اهله نفذ البيع كالموابع القار في  
وقاء الدين فانه ينفذ ببيع لانه فصل مجزئ فيه وفيها ايضا لا يبيعها لتفقد  
وان فعل نفذ ولو باع لقضاء دينه جان وكذا لو علم حيوته لكنه لا يرجع منذ  
سنتين ثم اتى المصنف نقل عن المحيط وان كان المال منقولاً من جنس  
حقه كالحادام ونحوه اجموعا فان غير الاب لا يملك البيع والام ونحوها في  
ذلك سواء من شيوخ المنظومة الوهبانية في كتاب المفقود للغنى اقراض  
مال اليتيم والوقف والغائب وله بيع منقول وله ان يأخذ المال من الاب  
اذا كان مسرفاً منذراً ويضعه على يد عدل وله اقراض اللقط من الملتقط كما  
في البحر من قضاء المنح والقاضي ان يأخذ المال من الغاصب والمعارف اذا كان  
المالك غائبا ويحفظ فان ضاع ثم جاء صاحبه فله ان يغيى الغاصب او السارق  
من مختصر المحيط والحكم على المستخر لم يجز وتفسير المستخر ان ينصب الغنى وكيله  
عن الغائب لسمع الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اختفى في بيته  
بعد ما نادى امية الغنى على باب داره **بق** الحكم على المستخر يجوز وقيل ينبغي  
ان يكون هذه المسئلة على روايتين اذ حاصله الحكم على الغائب وفيه روايتان  
عن اصحابنا وكان **ظ** يعني بان الحكم على الغائب لا ينفذ كيلا ينطرقوا الى  
هدم مذهب اصحابنا من جامع الفصولين وفي مجمع الفتاوى مغربا الى المستغنى  
ان القضاء على المستخر لا ينفذ وعليه الفتوى وفي البحر والمعتقدات القضاء على  
المستخر لا يجوز والمجوز له خواهر زاده لانه افتى بنفاذ القضاء على الغائب  
وهو وسائل الاولى على المديون القصة والطلاق على عدم قضائه اليوم  
ثم يغيب الطالب وخاف الخالف الحث فان الغنى ينصب وكيله عن الغائب  
ويدفع الدين اليه ولا بحث الخالف وعليه الفتوى كما في الثانية والثانية  
كفل بنفسه على ان لم يواف به عند اذنيه على الكفيل فغاب الطالب فلم يجد  
الكفيل حتى مضى الغد ولزمه المال ولورفع الكفيل الامر الى الغنى فنصب  
وكيلا عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه ببراءة خلاف ظاهر الرواية انما  
هو في بعض الروايات عن ابي يوسف كذا في جامع الفصولين الثالثة اذا  
توارى الخضم والغنى يرسل امينا نادى على بابه ثلثة ايام ثم ينصب وكيله  
للدعوى وهو قول ابي يوسف استحسنة وعمل به من قضاء المنح وفصل في  
بيان احكام الحبس ثم رايته في فتاواه المشهورة المرواة اذا كانت محدرة  
ليس للغنى ان يكلفه الحضور لكن يبعث الخليفة او يتخلفه احدان  
كان ماذونا بالا استخلاف ويذهب الخضم معه كقضى بينهما وان كانت غير  
محدرة ففي كل رجل فيلزم الحضور الى مجلسه فان امتنع من شخص الغنى

ومردت

ومردت ولم يكن لها عذر فللعنى ان يعاقبها ويستعين في ذلك بصاحب  
الشرطة واعوانه فان عجز صاحب الشرطة عن ذلك وسئل المدعى تسمير  
الباب والخضم على الدارقان الغنى لا يجيبه الى ذلك الا ان يأتى بشاهدين  
اثرهما في منزلها فان شهدا بذلك سألها الغنى من ابي علمها فان فلا رايها  
في منزلها اليوم او ايس وما اشبه ذلك فان الغنى يختم عليها بابها ويجعل  
بينها جدارا لئلا اعلاه واسفله حتى يضيء الامر فتخرج فان ختم الغنى  
على بابها ولم يخرج قال ابو يوسف ينعى الغنى رسولاً ومعه شاهدان فتأدى  
الرسول على بابها فلا تنة ابنت فلان ان الغنى فلان بن فلان يقول لك  
احضري مع فلان بن فلان مجلس الحكم والا نضرب لك وكيله وقبل بينه  
المدعى عليك هكذا يفعل الغنى ثلثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضي  
على وكها بما يدعي عليها قال قاضي خان قال شمس الائمة الحلواني قال الغنى  
الامام الاستاذ رايته مثل هذا في النوادر عن ابي محمد وكان ذلك  
منهم اتفاقا لكونه ذكر بعد ذلك فاضحان عن الشيخ محمد البرزدي قال  
المشهور من قول ابي عن ان الغنى لا ينصب وكيله بعد ختم الباب ولكنه  
يجزم عليه فليست امل عند الفتوى انتهى وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا  
عن المصر لا يتخصص الغنى مالم يقع البينة على ما اذعاه فاذا اقام قبلت بنية  
للاشخاص لا للقضاء وان سأل المدعى حتما لاحضار خصمه اعطاه الغنى  
فاذا ذهب به الى الخضم اراه ذلك وانصرف ختم الغنى للدعوة في وقت كذا  
فان امتنع ورد ذلك اشهد عليه شاهدين فاذا شهدا بذلك عند الغنى  
يتخصص الغنى باعوانه ان قدر والا يسأل الوالى ان يتخصص مؤنة  
المستحضر على المتردد وهو الصحيح وقيل من بيت المال فاذا حضر حبسه الغنى  
عقوبة وكذا اذا سلك المدعى عليه بعد ما راي الختم ولم يجب ولم يرد لانه  
ظهر بعتة وكذا اذا وعد ثم خالف الا ان هذا دون الاول في العقوبة من  
قضاء الثانية قلت ولو ارسل المدعى محضر القاضي او واحدا من اعدوان  
الوالى ليخص خصمه من غير ان يدعوه بنفسه واحضر الرسول فاجع يجب على  
الموسل اذ لم يظهر التردد من خصمه وان ظهر ذلك منه فلا جرم يجب عليه زجرا  
له هكذا حققه ابو السعود العمادى المذكور في فتاواه واذا ثبت الحق للمدعى  
ببينة تجل حبسه بطلت المدعى لظهور المبطل بالاكثار ولو ثبت بالاقرار  
لم تجل حبسه بل اذا امتنع حبسه وهو المذهب عند ناذرة فاضحان ويجبى  
المديون في النوى والقرض والمهر المجل والمال بالوكالة ولا يجبس في شئ  
صور ان ادعى الغنى الا ان يبرهن غيبه على غناه حل بدل الخلع وبدل عتق  
نصيبك الشريك وبدل المصوب ونفقة الزوجان ونفقة الاقارب وارث  
الجنابات وبدل دم العمد وما تأخر من المهر بعد الدخول وبدل المتلفات



والمواد بفناه قدرته الآت على قضاء الدين فيحبسه بما يراه من لا تقدر  
 بمدة حبسه وانما هو موقوف الى رأي القاضى وهو الصحيح وبه جزم في  
 الكفر وصرح به في البرازية وقدره في الكتاب الكفالة بشرى او ثلثة  
 وفي رواية الحسن باربعة وفي رواية الطحاوى نصف المدة والرواية القاضى  
 اطلاقه بعد يوم فظاهر كلامهم ان له ذلك قال في المحمدية ان شاء الله  
 عنه قبل مضي شهر ثم يسأل القاضى عنه بدو حبه بتدريس جبرانه  
 فان قامت على اعساره بينته اطلقه من الحبس ولا يجتاز الى انظر الشراة  
 وشرطه في الصغرى والعدل الواحد يكفي والاثنين اعطوا وكيفيته ان يقول  
 المخبرات حاله حال المعسر في نفقته وكسوته وحاله خفيف وقد اختلفنا حاله  
 في الشراة العلية ولا يشترط لسماعه حضور رتب الدين فان كان غايبا لم  
 واطلعه ليغفل كذا في البرازية ولا يغفل برهانه على افلاسه قبل حبسه وشار  
 بقوله اطلقه الى انه لا يحبس مرة اخوي للقول ولا لغيره حتى يثبت غريمه  
 غناه قال في البرازية اطلق القاضى المحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه اخرها لا  
 وادعى انه موصل لا يحبس حتى يعلم غناه وفي الخلاصة رجلان لهما دين على  
 رجل الا ان احدهما اكثر لصاحب القليل ان يحبس وليس لصاحب الكثير  
 ان يمنعه ولو حساه ان اراد احدهما اطلاقه فلا خرا ان يمنعه انتهى قال  
 في العبادية نقلا عن فتاوى النسخى المغلس المحبوس بسبب الدين يملك اتيار  
 الغراء على البعض الا اذا غاب غيبة منقطعة في يقسم القاضى ماله بينهم  
 بالمحصى وهذه المسئلة دليل على ان القاضى ان يقضى دين الغائب واثبت  
 في موضع ثقة اذا حبس المديون وغاب الطالب فقال المحبوس انا اودتي  
 المال فالقاضى ان شاء اخذ المال ووضعه على يدي عدل وان شاء اخذ منه كغفلا  
 ثقة بالنفس وهذه المسئلة تدل على ان للقاضى ان يقضى ديون الغائب من  
 مد يونه انتهى ولو قال من اراد القاضى حبسه ابيع غريمي واقضى ديني اجله القاضى  
 ثلثة ايام ولا يحبس قال في الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء قال  
 المديون ابيع عبدى هذا واقض الدين منه لا يحبس القاضى ويؤجله يومين  
 او ثلثة ايام وفي البرازية قال المديون ابيع غريمي واقضى ديني اجله القاضى  
 ثلثة ايام ولا يحبس ولوله عقار يحبس لبيعه ويقضى الدين ولو شئ قليل  
 انتهى وفي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر مغربا الى شرح الهداية  
 اذا ادعى رجل على اخر مالا وانثبة فقال المدعى عليه امرهلى يوما او ثلثة  
 ايام لا دفعه اليك فانه يميل ولم يكن بهذا القول يمنع من الاداء ولا يحبس  
 كما في الخصم يميل لا بداء الدفع وكما في المكاتب يميل للتخيرات الا ثلثة مدة ضربت  
 شرعا لابللاء الاعذار انتهى قلت وهذا مطلق غير مقيد بقوله ابيع غريمي وما تقدم  
 مقيد به فليجمل المطلق عليه من قضاء المخ ايضلا في فصل بيان احكام الحبس عليه

سئل قاضي الهادي اذا حبس شخص  
 بدين وغاب ربه الذي يملك  
 المحبوس المدة الشرعية وشغل القاضى  
 عن حاله فلم ينظر لم يوجد من اجل ان  
 بطلقة واجاب القاضى اذا حبس  
 الغريم فيحبس فيه وقت مدة  
 برها القاضى حيث يملك لظهور  
 ظنه انه لو كان له قال لا يجرى  
 بسئل عن حاله من له دين عليه  
 فان ابيع غريمي فاقضى ديني  
 سواء كان خصمه غائبا  
 كمن اذا كان خصمه غائبا  
 يستوفى منه كغفلا  
 والله اعلم

حقا اذا امتنع عن قضاية فانه لا يضرب كذا قالوا ان المديون لا يضرب  
 في الحبس ولا يعيد ولا يغفل قلت الا ان ثلث اذا امتنع عن الانفاق على قريبه  
 كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كما في الشرايع  
 والوجاه من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما هو جوابه في  
 باله والرواية الجامعة ان الحق يغتفر بالتأخير في الاثام القسم لا يقضى وكذا  
 نفقة الغريم لا تقطع من الزم وجها في الجماع يغتفر بالتأخير الا خلف  
 من قضاء الاشياء في القاضى الا وفيه ايضا اذا ثبت افلاس المحبوس بعد  
 والسؤال فانه يطلع بلا كغفلا الا في مال اليتيم كما في البرازية والحفت به  
 مال الوفق وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضى من لا تقبل  
 شراة له الا اذا اورد عليه كتاب قاضى من لا تقبل شراة فات يجوز له  
 القضاة ذكره في الشرايع الوضوح انتهى كلامه رجل ادعى ان هذا وقف على فلان  
 واحضر حقا فيه حطوط العدول والقضاة الماضيين وطلب من القاضى القضا  
 بذلك الصك ليس للقاضى ان يقضى بذلك لان القاضى انما يقضى بالحجة وهي  
 البينة او الاقرار او التكول واما الصك فلا يصح ان يكون حجة لانه قد يزور  
 ويغير وكذا لو كان على باب الحانوت لوح مضروب بنطوق بوقفية الحانوت لا  
 يجوز للقاضى ان يقضى بوقفية مالم يشهد الشهود بوقفية من فصول الاستر  
 وشنية لا يحكم بسجل الاستحقاق بشراة انه كتاب كذا بل يحكم بالشراة على  
 مضمونه وكذا فيما سوى نقل الشراة على مضمونه وكذا فيما سوى نقل الشراة الوكالة  
 المواد بما سوىها المحاضر والسجلات والصكوك فان كلا منها يجب فيه الشراة  
 على مضمون المكتوب من بيع الدور في باب الاستحقاق وفي قضاء المخ واما  
 الحجة القديمة التي مات شهودها او امتنعوا عن الاعادة شهادتها فلا يعمل  
 بها من غير ثبوت مضمونها شرعا واذا ثبت مضمونها يقول عليها كما في المحط انتهى  
 وقد تم تفصيله في كتاب الدعوى في مسائل الكتابة والخطوط قال صاحب المخ  
 في فتواه ان القضاء استاء الزام في حقوق العباد في المسائل الاجتهادية بعد  
 دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر والاصل في التنفيذ ان يكون حكما اذ من  
 صبح القضاء قول القاضى انفذت عليك القضاء فلا بد من مراعاة شروط  
 القضاء لتكون تنفيذا شرعا معتبرا فان الحادثة الواحدة يجوز ان يتوارد  
 عليها القضاء واحد بعد واحد وما يفعل قضاء زمانا ليس هذا التنفيذ معتبرا  
 فانما هو احاطة القاضى الثاني علما بما فعله القاضى الاول وانه غير متعوض لحكمه  
 انتهى هكذا ذكره شيخه صاحب البحر في فوائده وفيها ان المعتد قول القاضى  
 ثبت عندى حكم منه يعتبر عند وجود شرائطه وعليه الفتوى كما في الثانية فلو  
 هذا قلت لو قال القاضى ثبت مضمونه عندى بعد دعوى صحيحة على وجه الخصم  
 باقراره وبشراة فلان بن فلان وقبلتها وانفذت عليه القضاء وانا العبد الفقير



صادق محمد الغني بمدينه فلان يصير تنفيذ اشرعيا فاعتمد بهذا الخبر فان فرغ  
وفيرا ايضا فقد صرحوا ان القضاء في الحادثة الخلافة الاجترادية يجعلها  
اتفاقية انتهى واذا عول الغني لكون لم يصل اليه الخبر لا ينعول كالوكيل وعن  
ابي يوسف انه لا ينعول وان علم ما لم يقدم اخر صيانة لحقوق الناس من قضاء  
الخلاصة ونحوه في البرازية لا يملك الغني الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم  
النايب لا ينعول بغير الغني ولا بموته وينعول بغير الغني له ولا  
ينعول بموته وهو المعتد في المذهب ذكره الزيد في كتاب الوكالة وفي  
البرازية مفرى الى الاقضية لوقال السلطان استخلف من شئت له استخلف  
اخر ولو قال القاضي ايضا استخلف من شئت له الاستخلاف ايضا ثم  
انتهى وقد تقرر بان الغني انما هو سرور عن السلطان في نسب النواب فقد  
نقل الثقات ان انايب لا ينعول بغير الاصل ولا بموته من قضاء المخ قال  
في خزانة الفتاوى اذا مات الغني انقول خلفاؤه ولومات واحدا لولا  
انقول خلفاؤه ولومات الخليفة لا تنعول ولادة وقضائه انتهى وفي الخلاصة  
وفي هداية الناطقي لومات القاضي انقول خلفاؤه وكذا موت امير الناحية  
بمخلاف موت الخليفة السلطان اذا عول القاضي انقول النايب بخلاف  
موت القاضي وفي المحيط اذا عول السلطان القاضي انقول نايبه بخلاف ما  
اذا مات الغني حيث لا ينعول نايبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينعول النايب  
بغير القاضي لانه نايب السلطان او نايب العامة الا ترى انه لا ينعول بموت  
القاضي وعليه كثير من المناج انتهى من قضاء الاشياء في الغني الثاني قال صاحب  
المنهج في فتاواه من اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا على القول المعتد في  
المذهب فلو قضي لا ينفذ احكامه وذكر شيخه صاحب البحر في فتاواه ان القاضي  
اذا عول القضاء بشفاعته شخص عالم او امير لا ينفذ اقضيته انتهى سئل صاحب  
المنهج عن زيدا في عام وعند الغني بدعي على ما خمسة عشر سنة فصاعدا  
فسمعوا وحكم نوبه والحال ان الامام منع القضاة من سماع كل دعوى مضي عليها  
خمس عشرة سنة فصاعدا فهل اذا رفعت الحادثة الى قاضي اخوله نقض الحكم  
المذكور ام الحكم معتبر من الغني الاول واجاب القضاء يجوز تخصيصه وتقييده  
بالزمان والمكان ويجوز استثناء بعض الخصومات او رجل بعينه فلا يصير  
قاضيا في المستثنى كجاء الخلاصة وجامع الفصولي فعلا هذا الامر السلطان بعدم  
سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا يمنع ويجب عليه عدم سماعها من حيث هو  
قاضي فلو سمعها مع المنع وحكم لا ينفذ حكمه لانه بالمنع يصير مفرولا بالنسبة اليه  
الحادثة فلو رفع حكمه الى قاضي اخر فله نقضه انتهى كذا في قضاء الاشياء من  
الغني الثاني قال عبد الرحمن العمادي المفتي بدمشق الشام فاستثنى المتأخر في  
الدعوى المتعلقة بالادب والوقف فانها تسمع ولو مضي عليها خمسة عشر سنة

القاضي اذا اخذ الرشوة قبل بطل جميع قضايه  
وان كان قضاة مجمع لانه لم يسمع امينا  
فيل بطل القضاء الذي اخذ فيه الرشوة  
والاجابة على القضاء بالكل لان القضاء  
اعلم الطاعات وهو واجب عليه فيبطل  
القضاء دون غيره من قضاء مختارات  
الغزالي ان يعطيه بشرط ان يصيبه والهدية  
ان لا يكون معه شرط غاية البيان في كتاب  
ادب القاضي  
اما بطل المال على طلب القضاء من المخطوبات  
لانه رشوة وهو قد يصير قاضيا على الرشوة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع من الرشوة  
والمرئى والواشني فالراشي باطل الرشوة  
من احكام السلطانية

فصاعدا لانه الميراث حق معلوم فلا يسقط بالتأخير وكذا الوقف ذكره الامام  
القاضي في فتاواه قال في المبسوط الا ان يدعيه بطريق الادب لانه لا يسقط  
بالتأخير وعليه الفتوى وفي الفتاوى ان نية من القضاء الحق لا يسقط بتقادم  
الزمان قد فاق وقصاصا وحقا العبد كذا في كتاب المجوهرة انتهى هكذا افنى  
ابو الشهاب والعمادي ومن بعده من المفتين رايته فتواعم والله اعلم سئل  
صاحب المنهج عن رجل شهد عليه رجلان انه طلق زوجته والحال ان بينه  
وبين الشاهد عدوة متبينة تمنع قبولها الشراة وظاهر تعقبها في شراة  
ايضا فهل يقبل هذه الشراة ام لا فاذا قلتم لا تقبل فهل اذا حكم القاضي الخفي  
برأه هل ينفذ حكمه واجاب لا يقبل شراة تها مع وجود انصافها بما ذكره من  
العداوة الدينية او النصب واذا حكم القاضي بشراة لا ينفذ حكمه لان  
كون الشهود بونية الساحة عن التهمة شرها مثبت في مباشر الحكم فصار  
على مثال القضاء بالاقرار الضعيفة فان القضاة قد منعه من مقدمهم  
مباشرة ذلك ايضا والله تعالى اعلم بحقيقة الامور نفذ الحكم بعدم وقوع طلاق  
السكران لا اختلاف القضاة من جامع الفصولي قال صاحب المنهج في فتاواه  
واما الحكم بشراة الا في المالك في بعض المقدمات انه صحيح لانه وقع في  
فصل مجتهد فيه لكن ذكر الكمال في فحة اختلافه فانه نفاذ قضاء الغني بخلاف  
مذهب قال هذا كله في الغني المجتهد فاما المعتد فانما ولده السلطان للحكم  
بمذهب ابي من مثله فلا يملك المحالفة فيكون مفرولا بالنسبة الى ذلك الحكم  
انتهى قلت والحكم بمذهب ابي من قدام من قبل السلطان في مناشير القضاء  
سئل صاحب البحر عن رجلين احدهما من بلدة والاخر من اخرى اراد احدهما  
الدعوى على الاخر عند قاضي بلدة والمدعي عليه بمنع من الذهاب معه ويريد  
الخصومة عند قاضي بلدة فهل العبوة في ذلك المدعي ام المدعي عليه واجاب  
العبوة للمدعي عليه لا للمدعي على المعتد على نحو ما قالوه في القاضي على محليتي  
وفي قاضي المسكر وغيره قال في دعوى الخانية ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد  
منهما في محلة واحدة فوفقت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والاخر  
يا في ذلك اختلف فيها ابو يوسف ومحمد والصحيح ان العبوة لمكان المدعي  
عليه وكذا لو كان احدهما من اهل المسكر والاخر من اهل البلدة فاراد المسكر  
ان يخاصمه الى قاضي المسكر فهو على هذا انتهى قلت فعلا هذا لو كان المدعي والمدعي  
عليه في بلدة ليس فيها الا قاضي فلا يملك المدعي عليه الامتناع من الخصومة  
سواء كان من اهل المسكر او من اهل البلدة لان عبوة المدعي عليه لا يتحقق  
الا في بلدة فيها قاضيان فتصير عند الفتوى لو قضي القاضي يجوز التمسك بغير  
شهود اختلف فيه قيل يجوز وقيل لا والفتوى على انه يجوز من قضاء واقعات  
الفتاوى الكبير كذا في البحر الرائق للقاضي خصومة في عام عند خليفة فقضى له



او عليه قبل نفذ وقيل لا من جامع الفصولين في الفعل الاول كذا في الزية  
في ادب القاضي القضاء يقتصر على المتقاضي عليه ولا يمتد الى غيره الا في  
فقر اربعة يتعدى الى كافة الناس ولا يسمع دعوى احد فيه بعده في الحرية  
الاصولية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى والقضاء  
بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكم  
به كما في الخانية وجامع الفصولين في واحدة يتعدى الى من يتلقى المنفعة عليه  
الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة والفضا كان قضاء عليه  
وعلم من يتلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت  
عين من يد وارث بقضاء بيعة ذكرت انه وارثها كان قضاء على ساير  
الورثة والميت فلا يسمع بيعة وارث اخر كما في البرازية من قضاء الاشباه  
في الفقه الثاني قلت وقدمت في القاعدة الخامسة منه لا يتبع تأجيل القاضي  
لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين يعني اكثر من ثلثة ايام لانها مدة  
ضربت لا بدلاء الاعذار وفيه ايضا ان امر السلطان لا ينفذ الا اذا وافق  
الشرع كما في الخانية انتهى ولو ادعى القاضي على الصلح ياتى من جامع الفصولين  
في الفصل الثاني لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلث الاول  
لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استهل المدعى الثالثة اذا كان  
عند رتبة من قضاء الاشباه وفيه قضاء الامير جازي مع وجود قافله البلد  
الا ان يكون القاضي موثق من الخليفة كذا في المنتقط الراي الى القاضي في  
مسائل في السؤال عن سبب الدعي المدعي ولكن لا يجزى بانه وفي طلب الحاشية  
بين المدعي والمدعى عليه فان امتنع لاجير ومخالف الخانية وفي التفرقة بين  
الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تخليف الشاهد ان رآه جاز كما  
في الصبرية وفيما اذا باع الاب او الوصي عقار الصغير فالراي الى القاضي في نقضه  
كما في بيع الخانية وفي مدة حبس المدعيون وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره  
وفي حبس المدعيون في حبس القاضي او اللصوص اذا خيف فراره كما في جامع  
الفصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اتهم وفيما اذا تصرف الناظر  
ما لا يجوز كبيع الوقف او رهنه فالراي للقاضي ان شاء غزله وان شاء بضم  
اليه ثقة بخلاف العاجر فانه بضم اليه كما في القينة انتهى وكل من اهل الشراة  
كان من اهل الشراة كان من اهل القضاء وما لا فلا لا يجوز ولاية العبي  
والجنون والعبد لانه لا ولاية لهم ولا الاعمي لانه ليس من اهل الشراة لوجود  
الالتباس عليه في الصورة وغيره والاطروش يجوز لانه يعترف بين المدعي والمدعى  
عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز لانه لا يسمع الاقوال وربما ينكر اذا استعاد  
فيضيع حقوق الناس وقد مر في العلامة ابن وهبان بان الاول وهو جواز الية  
الاطروش هو الاصح ذكره صاحب المنحة في فتاواه فقلنا عن الاختيار شرح المختار

وذكر

وذكر في البرا اقلنا لا يجوز شهادة العدوق على عدوقه اذا كانت دينوية  
هل الحكم في القضاء كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه وبينه عداوة  
دينية لم اقف عليه في كتب اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل  
ان كان قضاؤه عليه يعلمه ينبغي ان لا ينفذ فان كان بشراة العدول  
ويحضر من الناس في مجلس الحكم يطلب خصم شرعي ينبغي ان ينفذ انتهى  
ان تخلف المدعي والشاهد امر منسوع باطل والعمل بالمنسوع حرام ولا  
يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي او وقعت في  
تلبس الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الخانية وقيد  
في الخلاصة بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكفر بما اذا كان بعد دعوى صحيحة  
وشراة مستقيمة الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء يعلمه فله الرجوع عنه  
كما ذكره ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة بالبيعة الثانية اذا ظهر  
له خطأ وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأي المجتهد الثالثة  
اذا افتقر في مجتهد فيه بخلاف مذهب فله نقضه دون غيره كما في شرح المنطق  
القضاء يخصص بالمكان والزمان فاذا اولاه قاضيا بمكان كذا لا يكون قاضيا  
في غيره من المنطق وقضاء القاضي غير مكان ولاية لا يصح واختلعا فاما اذا  
كان العقار للالة ولاية فاختار في الكفر عدم صحة قضائه وصححه في الخلاصة  
الصحة واقتصر فامتحان عليه والمخلاف انما في العقار للالة العيين والدية كما في  
البرازية القاضي هو الذي ينظر وجه المرأة ويكتب حلالا للشاهد لا  
اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا اقام واراد ان يكتب القاضي الى اخر فاته  
يكتب كما في البرازية ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج  
عن العدة وفي القينة طالب القيم اهل المحلة ان يعرض من مال المسجد للامام  
فابي فامر القاضي به فافرضه ثم مات الامام مفلسا لا يفي القينة انتهى لانه  
لا يفي بالاقراض باذن القاضي لان للقاضي الاقراض من مال المسجد من  
قضاء الاشباه في الفقه الثاني سئل صاحب المنحة عن الوصي اذا اقضى من  
مال الميت باذن القاضي هل يصح اذا اتى على المدعيون القاضي ام لا وهل اذا  
ادعى ان ذلك باذن القاضي له هل يقبل قوله ام لا واجاب اذا اقضى باذن  
القاضي لا يفي لان القاضي يملك ذلك لكن لا يقبل قول الوصي ان القاضي  
اذن له في ذلك لان الوصي لا يملك الاقراض فاذا اعترف بالضمان ثم ادعى  
ما يبرر لا يقبل قوله انتهى والوصي في مال الصغير والاب في مال ابنه الصغير  
كالمعتوى ليس لهما الاقراض مال البنين والوقف والغائب ويكتب الصك  
لذكر الحق من قضاء الدرد وقد مر في قضاء المنحة سئل صاحب المنحة عن  
القاضي اذا تورط بظيعة مستحقا وكتب له حجة بذلك هل يسوغ له اخراجه  
وتعريضه بغير حجة تقتضي ذلك شرعا ام لا واجاب لا يسوغ له وغيره



أخراجه وتقرر غيره بغير حجة تعينه ذلك شرعا لا أن الوظائف حقوق  
محرمة كالأموال وذكر الإمام الهندي في فتاواه مغريا إلى مسألة أبي  
الجاهل واليه يشير ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحجة ثابتة معروفة  
لذا في القاعدة الخامسة من الأشباه في الفن الأول وشيئا لم يذكر في سابق  
التنقيح في الأموال والحقوق فإذا كان هذا في الإمام الأعظم فما بالك بالغير  
الذي ولاه السلطان ليحكم بالعصم في مذهبه فإن تعدى القول الضعيف لا  
ينفذ قضاءه فكيف إذا حكم بالجهل كذا في البحر والتمه في القاعدة الخامسة  
أيضا في الفن الأول من الأشباه إذا كان فعل الإمام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق  
بالأموال العامة لم ينفذ أمره شرعا إلا إذا دافعه فإن خالفه لم ينفذ انتهى وفيها  
أيضا يحمل الضرر الخاص للأجل دفع ضرر عام وسد مفيد بقوله الضرر لا يزال  
بمثله وعليه فروج كثيرة مذكورة فيها وفيه تصرف الإمام على الرعية منوطا بحجة  
وقد صرحوا في مواضع انتهى فإذا كان هذا في أمير العامة فما ظنك بغيره  
وروايته ونوابه الذي نصيبهم الإمام ليعملوا بغير الناس ولا بد من أن يكون  
تصرفاتهم على الرعية مخصصة للمصلحة لا المفسدة فليس لهم أن يتجاوزوا  
عن تفحص الاعتدال من قضاء المنح وفي اجارة الظهيرية المعروف عرفا كالمشروط  
شرطا وفي البرازية المشروط عرفا كالمشروط شرطا من الأشباه في قاعدة العادة  
محكمة شكل صاحب المنح عن العرف العام المعبر عنه بما هو واجب أمّا  
العرف العام المعبر عنه فاما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول  
وتلقته الطبائع السليمة بالقبول أمّا العادة في استمراره عليه وعادوا له مرة  
بعد أخرى كما في الكتب الأصولية فقالوا وتترك الحقيقة بدلالة الاستعمال  
والعادة والمعبر عنه فاما بناء الأحكام العرف العام لا الخاص على ما هو المذهب  
وافتي كثير من المشايخ باعتبار كالعالم فاعتماد كالعالم فاعتماد ينبغي  
أن يعني بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوة الخواص لا يزم ويصير  
الحال في الخواص فقال فلا يملك صاحب الخانات بعد أخذها أخراجه  
ولا اجازتها لغيره وأمكن وقفا والعرف الجاري في بلدة واحدة لا يكون  
عرفا عاما بل هو من قبيل العرف الخاص كما يدل عليه كثير من كلامهم والله  
أعلم يوم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يوم إذا  
أدعى رجل أن أباه مات في يوم كذا رقبته فادعى أمراة أن الميت  
تزوجها بعد ذلك اليوم وشمع وقضى بالنكاح ولو ادعى قتله في وقته لم  
شمع دعواها النكاح بعد كذا أن أدعى أن فلانا مات وترك هذا ميراثا  
لأخي وماتت وتركته ميراثا وقضى له بالبينة فقال المدعى عليه إن أمك  
التي تدعى الأديت عن أمك ماتت قبل فلان الذي يدعى أن أمك ماتت أقلا وأقام  
البينة لم يسمع الدفع وسرقة أن القضاء بالبينة عبارة عن دفع النزاع والموت

من حيث

من حيث أنه موت ليس محلا للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فإنه  
من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى من قضاء القدر ويوم الموت لا يدخل  
تحت القضاء بخلاف يوم القتل هكذا في العبادية والولوية والبنوذية  
والخلاصة وغيرها وفروعها الأولى ما لو برهن الوارث على موت مورثه في  
يوم كذا ثم برهن امرأة عات مورثه كان بكاها بعد ذلك اليوم بقضي  
لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث عات أنه قتل يوم كذا فبرهنه المرافعة  
على أن هذا المقتول لم يبرهن ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات  
وكذا الوبرهن الوارث عات مورثه قتل يوم كذا فبرهنه المدعى عليه أنه  
كان مات قبل هذا برهان لا يكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذه عبارة  
البرازية وفي القنية من باب دفع الدعوى أدعى عليه شيئا أنه اشتراه من  
أبيه منذ عشرين سنين والاب ميت الحال فاقام ذوا اليد البينة أنه ما منذ  
عشرين سنة شمع وقال عمر الخافض لا تسمع قال استأذنا والصواب جواب  
الحافظ فينبغي أن يحفظ أن زمان الموت لا يدخل تحت القضاء من قضا  
المنح في فضل في بيان أحكام الحبس **في نيب** ما يقع مضافا إلى زمان  
مستقبل أربعة عشر شيئا الاجارة وفسخها كما إذا أضافها إلى رمضان  
وهو في شعبان وكذلك إذا أضاف فسخها إلى زمان مستقبل والخارعة  
كما إذا قال وهو في شعبان زاد عنك ارضي في أول رمضان والمعاملة وهي  
المساقيات بأن قال سابقينك بستان في أول رمضان وهو في شعبان والمضاربة  
والوكالة والكفالة والايضاء بأن قال جعلت فلا فاصيا بعد موته إذا أضاف  
لا يتصور في الحال إلا إذا جعل مجازا عن الوكالة والوصية لا تضاف عليك مضاف  
إلى ما بعد الموت والقضاء بأن قال الإمام إذا جاء رأس الشرف فانت قاضي  
بلدة كذا والامارة بأن قال إذا جاء رأس الشرف فانت أمير البلد الفلاني  
والخلاص بأن قال للمرأة إذا جاء رأس الشرف فانت طالعة لا تطلق حتى  
يجئ الشرف والعناق بأن قال لعبد إذا جاء رأس الشرف فانت حرة  
الوقف بأن قال داري هذه وقف بعد موتي وما لا يقع مضافا إلى زمان  
مستقبل عشرة أشياء البيع واجازته وفسخه والعسمة والشركة والرهبة  
والنكاح والرهقة والصلح من مال وإبراء الدين من اجارة المنح في مسائل شتى  
**كتاب الصلح الصلح على ثلاثة أصناف صلح مع آخر وصلح مع انكار**  
**وصلح مع سكوت** وجه الاختصار أن المدعى عليه عند دعوى المدعي أمان  
يجب لدعواه أو لا يجب **فإن أجاب فلا يجلو أمان** يكون الجواب بالافراد  
أو بالانكار فهو الصلح الأول والثاني فإن لم يجب أصلا فهو السكوت وكل ذلك  
جائز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الصلح مع الانكار والسكوت من لسان المحكم  
نقل عن الكافي سئل الهندي عن الورثة صلحوا أحدهم من نصيبه على مال أعطوه



اليوم انكر واوراشة وادادوا فسخ الصلح واسترداد الدول هل لهم ذلك  
 واجاب ليس له ذلك لما تنقروا ان الصلح مع الاكثار جائز عندنا فلا ينقض  
 من صلح الرائي الصلح عن اكله انما يرفع النزاع في الدنيا لا في القبر الا اذا  
 قال صلحتك على كذا او براءتك على الباء من صلح الاشياء ادى الى اقلها فهو  
 على شئ ثم يرفع المدعى عليه على البناء او البراء لا يقبل وان ادعى  
 فادعى القضاء او البراء وصحح ثم يرفع على احد ما يقبل من البراءة  
 لو استعار من اخر دابة فملكك فانكر رب الدابة فادعى فسخه المستعير  
 حال جاز فلو اقام المستعير بنية بعد ذلك على العارية وقال انما ملكك قبلت  
 بنية بعد ذلك على العارية وبطل الصلح ودعوى الخلاصة قال ناهى الشريعة في  
 شروح الوقاية ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا  
 فبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى دعوى مجعولا  
 في دار فصول على شئ يصح الصلح على ما في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك  
 ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة من صلح المخل والصلح عن الدعوى القابلة  
 يصح وعن الباطلة لا يصح والعاسدة ما يمكن تصحيحه وكذا في المحمي من صلح المخل  
 ايضا اربعة اشياء يجوز الصلح بها الصلح مع الاقرار والصلح مع الاكثار والصلح مع  
 السكوت والصلح عن المجهول على المصالح ويعتبر في الصلح مع الاقرار ما يقتضيه البيان  
 والصلح لا يجوز في ثمانية اشياء في الخزوة والعصا والسنة والخيار ودعوى  
 الطلاق والنسب والرق والولاء من صلح خوانة الفتاة لاجبة اللبث قلت وفي  
 عدم جواز الصلح في العنصر من نظر لاق جواز في العنصر من ذلك بوجه في  
 صلح الدردور في باب الصلح عن دم العوي من محبط السر خشي انتهى واذا وقع  
 الصلح من الدرام التي في الذمة ومن الدنانير التي في الذمة على درهم فهذا  
 صرف يشترط قبض بدل الصلح في المجلس واذا وقع الصلح من الدرام التي في  
 الذمة على درهم في اقل منها او وقع الصلح من الدنانير التي في الذمة على دنانير  
 هي اقل منها فهذا ليس بصرف حتى لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس والاصل  
 ان الصلح اذا وقع على خلاف جنس الحق يعتبر مبادله واذا وقع على جنس الحق  
 يعتبر استيفاء للمسمى واستقاطا للبدل من محبط البرهاني رجل ادعى على رجل  
 ادعى على الف درهم فاصطالحا على عشرة دنانير واقر قاتل القبض بطل لان  
 الصلح على غير جنس الحق يكون مبادله والصرف يبطل بالافتراق من غير قبض  
 رجل له رجل الف درهم جبا فاصطالحا على عشرة دنانير واقر قاتل القبض  
 بطل من صلح الخاتمة عن ابي يوسف ادعى على الف درهم فأنكر ففصلحه  
 على مائة منها جاز وبرئ من الباقى سواء قال ابراهم من الباقي او لا بل لكن  
 هذا في الحكم اما في ما بينه وبينه الله لا يبرأ من الكثرة مسائل في كل صلح بعد  
 صلح فالناتج باطل وكذا الصلح بعد الفداء من صلح المخل في الاشياء كل عقدا

عبد

عبد وجد فان الثاني باطل فاصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولي  
 والنتيجة بعد النكاح كذلك كما في الغنية والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في  
 الباقي الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولي  
 وعنده في الغنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او اقل او محس  
 اخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة الثمن في الحوالة  
 فانها نقل فلا يمتنع كما في السبع واما الاجارة من المتاجر الاولى والثانية  
 فصح للاول كما في النزاهة من بيع الاشياء في الفقه الثاني وفي حاشية الفقه  
 الثالث منه في فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وقالوا لوجود النكاح  
 لمنكوحته لم ينزعه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من  
 المهر انتهى رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطالحا ان يدفع احد هاشيا من  
 الدراهم فان اصطالحا ان يدفع البائع المشتري جاز لانه صلح على عيب وان  
 اصطالحا ان يدفع المشتري الدراهم والجارية للبائع لا يجوز لانه ربوا الا ان  
 يبيعها من بائعه باقل من الثمن الذي اشترى به وقد كان المشتري الاول  
 وهو البائع الثاني نقد الثمن الاول كله في يجوز البيع الثاني ويجوز الزيادة  
 للبائع الاول من وانعادت الحساسة كذا في صلح الخاتمة صلح البائع مع المشتري  
 عور عيب وظهر عدم ذلك العيب او زال العيب بطل الصلح قال في السراجية  
 اشترى حيوانا فوجد بعينه بياضا فصالحه منه على درهم ثم ذهب البياض بطل  
 الصلح انتهى وفي البدائع ولو صالحه من العيب ثم زال العيب بان كان بياضا  
 في عيب العبد فافلح بطل الصلح ويرد ما اخذ لاي العوض الذي اخذ عنه وهو  
 حصنة السلامة فدر عادت فيعود العوض فيبطل الصلح وكذا في الخلاصة  
 والتعفة قال في النزاهة بعد ذكر مسئلة البياض وكذا الصلح في دعوى جيل  
 المبيع اذ بان بعد الصلح عدم الجيل يرد البديل وكذا اذا ادعى على انسان مالا  
 وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان اخر يرد البديل وكذا اذا ادعى عيبا  
 وصالحه على مال ثم بان العيب يرد المأخوذ من صلح المخل كذا في صلح الدوير  
 ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعد ان الاشئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من القمار  
 من صلح الاشياء في الفقه الثاني كذا في صلح جامع الفتاوى مثل عبد الرحمن العمادي  
 الفتي بدمشق الشام على رجل خرج عليه قطعة الطريرة واخذوا ابوابا فاشتم  
 بذلك رجلين وادعى عليهما بذلك فانكر او جعل له صلحا مبلغا وقبضه منها  
 ثم بعد ذلك اسك رجلين في بلدة اخرى واشتمهما بذلك وقال لجماعة ان هذين  
 الرجلين اللذان احدا دواني فاذا شهد الشهود بذلك لدى حاكم هل للرجلين  
 الاولين الذي اقبضاه مبلغ الصلح الرجوع عليه بذلك ام لا واجاب نعم اذا  
 ثبت على الرجلين الاخيرين بالبينة العادلة انهما اللذان اغارا واخذوا  
 الدواب فللرجلين الاولين الرجوع على الرجل بما قبضه منهما والله اعلم اذا الحق

المصالح



المصالح عليه يرجع الى الدعوى اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة  
كالقصاص والعنف والنكاح والخلع كما في الجامع الكبير من صلح الاشياء في الدين  
الثاني وفي فتاوى المحدثين الصلح بعد الحلف لا يصح وروى محمد بن ابراهيم  
وبه يعني وفي وجه عدم الصحة لان النبي يدل على المدي فانما افقد استوى  
البدل فلا يصح من صلح القنية لا يصح الصلح عن المحنة ولا يفسد الا للذنب  
اذا كان قبل المرافعة كما في الحائنية الصلح جائز في الدعوى المذمومة الادنى  
اجارة كما في المستصفي من صلح الاشياء في الدين الثاني في الصلح من الجراحات في  
الشجاج جائز وان بوي بحيث لم يبرأ من اثار بطل الصلح كما لو ضل شريحته ثم  
نبت رجل قتل عبد انسان او شئ ثوب انسان فصالح على اكثر من قيمته جاز  
والصلح جائز في دعوى الاموال والمنافع وجناية العهد والخطاء والتعزير  
ولا يجوز من دعوى حد لانه لا حق له بخوان سره وحرص شيا حتى وجب القطع  
ثم صالح القطع على شئ لا يجوز لانه ذلك هو مقتضى صلح المنافع ولو صالح  
عن حد بطل بطل لا يجوز ان يكون المصالح عنه هو الله سواء كان مالا او عيناً  
او ديناً او حقاً ليس بمال حتى لا يصح الصلح عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر  
بانه اخذ سارقاً او شارباً من غيره فصالحه على مال على ان لا يرافعه الى ولي  
الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز الصلح من حقوق الله تعالى المصالح بالمصالح  
يتصرف في حق نفسه اما باستيفاء بعضه واسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل  
ذلك يجوز في غير حقه وكذا اذا صالح من هذا القذف بان قذف رجلاً فصالحه  
عن مال ان يعفو عنه لانه وان كان لا يبرأ منه فيه حق فالغالب حق الله تعالى  
والمغلوب يلحق بالمعدوم شرعاً بخلاف التعزير حيث يقع الصلح فيه لانه حق  
العبد والقصاص في النفس وما دونها لانه ايضا هو العبد من صلح الدرر ولو  
ان رجلاً اخذ سارقاً في دار غيره فاذا اراد ان يرفع الى صاحب السرقة بعد  
ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف اي منع  
عنه كان الصلح باطلاً وعليه ان يرد المال على السارق وان كان هذا من  
صاحب السرقة لا يجب المال على السارق وببراء عن الخصومة اذا وقع السرقة  
الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الامر الى القاضي  
ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ البراءة  
والبراءة سقط القطع من القنية في كتاب الصلح ضرب حمار غيره فبقية هي  
فضم ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن انتهى اطلاقه فمثل ما اذا زال  
بعلابه او بغيره من صلح القنية وبفسده جمالة البدل لا جرمالة المصالح  
عنه لان ما وقع عليه الصلح يحتاج الى تسليمه ولهذا اذا كان البدل غير  
مقدور التسليم بفسده دون المصالح عنه لانه يسقط فلا يحتاج الى تسليمه  
وكذا يفسد بجرأه الاجل اذا جعل البدل مؤجلاً من صلح الربلي مثل صاحب

المخ عن رجل ادعى على اخيه مالا فصالحه على قلاوة سمير اذهبها ثم طهرها فضنة  
فصلح هذا الصلح واجب لا يصح كونه صلحاً على البدل المعدوم لان ما  
وقع عليه الصلح يحتاج الى تسليمه والمعدوم ليس بمقدور التسليم فيفسده  
ويؤثره ما في الفتاوى الزنية كما اذا استنى يا قوتنا وانشأنا في زواجه فالبيع  
باطل باب في بيع العبد في محضر الصلح صالح على مال معلوم لم يصح ما لم يثبت قدر  
المال من صلح عينة المفتي ولو ادعى المشتري العيب وانكر البائع فاصطالحا على  
ان يرد البائع شيئاً من الثمن ثم يثبت انه لم يكن بالبائع عيب كان على  
البائع ان يسترد ما ادعى المشتري كما لو كان العيب محققاً ثم زال بعد  
الصلح وعلم هذا الوادي على انسان مالا او حقاً في شئ ثم صالحه على مال  
فثبت ان لم يكن عليه ذلك المال او ذلك الحق كان للمدعي عليه حق  
استرداد كل المال من صلح فزانه الفتاوى واذا ادعى المستودع هلاك  
الوديعة واذا ادعى رب المال انه استهلك ثم اصطالحا على شئ فالصلح باطل  
في قول ابي يوسف وقال محمد الصلح جائز اذا ادعى رب الوديعة ما يوجب  
الضمان ولو لم يدع المستودع ما يوجب براءة فالصلح جائز بالاتفاق  
من الحائنية في باب صلح العمال الراعي الخاص او المشترك اذا قال ما انت  
شاة او اكمل السبع او سرفت فصالح رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز  
عند ابي محمد بن المودع وعند محمد يجوز خاصاً كان الراعي او مشتركاً وعند  
ابي يوسف ان كان مشتركاً جاز وان كان خاصاً لا يجوز من فصول  
العهدية رجل اودع رجلاً شيئاً فقال المودع ضاعت الوديعة او ردك  
عليك وانكر صاحب الرد والهلاك كان القول قول المودع مع النبي  
فان صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك على شئ فهو على وجه احدها ان  
يدعي صاحب المال الابداع فقال المستودع ما اودعني شيئاً ثم صالحه على  
شئ معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح يثبت جوازاً على زعم المدعي  
وفي زعم المدعي انه صار خاصاً بالبحر فيجوز الصلح معه والوجه الثاني  
اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاق المستودع بالوديعة  
او سكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه  
على شئ معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه الثالث اذا ادعى صاحب  
المال عليه الاستهلاك والمدعي عليه يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه على  
شئ جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف الاخر واختلفوا في قول ابي محمد  
والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف الاول وعليه  
الفتوى من صلح الحائنية وفي باب صلح العمال من المودع اذا ادعى هلاك  
الوديعة فانكر صاحبها فاصطالحا على شئ كان باطلاً انتهى صلح السلطان  
جائز من صلح جامع الفتاوى ولا يصح صلح الوكيل بالخصومة ولا هبة



ولا يبيع من صلح الخائنة سئل صاحب المصالح عن شخص مات وترك ما  
وعا فصاحت الامم العثمانيون في ذمة رجل معين للميت واشهدوا  
عاما ثم حضر المصالح ليطلب الرجل المدعي بما هو عليه وبين ان  
ذمة المدعيون برتبة من الذين بالطريق الشرعي من ان اذا وقع  
ضمن الصلح ثم يتيق فساد الصلح بطلان ما في ذمة من الاشهاد  
لا واجاب اذا ثبت فساد الصلح بطل ما في ذمة من الاشهاد  
الدعوى باصل حقه من التركة بالطريق الشرعي كما اجزم به العلامة ابن  
الفرس في الفوائد البذرية وغيره من مشايخنا كبرهم المقدمه والله اعلم  
قلت ويؤيد ما مر من الاشياء اذا استحق المصالح عليه يرجع الى الدعوى  
الا اذا كان مما لا يصل النقص فانه يرجع بقيمة كالفقاص والعقود والتدابير  
والخلع كما في الجامع التيسير انتهى قال تابع الاسلام وبجها صدور الاسلام حذرة  
صلح احد الورثة وابرا عامما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح  
لا رواية في جواز الدعوى ولما قيل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو  
الاصح ولما قيل ان يقول لا يجوز من صلح البرازية صلح المحبوس ثم ادعى  
انه كان ملكا لم تقبل الا اذا كان في حبس اذ لا في الحبس ثم ادعى  
ظلم كما في البرازية من صلح الاشياء في الفقه الثاني وفي المنتهى لو صلح المحبوس  
في التهمة بسرقته او غوها ان كان حبسه والى اوصاحب شرطه فالصلح باطل  
وان كان حبسه القاضي فالصلح جائز من صلح وجيز السرخسي في باب الصلح  
الجائز والغايد رجل اتهم بسرقته وحبس فادعى عليه قوم فضالهم ثم فرج  
وافكر وقال انما صلحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القضي فالصلح  
جائز لانه لا يحبس الا بحق وان كان في حبس اذ لا يبيع الصلح من صلح  
غنية الفتاوى وان صلحت المباشرة وجزم من سكنها على دراهم لا يجوز  
لان السكنى حق الشرع وهي لا يقدرون ان يقاط حق الشرع بمحض كان او غير  
عوض من صلح الخائنة صلح احد الولتين عن ميم العهد على مائة جاز ولا يشاركه  
الاخر فيه فان كان القتل خطأ يشاركه لان الدية وجبت لهما بسبب متحد في  
وقت متحد فصارت مشتركة بينهما واحدا في الدين اذا صلح عن نصيبه كان  
للاخر ان يشاكره فيما قبض فاما المال في الفصاحي وجب بعقد المصالح وانما  
انقلب حق الاخر ما لا بعد عقد الصلح لانه بعد الصلح لما تعذر على الساكت  
استيفاء حقه انقلب حقه فكان انقلاب حقه ما لا بعد وجوب المال اول  
بعقد الصلح منه فلم يجب بدل الصلح مشتركا بينهما في تحييط السرخسي  
في باب الصلح عن دم العهد فان الولية اذا قال للقاتل عدا برائك علم ان  
لا يقيم في هذه البلدة مثلاً وصالحه معه عليه عدا البراء والصلح ولا يمتنع  
الشرط من الدرر في مسائل سني بعد البعوض وصرح الصلح عن دعوى حق الشرب

وهو الشبهة وصرح وضع جذوع على الاصح لان الاصل انه متى توجهت اليه  
مخو الشخص في اي حق كان فادعى اليه بدراهم يجوز وكذا لو ادعى قبله  
من ورايان قال كزني او نحو حتى توجهت اليه بخوة فافتداها بدراهم يجوز  
بما لا يحل وكذا لو صلح من يمينه على عشرة او من دعواه من صلح المجتبي ومن قال  
بشر الرب ذينة لا اقر لك حتى توجهت عني او تحط عني ففعل جاز وان اعلن  
لزمه الحال من صلح الملتقي ولا يبيع الصلح عن دراهم على دنانير مؤجلة او عن الف  
مؤجل على نصفه حالا او عن الف سودا على نصفه بيضا ونماه في صلح المني ولو  
صلح على دراهم من دنانير في الحصاد لم يجز لانه صرف ولو صلح من مال غير  
الدرهم والدنانير على كيل او رطل يشترط بيان القدر والوصف وبيان  
الاجل ليس بشرط ولو بين الاجل ثبت الاجل ولو صلح عن الف درهم على كيل  
او رطل في الذمة وافتد قايلا الغبض بطل لانه بمنزلة بيع الكال بالكال الى  
ولو صلح عن دعوى كرم او ادعى دراهم او صلح عن مائة على نصفها فالغبض  
قبل الافتراق ليس بشرط من صلح جامع الفتاوى رجل له باب وكوة في غرفة  
فخاص جاره فصالحه على دراهم معلوم فذكرها الى الجار ليترك الكوة ولا يستبد  
كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة دراهم  
معلومة ليست الكوة والباب كان باطلا من صلح التاجر خائنة فلوان  
صاحب التكية صلح جاره على دراهم معلومة ليترك السقف على حاله ولا يقطع  
لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير نافذة في حاصره اهل السكة  
في ذلك وصالحهم على دراهم معلومة ليتركوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبي  
لهم حق المناصاة بعد ذلك ولو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب  
الظلة مع الامام على دراهم معلومة ليترك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك  
لان السقف بزاوية وهو كل ساعة ولم يدركه يأخذ من الهواء بخلاف  
الظلة من صلح الخائنة ولو صلح الثوب عند القطار وفضلحه على دراهم  
لا يجوز عند ابي م وكذا في كل موضع كان امانة عنده وعندهما جاز وفي الصلح  
الفايد لكل واحد منها النقص والصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة لا يبيح  
وصحة الدعوى شرط فيه من صلح خزانة الفتاوى وفيها ايضا اجمع العلماء ان  
صلح الفضولي جائز بان قال اجنبي للمدعي المدعى عليه اقر معي ترا وانت  
مخوف في دعواك فضالحي على كذا وضمن له ذلك فضالحه صح صورة ضمان الفضل  
بان يقول الفضولي للمدعي صلح فلا نام دعواك عليه على كذا على اني ضامن  
له او على كذا من مالي فالبدل عليه سواء كان بامر الخصم او بغير امره ويرجع  
بما ادعى على المدعي عليه ان كان الصلح بامره والامر بالصلح والخلع امر بالضمان  
ثم الصلح ان كان عن دعوى في حدود فضالحو على دراهم او دنانير او كيل  
كالخطة والشعير او وزني كالحديد والفضة لا يشترط قبض بدل الصلح



في المجلس اذني على ارض مائة درهم فانكر فاصطلي على عشرة دنائير وانكر  
غيره فبقي لم يبق اذني اذني دارا في يد رجل فانكر فصالحه انسان منقطع  
منه دعواه على الف درهم اليه بغير امر المدعي عليه ثم اقر بان دار المدعي  
ياخذ المصالح المنقطع الدار لان هذا الصلح معاوضة نافذة في حق المدعي  
غير نافذة في حق المدعي عليه لقيام يده عليه فاذا اراد ان يصفه عن امره المانع  
بحكم البيع السابع من صلح محبط الشرعي في باب من فقه اذواع الصلح والصلح  
المره زوجا من نفقة ثلثة دراهم كل شهر حار وبارك هذا في النفقة  
بينها لا يجاب بالاصالحات الام من نفقة ولدها ان نفقة في صلح الزوجين  
صالح عن بعض ما يدعيه لم يصح معناه اذا ادعى رجل على اخر دارا فصالحه  
على قطعة منها لم يصح الصلح وهو صلح دعواه في الباء لان الصلح اذا كان على بعض  
المدعي كان استيفاء لبعض الحق وليس اطلاقا للبعض والاستسقاط لا يرد  
على العيين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا  
فبعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكونه براءة عن الاعيان الا بزيادة  
شيء في البدل او الالراء عن دعوى الباقي هذا ما قالوه في الثانية في جواب  
الصلح عن بعض المدعي وهو ان يرد على بدل الصلح درهما مثلا ليكون مستويا  
لبعض حقه واخذ الفرض عن البعض او يلزم به ذكر الباء عن دعوى  
الباقي لان الالراء عن دعوى العيين جاز من صلح المني مثل الشيخ صالح  
المفتي بفرعها شمل صلح بالوثيقة قبل ثبوت مضمونها وهل يسقط الالراء  
الاثر بالاستسقاط ام لا واجاب لا يعمل بالوثيقة الا بعد ثبوت مضمونها  
على الوجه الشرعي ولا يسقط الاثر بالاستسقاط الدارث قال في صلح الدار  
والاستسقاط لا يرد على العيين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك  
ميراثا فبعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكونه براءة عن الاعيان وان  
الالراء عن العيين غير صحيح والالراء عن دعوى العيين جاز انتهى  
قال احد ورثة برئيت من تركه ابي ببراءة الفراء عن الذين بقدر حقه لان  
هذا ابراء عن الفراء بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة اعيان لم يصح الالراء  
وذكر لو قال وارث تركت حتى لا يبطل بالتوك والحق يبطل به من جامع  
الفصول في الفصل الثامن والعشرين قال احد الورثة لادعوي في التركة  
لا يبطل دعواه او قال است انا وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين البرهنة صح  
كما لو قال است انا ابنا لابي ثم ادعاه من الدار في الفصل الاستبراء  
والاستبراء قال لادعوي في علي تركه اخي او لاحق له وهو احد الورثة  
لا يبطل ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ من صلح الحاروي الصغير في ظاهر  
ان كل صلح يستقط بالاستسقاط وهو ايضا ظاهر ما في الحاشية من الشرب  
وهو الشفعة يستقط بالاستسقاط وحق الرجوع في الهبة لا يستقط بالاستسقاط

وصف

وحقق اهل المدرسة لا يبطل بالاستسقاط لو كانا فقيرين وخيار الشرط  
ينقطع بالاستسقاط وخيار الرؤية يبطل قبل الرؤية بالفعل وبالفعل  
وخيار العيب يبطل بالاستسقاط والدين يستقط بالبراءة من الاشياء في  
الفصل الثالث ولو قال احد الغائبين قبل القسمة تركت حتى يبطل من جامع  
الفصول في الفصل الثامن والعشرين من قال لادعوي في قبل فلان  
ثم ادعى عليه لا يسمع من دعوى الدار الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح  
مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع ويصح بعد حلف المدعي عليه  
دفع النزاع باقامة المستر ولو برهن المدعي بعده على اصل الدعوى لم  
يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذ اصالح على بعضه بيمينه ثم  
وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقام تقبل ولو طلب بيمينه لا يحلف  
كما في القضية الثانية ادعى دينيا فاقربه وادعى الايفاء او الالراء  
فانكر فصالحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح هذا ليس لاقتداء اليمين  
كذا في العاديات من العاشر ولو برهن المدعي عليه على اقرار المدعي ان  
مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان كان بعده يقبل  
ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العاديات  
من صلح الاشياء في الفصول الثاني وثلث الاب والوصي عن الدعوى في مال  
الصبي جاز ان كان له ذمي بيمينه وما اعطاه مثل المدعي به وان لم يكن  
له بينة لم يجز وان صلح عن مال الصبي ولا بينة له يجوز كيف ما كان  
وان كان بينة لم يجز صلح الاب من دم الصبي على مال جاز وان خطا  
لا يجوز وان قل الخط من صلح الوصير والاختيار ولو كان للصبي دين  
على رجل او دعوى فصلح الاب على مال قليل فان لم يكن له بينة والارض منكسر  
للدين جاز صلحه وان كان الذي ظاهرا بالبينة او بالاقرار فان صلحه على  
معاينة ثغاب الناس في امان جاز براءة البيع وان خطا قدر ماله بيمينه الثاني  
فيه لم يجز والوصي في جميع ما ذكرناه كالاب من الفصول الاستبرائية وصي  
ادعى على رجل الفيا للتم ولا بينة له فصالحه خمسمائة درهم عن الالف عن  
انكاره ثم وجد بينة غادلة فله ان يضم على الف ح مثل فله اذا وجد  
الصبي بينة بعد البلوغ من صلح القضية ولو قبض احد من شيئا من بنية  
الورثة وبرئ من التركة وفيها ديون على الناس لو اراد البراءة من حصته  
الدوي لا لوارثه فملك حصته من الورثة لملكه الذي على لا عليه  
ولو صلح احد الورثة الباقيين من تركه وهي عقار وائمة وصيوان  
والمدعي لا يدرى ما هو ولكن جميعه في يد المدعي عليه جاز عندنا خلا فانه  
للساقي بناء على ان الالراء عن الحقوق المجعولة جاز عندنا لا عنده  
ولو كانت التركة مجعولة جاز عندنا لا عنده ولو كانت التركة مجعولة



لا تدرى ما هم يحزنون القيل وعيا كليلي او وزني لاصحاب الربوا او غير الربوي  
فيكون عليك الدين متى لاعليه وقيل في هذا الصلح لاحتمال كون التركة  
من جنس بدل الصلح وان لا يكون عليك الدين متى لاعليه ولو جسد محتمل  
ان يكون الثمن او اقل فيكون شتمته وهي غير معتبرة ولو صالح الورثة  
بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صالحوا على مقدار معلوم من ماله لم يعطوا  
ذلك من ماله لم يكن للورثة سبيل عليه او ما عدا ذلك ليس من التركة بل  
من مبيع باعه اياهم فلو اعطوه من التركة فله ان يرد في نفسه من ربه لعدم  
حقه على الارث ولو ظهر بعد صلحه دين للميت او عين له من ثمن ثمن الصلح  
اولا لارواية فيه فيقبل لكل منها وجه وعدم دخوله اسبه فادخل تحت  
ما ظهر فلو ما ظهر عينا لا يوجب افساء الصلح ولو دينا فلو اسثنى الدين  
من الصلح جاز الصلح واللام يحسن ولو صالح احد الورثة من التركة عا شي  
ثم ادعى عقارا ان الاب وهبه له حال صحته وسلمه اليه التي تسع اوم ينقص على  
العقار وقت الصلح لا الورثة وقسمه التركة بين ذكور واناث على السوية  
نحو بطريق الميراث الا الارث لتغير المشروع من جامع الفهوليين في الفصل  
الثامن والعشرون قلت وقد مر من البرازية صالح احد الورثة وابراء  
ابراء عا ما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى  
ولغايل ان يقول يجوز ان دعوا خضعة منه وهو الاصح ولغايل ان يقول لا يجوز  
فتدبر عند الفتوى **باب الخارج** اخرجت الورثة احد هم عن عرض  
وهي التركة او اخرجوه عن عقار هي التركة بما اعطوه له او اخرجوه عن  
ذهب هو التركة بفضة دفعوها اليه او الحكم على العاين بان كانت التركة  
فضة فخرجوا احد هم بذهب دفعوه اليه في هذا الصلح الوجه كراهة ما  
اعطوه له او كراهة بيع معنى ولكن في الوجه الثالث والرابع يعتبر القبض  
في المجلس نحو راعى التوبة وفي نقدي درهما الذهب والفضة وغيرها مثل  
العقار والعروض ان ادان التركة اذا كانت مشتملة على هذه الاجناس ثم  
فاخرجوه بل هذا النقدي لا يصح الصلح الا ان يكون ما اعطاه اكثر من قسط  
من ذلك الجنس ليكون نصيبه بمثله والزيادة في مقابلة حقة من بقية التركة  
تخرج له عن الربوا ولا بد من التقاضي في المجلس فيما يتعلق بنصيبه من  
الذهب لانه صرف في هذه القدر ولو كان ما اعطوه عوضا جاز مطلقا لعدم  
الربوا وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان يكون  
الديون لبقيةهم كما فيه من تملكك الدين متى لاعليه الذي وهذا غير صحيح  
وسواء بين حصصه الذي اوله يبيح عند ابي حنيفة وينبغي ان يجوز عندنا  
في غير الدين اذا بينت حصته واصل الخلاف فيها اذا جمع بين حرق عبد او  
شاة ذكبة ومينة وباعها في صفقة واحدة وبين حصته كل واحد منها

من الثمن بطل في الكل عنده وعند هاتين في العبد والذكبة وبطل الصلح و  
والقسمة مع اخاطة الدين بالتركة الا ان يرضى الوارث الدين بشرط ان لا يرضى  
في التركة او يرضى اجنبي بشرط ابراء المبت او يورث وادينه من مال اخر ولا  
يصالح قبل قضاء الدين في غير دين محبط ولو فعل اي صالح في الصلح وتخفيفه  
ان الدين اذا لم يكن مستغرا في الصلح والقسمة ويرفعون من اقدار الدين حتى  
لا يتجاوزوا النقص القسمة والاولى ان لا يفعلون ذلك حتى يقضوا الدين  
كذلك في الميراث وغيره واذا اخرجوا الورثة واحدا منهم فخصه بقسم بين الباقين من الورثة  
على السواء ان كان ما اعطوه من ماله غير الميراث المشترك بينهم وان كان  
ما اعطوه له مما ورثوه من ثمنهم فحظ ميراثهم يقسم بينهم وقبده الحضاف  
بان يكون عن انكار اما اذا كان عن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقا وصال  
احدهم عن بعض الاعيان يحجب وصال احدهم عن دعوى اجنبي حقا في التركة  
مع غيبة البقية جائز ويكون ميراثا في حصة شركائه كالا جنبي وفي مجمع  
الفتاوى وان كان على الميت دين مستغرا لا يجوز الصلح ولا القسمة لان  
التركة لم يملكها الوارث وان لم يكن مستغرا لا ينبغي ان يصالحوا اما ما يقضوا  
دينه لتقدم حجة الميت اليه ولو فعلوا فالوا يجوز وذكر الكوفي في القسمة  
انها لا يجوز استحسانا والموقف له بمبلغ في التركة كوارث فيما قدمناه من مثله  
الخارج صالحا احدهم عا شي فخرجوه من بينهم ثم ظهر للميت دين وعي لم يعلوها  
هل يكون المذكور من الدين والعين داخل في الصلح الواقع بينهم فيه قولان  
اشهرها لا يكون داخلا فيه ويكون ذلك الذي والعين بين جميع الورثة  
وقد ذكر في اول الفتاوى انه يقدم ما هو الاشرى وكان هو المعتمد لما نص عليه  
مولانا في بحره وعما قول من يقول بالدخول فان كان الظاهر دينا فسد الصلح  
كانه وجد في الابتداء وان كان عينا لا يفسد ولو ادعت الزوجة ميراثا في  
الصلح على اقل من نصيبها او ميراثا ولا يطيب لهما ان علموا ذلك فان اقامت  
بينه بطل الصلح الكل من المنع في كتاب الصلح **كتاب الولاء قال النبي**  
**عليه السلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعنت** من  
اعتقن او كانت من كاتبين او دريبي او دريبي او دريبي او ما جاز  
ولاء معتقن او معتق معتقن من ولاء المنع سئل صاحب المنع عن رجل  
تملك جارية وولدها الصغير فاعتق ولدها واراد ان يبيع امه ويشترط ولاءه  
لمشترى فهل له ذلك فهل النفقة تجب على المعتق للصغير واجاب اذا اعتق الولاء  
فالولاء له لقوله عليه السلام الولاء لمن اعنت ولو اعنته وشرط الولاء لمن  
اشترى ام كان الشرط لغوا لكونه مخالفا للحكم الشرعي الشريف وبرقه واما  
نفقة فتجب في بيت المال لا على المولى لما في البرازية اعنت عبد صغيرا واقعة  
صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكانت على بيت المال انتهى فالحاصل ان الابوي



اذا كانا حربي اصلين بمعنى ان لا يكون في اصلهما رقيقا اصله فلا ولا على الولد  
واذا كانا معتق او في اصلهما معتق فالولاء لقوم الاب واذا كان الاب معتقا  
او في اصله معتق والام حرة الاصل بمعنى ان لا يكون في اصلها رقيقا اصله سواء كان  
عربية او لا فلا ولا على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حرة  
الاصل بان لا يكون في اصله رقيقا فان كان عربيا فلا ولا على الولد لقوم الام  
وان كان غير عربي فعند ابي حنيفة يكون لقوم الاب عليه ولا خلاف في ان لا ي  
يوسف من ولا الدردس مثل ابوالسعود العمادي من مات وترك معتقا  
ابيه وانما فاذما يخص كل منهما واجاب لو كانت امه حرة الاصل بان لا يكون  
في اصلها رقيقا اصله فلكل لها ولا ولا لمعتق ابيه عليه فان لم تكن حرة الاصل  
بان كان في اصلها رقيقا فلها الثلث ولد الثلثان والله اعلم هكذا افق ابي كمال  
باشا والمولى المرحوم يحيى افندي وقدر ايت جوابها بخطه الكريم وجمع من  
علمائنا منهم شيخ الاسلام من لا سعي الحنفي قالوا لا توجد في الجمع حرة الاصل  
بمعنى ان لا يكون في اصلها رقيقا اصله كمالا عاقلة فيه في ثبت الولاء لقوم المولى  
فتحقق الولاء فيهم فالحق بالاولى كما نقله صاحب البدائع واعنده من لا خسر  
لا ان الاصل في دار الاسلام الحرية فتبقى الى ان يثبت حدوث التوق فتبصر وانتم  
به انتهى ان المولى يتناول المذكور والمؤنت ويتناول مسلما وكافرا الا ان  
الكافر لا يوثق في حال الكفر لكن لو اسلم يوثق بالولاء الذي ثبت له بالاعتناق في  
حال الكفر من حاشية السيد العمري في شرح محمد البخاري المقتضب بكتبه على مسلم  
مات معتقه الكافر هل يكون ولاؤه لمولاه ام لميت المال واجاب ولاؤه لمولاه  
في يوثق ولا دخل لميت المال فكذا الحكم في عكسه ولا يمنع اختلاف الدين في الارث  
في ولاء العتاقة قال في المحيط بجواز ان يكون للذمي على المسلم ولاء العتاقة  
كما يجوز ان يكون للمجوسي ولاء العتاقة على المسلم وفي المخرج ولو كان العبد مسلما  
فاعتقه مسلم او حربي في دار الاسلام فلاؤه له اي لمعتقه انتهى فليت ظاهره  
مشكل فلا يعمل به مادام ما حالهما كما ان كفر العتقة او صاحب فرضي مانع من  
الارث فما ظنك في العتقة السبية حيث كانت دونها انتهى قال في المحيط  
والذي في مسلما او ذميا جاز وهو مولاه لانه يجوز ان يكون للذمي على  
المسلم ولاء العتاقة فكذا ذلك ولاء الموالاة وان اسلم على يد حربي هنا ولاه  
هل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قبل يصح لانه يجوز ان يكون للمجوسي  
ولاى العتاقة على المسلم فكذا ولاء الموالاة كما في الذمي وقيل لا يصح لان في  
عقد الموالاة مع المجوسي تناص المجوسي وقد نهى عنه بخلاف الذي اقول ظاهره  
مشكل لان الارث لازم للموالاة وقد تقرر ان اختلاف الدين مانع من  
الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت  
ولكن لا ينظر مادام ما حالهما فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كفر العتقة

او صاحب

لو اعتق مسلم ذميا او ذميا مسلما فعليه  
العتق منها المقتضى لما قلنا ان الارب  
الانعام شرط الارث وهو انما والمدة قال  
عليه السلام لا يوثق اهل بيته في الارث  
عليه السلام لا يوثق اهل بيته في الارث  
ولا ان كان في الذمي ولا يوثق في الارث  
ثاننا الانسان ولا يوثق في الارث  
الارث على ما ذكره في المقتضى الذي  
في يوثق في الارث على ما ذكره في المقتضى  
لنعتق العتق في الارث على ما ذكره في المقتضى  
هو مقتضى العتق في الارث على ما ذكره في المقتضى  
بان كان له من المولى الذي جعل له الميراث  
يوثق بالولاء لان العتقة من المولى  
وان كان له من المولى الذي جعل له الميراث  
ارث في اعتقائه ثم مات المولى في الارث  
ولان ذلك لا يوثق في الارث على ما ذكره في المقتضى  
فان نصف الارث ان كان له من المولى الذي  
مسلم وان لم يكن يوثق في الارث على ما ذكره في المقتضى  
من ولاء البدائع

او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع من آخر  
ولاى الدرد والحرور لا يحجب عندنا وعند ابي مسعود يحجب بحجب النقصان  
كما كافر والعامل والرقيق والمجوس يحجب بالاعتناق كالاثنى من الاخوة  
والاخوة فصاعدا من ابي حنيفة كما قال ابو ثناء مع الاب ولكن يحجبان الام من  
الثلث الى السدس من السراجية في باب الحجب نقله ابي الطحاوي وان مات  
ذمي فقلت في وجهه اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول  
لهم ولو مات مسلم وصحة نصرا شية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت اسلمت  
قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعدها فالقول لهم كما ذكره ابو ثناء في مسائل  
شئ من الاشياء في الفرض الاول من اعتق باعتاق او بفوق له كالتدبير في  
والاستبلااد والكتابة او بملك قريب فولاه لسيده وبثبت الولاء لمولى اعتق  
ولو شرط المعتق عدم ارثه من عتقه يكون شرطه لغيره لكونه مما لهما الحكم الشرعي  
في يوثق كما في النسب اذا شرط انه لا يوثق ومن اعتق امه وزوجها من الغير فماتت  
الامه لا ينتقل ولاى الولد عن مولى الام ابدا لان الجني عتق بعقوبته عتقت  
امه مقصودا فكذا هو بعتق مقصودا والولاء لا ينتقل من المعتق لقوله عليه السلام  
الولاء لمولى اعتق وانما يعرف كونه الحمل موجود عند العتق بان يلد له اقل من  
سنة اشهر من وقت العتق ليتبيننا وقت العتق بوجوده فكذا اذا ولدت  
ولدت احدها لا اقل من سنة اشهر والاخر لا اكثر من سنة اشهر وبينهما اقل من  
نصف حول ليتبيننا ان الاول كان موجودا وقت العتق ويتبيننا انهما توأمين  
حملت بهما حلة لعدم تخلل اقل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاول الاعتناق تناول  
الاخر الاعتناق ضرورة فصار معتقاهما والولاء لا ينتقل من المعتق فان ولدت  
بعد عتقها لا اكثر من نصف حول فولاه لمولى الام لان الولد جزء ما فيه من الصفا  
الشريعة الا ترى انه يتبع في الحرية والرق وكذا في الولاء عند نقد جعله يتبع  
للاب لرقه والمعتق مقدم على الرقة عا ذوي السهام ومقدم على ذوي الارحام مؤخر  
عن العتقة النسبية فهو اخر العتقات وهو قول عا وهو به اخذ علماء الامصار  
فان مات المولى ثم المقتضى في الاقرب عصبة المولى وليس للنساء من الولاء  
الا ما اعتق كما في الحديث فلو مات المعتق وبه لم يترك الا ابنة معتقة فلا  
شئ لها ويوضع ما له في بيت المال لعدم وجود وارث قريب او بعيد مقدم عليه  
وهذا ظاهر الرواية عن اصحابنا وبعض مشايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها  
لا يطرع الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت وكانت اولى الا ترى انما لو كانت  
ذلك اكانت تتحقق وليس في زماننا بيت المال ولودفع الى السلطان والقائما  
لا يصر في المستحق ظاهر او على هذا ما فضل عن فرضي احد الزوجين مودة عليه  
لان اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال وكذلك الابن والابنة مع  
الوضع يصرف اليهما اذ لم يكن هناك اقرب منهما ولا يوضع في بيت المال ذكر



هذه المسائل التي يشرحها الكنتز ونحوها الى النهاية واذا ملك الذي عبد  
واعتقه فولاؤه له كالنسيب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيح الله بيعكم بالولاء كما يبيح  
لا تله احد سباب الاوث انتهى ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا ثم  
واعتقه بالقول عتق ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او حرقي في دار الاسلام  
فولاؤه لمعتقه الكل من المخرج في كتاب الولاء سئل الترمذي عن المولى اذا مات ثم مات  
معتقه وترك ابن بنت معتقه فهل الاب لا يكون وانما كانه فاجاب لا يكون  
وارثا كانه لانه ليس من عصبة المعتق بل كان ذارحم محرم منه قال في شرح الفرائض  
السيد الشريف ثم عصبة اي يبداء عند عدم مولى العتاق بعصبة الذكور ولا بد  
ههنا من قيد الذكور انتهى ثم سئل عن امرأة ماتت وترك ابن معتقه امرا فهل  
الاب يرثها كما يرث امه امرا واجاب لا يرثها كما يرث امه امرا لان امه لا يرثها  
كلها يرث امرا فكذا لك ابنها لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولاء الا ما  
اعتق انتهى ثم سئل عن امرأة ماتت وترك ابن معتق امرا فهل الاب يرثها  
كما يرث امرا واجاب لا يرثها كما يرث امه لان اباه يرثها كما يرث امه فكذا لك  
ابنه لقوله عليه السلام الولاء لجمعة كجمعة النسيب انتهى سئل عن رجل مات  
وترك معتقه ابية ووجه الفاسد فما يخص كل واحد منها فاجبت ان كانت  
ام الرجل المتوفى حرة الاصل يعني ان لا يكون في اصلها فيوفى فلا ولا عليه لمعتقه  
ابيه كما في الدرر وغیره فيورثه جدّه الفاسد لكونه ذارحم محرم منه ولو كانت  
امه لمعتقه كابية فالاب يجزى وللاء ابنه لمعتقه ولو كانت من النساء فيكون  
ولاء لمعتقه ابية ونورثه كما في سيد الشريف فلا شيء لجدّه الفاسد انتهى ثم  
يبداء بعد العتيان النسبية بالعصبة من جهة السبب وهو مولى العتاق اي  
المعتق مذكرا كان او مؤنثا فان من اعتق عبدا او امه كان الولاء له وورثه  
به وسحق ذلك وللاء العتاق والنسبة ثم عصبة اي يبداء عند عدم مولى العتاق  
بعصبة الذكور ولا بد ههنا من قيد الذكور لما سألني من قوله عليه السلام ليس  
للنساء من الولاء الا ما اعتق الحديث من شرح الفرائض للسيد الشريف واذا  
تزوج عبد رجل امه لاخر واعتق مولى الامه لانه وهي حامل من العبد  
عتقت وعتق حملها وولاء الحمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابد الا انه عتق عن معتق  
الام مقصودا اذ هو جزء منها يقبل الاعناق مقصودا فلا ينتقل ولاؤه عنه  
عمل بآثاره وبنياه وكذا اذا اولدت ولد الاقل من سنة اشهر للتيقن بقيام  
الحمل وقت الاعناق او ولديه اهدما الاقل من سنة اشهر لانها تؤمان  
بتعلقان معا وهذا بخلاف ما اذا قلت رجلا وهو حبل والزوج والى غيره  
حيث يكون وللاء الولد لمولى الاب لان الجنين غير قابل بهذا الولاء مقصودا  
لان تمامه بالايجاب والقبول وهو ليس بمحل له قال فان ولدت بعد عتقها  
لاكثر من سنة اشهر ولدا فولاؤه لمولى الام لانه عتق تبع للام لا لصلها بها

بعد

بعد عتقها فتبعتها في الولاء فلم يتفق بغيره وقت الاعناق حتى يعتق مقصودا  
فان اعتق العبد جن الاب وللاء ابنه وانتقل عن مولى الام لاق العتق  
ههنا في الولد يثبت تبعه بخلاف الاول وهذا لان الولاء بمنزلة النسيب قال  
عليه السلام الولاء لجمعة كجمعة النسيب لا يباع ولا يورث ولا يوهب ثم النسيب  
الى الاباء فكذا لك الولاء والنسبة الى مولى الام كانت لعدم اهلية الاب  
ضرورة فاذا صار اهلا عاد الولاء اليه بمنزلة ولد الملا عتق ينسب اليه قوم  
الام ضرورة فاذا كذب الملا عن نفسه ينسب اليه بخلاف ما اذا اعتقت ثم  
المعتقة عن موت او الطلاق فجات بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق  
او الموت حيث يكون الولد مولى لمولى الام وان اعتق الاب لتعذر رافة  
العتاق الى ما بعد الموت او الطلاق الباقى لحرمته الوطى وبعد الطلاق  
الرجعي لما انه يصير مواجعا بالشك فاسند الى حاله النكاح فكان الولد مولى  
عند الاعناق فعتق مقصودا من الهداية في كتاب الولاء مسائل شتى  
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افضل الناس مؤمن من هدى قليل المال  
من برهان الصحاح لان كثرة المال مذمومة في الاصل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
السلام هلك المكثر من الامن به هكذا اي تصدق به من تكافح الدرر  
في باب الكفو وذكر في خلاصة الفتاوى رجل له درهم اراد ان ينفقها  
فالانفاق على نفسه افضل ان كان بحال لو انفق على الفقراء افضل ثم اتفق  
اما ان كان بحال لا يصير في شدة فالتصدق على الفقراء افضل ثم اتفق  
الشيخ عيان الفقير الصابر او وليه من الغنى الشاكر من جواهر الفقهاء في الباب  
التاسع بكونه اعطاء سؤال المسجد لكنه يتصدق قبل الدخول وبعد الخروج  
وفي الاختيار بكونه سؤال المسجد فقد جاء في الاثر نيارى يوم القيامة  
ليتم بقبض الناس فيقوم سؤال المسجد وان كان لا يتخطى الناس ولا يشي  
بيدي المصلي لا يكره وهو المختار فدروي انهم كانوا يسألون في المسجد  
عنا عهد رسول عليه السلام حتى روي ان عليا رضي تصدق بخاتمة في الصلوة  
فمدحه الله تعالى بقوله والذين يؤتون الزكوة وهم ركعون وان كان يمر بين  
يدي المصلي او يتخطى رقاب الناس يكره حتى قبل فلس واحد يعطى  
في المسجد يحتاج الى سبعين فلسا ليكون كفارة لذلك الفلاس الواحد  
ومن كان عنده قوت يومه لا يجزى له السؤال لقوله عليه السلام من سأل  
الناس وهو غني عني ام يشل جاء يوم القيامة ومسألة في وجهه خدوش  
او جوش او كدوم ولانه اذل نفسه من غير ضرورة وانه حرام لقوله  
عليه السلام لا يجزى لمسلم ان يذل نفسه من كراهة جامع الفتاوى السائل  
اذا كان يدور على الابواب ويقول الله اولاه الله او سبحان الله  
او ليبر ويسأل شيئا فهاثم والمعطى ايضا آثم من كراهية الذخير



وعنه انس رضي عن النبي عليه السلام قال لو ان عبد اسئال ربه ان لا يورقه  
علم زعم انفه وان الرزق لا يزيد ولا ينقص يسئال ويطلب او لا يسئال ولا  
يطلب فاجلوا في الطلب ثم قال لا يحابه هل يستطيع احدكم ان يقول ان  
فلك ذلك لا يستطيع ان يغير الرزق فالرزق يتبعه كما يتبع الموت من  
غضب الخزنة اذا المال وقاية النفس ودفع الرشوة لدفع الظلم امر  
من صلح الهداية الفحل اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض بخلاف  
الصيد اذا باضت او فوضت في ارض انسان او شجرة ان ذلك لا يكون لصاحب  
الارض والشجر لانه لم يحرره ومن اعزته قوله من تركوا الخائنة فينبى الخجة  
كذا في الخلاصة في الفصل الثاني وانما يكون منقول امور المسلمين امير رسول  
الله عليه السلام اذا كان عادلا كما كانت الامواء في زمانه عليه السلام فان  
الامير انما يكون مقامه اذا كان متصفا بصفات بل انما يستحق اسم  
الامارة والحكومة اذا كان عادلا واما دالة الجور فلا يستهلون امره  
او حكما وانما هم للتصويص المتعلقة وبعضهم والتفرض منهم ومن مجالسهم  
وعدم المخالطة معهم واجب والركون اليهم يقتضي لمساكن النار كما قال  
عن من قابل ولا تركنوا الي الذين ظلموا فتمسكم النار الاية من مطالع  
الاسرار لشرح المشارف عن ابي عمر ان رسول الله عليه السلام قال ان  
العادر ينصب له لواء يوم القيامة فيقال هذه عذرة فلان في فلان قال  
لكل عادر لواء عند استه يوم القيامة يعرف به الا لا عادر اعظم عذرا  
عظيما من امير عاتمة من المجابيح في كتاب الامارة والعطاء ولا يجوز  
تفضيل بعض الانبياء على البعض على التعيين ولكن يقال الوصل افضل من  
النبي واولوا العزم بعد صاحب الكتاب من غيرهم ونبينا افضل من الكل  
ولا يقال ان محمدا عليه السلام افضل من يونس عليه السلام وغيره على  
التعيين اذ فيه ايرام نقض المغفل عليه من جواهر الفتاوى في الباب  
الاول ان النقص عن حقيقة الكرامة فيج فادير الحكم على منتهى ما وفي  
استنظام اظمار لغا حشرها وقد نذب الشارع الى المستوي شرح الجمع  
ابن مملك في كتاب النكاح لان الشارع نذب الى السور في الزمان النطق  
اشاعة الفساد مع تفويت مصالحها من شرح الزيلعي اما الركن فهو  
الايجاب والقبول الايجاب من الكفيل به والقبول من الطالب وهذا  
عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاخر في قوله الاول الركن هو  
الايجاب فحسب فاما القبول فليس بشرط وبه اخذ الشافعي لما روي ان  
النبي عليه السلام انى بجنازة رجل من الانصار فقال هل علم صاحبكم دينه  
فقيل نعم درهان او دينارا ان فامتنع من الصلوة عليها فقال علم ابي  
قداده علي يا رسول الله فطلى عليها ولم يتقل قبول الطالب من كفاية

البدائع

البدائع ويكره الخروج الى العدو والحج للمديون بلا اذن الفقهاء من النوازة  
فيل كتاب النكاح وقيل هذا اذا كان في الابتداء حين نهى رسول الله عليه  
السلام عن الاستدانة لقلة زادهم ومجوزهم عن قضائه ولهم كان  
لا يصلح على ميت مديون لم يحلف ما لا يقض به دينه ثم انسخ ذلك بقوله  
علي السلام من ترك ما لا فائدة له ومن ترك كذا او عيالا فهو علي وقد  
ورد فتطير هذه في الحج ان النبي عليه السلام دعا لامة بعرفات فاستجيب له  
الا المظالم ثم دعا بالشعر الجوام فاستجيب له حتى المظالم فنزل جوبيل عليه  
السلام بخير ان الله تقاضى حق بعضه عن بعضهم فلا يبعد مثل ذلك في  
حق الشهيد المديون من السير الكبير اختلفوا في افضل الاعمال بعد الفرائض  
فقال الشافعي الصلوة افضل اعمال البدن ونطوعها افضل النطوع وقال  
احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد واما مالك وابو حنيفة فذهبوا  
انه لا شيء بعد الفرائض الا اعيان من اعمال البر افضل من العلم ثم الجهاد  
من الافاضاح في باب صلوة النطوع وروى عن فاطمة بنت محمد عليه السلام  
قالت مررت برسول الله عليه السلام وانا مضطجعة ونفسي حرة فحزني  
برجله المبارك ثم قال يا نائمة قومي اشهدي رزقي وتلك فلا تكوني من  
الغافلين فان الله تقاضى من رزاق الناس ما يبيح طلوع الفجر الى طلوع  
الشمس رواه البرقي ايضا عن علي رضي الله عنه قال دخل رسول الله عليه  
السلام على فاطمة بعد ان يعطى الصبح فهي نائمة فذكره بعفاه وروى ابن ماجه  
عن حديث علي رضي الله عنه قال نفي رسول الله عليه السلام عن النوم قبل طلوع  
الشمس من الترعيب والتقهيب في كتاب البيوع في الترعيب في الكور  
ومن السبب الى ال النبي عليه السلام يضرب ضربا وجيعا ويشترط بحسب  
طويل حتى ينظر توبته لانه استحقاق بحق الرسول عليه السلام من ميسر  
الحكام في القسم الثالث من صاحب المنج عن رجل له ام هاشمية واب  
ليس كذلك فهل يجوز له وضع علامة خضري في رأسه كما لا شرف الهاشمية  
ام لا وهل يكون شرفا ام لا واجاب النسب للملأء باشارة قوله تعالى علي  
المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا اله الا الله فليس من امه هاشمية  
وابوه ليس كذلك بها شتمت واما وضع العلامة الخضري برأسه فلا مانع من  
ذلك لان له نسباً شريفا بالنسبة الى غير الاستماتة في موضع ثقة عن  
شمس الائمة الكوردية ان من له ام تبيد يكون شيا احكامه عنه الشيخ  
الامام حميد الدين واستدل عليه بان الله تقاضى عيسى من اولاد ابي  
وان كان المشهور عن مشايخنا خلافة و به افنى شيخنا صاحب البحر الرائق  
والله اعلم خوج ابو داود و مسنده قال قال رسول الله عليه السلام  
انطلق برجل الى باب الجنة فرفع رأسه فاذا عا باب الجنة مكتوب



الصدقة بعشر مثقالها والعرض الواحد ثمانية عشر لاق صاحب القرض لا  
يكاتبك الا وهو محتاج والصدقة ربما وضعت في غنا خرجت ابي ما جده  
السنة قال حدثنا عبد الله بن عبد الكريم حدثنا هشام بن خالد قال قال  
رسول الله عليه السلام رأت ليلة اسرى مكة رب علي باب الجنة  
بعشر مثقالها والعرض ثمانية عشر فقلنا لجزيل ابا القرض افعاله والقرية  
قال ان السائل يسأل وعنده غناء والمستقرض لا يستقرض الا من حجة  
من الصبي حتى كذا في المعبرات رجل قطع بالوجه والاصغر له صاحب  
المال ان يجلد لانه رده في النار فانقذه فان ثوبه عليه فكذا اذا  
انقذه من نار الاخرة من كراهية واقات الحسامي ويكوه النعم والاكل في  
المجد لغير المتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل  
فيذكر الله بقدر ما نوى او يقطع ثم يفعل ما شاء تكملة الصلوة على الحرق  
التي يسخن بها العرق ويؤخذ بها الحمام الا انها خمسة بل لاق المصلح معظم  
والصلوة عليها الا تضيق لها من كراهية جامع الفتاوى والمج افضل ثم الصدقة  
من حج البوذية مثل نجم الدين الشافعي عن شفعوي صار حنفيا ثم  
اراد ان ينتقل الى مذهب الشافعي هل له ذلك فقال الثبات على مذهب  
ابي حنيفة واوي وقال هذه الكلمة اقرب الى الالفه مما احب الفضي  
الامام الحسن الماتودي عن هذه المسئلة فانه قال يعزى الناس المرد  
اشد التعزير حتى يترك المذهب الردى ويرجع الى مذهب الى مذهب  
السديد من صلوة الخلاصة في الفصل التاسع عشر اذا صار الشافعي حنفيا  
ثم عاد الى مذهبه يعزى عند البعض لانتقاله في المذهب الادون كذا  
في شفعة البوذية من حدود الاشباه في الفقه الثاني وفي مجموع النوازل  
امراة ارضعت صبيا احدها كافر والاخر مسلم فاشبهت عليها الكافر والمسلم  
فهما مسلمان ولا يرقان من ابوينهما من الخلاصة وزاد في جمع الفتاوى  
ونقمت لما تجب على بيت المال انتهى ما انت حامل وولدها حتى يشق بطنها  
من جنبها الا يسرو ويخرج ولدها ذكوة قاضيان من صلوة الدرة والغور قيل  
باب الشهيد مسلم له زوجة ذمية ماتت وبع حامله منه في اي المقابر  
تدفن فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة  
فخطاه فتخير فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن يتولى وجهها عن القبلة حتى  
يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه من  
الاشباه في الفقه السابع مات الرجل واكل الذيب ذكوة ولم يدر مسلم  
او كافر فما الحكم فيه ينظر ان كان لحمه اصفر مسلم وان كان ابيض فكا في  
اوصت الماء الى صاحبه اذنه ان دخل الماء الى الصفاة لمسلم والا فكافر  
لا في صفاة المسلم يشكك بالاذان من العناية شرح الهداية وان كانت

المرأة

المرأة ذات ان ولج فقبل ان مات عنها الا زواج فالأخر بقي لها قال حذيفة  
بن اسلم ان سرك ان تكوني زوجي في الجنة ان جمعا الله فيها فلا تنزوي  
في بيوتها فان المرأة لا تخرج من اجها وخطب معاوية ابي ابي سفيان اتم  
الذبح فالت وقالت سمعت بالدور داعي يحدث عن رسول الله عليه السلام  
انه قال المرأة لا تخرج من اجها الاخرة وقال الحان اذرت ان تكوني زوجي  
في الجنة فلا تنزوي في بيوتها وروي ان ام حبيبة قالت يا رسول الله  
المرأة لها الزوجان في الدنيا ثم يموتون لغيرها تكون للاول والاخر فقال  
لا حسنهما خلقا كان معهما وقيل انهما يختارا اذا كانت ذات ازواج تغل من  
المعبرات عن جابر رضي الله عنه لا يدخل احد منكم عمل الجنة ويعمل  
الا برحمة الله تعالى من ابي مالك للشارف **مثل** صاحب الخ عن يحضر قال  
او منجما يضرب له الرمل او ينجح له يعلم حال غايبه او مريضة فهل يكفر بذلك  
واجاب اذا اعتقد ذلك اعتقاد اجاز ما يكفر حديث من ان يكافها فصدقه  
الى اخره ومثله الزمالي كما ذكره كمال ابي الشريف المقدسي في حاشية لشرح  
الغنايد واما اذا ظن ذلك لا يكفر كما نقله شيخنا في بحره عن الفريابي  
حيث قال واعلم ان مسائلهم هناك دل على من استحل ما حرمة الله تعالى على  
وجه الظن لا يكفر وانما اذا اعتقد الحوام حلالا اذا ظنت حلالا لا الا ترى  
انهم قالوا في تكافح المحارم لو طوق الحل فانه لا يحد بالاجماع ويعزى كما في الفقيه  
وغیره ما لم يقل احد انه يكفر وكذا في نظائره وهو نظير ما ذكره الفريابي  
في شرح المسلم ان ظن الغيب جازي كطق المنجم والرمال بوقوع شيء في المستقبل  
مخبرية امر عادي فهو طوق صادق والمنوع هو ادعاء علم الغيب الظاهر ان  
ادعاء طوق الغيب حرام وليس يكفر بخلاف ادعاء علم الغيب فانه كفر والله  
اعلم فائدة من الجوهره قال محمد ثلث من الدنيا استقرض الخبر والجلوس  
على باب الحمام والنظر في امرأة الحمام انتهى فائدة من المستطرف ليس في  
الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة كلب اصحاب الكهف وكيش السجيل وناقته  
صالح وحماد العزيز وبراو النبي عليه السلام من الاشباه في تمة الفقه الثالث  
وفي ثلثة لا يستجاب دعاءهم رجل له امرأة سبية الخلق فلا يطلق او رجل  
اعطى مالا صغيرا ورجل وادى ولم يشهد كذا في حجر المحيط كل شيء يسئل عنه  
العبد يوم القيمة الا العلم فان الله تعالى لا يسئل عنه لانه طلب من نبيه عليه  
السلام ان يطلب الزيادة منه وقل رب زدني علما فكيف يسئل عنه  
ذكوة في الفصول القمادية مثل صاحب البحر عن رجل زعم ان النبي افضل  
من الغيب فخالفه اخر فقال بل الغيب افضل اخرج الاول بان الله تعالى



اقسم به نذل عما انه افضل من العنب فقال خصمه لا يلزم فما المصيب منها  
واجاب الذي يظهر لي ان الذاهب الى ان العنب افضل من الذي يصيب  
لان الله تعالى امتن به على العباد ولقوله عليه السلام خير طعامكم الخبز  
وخير قاكم نكح العنب ذكره الجلال الاسيوطي في الجامع الصغير والله اعلم  
سئل صاحب المنهج عن الحق هل يرون الله تعالى ام لا وهل الملائكة كذلك  
الا و اجاب ذهب بعض الحنفية الى ان الحق لا يرون الله تعالى والله يعلم  
كلام ابن عبد السلام فانه صرح بمنع الرؤية من الملائكة ووافق جماعة  
من الحنفية لكن الارحج ان الملائكة يرونه كما نص عليه امام اهل السنة  
والجماعة الشيخ ابو الحسن الاشعري في كتابه وتابعه الامام البيهقي وغيره  
كابن القيم والجلال البلقيني قال الجلال وكذلك الحق يرونه لعموم الادلة  
كذات فيناوي ابن حجر الهيتمي روية الله تعالى في الاخرة حق يراه اهل الجنة  
بلا كيفية ولا تشبيه ولا مجازات اما روية الله تعالى في المنام اكثرهم قالوا  
لا يجوز والسكوت في هذا الباب احوط من التاخر راجعة في كتاب  
الاستحسان سئل مولانا المذكور عن ادعى على اخر انه بقراء الانعام  
الشريف لهلاك زوجته ومريضه وانكروا اخر فهل له ان يخلفه على عدم  
قراءته واجاب لا يخلف في ذلك اذ لا فائدة في تخليفه لانه لو نكل عن  
ذلك او اقر به لا يلزم الا الاستغفار لاثام الامور والاشياء كلها  
لا تنفع الا بامر الله تعالى وادارته ولا يدخل مثل هذا تحت القضاء والله  
اعلم وقد اجاب عنه ايضا شيخ الاسلام ابن كمال باشا بات دعاء القارئ  
يلزم ان يكون مستجابا انتهى وهذه الجواب في غاية الحسن سئل شيخ  
الاسلام سعد الدين بن حسن عن احوال الجواز واجاب عبادا  
بالله ان ظهرت علام حلول الارواح الجيئة فلا بأس به انتهى اسامة  
بن زيد اذا سمعت الطاعون بارض فلا تدخلوها واذا وقع بارض فلا  
تدخلوها فاذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها من المشارق والمغرب  
الخامس والخمسون في بيان للطاعون روى الامام احمد في مسنده عن  
حديث ابي موسى قال قال رسول الله عليه السلام فناء امتي بالطاعون  
والطاعون قالوا يا رسول الله هذا الطاعون قد عرفناه فما الطاعون  
قال وجزاؤكم من الحق وفي كل شهادة رواه ابو بكر بن ابي الدنيا  
في كتاب الطواعين قال فيه وجزاؤكم من الحق ولا تناف بين الطاعين  
لان الاخرة في الدنيا لا تناف العداوة لان عداوة الحق للانسان بالطبع  
وان كانوا مؤمنين فالعداوة موجودة قال ابن الاثر الوجز طعن ليس

بناقد

بناقد والشيطان له ركض وهجر ونفت ونفخ ووض من اقسام الموحان في احكام  
الحبان المقاض بدو الذين الشبلي الخفي وفي كراهية الظهيرة رجل كان في بيته  
واخذته الزلزلة لايكوه القرار الى القضاء بل يستحب لقرار النبي عليه السلام  
من الحابط المائل وعنه عليه السلام اذا وقع الرجل في ارض فلا تدخلوها  
واذا وقع وانتم فيها فلا تخرجوا منها والذين العذاب والمواذبه ههنا العباد  
وذكر الجلال في مشكل الآثار تأويله وقال انه اذا كان بحال لو دخل  
وابتلى به وقع عنه انه ابتلى بدخوله ولو خرج فخرج فخرج عنه فخرج  
فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده فاما اذا كان يعلم ان كل شيء بقدر  
الله وانه لا يصيبه الا ما كتب الله له فلا بأس بان يدخل او يخرج من مجمع  
الغناوي في كتاب الخطر والاباحة قلت وقد اغفل الاطباء في عصرنا وما  
قبلوا هذا التدبير فوقع التغريط الشديد في توطينهم على عدم التعرض لصاحب  
الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وزرع بحيث صار عا متهم  
بعدم تخريم ذلك وهذا النقل عن راسم يخالف ما اعتمدوه والعقل يوافق  
كما تقدم ان الطعن يستلزم الدم الكاين فيخرج في البدن فيصل الى مكان  
منه ثم يصل اثره الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا المأذ كالعلاج  
بالشرط او الفصد انه واجب انتهى وفي النزلية اذا نزلت الارض وهو  
بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تملقوا بايديكم الى التهلكة وفيما  
قبل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلي انتهى وهو يفيد جواز الفرار  
من الطاعون اذا نزل ببلد والحديث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي  
في فتاواه انه عليه السلام من يهدف ما نزل فاسرع المشي فقبل ان تقوم قضاء  
الله فقال عليه السلام فراري الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى سئل عن جواز  
الدعاء برفع الطاعون في سنة تسع وسنين وسبعين بالفاخرة فاجبت  
صحيح باق لم اره صحيحا ولكن في العناية وفواه الثماني اليها بانه اذا نزل بالسلين  
فازلة قنت الامام في صلوة الفجر وهو قول الثوري واحمد وقال حماد بن اهل  
الحديث والقنوت عند النوازل مشروع في الصلوة كلها انتهى وفي فتح القدير  
ان مشروعية القنوت للنوازل مستمرة لم تنتسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث  
وحملوا عليه حديث ابي جعفر عن انس ما زال رسول الله عليه السلام يقنت حتى  
فارغ الدنيا عند النوازل وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يفيد تعزيره لفعلهم  
ذلك بعدد عليه السلام وقد قنت الصديق في محاربة الصحابة مسلمة في  
الكذاب وعند محاربة اهل الكتاب وكذلك قنت عمر وكذلك علي رضي في  
محاربة معاوية ومعاوية في محاربة انتهى فالقنوت عندنا في النوازل  
ثابت وهو الدعاء برفعها ولا شك ان الطاعون من اشد النوازل قال  
في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى وفي الصحاح



النار له الشديدة من شدة ابد الدهر تنزل بالناس انتهى وذكر في السراج  
الرواح قال الطحاوي ولا يغنت في البحر عندنا من غير بلية فان وقعت  
بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شهرا في  
يدعو على رغل وذكوان وبني لحيان ثم تركه كذا في الملتقط انتهى فان قلت  
هل له صلوة قلت هو كالحسوف لما في منية المفتي قبيل الزكوة وفي الحسوف  
والظلمة في النهار واشتد او الريح والمطر والتلج والافزاع وعموم المرض يصح  
واحدانا انتهى ولا شكاية ان الطاعون من قبيل عموم المرض فتسبب ركعتان  
فراوى وذكر الزبلي في خسوف القرائة يتضوق كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة  
الرايلة بالنهار والريح الشديدة والزلزال والصواعق وانتشار الكواكب  
والضوء الهائل بالليل والتلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف  
من العدو وغير ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الايات  
المخوف انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس  
بالقاهرة بالجبل قلت هو كخوف القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلوة  
في خسوف القمر يردى فراوى وكذلك في الظلمة والريح والافزاع لا بأس  
بأن يصلى فراوى ويدعوا ويتضرعوا الى الله تعالى فظاهر انهم  
يجمعون للدعاء والتضرع لانه اقرب للاجابة وان كانت الصلوة  
فراوى الكل من الاشياء في تنمية الفقه الثالث سئل النبي عليه السلام عن  
الدواء والرحى هل يردى قدر الله قال هو من قدر الله تعالى في تدوي  
رسول الله عليه السلام وامره بذلك روي ما هو خارج عن المحصر وقد  
صنف فيه كتاب سمي طب النبي عليه السلام وعموم بعضهم ذكر في اسرار التلوية  
ان موسى عليه السلام اعتل بعله فدخل عليه بنو اسرائيل فغزوا عليه فقالوا  
ان دواها معروف مجرب واننا ندوي به فابى ولم يزل فاوحى اليه لا  
ابرائك حتى ندوي بها ذكره فندوي به فبراه فاوحى الله اليه اني اريد  
ان تبطل حكمي بالتدوي على من اودع في العقاقير منافع الاشياء غيري وروي  
ان قوموا شكوا الى نبيهم فبع اولادهم فاوحى الله اليه مرهم ان يطعموا نساءهم  
السفرجل فانه يحسن الولد ويفعل ذلك في الشهر الثالث والرابع اذ فيه  
يصور الله الولد فيبقي بهذا ان مسبب الاسباب جعل قدرته اجري  
سنته بربط المسببات بالاسباب واسباب الاودية مستوحى بحكمة الله  
تعالى فلما ان الخبز والماء دواء الجوع والعطش وكذا السكجبي والسعوطيا  
دواء الصفراء فكل ذلك تسخير الحق فلا يضر المتوكل استعماله مع النظر الى  
مشية الله بانه يري الشفاعة لامن الدواء من جامع الفصول في الفصل  
الرابع والثلاثين واذا قال الطبيب الغنذ نافع او الحية لا يجوز اكله للتدوي  
لان الله حكيم لا يحرم شيئا حتى نفع منفعه وقوله في الخبر ومنافع للناس

قبل

قبل اراد به منافع الاتعاظ اذ اراي السكران قاء من فيه ودين والكلب  
الواجد يلحق فيه مرة ذامرة ذلك في ربه انتفا وتاب واعتصم باق  
الفقيه ذكر ان بيع الحيات يجوز اذا كان ينتفع بها في التدوي دل على اجماع  
التدوي قلت قال الاستاذ اذا جعل في الدواء صار مغلوبا مستهلكا فلا  
يلزم من جواز هذا الات حال الا فراد يغير حال الاجتماع والغنذ  
مطل عند الشافعي ولم يجوزوا به فكيف يجوزوا بالمعصية المعطوع من صيد  
الغزاة قبيل الفصل الخامس قال في السراجية لا يجوز المناكحة بين بني ادم  
والجني وانسان الماء للاختلاف الجنسي انتهى وانتهى في منية المفتي والغنذ  
وسئل عن ابوها فقال لا يجوز وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنات  
بقوله تعالى في سورة الغزل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا لي من جنسكم وتوكل  
وعما خلقكم كما قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الاديبي لكن  
روي ابو عثمان سعيد بن العباس الرازي في كتاب الابرار وقال حدثنا  
عمر سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك يسئلونه  
عن نكاح الجن وقالوا انهم ينادونهم من الجن فيخطب اليها جارية يترجم الله  
يريد الحلال فقال ما اري بذلك باساض الدين ولكن اكره اذا وجدت امرأة  
حاملا قبل لها من زوجها قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك فزها  
لوطي الحق الانسية فهل يجب عليها الغسل قال فاضحنا في فتاواه قالت  
معي حتى ياتي في النوم مرارا واخذ في غنبي ما اجد لوجامعني زوجي الغسل  
عليها وقتله الكمال بما اذا لم تنزل اما اذا انزلت وجب لانه اختلام قال  
الزبلي قالوا ينبغي ان لا يقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية لانها من  
الحمان لقوله عليه السلام اقتلوا اذا الطعني والابتر واياكم والحية البيضاء  
فاثرا من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكمل لانه عليه السلام عاهد الجن  
ان لا يدخلوا بيت امته ولا يظهروا انفسهم واذا خالفوا فقد نفخوا عندهم  
فلا حرمة لهم والاولى الانذار فيقال لها ارجعي باذن الله وحي طهر المسلمين  
فان ابنت اقلها والانذار انما يكون خارج الصلوة انتهى وقد روي ابن ابي  
الذنيان عابشة رضي الله عنها رأت في بيته حية فامرت بقتلها فقالت  
فانت تلك الليلة فقيل لها انها من الغز الذي استمعوا الوحي من رسول  
الله عليه السلام فارسلت الى النبي فاتبعت لها اربعون رأسا فاعتقهم ورواه  
ابن ابي شيبة في مصنفه وفيه فلما اصبحت امرت باثني عشر الف درهم ففرقت  
عالم المساكين ومنه قبول رواية الجن ذكره صاحب اكمام الوجان وذكر الاسوط  
انه لا شك في جواز تدويهم عن الانس ما سمعوه سواء علم الانسيتي بهم او لا  
واما رواية الانس عنهم فالظاهر منعهم لعدم حصول الثقة بعد انهم ومنه  
لا يجوز الاستنجاء بزاد الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها ان ذبيحة



لا تقل قال في المتن وعنى رسول الله عليه السلام انه نهى عن ذبايح الجحش  
انتهى والجمهور على انه لم يكن في الجحش بنى واما قوله تعالى يا معشر الجن والانس  
الم ياتكم رسلكم فتابوا وولوه على انهم رسل على الرسل سموا كلامهم وانذروا فيهم  
لا عن الله الله تعالى وذهب الضحاك وابو جحزم الى انه كان منهم نبي ثم استجدوا  
وكان النبي يبعث الى قومه خاصة قال وليس الجحش من قومه ولا شك انهم انذروا  
وافتح انهم جاءهم انبياء منهم قال النعمان في تفسير الاحقاف وفي دليل على  
انه عليه السلام كان مبعوثا الى الجحش والانس جميعا قل معاذ لم يبعث قبل نبي  
الى الانس والجحش واختلف العلماء في حكم معنى الجحش فقال قوم لا ثواب لهم  
الا النجاة من النار واليه ذهب ابو جحزم وعنى ابى الليث ثوابهم ان يجاروا  
من النار ثم يقال لهم كونوا بآباءكم البراءة وعنى ابى الوثاب وكذلك وقال اخرون  
يثابون كما يثابون وبه قال مالك وابو ابي يعلى وعنى الظاهر انهم  
يلزمون التسبيح والذكر فيصيبون من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعم  
الجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان مؤمنى الجحش حول الجنة فيرضها وليسوا  
فيها هذه من احكام الجحش في الفقه الثالث ايضا الاشارة من الاخرى معتبرة  
وقاية مقام العبادة في كل شئ من بيع واجارة وهبة ورهن وتكاف وطلاق  
وعتاق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد فذف ولا بد في  
اشارة الاخرى من ان تكون موهودة والا لم تعتبر من الاشياء في احكام من  
الاشارة من الاخرى **كتاب الخطر والاباحة** واعلم ان الكراهة على  
قسمين كراهة تحريم وكراهة تنزيه فمما يخاف نارة يعقود ونهار نارة يهبط  
بطلانها فاما المقتضية فلا كلام فيها واما المطلقة فتعمل على التعميم كما ذكره  
المحقق الكمال في شرح الهداية من الممنوع في كتاب الخطر والاباحة والعرض  
ما ثبت بدليل قطعي يكفر جاحده ويغيب تاركه الواجب ما ثبت بدليلي  
ظني يغيب تاركه ولا يكفر جاحده السنة ما تركه عتاب وفي فعله ثواب  
المستحب ما تركه ثواب وليس تركه عتاب ولا عتاب المباح ما استوى  
طرف فعله وتركه المكروه ما تركه ثواب وليس تركه عتاب وعتاب الحرام  
ما تركه عتاب وعتاب من مبسوط السرخسي من رأى منك منكرا وهو  
ما ليس فيه رضاء الله من قول او فعل والمعروف ضده فليغيره بيده فان لم  
يستطع اى اذ لم يقدر على المنع باليد لكون فاعله اقوى منه فليغيره بلسانه  
فان لم يقدر على المنع بالقول فليغيره بقلبه اى فليكرهه بقلبه من احاديث  
المشارقة وكره تعجيل الرجل بان يقتل ثم الرجل اويده او شئ مما منه وكذا  
معانته في اذار واحد ذكر الطحاوى ان هذين قوليهما وقال ابو يوسف  
لاباس بالتعجيل والمعانعة لما روى انه عليه السلام عانق جعفر حين قدم  
من الجنة وقبل ما بين عينيه ولهما ما روى انس رضي الله عنه قال قلنا لرسول

الله عليه السلام ايقبل بعضنا البعض قال لا قلنا ايما نرى بعضنا البعض  
قال لا قلنا ايضا في بعضنا بعضا قال نعم وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليها  
غير الاريا ما اذا كان عليها فيص او جنته جازت بالاجماع وقد وفق  
الشيخ الامام ابو منصور الماتودي بين الاحاديث فقال المكروه من شئ  
المعانعة ما كان على وجه الشهوة واما على وجه البر والكرامة فجاز كما يجوز  
المصاحفة لا سيما في قديمة متواترة في السنة ولا يجوز للرجل مضاجعة  
الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الغرائز ذكره في المجتبى وغيره  
ولا باس بتعجيل يد العالم والسلطان العادل قال الزبيدي وخص الشيخ  
الامام شمس الائمة السرخسي وبعض المتأخرين بتعجيل يد العالم والمتدبر  
على سبيل التبرك وقبل ابو بكر بن عيسى رسول الله عليه السلام بعد ما قبض  
وقال سفيان الثوري تعجيل يد العالم والسلطان العادل سنة وفي غيرها  
كلام والمختار لا رخصة فيه وما يفعله الجاهل من تعجيل بد نفسه اذ انى غيره  
في مكره فلا رخصة فيه وما يفعله من تعجيل الارض بين يدي العلماء  
فحرام والفاعل والراعي به آثم لان تعجيل عبادة الوثن وذكر الصدر الشهيد  
انه لا يكفر بهذا السجود لانه يريد به الخيبة وقال شمس الائمة السرخسي السجود  
لغير الله على وجه التعظيم كفر وقد كرا ابو الليث ان التعجيل على خمسة اوجه قبله  
الرحمة كقبلة الولد لولده وقبل النبي عليه السلام المحسن من على وقبله الخيبة  
كقبلة المؤمنين بعضهم بعضا وقبله الشهوة كقبلة الرجل امرأته  
المودة كقبلة الرجل اخاه على المحبة وقبله الشهوة كقبلة الرجل امرأته  
او امته وزاد بعضهم قبله الديانة وهي الحج الاسود واما القيام للغير  
فقد جاء في الحديث انه عليه السلام خرج يتوكل على عصافقنا له فقال  
عليه السلام لا تقوموا كما يقوم الاعام يعظم بعضهم بعضا وعنى انس انه  
عليه السلام كان يكره القيام وتعجيل راس العالم اجود كما في البرازية وكذا  
تعجيل المرأة ثم امرأة اخوي او حدها عند اللقاء والوداع من الممنوع في كتاب  
الخطر والاباحة في باب الاستبراء من قبل بدعيه فسق الا اذا كان ذا  
علم واشرف كذا في مكفرات الظهيرة ويدخل السلطان العادل والا مير  
العادل تحت ذى الشرف الخومة تنعدي في الاموال مع العلم بها الا في حق  
الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته منه كذا في الخائنية  
وقيته في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال من الاشياء في كتاب الخطر  
والاباحة من الفقه الثاني قوم يعرفون القرآن من المصاحف او يقرأ رجل  
واحد فدخل عليهم ولا من الاجلة والاشراف فقام القاري لاجله قالوا  
ان دخل عليه عالم او ابوه او استاده الذي علم العلم جاز له ان يقوم لاجله  
وان دخل عليه ما سوى ذلك لا يجوز من الخائنية في كتاب الخطر والاباحة



في فصل السج و ذكر في فتاوى الترمذي نقل من العيون من دعي الي  
او اهدى اليه وان كان غالب حال المهدي او المصنف من حرام لا ينبغي له ان  
يقبل ويأكل ما لم يجزم انه حلال وان كان غالب ما لم يجر حلال لا بأس به  
حالم يتبع عنده انه حرام وذكر الترمذي نقل عن البستان اذا اكلت  
ظالم ولا يكون ماله حراما فالأفضل ان يقبل ويأكل فيه بأفضل منه  
فان عجز عن المكافاة بالمال فبالدعاء وحسن النية من غير ان  
التاسع الكذب مباح لأحياء حقه ولرفع الظلم من نفسه والشفيع يعلم بالبيع  
في جوف الليل بحيث لا يمكنه الاشارة فاذا أصبح يشهد ويدعي على الاب  
وكذلك الصغيرة تبلغ في جوف الليل فاذا أصبحت قالت بلغت الآن فاحذر  
نفسه فيوخص فيه من جمع الغناوي في كتاب الخطر والاباحة سئل شيخ  
الاسلام جعفر الانام اسنادنا واساد العالم محمد بن يحيى حفظه الله تعالى  
عن رجل قال لا اخرج في اثناء مصاحبة شرب الدخان اشرب من شرب الخمر  
لا يفسد شرابا احيا فاما اذا شرب عليه شرعا واجاب وان لم يفهم النفع  
والضرر يكفر في كلامه في الحال ولو ثبت بناء على ضعفه لا يلتفت اليه  
ويجوز اسلامه ونكاحه وان امتنع عنه قتل لانه رجع ما ثبت حرمة شر  
بالنصوص القطعية على شيء مباح فهو كفر والله اعلم سئل شراب الدين  
على من حل الدخان وحرمة واجاب ان الاصل في الاشياء الاباحة ولم يذكر  
حله وحرمة في كتب المذاهب الاربعة فبقي على اصله لكن كونه بدعة لا يكون  
استعماله مستحسنا وطاعة الناس الى اولى الامراتما يجب اذا كان امره مشروعا  
لقوله عليه السلام لا طاعة في معصية الله انما الطاعة في المعروف اي  
المشروع ولا دخل لغير الله في تحريم شيء او تخليله قال الواري لا يرضى  
احد في طاعة غيره في تحليل شيء او تحريمه الا فيما اهل الله او حرمة انتهى  
سئل صاحب المنع عن اكل جوزة الطيب هل هي كالخشيشة لا يجوز اكلها  
ام يجوز واجاب لا يجوز اكلها كالخشيشة والافيون وقد صرح في الجوزة  
بعد جوز اكل الخشيش والافيون واما جوزة الطيب فافق عجز من اش  
الاسلام الاقصر اتي وقد وقعت على جوابه بالحرمة بحفظ الشريعة وافقني  
بذلك شيخ الاسلام ابن حجر المكي ونص في فتواه ان شيخ الاسلام ابن  
دقيق العبد صرح بانها مسكرة وينقل عنه المتأخرون من الشافعية والمالكية  
واعقدوه بل بالغ ابن العماد فجعل الخشيشة مقسمة على جوزة الطيب ثم قال  
فاطلاق الاسكار على الخشيشة والجوزة ونحوهما والمراد به التحذير ومن  
نفاه اراد به معناه الاخص وتحقيقه بطلب من فتاواه المشهورة والله  
اعلم سئل شمس الانمة السرخسي عن حل النجس وحرمة وهو الخشيش فقال  
ما نقل عن ابي حنيفة ان اكله في زمانه فبقى على الاباحة ولم يرد

السلف

السلف ايضا فيه شيء الى زمان المروني تلميذ الشافعي حتى فشي اكله وظهر  
تفاوت في زمانه فافق بحرمته على مذهب الشافعي وكان الامام ابو حنيفة  
يؤيد اذ قيل في فتواه الى اسدي عن عراقي العجم فقال انه مباح فلما عمت بلبنة  
من اهل الاماني فتنة وعلبت السفاهة على العقلاء بسبب اكله اختيار  
الاسلام ما رواه الترمذي بأسرهم حرمة وافقوا بما افق المروني وحكموا باحراقه وامروا  
بإدب بانه وسد يد اكله فالان فتوى المذهبين على حرمة حتى قيل من  
قال بجله فهو زنديق متدع وحكموا بوقوع طلاقه زجرا كراهة السكون من  
لراهمية جامع الترمذي قلت هكذا افق مولانا صاحب البحر المذكور في فتاواه  
المشهوره انتهى سئل سراج الدين عن الزنديق من هو واجاب من يقول  
ببقاء الدهري لا يؤمن بالآخرة ولا بالمخالق ويعتقد ان الحلال والحرام  
مشترك وقال في مكان اخر هو انه لا يعتقد الهيا ولا حرمة شيء من الاشياء  
وفي قبول توبته روايتان والذي ترجح عدم قبول توبته بعد الاخذ قال  
في الخاتمة قال الفقيه ابو الليث اذا تاب السافر قبل ان يؤخذ يقبل توبته  
فان اخذ ثم تاب لا يقبل توبته ويقبل وكذا الزنديق المعروف بالباغي والفتوى  
على هذا القول انتهى والخناق والسافر يقتلان اذا اخذ السعيرانه الارض  
بالفساد فاذا تابا قبل الظفر قبلت التوبة وبعد الاخذ لا يقبلان وكذا  
الزنديق المعروف والداعي الى الالحاء والاباحي ولا يقبل توبته كذا افق  
الامام عز الدين الكندي وقبل الحاقان ابراهيم بن محمد فتواه وقلم من  
جنايات البرازية في الفصل الاول المسافرون اذا اخطوا اذ وادهم واخرج  
كل واحد منهم درهما عدد الرفقة واشتروا به طعاما واكلوا فانه يجوز  
وان تفاؤوا في الاكل لان الله تعالى اباح مخالطة طعام البياغي فهذا اولى  
مع البرازية فيقبل كتاب الاسخسان ولا بأس ببيع كرم غيب وعصير  
يتخذ وخرم عند ابي حنيفة اذا باعه من ذبيح بش لا يشترطه المسلم بذلك الثمن  
وان اتباعه المسلم بذلك الثمن يكره عند ابي حنيفة وعند مالك مطلقا وفي الخاتمة  
في كتاب الخطر والاباحة وجاز بيع غيب ثم يتخذة خمر اي من خمار يعمل  
الخمر لان المعصية لا تقوم بعينه قلت قال في مشكلات القدوري فسر في  
العيون بان المراد منه المجوسي لا المسلم اما ببيع من المسلم فيكره انتهى وفي  
السراج الوهاج عند قول القدوري ولا بأس ببيع العصير ثم يعلم انه يتخذ  
خمر يعني لا بأس ببيع من المجوسي واهل الذمية لان المعصية لا تقام بعين  
العصير بل بعد تغير انتهى بخلاف بيع امر وممن بلوط به وبيع سراج من  
اهل الفتنه لان المعصية تقع بعينه وجاز ايضا حمل خمر ذبيح باجر وجاز  
ايضا اجارة بيت سواد الكوفة اي قوبرا الى يتخذ بيت نادا وكنيسة او  
بيعة او يباع فيه الخمر وامان الامصار وقرى غير الكوفة فلا يجوز لظهور



شما بوالاسلام هذا قول ابي جعفر وعندهما لا ينبغي ان يوجر بيت نشي  
من ذلك لانه اعانة على المعصية وبه قالت الثلثة وكره ايضا استخدام  
الحق لا في تخريب الناس على الخصاء الذي هو مشقة وقد صح انه  
السلام نهى عنها فيجوز وكره ايضا اقرض بقال دارهم لما أخذ منه ما شاء  
فرض جرت فمما وهو من بيتي عنه وينبغي ان يودع اياه ثم يخرجه  
فشيئا وان ضاع فلا شيء عليه لان الوديعة امانة وكره ان يرد قال ابي  
والشطر نج بكثر الشيء والاربعة عشر وهو ليس بدينار قال ابي  
القيث قلت وفي السراج الوهاج صرح بالحكمة في ذلك قال والدي بالاربعة  
عشر حرام وهو قطعة من خشب يختر فيها ثلاثة اسطر ويجعل في تلك الخرف حصة  
صغار يلعب بها انتهى وذلك لما روي ان ابن عمر من يقوم يلعبون الشطر  
فلم يسلم عليهم وقال اهذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وقال عليه السلام  
من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم الخنزير ورواه مسلم واحمد وابو  
داود وقال الشافعي يباح الشطر نج لتخفيف الخاطر وتذكية الغم فيجوز  
لهذا الفصد دون الغمار بشرط ان لا يترك الصلوة ولا يتكلم بالفسخ  
ولو لعب به في الطريق او في الثمنه سقطت عدالته بالاجماع ولم ير اوجه  
بالسلام بأسا لينظمهم عما هم فيه وتخفيف الهم والكرهية للتخوم لما تقدم ان  
مطلقا ينصرف اليه وقد عبر في الجمع عنها بالحكمة حيث قال ويجوز الشطر نج  
مطلقا انتهى لانه يدان الكراهية للتخوم والله اعلم وجاز خصا البراء لان  
فيه تطيب لحة وترك النجاس والنشر ولا لانه عليه السلام فتح بكسب الحرام  
موجودية والموجود هو المحض وجاز ايضا انزاء الخير على الخيل لانه عليه  
السلام ركب البغلة واقتناها وكره كل لهو لقوله عليه السلام كل لعب  
ابن آدم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديب نفسه ومناضلة نفسه  
قلت وفي البرازية استماع صوت الملاح كالضرب بالقضيب ونحو حرام  
قال عليه السلام استماع الملاح معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها  
كفر اي بالنفقة فصرف الحوارح الى غير ما خلعت الاجل كفر بالنفقة لا شك  
فالواجب ان يجتنب كئلا يسمع لما روي انه عليه السلام ادخل اصبغة  
في اذنه عند سماعه واشعاد العرب لوفيه ذكر الغسوة بكرة انتهى وكره  
جعل الفل في عتق العبد وهو طوف من خشب مستمر بسمار عظيم يجعل في  
عتقه بمنعه من تخويك رأسه وهو معتاد ببيع الظلمة وانه حرام لانه  
عقوبة اللغاة فيجوز كالا حراف بالنار وقيل لا بأس في زنا لانه علامة  
الاباق وقد كثر في هذا الزمان خصوصاً في السردان وان كان في زمانهم  
مكروها لقلة الاباق بخلاف القيد فانه حلال وكره قوله في دعائه بحم  
رسلك وانبيائك واوليائك او بحق البيت او بحق المشرك لانه الحق

للخلف

للخلق على الله تعالى ولو قال لاخر بحق او بالله ان يفعل كذا لا يجب عليه  
ان ياتي بذلك شرعا وان كان الاولي ان ياتي به كذا في بيتي الكفر  
منه وكره ايضا احتكار قوت البشر كالبر ونحوه والبراهم كالشعير والنبس  
قد ينظر باجله لانه يعلق به حق العامة وقوله عليه السلام الجالب  
للمنفعة والمجتنب للمفوت وقال عليه السلام من احتكر من علي المسلمين طعامهم  
او لعب بغيره اضر به الله بالخزاة والاقلال كذا في السراج الوهاج وفي  
الامتناع عنه البيع بغير الاذن عليهم وكره اذا كان يضربهم ذلك بان  
كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضرب بان كان المصير لانه حاس  
ملكه من غير اضر بغيره وتلقى الجلب على هذا التفصيل وتخصيص الاحتكار  
بالاقوات قولها وقال ابو يوسف كلما ضار العامة حسيه فهو احتكار وان كان ثيابا  
او دراهم او نحو ذلك وبأمر القاضي يبيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان  
لم يبيع بل خالف امر القاضي عزه بما يراه رادعاه وباع القاضي عليه طعامه  
ونافعا على الصحيح ولا يكون محتكرا بحسب غلة ارضه ومجلبوبه من بلد اخر  
لانه خالص حقه ولم يتعلق به حق العامة وكره امساك الحمامة ان كان  
يقترب بالناس بان كان يطيرها فوق السطح مطلقا على عوارات المسلمين  
ويكسر زجاجات الناس بوميه تلك الحمامات عزه بما يراه الحاكم راد  
عاه ومنع اشتد المنع فان لم يمنع بذلك زجر المحتسب ولا بأس بالمسابقة  
في الرمي والفرس والابل وعلى الاقدام وحل الجمل ان شرط المال من جانب  
واحد وهو الجمل لو شرط فيها من الجانبين لانه يصير مارة والقار حرام  
الا اذا دخل ثالثا بينهما بان يكون بينهما محلل بغوس كفي لفرسها يتوهم  
انه يسبقها فان سبقها اخذ منها وان سبقها لم يعطها وفيما بينهما ايها  
سبق اخذ من صاحبه وانما جاز ذلك لان المحلل اخرج من ان يكون  
قار فيجوز وان لم يكن فرس المحلل منفرها لم يجوز لانه لا فائدة في ادخاله  
بينهما فلم يخرج من من ان يكون قار او كذا الحكم في المنتفحة قال في  
السراجية مغزا في شرح الطحاوي لو وقع الاختلاف بين الاثنين وشرط  
احدهما لصاحبه انه ان كان المجرب كما قلت اعطيتك كذا وان كان  
كما قلت لا اخذ منك شيئا فهذا جائز انتهى ويستحب للرجل قلم اظافيره  
يوم الجمعة قال فاصحان رجل وقت لعلم اظافيره وحلق رأسه يوم الجمعة  
قالوا ان كان يرى جوان ذلك في غير يوم الجمعة واخر الى يومها تأخروا  
فاخشاك من مكروها لان من كان ظفوه طويلا كان رزقه ضيقا فان لم  
يجاوز الحد واخر تبركا بالاحياء فهو مستحب لما روت عائشة رضى عن  
رسول الله عليه السلام انه قال من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من  
البلايا الى يوم الجمعة الاخرى وثلاثة ايام فصاعد او يستحب ايضا حلق



عائته وتنظيف يده بالاعتراس في كل اسبوع مرة من الغيبة ويبعد  
حلقه عائته وتنظيف يده بالاعتراس في كل اسبوع مرة فان لم يفعل في  
كل خمسة عشر يوما مرة ولا عذر في تركه وراءه الاربعين والاسبوع  
الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر فيها و  
الاربعين ويبعد الوعيد اذا كان الرجل يصوم ويصلي ويقرأ في كل اسبوع  
ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو اخطى السلطان لم يجره لان  
عليه وكذا الاثم عليه لو ذكر مساوي اخيه المسموعين انهم لا يكونون  
غيبته انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد السب كذا في فتاوى قاضي  
وقه رجل علم ان فلانا يتعاطى من المتكلمين ان يكتب الى اخيه بذلك قالوا  
ان كان يعلم انه ان كتب الى اخيه بذلك يفسد الاب عن ذلك ويقدّر  
عليه محال ان يكتب وان كان يعلم ان اباه لو اراد منعه ولا يقدّر  
فانه لا يكتب كيد لا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبني  
السلطان والوعية والخشم انما يجب الام بالمعروف اذا علم انهم يسمعون  
رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه  
لا يريد به جميع اهل القرية وكان المواد هو البعض وهو مجهول انتهى الكل  
في المنهج في كتاب الخطر والا باحة في الفصل في البيع المكروه ان حرمة استعمال  
الذهب اشد الا يرى انه لا يجوز التمتع بالذهب روي الحسن بن زياد  
عن ابي حمزة انه كان يكره ان يستخرج ذهب او فضة من اخر نعمة الفتاوى  
ويكره اكل الصر والهدهد لما روي عن النبي عليه السلام انه نهي عن قتل  
الغلة والتخلة والعنكبوت والهدهد والصر وما الدبشي والصليل  
والعقور والسنق والحمام واكن هؤلاء في الاصل حلال ولكن لا يجب  
لان الناس تعارفوا ان من اكل هذه الاشياء اصابته افة فينبغي ان  
يجوز عنه من كراهية الظاهر كذا في البرازية في كتاب الصيد في الفصل  
الرابع والذي روي ولا يوجب دمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا  
من القرآن قال ابو بكر الاسكافي يجوز قتل لوكيت بالبول قالوا لو كان  
فيه شفاء جاز وعنه ابي نصر محمد بن سلام معنى قوله عليه السلام ان الله  
تعالى يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا يكون  
فيها شفاء واقاما كان فيها شفاء فلا بأس به قال الا يرى ان العطشان  
يجل له شرب الخمر حالة الاضطراب من الخفاشية في كتاب الخطر والا باحة  
وفي فتاوى العدة وقيل ان المرأة اذا تعسر عليها الولادة يكتب على فوطاس  
بسم الله الرحمن الرحيم والقفت ما في بطنها وتخلته واذنت لربها وحقت  
اها شرها وتلق في مخذها الا يسير بلغ الولد من ساعته باذن الله تعالى  
من طهرات النار خانية في الفصل التاسع في الحيف رجل اوى بان يد

كتبه

كتبه قال ابي معاذ لا يجوز ان يدفن كتيبه الا ان يكون شيئا لا يؤمن منها  
احد شيئا او فيها فساد فينبغي ان يدفن فان كان كتب الرسل وكان  
فيها اسم الله تعالى وينبغي عنها صاحبها قال احب البيات في محبي ما كان فيه اسم  
الله تعالى بحرق او بغيره في الماء الجاري الكبير فان دفنها في ارض طاهرة  
لا ينافي ان كان ذلك حسنا ولا احب ان يحرقها بالنار ما لم يحرق ما كان فيه اسم  
الله تعالى والا ينافي الملائكة عليهم السلام من وصايا الحائنة في مسائل  
مختلفة والاجابة للنساء قال في الكاظم مع كره حضور المسجد للصلاة فلان  
يكره حضور مجالس العزاء خصوصاً عند هؤلاء الرجال الذين تخلوا بحلية  
العلماء اولى من ابي سيدنا بشرع شرعية الاسلام وان اذن لها بالخروج الى  
محلى الوعظ الخالي عن البدع لا بأس به من كتاب البرازية في الفصل  
الثامن عشر واذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا في الفروع اعني  
في المجتهدين ان يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ  
ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما صح قولنا  
ان المجتهد يحطى ويصيب واذا سئلنا عن معتقدا ومعتقدا ومعتقدا خصوصاً  
في المعتقدات يجب علينا ان نقول الحق ما نرى عليه والباطل ما هو عليه  
خصوصاً هلكا نقل من المشايخ من كراهية المصنفي لشرح المنظومة امرأة  
عالجت في اسقاط الولد لم تأثم ما لم تنبئين شي من خلقه من فوائد الاله  
في الكراهية ونقل صاحب الفوائد عن الذخيرة مانتصه واذا ارادت  
المرأة القاء الماء بعد ما وصل الى رحمها هل يباح لها ذلك ان كانت باردة  
الالقاء بعد ما مضى مدة ينفع في الزوج فانه لا يباح لها ذلك لانها تنصير  
فانه اعتبر حيا وان ارادت الالقاء قبل مضي مدة ينفع في الزوج هل يباح  
لها ام لا اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا بأس به لانه اذا كان قبل مضي  
مدة ينفع في الزوج فالقاء ما في رحمها يوجب المنياء سواء وقد ذكرنا القول بباح  
فكذا هذا من شرح الوهبانية في فصل الكراهية المحيلة مشروعة للمهر  
عن المكروه او لدفع المكروه فالاحتياط للفرار عن الحرام والتباعد منه مندوب  
فاما الاحتياط لا يطل عتق المسلم مائة وعقدان من مختصر المحيط في اول  
كتاب الجبل اذا انقطع الحجاب الذي بين القبل والذبر ليس للزوج ان يمسها  
من الخلاصة فينبى كتاب الصلوة من اكل الثوم والبصل او الكراث فلا يقرئ  
مسجدنا فأت الملائكة تتأذي بما يتأذي منه بنو آدم من الضحى ووجه  
الوجوب قوله عليه السلام من وجد سعة ولم يفتح فلا يقرئ مصلا ناره  
اهم وابي حاجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب من الضحية  
الدور ويكره دخوله من اكل زارج كرهية وينع منه وكذا اكل موز فيه  
ولو بلسانه من الاشياء في احكام المسجد والحرم قال الامام القرطبي المالك



في تفسير ذهب بعض العلماء الى تحريم الغنم والبصل لانه عليه السلام  
سماها خبيثين وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز يحرم الخبيثات الا ان  
وفي جواهر الفقه المصارعة ليست بدعة وقد جاء فيها الاثر الادنى  
ان اراد به التلوي تكو له ذلك ويمنع عنه ولو اراد تحصيل القوق ليقدر على  
المقاتلة مع الكفار فانه يجوز وثاب عليه وهو كشرب المثلث الا ان  
به الطرب والتلوي يمنع عنه ويؤخذ وان كان من الاثار واراد به المصرة والحد  
عليه اجاز وله نظائر كذا في جواهر الفتاوى من بيع الغنم في الكتاب  
الكراهية واستدل بمصارعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة حين كان  
بمكة ثلث مرات كل مرة بثلث غنم ولو كان مكرها ما فعله رسول الله  
عليه السلام فلما صارعه قال ما وضع جني احدى قدمي وما انت صرعتني فرد  
رسول الله عليه السلام الغنم عليه فيضاد يستدل بغيره فيقول لو كان  
ذلك طيبا ما رده عليه ولكننا نقول لو كان ذلك مكرها ما دخل فيه  
رسول الله عليه السلام وانما رده الغنم عليه نطقا منه عليه من كراهية  
السيرة الكريمة على القنوسة والذي يعمل بالابوسم على الاصلح الا للرجال وانه  
عليهم حرام على وجهين ان عمل ذلك ليلبس المسلمون لا يعمل له ذلك  
وان فعل ذلك ليجعل الى دار الكفر او يبيعه من اهل الذمة لا بائس  
به من جواهر الفتاوى في الكراهية في الباب الثاني من لا يكون المنك  
من حريم وعنه ابي يوسف يكره من كراهية المجتبى كما قالوا في المنكر  
اذا اهدى الى المقرض شيئا او ضاف اذا كان يجري ذلك بينهما قبل العرض  
فلا بائس القبول والا فلا من محيط السرخسي في ادب القاضي اذا تعذر  
عليه جمع مواعيد حق الوالدين بائنا ذي احدىهما بعبادة الاخر يرجع  
حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع الى الخدمة  
والانعام وعنه علماء الائمة الخيامي قال مشايخنا الاب يقدم على الام في  
الاخترام والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقدم الاب على  
الام ولو سئلا منه ماء ولم يأخذ من يده احدىهما فيبدأ بالام من الفينة  
في باب تر الوالدين وذكر محمد في السير الكبير ان ابن مالك دخل على  
احيه البراءين مالك وهو يتغني فقال اتيتني فقال اخشى ان اموت على  
فراشي وقد قتلت نسعة وتسعين من المشركين وجرى سوى ما شارك  
فيه المسلمين وفيه دليل انه لا بائس للانسان ان يتغني اذا كان وجهه  
ليدفع به الوحشة عن نفسه فاق البراءين مالك من زهاد الصحابة وانما  
المكروه على سبيل الله واللعب من محيط السرخسي في كتاب الاستحسان  
ولحسن رهن الشارب اذا لم يكن من قصده التزنية لانه يعمل على الخشب  
ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو العقبنة من عدم

الهداية

المراد به وذكر الطحاوي في شرح الآثار فقضى الشارب حتى تفسير  
ان يؤخذ حتى يتقص من الاخذ وهو الطرف الاعلى من الشفة من العليا  
القال والخلق سنة وهو احسن من الفقى وهو قول ابي عم وصاحبه  
محيط السرخسي في كتاب الاستحسان قوله وهو اى قدور المسنون  
في العقبنة بضم القاف قال في النهاية وما وراء ذلك يجب قطعه  
هكذا عن رسول الله عليه السلام انه كان يأخذ من اللحية من طولها وعرضا  
انورده ابو عيسى يعني في جامع رواه من حديث عبد الله بن عمر  
العاص من كراهية فتح الابن في محيط ذكوات عمر ابن الخطاب رضي  
الينا وقرى الاظافر في ارض العدو فانها سلاح وهذا مندوب اليه للمجاهد  
في دار الحرب وان كان التوقيف من الفتوة لانه اذا اسقط السلاح في  
يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه باظافره وهو نظير فقه الشار  
فانه سنة وفي حق القاضي في دار الحرب ان توقير شاربه مندوب اليه  
ليكون اهيب في عين العدو من المخ في كتاب الخطر والاباحة في فصل  
في البيع المكروه ولا يجوز ان يوقر الرجل غنيا لا يستحق التوقير بغير  
غناه ولا يتواضع له لغناه فيذهب من دينه ثلثاه قال النبي عليه السلام  
من تواضع لغني ذهب ثلثا دينه وذكر في البستان قال عليه السلام  
من تواضع لغني لبنال ما في يده احبط الله ثقله ثلثي عمله هو الشيخ  
ابي علي الزردري بازي انه قال في معنى قوله عليه السلام من تواضع لغني  
لغناه ذهب ثلثا دينه ان المراء بثلثة اشياء بقلبه ولسانه وبدنه فاذا  
تواضع بلسانه وبدنه ذهب ثلثا دينه ولو اعتقد له بالغلب بعد اللسان  
والبدن ذهب كل دينه كذا في خالصه الحقايق ولا يحقر مؤمنا لقله ذاه  
ففي بعض الآثار ملعون من اكرم شخصا بسبب غناه واهان شخصا بالفقر هكذا  
قوله في شرعة الاسلام اما خدمة الكافر طاعة فوته فجايز قال شارب الوهابية اذا  
دخل يهودي الحمام هل يباح للحامد المسلم ان يجبره قال ان خدمه طاعة فلو سه  
فلا بائس به وان فعل ذلك تعظما من غير ان يسوي ما ذكرنا او قصد تعظما  
لغناه كره له ذلك وان قام تعظما لذاته وما هو عليه كفر لان الرضي بالكفر كفر  
فكيف بتعظيم الكفر انتهى في نوايد مولانا صاحب البحر ويكره مصافحة الذي  
ويحرم تعظيم اوفيه ايضا ان يجيب الكافر كفر ولو سلم على الذي يجيب كفر ولو  
قال لمجوسني باسناد يجيب كفر وهو مذكور في الظاهرية ايضا فقد صرح المشايخ  
بان دفع الصوت في الذكر يكره الا لمنفعة من فتاوى التمرناشي في كتاب  
الكراهية قال الامام الزندوسني في روضة اجمعوا على ان العلم افضل من العقل  
لان العلم صفة من صفات الله تعالى يقال الله عالم ولا يقال الله عاقل والعقل صفة  
من صفات الادميين وما كان صفة من صفات الله فهو خير مما هو صفة من



صفات الادميتي انتهى سئل صاحب المنح هل يجوز ان يجعل الآري قطعة  
قسطا من مكتوب عليها اسم الله علامة فيما بين الاوراق ام لا واجاب بان  
لا يجوز لما فيه من الابتدال باسم الله جل وعلا كما في الظهريه من الكراهية  
وقد صرح المشايخ بكراهة قول التلمذ والله اعلم اعلم ما يجزمه ورسمه  
ابن وهبان وغيره من اصحاب الفتاوى والله اعلم ويكره معاشرة من الاسطوخودوس  
كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلح لم يكره للمراة ان تتركه في بيتها  
الظهريه الخلف في الوعد حرام كذا في اصحبه الظهريه في الامانة كذا في البزارية  
يا فيه فلم ياته الا بآثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان في الامانة كذا في البزارية  
وفي بيع الوفاء كما ذكره الزبيعي استحبابه اليتم بلا اجر حرام ولو لاختيه ومعلمه  
الا لأمه وفيما ارسله المعلم لاختيه كذا في القنية ليس المحرم الخاص حرام على  
الرجل الا لدفع قتل او حكمة كما ذكره الخوارزمي في غاية البياض من الاشباه  
في كتاب الخطر والاباحة من الفقه الثاني سئل صاحب المنح عن ارسال  
العذبة هل هي سنة على الخواص والعوام ام على الخواص فقط وهل تارك العذبة  
يكون فاسقا ام لا ولو ضحك انسان على من يرسل العذبة هل يكفر ام لا واجاب  
المنقول في الكتب المعتمد كالحلاصه والزبيعي وشريحه الشريعة ان العذبة  
مستحبة وهي ارسال ذنب العامة بين الكفتين واختلافه مقدار ذلك  
قبل شبر وقبل الى وسط الظهر وقبل الى الموضع الجاوس ولا فرق بين الخواص  
والعوام في ذلك ولا يكون بترك العذبة فاسقا لكنه سيئ اي يكون مستورا  
اساءة وكراهة كذا ذكره في الاسلام فيلام على ترك السنة مع لحوقه انهم يسير  
كذا ذكره صدر الاسلام ابو اليسر وهذا الاق السنة لما كانت طريقة الرسول  
عليه السلام والصحابه كافة سبيلها الاحياء دون الامانة وكانت حقا علينا  
فعمدنا على تركها الا ان يكون التوك بطريقه التهاون والاستخفاف في كبر  
او يفسق لرجوع ذلك الى صاحبها ثم ان هذا فيما اذا ترك سنة الهدي واما  
سنة الزوايد فتاركها لا يستوجب اساءة وبه صرح في الاسلام قال الشيخ  
قاسم نافلا عن الخلاصه لو قال قصصت شاربك والعيت العامة على العائق  
استحفا فالكفر او قال ما اجمع امراء قصى شاربك ولقي طرف العامة على  
العنف كفر والله اعلم اما الخليل فمكره عند الامام الاعظم وهل الكراهة  
للتحریم او للتزنية اختلف التعليل وعلة الكراهة كونه آلة الجهاد لا لان  
لحمه نجس بدليل طرارة سورة اتفاقا وعندهما يجوز اكل لحمه ويتفرع على  
هذا جعله فرابا واما الذي فلا بأس بترك السلام عليه ولا يزيد على قوله  
وعليكم فانه عليه السلام لم يزد حين ردها اليه يودي ولا يبداه بالسلام  
لان فيه تعظيم وتكريمه وان كان له حاجة فلا بأس ببداة ذكره الزبيعي  
من فتاوى التمرناشي في كتاب الكراهية ما حرم على البالغ فعله حرم عليه لولده

الضفير

الضفير فلا يجوز ان يستفد خرا ولا ان يلبسه حرم ولا ان يحضبه يومه بخنا  
او رجله ولا اجلاس الصغير بغائط او بول مستقبلا او مستدبرا من الاشباه  
في كتاب الخطر والاباحة من الفقه الثاني سئل صاحب المنح عن الصبي هل  
يجوز من الاحتلاط بالنساء اذا كان مراهاقا وقد ظهرت رغبته فيهن ام لا واجاب  
نعم يمنع من ذلك قال في السراج الوهاج وقوله تعالى والطفل الذي لم ينظر وا  
على عوارث النساء معناه اول الاطفال وقد يذكر الواحد بمحض الجماعة والمراد منه  
بالاطفال هتلا الصغار التي لا رغبة لهم في النساء ولم يبلغوا مبلغا يطبقون  
فيه اتيان النساء فانما الصبي الذي ظهرت له رغبته في النساء فحكمه حكم البالغ  
لقوله عليه السلام في الصبيان من الاشباه مانعه وليس كالبالغ في النظر الى  
الاجنبية والخلو بها فيجوز له الدخول على النساء الخمسة سنة كما في الملتقط  
انتهى الخلو بالاجنبية حرام الا على زمة تدبونه هربت ودخلت خربة  
وفيما اذا كانت مجوزا شوها وفيما اذا كان بينهما جائل في بيت الخلو بالمحرم  
مباح الا الاخت من الوضع والصورة الشابة من الاشباه ايضا في كتاب  
الخطر والاباحة من الفقه الثاني لا يجل للمراة المسلمة ان تنكشف بغير يديها  
او نضرية او مجوسية او مشركه من السراج الوهاج في كتاب الخطر والاباحة  
كذا في المجتبى سئل صاحب المنح هل يجوز قراءة التفرجات وكلماتها باسماء  
لا يعرف معناها ام لا واجاب قد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر الهيتمي نزول  
مكة لما سئل عن ذلك عدم جواز ذلك حيث قال ومن هبنا في ذلك  
ان كل غريبة معروفة او مكتوبة كان فيها اسم لا يعرف معناه فهي محومة الكتاب  
والقراءة سواء في ذلك المصروع وغيره فان كانت العربية او الرقية شاملة  
على اسماء الله تعالى واياته والاقسام به وبآياته وملائكته حازت في افعال  
على المصروع وغيره وكتابته كذلك وما عدا ذلك من التخرجات والتدخيات  
ويجوزها ما اعتاد السوء النجس فهو الحرام الصرف بل الكبير بل الكفر بتفصيله  
المشهور عندنا ومطلقا عند مالك وغيره ثم قال ومن صرح بتحریم الترقيا  
بالاسم الاعجمي الذي لا يعرف معناه ابن رشيد المالكي والعقابي عبد السلام  
الشافعي وجماعة من ائمتنا وغيرهم والله اعلم الصيد مباح الا للتلهي  
او حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فانما حرفة كصيد السمك حرام  
من صيد الاشباه في الفقه الثاني ذكر في آخر كتاب الخطر والاباحة منه في  
الفقه الثاني من مات على الكفر ابيع لعنه الا والذي رسول الله عليه السلام  
لشيت ان الله تعالى احياها حتى امناب كذا في مناقب الكردي اسماع  
القران اثوب من قرأه كذا في منظومة ابن وهبان **كتاب الوصايا**  
**الوصايا على اربعة اوجه في وجه** يجوز سواء اجازت الورثة اولم  
يجوزوا وفي وجه ان اجازت الورثة جاز وان لم يجوزوا بطل وفي وجه



لا يجوز وان اجازت الورثة ونحوه اختلفوا فيه اما الاول اذا اوصى  
لاجنبي بثلث ماله وكذلك لو اوصى بجميع ماله وليس له وارث فنفذ الوصية  
ولا يحتاج الى اجازة بيت المال الثاني اذا اوصى بأكثر ثلث ماله لاجنبي فان  
ما زاد على الثلث لا يجوز الا باجازة الورثة وكذلك لو اوصى لواحد  
الورثة فانه لا يجوز الا باجازة سائر الورثة وهم ائمة بالعبود  
اذا اوصى لحرقي وهو في دار الحرب فانه لا يجوز ولو اوصى  
يجوز يجوز على الاظهر والوصية للمذني جائز في كل حال كتابا او شفويا  
والرابع اذا اوصى لقائه باجازة الورثة يجوز ان يوصي به يوسف  
لايجوز وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة انما يجوز اذا كان المجزى من اهل  
الاجازة نحو ما اذا اجازته وهو عاقل بالغ صحيح ولو اجازته وهو صغير او  
مجنون او مريض لا يجوز اجازته من قرابة المغنيين الوصية للاجنبي  
كالهبة في مرض الموت فتعبر من الثلث ولكن لا يشترط في الوصية ما يشترط  
في الهبة من القبض والافراق خرجت من الثلث او اجازها الورثة  
نفذت في الكل ولا بطلت في الباقي من الثلث من وصايا العبد والواقي  
قال في الخلاصة في الفصل الثالث في الوصية للاقارب والجيران نقلا  
عن العيون رجل مات ولم يدع وارثا غير امرأته واوصى بماله كله لرجل  
فان اجازت المرأة فالمال كله للموصي له وان لم تجز فالسدس للمرات  
وخمسة اسداس للموصي له ولو اتت امرأة ماتت ولم تدع وارثا غير الزوج  
فاوصت بماله كله لرجل ولم يجز الزوج فللزوج ثلث المال والموصي له ثلثاه  
فان اجاز الزوج فالمال كله للموصي له فان اوصت لرجل بنصف ماله  
ولم يجز الزوج فللموصي له النصف وللزوج الثلث والسدس لبيت المال  
وفي الزيادات المرأة اذا اوصت بنصف ماله للزوج المال كله للزوج  
النصف بحكم الارث والنصف بحكم الوصية انتهى ما في الخلاصة وقد  
عرفت ان مسألة الزيادات صريحة لما قلنا من جواز الوصية للوارث  
اذا لم يكن للموصي وارث غيره وهذا مما يجب حفظه والناس عنه غافلون  
توضحه ان احد الزوجين اذا اوصى لصاحبه بماله الفاضل من ماله ذلك  
الوارث يكون الفضل بعد اخذ سهمه له بحكم الوصية ولا دخل لبيت المال  
لان الموصي له بما زاد على الثلث مقدم عليه واما الوصية لسائر الاقارب  
فليست بمقيدة لانهم يأخذون كل التركة بحكم الارث ولا يحتاجون الى  
الوصية انتهى وفي الخاتمة ولو اوصى لقائه ولم يكن له وارث سواء جاز  
الوصية عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز من وصايا المنع قلت  
وبهذا علم جواز الوصية للوارث اذا لم يكن للموصي وارث سواء بالاولوية  
سئل صاحب المنع عن امرأة اوصت لزوجها بجميع ما تملكه والحال ان الارث

٢٨٩  
لها غيره قال في الخلاصة وفي الزيادات المرأة اذا اوصت بنصف ماله  
للزوج المال كله للزوج والنصف بحكم الارث والنصف بحكم الوصية انتهى  
ووصية الذني بما يتقرب به المسلمون واهل الذمة في نحو العنق والصرقة  
في قولهم جائز وان اوصى الذني بما يتقرب به اهل الذمة دون اهل الايام  
في قولهم جائز في البيع والكنيسة والسراج فيها جائز في قول ابي حنيفة ولا  
في قولهما وفي الذني اذا اوصى ببيعة في حيوانه ثم مات يكون  
ميراثا عنه ولا يجوز الوصية للوارث عندنا الا ان يجزها الورثة ولو اوصى  
لوارثه ولاجنبي في ميراثه لا ينفذ وينتفع في حصة الوارث على اجازة  
ان اجازوا صح وان لم يجزوا بطل ولو اوصى لاخيه وهو غير وارث ثم مات  
الموصي واخوه صار وارثا بطل وصية عندنا وكذا لو اوصى لاجنبي ثم تزوجها  
ثم مات لانتهى وصية الا باجازة الورثة ولو اوصى لابيه وهو عبد او كافر  
ثم اسلم او اعتق ثم مات الموصي لانتهى وصية ولو اوصى لفلان بثلث ماله  
ثم مات ثم مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت وصية ولو اوصى لامرأة  
ثلث ماله ثم اباها بثلاث او بواحدة وانقضت عدتها ثم مات الموصي تحت  
الوصية لهما ولو اوصى لابيه وارثه جان وكذا لو اوصى لمكاتبته نفسه او لأم  
ولو لنفسه او لمذنب نفسه جان الكل استحسانا لرجل اوصى بجميع ماله للفقراء  
او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان اجازت الورثة في حيوانه  
المورث لا يعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته صححت  
الاجازة من وصايا الخاتمة ولو اوصى المكاتب وارثه لانتهى ولو اوصى  
لمكاتب نفسه جان لانه اما ان يعقوب باداء يدل الكتابة فيصير اجنبيا  
فيجوز الوصية واما ان يجز فيرد في الوق فيصير ميراثا لجميع ورثة الالبعض  
دون بعض فلا يكون في هذه الوصية ايثار بعض الورثة على البعض فيجوز  
كما لو اوصى بثلث جميع ورثة من وصايا العبد ايو في فصل في شرائط الوق  
اذا اوصى المولى من ام ولده في صحته لانتهى لاق ماله المولاها وكذلك لو وصى  
في مرض موته لانتهى ولا تنقلب وصية لانه لا بد لها لانه محبوبة ولا بد لمحبوبة  
فلا يتم الهبة في الحال لعدم القبض ولا تنقلب وصية اما اذا اوصى لهذا بعد  
الموت نفع لانها تنفذ بالموت فتسلم لها ذكوة في الكافر من جواهر الفتاوى في كتاب  
الهبة في الباب الاول قلت فكل هذا الوهب من منفقة شيئا فسلمه او اوصى  
له بشيء يصح الهبة والوصية لانه بالعنق صار زيدا فملك العنق وسلم  
الوصية له انتهى قال الجرجاني في الخزانة قال ابو العباس الناطقي رثيت  
حصة مشايخنا في رجل جعل لاهل بيته دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد  
الموت ميراثا جان وافق به الفقيه ابو جعفر محمد بن الهادي احد اصحاب  
محمد بن شعاع البلخي من الاشباه فيقول في الثالث مسألة عما ذكره كتابه



عن بعض اشياخ المريضي اذا عتق ثلثا معتقنا من دار الارض على ان يكون له فليس للمريضي ان يترك بعض الورثة على النقص وكيف يجوز للورثة اسقاط حقهم من التركة قبل الموت قال رحمه الله ان ذلك اذا رضى ذلك الوارث به بعد موته فيكون تعيين الميراث كالتعيين في الورثة ثم لو طارق بارة الورثة معه بعد موته على ذلك عن نصيبه من التركة حاز فله ذلك من وصاياه جواهر الفتاوى قبل الباب الثالث ولا يفتح الهبة لان الهبة من شرطها القبول والتفويض والنقص ولا ينصوب ذلك من الجيب ولا يولي عليه احد حتى يقبض عنه فصار كالبيع هكذا ذكره الزيني في شرح الكفر قلت افاد كلامه جواب حادثة الفتوى وهو ان شخص انصب وصيا في تركة ثم مات عن اولاد صغار وعن رجل فله ملك الوصي ان يتصرف في المال الموقوف للرجل لا وجوبه ان لا يملك الوصي شيئا من ذلك اخذ اما ذكره الزيني في كلامهم الحل لا يولي ولا يولي عليه بل يؤخذ من كلامهم ان الاب لا يولي عليه ايضا والا لكان الاب يولي عليه لصحة الهبة له ويقبضها الاب من وصاياه المنجزة رجل مات وعليه صلوات فاوصي بان يطعموا عنه لصلواته اتفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى لكل مكسوبة نصف صاع من الحنطة والورث كذلك واختلفوا ان هل يقوم الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل يقوم وقال الباغي لا يقوم وكذا قال علماء وانا ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم الغد من الحائض في فصل الترتيب وقضاء الفوائد والشيخ الغاني الذي لا يفتد على الصوم افطر وقد اى اطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات من صوم الدرد وتفسير الاطعام ههنا ان يعطى فديته المسكين او قيمتها وان اطعمه غداء وعشاء بخمسة كما في ساير الكفارات والغدية وردت في حق الشيخ الغاني وهي نصف صاع من بقرته وصاع من تمر او شعير كما لقطر انتهى الولاية في مال الصغير الى الاب ووصية ثم وصي ولو بعد فلو مات ابوه ولم يرصي فالولاية الى اب الاب ثم الى وصيه في الفصل السابع والعشرين واما تصرف المال فلا ولاية للاه والعم في ذلك اذا لم يكن وصيا من جهة الاب وانما الولاية الى القاضي عند عدم الاب والجد اب الاب او وصيتهما من الفصول العادية ولا يجوز كون العبد وليا في النكاح ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصي والورثة صغار عند الامام الاعظم كما في الفتاوى الزنية بخلاف الذي فات وصايته جازية كما في كثير وكذا يجوز كونه وليا في النكاح اذ لو لم يكن للكفار ولاية الانكاح لما حثت انكحهم من وصاياه المنجزة وفيه خلاف ما اذا كان ولي الصغير والصغيرة المسلمين كما في فلا ولاية له عليهما لان كفره قاطع لها انتهى كذا في المحيط ضابط الولي قد يكون وليا

في المال

في المال والنكاح وهو الاب والجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو وصي العصباء والام ودوي الارحام وقد يكون وليا في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ ان الولاية موثبة الاولى ولاية الاب والجد وهو وصي ذاتي لهما ونقل السككي الاجماع على انها لو عزلت انفسها لم ينفع الا ان السادة في النكاح السادسة عشر قال صاحب المنهج في فتاواه فقد صرح بالاجماع بان الوصي لا يملك التصرف في مال اليتيم مع وجود الوصي ولو كان منصوب مع الاولياء الذين في الموضع الا ان كذا في الفتوى انتهى ثم قال فيما سئل عن شخص اقامه القاضي وصيا على اولاد اخيه الصغار وعامل الوصي في مالهم سنة وقد راعى لهم كل يوم كذا وانفق الوصي المستين قبل اذا لم يملك الوصي في السنة الثانية يلزم الرجوع بلا رجعة وهل يقبل قوله في الانفاق مدة الستين فاجبت لا يلزم الوصي شي من الرجوع بغير موافقة شرعية واذا انفق الوصي على الايتام فالقول قوله في ذلك ولا يحتاج الى بيينة ان اذا كان الانفاق من مال نفسه والادان يوجب في مال الصغار فانه يحتاج الى اقامة بيينة شرعية على ذلك كما في الخلاصة والله اعلم قلت ولولم ينجح الوصي بمال الصبي هل يجبر على النكاح والتصرف قال لا كما في مجمع الفتاوى في فصل في صحة الوصاية وعدمها سئل صاحب البحر عن وصي انفق مال نفسه على الايتام فهل يقبل قوله في ذلك او لا بد من بيينة تشهد له بالانفاق لتمام من الرجوع في مال الايتام واجاب لا يقبل قوله في حق الرجوع في مال الايتام بلا اشتراط فان اهدى على الانفاق يرجع والا فلا ذكره في فتاواه ثم يصدق الوصي في نفقة مثله ولا يحتاج في الانفاق الى اذن القاضي من الفتوى في باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصي وان قال انفق مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة من وصاياه الحائض وفي الذخيرة لا يصدق في اكثر من نفقة المثل ويحيط الاكثر كما يحيط الزيادة على المثل التي غيرها القاضي للمناظر ونحو وان كان الاب يرصد اجر المثل او دونه اجازة كما كان ذكره شيخنا في مجمع من وصاياه المنجزة ولو اختلفا في قدر نفقة المثل يرجع القاضي الى اهل البصر والامانة فان اصابه اثنان منهم ان نفقة مثله ذلك يقبل قولها وكفى قول واحد في ذلك عندها كما في التركة من نفقة البحر الرايون وفي المنتقى عن محمد قال الوصي انفق عليك خمس سنين وقال الصبي منذ عام فالقول للموصي ماتت عود ابني صغير وكبير وترك الفاقا نفقة الكبير على الصغير غنماة وهو ليس بوصي قال محمد هو منتقع في ذلك ولو كان طعاما او ثوبا او اطعم والبس الكبير لا يرضى استحسانا ذكره القاضي من جامع الفتاوى في الكتاب الوصاياه ويجب نفقة الصبي والصبيته من حصصه يسقط من البطش الى ان يجتمعا لان البالغ لا يجب نفقة على ابية الابن وط من طلاق

قلت في قوله انفق مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة من وصاياه الحائض وفي الذخيرة لا يصدق في اكثر من نفقة المثل ويحيط الاكثر كما يحيط الزيادة على المثل التي غيرها القاضي للمناظر ونحو وان كان الاب يرصد اجر المثل او دونه اجازة كما كان ذكره شيخنا في مجمع من وصاياه المنجزة ولو اختلفا في قدر نفقة المثل يرجع القاضي الى اهل البصر والامانة فان اصابه اثنان منهم ان نفقة مثله ذلك يقبل قولها وكفى قول واحد في ذلك عندها كما في التركة من نفقة البحر الرايون وفي المنتقى عن محمد قال الوصي انفق عليك خمس سنين وقال الصبي منذ عام فالقول للموصي ماتت عود ابني صغير وكبير وترك الفاقا نفقة الكبير على الصغير غنماة وهو ليس بوصي قال محمد هو منتقع في ذلك ولو كان طعاما او ثوبا او اطعم والبس الكبير لا يرضى استحسانا ذكره القاضي من جامع الفتاوى في الكتاب الوصاياه ويجب نفقة الصبي والصبيته من حصصه يسقط من البطش الى ان يجتمعا لان البالغ لا يجب نفقة على ابية الابن وط من طلاق



في النفقة وصفي بنفق على الصبي من مرقه وجنرة حتى يبلغ موضع ذلك عليه  
ليس له ذلك الا اذا كان انفق عليه لرجوع عليه بان اشهد بالرجوع  
وقت الانفاق من القنية في باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصي  
قلت ويؤيده ما في الخلاصة والبرازية انفق الوصي من مال نفسه على  
اليتم واراد الرجوع بماله فان اشهد برجوع وانما بشرط الاشهاد لانه قول  
الوصي في حق انفاق نفقة المثل يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد ويحتاج  
الى بثينة عادلة على ذلك كذا في المحقق في باب الوصي من كتاب الوصايا  
قالت في البحر مغربا الى المبسوط والنهاية ولو قضى ببقية غير الزوج ومقت  
مقت سقطت الا ان يستدين به من الغنى وينفق مما استدانه فلو انفق  
بعد الاذن بالاستدانة من ماله او صدقة تصدق بها عليه فلا رجوع له  
ويصح به في الذخيرة في نفقة الاولاد الصغار انهم اذا اكلوا من مسئلة  
الناس فلا رجوع لاهم على الاب بشئ فلو اعطوهم نصف الكفاية واستدا  
الام لهم النصف رجعت بما استدان من نفقة المخرج قلت قوله وبعد الاذن  
بالاستدانة لو لم يستد او لم تنفق مما استدان وانفق عليه من ماله او صدقة  
تصدق بها او مسئلة الناس فلا رجوع له بخلاف ما تقدم من الخلاصة والبرازية  
ولو انفق الوصي من مال نفسه واراد الرجوع على مال الصغير فان اشهد عند  
الانفاق على الرجوع واقام بثينة على اشهاد بذلك تقبل ويرجع والا فلا لانه  
الوصي او غيره بعد الاذن بالاستدانة بخلاف الانفاق من مال نفسه او ما  
ذكر من الصدقة والمسئلة يصير متبرعا فلا رجوع له اذا لم يكن الا اشهاد  
والله اعلم وفي مجمع النوازل في متفرقاته للوصي ان يخلط طعام اليتم ويأكل  
منه بالمعروف وفي فتاوى رشيد الدين الام اذا اخلطت مالها بمال الولد واشترت  
الطعام واكملت مع الصغير اكلت ما زاد على حقها لا يجوز لانها اكلت مال اليتم  
من احكام الصغار في الوصايا في لو خلط الوصي النفقة المفروضة للصبي  
في ماله يجوز ان كان خير لليتم اذن الغنى فيه او لم يأذن ولو وصي الانعام  
ان يخلط نفقة نفقة عليهم فكله اذا كان ذلك انفق لهم انما مورث الانعام  
او اخلف من القنية في باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصي وفي الفصول  
العامة ناقلا عن النوازل والوصي ان يشتري من مال اليتم شيئا وان  
يبيعه اذا كان خيرا له ويجوز ان يخلط طعام بطعامه ويأكل معه انتهى  
وفي الاشباه من الفقه الثاني في كتاب الامانات الامين اذا اخلط بعض  
اموال الناس او خلط الامانة بماله فانه ضامن كذا في الحاشية وفي كتاب الوصايا  
منه بخلاف الوصي حيث اذا اخلط مال الصبي بماله لا يضمن انتهى قلت قد  
افاد كلامهم ان الوصي اذا اخلط طعام اليتم واكل منه او خلط النفقة  
المفروضة للصغير بماله واشترى بالخلوط طعاما واكل معه يجوز مع الخيرية

اتفاقا  
في النفقة وصفي بنفق على الصبي من مرقه وجنرة حتى يبلغ موضع ذلك عليه  
ليس له ذلك الا اذا كان انفق عليه لرجوع عليه بان اشهد بالرجوع  
وقت الانفاق من القنية في باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصي  
قلت ويؤيده ما في الخلاصة والبرازية انفق الوصي من مال نفسه على  
اليتم واراد الرجوع بماله فان اشهد برجوع وانما بشرط الاشهاد لانه قول  
الوصي في حق انفاق نفقة المثل يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد ويحتاج  
الى بثينة عادلة على ذلك كذا في المحقق في باب الوصي من كتاب الوصايا  
قالت في البحر مغربا الى المبسوط والنهاية ولو قضى ببقية غير الزوج ومقت  
مقت سقطت الا ان يستدين به من الغنى وينفق مما استدانه فلو انفق  
بعد الاذن بالاستدانة من ماله او صدقة تصدق بها عليه فلا رجوع له  
ويصح به في الذخيرة في نفقة الاولاد الصغار انهم اذا اكلوا من مسئلة  
الناس فلا رجوع لاهم على الاب بشئ فلو اعطوهم نصف الكفاية واستدا  
الام لهم النصف رجعت بما استدان من نفقة المخرج قلت قوله وبعد الاذن  
بالاستدانة لو لم يستد او لم تنفق مما استدان وانفق عليه من ماله او صدقة  
تصدق بها او مسئلة الناس فلا رجوع له بخلاف ما تقدم من الخلاصة والبرازية  
ولو انفق الوصي من مال نفسه واراد الرجوع على مال الصغير فان اشهد عند  
الانفاق على الرجوع واقام بثينة على اشهاد بذلك تقبل ويرجع والا فلا لانه  
الوصي او غيره بعد الاذن بالاستدانة بخلاف الانفاق من مال نفسه او ما  
ذكر من الصدقة والمسئلة يصير متبرعا فلا رجوع له اذا لم يكن الا اشهاد  
والله اعلم وفي مجمع النوازل في متفرقاته للوصي ان يخلط طعام اليتم ويأكل  
منه بالمعروف وفي فتاوى رشيد الدين الام اذا اخلطت مالها بمال الولد واشترت  
الطعام واكملت مع الصغير اكلت ما زاد على حقها لا يجوز لانها اكلت مال اليتم  
من احكام الصغار في الوصايا في لو خلط الوصي النفقة المفروضة للصبي  
في ماله يجوز ان كان خير لليتم اذن الغنى فيه او لم يأذن ولو وصي الانعام  
ان يخلط نفقة نفقة عليهم فكله اذا كان ذلك انفق لهم انما مورث الانعام  
او اخلف من القنية في باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصي وفي الفصول  
العامة ناقلا عن النوازل والوصي ان يشتري من مال اليتم شيئا وان  
يبيعه اذا كان خيرا له ويجوز ان يخلط طعام بطعامه ويأكل معه انتهى  
وفي الاشباه من الفقه الثاني في كتاب الامانات الامين اذا اخلط بعض  
اموال الناس او خلط الامانة بماله فانه ضامن كذا في الحاشية وفي كتاب الوصايا  
منه بخلاف الوصي حيث اذا اخلط مال الصبي بماله لا يضمن انتهى قلت قد  
افاد كلامهم ان الوصي اذا اخلط طعام اليتم واكل منه او خلط النفقة  
المفروضة للصغير بماله واشترى بالخلوط طعاما واكل معه يجوز مع الخيرية

اتفاقا وناحية الجواز ان لا يحتاج الوصي في مثل هذا الى الاشهاد وقت  
وقت الانفاق على الرجوع ويصدق في نفقة المثل في تلك المدة انتهى وفي  
النوازل الوصي اذا انفق الوصي من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار  
وفي واقعات الناطقي الوصي يصدق في كنف مثل الميت وكذلك لو كنفه من  
اراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشترى من ماله ان يرجع وكذا في  
الوارث لو كنفه من ماله وكذا الوصي الوارث او الوصي دينام ماله كان له  
ان يرجع في مال الميت وكذا الوصي الوصي طعاما للنفقة او كسوة بشراة الشهود  
ان يرجع في مال الميت في قال وانما اشترط بشراة الشهود لانه قول الوصي  
معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتم الا بالثبينة من وصايا  
الخلاصة وصحي ادى دينافا لكون الورثة الذي تقبل بثينة ولولا بثينة فله  
تحليف الورثة انفق الوصي على اليتم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل  
الا بثبينة من وصايا الاشباه في الفقه الثاني وفي الفتاوى ولو انفق على  
اليتم من مال نفسه ومال اليتم غايب فهو منطوق الا ان يشهد انه فرض  
وتكفيه الثبينة بينه وبين الله تعالى من وصايا مجمع الفتاوى ولا بأس للاب  
ان يأكل من مال الصبي على قدر الحاجة لو محتاجا ولم يضمن ولا يأكل الوصي  
ولو كان محتاجا الا اذا كان له اجرة فياكل قدر اجرة من جامع الفصولين  
في الفصل السابع والعشرين ومنها الوصي اذا نصبه الغنى وعين له اجر بقدر  
اجر مثله جاز واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح كما في القنية وهذا قد  
مقر في كتاب الاجارة من الاشباه في الفقه الثاني في الكلام في اجر المثل  
اذا ابراء الوصي من مال اليتم ولم يجب ببقية لم يضمن والا صح ومنه الا في  
لو كان الوصي عبد اليتم ثم ابراء عن البذل لم يضمن كما في الحاشية والمتوفى  
على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين من وصايا الاشباه اذا ادى  
مديون الميت الى وصي الميت ببراء اصله ولو لم يكن له وصي فمدفوع الى بعض  
الورثة ببراء عن نصيبه خاصة ذكره صاحب المخرج فتاواه نقلا عن الفصول  
العامة واما الوصي فيملك الا بداع والاجارة دون الاعارة كما في الخلاصة  
في كتاب الوصايا من امانات الاشباه واذا ائتمروا في الانعام ما لهم به  
الذي في يده ثم اقر بشئ وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في الحاشية  
من ودعية المخرج الوصي لو سافر بمال اليتم في البحر يضمن كالمودع لو سافر به في  
البحر يضمن لانه التهمة الاشباه في احكام السفر وفي فتاوى السقي انفق  
الوصي على باب الغنى يضمن ما اعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذا  
لم يزد على اجر المثل وان الوصي يصدق في كنف المثل من وصايا البرازية من  
الوصي اذا مات بماله فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين وكذا الاب اذا  
مات بماله مال ابنه فلا ضمان عليه من امانات الاشباه في الفقه الثاني في



استندان الوصي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه  
اذا صار له مال والداين يرجع على الصبي وكذا الاستغناء له وان لم يكن له  
الحاكم سقط والوصي ان يستقرض الصغير من الغنية في باب فيما يتعلق  
بانفاق الاب والوصي سئل صاحب المنهج عن الموصي اذا وصي بوصية ثم  
برأه من ذلك المرض وعاش سنين ثم مرض ومات وقيل الموصي له الرجوع  
بعد موت الموصي فهل تنفذ هذه الوصية واجاب اذا وصي بوصية ثم  
يوجد من الموصي ما يكون رجوعا عنها تكون وصية وتنفذ ولا يمنع من صحتها  
برؤيه من مرضه الاول قال في الثانية موصي وصي بوصية ثم برأه من مرضه  
ذلك وعاش سنين ثم مرض ومات فبأنه باقية ان لم يقل ان مات  
في مرض هذا فقد اوصيت بهذا انتهى فالوصية تبطل بالنقض على الابطال  
وبدلالة الابطال وبالضرورة انما انقضت فيجوز ان يقول ابطال الوصية  
التي اوصيتها لفلان او فسختها او نقضتها فتبطل الا التبرير خاصة فانه  
لا تبطل بالتقصير على الابطال مطلقا كان التبرير او مقيدا الا ان المقيد  
منه يبطل بدلالة الابطال فينفذ بالتبطل على ما ذكرنا من وصايا البدائع  
وذكر في مجموع النوازل قاضي سمرقند نصيب قيا في محروود وقف بخارا  
والمدعي عليه سمرقند صحة الدعوى والسجل رايت بخط بعض المشايخ اذا  
نصيب وصيا في تركة ليست في ولاية لا يجوز فهو قوي مشايخ مردوه قال  
تمس الامانة المحلواني يجوز والقوة للخصومة من الفصول العادية في الفصل  
الاول ولو وقف ببلد اعلى الحرم المكي الشريف وشرط النظر للقاضي هل ينصرف  
الى قاضي الحرم او قاضي بلد الموقوف او قاضي بلد الوقف ينبغي ان يستخرج  
من مسئلة ما لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد اخر فهل النظر عليه لقاضي بلد  
اليتيم او لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر لقاضي الحرم  
قاضي الحرم الشريف من الاشياء في المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الفاظ  
قلت لو قال ينبغي ان يكون افنظر لقاضي بلد الوقف كان او في تمامهم من  
مسئلة الوصاية حيث قال صرحوا بالاول فتأمل سئل شيخ الاسلام خير الدين  
الرحلي عن صبي بلغ رشيدا او ثبت كونه بلغ رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصية  
بدفع ماله اليه واجاب الوصي باق دفعته لك بعد ان ثبت بلوغك رشيدا  
فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه ام لا بدله من بينه واجاب القول قول الوصي  
لانه اعم وقد نصوا على ان كل امين يقبل قوله في ابطال الامانة المستحقا  
تحليف خلاف كمانصوا عليه في مسئلة دعوي الانفاق هكذا رايت شيخنا شيخ  
الاسلام الشيخ محمد الحانوتي اجاب في واقعاته وافول الظاهر انه لم يجد في  
المسئلة سوى الظابط المذكور وفي داخله فيه وكذلك انقيد الضعيف  
لم ار من نصي عليها بخصوصها وقد بادرت الجواب باللسان كذلك اخذ من

الضابط

الضابط المذكور ثم اني بفضل الله تعالى رايها بخصوصها في كتب التفاسير كذلك  
كالضاي والكشاف وغيرهما في قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم فاشهدوا عليهم وقد  
صرحوا فيها بان الوصي مصدق في الدفع مع التمسك عند ان صرحوا للمالك و  
والشافعي فليراجع تلك الكتب والله اعلم ولودفع الوصي المال الى اليتيم بعد  
جاءه ذلك ولم يوفى منه رشدا ثم ضاع بعد ذلك فانه ضامن لانه دفعه الى  
من ليس له ان يدفع من وصايا الولد المجتبه اذ في دين الصبي او المجنون  
الذي لا يعقل اليه فاستلكت عليه الدين ولا تسمع بينة ولا قوله اني اوتيت  
الوصاب الحق من واهب الغنية سئل صاحب المنهج عن احد الورثة اذا  
باع شيئا من التركة لوفاء الدين مع غيبة بقية الورثة هل يصح البيع ام  
لا واذا كان الثمن زيادة على الدين ما حكمه واجاب قال في جواهر الفتاوى  
احد الورثة باع شيئا من التركة لدي الميت وبعض الورثة غائب فانه  
ينفذ البيع ولو كان الثمن اكثر من الذي بعد الزيادة الى التركة انتهى  
ولكن في الفقه ما في الخاتمة في كتاب البيوع في باب بيع غير المالك رجل باع  
ولم يوصى الى احد فباعته امراته دارا من تركته وكفنته بشئ الدار من غير  
اذنه الورثة جاز البيع في خصتها اذ لم يكن على الميت دين محيط بماله لانها  
باعته مال نفسه انتهى رجل مات ووصى امراته وترك ضياعا وللمرأة مهر  
على الزوج قال ابو نصران كان الزوج ترك من الصامت مثل مهر من كان لها  
ان تأخذ من الصامت وان لم يكن ترك صامتا كان لها ان تبني ما كان اصل  
للبيع ونسوة مهرها من الثمن من صفات الغائم البغدادي في مسائل  
الوصي والولي والقاضي قلت البيع هنا ينبغي ان ينفذ في كل المبيع لانها باعته  
اصالة وصاية وانه باعته جميع الدار بالاصالة دون الوصاية فنقد في حقيقتها  
فقط وهذه المسئلة قد مررت في كتاب الدعوى انتهى التركة اذا استغرقت  
بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة بقرض القاضي مال الوقف والغائب  
واليتيم ويكتب الصك لذكر الحق لا الاب والوصي اي لا يقرض الاب مال  
ابنه والوصي مال اليتيم من قضاء الدار فيقبل باب كتاب القاضي قال في البحر  
وبه علم دين الميت اذ لم يكن محيطا بماله فولاية بيع تركته لورثته لا للقاضي  
من وصايا المنج وليس للمنفذ ابداع مال الوقف والمسجد الا في عياله ولا  
اقرضه ولو اقرض من غير من وكذا المستقرض من جامع الفضولي وبهذا افق  
مولا ناصب المنج المذكور في فتاواه ثم ذكر ولا يعارضه ما في الغنية ان  
القيم لو اقرض من مال المسجد لياخذ عند الحاجة وهو اقرض امساك فلا بأس  
به انتهى لان الحرف لا يوجد في عدم قدرة المستقرض على اداء المال فيبقى  
الاقرض مجزوا من الحوز وهو سبب الضمان وفي الغنية طالب القيم  
اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للمام فابي قاهر القاضي ثم مائة الاقام



مفسر لا يجمع استرعى وهذا ليس بخالف لما تقدم من مطلق الفرض  
لاق اقراض القيم بامر القاضي كاقراضه قال سئل عن الوصي اذا اقرض  
من مال اليتيم باذن القاضي هل يصح اذا اتى المال على المديون وهل اذا ادعى  
ان ذلك باذن القاضي هل يقبل قوله واجبت اذا اقرض باذن القاضي  
لاق القاضي يملك ذلك لكي لا يقبل قوله الوصي ان القاضي اذله ذلك لان  
الوصي لا يملك الاقراض فاذا اعترف بالقرض ثم ادعى ما يبرره لا يقبل قوله  
والله اعلم رجل له على اخيه دين فقال الطالب اذمت فانت برى من ذلك  
الدين قال يجوز ان يكون وصية من الطالب للمطلوب الا ان اضاف الاربعة  
الما بعد الموت والاربع اتمليك من وجهين احدهما نصيحة وصية واذا استعمل  
للموت فيكون اضافة الاربعة الى وقت الموت فيكون وصية بمعنى  
وصاياء محبب السر حتى في باب ما يقع به الوصية وفي جامع الفصولي في  
وصية دينيا بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر دينه على ابيه ضمن وصية ما دفعه  
ولم يجد بينة اذا اقر بسبب الضمان وهو الذي دفع للادعي فلو ظهر غريم  
اخر يزعم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الا غيره فلو لم يكن للغريم  
الاول بينة على الذي يضمن الوصي كلما دفعه لوقوعه بغير حجة وصية اذ  
دينيا فانكر الورثة الذي يقبل بينة ولو لا بينة فله تخليفه الورثة استرعى  
قضى الوصي الذي ثم ظهر اخر ضمن له حصته الا اذا قضى بامر القاضي ان الوصي  
يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولي ادعى قضاء دين الميت الثانية  
ادعى ان اليتيم استهلك مال اخيه فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادعى جعل  
عبد الابن من غير اجازة الرابعة ادعى انه ادعى خواجه ارضه في وقت  
تصل للزراعة الخامسة ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة ان اليتيم  
في التجارة وان ركب ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق عليه من مال  
نفسه حالة غيبته ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذي  
مات التاسعة اتجر دبرج ثم ادعى انه كان مضاربا بالفاخرة ادعى قضاء  
عبد الجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل  
قبض غيرها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها ماله وهي  
ميتة الكل في فتاوى القنابي من الوصاياء ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من  
الانفاق بلا بينة الا في ثلث في واحد انفاق وهي فيما اذا اقرض القاضي  
نقطة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفع لكذا في شرح المجمع معلا  
بان هذا ليس من حواجج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حواججه استرعى  
فيستغنى ان لا يكون نقطة زوجة كذلك لانها من حواججه ولا يشك عليه  
قبل قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذه من  
جمله علة الوقف في شتى اختلاف لو قال ادتت خواجه ارضه او جعل

عبد

عبد الابن قال ابو يوسف لا يبان عليه وقال محمد بالبيان كراهي المجمع  
وقد علم ما تقدم من جامع الفصولي ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على  
الميت سواء كان المانع له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا  
يخاف عليه اذا دفعه بلا بينة كما في ضمانه المفتية وفيه في جامع الفصولي  
المعجز عن فاولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وانفق منه صدق  
ان كان الاكابر الا لا يجوز دعوى غزاة الاكمل هذه من وصاياء الاشياء في  
الفق الثاني ولا يجوز وصية الوصي اذ لم يكن مواصقا عند ناموس وصاياء الى ثمة  
في فصل فيما بين وصية ومالا يجوز ولا من صبي محقق لانه يتبرع وهو ليس  
من اهله اذ في تحميمه وامر الله بحجوز عندنا استحسانا حتى اذالم  
يكن محققا لم يجوز اصله من وصاياء بل هو فلا يخرج من الصبي والمجنون لانها  
ليسا من اهل التبرع لكونه من التبرعات الضارة المحضة اذ لا يقابل عوض  
دينوي وهذا عند ناموس وصاياء البدائع وفي المجمع ويضم القاضي الى العاجز  
من بعينه فان شكك اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استبدل  
به وان شكك منه الورثة لا يقبل حتى يظهر له حياته استرعى وليس للقاضي  
عزل الوصي العدل الكافر فان عزله كان جازيا انما كان في المحيط واختلفوا  
في صحة عزله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشيخة لكن يجب الا فتاء  
بعدم صحة كما في جامع الفصولي وما يزل الحاي فواجب واما العاجز  
فيقيم اليه كما قد سناه والعدل الكافر لا يملك عزل نفسه وفي المحيلة فيه شيان  
احدهما ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعى شيئا  
على الميت ويثبته القاضي فيجوز كذا في الوصاية وفي الحاشية القاضي اذا  
اتهم الوصي لا يخرج عاقل قول اليه فاما يقيم اليه اخر وقال ابو يوسف بخوجه  
وعليه الفتوى انتهى من وصاياء الاشياء القاضي اذا اتهم الوصي قال  
ابو حنيفة القاضي يجعل معه غيره ولا يخرج وقال ابو يوسف بخوجه وهو الظاهر  
وعليه الفتوى لاق الوصي قائم مقام الاب ولو كان الاب حيا وضيف منه  
على مال ولده الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي اولى من وصايا  
الحاشية في فصل في تصرفات الوصي لوطع السلطان الحاي والمغلب  
في مال اليتيم فاخذ الوصي وهذه لما خذ بعض مال اليتيم قال النصير لا ينبغي  
للموصي ان يعطي فان اعطى كان ضامنا وقال الفقيه ابو الليث ان خاف  
الوصي القتل على نفسه او اطلاق عضو من اعضائه او خاف القيد والجس او علم انه  
مال اليتيم واعطاه بعض المال لا يصح وان خاف القيد والجس او علم انه  
ياخذ مال الصبي وينبغي له من المال ما يكفيه لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان  
دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه ولو اتى السلطان  
او المغلب بسط يده فاخذ المال لا يصح الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه



ابو النيث وهو في فصل في نكاحات الوصي منها ايضا ولو صالح الوصي على حق  
يدعي الانسان على الميت ان كان لا يقدّر على دفع الظلم الا باعطاء المال كان  
له ان يعطيه صيانة للمباغ ولو اعطى لا يضمن من بيعه الخائنة قبيل فصل في نكاح  
الوكيل لو اقر الورثة بالدي والوصي بالدينه حتى يصير الذي ثابته بالدين  
فيظهر في حق الورثة وفي حق الغريم لو ظهر بعده بغير ذلك منه من وصاياه  
الخائنة قبيل الشفعة قلت وقايدتها تظهر بما اذا لم يبعها ابن تركه الميت  
وظهر له غريم اخر ليس له ان يطالب الورثة بحقه بخلاف ما اذا كان الاداء  
باقرارهم حيث كان له ان يطالبهم بحصته من المال الذي دفعه اليه الاول فيتم  
اذا اوصى بان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حر قال هو جائز من عبته  
الفتاوى في تصرفات الوصي ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه ثلث  
تمامه رجع القاضي فيه الى اهل البصرة والامانة ان اخبر اثنان منهم انه باع  
بقيمة وان قيمته ذلك لا يملكه الا من يزيد وان كان في المزايدة يشتري بالكثر  
وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي كذلك بل يرجع الى اهل البصرة في دفع  
رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولها وكفى قول واحد في ذلك عندها كما في التذكية  
وعلم هذا قيم الوقف اذا اجر منفسس الوقف ثم جاء اخر يزيد في الوقف الاجر  
من وصاياه الخائنة فله هذا الورثة اذا اقتسموا التركة بينهم ثم زاد احدهم قيمة  
شيء مدفوع الا غيره من الورثة فان اجتمع رجلا من اهل الامانة على قدر يعمل  
على المدفوع اليه بقولها ولا يؤخذ هذا الشيء منه لان زائد الحق به وان لم  
يقبله المدفوع اليه بهذا القدر ينعى ذلك الشيء من يده ويدفع الى من زاد  
قيمته وان اخبر اثنان منهم ان قيمته ذلك لا يملكه الا من يزيد لانه نفقت  
انتهى القاضي لا يعزل وصي الميت الا في ثلث فيما اذا ظهرت خيانتة او تصرف فيما  
لا يجوز علم المختار او ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول  
له اما ان يتري الميت او عزولت ولا ينصب وصي مع وجوده الا اذا غاب  
غيبته منقطعة او اقر بدين الدين كما في الخيانة لا يملك الوصي بيع شيء باقل من  
ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا اوصى ببيع عبده من فلان فلم يرد الموصي  
الموصى له بشئ المثل فله الحظ الوارث اذا تصدق بالثلث الموصي به للفقر  
وهناك وصي لم يحن وبأخذ الوصي الثلث مرة اخرى ويتصدق به كما في القنية  
الوصي يملك الا بصاء سواء كان وصي الميت او القاضي وفي الثاني خلاف وفي  
بيع القنية ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة يحن لا ينفذ لانه من  
مجبور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من الوصي الذي  
نصبه عن الميت جاز انتهى من وصاياه الاشياء في الفقه الثاني ولم يجوز اقرار  
الوصي بدين على الميت ولا اقراره بشئ من تركته لانه اقرار الغير على وهو  
شهادة وشهادة الفرد ليست بحجة فلا يفتح هذا الاقرار الا ان يكون هذا الوصي

وارثا

وارثا فاقترحت اقراره في حصته فقط من جامع الفصولين في الفصل التاسع  
والاخر من وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل الاولى لوصي الميت ان يبيع  
من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند ابيهم خلافا لها واما  
وصي القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يقدّر لنفسه كذا في شرح  
الشيخ من وصاياه الخائنة اذا انقصه القاضي بخصم بخلاف وصي الميت من  
الاشياء اذا ابيع من لا يقبل شراوته لا يفتح بخلاف وصي الميت وهما في  
الخبر صفة وكذا في البيع الجامع استوعبا في رواية في الاولى والرابعة لوصي  
الميت ان يبيع من ماله من الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي  
كذا في القنية الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافر وله  
عزل وصي القاضي كما في القنية خلافا لما في النجاسة السادسة لا يملك وصي  
القاضي القبض الا باذن مبتدئ من القاضي بعد الا بصاء بخلاف وصي الميت  
كذا في الخلاصة من المحاضر والتهذيبات السابعة يعمل نهي القاضي عن بعض  
التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في البرازية وفي راجعة القول التخصيص عليه  
الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يضمن الثاني وصيا بخلاف وصي  
الميت كذا في النجاسة وفي الخزانة وصي القاضي كوصية اذا كانت الوصية عامة  
وبه يحصل التوقيع الاشارة من الناطق باطلة في وصية وغيرها الا في الامناء  
والاقارب بالنسب والاسلام والكفر كذا في الشفعة واختلاف في وصية معقول  
اللسان كما في الجمع والفتوى على صحة ان دام العقل الى الموت والابطال اذا  
اذا اقام قمارا لوصي الوصي لا ينعزل الوصي وان اقام مقام الاول انعزل كذا في  
الولوجية اوصي الرجل ثم الى اخرها شريكان في كذا كذا في التهذيب لا يضمن  
الوصي ما انفق على ولية خزانة اليتيم اذا كان متعارفا ولا يسرف فيه ومنهم  
من شرط اذن القاضي وقيل بغير مطلقا كذا في غضب النجاسة لا يجوز للوصي  
بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره  
الزيلعي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواه  
وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت اربعة فصار المستثنى  
سبعة ثلثه من الظاهر وفيما اذا كانت في التركة وصية مرسلة لا تغادر لها  
الا منه وفيما اذا كانت غلته لا تؤيد على موته وفيما اذا كان حائونا او دارا يحن  
عليه النقصان انتهى والرابعة من بيع الخائنة فيما اذا كان المقار في يد  
وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى الكل من وصاياه الاشياء في الفقه الثاني  
سئل صاحب المنهج عن القاضي هل له ان يكلف وصي اليتيم بيع ما ينفق هلاكه  
او فساده من مال اليتيم كالعبد والمجارية والمحيوانات والمأكولات والملبوسات  
وما اشبه ذلك وهل له ان يامر باسرها وانما هو واذا ابي عن فعلها لم يجز  
هل له ان يستبدله بالاعدل منه واجاب للقاضي ان يكلف الوصي بيع ما ينفق



صلاته او مناديه بتمنى المثل من حال الصغرى كالعبودية والحيوانات والماء كولاية  
والمنعوسات وما اشبه ذلك وله ان يامر به ايضا باستباحة اثمانها والادوية  
القوى والكغيل الملقى واذا ابي عن فعلها بجهره ان يستدله بالاعدل منه  
وما يشهد بصحة ذلك ما في الظاهرية وفيما اذا كان حائزا او اراد ان يتزوج  
النقصان وما في المجمع فاذا ظهر عجزه استبدله القاضى بمثلها وان لم يجد  
اعلم الوصي اذا استار دابة ليعمل بها في اعمال اليتيم فعمله وان لم يجد  
حتى صار مخالفا وعطبت الدابة الضامن في مال اليتيم من ماله او من ماله فان كان  
ولو احسن الوصي بمال اليتيم ان كان الثاني اسلم من الاول وان كان مثله  
لا يجوز وهذا اذا وجب بمداينة الميت وان وجب بمداينة الوصي يجوز  
ان يجتال وان لم يكن اسلم من الاول من الثانية في الفصل السابع والعشرين  
من فصول الاحكام ومن وقف القنية القيم اذا اجر حانوت الوقف ثم عزل  
ونصب الاخر فهل يكون اخذ الاجرة للمعزول لان ذلك وجب بمقتضى امر  
للمنصب اختلف العلماء في ذلك فقيل اخذ الاجرة للمعزول والاصح انه لا ينفق  
لان المعزول اجر الوقف لانفسه فالظاهر ان القيم ليس بتعديله بل كل امين  
كالقيم في هذا الحكم من وقف المتخ سئل صاحب المتخ عن طلب من القاضى  
ان ينصب وصيا على ايتام رجل والطالب ليس من اقاربها ولم يعم دستور  
الحال فهل للقاضى نصب هذا الطالب مع وجود غيره واجاب قال في الاسعاف  
في باب الولاية على الوقف رجل طلب التولية على الوقف لانفق على طلب  
القضاء لا يقبل انتهى والوصي كالمتولي ومن انصف بالامانة والاستقامة  
ينصبه القاضى وصيا سرا كان من اقاربهم او لم يكن قال في الثانية لا ينبغي  
للرجل ان يقبل الوصاية لما روي عن ابي يوسف انه قال الدخول في الوصاية  
اول مرة غلطا والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الشافعي لا يدخل  
في الوصاية الا اجمعي ولحق انتهى **كتاب النكاح والكفر واذا سئل احد**  
**في تفسير كلمات الامان** وقال لا اعلم لادب له ونحو الاسلام عليه واذا  
آمن جدد النكاح ان كان له امارة واذا بلغ الصبي وعلم جميع كلمة الامان  
الا انه لا يحسن تفسيرها ولكن يتقبل امره مشقة كان ذلك الرجل بمنزلة المرتد  
وفوق بينه وبين امرائه ولا يورث من ابويه من النكاح خانية ومقتضى امت  
بانه اى انه واحد منصف بما يليق منزه عما لا يليق ومقتضى امت بالرسول  
بالرسول اى انه سمعت من الله تعالى صادقا فيما جاءه ومقتضى امت بملائكة  
اى بانهم عباد الله المكرمون المطيعون المعصومون لا يتصفون بذكورة ولا  
انوثة ليسوا بنات الله تعالى ولا شركاء ومقتضى امت باليوم الآخر اى بانه  
كائن البتة ومقتضى امت بالقدر اى بان الخير والشر يقدر الله تعالى ومقتضى  
نكاح ومرجع الكل الى القبول والاعتراف من شرع المفاد بتجديد الكافر كفر

فلو سلم

فلو سلم على الذمى بتجديدا له ولو قال لمجوسي بالاستاد بتجديدا كذا في صلوة  
الظاهرية وفي الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافر حتى وجبت رواية  
انه لا يكره لا يخرج ردة السكران الا الردة بسبب النبي عليه السلام فانه يقتل  
ولا يعفى عنه كذا في البرانية من سبب الاشباه في الفى الثاني ولو تكلم بكلمة  
فيها اختلاف يؤمر بتجديد النكاح احتياطا وبالعودة والرجوع عن ذلك  
وكذلك كلمة في اتفاق فانما يوجب ابطال جميع اعماله يلزمه اعادة الحج  
ان حج ويكون وطية مع امراته زنا وولده المتولد في هذه الحالة ولد الزنا  
وان افي بكلمة الشراة بعد ذلك بحكم العادة ولم يرجع عما قال لا يرفع الكفر من  
خرانة الفتاوى وينبغي لكل مسلم ان يقرأ في الصبح والماء اللهم اني اعوذ بك  
من ان اشرك بك شيئا وان اعلم واستغفر لك بما لا اعلم انك انت علام الغيوب  
ليس من الفاظ الكفر لان النبي عليه السلام كان يواطىء على هذا الدعاء  
ذكره في الدور ولو اجري احد الزوجين كلمة الكفر على لسانه ولم يعلم بوقوع الفرق  
لم تطلق من المحيط فان تلفظ الزوج بكلمة الكفر ثم تاب ورجع واراد تجديد  
النكاح معها وابت المرأة فلا ذلك بخلاف ما اذا تلفظت المرأة بكلمة الكفر  
ثم تابت ورجعت وابت عن العقد ليس لها ذلك ونجس من جواهر الفتاوى  
وان تكلمت به قال مشايخ بلخ ومشايخ سمرقند والحاكم الشهيد واسمعيلى الرازي  
عما انه لا يؤثر في بقاء النكاح وتجديده من هذا الباب عليه ويحسب الحاكم  
قد مر ما ترجع وعامة علماء بخارى على انشاء النكاح ولكن تجزى على النكاح الاول  
ولو دينار وهذه فرقة بين الطلاق اجماعا ولا نفقة في هذه الفرقة بكلمة يفتى  
من البرانية من جرت على لسانه كلمة من كلمات الكفر يكفر في الحال وتطهر امراته  
فاذا رجع عن تلك الكلمة لم يجوز له ان يجامع زوجته حتى تمضي عليها مدة العدة  
ويجوز النكاح من مجموع التوازل واذا تكلم الجاهل بكفر ولم يدركه كفر اختلفوا  
فيه قال بعضهم لا يكذب كفا ويحذر بالجهل وقال بعضهم يكون كفا ولا يجوز بالجهل  
واما الهانل والمسترزى ان تكلم بكفر استخفا فاستترأ واستترأ واستترأ  
كفر بالالتفاف وان اعتقاده خلاف ذلك واما الخاطي اذا جري على لسانه كلمة  
الكفر خطاء بان كان يدان بتكلمه على ليس بكفر فجويز على لسانه كلمة الكفر خطا  
لم يكن ذلك كفا عند الكل من الخانية ويحكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط  
الاعمال مطلقا الى اذا اسلم لا يقصر الا لا يحسب كفا الا لا يحسب كفا الا لا يحسب كفا الا لا يحسب كفا  
مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات او قتل عارده لم يرد في مقابله  
اهل حلة وانما يفتى في حقيقة كالكلمة الموتى اقيم كفا من الكافر الا لا يحسب كفا من سبب  
الاشباه في الفى الثاني سئل صاحب المتخ عن سبب عليه السلام او يقضه  
بقوله هل يكفر ام لا واذا كفر هل يقبل توبته ام لا وهل حكم الاستترأ به عليه  
السلام والاستخفاف كذلك ام لا واجاب نعم يكفر في الجميع ولا يقبل توبته



بالسب سوا كان لنبينا عليه السلام او غيره من الانبياء بل يحتاج الى  
ونفضه بالغلب كذلك كما صرح به الكمال في شرح الهداية وفي البغاية  
على السب وصريح بانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا قال لانه حد وجب لا يفتى  
بالنوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق العبد فلا يستحق بالثبوت  
كسائر حقوق الامنيين بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه  
تعالى والان النبي عليه السلام بشر والبشر جنس يلحقهم المقتضى الا انه من اكرم الله  
تعالى والباري سبحانه وتعالى منزه عن جميع العيوب وسيد الله في رازي بالثبوت  
فيجب الحاق الاستنزاه والاستحقاق به عليه السلام لانه تعالى به حقه ايضا  
وانه اعلم بخلاف الذي سوا كان نصرا لاني لم يرد يا حيث لا ينقض عهده  
ولا يقتل بسبته عليه السلام لما روي ان ابا عبد الله قال لو رسول الله عليه السلام عند  
الحجامة السام عليك فقاموا لقتلوه فقال عليه السلام لا تقتلوه كذا في الدرر  
وفي البغاية الرابع مثل صاحب الميخ عن ذي وصف نبيا عليه السلام باوصاف  
فيجب نفيها الطبع ويتصدق منها السمع فما اذا سبته عليه في ذلك واجاب  
يؤذي الذي ويبقى عليه غاية العقاب ولا ينقض عهده وهذا ما عليه  
اصحاب المتقدمين وقال به المتأخرون لكن اختار الامام العيني قتله بسببه  
عليه السلام وتبعه المحقق الكمال في شرح الهداية وعبادة والذي عندي ان  
سبته عليه السلام او سبته الى ما لا ينبغي الى الله ان كان من يعنفون نسبة  
الولد الى الله تعالى ونقد من عن ذلك اذا اظهره يقتل به وينقض عهده وان لم  
يظهره لكن عيروه عليه وهو يكتف فلا يقتل انتهى الذي اذا صرح بسببه او  
عقوى او استخف بقدره او وضعه بنير وجه الذي امر به فلا خلاف في  
قتله عندنا ان لم يسلم لاننا لم نعطه الذمة والعهد عا هذا وهذا قول عامة العلماء  
الا باجماعهم والنوري واتباعهم من اهل الكوفة فانهم قالوا لا يقتل وما هو  
عليه من الشرك اعظم ولكن يؤذي ويعز من الشفاء وبما اختار الامام  
العيني افضى شيخ الاسلام عمدة الانام محمد بن ابي وافر يقتله عاجلا فقتله  
صاحب الشرطة رابيت فتواه بحظه الشريف اذا سبته عليه السلام سكران لا يعنى  
ويقتل حدا وهو عند هب ابي بكر الصديق والامام الاعظم والبدري واهل  
الكوفة من البغاية اسلام الصبي العاقل صحيح عندنا وروى في صحيحه عندها  
ولا يقتل خلا فالابي يوسف ويجوز على الاسلام من وجيز الفتاوى كل كافر  
تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر بسبب نبي وسبب  
الشحيى او احدهما وبالصحى ولو امرأة وبالفنونة اذا اخذ قبل توبته هرا  
الفيد للاخيرين اما الاقل الثلاثة فمطلقة كما في المنية والبغاية كل مسلم ارتد  
فانه يقتل ان لم ياب الا امراته ومن كان اسلامه تعالى الصبي اذا سلم والمكره  
على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه

برجلين

برجلين ثم رجعا كما في شهادات النية من سائر الاشياء في الفقه الثاني  
مثل صاحب الميخ عن زيد تخام مع عمرو فابن المزبور حجة شرعية ممضاة  
من قاضي وشارع الى زيد وقال هذه حجة كتبت عليك وقال له زيد وصفتها  
في اسنك فاذا يلزم زيد المذكور بذلك فاذا اول هل يعتبر شرعا واجاب مني  
على استخفافه بمضمون الحجة الشرعية فهو مستخف بحكم الشرع الشريف وذلك  
كفر لنبينا رسول الله عليه السلام فقد ذكر الحارثي العدي ان من  
استخف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام او نبى من الانبياء بكفر وكذا اذا  
استخف بعلية الدين والائمة الشرعية حتى روى ان من قال لفقيه فقيه  
بالضعف بكيف انتهى وفي المصنف من ذكر عنده الشرع فسا او صوت صوتا كرها  
وقال هذا الشرع كفر والاستهزاء بحكم الشرع كفر واما حكم من نقض مقام الامة  
بقوله بان بسبته عليه السلام او بفعله بان يفضله بقلبه فهو مرتد يقتل حدا  
عندنا ولا يقتل توبة في استقاط القتل كما في شرح الهداية للكمال وبه جزم شيخنا  
في فوائده والبراري في فتاواه واما اذا اول كلامه ينظر في تأويله ان كان مقبولا  
شرعا على به وعول عليه والا فلا ويكون اثما فاستقام مستحقا للثايب بما يليق  
بحال والله اعلم رجل عرض عليه خبثه فتوى عليه جواب الائمة وقال به بادائه  
فتوى او روى فقد قيل يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل هذا ولكن  
التي الفتوى على الارض وقال ابي جعفر شريعت فربكدا كفر ولو قال مرادى هست  
شريعت جهنم كفر من التاثير حاشية مثل صاحب الميخ ايضا عن رجل قال لشخصي  
قال المفتي ما هو كذا وكذا فقال له استخف بكذب المفتي فماذا يترب عليه واجاب  
قد صرح مشايخنا بان الاستخفاف بالعلماء الكونهم علماء استخفاف بالعلم  
وهو صفة الله تعالى فمخه فضلا عا خيار عباده ليدلوا خلقه على شره نياته عن  
رسله واستخفاف بهذا يعلم الى من يعود فيترتب عليه بذلك الكفر ويتعلق به  
احكام الردة من بينونة الزوجة وتجديد الايمان وغير ذلك وكذا الاستخفاف  
بالفتوى موجب الردة كذا في العادة انتهى الاستهزاء بالامام والعلماء كفر  
ويكفر بانكار اصل البوت والاضحية وتبوك العبادة تراونا اي مستخفا واما  
اذا تركها كما سلا او متا ولا فلا وهي في المجتبى ويكفر بادعاء علم الغيب ويكفر  
بقولها لا اعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفر لا بالمؤذن قيل لا اله الا الله  
فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امي اني احب الى من الله تعالى ان اراد  
الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر ويكفر اذا شك في صدق النبي عليه السلام  
او سبته او بفضله او صغر اذ الم يعرف ان محمدا عليه السلام اخر الانبياء  
قليين بمسلم لانه من الفروريات انكار الردة توبته فاذا شهد واعا مسلم بالردة  
وهو منك لا يفرض له الا للثايب الشهود العدول بل لان انكاره توبته ورجوعه  
كذا في فتح القدير فان قلت وقد قال قبله وتقبل الشراة بالردة من عدلين



فما يؤيده قلت بثبوت ردة بالشهادة وانكارها بنية فتعتبر الاحكام  
التي للمرتد ولو تاب من ضبط الاعمال وبطلان الوقف وبيوتة الزوجة  
وقوله لا يتغير له اتمها هو مرتد تقبل بنية في الدنيا اما في الاقبيل تقبل بنية  
فانه يقتل كالكفرة بسبب النبي عليه السلام والشجيرة ولا يكفر بقوله لا  
اصلي الا جهودا لا يشترط في صحة الايمان بحمد عليه السلام معرفة اسم النبي  
بل يكفي معرفة اسمه وصف الله تعالى بحضرة زوجته فالت كنه طيبه ان الله  
في السماء كبرت واختلغوا في كرمي قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قبل  
لما انت كافرا فقالت انا كافرة كبرت سب الشجيرة ولعنها كافر كما قد مناه  
وان فضل عليا عليها فبنداع كذا في الحاشية وفي مناقب الكودي اذا لا تكملها  
او بغضها لمحنة النبي عليه السلام تفر واذ اصبحت عليا الكثر منها الا يواخذ به  
انتهى استعمل اللواط بزوجته كافر عند الجمهور بكفر بوضع رجل على المصحف ثم  
مستخفا والافلا ويكفر باستخفاف القرائ والمسيح ونحوه مما يعظم وكذا  
لو تزنى زنا ر اليهود والنصارى دخل كنسيتهم اولم يدخل ولو قال كنت استري  
بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة الكمل من سير الاشباه في الفقه الثاني  
وفي كتاب الحبيب للامام السرخسي لو استعمل وطئ امراته الحايض بكفر وكذا  
لو استعمل اللواط من امراته وفي النوادر عن محمد لا يكفر في المثلثين هو  
الصحيح من الخلاصة في الفاظ الكفر في الفصل الثاني قال الخصم اذهب معي الى  
الشرع او بالفارسية بامم بشرع روف قال خصم بيا رب ابروم بي جنوي  
نمي روم كفر اذ عاند الشرع ولو قال بامم تقاضي روم والمثلية بحالها لا يكفر  
ولو قال بامم بشرع روف قال ابن حنبلها سود نداد او قال بشي ندوم  
او قال مراد بوس هست شريعة جه كتم كلف من غنية الفتاوى قال لا خير  
باكفر اختلف المشايخ فيه والمختار للفتوى في مثل جنس هذه المسئلة ان  
قال هذه المسئلة لو شتم ولا يعتقد كافر لا يكفر ولو اعتقده كافر مخاطبه  
بناء على اعتقاده انه كافر كفر لانه اعتقد ان المسلم كافر فقد اعتقد دين  
الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا كفر من جامع الكبر مثل صاحب  
المنج عن رجل طلب الى مجلس الشرع الشريف وارسل اليه محضر الشرع الشريف  
فقال له لا اتوجه الى مجلس الشرع يا يهودي يا كافرا وثبت عليه بالطريق  
الشرع فاما يتوب عليه بذلك شرعا واجاب اما قوله بمحض القاضي لا اتوجه  
الى مجلس الشرع الشريف فقل نقل اصحاب الفتاوى عن المشايخ الغظام  
والائمة الغمام انه كفر وقال العلامة فخر المأخر في الشرح قاسم من  
امتنان في كتابه الموضوع لبيان ما يصير المسلم به كافرا ومن قال لا اذهب  
معني الشرع الشريف فقال الاخر لا اذهب حتى بالبيدي كفر لانه عاند  
الشرع قال وفي المحيط ولو قال له اذهب معي الى القاضي فقال لا اذهب لا يكفر

ولو قال

ولو قال ماذا اعرفه الشرع او قال عندي فنع ماذا اصنع بالشرع كفر  
انتهى واما قوله له هو يهودي وكافرا فاعلم الذي عليه الفتوى فيه كما  
في المضمرات وشرع النظم الوصافي والبحر الرائي انه يكفر ان اعتقده  
كافرا الا ان اراد شتمه به وعلله في المضمرات بانه لما اعتقد المسلم كافرا فقد  
اعتقد دينه الاسلام كفرا وقيل لا يكفر بسبب الالف وانما يكفر بسبب الغم  
لان موضع الايمان والقران ومن شتم موضعها فقد شتم الايمان والقران  
وذلك ككفر بدينه الطلاق على امراته واختلغوا في افواه الكفار قال ابو حنيفة  
يكفر بسبب افواه الكفار وافواه الكفار موضع ذكر الله ومن عوز بانيته  
فليعوز موضع ذكر الله وقال ابو يوسف ومحمد لا يكفر لان افواه الكفار  
مواضع كلمات الكفر ولا يكفر احد بسببها وقول ابي حنيفة قول عمر بن عبد  
وعبد بن مسعود رضي الله عنهم وقولها قول علي كرم الله وجهه في  
وريدوبه اخذ مالك ولو شتم بكلمة الجماع يكفر ولو شتم بكلمة حقيرة  
لا يكفر ولو شتم حيوانا من المأكولات والمركوبات ففعل الى كبر لانه  
شتم نعمة الله تعالى وذلك ككفر عظيم وقال ابو يوسف ومحمد لا يكفر بل يستغفر الله  
ولا شئ عليه ولو شتم حيوانا لا يؤكل كالكلب والخنزير لا يكفر في قولهم  
جميعا وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان شتم كلبا فقد كفر لان الكلب  
يباع ويشتري ويهدى ويورث فصار نعمة من نعم الله لان الله هو الذي  
خلق لكم ما في الارض جميعا ولو شتم طعاما بكلمة الجماع يكفر ولو شتم بغيرها  
لا يكفر من منية الفتاوى قال الرازي اخاف على من يقول حيا في حيا نك  
ونحوه الكفر ولو ان العوام يقولونه ويعلمونه لقلت انه شرك اذ لا يمين  
الا بالله فلو حلف بغير الله فقد اشرك قال ابن مسعود رضي الله عنه لان اهل  
بغداد الله صادقا من جامع الفصولين ان من قال قتل فلان حلال او مباح  
قتل ان يعرف منه ردة او قتل نفس بالة جارية عند ابي حنيفة او قبل  
ان يعلم منه رنة بعد اقصائه كفر من جواهر الفتاوى الفقه مثل صاحب  
المنج عن رجل قال ان فعلت كذا الاكون كافرا فهل اذا فعله يكون كافرا  
واجاب الفتوى على انه ان اعتقد انه يكفر بذلك كفر في الماضي والمستقبل  
كما في المجنب وان لم يعتقد ذلك فهو يمين يلزم الكفارة اذا حنت وفي  
الشرح الوهاب والصحيح انه لا يكفر فيها ان كان يعلم انه يمين وان كان  
عنده انه يكفر بالحلف بكفر فيها لانه رضي بالكفر حيث اقدم على الفعل  
انتهى ثم قال رحمه الله سئل عن رجل قال ان كلمت فلانا فانا يهودي  
او مجوسي او قال يعلم الله ما فعلت كذا فيكذب به الكذب هل يكفر ام لا  
واجبت اذ قال ذلك ويعتقد انه كافر وان كان لا يعتقد ذلك  
فيم يمين وعليه الكفارة اذا حنت وفي المسئلة الثانية فلا يكفر



في الصحيح والله اعلم ومن قال انابري من الله تعالى ومن الذي  
عليه السلام يكفر ولو قال انابري من الله ان كنت فعلت كذا او فعل  
يكفر رواية عن ابي بصير وابي يوسف ولو قال انابري من الله ان  
فعلت كذا يكون يمينا حتى لو فعل يجب عليه الكفارة ولا يكفر من جميع  
التوانل ولو قال الله اعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعله قال بعض  
المشايخ يكفر لانه وصف الله تعالى بالعلم بوجود شيء وهو موجود  
فصار كما وصف الله بالجهل والاضحى ان لا تكفر لانه قد فعله الكلام  
انبات صدقه في خبره فلا وصف الله تعالى من خارج الفتاوى في كتاب الشافعي  
الكفر ثم ذكر فيه ولو خلف على الاستقبال فقال ان فعلت كذا فهو يهودي  
يكون يمينا يوجب الكفارة اذا جئت ولو قال ان كنت كذبت فلانا اس  
فهودي من الله تعالى ومن القربى ومن النبي عم وهو يعلم انه كاذب  
اختلف المشايخ قال الشهيد المختار للفقهاء في جنس هذه المسائل ما  
اختاره السرخسي انه ينظر ان كان المخالف يعتقد ان مثل هذا اليمين  
كاذبا كفاية تكفر والا فلا انتهى من تكلم بكلمة الكفر وضحك منه  
اخر كفا ولو تكلم الواعظ بكلمة الكفر على المبرق وقيل منه التوبة كفر  
كلهم من البرازيلية ولو قال لعدوه لو كان فلان نبيا لم اءمه به كفر  
ولو قال در اسمان حادي دارم در زمين ترا فالاصح انه لا يكفر ولو قال  
لزوجتي انت احب الي من الله تعالى يكفر في الحال من خزانة الفقه  
ولو استحل المعصية صغيرة كانت او كبيرة يكفر قال لفقهاء دانتهند  
يكفر اذا قصد به الاستخفاف ويحكي عن علامة حواريهم مولانا  
الدين انه قتل واحدا من الاعوان حين اطال لسانه الى دفن احد من  
الطلبة من البرازيلية ولو شتم فم فم فقيه او علوي يكفر وتطوى امراته  
ثلثا اجماعا ولو استحل ما شئت حرمته بدليل خطي لا يكفر كما اذا وطئ  
جارية ابيه مستحلا وعند البعض يكفر ومن كفر بلسانه طائفا وقلبه  
على الايمان فانه كافر من الحاروي القديسي قالت لزوجها يا كافر بوجدن  
بهتر از با تو بوجدن كبرت لاق المقام مع الزوج فوضف تحت الكفر  
على الغرض معلم الصبيان قال اليهودي خير من المسلمين بكثير يعطون  
معلمي صبيانهم يكفر من البرازيلية ومن التي بلغت الكفر مع علمه انه  
كفران كان من اعتقاد فلا شك انه يكفر وان لم يعتقد اوله يعلم ان  
لفظة الكفر ولكن ابي برهان اختيار فقد كفر عند عامة العلماء من  
الفصول في العبادية جوي يروي الرجل كلام فقال احدها لصاحبه الكفر  
خير مما انت تفعله يكفر ولو قال كافر في كودن به از خيانت يكفر انك  
صغير فقال تب فقال ماذا صنعت حتى اتوب يكفر من البرازيلية

ولو صلح

ولو صلح بغير طهارة عمدا قال صدر الشهيد يكون كفا واذكر شمس الائمة الشريفة  
الصليحة بغير طهارة عمدا معصية ولم يكن كفا وقال شمس الائمة الخلو في  
يكون كفا عند التواضع وهكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف  
في النوادر وقال في ظاهر الرواية لا يكون كفا قال في هذا اذا لم يكن على  
وجه الاستخفاف فان كان عيا وجه الاستخفاف بالدين ينبغي ان يكون  
كفا عند الكل وينبغي لمن اضطر الى ذلك ان لا يقصد بالقيام قيام الصلوة  
ولا بقراءة شيء واذا اخرج بظهره لا يقصد الرفع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا  
اجماعا من الفصول العبادية او صلح على غير القبلة منقادا لغيره وبه اخذ ابو الليث  
وكذا اذا صلح في الثوب النجس منقادا وكذا اذا صلح بلا طهارة فقال ركن  
الاسلام السعدي في الصلوة لا الى القبلة وفي الثوب النجس لا يكفر وفي  
الصلوة بلا طهارة يكفر وذكر الخلو في كفا بلا طهارة لا يكفر ايضا واختلف  
رواية النوادر والمبسوط فيه فبعض اخذوا برواية النوادر انه يكفر وبعض  
اخذوا برواية المبسوط انه لا يكفر قالوا الصلوة بلا طهارة ليست بصلوة  
لعدم الشرط فلا يكفر احبب بانه استخفاف ولو ابتلى به انسان بان كان  
في جماعة وقاموا الصلوة فاستخفى ان لا يصلي فقام واصل بلا طهارة او كان  
هارباً من العدو واصل بدونه فقبل لا يكفر لعدم الاسترخاء وينبغي لمن اضطر  
اليه ان لا يقصد بالقيام وبالركوع والسجود قيام الصلوة وركوعها وسجودها  
من البرازيلية في كتاب الفاظ الكفران في خطر بباله اشياء تعجب التلغير  
لكنه لا يتكلم بها بل هو كاره لذلك لانصره وهو محض الايمان من الهداية  
ولو قال الخصم اخبركم شريعت است بان روي قتال خصم من سياست  
كاد كنم بشرع في يكفر قيل لرجل اذهب الى مجلس العلم فقال من يقدر على الانيا  
بما يقولون او قال مرا يا مجلس علم جه كاد او قال فساد كودن به از دانشمدي  
كودن كفر وفي سبوا الاجناس من غزوهم عا ان يامر غيره بالكفر كاد بغيره كافر  
من تكلم بكلمة الكفر وضحك به غيره يكفر الصاحلي واما الرضي يكفر غيره  
فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في شرح السير الرضي يكفر الغير  
انما كان كفا اذا كان يستخف الكفر ويستحسنه اما اذا كان لا يستخف  
الكفر ولا يستحسنه لا يكون كفا اما الرضاء يكفر نفسه كفا بالاتفاق ومن  
قال الخصم اخذ حق منك في المحسنة الخصم در ان انه هي موافقا يابي اختلف  
المشايخ فيه من العبادية قيل لرجل اترك الدنيا لاجل الآخرة وقال لا اترك النقد  
بالنسبة كفر ولو تصدق على فقير شيئا من الحرام بوجوبه الثواب يكفر ولو علم  
الفقير بذلك فدعاه وامس المصطفي كفا ولو قيل كل من الحرام احب الى كفا  
ومن اكل طعاما حراما وقال عند الاكل بسم الله يكفر ولو قال عند الفراغ الحمد  
لا يكفر عند بعض المتأخرين ولو قيل له كل من الحلال فقال يجيبه ددي جبران



اولا



